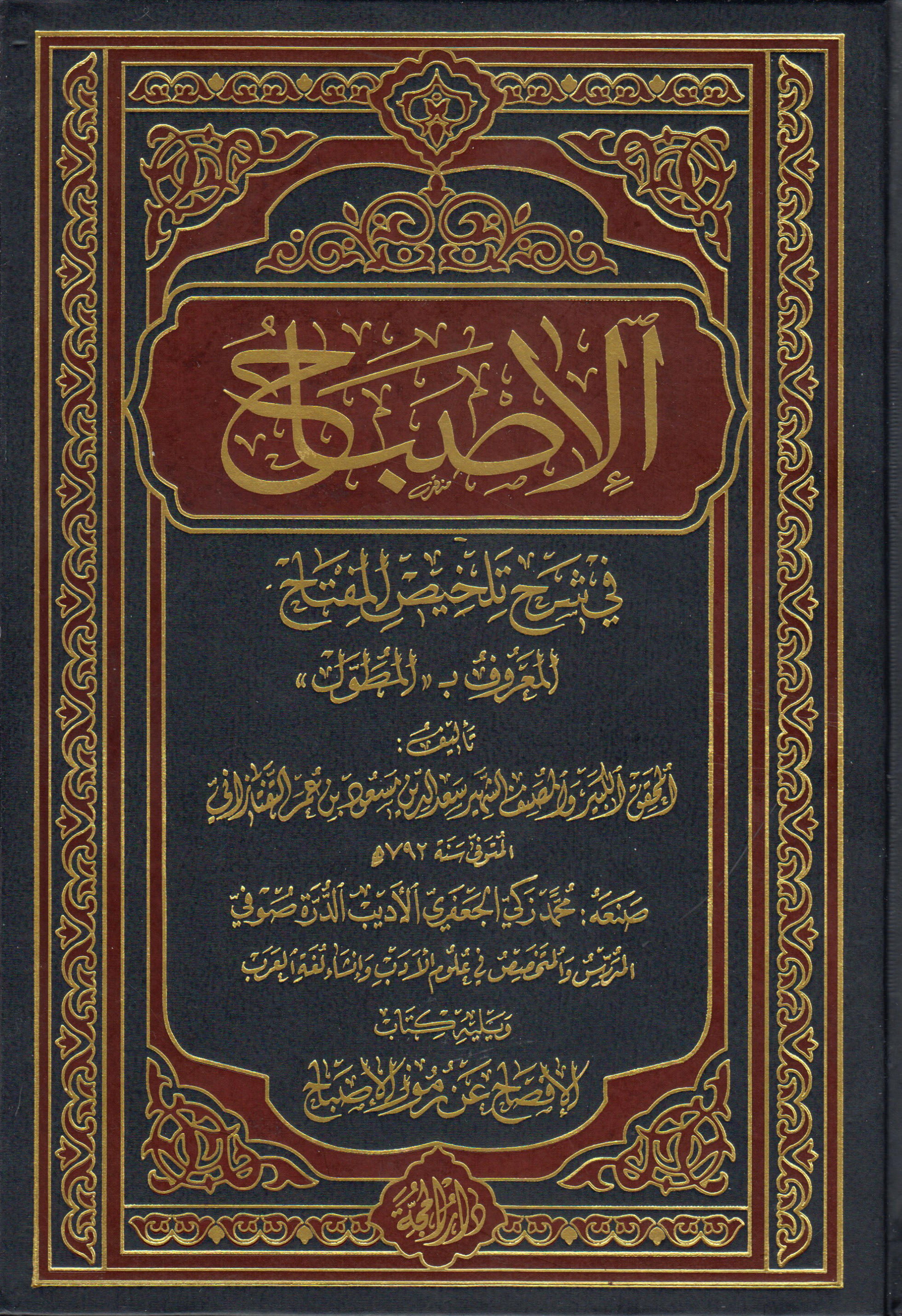

الإصباح
في شرح تلخيص المفتاح
المعروف بـ «المطول»
تأليف:
المحقق الكبير والمصنف الشهير سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
المتوفى سنة ٧٩٢هـ
صنعه: محمد زكي الجعفري الأديب الدره صوفي
المدرس والمتخصص في علوم الأدب وإنشاء لغة العرب
ويليه كتاب
الإفصاح عن رموز الإصباح
دار الحجة



الإصْباح في شرح تلخيص المِفْتَاح

المعروف بـ« المطوّل »

تأليفُ

المحقّق الكبير والمصنّف الشّهير سَعْد الدّين مسعود بن عُمَرَ التَّفْتَازانِيّ

المتوفّى سنة ٧٩٢ هـ

ويليه كتابُ

«الإفصاح عن رموز الإصباح»

صنعة

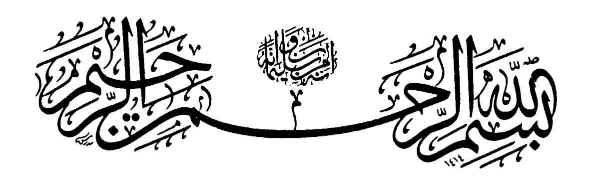
محمّد زكي الجعفريّ الأديب الدَّرّه صُوْفِيّ

المدرّس والمتخصّص

في

علوم الأَدَب وإنشاء لُغَة العَرَب

الجزء الثّاني




شبكة الفكر
alfeker.net


يا علي يا فاطمة

تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۲۲-۷۹۲ ق - شارح
الاصباح فی شرح تلخیص المفتاح المعروف بـ (المطول)،ویلیه کتاب الافصاح عن رموز الاصبابح / تالیف سعدالدین مسعود بن عمر التفتازانی الخرسانی ؛ محمد زکی الجعفری.- قم : دارالحجة، ۱۴۳۴هـ = ۲۰۱۳ م = ۱۳۹۲.
۴ج.
ISBN: 978-600-5136-25-8 :(دوره)
ISBN: 978-600-5136-22-7 :(جلد دوم)
فهرست نویسی براساس اطلاعات فیپا
اثر حاضر شرح تلخیص المفتاح خطیب قزوینی است و آن نیز خود تلخیص مفتاح العلوم سکاکی است و در ادامه کتاب الافصاح عن رموز الاصباح محمد زکی جعفری می باشد.
کتابنامه . عربی.
۱. خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ۶۶۶-۷۳۹ ق ، - تلخیص المفتاح - نقد و تفسیر ۲. زبان عربی - معانی و بیان
۳. زبان عربی - بدیع . الف . سکاکی، یوسف بن ابوبکر، ۵۵۵-۶۲۶ ق مفتاح العلوم. تلخیص. ب . خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ۶۶۶-۷۳۹ ق .تلخیص المفتاح، شرح. ج . جعفری، محمد زکی. د . عنوان . هـ عنوان: مفتاح العلوم . تلخیص.
و . عنوان: الافصاح عن رموز الاصباح.
۸۰۸/۴۰۲۷
۱۳۹۲ PJA ۲۰۲۸ / ۶خ ۸۰۲۲۸۲ت
۲۹۸۹۲۲۶



اسم الكتاب : شرح المطول المجلد الثاني
المؤلف : سعدالدين تفتازاني
الناشر : دارالحجة (عج)
المطبعة : گل وردي
الطبعة : الاولى
تاريخ النشر : ١٤٣٥هـ. ق
الكمية : ١٠٠٠ نسخة
القطع و عدد الصفحات : وزيرى ٩٠٤ صفحة
شابک : ٩٧٨-٦٠٠-٥١٣٦-٢٢-٧

مؤسسة دارالحجة (عج) للثقافة : قم ، سوق القدس ، محل رقم ٣٥
تلفن : ٣٧٧٣٧٥٤٠ - ٣٧٧٣٤٧٢٧ - ٠٢٥
٠٩١٢١٥٣٢٨٩٦

﴿الباب الثّالث[1]: أحوال المُسنَد[2]﴾

﴿أمّا تركه فلما مرّ﴾ في حذف المسند.

وإنّما قال في المسند إليه: «حذفه» وفي المسند: «تركه»[3] إشارة[4] إلى أنّ المسند إليه هو العُمْدَة العُظْمَى والرّكن الأقوم، ومسيس الحاجة إليه أشدّ وأتمّ حتّى أنّه إذا لم يوجد في الكلام فكأنّه ذكر ثمّ حذف، قضاءً لحقّ المقام، بخلاف

---

(١) **قوله: «الباب الثّالث»**. الألف واللّام مثلها في السّابق يحمل على العهد الذّكريّ أو الحضوريّ.

(٢) **قوله: «أحوال المسند»**. المراد هي الأحوال الّتي يبحث عنها في علم المعاني لا مطلق الأحوال على ما يظهر من الجمع، فإضافة الأحوال عهديّة -كما سبقت الإشارة إليها-.

(٣) **قوله: «وإنّما قال في المسند إليه حذفه وفي المسند تركه»**. قال الأُستاذ: هاهنا ثلاثة أسئلةٍ:

الأوّل: ما ذكره الشّارح وهو أنّه لم عبّر في المسند بالتّرك وفي المسند إليه بالحذف.

الثّاني: لم قدّم ترك المسند على ذكره.

الثّالث: ما هي النّكتة في ترك المسند.

أجاب المصنّف عن السّؤال الثّالث إجمالاً بقوله: «فلمّا مرّ».

وأجاب الشّارح عن السّؤال الأوّل بقوله: «إشارة إلى أنّ المسند إليه» إلى آخره، ولم يتعرّضا للجواب عن السّؤال الثّاني وهو أنّ التّرك أمر عدميّ والذّكر أمر وجوديّ، والعدم مقدّم على الوجود في الأُمور الحادثة أو الممكنات.

(٤) وفي نسخةٍ رعاية للطيفةٍ وهو أنّ المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند فحيث لم يذكر لفظاً فكأنّه أُتِيَ به -لفرط الاحتياج إليه- ثمّ أسقط لِغَرَضٍ.

المسند، فإنّه ليس بهذه المثابة ـ في الاحتياج ـ فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. ﴿كقوله﴾ أي: قول ضابِئ بن الحارث البُرْجُمِيّ[1]:

(١) **قوله: «ضابئ بن الحارث البُرْجُمِيّ»**. شاعر مؤمن متديّن قويّ الشّعر والكلام، وكان من النّاقمين على عثمان بن عفّان الأموي والهاجمين عليه بلسانه، وهذا كان جرمه الّذي أباح عثمان به ظلمه وأدخله السّجن حتّى استشهد فيه. ثمّ جاء كتّاب بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ فدافعوا عن عثمانهم وقالوا: إنّه سجنه لقتله صبيّاً بدابّته لضعف بصره ولم ينفعه الاعتذار بضعف بصره. وقالوا مرّةً أُخرى: إنّه سجنه لأنّه هجا قوماً من الأنصار ـ سبحان الله! ما أشدّ دفاعه عن الأنصار وهو يضرب وينفي كِبارَ أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كعمّار وأبي ذرّ! ـ وكلّ هذه الأقوال كاذبة وإنّما سجنه لانتقاده عثمان في تصرّفاته وأحداثه وخلعه ربقة الإسلام حتّى عزم الصّحابة المنتجبون على قتله، سجنه لقوله:

وقائلةٍ لا يبعد الله ضابئاً ... إذ القِرْنُ لم يُوْجَد له مَنْ يُنَازله
هممتُ ولم أفعل وكِدْتُ وليتني ... تركت على عثمان تبكي حلائله
فلا يُعْطِيَنْ بعدي امرؤٌ ضَيْمَ خُطَّةٍ ... حِذار لقاءِ الموت والموتُ قاتله
فلا الفتك ما أمَرتَ فيه ولا الّذي ... تحدِّثُ مَن لاقيت أنّك قاتله
وما الفتكُ إلّا لامرئٍ ذي حفيظةٍ ... إذا هم لم ترعد عليه مفاصله

وهذه الأقوال أغضبت بني أُميّة حتّى انتقموا من ابنه عمير بن ضابئ بعد أربعين سنةً من مقتل عثمان حين دخل الحجّاج الكوفة والياً من قِبَل عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ فقتل عميراً لأنّ أباه ضابئاً انتقد عثمان ثمّ اختلقوا لذلك سبباً فمرّةً قالوا: إنّ أباه رفس عثمان برجله بعد موته عندما خرج من السّجن ـ مع أنّهم متّفقون على أنّه استشهد في السّجن ولم يخرج منه فكيف رفس عثمان بعد موته ـ. وتارةً قالوا: إنّ عميراً كسر ضلعين من أضلاع عثمان بعد موته ورووا شهادة ذلك بحضرة الحجّاج عن رجل من بني أُميّة يقال له: عنبسة بن سعيد بن العاص.

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتاب الأوائل: أنّ أوّل من قتله الحجّاج بالعراق عُمَيْرُ بن ضابئ البُرْجُمِيّ.

وَمَنْ يَكُ أَمْسىٰ[(١)] بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ﴿فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَـغَرِيبُ﴾

---

(١) **قوله: «ومن يك أمسى»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف وهو مطلع أبيات يقولها ضابئ ـ رحمه الله ـ وهو محبوسٌ في سجن عثمان بن عفّان الأمويّ في المدينة المنوّرة يُعذَّب بأنواع التّعذيب جسماً ونفساً:

ومن يك أمسىٰ بالمدينة رحله فإنّي وقيّار بها لغريب
ورُبَّ أُمورٍ لا تضيرك ضَيْرَةً ولَلْقَلْبُ من مَخْشاتهنّ وجيبُ
وما عاجلاتُ الطّير تُدْني من الفتى نَجَاحاً، ولا عن رَيْثِهنّ يخِيْبُ
ولا خيرَ فيمن لا يُوَطِّنُ نفسه على نائبات الدَّهْر حين تَنُوْبُ
وفي الشّكّ تفريط وفي الحزم قوّة ويُخْطِئُ في الحدس الفتى ويُصِيْبُ
ولستَ بمستبقٍ صديقاً ولا أخاً إذا لم تعدّ الشّيء وهو مُريب

والبيت خبر لفظاً إنشاء معنىً، فالجملة الخبريّة أوردت لغرض آخر سوى إفادة الحكم ولازمه وهو إظهار الحسرة والشّكاية عن المصيبة، وسوء أحوال المسلمين، حتّى أنّهم يُحْبَسُوْنَ إن لم يحبسوا ألسنتهم عن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ويمارس عليهم أبشع أساليب القمع والتّعذيب إلى أن يموتوا في الحبس.

وهذا المطلع سار في السّاهرة مسير الأمثال قال أبو العلاء المعرّي في الرّاء المضمومة مع الياء من اللزوميّات:

كم بالمدينة من غريبٍ نازلٍ لا ضابئ منهم ولا قَيَّارُ
أمّا الّذين تديّروا فتحمّلوا وتخلّفت بعد القطين دِيارُ
سار الزّمان بهم إلى أجداثِهم وكذا الزَّمان بأهله سيّارُ
كُنْ حيث شِئْتَ بلُجَّةٍ أو ربوةٍ أو وَهْدَةٍ سينالك التيّارُ
قد أعْرَسَتْ عِرْسُ الأمير بتابعٍ ضَرِعٍ فأَيْنَ حليلُها المِغْيار
والدَّهْرُ سِيْدٌ في الخديعة ضيغم في الفرس طائرُ مسلكٍ طيّارُ
والأرْضُ تقتات الجسوم كأنّما هذا الحِمَامُ لِتُرْبها مَيَّارُ
والله يُحْمَدُ كلّما طال المَدَى طَمَتِ الشّرور وقلّت الأخيارَ

⇐

⇐ لاحظَّ في الدّنيا لعالي همّةٍ والوحشُ أفضلُ صيدِها الأعيارُ

وروى المبرّد في كتاب «الكامل»:

* فإنّي وقيّاراً بها لغريب *

بالنّصب، وقال: أراد: «فإنّي لغريب بها وقيّاراً» ولو رفع لكان جيّداً، تقول: «إنّ زيداً منطلق وعمراً» و«عمرو» فمن قال: «عمراً» فإنّما ردّه على «زيد» ومن قال «عمرو» فله وجهان من الإعراب: أحدهما: جيّد، والآخر: جائز. فأمّا الجيّد فأن تحمل «عمراً» على الموضع لأنّك إذا قلت: «إنّ زيداً منطلق» فمعناه: «زيد منطلق» فرددته على الموضع، ومثل هذا: «لست بقائم ولا قاعداً» والباء زائدة، لأنّ المعنى: «لست قائماً ولا قاعداً» ويقرأ على وجهين: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [التوبة: ٣].

والوجه الآخر: لأن يكون معطوفاً على المضمر في الخبر، فإن قلت: «إنّ زيداً منطلق هو وعمرو» حسن العطف، لأنّ المضمر المرفوع إنّما يحسن العطف عليه إذا أكّدته كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا**﴾ [المائدة: ٢٤] ﴿**وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ**﴾ [البقرة: ٣٥] إنّما قبح العطف عليه بغير تأكيد لأنّه لا يخلو من أن يكون مستكناً في الفعل بغير علامة، أو في الاسم الّذي يجري مجرى الفِعْل نحو: «إنّ زيداً ذهب» و: «إنّ زيداً ذاهب» فلا علامة له، أو تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان نحو: «ضربت» سكنت الباء الّتي هي لام الفعل من أجل الضّمير، لأنّ الفعل والفاعل لا ينفكّ أحدهما عن صاحبه فهما كالشّيء الواحد.

ولكن المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيدٍ لأنّه لا يغيّر الفعل إذ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو: «ضربتك وزيداً»، فأمّا قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨] فإنّما يحسن بغير توكيد، لأنّ «لا» صارت عوضاً، والشّاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد، لاحتمال الشّعر ما لا يحسن في الكلام اهـ مختصراً.

«الرَّحْل»: هاهنا المنزل مجازاً و«قيّار» جمل ضابئ أو فرسه.

والشّاهد فيه: ترك المسند وهو «غريب» أي: «وقيّار غريب» أيضاً، لقصد الاختصار

⇐

[تفسير بيت ضابئ البُرْجُمِيّ وإعرابه]

في «الأساس»[١]: الماء في رحله، أي: في منزله ومأواه.

و«قيّار» اسم جَمَل له.

لفظ البيت خبر، ومعناه التّحسّر على الغُرْبة، والتوجّع من الكُرْبة.

حذف المسند من الثّاني ـ والمعنى: إنّي غريب و«قيّار» أيضاً غريب ـ لقصد الاختصار، والاحتراز عن العبث في الظّاهر، مع ضيق المقام بسبب التّحسّر ومحافظة الوزن.

⇐ أوّلاً، والاحتراز عن العبث في الظّاهر ثانياً، مع ضيق المقام بسبب التّحسّر ثالثاً، ومحافظة الوزن رابعاً.

ولا يجوز أن يكون «غريب» خبراً عنهما بانفراده لامتناع العطف على محلّ اسم «إنّ» قبل مضيّ الخبر، قال ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على   منصوب «إنّ» بعد أن تستكملا

قال السّيوطي: نحو: «إنّ زيداً قائم وعمرو» بالعطف على محلّ اسم «إنّ» وقيل: على محلّها مع اسمها. وقيل: هو مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر «إنّ» عليه.

ولا يجوز العطف بالرّفع قبل استكمال الخبر، وأجازه الكسائيّ مطلقاً، والفرّاء بشرط خَفاء إعراب الاسم. ثمّ الأصل العطف بالنّصب اهـ.

ولفظة «مَنْ» شرطيّة حذف جزاؤه و«يك» فعل الشّرط، أصله: «يكون» حذفت الواو لالتقاء السّاكنين ـ بعد سكون آخره بسبب الجازم ـ وحذف النّون تخفيفاً كما أشار إليه ابن مالك في الألفيّة:

ومن مضارع لـ«كان» منجزم   يحذف نون وهو حذف ما التزم

و«أمسى» إمّا مسند إلى ضمير «من» وجملة «بالمدينة رحله» خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامّةً.

(١) في مادّة «رحل» من «أساس البلاغة» ٢٢٥.

ولا يجوز أن يكون «غريب» خبراً عنهما ـ بإفراده ـ[١] لامتناع العطف[٢] على

---

(١) **قوله: «خبراً عنهما بإفراده»**. أي: وحده من دون تقدير خبر آخر لـ«قيّار».

(٢) **قوله: لامتناع العطف على محلّ اسم «إنّ»**. قال المحقّق الرّضيّ: وإنما منعوا من ذلك، لأنّ العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء، والعامل في خبر «إنّ»: «إنّ» فيكون «قائمان» ـ في «إنّ زيداً وعمرو قائمان» خبراً عن «زيد» و«عمرو» معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلّان في العمل رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز لأنّ عوامل النّحو عندهم كالمؤثّر الحقيقيّ والأثر الواحد الّذي لا يتجزّأ لا يصدر عن مؤثّرين مستقلّين في التّأثير لأنّه يستغنى بكلّ واحدٍ من المؤثّرين عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً عدم استغنائه عنهما.

وإنّما أجاز الكسائيّ نحو: «إنّ زيداً وعمرو قائمان» لأنّ العامل عنده في خبر «إنّ» ما كان عاملاً في خبر المبتدأ، لأنّ «إنّ» وأخواتها لا تعمل عند الكوفيّين إلّا في المبتدأ دون الخبر، والعامل في خبر «إنّ» اسمها، لأنّ المبتدأ والخبر لا يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر واحد عن مؤثّرين.

والفرّاء توسّط مذهبي سيبويه والكسائيّ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ولم يجوّزه مطلقاً، بل فصّل وقال: إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيّاً أو معرباً مقدّر الإعراب جاز الحمل على المحلّ قبل مضيّ الخبر نحو: «إنّك وزيد ذاهبان» و: «إنّ الفتى وعمرو قائمان» وإلّا فلا، لأنّه لا ينكر في الظّاهر كما ينكر مع ظهور الإعراب في المتبوع، وذلك لأنّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع، ولا يلزمه أيضاً توارد المستقلّين على أثر واحدٍ، لأنّ مذهبه في ارتفاع خبر «إنّ» مذهب الكسائي اهباختصارٍ.

فإن قيل: لم أسند التّفتازاني عدم جواز كون «غريب» خبراً عنهما إلى امتناع العطف على محلّ اسم «إنّ» قبل مضيّ الخبر ولم يسنده إلى إفراد «غريب»؟

يقال: لأنّ وزن «فعيل» يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع فلولا امتناع العطف على محلّ الاسم قبل استكمال الخبر لجاز كون «غريب» خبراً عنهما بإفراده كما وصف به الجمع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.

محلّ اسم «إنّ» قبل مُضِيّ الخبر نحو: «إنّ زيداً وعمرو منطلقان».

وفي ارتفاع «قيّار» وجهان:

أحدهما: العطف على محلّ اسم «إنّ»؛ لأنّ الخبر مقدَّم تقديراً، فيكون العطف بعد مُضِيّ الخبر.

ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في: «إنّ زيداً وعمرو ذاهبان»؛ لأنّ لكلّ منهما خبراً آخر.

والثّاني: أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة «إنّ» مع اسمه وخبره، ولا تشريك هنا في عامل كما تقول: «لَيْتَ زيداً قائم وعمرو منطلق».

[السّرّ في تقديم الخبر]

والسّرّ في تقديم «قيّار» على خبر «إنّ» قصد التّسوية بينهما ـ في التّحسّر على الاغتراب كأنّه أثّر في غير ذوي العقول أيضاً ـ.

بيان ذلك أنّه لو قيل: «إنّي لغريب وقيّار» لجاز أن يتوهّم أنّ له مزيّةً على «قيّار» في التّأثّر عن الغربة؛ لأنّ ثبوت الحكم أوّلاً أقوى، فقدّمه، ليتأتّى الإخبار عنهما دفعةً، بحسب الظّاهر، تنبيهاً على أنّ «قيّاراً» ـ مع أنّه ليس من ذوي العقول ـ قد ساوى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب، قصداً إلى التّحسّر.

[رأى الزَّمَخْشَرِيّ]

وهذا الوجه هو الّذي قطع به صاحب «الكشّاف»[1] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ

---

(١) **قوله: قطع به صاحب «الكشّاف»**. قال في تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة: «والصَّابئون» رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنيّة به التّأخير عمّا في حيّز «إنّ» من اسمها وخبرها، ⇐

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَّصارىٰ﴾ الآية، وقال: «والصّابئون» مبتدأ، وهو مع خبره ـ المحذوف ـ جملة معطوفة على جملة «إنّ الّذين آمنوا الخ» لا محلّ لها من الإعراب، وفائدة تقديم «الصّابئون» التّنبيه على أنّهم ـ مع كونهم

⇐ كأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والنَّصارى حكمهم كذا، والصّابئون كذلك، ثمّ قال:

فإن قلت: هلّا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محلّ «إنّ» واسمها؟

قلت: لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: «إنّ زيداً وعمرو منطلقان».

فإن قلت: لم لا يصحّ والنيّة به التّأخير، فكأنّك قلت: «إنّ زيداً منطلق وعمرو»؟

قلت: لأنّي إذا رفعته رفعته عطفاً على محلّ «إنّ» واسمها، والعامل في محلّهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر، لأنّ الابتداء ينتظم الجزءين في عمله كما تنتظمها «إنّ» في عملها، فلو رفعت «الصّابئون» المنويّ به التّأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ«إنّ» لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

فإن قلت: فقوله: «والصّابئون» معطوف لابدّ له من معطوف عليه، فما هو؟

قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: «إنّ الّذين آمنوا» ولا محلّ لها، كما لا محلّ للّتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التّقديم والتأخير إلّا لفائدة، فما فائدة هذا التّقديم؟

قلت: فائدته التّنبيه على أنّ الصّابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح، فما الظنّ بغيرهم.

وذلك أنّ الصّابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غيّاً وما سُمّوا صابئين إلّا لأنّهم صبأوا عن الأديان كلّها ـ أي: خرجوا ـ.

ثمّ قال: **فإن قلت:** فلو قيل: «والصّابئين وإيّاكم» لكان التّقديم حاصلاً.

قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التّقديم في شيء، لأنّه لا إزالة فيه عن موضعه.

وإنّما يقال مقدّم ومؤخّر للمزال لا للقارّ في مكانه. ثمّ قال: ومجرى هذه الجمل مجرى الاعتراض في الكلام اه.

أبين المذكورين ضلالاً وأشدّهم غَيّاً ـ يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح، فما الظّنّ بغيرهم.

وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام[١].

﴿ وقوله:

نَـحْنُ بِـمَا عِـنْدَنَا وَأَنْتَ بـما عِنْدَك[٢] راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ ﴾

---

(١) **قوله: «وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام»**. قال الجرجاني: كأنّها إشارة إلى بيان ما يرجّح به الوجه الأوّل على الثّاني، أو الثّاني على الأوّل، وإلى بيان أنّ قوله: «لغريب» هل يجوز أن يكون خبراً عن «قيّار» ويكون المحذوف خبر «إنّ» كما جاز ذلك في مثل: «إنّ زيداً وعمرو، منطلق» وإلى بيان أنّه إذا جعل «لغريب» خبراً لـ«إنّي» وقدّر لـ«قيّار» خبر فإن جعل من عطف المفرد على المفرد، فهل يجب أن يقدّر مؤخّراً عن قوله: «لغريب» لئلا يلزم تقدّم المعطوف المقدّر على المعطوف عليه الملفوظ؟

وإذا جعل من عطف الجملة على الجملة، فإن قدّر الخبر مقدّماً لزم تقدّم المعطوف بتمامه عن بعض أجزاء المعطوف عليه، وإن قدّر مؤخّراً لزم تقدّم بعضه على بعضٍ والمجوّز في جميع الصّور نيّة التأخير ـ كما سيشير إليه ـ.

وإلى بيان أنّ صاحب «الكشّاف» لماذا قطع في الآية بالوجه الثّاني، وأنّ الواو في «والصّابئون» يحتمل أن تكون اعتراضيّة لا عاطفة، إلى غير ذلك ممّا يظهر بالتّأمّل الصّادق في الآية الكريمة.

(٢) **قوله: «نحن بما عندنا وأنت بما عندك»**. البيت من مدوّر المنسرح على العروض الأُولى مع الضّرب المطويّ إلّا أنّ العروض استعملت مطويّةً للتّصريع بالضَّرْب، والقائل مختلف عنه؛ فنسب إلى أبي يزيد قيس بن الخطيم بن عدي الأوسيّ الشّاعر الجاهليّ، توفّي قبل الهجرة بسنتين وابنه ثابت من أصحاب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ لازم بعد ذلك أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ وكان معه في الجَمَلِ وصِفِّيْن والنَّهروان، والبيت من قطعة يقول فيها:

⇐

⇐ الحافظوا عورة العشيرة لا ... يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ

يا مالِ والسّيّد المعمّم قد ... يطرأ في بعض رأيه السَّرَفُ

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلِفُ

نحن المكيثون حيثُ يُحْمَدُ بالـ ... ـمُكْثِ ونحن المَصَالِتُ الأُنُفُ

يا مالِ والحقّ إن قنِعْتَ به ... فالحقّ فيه لأمرنا نَصَفُ

خالفتَ في الرأي كلّ ذي فَجَرٍ ... والبَغْيُ يا مالِ غيرُ ما تَصِفُ

إنّ بجيراً مولىً لقومِكُمُ ... والحقُّ نوفي به ونعترِفُ

إنّي على ما تَرَيْنَ من كِبَري ... أعلم من أين تُؤْكَلُ الكَتِفُ

إنّ بني عمّنا طَغَوْا وبَغَوْا ... ولَجَّ منهم في قومهم سَرَفُ

بين بني جَحَجْبَى وبين بني ... كُلْفَةَ أنّي لجاري التَلَفُ

ونسب المصراع الأوّل إلى صيفي بن عامر الأسلت الأوسي أبي قيس المتوفّى سنة ١هـ الشّاعر الجاهلي الحكيم، رأس الأوس وخطيبها، فروي:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرّأي مشترك

وأقدم مَن نسب إليه هو أُحيحة بن الجُلّاح الأوسي أبي عمرو المتوفّى قبل الهجرة بمائة وتسع وعشرين سنة من قصيدة يقول فيها:

يا مالُ والسّيّد المعمَّمُ قد ... يُبْطِرُه بعضُ رأيه السَّرفُ

خالفتَ في الرأي كلَّ ذي فخرٍ ... والحقّ يا مالِ غيرُ ما تَصِفُ

لا يرفعُ العبدُ فوق سنّته ... والحَقُّ يوفى به ويُعْتَرَفُ

إنّ بُجَيْراً عبدٌ لغيركم ... يا مالُ والحقُّ عنده فقِفُوْا

أُوتيت فيه الوفاء معترفاً ... بالحقّ فيه لكم فلا تكِفُوْا

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرّأي مختلف

نحن المَكِيثُون حيث يحمدنا الـ ... بمُكْثُ ونحن المَصَالِتُ الأُنُفُ

والحافظوا عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم وَكَفُ

⇐

هذا صريحٌ في أنّ الخبر المذكور خبر عن الثّاني، وخبر الأوّل محذوف على عكس البيت السّابق.

وكذا قوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍكُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدي[١]   بَرِيّاً وَمِنْ أجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

على أنّ «بريّاً» خبر لـ«والدي» وخبر «كنت» محذوف، فهو عنده من عطف المفرد، وجُمْهُور النُّحاة على أنّ المذكور خبر «كنت» و«والدي» مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

⇐ والله لا يــزدهي كـتيبتَنا   أُسْــدُ عــرينٍ مـقيلها غُــرَفُ
إذا مشــينا فــي الفــارسيّ كـما   تـمشي جِـمال مَـصَاعِبٌ قُـطُفُ
نمشي إلى المـوت مـن حـفائظنا   مشــياً ذريـعاً وحكـمنا نَـصَفُ
إنّ ســميراً أبت عشــيرته   أن يـعرفوا فـوق مـا بـه نَـطِفُوْا
أو تَـصْدُرُ الخيلُ وهـي حـامِلَةٌ   تـحت صُـواهـا جـماجِمٌ جُـفُفُ
أو تـجرعوا الغـيظ مـا بـدا لكـم   فهارشوا الحرب حيث تـنصرفُ
إنّــي لأُنْــمَى إذا انـتميتُ إلى   غُــرٍّ كِــرامٍ وقــومنا شَـرَفُ
بِــيْضٌ جِــعاد كأنّ أعــينهم   يُكْـحِلُها فـي المـلاحم السَّـدَفُ

(١) **قوله: «رماني بأمركنت منه ووالدي»**. البيت مـن الطّويل عـلى العـروض المـقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل: أبو الخطّاب عمرو بن أحمر بن العمرد بـن عـامر البـاهليّ المتوفّى سنة ٧٥هـ وهو الّذي يقول:

متى تطلب المعروف في غير أهـله   تجد مطلب المـعروف غـير يسـير
إذا أنت لم تـجعل لعـرضك جـنّة   مـن الذمّ سـار الذمّ كـلّ مسـير

وبعد هذا البيت:

دعاني لِصّاً فـي لُـصُوصٍ ومـا دعـا   بـها والدي فـيما مـضى رجـلانِ

[كلام المرزوقي]

قال المرزوقي (١) في قوله:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ (٢) كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ والبَحْرُ مُتْرَعا

---

(١) قوله: «قال المرزوقيّ». وهذا نصّه: فإن قيل: لِمَ قال: «مُتْرَعاً» فوحَّدَ والإخبار عن البرّ والبحر جميعاً؟

قُلْتَ: يجوز أن يكون إنّما وحَّدَ لأنّه نوى التّقديم والتّأخير، كأنّه قال: «وقد كان البَرُّ مترعاً والبحر» أي: «والبحر أيضاً مترع» فيرتفع «البحر» بالابتداء، واكتفى بالإخبار عن الأوّل، إذ كان المعطوف كالمعطوف عليه ومثله:

* فإنّي وقيّاراً بها لغريب *

يريد: «إنّي لغريب بها وقيّار أيضاً غريب» وهو اسم فرسه.

ويجوز أن يكون لمّا علم أنّ المعطوف حكمه حكمه المعطوف عليه اكتفى بالإخبار عن أحدهما، ثقةً بأنّ الثّاني عُلِم أنّه في حكمه اه. [شرح المرزوقي ١: ٦٦٠ ـ ٦٦١]

(٢) قوله: «فيا قبر معن». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المماثل، والقائل الحسين بن مُطَيْر الأسديّ الشّاعر الحماسيّ، شاعر دولة بني العبّاس ـ لعنهم الله ـ من قصيدة يمدح بها معن بن زائدة الشّيبانيّ، أورد منها أبو تمّام الأبيات التالية في باب المراثي من «ديوان الحماسة»:

أَلِمّا بمَعْنٍ ثمّ قُولَا لقبره سقَتْكَ الغوادِيْ مَرْبَعاً ثمّ مَرْبَعَا

وفيها:

فتىً عِيْشَ في معروفه بعد موته كما كان بعد السَّيْل مَجْراه مَرْتَعَا

ولمّا مَضَى معنٌ مَضَى الجودُ وانقضى وأصْبَحَ عِرْنِيْنُ المكارم أجدعا

وفيها:

أيا قبر مَعْنٍ كُنْتَ أوّل حُفْرَةٍ من الأرْضِ خُطَّتْ للسَّماحة مضجعا

أيا قَبْرَ مَعْنٍ كيف واريتَ جوده وقد كان منه البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا

⇐

أنّ «البحر» مرتفع بالابتداء على تقدير التّأخير، والمعنى: «كان منه البرّ مُتْرَعاً والبحر أيضاً مُتْرَعٌ» فيكون من عطف الجملة.

ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، لأنّ هذا المبتدأ في نيّة التّأخير. وإنّما قُدِّمَ لفرط الاهتمام.

[رأي التّفتازاني]

ولو أنّهم قدّروا المحذوف من الثّاني منصوباً ـ أي: كنت منه بريّاً ووالدي أيضاً بريّاً، وكان البَرّ منه مترعاً والبحر أيضاً مترعاً ـ ليكون من عطف المفرد ـ كقولنا: «كان زيد قائماً وعمرو قاعداً» ـ لم يكن بعيداً.

﴿ **وقولك: «زيد منطلق وعمرو»** ﴾ أي: وعمرو كذلك، فحذف، للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

﴿ **وقولك: «خرجت فإذا زيد»** ﴾ أي: موجود، فحذف، لما مرّ، مع اتّباع الاستعمال؛ لأنّ «إذا» المفاجأة تدلّ على مطلق الوجود[1]، وإذا أُريد فعل خاصّ

⇐ بلى قد وَسِعْتَ الجودَ والجودُ ميّتٌ ولو كان حَيّاً ضِقْتَ حتّى تَصَدَّعا

روي أنّ عبدالله بن طاهر كان يوماً عند المأمون، فقال له: يا أبا العبّاس، مَنْ أشعر من قال الشّعر في خلافة بني هاشم؟ قال: الأمير أعرف بهذا منّي، قال: قُلْ على كلّ حالٍ، قال عبدالله: أشعرهم الّذي يقول في معن بن زائدة: «أيا قبر معنٍ ..» الأبيات .. وهي أوضح من أن توضح، وأبين من أن تُشرَح.

وأمّا معن بن زائدة ـ الّذي قتله الخوارج بسجستان سنة إحدى وخمسين ومائة ـ فهو أبو الوليد معن بن زائدة بن عبدالله بن زائدة الشّيبانيّ، وهو أخو الحوفزان، وكان جواداً، شجاعاً، شاعراً، وكان والياً على اليمن في عهد المنصور العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وأخباره توجد في «الغرر والدُّرر» للشّريف الموسوي المرتضى عليّ بن الحسين ـ رضوان الله عليه ـ.

(١) **قوله: «مطلق الوجود»**. أي: «إذا» الفجائيّة تدلّ على مطلق الوجود الّذي هو من أفعال ⇐

ـ مثل «قائم» أو «قاعد» أو «راكب» ـ فلابدّ من الذّكر.

نعم قد يدلّ الفعل على نوع خصوصيّة فيقدّر بحسبه كما في المثال المذكور، فإنّ «خرجت» يدلّ على أنّ المعنى: «حاضر» أو «بالباب» أو نحو ذلك.

[الأقوال في الفاء الدّاخلة على «إذا»]

والفاء[1] في «فإذا» قيل: هي للسّببيّة[2] ـ الّتي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها،

⇐ العموم. وإذا كان الخبر من أفعال الخصوص مثل «قائم» أو «راكب» أو «قاعد» فلابدّ حينئذٍ من ذكر الخبر، لأنّ «إذا» لا تدلّ على الّذي هو من أفعال الخصوص.

والفرق بينهما: أنّ الفعل العامّ خارج عن اختيار الفاعل مثل الوجود والعدم ـ مثلاً ـ والخاصّ داخل تحت اختياره مثل الأكل والشّرب والقيام والقعود وغيرها.

وقد يدلّ الفعل المتقدّم على «إذا» على نوع خصوصيّة في الخبر، أي: ينضمّ إلى «اذا» قرائن خاصّة تدلّ على خبر خاصّ فيقدّر الخبر بحسب ذلك النّوع من الخصوصيّة، ففي قولهم: «خرجت فإذا زيد بالباب» كلمة «خرجت»: تدلّ على أنّ المعنى «حاضر» أو «بالباب» أو «واقف» أو «جالس» ونحوهما ممّا يدلّ عليه قرينة المقام والحال.

(١) **قوله: «والفاء»**. اختلف في الفاء الدّاخلة على «إذا» على ثلاثة أقوالٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» ـ:

الأوّل: أنّها فاء السّببيّة وهذا هو قول الزّيادي. قال الرّضيّ: وأمّا الفاء الدّاخلة على «إذا» المفاجاة فنقل عن الزّيادي: أنّها جواب شرط مقدّر، ولعلّه أراد أنّها فاء السّببيّة الّتي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها ـ أي: مفاجاة السّبع لازمة للخروج ـ.

الثّاني: أنّها زائدة، وهذا قول المازني. قال الرّضي: وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيءٍ، إذ لا يجوز حذفها.

الثّالث: أنّها عاطفة، وهذا قول مبرمان، قال الرّضي: وقال أبوبكر مبرمان: هي للعطف حملاً على المعنى أي: خرجت ففاجأت.

(٢) **قوله: «هي للسببيّة»**. تقييد السّببيّة بالّذي ذكره للاحتراز عن القسم الآخر إذ هي قسمان ⇐

أي: مفاجأة زيد لازمة للخروج ـ.

وقيل: للعطف ـ حملاً على المعنى ـ أي: خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب. فالعامل في «إذا» هو «فاجأت»، فحينئذٍ يكون مفعولاً به، لا ظرفاً[1].

⇐ ـ كما كان يقوله سيّدنا الأُستاذ ـ:

القسم الأوّل: لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة، لا كونه مسبّباً عمّا قبلها، نحو: «مات فلان فدخل الجنّة» فإنّ دخول الجنّة لازم عن الموت، وليس الموت علّةً لدخول الجنّة؛ لأنّ كثيراً من النّاس يموتون ويدخلون جهنّم مثل أتباع الجبت والطّاغوت ـ لعنة الله عليهما وعلى أتباعهما ـ، ومثل: «مات زيد فاستراح» فإنّ الاستراحة لازم عن الموت وتكون بعده وليس الموت علّةً لها، لأنّ كثيراً من النّاس يموتون وبالموت يبدأ عذابهم، مثل الّذين تقدّموا على أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليهما السّلام ـ في الخلافة فإنّهم ماتوا كفّاراً ـ لعنة الله عليهم ـ وكان الموت بدأ عذابهم.

القسم الثّاني: أن يكون ما قبلها علّة لما بعدها نحو: «طلع الشّمس فوجد النّهار» فإنّ طلوع الشّمس علّة لوجود النّهار بلا ريب.

وإذا عرفت هذين القسمين فاعلم أنّ المراد من السّببيّة هو القسم الأوّل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في شرح «الكافية» تفسيراً لقول الزّيادي ـ.

(١) **قوله: «يكون مفعولاً به لا ظرفاً»**. أي: لا يكون مفعولاً فيه، وعلى هذا خرج من الظّرفيّة ولكن المحقّق الرّضي عدّه من الظّروف غير المتصرّفة الّتي لا تخرج عن الظّرفيّة أبداً، وعلى أيّ حال هي مضافة إلى الجملة بعده، وإذا قدّر العامل فيها هو الخبر المحذوف لم يمكن إضافتها إلى الجملة الّتي بعده، لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

واختلف في ظرفيّتها؛ فقال المبرّد: ظرف مكانٍ، وقال غيره: ظرف زمان. وعلى قول المبرّد يجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، أي: «فبالمكان زيد»، وعلى قول غيرالمبرّد لايجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، لأنّ الزّمان لا يخبر به عن الجثّة إلّا إذا أفاد. قال ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثّة وإن يفد فأخبرا

وإن قيل: إذاكان «إذا» خبراً ـ كما يقوله المبرّد ـ فحقّه التّأخير، لأنّ الأصل في الأخبار أن

⇐

⇐ تؤخَر كما قال ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخَرا وجوّزوا التّقديم إذ لا ضَرَرا

فلم التزم تقديمه؟

يقال: التزام التّقديم مع الخبريّة إنّما يكون لمشابهة «إذا» المفاجاة «إذا» الشّرطيّة لفظاً ومعنىً، والشّرطيّة لها الصَّدْر.

ويرد على المبرّد أنّه لا يطّرد كون «إذا» ظرف مكان وخبراً في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب» إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب».

والحاصل: أنّ «إذا» الفجائيّة تختصّ بالجمل الاسميّة ولا تحتاج بجوابٍ ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب»، ومنه: ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعىٰ** ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿ **إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا** ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرف عند الأخفش ويرجّحه قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب» ـ بكسر «إنّ» ـ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد، وظرف زمان عند الزّجّاج.

واختار الأوّل ابن مالك، والثّاني ابن عصفور، والثّالث الزمخشريّ، وزعم أنّ عاملها فعل مقدّر مشتقّ من لفظ المفاجاة، قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً** ﴾ [الرّوم: ٢٥] الآية ...: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت.

وإنّما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسد» أي: حاضر.

وإن قدّرت أنّها الخبر فعاملها «مستقرّ» أو «استقرّ». ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلّا مصرّحاً به نحو: ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعىٰ** ﴾، ﴿ **فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ** ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿ **فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ** ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿ **فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ** ﴾ [النّازعات: ١٤].

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد» صحّ كونها عند المبرّد خبراً، أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصحّ عند الزّجّاج، لأنّ الزّمان لا يخبر به عن الجثّة، ولا عند الأخفش لأنّ الحرف ⇐

ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف، فحينئذٍ لا يكون مضافاً إلى الجملة.

وقال المبرّد: إنّ «إذا» ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ ـ أي: فبالمكان زيد ـ والتزم تقديمه لمشابهتها «إذا» الشّرطيّة، لكنّه لا يطّرد في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب» إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب».

[بيت للأعشى]

﴿وقوله﴾ أي: قول الأعشى[1]:

⇐ لا يخبر به ولا عنه. فإن قلت: «فإذا القتال» صحّت خبريّتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالساً» فالرّفع على الخبريّة، وإذا نصب فالنّصب على الحاليّة، والخبر «إذا» إن قيل بأنّها مكان، وإلّا فهو محذوف. ويجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثّة مع فرضها زماناً إذا قدّرت حذف مضاف كأن تقدّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: «حضور الأسد» هذا حاصل ما ذكره المرادي في «الجَنَى الداني» وابن هشام في «المغني».

(١) **قوله: «الأعشى»**. هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائليّ المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، الشّاعر المخضرم من الطبقة الأُولى في الجاهليّة، وصاحب المعلّقة المشهورة، وكان يلقّب بـ«صنّاجة العرب»، وله قصيدة يمدح بها النّبيّ الأكرم ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يقول فيها:

ألم تغتمص عيناك ليلة أرمدا	وعادَكَ ما عادا السّليم المسهّدا
وما ذاك من عشق النّساء وإنّما	تناسيتَ قبلَ اليوم خُلَّةَ مَهْدَدا
ولكن أرى الدّهر الّذي هو خاتر	إذا أصلحَتْ كفّاي عاد فأفسدا
شباب وشيبٌ وافتقار وثروة	فللّه هذا الدّهر كيف تردّدا
وما زِلْتُ أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

⇐

﴿إنَّ مَحَلّاً[1] وَإِنَّ مُرْتَحَلاً ﴾ وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذ مَضَوا مَهَلا[2]

⇐ وأبتذل العيس المراقيل تغتلي مسافة ما بين النّجير فصَرْخَدا
فإن تسألي عنّي فيا رُبَّ سائلٍ حفيٍّ عن الأعشى به حيث أصعدا
ألا أيّهذا السّائلي أين يمّمت فإنّ لها في أهل يثرب موعدا
فأمّا إذا ما أدْلَجَتْ فترى لها رقيبين جدياً لا يغيب وفرقدا
وفيها إذا ما هجّرت عَجْرَفيّةٌ إذا خِلْتَ حِرْباء الظّهيرة أصْيَدا
أجدَّتْ برجليها نَجاءً وراجَعَتْ يداها خِنافاً ليّناً غير أحردا
فآليت لا أرثي لها من كلالةٍ ولا من حَفىً حتّى تزورَ محمّدا
متى ما تُناخي عند باب ابن هاشم تُريْحي وتَلْقَيْ من فواضله يدا
نبيٌّ يرى ما لا تَرَوْنَ وذكره أغار لعمري في البِلاد وأنجدا
له صدقاتٌ ما تُغِبُّ ونائِلٌ وليس عطاءُ اليوم مانِعَهُ غدا
أجِدَّكَ لم تسمع وَصاة محمّدٍ نبيّ الإله حين أوصى وأشهدا
إذا أنت لم ترحَلْ بزادٍ من التُّقَى ولاقيتَ بعد الموت مَنْ قد تزوّدا
نَدِمْتَ على أن لا تكون كمثله وأنّك لم تُرْصِد لما كان أرصدا
فإيّاك والميتاتِ لا تأكُلَنَّها ولا تأخُذَنْ سهماً حديداً لتفصِدا
وذا النُّصُبِ المنصوب لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا
وصلّ على حين العشيّات والضُّحَى ولا تحمد الشّيطان والله فَاحمَدا
ولا السّائل المحروم لا تتركنّه لعاقبةٍ ولا الأسير المقيّدا
ولا تسخرَنْ من بائسٍ ذي ضَرارةٍ ولا تحسبنّ المرء يوماً مخلّدا
ولا تقربنّ جارةً إنّ سرّها عليك حرام فانكِحَنْ أو تأبّدا

وسُئل يونس النّحويّ: من أشعر النّاس؟ قال: امرؤ القيس إذا ركب، والنّابغة إذا رهب، وزهير إذا رغب، والأعشى إذا طرب.

(١) **قوله: «إنّ محلّاً»**. المصراع من المنسرح. والقائل: الأعشى، من قصيدة يمدح بها سلامة بن يزيد اليحصبيّ ذا فائشٍ يقول فيها:

⇐

⇐ إنّ مـحلاً وإنّ مـرتحلاً ... وإنّ في السَّفْر ما مضى مَـهَلا

اسـتأثر اللهُ بـالوفاء وبـالـ ... ـعَدْلِ ووَلّـى المـلامة الرَّجُـلا

والأرض حـمّالة لمـا حَـمَّل الـ ... ـلّهُ ومـا إن تَـرُدُّ مـا فـعلا

يـوماً تـراهـا كشـبه أرديـة الـ ... ـخِمْس ويـوماً أديـمها نَـغِلا

أَنْشَى لها الخُفَّ والبـراثـن والـ ... ـحافر شتّى والأعـصم الوَعِـلا

والنّاسُ شتّى عـلى سـجائحهم ... مسـتوقحاً حـافياً ومـنتعلا

وقـد رحـلتُ المـطيّ مـنتخلا ... أُزْجِـي ثِـقالاً وقُـلْقُلاً وقِـلا

إلى أن يقول:

الشّـعر قـلّدته سـلامة ذا ... فـائش والشّـيء حـيثما جـعلا

وهي طويلة يمدح بها ـ كما قلنا ـ سلامة يزيد اليحصبيّ المعروف: سلامة ذو فائش.

وأعطاه بهذه القصيدة مائةً من الإبل وحللاً وكرشاً مدبوغةً مملوءة عنبراً يساوي ثمنها ثلاثمائة ناقة حمراء.

«المحل»: المنزل و«المرتحل» بالفتح أيضاً المكان المرتحل عنه، والشّاهد فيه حذف المسند وهو هاهنا الظّرف وهو كلمة «لنا».

واختلف النُّحاة في حذف خبر «إنّ» فأجازه سيبويه إذا عُلِمَ سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهو المختار، وأجازه الكوفيّون إن كان الاسم نكرةً، ومنعه الفرّاء معرفة كان أو نكرة إلّا إذا كان بالتكرير كهذا البيت.

قال الجرجاني: إن جعلت «إذ» اسماً غير ظرفٍ بمعنى: الوقت، جعلته بدلاً عن السّفر، أي: في السّفر في زمان مضيّهم، وإن جعلته ظرفاً أبدلته من قوله: «في السّفر» والمعنى واحد.

قال الفيّومي: «سَفَرَ الرجلُ سَفَراً» من باب «ضرب» فهو «سافر» والجمع: «سَفْر» مثل «راكب» و«رَكْب» و«صاحب» و«صَحْب» وهو مصدر في الأصل، والاسم: «السَّفَر» بفتحتين. وبعضهم يقول: إنّه اسم جمع لا جمع لعدم فَعْلٍ في أوزان الجموع.

(٢) **قوله: «مَهَلاً»**. يقال: «أمهلته، إمهالاً» من باب الإفعال: أنظرته وأخّرت طلبه، و: «مهّلته

⇐

«السَّفْر» جمع «سافر» ـ كـ«صَحْب» و«صاحب» ـ و«مَهَلا» أي: بُعْداً وطُوْلا.

﴿أي: إنّ لنا في الدّنيا حلولاً[1] وإنّ لنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً﴾ و«السَّفْر» الرِّفاق قد توغّلوا في المُضِيّ لا رجوع لهم ونحن على أثرهم[2] عن قريب.

فحذف المسند ـ وهو هاهنا ظرف قطعاً[3] بخلاف ما سبق ـ لقصد الاختصار، والعدول إلى أقوى الدّليلين ـ أعني: العقل ـ مع اتّباع الاستعمال؛ لاطّراد الحذف في نحو: «إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ زيداً وإنّ عمراً»، وقد وضع سيبويه[4] لهذا باباً

⇐ تمهيلاً» من باب التّفعيل مثله، والاسم: «المَهْل» بالسّكون، والفتح لغة؛ وهو المراد هاهنا.

وقوله: «بعداً وطولاً» تفسير لقوله: «مهلاً»، وذكروا له معاني: ١ ـ الكثرة، ٢ ـ البُعد، ٣ ـ الطُّوْل زماناً أو مكاناً.

ونقل الأُستاذ عن شيخه العلّامة الألمعيّ البارع المدرّس الخبير والنّاقد البصير الأُستاذ الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوري ـ رحمه الله ـ أنّه يقول: إنّ لهذه الكلمة معنىً آخر لم يذكره الشّرّاح والمتقدّمون وهو السّبق والتّقدّم، يقولون: «إنّ لفلان عليك مهلاً» أي: سبقاً وتقدّماً، وهذا المعنى هو المراد هاهنا.

(١) **قوله: «أي: إنّ لنا في الدّنيا حلولاً»**. تفسير «محلاً» بـ«حلولاً» إشارة إلى أنّ «محلاً» مصدر ميميّ وكذا تفسير «مرتحلاً» بالارتحال.

(٢) تقول العرب: «جئتُ في أَثَره» ـ بفتحتين ـ و«إِثْره» ـ بكسر الهمزة والسّكون ـ أي: تَبِعْتُهُ عن قُرْبٍ.

(٣) **قوله: «هاهنا ظرف قطعاً»**. وهو «لنا» بخلاف السّابق فإنّ المسند فيه لا يكون ظرفاً قطعاً بل قد يكون ظرفاً نحو: «بالباب»، وقد يكون غير ظرف نحو: «واقف» و«حاضر» و«جالس» وغير ذلك، وهاهنا ظرف قطعاً لا يحتمل غيره.

(٤) قال في ذيل باب الحروف الخمسة: هذا باب ما يحسن عليه السّكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعاً لو أظهرتَه وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: «إنّ مالاً وإنّ وَلَداً وإنّ عَدَداً» أي: «إنّ لهم مالاً» فالّذي أضمرتَ «لهم» ⇐

فقال: «هذا باب إنّ مالاً وإنّ ولداً».

قال عبدالقاهر[1]: لو أسقطت «إنّ» لم يحسن الحذف، أو لم يجز، لأنّها الحاضنة له والمتكفّلة بشأنه، والمترجمة عنه.

⇐ ويقول الرّجل للرّجل: هل لكم أحدٌ إنّ النّاسَ أَلْب عليكم، فيقول: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» أي «إنّ لنا» وقال الأعشى:

إنّ محلاً وإنّ مُرْتَحَلا وإنّ في السَّفْرِ ما مضى مَهَلا

هذا نصّ سيبويه وليس فيه: «هذا باب إنّ مالاً وإنّ ولداً». الكتاب ٢: ١٤١.

(١) **قوله: «قال عبدالقاهر»**. أي: في فصل «إنّ» ومواقعها من «دلائل الإعجاز»: ٢٤٧: وهذا نصّه: ومن تأثير «إنّ» في الجملة أنّها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام، ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال: هذا باب ما يحسن عليه السّكوت في الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: «إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً» أي: «إنّ لهم مالاً» فالّذي أضمرت هو «لهم»، ويقول الرّجل للرّجل: هل لكم أحد إن الناس ألْبٌ عليكم؟ فيقول: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» أي: «لنا» وقال:

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً وإنّ في السَّفرِ إذ مضوا مَهَلا

ويقول: «إن غيرها إبلاً وشاءً» كأنّه قال: «إنّ لنا أو عندنا غيرها» قال: وانتصب الإبلُ والشّاءُ كانتصاب الفارس إذا قلت: «ما في النّاس مثله فارساً» وقال: ومثل ذلك قوله:

* يا ليت أيّام الصِّبا رواجعاً *

قال: فهذا كقولهم: «ألا ماء بارداً» كأنّه قال: «ألا ماء لنا بارداً» وكأنّه قال: «يا ليت أيّام الصّبا أقبلت رواجعاً» فقد أراك في هذا كلّه أنّ الخبر محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحّته مع حذفه وترك النّطق به. ثمّ إنّك إن عمدت إلى «إنّ» فأسقطتها وجدت الّذي كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ، فلو قلت: «مال وعدد ومحلّ ومرتحل» و«غيرها إبلاً وشاءً» لم يكن شيئاً.

وذلك أنّ «إنّ» كانت السّبب في أن حَسُنَ حذفُ الّذي حُذِفَ من الخبر وأنّها حاضِنَتُهُ والمترجم عنه والمتكفّل بشأنه اهـ.

وفيه أيضاً ضيق المقام ـ أعني المحافظة على الشّعر ـ والمصنّف بعد ما مثّل للاختصار بدون الضّيق بقوله: «إنّ زيداً وإنّ عمراً» قال: وعليه قوله: «إنّ محلاًّ» يعني على هذا الأسلوب الّذي هو حذف خبر «إنّ» المكرّرة ظرفاً، ولَمْ يَقْصِدْ أنّه بدون ضيق المقام؛ فافهم.

[الأقوال في الآية]

﴿ وقوله: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[1] ﴾ تقديره: «لو تملكون تملكون» فحذف «تملكون» ـ الأوّل ـ وأبدل من ضميره المتّصل ـ أعني الواو ـ ضمير منفصل وهو «أنتم» لتعذّر الاتّصال[2] ـ لسقوط ما يتّصل به ـ فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدّم اسم أو جملة[3].

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) **قوله: «لتعذّر الاتّصال»**. وهو أحد المواضع الّتي لا يمكن فيها الاتّصال ـ كما سبق ـ. قال ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل   إذا تأتّى أن يجيء المتّصل

(٣) **قوله: «فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدّم اسم أو جملة»**. أي: المسند المحذوف في الآية فعل فقط من دون فاعله، إذ المسند إليه المذكور فاعله فالمحذوف مفرد، ولكن المحذوف فيما تقدّم إمّا اسم فهو مفرد، أو جملة، وذلك لأنّ المسند إليه المذكور في السّابق مبتدأ، والمسند المحذوف ظرف، وفي الظّرف الاحتمالان، فإن قدّر متعلّقه اسم فاعل فهو من قبيل المفرد، وإن قدّر فعلاً فمن قبيل الجملة. قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر   ناوين معنى كائن أو استقر

قال السّيوطي: ثمّ إن قدّر اسم فاعل ـ وهو اختيار المصنّف ـ لوجوب تقديره اتفاقاً بعد «أمّا» و«إذا» المفاجاة ـ لامتناع إيلائهما الفعل ـ فهو من قبيل المفرد.

وإن قدّر فعلاً وهو ـ اختيار ابن الحاجب ـ لوجوب تقديره في الصّلة فواضح أنّه من قبيل الجملة اهـ.

والغرض منه الاحتراز[١] عن العَبَث؛ إذ المقصود من الإتيان بهذا الظّاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم يحتج إليه.

وإنّما صير إليه؟ لأنّ «لو» إنّما تدخل على الفعل دون الاسم فـ«أنتم» فاعل[٢] الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد أيضاً ـ على أن يكون التّقدير: «لو تملكون أنتم تملكون» ـ لأنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، ولأنّه لا يعهد حذف المؤكّد[٣] والعامل مع بقاء التّأكيد.

---

(١) **قوله: «والغرض منه الاحتراز»**. كان الغرض من إتيان «تملكون» الثّاني في الأصل تأكيد «تملكون» الأوّل ـ أي: المقدّر ـ فلمّا حذف الأوّل جعل الثّاني مفسّراً له مع بقاء إفادته التّأكيد أيضاً.

(٢) **قوله: «فـ«أنتم» فاعل»**. أي: الاحتمالات ثلاثة:

١ ـ أن يكون فاعلاً

٢ ـ وأن يكون مبتدأ

٣ ـ وأن يكون مؤكّداً

الأخيران باطلان؛ فتعيّن الأوّل. وتوضيحه أنّه لا يمكن أن يكون مبتدأ لاستلزامه دخول «لو» على الاسم وهو باطل لأنّها إنّما تدخل على الفعل. قال ابن مالك:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ«إن» لكنّ «لو» «أنّ» بها قد يقترن

ولا يمكن أن يكون مؤكّداً لفاعل الفعل المحذوف بناء على أن يكون التّقدير: «لو تملكون أنتم» لأنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والتّقليل في الحذف مهما أمكن أولى من تكثيره، وهو قول ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» حيث يقول في بيان مقدار المقدّر: ينبغي تقليله ما أمكن لثقل مخالفة الأصل.

(٣) **قوله: «لا يعهد حذف المؤكّد»**. فإن قيل: يمتنع الجمع بين حذف المؤكَّد ـ بالفتح ـ وبقاء المؤكّد ـ بالكسر ـ على المشهور؟

يقال: عن ذلك جوابان: الأوّل: أنّ الجمع بين حذف المؤكَّد وبقاء المؤكِّد ممّا جوّزه

⇐

[رأي للزّمخشري]

قال صاحب «الكشّاف»[(١)]: هذا ما يقتضيه «علم الإعراب» وأمّا ما يقتضيه «علم

⇐ الخليل وسيبويه، وإن منعه الأخفش وأتباعه ـ كما نصّ عليه ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من كتاب «المغني» حيث يذكر شرائط الحذف ـ.

والثّاني: أنّ ما اشتهر بينهم إنّما هو فيما لم يكن الحذف لدليل وإلّا فلا تنافي بينهما كما نقله ابن هشام عن الصّفّار في ردّ الأخفش، فقال في الشّرط الثّالث من شروط الحذف الثّمانية: الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، وهذا الشّرط أوّل من ذكره الأخفش وتبعه الفارسيّ في كتاب «الأغفال» وتبع أبا عليّ أبو الفتح في «الخصائص» وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ«ضربت ضرباً» لأنّ المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف منافٍ لذلك.

وقال الأخفش: لأنّ المؤكّد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار وهؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، ووافقهما جماعة واستدلّا بقول العرب:

* إنّ محلّاً وإنّ مرتحلاً *

و:

* إنّ مالاً وإنّ ولداً *

فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد بـ«إنّ».

وفيه نظر: فإنّ المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر.

وقال الصّفّار: وأمّا حذف الشّيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأنّ المحذوف لدليل كالثّابت اهبتصرّف واختصارٍ.

(١) **قوله: «قال صاحب «الكشّاف»**. في تفسير هذه الآية من سورة الإسراء: «لو» حقّها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلابدّ من فعل بعدها في: «لو أنتم تملكون» وتقديره: «لو تملكون تملكون» فأضمر «تملك» إضماراً على شريطة التّفسير، وأبدل من الضّمير المتّصل ـ الّذي هو الواو ـ ضمير منفصل ـ وهو «أنتم» ـ لسقوط ما يتّصل به من اللّفظ، ⇐

البيان» فهو: أَنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ النّاس هم المختصّون بالشُّحّ المتبالغ؛ لأنّ الفعل الأوّل لمّا سقط ـ لأجل المفسّر ـ برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر.

يعني: كما أنّ[1] قولنا: «أنا سعيت في حاجتك» ـ وهو مبتدأ وخبر ـ يفيد الاختصاص فكذا «لو أنتم تملكون» لكونه مثله في الصّورة.

فالعجب ممّن استدلّ بهذا الكلام على أنّ قولنا «أنا عرفت» ـ عند الاختصاص ـ جملة فعليّة، و«أنا» ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدّم، وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجّة عليه لا له.

⇐ فـ«أنتم» فاعل الفعل المضمر و«تملكون» تفسيره، وهذا هو الوجه الّذي يقتضيه «علم الإعراب» فأمّا ما يقتضيه «علم البيان» فهو أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص وأنّ النّاس هم المختصّون بالشحّ المتبالغ، ونحوه قول حاتم:

* لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنِي *

وقول المتلمّس:

* ولَوْ غيرُ أخْوالي أرادوا نقيصتي *

وذلك لأنّ الفعل الأوّل لمّا سقط لأجل المفسّر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر اهـ.

(١) **قوله: «يعني:كما أنّ»**. أي: صاحب «الكشّاف» يقصِدُ بقوله: برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر: أنّه مثل «أنا سعيت» من حيث الصّورة فـ«لو أنتم تملكون» مبتدأ وخبر صورةً لا حقيقةً لأنّ «لو» تدخل على الأفعال ولكن «أنا سعيت» مبتدأ وخبر حقيقة لا صورةً فقط، إذ لا مانع من الحمل على ذلك لعدم «لو» فيه، وكون «لو أنتم تملكون» مثل «أنا سعيت» في الصّورة أعطاها إفادة الاختصاص ظاهراً.

[ما يحتمل النّوعين]

﴿ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[(١)] يحتمل الأمرين[(٢)] ﴾: حذف المسند ﴿ أي ﴾: « فصبر جميل ﴿ أجمل » أو ﴾ حذف المسند إليه، أي: ﴿ « فأمري ﴾ صبر جميل » ففي الحذف تكثير الفائدة ـ بإمكان حمل الكلام على كلّ من المعنيين ـ بخلاف ما لو ذكر فإنّه يكون نصّاً في أحدهما.

و«الصّبر الجميل» هو الّذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

[مرجّحات حذف المسند إليه]

ورجّح حذف المسند إليه[(٣)] بأنّه أكثر فالحمل عليه أولى.

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) **قوله: «يحتمل الأمرين»**. قال ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» ـ بعد بيان حذف المبتدأ أو حذف الخبر ـ: ما يحتمل النّوعين: يكثر بعد الفاء نحو: ﴿ **فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾ [النّساء: ٩٢]، ﴿ **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ **فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ **فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: «فالواجب كذا» أو «فعليه كذا» أو «فعليكم كذا».

ويأتي في غيره نحو: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ أي: «أمري» أو «أمثل»، ومثله: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾ [محمّد: ٢١]، أي: «أمرنا» أو «أمثل»، ويدلّ للأوّل قوله:

※ فقالت على اسم الله، أمرك طاعة ※

وأجاز ابن عصفور الوجهين في «لعمرك لأفعلنّ» و: «أيمن الله لأفعلنّ»، وغيره جزم بأنّ ذلك من حذف الخبر، وفي: «نعم الرّجل زيد» وغيره جزم بأنّه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ اهـ بتصرّفٍ.

(٣) **قوله: «ورجّح حذف المسند إليه»**. أي: رجّح بأمور سبعة:

⇐

وبأنّ سوق الكلام للمدح بحصول الصّبر له، والإخبارُ ـ بأنّ الصّبر الجميل أجمل ـ لا يدلّ على حصوله له.

⇐ **الأوّل**: بأنّه أكثر فالحمل عليه أولى.

الثّاني: بأنّ سوق الكلام لمدح يعقوب بحصول الصّبر له، فإنّه ـ عليه السّلام ـ أخبر عن نفسه بقوله: «أمري صبر جميل» فمدحه الله بذلك. وتقدير المسند إخبار بأنّ الصّبر الجميل أجمل، والإخبار لا يدلّ على حصول الصّبر الجميل ليعقوب ـ عليه السّلام ـ لأنّ الإخبار عن حسن شيء لا يدلّ على حصول ذلك الشّيء الحسن للمخبر.

والثّالث: بأنّ «صبر جميل» في الأصل من المصادر المنصوبة الّتي تكون مفعولاً مطلقاً، ثمّ عدل إلى الرّفع للدّلالة على الدّوام والثّبات، والحمل على حذف المسند إليه موافق للأصل الّذي هو النّصب لفظاً ومعنىً.

أمّا لفظاً فلكون اللّفظ في كلّ منهما محكوماً به، وأمّا معنىً فلأنّ المعنى في كلٍّ منهما إسناد الصّبر إلى المتكلّم، والموافقة بين النّصب والرّفع مطلوب وهي لا تحصل إلّا بحذف المبتدأ دون الخبر.

والرّابع: بأنّ قيام الصّبر في الآية بيعقوب ـ عليه السّلام ـ قرينة حالية على حذف المبتدأ، إذ عليه يصير حاصل المعنى: أنّه صابر صبراً جميلاً، ولا يوجد على حذف الخبر الخاصّ ـ مثلاً ـ «أجمل» قرينة لفظيّة ولا حاليّة.

والخامس: بقرائة النصب.

والسّادس: بأنّ الأصل في المبتدأ التّعريف، فالحمل على وجهٍ يكون المبتدأ معرفة أولى.

والسّابع: بأنّ المفهوم من الحمل على حذف المسند يؤدّي إلى معنى غير مرادٍ، فهذا شبيه دليل الخلف عند المناطقة، ولذا يحمل على حذف المسند إليه.

وهاهنا مرجّح ثامن ذكره ابن هشام في خاتمة الباب الخامس من «المغني» حيث يقول: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى؟ قال الواسطيّ: الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأنّ الخبر محطّ الفائدة.

وقال العبديّ: الأولى كونه الخبر، لأنّ التّجوّز في آخر الجملة أسهل اهـ مختصراً.

وبأنّه في الأصل من المصادر المنصوبة ـ أي: صبرتُ صبراً جميلاً ـ وحمله على حذف المبتدأ موافق له[١] دون حذف الخبر.

وبأنّ قيام الصّبر به، قرينة حاليّة على حذف المبتدأ، وليس على خصوص حذف الخبر ـ أعني «أجمل» ـ قرينة لفظيّة ولا حاليّة.

وفي هذا نظرٌ؛ لأنّ وجود القرينة شرط الحذف، فحينئذٍ لا يجوز الحذف أصلاً، والقرينة هاهنا هو أنّه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيراً ما يقول: «الصّبر خير»، حتّى صار هذا المقام ممّا يفهم منه هذا المعنى بسهولة.

ويرجّح حذف المبتدأ أيضاً بقرائة مَنْ قرأ «فصبراً جميلاً» ـ بالنّصب ـ فإنّ معناه: «أَصْبِرُ صَبْراً جميلاً».

وبأنّ الأصل في المبتدأ التّعريف، فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة أولى وإن كانت النّكرة موصوفة.

وبأنّ المفهوم من قولنا: «صَبْرٌ جميل أجمل» أنّه أجمل من صبر غير جميل، وليس المعنى على هذا، بل على أنّه أجمل من الجَزَع وبثّ الشَّكْوى.

[مثال آخر من ذلك]

وممّا يحتمل الأمرين قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾[٢] أي: «لا تقولوا: لنا ـ أو في الوجود ـ آلِهَة ثلاثة» أو «ثلاثة آلهة»، فحذف الخبر ثمّ الموصوف أو المميّز، أو: «ولا تقولوا: اللّه والمسيح وأُمّه ثلاثة» أي: مُستوون في استحقاق العبادة والرّتبة، كما إذا أُريد إلحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل: «هم ثلاثة» فحذف المبتدأ.

---

(١) **قوله: «وحمله على حذف المبتدأ موافق له»**. قال الجرجاني: وذلك لكون الصّبر حينئذٍ فعلاً للمتكلّم منسوباً إليه كما في حال المصدريّة.

(٢) النساء: ١٧١.

[رأي للسّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»[١]: وقد يكون حذف المسند بِناءً على أنّ ذكره يخرج الكلام إلى ما ليس بمراد كقولك: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» فإنّك لو قلت: «أم عندك عمرو» أو: «أم عمرو عندك» لخرج «أم» عن الاتّصال إلى الانقطاع[٢] وذلك لأنّه إذا

---

(١) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. أي: أفاد السّكّاكي أنّه قد يحذف المسند لأنّ ذكره مخلّ بالمقصود، فالحذف قد يكون أدلّ على المراد من الذّكر ويكون الذّكر مخلّاً ومفسداً، وذلك لأنّ كلمة «أم» الواقعة بعد الهمزة نحو: «أزيد عندك أم عمرو» إمّا أن تدخل على مفرد وإمّا أن تدخل على جملة، فإن دخلت على مفرد كانت «أم» متّصلة قطعاً وكان ما بعدها وما قبلها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وإن دخلت على جملة فإمّا أن يكون الإتيان بمفرد ممكناً أو لا، فإن أمكن الإتيان بمفرد ولم يؤت به كانت منقطعة قطعاً بمعنى «بل» وكانت للإضراب والعدول عن المفرد إلى الجملة دليل الانقطاع.

وإن لم يمكن الإتيان بمفرد فإمّا أن يكون ما بعدها وما قبلها يناسب أحدهما الآخر أو غير مناسب، فإن كانا مناسبين كانت متّصلةً حكماً نحو: «أقمت أم قعدت»، وإن كانا غير مناسبين جاز الوجهان نحو: «أقمت أم كتبت».

فالأقسام أربعة: متّصلة في قسمين قطعاً، ومنقطعة في قسم قطعاً، وجاز الوجهان في قسم، والنّظر هاهنا إلى قسم واحدٍ نحو: «أزيد عندك أم عمرو» فإن قلنا: «أم عمرو عندك» كانت منقطعةً لأنّه عدول عن المفرد إلى الجملة، والمقصود الاتّصال وإنّما يفهم بحذف المسند، وإذا ذكر المسند فهم الانقطاع وهو خلاف المراد.

(٢) **قوله: «لو قلت: «أم عندك عمرو» أو: «أم عمرو عندك» لخرج «أم» عن الاتّصال إلى الانقطاع»**.

قال الشّريف الجرجاني: أمّا على الأوّل فبالاتّفاق، لأنّ الجملتين الواقعتين بعد «أم» والهمزة إذا اختلفتا بكون إحداهما اسميّة والأُخرى فعليّة نحو: «أقام زيد أم عمرو قاعد» أو بتقديم خبر إحدى الجملتين دون خبر الأُخرى، سواء كانتا مشتركتين في جزءٍ نحو: «أزيد عندك أم عندك عمرو» أو لا كقولك: «أقائم زيد أم عمرو قاعد» فإنّ «أم» هناك

⇐

وَلِيَتْ «أم» والهمزةَ جملتان مشتركتان في أحد الجزئين (١) ـ أعني المسند إليه أو

⇐ منفصلة بلا خلافٍ.

وأمّا على الثّاني فالظّاهر كونها منقطعةً، لأنّ الجملتين الواقعتين بعدهما إذا كانتا فعليّتين مشتركتين في الفعل نحو: «أقام زيد أم قام عمرو» أو اسميّتين مشتركتين في المسند إليه نحو: «أزيد قائم أم هو قاعد» أو في المسند نحو: «أزيد عندك أم عمرو عندك» ولم يكن هنا اختلاف بين الاسميتين في تقديم الخبر في إحداهما دون الأُخرى كما في هذين المثالين، فالأولى أنّ «أم» في هذه الصّور الثّلاث منقطعة لما ذكره بقوله: «لأنّك تقدر» إلى آخره.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فجاز اختلاف الجملتين فيه مع كونها متّصلة للأمن من الالتباس بالمنقطعة.

(١) **قوله: «جملتان مشتركتان في أحد الجزئين»**. قال الجرجاني: إذا لم تشترك الجملتان في شيء من الجزئين نحو: «أقام زيد أم قعد عمرو» و: «أزيد قائم أم عمرو قاعد» و: «أقائم زيد أم قاعد زيد» و: «أضَرَبَ زيد عمراً أم قتله خالد» ـ لأنّ الاشتراك في المفعول الّذي هو فضلة ـ فالمتأخّرون جزموا بكونها منقطعة لا غير، وجوّز الشّيخ ابن الحاجب والأندلسي كونها متّصلةً والمعنى حينئذٍ: «أيّ هذين الأمرين كانا» كما إذا سمعت صوتاً وتردّدت فسألت: «أضرب زيد عبده أم صاح فلان من جنونه».

قال سيبويه: إذا قلت: «أعندك زيد أم لا» كانت منقطعةً بناءً على أنّه تغيّر ظنّك بكونه عنده إلى أنّه ليس عنده، فأضربت عن الأوّل وسألت عن الثّاني، ولو جعلت متّصلةً لم يكن لقولك: «أم لا» فائدة.

واعلم أنّ حذف أحد جزئي الجملة بعد «أم» المنقطعة يجوز في الخبر نحو: «إنّها لإبل أم شاء» ولا يجوز في الاستفهام، لأنّها تلتبس بالمتّصلة، إلّا إذا كان الاستفهام بغير الهمزة، فإنّ استعمال المتّصلة مع «هل» في نحو قولك: «هل زيد قائم أم عمرو» شاذّ قليل.

واعلم أيضاً أنّ المتّصلة إذا وليها مفرد، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها، ليكون «أم» مع الهمزة بتأويل ـ أي: والمفردان بعدهما بتأويل ما أُضيف إليه ـ نحو: «أزيد

⇐

المسند ـ وتقدر على إيقاع مفرد بعد «أم» نحو: «أقام زيد أم قام عمرو» و: «أزيد قائم أم هو قاعد» و: «أزيد عندك أم عمرو عندك» أو: «عندك عمرو» فـ«أم» منقطعة لا متّصلة، لأنّك تقدر على الإتيان بالمفرد بعد «أم» وهو أقرب إلى الاتّصال، لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع؛ فالعدول إلى الجملة دليل الانقطاع.

وقولنا: «مع القدرة على المفرد» احتراز عن نحو الفعليّتين المشتركتين في الفاعل نحو: «أقمتَ أم قَعَدْتَ» و: «أقام زيد أم قعد»؛ لأنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل فهي متّصلة، ويجوز مع عدم التّناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة نحو: «أقام زيد أم تكلّم».

[قرينة المحذوف]

[الوقوع في جواب سؤال محقّق] ﴿**ولابدّ**﴾ للمحذوف ﴿**من قرينة كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقّق نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾**[1]﴾ أي: «خلقهنّ الله» فحذف المسند، لأنّ هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشّرط والجزاء يكون جواباً[2] عن سؤال محقّق.

⇐ عندك أم عمرو» بمعنى: «أيّهما عندك»، ويجوز نحو: «أزيد عندك أم في الدّار» و: «ألَقِيتَ زيداً أم عمراً» و: «أعندك زيد أم عمرو» جوازاً حسناً لكن المعادلة أحسن. وإنّما استقصينا في نقل هذه المباحث هاهنا دفعاً لدغدغة المتعلّم الناشئة ممّا نقله الشّارح اه.

(١) لقمان: ٢٥.

(٢) **قوله: «جواباً عن سؤالٍ محقّق»**. مراده أنّه لو تحقّق سؤال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وثبت بأن يقول: «من خلق السّماوات والأرض»؟ لأجابوا عنه بقولهم: «اللّه» بحذف المسند ـ أي: «خلقهنّ» ـ لوجود القرينة وهو «خلق» في السّؤال المفروض الثّبوت.

⇐

[القول المشهور]

وجُمْهور النُّحاة على أنّ المحذوف فعل(١) والمذكور فاعل؛ لأنّ السّؤال عن الفاعل، ولأنّ القرينة فعليّة فتقدير الفعل أولى.

[التّفتازاني يتنحّى عن رأي الجمهور]

وفيه نظر؛ لأنّه إن أُريد أنّ السّؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع(٢) بل لا معنى له، وإن أُريد أنّ السّؤال عمّن فعل الفعل وصدر عنه، فتقديره مبتدأ ـ كقولنا: «اللّه خلقها» ـ يؤدّي هذا المعنى، وكذا القرينة إنّما تدلّ على أنّ تقدير الفعل أولى

⇐ وبهذا يعلم أنّ القرينة حقيقةً ما وقع في السّؤال وهو «خلق» لا وقوع الكلام ـ أعني «اللّه» ـ جواباً عن سؤالٍ.

(١) **قوله: «المحذوف فعل»**. وهو «خلقهنّ» فالمحذوف مفرد لا جملة «والمذكور» وهو لفظ الجلالة «فاعل»، فمجموع المحذوف والمذكور جملة فعلية، والمذكور فاعل لأنّ السّؤال عن فاعل الخلقة أوّلاً والقرينة وهي «خلق» في السّؤال المفروض الثّبوت مع الضّمير المستتر فيه جملة فعليّة ثانياً، فتقدير الفعل لتطابق السّؤال والجواب أولى.

(٢) **قوله: «فممنوع»**. أي: كون السّؤال عن الفاعل الاصطلاحيّ ممنوع بل لا معنى له من جهات:

١ ـ لأنّ السّؤال المفروض الثّبوت إنّما هو بكلمة «مَنْ» الاستفهاميّة وهي في السّؤال مبتدأ اسميّ اصطلاحاً لا فاعل.

٢ ـ وإن أُريد به الفاعل اللغوي وهو من صدر عنه الفعل فتقدير لفظ الجلالة مبتدأ مثل: «اللّه خلقها» يؤدّي هذا المراد فلا وجه لأولويّة تقدير الفعل بدون الفاعل.

٣ ـ والقرينة وهي «خلق» في السّؤال تدلّ على أولويّة تقدير الفعل بالنّسبة إلى اسم الفاعل وهو ـ أي: تقدير الفعل ـ حاصل في «اللّه خلقها» بجعل لفظ الجلالة مبتدأ، لأنّ السّؤال المفروض جملة اسميّة لا فعليّة.

من تقدير اسم الفاعل، وهو حاصل في قولنا: «اللّه خلقها» لظهور أنّ السّؤال جملة اسميّة لا فعليّة.

[القول غير المشهور]

ومِن ثَمّ قيل: الأولى أنّه مبتدأ، والخبر جملة فعليّة[1] ليطابق السّؤال، ولأنّ السّؤال إنّما هو عن الفاعل[2] لا عن الفعل، وتقديم المسئول عنه أهمّ.

والجواب: أنّ حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين[3] لما فيه من الزّيادة، وأنّ الواقع عند عدم الحذف جملة فعليّة[4] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَئِنْ

---

(١) **قوله: «إنّه مبتدأ والخبر جملة فعليّة»**. والمطلوب أنّ الأليق والأولى جعل الجملة الصُّغْرَى فعليّة والكبرى اسميّة ليطابق الجواب المفروض ـ وهو الجملة الكبرى ـ السّؤال المفروض.

(٢) **قوله: «ولأنّ السّؤال إنّما هو عن الفاعل»**. أي: الّذي صدر عنه الفعل وهو الفاعل لغةً.

(٣) **قوله: «حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين»**. أي: لو قدّر لفظ الجلالة فاعلاً للفعل المحذوف لكان الكلام جملةً واحدةً، ولو قدّر مبتدأ لكان جملتين، أي: «اللّه خلقهنّ» حيث إنّ المبتدأ والخبر جملة اسميّة والخبر وحده أيضاً جملة ولكنّه فعليّة، فالجملة الكبرى اسميّة والصّغرى وهو خبر المبتدأ فعليّة حيث أسند «خلق» إلى الضّمير المستتر الرّاجع إلى لفظ الجلالة.

(٤) **قوله: «الواقع عند عدم الحذف جملة فعليّة»**. قال ابن هشام في الباب الخامس من كتاب «المغني»: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً والباقي خبراً، فالثّاني أولى، لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثّابت، فيكون الحذف كلا حذفٍ فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل. اللهمّ إلّا أن يعتضد الأوّل بروايةٍ أُخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأوّل: كقراءة شُعْبَةَ: **«يُسَبَّحُ له فيها»** ـ بفتح الباء ـ وكقراءة ابن كثير: **«وكذلك يُوحَى إليك وإلى الّذين من قبلك اللّه العزيز الحكيم»** ـ بفتح الحاء ـ وكقراءة بعضهم: **«وكذلك زُيِّنَ**

⇐

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[1].

[الوقوع في جواب سؤال مقدّر]

﴿أو مقدّر ﴾ عطف على محقّق، أي: كوقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدّر ﴿ نحو ﴾ قول ضِرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل:

﴿ لِيُبْكَ يَزِيدُ ﴾ كأنّه قيل: مَنْ يَبْكيه؟ فقال: ﴿ ضَارِعٌ ﴾ أي: يبكيه ضارعٌ - أي: ذليل - ﴿ لِخُصُومَةٍ ﴾[2] متعلّق بـ«ضارع» وإن لم يعتمد على

⇐ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤُهم» ببناء «زيّن» للمفعول ورفع «القتل» و«الشّركاء» وكقوله:

* لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة *

فيمن رواه مبنيّاً للمفعول، فإنّ التّقدير: «يسبّحه رجال»: و«يوحيه اللّه» و: «زيّنه شركاؤهم» و: «يبكيه ضارع» ولا تقدّر هذه المرفوعات مبتدءات حذفت أخبارها، لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليّتها في رواية مَنْ بنى الفعل فيهنّ للفاعل.

والثّاني كقوله - تعالى -: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزّخرف: ٨٧]، فلا يقدّر: «ليقولُنَّ اللّه خلقهم» بل «خلقهم اللّه» لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزّخرف: ٩]، وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا قَالَ نَبَّأَنِيَ العَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التّحريم: ٣]، ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩]، اهـ.

(١) الزّخرف: ٩.

(٢) قوله: «ليبك يزيد ضارع لخصومةٍ». المِصْراع من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل ضِرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد من قصيدة يقول فيها:

لعمري لئن أمسى يزيدُ بن نهشلٍ   حَشَا جَدَثٍ تسفي عليه الرَّوائحُ

⇐

⇐ لقد كان ممّن يبسط الكفَّ بالنَّدَى　　إذا ضَنَّ بالخير الأكفُّ الشَّحائحُ
فبعدك أبدى ذو الضَّغينة ضِغْنَهُ　　وسَدَّد لي الطَّرفَ العيونُ الكواشِحُ
ذكرتُ الّذي مات النَّدى عند موته　　بعافيةٍ إذ صالحُ القوم صالِحُ
إذا أَرَقي أفنى من اللّيل ما مضى　　تمطًّى به ثِنْيٌ من اللّيل راجِحُ
لِيُبْكَ يزيد ضارع لخصومةٍ　　ومختبط ممّا تطيح الطَّوائِحُ
عرى بعد ما جَفَّ الثَّرَى عن نقابه　　بعصماء تدري كيف تمشي المنائِحُ

وما ذكره الشّارح في شرح هذا البيت مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من «شرح الكافية» ١: ٧٦ وهذا نصّه: فكأنّه لمّا قيل: «لِيُبْكَ يزيدُ» سأل سائلٌ: مَن يبكيه؟ فقيل: ضارعٌ، أي: يبكيه ضارعٌ. قال: والبيت للحارث بن نهيك وعجزه:

* ومختبط ممّا تطيح الطَّوائحُ *

يقال: «بكيته» أي: «بكيت عليه» بحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال، وليس بقياسٍ. و«الضّارع» الذّليل من قولهم: «ضرع، ضراعةً» وقوله: «لخصومةٍ» متعلّق بـ«ضارع» وإن لم يعتمد على شيءٍ، لأنّ الجارّ والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي: يبكيه من يضرع ويذلّ لأجل الخصومة، فإنّ يزيد ـ بن نهشل ـ كان مَلْجَأً وظَهْراً للأذلّاء والضّعفاء. والمختبط الّذي يأتيك للمعروف من غير وسيلةٍ، يقال: «اختبطني فلان» وأصله من «خبطت الشّجرة» ـ إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها ـ «ممّا تطيح» أي: تذهب وتهلك. و«الطّوائح» بمعنى «المطيحات» يقال: «طوّحته الطّوائح» و«أطاحته الطّوائح» أي: ذهبت به، ورمت به، ولا يقال: «المطوّحات» ولا «المطيحات» وهو إمّا على حذف الزّوائد مثل «أورس فهو وارس» و: «أعشب فهو عاشب» أو على النّسب مثل: «ماء دافق» أي: ذو دفقٍ.

يقال: «طاح، يطوح» مثل «قال، يقول» و: «طاح، يطيح» وهو واويّ من باب «فعل، يفعل» ـ بكسر العين فيهما عند الخليل ـ.

وقوله: «ممّا تطيح» متعلّق بـ«مختبط» أي: يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و«ما» مصدريّة أو بـ«يبكي» المقدّر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد.

⇐

شيء[1]؛ لأنّ الجارّ والمجرور يكفيه رائحة من الفعل، أي: يبكيه من يَذِلّ لأجل خصومة لأنّه كان ملجأً وظهراً للأذلّاء والضُّعَفَاء.

وتعليقه بـ«يبكي» المقدّر ليس بقويّ من جهة المعنى[2].

وتمامه: **وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[3]** *

«المُخْتَبِط» الّذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، و«تطيح» من «الإطاحة» وهي الإذهاب والإهلاك، و«الطّوائح» جمع «مطيحة» على غير القياس ـ كـ«لواقح» جمع «ملقحة» ـ يقال: «طوَّحَتْهُ الطّوائح» و«أطاحته الطّوائح» ولا يقال: «المطوّحات» ولا «المطيحات».

⇐ ويجوز أن تكون «ما» بمعنى «الّتي» أي: لأجل خلال الكرم الّتي طوّحتها الطّوائح و«تطيح» على كلّ تقدير حكاية حال حاضية، يورد الماضي بصورة المضارع إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: «لقيت الأسد فأضربه فأقتله» اه.

(١) **قوله: «وإن لم يعتمد على شيء»**. أي: من الأشياء الّتي أشار إليها ابن مالك بقوله:

كفعله اسم فاعل في العَمَلِ ... إن كان عن مُضِيّه بِمَعْزِلِ
أو وَلِيَ استفهاماً أو حرف ندا ... أو نفياً أو جا صفةً أو مسندا

(٢) **قوله: «ليس بقويّ من جهة المعنى»**. لأنّ مطلق الخصومة ليس سبباً للبكاء، بل هي بوصف المظلوميّة والمغلوبيّة لأنّ ابن نهشل كان عوناً للمظلومين وخصماً للظّالمين على ما بلغه كلام إمامه أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ للسبطين ـ عليهما السّلام ـ: «كونا للظّالم خصماً وللمظلوم عوناً» فالمراد أنّه يبكي عليه من كان مظلوماً في الخصومة وذليلاً بالنّسبة إلى خصمه، لا مطلق مَنْ كان في خصومةٍ وإن كان قويّاً على خصمه. والتّعليق بـ«يبكي» المقدّر لا يفيد هذا المعنى.

(٣) **قوله: «الطّوائح»**. جمع «مطيحة» على غير القياس كـ«لواقح» جمع «ملقحة». هذا قول الفارسيّ أبي علي الشّيرازي، ونقل ابن خلف عن الأصمعيّ أنّه يقال: «طاح الشّيء» و«طاحه غيره» وعلى هذا يكون «الطّوائح» جمع «طائحة» من المتعدّي، ويكون الوصف والجمع جاريين على القياس ولا شذوذ فيهما.

وممّا يتعلّق بـ«مختبط» و«ما» مصدريّة ـ أي: يَسْأَلُ من أجل إِذْهاب الوقائع ماله ـ.

أو بـ«يبكي» ـ المقدّر ـ أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا «يزيدَ» و«تطيح» على التّقديرين بمعنى الماضي(١) عدل عنه إليه استحضاراً لصورةِ ذلك الأمر الهائل.

[مرجّحات المجهول على المعلوم]

[الأوّل]

﴿**وفضله**﴾ أي: فضل «لِيُبْكَ يزيدُ ضارع» ـ وهو أن يجعل الفعل مبنيّاً للمفعول ويرفع المفعول مسنداً إليه، ثمّ يذكر الفاعل مرفوعاً بفعل مضمر، جواباً لسؤال مقدّر ـ ﴿**على خلافه**﴾(٢) وهو: «لِيَبْكِ يَزيدَ ضارع» ـ بالبناء للفاعل ونصب «يزيد» مفعولاً ـ ﴿**بتكرّر الإسناد**﴾ إذ قد أسند الفعل ﴿**إجمالاً ثمّ تفصيلاً**﴾ وذلك لأنّه لمّا قيل: «لِيُبْكَ يزيد» علم أنّ هناك باكياً يسند إليه هذا البكاء لكنّه مجمل، فلمّا قيل:

---

(١) **قوله: «و«تطيح» على التّقديرين بمعنى الماضي»**. أي: سواء كان متعلّقاً بـ«مختبط» أو بـ«يبكي» المقدّر. أمّا على التّقدير الأوّل فلتقدّم إهلاك حوادث الدّهر ماله على السّؤال، وأمّا الثّاني فلتقدّم إذهاب المنايا يزيد.

(٢) **قوله: «وفضله على خلافه»**. رجّحت رواية المجهول على المعلوم بثلاثة وجوه:

الأوّل: بِتكرار الإسناد، إذ هو أوكد وأقوى في النّفس.

الثّاني: بوقوع «يزيد» غير فضلة.

الثّالث: بكون معرفة الفاعل كحصول نعمةٍ غير مترقّبةٍ.

وعورضت بثلاثة وجوهٍ في جانب المعلوم أيضاً:

الأوّل: بالسّلامة عن الحذف والإضمار.

الثّاني: باشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين.

الثّالث: بأنّ في إطماع أوّل الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقاً إليه فيكون حصوله أعزّ وأوقع.

«ضارع» ـ أي: يبكيه ضارع ـ فقد أسند إلى مفصّل، ولا شكّ أنّ الإسناد مرّتين أوكد وأقوى، وأنّ الإجمال ثمّ التّفصيل أوقع في النّفس، فيكون أولى.

وقد يقال: إنّ الإسناد إجمالاً في السّؤال المقدّر ـ أعني «مَنْ يَبْكِيه» ـ لأنّه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم إسناده إليه على الإجمال، ولا يبعد أن يقال: قد أسند ثلاث مرّات اثنين إجمالاً وواحداً تفصيلاً.

[الثّاني]

﴿ **وبوقوع نحو «يزيد» غير فضلة** ﴾ بل جزء جملة مسند، إليه بخلاف ما إذا نصب على المفعوليّة فإنّه فضلة.

[الثّالث]

﴿ **وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقّبة، لأنّ أوّل الكلام غير مُطْمِعٍ في ذكره** ﴾ أي: ذكر الفاعل، فيكون رزقاً من حيث لا يحتسب، وهو ألذّ بخلاف ما إذا بني للفاعل، فإنّه مُطْمِع في ذكر الفاعل.

[مرجّحات المعلوم على المجهول]

ولِمُعارِضٍ أن يفضّل نحو: «ليبك يَزيدَ» ـ بنصب «يزيد» وبناء الفعل للفاعل ـ على خلافه.

[الأوّل]

بسلامته عن الحذف والإضمار.

[الثّاني]

واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظّاهر[1] لأنّ نصب نحو

(١) **قوله: «الجمع بين المتناقضين من حيث الظّاهر»**. وإنّما قال: «من حيث الظّاهر» لأنّ جعل ⇐

«يزيد» وجعله فضلة يوهم أنّ الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم أنّ الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل.

[الثّالث]

وبأنّ في إطماع أوّل الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقاً إليه فيكون حصوله أوقع وأعزّ.

[ذكر المسند]

﴿ **وأمّا ذكره** ﴾ أي: ذكر المسند ﴿ **فلما مرّ** ﴾ ـ في ذكر المسند إليه ـ من أنّ الذّكر هو الأصل، ولا مُقْتَضِيَ للحذف نحو: «زيد قائم».

ومن الاحتياط لضعف التّعويل على القرينة[1] نحو: ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ**

⇐ الشّيء مفعولاً إنّما يدلّ على عدم الحاجة إليه في إتمام الكلام لا في الذّكر وأداء المرام، وتقديمه يدلّ على كونه أهمّ في الذّكر وأداء المرام، وقد يكون تعلّق الفعل بالمفعول هو المقصود من الكلام وإن لم يتوقّف عليه حصول أركانه ـ أي: الكلام ـ فلا يتّحد ما يوهمه نصب «يزيد» وتقديمه فلا تناقض بين ما يفيدان في الواقع لانتفاء الاتّحاد المعتبر في التّناقض.

(١) **قوله: «لضعف التّعويل على القرينة». فإن قيل**: قد تقدّم أنّ وقوع الكلام جواباً عن سؤال محقّق قرينة على حذف المسند مثل الآية المتقدّمة والمخاطب بتلك الآية وبهذه الآية الّتي ذكر فيها المسند واحد، فذكر المسند في هذه ـ للضّعف الّذي ذكره ـ والحذف في تلك الآية مع اتّحادهما معنىً واتّحاد المخاطب بهما وهو رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا وجه له؟

قلت: إنّ وجود القرينة مجوّز ومسوّغ للحذف لا موجب، ثمّ إنْ عوّل على القرينة حذف المسند، وإلّا يعوّل عليها ـ بناءً على أنّ المخاطب من حيث إنّه مخاطب بغضّ النّظر عن كونه رسولاً أو نبيّاً أو وصيّاً ربّما يغفل عن القرينة ـ ذكر المسند وإن كان المخاطب في الحالين واحداً.

السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[١].

ومن التّعريف بغباوة السّامع نحو: «محمّد ﷺ نبيّنا» في جواب من قال: مَن نبيّكم؟

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا** ﴾[٢] بعد قوله: ﴿ **ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾[٣] وغير ذلك.

﴿ **أو أن يتعيّن كونه** ﴾ أي: المسند ﴿ **اسماً أو فعلاً** ﴾ فيفيد الثّبوت، أو التجدّد ـ كما سنذكره ـ.

أو أن يدلّ على قصد التّعجّب من المسند إليه كقوله: «زيد يقاوم الأسد» عند قيام القرائن كسَلّ سيفه وتلطّخ ثوبه ونحو ذلك.

وحصول التّعجّب بدون الذّكر ممنوع؛ لأنّ القرينة إنّما تدلّ على نفس المسند، وأمّا تعجيب المتكلّم للسّامع فبالذّكر المستغنى عنه في الظّاهر.

[إفراد المسند]

﴿ **وأمّا إفراده** ﴾ أي: جعل المسند غير جملة ﴿ **فلكونه غير سببيّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم**[٤] ﴾ إذ لو كان سببيّاً نحو: «زيد قام أبوه» أو مفيداً للتقوّي نحو: «زيد

---

(١) الزخرف: ٩.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

(٣) الأنبياء: ٦٢.

(٤) **قوله: «مع عدم إفادة تقوّي الحكم»**. جواب عن سؤال وهو أنّ ظاهر كلام المصنّف أنّ العلّة في إفراد المسند عدم إفادة التقوّي فينبغي أن يكون العلّة في كونه جملةً إفادة التّقوّي فيشكل على ذلك بقولهم: «عرفت عرفت» ممّا تكرّر فيه المسند وأفاد التّقوّي بسبب تأكيد المسند بالتّكرير مع كون المسند فيه ـ وهو الفعل ـ مفرداً، وكذلك نحو: «إنّ زيداً ⇐

قام» فهو جملة قطعاً.

وأمّا نحو: «زيد قائم» فليس بمفيد للتّقوّي، بل هو قريب من «زيد قام» في اعتبار التّقوّي ـ كما مرّ ـ.

[جوابان عن سؤال مقدّر]

وقوله: «مع عدم إفادة تقوّي الحكم» معناه: «مع عدم إفادة نفس التّركيب تقوّي الحكم» فحذف فاعل المصدر، فيخرج ما يفيد التّقوّي بحسب التّكرير نحو: «عرفت عرفت» أو حرف التّأكيد نحو: «إنّ زيداً قائم» ونحو ذلك.

⇐ قائم»، ممّا أفاد التّقوّي والتّأكيد بسبب حرف التّأكيد مع كون المسند فيه أيضاً مفرداً؟

فأجاب عن ذلك بجوابين:

الأوّل: أنّ قول المصنّف: «عدم إفادة تقوّي الحكم» من قبيل إضافة المصدر ـ أي: «الإفادة» ـ إلى المفعول ـ أي: «تقوّي الحكم» ـ والفاعل ـ أي: «نفس التّركيب» ـ محذوف، فيكون معناه: «عدم إفادة نفس التّركيب تقوّي الحكم» لا شيء آخر مثل التّكرير وحرف التّأكيد ومثلهما فيخرج ما يفيد التقوّي بحسب التّكرير نحو: «عرفت عرفت» أو بحرف التّأكيد نحو: «إنّ زيداً قائم» وهذا الجواب مأخوذ من السّكّاكيّ في «المفتاح» حيث قال في بحث إفراد المسند: «وأمّا الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي إذا كان فعليّاً ولم يكن المقصود من نفس التّركيب تقوّي الحكم» اهـ.

والثّاني: أنّ المراد من «تقوّي الحكم» هو التقوّي الاصطلاحيّ ـ أي: التّقوّي الخاصّ ـ لا مطلق التّقوّي، والتّقوّي الخَاصّ عبارة عن تأكيد الحكم بالطّريق المخصوص، وهو تكرّر الإسناد مع وحدة الفعل، نحو: «زيد قام» فيخرج مثل «عرفت عرفت» و«إنّ زيداً قائم» وأمثالهما.

وليس المراد خروج المثالين ونحوهما عن ضابطة إفراد المسند؛ لأنّ المقصود دخولهما، بل المراد خروجهما ونحوهما عن القيد الّذي أُضيف إليه «العدم» ـ أي: إفادة التّقوّي ـ وإذا خرجا عن إفادة التّقوّي دخل في عدم الإفادة، فيكون المسند فيهما مفرداً فيكونان داخلين في قوله: «أمّا إفراده» إلى آخره..

أو يقال: تقوّي الحكم ـ في الاصطلاح ـ هو تأكيده بالطّريق المخصوص نحو: «زيد قام».

[العدول عن عبارة المفتاح]

وإنّما لم يقل: «مع عدم قصد التّقوّي» ـ كما يُشعر به لفظ «المفتاح»[1] ـ لِيَشْمُلَ صورة التّخصيص[2] نحو: «أنا سَعَيْتُ في حاجتك» و: «رجل جائني» و: «ما أنا

---

(١) **قوله: كما يُشعر به لفظ «المفتاح»**. وأنا أُورِدُ لك نصّه لاحتياجك إليه حتّى النّهاية؛ قال في بحث إفراد المسند من كتاب «المفتاح»:

وأمّا الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي: إذا كان فعليّاً، ولم يكن المقصود من نفس التّركيب تقوّي الحكم.

وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثّبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه كقولك: «أبو زيد منطلق» و: «الكُرُّ من البُرِّ بستّين» و: «ضُرِبَ أخو عمروٍ» و: «يشكرك بكر إن تعطه» و: «في الدّار خالد» إذ تقديره «استقرّ» أو «حصل في الدار» على أقوى الاحتمالين، لتمام الصّلة بالظرف كقولك: «الّذي في الدّار أخوك» ـ كما يقرّره أئمّة النّحو ـ وتفسير «تقوّي الحكم» يذكر في حال تقديم المسند على المسند إليه اهـ.

فالسّكّاكيّ بيّن أنّ الإفراد لأمرين: كونه فعليّاً، ولم يكن المقصود تقوّي الحكم، والمصنّف عدل عن كلتا العبارتين فأبدل «الفعلي» بقوله: «غير سببي»، و«عدم القصد إلى التقوّي» بقوله: «عدم إفادة التقوّي».

والشّارح يذكر سبب العدول فيقول: «وإنّما لم يقل مع عدم قصد التّقوّي» إشارةً إلى عدول المصنّف عن العبارة الثّانية.

ويقول: ووقع قوله: «غير سببي» موقع «الفعلي» في عبارة «المفتاح» إشارة إلى عدوله عن العبارة الأُولى، ويذكر أنّ المصنّف لم يرتض بالتّعبيرين، لخلل فيهما فعدل إلى ما ترى.

(٢) **قوله: «ليشمل صورة التّخصيص»**. أي: عدل المصنّف عن تعبير السّكّاكيّ حتّى يشمل الاحتراز والإخراج صورة كون الغرض من تقديم المسند إليه التّخصيص من دون قصد

⇐

قلت هذا» فإنّه لم يقصد به التّقوّي، لكنّه يفيده ضرورة تكرّر الإسناد، فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي[(١)].

⇐ تقوّي الحكم وتأكيده مثل: «أنا سعيت في حاجتك» حيث يكون المسند إليه ضميراً في كلام المثبت و: «ما أنا قلت هذا» حيث يكون ضميراً في الكلام المنفيّ، و: «رجل جاءني» حيث يكون المسند إليه مظهراً منكراً، فإنّ تلك الأمثلة المشتملة على التّخصيص لم يقصد بها التّقوّي، بل قصد منها التّخصيص لكنّها مفيدة للتّقوّي لاشتمالها على تكرير الإسناد الموجب للتّقوّي فكان ينبغي أن يكون المسند فيها مفرداً وليس كذلك بل هو فيها جملة لوجود التّقوّي، فبتعبير المصنّف يشمل الاحتراز والإخراج هذه الأمثلة، وبتعبير السّكّاكيّ لا يشمل وليكن المسند فيها مفرداً؛ لأنّه لم يقصد بها التّقوّي مع أنّ المسند في جميعها جملة، والنّسبة بين التّخصيص والتّقوّي هي العموم والخصوص المطلقان، التّخصيص أخصّ مطلقاً والتّقوّي أعمّ مطلقاً ففي أيّ موضع وجد التّخصيص وجد التّقوّي كما في الأمثلة الثّلاثة ولا عكس، فربّما يوجد التّقوّي ولا يوجد التّخصيص نحو: «زيد قام» إذا لم يقدّر فيه تقديم وتأخير ـ كما قرّره الأستاذ ـ.

(١) **قوله: «فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي»**. قال سيّدنا الأُستاذ: كلام التّفتازانـي يفيد أنّ عدم إفادة التّقوّي عامّ، وعدم قصد التّقوّي خاصّ؛ وهذا باطل، لأنّه ثبت في علم المنطق أنّه إذا كانت النّسبة بين الشّيئين العموم والخصوص المطلقين كان بين نقيضيهما أيضاً عموم وخصوص مطلقان، لكن بعكس العينين، فنقيض الأعمّ أخصّ، ونقيض الأخصّ أعمّ، مثل: «الإنسان» و«الحيوان»، يقال: كلّ إنسان حيوان ولا عكس، لأنّ الإنسان أخصّ مطلقاً، ولا يقال: «كلّ حيوان إنسان» لكون الحيوان أعمّ، ويقال: «كلّ لا حيوان لا إنسان» لأنّه أخصّ، ولا يقال: «كلّ لا إنسان لا حيوان» لأنّه أعمّ؛ فكذا هاهنا «إفادة التّقوّي» عامّ و«قصد التّقوّي» خاصّ فينبغي أن يكون نقيضاهما بعكس العينين، أي: يكون «عدم إفادة التّقوّي» خاصّاً و«عدم قصد التّقوّي» عامّاً، وهذا هو الّذي أتى به صاحب «المفتاح» فكلامه صحيح، واختيار المصنّف الّذي تبعه الشّارح غير صحيح فيكون كما قال القائل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السّقيم

⇐

وأُجيب لصاحب «المفتاح»(١) بأنّ نحو: «أنا سعيت» عند قصد التّخصيص

⇐ وأمّا الّذي أراده الشّارح بقوله: «فعدم إفادة التّقوّي أعمّ من عدم قصد التّقوّي» أنّ الأوّل - أي: عدم إفادة التّقوّي - مخرج عن ضابطة الإفراد صورة التّخصيص - كالأمثلة الثّلاثة ونحوها ممّا يفيد التّقوّي - سواء قصد بها التّقوّي أم لا -.

بخلاف الثّاني - أي: عدم قصد التّقوّي - فإنّه لا يُخْرِجُ عن ضابطة الإفراد إلّا ما قصد به التّقوّي، ويلزم من ذلك أن يدخل في ضابطة الإفراد الأمثلة الثّلاثة ونحوها ممّا تفيد التّخصيص، فإنّه لم يقصد بها التّقوّي مع كون المسند فيها جملةً لا مفرداً، لأنّ كلّ واحدٍ من تلك الأمثلة جملة اسميّة كبرى، والمسند إلى المبتدأ فيها جملة فعليّة صغرى.

وبتعبيرٍ آخر: أنّ «عدم إفادة التّقوّي» أعمّ وأشمل - من حيث الاحتراز والإخراج عن ضابطة الإفراد - من «عدم قصد التّقوّي» وذلك لأنّ في عدم إفادة التّقوّي نفي أمرين: أحدهما: نفي القصد إلى التّقوّي. والثّاني: نفي إفادة التّقوّي بدون القصد، بخلاف «عدم قصد التّقوّي» فإنّه لا يدلّ على نفي التّقوّي بدون القصد، كما في الأمثلة المذكورة، فإنّها لم يقصد بها التّقوّي، ولكنّه حصل بدون القصد لتكرّر الإسناد.

وعلم بذلك أن ليس المراد من الأعمّيّة الأعمّيّة بحسب الصّدق على الأفراد - كما توهّمه بعضهم - بل المراد منها الأعمّيّة بحسب الاحتراز والإخراج، والعامّ بهذا المعنى يستلزم الخاصّ بحسب الصّدق، لأنّ نقيضَ الأعمّ - مثل «لا حيوان» - مثلاً - أخصّ من نقيض الأخصّ - مثل «لا إنسان» - مثلاً - لأنّ «لا حيوان» فيه نفي الإنسان ونفي الحمار والبقر والغنم وغيرها أيضاً بخلاف «لا إنسان» فإنّه ليس فيه إلّا نفي الإنسان، هذا بحسب النّفي، وأمّا بحسب الصّدق فـ«لا حيوان» أخصّ من «لا إنسان» فإنّ كلّ لا حيوان لا إنسان من دون عكس، لأنّ البقر - مثلاً - لا إنسان، ولا يقال لها: لا حيوان فإنّه حيوان بلا شكّ.

(١) **قوله: «وأُجيب لصاحب «المفتاح»**. أي: قيل عن جانب السّكّاكيّ ردّاً على المصنّف في عدوله بأنّ الأمثلة الثّلاثة عند قصد التّخصيص جملة فعليّة لا اسميّة، لأنّ «أنا» في «أنا سعيت» و«أنا قلت» تأكيد مقدّم لا مبتدأ، وذلك لأنّ التّقديم يفيد الاختصاص عنده بشرطين: الأوّل: جواز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط. والثّاني: ⇐

جملة فعليّة، و«أنا» تأكيد مقدّم لا مبتدأ، والمسند مفرد لا جملة ـ كما في «سعيت أنا» ـ وقد عرفت ما فيه.

[عدول آخر عنها]

ووقع قوله: «غير سببيّ»[1] موقع «الفعلي» في عبارة «المفتاح» عدل إليه المصنّف؛ لأنّ صاحب «المفتاح» قد فسّر «الفعلي»[2] بما يكون مفهومه محكوماً به

⇐ تقدير ذلك التّأخير، وبدون هذين لا يفيد إلّا التّقوّي، وأمّا نحو: «رجل» في «رجل جاءني» فهو بدل عن الضّمير المستتر في «جاءني» والمسند حينئذٍ هو الفعل وحده، والمسند إليه هو الفاعل، والفعل وحده مفرد لا جملة كما في «سعيت أنا» و: «ما قلت أنا» وفي: ﴿ **أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ** ﴾ [الأنبياء: ٣].

وردّه التّفتازانيّ بقوله: «وقد عرفت ما فيه» أي: ما في كلام صاحب «المفتاح» من وجوه النّظر وشيوع امتناع تقديم التّابع على المتبوع ما دام تابعاً.

(١) **قوله: «ووقع قوله غير سببيّ»**. إشارة إلى عدول آخر من تعبير السّكّاكيّ لأنّه فسّر «المسند الفعلي» بما يلزم منه دخول المسند السّببيّ ـ وهو جملة ـ في ضابطة الإفراد، فجملة «انطلق أبوه» في: «زيد انطلق أبوه» ـ وهو مسند سببيّ ـ قد حكم بثبوتها للمسند اليه ـ وهو «زيد» ـ وكذلك في «ما زيد انطلق أبوه» قد حكم بنفي «انطلق أبوه» من «زيد».

(٢) قال في شرح «مفتاح المفتاح» ٧٦: قوله: وأعني بالمسند الفعليّ ما يكون مفهومه محكوماً به بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه: نحو: «ضرب زيد» و«زيد ضارب» أو «ضارب أخوه» أو «مضروب» أو «كريم». لأنّ المسند في هذه الصّور هو المحكوم به بالثّبوت للمسند إليه بخلاف قولنا: «زيد أبوه منطلق» أو «انطلق» أو «عمرو ضرب أخوه». فإنّ مفهوم «منطلق» أو «انطلق» وكذا مفهوم «ضرب» ليس محكوماً به بالثّبوت لـ«زيد» أو لـ«عمرو» بل هو مع ما ذكرناه. ولا يظنّن أحد أنّ «زيد ضارب أخوه» هو مثل: «زيد أخوه ضارب» في أنّ المسند فيهما هو مفهوم «ضارب» مع الغير فإنّه في الثّاني كذلك لا في الأوّل؛ لأنّ اسم الفاعل ليس بجملة مع فاعله ـ مضمراً كان أو مظهراً ـ وإذا لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد ظهر فاعله أو لا، فاتّضح الفرق بين الصّورتين.

ـ بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه ـ فزعم المصنّف أنّه يَشْمُلُ السّببي أيضاً، لأنّ كلّ مسند محكوم به ـ بالثّبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه ـ ضرورة أنّ الإسناد حكم بثبوت الشّيء للشّيء أو بنفيه عنه.

[نقد]

ولقائِل أن يقول[١]: لا نسلّم صدق هذا التّفسير على المسند السّببي، لأنّا سنبيّن أنّ المسند السّببي في نحو: «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه»: هو «منطلق» و«انطلق» بالنّسبة إلى «زيد» لا الجملة الّتي وقعت خبراً للمبتدأ، وظاهر أنّه لم يحكم بثبوت «منطلق» أو «انطلق» لـ«زيد».

[ردّ]

لكن هذا غير مفيد[٢] لأنّ الجملة الواقعة خبرَ مبتدأٍ قد أُسندت إليه ضرورة،

---

(١) **قوله: «ولقائل أن يقول»**. أي: ردّاً على الخطيب القزوينيّ ودعماً للسّكّاكيّ: إنّ تفسير السّكّاكيّ للمسند الفعلي لا يشمل المسند السببيّ حتّى يكون غير مانعٍ، لأنّه يلاحظ في «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه» اعتباران:

الأوّل: أن يعتبر مجموع «أبوه منطلق» وهو الجملة الصّغرى بالنّسبة إلى «زيد» المبتدأ في الجملة الكبرى، وكذا مجموع «انطلق أبوه» بالنّسبة إليه.

والثّاني: أن يعتبر «منطلق» و«انطلق» وحدهما بالنّسبة إلى «زيد» لا الجملة الّتي وقعت خبراً للمبتدأ، والاعتراض إنّما يرد على السّكّاكيّ إذا لوحظ في أمثلة المسند السّببيّ الاعتبار الأوّل، وأمّا إذا لوحظ الاعتبار الثّاني فلا يرد وهو المراد هاهنا، أي: المسند السّببيّ هو «منطلق» وحده و«انطلق» وحده، ولم يحكم بثبوتهما لـ«زيد» بل لأبيه، فلا يندرج السّببيّ تحت المسند الفعلي.

(٢) **قوله: «لكن هذا غير مفيد»**. أي: لا يصلح أن يكون ردّاً على الخطيب القزوينيّ ودفاعاً عن ⇐

وقد فسّر الإسناد الخبري ـ في كتابه ـ بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو إمّا بثبوته له أو بانتفائه عنه ضرورة، فلابدّ من الحكم بثبوت مفهوم «انطلق أبوه» لـ«زيد» بمعنى أنّه ثبت له هذا الوصف ـ وهو كونه منطلق الأب ـ غاية ما في الباب أنّه وصف اعتباري[1].

⇐ السّكّاكي، لأنّ جملة «أبوه منطلق» وجملة «انطلق أبوه» الواقعة خبراً عن «زيد» قد أُسندت إلى المبتدأ ضرورةً وإذا كان كذلك صَدَقَ تفسير الفعلي على السّببيّ فيلزم دخول المسند السّببيّ في ضابطة الإفراد مع كونه جملةً فلابدّ من العدول كما صنعه الخطيب.

وأمّا أنّ الجملة في «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه» أُسندت إلى المبتدأ بالضّرورة فلأنّ السّكّاكيّ فسّر الإسناد الخبري في «المفتاح» ـ كما بيّنّا في أوّل «باب الإسناد» ـ بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم آخر على أنّه ثابت له أو منفيّ عنه، فلابدّ من الحكم بثبوت مفهوم «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه» لـ«زيد» بمعنى أنّ زيداً ثبت له انطلاق الأب غايته أنّه وصف اعتباريّ لا حقيقيّ، أي: وصف بحال متعلّق الموصوف لا بحال نفس الموصوف.

(١) **قوله: «وصف اعتباريّ»**. وتوضيح ذلك ـ كما يأتي في «علم البيان» إن شاء الله ـ: أنّ الصّفة الحقيقيّة كما تطلق على ما يقابل الإضافيّ الّذي لا يكون متقرّراً في الذّات بل يكون معنىً متعلّقاً بشيئين ـ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجّة بالشّمس، فإنّها ليست هيئة متقرّرة في ذات الحجّة أو الشّمس ولا في ذات الحجاب ـ كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الّذي لا تحقّق لمفهومه إلّا بحسب اعتبار العقل كالصّورة الوهميّة الشّبيهة بالمخلب أو النّاب للمنيّة.

قال السّكّاكيّ: الوصف العقليّ ينحصر بين حقيقيّ كالكيفيّات النّفسانيّة وبين اعتباريّ ونسبيّ كاتّصاف الشّيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النّفس، أو كاتّصافه بشيء تصوّريّ وهميّ محض.

وقال شُرّاح كلامه: معرفة هذا تتوقّف إلى مقدّمة وهي: أنّ الشّيء الموجود لا يخرج عن أحد أحوال ثلاثة:

⇐

فلو أراد هاهنا[1] الثّبوت بالفعل حقيقةً لانتقض بكثير من المسندات الفعليّة

⇐ لأنّه إمّا أن يكون وجوده في الخارج، أي: يكون الخارج ظرفاً لوجوده كـ«زيد».
وإمّا أن يكون هو نفسه فيه، أي: يكون الخارج ظرفاً له لا لوجوده كالملازمة بين طلوع الشّمس ووجود النّهار فإنّها ثابتة في الخارج سواء اعتبرتها أو لم تعتبر.
وإمّا أن يكون وجوده في الاعتبار وهو الّذي لا تحقّق لمفهومه إلّا بحسب اعتبار العقل فإن اعتبره كان موجوداً كالصّورة الوهميّة الموجودة الشّبيهة بالمخلب، أو النّاب للمنيّة وكتصوّر بحر من «زئبق»، وبحر من نارٍ موجه الذّهب؛ وإلّا فلا.
إذا عرفت هذا فاعلم أنّه قد يطلق الحقيقيّ على ما يقابل الإضافيّ فيشمل الحقيقيّ الموجود في الخارج والموجود في الاعتبار، وقد يطلق الحقيقيّ باستعمال آخر على ما يقابل الاعتباريّ فهو بهذا الاعتبار أخصّ من الاستعمال الأوّل.
والمراد من الاعتباريّ في عبارة الشّارح الاعتباريّ الإضافيّ ـ أي النّسبيّ ـ لا الاعتباريّ المحض الّذي مثّل له بالصّورة الوهميّة، ضرورة كون «منطلق الأب» من قبيل كون الشّيء مطلوب الوجود أو العدم، وكإزالة الحجاب في تشبيه الحجّة بالشّمس لا من قبيل الصّورة الوهميّة.

(١) قوله: **«فلو أراد هاهنا»**. أي: لو أراد السّكّاكيّ في بحث إفراد المسند ثبوت المفهوم بالفعل ـ أي: في أحد الأزمنة ـ حقيقةً بحيث يكون المسند من الأوصاف الحقيقيّة للمسند إليه، بأن يكون أمراً معلوماً يمكن أن يشار إليه إشارة حسّيّةً لانتقض تعريف الإفراد ـ أي: ضابطة إفراد المسند، أو تعريف الإسناد الخبريّ ـ بكثير من المسندات الفعليّة الاعتباريّة نحو: «خالد صديق أبي بكر» و: «عمر عدوّ خالد» فإنّ الصّداقة والعَداوة وإن كانتا ممّا له تحقق في الخارج لكنّهما ليستا من الأُمور الحقيقية الّتي يشار إليها حسّاً، بل هما من الأُمور الاعتباريّة الإضافيّة الّتي تكون متعلّقاً بشيئين، فلابدّ من القول بثبوت مفهوم «انطلق أبوه» لـ«زيد».

وإذا كان المجموع ـ أي: مجموع «انطلق أبوه» مسنداً فعليّاً لـ«زيد» فقد بطل كلام السّكّاكيّ في ضابطة إفراد المسند وهو: أنّ كون المسند فعليّاً مع عدم قصد التّقوّي يقتضي ⇐

الاعتباريّة، واذا كان المجموع مسنداً فعليّاً فقد بطل أنّ كون المسند فعليّاً ـ مع عدم قصد التّقوّي ـ يقتضي إفراده.

[كلام القُطب الشّيرازي الكازروني]

وممّا ذكره الفاضل [1] في شرح «المفتاح» هاهنا أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه»

⇐ إفراد المسند. فيتّجه عدول الخطيب عن تعبيره.

وقال سيّدنا الأُستاذ في مفصّله: حاصل الإشكال على السّكّاكيّ أنّه إمّا أن يريد من الثّبوت في تفسير الفعليّ الثّبوت الحقيقيّ أو أعمّ من الحقيقيّ والاعتباريّ، فإن أراد به الثّبوت الحقيقيّ خرج منه مثل: «زيد أبوه منطلق» و: «زيد انطلق أبوه»، وبقي مثل: «زيد منطلق أبوه» داخلاً فيه، لأنّ المسند فيه مفرد لا جملة، مع أنّ الثّبوت فيه اعتباريّ.

وإن أراد الأعمّ من الحقيقيّ والاعتباريّ دخل في تفسير المسند الفعليّ المسندُ السّببيّ؛ فالثّابت للمسند إليه ـ وهو «زيد» ـ في مثال: «زيد أبوه منطلق» هو مجموع «أبوه منطلق» لا «منطلق» وحده.

(١) **قوله: «وممّا ذكره الفاضل»**. **لمّا كان** المسندان في «زيد أبوه منطلق» و: «زيد منطلق أبوه» كلاهما سببيين ـ أي: من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ وكان مع ذلك مفرداً في أحدهما وجملةً في الآخر، وهذا ممّا يستغرب منه، لأنّ الفرق بالإفراد والجملة حكم لفظيّ وهو إنّما يكون متفرّعاً على الفرق المعنويّ، والفرق المعنويّ بين المثالين مفقود لأنّ كليهما من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، **أراد** الشّارح قطب الدّين الشّيرازيّ الكازرونيّ أن يفرّق بينهما في شرح «المفتاح» دفعاً للاستغراب المذكور، فقال: المسند في «زيد منطلق أبوه» فعليّ ولذا كان مفرداً، وفي «زيد أبوه منطلق» سببيّ ولذا كان جملةً.

واستدلّ للحكم بكون المسند في «زيد منطلق أبوه» فعليّاً بأنّ اسم الفاعل مع فاعله مفرد لا جملة، فالثّابت لزيد في «زيد منطلق أبوه» هو الانطلاق بدون «أبوه» فهو ليس من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف ولهذا السّبب كان فعليّاً ومفرداً بخلاف قولك: «زيد أبوه منطلق» فإنّه سببيّ ولذا كان جملةً.

⇐

⇐ وأورد التّفتازانيّ على الشّارح الشّيرازيّ وجوهاً:

الأوّل: أنّ اللّازم من هذا الكلام أن لا يكون «منطلق» مع فاعله ـ وهو «أبوه» ـ جملة ولم يلزم منه أن يكون المسند هو «منطلق» وحده حتّى يكون فعليّاً، إذ لم يحكم بثبوت «منطلق» لـ«زيد» بالمعنى المعتبر في الفعليّ؛ بل لأبيه. فالمسند مجموع «منطلق أبوه» وهو من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف مثل: «أبوه منطلق» ولا فرق بينهما من حيث المعنى حتّى يتفرّع على الفرق المعنويّ الفرق اللفظيّ فيحكم في أحدهما بالإفراد وفي الآخر بالجملة.

الثّاني: أنّ مراد السّكّاكيّ أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» ليس بفعليّ ولا سببيّ.

أمّا أنّه ليس فعليّاً فلأنّ الانطلاق لم يثبت لـ«زيد»، بل ثبت لأبيه، والفعليّ من قبيل الوصف بحال الموصوف، وهذا من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وأمّا أنّه ليس سببيّاً فلكونه ـ أي: المسند فى المثال ـ غير جملةٍ، لأنّ «منطلق أبوه» اسم فاعل وهو مع فاعله في حكم المفرد ـ كما تقدّم ـ.

ولو أراد السّكّاكي كونه سببيّاً لأورد في بحث المسند الفعليّ من «المفتاح» مثالاً من هذا القبيل ـ أي: الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ وهو لِخَفَائه أليق بان يُؤْتَى له بمثالٍ.

الثّالث: أنّه قد عرفت عدم الفرق بين المثالين من جهة المعنى لأنّ في «أبوه منطلق» و: «منطلق أبوه» كليهما إثباتاً للانطلاق لأب زيد، لا لـ«زيد» نفسه، فكيف يكون المسند في أحدهما فعليّاً وفي الآخر سببيّاً؟ وهل هذا سوى الكيل بمكيالين وغير السّقف ذي هواءين؟

الرّابع: أنّ السّكّاكيّ لم يفسّر المسند السّببيّ في القسم الثّالث من «المفتاح» ولم يمثّل بـ«زيد منطلق أبوه» للسّببيّ لأنّه غير جملة ولا الفعليّ لانتفاء الثّبوت الحقيقيّ لزيد وإنّما هو ثابت لأبيه، ولكنّ السّكّاكيّ قسّم في باب التّوابع من نحو «المفتاح» النّعت إلى قسمين:

١ ـ النّعت الفعليّ ومثّله بـ«رجل كريم».

٢ ـ والنّعت السّببيّ ومثّله بـ«رجل كريم أبوه».

والنُّحاة قبله كانوا يقولون: الوصف قسمان: وصف بحال الموصوف نحو: «رجل

⇐

فعليّ، بخلافه في: «زيد أبوه منطلق». ثمّ استدلّ على أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» هو «منطلق» ـ بدون «أبوه» ـ بأنّ اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، فالمحكوم به في «زيد منطلق أبوه» هو المفرد بخلاف «زيد أبوه منطلق».

[الإشكالات الواردة على كلام القُطب]

وهذا خَبْطٌ ظاهر؛ لأنّ اللّازم ممّا ذكر أن لا يكون «منطلق» مع «أبوه» جملة ولم يلزم منه أن يكون المسند هو «منطلق» وحده، والظّاهر أنّ مراد السّكّاكيّ أنّ المسند في «زيد منطلق أبوه» ليس بفعليّ كما أنّه ليس بسببيّ، وإلّا لكان المناسب أن يورد في الفعليّ مثالاً من هذا القبيل، لأنّه لخَفائه أولى بأن يمثّل له.

وأيضاً: القول بأنّ مفهوم «منطلق أبوه» ثابت لـ «زيد» بخلاف مفهوم «انطلق أبوه» تحكّم محض.

ثمّ المذكور في قِسْمِ النّحو من «المفتاح»[1] أنّ نحو «رجل كريم» وصف فعليّ،

⇐ عالم»، ووصف بحال متعلّق الموصوف نحو: «رجل عالم أبوه»؛ فالتّعبير بالفعلي والسّببيّ في باب الوصف وفي باب المسند إنّما اخترعه السّكّاكي وقصد بهما معنىً واحداً في البابين. أي: «الفعلي» عبارة أُخرى عن قولهم: الوصف بحال الموصوف. و«السّببيّ» عبارة أُخرى عن قولهم: الوصف بحال متعلّق الموصوف.

وهذا هو الضّابط في معرفة الفعليّ من السّببيّ لا الإفراد والجملة، وكلّ من السّببيّ والفعليّ يمكن أن يكون مفرداً كما يمكن أن يكون جملةً. فعلى هذا الضّابط في الفعليّ والسّببيّ كان على السّكّاكيّ أن يجعل «زيد منطلق أبوه» سببيّاً مثل «أبوه منطلق» لاتّحاد الملاكين فيهما ولكنّه لم يقل به.

(١) **قوله: «قسم النّحو من «المفتاح»**. قال: الصّفة هي ما يذكر بعد الشّيء من الدّالّ على بعض أحواله تخصيصاً له في المنكرات وتوضيحاً في المعارف. وربّما جاءت لمجرّد الثّناء ⇐

ونحو «رجل كريم أبوه» وصف سببيّ، وعلى هذا كان القياس أن يجعل نحو «زيد منطلق أبوه» مسنداً سببيّاً لكنّه لم يقل به، ففي الجملة عبارة المصنّف أوضح[1].

[رأي للسّكّاكي]

ثمّ أورد صاحب «المفتاح»[2] ـ بعد تفسير المسند الفعليّ ـ أمثلةً منها: «الكُرُّ من

⇐ والتّعظيم كالصّفات الجارية على القديم ـ سبحانه وتعالى ـ. أو لمّا يضادّ ذلك من الذّمّ والتّحقير أو للتّأكيد كنحو: «أمْسِ الدَّابِرُ».

ومن شأنها إذا كانت فعليّةً ـ وهي ما يكون مفهومها ثابتاً للمتبوع ـ أن تتبعه في الإفراد والتّثنية والجمع، والتّعريف والتّنكير، والتّأنيث والتّذكير كما تتبعه في الإعراب.

وإذا كانت سببيّةً ـ وهي ما يكون مفهومها ثابتاً لما بعدها وذلك متعلّق لمتبوعها ـ أن لا تتبع إلّا في الإعراب والتّعريف والتّنكير. قال الشّارح في «المصباح»:

إنّ السّببيّ والفعليّ من اصطلاحات صاحب «المفتاح» حيث سمّى في قسم النّحو الوصف بحال الشّيء نحو: «رجل كريم» وصفاً فعليّاً. والوصف بحال ما هو من سببه نحو: «رجل كريم أبوه» وصفاً سببيّاً.

وسمّى في علم المعاني المسند في نحو: «زيد قام» مسنداً فعليّاً، وفي نحو: «زيد قام أبوه» مسنداً سببيّاً اهـ.

(١) **قوله: «عبارة المصنّف أوضح»**. أي: كلام المصنّف الخطيب في بيان نكتة إفراد المسند أوضح من عبارة السّكّاكي فيه، لأنّ «زيد منطلق أبوه» يدخل في ضابطة إفراد المسند على تعبير الخطيب ويكون غير سببيّ ولا يدخل فيها على تعبير السّكّاكيّ، لأنّه يقول بالإفراد في الفعليّ ـ أي: ما يكون من قبيل الوصف بحال الموصوف ـ و«منطلق أبوه» لا يكون فعليّاً بهذا المعنى فإنّه لا فرق بينه وبين «أبوه منطلق» معنىً ـ كما عرفت ـ وإذا حكم في «منطلق أبوه» بالإفراد يجب أن يحكم بالإفراد في «أبوه منطلق» أيضاً لأنّه مثله من حيث المعنى.

(٢) قال في شرح «مفتاح المفتاح» ٧٦: لمّا فرغ من ضابط الباب شرع في تعداد المثال فقال: **كقولك: «أبو زيد منطلق» و«الكرّ من البرّ بستّين»** ـ أي: حاصل بستّين ـ ليكون من هذا الباب ⇐

البُرِّ بستّين»، و: «في الدّار خالد»، وقال: إذ التّقدير: «استقرّ فيها» أو «حصل» على أقوى الاحتمالين[١].

[نقد للمصنّف]

واعترض عليه المصنّف[٢] بأنّ الظّرف إذا كان مقدّراً بجملة كان المسند في

⇐ لا «حصل بستّين» وإلّا تَقَوَّى الحكم بنفس التّركيب وخرج عنه. و«**في الدّار خالد**»: هذا المثال ليس من هذا الباب على مذهب سيبويه لأنّ «خالد» عنده مبتدأ و«في الدّار» خبره، وهو جملة؛ **إذ تقديره** عند الأخفش: «**استقرّ**» **أو** «**حصل في الدّار** خالدٌ» ليكون فاعلاً ومن هذا الباب **على أقوى الاحتمالين**.

فإن قيل: إنّما تعيّن الفعل في هذه الصّورة لأنّ الصّلة لا يكون إلّا جملةً بخلاف غيرها من الصّور.

قلنا: لا شكّ ولا خفاء أنّ معنى «في الدّار» في قولنا: «الّذي في الدّار أخوك» لمعناه في قولنا: «زيد في الدّار» ولا خلاف أنّه يتعلّق ههنا بفعل فيجب تعلّقه في محلّ الخلاف بفعل أيضاً طرداً للباب.

ثمّ الأكثر على أنّ الظّرف تضمّن الضّمير ومعنى الاستقرار لمّا صار نسياً منسياً لا يذكر. فاستدلّ أبو علي على ذلك بأنّه كان يجب أن يرتفع «خالد» في قولنا: «في الدّار خالد» بالفاعليّة لا بالابتداء وليس كذلك إلّا عند الأخفش من البصريّين. فيكون من هذا الباب عنده إذ تقديره: «استقرّ» أو «حصل في الدّار خالد» ـ كما ذكره ـ.

وإنّما قيد التّقدير بـ«استقرّ» لأنّه **لو قدّر** بـ«مستقرّ» حتّى يكون «خالد» مرتفعاً به والتّقدير: «مستقرّ في الدّار خالد»، **لم يصحّ** التّركيب، لا أن لا يكون من هذا الباب لو صحّ ـ على ما يشعر به سياق الكلام ـ إذ لو صحّ لكان منه لكون المسند مفرداً.

(١) **قوله: «على أقوى الاحتمالين»**. وهما: التعلّق بالفعل أو اسم الفاعل كما قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ

(٢) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. أي: اعترض الخطيب على السّكّاكيّ بأنّ الظَّرْف ـ وهو ⇐

المثالين جملة، ويحصل التقوّي؛ لأنّ «خالداً» مرفوع بالابتداء لا بالفاعليّة لعدم اعتماد الظّرف على شيءٍ[1].

⇐ «بستّين» في المِثال الأوّل و: «في الدّار» في المثال الثّاني -إذا كان مقدّراً بجملة -أي: «استقرّ» أو «حصل» -كان المسند في المثالين جملة ويحصل التّقوّي، فلا يصدق على الظّرف في المثالين ضابطة إفراد المسند فكيف يمثّل بالظّرف المذكور لإفراد المسند.

(١) **قوله: «لعدم اعتماد الظّرف على شيءٍ»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٩٤: قال أبو عليّ: وادّعى بعضهم أنّه مجمع عليه أنّ الظّرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حالٍ أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنّه يجوز أن يرفع الظّاهر لتقوّيه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة، وكذا قال: إذا وقعت بعده «أنّ» المصدريّة كقوله -تعالى-: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً**﴾ [فصّلت: ٣٩]، لا صريح المصدر. أمّا قوله:

أحقّاً بني أبناء سلمى بن جندل تهدّدكم إيّاي وسط المجالس

فلاعتماد الظّرف. قيل: إنّما عمل في «أنّ» بلا اعتمادٍ لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف مثله.

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إنّ الظّرف خبر قد تقدّم على مبتدئه.

أمّا في غير المواضع المذكورة نحو: «في الدّار رجل» فالمرفوع مبتدأ مقدّم الخبر، وعند الكوفيّين والأخفش -في أحد قوليه- هو فاعل للظّرف، لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: «قائم زيد». وإنّما قال الكوفيّون ذلك؟ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم على المبتدأ -مفرداً كان أو جملة- فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو: «في الدّار زيد» و: «قائم زيد» على الفاعليّة لئلّا يتقدّم الضّمير على مفسّره.

وليس بشيءٍ؛ لأنّ حقّ المبتدأ التّقدّم فالضّمير متأخّر تقديراً كما في «ضرب غلامه زيداً».

وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوّز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ هو يجوّز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز عمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون «زيد» في «قائم زيد» ⇐

[وقوف إلى جانب السّكّاكي]

وأشار الفاضل في الشّرح[(١)] إلى الجواب بأنّ المِثال الأوّل مبنيّ على أنّ الظّرف مقدّر باسم الفاعل لا بالفعل، والمِثال الثّاني مبنيّ على مذهب الأخفش والكوفيّين حيث لم يشترطوا في عمل الظّرف الاعتماد على شيءٍ.

ثمّ قال: وإنّما قيّد المثال الأخير بقوله: «إذ تقديره: استقرّ، أو حصل» لأنّه إن قدّر بـ«مستقرّ» ـ حتّى يكون «خالد» مرفوعاً به ـ لم يصحّ التّركيب[(٢)].

[ورود الشّارح المعركة]

وجميعُ ذلك خَبْط[(٣)] ولم يَقْصِد السّكّاكيّ إلّا ذكر أمثلة المسند الفعلي إيضاحاً

⇐ فاعلاً أيضاً.

وله في جواز عمل الظّرف بلااعتمادٍ قولان، وذلك لأنّ الظّرف أضعف في العمل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز «في داره زيد» يصحّح تقديم الخبر، ويمنع كون «زيد» فاعلاً وإلّا لزم الإضمار قبل الذّكر اه.

(١) تقدّم نصّه عن شرح المفتاح: ٧٦ قبل ذلك.

(٢) **قوله: «لم يصحّ التّركيب»**. وذلك لأنّ «مستقرّ» المفروض تقديره إن جُعِلَ مبتدأً لزم وقوع المبتدأ نكرةً من دون مسوّغ، وإن جعل خبراً لزم تحقّق الخبر بلا مبتدأ.

(٣) **قوله: «وجميع ذلك خبط»**. أي: اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ وجواب الشّارح الشّيرازيّ منه خبط وخطأ، لأنّ مبناهما أن تكون الأمثلة المذكورة ـ الّتي منها هذان المثالان ـ للمسند المفرد، وليس كذلك، إذ لم يقصِدِ السّكّاكيّ إلّا إيضاح التّفسير الّذي ذكره للمسند الفعليّ بهذه الأمثلة، أعمّ من أن يكون المسند مفرداً أو جملة، ولم يذكر لإفراد المسند في بحث المسند الفعليّ مثالاً، لأنّ المسند المفرد إمّا اسم أو فعل، وكلّ منهما مذكور في «المفتاح» مستقلّاً.

⇐

لتفسيره مفرداً كان أو جملة، ولم يذكر لإفراد المسند هاهنا مثالاً، لأنّ المفرد إمّا اسم أو فعل، وكلّ منهما مذكور بأمثِلته وأغراضه، فيكون التّمثيل هنا ضائعاً ولذا تركه المصنّف أيضاً.

ويدلّ على ما ذكرنا[1] أنّه بعد ما فرغ من الأمثلة قال: «وتفسير تقوّي الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند إليه».

فلوكان قصده أنّها أمثلة لإفراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام، لأنّه قد وقع منه في ضابطة الإِفراد ذكر الفعلي وذكر التّقوّي، فتوسيط أمثلة الإِفراد بين تفسيريهما لا يكون مناسباً، وهذا ظاهر للفَطِنِ العارف بصياغة التّركيب ونظم الكلام.

⇐ ولم يمثّل للمسند المفرد إذا كان اسماً، فقول الشّارح: «مذكور بأمثلته» ـ أي: كلّ واحد من المسند الفعليّ والاسمي ـ مسامحة في التّعبير.

(١) **قوله: «ويدلّ على ما ذكرنا»**. أي: يدلّ على أنّ السّكّاكيّ لم يورد الأمثلة في باب الإفراد إلّا لتوضيح تفسير الفعليّ أعمّ من أن يكون مفرداً أو جملةً، ولم يوردها تمثيلاً للإفراد أنّه بعد الفراغ عن الأمثلة قال: «وتفسير تقوّي الحكم يذكر» إلى آخره كما تقدّم نصّه، فلو كان قصده أنّ تلك الأمثلة أُورِدت تمثيلاً للإفراد ـ أي: إفراد المسند ـ لكان المناسب تأخير تلك الأمثلة عن قوله: «وتفسير تقوّي الحكم» لأنّه ـ أي: الشّأن ـ قد وقع من السّكّاكي في ضابطة إفراد المسند ذكر شيئين: أحدهما: ذكر الفعلي، وثانيهما: ذكر التّقوّي، فلو فرض أنّ تلك الأمثلة أمثلة لإفراد المسند لزم توسيط أمثلة الإفراد بين تفسيريهما ـ أي: الفعلي والتّقوّي ـ وهو غير مناسب، لأنّ المقصود من ذكر الأمثلة إيضاح الممثّل، فالمناسب أن تذكر بعد الفراغ عن تفسير كلّ ما وقع في الضّابطة لا في الوسط.

وذلك لأنّ الأمثلة ـ على ما تقدّم في خطبة الكتاب ـ هي الجزئيّات الّتي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى ذهن المستفيد، فالمناسب إيرادها بعد الفراغ من بيان القواعد وإيضاحها بتفسير كلّ ما وقع فيها من الأجناس والفصول.

[المسند السّببي وتفسيره]

﴿والمراد بالسّببيّ نحو: «زيد أبوه منطلق»﴾ لم يفسّره[١] لإشكاله وتعسّر ضبطه، وكان الأولى أن يمثّل بالجملة الفعليّة أيضاً نحو: «زيد انطلق أبوه».

[تعريف السّببي برأي التّفتازاني]

ويمكن أن يفسّر[٢] بأنّه: جملة علّقت على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسنداً إليه في تلك الجملة.

فخرج به نحو: «زيد منطلق أبوه» لأنّه مفرد، ونحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] لأنّ

---

(١) **قوله: «لم يفسّره»**. أي: لم يعرّف الخطيب المسند السّببيّ تعريفاً متعارفاً عند أهل المنطق ـ وهو الإتيان بمركّب تقييديّ يوجب العلم بماهيّة المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه ـ لإشكال التّفسير وتعسّر ضبطه.

أمّا إشكاله فلأنّ الفرق بين «أبوه منطلق» و: «منطلق أبوه» في أنّ الأوّل سببيّ دون الثّاني، مع اتّحادهما في المعنى، مشكل جدّاً.

وأمّا تعسّر ضبطه فلأنّ المسند السّببيّ له أربعة أقسام: جملة اسميّة يكون الخبر فيها فعلاً نحو: «زيد أبوه ينطلق»، أو اسم فاعل نحو: «زيد أبوه منطلق»، أو اسماً جامداً نحو: «زيد أخوه عمرو»، وجملة فعليّة يكون الفاعل فيها مظهراً نحو: «زيد انطلق أبوه». والتّعريف الضّابط لجميع أقسامه متعسّر ولذا أورد السّكّاكيّ كلمة «أو» في التّعريف وسيأتي نقل كلامه.

(٢) **قوله: «ويمكن أن يفسّر»**. ذكر للمسند السّببيّ ثلاثة تفاسير:

الأوّل: التّفسير الّذي أبدعه.

والثّاني: التّفسير الّذي نقله عن السّكّاكيّ.

الثّالث: التّفسير الّذي نقله عن بعضهم وهو أنّ المسند السّببيّ منحصر في القسم الأوّل من القسمين اللّذين ذكرهما السّكّاكيّ.

(٣) الإخلاص: ١.

تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، ونحو: «زيد قام» و: «زيد هو قائم»؛ لأنّ العائد مسند إليه.

ودخل فيه نحو: «زيد أبوه قائم» و: «زيد قام أبوه» و: «زيد مررت به» و: «زيد ضربت عمراً في داره» و: «زيد كَسَرْتُ سَرْجَ فرس غلامه» و: «زيد ضربته»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[١]؛ لأنّ المبتدأ أعمّ من أن يكون قبل دخول العوامل أو بعدها، والعائد أعمّ من الضّمير[٢] وغيره.

فعلى هذا المسند السّببي هو مجموع الجملة الّتي وقعت خبر مبتدأ.

[تفسير السّببيّ وتعريفه برأي السّكّاكيّ]

وقال صاحب «المفتاح»[٣]: **هو أن يكونَ** مفهومُ المسند ـ مع الحكم عليه بأنّه

---

(١) الكهف: ٣٠.

(٢) **قوله: «والعائد أعمّ من الضّمير»**. هذا يناقض إخراج ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ـ كما ذكره آنفاً ـ فإنّ كون الخبر نفس المبتدأ نوع من العائد أيضاً، وهو موجود في الآية الكريمة، فكيف تخرج ويدخل ما ذكره، ولا فرق بينهما من حيث كون الرّابط فيهما غير ضمير؟

(٣) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. قال في ضابطة كون المسند جملةً: وأمّا الحالة المقتضية لكونه جملةً فهي إذا أُريد تقوّي الحكم بنفس التّركيب كقولك: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «هو عرف» أو: «زيد عرف».

وقولك: «بكر يشكرك إن تعطه» أو: «بكر إن تعطه يشكرك» لما عرفت أنّ الجملة الشّرطيّة ليست إلّا جملة خبريّةً مقيّدةً بقيد مخصوص.

وكقولك: «خالد في الدّار».

أو إذا كان المسند سببيّاً، وهو أن يكون مفهومُهُ ـ مع الحكم عليه بالثّبوت لما هو مبنيّ عليه أو بالانتفاء عنه ـ مطلوبَ التّعليق بغير ما هو مبنيّ عليه تعليق إثبات له بنوعٍ مّا، أو نفي

⇐

⇐ عنه بنوعٍ مَا، كقولك: «زيد أبوه انطلق» أو «منطلق» و: «البُرُّ الكُرُّ منه بستّين».

أو يكون المسنَد فعلاً يستدعي الاستناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفي، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثباتٍ أو بنفي، لكون ما بعده بسبب ممّا قبله نحو: «عمرو ضُرِبَ أخوه» لا شيئاً متّصلاً بالفعل نحو: «زيد ضارب أخوه» أو «مضروب» أو «كريم» اهـ.

وبيان هذا يحتاج إلى معرفة الفرق بين الصُّغْرَى والكُبْرَى من الجُمَل. قال ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني»: الكبرى هي الاسميّة الّتي خبرها جملة نحو: «زيد قام أبوه» و: «زيد أبوه قائم»، والصّغرى هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و: «غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنّها خبر، و: «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام. وقال: ما فسّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

وإذا علمت ذلك فاعلم أنّه قد يكون الجملة الصّغرى اسميّةً، فيكون في الكلام مبتدءان: مبتدأ للكبرى ومبتدأ للصّغرى، وقد تكون فعليّة فيكون في الكلام مبتدأ واحد، فأشار السّكّاكي إلى الأُولى بقوله: «هو أن يكون مفهوم المسند» إلى آخره، وإلى الثّانية بقوله: «أو يكون المسند فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده» إلى آخره. وظاهر تفسيره ـ كما نصّ على ذلك التّفتازانيّ ـ أنّ المسند السّببيّ قد يكون مفرداً واقعاً جزء جملة صغرى تكون من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف، وقد يكون مجموع تلك الجملة مسنداً سببيّاً، والّذي يدلّ عليه مجموع كلام السّكّاكيّ هو أنّ المسند السّببيّ دائماً يكون تلك الجملة.

وأطلق النّحويّون والبيانيّون السّبب على المضاف إلى ضمير الشّيء؛ لأنّ هذا المضاف بسبب تلك الإضافة سبب لتصوّر هذا الشّيء مرّة أُخرى. ويطلقون عليه ⇐

ثابت للشّيء الّذي بني عليه ذلك المسند، أي: جعل خبراً عنه، أو منتفٍ عنه ـ مطلوبَ التّعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليقَ إثباتٍ لذلك الغير بنوعٍ مّا أو تعليق نفي عنه بنوعٍ مّا.

أو يكونَ المسندُ فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفي، فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع إثبات أو نفي، لكون ما بعد ذلك المسند **متعلّقاً** بما قبله بسببٍ مّا.

فالأوّل[1] نحو: «زيد أبوه منطلق»، فإنّ مفهوم «منطلق» مع الحكم عليه بثبوته لمبتدئه ـ أعني «أبوه» ـ قدُ علّق بـ«زيد» بالإثبات له، و«زيد» غير ما بني «منطلق» عليه لأنّ معناه[2]: ما جعل مبتدأ وأوقع «منطلق» ـ مثلاً ـ خبراً عنه، فخرج من هذا القسم[3] نحو: «زيد منطلق أبوه» أو «انطلق أبوه» لأنّ مجرّد اسم الفاعل، أو الفعل،

⇒ المسبّب أيضاً، لأنّ ذكر ذلك الشّيء سبب لصحّة إضافة هذا المضاف إلى ضميره.

والإطلاقان باعتبار أنّ المراد بالسّبب والمسبّب طرفا النّسبة، وبالسّببيّة الّتي يصيران بها سبباً ومسبّباً نفس النّسبة، لأنّ كلاًّ من الطّرفين باعتبار اتّصافه بالنّسبة صار سبباً للآخر باعتبار اتصافه بها.

(١) **قوله: «فالأوّل»**. أي: ما كانت الجملة الصّغرى فيه اسميّة نحو: «زيد أبوه منطلق».

(٢) **قوله: «لأنّ معناه»**. أي: معنى ما بُنِي ما جعل مبتدأً وجعل «منطلق» خبراً عنه، ومعلوم أنّ ما جعل مبتدأ في الجملة الصُّغرى إنّما هو «أبوه» لا «زيد»، فـ«زيد» غير ما بني عليه «منطلق».

(٣) **قوله: «فخرج من هذا القسم»**. أي: من القسم الّذي يكون المسند السّببيّ جملةً اسميّةً صغرى نحو: «زيد منطلق أبوه» أو: «زيد انطلق أبوه» لأنّ اللّازم في هذا القسم أن يكون في الكلام مبتدءان: مبتدأ في الكبرى، ومبتدأ في الصُّغْرَى، وفي المثالين ليس إلّا مبتدأ واحد، لأنّ اسم الفاعل في المثال الأوّل والفعل في الثّاني ليسا بخبرين عن مبتدأ آخر غير المبتدأ الّذي يكون مجموع اسم الفاعل مع فاعله أو الفعل وفاعله خبراً عنه، وقد قيل أنّ ⇐

ليس بمبنيّ على شيء لما عرفت من تفسيره[١].

والثّاني[٢] نحو: «عمرو ضُرِب أخوه»، فإنّ «ضُرِبَ» فعل أُسند إلى ما بعده ـ وهو «أخوه» ـ ثمّ علّق على ما قبله ـ وهو «عمرو» ـ بالإثبات، لكون الأخ متعلّقاً به، ومضافاً إلى ضميره.

فالمسند السّببي قسمان، وقوله: «أو يكونَ المسند فعلاً» منصوب معطوف على قوله: «أن يكونَ مفهوم المسند».

[رأي آخر]

وقد توهّم بعضهم أنّ المسند السّببي هو القسم الأوّل فقط[٣]، وأنّ قوله: «أو

⇐ اللّازم في هذا القسم أن يكون في الكلام مبتدءان: أوّلهما في الكبرى ومعلّق عليه للمسند إليه في الصّغرى، وثانيهما: في الصّغرى ومبنيّ عليه للمسند إليه فيها، والمثالان ليسا كذلك.

(١) **قوله: «لما عرفت من تفسيره»**. أي: من تفسير ما بني عليه، ومعناه: ما جعل مبتدأ أو أوقع «منطلق» خبراً عنه.

(٢) **قوله: «والثاني»**. أي: ما كانت الجملة الصّغرى فيه فعليّةً نحو: «عمرو ضرب أخوه»، فإنّ «ضرب» فعل أسند إلى ما بعده وهو «أخوه»، ثمّ علّق على ما قبله وهو «عمرو» بالإثبات، وكذا «عمرو ما ضرب أخوه» في طرف النفي.

(٣) **قوله: «وقد توهّم بعضهم أنّ المسند السّببي هو القسم الأوّل فقط»**. أي: قد عرفت أنّ المسند السببيّ عند السكّاكي قسمان:

الأوّل: ما كانت الجملة الصّغرى فيه اسميّةً وإليه أشار بقوله: «أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه» إلى آخره.

والثّاني: ما كانت الجملة الصّغرى فيه فعليّة نحو: «عمرو ضُرِبَ أخوه» وذلك لأنّ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» منصوب عطفاً على قوله: «أن يكون مفهوم المسند» فيكون ⇐

يكون» مرفوع معطوف على قوله: «إذا كان» في قوله: «وأمّا الحالة المقتضية لكونه جملة فهي إذا أُريد تقوّي الحكم أو إذا كان المسند سببيّاً».

ولا يخفى أنّه سهو وإلّا لكان المناسب أن يقول: «أو إذا كان المسند فعلاً» إذ لا وجه للعدول إلى المضارع وترك لفظ «إذا» في موضع الالتباس مع رعايته في الأقرب الّذي لا التباس فيه ـ أعني قوله: «إذا كان المسند سببيّاً» ـ.

[ظاهر كلام السّكّاكيّ]

ثمّ الظّاهر من لفظ «المفتاح»(١) أنّ المسند السّببيّ في «زيد أبوه منطلق» هو:

⇐ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» إشارةً إلى القسم الثّاني.

وتوهّم بعضهم أنّ المسند السّببي عند السّكّاكيّ هو الأوّل فقط وهو الّذي أشار إليه بقوله: «هو أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه» وزعم أنّ قوله: «أو يكون المسند فعلاً» ليس منصوباً بل هو مرفوع عطفاً على قوله: «إذا كان المسند سببيّاً».

وهذا خطأ، إذ لو كان الأمر كما زعم لكان المناسب توافق الفعلين المتعاطفين فكان الأولى أن يقول: «أو إذا كان المسند فعلاً» كما قال في الفعل السابق: «إذا كان المسند سببيّاً». إذ لا يصحّ العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع وترك لفظ «إذا» في موضع الالتباس مع الإتيان به في الأقرب الّذي لا التباس فيه حيث قال أوّلاً: «إذا أُريد» ثمّ قال «إذا كان» ثانياً مع أنّه لا التباس. فقوله: «مع رعايته في الأقرب» أي: الأقرب من «إذا أُريد» وهو «إذا كان»، فإذا فرض «يكون» مرفوعاً عطفاً على ما قبله أُورد عليه وجوه:

١ ـ العدول عن الماضي في موضع الالتباس.

٢ ـ ترك «إذا» في موضع الالتباس.

٣ ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكثير.

٤ ـ اختصاص المسند السّببي بالقسم الأوّل. فالمسند السّببيّ قسمان لا قسم واحد.

(١) **قوله: ثمّ الظّاهر من لفظ «المفتاح»**. يعني من قوله: «هو أن يكون مفهوم المسند» إلى ⇐

«منطلق»، وفي «عمرو ضُرِبَ أخوه» هو «ضُرِبَ»، وأنّه قد يكون مفرداً ـ كما في هذين المثالين ـ وقد يكون جملة ـ كما في قولنا: «زيد أبوه انطلق» ـ وليس في كلامه ما يدلّ على أنّ نفس المسند السّببيّ يجب أن يكون جملة، بل اللّازم من كلامه أنّه إذا كان في الكلام مسند سببيّ يجب أن يكون مسند ذلك الكلام جملة، وهذا حقّ لما مرّ مِن أنّ المسند السّببيّ لا يكون إلّا في جملة وقعت مسنداً إلى مبتدأ.

ويمكن أن يقال[1]: إنّ في قوله: «هو أن يكون» مضافاً محذوفاً هو الزّمان،

⇐ آخره، أنّ المسند السّببيّ في «زيد أبوه منطلق» هو «منطلق» وحده لا مجموع الجملة الصّغرى، وفي «عمرو ضُرِبَ أخوه» هو «ضُرِبَ» وحده، لا مجموع الجملة الصّغرى، فالمسند السّببيّ في الصّورتين مفرد.

فالمسند السّببيّ قد يكون مفرداً كما في هذين المثالين، وقد يكون جملة كما في قولهم: «زيد أبوه انطلق».

وليس في كلام السّكّاكيّ ما يدلّ على أنّ المسند السّببيّ يجب أن يكون جملة دائماً بل إذا كان في الكلام مسند سببيّ يجب دائماً أن يكون مسند ذلك الكلام جملةً يقال له: الجملة الصّغرى وهي قسمان: اسميّة وفعليّة ـ كما مرّ ـ وهذه عبارة أُخرى عمّا مرّ من أنّ المسند السّببيّ لا يكون إلّا في جملة صغرى وقعت مسنداً إلى مبتدأ في جملة كبرى.

(١) **قوله: «ويمكن أن يقال»**. إلى هنا كان التّفسير لظاهر كلام السّكّاكيّ وفهم منه أنّ المسند السّببي لا يجب أن يكون جملةً ولكنّه يجب أن يكون في جملةٍ.

ومن هنا يقول: تفسير واقع كلام السّكّاكيّ يدلّ بأنّ المسند السّببيّ نفسه يجب أن يكون جملة، وذلك بالتّأويل وتقدير مضاف في قوله: «هو أن يكون» وذلك المضاف المقدّر «الزّمان» وضمير «هو» إمّا أن يعود إلى المسند السّببيّ أو إلى قوله: «إذا كان المسند» والمعنى ما ذكره الشّارح وحاصله: أنّ المسند السّببيّ يصدق اذا أُسند «منطلق» ـ مثلاً ـ إلى «أبوه» ثمّ أُسند المجموع إلى «زيد» فيكون المسند مجموع «أبوه منطلق» وكذا في «زيد ⇐

وضمير «هو» عائد إلى المسند السّببي أو إلى قوله: «إذا كان المسند سببيّاً» والمعنى: «أنّ المسند السّببي يكون إذا كان مفهوم المسند كذا، أو وقت كون المسند سببيّاً وقت كونه كذا» وحينئذٍ يكون المسند السّببيّ هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة ـ كما ذكرناه أوّلاً[1] ـ.

[فعليّة المسند]

﴿ **وأمّا كونه** ﴾ أي: كون المسند ﴿ **فعلاً فللتّقييد** ﴾ للمسند ﴿ **بأحد الأَزْمِنة الثّلاثة** ﴾ أعني: **الماضي** وهو الزّمان الّذي قبل زمان تكلّمك، **والمستقبَل** وهو الّذي يترتّب وجوده بعد هذا الزّمان، **والحال** وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير تراخٍ ومُهْلة، كما يقال: «زيد يصلّي» والحال أنّ بعض صلاته ماضٍ، وبعضها باقٍ، فجعلوا الصّلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال.

﴿ **على أخْصَر وَجْه** ﴾ بخلاف الاسم نحو: «زيد قائم أمس أو الآن أو غداً» فإنّه يحتاج إلى انضمام قرينة، وأمّا الفعل فأحد الأزمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدلّ عليه.

⇐ انطلق أبوه» يكون المسند مجموع «انطلق أبوه».

قال الأُستاذ: فالمسند السّببيّ مأخوذ من مجموع الكلام ـ أي: كلام المتكلّم ـ ومجموع الكلام نفس الجملة في «أبوه منطلق» و: «انطلق أبوه».

والظّاهر أنّ المعنى: وحينئذٍ يكون المسند السّببيّ هو المأخوذ من مجموع كلام السّكّاكيّ الّذي نقلناه قبل ذلك ـ والمأخوذ من مجموع كلامه نفس الجملة الصّغرى ـ أي: مجموعها ـ لا ما يفهم من ظاهر لفظ «المفتاح» من أنّ المسند السّببيّ هو «منطلق» وحده أو «ضرب» وحده.

(١) **قوله: «كما ذكرناه أوّلاً»**. أي: في تفسير المسند السّببيّ في قولنا: «ويمكن أن يفسّر».

﴿مع إفادة التّجدّد﴾[١] الّذي هو من لوازم الزّمان ـ الّذي هو جزء من مفهوم الفعل ـ وتجدّد الجزء وحدوثه يقتضي تجدّد الكلّ وحدوثه، وظاهر أنّ الزّمان غير قارّ الذّات لا يجتمع أجزاؤه بعضها مع بعض ﴿كقوله﴾ أي: قول طريف بن تميم[٢]:

﴿أَوَكُلَّمَا وَرَدَتْ[٣] عُكاظَ﴾ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون

---

(١) قوله: «مع إفادة التّجدّد». أي: الحدوث وهو يستعمل في معنيين:

أحدهما: الحصول بعد أن لم يكن. والثّاني: التّقضّي شيئاً فشيئاً.

واللّازم لمعنى الفعل بحسب الوضع هو الأوّل، والثّاني غير لازم له ولا دلالة له عليه إلّا بالقرينة، وقد جمع الشّارح بين المعنيين فأشار إلى الأوّل بقوله: «الّذي هو من لوازم الزّمان» الخ. وإلى الثّاني بقوله في شرح البيت الآتي: «يحدث منه ذلك شيئاً فشيئاً».

وتنظّر بعضهم في الجمع بين المعنيين والقول بدلالة الفعل على الاثنين.

(٢) قوله: «طريف بن تميم». وسمّاه ابن منظور في مادّة «خضم»: طريف بن مالك العنبري الّذي قتله حصيصة بن شراحيل الشّيبانيّ بثأر أبيه.

(٣) قوله: «أوَكلّما وردت». البيت من الكامل على العَروض الصّحيحة مع الضّرب المماثل وهو من أبيات يقول طريف بعده:

فتوَسَّموني إنّني أنا ذلكم ... شاكي سِلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

تحتي الأغَرُّ وفوق جِلْدِيَ نَثْرَةٌ ... زَغَفٌ تَرُدّ السَّيْفَ وهو مُثَلَّمُ

حَوْلي أُسَيّدُ والهجِيمُ ومازِنٌ ... وإذا حَلَلْتُ فحَوْلَ بيتي خَضَّمُ

يقول مفتخراً بالجريمة: إنّ لي على كلّ قبيلة جناية، فمتى وردوا عُكَاظ طلبني القيّم بأمرهم، وكانت فُرْسان العرب إذا كان أيّام عكاظ في الشّهر الحرام وأمِن بعضهم بعضاً تقنّعوا حتّى لا يُعرَفوا، وطريف كان لا يتقنّع كما يتقنّعون، فوافى عكاظ سنةً وقد حشدت بكر بن وائل وكان طريف قتل قبل ذلك شراحيل الشّيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفاً، فاروه إيّاه، فجعل كلّما مرّ به طريف تأمّله ونظر إليه، حتّى فطن له طريف،

⇐

فيه ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع ﴿ قبيلةٌ • بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُمْ ﴾ عريف القوم: هو القيّم بأمرهم الّذي شُهِرَ بذلك وعُرِف ﴿ يَتَوَسَّمُ ﴾ أي: يتفرّس الوجوه ويتأمّلها، يَحْدُثُ منه ذلك التّوسّم شيئاً فشيئاً، ويَصْدُرُ منه النَّظَرُ لحظةً فلحظةً.

يعني: أنّ لي على كلّ قبيلةٍ جنايةً، فمتى وردوا عُكَاظَ طلبني الكافل بأمرهم.

[اسميّة المسند]

﴿ وأمّا كونه اسماً فلإفادة عدمهما ﴾ أي: عدم التّقييد المذكور وإفادة التجدّد، بل لإفادة الثّبوت والدّوام، لأغراض تتعلّق بذلك كما في مقام المدح والذّمّ وما أشبه ذلك ممّا يناسبه الدَّوام والثّبوت ﴿كقوله ﴾:

﴿ «لا يَأْلَفُ الدِّرْهم[1] المَضْرُوْبُ صُرَّتنا» ﴾ وهو ما يجمع فيه الدَّراهم.

⇐ فقال له: مالك تنظر إليَ مرّةً بعد أُخرى؟ فقال: أتوسّمك لأعرفك فللّه علَيَ لئن لَقِيْتُكَ في حرب لأقتلنّك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك الأبيات المذكورة.

و«عكاظ» وزان «غُراب» سُوقٌ من أعظم أسواق العرب في الجاهليّة وراء قرن المنازل بمرحلةٍ من عمل الطّائف على طريق اليمن. وقال أبو عبيدة: هي صحراء مستوية لا جبل فيها ولا علم، وهي بين نجد والطّائف، وكان يقام فيها السّوق في ذي القعدة نحواً من نصف شهر ثمّ يأتون موضعاً دونه إلى مكّة يقال له: «سوق مجنّة» فيقام فيه السّوق إلى آخر الشّهر، ثمّ يأتون موضعاً قريباً منه يقال له: «ذو المجاز» فيقام فيه السّوق إلى يوم التّروية، ثمّ يصدرون إلى «منى» ـ كما نصّ عليه الفيّومي في «المصباح» ـ.

وقوله: «عكاظ» غير منصرف للعلميّة والتّأنيث ـ باعتبار البقعة ـ ومنصوب بنزع الخافض أي: في عكاظ، و«قبيلة» فاعل «وردت»، وقوله: «يتوسّم» حال من العريف وفيه الشّاهد حيث كان المسند فعلاً للتّقييد بأحد الأزمنة الثّلاثة.

قوله: «شيئاً فشيئاً» حال بتأويل «متدرّجاً».

(١) **قوله: «لا يألَفُ الدّرهم»**. البيت من البسيط على العَروض المخبونة مع الضّرب المشابه، ⇐

﴿«لكنْ يَمُرُّ عليها وهو مُنْطَلِق»﴾ يعني أنّ الانطلاق ثابت له، دائم، من غير اعتبار تجدّد.

قال الشّيخ[١] عبدالقاهر: المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق، فينبغي أن يكون بالاسم، وإن كان الغرض لا يَتِمُّ إلّا بالإشعار بزمان ذلك الثّبوت فينبغي أن يكون بالفعل.

وقال أيضاً[٢]: موضوع الاسم على أن يثبت به الشّيء للشّيء من غير اقتضاء

⇐ والقائل: جُؤَيّة بن النَّضْر من شعراء الحماسة وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب المديح والأضياف من ديوان الحماسة برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضر الجواليقيّ المتوفّى سنة ٥٤٠هـ ونسبه المبرّد في كتاب «الفاضل» إلى «مالك بن أسماء، وهي:

قالت طُرَيْفَةُ ما تَبْقَى دراهمنا ... وما بها سَرَفٌ فيها ولا خُرُقُ

إنّا إذا اجتمعت يوماً دَرَاهِمُنا ... ظَلَّتْ إلى سُبُل الخيرات تَسْتَبِقُ

ما يألَفُ الدّرهم الصّيّاح صُرَّتَنا ... لكن يَمُرُّ عليها وهو منطلِقُ

حتّى يصير إلى نَذْلٍ يخلّده ... يكاد من صَرِّه إيّاه ينمزِقُ

و«الصُرَّة»: يقال له بالفارسيّة: «هميان». والباقي واضح.

والبيت الشّاهد اقتبسه من العصريّين السّيّد جعفر الحلّي فقال في قصيدة يمدح بها الإمام أبا الحسن الهادي وولده السّيّد محمّد بالدُّجَيْل ـ عليهما السّلام ـ:

لا يألَفُ الدّرهم المضروب صُرَّتَه ... وليس صحبة ذي وجهين ترضيه

لكنّه حين يأتيه يودّعه ... لعلمه أنّه لا شكّ معطيه

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. أي: في فصل القول على فروق في الخبر من «الدّلائل» وسيأتي أنّ الشّارح غيّر عبارة الشّيخ وهذا حاصل كلامه الّذي يأتي نصّه نقلاً.

(٢) **قوله: «وقال أيضاً»**. أي: في فصل القول على فروق في الخبر من «دلائل الإعجاز» ١٣٣: وإذ قد عرفت هذا الفرق فالّذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم

⇐

أنّه يتجدّد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرّض في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له كما في «زيد طويل» و: «عمرو قصير».

وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه التّجدّد والحدوث، ومعنى «زيد ينطلق»: أنّ الانطلاق

⇐ وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه.

وبيانه: أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئاً بعد شيء.

وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء.

فإذا قلت: «زيد منطلق» فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: «زيد طويل» و: «عمرو قصير» فكما لا يقصد هاهنا إلى أن تجعل الطّول أو القصر يتجدّد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّض في قولك: «زيد منطلق» لأكثر من إثباته لـ«زيد».

وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: «زيد هاهو ينطلق» فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءً فجزءً وجعلته يزاوله ويزجّيه. وإن شئت أن تُحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمّل هذا البيت:

لا يألف الدّرهم المضروب صُرَّتَنا   لكن يَمُرُّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللّائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل «لكن يمرّ عليها وهو ينطلق» لم يحسن اه.

وقال: ١٣٦: ولا ينبغي أن يَغُرَّكَ أنّا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النّحو تقدير الاسم كما نقول في: «زيد يقوم»: إنّه في موضع «زيد قائم» فإنّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواءً لا يكون من بعده افتراق، فإنّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين اه.

يحصل منه جزءاً فجزءاً وهو يزاوله[1] ويزجّيه، وقولنا في: «زيد يقوم» إنّه بمنزلة «زيد قائم» لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق، وإلّا لم يختلفا اسماً وفعلاً.

[تقييد الفعل بمتعلّقاته]

﴿ **وأمّا تقييد الفعل وما يشبهه** ﴾ من اسم الفاعل، والمفعول، وغير ذلك ﴿ **بمفعول** ﴾ مطلق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه ﴿ **ونحوه** ﴾ من الحال والتّمييز والاستثناء ﴿ **فلتربية الفائدة** ﴾ وتقويتها، لأنّ ازدياد التّقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البُعد الموجب لقوّة الفائدة ـ كما مرّ في المسند إليه ـ[2].

[دفع وهم]

ولمّا كان هنا مَظِنَّة سؤال وهو أنّ خبر «كان» ممّا هو نحو المفعول[3] وتقييد «كان» به ليس لتربية الفائدة ـ إذ لا فائدة في نحو: «كان زيد» بدون الخبر[4] ليكون

---

(١) **قوله: «وهو يزاوله»**. أي: يعالجه. قوله: «يزجّيه» أي: يفعله قليلاً قليلاً، قال عديّ بن الرِّقاع العامليّ:

تزجي أغنّ كأنّ إبرة رَوْقه   قلم أصاب من الدَّواة مِدادها

وهذا هو البيت الّذي سَجَدَ الشّعراء له كما نسجد للقرآن وقالوا: إنّا نعرف مواضع السّجود في الشّعر كما تعرفون مواضع السّجود في القرآن.

(٢) **قوله: «كما مرّ في المسند إليه»**. عند قول المصنّف: «وأمّا تعريفه».

(٣) **قوله: «خبر «كان» ممّا هو نحو المفعول»**. قال الرّضيّ في باب الأفعال النّاقصة من «شرح الكافية» ١: ٢٩٣: فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً فالقياس أن لا يسمّى مرفوعها المشبّه بالفاعل فاعلاً، لكنّهم سمّوه فاعلاً على القلّة ولم يسمّوا المنصوب مفعولاً لما مهّدوا من أنّ كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل وقد يستغني عن المفعول اهـ.

(٤) **قوله: «إذ لا فائدة في نحو: «كان زيد» بدون الخبر»**. وذلك لأنّ «كان» هذه ناقصة ـ أي: لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب ـ فلا فائدة فيها بدون الخبر، لأنّها حينئذٍ

⇐

الخبر لتربيته ـ أشار إلى أنّه مستثنىً من هذا الحكم[1] فقال: ﴿ **والمقيّد في نحو: «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان»** ﴾ لأنّ «منطلقاً» هو نفس المسند حقيقةً، إذ الأصل «زيد منطلق»، وفي ذكر «كان» دلالة على زمان النّسبة[2] فهو قيد

⇐ ليست بكلامٍ، لأنّ الكلام عند النُّحاة لفظ مفيد كما قال ابن مالك:

كـلامنا لفـظ مـفيد كـاستقم   اسم وفعل ثـمّ حـرف الكـلم

بخلاف الأفعال التّامّة فإنّها تتمّ كلاماً بدون المنصوب. قال ابن مالك:

* وذو تمام ما برفع يكتفي *

(١) **قوله: «مستثنىً من هذا الحكم»**. أي: خبر «كان» من ملحقات المفاعيل ومستثنىً من حكم المفاعيل ـ أي: تربية الفائدة ـ لأنّه ـ أي: الخبر ـ ليس قيداً للفعل بل الفعل ـ أي: «كان» ـ قيد للخبر، والتّربية ـ هاهنا ـ بمعنى تزييد الفائدة فينبغي أن تكون الفائدة حاصلاً بدونه حتّى يتزيّد بوجوده، والفائدة نفسها غير حاصلة بدون الخبر وإنّما تحصل بوجود الخبر نفس الفائدة فلا يبقى مجال لتربيتها.

(٢) **قوله: «وفي ذكر «كان» دلالة على زمان النّسبة»**. قال المحقّق الرّضيّ في «شرح الكافية» ١: ٢٩٠: إنّما سمّيت ناقصة؟ لأنّها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التّامّة، فإنّها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم ـ من أنّها سمّيت ناقصةً لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر ـ ليس بشيءٍ؛ لأنّ «كان» في نحو: «كان زيد قائماً» يدلّ على الكون الّذي هو الحصول المطلق وخبره يدلّ على الكون المخصوص وهو كون القيام ـ أي: حصوله ـ فجيء أوّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصول مّا، ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل فكأنّك قلت: حصل شيء، ثمّ قلت: حصل القيام.

فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثمّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشّأن قبل تعيين الشّأن مع فائدة أُخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: «قام زيد» لم يحصل هاتان الفائدتان معاً.

فـ«كان» يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث

⇐

لـ«منطلقاً» كما في قولك: «زيد منطلق في الزّمان الماضي».

وأيضاً وضع الباب لتقرير الفاعل[١] على صفةٍ ـ أي: جعله وتثبيته على صفة ـ غير مصدر ذلك الفعل ـ وهو مفهوم الخبر[٢] ـ على أنّها ـ أعني: تلك الصّفة ـ متّصفة بمعاني تلك الأفعال فمعنى «كان زيد قائماً»: أنّه متّصف بالقيام المتّصف[٣]

⇐ معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق ـ أي: الكون ـ وضعيّة، ودلالة الخبر على الزّمان المطلق عقليّة.

وأمّا سائر الأفعال النّاقصة فدلالتها على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظّهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الّذي قالوه اه.

(١) **قوله: «وضع الباب لتقرير الفاعل»**. قال الرّضيّ ١: ٢٩٢: تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، ولهذا لا تحذف أخبارها غالباً حذف خبر المبتدأ، لكون الفاعل مضمونها مضافاً إلى الاسم.

وقال في التّعليق على قول ابن الحاجب: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفة»: كان ينبغي أن يقيّد الصّفة فيقول: «على صفة غير مصدره» فإنّ «زيد» في «ضرب زيد» أيضاً متّصف بصفة الضّرب، وكذا جميع الأفعال التّامّة، وأمّا النّاقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متّصفة بمصادر النّاقصة، فمعنى «كان زيد قائماً» أنّ «زيداً» متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون ـ أي: الحصول والوجود ـ ومعنى «صار زيد غنيّاً» أنّ «زيداً» متّصف بصفة الغنى المتّصف بصفة الصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يحصل ـ وقال: «لتقرير الفاعل» أي: جعله وتثبيته عليها.

(٢) **قوله: «وهو مفهوم الخبر»**. أي: الصّفة مفهوم الخبر، فالضّمير راجع إلى الصّفة والتّذكير باعتبار الخبر.

(٣) قال الجرجاني: ذكر أوّلاً: أنّ الاسم والخبر في باب «كان» مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى، ولفظ «كان» و«يكون» ونظائرهما بمنزلة ظرفٍ وقع قيداً لذلك الخبر الذي هو المسند في الحقيقة فتكون الأفعال قيوداً للأخبار.

⇐

بالكون ـ أي: الحصول والوجود ـ في الماضي.

ومعنى «صار زيد غنيّاً»: أنّه متّصف بالغِنى المتّصف بالصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يكن ـ في الماضي، وهذا معنى قولهم: «إنّها لإعطاء الخبر حكم

⇐ وثانياً: أنّ هذه الأخبار متّصفة بمعاني تلك الأفعال، ولا شكّ أنّ الصّفات مُقَيّدةٌ لموصوفاتها، فتكون الأفعال مُقَيّدةً للأخبار، ولعلّ غرضه من إيراد الوجه الثّاني ـ مع خَفائه، واستغنائه عنه؛ لظهور الأوّل ـ أن يبيّن معنى ما قيل: من أنّ هذه الأفعال تدخل الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، وقد بَنَى بيانه على تفسير ما عُرِفَتْ هي به حيث قيل: «الأفعال النّاقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ».

وزاد على التّعريف قيداً ـ تبعاً لغيره ـ فقال: على صفةٍ غير مصدر ذلك الفعل احترازاً عن الأفعال التّامّة، فإنّها وضعت لتقرير الفاعل على صفةٍ هي مصدرها.

ولا حاجة إلى هذه الزّيادة، لأنّ المتبادر من قولك: هذا اللفظ وضع لذلك المعنى: أنّ ذلك المعنى موضوع له، لا أنّه جزؤه، والأفعال التّامّة موضوعة لصفةٍ وتقرير الفاعل عليها معاً، والأفعال النّاقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفةٍ، فيكون الصّفة خارجةً عن مدلولها، فالتّعريف منطبق عليها دون التّامة.

وقوله: «أعني تلك الصّفة متّصفة بمعاني تلك الأفعال» مع قوله: «وهذا معنى قولهم: إنّها لإعطاء الخبر حكم معناها» يقتضي أن يكون لفظ «حكم» مستدركاً. وجعل إضافته إلى «معناها» بيانيّةً لا يدفعه، وغاية ما يوجّه به أن يقال: معنى «صار» ـ مثلاً ـ: الانتقال، وخبره لا يتّصف بالانتقال، بل بكونه منتقلاً إليه، وهذا معنىً متفرّع على الانتقال، فهو حكمه، فقد أعطى «صار» خبره حكم معناه.

وكذلك معنى «كان» في قولك: «كان الله عليماً» استمرار الفاعل على العلم، فيكون الخبر صفةً مستمراً عليها، فقد اتّصف الخبر بحكم المعنى.

وقوله: «فإنّ للغني في هذا المثال حكم الانتقال لأنّه الحال التي انتقل إليها» يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله: «أنّه متّصف بالقيام المتّصف بالكون ـ أي: الحصول والوجود ـ في الماضي» وقوله: أنّه متّصف بالغنى المتّصف بالصّيرورة ـ أي: الحصول بعد أن لم يكن ـ في الماضي. اهـ.

معناها»[1] فإنّ للغِنى[2] في هذا المثال حكم الانتقال، لأنّه الحال الّتي انتقل إليها، وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار مقيّدة بهذه الأفعال.

[ترك التقييد]

﴿ وأمّا تركه ﴾ أي: ترك التّقييد ﴿ فلمانعٍ[3] منها ﴾ أي: من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيّدات، أو عدم الاحتياج إليها، أو خوف انقضاء الفُرْصة، أو عدم إرادة أن يطّلع السّامع أو غيره من الحاضرين على زمان الفعل، أو مكانه، أو غير ذلك، لأغراض تتعلّق به، أو خوف أن يتصوّر المخاطب أنّ المتكلّم مِكْثَار، أو قادر على التكلّم، فيتولّد منه عداوة، وما أشبه ذلك.

---

(١) **قوله: «إنّها لإعطاء الخبر حكم معناها»**. قال الرّضيّ: وذلك أنّ مضمون الأفعال النّاقصة صفة لمضمون خبرها.

(٢) **قوله: «فإنّ للغِنَى»**. أي: للغِنَى في «صار زيد غنيّاً» حكم الانتقال والصّيرورة من حالٍ إلى حالٍ، لأنّ الغِنَى هي الحالة الّتي انتقل «زيد» من حالة الفقر إليها.

(٣) **قوله: «فلمانع»**. والمانع قريب وبعيد، أمّا القريب فأن يكون التّقييد غير ممكنٍ وذلك بأن لا يكون المتكلّم عالماً بالقيد.

إن قيل: كيف جعل عدم العلم مانعاً والمانع لا يكون إلّا وجوديّاً وهذا أمر عدميّ؟

يقال: المراد بالمانع هاهنا هو المانع اللغوي العرفيّ وهو ما لا يمكن معه حصول الشّيء سواء كان وجوديّاً أو عدميّاً، وسواء أكان منافياً أم لا، وبهذا يدفع ما يقال: إنّ المانع من الشّيء يكون منافياً له وعدم العلم بالمقيّدات لا ينافي التّربية وإن كانت متعذّرة.

وأمّا المانع البعيد فهو إذا كان المتكلّم عالماً بالقيد ولكن لم يحسّ الاحتياج إلى تربية الفائدة وإنّما يعدّ عدم الاحتياج مانعاً، لأنّه إذا كان قصد المخبر إفادة الحكم أو لازمه فعليه أن يقتصر على قدر الحاجة تفادياً عن اللّغو.

[التّقييد بالشّرط]

﴿ وأمّا تقييده ﴾ أي: تقييد الفعل ﴿ بالشّرط ﴾[(١)] نحو: «أكرمك إن تكرمني» أو: «إن تكرمني أكرمك»[(٢)] ﴿ فلاعتبارات ﴾ وحالات تقتضي تقييده به ﴿ لا تعرف إلّا

---

(١) **قوله: «تقييد الفعل بالشّرط»**. فإن قيل: كان المناسب أن يقدّم هذا البحث أي: تقييد المسند بالشّرط ـ على قوله: «وأمّا تركه فلمانع» أمّا أوّلاً فلأنّ التّقييد بالشّرط بمنزلة المفعول فيه ـ كما يجيء بمعونة الله ـ وأنّ معنى: «أكرمك إن تكرمني»: «أكرمك وقت إكرامك إيّاي». وأمّا ثانياً فلأنّ تأخير بحث ترك التّقييد يوجب إجراء القيود الوجوديّة على سَنَنٍ واحدٍ؟

يقال: لمّا كان التّقييد بالشّرط محتاجاً إلى الشّرح والتّفصيل أخّره عن التّرك، والمراد من الشّرط أيضاً الجملة الشّرطيّة بدون الجواب.

(٢) **قوله: «أكرمك إن تكرمني» أو: «إن تكرمني أكرمك»**. أتى بمثالين إشارة إلى ما أورده المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذي في باب جوازم الفعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧: واعلم أنّه إذا تقدّم على أداة الشّرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريّين بجواب له لفظاً ـ لأنّ للشّرط صدر الكلام ـ بل هو دالّ عليه وكالعوض منه.

وقال الكوفيّون: بل هو جواب في اللّفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدّر بالفاء، لتقدّمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه، إنّما ينجزم ـ على الجوار ـ إذا تأخّر عن الشّرط وذلك نحو: «أضرب إن ضربتني» فـ«أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً لتوقّف مضمونه على حصول الشّرط، ولهذا لم يحكم بالإقرار في قولك: «لك عليّ ألف درهمٍ إن دخلت الدّار».

وعند البصريّة أيضاً لا يقدّر مع هذا المقدّم جواب آخر للشّرط وإن لم يكن جواباً للشّرط لأنّه عندهم يغني عنه فهو مثل «استجارك» المذكور الّذي هو كالعِوض من المقدّر إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدّم هو الجواب ـ الّذي كان مرتبته التأخّر عن الشّرط تقدّم على أداته ـ لأنّه لو كان هو الجواب لزم جزمه وللزم الفاء في نحو: «أنت

⇐

بمعرفة ما بين أدواته ﴾ أي: حروف الشّرط وأسمائه ﴿ **من التّفصيل، وقد بيّن ذلك** ﴾ التّفصيل ﴿ **في علم النّحو** ﴾ فليرجع إليه.

وفي هذا الكلام تنبيه على أنّ الشّرط قيد للفعل[١] مثل المفعول ونحوه، فإنّ قولك: «إن تكرمني أكرمك» بمنزلة قولك: «أكرمك وقت إكرامك إيّاي» ولا يخرج الكلام[٢] بتقييده بهذا القيد عمّا كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة؛ فالجزاء إن كان خبراً فالجملة خبريّة نحو: «إن جئتني أكرمك» بمعنى: «أكرمك وقت مجيئك»، وإن كان إنشاء فالجملة إنشائيّة نحو: «إن جائك زيد فأَكْرِمْه» أي: أكرمه وقت مجيئه.

[جواب عن سؤال]

فقول صاحب «المفتاح»[٣]: «إنّ الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة مقيّدة بقيد

⇐ مكرم إن أكرمتني» ولجاز: «ضربت غلامه إن ضربت زيداً» على أنّ ضمير «غلامه» لـ«زيد». فمرتبة الجزاء عند البصريّة بعد الشّرط وعند الكوفيّة قبل الأداة اهـ.

(١) **قوله: «الشّرط قيد للفعل»**. هذا إذا كان في الجزاء فعل نحو: «إن تكرمني أكرمك»، وإن لم يكن فيه فعل نحو: «إن كان زيد أبا لعمرو، فأنا أخ له» فالتّقييد إنّما يكون للملازمة بين الشّرط والجزاء، إذ لا فعل في الجزاء حينئذٍ.

(٢) **قوله: «ولا يخرج الكلام»**. أي: الجزاء بتقييده بهذا القيد عمّا كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة، وهذا جواب عن سؤالٍ وهو أنّ كلامنا في الجملة الخبريّة المحتملة للصّدق والكذب ـ كما يفهم هذا من قوله في آخر الباب السّادس «تنبيه: الإنشاء كالخبر» إلى آخره ـ والجملة الشّرطيّة ليست كذلك، لأنّ الكلام يخرج بتقييد الفعل بالشّرط من الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب، إذ لا يكون الحكم فيها بطريق الجزم والاعتقاد فلا يكون خبريّةً لأنّ الخبر هو الّذي يحكم فيه جزماً؟

فأجاب بأنّ الجزاء لا يخرج بهذا القيد عن أصله من الخبريّة والإنشائيّة.

(٣) **قوله: «فقول صاحب «المفتاح»**. جواب عن سؤال وهو أنّك قلت: الجزاء تارةً يكون

⇐

مخصوص محتملة في نفسها الصّدق والكذب» بناء على أنّه في بحث تقييد المسند الخبري.

[كلام التّفتازاني]

وأمّا نفس الشّرط[1] بدون الجزاء فليس بخبر قطعاً، لأنّ الحرف قد أخرجته

⇐ جملة خبريّة وأُخرى إنشائيّة، وهذا ينافي ما قاله السّكّاكيّ في آخر بحث «تقييد المسند» من أنّ الجزاء دائماً جملة خبريّة محتملة في نفسها للصّدق والكذب وهذا نصّه: «وقد ظهر لك من هذا أنّ الجملة الشّرطيّة ـ أي: الجزاء ـ جملة خبريّة مقيّدة بقيد مخصوص، محتملة في نفسها للصّدق والكذب».

فأجاب عن هذا السّؤال بأنّ قول السّكّاكيّ مبنيّ على أنّه قال هذا الكلام في بحث «تقييد المسند الخبري» يعني كان كلامه في الجملة الخبريّة لا في مطلق الجملة ـ كما نحن بصدده ـ والدّليل على ذلك أنّه لم يذكر هذا الكلام في بحث «تقييد الفعل بالشّروط المختلفة».

قال الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ١: ٢٦٢: ولا يكون الشّرط جملة طلبيّة ولا إنشائيّةً، لأنّ وضع أداة الشّرط على أن تجعل الخبر الّذي يليها مفروض الصّدق إمّا في الماضي نحو: «لو جئتني أكرمتك» أو في المستقبل نحو: «إن زرتني أكرمتك»، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتّب على أمر مفروضٍ فجاز وقوعه طلبيّةً وإنشائيّة نحو: «إن لقيت زيداً فأكرمه» و: «إن دخلت الدّار فأنت حرّ» ولبعده عن كلمة الشّرط جاز وقوعه اسميّةً وفعليّةً مصدّراً بأيّ حرفٍ كان اهـ.

(١) **قوله: «وأمّا نفس الشّرط»**. أيضاً جواب عن سؤالٍ وهو أنّ الخبر والإنشاء الواقعين جزاءً لا يخرجان عن الخبريّة والإنشائيّة بوقوعهما جزاءً للشّرط ولكنّه بقي الكلام في الجملة الخبريّة الواقعة شرطاً هل يخرج من الخبريّة ومن احتمال الصّدق والكذب أم لا؟ فأجاب التّفتازاني بقوله: وأمّا نفس الشّرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعاً لأنّ الحرف وهو أداة الشّرط قد أخرجته إلى الإنشاء.

إلى الإنشاء[١] كالاستفهام، ولذا لا يتقدّم عليه ما في حيّزه[٢] ولا يصحّ: «عمراً إن تضرب أضربك».

---

(١) **قوله: «قد أخرجته إلى الإنشاء»**. استشكله بعضهم بأنّ أداة الشّرط إنّما أخرج الشّرط عن احتمال الصّدق والكذب ولم يخرجه إلى الإنشاء، لأنّ الإنشاء من أقسام الكلام والشّرط بدون الجزاء ليس بكلام؟

وأُجيب بأنّ في العبارة مضافاً مقدّراً، أي: «قد أخرجته إلى حكم الإنشاء» وهو تغيير معنى الكلام وإحداث معنىً لا يتطرّق إليه احتمال الصّدق والكذب، بل يتطرّق إليه عدم احتمال الصّدق والكذب فلا يقال: إنّ نفس الشّرط بدون الجزاء ليس بكلام فضلاً عن كونه إنشاءً.

والقرينة على تقدير المضاف في العبارة قوله: «كالاستفهام» حيث يظهر وجه الشّبه - أي: شبهه بالاستفهام - يعني أنّ أداة الشّرط كأداة الاستفهام في تغيير معنى الكلام وإحداث معنىً تطرّق إليه عدم احتمال الصّدق والكذب.

(٢) **قوله: «ولذا لا يتقدّم عليه ما في حيّزه»**. أي: ولتغييرها معنى الكلام وإخراجها إيّاه إلى حكم الإنشاء لا يتقدّم على حرف الشّرط ما في حيّزه على مذهب البصريّين كما نصّ عليه الرّضيّ في باب الجوازم من شرح «الكافية» ٢: ٢٥٦: ولا يجوز عند البصريّين تقديم معمول الشّرط على أداة الشّرط نحو: «زيداً إن تضرب يضربك» وكذا معمول الجزاء فلا يجوز «زيداً إن جئتني أضرب» - بالجزم - بل إنّما تقول: «أضرب» مرفوعاً ليكون الشّرط متوسّطاً و«زيداً أضرب» دالاً على جزائه، أي: «إن جئتني فزيداً أضرب» وعلّة ذلك كلّه أنّ لكلمة الشّرط صدر الكلام كالاستفهام اهـ.

وقال في غير موضع من «شرح الكافية» عند الكلام على لازم الصّدر: كلّ ما يغيّر معنى الجملة وكان حرفاً أو متضمّناً معناه فمرتبته التّصدّر، ليعلم من أوّل الأمر أنّ الكلام من أيّ نوع من أنواعه.

[خطأ الشّارح الكازروني، والكازروني حليف الأخطاء]

وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة[1] من أنّ مراده: أنّ الجزاء جملة خبريّة محتملة لِلصّدْق والكَذِب في نفسها، أي: نظراً إلى ذاتها، مجرّدةً عن التّقييد بالشّرط، لا مع التّقييد به ـ على ما ظُنَّ ـ لأنّ التّقييد بالشّرط يُخرجها عن الخبريّة وعن احتمال الصّدق والكذب، ولهذه الدّقيقة قيّده بقوله: «في نفسها» **فتعسّف منه**، وتخليط

---

(١) **قوله: «وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة»**. هذا ردّ على القُطْب الشّيرازيّ الكازروني في شرح «المفتاح» حيث زعم أنّ مراد السّكّاكيّ بقوله: «الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة»: أنّ الجزاء قبل التّقييد بالشّرط خبريّة وهذا لا ينافي قول غيره: إنّ الجزاء تكون خبريّة وغير خبريّةٍ. وذلك لأنّ التّقييد بالشّرط يخرجه عن الخبريّة، واحتمال الصّدق والكذب، إذ الخبريّة والاحتمال من خواصّ المركّب التّامّ والتّقييد بالشّرط يخرج الجزاء عن التّماميّة، فخبريّته إنّما يكون قبل الإتيان بالشّرط.

وردّ عليه التّفتازاني فقال: وأمّا ما ذكره الشّارح العلّامة في تفسير كلام السّكّاكيّ ودفع التّناقض المتوهّم بين كلامه وكلامنا فتعسّف منه وتخليط لِكلام الأديب بكلام المنطقيّ، فإنّ التّقييد بالشّرط إنّما يخرج الكلام عن التّماميّة على قول أهل المنطق ولا يقبله أهل الأدب؛ لأنّ التّقييد بالشّرط عندهم عبارة أخرى عن التّقييد بالزّمان وهو لا يخرج الكلام عن التّمام.

وهذا نصّ العلّامة في «شرح المفتاح» ٧٩: **فقد ظهر لك من هذا أنّ الجملة الشّرطيّة جملة خبريّة مقيّدة بقيد مخصوص** كالتّقييد بالظّرف وغيره **محتملة في نفسها للصّدق والكَذِب** والمراد أنّ «يضرب زيد» جملة خبريّة مقيّدة بقوله: «إن ضرب عمرو» وتلك الجملة الخبريّة محتملة للصّدق والكذب في نفسها، أي: نظيراً إلى ذاتها مجرّدة عن التّقييد بالشّرط، لا مع التّقييد به ـ على ما ظنّ ـ وقيل: التّقييد بالشّرط لا يُخرجُ الجملة الخبريّة عن حقيقتها، كما لا يخرجها التّقييد بغير الشّرط، فإنّه باطل لبطلان القياس لوجود الفارق، ولهذه الدّقيقة لم يقتصر على قوله: «وتلك الجملة الخبريّة محتملة للصّدق والكذب» بل قيّدها بقوله: «نفسها».

لكلام أهل العربيّة بما ذهب إليه المنطقيّون[١] من أنّ القضيّة إذا جعلت جزء من الشّرطيّة ـ مقدّماً، أو تالياً ـ ارتفع عنها اسم القضيّة ولَمْ يَبْقَ لها احتمال الصِّدْق والكَذِب، وتَعَلَّق الاحتمالُ[٢] بالرّبط بين القضيّتين فقولنا: «إن كانت الشَّمْسُ طالعة» ليست بقضيّةٍ ولا محتمل للصّدق والكذب، وكذا قولنا: «فالنّهار موجود» عند وقوعه جواباً للشّرط.

وعليه منع ظاهر[٣] وهو أنّا لا نسلّم ذلك في الجزاء لأنّ قولنا: «أُكرمك إن

---

(١) **قوله: «ذهب إليه المنطقيّون»**. قال الشّارح في «التّهذيب»: وطرفا الشّرطيّة في الأصل قضيّتان حمليّتان أو متّصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان إلّا أنّهما خرجتا بزيادة الاتّصال والانفصال عن التّمام اهـ.

(٢) **قوله: «وتَعَلَّق الاحتمالُ»**. أي: تعلّق احتمال الصّدق والكذب بالرّبط بين القضيّتين، أي: المقدّم والتّالي، فإن تلازمَتَا احتمل الصّدق والكذب وإلّا فلا، وأمّا الطّرفان اللّذان كانا قضيّتين مستقلّتين قبل ذلك فلا يحتملهما.

(٣) **قوله: «وعليه منع ظاهر»**. قال الأُستاذ ـ دام عزّه ـ في مفصّله: الضّمير في «عليه» راجع إلى قوله: «وكذا قولنا: فالنّهار موجود عند وقوعه جواباً للشّرط» أي: على أنّ قولنا: «فالنّهار موجود» الواقعة جزاءً لا يكون قضيّة ولا يحتمل الصّدق والكذب منع ظاهر من قِبَلِ أهل العربيّة، فإنّ ذلك غير مسلّم عندهم في الجزاء، وقولنا: «فالنّهار موجود» أيضاً جزاء كما بيّنه الشّارح، والشّرط المقدّم عليه بمنزلة القيد الزّمانيّ له وهو عند أهل الأدب لا يخرجه عن الاحتمال كما بيّنه التّفتازانيّ.

ويمكن أن يقال: «وعليه منع ظاهر» أي: على أنّ القضيّة إذا جعلت جزءً من الشّرطيّة ـ مقدّماً أو تالياً ـ ارتفع عنها اسم القضيّة ولم يبق فيها احتمال الصّدق والكذب منع ظاهر على رأي الأُدباء.

وبيانه: أنّ أهل الأدب لا يسلمون ارتفاع اسم القضيّة عمّا جعلت جزءاً من الشّرطيّة لأنّ قولهم: «أكرمك إن جئتني» بمنزلة قولهم: «أكرمك وقت مجيئك» ولا شكّ أنّ ⇐

جئتني» بمنزلة قولنا: «أُكرمك على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك».

[تحقيق في الفرق بين اصطلاح المنطقيّين والأُدباء]

والتّحقيق في هذا المقام أنّ مفهوم الشّرطيّة بحسب اعتبار المنطقيّين غيرُها بحسب اعتبار أهل العربيّة؛ لأنّا إذا قلنا: «إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» فعند أهل العربيّة «النّهار» محكوم عليه، و«موجود» محكوم به، والشّرط قيد له، ومفهوم القضيّة أنّ الوجود يثبت للنّهار على تقدير طلوع الشّمس، وظاهر أنّ الجزاء باقٍ على ما كان عليه من احتمال الصّدق والكذب، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنّهار حينئذٍ، وكذبها بعدمها.

وأمّا عند المنطقيّين فالمحكوم عليه هو الشّرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضيّة الحكم[1] بلزوم الجزاء للشّرط، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها، فكلّ من الطّرفين قد انخلع عن الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب.

⇐ «أكرمك» في المثال الثّاني قضيّة محتملة للصّدق والكذب فكذا «أكرمك» في المثال الأوّل.

هذا ولكن قيّد بعضهم الكلام المحتمل للصّدق والكذب بكونه مقصوداً لذاته ليخرج المقصود لغيره كجملة الصّلة والجزاء فإنّهما غير مقصودين بالذّات لأنّ الصّلة جيء بها للموصول، والجزاء للشّرط، فالجزاء على هذا لا يكون كلاماً محتملاً لهما.

(١) **قوله: «ومفهوم القضيّة الحكم»**. وإنّما جعلوا المفهوم الحكم؟ لأنّ كَلِمَ المُجازاة ـ أي: أدوات الشّرط ـ لا تجعل شيئاً سبباً لشيءٍ بل المتكلّم يعتبر سببيّة شيء لشيء آخر، بل ملزوميّة شيء لشيءٍ ويجعل كلم المجازاة دالّةً عليها، ولا يلزم أن يكون الفعل الأوّل سبباً للثّاني؛ لا خارجاً ولا ذهناً، بل ينبغي أن يعتبر المتكلّم بينهما نسبةً يصحّ بها إيرادهما في صورة السّبب والمسبّب، بل الملزوم واللّازم، وقد أشار إلى ذلك المحقّق الرّضيّ في «شرح الكافية».

وقالوا: إنّها تشارك الحمليّة[١] في أنّها قول جازم موضوع للتّصديق والتّكذيب، وتخالفها[٢] بأنّ طرفيها مؤلّفان تأليفاً خبريّاً وإن لم يكونا خبرين.

وبأنّ الحكم فيها ليس بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر، بخلاف الحمليّة.

ألا ترى أنّ قولنا: «كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» مفهومه عندهم: أنّ وجود النّهار لازم لطلوع الشّمس، وعند النُّحَاة أنّ التّقدير: أنّ النّهار موجود في كلّ وقت طلوع الشّمس، وظاهر أنّه جملة خبريّة قيّد مسنده بمفعول فيه، فكَمْ فرقٍ بين المفهومين. وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث[٣].

---

(١) **قوله: «إنّها تشارك الحمليّة»**. أي: الجملة الشّرطيّة تشارك الجملة الحمليّة في أنّ الشّرطيّة مثل الحمليّة قول جازم محتمل للتّصديق والتّكذيب، لأنّ كلّاً من الحمليّة والشّرطيّة من أقسام القضيّة، وقالوا في تعريف القضيّة المطلقة: «إنّها قول يحتمل الصّدق والكذب».

(٢) **قوله: «تخالفها»**. أي: تخالف الجملة الشّرطيّة الحمليّة بأنّ طرفي الشّرطيّة مؤلّفان بعد دخول الأداة تأليفاً خبريّاً وإن لم يكونا قبل دخولها خبرين كأن يكون الجزاء في الأصل إنشاءً كما نقلنا عن الرّضيّ في قولهم: «إن جاءك زيد فأكرمه» والمراد بثبوت الإكرام ولزومه عند مجيئه وإن كانت صورة الجزاء إنشاءً.

وتخالف الجملة الشّرطيّة الحمليّة أيضاً بأنّ الحكم في الشّرطيّة ليس بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر بخلاف الحمليّة فإنّ الحكم فيها إنّما هو بأنّ أحد الطّرفين هو الآخر أو أنّه ثابت له.

(٣) قال الجرجانيّ: سمّاه أوّلاً تحقيقاً وعدّه ثانياً من النّفائس، وكلّ ذلك تبجّح منه بما قد مُوِّه إليه، ولا طائل تحته إذا كشف عنه غِطاؤه، وبيانه: أنّ الخبر إذا قيّد حكمه بزمانٍ أو قيدٍ آخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزّمان، أو مع ذلك القيد، وكذبه بعدمه فيه أو معه.

وإذا لم يقيّد فصدقه بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله.

فإذا قلت: «أضرب زيداً» وأردت الاستقبال، فإن تحقّق ضربك إيّاه في وقتٍ من الأوقات المستقبلة كان صادقاً وإلّا فكاذباً.

⇐

⇐ وكذلك إذا قلت: «أضربه يوم الجمعة» أو «قائماً» فلابدّ في صدقه من تحقق ضربك إيّاه، و تحقّق ذلك القيد معه، فان لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة أو في غير حال القيام كان كاذباً.

وكذلك إذا كان القيد ممتنعاً، كقولك: «أضربه في زمان لا يكون ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً» فإنّ الخبر يكون كاذباً.

وبالجملة انتفاؤ القيد سواء كان ممتنعاً أو غير ممتنع يوجب انتفاء المقيّد من حيث هو مقيّد فيكذب الخبر الذي يدلّ عليه، وكيف لا وقولك: «أضربه يوم الجمعة» أو «قائماً» مشتمل على وقوع الضّرب منك عليه، وعلى كون ذلك الضّرب واقعاً يوم الجمعة أو مُقَارِناً بحال القيام، فلو فرض انتفاؤ القيام ـ مثلاً ـ لم يكن الضّرب المقارن له موجوداً فينتفي مدلول الخبر، فيكون كاذباً، سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام أو لم يوجد.

إذا عرفت هذا فنقول: إذا قلت: «إن ضربني زيد ضربته» فلو كان معناه: «أضربه في وقت ضربه إيّاي» لم يكن صادقاً إلّا إذا تحقّق الضّرب منك مع ذلك القيد، فإذا فرض انتفاؤ القيد ـ أعني: وقت ضربه إيّاك ـ لم يكن الضّرب المقيد به واقعاً، فيكون الخبر الدالّ على وقوعه كاذباً، سواء وجد منك الضّرب في غير ذلك الوقت أو لم يوجد.

وذلك باطل قطعاً، لأنّه إذا لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث إن ضربك ضربته عدّ كلامك هذا صادقاً عرفاً ولغةً، فظهر أنّ الحكم الإخباري متعلق بارتباط أحد الطّرفين بالآخر، لا بالنّسبة بين أجزاء الجزاء، وأنّ ما ذهب إليه الميزانيّون لا يخالف كلام أهل العربيّه، كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف، وقد صرّح النّحويّون بأنّ كلم المجازاة تدلّ على سببيّة الأوّل ومسببيّة الثّاني، وفيه إشارة إلى أنّ المقصود هو الارتباط بين الشّرط والجزاء.

نعم كلام السّكّاكي يوافق ما اختاره الشّارح، وبذلك اغترّ فنسبه إلى أهل العربيّة بأسرهم، لكنّه كلام ظاهريّ ربّما دعاه إليه ما رامه من جعل الشّروط قيوداً للمسند، ضبطاً ⇐

[مباحث حروف الشّرط]

﴿ ولكن لابدّ من النّظر ـ هاهنا ـ في «إِنْ» و«إذا» و«لو» ﴾ لكثرة مباحثها الشّريفة المهملة في «علم النّحو»(١).

﴿ فـ«إن» و«إذا» للشّرط في الاستقبال(٢) لكن أصل «إِنْ» عدم الجزم بوقوع

⇐ للكلام، وتقليلاً للانتشار، أو ربّما أوهمه صحّة ذلك ما قد يقال: إنّ قولك: «إن جئتني أكرمك» بمنزلة قولك: «أكرمك على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك» ولذلك عرّف الحكم الخبريّ في صدر كتابه بما يخصّ بالحملية، ويرد عليه أنّ المقصود من تنزيله بتلك المنزلة التّنبيه على أنّ مجموع الشّرط والجزاء كلام واحد، وعلى أنّ الغرض الأصليّ معرفة كون الجزاء معلّقاً لا معرفة كون الشّرط معلقاً عليه.

وما توهّمه فاسد، لأنّ معنى التّعليق والشّرطيّة مراد من قولك: «على تقدير مجيئك» أو «وقت مجيئك» وإلّا لم يكن صحيحاً لما قرّرناه.

وإذا وقع الجزاء إنشاءً كقولك: «إن جاءك زيد فأكرمه» كان مؤوّلاً، أي: إن جاءك فأنت مأمور بإكرامه، أو يستحقّ هو أن تؤمر بإكرامه، على قياس تأويله فيما إذا وقع خبراً للمبتدأ، يظهر ذلك كلّه لمن تأمّل أو ألقى السّمع وهو شهيد.

(١) **قوله: «المهملة في علم النحو»**. لَمْ يُهْمَلْ بل ذكرها المحقّق رضيّ الدّين الأستراآباذي في باب الظّروف من «شرح الكافية» ٢: ١٠٨.

(٢) **قوله: «للشّرط في الاستقبال»**. الشّرط تعليق شيءٍ بشيءٍ بحيث إذا أوجد الشّيء الأوّل يوجد الشّيء الثّاني. وهذا المعنى مشترك فيه بين أدوات الشّرط كلّها وتفترق بعضها عن بعضٍ، فـ«إن» و«إذا» يفترقان عن غيرهما من سائر الأدوات بحسب الزّمان، ولهذا قيّد بقوله: «في الاستقبال» وهما يفترقان بوجهين:

الأوّل: أنّ «إذا» اسم فيها معنى الشّرط بخلاف «إنْ» فإنّها حرف وضع في الأصل للشّرط، فـ«إذا» غير راسخةٍ في معنى الشّرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الجملة الاسميّة بغير فاءٍ نحو: ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ [الشّورى: ٣٧]، ـ كما نصّ عليه

⇐

الشّرط ﴾ في اعتقاده المتكلّم، فلا يقع في كلام الله ـ تعالى ـ إلّا على سبيل الحكاية، أو على ضرب من التّأويل **﴿ وأصل «إذا» الجزم بوقوعه ﴾** في اعتقاده.

فإن قلت: كما أنّه يشترط في «إنْ» عدم الجزم بوقوع الشّرط، فكذا يشترط أيضاً عدم الجزم بلا وقوعه، كما ذكره جميع النُّحاة، وصرّحوا بأَنّه إنّما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، فلم لم يتعرّض له المصنّف؟

قلت: لأنّ الغرض بيان وجه الافتراق بين «إنْ» و«إذا» ـ بعد اشتراكهما في كونهما للشّرط في الاستقبال ـ وذلك بالجزم بوقوع الشّرط وعدم الجزم به، وأمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط فمشترك بينهما[1]؛ فليتأمّل.

ولذا ذكر في «المفتاح»[2] أنّ الأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط نحو:

⇐ المحقّق الرّضيّ ـ.

والثّاني: أشار إليه بقوله: ولكن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشّرط في اعتقاد المتكلّم ـ سواء كان شاكّاً أو ظانّاً أو متوهّماً ـ فلا يقع بأحد هذه المعاني في كلام الله إلّا على سبيل الحكاية عن غيره ـ تعالى ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ** ﴾ [يوسف: ١٤]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ** ﴾ [يوسف: ٢٧]، أو على ضربٍ من التّأويل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ** ﴾ [النّساء: ٧٨].

(١) **قوله: «وأمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط فمشترك بينهما»**. ولكن عدم الجزم باللّاوقوع في «إن» إنّما هو باعتبار التّردّد فيه وفي «إذا» باعتبار الجزم بانتفائه وهذا هو المشار إليه بقوله: «فليتأمّل».

(٢) **قوله: «ذكر في «المفتاح»»**. أي: في باب تقييد الفعل بالشّروط المختلفة حيث قال: أمّا «إنْ» فهي للشّرط في الاستقبال، والأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط كما يقول القائل: «إن تكرمني أكرمك» وهو لا يعلم أتكرمه أم لا.

فإذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتةٍ: وهي إمّا التّجاهل لاستدعاء المقام ⇐

«إن تكرمني أكرمك» حيث لا يعلم القائل أتكرمه أم لا، فنبّه في المثال[١] على اشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع.

وكذا قال: إنّها في نحو «إن لم أكن لك أباً كيف تراعي حقّي» مستعملة في مقام الجزم لنكتة[٢] وظاهر أنّ الجزم[٣] هاهنا إنّما هو بلا وقوع الشّرط؛ لأنّ الشّرط إنّما

⇐ إيّاه، وإمّا أنّ المخاطب ليس بجازمٍ، كما تقول لمن يكذّبك فيما أنت تخبره: «إنْ صدقتُ فقل لي ماذا تعمل»؟

وإمّا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، كما يقول الأب لابنٍ لا يراعي حقّه: «افعل ما شئت إنّي إنْ لم أكن لك أباً كيف تراعي حقّي»؟

(١) **قوله: «فنبّه في المثال»**. قال سيّدنا الأُستاذ: يشترط في «إنْ» أمران:

الأوّل: عدم الجزم بوقوع الشّرط. والثّاني: عدم الجزم بلاوقوعه أيضاً. ويشترط في «إذا» أيضاً أمران: الأوّل: الجزم بوقوع الشّرط. والثّاني: عدم الجزم بلاوقوعه. والشّرطان الأوّلان في كلٍّ منهما ما به الامتياز، والشّرطان الأخيران في كلٍّ منهما ما به الاشتراك، والسّكّاكيّ شرط في «إن» الأمر الأوّل بالصّراحة وقال: الأصل في «إنْ» الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط، ونبّه على الأمر الثّاني ـ وهو الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع ـ بالمثال وهو قوله: «إن تكرمني أكرمك» حيث لا يعلم القائل أتكرمه أم لا، وقوله: «أم لا» يفهم منه اشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع.

(٢) **قوله: «لنكتة»**. بيّنه السّكّاكي بقوله: إمّا التّجاهل، أو عدم الجزم، أو تنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه، وهذا الأخير هو المراد هاهنا حيث لم يجر الابن على موجب علمه وهو مراعاة حقّ الأُبوّة.

(٣) **قوله: «وظاهر أنّ الجزم»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم يصرّح السّكّاكيّ باشتراط الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع وليس من عادته إعطاء الحكم بالمثال إذا لم يثبت ذلك فيه كما ادّعي بالنّسبة إلى ابن مالك، فمن أين تقول: يشترط في «إن» الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع أيضاً؟ فأجاب بقوله: «وظاهر، أنّ الجزم» الخ. أي: الجزم في المثال الّذي أورده السّكّاكي

⇐

هو انتفاء كونه أباً له، فلو لم يشترط الخلوّ عنه أيضاً لما احتاج هذا المثال إلى التّأويل.

وقد سَهَا الفاضل الشّارح ـ هاهنا ـ فزعم أنّ الجزم فيه[1] إنّما هو بوقوع الشّرط والمخاطب عالم به.

⇐ إنّما هو بـ«لا وقوع الشّرط» ـ والشّرط انتفاء كون القائل أباً للمخاطب لا ثبوت كونه أباً له ووقوعه ـ فلو لم يشترط فيها الخلوّ عن الجزم بـ«لا وقوع الشّرط» أيضاً كما اشترط الجزم بوقوعه لما احتاج هذا المثال إلى التّأويل الّذي بيّنه بقوله: «وإمّا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل» الخ، أي: كان المثال على وَفْق مقتضى الظّاهر ولم يحتج إلى بيان نكتةٍ.

والحاصل أنّه إن لم يشترط في «إن» الخلوّ عن الجزم باللّاوقوع لما كان هذا المثال على خلاف المقتضى ولم يحتج إلى بيان نكتةٍ، لأنّ النّكتة والتّأويل إنّما يحتاج إليها إذا كان الكلام خارجاً على خلاف المقتضى.

(١) **قوله: «فزعم أنّ الجزم فيه»**. أي: زعم الشّارح الكازرونيّ أنّ الجزم في المثال بوقوع الشّرط وهو كونه أباً له، والمخاطب عالم بكونه أباً له، وهذا منه غير عجيب فإنّه حليف الأخطاء في العلوم الأدبيّة. وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٢١: **أمّا «إنْ» فهي للشّرط في الاستقبال** أي: لتعليق الفعل على الفعل في الزّمان المستقبل **والأصل فيها** أي: في «إنْ» **الخلوّ عن الجزم** أي: عن القطع **بوقوع الشّرط** المعنى أنّ الأصل في «إن» أن لا يكون القائل جازماً بوقوع شرطها، ولا لا وقوعه، مجوّزاً كلّاً منهما، لكونه غير محقّق الوقوع. كقولنا: «إذا طلعت الشّمس» أو اللّاوقوع كقولنا: «إن طار الإنسان» بل محتمل الوقوع واللّاوقوع كما في النّظير، وكان ينبغي أن يقول بوقوع الشّرط ولا وقوعه، فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، لعدم الإلباس، لدلالة السّياق عليه والنّظير أيضاً وهو قوله: **كما يقول القائل: «إن تكرمني أكرمك» وهو لا يعلم أتكرمه** أي: لا يعلم وقوع الشّرط **أم لا** أي: ولا لا وقوعه **فإذا استعملت** أي «إنْ» **في مقام الجزم** أي: القطع بوقوع المقدّم أو بلا وقوعه **لم يَخْلُ عن نكتة** هي المعنى المختار في الكلام. **وهي إمّا التّجاهل لاستدعاء المقام إيّاه** أي: التّجاهل، كتجاهل الغلام ⇐

﴿ ولذلك ﴾ أي: ولأنّ أصل «إن» عدم الجزم بالوقوع وأصل «إذا» الجزم به ﴿كان الحكم النّادر ﴾ الوقوع ﴿ موقعاً لـ«إن»[1] ﴾ لأنّ النّادر غير مقطوع به في الغالب.

⇐ في جواب مَنْ سأله عن سيّده «أهو في الدّار» وهو يعلم أنّه فيها: «إن كان فيها أخبرته بأنّك على الباب» وإذا تجاهل، عن وقوع المقدّم فكأنّه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بوقوعه **وإمّا أنّ المخاطب ليس بجازم** أي: في ما يخبره القائل وإن كان القائل جازماً في صدق ما يخبره، فكأنّه بالنّسبة إلى المخاطب لتكذيبه إيّاه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بوقوع المقدّم **كما تقول ـ لمن يكذّبك في ما أنت تخبره ـ: «إن صَدَقْتُ فقُلْ لِيْ ماذا تعمل» وإمّا تنزيل المخاطب** أي: العالم بوقوع الشّرط، وإنّما لم يذكره لدلالة قوله: **منزلة الجاهل** أي: بوقوع الشّرط عليه، وإذا نزّله منزلة الجاهل فكأنّه استعمله في ما هو خالٍ عن الجزم بالنّسبة إلى المخاطب أيضاً لا لأنّه لا يعلمه، كما في المثالين الأوّلين، بل يعلمه ولكن **لعدم جريه على موجب العلم** أي: على ما موجبه هذا العلم فكأنّه لا يعلمه **كما يقول الأب لابن لا يراعي حقّه: «افعل ما شئت إن لم أكن أباًكيف تراعى حقّي»** لأنّ المتكلّم وهو الأب والمخاطب وهو الابن جاز أن يكون الأوّل أباً للثّاني لكن الابن لما لم يراع حقّ أبوّته فكأنّه لا يعرف انّه أباه.

وإنّما انحصر في هذه الأقسام الثّلاثة؛ لأنّ المتكلّم وهو جازم بوقوع الشّرط إمّا أن يتجاهل أو لا، والأوّل هو الأوّل، وعلى الثّاني فالمخاطب إمّا غير جازم به وهو الثّاني، أو جازم به وهو الثّالث.

(١) **قوله: الحكم النّادر الوقوع موقعاً لـ«إن»**. قال الجرجاني: وهاهنا بحث وهو أنّه لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقيّ، بل أريد ما يعمّ الاعتقاد الرّاجح القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مظنون الوقوع موقعاً لـ«إذا» دون «إن» فالضّابط أنّ الرّاجح الوقوع موقع لـ«إذا» والمتساوي الطّرفين موقع لـ«إن»، وأمّا الّذي رجّح لا وقوعه فليس موقعاً لشيءٍ منهما إلّا بتأويل ولا شكّ أنّ الحكم النّادر الوقوع راجح لا وقوعه، فلا يكون موقعاًلـ«إنْ» إلّا إذا اكتفي فيها بمجرّد عدم الجزم والرّجحان في جانب الوقوع، وقد مرّ بطلانه، أو يقال: أريد أنّ النّادر قرب إلى كونه موقعاًلـ«إنْ» منه إلى كونه موقعاً لـ«إذا» اهـ.

⇐

﴿ و ﴾ لذلك أيضاً ﴿ غلب لفظ الماضي ﴾ على لفظ المضارع في الاستعمال ﴿ مع «إذا» ﴾ لأنّ الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع[١] نظراً إلى لفظه ـ الموضوع للدّلالة على الوقوع ـ وإن كان بالنّظر إلى المعنى على الاستقبال ؛ لأنّ «إذا» الشّرطيّة تَقْلِبُ الماضي إلى معنى المستقبل مثل «إنْ» ﴿ نحو : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ ﴾ أي: قوم موسى ﴿ الْحَسَنَةُ ﴾ كالخِصْب[٢] والرَّخَاء[٣] ﴿ قَالُوا لَنَا هٰذِهِ[٤] ﴾ أي: هذه مختصّة بنا ونحن مستحقّوها ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ جَدْب وبَلاء ﴿ يَطَّيَّرُوا بِمُوسىٰ ﴾ أي: يتشاءموا به، ويقولوا: هذا بشؤم موسى ﴿ وَمَنْ مَعَهُ ﴾[٥] ﴾ من المؤمنين.

﴿ جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع «إذا» ؛ لأنّ المراد الحسنة

⇐ وأمّا استعمال «إنْ» في الكثير الوقوع الّذي يكون مقطوعاً به نحو: «إن مات زيد، أفعل كذا» فقد وجّهه الزمخشريّ بأنّ وقت الموت لمّا كان غير معلوم استحسن دخول «إن» عليها.

(١) **قوله: «القطع بالوقوع»**. قيل: المراد القطع وعدمه بالنّظر إلى حال الشّيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشّكّ والتردّد وإلّا فبالنّظر إلى علم الله ـ تبارك وتعالى ـ ليس إلّا العلم بالوقوع أو اللّاوقوع.

(٢) **قوله: «الخِصْب»**. بكسر الخاء وزان «حِمْلٍ» النَّماء والبركة وهو خلاف الجَدْب، وهو اسم من «أَخْصَبَ المكان» بالألف فهو «مُخْصِبٌ» أي: اسم مصدر من باب الإفعال والمصدر: «الإخصاب».

(٣) **قوله: «والرَّخَاءُ»**. عطف تفسير لـ«الخِصْب» ومعناه بالفارسيّة: «فراوانى و ارزانى»، ومعنى الجَدْب والبلاء: «خشكسالى و گرانى».

(٤) **قوله: «لنا هذه»**. أي: لأجلنا هذه الحسنة لا لأجل موسى ومن تبعه من المؤمنين، وذلك بدليل تقديم الظّرف واللّام في «لنا» للاختصاص الإضافي كما في قولهم: «السَّرْج للدّابّة» أي: الفرس.

(٥) الأعراف: ١٣١.

المطلقة[١] **﴾** الّتي حصولها مقطوع به **﴿ ولهذا عرّفت «الحسنة» تعريف الجنس ﴾** أي: الحقيقة ـ لا الاستغراق[٢] وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما[٣] ـ وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتّساعه ـ لتحقّقه في كلّ نوع من الأنواع ـ بخلاف نوع الحسنة[٤] فإنّه لا يكثر كثرة جنسها، ولهذا جيء بـ«إن» دون «إذا» فيما

---

(١) **قوله: «الحسنة المطلقة»**. أي: جنسها الّذي يوجد في ضمن كلّ فردٍ من الأفراد الّتي حصولها مقطوع به ولو في ضمن فردٍ من الأفراد المتيقّنة الحصول.

(٢) **قوله: «تعريف الجنس، أي: الحقيقة لا الاستغراق»**. قال الجعفري: الجنس في إطلاقات أهل البيان له معنيان:

الأوّل: الجنس بالمعنى الأعمّ وهو يشمل الاستغراق بنوعيه: الحقيقي والمجازي، كما يشمل الماهيّة والحقيقة لأنّه يقابل العهد بأقسامه الثّلاثة ـ الذّكري والحضوري والذهني ـ وهذا المعنى هو المتعارف بين النُّحاة الأجلّاء ـ كثّرهم الله ـ.

الثّاني: الجنس بالمعنى الأخصّ ويراد به «أل» الماهيّة والحقيقة في قولهم: «الرّجل خير من المرأة» و: «الشّيعة خير من السّنّة»، وهذا يقابل الاستغراق بقسميه ـ الحقيقيّ والمجازيّ ـ وهذا هو الذي قصده الخطيب القزوينيّ في هذا المقام ردّاً على السّكّاكيّ كما يأتي بيانه بعون الله ـ تعالى ـ.

(٣) **قوله: «وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما»**. أي: الجنس بالمعنى الأعمّ ـ الّذي هو مقابل العهد بأقسامه الثّلاثة ـ يطلق عليهما فإنّ له أقساماً ثلاثة:

١ ـ «أل» الحقيقة والماهيّة

٢ ـ و«أل» الاستغراق الحقيقي

٣ ـ و«أل» الاستغراق المجازيّ

(٤) **قوله: «بخلاف نوع الحسنة»**. أي: جنس الحسنة كثير لتحقّق الجنس في ضمن كلّ نوع، بل في ضمن كلّ فردٍ، لأنّه يشمل أنواع الحسنات، كالحياة والعلم والمال والولد وغيرها، فوقوعه كالواجب، بخلاف نوع الحسنة، فإنّه لقلّته وندرته بالنّسبة إلى جنس الحسنة

⇐

قصد به النّوع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ [1] و: ﴿لَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [2].

[نقد الشّارح لأهل البلاغة]

وهاهنا بحث [3] وهو أنّ عدم التّكثير وعدم القطع بالحصول إنّما هو في نوعٍ

⇐ ليس وقوعه كالواجب، فإنّ النّوع لا يكثر كثرة الجنس.

قال سيّدنا الأُستاذ: وإنّما قال «كالواجب»؟ لأنّ الشّارح أشعريّ الأُصول وشافعيّ الفروع، والأشاعرة لا يقولون بالحسن والقبح العقليّين وإنّما يقول بهما شيعة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ أي: العقل يحكم مستقلاً عن الشّرع بحسن أُمور وقبح أُخرى ـ مثلاً ـ: إرسال الرّسل وإنزال الكتب ممّا يحكم العقل بوجوبه على الله ـ تعالى ـ والشّارح من الأشاعرة ولذا لا يقول بوجوب الحسنة ولكنّها لمّا كانت كثيرة كانت كالواجب.

وهذا هو القول الفصل في تعليل قوله: «كالواجب» وقيل فيه وجه آخر أعرضنا عنه لتيقّننا بسخافته.

(١) النّساء: ٧٨.

(٢) النّساء: ٧٣.

(٣) **قوله: «وهاهنا بحث»**. وحاصله أنّ وجود الجنس بوجود النّوع، ووجود النّوع بوجود الفرد؛ فما لم يوجد الفرد لم يوجد النّوع، وما لم يوجد النّوع لا يوجد الجنس. إذا تقرّر هذا فإذا قصد الفرد المعيّن أو النّوع المعيّن لم نقطع بالحصول والتّكثير بخلاف الجنس لأنّه يحصل بفردٍ وأمّا الفرد الغير المعيّن والنّوع الغير المعيّن فمقطوع الحصول والكثرة مثل الجنس فلا فرق بين «الحسنة» و«حسنة» بسبب الخلاف في التّعريف والتّنكير بأنّ «الحسنة» في الأوّل حصولها مقطوع به، لأنّ المراد بها الجنس أي: «الحسنة المطلقة» ولهذا جيء بـ«إذا» دون «إنْ»، وفي الثّاني حصولها غير مقطوع به، لأنّ المراد بها النّوع ولهذا جيء بـ«إنْ» دون «إذا».

إلّا أن يحمل «أل» في «الحسنة» للجنس والتّنوين على النّوع مثل قوله:

⇐

معيّن أو فردٍ معيّن[١]، وأمّا في نوعٍ من الأنواع وفردٍ من الأفراد ـ كما يدلّ عليه التّنكير ـ فلا؛ لأنّ القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع مّا أو فردٍ مّا، ضرورة أنّه لا يحصل[٢] إلّا في ضمنه، فالفرق بين نحو: ﴿ **فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ** ﴾ ونحو: ﴿ **إِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ** ﴾ غير واضح، اللّهمّ إلّا أن يقصد به نوع مخصوص[٣].

⇐ ❊ له حاجب في كلّ أمر يشينه ❊

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ والمعنى: الحسنة الكثيرة أو حسنة عظيمة، ففي هذه الصّورة يوجب القطع بحصول الجنس القطع بحصول الفرد أو النّوع.

(١) **قوله: «عدم القطع بالحصول إنّما هو في نوع معيّن أو فرد معيّن»**. وذلك أنّ القطع بحصول الجنس المطلق من شيءٍ لا يوجب القطع بحصول نوع معيّن منه ولا فرد معيّن منه؛ لأنّ العامّ لا يدلّ على الخاصّ.

(٢) **قوله: «ضرورة أنّه لا يحصل»**. أي: لا يحصل الجنس المطلق إلّا في ضمن نوعٍ مّا أو فردٍ مّا.

(٣) قال الجرجانيّ: بأن يحمل ـ مثلاً ـ التّنكير على التّعظيم أو التّكثير أو غير ذلك من الأمور الّتي تفيد تخصيصاً بوجهٍ مّا، فحينئذٍ لا يكون القطع بحصول الجنس موجباً للقطع بحصول ذلك المخصوص فرداً كان أو نوعاً، وأمّا إن حمل على مطلق النّوعيّة أو مطلق الفرديّة ـ كما هو المتبادر من ظاهر التّنكير ـ كان القطع بحصول الجنس موجباً للقطع بحصوله، ضرورة أنّ الجنس لا يتحقق إلّا في ضمن فردٍ مّا من نوع من أنواعه، فكما أنّ جنس الحسنة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ** ﴾ كالواجب وقوعه لكثرته واتّساعه لتحقّقه في كلّ نوع من أنواعها، كذلك نوع منها مطلقاً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ** ﴾ كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه، فلا يظهر حينئذٍ وجه اختصاص إحدى الآيتين بـ«إذا» والأخرى بـ«إنْ» كما لا فرق بين أن تقول: «إن تعلّمت نوعاً من العلم أيّ نوع كان فتصدّق بكذا» وأن تقول: «إن تعلّمت العلم» أي: جنسه، وأردت حقيقته، ولذلك تورد كُلّاً منهما بـ«إنْ» و«إذا» ولا تخصّ شيئاً منهما بإحداهما.

[ردّ على السّكّاكيّ]

والمصنّف قد قطع [1] بكون تعريف «الحسنة» تعريف الجنس ردّاً على صاحب «المفتاح» حيث جوّز أن يكون تعريف عهد وزعم أنّه أقضى لحقّ البلاغة.

وذلك لأنّه إن أراد به العهد [2] على مذهب الجمهور [3] فغير صحيح إذ لم يتقدّم

---

(١) **قوله: «والمصنّف قد قطع»**. الخطيب القزويني صرّح بكون تعريف «الحسنة» في قصّة موسى - عليه السّلام - تعريف الجنس فقط ردّاً على السّكّاكيّ في «المفتاح» حيث جوّز العهد والجنس معاً، ورجّح العهد على الجنس بأنّه أقضى لحقّ البلاغة. وقال في بحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة: قال - تعالى -: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ**﴾ [الأعراف: ١٣١]، بلفظ: «إذا» في جانب «الحسنة» حيث أُريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به - كثرة وقوعٍ واتّساعاً - ولذلك عُرِّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً أو تعريف جنسٍ، والأوّل - أي: تعريف العهد - أقضى لحقّ البلاغة.

وبلفظ «إنْ» في جانب «السّيّئة» مع تنكير «السّيّئة» إذ لا تقع إلّا في النّدرة بالنّسبة إلى الحسنة المطلقة ولا يقع شيء منها ولذلك قيل: «قد عددت أيّام البلاء فهل عددت أيّام الرَّخاء» اهـ بتصرّفٍ.

فيفهم من تقديمه تعريف العهد على تعريف الجنس أنّه رجّح العهد على الجنس وقال: إنّه أقضى لحقّ البلاغة فيكون راجحاً، لأنّ كلام الله أولى وأحقّ برعاية ما يقضى به حقّ البلاغة.

(٢) **قوله: «وذلك لأنّه إن أراد به العهد»**. أي: قطع الخطيب بكون «أل» لتعريف الجنس ردّاً على السّكّاكيّ أنّه لا يمكن الحمل على العهد لا على مذهب النُّحاة ولا على مذهب السّكّاكيّ وإذ لم يصحّ العهد - كما يبيّن - فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة وقضاؤه حقّ البلاغة فرع صحّة كونه للعهد.

(٣) **قوله: «إن أراد به العهد على مذهب الجمهور»**. أي: إنْ أراد السّكّاكيّ بتعريف العهدِ العهدَ

⇐

ذكر «الحسنة» لا تحقيقاً ولا تقديراً ـ ليكون اللّام إشارة إليها ـ ولو سلّم[1] فيجب أن

⇒ على مذهب جمهور النّحويّين فغير صحيح، فإنّ العهد على مذهبهم ـ كما نصّ عليه المحشّي الهنديّ ـ «الإشارة إلى حصّة معهودة الذّكر» ولم يتقدّم ذكر للحسنة فلا يكون للعهد على هذا المذهب، وتوضيح هذا: أنّ العهد على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون مصحوب اللّام معهوداً ذكريّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ ـ ١٦]، وعلامة هذه أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

الثّاني: أن يكون معهوداً ذهنيّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

الثّالث: أن يكون معهوداً حضوريّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣] أي: يوم الغدير وهو اليوم الثّامن عشر من ذي الحجّة الّذي استخلف فيه عليّاً ـ عليه السّلام ـ على المسلمين.

و«الحسنة» في الآية ليست بشيءٍ من هذه الأقسام الثّلاثة، وذلك لأنّه لم يتقدّم ذكر الحسنة لا تحقيقاً ـ كما في القسم الأوّل وهو العهد الذّكري ـ ولا تقديراً ـ كما في القسمين الأخيرين وهما العهد الذّهني والحضوريّ ـ فلا يكون اللّام في «الحسنة» إشارة إلى «الحسنة» المتقدّم ذكرها تحقيقاً أو تقديراً فلا يصحّ العهد على مذهب الجمهور.

(١) **قوله: «ولو سلّم»**. جواب عمّا يقال: يمكن تصحيح العهد على مذهب الجمهور بأنّه تقدّم ذكر «الحسنة» تقديراً، لكونها حاضراً عندهم متداولاً لديهم ـ بدلالة سياق الآية ـ بحيث لا يلتفت ذهنهم إلى الغير، مثل قولهم: «ادخل السّوق واشتر اللّحم» ـ إذا لم يكن في البلد إلّا سوق واحد أو كان ولكن كان السّوق المأمور بالدّخول فيها معهوداً بين المتكلّم والمخاطب ـ.

وتوضيح الجواب: أنّ ذلك لو سُلِّم لوجب أن يكون القصد إلى حصّةٍ معيّنةٍ من جنس الحسنة، وذلك لأن المعهوديّة بأقسامها الثّلاثة مستلزمة للتّعيين، وإذا كان الواجب القصد إلى الحصّة المعيّنة من الجنس كان المقصود من الحسنة نادراً قليل الوقوع فيكون ⇐

يكون القصد إلى حصّة معيّنة من الجنسِ، والمقدّرُ أنّ المراد به الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرةَ وقوعٍ واتّساعاً.

وبهذا ظهر فساد ما قيل[1]: إنّه أقضى لحقّ البلاغة؛ لكونه أدلّ على فضل الله ـ تعالى ـ وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة ـ الّتي حقّها أن يشكّ في وقوعها ـ كثيرة الوقوع وقطعية الحصول، مع جعل السّيّئة القليلة غير قطعيّة الحصول.

وإن أراد العهد على مذهبه[2] بِناءً على أنّ الحسنة المطلقة نزّلت منزلة المعهود

⇐ «الحسنة» غير مقطوع بها، وهذا ينافي نصّ السّكّاكيّ ـ المنقول قبيل ذلك ـ وهو أنّ المراد من «الحسنة» المقطوع بها كثرة وقوعٍ واتّساعاً. فبطل تصحيح العهد ـ على مذهب الجمهور ـ بهذه الطّريقة، لكونه منافياً لما صرّح به السّكّاكيّ نفسه.

(١) **قوله: «وبهذا ظهر فساد ما قيل»**. أي: بظهور بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد قول التّرمذيّ في تعليل كلام السّكّاكيّ: «إنّه أقضى لحقّ البلاغة» لكونه أدلّ على فضل الله الخ، فإنّه توجيه للغلط وهو غلط آخر.

ووجه الفساد أنّه حمل العهد في كلام السّكّاكيّ على مذهب الجمهور ثمّ جعله أقضى لحقّ البلاغة وقد ذكرنا أنّ العهد على مذهبهم غير صحيح فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة والدّليل على الحمل المذكور قول الترمذيّ: «حقّها أن يشكّ».

(٢) **قوله: «وإن أراد العهد على مذهبه»**. إلى هنا كان الكلام في بيان بطلان إرادة العهد إذا أراد السّكّاكيّ العهد على مذهب الجمهور، ومن هنا يبيّن بطلانه إذا أراد به العهد على مذهبه، وتوضيح ذلك:

أنّ العهد على مذهب السّكّاكيّ ـ كما في حاشية الهنديّ ـ: «الإشارة إلى شيءٍ معهودٍ حاضرٍ في الذّهن سواء كان نفس الحقيقة أو حصّةً منها» فتعريف الجنس على هذا عند السّكّاكيّ قسم من العهد وقسيم له عند الجمهور، وقسم الشّيء عينه، وقسيمه ضدّه، فكيف جعله السّكّاكيّ قسيماً له وقال: «معهودة أو تعريف جنس» كما تقدّم بيانه.

وقال الجرجاني: أجيب عن ذلك بأنّه أراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور، ⇐

الحاضر في الذّهن، حتّى كأنّها نُصْبُ أعينهم؛ لفرط الاحتياج إليها، وكثرة دورها فيما بينهم، ويكون أقضى لحقّ البلاغة، لما فيه من الإشارة لهذا المعنى، فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه[1].

[خطأ الشّارح الكازرونيّ وانتقادات التّفتازاني عليه]

[النّقد الأوّل]

وبهذا يبطل ماذكره الشّارح العلّامة[2] من أنّ تعريف العهد أقضى لحقّ البلاغة:

⇐ وتعريف العهد على مذهبه، فكأنّه قال: المراد الحسنة المطلقة، ثمّ اللّام فيها إمّا لتعريف الجنس بالمعنى الّذي فهموه وإمّا لتعريف الجنس بالمعنى الّذي اخترناه، ولمّا كان مختاره راجعاً إلى العهد عبّر عنه به، وحينئذٍ لا إشكال ويكون أقضى لحق البلاغة، لما قرّره، وكلامه يدلّ على ذلك حيث قال: لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتّساعاً ولذلك عرّفت، ذهاباً إلى كونها معهودة حاضرة أو تعريف جنس، وقد صرّح بأنّ المعرّف هو الحسنة المطلقة وقد عرّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً حاضرةً في أذهانهم، وما ذلك إلّا لفرط الاحتياج إليها، وكثرة دورها فيما بينهم، وهو تعريف الجنس على ما اختاره، أو عرّفت تعريف جنسٍ، أي: من غير أن يذهب إلى كونها معهودة وهو تعريف الجنس ـ على مذهب غيره ـ وحاصله أنّ الحسنة المطلقة عرّفت إما بجعلها معهودة أو بدون ذلك.

(١) فلا يصحّ جعله مقابلاً له في قوله ذَهاباً إلى كونه معهوداً أو تعريف جنس ـ كما تقدّم نقله وقرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «وبهذا يبطل ما ذكره الشّارح العلّامة»**. أي: بما تقدّم من بطلان إرادة العهد على المذهبين ـ السّكّاكيّ والجمهور ـ يبطل ما ذكره الشّارح الكازروني في شرح «المفتاح» في تعليل قول السّكّاكيّ «إنّ العهد أقضى لحقّ البلاغة» لفظاً ومعنىً، فإنّه أيضاً توجيه للغلط وهو غلط آخر.

وقد أبطل التّفتازانيّ توجيه الكازروني بوجوه أربعة:

⇐

⇐ **الأوّل**: أشار إليه بقوله هنا: «وبهذا يبطل ما ذكره الشّارح العلّامة».

ووجه البطلان ما تقدّم من بطلان إرادة العهد على كلا المذهبين ولا ثالث لهما، فلا معنى لجعل العهد أقضى لحقّ البلاغة، إذ كونه أقضى لحقّ البلاغة فرع كونه للعهد، وقد بطل كونه للعهد فيقال للكازروني: «ثبّت العرش ثمّ انقش».

الثّاني: أشار إليه بقوله: «على أنّا نقول: إنّهم إذا ادّعوا» الخ.

الثّالث: أشار إليه بقوله: «وأيضاً وقوع جنس الحسنة ليس» الخ.

الرّابع: أشار إليه بقوله: «وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة» الخ.

وقال الجرجانيّ: «وبهذا يبطل» أي: بما ذكر من أنّ المقدّر أنّ المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتّساعها يبطل قوله، إذ مراده أنّ المقصود بها نوع معيّن منها هو الخِصْبُ والرّخاء.

أو بما ذكر من بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله؛ لابتنائه عليه ظاهراً، إذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة السّكّاكيّ ولو أمكن لبطل أيضاً، لأنّه بعينه تعريف الجنس على مذهبه فكيف يكون أقضى لحقّ البلاغة منه. اهـ.

وأمّا الشّارح العلّامة فهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٢٢ ـ ١٢٣: **قال ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ﴾** أي: قوم موسى **﴿الْحَسَنَةُ﴾** أي: الخِصْب والرَّخَاء **﴿قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ﴾** أي: هذه مختصّة بنا ونحن مستحقّوها ولم نزل في النّعمة والرّفاهيّة، واللّام مثلها في قولك: «الجلّ للفرس» **﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾** أي: جَدْبٌ وبلاء **﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾** أي: يتشأموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى **﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾** أي: من المؤمنين ولو لا مكانهم فينا لما أصابتنا. يقال: «تطيّرت من الشّيء وبالشّيء» ـ أي: تشأمت به ـ والاسم منه «الطِّيرة» مثال «العِنَبَة» هي ما يتشأم به، من الفأل الرّديء، ألا إنّما طائرهم، أي: ما تصيبهم من الخير والشّرّ عند الله ولكنّ أكثرهم لا يعلمون **بلفظ «إذا» في جانب الحسنة حيث أريدت الحسنة المطلقة** أي: جنس الحقيقة **لا نوع منها** أي: من الحقيقة **كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ﴾** أي: المنافقين ومَنْ يَجْرِي مجراهم **﴿حَسَنَةٌ﴾** أي: نوع منها كخِصْبٍ أو غنيمة وظفر يوم بدر

⇐

⇐ ﴿يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ فإن تصبهم سيّئة كجَدْب أو هزيمة يوم أحد يقولوا هذه من عندك يا محمّد، أي: بسبب شؤمك، وهذا كقولهم: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ فقال ـ تعالى ـ لنبيّه ـ عليه السّلام ـ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ والتّنوين عِوض عن محذوف، أي: «كلّ شيء» وهو مبتدأ خبره «من عند الله» المعنى: لا قدرة لأحد غيره، ثمّ عجب من جهل هؤلاء بقوله: ﴿فَمَا لِهَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ أي: لا تعلمون معاني القرآن، أو لا يتفكّرون في عجزهم عن جلب نفع ودفع ضرّ فيعلمون أنّ الكلّ من عند الله. **وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ﴾** أي: نوع منه كفتح وغنيمة ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ ـ بفتح اللّام ـ حملاً على لفظ «من» وبضمّها حملاً على معنى «مَنْ» وإنّما أكّده تنبيهاً على فرط تحسّرهم «كأن لم يكن بينكم وبينه مودّة» اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو «يا ليتني كُنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً» للتّنبيه على ضعف عقيدتهم **لكون** أي: إنّما قال ـ تعالى ـ بلفظ «إذا» في جانب «الحسنة» حيث أريدت الحسنة المطلقة لكون **حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به** أي: بالحصول **كثرة وقوع** نصب على التّمييز **واتّساعاً** عطف عليها وفي بعض النسخ: «واتّساع» والأوّل هو الرّواية والوجه. وإليه أشار الزّمخشريّ في «الكشّاف» من أنّ جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتّساعه لتحقّقه في كلّ نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فإنّه لا تَكْثُرُ كثرة جنسها.

ومن هذا يعرف فساد قول من قال: الحسنة المطلقة هي الكاملة، لأنّ المطلق ينصرف إلى الكامل، لا نوع منها إلى شيء قليل يسير منها؛ لأنّ هذا التّفسير عكس ما هو الواجب، والمراد على ما لا يخفى. **ولذلك** أي: ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتّساعاً **عرّفت** أي: الحسنة **ذهاباً** مفعول له أي: للذّهاب **إلى كونها** أي: كون الحسنة **معهودة** عطف على مقدّر يدلّ عليه السّياق، لدلالته على أنّ التّقدير، ولذلك عرّف تعريف عهد أو **تعريف جنس، والأوّل** أي: كون تعريف العهد **أقضى لحقّ البلاغة** معنىً ولفظاً.

أمّا معنىً: فلكونه أدلّ على سوء معاملتهم، لأنّ الحسنة ههنا مفسّرة بالخِصْب، والرّفاهيّة، والرَّخَاء، وهي كثيرة الدّور فيهم، جارية عليهم، على الاستمرار فهي لذلك

⇐

أمّا معنىً فلكونه أدلّ على سوء معاملتهم لأنّ الحسنة ـ وهي الخِصْبُ والرَّخاء ـ قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر، ففي تعريف العهد دلالة على أنّ هؤلاء الّذين يدّعون أنّهم أَحِقّاءُ باختصاص هذه العظائم من الحَسَنات ولا يشكرون الله عليها فهم أقبح النّاس اعتقاداً وأسوأهم معاملة.

ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل[١] كدعوى استحقاق الكثير[٢] لأنّه قد تسلّم الأُولى دون الثّانية، ولا ترك الشّكر على القليل كتركه على الكثير فإنّه قد يعذر الأوّل دون الثّاني.

وأمّا لفظاً فلأنّه إذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فَتُوافِقُ لفظَي «إذا» و«جاء»[٣] ....

⇐ بمنزلة المعهود الحاضر، فقصد إليها بلام العهد الخارجيّ؛ ليدلّ على أنّ الّذين يخصّون هذه العظائم من الحسنات بأنفسهم استحقاقاً، ولا يشكرون الله ـ تعالى ـ عليها استحقاقاً، فهم أسوأ النّاس معاملة، وأقبحهم اعتقاداً، ولو قصد إليها بلام الجنس لم يلزم ذلك؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير؛ لأنّه قد تسلم الأولى دون الثّانية، ولا ترك الشّكر على القليل كتركه على الكثير، فإنّه قد يعذّر في الأوّل دون الثّاني.

وأمّا لفظاً: فلأنّ الحسنة إذا جعلت للعهد الخارجيّ تكون واقعة موجودة فتوافق لفظَي «إذا» و«جاء» بخلاف ما إذا جعلت للجنس فإنّه لا يلزم وقوعها أي: من حيث هو جنس، وفي التّلفّظ بلفظ الماضي في «وإذا جاءتهم الحسنة» نكتة أخرى هي الرّغبة في وقوعها.

(١) **قوله: «ليس دعوى استحقاق القليل»**. الّذي يدلّ عليه تعريف الجنس لتحقّقه بفردٍ.

(٢) **قوله: «كدعوى استحقاق الكثير»**. الّذي يدلّ عليه تعريف العهد.

(٣) **قوله: «فَتُوَافِقُ لفظَي «إذا» و«جاء»»**. وذلك لما تقدّم من أنّ أصل «إذا» الجزم بوقوع الشّرط، وأنّ الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع، نظراً إلى لفظه الموضوع للدّلالة على الوقوع وإن كان بالنّظر إلى المعنى على الاستقبال، لأنّ «إذا» الشّرطيّة تقلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل «إن» الشّرطيّة.

بخلاف الجنس[١] فإنّه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس.

[النّقد الثّاني]

على أنّا نقول: إنّهم إذا ادّعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولاً أوّليّاً ولزم من ترك الشّكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون أَسْوَأَ.

[النّقد الثّالث]

وأيضاً وقوع جنس الحسنة ليس إلّا باعتبار وقوع أفرادها، وأمّا من حيث هي[٢] فممتنع[٣] فدخول «إذا» عليها يكون ممتنعاً لا مرجوحاً[٤].

[النّقد الرّابع]

وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو

---

(١) **قوله: «بخلاف الجنس»**. أي: بخلاف ما إذا كان اللّام في «الحسنة» لتعريف الجنس فإنّه ـ أي: الشّأن ـ لا يلزم حينئذٍ وقوع الحسنة من حيث هو جنس، أي: من حيث أنّ الحسنة جنس. فضمير «هو» راجع إلى «الحسنة» والتّذكير باعتبار الخبر وهو «جنس».

(٢) **قوله: «وأمّا من حيث هي»**. أي: مع قطع النّظر عن وقوعها في ضمن الأفراد.

(٣) **قوله: «فممتنع»**. أي: وقوعها ممتنع، لأنّ الحقّ ـ كما نصّ على ذلك التّفتازانيّ في «التّهذيب» ـ أنّ وجود الطبيعيّ بمعنى وجود أفراده.

(٤) **قوله: «فدخول «إذا» عليها يكون ممتنعاً لا مرجوحاً»**. أي: إذا أُريد باللّام تعريف الجنس يكون دخول «إذا» على «الحسنة» ممتنعاً لا مرجوحاً، لأنّ الأصل في «إذا» الجزم بالوقوع والممتنع لا وقوع له أصلاً فلا معنى لترجيح تعريف العهد على تعريف الجنس لأنّ ترجيح شيءٍ على شيءٍ آخر إنّما يمكن إذا كان كلّ منهما ممكناً، وما نحن بصدده ليس كذلك، لأنّ الجنس من حيث هي ممتنع فيجب أن يجعل المراد من الحسنة المعهودة لامتناع الجنس من حيث هي هي.

المقدّر[١]، وحينئذٍ يظهر فساد ما قيل: إنّه أقضى لحقّ البلاغة لكونه أبعد عن الإنكار وأدخل في الإلزام، لكونها إشارة إلى حاضر معهود لا يمكنهم إنكاره.

[حاصل اعتراض الخطيب على السّكّاكيّ]

والحاصل أنّ القول بكون المراد بالحسنةِ الحسنةَ المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة.

[الجواب]

ويمكن الجواب[٢] بأنّ معنى كونها معهودة أنّها عبارة عن حصّة معيّنة من الحسنة وهي الخِصْب والرَّخاء، ومعنى كونها مطلقة أنّ المراد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء من غير تعيين بعض، وبهذا يظهر صحّة ما ذكر في كونه أقضى لحقّ البلاغة.

---

(١) **قوله: «كما هو المقدّر»**. فلا وجه لتجويزه تعريف العهد في «الحسنة» لاستلزامه شبه تناقضٍ.

(٢) **قوله: «ويمكن الجواب»**. قال الجرجانيّ: فعلى هذا يكون العهد خارجيّاً تقديريّاً بقرينة ذكر ما يقابله في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

وأمّا قوله: **«ومعنى كونها مطلقة»**. أنّ المراد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء من غير تعيين بعضٍ، فيرد عليه أنّ الحسنة إذا أريد بها مطلق الخِصْب والرَّخاء لم يمكن أن يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من أفراد جنس الحسنة، وقد جوّزه السّكّاكيّ فلا يمكن حمل كلامه على ذلك، وأمّا المصنّف فقد جزم بأنّ الحسنة عرّفت تعريف الجنس ـ كما مرّ ـ فكلامه عن حمل الحسنة على مطلق الخِصْب والرَّخاء على مراحِلَ، فقول الشّارح في تفسير الآية ـ نقلاً عن «الكشّاف» ـ: «كالخِصْب والرّخاء» ينبغي أن يحمل على التمثيل ببعض جزئيّات الحسنة المطلقة كأنّه قال: كالخِصْب والرَّخاء ونظائرهما ليوافق ما ذكر في المتن.

﴿ والسّيّئة نادرة بالنّسبة إليها ﴾ أي: جيء في جانب السّيّئة بلفظ المضارع مع «إنْ» لأنّ السّيّئة نادرة الوقوع بالنّسبة إلى الحسنة المطلقة **﴿ ولهذا نكّرت ﴾** ليدلّ تنكيرُها على تقليلها.

[استعمال لـ«إذا»]

فإن قلت: قد جاء استعمال الماضي مع «إذا» في السّيّئة منكّراً في قوله: ﴿ **فَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانُ ضُرٌّ دَعَانَا** ﴾[1] ومعرّفاً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ** ﴾[2] فما وجهه؟

قلت: أمّا الأوّل: فللنّظر إلى لفظ «مسّ» المنبئ عن معنى القلّة[3] وإلى تنكير «ضرّ» المفيد للتقليل، وإلى «الإنسان» المستحقّ أن يلحقه كلّ ضرر لبُعده عن الحقّ وارتكاب الضَّلالات، فنبّه بلفظ «إذا» والماضي على أنّ مِساس قدر يسير من الضُّرّ لمثله حقّه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأمّا الثّاني: فلأنّ الضّمير في «مَسَّه» للإنسان المعرض المتكبّر المدلول عليه بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ** ﴾[4] فنبّه بلفظ «إذا» والماضي على أنّ ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشرّ يجب أن يكون مقطوعاً به.

---

(١) الزُّمَر: ٤٩.

(٢) فصّلت: ٥١.

(٣) قال الجرجانيّ: هذا ينافي لما تقدّم منه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمٰنِ** ﴾ [مريم: ٤٥]، حيث زعم أن لا دلالة للفظ المسّ على التّقليل بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ [النّور: ١٤].

(٤) فصّلت: ٥١.

[استعمال «إن» في مقام الجزم]

﴿ **وقد يستعمل «إن» في مقام الجزم** ﴾ بوقوع الشّرط[١] ﴿ **تجاهلاً** ﴾ لاقتضاء المقام التّجاهل كما إذا سُئل العبد عن سيّده: هل هو في الدّار؟ وهو يعلم أنّه فيها، فيقول: «إن كان فيها أُخبرك»، فيتجاهل خوفاً من السّيّد، وكما إذا استطلت لَيْلَتَك فتقول: «إنْ يَطْلَعِ الصُّبْحُ ويَنْقَضِ اللّيلُ أفعَلْ كذا» فتتجاهل تَوَلُّهاً وتَضَجُّراً، وقِسْ على هذا.

﴿ **أو لعدم جزم المخاطب**[٢] **كقولك لمن يكذّبك: «إنْ صَدَقْتُ فماذا تفعل»** ﴾ مع علمك بأنّك صادق.

﴿ **أو لتنزيله** ﴾ أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشّرط ﴿ **منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم** ﴾ كقولك لمَن يؤذي أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه» مع علمه بأنّه أبوه، لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه.

﴿ **أو التّوبيخ** ﴾ أي: لتعيير المخاطب على الشّرط ﴿ **وتصوير أنّ المقام**[٣] **لاشتماله على ما يُقْلِعُ الشّرط عن أصله لا يصلح إلّا لفرضه** ﴾ أي: فرض الشّرط

---

(١) **قوله: «قد يستعمل «إن» في مقام الجزم بوقوع الشّرط»**. تنظّر بعضهم في التّقييد بوقوع الشّرط، لأنّ الجزم بلاوقوعه أيضاً كذلك فكلّ من الجزم بالوقوع والجزم باللّاوقوع على خلاف أصلها. وأُجيب: بأنه قيّد بذلك نظراً إلى الأمثلة المذكورة.

(٢) **قوله: «أو لعدم جزم المخاطب»**. قيل: في إظهار لام التّعليل في المعطوف وتغيير الأُسلوب إشارة إلى الفرق بين المعطوف عليه والمعطوف، فإنّ السّبب لارتكاب خلاف الأصل في الأوّل هو المتكلّم بخلاف الثّاني فإنّ السّبب فيه هو المخاطب.

(٣) **قوله: «وتصوير أنّ المقام»**. أي: تصوير المتكلّم للمخاطب وتفهيمه إيّاه فهو عطف تفسير لقوله: «أو التّوبيخ».

﴿**كما يفرض المحال، لغرض**﴾ يتعلّق بفرضه، كالتّبكيت[1] والإلزام[2] والمبالغة ونحو ذلك ﴿**نحو**: ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ**﴾﴾ أي: أَنُهمِلُكُمْ فنضرِبُ عنكم القرآن، وما فيه من الأمر، والنّهي، والوعد، والوعيد ﴿**صَفْحاً**﴾ أي: إعراضاً أو للإعراض أو معرضين[3] ﴿**أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ**﴾[4] **فيمن قرأ «إِنْ» بالكسر**[5]﴾ فإنّ الشّرط ـ وهو كونهم مسرفين، أي: مشركين ـ أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ «إن» لقصد التّوبيخ على الإسراف، وتصوير أنّ الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلّا على مجرّد الفرض والتّقدير، كما يفرض المحالات، لاشتمال المقام على الآيات الدّالّة على أنّ الإسراف ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة المحال ادّعاءً، بحَسَب مقتضى المقام.

---

(١) **قوله: «التّبكيت»**. أي: تعيير الخصم وتقبيحه.

(٢) **قوله: «والإلزام»**. أي: إثبات شيءٍ على الخصم.

(٣) **قوله: «إعراضاً، أو للإعراض، أو معرضين»**. فيكون مفعولاً مطلقاً من غير لفظ الفعل مثل «قعدت جلوساً» على الأوّل، ومفعولاً له على الثّاني، وحالاً من ضمير المخاطبين المجرور على الثّالث، فيكون النّفي الدّالّ عليه همزة الإنكار راجعاً إليه، لأنّ النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجهٍ مّا أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكارىٰ**﴾ [النّساء: ٤٣].

وقوله: «إعراضاً» قيل فيه: «الضّرب» بمعنى الصَّرْف فعل الله، و«الصَّفْح» بمعنى الإعراض فعل المخاطبين، فلا يجوز حذف اللّام كما نصّ عليه ابن مالك:

وهو بما يعمل فيه متّحد — وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد
فاجرره باللّام وليس يمتنع — مع الشّروط كَلِزُهْدٍ ذا قنع

وأُجيب بأنّ المعنى: «اعتباراً لإعراضكم» فيوافق المشهور.

(٤) الزّخرف: ٥.

(٥) **قوله: «فيمن قرأ «إِنْ» بالكسر»**. أي: ليكون شرطيّةً، وأمّا في قراءة الفتح فهو في محلّ المفعول له والتّقدير: «لأن كنتم قوماً مسرفين» وحذف حرف الجرّ من «أنّ» و«أَنْ» قياس.

[نقد]

لا يقال: المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة «لو» ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ** ﴾[١] يعني الأصنام ـ دون «إنْ» لما مرّ، من أنّه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشّرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال: «إنْ طارَ الإنسان كان كذا» بل يقال: «لَوْ طار».

[جوابه]

لأنّا نقول: إنّ المحال في هذا المقام يُنَزَّل منزلة ما لا قطع بعدمه[٢] على سبيل المساهلة، وإرخاء العِنان[٣] لقصد التّبكيت.

[كلام الزّمخشري]

فمن هذا يصحّ استعمال «إنْ» فيه كما ذكر صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا** ﴾[٤] أنّه من باب التّبكيت، لأنّ دين الحقّ واحد لا يوجد له مثل، فجيء بكلمة الشّكّ على سبيل الفرض والتّقدير، أي: إن

---

(١) فاطر: ١٤.

(٢) **قوله: «يُنَزَّل منزلة ما لا قطع بعدمه»**. فإن قيل: ما الفائدة في ذلك ولِمَ لم ينزّل ابتداءً منزلة ما لا قطع بعدمه ولا وجوده؟ يقال: فائدة التّنزيل منزلة المحال المقطوع عدمه ثمّ تنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه للوصول إلى التّدريج فإنّه أبلغ، إذ لو نزّل ابتداءً كذلك فات اعتبار محاليّته فيفوت النّكتة وهي قصد التّوبيخ على الإسراف والتّصوير المذكورين وهي مطلوبة في المقام.

(٣) العِنان: بكسر العين إلّا إذا أضيفت إلى السّماء فإنّه بالفتح يقال: «عَنَانُ السَّماء» أي: سحابها، والواحدة: «عَنَانة».

(٤) البقرة: ١٣٧.

حصّلوا ديناً آخر مساوياً لدينكم في الصّحّة والسَّداد فقد اهتدوا.

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾[١] أي: إن كان حقّاً فعاقِبْنَا على إنكاره، والمراد نفي حقّيّته، وتعليق العَذاب بكونه حقّاً ـ مع اعتقاد أنّه باطل ـ تعليق بالمحال[٢].

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ[٣] فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[٤].

﴿ **أو تغليب غير المتّصف به** ﴾ أي: بالشّرط ﴿ **على المتّصف به** ﴾ كما إذا كان القيام قطعيّ الحصول بالنّسبة إلى بعضٍ وغير قطعيّ الحصول بالنّسبة إلى آخرين فتقول للجميع: «إن قُمْتُمْ كَانَ كذا» تغليباً لمن لا تقطع بأنّهم يقومون أم لا على مَنْ يحصل لهم القيام قطعاً.

[ما يحتمل النّوعين]

﴿ **وقوله ـ تعالى ـ**: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[٥] ﴾ بـ«إنْ» مع

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) **قوله: «تعليق بالمحال»**. هذا تعبير الزّمخشريّ في «الكشّاف» قال: وهذا أُسلوب من الجحود بليغ، يعني: إن كان القُرآنُ هو الحقّ فعاقبنا على إنكاره بالسّجّيل ـ كما فعلت بأصحاب الفيل ـ أو بعذاب آخر، ومراده نفي كونه حقّاً، وإذا انتفى كونه حقّاً لم يستوجب منكره عذاباً، فكان تعليق العذاب بكونه حقّاً مع اعتقاد أنّه ليس بحقّ كتعليقه بالمحال في قولك: «إن كان الباطل حقّاً فأمطر علينا حجارةً» فالتّعليق على المحال محال، وعلى المحقّق محقّق، وعلى المحتمل محتمل.

(٣) **قوله: «إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ»**. هذا الكلام وارد على سبيل الفرض، والغرض منه المبالغة في نفي الولد.

(٤) الزخرف: ٨١.

(٥) البقرة: ٢٣.

المرتابين ﴿ **يحتملهما** ﴾[1] أي: يحتمل أن يكون للتّوبيخ على الارتياب، وتصوير أنّ الارتياب ممّا لا ينبغي أن يثبت لكم إلّا على سبيل الفرض، لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات الدّالّة على أنّه منزَّل من عند الله.

وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم؛ لأنّه كان فيهم من يعرف الحقّ وإنّما ينكر عناداً فجعل الجميع كأنّه لا ارتياب لهم.

والإشكال المذكور[2] وارد هاهنا؛ لأنّ عدم الشّرط حينئذٍ يكون مقطوعاً به، فلا يصحّ استعمال «إنْ» ـ لما مرّ ـ.

لا يقال[3]: الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم.

---

(١) **قوله: «يحتملهما»**. أي: التّوبيخ والتّغليب.

(٢) **قوله: «الإشكال المذكور»**. وهو أنّ المستعمل في فرض المحالات كلمة «لو» دون كلمة «إن».

(٣) **قوله: «لا يقال»**. أي: **لا يقال**: لا نسلّم كون عدم الشّرط في الآية مقطوعاً به، لأنّ الشّرط فيها إنّما هو وقوع الارتياب من المخاطبين في الاستقبال لا الحال وهو ـ أي: وقوع الارتياب في الاستقبال ـ محتمل الوجود والعدم، فيصحّ استعمال «إنْ» على أصلها، لأنّ وقوع الارتياب حينئذٍ من المعاني المحتملة المشكوكة وقوعها ولا وقوعها، فلا حاجة إلى القول بالتّغليب، ولا إلى وجهٍ آخر من الوجوه المصحّحة لاستعمالها فيها.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ الشّرط في الآية وقوع الارتياب بقيد الاستقبال، إذ ليس المعنى في الآية على حدوث الارتياب من المخاطبين في المستقبل بل المعنى على وجود الارتياب منهم في زمن الماضي، ولهذا قال الكوفيّون: إنّ كلمة «إنْ» في الآية بمعنى «إذ» لأنّها تكون اسماً للزّمان الماضي ـ كما في «الجَنَى الدّاني» و«المغني» ـ ولهذا جعل الجمهور قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾ من باب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ** ﴾ أي: من باب تنزيل المستقبل المحقّق الوقوع منزلة ما قد وقع في الزّمان الماضي.

⇐

لأنّا نقول: ظاهر أنّ ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيّون أنّ «إن» هاهنا بمعنى «إذ».

وقد نصّ المُبَرِّدُ والزَّجّاجُ على أنّ «إنْ» لا يقلِبُ «كان» إلى معنى الاستقبال.

[كلام المحقّق الرضي]

وذكر كثير من النُّحاة[1] أنّه إذا أُريد إبقاء معنى الماضي مع «إن» جعل الشّرط

⇐ وقال الجرجاني: أي: لا يقال في جواب الإشكال المذكور أنّ عدم الارتياب من الجميع على تقدير التّغليب مقطوع به في الحال، لكنّه مشكوك في الاستقبال، وهو المعتبر في استعمال لفظ «إنْ» فلا إشكال.

وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه أنّ التّغليب حينئذٍ يصير لغواً، لأنّ المتّصف بالارتياب وبعدمه في الحال متشاركان في احتمال وجود الارتياب وعدمه في الاستقبال إن لم يجب الاستصحاب وإلّا فالحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال.

(١) **قوله: «وذكر كثير من النُّحاة»**. لم ينقله إلّا عن المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٤: وهذا نصّه: ثمّ اعلم أنّ «إنْ» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشّرط لفظ «كان» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ و: ﴿**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ**﴾ وإنّما اختصّ ذلك بـ«كان» لأنّ الفائدة الّتي تستفاد منه في الكلام الّذي هو فيه الزّمن الماضي فقط، وذلك لأنّه يدلّ على الزّمن الماضي ومطلق الحدوث الّذي تخصّصه يعلم من خبره نحو: «كان زيد منطلقاً» فمطلق الحدوث يستفاد من خبره، لأنّه يدلّ على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى «كان زيد قائماً»: «في الزّمن الماضي زيد قائم» فـ«كان» مدلوله هو الزّمن الماضي فقط، ومع النّصّ على المضيّ لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال النّاقصة لأنّ «صار» يدلّ على الانتقال الّذي لم يدلّ خبره عليه وكذا باقيها اهـ.

لفظ «كان» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[1] و: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾[2] وذلك لقوّة دلالة «كان» على المُضِيّ[3] لتمحّضه له، لأنّ الحدث المطلق الّذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلّا الزّمان الماضي.

[كلام الزّمخشري]

ولذا ذكر صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ﴾[4] أنّه يجوز أن يراد: «وإن كان الشّيطان ينسينّك قبل النّهي قبح مجالسة المستهزئين لأنّه ممّا ينكره العقول فلاتقعد بعد أن ذكّرناك قبحها» فلمّا أن أراد جعل الشّرط ماضياً قدّر «كان» وجعل «ينسينّك» خبراً له؛ ليستقيم معنى المضيّ.

[سؤال]

فإن قيل: لمّا كان البعض[5] مرتاباً قطعاً والبعض غير مرتاب قطعاً جعل الجميع كأنّه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم.

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) قال الجرجاني: هذا التّعليل لا يجري في غير «كان» من الأفعال النّاقصة ـ كـ «صار» مثلاً ـ لأنّ الانتقال الّذي هو مدلوله لا يفهم من خبره حتّى تمحّض للدّلالة على الزّمان، نعم لو اقتصر في التّعليل على تجرّد «كان» من الأحداث المخصوصة لزم أن يشاركها في ذلك أخواتها.

(٤) الأنعام: ٦٨.

(٥) **قوله: «فإن قيل: لمّاكان البعض»**. أي: إن قيل في دفع الإشكال المذكور أنّهم كانوا صنفين: صنف كان مرتاباً في القرآن لا يدري أنّه نزل من عند الله أم لا، وصنفٌ لم يكن مرتاباً بل كان عارفاً بأنّ القرآن منزّلٌ من عند الله وإنّما ينكره عناداً. فيحصل قضيّتان جزئيّتان:

⇐

[جوابه]

قلنا: هذه نكتة في استعمال «إن» في هذا المقام وليس من التّغليب في شيء. ولا محيص[1] عن هذا الإشكال إلّا بأن يقال: غلّب على المرتابين قطعاً غير

⇐ الأُولى: بعض المخاطبين مرتاب يقيناً باعتبار الصّنف الأوّل.

والثّانية: بعض المخاطبين غير مرتاب يقيناً باعتبار الصّنف الثّاني فيصدق: أنّ جميع المخاطبين لا قطع بكونهم مرتابين ولا بكونهم غير مرتابين، فيكون الجميع ممّن يشكّ في ارتيابه بحيث يكون ارتيابه محتمل الوجود والعدم فيصحّ استعمال «إن» ولا يرد الإشكال، إذ لا يكون عدم الشّرط مقطوعاً به حينئذٍ، بل يكون الشّرط ـ أعني: ارتياب المخاطبين ـ محتمل الوجود والعدم ـ كما تقدّم ـ.

والجواب: أنّ هذا الكلام يصحّح استعمال «إن» ولكنّه يخرجه من التّغليب، فلا يصحّ قول الخطيب القزويني: إنّه يحتملها ـ أي: التّوبيخ والتّغليب ـ فيكون من قبيل دفع الفاسد بالأفسد، ويكون عذراً أسوأ من الذّنبِ.

وحينئذٍ لا يمكن التّفصّي عن الإشكال الوارد على التّغليب إلّا بأن يجعل نتيجة التّغليب كون الارتياب في حقّهم محتمل الوجود والعدم، لكن لا بالتّقرير المتقدّم، بل بأن يقال: غلّب على المرتابين قطعاً غير المرتابين قطعاً وهم الّذين لا قطع لنا بارتيابهم وكان ارتيابهم محتمل الوجود والعدم، ويكون معنى كلام الخطيب: «أو تغليب غير المتّصف به على المتّصف به»: «أو لتغليب غير المقطوع باتّصافه بالشّرط ـ أي: الارتياب ـ ممّن يجوز منهم الارتياب وعدمه على المقطوع باتّصافه بالشّرط ـ أعني: الارتياب ـ ممّن نقطع باتّصافهم بالارتياب بسبب جهلهم وعدم تفرقتهم بين الحقّ والباطل».

والحاصل من التّغليب على هذا كون الارتياب من المخاطبين محتمل الوجهين ـ أي: محتمل الوجود والعدم ـ ولا يرد عليه الإشكال الوارد على التّقرير المتقدّم، ولا يحتاج إلى أن يقال: الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في الاستقبال.

(١) قال الجرجاني: وذلك لأنّ اللازم من توجيه التّغليب على التقدير السّابق كون الشّرط ⇐

المرتابين قطعاً ـ أعني الّذين لا قطع بارتيابهم ممّن يجوز منهم الارتياب وعدمه ـ.

ويكون معنى الكلام: أو لتغليب غير المقطوع باتّصافه بالشّرط على المقطوع به ـ كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثمّة ـ.

[التّغليب وأنواعه]

﴿ والتّغليب[1] يجري في فنون[2] كثيرة ﴾.

[تغليب الذّكور على الإناث]

منه تغليب الذّكور على الإناث؛ بأن يجري على الذّكور والإناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة إجرائها على الذّكور خاصّة **﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[3] ﴾** عُدّت الأُنثى من الذّكور القانتين[4] بحكم التّغليب، لأنّ القنوت

⇐ مقطوعاً بعدمه لا كونه محالاً يستلزم القطع بعدمه، حتّى يجاب بما مرّ من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه، فتعيّن أن يقرّر التّغليب على وجهٍ يصير به الشّرط مشكوكاً كما قرّره في المثال المذكور ـ أعني قوله: «إن قمتم كان كذا» ـ.

(١) **قوله: «والتّغليب»**. كأنّه لمّا قال قبل ذلك: «أو تغليب غير المتّصف به على المتّصف به» استشعر سؤالاً وهو أنّ التّغليب ما هو، وكم هي أقسامه، ومن أيّ قسم يمكن أن يكون قولك هذا «أو تغليب غير المتّصف به» الخ.

فأجاب بقوله: «والتّغليب» وتعريفه: ترجيح أحد الشّيئين على الآخر في إطلاق لفظٍ عليهما وهو إمّا مجاز مرسل بعلاقة الجزئيّة أو المصاحبة أو نحوهما، أو استعارة، أو من باب عموم المجاز أو غيرها ممّا يذكر في هذا الكتاب.

(٢) أي يظهر في أمثلة متنوّعة ويتصوّر بصُوَرٍ مختلفة ويتلوّن بألوان عديدةٍ.

(٣) التحريم: ١٢.

(٤) قال الجرجاني: وفي ذلك زيادة مبالغةٍ في وصف مريم ـ عليها السّلام ـ بالطّاعة والانقياد كأنّها من الرّجال الكاملين في أفعالهم وأقوالهم دون النّساء الناقصات العقول والأديان.

ممّا يوصف به الذّكور والإناث، والقياس: كانت من القانتات[(١)].

[احتمال يبطل به استدلال]

ويحتمل أن لا يكون «مِن» للتّبعيض، بل لابتداء الغاية، أي: كانت ناشئة من القوم القانتين، لأنّها من أعقاب هارون أخي موسى عليهما السلام، والأوّل هو الوجه، لأنّ الغرض مدحها بأنّها صدّقت بشرائع ربّها[(٢)] وبكتبه وكانت من

(١) **قوله: «والقياس: كانت من القانتات»**. وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**﴾ أي: «الخاطئات».

(٢) **قوله: «صدّقت بشرائع ربّها»**. أي: هي صدّيقة، إشارة إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ**﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾.

وروى الشّيعة والسّنّة في أحاديث صِحاح بألفاظٍ متقاربة أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «حسبك من نساء العالمين: مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمّد وآسية بنت مزاحم ـ امرأة فرعون ـ وأفضلهنّ فاطمة.

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة، وغير ذلك ممّا هي متواترة عند المسلمين.

وقال الصّيرفي النّاقد لنقود الأحاديث والآثار، المرجع الأعلى شرف الدّين في المراجعة ٧٢ من كتاب «المراجعات»: وهي من أصحّ الآثار النبويّة وأثبتها.

وبعد هذا كلّه فقد جاء في عصرنا رجل جاهل من أولاد الزّنا وبادر باختصار كتاب «بحار الأنوار» وتضييعه وتضعيف أحاديثه، وتسوّر على مقام سيّدة نساء العالمين فأنكر حديث فضلها على مريم ابنة عمران، واستدلّ بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ**﴾ ونسي هذا الجاهل الكافر قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ**﴾ وقوله: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا ...**﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ**

⇐

المطيعين[1] له.

[تغليب المعنى على اللفظ]

﴿و﴾ منه تغليب جانب المعنى[2] على جانب اللفظ نحو: ﴿قوله ـ تعالى ـ:

⇐ اصْطَفَىٰ آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ وهي من آل إبراهيم، ويحقّ لي أن أتمثّل بقوله:

* حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء *

وقوله:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السّقيم

ونسي أنّ الأُصوليّين أجمعوا على جواز تخصيص الكتاب بالخبر المتواتر قبل أن يروّث به أُمّه العاهرة.

(١) **قوله: «لأنّ الغرض مدحها بأنّها صدّقت بشرائع ربّها وبكتبه وكانت من المطيعين»**. أي: الغرض مدح مريم ـ عليها السّلام ـ في نفسها بالتّصديق والإطاعة، وليس الغرض في تلك الآية مدح آبائها بأنّهم كانوا كذلك.

(٢) **قوله: «تغليب جانب المعنى»**. أي: المصداق والذّات ـ لا المفهوم والمدلول ـ على اللفظ أي: على المفهوم من اللفظ مثل الغيبة المدلول عليها بلفظة «قوم» ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ لفظ «القوم» له جهتان:

جهة المعنى ـ أي: المصداق ـ وجهة اللّفظ؛ فمن حيث المعنى والمصداق مخاطب ـ بدليل أنّ الخبر عين المبتدأ ـ ومن حيث اللّفظ غائب ـ لأنّه اسم ظاهر، ونصّ المحقّق الرّضيّ على أنّ الأسماء الظّاهرة كلّها موضوعة للغيبة إلّا المنادى لأنّه بمنزلة كاف الخطاب ـ. فغلب جانب المعنى والمصداق ـ لشرفه وكماله وقوّته ـ على جانب اللفظ فأُعيد إليه الضّمير من جملة الصّفة بتاء الخطاب.

وقال بعضهم: إنّ «تجهلون» ليست صفة لـ«قوم» بل هي خبر «أنتم» و«القوم» بدل له. وعلى هذا فلا تغليب فيه أبداً.

وزعم آخر أنّ فيه عدولاً عن الغيبة إلى الخطاب وهو نوع من الالتفات. ورُدَّ بأنّ هذا القدر من العدول من جهةٍ إلى أُخرى لا يصدق عليه التّغيير عن أُسلوب إلى أُسلوب آخر والعدول عن الغيبة إلى الخطاب.

﴿ **بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ** ﴾[١] ﴾ بتاء الخطاب، والقياس بياء الغيبة، لأنّ الضّمير عائد إلى «قوم» ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً، لكنّه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلّب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

[تغليب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر]

﴿ **ومنه «أبوان» ونحوه** ﴾[٢] كـ«العُمَرَين» لأبي بكر وعمر، و: «القَمَرَيْن» للشّمس والقمر، و: «الحَسَنَيْن» للحسن والحسين عليهما السلام، وما أشبه ذلك ممّا غلّب أحد المتصاحبين[٣] أو المتشابهين على الآخر، بأن جعل الآخر متّفقاً له في الاسم ثمّ ثنّي ذلك الاسم وقصد إليهما جميعاً.

[كلام الرّضي]

وينبغي أن يغلّب الأخفّ إلّا أن يكون أحد اللفظين مذكّراً فإنّه يغلّب على المؤنّث كـ«القمرين».

ولا يخفى عليك أنّ «أبوين» و«القمرين» من هذا القبيل[٤] لا من قبيل قوله:

---

(١) النّمل: ٥٥.

(٢) **قوله: «ومنه «أبوان» ونحوه»**. أي: من مطلق التّغليب «أبوان» ونحوه لا من تغليب المذكّر على المؤنّث ـ كما كان في «القانتين» و«الخاطئين» ـ إذ ليس فيه وصف مشترك بين الأب والأمّ بخلاف «القانتين» و«الخاطئين» فإنّ وصف «القنوت» مشترك بين المذكّر والمؤنّث، وكذا «الخطأ».

(٣) **قوله: «أحد المتصاحبين»**. كما في «الأبوين» و«العمرين» وتخصيصه بالثّاني ـ كما صنعه بعضهم ـ خطأ واضح. و«أحد المتشابهين» كما في «القمرين» و«الحسنين» ـ عليهما الصّلاة والسّلام ـ.

(٤) **قوله: «ولا يخفى عليك أنّ «أبوين» و«القمرين» من هذا القبيل»**. أي: من قبيل تغليب أحد

⇐

⇐ المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر، لا من قبيل تغليب المذكّر على المؤنّث، كما كان في «القانتين» و«الخاطئين» وقد سها بعض الفضلاء في هذا المقام سهواً بيّناً.

وكلّ ما نقله الشّارح في هذا الموضع كلام المحقّق الرّضيّ في باب المثنّى من «شرح الكافية» ٢: ١٧٢: وعند المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ تردّد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك: «القُرْءان» للطُّهْرِ والحيض و«العيون» لعين الماء، وقُرْص الشّمس، وعين الذّهَب، وغير ذلك؟

منع من ذلك في شرح «الكافية» ـ لأنّه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوّزه على الشّذوذ في شرح «المفصّل».

وذهب الجُزُوْليّ والأندلسيّ وابن مالك إلى جواز مثله؛ قال الأندلسيّ: يقال: «العينان» ـ في عين الشّمس وعين الميزان ـ فهُمْ يعتبرون في التّثنية والجمع الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

قال: ولا يصحّ أن يستدلّ بتثنية العلم وجمعه على صحّة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة ـ بأن يقال: نسبة العلم إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته لكون كلّ واحدٍ منهما واقعاً على معانيه لا بوضع واحدٍ ـ.

أمّا عند المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ فلأنّه يشترط في التّثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحدٍ سواء كان بوضع واحدٍ أو أكثر، ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام.

وأمّا عند غيره فقال المصنّف: ولو سُلّم أنّ نسبة العلم إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته فبينهما فرق، وذلك أنّ المشترك له أجناس يؤخذ آحادها فيثنّى ويجمع كـ«القُرْءَين» لِلطُّهْرَين و«القروء» للأطهار، فلو ثنّي أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأدّى إلى اللبس، وليس للعلم جنس يؤخذ آحاده فتثنّى وتجمع، حتّى إذا ثنّي وجمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللبس.

وقد يثنّى ويجمع غير المتّفقين في اللفظ كـ«العمرين» وذلك بعد أن تجعلا متّفقي اللفظ بالتّغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتّى كأنّهما شخصٌ واحد كتماثل: ⇐

﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[1] إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما

⇐ «أبي بكر» و«عمر» فقالوا: «العمران» وكذا: «القمران» و: «الحسنان» وينبغي أن يغلّب الأخفّ لفظاً كما في «العمرين» و: «الحسنين» لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف ـ فنختار ما هو أبلغ في الخفّة.

وإن كان أحدهما مذكّراً والآخر مؤنّثاً لم يُنْظَر إلى الخفّة بل يغلب المذكّر كـ«القمرين» في الشّمس والقمر اهاختصارٍ.

أقول: وأمّا تصاحب أبي بكر وعمر وتشابههما ففي أُمور متعدّدة ضبطها المؤرّخون ورُوَاة الآثار:

منها: تخلّفهما عن جيش أُسامة وقد لعن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ المتخلّف عنه كما في مقدّمة «الملل والنحل».

ومنها: تآمرهما على اغتيال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في العقبة كما نصّ عليه ابن حزم في «المحلّى بالآثار».

ومنها: فِرارهما من الزَّحْف في أُحد وخيبر وغيرهما من غزوات رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كما نصّ عليه أرباب المغازي.

ومنها: تمرّدهما على وصايا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في السّقيفة وزحزحة الخلافة عن أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ.

ومنها: اتّفاقهما على إيذاء الزّهراء بابتزاز حقّها في فدكٍ وإحراق بيتها.

ومنها: دفنهما في مكان مغصوب حيث أنكرا إرث الأنبياء فكيف أورثا عائشة وهي زوجته وأحرما فاطمة وهي بنته؟ وكيف امتلكت عائشة البيت حتّى دُفِنَا فيه؟

ومنها: تعزيزهما بني أُميّة وتمكينهما إيّاهم من رقاب الأُمّة فإليهما يعود قتل عليّ والحسن والحسين واستباحة المدينة وضرب الكعبة بالمجانيق وكلّ كارثة من كوارث الأُمّة فلهما منها النّصيب الأوفر والحظّ الأكبر.

منها: قتل المسلمين وهتك الحرمات بتهمة الردّة وغيرها ممّا لو عددناها لخرجت منها مجلّدات ضخمة.

(١) التّحريم: ١٢.

الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذّكور خاصّة، بل بأن يجعل أحدهما متّفقاً للآخر في اسمه ثمّ يثنّى ذلك الاسم.

[شروط التّثنية]

فإن قلت: لا يكفي في المثنّى الاتّفاق في اللفظ[1] بل لابدّ من الاتّفاق في

---

(١) **قوله: «لا يكفي في المثنّى الاتّفاق في اللفظ»**. قال صاحب «الجَنَى الدَّاني» في شرح «الألفيّة»: للتثنية ثمانية شروط:

الأوّل: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنّى، والمجموع على حدّه ـ أي: الجمع السّالم، لأنّه مجموع على حدّ المثنّى، وأمّا الجمع المكسّر فلا بأس بجمعه ثانيةً وثالثة ـ. ولا الجمع الّذي لا نظير له في الآحاد اتّفاقاً، وأمّا غيره من جموع التّكسير فظاهر كلام المصنّف جواز تثنيته.

الثّاني: الإعراب فلا يثنّى المبنيّ، وأمّا قولهم: «منان» و«منين» فليست الزّيادتان فيهما للتثنية، بل للحكاية، يدلّ على ذلك حذفهما وصلاً، وأمّا «يا زيدان» و: «لا رجلين» فإنّما ثُنّيا قبل البناء. وأمّا «هذان» و: «اللّذان» ونحوهما فصيغ وُضِعَتْ للمثنّى وليست من المثنّى الحقيقيّ عند المحقّقين.

الثّالث: عدم التّركيب، فلا يثنّى المركّب تركيب إسنادٍ اتفاقاً، وكذا ما في حكمه كـ«إنّما» مسمّىً به، واختُلِف في تثنية المركّب تركيب مزج نحو: «بعلبك» و«سيبويه» وصحّح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكيّ، ولعدم السّماع. وأمّا الأعلام المضافة نحو: «أبي بكر» فيستغنى فيهما بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيّون تثنيتهما وجمعهما معاً.

الرّابع: التّنكير فلا يثنّى العَلَم باقياً على علميّته، بل إذا أُريد تثنيته قدّر تنكيره ولذلك لا تثنّى الكنايات عن الأعلام نحو: «فلان» و«فلانة» لأنّها لا تقبل التّنكير.

قال الجعفري: «الزّيدان» ـ في تثنية العلم ـ قصد فيه تنكير العلم ثمّ ثنّي ثمّ أُدخل عليه الألف واللّام عوضاً عن التّنكير الزّائل فاللّام فيه للتّعريف على هذا القول.

⇐

المعنى ولذا تأوّلوا «الزَّيْدَيْنِ» بالمسمّيين بـ«زيد» فلا يطلق «القُرْءَانِ» إلّا على الطُّهْرَين أو الحيضين لا على طُهْرٍ وحيض.

[كلام المحقّق الرّضي]

قلت: هو مختلف فيه. قال الأندلسيّ: يقال «العينان» في عين الشّمس، وعين الميزان، فهم يعتبرون في التّثنية والجمع الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

ولو سلّم فليكن مجازاً، وجميع باب التّغليب من المجاز؛ لأنّ اللّفظ لم يستعمل فيما وضع له. ألا ترى أنّ «القانتين» موضوع للذّكور الموصوفين بهذا اللّفظ فإطلاقه على الذّكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له، وقس على هذا جميع الأمثلة السّابقة والآتية.

⇐ **الخامس**: أن يكون قابلاً لمعنى التّثنية فلا تثنّى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كـ«شمس» و«قمر» إذا قصدت الحقيقة.

السّادس: اتّفاق اللفظ وأمّا نحو: «القمرين» في الشّمس والقمر فمن باب التّغليب.

السّابع: اتفاق المعنى فلا تجوز تثنية المشترك ولا الحقيقة والمجاز، هذا مذهب أكثر المتأخّرين. قال في شرح التسهيل: والأصحّ الجواز. وممّن صرّح بجواز ذلك أبوبكر بن الأنباريّ.

الثّامن: ألّا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو: «سَواء» فإنّ أكثرهم لا يثنّيه استغناءً بتثنية «سِيّ» فقالوا: «هما سيّان» ولم يقولوا: «سَواءان» على أنّ أبا زيدٍ قد حكاه عن بعض العرب.

وما أعرب إعراب المثنّى، **وهو مخالف لمعناه** بقصد التّكثير نحو: ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾.

أو الإفراد نحو: «البحرين».

أو موافق له ولم يصلح للتّجريد نحو: «اثنين» و«اثنتين». أو صلح للتّجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: «القمرين» في الشّمس والقمر، و«العمرين» في أبي بكر وعمر ـ فهو ملحق بالمثنّى اهبتصرّفٍ.

[تغليب الجنس على غيره]

ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم، بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ** ﴾[١] عدّ «إبليس» من الملائكة[٢] لكونه جنّيّاً واحداً فيما بينهم.

[تغليب الأكثر على الأقلّ]

ومنه تغليب الأكثر على الأقلّ[٣] من جنس بأن ينسب إلى الجميع وصف مختصّ بالأكثر كقوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ **لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾[٤][٥] أُدخل شعيب بحكم التّغليب في العود إلى ملّتهم، مع أنّه لم يكن في ملّتهم قطّ حتّى يعود إليها، وإنّما كان في ملّتهم مَن آمَنَ به.

---

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) **قوله: «عدّ «إبليس» من الملائكة»**. هذا إذا احتمل كونه استثناء متّصلاً لأنّه كان جنّيّاً بين الملائكة فغلّبوا عليه. ويحتمل أن يكون منقطعاً فلا شاهد فيه.

(٣) **قوله: «تغليب الأكثر على الأقلّ»**. وإنّما يكون في الآية تغليب إذا كان «عاد» بمعنى «رجع»، وإن كان بمعنى «صار» فلا تغليب. ثمّ إذا كان بمعنى «رجع» فربّما يكون فيه تغليبان: تغليب الأكثر على الأقلّ، وتغليب المخاطب ـ وهو شعيب ـ على الغائب ـ وهو القوم ـ فيه.

(٤) الأعراف: ٨٨.

(٥) فيه تغليبان: أحدهما: ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود، إذ غلّب فيها على شعيب ـ عليه السّلام ـ أتباعه. والثّاني: تغليب المخاطب الذي هو شعيب ـ عليه السّلام ـ في الخطاب عليهم ـ كذا قرّره الجرجاني ـ.

[تغليب المتكلّم على المخاطب أو الغائب]

ومنه تغليب المتكلّم على المخاطب أو الغائب نحو: «أنا وأنت فعلنا» و: «أنا وزيدٌ ضَرَبنا».

[تغليب المخاطب على الغائب]

ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو: «أنت وزيد فعلتما»[١] و: «أنت والقوم فعلتم».

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾[٢] فيمن قرأ بتاء الخطاب. والمعنى: تعمل أنت يا محمّد وجميع مَنْ سواك من المكلّفين وغيرهم[٣].

---

(١) قال الجرجاني: **فإن قلت**: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ من هذا القبيل ـ أعني تغليب المخاطب على الغائب ـ فلماذا أُفْرِد عنه؟ **قلت**: بل هو نوع من التّغليب على حدةٍ، وذلك أنّ الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا في شيءٍ واحدٍ، فإنّ القوم لمّا حمل على «أنتم» اجتمع فيه جهتان: جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعاً، وجهة الخطاب من حيث اتّحاده بالمبتدأ ذاتاً، فغلّب جانب الذّات والمعنى على جانب المفهوم واللّفظ، فهناك تغليب الخطاب على الغيبة، وهاهنا تغليب المخاطب على الغائب، فالفرق واضح.

(٢) الأنعام: ١٣٢.

(٣) الظّاهر أنّ لفظ «غيرهم» يتناول غير المميّز من العجم، فإن نظر إلى أنّ الواو مختصّ بالعقلاء كان في «تعملون» تغليب العقلاء على غيرهم، فقد اجتمع في غير العقلاء جهتا تغليبٍ:

إحداهما: من حيث اختصاص الواو بأولي العقل.

والأخرى: من حيث الخطاب، وهذا جارٍ في كلّ موضع غلّب فيه المخاطب على ما لا يصلح أصلاً أن يكون مخاطباً، كأنّه يجعل أوّلاً صالحاً للخطاب تغليباً للعقلاء على غيرهم، ثمّ يخاطب ثانياً تغليباً للمخاطب على غيره، وقد أشير إلى ذلك في قوله ⇐

ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه(١) من غير اعتبار التّغليب، لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان(٢) أو أكثر من غير عطف أو تثنية(٣) أو جمع؛ فافهم.

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً** ﴾(٤) أي: جزاؤهم وجزاؤك.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾(٥) فإنّ الخطاب في «لعلّكم» شامل للنّاس الّذي توجّه إليه الخطاب أوّلاً، «والّذين من قبلكم» الّذي ذكر بلفظ الغيبة، لأنّ «لعلّكم» متعلّق بقوله «خلقكم» لا بقوله «اعبدوا»(٦) حتّى يختصّ بالنّاس المخاطبين، إذ لا معنى لقولنا:

⇐ ـ تعالى ـ: ﴿ **يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾.

واعلم أنّ خصوصيّة لفظ الواو، ولفظ «كم» لا مدخل لها في اجتماع التّغليبين في غير العقلاء في كلّ واحدةٍ من الآيتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء.

(١) **قوله: «ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب اسم الإشارة من «شرح الكافية»: لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلّا أن يجتمعا في كلمة الخطاب نحو: «يا زيدان فعلتما» و: «أنتما فعلتما» أو يعطف أحدهما على الآخر نحو: «أنت وأنت فعلتما» مع أنّ خطاب المعطوف لا يكون إلّا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه.

(٢) كما في قولك: «أنت يا زيد، وأنت يا عمرو رجلان فاضلان».

(٣) كما في قولك: «أنتما وأنتم» و«يا زيدان، ويا زيدون» **فإن قلت**: قوله ـ تعالى ـ: «تعملون» صيغة جمع، فيجوز أن يخاطب به متعدد من غير تغليب؟ **قلت**: الكاف في قوله ـ تعالى ـ: «وما ربّك» للخطاب فلا يصحّ أن يجري «تعملون» على حقيقة الخطاب وإلّا لتعدّد الخطاب في كلام واحدٍ مجرّداً عمّا ذكر من العطف وغيره ـ كذا قرّره الجرجاني ـ.

(٤) الإسراء: ٦٣.

(٥) البقرة: ٢١.

(٦) قال الجرجاني: وذلك لأنّ «لعلّ» حينئذٍ لا يجوز أن يكون للترجّي من المتكلّم لاستحالته ⇐

«اعبدوه لعلّكم تتّقون».

[تغليب العاقل على غيره]

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ المختصّ بالعقلاء على الجميع كما تقول: «خلق الله النّاس والأنعام ورزقهم»، فإنّ لفظ «هم» مختصّ بالعقلاء.

[اجتماع تغليبين]

وقد يجتمع في لفظ واحد[1] تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على

⇐ عليه، ولا من المخاطب، لأنّ العبادة منهم ليست لرجاء التّقوى، بل لرجاء الثّواب، وإذا تعلّق بـ«خلقكم» فقد «لعلّ» حينئذٍ مستعارة للإرادة تشبيهاً لها بالتّرجّي بمعنى الطّمع، أي: ارتقاب المحبوب، كأنّ لفظة «لعلّ» حقيقة في هذا المعنى بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الإشفاق الّذي هو ارتقاب المكروه أو مستعملة فيها مجازاً مرسلاً، لأنّ التّرجّي بذلك المعنى يستلزم الإرادة كأنّه قيل: «خلقكم ومن قبلكم مريداً منكم ومنهم التّقوى».

وقيل: هناك استعارة تمثيليّة شبّه حال خالقهم بالقياس إليهم ـ في أنّ خلقهم وأقدرهم على التّقوى ونصب لهم الدّواعي إليها والزّواجر عن تركها، فصار بذلك وجودها أرجح من عدمها ـ بحال المرتجي بالقياس إلى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده منه.

وقيل: هي مستعملة في الغاية مجازاً دون الغرض، فلا يلزم الإشكال.

وهذه الوجوه لا تجري في «لعلّ» إذا جعلت متعلّقةً بقوله: «اعبدوا» كما شهد به الفطرة السّليمة.

(١) **قوله: «وقد يجتمع في لفظ واحد»**. قال الأُستاذ: أقسام التغليب نوعان: ١ ـ مانعة الجمع، ٢ ـ ممكنة الجمع. والأوّل كما في تغليب أحد المتشابهين على الآخر، وتغليب وصف الذّكور على الإناث معاً. والثّاني: تغليب المتكلّم على الغائب، والأكثر على الأقلّ، ومن هذا القسم الممكنة الجمع قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾ ففيه تغليب المخاطب على الغائب، وتغليب العاقل على غيره.

غيرهم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾[١] أي: خلق لكم ـ أيّها النّاس ـ من أنفسكم، أي: من جنسكم، ذكوراً وإناثاً، وخلق للأنعام ـ أيضاً ـ من أنفسها ذكوراً وإناثاً يبثّكم ويكثركم ـ أيّها النّاس والأنعام ـ في هذا التّدبير والجعل، لما فيه من التّمكّن من التّوالد والتّناسل فهو كالمنبع والمعدِن لِلبَثّ والتّكثير.

فقوله: «يذرؤكم» خطاب شامل للنّاس المخاطبين والأنعام المذكورة بلفظ الغيبة.

ففيه **تغليب**[٢] **المخاطب** على الغائب، وإلّا لما صحّ ذكر الجميع ـ أعني النّاس والأنعام ـ بطريق الخطاب؛ لأنّ الأنعام غُيَّبٌ.

وتغليب العقلاء على غيرهم، وإلّا لما صحّ خطاب الجميع بلفظ «كُمْ» المختصّ بالعقلاء، ففي لفظ «كُمْ» تغليبان، ولولا التّغليب لكان القياس أن يقال: «يذرؤكم وإيّاها»؛ كذا في «الكشّاف» و«المفتاح» وغيرهما.

[نقد التغليب في الآية]

ولقائل أن يقول: جعل الخطاب شاملاً للأنعام تكلّف لا حاجة إليه؛ لأنّ الغرض إظهار القدرة وبيان الألطاف في حقّ النّاس، فالخطاب يختصّ بهم

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) **قوله: «ففيه تغليب»**. أي: في قوله: «يذرؤكم» تغليبان:

الأوّل: تغليب المخاطب وهو النّاس المخاطبون على الغائب وهي الأنعام، وإلّا لما صحّ ذكر النّاس والأنعام بطريق الخطاب، لأنّ الخطاب هو توجيه الكلام نحو الآخر للإفهام فلا وجه لخطاب الأنعام إلّا بتغليب ذوي الأفهام.

والثّاني: تغليب العقلاء وهو النّاس المخاطبون على غيرهم وهي الأنعام.

والمعنى: يكثركم أيّها النّاس في هذا التّدبير حيث مكّنكم من التّوالد والتّناسل، وهيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التّوالد، ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ[١] وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[٢]، وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم، وعلى هذا يكون التّقدير: «وجعل لكم من الأنعام أزواجاً» وهذا أنسب بنظم الكلام ممّا قدّروه وهو «جعل للأنعام من أنفسها أزواجاً»[٣].

---

(١) **قوله: «دِفْء»**. قال ابن منظور: و«الدِّفْءُ»: من «أَدْفَأَ من أصواف الغنم وأوبار الإبل». عن ثعلب: و«الدِّفْءُ»: نِتاج الإبل وأوبارها وألبانُها والانتفاع بها، وفي «الصّحاح»: وما ينتفع به منها. وفي التّنزيل العزيز: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ ﴾ قال الفرّاء: «الدِّفْء» كتب في المصحف بالدال والفاء، وإن كتبت بواوٍ في الرّفع وياءٍ في الخفض وألف في النّصب كان صواباً، وذلك على ترك الهمزة ونقل إعراب الهمز إلى الحروف الّتي قبلها اهـ.

(٢) النّحل: ٥.

(٣) قال الجرجاني: هذا التّقدير صرّح به في «الكشّاف» دون «المفتاح» ثمّ نقول: ما قدّره الشّارح ـ وهو: «وجعل لكم من الأنعام أزواجاً» ـ وإن كان فيه تصريح برجوع المنفعة ـ في الخلق الأنعام أزواجاً ـ إلى النّاس، والامتنان بذلك عليهم كما ينبغي لكنّه لا يقتضي كون الخطاب في «يذرؤكم» خاصّاً بهم بل سياق الكلام وجزالة النّظم على اقتضاء العموم في الخطاب، وذلك أنّه ـ تعالى ـ ذكر في النّاس صفة هي منشأ التّكثير والإبقاء، وذكرها في الأنعام أيضاً، ثمّ صرّح بأنّ تلك الصفة منبع التّكثير ومعدنه، فالّذي يشهد به الذّوق السّليم والطّبع المستقيم أنّ بيان كونها منشأً ومعدناً للتّكثير والبقاء يتناول الجنسين معاً، وإلّا لكان المناسب حينئذٍ تقديم ذلك البيان على ذكر الأنعام، لأنّه من تتمّة خلقهم أزواجاً، ولا تعلّق له بخلق الأنعام أزواجاً.

فالأولى أن يختار هذا التّقدير ويجعل الخطاب عامّاً، ولا يقدح في اختيار عمومه جعل خلق الأنعام أزواجاً منفعةً راجعة إلى النّاس، كأنّه قيل: خلقكم أزواجاً وخلق لكم من الأنعام أزواجاً يكثركم وإيّاها في هذا التّدبير.

⇐

[تغليب الموجود على ما لم يوجد]

ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد، كما إذا وجد بعض الشّيء وبعضه مترقّب الوجود، فيجعل الجميع كأنّه وجد كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ** ﴾[1] والمراد المنزل كلّه وإن لم ينزل إلّا بعضه.

[تغليب الواقع بوجه مخصوص على غيره]

ومنه تغليب[2] ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ** ﴾[3] ذكر الأيدي، لأنّ أكثر الأعمال يزاول بالأيدي، فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليباً.

⇐ وأمّا تقدير «الكشّاف» فحاصله أنّ في خلق الأنعام أزواجاً تكثيراً لها بالتّناسل والبقاء كما في خلق النّاس كذلك لهم ذلك، وأمّا أنّ خلق الأنعام على هذه الصّفة النّافعة لها إنّما هو منفعة خالصة للنّاس فقد علم من سياق الكلام وصرّح به في مواضع أُخَر.

(١) البقرة: ٤.

(٢) جعل هذا نوعاً من التّغليب على حدة، والأولى إدراجه في تغليب الأكثر على الأقل من جنس، فإنّ ذلك قد يكون في نسبة وصف مختصٍّ بالأكثر إلى الجميع، كما في «لتعودنّ» وقد يكون في إطلاق لفظ مختصٍ بالأكثر على الجميع كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ** ﴾ فإنّ أكثر أفراد جنس العمل يزاول بالأيدي فـ«ما قدّمت أيديكم» مختصّ بالأكثر وقد أطلق على الجميع، ولك أن تجعله راجعاً إلى تغليب الأكثر من جنسٍ على أقلّه في النّسبة، فإنّ ذلك كما يكون في النّسبة الإسناديّة كما في «لتعودنّ» يكون في النّسبة التّعليقيّة، فإنّ تقديم الأيدي واقع على أكثر أفراد جنس العمل وقد جعل واقعاً على الجميع تغليباً فعبّر عنه بـ«ما قدّمت أيديكم» اهـ.

(٣) آل عمران: ١٨٢.

[تقديم التّعليل على الحكم]

﴿ ولكونهما ﴾ تعليل لقوله: «كان كلّ» قُدِّم ليثبت الحكم من أوّل أمره معلّلاً فيكون له في النّفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده.

[الشّرط في شرطي «إن» و«إذا»]

أي: ولكون «إن» و«إذا» **﴿ لِتعليقِ أمرٍ ﴾** هو حصول مضمون الجزاء **﴿ بغيره ﴾** يعني حصول مضمون الشّرط **﴿ في الاستقبال ﴾** متعلّق بـ«غيره»[١] على معنى: جعل حصول الجزاء مرتّباً على حصول الشّرط في الاستقبال.

ولا يجوز أن يتعلّق بـ«تعليق أمر» لأنّ التّعليق إنّما هو في زمان التّكلّم لا في زمان الاستقبال، ألا ترى أنّك إذا قلت: «إن دخلت الدّار فأنت حرٌّ» فقد علّقت الحرّيّة على دخول الدّار في الزّمان المستقبل.

﴿كان كلّ من جملتَي كلّ ﴾ من «إنْ» و«إذا» ـ يعني الشّرط والجزاء ـ **﴿ فعليّة استقباليّة ﴾**، أمّا الشّرط فظاهر، لأنّه مفروض الحصول في الاستقبال[٢] فيمتنع ثبوته ومُضِيّه، وأمّا الجزاء فلأنّ حصوله معلّق على حصول الشّرط في الاستقبال،

---

(١) **قوله: «في الاستقبال متعلّق بـ«غيره»**. أي: الجارّ والمجرور متعلّق بلفظ «غير» لأنّه ـ كما أشار إليه التّفتازانيّ ـ بمعنى الحصول. ومعناه: جعل المتكلّم حصول الجزاء مرتّباً على حصول الشّرط الّذي هو في الاستقبال ويلزمه أن يكون حصول الجزاء أيضاً في الاستقبال، إذ لا يمكن أن يكون حصول اللّازم ـ أعني الجزاء ـ في الحال، والملزوم ـ أعني الشّرط ـ في الاستقبال، لأنّه يلزم من ذلك انفكاك اللّازم عن الملزوم وهو محال.

(٢) **قوله: «مفروض الحصول في الاستقبال»**. أي: يمتنع ثبوته المدلول عليه بالجملة الاسميّة ومضيّه المدلول عليه بالفعل الماضي وحاليّته المدلول عليه بالحال فلا يكون جملةً ماضويّةً ولا حاليّةً لأنّه لا ثبوت له في زمان الماضي ولا في زمان الحال.

ويمتنع تعليق حصول الحاصل[(١)] الثّابت على حصول ما يثبت في المستقبل.

[كلام للمحقّق الرّضي]

ويجب أن يتنبّه أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً[(٢)] نحو: «إن جاءك زيدٌ فأَكْرِمْهُ» لأنّه فعل استقباليّ، لدلالته على الحدوث في المستقبل، فيجوز أن يترتّب على أمر، بخلاف الشّرط، فإنّه مفروض الصّدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيّاً؛ فافهم[(٣)].

---

(١) **قوله: «حصول الحاصل»**. أي: يمتنع تعليق حصول الحاصل لو كان ماضياً والثّابت لو كان جملة اسميّة على حصول الشّرط الّذي هو مفروض الحصول في المستقبل.

وسبب الامتناع: أنّه يلزم من هذا التّعليق إمّا توقّف ثبوت أحد النّقيضين ـ وهو الثّبوت في الماضي أو الحال ـ على ثبوت الآخر ـ وهو الثّبوت في الاستقبال ـ وذلك لكونها من أنواع الوجودات المتناقضة الّتي لا يمكن اجتماعها.

أو توقّف وقوع ما هو واقع في الماضي أو الحال على وقوع ما يقع في الاستقبال وذلك محال فلا يكون الجزاء أيضاً جملة ماضويّة ولا اسميّة.

(٢) **قوله: «أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً»**. قال الرّضيّ في باب الجوازم من شرح «الكافية» ٢: ٢٦٢: ولا يكون الشّرط جملةً طلبيّة ولا إنشائيّة، لأنّ وضع أداة الشّرط على أن تجعل الخبر الّذي يليها مفروض الصّدق إمّا في الماضي نحو: «لو جئتني أكرمتك» أو في المستقبل نحو: «إن زرتني أكرمتك»، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتّب على أمرمفروض فجاز وقوعه طلبيّة وإنشائيّةً نحو: «إن لقيت زيداً فأكرمه» و: «إن دخلت الدّار فأنت حرّ» ولبُعده عن كلمة الشّرط جاز وقوعه اسميّةً وفعليّةً مصدّراً بأيّ حرف كان اهـ.

وتوضيح ذلك: أنّ الطّلب لا يتعلّق بما وجد في الماضي أو الحال وإلّا يلزم طلب الحاصل وهو محال فيجوز طلب الحدوث الاستقبالي على الشّرط، بخلافه، فإنّه مفروض الصّدق في الاستقبال لا يكون طلبيّاً، لأنّ فرض الصّدق ـ أي: الحصول والتّحقّق في الاستقبال ـ لا يتصوّر في الإنشاء، لأنّ المعنى الإنشائيّ يوجد بوجود لفظه.

(٣) **قوله: «فافهم»**. قد تقرّر إلى الآن أنّ الجزاء يجوز أن يكون طلبيّاً مع أنّ الطّلب إنشاءٌ وغير ⇐

[العدول عن الشّرط لنكتة لا يكون إلّا لفظاً ولا يمكن ذلك في المعنى]

﴿ **ولا يخالف ذلك لفظاً إلّا لنكتة** ﴾ تطبيقاً للّفظ بالمعنى وتفادِياً[1] عن مخالفة مقتضى الظّاهر من غير أن يقتضيها شيء.

⇐ قابلٍ للتعليق ولا يجوز أن يكون الشّرط طلبيّاً، وذلك لأنّ وقوع الجزاء طلبيّاً ورد في فصيح الكلام نحو: «إن جاءك زيد فأكرمه».

وأوّله بعضهم بالخبريّ فقال: التقدير: «إن جاءك زيد فإكرامه في المستقبل مطلوب لي الآن» وردّه الآخرون ـ ومنهم التّفتازانيّ كما سيأتي ـ بأنّ تأويل الطّلبيّ بالخبريّ غير لازم؛ لأنّ الإنشاء له جهتان: ١ ـ الهيئة ٢ ـ والمادّة، فبحسب الهيئة يدلّ على الطّلب وهو الوقوع في الحال الحاضر ـ أي: الآن ـ. وبحسب المادّة يدلّ على الإكرام والاحترام وهو يكون في الاستقبال، فإذا قلت: «أكرِمْ» حصل الطّلب في الحال ويحصل الإكرام في الاستقبال ثمّ قالوا: الطّلب يقع جواباً عن الشّرط بحسب المادّة الّتي هي خبر استقباليّ لا بحسب الهيئة الّتي هي إنشاء طلبي.

بخلاف الشّرط فإنّه لا يكون طلبيّاً؛ لأنّه مفروض الصّدق والتحقّق في الاستقبال فلا يمكن أن يكون إنشاءً لأنّه في الحال فيتناقضان.

وعلى هذا فقوله: «فافهم» إشارة إلى أمرين:

الأوّل: أنّ تأويل الجزاء الطّلبي بالخبري تكلّف لا وجه له؛ لأنّ الطلب بحسب المادّة استقباليّ وإن كان بحسب الهيئة حاليّاً، فيصحّ وقوع الطّلب جزاءاً بحسب المادّة، ويمكن تعليقه بشيء من هذه الجهة.

والثّاني: أنّه كما يصحّ أن يكون الجزاء طلبيّاً بحسب المادّة فكذا الشّرط يصحّ أن يكون طلبيّاً باعتبارها، ولا منافاة بين كونه طلبيّاً وكونه مفروض الصّدق في الاستقبال، والتّفرقة بين الشّرط والجزاء بتجويز كون الجزاء طلبيّاً دون الشّرط إنّما هي لمراعاة استعمال العرب الفصحى حيث استعملوا الجزاء طلبيّاً أيضاً ولم يستعملوا الشّرط كذلك، وإلّا فلا فرق بينهما.

(١) أي: تجانباً.

وقوله: «لفظاً» إشارة إلى أنّ الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّة أو فعليّة ماضويّة[١] فالمعنى على الاستقبال حتّى أنّ قولنا: «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس»[٢] معناه: إنْ تَعْتَدَّ بإكرامك إيّاي الآن فَأَعْتَدُّ بإكرامي إيّاك أَمْسِ.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾[٣] معناه: فلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ[٤] فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قبلك.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[٥] معناه: «ينصره من نصره قبل ذلك» وقس على هذا، فقدّر ما يناسب المقام.

---

(١) **قوله: «وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّة أو فعليّة ماضويّة»**. أمّا الاسميّة في الشّرط فعلى قول بعضهم من جواز دخول «إذا» الشّرطيّة على الاسميّة بلا تقدير فعلٍ نحو: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾ و: ﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾ خلافاً لما عليه الأكثر من وجوب دخولها على الفعل، وأمّا الاسميّة في الجزاء والفعليّة الماضويّة في الشّرط والجزاء فبالاتّفاق.

(٢) **قوله: «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس»**. بإتيان الفعل في الشّرط والجزاء على خلاف الاستقبال معناه: «إن تعتدّ أنت في الزّمان المستقبل بإكرامك ايّاي الآن فأعتدّ أنا بإكرامي إيّاك أمس»؛ فالشّرط والجزاء الفعلان المقدّران وهما «تعتدّ» و«أعتدّ» بقرينة المقام ويكون «الآن» و: «الأمس» ظرفين للإكرام لا للاعتداد.

(٣) فاطر: ٤.

(٤) **قوله: «فلا تحزن واصبر»**. أو «فتأسّ بتكذيب الرّسل من قبلك». فوضع قوله: «فقد كُذِّبت رسلٌ من قبلك» موضع الجزاء المحذوف ـ أعني: «فلا تحزن واصبر أو فتأسّ بتكذيب الرُّسُل من قبلك» ـ استغناءً بالسّبب عن المسبَّب ـ كما في «الكشّاف» ـ.

(٥) التّوبة: ٤٠.

[دفع وهم]

وتأويل الجزاء[١] الطّلبي بالخبري وَهَمٌ، لأنّه ليس بمفروض الصّدق كالشّرط[٢] بل هو مترتّب عليه.

هذا ولكن قد يستعمل «إنْ» في غير الاستقبال قياساً إذا كان الشّرط لفظ «كان» نحو: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا ﴾[٣] و: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ ﴾[٤] كما مرّ.

---

(١) **قوله: «تأويل الجزاء»**. قد سبق أن قلنا: إنّ بعضهم قد أوّل الجزاء الطّلبيّ بالخبريّ، فقال في نحو: «إذا جاءك زيد فأكرمه»: التّقدير: إذا جاءك زيد يوجد إكرامك إيّاه مطلوباً منك في الحال. وإنّما ارتكب التّأويل في الجزاء؟ لامتناع كون طلب الإكرام الحاصل في الحال مسبّباً عن المجيء في الاستقبال.

وردّه التّفتازانيّ بقوله: «وتأويل الجزاء الطّلبيّ بالخبريّ وَهَمٌ» أي: غلط؛ لأنّ الجزاء ليس بمفروض الصّدق في الاستقبال، حتّى يكون كالشّرط، فيحتاج إلى التّأويل، حتّى يتحقّق فيه الصّدق بل الجزاء مرتّب على الشّرط، فلا مانع من كونه جزاءاً من دون الاحتياج إلى التّأويل بالخبري.

والباعث على التّأويل قول التّفتازانيّ قبل ذلك: إنّه يمتنع تعليق حصول الحاصل الثّابت على حصولٍ في المستقبل.

وأُجيب بأنّا نمنع كون «طلب الإكرام» الحاصل في الحال معلّقاً على «مجيء زيد» في الاستقبال، بل «طلب الإكرام» مسبّب من شيء حصل في الحال وهو العلم بأنّ زيداً يجيء في الاستقبال، فيطلب إكرامه في الحال بعد مجيئه في الاستقبال.

(٢) **قوله: «لأنّه ليس بمفروض الصّدق كالشّرط»**. ولقائلٍ أن يقول: الجزاء نفسه وإن لم يكن مفروض الصّدق ولكنّه معلّق على مفروض الصّدق، فكما لا يكون الشّرط طلبيّاً، فكذا الجزاء ينبغي أن لا يكون طلبيّاً، فهذا التّعليل لعدم التّأويل غير صحيح، والتّعليل الصّحيح قد تقدّم.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) يونس: ١٠٤.

[«إنْ» الوصليّة]

وكذا إذا جيء بها في مقام التّأكيد مع واو الحال، لمجرّد الوصل والرّبْط[١] ولا يذكر حينئذٍ له جزاء نحو: «زيد وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيل» و: «عمرو وإن أُعْطِيَ جاهاً لئيم».

وفي غير ذلك قليلاً كما في قول أبي العَلاء:

فَيَا وَطَني إنْ فَاتَني بِكَ سَابِقٌ[٢] — مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَم لِساكِنِكَ البالُ

---

(١) قوله: **«لمجرّد الوصل والرّبط»**. ويأتي تفصيله بعون الله ـ تعالى ـ في «التّذنيب» الّذي يذكر في آخر الباب السّابع، نقلاً عن المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ.

(٢) قوله: **«فيا وطني إن فاتني بك سابق»**. البيت من الطّويل على العَروض التّامّة للتّصريع مع الضّرب التّامّ، والعروض استعملت تامّةً للتّصريع بالضّرب وهذا هو التّصريع بالزّيادة وهو من القصيدة التّاسعة والخمسين من قصائد «السّقط» يقول فيها مُشَبِّباً:

مَغَاني اللِّوَى من شخصكِ اليوم أطلَالُ — وفي النَّوْمِ مَغْنىً من خَيالِكِ مِحْلَالُ
معانيكِ شَتَّى والعِبارةُ واحدٌ — فطرفُكِ مغتال وزَنْدُكِ مغتالُ
وأَبْغَضْتُ فيكِ النَّخْلَ، والنَّخْلُ يانِعٌ — وأعجبني من حبّكِ الطَّلْحُ والضَّالُ

قال:

تمنّيتُ أنّ الخمرَ حَلَّتْ لِنَشْوَةٍ — تُجَهِّلُنِي كيف اطمأنَّتْ بي الحالُ
فأذْهَلُ أنّي بالعِراق على شَفاً — رَذِيُّ الأماني لا أنيسٌ ولا مَالُ
مُقِلٌّ من الأَهْلَيْنِ: يُسْرٍ وأُسْرَةٍ — كفى حَزَناً بَيْنٌ مُشِتٌّ وإقْلَالُ
طَوَيْتُ الصِّبَى طَيَّ السِّجِلِّ وزارني — زَمانٌ له بالشَّيْبِ حُكْمٌ وإسْجَالُ
متى سألَتْ بغدادُ عنّي وأهلُها — فإنّي من أهل العواصم سَئَّالُ
إذا جَنَّ ليلي جُنَّ لُبِّي، وزائدٌ — خفوقُ فُؤادي، كلّما خَفَقَ الآلُ
وماءُ بلادِي كان أنجعَ مشرباً — ولو أنّ ماءَ الكَرْخِ صَهْبَاءُ جِرْيَالُ
حروفُ سُرىً جاءَتْ لمعنىً أردته — بَرَتْنِيَ أسماءٌ لهنّ وأفعالُ
يُحَاذِرْنَ من لَذْعِ الأَزِمَّةِ لا اهتَدَى — مُخَبِّرُها أنّ الأزمّة أَصْلَالُ

⇐

⇐ فيا وطني إن فاتني بك سابقٌ ... من الدَّهْرِ فَلْيَنْعِم لساكنك البالُ
فإن أستطع في الحشر آتِك زائراً ... وهيهات لي يوم القيامة أشغالُ
وكم ماجدٍ في سِيْفِ دجلة لم أشِمْ ... له بارِقاً، والمرءُ كالمُزْنِ هَطَّالُ
من الغُرِّ، تَرَّاكُ الهواجِرِ، مُعْرِضٌ ... عن الجَهْلِ، قَذَّافُ الجواهر مِفْضَالُ
سيطلبني رِزْقي، الّذي لو طلبتُهُ ... لما زاد، والدُّنيا حُظُوظٌ وإقبالُ
إذا صدق الجَدُّ افترى العَمُّ للفتى ... مَكَارِمَ لا تُكْرِي وإن كذب الخَالُ

المغاني: جمع «مغنىً» المنازل، سمّيت بذلك لأنّه يغنى بها، أي: يقام بها، وفي القرآن: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ ورد بهذا المعنى. «اللِوى» منقطع الرّمل. «مِحْلال» المبالغة من الحلول. والمعنى: المنازل خالية من شخصكِ ولكن لخَيالك منزل في الأحلام كثير الحلول به.

«المغتال» الأوّل فاعل من «الاغتيال» يقال: اغتاله، أي: أهلكه، والثاني: الممتلئ السَّمين. «الضّالّ» السّدر البرّيّ.

«تمنّيتُ» يتمنّى لو أنّ الخمر أحلّتْ حتّى يسكر فينسى ما أصابه.

«الشّفا» طَرَفُ الهاوية. «الرَّذِيّ»: الّذي أثقله المرض، ومن الإبل المهزول الهالك الّذي لا يستطيع براحاً ولا ينبعث. «البين» الفِراق. «المُشِتّ» المفرِّق. «السّجلّ»: الكتاب. «الإسجال»: التسجيل. «جنّ ليلي» دخل وأظلم والمعنى: أنّ شدّة اشتياقه تجعله يفقد عقله في اللّيل وتزيد من خفوق فؤاده في النّهار و«الآل»: السّراب ولا يظهر إلّا بالنّهار.

«الجِرْيال» الخمر الشّديد الحمرة. «الحروف»: جمع «حرف» وهي النّاقة الضّامرة والمراد بحروف السُّرَى: النّياق الّتي سرى عليها. والمراد بأسمائها مسمّياتها، أي: أشخاصها وذواتها، وبأفعالها سيرها وحركتها. وفي هذا البيت إيهام وتورية.

«الأَزِمّة»: جمع «زِمام» «الأصلال»: جمع «صِلّ» وهي الحيّة الذَّكَر، والمراد أنّ الإبل توهّمت أنّ أزمّتها حيّات فهي تحاذر من لدغها فيدعو بعدم الاهتداء على من أوهمها ذلك.

⇐

وقوله أيضاً:

وَإِنْ ذَهَلَتْ عَمَّا أَجَنَّ صُدُورُها[(١)] فقَدْ أَلْهَبَتْ وَجْداً نُفُوسَ رِجال

⇐ وهذا البيت يفسّر «الأفعال» في البيت السّابق ويقول: إنّ كثرة حركة هذه الإبل ناشئة عن توهّمها أنّ أزمّتها حيّات فهي تحاول تجنّب لدغها بكثرة حركتها. «أشغال» أي: إنْ استطع أزرك يوم القيامة ولكن هيهات فإنّي يوم القيامة سأكون في شغل عن ذلك.

«شام البرق» نظر اليه مترقّباً مطره، والمعنى: كم من شريف على شاطئ دجلة لم أقصده طلباً لنائله، لأنّي أنفت من أن أخلق وجهي بالسّؤال. «الغُرّ» جمع «أغرّ» البيض الكرماء. «الهواجر» جمع هاجرة وهي الكلمة القبيحة وهذا هو الّذي أراد عمر بن الخطّاب حين قال: «إنّ النبيّ يهجر» ـ معاذ الله من هذا القول الدّالّ على الكفر الصّريح والارتداد القبيح ـ.

«لا تكري» لا تنقص. «الجدّ» الحظّ، «العمّ» الجماعة، «الخال» المخيلة، وفي هذا البيت أيضاً إيهام وتورية.

(١) قوله: «وإن ذهلت عمّا أجَنَّ صدورها». البيت من الطّويل على العروض المحذوفة للتّصريع بالضّرب المحذوف وهي من قبيل التّصريع بالنّقيصة وهو من القصيدة الثّامنة والخمسين من «السِّقْط» يذكر فيها حنينه إلى وطنه المعرّة أثناء إقامته ببغداد، قال:

طَرِبْنَ لضوءِ البارق المتعالي ببغداد، وهناً، مالهنّ ومالي

سَمَتْ نحوَهُ الأبصارُ، حتّى كأنّها بناريْه من هَنّا وثَمَّ، مَوَالي

إذا طال عنها سَرَّها لو رؤوسُها تُمَدُّ إليه في رؤوس عَوالِ

تمنَّتْ قُوَيْقاً، والصَّرَاةُ حِيالها تُرابٌ لها من أيْنُقٍ وجِمالِ

إذا لاحَ إيماضٌ سترتُ وُجوهَها كأنّي عمرو، والمطيُّ سعالي

قال:

لقد زارني طَيْفُ الخَيال فهاجني فهل زار هذي الإبْلَ طَيفُ خَيالِ

لعلّ كَراها قد أراها جِذابَها ذوائِبَ طَلْح، بالعقيق وضَالِ

ومَسْرَحَها في ظِلِّ أحوى كأنّها إذا أظهرَتْ فيه ذواتُ حِجالِ

⇐

⇐ حَلُمْنا بأسنان الكُهُوْلِ، وهذه ... شـوارِفُ تَـزْهاها حُـلُوْمُ إفـالِ
تـرى العَـوْدَ منها باكياً، فكأنّه ... فَصِيْلٌ، حَماه الخِلْفَ ربُّ عِيالِ
فآبَكَ، هذا أخضرُ الجال، مُعْرِضاً ... وأَزْرَقُ، فاشرَبْ وارْعَ ناعمَ بالِ
ستنسى مِياهاً بالفَلاة نميرةً ... كـنِسْيانها وِرْداً بـعين أثَـالِ
وإنْ ذَهَلَتْ عمّا أَجَنَّ صدورُها ... فقد ألهَبَتْ وَجْداً نُفُوْسَ رِجَالِ
ولو وضعَتْ في دِجْلَة الهام لم تَفِقْ ... مـن الجَـزْع إلّا والقلوبُ خَوالِ
تـذكّرن مُـرّاً بالمناظر آجناً ... عليه من الأَرْطَىٰ، فروعُ هَدالِ
وأعجبها خَـرْقُ العِضاه أُنُوفَها ... بـمثل إبـار حـدّدَتْ ونِـصالِ
تَلَوْنَ زَبُوراً، في الحنين، مُنَزّلاً ... عـليهنّ فـيه الصَّبْرُ غيرُ حلالِ
وأنشدن من شعر المطايا قصيدةً ... وأودعنها في الشّوق كلّ مقال

يقول فيها:

فيا بـرقُ ليس الكَرْخُ داري وإنّما ... رمـاني إليه الدَّهْـرُ مُـنْذُ لَـيَالِ
فهل فيك من ماء المعرّة قطرةٌ ... تُـغِيْثُ بـها ظـمآن ليس بَسَالِ

قال:

أإخـوانَـنا بـين الفُـرات وجِـلَّقٍ ... يـدَ الله لا خـبّرتكم بـمُحَال
أُنَـبِّئُكُمْ أَنّـي عـلى العـهد سالِمٌ ... ووَجْـهِيَ لمّـا يُـبْتَذَلْ بسُـؤَالِ
وأنّـي تَـيَمَّمْتُ العِـراق لغيرِ ما ... تـيمّمه غَـيْلَانُ عـند بِـلالِ
فأصبحتُ محموداً بفضلي وحده ... عـلى بُـعْدِ أنـصاري وقِلَّةِ مالي
ندمت على أَرْض العواصِمِ بـعدما ... غدوتُ بها، في السَّوْمِ غيرَ مُغَالِ

قال:

أَرُوحُ فـلا أخشى المنايا وأتّقي ... تَـدَنُّسَ عِـرْضٍ، أو ذميم فِعَالِ
إذا ما حِبَالٌ من خليل تصرّمت ... عَـلِقْتُ بِـخِلٍّ غـيره بـحِبال
ولو أنّـني فـي هالة البَدْر قاعِدٌ ... لَمَا هاب يـومي رِفْعَتِي وجلالي

⇐

⇐ «طربن» أي: الإبل، «الوهنُ» القطعةُ من اللّيل، «هَنَّا» لغة في «هاهنا»، «صوالي» مصطلية. والمعنى: سَمَت الأبصار نحو البارق من جهتي الشّام والعِراق فأحدقت به كما يحدق المصطلون بالنّار. وتثنية النّار باعتبار ما يُرَى من البرق من ناحية الشّام ومن ناحية بغداد.

«طال عنها»: بمعنى ابتعد، «العوالي» صدور الرّماح والمعنى: كلّما ابتعد هذا البارق نحو الشّام ضمنت الإبل لو تقطع رؤوسها وترفع إليه على صدور الرّماح لشدّة حنينها إلى وطنها.

«قويق» نهر في «حلب»، و«الصّراة» في «بغداد»، «الأينق» جمع قلّة والمفرد: «ناقة». وقوله: «تراب لها من أينق وجمال» دعاء عليها لما تمنّته من أن تكون عند «قويق» وهو بعيد، و«الصَّرَاة» قريب منها وماؤه عذب. «الإيماض» لمع البرق، وفي البيت تلميح إلى القصّة وذلك أنّه تزوّج عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم سِعْلَاةً، فقيل له: ستجدها خير امرأةٍ ما لم تر برقاً، وحذّره حنينها إلى وطنها إذا رأت البرق، فكان عمرو إذا لاح البرق سترها عنه، وولدت له أولادً، ثمّ لاح البرق ليلةً وغفل عمرو، فقعدت على بكرٍ له وقالت:

أمسك بنيك عمروُ إنّي آبِقُ ... برقٌ على أرض السّعالي آلِقُ

وسارت عنه فلم يرها بعد ذلك، فقال عمرو:

رأى برقاً فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسال وما أغاما

«جذابها» جذبها. الذّوائب: الأعالي. «الطّلح» شجرة حجازيّة. «الضّالّ» السّدر البرّيّ. «العقيق»: وادٍ.

«مسرحها»: الموضع الّذي تسرح فيه. «الأحوى»: النّبات الشّديد الخضرة يميل إلى السّواد. «أظهرت»: دخلت في الظّهيرة. «الحِجال»: السّتور. يقول: هذه الإبل في استظلالها تحت الشّجر كأنّها غوانٍ تستترن بالحجال.

«الشّوارف»: جمع «شارف» وهي النّاقة المسنّة. «الحلوم»: العقول. «الإفال»: جمع ⇐

⇐ «أفيل» وهو الصّغير من الإبل. والمعنى: جعلتنا الكهولة من ذوي العقول الرّاجحة فزال عنّا جهل الصّبا، وهذه الإبل لم تفدها أسنانها حلماً فهي تسرف في حنينها وتتمنّى ما لا يطال كما يفعل الصّغار.

«العَوْد»: الجمل المسنّ. «الخلف»: ضرع النّاقة. وقال اللحياني: الخلف في الخفّ والظلف، والطُّبْيُ: في الحافر والظّفر.

«آبك»: مثل ويلك كلمة زجر، تُقَالُ لمن تنصحه ولا يقبل ثمّ يقع فيما حذّرته منه. «الجال»: النّاحية وكذا الجُوْل، «معرضاً»: ممكناً. «الأزرق»: الماء الصّافي. «عين أثال»: عين ماء مشهورة. «أجنّ»: ستر. «الهام»: الرّؤوس. يقول: هذه الإبل لا ترضى إلّا الماء الّذي عهدته ولو شربت من ماء دجلة لم تفق من شربها إلّا وقلوبها خالية من الهمّ.

«المناظر»: عدّة مواضع بالشّام قريب من «عُرْض» وبالفرات قريب من «هيت». «الآجن»: الماء المتغيّر. «الأرطى»: شجر. «الهدال»: الغصون المتهدّلة. «العضاه»: كلّ شجر له شوك. «الإبار»: جمع: إبرة.

«تكون زبوراً»: أي: هذه الإبل قليلة الصّبر وكأنّها تتلو في حنينها زبوراً أُنزل فيه أنّ الصّبر حرام.

«الكرخ»: كرخ بغداد وكان مقرّاً للشيعة وزعيمها الشّريف المرتضى الموسوي، ويقال: «كرخ يا جَدًا» و«كرخ البصرة» لمكانين آخرين.

«جلّق»: الغوطة بدمشق، و«يد الله»: قسم مثل عين الله.

غَيْلان: هو ذو الرّمّة الشّاعر. وبلال هو السّكّير الخمّير ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الأبله. وكان ذو الرّمّة قصد بلال بن أبي بردة وهو قاضي الكوفة وأميرها مادحاً له وطالباً نيله، وفي ذلك يقول:

سَمِعْتُ النّاس ينتجعون غيثاً ... فقلتُ لصيدح انتجعي بلالا

تناخي عند خير فتى يمانٍ ... إذا النّكباء ناوحت الشّمالا

«أرض العواصم»: بالشّام ممّا يلي حلب. «السّوم»: المساومة. وقوله: «غير مغالٍ»: ⇐

لظهور أنّ المعنى على المُضِيّ دون الاستقبال.

[استعمال «إذا» للماضي والاستمرار]

وقد يستعمل «إذا» للماضي كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾[١]، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا سَاوىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾[٢]، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَاراً ﴾[٣].

والاستمرار كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾[٤].

[إبراز غير الحاصل في معرِض الحاصل]

﴿كإبراز غير الحاصل[٥] في صورة الحاصل لقوّة الأسباب[٦]﴾ المتآخذة[٧] في حصوله نحو: «إن اشترينا كان كذا» حال انعقاد أسباب الاشتراء.

﴿أو كون﴾ عطف على «قوّة الأسباب» لا على «إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل».

⇐ أي: أنّه باعها رخيصةً. يومي: أي: يوم منّيتي أي: لو قعدت في هالة البدر لما أنجتني رفعتي وجلالي من منيّتي.

ففي البيت وقبله استعمال «إن» في غير الاستقبال مع أنّها ليست وصليّة ولا شرطها لفظ «كان».

(١) الكهف: ٩٣.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) **قوله: «كإبراز غير الحاصل»**. يريد تفصيل النّكتة الّتي تدعو إلى المخالفة.

(٦) **قوله: «قوّة الأسباب»**. «أل» فيه للجنس فيدخل فيه ما له سبب واحد.

(٧) **قوله: «المتآخذة»**. تفاعل من «الأخذ» من أفعال المقاربة ومعناه: الشّارعة.

وكذا جميع ما عطف بعده بـ«أو» لأنّها كلّها عِلَلٌ لإبراز غير الحاصل[١] في معرِض[٢] الحاصل.

أي: لكون ﴿ما هو للوقوع كالواقع﴾ كقولك: «إن مِتُّ كان كذا» كما سبق[٣] من أنّه يعبّر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقّق وقوعه.

[إظهار الرّغبة في وقوع الشّرط]

﴿أو التّفأل[٤]، أو إظهار الرّغبة في وقوعه﴾ أي: وقوع الشّرط ﴿نحو: «إن

---

(١) **قوله: «كلّها علل لإبراز غير الحاصل»**. والدّليل عليه قوله: «فإنّ الطّالب» إلى آخره. وحاصله: أنّ في إظهار الرّغبة يقدّر غير الحاصل حاصلاً أو يخيّل كذلك ولو كان العطف على «إبراز» لما كان لذلك البيان وجه صحّة، لأنّه يلزم حينئذٍ الحكم بعلّيّة إظهار الرّغبة لتقدير غير الحاصل أو تخييل ذلك مع عدم كون ذلك الإظهار علّة لذلك التّقدير والتّخييل والنّتيجة بقاء المعلول بلا علّة.

(٢) «المَعْرِض»: وزان «مَسْجِد» موضع عَرْض الشّيء، وهو ذكره وإظهاره، وقلتُهُ في مَعْرِضِ كذا، أي: في موضع ظهوره، فذكر الله ورسوله إنّما يكون في معرض التّعظيم والتّبجيل، أي: في موضع ظهور ذلك، والقَصْدِ إليه، وهذا لأنّ اسم الزّمان والمكان من باب «ضرب» يأتي على «مَفْعِل» بفتح الميم وكسر العين، يقال: هذا مصرِفُهُ ومنزِلُهُ ومضرِبُهُ، أي: موضع صرفه ونزوله وضربه الّذي يضرب فيه.

(٣) **قوله: «كقولك: «إن مِتُّ كان كذا» كما سبق»**. أي: في باب خلاف مقتضى الظّاهر من الباب الثّاني، ومثّل بعضهم بقول الشّاعر:

إذا متّ كان النّاس صنفان شامت   وآخر مُثْنٍ بالّذي كنت أصنع

وليس بشيءٍ، لأنّ الكلام في «إنْ» وفي البيت «إذا».

(٤) قيل: التّفأُّل: من السّامع وإظهار الرّغبة من المتكلّم، فعلى هذا لو قرئ «إن ظفِرْتَ» ـ بالخطاب ـ كان أظهر في التّفأّل من الحكاية على عكس إظهار الرّغبة، فينبغي أن يقيّد بهما، رعايةً لتمثيل كلّ منهما بما هو أظهر.

ظَفِرْتَ بحسن العاقبة فهو المراد» ﴾ هذا يصلح مثالاً للتفأّل وإظهار الرّغبة.

ثمّ أشار إلى بيان أنّ إظهار الرّغبة يقتضي إبراز غير الحاصل في مَعْرِض الحاصل بقوله: ﴿ **فإنّ الطّالب إذا عظُمَتْ رغبته في حصول أمر يكثر تصوّره إيّاه** ﴾ أي: تصوّر الطّالب ذلك الأمر ﴿ **فربّما يخيّل ذلك الأمر إليه** ﴾ أي: إلى ذلك الطّالب ﴿ **حاصلاً** ﴾ ليعبّر عنه بلفظ الماضي.

[شاهد من القرآن]

﴿ **وعليه** ﴾ أي: على إظهار الرّغبة في الوقوع ورد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ** ﴿ **إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً** ﴾[1] ﴾[2] جيء بلفظ الماضي دلالة على توفّر الرّغبة في إرادتهنّ التّحصّن.

[إشكال وأجوبة]

فإن قيل: تعليق النّهي عن الإكراه[3] بإرادتهنّ التحصّن يقتضي جواز الإكراه عند انتفائها.

أُجيب بوجوه:

---

(١) **قوله: وعليه «إن أَرَدْنَ تَحَصُّناً»**. وإنّما قال: «وعليه» دون أن يقول: «مثل قوله ـ تعالى ـ» إشارةً إلى الفرق بينهما وأنّ الله ـ عزّ وعلا ـ منزّه عن الرّغبة، وكثرة التّصوّر، وتخييل الحصول، وإنّما المراد في الآية لازمها من كمال الرّضى بإرادتهنّ التّحصّن والعفّة.

(٢) النّور: ٣٣.

(٣) **قوله: «تعليق النّهي عن الإكراه»**. خلاصة الإشكال: أنّ تعليق النّهي عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يدلّ بمفهوم المخالفة على جواز الإكراه عند انتفاء تلك الإرادة على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، فكيف يجوز الحكم بالجواز مع كونه مخالفاً لما هو من الضّروريّات وهي حرمة الإكراه على البغاء.

الأوّل: لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق[١] عند انتفائه.

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق»**. قال صاحب «المعالم»: الحقّ أنّ تعليق الأمر -بل مطلق الحكم- على شرطٍ يدلّ على انتفائه عند انتفاء الشّرط وهو مختار أكثر المحقّقين ومنهم الفاضلان -العلّامة وابنه-.

وذهب السّيّد المرتضى إلى أنّه لا يدلّ عليه إلّا بدليل منفصل وتبعه ابن زهرة وهو قول جماعة من العامّة.

لنا أنّ قول القائل: «أَعْطِ زيداً درهماً إن أكرمك» يجري في العرف مجرى قولنا: «الشّرط في إعطائه إكرامك» والمتبادر من هذا انتفاء الإعطاء عند انتفاء الإكرام قطعاً بحيث لا يكاد ينكر عند مراجعة الوِجْدان، فيكون الأوّل أيضاً هكذا، وإذا ثبت الدّلالة على هذا المعنى عرفاً ضممنا إلى ذلك مقدّمةً أُخرى سبق التّنبيه عليها وهي أصالة عدم النّقل، فيكون كذلك لغةً.

واحتجَ السّيّد بأنّ تأثير الشّرط هو تعلّق الحكم به وليس يمتنع أن يخلفه وينوب منابه شرط آخر يجري مجراه ولا يخرج عن أن يكون شرطاً.

ألا ترى أنّ قوله -تعالى-: ﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ يمنع من قُبُول الشّاهد الواحد حتّى ينضمّ إليه آخر، فانضمام الثّاني إلى الأوّل شرط في القبول، ثمّ نعلم أنّ ضمّ امرأتين إلى الشّاهد الأوّل يقوم مقام الثّاني، ثمّ نعلم بدليل آخر أنّ ضمّ اليمين إلى الواحد يقوم مقامه أيضاً، فنيابة بعض الشّروط عن بعض أكثر من أن تحصى.

واحتجَ موافقوه -مع ذلك- بأنّه لو كان انتفاء الشّرط مقتضياً لانتفاء ما علّق عليه لكان قوله -تعالى-: ﴿**وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً**﴾ دالاً على عدم تحريم الإكراه حيث لا يُرِدْنَ التّحصّن، وليس كذلك بل هو حرام مطلقاً.

والجواب عن الأوّل: أنّه إذا علم وجود ما يقوم مقامه -كما في المثال الّذي ذكره- لم يكن ذلك الشّرط وحده شرطاً، بل الشّرط حينئذٍ أحدهما، فيتوقّف انتفاء المشروط على انتفائهما معاً، لأنّ مفهوم أحدهما لا يعدم إلّا بعدمهما.

وإن لم يعلم له بدل -كما هو مفروض البحث- كان الحكم مختصّاً به ولزم من عدمه

⇐

والاستدلال ـ بأنّ انتفاء الشّرط يوجب انتفاء المشروط؛ لأنّه عبارة عمّا يتوقّف عليه وجود الشّيء ـ في غاية السّقوط، لأنّه غلط نشأ من اشتراك اللفظ[1] إذ

⇐ عدم المشروط للدّليل الّذي ذكرناه.

وعن الثّاني بوجوهٍ:

أحدها: أنّ ظاهر الآية يقتضي عدم تحريم الإكراه إذا لم يُرِدْنَ التّحصّن لكن لا يلزم من عدم الحُرْمة ثبوت الإباحة، إذ انتفاء الحرمة قد يكون بطريان الحلّ، وقد يكون لامتناع وجود متعلّقها عقلاً، لأنّ السّالبة تصدق بانتفاء المحمول تارةً وبعدم الموضوع أُخرى، والموضوع هاهنا منتفٍ، لأنهنّ إذا لم يردن التّحصّن فقد أردن البغاء، ومع إرادتهنّ البغاء يمتنع إكراههنّ عليه، فإنّ الإكراه هو حمل الغير على ما يكرهه فحيث لا يكون كارهاً يمتنع تحقّق الإكراه، فلا يتعلّق به الحرمة.

وثانيها: أنّ التّعليق بالشّرط إنّما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر للشّرط فائدة أُخرى ويجوز أن تكون فائدته في الآية المبالغة في النّهي عن الإكراه، يعني أنّهنّ إذا أردن العفّة فالمولى أحقّ بإرادتها، أو أنّ الآية نزلت في مَنْ يردن التّحصّن ويكرههنّ الموالي على الزنا.

وثالثها: أنّا سلّمنا أن الآية تدلّ على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظّاهر ـ نظراً إلى الشّرط ـ لكن الإجماع القاطع عارضه ولا ريب أنّ الظّاهر يدفع بالقاطع اه.

(١) **قوله: «لأنّه غلط نشأ من اشتراك اللفظ»**. والحاصل أنّا لا نسلّم أنّ التّعليق بالشّرط يقتضي انتفاء المعلّق عند انتفائه والاستدلال بأنّ انتفاء الشّرط كالوضوء يوجب انتفاء المشروط كالصّلاة ـ فإنّ الوضوء شرط للصّلاة، وإذا انْتَفَى الوضوء انتفت الصّلاة؛ لأنّ الشّرط عبارة عمّا يتوقّف عليه وجود الشّيء ـ باطل، لأنّ هذا معنى الشّرط في مصطلح الفقهاء والأُصوليّين وكلامنا إنّما هو في الشّرط النّحويّ، فهذا غلط نشأ من اشتراك اللّفظ بين الشّرط النّحوي والشّرط الأُصولي المستعمل في مصطلح الفقهاء أيضاً.

وهذا نظير الغلط الّذي نشأ للنُّحاة من اشتراك لفظ الحال بين الحال النّحوي الّذي يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، وبين الحال الصّرفي الّذي هو الزّمان الحاضر فقالوا: إنّ الفعل ⇐

لا نسلّم أنّ الشّرط النّحوي[1] هو ما يتوقّف عليه وجود الشّيء، بل هو المذكور بعد «إنْ» وأخواته معلّقاً عليه حصول مضمون جملة ـ أي: حكم بأنّه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله ـ وكلاهما منقول عن معناهما

⇐ الماضي إذا وقع حالاً وجب أن يقترن بـ«قد» حتّى يقرب من الحال وإلّا لم يجز وقوعه حالاً لتنافي الحال والاستقبال.

قال السّيوطي: وشرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضّمير أن يقترن بـ«قد» ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من الحال.

واستشكله السّيّد ـ وتبعه شيخنا العلّامة الكافيجيّ ـ بأنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حسب عامله، فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ«قد».

قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزّمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبيّن الهيئة المذكورة اهـ وقد اختار أبو حيّان ـ تبعاً لجماعةٍ ـ عدم الاشتراط كما لو وجد الضّمير اهـ.

(١) **قوله: «إذ لا نسلّم أنّ الشّرط النّحوي»**. قال الأُستاذ ـ دام عزّه وعمره ـ: الشّروط ثلاثة:

١ ـ لغويّ وهو الإلزام والالتزام كما في قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «المؤمنون عند شروطهم» أي: إلزاماتهم والتزاماتهم.

٢ ـ شرعيّ وهو ما يتوقّف عليه وجود الشّيء كالوضوء بالنّسبة إلى الصّلاة، وهذان الشّرطان ينتفي المشروط بانتفائهما.

٣ ـ ونحويّ وهو المذكور بعد «إن» الشّرطيّة وأخواته معلّقاً عليه حصول مضمون جملة أعمّ من أن ينتفي الجزاء بانتفائه نحو: «إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» أو لا ينتفي بل كان الأمر بالعكس نحو: «إن كان هذا إنساناً كان حيواناً» ومعلوم أنّ الإنسان ينتفي بانتفاء الحيوان.

والشّرط النّحوي غالباً ملزوم والجزاء لازم وبينهما ملازمة، واللّازم أعمّ وقد يكونان متلازمين فيكون اللّازم مساوياً للملزوم.

اللغوي[١]، يقال: «شَرَطَ عليه كذا» ـ إذا جعله علامة ـ ألا ترى إنّ قولنا: «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان» شرط وجزاء مع أنّ كونه حيواناً لا يتوقّف على كونه إنساناً ولا ينتفي بانتفائه بل الأمر بالعكس، لأنّ الشّرط النّحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم[٢].

الثّاني: أنّه لا خلاف في أنّ التّعليق بالشّرط إنّما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر لِلشّرط فائدة أُخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة[٣] في النّهي عن الإكراه، يعني أنّهنّ إذا أردن العفّة فالمولى أحقّ بإرادتها، أو لأنّ الآية نزلت فيمن يردن التّحصّن ويكرههنّ الموالي على الزّنا.

الثّالث: أنّ «لا تكرهوا» معناه: «يحرم الإكراه» أو «أطلبُ منكم الكفّ[٤] عن

---

(١) **قوله: «وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي»**. أي: كلّ واحد من الشّرط الشّرعيّ ـ أو قل: الشّرط الأُصولي ـ الّذي معناه ما يتوقّف عليه وجود الشّيء والشّرط النّحويّ المذكور بعد «إنْ» وأخواته منقول عن معناهما اللغوي وهو العلّامة.

(٢) **قوله: «لأنّ الشّرط النّحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم»**. أي: الشّرط النّحويّ يتوقّف على الجزاء وينتفي بانتفاء الجزاء ـ لما ذكره الشّارح ـ فيكون اللّازم أعمّ، ولذا قال أهل المنطق: إنّ الشّرطيّة إن كانت متّصلةً ينتج منها احتمالان، لأنّ وضع المقدّم ينتج وضع التّالي لاستلزام تحقّق الملزوم تحقّق اللّازم، ورفع التّالي ينتج رفع المقدّم لاستلزام انتفاء اللّازم انتفاء الملزوم. وأمّا وضع التّالي فلا ينتج وضع المقدّم، ولا رفع المقدّم ينتج رفع التّالي لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، فلا يلزم من تحقّقه تحقّق الملزوم، ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللّازم.

(٣) **قوله: «ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة»**. معنى المبالغة فيها أنّ المولى أحقّ بإرادة التّحصّن إذا أردن التحصّن، والمولى حقيق بالإرادة إذا لم يردن فلا تكرهوا فتياتكم على البغاء سواء أردن التحصّن أم لم يردن؛ فالإكراه حرام مطلقاً.

(٤) **قوله: «معناه: يحرم الإكراه أو أطلبُ منكم الكفّ»**. هذا التّرديد إشارة إلى الخلاف في معنى

⇐

الإكراه» وعند عدم إرادة التّحصّن تنتفي حرمة الإكراه أو طلب الكفّ عن الإكراه، ضرورة انتفاء الإكراه حينئذٍ، لأنّه إنّما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه، فعند عدم إرادتهنّ الامتناع عن الزّنا لا يتحقّق الإكراه عليه.

الرّابع: أنّا سلّمنا أنّ الآية تدلّ على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظّاهر، نظراً إلى مفهوم المخالفة(١)، لكنّ الإجماع القاطع عارضه والظّاهر يدفع بالقاطع.

[كلام للسّكّاكي في التّعريض ويقال له: الكلام المنصف والاستدراج أيضاً]

﴿ **قال السّكّاكي: أو للتّعريض** ﴾ أي: إبراز غير الحاصل في معرِض الحاصل؛ إمّا لما ذكر، أو للتّعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره(٢) ﴿ **نحو قوله ـ تعالى ـ:** ﴾ ﴿ **وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ** ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ** ﴾ **عَمَلُكَ** ﴾(٣) فالخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك في معرِض الحاصل على سبيل الفرض

⇐ النّهي وأنّ مقتضى النّهي كفّ النّفس عن الفعل أو نفس أن لا يفعل كما يأتي وجهه في الباب السّادس ـ بعون الله ـ.

(١) **قوله: «مفهوم المخالفة»**. قد تقدّم بيان أنّ المفهوم ينقسم إلى قسمين: مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فلا حاجة إلى التّكرار.

(٢) **قوله: «بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره»**. وهذا يقال له: لغة «إيّاك أعني واسمعي يا جارة» وهي اللّغة الّتي نزل بها القرآن فإنّ «أشركت» خطاب لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وعدم شركه قطعيّ وإنّما أراد غيره وهم المنافقون الّذين كانوا حوله، وذمّهم الله في سورة المنافقين وهم أربع فرق: أصحاب السّقيفة وهم الخوارج الأُولى، وأصحاب الجمَل وهم الخوارج الثّانية، وأصحاب صفّين وهم الثّالثة، وأصحاب النّهروان وهم الخوارج الرّابعة الشّديدة المتابعة للخوارج الأُولى.

(٣) الزّمر: ٦٥.

والتّقدير، تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنّهم قد حبِطَتْ أعمالهم، كما إذا شَتَمَك أحد فتقول: «والله لئن شتمني الأمير لأَضْرِبَنَّهُ».

ولا يخفى عليك أنّه لا معنى للتّعريض[1] لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأنّ ذكر المضارع لا يفيد التّعريض لكونه على أصله.

[السّكّاكي يدفع ثمناً باهضاً]

ولمّا كان في هذا الكلام نوع من الخَفاء والضّعف[2] نسبه إلى السّكّاكيّ وإلّا فهو قد ذكر جميع ما تقدّم.

[تنظير]

﴿ **ثمّ قال: ونظيره** ﴾ أي: نظير «لئن أشركت» ﴿ **في التّعريض** ﴾ لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشّرط للتّعريض ﴿ **قوله ـ تعالى ـ:** ﴿ **وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ**

---

(١) **قوله: «ولا يخفى عليك أنّه لا معنى للتعريض»**. ردّ على الشّارح الخلخاليّ حيث زعم أوّلاً أنّ التّعريض لا يختصّ بالمشركين بل يشمل الّذين لم يشركوا بعد ويحتمل إشراكهم. وثانياً أنّ التّعريض لا يختصّ بالماضي بل ربّما يكون في المضارع أيضاً.

(٢) **قوله: «من الخَفاء والضّعف»**. أمّا الخَفاء فلأنّ صيغة الماضي لا يدلّ على التّعريض لأنّه إنّما يُعْلَمُ من إسناد الفعل إلى فاعل يمتنع صدوره منه عادةً.

وأمّا الضّعف فلأنّ العدول عن المضارع إلى الماضي لا يكون للتّعريض، بل لعدم كون أداة الشّرط عاملاً فيه لفظاً، وبيانه أنّ أداة الشّرط إذا كان مقرونة باللّام الموطّئة للقسم فالجواب للمتقدّم منهما. قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقسم ... جواب ما أخّرت فهو ملتزم

فتضعف الأداة بذلك عن العمل فلا تعمل لفظاً، فيجب أن يكون الشّرط ما تعمل فيه محلّاً وهو الماضي ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب كلم المجازاة من «شرح الكافية» ـ.

الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ أي: ومالكم لا تعبدون الّـذي فـطركم، بـدليل قـوله: ﴿ **وَإِلَـيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾ [(١)] ﴾ إذ لولا التّعريض لكان المناسب بسياق الآية أن يقال: وإليه أرجع.

[وجه حسن التّعريض]

﴿ **ووجه حسنه** ﴾ أي: حسن هذا التّـعريض ﴿ **إسماع المتكلّم** [(٢)] **المخاطبين** ﴾ الّذين هم أعداؤه ﴿ **الحقّ على وجه لا يزيد** ﴾ ذلك الوجه ﴿ **غَضَبَهم، وهو** ﴾ أي: ذلك الوجه ﴿ **ترك التّصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويعين** ﴾ عطف على قـوله «لا يزيد» وليس هذا من كلام السّكّاكيّ، يعني على وجه يُعِيْن ﴿ **على قُبُوله** ﴾ أي: قُبول الحقّ ﴿ **لكونه** ﴾ أي: كون ذلك الوجه ﴿ **أدخلَ في إمحاض النُّصْح، حيث لا يريد المتكلّم لهم إلّا ما يريد لنفسه** ﴾.

ويسمّى هذا النّوع من الكلام «المُنْصِف» لأنّ كلّ مَنْ سَمِعَهُ قال للمخاطب: قد أنصفك المتكلّم به، أو لأنّ المتكلّم قد أنصف من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبة المخاطب.

ويُسمّى أيضاً «الاستدراج» لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتّسليم، وهو من لطائف الأساليب، وقد كَثُرَ في التّنزيل والأشعار والمحاورات[(٣)].

---

(١) يس: ٢٢.

(٢) **قوله: «إسماع المتكلّم»**. من إضافة المصدر إلى الفاعل و«المخاطبين» مفعوله الأوّل و«الحقّ» مفعوله الثّاني.

(٣) **قوله: «وقد كثر في التّنزيل والأشعار والمحاورات»**. أمّا التّنزيل فقد مرّ التّمثيل به آنفاً، وأمّا الشّعر فكقول صفيّ الدّين الحلّي ـ رضوان الله عليه ـ يمدح عليّاً ـ عليه السّلام ـ ويُعرِّض بأبي بكر وعمر:

ومَـنْ أتـى سـاجداً للّـه سـاعته ... ولم يكن ساجداً في العُمْر للصَّنَمِ

⇐

[كلامٌ أورده المصنّف في «الإيضاح» في نكتة العدول إلى الماضي]

فإن قلت: في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنْ يَثْقَفُوكُمْ**﴾ أي: إن يجدكم مشركوا مكّة ويَظْفَرُوْا بكم ﴿**يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً**﴾ خالصي العداوة ﴿**وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ**﴾ أي: بالقتل والضَّرْبِ والشَّتْمِ ﴿**وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ**﴾(١) أي: تمنّوا أن ترتدّوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقِتال: قد ذكر في موضع جزاء هذا الشّرط ثلاث جُمَل متعاطفة، وقد عُدِلَ في الثّالثة إلى لفظ الماضي، فأيّ نكتة في ذلك(٢)؟

قلت: فيه وجهان(٣):

أحدهما ـ وهو المذكور في «الكشّاف» ـ: أنّ الغرض منه الدّلالة على أنّهم ودّوا

⇐ وأمّا المحاورة فكقول القائل: «ما أقبح البخل» فيعلم أنّك أردت أن تقول له: «أنت بخيل»، وقول بعضهم لمعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاصي: «لم تكن أُمّي زانية» يعرّض بأنّ أُمّهما زانية. أقول: ولقد صدّقه التّاريخ والأثر حيث ذكر فيهما أنّ سميّة أُمّ عمرو بن العاصي، وهند آكلة الأكباد أُمّ معاوية كانتا بغيّين.

(١) الممتحنة: ٢.

(٢) **قوله: «فأيّ نكتة في ذلك»**. قال الزّمخشري في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: فإن قلت: كيف أورد جواب الشّرط مضارعاً مثله ثمّ قال: «وودّوا» بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإن كان يجري في باب الشّرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإنّ فيه نكتة كأنّه قيل: وودّوا قبل كلّ شيء كفركم وارتدادكم اهـ مختصراً.

(٣) **قوله: «قلت: فيه وجهان»**. الوجه الأوّل: ذكره الزّمخشريّ في «الكشّاف» وحاصله: أنّ الجمل الثّلاث لا انفكاك بينها حين المصادفة والظّفر لكن الودادة قبل كلّ شيء عند المشركين.

والوجه الثّاني: ذكره السّكّاكيّ في «المفتاح» وحاصله: أنّه يمكن الانفكاك بين الودادة وبين كونهم أعداء وبسطهم الأيدي حين المصادفة والظّفر.

قبل كلّ شيء كُفْرَ المؤمنين وارتدادَهم، لأنّهم يريدون أن يَلْحَقَ بهم مَضَارُّ الدّنيا والدّين، وأسبق المضارّ عندهم أن يردّوا المؤمنين كفّاراً؛ لعلمهم بأنّ الدّين أعزّ عليهم من أرواحهم؛ لأنّهم يَبْذُلُون الأرواح دونه.

وثانيهما ـ وهو المذكور في «المفتاح» ـ: أنّ لزوم وَدادتهم أن يردّوهم كفّاراً لمصادفتهم والظّفر بهم لا يحتمل من الشُّبْهة ما يحتمله لزوم الأوّلين لها، أعني كونهم أعداء وبسطهم الأيدي والألسن إليهم، لأنّها واضحة اللزوم بالنّسبة إليهما، لأنّ وَدادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتّة، ولا شيء أحبّ إليهم من كفرهم، لكونه أضرّ الأشياء بالمؤمنين وأنفعها للمشركين لانحسام مادّة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة، بخلاف العداوة وبسط الأيدي والألسن فإنّه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكّر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم: «إذا ملكت فَأَسْجِحْ».

وأمّا إنتفاء وَدادة كفرهم[1] بأن يسلم المشركون أيضاً فهو وإن كان ممكناً محتملاً لكن لا يخفى أنّه أبعد وأخفى.

[إشكالٌ]

فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشّرط فهو على وجهين:

أحدهما: أن يتصوّر وجود كلّ من المذكورين بدون الآخر ويصحّ وقوعه جزاء

---

(١) **قوله: «وأمّا انتفاء ودادة كفرهم»**. جواب عن سؤال وهو أنّ في هذا اللزوم أيضاً شبهة لجواز انتفاء ودادة كفرهم بإسلام المشركين أيضاً فلا يصحّ النّكتة المذكورة للعدول إلى الماضي فأجاب بقوله: «وأمّا انتفاء ودادة كفرهم» أي: كفر المسلمين بأن يسلم المشركون ايضاً فهو أبعد وأخفى، ولا سيّما إسلام المنافقين المتغلّبين على الخلافة وأذنابهم من بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ.

نحو: «إن تأتني أُعطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يتوقّف المعطوف على المعطوف عليه نحو: «إن رجع الأمير استأذنتُ وخرجتُ» وهذا في المعنى على كلامين، أي: إذا رجع استأذنته، وإذا استأذنتُهُ خرجت؛ كذا في «دلائل الإعجاز»(١).

فما في الآية إن كان من الضَّرْب الثّاني ـ ليكون مجموع الجُمَل الثّلاث لازماً واحداً ـ لم يصحّ ما في «المفتاح»، وإن كان من الضَّرْب الأوّل لم يكن في تقييد وَدادة الكفر بالشّرط فائدة(٢) لأنّها حاصلة؛ ظَفِرُوْا بهم أو لَمْ يَظْفَرُوْا.

فالأولى أن يكون قوله: «وودّوا» عطفاً على الجملة الشّرطيّة لا على الجزاء وحده، فإنّ تعاطف الشّرطيّة وغيرها كثير في الكلام، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ

---

(١) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. قاله في تقرير ضابط الوصل والفصل في الجملة من باب الفصل والوصل: ١٨٠ ـ ١٨١ وهذا نصّه: متى عطف على جواب الشّرط شيء بالواو كان ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكونا شيئين يتصوّر وجود كلّ منهما دون الآخر، ومثاله قولك: «إنْ تأتني أُعْطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتّى يكون المعطوف عليه، ويكون الشّرط لذلك سبباً فيه بواسطة كونه سبباً للأوّل ومثاله قولك: «إذا رجع الأمير إلى الدّار استأذنته وخرجت» فالخروج لا يكون حتّى يكون الاستئذان وقد صار الرّجوع سبباً في الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان، فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين نحو: «إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت» اهـ.

(٢) **قوله: «لم يكن في تقييد وَدادة الكفر بالشّرط فائدة»**. لأنّ الشّرط وهذا الجزاء حينئذٍ من قبيل تقييد وجود شيءٍ بقيد لا دخل لذلك القيد في وجود ذلك الشّيء لأنّ الوَدادة حاصلة؛ وجد الشّرط ـ وهو ظفر المشركين بالمؤمنين ـ أم لم يوجد، وكذا العداوة لأنّهما من أفعال الجوانح الّتي لا يحتاج وجودها إلى إعمال الجوارح.

يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾(١) عطف «لا ينصرون» على مجموع الشّرط والجزاء.

وقال الله ـ تعالى ـ: **﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾**(٢) عطف الشّرطيّة على «قالوا».

[جواب الشّارح عن الإشكال]

قلت: الظّاهر أنّه من الضّرب الأوّل، والمراد إظهار وَدادة الكفر واستيفاء مقتضياتها، ولا شكّ أنّه موقوف على الظَّفَرِ بهم، وكذا المراد إظهار كونهم أعداء وإلّا فالعداوة حاصلة؛ ظَفِرُوْا أو لَمْ يَظْفَرُوْا.

[دفع وهم]

ولا يقال(٣): إنّ الآية نزلت في حاطِب بن أبي بَلْتَعَةَ(٤) حين وجّه كتاباً إلى

---

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) الأنعام: ٨.

(٣) **قوله: «لا يقال»**. أي: ردّاً على قوله: «فالعداوة حاصلة؛ ظفروا بهم أو لم يَظْفَرُوْا».

(٤) **قوله: «نزلت في حاطب بن أبي بَلْتعة»**. وذلك أنّ سارة مولاة أبي عمرو بن صيفيّ بن هشام أتت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ من مكّة بعد بدر بسنتين، فقال لها رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: أمسلمةً جئت؟ قالت: لا، قال: أمهاجرةً؟ قالت: لا، قال: فما جاء بك؟ قالت: كنتم الأصل والعشيرة والموالي وقد ذهب مالي فاحتجت فقدِمتُ عليكم لِتُعْطُوْني وتَكْسُوْنِي، فحثّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بني عبدالمطّلب فأعطَوْها وكَسَوْها. وكان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتجهّز لفتح مكّة، فأتاها حاطب فكتب كتاباً إلى أهل مكّة وأعطاها عشرة دنانير وكساها بُرداً على أن توصل الكتاب إلى أهل مكّة، وكتب إليهم أنّ رسول الله يريدكم فخُذُوا حِذْرَكُم، فخرجت سارة، فنزل جبرئيل فأخبر النبيّ ـ صلّى ⇐

مُشْرِكِيْ مَكَّةَ وأخبرهم باستعداد النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ لقتالهم، فقبل ظَفَرِ المشركين بهم يظنّونهم كُفَّاراً مثلهم، فلا عَدَاوة ولا وَدَادة للردّ إلى الكُفْرِ، وأمّا إذا ظَفِرُوْا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذٍ يتحقّق العداوة وبسط الأيدي والألسن ووَدادة الرّدّ إلى الكفر.

لأنّا نقول: هذا إنّما يَصِحُّ أن لو وَصَلَ الكتاب إلى المشركين، وعَلِمُوْا من حاطِبِ الكُفْرَ والنِّفَاقَ، والمذكور في القصّة أنّ الكتاب لَمْ يَصِلْ إليهم وأنّه أخذه أصحاب النّبيّ ﷺ عن الطّريق.

⇐ الله عليه وآله ـ بما فعل، فبعث رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أميرالمؤمنين وعمّاراً والزّبير وطلحة والمِقْداد وقال لهم: انطلقوا حتّى تأتوا روضة خاخ فإنّ بها ظعينة معها كتاب من حاطب إلى المشركين فخذوه منها.

فخرجوا حتّى أدركوها في المكان الّذي ذكره رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فقالوا لها: أين الكتاب؟ فحَلَفَتْ باللّه ما معها كتاب، ففتّشوا متاعها فلم يجدوا، فهمّوا بالرّجوع، فقال عليّ ـ عليه السّلام ـ: «والله ما كَذَبْتُ وما كُذِبْتُ» وسلّ سيفه وقال: «أخرجي الكتاب وإلّا ـ والله ـ لأضربنّ عنقك»، فلمّا رَأَتِ الجِدّ أخرجته من ذُؤابتها قد أخبأته في شَعْرها، فرجعوا بالكتاب إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فأرسل إلى حاطب فأتاه، فقال: هل تعرف الكتاب؟ قال: نعم، قال: فما حملك على ما صنعت؟ قال: ما كفرتُ منذ أسلمتُ، ولا غَشَشْتُكَ منذ صَحِبْتُك، ولا أحببتهم منذ فارقتهم، ولكن لم يكن رجل من المهاجرين إلّا وله بمكّة من يمنع عشيرته وكنتُ عزيزاً فيهم وأهلي بين ظَهْرَانَيْهم، فَخَشِيْتُ على أهلي فأردت أن أتّخذ عندهم يداً، وقد علمت أنّ الله ينزِلُ بهم بأسه وأنّ كتابي لا يغني عنهم شيئاً.

فصدّقه رسول الله وعذره، وكان عمر بن الخطّاب حاضراً فأعلمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أنّه أسوأ حالاً من حاطب وأمثاله في النّفاق.

[مباحث «لو» والأقوال في مفاده]

[تعبير الشّارح]

﴿و«لو»[1] للشّرط﴾ أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون

---

(١) **قوله: «لو»**. قال النّحويّون وابن هشام ما حاصله: «لو» المستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمته» تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشّرطيّة أعني عقد السّببيّة والمسبّبيّة بين الجملتين بعدها.

والثّاني: تقييد الشّرطيّة بالزّمن الماضي وبهذا فارقت «إنْ» فإنّها لعقد السّببيّة والمسبّبيّة في المستقبل.

الثّالث: الامتناع، وقد اختلف النُّحاة في إفادتها له وكيفيّة إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: أنّها لا تفيده بوجهٍ وهو قول الشّلوبينيّ، زعم أنّها لا تدلّ على امتناع الشّرط ولا على امتناع الجواب، بل على التّعليق في الماضي كما دلّت «إنْ» على التّعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشامٍ الخَضْراويّ.

وهذا الّذي قالاه كإنكار الضّروريّات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهيّ فإنّ كلّ من سمع «لو فعل» فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردّد، ولهذا يصحّ في كلّ موضع استعملت فيه أنْ تعقّبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشّرط منفيّاً لفظاً أو معنىً، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنّه لم يجئْ».

والثّاني: أنّها تفيد امتناع الشّرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ونصّ عليه جماعة من النّحويّين وهو باطل بمواضع كثيرة:

منها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَاكَانُوا لِيُؤْمِنُوا**﴾ [الأنعام: ١١١]، و: ﴿**لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**﴾ [لقمان: ٢٧]، وقول عمر: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

وبيانه: أنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» وبالعكس.

⇐

⇐ وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كلّ شيءٍ عليهم.

وفي الثّانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كلّ ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدَّواة وكون السّبعة الأبحر مملوءةً مِداداً وهي تمدّ ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف. وكلّ ذلك عكس المراد.

والثّالث: أنّها تفيد امتناع الشّرط خاصّةً ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنّه إن كان مساوياً للشّرط في العموم كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» لزم انتفاؤه، لأنّه يلزم من انتفاء السّبب المساوي انتفاء مسبّبه وإن كان أعمّ كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان الضّوء موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، وإنّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحقّقين.

والخلاصة أنّ «لو» تدلّ على ثلاثة أمور: عقد السّببيّة والمسبّبيّة وكونهما في الماضي وامتناع السّبب. ثمّ تارة يعقل بين الجزءين ارتباط مناسب وأُخرى لا يعقل. فإن يعقل بينهما ارتباط وهو النّوع الأوّل فهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يوجب فيه الشّرع أو العقل انحصار مسبّبيّة الثّاني في سببيّة الأوّل نحو: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحو: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» وهذا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثّاني قطعاً.

٢ ـ وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو: «لو نام لانتقض وضوؤه» ونحو: «لو كانت الشّمس طالعةً كان الضَّوْءُ موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثّاني ـ كما قدّمنا ـ.

٣ ـ وما يجوّز فيه العقل ذلك نحو: «لو جاءني أكرمته» فإنّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجّحه أنّ ذلك هو الظّاهر من ترتيب الثّاني على الأوّل وأنّه المتبادر إلى الذّهن واستصحاب الأصل، وهذا النّوع يدلّ فيه العقل على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السّبب لا على الانتفاء مطلقاً، ويدلّ الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

⇐

الشّرط فرضاً[1] ﴿في الماضي[2] مع القطع بانتفاء الشّرط﴾ فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: «لو جئتني لأكْرَمْتُكَ» معلّقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام[3]، فهي لامتناع الثّاني[4] - أعني الجزاء - لامتناع الأوّل - أعني الشَّرْط -.

⇐ والنّوع الثّاني قسمان:

أحدهما: مايراد فيه تقرير الجواب وجد الشّرط أوفُقِد ولكنّه مع فقده أولى وذلك كالأثر عن عمر، فإنّه يدلّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وعلى ذلك تتخرّج آية لقمان؛ لأنّ العقل يجزم بأنّ الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأُمور فلأن لا تنفد مع قلّتها وعدم بعضها أولى. وكذا ﴿**وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ**﴾ [فاطر: ١٤]، لأنّ عدم الاستجابة عند عدم السَّماع أولى. وكذا: ﴿**وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا**﴾ [الأنفال: ٢٣]، فإنّ التّولّي عند عدم الإسماع أولى، وكذا: ﴿**لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ**﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فإنّ الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثّاني: أن يكون الجواب مقرّراً على كلّ حال من غير تعرّض لأولويّة نحو: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا**﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أُخرى مستمرّة على التّقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثّاني، وأمّا الامتناع في الأوّل فإنّه وإن كان حاصلاً لكنّه ليس المقصود.

(١) **قوله: «فرضاً»**. إمّا حال عن حصول مضمون الشّرط - أي: حال كون حصول مضمون الشّرط بطريق الفرض والتّقدير - أو صفة لمفعول مطلق له - أي: حصولاً فرضاً - أو منصوب على التّمييز - أي: حصول مضمون الشّرط من جهة الفرض -.

وإنّما قيّد الحصول الثّاني بالفرض لئلّا يلزم المنافاة بينه وبين قول المصنّف: «مع القطع بانتفاء الشّرط».

(٢) **قوله: «في الماضي»**. معناه: أن يفرض أنّه لو قدّر حصول الشّرط في الماضي لترتّب عليه حصول الجزاء.

(٣) **قوله: «فيلزم انتفاء الإكرام»**. لأنّ انتفاء الشّرط والسّبب يوجب انتفاء المشروط والمسبّب.

(٤) **قوله: «فهي لامتناع الثّاني»**. أي: هي عند المشهور لامتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط، ⇐

[تعبير السّكّاكيّ]

وأمّا عبارة «المفتاح»[1] وهي أنّها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره[2] على سبيل القطع كقولك: «لو جئتني لأكرمتك» معلّقاً لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء

⇐ فالمعلَّقُ ـ وهو الجزاء ـ والمعلَّقُ عليه ـ وهو الشّرط ـ عندهم على سَنَنٍ واحد، أي: كلّ واحد منهما مفروض الحصول والوجود مع القطع بانتفاء المعلّق عليه، فيلزم منه القطع بانتفاء المعلّق ولا إشكال فيه.

(١) **قوله: وأمّا عبارة «المفتاح»**. قال الأُستاذ العلّامة الحجّة الهاشميّ الخراسانيّ ـ دام علاه ـ: المتّفق عليه بين النُّحَاة والبيانيّين: أنّ «لَوْ» حرف شرط في مُضِيّ، أي: يفيد تعليق حصول الجزاء على حصول الشّرط في الماضي، واختلفوا في إفادتها أكثر من ذلك على أربعة أقوالٍ:

القول الأوّل: أنّ «لو» لا تدلّ على الامتناع مثل «إنْ» بل تستعمل في محتمل الوقوع وهذا هو المنقول عن الشّلوبينيّ وابن هشام الخضراويّ.

القول الثّاني: أنّها تدلّ على امتناع شرطها وحده بعد دلالتها على التّعليق ولا تدلّ على امتناع الجواب، فامتناع الجواب لا يفهم من «لو».

القول الثّالث: أنّها تدلّ على امتناعين: امتناع الشّرط وامتناع الجواب معاً، ولكن امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط.

وهذا هو قول المشهور والجمهور والمختار عند السّكّاكيّ والمصنّف والشّارح.

القول الرّابع: أنّها تدلّ على الامتناعين وامتناع الشّرط بسبب امتناع الجواب عكس القول الثّالث وهذا هو قول ابن الحاجب والمحقّق الرّضي ـ في «الكافية» وشرحها ـ.

والتّفتازانيّ يقول: مذهب صاحب «المفتاح» يوافق مذهبنا ولكن عبارته قاصرة عن إفادة المراد ولذا أورده التّفتازاني حتّى يؤوّله ويدفع عنه الاعتراض.

(٢) **قوله: «لتعليق ما امتنع بامتناع غيره»**. أي: لتعليق الجزاء بسبب امتناع الشّرط، فالمعلَّقُ نفس الجزاء والمعلَّقُ عليه امتناع الشّرط.

مخاطبك[١] **ففيها إشكال**[٢] لأنّه جعل أوّلاً المُعَلَّقَ نفسَ الجزاء والمُعَلَّقَ عليه، امتناعَ الشّرط، وثانياً: المُعَلَّقَ امتناعَ الجزاء والمُعَلَّقَ عليه، نفسَ الشّرط، مع وضوح فساد كلٍ منهما[٣].

[الإشكال في تعبيره]

وقد وجّهه[٤] بعض من اطّلع عليه بأنّه على حذف المضاف ـ أي: «أنّها لتعليق

---

(١) **قوله: «معلّقاً لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك»**. حاصله أنّ المعلّق امتناع الجزاء لا نفسه، والمعلّق عليه نفس الشّرط لا امتناعه.

(٢) **قوله: «ففيها إشكال»**. أي: في عبارة «المفتاح» إشكال من وجهين اللّذين أشار إليهما الشّارح.

(٣) **قوله: «مع وضوح فساد كلّ منهما»**. أي: الأوّل والثّاني. أمّا فساد الأوّل ـ وهو جعل المعلّق نفس الجزاء والمعلّق عليه امتناع الشّرط ـ فلأنّه يلزم حينئذٍ أن يتحقّق الجزاء في قولهم: «لو جئتني لأكرمتك» لأنّ السّكاكيّ جعل في الأوّل نفس الإكرام معلّقاً على امتناع المجيء والمفروض أنّ امتناع المجيء مقطوع به، فيلزم القطع بتحقّق الإكرام، لأنّه معلّق على ذلك الامتناع والحال أنّ الإكرام غير متحقّق قطعاً.

وأمّا فساد الثّاني فلأنّه يلزم في المثال المذكور أن لا يتحقّق الإكرام ـ أي: الجزاء ـ على تقدير تحقّق المجيء، لأنّه جعل في الثّاني امتناع الجزاء معلّقاً على نفس الشّرط ـ أي: المجيء ـ والمفروض أنّه لو قدّر حصول الشّرط ـ أي: المجيء ـ في الماضي لترتّب عليه حصول الجزاء ووجوده لا انتفائه.

فالصّحيح أن يقال: «إنّها لتعليق انتفاء الجزاء بانتفاء الشّرط» ـ كما في الجامي ـ أو: إنّها لتعليق حصول الجزاء بحصول الشّرط ـ كما نصّ عليه الشّارح التّفتازانيّ ـ حتّى يحصل التّوافق بين المعلّق والمعلّق عليه، حتّى لا يلزم شيء من الفسادين اللّازمين عن قول «المفتاح».

(٤) **قوله: «وقد وجّهه»**. أي: قد وجّه الإشكال بعض شُرّاح «المفتاح» بأنّه على حذف المضاف ⇐

امتناع ما امتنع» و«معلّقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء» ـ.

وأظنّ أنّه لا حاجة إليه[1] لأنّ تعليق الحكم بالوصف مُشعر بالحيثيّة فكأنّه قيل: «إنّها لتعليق ما امتنع من حيث إنّه ممتنع» وهذا معنى تعليق امتناعه، وكذا قوله: «بما امتنع».

[نكتة أشار إليه السّكّاكيّ ولم يفهمه الشُّرَّاحُ]

وهذا معنىً لطيف شجّع السّكّاكيّ على هذه العبارة، وغفل عنه المَـهَرَةُ مِـنْ مُتْقِنِي كتابه.

[تعبير التّفتازاني والسّكّاكي وجهان لِعُمْلَةٍ واحدة]

فهي عنده[2] لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي، وعلى ما ذكرنا لتعليق الثّبوت بالثّبوت مع القطع بالانتفاء، والمآل واحد.

⇐ في الموضعين، أي: «إنّها لتعليق امتناع ما امتنع» فالمحذوف لفظ «امتناع» قبل لفظ «ما» الموصولة وكذا قوله: «معلّقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء» فالمعلّق والمعلَّق عليه في الموضعين متوافقان لأنّهما في كلّ من الموضعين الامتناع فلا إشكال.

(١) **قوله: «وأظنّ أنّه لا حاجة إليه»**. أي: لا حاجة إلى حذف المضاف، لأنّ كلام «المفتاح» تفيد هذا المعنى من دون تقدير مضاف، لأنّ في كلامه تعليق الحكم ـ أي: تقييده ـ بالوصف، والمراد من الحكم في عبارة «المفتاح» كلمة التّعليق. والمراد من الوصف فيها الممتنع المدلول عليه بقوله: «ما امتنع». وقد أجمع أهل العلم على أنّ تعليق الحكم بالوصف مُشعر بالعلّيّة، فكانّه قيل في عبارة «المفتاح»: «إنّها لتعليق ما امتنع ـ أي: الجزاء الّذي امتنع ـ من حيث إنّه ممتنع» فالمراد من لفظة «ما» الجزاء لكن لا مطلقاً، بل من حيث إنّه ممتنع وكذا المراد بقوله: «بما امتنع» الشّرط، فالمراد من لفظة «ما» الشّرط لكن لا مطلقاً، بل من حيث إنّه ممتنع، فتوافق المعلّق والمعلَّق عليه.

(٢) أي: عند السّكّاكيّ.

[صور الشّرْط والجزاء أربع]

ففي الجملة هي لامتناع الثّاني ـ أعني الجزاء ـ، لامتناع الأوّل ـ أعني الشّرط ـ سواء كان الشّرط والجزاء[1] إثباتاً، أو نفياً، أو أحدهما إثباتاً والآخر نفياً؛ فامتناع النّفي إثبات، وبالعكس، فهو في نحو: «لو لم تأتني لم أكرمك» لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان ـ أعني: لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان ـ.

[ابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ يعترضان على الجُمْهُور]

هذا هو المشهور[2] بين الجمهور، واعترض عليه الشّيخ[3] ابن الحاجب بأنّ الأوّل سبب[4]، والثّاني مسبّب، والمسبّب قد يكون أعمّ من السّبب؛ لجواز أن

---

(١) **قوله: «سواء كان الشّرط والجزاء»**. الصّور هاهنا أربع: **الأوّل**: أن يكون الشّرط والجزاء مثبتين. **الثّاني**: أن يكونا منفيين. **الثّالث**: أن يكون الشّرط مثبتاً والجزاء منفياً. **والرّابع**: عكس الثّالث ـ كما مثّلها الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «هذا هو المشهور»**. أي: هذا القول الثّالث هو القول المشهور عند الجمهور ومحصّله: أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشّرط والجزاء معاً، وامتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط.

(٣) **قوله: «واعترض عليه الشّيخ»**. إشارة إلى القول الرّابع وهو أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشّرط والجزاء معاً ولكنّ امتناع الشّرط بسبب امتناع الجواب، وهذا مختار ابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ، ولم يذكر التّفتازاني القول الأوّل والثّاني اللّذَين أشرنا إليهما قبل ذلك.

(٤) **قوله: «بأنّ الأوّل سبب»**. أي: الشّرط سبب والجزاء مسبّب، والمسبّب أعمّ من السّبب، فانتفاء السّبب وهو الخاصّ لا يدلّ على انتفاء المسبّب وهو العام بخلاف انتفاء المسبّب وهو العام فإنّه يدلّ على انتفاء جميع الأسباب وهي الخاصّ كما أنّ انتفاء الإنسان لا يدلّ على انتفاء الحيوان، ولكن انتفاء الحيوان يدلّ على انتفاء الإنسان، فيكون امتناع الشّرط

⇐

يكون لشيءٍ أسباب مختلفة[1] كالنَّارِ والشَّمْسِ للإشراق، فانتفاء السّبب لا يوجب انتفاء المسبّب، بخلاف انتفاء المسبّب فإنّه يوجب انتفاء السّبب، ألا ترى أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] إنّما سيق ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهة دون العكس، إذ لا يلزم من انتفاء تعدّد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز أن يفعله الله بسببٍ آخر، فالحقّ أنّها لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني.

[المحقّق الرّضيّ يخالف ابن الحاجب في الاستدلال ويُقِرُّهُ على الدَّعْوَى]

وقال بعض المحقّقين[3]: إنّ دليله باطل ودعواه حقّ؛

⇐ بسبب امتناع الجواب لا العكس كما يقوله السّكّاكيّ والخطيب، وأيّده التّفتازانيّ أيضاً ـ كما يأتي ـ.

(١) **قوله: «لجواز أن يكون لشيء أسباب مختلفة»**. كالحرارة فإنها مسبَّبة عن النّار والشّمس والحركة السّريعة وغيرها.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) **قوله: «وقال بعض المحقّقين»**. أي: قال المحقّق الرّضي في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» ما هذا نصّه:

ثمّ إنّ النُّحاة قالوا: «إنّ «لو» لامتناع الأوّل» وقال المصنّف: «بل هي لامتناع الأوّل لامتناع الثاني» قال: وذلك لأنّ الأوّل سبب والثاني مُسبّب، والمسبّب قد يكون أعمّ من السّبب كـ«الإشراق» الحاصل من النّار والشّمس. قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأوّل لانتفاء الثّاني، لأنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء كلّ سبب.

وفيما قال نظر؛ لأنّ الشّرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشّرط سبباً كما في قولك: «لو كانت الشّمس طالعة لكان النّهار موجوداً» أو شرطاً كما في قولك: «لو كان لي مال لحَجَجْتُ» أو لا شرطاً ولا سبباً كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و: «لو كان النّهار موجوداً لكانت الشّمس طالعة».

⇐

أمّا الأوّل[١] فلأنّ الشَّرْطَ عندهم أعمّ مِن أن يكون سبباً نحو: «لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان النّهارُ موجوداً»، أو شرطاً نحو: «لو كان لي مال لَحَجَجْتُ» أو غيرهما نحو: «لو كان النّهار موجوداً كانت الشَّمْسُ طالعةً».

وأمّا الثّاني[٢] فلأنّ الشّرط ملزوم والجزاء لازم، وانتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون، فيمتنع الشّرط الّذي هوملزوم لأجل امتناع لازمه وهوالجزاء، فهي لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني أي: ليدلّ انتفاء الجزاء على انتفاء الشّرط، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي[٣]: إنّ

⇐ والصَّحيح أن يقال ـ كما قال المصنف ـ: هي موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني، أي: إنّ امتناع الثّاني يدلّ على امتناع الأوّل، لكن لا للعلّة الّتي ذكرها، بل لأنّ «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدّر الوجود في الماضي والمقدّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه فيمتنع الشّرط الّذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه ـ أي: الجزاء ـ لأنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه اهـ فالشّارح نقل كلام الرّضيّ بالمعنى.

(١) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: بطلان دليله.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: حقّيّة دعواه. والحاصل أنّ الشّرط والجزاء فيها على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون شرطاً وجزاءً، ويقال لشرطه: الشّرط الشّرعيّ أو الأُصوليّ.

الثّاني: أن يكون سبباً ومسبّباً ويقال له: الشّرط النّحويّ أيضاً.

الثّالث: لا هذا ولا ذاك، وكلام الشّيخ ابن الحاجب إنّما يصحّ لو كانا منحصرين في السّبب والمسبّب، وليسا كذلك.

(٣) **قوله: «قالوا في القياس الاستثنائي»**. أي: المنطقيّون قالوا: القياس الاستثنائي الاتّصالي على أربعة أقسام:

١ ـ وضع المقدّم ٢ ـ وضع التّالي ٣ ـ رفع المقدّم ٤ ـ رفع التّالي، **والمنتج** من هذه الأربعة **قسمان فقط** وهما: وضع المقدّم ورفع التّالي ولذا قيل:

وضع المقدّم ورفع التالي يُنْتِجُ في الشّرطيّ الاتّصالي

⇐

رفع التّالي يوجب رفع المقدّم، ورفع المقدّم لا يوجب رفع التّالي.

فقولنا: «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً لكنّه ليس بحيوان» ينتج أنّه ليس بإنسان، وقولنا: «لكنّه ليس بإنسان» لا ينتج أنّه ليس بحيوان.

هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقّاه غيرهم بالقَبُوْلِ.

[التّفتازانيّ ونقد ابن الحاجب]

ونحن نقول[1]: ليس معنى قولهم: «لو لامتناع الثّاني لامتناع الأوّل»: أنّه يستدلّ

⇐ والمثال قولهم: «لو كان هذا إنساناً كان حيواناً» فإن وضعت المقدّم وقلت: «لكنّه إنسان» أنتج: «فهو حيوان»، وإن رفعت المقدّم وقلت: «لكنّه ليس بإنسان» فلا ينتج ولا يقال: «فليس بحيوان»، وإن رفعت التّالي وقلت: «لكنّه ليس بحيوان» أنتج «فهو ليس بإنسان»، وإن وضعت التّالي وقلت: «لكنّه حيوان» لا ينتج «فهو إنسان».

قال سيّدنا الأُستاذ: وقد تكون الأربعة منتجةً إذا كان بين المقدّم والتالي التّساوي مثل: «لو كان هذا إنساناً لكان ناطقاً» فيكون رفع كلّ منتجاً لرفع كلّ، ووضعه منتجاً لوضعه.

(١) **قوله: «ونحن نقول»**. لمّا أورد اعتراض ابن الحاجب على السّكّاكيّ أراد أن يردّه فقال: إنّه خلط بين استعمالات «لو» في مصطلحات العلوم فإنّها يستعمل فيها على أنحاءٍ:

الأوّل: الاستعمال الأُصوليّ المعتبر عند أهل الفقه وهو أنّها يستعمل في مقام الفرض والتّقدير في المستقبل سواء أكان محقّقاً أم كان ممكناً، وقيل: أم كان ممتنعاً، يقولون: «لو شكّ بين الاثنين والثّلاث كان حكمه كذا» و: «لو انتقض الوضوء في حال الصّلاة كان كذا» إلخ.

الثّاني: الاستعمال المنطقيّ وهو أنّ «لو» تدلّ على التّلازم بين المقدّم والتّالي وهي أداة اللزوم والعلم بغضّ النَّظَرِ عن الامتناع والانتفاء، فأهل الميزان لا يهمّهم دلالة «لو» على امتناع الشّرط والجزاء، وإنّما المهمّ لهم العلم بالتّلازم بينهما وأنّه يلزم في قولهم: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً» العلم بوجود النّهار بعد العلم بطلوع الشّمس ولذا ⇐

⇐ كان رفع المقدّم ووضع التّالي عندهم منتجين.

فـ«لو» عندهم لا يدلّ على الامتناع ولذا يقولون: «لكن الشّمس طالعة» بعد قولهم: «لو كانت الشّمس طالعة» فإن دلّت على الامتناع كان ذلك تناقضاً.

الثّالث: الاستعمال النّحويّ المشهور وهو أن تدلّ على الامتناع وأنّ امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط ـ كما اختاره السّكّاكيّ والخطيب والتّفتازانيّ ـ ومرادهم أنّ امتناع الجزاء في الخارج بسبب امتناع الشّرط فيه بغضّ النظر عن أن يعلمه أحد أو لا، فالنُّحاة ينظرون إلى الخارج ولا ينظرون إلى العلم كما أنّ المنطقيّين كانوا ينظرون إلى العلم ولم ينظروا إلى الخارج. واعتراض ابن الحاجب إنّما كان وارداً لو أراد النُّحاة استعمال أهل المنطق ولكنّهم لم يريدوا ذلك ولم يجعلوها دليل العلم حتّى يقال: إنّ انتفاء السّبب لا يدلّ على انتفاء المسبّب على التّفصيل المذكور ـ.

وإنّما أرادوا الدّلالة على الامتناع في الخارج ولا إيراد عليه. فالسكّاكي والخطيب إنّما أرادا الاستعمال النّحويّ، وابن الحاجب اعترض على الاستعمال المنطقيّ، وهما شيئان، ولا يرد الاعتراض عليهما أصلاً.

الرّابع: الاستعمال اللغويّ وهي الدّلالة على ثبوت الجزاء؛ وجد الشّرط أو فقد، والجزاء ثابت على تقدير امتناع الشّرط بطريق أولى نحو: ﴿**وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا**﴾ أي: لم يستجيبوا على تقدير السّمع، وعدم الاستجابة ثابت على تقدير عدم السّمع بطريقٍ أولى.

إذا عرفت ذلك فابن الحاجب خلط بين اصطلاح النّحويّين واصطلاح المنطقيّين، والفرقُ بينهما ـ زائداً على ما عرفت ـ أنّ القياس الاستثنائي ينتج في صورتين ولا ينتج في صورتين، وعند النُّحاة الصّور الأربع كلّها منتجة. وعلى اصطلاح النُّحاة جرى الشّاعر الفارسيّ الحكيم الخاقاني:

هركه غم جهان خورد كى خورد از حيات بـر

رو تو غم جهان مخور تا زحيات بـر خـورى

⇐

بامتناع الأوّل على امتناع الثّاني، حتّى يرد عليه أنّ انتفاء السّبب أو الملزوم لا يدلّ على انتفاء المسبّب أو اللّازم.

بل معناه: أنّها للدّلالة على أنّ انتفاء الثّاني في الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل، فمعنى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ**﴾[1] أنّ انتفاء الهداية إنّما هو بسبب انتفاء المشيّة، فهي عندهم تستعمل للدّلالة على أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشّرط، من غير التفات إلى أنّ علّة العلم بانتفاء الجزاء ما هي.

[تنظير]

ألا ترى أنّ قولهم ـ: «لولا» لامتناع الثّاني لوجود الأوّل نحو: «لولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عمر»[2] ـ معناه: أنّ وجود عليّ ـ عليه السّلام ـ سبب لعدم هَلَاكِ عمر، لا أنّ

⇐ حيث استنتج مع رفع المقدّم وهو غير منتج عند أهل الميزان ولكن جرى على مصطلح النّحويّين ـ كما نصّ عليه سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عزّه ـ.

(١) النحل: ٩. وفي الأنعام: ١٤٩: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ**﴾.

(٢) **قوله: «لولا عليّ لهلك عمر»**. هذا الكلام اشتهر عن عمر بن الخطّاب العدويّ اشتهار الشّمس في رائعة النّهار، قال الصّاحب بن عبّاد:

هل مثل فتواك إذ قالوا مجاهرةً ... لولا عليّ هلكنا في فتاوينا

والكلام أخرجه أحمد والعقيليّ وابن السّمّان، ويوجد في الاستيعاب ٣: ٣٩ والرياض ٢: ١٩٤، وتفسير النّيسابوريّ في سورة الأحقاف، ومناقب الخوارزمي: ٤٨، وشرح الجامع الصغير للشيخ محمّد الحنفيّ: ٤١٧ هامش السّراج المنير، وتذكرة السّبط: ٨٧، ومطالب السّؤول: ١٣، فيض القدير ٤: ٣٥٧. وأورده أيضاً الباقلاني في باب إمامة عليّ من كتاب «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل». والسّمعاني في شرح قوله: ﴿**وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْراً**﴾ من تفسيره، والرّازي في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ**﴾ من مفاتيحه.

وجوده دليل على أنّ عمر لَمْ يَهْلِكْ[1].

ويَدُلُّ على ما ذكرنا[2] قطعاً قولُ أبي العَلَاءِ المَعَرِّي:

وَلَوْ دَامَتِ الدُّولَاتُ[3] كَانُوا ـ كَغَيْرِهِمْ ـ رَعَايَا وَلٰكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ

---

(١) قوله: **«لا أنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك»**. لجواز وقوع هلاكه مع وجود عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ بل الأمر كذلك في الواقع؛ لأنّ التّقدّم على عليٍّ مثل التّقدّم على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهو على حدّ الشّرك باللّه ـ تعالى ـ.

وقد عرفت أيضاً أنّ التّعرّض لكلمة «لولا» في هذا الموضع تنظير لما نحن بصدده والمراد أنّ الجمهور يقول: «لولا» لامتناع الثّاني لوجود الأوّل، أي: للدّلالة على أنّ علّة امتناع الثّاني في الخارج هي وجود الأوّل، فينبغي أن يكون حكم «لو» حكم «لولا».

والكلام في هذا الموضع مأخوذ عن ابن الحاجب في «الأمالي» حيث قال: ظاهر كلامهم أنّ الجواب امتنع لامتناع الشّرط، لأنّهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: «لولا» حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثّاني قطعاً فكذا يكون قولهم في «لو» اه.

(٢) قوله: **«ويدلّ على ما ذكرنا»**. أي: على أنّ معنى قول الجمهور أنّ انتفاء الأوّل علّة لانتفاء الثّاني في الخارج قول أبي العلاء المعرّي:

ولو دامت الدُّوْلات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهنّ دَوامُ

حيث تراه صرّح فيه برفع المقدّم ـ أعني: «ما لهنّ دوام» ـ لينتج ذلك رفع التّالي ـ أي: ينتج: أنّهم لم يكونوا كغيرهم رعايا ـ فلو كان قول المعرّيّ مبنيّاً على مصطلح أهل المنطق كما زعمه ابن الحاجب لما صحّ ذلك، لأنّ استثناء نقيض المقدّم ـ أي: رفع المقدّم ـ لا ينتج شيئاً، كما تقرّر في علم المنطق. وفي قول المعرّي قد أنتج حيث جعل رفع المقدّم ـ وهو انتفاء دوام الدُّولات ـ علّة لرفع التّالي ـ وهو انتفاء كونهم كغيرهم رعايا ـ فالمراد من رفع المقدّم الدّلالة على أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء ـ وهو كونهم رعايا كغيرهم ـ انتفاء مضمون الشّرط ـ وهو دوام الدَّولات ـ والحاصل: أنّه لمّا انتفى دَوَام الدُّولات انتفى كونهم كغيرهم رعايا.

(٣) قوله: **«ولو دامتِ الدُّولات»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع ⇐

ألا ترى أنّ استثناء نقيض المقدّم لا ينتج شيئاً على ما تقرّر في المنطق.

وكذا قول الحَمَاسيّ:

وَلَوْ طَارَ ذُو حافِرٍ[1] قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلٰكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

⇐ الضّرب المحذوف - فعولن - والقائل أبو العلاء المعرّي في القصيدة الثّامنة عشرة من «سقط الزّند» يمدح بها إسماعيل المتوكّل ويصف فيها وقعة كانت للعبّاسيّين على الرّوم بموضع يعرف بـ«الرّوج» قريب من «المعرّة» وكان قائد الجيش العبّاسي بنجوتكين التّركي في أيّام العزيز باللّه - لعنه الله وآبائه الفجرة - يقول:

لقد آنَ أن يثني الجَموحَ لِجَامُ وأن يملك الصَّعْبَ الأَبِيَّ زِمَامُ

أيوعِدُنا بالرّوم ناسٌ، وإنّما هم النَّبْتُ، والبيض الرِّقاق سوامُ

قال:

محلٌّ بأرض الشّام يطرُدُ أهله ولكنّهم عمّا يقولُ نِيَامُ

وقد تنطق الأشياء وهي صوامت وما كلّ نطق المخبرين كلامُ

قال:

وما الدّهر إلّا دَوْلة ثمّ صَوْلة وما العيش إلّا صحّةٌ وسَقامُ

زمانَ قَرَوْا بالمشرفيّ ضيوفهم مَآلِكَ قَوْمٍ والكُماة صِيَامُ

وَلَوْ دَامَتِ الدُّولَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلٰكِنْ مَالَهُنَّ دَوَامُ

والشّاهد قد تقدّم بيانه والباقي واضح.

(١) **قوله: «ولو طار ذو حافر»**. البيت من مدوّر المتقارب، أورده أبو تمّام في الباب الأوّل من «ديوان الحَمَاسة» في ضمن قطعةٍ قالها أُبَيّ بن سلمى بن ربيعة بن زَبَّان الضبّي يصف فرسه يقول فيها:

وخيلٍ تلاقيتُ رَيْعَانها بِعِجْلِزَةٍ جَمَزَى المُدَّكَرْ

جَمُوْمِ الجِراءِ إذا عُوْقِبَتْ وإنْ نُوْزِقَتْ بَرَّزَتْ بالحُضُرْ

سَبُوْحٍ إذا اعترضَتْ بالعِنان مَرُوْحٍ مُلَمْلَمَةٍ كالحَجَرْ

دُفِعْنَ على نَعَمٍ كالبِرا قِ من حيثُ أفضى به ذو شَمِرْ

⇐

أي: عدم طَيَران تلك الفرس بسبب أنّه لَمْ يَطِرْ ذو حافر قبلها؛ فليتأمّل(١).

[اصطلاح أهل الميزان]

وأمّا أرباب المعقول فقد جعلوا «لو» و«إن» ونحوهما، أداةً للتّلازم دالّة على لزوم الجزاء للشّرط، من غير قصد إلى القطع بانتفائهما، ولهذا صحّ عندهم استثناء عين المقدّم نحو: «لو كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجود، لكن الشّمس طالعة»

⇐ فلو طار ذو حافر قبلها ... لطارت ولكنّه لم يَطِرْ
فما سَوْذَنِيْقٌ على مَرْبَإٍ ... خفيفُ الفُؤَاد حديدُ النَّظَرْ
رأى أَرْنَباً سَنَحَتْ بالفَضَا ... فبادَرَها وَلَجَاتِ الخَمَرْ
بأَسْرَعَ منها ولا مِنْزَعٌ ... يُقَمِّصُهَا ركضُهُ بالوَتَرْ

«رَيْعان» كلّ شيءٍ: أوّله. «العِجْلِزَة»: الفرس الصّلبة. «الجَمَزى»: المسرعة في سيرها. «الجَموم» الجِراء: أي: لها جري بعد جري. «عوقبت»: طُلِبَ منها الجري بعد الجري. «نوزقت»: من «النّزق» وهو النَّشاط. «الحُضْر»: ضرب من العدو الشّديد. «سبوح»: الفرس الّتي تسبح بيديها في سيرها. «اعترضت» أي: اعترتها صعوبة. «المروح»: التبختر. «الململة»: المجموعة الصلبة. «دُفِعْنَ»: يعني الخيل. «النّعم»: الإبل. «البِراق»: جمع «بُرْقة» موضع فيه حجارة بِيْضٌ وسُوْدٌ. «ذو شمر»: مكان. «السّوذنيق» من الطّيور الجوارح يقال له: الشّاهين. «الولجات»: جمع «ولجة» موضع الولوج. «الخَمَر»: ما واراك من الشّجر. «المِنْزَعُ»: السَّهم. «يقمّص»: ضرب من الجري وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً. والشّاهد فيه تصريح الشّاعر برفع المقدّم لينتج رفع التّالي.

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. أي: ليتأمّل من وجوه:

الأوّل: حتّى يتميّز مصطلح أهل العربيّة عن مصطلح أهل الميزان.

الثّاني: أن يعلم أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب والشّيخ الرّضيّ إنّما يصحّ على مصطلح أهل الميزان وما ذهب إليه السّكّاكيّ والمصنّف إنّما يصحّ على اصطلاح النّحويّين.

الثّالث: أن يعلم أنّ المنتج من القياس عند أهل الميزان اثنان، وعند النُّحاة أربعة.

فهم يستعملونها للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني علّة للعلم بانتفاء الأوّل، ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم من غير التفات إلى أنّ علّة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؛ لأنّهم إنّما يستعملونها في القياسات لاكتسابات العلوم والتّصديقات، ولا شكّ أنّ العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللّازم، بل الأمر بالعكس.

وإذا تصفّحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر، لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[1] لظهور أنّ الغرض منه التّصديق بانتفاء تعدّد الآلهة، لا بيان سبب انتفاء الفساد.

فعلم أنّ اعتراض الشّيخ[2] المحقّق وأشياعه إنّما هو على ما فَهِمُوْهُ من كلام القوم وقد غَلِطُوْا فيه غَلَطاً صريحاً:

وكَمْ مِنْ عائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً[3] وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيم

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) أي: ابن الحاجب وأتباعه.

(٣) **قوله: «وكم من عائب قولاً صحيحاً»**. تعريض بابن الحاجب والمحقّق الرّضيّ، والبيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي من قطعة يقول فيها:

إذا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُوْمٍ فلا تقنع بما دون النُّجُومِ
فطَعْمُ الموت في أمر صغير كطَعْم الموت في أمر عظيم
ستبكي شَجْوَها فرسي ومُهْري صفائِحُ دَمْعُها ماءُ الجُسُوم
قَرَبْنَ النّارَ ثمّ نشأنَ فيها كما نشأ العَذارَى في النّعيم
وفارقنَ الصّياقِلَ مُخْلَصَاتٍ وأيديها كثيراتُ الكُلُومِ
يرى الجُبَنَاءُ أنّ العجز عقلٌ وتلك خديعة الطّبع اللئيم

⇐

[نقد قول النُّحاة]

فإن قيل: لا يصحّ ما ذكرتم ـ من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشّرط ـ في نحو قوله: «نعم العبدُ صُهَيْبٌ[١] لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ» وإلّا لزم ثبوت عصيانه، لأنّ نفي النّفي إثبات، وهذا فاسد؛ لأنّ الغرض مدح صُهَيْبٍ[٢] بعدم العِصْيان.

⇐ وكُلُّ شَجاعةٍ في المرء تُغْنِي ... ولا مِثْلَ الشَّجاعة في الحكيمِ

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السَّقيم

ولكن تأخذُ الآذانُ منه ... على قدر القرائح والعلومِ

(١) **قوله: «نعم العبدُ صُهَيْب»**. صهيب بن سنان الرّومي المتوفّى سنة ٣٨هـ، وهو ابن عمّ حُمْران بن أَبَان مولى عثمان بن عفّان يلتقي حُمْران وصُهَيْب عند خالد بن عبد عمرو، وحُمْران أيضاً ممن لحقه السّباء ـ كما في «الاستيعاب» ـ. وقيل: كنيته أبو يحيى، وهو الذي جعله عمر بن الخطّاب عند موته يصلّي بالنّاس ثلاثاً إلى أن يستخلف عثمان وفيه يقول الفرزدق:

صلّى صهيب ثلاثاً ثمّ أنزلها ... على ابن عفّان ملكاً غير مقصورِ

قال المتّقي الهنديّ في «كنز العُمّال»: عن عمر قال: «نعم العبد صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهُ لم يعصه» أورده أبو عبيد في «الغريب» ولم يسبق إسناده، وقد ذكر المتأخّرون من الحفّاظ أنّهم لم يقفوا على إسناده، وأمّا ذكره هنا وإن كان ليس من شرط الكتاب لشهرته ولأنبّه على أنّ أبا عبيد أورده، وأبو عبيد من الصّدر الأوّل، قريب العهد، أدرك أتباع التّابعين، والظّاهر أنّه وصل إليه إسناده، ولم أذكر في هذا الكتاب شيئاً لم أقف على إسناده سوى هذه فقط. وتكلّم العجلوني في حرف النّون من «كشف الخَفاء» بمثل ذلك فراجعه.

وهذا القول فيه منقول عن عمر، والثّناء عليه من عمر دليل على سوء حاله عند الله وعند رسوله ووصيّه.

(٢) **قوله: «لأنّ الغرض مدح صهيب»**. قال ابن هشام: الأثر المرويّ عن عمر يدلّ على تقرير عدم العِصْيان على كلّ حال، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى. وإنّما لم تدلّ

⇐

[جواب المحقّق الرّضيّ عنه]

قلنا: قد يستعمل «إن» و«لَوْ» للدّلالة على أنّ الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلّم، وذلك إذا كان الشّرط ممّا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشّرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشّرط وعدمه، فيكون دائماً، سواء كان الشّرط والجزاء **مثبتين**[1] نحو: «لو أهَنْتَنِي لأثْنَيْتُ عَلَيْكَ»، أو **منفيّين** نحو: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّه لم يَعْصِهِ»، أو **مختلفين** نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّـهِ** ﴾[2] ونحو:

⇐ على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أنّ دلالتها على ذلك إنّما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة.

الثّاني: أنّه لمّا فقدت المناسبة انتفت العلّيّة، فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية، فعلمنا أنّ عدم المعصية معلّل بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السّبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معاً اهـ.

(١) **قوله: «سواء كان الشّرط والجزاء مثبتين»**. الأمثلة أربعة:

الأوّل: أن يكونا مثبتين، نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك».

الثّاني: أن يكونا منفيين، نحو: «لو لم يَخَفِ الله لم يعصه».

الثّالث: أن يكون الشّرط مثبتاً والجزاء منفياً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾.

الرّابع: عكس الثّالث، نحو: «لو لم تكرمني لأثنيت عليك».

(٢) لقمان: ٢٧.

«لو لم تكرمني لأثنيت عليك» ففي هذه الأمثلة إذا ادّعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشّرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشّرط بالطّريق الأولى.

ويستعمل لهذا المعنى «لولا» أيضاً نحو: «لولا إكرامك إيّاي لأثنيت عليك» يعني أُثني عليك على تقدير عدم الإكرام فكيف على تقدير وجوده، إذ لا فرق في المعنى بين «لولا» و«لو» الدّاخلة على النّفي.

[نقد]

فإن قيل: هل يجوز أن يكون «لو» في هذه الأمثلة[1] على أصلها من تقدير انتفاء

---

(١) **قوله: «فإن قيل: هل يجوز أن يكون «لو» في هذه الأمثلة»**. والحاصل أنّه هل يجوز أن يكون «لو» في الأمثلة الأربعة المذكورة على أصلها المشهور عند الجمهور وهو الدّلالة على امتناع الجزاء بسبب امتناع الشّرط بناءً على أنّ الجزاء ـ أي: عدم العِصْيان في المثال الثّاني ـ منقسم إلى قسمين:

أحدهما: عدم العِصْيان المرتبط بعدم الخوف فيكون هذا القسم منفياً بسبب انتفاء الشّرط.

وثانيهما: عدم العِصْيان المرتبط بالخوف، ويجوز أن يكون هذا القسم ثابتاً وحينئذٍ يصدق باعتبار القسم الأوّل ما هو الأصل فيها من تقدير انتفاء الجزاء بسبب انتفاء الشّرط؟

والجواب من وجوهٍ:

الأوّل: أنّ ارتباط الجزاء بالشّرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنّما يجيء ذلك الارتباط من قِبَل ذكر المتكلّم الشّرط مدّعياً الملازمة والارتباط بينهما جاعلاً العلامة لتلك الملازمة دخول أداة الشّرط عليهما.

وإن لم يَجئ ذلك من جانب أداة الشّرط بأن كان ارتباط الجزاء بالشّرط وتقيّده به ثابتاً قبل ذكر الشّرط لكان تقييد المتكلّم الجزاء بالشّرط تكراراً وإثباتاً لما هو ثابت، فإنّا إذا قلنا: «لو جئتني لأكرمتك إكراماً مرتبطاً بالمجيء» كان في هذا الكلام تكرار، لأنّ في ذكر ⇐

الجزاء، بناءً على أنّ الجزاء هو عدم العِصْيان المرتبط بعدم الخوف ـ مثلاً ـ فيجوز أن يكون هذا منفيّاً، وعدم العِصْيان المرتبط بالخوف ثابتاً، وكذا يقدّر انتفاء الثّناء المرتبط بعدم الإكرام، بِناءً على ثبوت الثّناء المرتبط بالإكرام.

[الجواب عنه]

قلنا: لا يخفى على أحد أنّ الارتباط بالشّرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنّما يجيء ذلك من قبيل ذكر الشّرط، وإلّا لكان تقييده بالشّرط تكراراً، كما إذا قلنا: «لو جئتني لأكرمتك إكراماً مرتبطاً بالمجيء» ونحن نعلم قطعاً أنّ المنفي في قولنا: «لو جئتني لأكرمتك» هو نفس الإكرام، لا الإكرام المرتبط بالمجيء، **وليس** كلّ ما له دخل[1] في لزوم شيء لشيء، أو ثبوته له، **يجب** أن يكون ملاحظاً للعقل عند الحكم وقيداً لذلك الشّيء.

⇐ الشّرط وإدخال الأداة عليه دلالة على ارتباط الجزاء ـ أي: الإكرام ـ بالشّرط، فالتّصريح بكونه مرتبطاً به تكرار، فكذلك قولنا: «لو جئتني لأكرمتك» بدون التّصريح إذا قلنا: إنّ الارتباط بالشّرط معتبر في مفهوم الجزاء.

والثّاني: أنّا نعلم أنّ الجزاء المنفيّ في «لو جئتني لأكرمتك» هو نفس الإكرام لا الإكرام المرتبط بالمجيء.

والثّالث: القول بالتّفصيل وهو رأي ابن الحاجب كما يأتي.

(١) **قوله: «وليس كلّ ما له دخل»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ الارتباط بالشّرط له دخل في لزوم الجزاء فيجب أن يكون معتبراً في مفهوم الجزاء؟

والجواب: أنّ الارتباط بالشّرط وإن كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يجب أن يكون ذلك الارتباط مُلَاحَظاً للعقل وقيداً للجزاء حال الحكم بلزومه للشّرط.

[جواب ابن الحاجب]

وزعم ابن الحاجب[١] أنّه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفيّ؛ **إذ لا عموم للمثبت**، فيجوز في نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك» أن يقدّر الثّناء المنفيّ غير المثبت، **بخلاف المنفيّ** فإنّه يفيد العموم، فيلزم في نحو: «لو لم يَخَفِ الله لم يعصه» نفي العِصْيان مطلقاً، فلو قدّر ثبوت نفي النّفي لزم الإثبات ويتناقض[٢].

[نقده]

وهذا وَهَمٌ؛ لأنّه إن اعتبر الارتباط بالشّرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتّى يكون المعنى «لو أهنتني لأثنيت عليك ثناء مرتبطاً بإهانة» فلا نسلّم أنّ المنفيّ عامّ بل معناه: «لو لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِهِ عدم عصيان مرتبطاً بعدم الخوف» فيجوز أن يكون انتفاؤه بانتفاء القيد، ويلزم عدم عِصْيان غير مرتبط بعدم الخوف.

وإن لم يعتبر بل أُجري على إطلاقه يلزم العموم في نفيه؛ مثبتاً كان أو منفيّاً.

[دفع شبهة]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً**[٣] **لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ**

---

(١) **قوله: «وزعم ابن الحاجب»**. إلى هذا الموضع كان الجواب منه ومن هاهنا يشير إلى جواب ابن الحاجب عن السّؤال وهو القول بالتفصيل كما ذكرناه.

(٢) **قوله: «ويتناقض»**. أي: يقع التّناقض، إذ لو قدّر انتفاء عدم العِصْيان بعمومه لكان العِصْيان ثابتاً على كلّ تقدير، وقرينة المدح تدلّ على أنّه غير ثابت فيتناقض المعنى الّذي يفهم من القرينة مع المعنى الّذي فهم من ظاهر جواب «لو» ضمناً ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً»**. قال ابن هشام: لَهِجَتِ الطَّلَبَةُ بالسؤال عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُّعْرِضُونَ**﴾ ⇐

لَتَوَلَّوْا﴾[١] فقد قيل: إنّه على صورة القياس الاقتراني[٢] فيجب أن ينتج: «لو علم

⇐ وتوجيهه: أنّ الجملتين يتركّب منهما قياس، وحينئذٍ فينتج: «لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا» وهذا مستحيل.

والجواب من ثلاثة أوجه؛ اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً وذلك باختلاف الوسط:

أحدهما: أنّ التّقدير: «لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولّوا».

والثّاني: أن تقدّر «ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم».

والثّالث: بتقدير كونه قياساً متّحد الوسط صحيح الإنتاج، والتّقدير: «ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً مّا لتولّوا بعد ذلك الوقت».

(١) الأنفال: ٢٣.

(٢) **قوله: «فقد قيل: إنّه على صورة القياس الاقتراني»**. أي: **من الشّكل الأوّل**. قال الشّارح في «تهذيب المنطق»: القياس قول مؤلّف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر، فإن كان مذكوراً فيه بمادّته وهيئته فاستثنائيّ وإلّا فاقتراني، إمّا حمليٌّ أو شرطيّ، وموضوع المطلوب من الحمليّ يسمّى أصغر، ومحموله أكبر، والمتكرّر أوسط.

وما فيه الأصغر الصّغرى، والأكبر الكبرى.

والأوسط إمّا محمول في الصّغرى وموضوع في الكبرى فهو **الشّكل الأوّل**، أو محمولهما **فالثّاني**، أو موضوعهما **فالثّالث**، أو عكس الأوّل **فالرّابع**.

ويشترط في **الأوّل** إيجاب الصّغرى وفعليّتها مع كلّيّة الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السّالبة الكلّيّة السالبتين بالضّرورة.

وفي **الثّاني** اختلافهما في الكيف وكلّيّة الكبرى مع دوام الصّغرى أو انعكاس السّالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضروريّة أو كبرى مشروطة لينتج الكلّيّتان سالبة كلّيّة والمختلفتان في الكمّ أيضاً سالبة جزئيّة بالخلف أو عكس الكبرى أو الصّغرى ثمّ التّرتيب ثمّ عكس النّتيجة.

وفي **الثّالث** إيجاب الصّغرى وفعليّتها مع كلّيّة إحداهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلّيّة أو بالعكس موجبة جزئيّة، ومع السّالبة الكلّيّة أو الكلّيّة مع الجزئيّة سالبة جزئيّة

⇐

الله فيهم خيراً لتولّوا» وهذا محال؛ لأنّه على تقدير أن يعلم فيهم خيراً لا يحصل منهم التّولّي بل الانقياد.

وأُجيب بأنّهما[(١)] مهملتان[(٢)] وكُبْرَى **الشَّكْل الأَوّل** يجب أن تكون كلّيّة، ولو سلّم فإنّهما تنتجان لو كانتا لزوميّتين وهو ممنوع، ولو سلّم[(٣)] فاستحالة

⇐ بالخلف أو عكس الصّغرى أو الكبرى ثمّ التّرتيب ثمّ عكس النّتيجة.

وفي **الرّابع**: إيجابهما مع كلّيّه الصّغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلّيّة إحداهما لينتج الموجبة الكلّيّة مع الأربع والجزئيّة مع السّالبة الكلّيّة والسّالبتان مع الموجبة الكلّيّة وكلّيّتهما مع الموجبة الجزئيّة جزئيّة موجبة إن لم يكن سلب، وإلّا فسالبة بالخلف أو بعكس التّرتيب، ثمّ عكس النّتيجة أو بعكس المقدّمتين، أو بالرّدّ إلى الثّاني بعكس الصّغرى أو الثّالث بعكس الكبرى اه.

(١) **قوله: «وأُجيب بأنّهما»**. أي: الجملتان: **الأُولى** قوله: «لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم» ويقال له عند أهل الميزان: صغرى القياس. **والثّانية** قوله: «ولو أسمعهم لتولّوا» ويقال له عندهم كبرى القياس.

(٢) **قوله: «مهملتان»**. أي: الصّغرى والكبرى مهملتان لا سور لهما، والمهملة في قوّة الجزئيّة، وقد نصّ الميزانيّون على أنّ كبرى **الشّكل الأوّل** يجب أن تكون كلّيّةً ليلزم اندراج الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر، وذلك لأنّ الأوسط محمول هاهنا على الأصغر، ويجوز أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع، فلو حكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلايلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما يشاهد في قولك: «كلّ إنسان حيوان» و: «بعض الحيوان فرس» ـ على ما نصّ عليه الفاضل اليزديّ في حاشية «التهذيب».

(٣) **قوله: «ولو سُلِّم»**. أي: لو تسلّمنا كلّيّه الكبرى فإنّهما تنتجان لو كانت لزوميّتين.

قال الشّارح: الشرطيّة متّصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أُخرى أو نفيها، لزوميّة إن كان ذلك لعلاقة وإلّا فاتّفاقيّة.

⇐

النّتيجة[1] ممنوعة؛ لأنّ علم الله فيهم خيراً محال؛ إذ لا خير فيهم، والمحال جاز أن يستلزم المحال.

[نقد الجواب]

وهذا غَلَط؛ لأنّ لفظ «لو» لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وإنّما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التّالي[2] لأنّها لامتناع

⇐ وقال اليزديّ: إنّما سمّيت باللزوميّة لاشتمالها على لزوم التّالي للمقدّم، فاللزوميّة ما حكم فيها باتّصال ـ لعلاقةٍ ـ أو نفي ذلك الاتّصال نحو: «كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود» ونحو: «ليس البتّة كلّما كانت الشّمس طالعة كان اللّيل موجوداً». وأمّا الاتّفاقيّة فهي ما حكم فيها بمجرّد الاتّصال أو نفيه من غير أن يكون ذلك مستنداً إلى العلاقة نحو: «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» أو: «ليس كلّما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً».

(١) **قوله: «فاستحالة النّتيجة»**. أي: لو سلّم كونهما لزوميّة فاستحالة النّتيجة ممنوعة، لأنّ علم الله فيهم خيراً محال ـ إذ لا خير فيهم ـ وذلك لا يوجب استحالة النّتيجة، والمحال جاز أن يستلزم المحال كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** ﴾ ـ على بعض الوجوه ـ.

فالنّتيجة لها اعتباران: اعتبار على تقدير وقوع المقدّم، واعتبار في نفسها، فهي غير مستحيلة بالاعتبار الأوّل ومستحيلة بالاعتبار الثّاني، فلا تنافي بين منع استحالة النّتيجة والحكم بمحاليّته في قوله: «والمحال جاز أن يستلزم المحال».

وحاصل الجواب أوّلاً: المنع من إثبات القياس من **الشّكل الأوّل** بإثبات الإهمال.

وثانياً: المنع من اللزوم المعتبر في **الشّكل الأوّل** لو فرض كونه منه.

وثالثاً: منع استحالة النّتيجة لو فرض اللزوم. فإنّ نتيجة المحال محال ولا بدع في ذلك.

(٢) **قوله: «وإنّما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التّالي»**. كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾.

الشّيء لامتناع غيره، ولهذا لا يصرّح باستثناء نقيض التّالي[١].

وكيف يصحّ أن يعتقد في كلام الحكيم ـ تعالى ـ أنّه قياس أُهملت فيه شرائط الإنتاج؟ وأيّ فائدة تكون في ذلك؟ وهل يركّب القياس إلّا لحصول النّتيجة؟

[الجواب على رأي الشّارح أخذاً عن الرّضيّ]

بل الحقّ أنّ قوله: «**لو علم الله فيهم خيراً**» وارد على قاعدة اللغة، يعني: أنّ سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم، ثمّ ابتدأ بقوله: «**ولو أسمعهم لتولّوا**» كلاماً آخر على طريقة «لو لم يخف الله لم يعصه» يعني: أنّ التّولّي لازم على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع، فهو دائم الوجود؛ كذا ذكروا.

وأقول: يجوز أن يكون التّولّي منتفياً بسبب انتفاء الإسماع كما هو مقتضى أصل «لو» لأنّ «التّولّي» هو الإعراض عن الشّيء وعدم الانقياد له، فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشّيء لم يتحقّق منهم التّولّي والإعراض عنه، ولم يلزم من هذا تحقّق الانقياد[٢] له.

[نقد على القياس]

فإن قيل: انتفاء التّولّي خير[٣] وقد ذكر أن لا خير فيهم.

---

(١) **قوله: «لا يصرّح باستثناء نقيض التّالي»**. لكون هذا الاستثناء معلوماً عندهم فلا يقال في الآية الكريمة: «لكنّهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة».

(٢) **قوله: «ولم يلزم من هذا تحقّق الانقياد»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إذا لم يتحقّق منهم التّولّي لزم أن يتحقّق منهم الانقياد، ضرورة أنّ انتفاء أحد الضدّين مستلزم لتحقّق الآخر؟ والجواب: أنّ الاستلزام المذكور إنّما هو في الضدّين المنحصرين اللّذين لا ثالث لهما وهاهنا ليس كذلك؛ لأنّ الثّالث ـ وهو الكفر عن عناد ـ من دون أن يسمعوا موجود.

(٣) **قوله: «انتفاء التولّي خير»**. يريد أن يبطل القياس من أصله بأنّ الأوسط لم يربط الأصغر ⇐

[الجواب عنه]

قلنا: لا نسلّم أنّ انتفاء التّولّي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنّما يكون خيراً لو كانوا من أهله بأن أُسمعوا شيئاً ثمّ انقادوا له ولَمْ يُعْرِضُوْا.

وهذا كما يقال: «لا خير في فلان لو كان به قوّة لقتل المسلمين» فإنّ عدم قتل المسلمين بناءً على عدم القوّة والقدرة ليس خيراً فيه.

[آية تحتمل الوجهين]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً**[1] **لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً**﴾ فيحتمل أن يكون من قبيل: «لو لم يخف الله لم يعصه» يعني: لو جعلنا الرّسول ملكاً لكان في صورة رجل فكيف إذا كان إنساناً.

ويحتمل أن يكون على أصل «لو» من انتفاء الشّرط والجزاء أي: لو جعلنا الرّسول المُرْسَلَ إليهم ملكاً لَجَعَلْنَا ذلك المَلَكَ في صورة رجل.

[«لو» يلزمها عدم الثبوت والمُضِيّ]

وإذا كان «لو» للشّرط في الماضي ﴿**فيلزم عدم الثّبوت والمُضِيّ في**

⇐ بالأكبر فلذا لم يتّفق الصّغرى مع الكبرى في الحكم، فالقياس باطل؛ لأنّ مفاد الكبرى يباين مفاد الصّغرى، فإنّه قد ذكر في الكبرى انتفاء التّولّي وهو خير بلا ريب، والحال أنّ المذكور في الصّغرى انتفاء الخير على الإطلاق. والجواب: بطلان هذا القول، ولا نسلّم أنّ انتفاء التّولّي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنّما يكون خيراً لو كان بسبب الإسماع.

(١) **قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً»**. المراد أنّ «لو» في هذه الآية تحتمل وجهين:

١ ـ أن يكون من قبيل «لو لم يخف الله» أي: الاستعمال اللغوي.

٢ ـ أن يكون من قبيل استعمال النّحوي المشهور وهو قول السّكّاكيّ والمصنّف.

جملتيها ﴾[(١)] ليوافق الغرض إذ الثّبوت ينافي التّعليقَ والحصولَ الفرضي، والاستقبال ينافي المُضِيّ، فلا يعدل في جملتَيها عن الفعليّة الماضويّة إلّا لنكتة.

ومذهب الفرّاء[(٢)] أنّها تستعمل في المستقبل استعمال «إنْ» وهو مع قلّته ثابت نحو: «**أُطلبوا العلم ولو بالصِّيْن**»[(٣)]، و: «**إنّي أُباهي بكم الأُمم يوم القيامة ولو**

---

(١) **قوله: «فيلزم عدم الثّبوت والمضيّ في جملتيها»**. أي: لمّا كانت «لو» حرف شرط في مضيّ وجب أن يكون شرطها جملة فعليّةً أوّلاً، وماضويّة ثانياً، فلا يكون شرطها جملة اسميّة دالّة على الثّبوت، لأنّ الثّبوت الدّالّ عليه الاسم ينافي التّعليق والحصول الفرضيّ الدّالّ عليه لفظ «لو» بل يدلّ على التّجدّد وعدم الثّبوت.

ولا يكون جملة فعليّة مضارعيّة، لأنّ الاستقبال ينافي المضيّ. وإذا عدل عن المضيّ إلى المضارع فإنّما يكون ذلك لنكتة يتبيّن بعد ذلك -إن شاء الله-.

(٢) **قوله: «ومذهب الفرّاء»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» قال: ومذهب الفرّاء أنّ «لو» تستعمل في المستقبل كـ«إنْ» وذلك مع قلّته ثابت لا ينكر نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصِّيْن» اهـ. وهو مذهب ابن هشام وغيره أيضاً حيث قالوا: إنّها تستعمل في المستقبل استعمال «إنْ» الشّرطيّة لمجرّد الوصل والرّبط وهو مع قلّته ثابت وهو معنى قول ابن مالك:

«لو» حرف شرط في مضيّ ويقل إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل

(٣) قوله: «اطلبوا العلم ولو بالصّين» روى الحديث عن النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- بهذا اللّفظ من المسلمين ابن أبي جُمهور في «غوالي اللئالي» والشّهيد الثّاني في «المنية» والنّيسابوريّ في «روضة الواعظين» والعلّامة في «بحار الأنوار» وتمامه: «اطلبوا العلم ولو بالصّين، فإنّ طلب العلم فريضة على كلّ مسلم».

ورواه بهذا اللّفظ من غيرهم العقيليّ في «الضّعفاء» وابن عديّ في «الكامل» والبيهقيّ في «الشّعب» من حديث عائشة وابن عبد البرّ في العلم من حديث أنس عن النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- والسّيوطيّ في «الجامع الصّغير» والسّمعاني في «الأنساب».

⇐

بالسّقط[١]». وقال أبو العَلاء:

وَلَوْ وَضَعَتْ فِي دِجْلَةَ[٢] **الْهَامَ**[٣] **لَمْ تُفِقْ ... مِنَ الجَزْعِ إِلَّا وَالْقُلُوبُ خَوالِ**

يَصِفُ تأسّفه على مفارقة[٤] «بغداد» وشوق ركائبه إلى ماءِ «دِجْلَةَ» والمعنى:

⇐ قوله: «وإنّي أباهي» روى الشّافعيّ في كتاب «الأمّ» عن النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «تناكحوا تكثروا، فإنّي أباهي بكم الأمم حتّى بالسّقط» وروى من المسلمين ابن أبي جمهور في باب النّكاح من «غوالي اللئالي»: «تناكحوا تكثروا فإنّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة حتّى بالسّقط» وقريب منه في «توحيد الصّدوق» ورواه العلّامة في أبواب النّكاح من البحار بلفظ: «تناكحوا تكثروا فإنّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسّقط».

(١) **قوله: «ولو بالسِّقْط»**. ـ بكسر السين وسكون القاف ـ الولد الّذي يسقط من رحم الأُمّ ولم يَلِجْهُ الرّوح، فالشّرط في هذا الحديث والحديث الّذي قبله مستقبل.

أمّا في الأوّل: فلأنّه في حيّز الأمر وهو لا يتعلّق ولا يتعقّل بالموجود الماضي أو الحال لأنّه طلب الحاصل وهو عبث.

وأمّا في الثّاني: فلأنّ المباهاة إنّما تكون يوم القيامة لا في الحال ولا في الماضي.

(٢) **قوله: «دِجْلَة»**. بكسر الدّال يقال له بالفارسيّة: «أروند»، قال أبو القاسم الفردوسيّ الشاعر الحماسي الفارسي: ❊ به تازى تو اروند را دِجْله خوان ❊

(٣) **قوله: «ولو وضعت في دِجْلَةَ الهامَ»**. البيت لأبي العلاء المعرّي من قصيدة قد تقدّمت الإشارة إليها قبل ذلك فراجعها، وهو من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف.

(٤) قال الجرجانيّ: كأنّه لم ينظر في القصيدة وأبياتها ولم يراجع أيضاً إلى نسخ «السّقط» فإنّ المكتوب فيها على صدرها: وقال ببغداد [من الطّويل] ومطلعها:

طربن لضوء البارق المتعالي ... ببغداد وهناً ما لهنّ ومالي

ثمّ قال:

تمنّت قويقاً، والصّراةُ حيالها ... تراب لها من أيْنُقٍ وجِمَالِ

«قويق» نهر على باب «حلب» و«الصّراة» نهر بـ«بغداد» ومن جملة أبياتها:

⇐

«إنْ وضعت» لكنّه جاء بـ«لو» قصداً إلى أنّ وضع ركائبها الهام في ماء «دِجْلة» كأنّه أمر قد حصل منه اليأس وانقطع الرَّجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء.

[صورة من دخول «لو» على المضارع]

﴿فدخولها على المضارع في نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1]﴾ أي: لوقعتم في الجَهْد والهلاك **﴿لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً﴾** لأنّه كان في إرادتهم استمرار عمل النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ على ما يستصوبون، وأنّه كلّما عَنَّ لهم رأي في أمرٍ كان معمولاً عليه ـ بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ﴾ ـ **﴿كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿اَللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2]﴾**[3] بعد قوله:

⇐ فيا برق ليس الكرخ داري وإنّما رمــاني إليـه الدّهـر مـنذ ليـالِ

در خـانهٔ غـم بـودن از هـمّت دون بـاشد

واندر دلِ دون همت، أسرارِ تـو چـون بـاشد

بر هر چه همی لرزی می‌دان کـه هـمان ارزی

زان روی دلِ عـاشق از عـرش فـزون بـاشد

فهل فيك من ماء المعرّة قـطرة تغيث بـها ظـمآن ليس بسـالي

ومعنى البيت: أنّ الإبل لو وضعت هامها في دِجْلَةَ لِتشرب لجمدت الماء وسلّت عمّا تمنّت من المِياه، وخلت قلوبها عن الحنين، وعلى هذا فلا حاجة إلى جعل كلمة «لو» للاستقبال.

(١) الحجرات: ٧.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) **قوله: كما في قوله ـ تعالى ـ: «اَللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ»**. والفرق بين هذه الآية والّتي قبلها أنّ الأُولى عدل فيها من الماضي إلى المضارع، والثّانية عدل فيها من اسم الفاعل إليه، والغرض من العدول فيهما واحد وهو الاستمرار المستفاد من المضارع بالاتّفاق وهو ظاهر كلام ابن هشام في باب السّين المهملة من كتاب «المغني».

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[1] حيث لم يقل: «الله مستهزِءٌ بهم» ـ بلفظ اسم الفاعل ـ قصداً إلى حدوث الاستهزاء وتجدّده وقتاً بعد وقت.

والاستهزاء هو السُّخْرِيّة والاستخفاف[2] ومعناه[3]: إنزال الهَوان والحَقَارة بهم، وهكذا كانت نِكايات الله في المنافقين وبلاياه النّازلة بهم يتجدّد وقتاً فوقتاً، وتحدث حالاً فحالاً.

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) **قوله: «الاستهزاء هو السّخريّة والاستخفاف»**. قال الأديب النيسابوريّ: واعلم أنّه قد ورد في القرآن ألفاظ دالّة على معانٍ لا يمكن إثباتها بالحقيقة في حقّ الله ـ تعالى ـ:

منها: الاستهزاء: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، والاستهزاء مذموم لكونه جهلاً: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

ومنها: المكر: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾.

ومنها: الغضب: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾.

ومنها: التعجّب: ﴿بَلْ عجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ في مَنْ قرأ بضمّ التّاء، والتعجّب حالة للقلب يعرض عند الجهل بسبب الشّيء.

ومنها: التكبّر: ﴿الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾. والقانون في تصحيح هذه الألفاظ أن يقال: لكلّ واحدة من هذه الأحوال أُمور يوجد معها في البداية، وآثار يصدر منها في النّهاية.

مثاله: «الغضب» حالة يحصل في القلب عند غليان دمه وسخونة مزاجه، والأثر الحاصل منها في النهاية إيصال الضّرر إلى المغضوب عليه، فالغضب في حقّه ـ تعالى ـ محمول على الأثر الحاصل في النّهاية لا الأمر الكائن في البداية، وقس على هذا اهـ. وهذا هو المراد بقولهم: «خذ الغايات واتْرُكِ المبادي».

(٣) أي: معناه المقصود هاهنا، فيكون من إطلاق اسم الشّيء على غايته بعلاقة السببيّة والمسببيّة، لأنّ غرض المستهزئ من استهزائه إدخال الهَوان والحقارة في المستهزء به ـ كما نصّ الجرجانيّ ـ.

[نقدٌ على المصنّف]

فإن قيل: إن اراد بالفعل في قوله: «لقصد استمرار الفعل» الإطاعة ـ مثلاً ـ ليكون المعنى: « أنّ انتفاء عَنَتِكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم » فهذا مخالف لما ذكر في «المفتاح»[١] من أنّ المعنى: «أنّ امتناع عَنَتِكُمْ باستمرار امتناعه عن طاعتكم».

وإن أراد به امتناع الطّاعة، ليكون الاستمرار راجعاً إلى الامتناع عن الطّاعة، فهو خلاف ما يفهم من الكلام؛ لأنّ المضارع يفيد الاستمرار، فدخول «لو» عليه إنّما يفيد امتناع الاستمرار[٢] لا استمرار الا متناع.

[جوابه]

قلنا: الظّاهر هو الأوّل[٣]، وللثّاني أيضاً وجه[٤] لأنّه كما أنّ المضارع المثبت

---

(١) **قوله: «مخالف لما ذكر في «المفتاح»**. وجه المخالفة أنّ السّبب على رأي الخطيب هو انتفاء الاستمرار، وعلى رأي السّكّاكيّ استمرار الامتناع، فيكون الاستمرار على الأوّل راجعاً إلى «الطّاعة» وعلى الثّاني إلى «الامتناع» والفرق بينهما واضح.

(٢) **قوله: «إنّما يفيد امتناع الاستمرار»**. لأنّ «لو» إنّما تدلّ على الامتناع لا الاستمرار.

(٣) **قوله: «الظّاهر هو الأوّل»**. وهو كون المراد من الفعل «الإطاعة» ووجه الظّهور ـ كما عن المحشّي ـ: أنّ استفادة المعاني من الألفاظ على وَفْق ترتيبها يعني أنّ كلمة «لو» الدّالّة على الامتناع لمّا كانت قبل «يطيعكم» فالظّاهر أنّ المراد من الفعل «الطّاعة» ليكون المعنى: أنّ انتفاء عَنَتِكم وهلاككم بسبب انتفاء استمراره ـ عليه السّلام ـ على طاعتكم.

(٤) **قوله: «وللثّاني أيضاً وجه»**. والثّاني هو كون المراد بالفعل امتناع الطّاعة ـ كما في «المفتاح» ـ وبيان الوجه ـ كما عن المحشّي ـ: أنّه بناء على أنّ المعاني الأصليّة يتصوّرها البليغ أوّلاً في الذّهن ثمّ يعتبر فيها الخصوصيّات والمزايا، فالنّفي والإثبات مقدّم في الاعتبار على

⇐

يفيد استمرار الثّبوت يجوز أن يفيد المنفيّ استمرارَ النّفي، ويفيد الدّاخل عليه «لو» استمرار الامتناع بحسب الاستعمال.

كما أنّ الجملة الاسميّة تفيد الثُّبوت والدَّوام والتَّأكيد، فإذا دخلت عليها حرف النّفي تكون لتأكيد النّفي وثَبَاته لا لنفي التّأكيد والثُّبوت.

ولهذا قالوا: إنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾[1] ردّ لقولهم: ﴿ **آمَنَّا** ﴾ على أبلغ وجهٍ وآكَدِهِ، وإنّ قولنا: «ما زيداً ضربتُ» و: «ما بزيدٍ مررتُ» لاختصاص النّفي[2] لا لنفي الاختصاص، مع أنّه بدون حرف النّفي يفيد الاختصاص، ولهذا نظائر في كلامهم[3].

⇐ الاستمرار.

فعلى هذا يكون المعنى بحيث يرد الاستمرار الدّالّ عليه المضارع على الامتناع الدالّ عليه كلمة «لو» ولذا قال السّكّاكيّ: إنّ المعنى: «أنّ امتناع عَنَتِكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم» فيكون استفادة المعاني من الألفاظ على خلاف ترتيبها، وهذا هو الّذي أراده الشّارح بقوله: «لأنّه كما أنّ المضارع المثبت» إلى آخره.

(١) البقرة: ٨.

(٢) **قوله: «لاختصاص النّفي»**. أي: حصر النّفي وقصره، ولا يخفى عليك الفرق بين هذا الكلام والّذي نقله عن عبدالقاهر قبل ذلك غير مرّةٍ من أنّ النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهٍ مّا أن يتوجّه إلى ذلك القيد ويقع له خصوصاً، فإنّه إنّما كان في موضع يدخل النّفي على القيد، فالنّفي طارئ والكلام الّذي فيه القيد مطروء عليه، وأمّا هذا الكلام الّذي يقوله التّفتازانيّ فإنّما يكون في موضع يدخل القيد على الكلام المنفيّ ولذا يقيّد النّفي فقوله: «ما زيداً ضربت» كان أصله: «ما ضربت زيداً» ثمّ قدّم المفعول على الفعل والنّفي حاضر فالقيد ـ وهو تقديم ما حقّه التأخير ـ هاهنا طارئ والكلام المنفيّ مطروء عليه، فلا تنافي بين كلام الشّارح هاهنا وبين ما نقله عن الشّيخ عبدالقاهر قبل ذلك في غير موضع.

(٣) **قوله: «ولهذا نظائر في كلامهم»**. منها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ حيث أُجيب

⇐

[صورةُ أُخرى مِن دخول «لو» على المضارع]

﴿ و ﴾ دخول «لو» على المضارع ﴿ في نحو: ﴿ وَلَوْ تَرىٰ ﴾ الخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ أو لكلّ مَن يتأتّى منه الرّؤية ﴿ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾[1] ﴾ أي: أُرُوْهَا[2] حتّى يعاينوها أو أُطْلِعُوْا عليها إِطْلاعاً هي تحتهم، أو أُدخلوها فيعرِفوا مقدار عذابها من قولك: «وقفته على كذا» ـ إذا فهّمته وعرّفته ـ وجواب «لو» محذوف أي: «لَرأيتَ أمراً فظيعاً» وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[3]، ﴿ وَلَوْ تَرىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤْوسِهِمْ ﴾[4] ﴿ لتنزيله ﴾ أي: المضارع ﴿ منزلة الماضي؛ لصدوره ﴾ أي: المضارع أو الكلام ﴿ عمَّن لا خلاف في إخباره ﴾ وهو الله الّذي يعلم غيب السَّمَاوات والأرض.

فالمستقبل الّذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقّق الوقوع، فهذه الحالة إنّما هي في المستقبل، لأنّها إنّما تكون في القيامة، لكنّها جعلت بمنزلة الماضي المتحقّق الوقوع فاستعمل «لو» و«إذ» وهما مختصّان بالماضي، وحينئذٍ

⇐ عن الإشكال فيها بأنّ المبالغة فيها ترجع إلى نفي الظّلم والمعنى: انتفى الظّلم من الله ـ عزّ وعلا ـ انتفاءً مبالغاً فيه.

فالآية مفيدة لتأكيد النّفي والمبالغة فيه، لا لنفي التّأكيد والمبالغة وإلّا لأفادت أنّ المنفيّ إنّما هي المبالغة في الظّلم، فتفيد ثبوت أصل الظّلم ـ تعالى عمّا يقول الظّالمون علوّاً كبيراً ـ.

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) كلّ ما ذكره هاهنا مأخوذ من الكشاف في تفسير هذه الآية وهي السّابعة والعشرون من سورة الأنعام.

(٣) سبأ: ٣١.

(٤) السّجدة: ١٢.

كان المناسب أن يقال: «ولو رأيت» ولكنّه عدل إلى لفظ المضارع لأنّه كلام من لا خلاف في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنزلة الماضي؛ فهذا مستقبل في التّحقيق ماضٍ بحسب التّأويل، كأنّه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنّك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً عجيباً. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام(١).

وإن جعلت الخطاب للنّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ «ولو» للتمنّي فلا استشهاد لأنّ «لو» التّمنّي تدخل على المضارع أيضاً.

[الأقوال في توجيه المضارع بعد «ربّما»]

﴿كما في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢)﴾ فإنّه قد التزم(٣) ابن

---

(١) **قوله: «هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام»**. حاصل الكلام في تحقيق قوله: «لتنزيله» إلى آخره أنّ هاهنا أمرين:

الأوّل: أنّ الحالة المذكورة في الآية تقع في المستقبل فلا يناسبها استعمال «لو» و«إذا» المختصّين بالماضي.

والثّاني: أنّه بعد استعمالهما كان المناسب الإتيان بصيغة الماضي لا المضارع.

فالأوّل لتنزيل تلك الحالة بمنزلة الماضي المقطوع به لتحقّق وقوعها.

والثّاني لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدورها عمّن لا خلاف في إخباره، فالمستقبل الصّادر عنه بمنزلة الماضي، فتلك الحالة ماضويّة تنزيلاً مستقبلة تحقيقاً، فروعيت الجهتان.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) كلّ ما ينقله في هذا الموضع عن ابن السّرّاج وأبي عليّ الفارسيّ فإنّما ينقله عن المحقّق الرّضيّ في بحث «ربّ» من باب حروف الجرّ من «شرح الكافية» ٢: ٣٣٣ وهذا نصّه: والتزم ابن السّرّاج وأبو عليّ في «الإيضاح» كون الفعل ماضياً: لأنّ وضع «ربّ» للتّقليل في الماضي ـ كما ذكرنا ـ.

⇐

السَّرَّاج[١] وأبو عليّ[٢] في «الإيضاح»[٣] بأنّ الفعل الواقع بعد «ربّ» المكفوفة بـ«ما» يجب أن يكون ماضياً، لأنّها للتّقليل في الماضي، وجوّز أبو عليّ في غير[٤] «الإيضاح» ومَنْ تَبِعَه وقوع الحال والاستقبال بعدها.

⇐ والعذر عندهما في نحو قوله: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ ﴾ أنّ مثل هذا المستقبل ـ أي: الأمور الأخرويّة ـ غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾ و ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾. وقال الرّبعيّ: أصله: «ربما كان يودّ» فحذف «كان» لكثرة استعماله بعد «ربما» والأوّل أحسن وقال:

قَتَلْنَا ونَالَ القَتْلُ منّا وربّما يَكُوْنُ عَلَى القَوْمِ الكِرامِ لَنَا الظَّفَر

أي: «ربّما كان» مثل قوله:

* فلقد يكون أخادم وذبائح *

والمشهور جواز دخول «ربّما» على المضارع بلا تأويل ـ كما ذكره أبو عليٍّ في غير «الإيضاح» ـ.

وفي نسخة أخرى من «شرح الكافية»: وجوّز أبو عليّ في غير «الإيضاح» ومن تابعه وقوع الحال أو الاستقبال بعد «ربّما» وهو الأظهر، فلا يحتاج في الآية والشّعر المذكورين إلى تأويل.

(١) أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ المتوفّى سنة ٣١٦هـ، أي: التزم به ابن السّرّاج في «الأصول» ١: ٤١٩.

(٢) أبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفسويّ الشيرازيّ من أكابر النّحاة في كلّ العصور، ولد سنة ٢٨٨هـ في «فسا» من أعمال «فارس» توفّي بـ«بغداد» سنة ٣٧٧هـ ودفن بالشّونيزيّة، وأكثر كتبه موجودة عندي.

(٣) المقتصد في شرح «الإيضاح» ٢: ٨٣٤.

(٤) البغداديات: ٢٨٩ و٢٩٥.

[القول الأوّل]

فقوله: «ربما يودّ» من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولَي البصريّين[١].

[القول الثّاني]

وأمّا الكوفيّون فعلى أنّه بتقدير «كان» أي: «ربّما كان يودّ»، فحذف لكثرة استعمال «كان» بعد «ربّما».

[القول الثّالث]

وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة بـ«يودّ» والفعل المتعلّق به «ربّ» محذوفاً ـ أي: ربّ شيءٍ يودّ الّذين كفروا تَحَقَّقَ وثَبَتَ ـ فلا يخفى ما فيه من التّعسّف وتبير النّظم[٢].

---

(١) **قوله: «في أحد قولي البصريّين»**. وفيه تكلّف، لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ.

والقول الآخر للبصريّين أشار إليه بقوله: «وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة» إلى آخره، ويحتمل أن يكون ما ذكره أبو عليّ في «الإيضاح» النحويّ. والأقوال الّتي ذكرها الشّارح هاهنا خمسة:

الأوّل: قول البصريّ المشهور.

الثّاني: قول الكوفي.

الثّالث: قول البصريّ غير المشهور وهو المشار إليه بقوله: وأمّا جعل «ما» نكرة موصوفة بـ«يودّ» إلى آخره.

الرّابع: قول ابن الحاجب النّحويّ.

الخامس: قول بعضهم المشار إليه بقوله: «وأمّا من زعم» إلى آخره.

(٢) **قوله: «ما فيه من التّعسّف وتبير النّظم»**. أمّا التّعسّف: فلأنّ فيه تقديراً بلا ضرورة داعية إليه ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

⇐

و«رُبَّ» هاهنا لتقليل النّسبة، بمعنى: أنّه يُدْهِشُهُمْ أهوال القيامة فَيَبْهَتُوْنَ وإن وُجِدَتْ منهم إفاقةٌ مَا تَمَنَّوْا ذلك.

ويجوز أن يكون مستعارة للتّكثير(١).

[القول الرّابع]

وذكر ابن الحاجب(٢) أنّها نقلت من التّقليل إلى التّحقيق ـ كما نقلوا «قد» إذا دخلت على المضارع من التّقليل إلى التّحقيق ـ.

⇐ وأمّا تتبير النّظم: فلفوات الارتباط بينه وبين «لو كانوا مسلمين»، وتوضيح ذلك: أنّه إذا قدّرت كافّةً يكون قوله: «لو كانوا مسلمين» مفعولاً لـ«يودّ» بخلاف الموصوفة، فإنّ المفعول حينئذٍ مستتر وهو الضّمير المحذوف في جملة «يودّ» والتقدير: «يودّه» فيكون قوله: «لو كانوا مسلمين» منقطعاً عمّا قبله.

(١) **قوله: «مستعارة للتّكثير»**. أي: يكون التّكثير معنىً مجازيّاً لها ـ كما نسب إلى الأكثرين ـ لأنّ الاستعارة من أقسام المجاز، والعلاقة فيه التّضادّ مثل استعارة «الأسد» للجبان.

وأنكر على الأكثرين ابن هشام صاحب «المغني» حيث قال: وليس معناه التّقليل دائماً ـ خلافاً للأكثرين ـ ولا التّكثير دائماً ـ خِلافاً لابن درستويه وجماعة ـ بل ترد للتّكثير كثيراً وللتّقليل قليلاً.

فمن الأوّل: ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾.

ومن الثّاني: قول أبي طالب ـ عليه السّلام ـ:

وأبيض يُستَسقَى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

يريد النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ اهـ باختصارٍ.

(٢) قال البغداديّ في شرح الشّاهد الموفي للثّمانمائة من «الخزانة»: ونقل التبريزيّ عن المصنّف في شرح هذه المقدّمة أنّ «ربّ» المكفوفة نقلت من معنى التقليل إلى معنى التّحقيق كما نقلت «قد» الدّاخلة على المضارع في نحو قوله ـ تعالى ـ: «قد يعلم ما أنتم عليه» من معنى التّقليل إلى معنى التّحقيق.

ودخولها على الجملة الاسميّة مذهب المبرّد والزمخشريّ وابن مالك اهـ.

ومفعول «يودّ» محذوف بدلالة قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[1][2] على أنّ «لو» للتمنّي[3] حكايةً لِوَدَادتهم[4] جيء به على لفظ الغَيْبَةِ لأنّهم مخبر عنهم، كما تقول: «حَلَفَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ» ولو قيل: «لأفعلنّ» لكان أيضاً سديداً حَسَناً[5].

[القول الخامس]

وأمّا مَنْ زعم أنّ «لو» الواقعة بعد فعلٍ يفهم منه معنى التّمنّي حرف مصدريّة

---

(١) الحجر: ٢.

(٢) **قوله: ومفعول «يودّ» محذوف بدلالة قوله: «لَوْكَانُوا مُسْلِمِينَ»**. والمفعول المحذوف: «الإسلام» أو «كونهم مسلمين».

(٣) **قوله: «على أنّ «لو» للتمنّي»**. أي: القول بحذف المفعول مبنيّ على أنّ «لو» للتمنّي وذلك أنّه إذا كان للتّمنّي فهي للإنشاء ولها صدر الكلام ـ لأنّها من المغيّرات الّتي وجب أن تقع في الصّدر ـ فلا يعمل ما له الصّدر فيما بعده فلذلك لا يصحّ أن يكون المفعول «لو كانوا مسلمين» وهذا القول على هذا حكاية لودادتهم. وقال الهنديّ: أي: بناءً على أنّ «لو» للتمنّي فإنّه لو كان للمصدريّة لم يكن المفعول محذوفاً ـ كما سيجيء ـ.

(٤) **قوله: «حكاية لِوَدَادتهم»**. قيل: إذا كان ذلك حكاية وجب أن يقال: «لو كنّا مسلمين» بصيغة المتكلّم لا الغيبة، لوجوب المطابقة بين الحكاية والمحكيّ.

وأُجيب بأنّ ذلك لازم إذا أُريد حكاية اللّفظ والمعنى جميعاً وهاهنا ليس كذلك، بل أُريد حكاية المعنى دون اللّفظ وهذا هو المراد بقول الشّارح: «جيء به على لفظ الغيبة» أي: جيء بـ«لو كانوا» على صيغة الغيبة، لأنّ «لو كانوا» مخبر عن الكفّار القائلين يوم القيامة: «لو كنّا مسلمين» كما يقال حكاية عن زيد إذا حلف: «زيد حلف باللّه ليفعلنّ» بصيغة الغائب، وقد كان كلامه «لأفعلنّ» بصيغة المتكلّم، ولذا لو قيل: «لأفعلنّ» بصيغة المتكلّم حكايةً للّفظ والمعنى جميعاً لكان أيضاً حسناً.

(٥) **قوله: «سديداً حسناً»**. وجه الحسن أنّ الحكاية عبارة عن إيراد اللّفظ على صورته الأُولى وليست الآية كذلك بل جيء على خلاف صورته الأُولى ليطابق ما عبّر به عنهم وهو قوله: «الّذين كفروا» فإنّه بلفظ الغيبة اهـ.

فمفعول «يودّ» عنده هو قوله: ﴿ **لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** ﴾.

[صورة ثالثة]

﴿أو لاستحضار الصّورة﴾ عطف على قوله: «لتنزيله» يعني: صورة رؤية الكافرين موقوفين على النّار قائلين: ﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا** ﴾[1] وكذا صورة رؤية الكافرين الظّالمين موقوفين عند ربّهم، والمُجْرِمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات. **﴿كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ ﴾** بلفظ المضارع بعد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ** ﴾[2] **﴿استحضاراً لتلك الصّورة البديعة الدّالّة على القدرة الباهرة﴾** أي: الغالبة، أعني: صورة إثارة السَّحاب مُسَخَّراً بين السَّماء والأرض على الكيفيّة المخصوصة، والانقلابات المتفاوتة.

[وجه العدول]

وذلك لأنّ المضارع ممّا يدلّ على الحال الحاضر الّذي من شأنه أن يشاهد، كأنّه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصّورة ليشاهدها السّامعون، ولا يفعل ذلك إلّا في أمر يهتمّ بمشاهدته لِغَرَابة، أو فَظَاعة، أو نحو ذلك، وهو في الكلام كثير.

وقد يكون دخولها على المضارع للدّلالة على أنّ الفعل من الفَظَاعة بحيث يحترز أَنْ يعبّر عنه بلفظ الماضي لكونه ممّا يدلّ على الوقوع في الجملة كما تقول: «لقد أصابَتْني حوادث لو تبقى إلى الآن لما بقي منّي أثر».

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) فاطر: ٩. ومثله قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ** ﴾، الرّوم: ٤٨.

ولم يتعرّض للعدول[1] عن عدم الثّبوت إلى جعل الجملة الثّانية اسميّة[2] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾[3] دلالةً على إثبات المَثُوْبَةِ واستقرارها لأنّه ظاهر، وأمّا الجملة الأُولى فلا تقع إلّا فعليّة ألبتّة[4].

[تنكير المسند]

﴿ وأمّا تنكيره ﴾ أي: تنكير المسند **﴿ فلإرادة عدم الحصر والعهد ﴾** المفهومين

---

(١) **قوله: «ولم يتعرّض للعدول»**. جواب عن سؤال وهو أنّ المصنّف قرّر قبل ذلك أنّ «لو» تدخل على الفعليّة الماضويّة ولا تدخل على الاسميّة ولا الفعليّة المضارعيّة للعلّة الّتي ذكرها، ثمّ بعد ذلك تعرّض للعدول عن الفعليّة الماضويّة إلى الفعليّة المضارعيّة فلم لم يتعرّض للعدول عن الفعليّة إلى الاسميّة؟

فأجاب بأنّ شرط «لو» لا تقع إلّا فعليّة وأمّا جوابها فربّما كان اسميّة وعدل فيها عن الفعليّة إلى الاسميّة ولم يتعرّض له المصنّف لأنّ وجه العدول عن الفعليّة إلى الاسميّة في الجواب ظاهر، ففي الآية المذكورة ـ مثلاً ـ وجه العدول هي الدّلالة على إثبات المثوبة واستقرارها.

(٢) **قوله: «جعل الجملة الثّانية اسميّة»**. أي: جملة جزاء الشّرط في «لو» والجملة الأُولى هي شرطها وناقش هذا بعضهم بأنّ الجواب حصر في الفعليّة، كما نصّ عليه السّيوطيّ قائلاً: جواب «لو» إمّا ماضٍ معنىً كـ«لو لم يخف الله لم يعصه» أو وضعاً وهو إمّا مثبت فاقترانه باللّام نحو: ﴿ **وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ** ﴾ أكثر من تركها نحو: ﴿ **لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا** ﴾ أو منفيّ بـ«ما» فالأمر بالعكس نحو: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا** ﴾.

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

(٣) البقرة: ١٠٣.

(٤) **قوله: «فلا تقع إلّا فعليّة ألبتّة»**. فيه أيضاً مناقشة لبعضهم، قال ابن مالك:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ«إن» لكنّ «لو»: «أنّ» بها قد يقترن

حيث قال شرّاح كلامه: موضع «أنّ» حينئذٍ رفع مبتدأً عند سيبويه وفاعلاً لـ«ثبت» مقدّراً عند الزّمخشريّ.

من تعريفه ﴿كقولك: «زيد كاتب وعمرو شاعر»﴾.

[نقد رأي السّكّاكي]

ويدخل فيه ما إذا قُصِدَ حِكايةٌ عن المنّكر[1] كما إذا قال لك قائل: «عندي رجل»، فتقول تصديقاً له: «الّذي عندك رجل» وإن كنت تعلم أنّه زيد.

﴿أو للتّفخيم نحو: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴾ على أنّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو خبر: ﴿ ذٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾[2].

﴿أو للتّحقير﴾ نحو: «ما زَيْدٌ شيئاً».

[رأي آخر للسّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»: أو لكون المسند إليه نكرة نحو: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّه يجب حينئذٍ تنكير المسند، لأنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة

---

(١) **قوله: «ويدخل فيه ما إذا قصد حكاية عن المنكر»**. لقد أدمج المصنّف في هذا الكتاب قصد حكاية المنكر وقصد عدم الحصر والعهد، ردّاً على السّكّاكيّ حيث جعل كلّ واحدٍ من القصدين سبباً مستقلّاً باقتضاء التّنكير ولم يجعل أحدهما داخلاً في الآخر، والشّارح يريد الوقوف إلى جانب الخطيب وتخطئة السّكّاكيّ فلذا قال: «ويدخل فيه» أي: في قصد عدم الحصر والعهد قصد الحكاية عن المنكر.

قال المحشّي: لا يخفى عليك أنّ قصد حكاية المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد، وإن كان مجامعاً له، وأنّ كلّ واحدٍ من القصدين مستقلّ باقتضاء التّنكير فجعل أحدهما داخلاً في الآخر لا يخلو عن تعسّفٍ، فالصّواب أن يجعل كلّ منهما مقتضياً برأسه كما في «المفتاح» حيث قال: وأمّا الحالة المقتضية لكونه منكراً فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر كما إذا أخبر عن «رجل» في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك فقيل: «الّذي عندك رجل» أو كان المسند إليه نكرةً، ثمّ قال: أو كان المسند إليه معرفةً لكن المراد بالمسند وصف غير معهودٍ ولا مقصود الانحصار اهـ.

(٢) البقرة: ٢.

ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً[(١)] أو لا يمتنع ـ ليس في كلام العرب.

ونحو قوله:

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[(٢)] *

وقوله:

* يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[(٣)] *

---

(١) **قوله: «سواء قلنا ـ: يمتنع عقلاً»**. كما قال به بعضهم ويأتي دليله بُعَيْد هذا «أو لا يمتنع» كما اختاره المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ.

(٢) **قوله: «وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا»**. قد تقدّم شرحه في **باب القلب** فراجعه.

(٣) **قوله: «يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ»**. المصراع من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضَّرب المماثل، والقائل حسّان بن ثابت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن حرب ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

عَـفَـتْ ذاتُ الأصـابع فـالجِواءُ ... إلى عَـذْرَاءَ مـنزِلُها خَـلَاءُ

ديارٌ من بني الحَسْـحاس قَـفْرٌ ... تـعفّيها الرَّوامِسُ والسَّمَاءُ

وكـانت لا يـزال بـها أنـيسٌ ... خِـلالَ مـروجها نَـعمٌ وشَـاءُ

فَـدَعْ هـذا ولكـن مـن لطـيفٍ ... يـؤرِّقني إذا ذَهَبَ العِشَـاءُ

لِشَـعْثاءَ الّـتي قـد تـيَّمَتْه ... فـليس لِـقَلْبِهِ مـنها شِـفَاءُ

كأنّ خـبيئةً مـن بـيت رأسٍ ... يكـون مـزاجَـها عَسَـلٌ ومـاءُ

عـلى أنـيابها أو طَـعْمُ غَـضٍّ ... مـن التُّـفَّاح هـصّره اجـتناءُ

إذا مـا الأشـرِبات ذُكِـرْنَ يـوماً ... فـهُنَّ لطـيّب الرّاح الفِـدَاءُ

قال:

ألا أبـلغ أبـا سـفيان عـنّي ... فأنت مُـجَوَّفٌ نَـخِبٌ هَـواءُ

هجوتَ مـحمّداً فأَجَبْتُ عـنه ... وعـند الله فـي ذاك الجـزاءُ

أتـهجوه ولستَ له بكُـفْءٍ ... فشـرّكـما لخـيركما الفِـداءُ

⇐

من باب القلب[١] ـ على ما مرّ ـ.

[نقد الشّارح له]

وهذا على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنّهم يجوّزون كون المبتدأِ نكرةً اسمَ استفهامٍ، والخبرِ معرفةً نحو: «مَنْ أبوك» و: «كَمْ درهماً مَالُكَ»، وكذا في: «ماذا صنعت» على أن يكون المعنى: «أَيُّ شيءٍ الّذي صنَعْتَه» وقد صرّحوا في جميع ذلك بأنّ اسم الاستفهام مبتدأ، والمعرفة بعده خبر له.

[استدلال على امتناع تعريف الخبر وتنكير المبتدأ]

واستدلّ بعضهم على أنّ كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلاً بوجهين:

⇐ هجوتَ مباركاً بَرّاً حنيفاً ... أمينَ الله شيمته الوَفَاءُ
فمن يهجو رسولَ الله منكم ... ويمدحه وينصره سَواءُ
فإنّ أبي ووالده وعِرْضِي ... لِعِرْضِ محمّد منكم وِقَاءُ

قال:

لساني صارمٌ لا عيب فيه ... وبحري لا تكدّره الدِّلَاءُ

(١) راجع المفتاح: ٣١٠ ـ ٣١١ وعبارة «المفتاح» منقولة بالمعنى، وهذا نصّه: وأما الحالة المقتضية لكونه منكّراً فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكّر، كما إذا أخبر عن «رجل» في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك، فقيل: «الّذي عندك رجل» أو كان المسند إليه نكرةً، كقولك: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً أو يصحّ عقلاً ـ ليس في كلام العرب، وتحقيق الكلام فيه ليس ممّا يهمّنا الآن.

وأما ما جاء من نحو قوله: * ولا يك موقف منكِ الوَداعا * وقوله: * يكون مزاجها عسل وماءُ * وبيت الكتاب: * أظبي كان أمّك أم حِمارُ * فمحمول على منوال: «عرضت النّاقة على الحوض» وأصل الاستعمال: «ولا يك موقفاً منكِ الوَداعُ» و«يكون مزاجُها عسلاً وماءً» و«أظبياً كان أمّك أم حماراً» اهـ.

الأوّل: أنّ الأصل في المسند إليه أن يكون معلوماً؛ لاستلزام الحكم على الشّيء العلم به[١]، والأصل في المسند التّنكير؛ لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة[٢]

---

(١) **قوله: «لاستلزام الحكم على الشّيء العلم به»**. قال المحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ: اعلم أنّ جمهور النُّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص مّا؛ لأنّه محكوم عليه، والحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته. قال: وهذه العلّة تطرد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص، وأمّا قول المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه فوهم، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

وقال ابن الدّهّان ـ وما أحسن ما قال ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه بشيءٍ أو لا.

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ـ سواء كان معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجهٍ مّا أو نكرتين غير مختصّتين ـ بشيءٍ واحدٍ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام «زيد» ـ مثلاً ـ فقلت: «زيد قائم» عدّ لغواً، ولو لم يعلم كون رجل مّا من الرّجال قائماً في الدّار جاز لك أن تقول: «رجل قائم في الدّار» وإن لم تتخصّص النّكرة بوجهٍ، وكذا تقول: «كوكب انقضّ السّاعة» قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام «زيد» أن تقول: «قام زيد» ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدّار أن تقول: «قام في الدّار رجل» قال: ولا أُنكر أنّ وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصّفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعله ـ لتقدّمه عليه وجوباً ـ لا يلتبس بصفته اهبتصرّفٍ.

(٢) **قوله: «لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة»**. غلط لما سيجيء في تعريف «المسند»، ولقد اضطرب كلام الشّارح هاهنا حيث يقول بُعَيد هذا في تعريف «المسند»: يجب عند

⇐

وارتكاب مخالفة أصلين مستبعد عند العقل.

الثّاني: أنّ العلم بحكم من أحكام الشّيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشّيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشّيء؛ لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه.

[ردّ الاستدلال]

وكلاهما في غاية الفساد:

أمّا الأوّل فلأنّ وجوب كونه معلوماً لا يستلزم كونه اسماً معرّفاً، إذ النّكرة المخصّصة، بل النّكرة المحضة، معلومة من وجه، والحكم على الشّيء إنّما يستدعي العلم به بوجهٍ مّا.

ولأنّ قوله: «لا فائدة في الإخبار بالمعرفة» غَلَطٌ ـ لما سيجيء في تعريف المسند[1] ـ.

ولأنّ ما ذكره على تقدير صحّته إنّما يدلّ على الاستبعاد ـ كما اعترف به[2] ـ والمطلوب هو الامتناع.

وأمّا الثّاني فلأنّه لا يدلّ إلّا على أنّ المحكوم عليه يجب أن يكون معلوماً،

⇐ تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفةً، إذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفةً في الجملة الخبريّة اه.

ولا يريد المستدلّ سوى هذا، فكيف يحكم الشّارح في المقام بأنّه غلط ثمّ يحكم بصحّته بعد ذلك؟

(١) عند قوله: كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسّامع فائدة مجهولة لأنّ ما يستفيده السّامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

(٢) حيث قال: «مستبعد عند العقل».

وهذا لا يستلزم كونه معرفة ـ كما مرّ[١] ـ.

على أنّ قوله: «جواز الحكم على الشّيء يستلزم العلم به» ممنوع، بل إنّما يستلزم جواز العلم به[٢] وهو لا يوجب كونه معلوماً.

[تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف]

﴿ وأمّا تخصيصه[٣] بالإضافة ﴾ نحو: «زيد غلام رجل» **﴿أو الوصف ﴾** نحو: «زيد رجل عالم» **﴿ فلكون الفائدة أتمّ ﴾** لما مرّ من أنّ زيادة الخصوص[٤] توجب أتميّة الفائدة.

---

(١) آنفاً من أنّ النّكرة المخصّصة بل النّكرة المحضة معلومة من وجهٍ.

(٢) **قوله: «إنّما يستلزم جواز العلم به»**. والخلاصة أنّ الملازمة بين الجوازين ـ أي: جواز الحكم وجواز العلم ـ لا بين جواز الحكم وبين تحقّق العلم فعلاً، والفرق بين الملازمتين أوضح من أن يخفى.

(٣) **قوله: «تخصيصه»**. المراد من التّخصيص هو الّذي اصطلح عليه النُّحاة وبيّنه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» وهو تقليل الاشتراك الحاصل في النّكرات ـ كما نصّ عليه الشّارح في باب وصف المسند إليه نقلاً عن الرّضي في شرح «الكافية» ـ وذلك أنّ «الغلام» في المثال الأوّل و«رجل» في المثال الثاني كانا بحسب الوضع محتملين لكلّ فرد من أفراد الغلمان والرّجال، فلمّا أُضيف في الأوّل ووُصِفَ في الثّاني قلّ الاشتراك والاحتمال وخصّص «الغلام» و«الرّجل» ببعض الأفراد، أي: غلام رجل لا امرأة، ورجل عالم لا جاهل.

(٤) **قوله: «لما مرّ من أنّ زيادة الخصوص»**. أي: مرّ في أوّل بحث تعريف المسند إليه من بابه وبحث تقييد الفعل بمفعول ونحوه من باب المسند.

[التّقييد والتّخصيص تفنّن في التّعبير]

وجعل معمولات المسند ـ كالحال[١] ونحوها ـ من المقيّدات[٢] والإضافة والوصف من المخصّصات مجرّد اصطلاح.

---

(١) **قوله: «معمولات المسندكالحال»**. أقول: يظهر من كلام المصنّف والشّارح التّفتازانيّ أنّ الحال من معمولات المسند وقيوده، وليست الحال بنفسها مسندةً، وهذا خلاف ما نصّ عليه الشّيخ في «دلائل الإعجاز» بأنّ المسند يشمل الحال أيضاً والحال يمكن أن يكون مسندة بنفسها لا قيداً للمسند فقط، وهذا نصّه في «فصل القول على فروق في الخبر» ١٣٢:

أوّل ما ينبغي أنْ يعلم منه ـ أي: من الخبر ـ أنّه يقسّم إلى **خبرٍ** هو جزء من الجملة لا تَتِمُّ الفائدة دونه.

و**خبرٍ** ليس بجزءٍ من الجملة ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأوّل: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في «زيد منطلق» والفعل كقولك: «خرج زيد» فكلّ واحد من هذين جزءٌ من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثّاني: هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً» وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تُثْبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبتّ الرّكوب في قولك: «جاءني زيد راكباً» لـ«زيد» إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للرّكوب ولم تباشر به، بل ابتدأت فأثبتّ المجيء ثمّ وصلت به «الرّكوب» فالتبس به الإثبات على سبيل التّبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته.

وأمّا في الخبر المطلق نحو: «زيد منطلق» و: «خرج عمرو» فإنّك مثبت للمعنى إثباتاً جرّدته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبّب بغيره إليه؛ فاعرفه اهـ.

(٢) **قوله: «من المقيّدات»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم جعل المصنّف معمولات المسند ـ مثل الحال والتّمييز والاستثناء وغيرها ـ من المقيّدات حيث قال: «وأمّا تقييد الفعل وما يشبهه بمفعول ونحوه والاستثناء فلتربية الفائدة» وجعل إضافة المسند ووصفه من ⇐

[بعضهم يقول بخلاف ذلك]

وقيل: لأنّ **التّخصيص** عندهم عبارة عن نقص الشُّيُوع ولا شُيُوعَ للفعل؛ **لأنّه** إنّما يدلّ على مجرّد المفهوم **والحال** تقيّده، **والوصف** يجيء للاسم الّذي فيه الشُّيُوع فيخصّصه.

[نقد قول هذا البعض]

وهذا وَهَمٌ[1] لأنّه إن أراد الشُّيُوع باعتبار الدَّلالة على الكَثْرَةِ والشُّمُوْلِ لها ـ وظاهر أنّ النّكرة في الإيجاب ليست كذلك ـ فيجب أن لا يكون الوصف في نحو: «رجل عالم» مخصّصاً.

⇐ المخصّصات؟ والحاصل انّه كان يمكنه أربع صور:

١ ـ التّعبير بالتّخصيص في الموضعين.

٢ ـ التّعبير بالتّقييد فيهما.

٣ ـ التّعبير بالتّقييد في الأوّل وبالتّخصيص في الثّاني.

٤ ـ عكس الثّالث.

فلم اختار من هذه الصّور الأربع واحداً؟

والجواب: أنّ ذلك مجرّد اصطلاح ولم يقصِد بذلك إلى فرق كما يتوهّم.

(١) **قوله: «وهذا وهم»**. والحاصل أنّ الشّيوع قسمان:

الأوّل: الشّيوع باعتبار الدّلالة على الكثرة والشّمول، ويقال لهذا: العموم الشّموليّ والشّيوع الاستيعابيّ.

الثّاني: الشّيوع باعتبار أنّ احتمال الصّدق على كلّ فرد يفرض من غير دلالة على التّعيين ويقال له: الشّمول البدليّ والشّيوع البدليّ.

فإن كان المراد هو الأوّل فالنّكرة في كلام المثبت نحو: «رجل جاء» لا يدلّ على الشّيوع الاستيعابيّ فينبغي أن لا يكون الوصف في «رجل عالم جاءني» مخصّصاً والحال أنّه مخصّص. وإن كان المراد الثّاني فالشّيوع في الفعل أيضاً ثابت كما بيّنه الشّارح.

وإن أراد الشُّيُوع باعتبار احتمال الصّدق على كلّ فرد يفرض من غير دلالة على التّعيين، ففي الفعل أيضاً شُيُوع، لأنّ قولك: «جاءَني زيد» يحتمل أن يكون على حالة الرُّكوب وغيره.

وكذا «طاب زيد» يحتمل أن يكون من جهة النّفس وغيرها، ففي **الحال**، **والتّمييز** وجميع المعمولات تخصيص، ألا ترى إلى صَحَّةِ قولنا: «ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً»[١] بالوصف.

[ترك التّخصيص]

﴿ **وأمّا تركه** ﴾ أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف ﴿ **فظاهر ممّا سبق** ﴾ في ترك تقييد المسند؛ لمانعٍ من تربية الفائدة.

[تعريف المسند]

﴿ **وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع حكماً على أمر معلوم له** ﴾ أي: للسّامع ﴿ **بإحدى طرق التّعريف** ﴾ هذا إشارة إلى أنّه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة؛ إذ ليس في كلام العرب كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرِ معرفةً في الجملة الخبريّة[٢] ﴿ **بآخر مثله** ﴾ أي: حكماً على أمر معلوم بأمر آخر مثل ذلك الأمر

(١) **قوله: «ضربت ضرباً شديداً»**. ولا يخفى ما فيه، فإنّ الّذي وُصِفَ إنّما هو مصدر الفعل لا الفعل نفسه، وفي قولهم: «جاءني زيد» الاحتمالات في المصدر وهو «المجيء» فالعموم البدليّ في الفعل راجع إلى الاسم وهو مصدر الفعل لا الفعل نفسه.

(٢) **قوله: «ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبريّة»**. وأمّا الجملة الإنشائيّة فقد يكون المسند فيها معرفة والمسند إليه نكرة ـ كما تقدّم نقله عن الشّارح ـ نحو: «مَن أبوك» على مذهب سيبويه فإنّه يرى «مَنْ» مبتدأ وعنده يخبر بمعرفة عن نكرة متضمّنةٍ استفهاماً.

⇐

المحكوم عليه ـ في كونه معلوماً للسّامع بإحدى طرق التّعريف سواء يتّحد الطّريقان نحو: «الرّاكب هو المنطلق» أو يختلفان نحو: «زيد هو المنطلق» ـ.

[المغايرة بين المسند والمسند إليه]

وقوله: «بآخر» إشارة إلى أنّه يجب مغايرة المسند والمسند إليه(١) بحسب

⇐ وعند غيره «مَنْ» خبر مقدّم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة.

قال المحقّق الرّضيّ في آخر باب الأفعال النّاقصة من شرح «الكافية»: قد يخبر في هذا الباب وفي باب «إنّ» بمعرفةٍ عن نكرة، ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتّفاق إعرابي الجزئين هناك واختلافهما هاهنا.

وقال الزّمخشريّ وغيره: لا يخبر هاهنا عن نكرة بمعرفة إلّا ضرورةً نحو قوله:

* يكون مزاجَها عسل وماء *

وقال:

* ولا يك موقف منكِ الوَداعا *

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختياراً لأنّ الشّاعر أمكنه أن يقول:

* ولا يك موقفي منكِ الوَداعا *

وأن يرفع «مزاجها» على إضمار الشّأن في «كان» ـ كما في الرّواية الأُخرى ـ ولا خلاف عند مجوّزه اختياراً أيضاً أنّ الأولى جعل المعرفة اسماً والنّكرة خبراً، ألا ترى أنّهم قالوا: إنّ «أَنْ» أولى بالاسميّة ممّا تقدّم في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَاكَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّاَ أَنْ قَالُوا** ﴾ مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث إنّها لا توصف كالمضمر، وإنّما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابَي «إنّ» و«كان» اه.

(١) **قوله: «يجب مغايرة المسند والمسند إليه»**. معنى كون شيءٍ مسنداً إلى شيءٍ: «أنّ هذا ذاك» وهذا المعنى كما يتطلّب الاتّحاد بين الشّيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين؛ ولولاها لم يكن إلّا شيء واحد لا شيئان.

وعلى هذا لابدّ في المسند والمسند إليه من الاتّحاد من جهة والتّغاير من جهة أُخرى ⇐

المفهوم ليكون الكلام مفيداً، فنحو:

*** أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[١] ***

متأوّل بحذف المضاف باعتبار حالين، أي: «شعري الآن مثل شعري في ما كان» أي: المعروف والمشهور بالصِّفات الكاملة.

[عدم لزوم المغايرة دائماً]

وليس هذا التّأويل بلازم في كلّ ما اتّحد فيه لفظُ المبتدأ والخبر ـ على ما توهّمه بعضهم ـ إذ لا حاجة إليه في نحو قولنا: «زيد شجاع، فَمَنْ سَمِعْتَهُ يقاوم الأسد فهو هو» فأحد[٢] الضّميرين لـ«مَنْ سَمِعْتَهُ»، والآخر لـ«زيد» وهذا مفيد من غير تأويل.

﴿أو لازمَ حكمٍ كذلك﴾ عطف على «حكماً» أي: أو لإفادة السّامع لازمَ حكمٍ على أمر معلوم ـ بإحدى طُرُق التّعريف ـ بآخر مثله.

وفي هذا إشارة إلى أنّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسّامع فائدة مجهولة، لأنّ ما يستفيده السّامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى

⇐ كيما يصحّ الإسناد، ولذا لا يصحّ الإسناد بين المتباينين إذ لا اتّحاد بينهما، ولا يصحّ إسناد الشّيء الى نفسه، إذ الشّيء لا يغاير نفسه.

(١) **قوله: «أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي»**. المِصْراع من الرَّجَز المشطور، والقائل أبو النَّجم الفضل بن قدامة العجلي المتوفّى سنة ١٣٠هـ وبعده:

للّه درّي ما أَجَنَّ صدري

تنام عيني وفؤادي يَسْرِي

مع العفاريت بأرض قَفْرِ

ففي المصراع تأويل كما بيّنه الشّارح ولولاه لم يكن الكلام مفيداً، لأنّ ثبوت الشّيء لنفسه ضروريّ لا يجهله أحد فلا يحصل منه فائدة إلّا بالتّأويل.

(٢) وإنّما قال: «أحد الضّميرين» من دون تعيينٍ؟ لجواز رجوع كلٍّ منهما إلى كلٍّ.

المبتدأ أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

والحاصل أنّ السّامع قد علم أمرين لكنّه يجوز أن يكونا متعدّدين في الخارج فاستفاد من الكلام أنّهما متّحدان في الوجود الخارجيّ بحسب الذّات ﴿ **نحو: «زيد أخوك»** و **«عمرو المنطلق»** ﴾ حال كون «المنطلق» في المثال الأخير ﴿ **باعتبار تعريف العهد أو الجنس** ﴾ وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر [١].

وممّا ورد على تعريف العهد قول أبي فِراس [٢]:

فَإِنْ تَكُونُوا بَرَاءً [٣] مِنْ جِنَايَتِهِ ... فَإِنَّ مَنْ نَصَرَ الْجَانِي هُوَ الْجَانِي

---

(١) حيث يقول بعيد هذا: والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيء إلى آخره...

(٢) و«أبو فِراسٍ» في الأصل كُنْيَةُ الأسد، قال الشّاعر:

يُكْنَى، وما حُوِّلَ عن جِرْهَاسِ ... من فَرْسَةِ الأُسْدِ، أبا فِراسِ

قال ابن منظور: «وأبو فِراس» مِنْ كُنَاهم، وقد سمّت العربُ فِراساً وفَراساً.

(٣) **قوله: «فَإِنْ تَكُونُوا بَرَاءً»**. البيت من البسيط على العَروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائل: أبو فِراس الحمداني الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الرّبعي، شاعر الشّيعة المشهور وأميرها المبرور، وهو ابن عمّ سيف الدّولة، وكان الصّاحب ابن عبّاد يقول: «بدئ الشّعر بِمَلِكٍ وختم بِمَلِكٍ» يعني امرأ القيس وأبا فِراس.

وهو من قطعة يقول فيها:

بني زُرَارةَ لو صَحَّتْ طرائقكم ... لكنتم عندنا في المنزل الدَّاني

لكن جهلتم لدينا حقّ أنفسكم ... وباع بائعكم ربحاً بخُسْرانِ

فإن تكونوا بَراءً من جنايته ... فإنّ من رَفَدَ الجاني هو الجاني

ما بالكم يا أقلّ الله خيركم ... لا تغضبون لهذا المُوْثَق العاني

⇐

أي: هو هو، يعني: أنّ النّاصر للجاني والجاني سِيَّانِ ـ على معنى أنّ هذا ذاك وذاك هذا ـ ولا فرق بينهما في جواز إضافة الجناية إلى كلّ منهما حسب إضافتها إلى الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى: فهو الكامل في الجناية المُرْبِي[1] على كلّ جانٍ، ولم يرد أنّ «مَنْ نَصَرَ الجاني فقد جَنَى جِنايةً» حتّى يصحّ التّنكير.

[اختلاف التّعريف بالإضافة عن غيره]

والمذكور في بعض الكتب[2] أنّ تعريف المسند إن كان بغير الإضافة يجب

⇐ جارٌ نزعناه قَسْراً في بيوتكم — والخيل تعصِبُ فُرْساناً بفُرْسَانِ

إذ لا تردّون عن أكناف أهلكم — شوازبَ الخيل من مثنىً ووُحْدان

بالمَرج إذ أُمُّ بسّامٍ تُناشِدني — بناتُ عمّك يا حارِ بن حَمْدانِ

فبِتُّ أثني صُدورَ الخيل ساهمةً — بكلّ مُضْطَغنٍ بالحِقْد مَلْآن

ونحن قوم إذا عُدنا بسيّئةٍ — على العشيرة أعقبنا بإحسانِ

(١) يقال: «أَرْبَى على الخمسة» زاد عليها.

(٢) **قوله: «والمذكور في بعض الكتب»**. اختلف في التّعريف بالإضافة وأنّه هل يفترق عن غيره أم لا؟ على قولين:

الأوّل: الفرق وهو أنّ تعريف «المسند» إن كان بغير الإضافة وجب معلوميّة «المسند إليه» و«المسند» معاً وإن كان بالإضافة لم يجب إلّا معلوميّة «المسند إليه» وهذا الفرق هو الّذي اختاره الخطيب في «الإيضاح» البيانيّ.

الثّاني: عدم الفرق وأنّه يجب معلوميّة الطّرفين سواء كان التّعريف بالإضافة أو غيرها، وهذا مختار بعض النُّحاة والمصنّف الخطيب في هذا الكتاب حيث قال: «وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التّعريف بآخر مثله».

وهذا الاختلاف في مذهب المصنّف إشارة إلى الوضع والاستعمال فإنّ عبارة ⇐

معلوميّة المسند إليه والمسند، وإن كان بالإضافة لا يجب إلّا معلوميّة المسند إليه.

[قولان للمصنّف]

وبهذا يشعر لفظ «الإيضاح»[1] لكن قوله: «بأمر معلوم على آخر مثله» يأبى

⇐ «التلخيص» ناظرة إلى أصل الوضع، وعبارة «الإيضاح» إلى مقام الاستعمال ـ كما نقله الشّارح عن المحقّق الرّضيّ ويأتي نصّه ـ.

(١) راجع «الإيضاح» ١٩٩ في الفرق بين: «زيد أخوك» و«أخوك زيد» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» حيث يقول في باب تعريف المسند: وأمّا تعريفه فلإفادة السّامع إمّا حكماً على أمرٍ معلوم له بطريق من طرق التّعريف بأمر آخر معلوم له كذلك، وإمّا لازمَ حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنّه قد يكون للشّيء صفتان من صفات التّعريف، ويكون السّامع عالماً باتّصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنّه متّصف بالأخرى، تَـعْمِدُ إلى اللّفظ الدّالّ على الأُوْلَى وتجعله مبتدأ، وتَعْمِدُ إلى اللفظ الدّالّ على الثّانية وتجعله خبراً، فتفيد السّامع ما كان يجهله من اتّصافه للثّانية، كما إذا كان للسّامع أخ يسمّى «زيداً» وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنّه أخوه، وأردت أن تعرّفه أنّه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أنّ له أخاً ولم يعرف أنّ «زيداً» أخوه، أو لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً.

وإن عرف أنّ له أخاً في الجملة وأردت أن تعيّنه عنده، قلت: «أخوك زيد» أمّا إذا لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتّعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطب أصلاً، فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك» وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السّامع إنساناً يسمّى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنّه كان من إنسانٍ انطلاق، ولم يعرف أنه كان من «زيد» أو غيره، فأردت أن تعرفه أنّ «زيداً» هو ذلك المنطلق، فتقول: «زيد المنطلق» وإن أردت أن تعرفه أنّ ذلك المنطلق هو «زيد» قلت: «المنطلق زيد». وكذا إذا عرف السّامع إنساناً يسمّى «زيداً» بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرّفه أنّ «زيداً» متّصف به، فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن

⇐

ذلك ويدلّ على أنّه يجب معلوميّة الطّرفين سواء كان التّعريف بالإضافة أو غيرها.

[الإضافة والعهد]

ويؤيّده ما ذكره النُّحاة من أنّ تعريف الإضافة باعتبار العهد فإنّك لا تقول: «غُلام زيد» إلّا لغُلامٍ معهود بين المتكلّم والمخاطب، باعتبار تلك النّسبة، لا لِغُلَامٍ من غِلْمانه وإلّا لَمْ يَبْقَ فرق بين المعرفة والنّكرة.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

نعم قد ذكر بعض المحقّقين من النُّحاة[1] أنّ هذا أصل وضع الإضافة لكنّه

⇐ تعيّن عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يقال: «زيد» دالّ على الذّات فهو متعيّن للابتداء تقدّم أو تأخّر و«المنطلق» دالّ على أمر نسبيّ فهو متعيّن للخبريّة تقدّم أو تأخّر لأنّا نقول: «المنطلق» لا يجعل مبتدأ إلّا بمعنى الشّخص الّذي له الانطلاق وإنّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و«زيد» لا يجعل خبراً إلّا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

(١) **قوله: «قد ذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. وهو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة المحقّق الرّضيّ الأستراآباذيّ ـ رضوان الله عليه ـ في باب الإضافة من «شرح الكافية» حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: «وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النّكرة»: يعني الإضافة المعنويّة بخلاف اللفظيّة، وإنّما أفادت تعريفاً مع المعرفة، لأنّ وضعها لتفيد أنّ لواحدٍ ممّا دلّ عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصيّة ليست للباقي معه، مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب» ـ ولزيد غلمان كثيرة ـ فلابدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيّة بـ«زيد» إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب.

وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللّفظ إليه دون سائر الغلمان. وكذا كان نحو «ابن الزّبير» و«ابن عبّاس» قبل العلميّة، هذا أصل وضعها، ثمّ قد يقال: «جاءني غلام زيد» من غير ⇐

قد يقال: «جاءَني غلام زيد» من غير إشارة إلى معيّن ـ كالمعرّف باللّام ـ وهو على خلاف وضع الإضافة لكنّه كثير في الكلام.

فلفظ الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في «الإيضاح» إلى هذا الاستعمال.

لكنّ المعرّف بالإضافة إن كان مسنداً إليه فلابدّ من أن يكون معلوماً ـ مثلاً ـ فلا يقال: «أخوك زيد» لمن لا يعرف أنّ له أخاً؛ لامتناع الحكم بالتّعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً.

﴿ **وعكسهما** ﴾ أي: ونحو عكس المثالين وهو: «أخوك زيد» و: «المنطلق عمرو».

[ضابطة معرفة المبتدأ من الخبر في ما يصلح لهما نقلاً عن «الإيضاح»]

والضّابط[1] في هذا التّقديم أنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التّعريف

⇐ إشارة إلى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللّام في أصل الوضع لواحدٍ معيّن ثمّ قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني *

وذلك على خلاف وضعه. فلا تظنّنّ من إطلاق قولهم في مثل: «غلام زيد» أنّه بمعنى اللّام: أنّ معناه ومعنى «غلام لزيد» سواء: بل معنى «غلام لزيد» واحد من غلمانه غير معيّن ومعنى «غلام زيد» الغلام المعيّن من غلمانه ـ إن كان له غلمان جماعة ـ أو ذلك الغلام المعلوم لـ«زيد» إن لم يكن له إلّا واحد اهـ.

(١) **قوله: «والضّابط»**. أي: القانون في تقديم أحد الاسمين المعرفتين اللّذَيْن يصلح كلّ واحد منهما لأن يكون مبتدأً أنّه إذا كان للشّيء صفتان من صفات التّعريف الستّ إلى آخره وهذا الضّابط أخذه الشّارح عن «الإيضاح» وقد تقدم نصّه قبيل ذلك.

وهو الّذي اختصره الشّيخ بِهاء الدّين في كتاب الصّمديّة قائلاً: قاعدة: المجهول ثبوته لشيءٍ عند السّامع في اعتقاد المتكلّم يجعل خبراً ويؤخّر، وذلك الشّيء المعلوم ⇐

عرف السّامع اتّصافه بإحداهما دون الأُخرى حتّى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعدّدين في الخارج، فأيّهما كان بحيث يعرف السّامع اتّصاف الذّات به وهو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالأُخرى[١] يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه[٢] وتجعله مبتدأ، وأيّهما كان بحيث يجهل اتّصاف الذّات به وهو كالطّالب أن تحكم بثبوته للذّات أو بنفيه عنها يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ عليه[٣] وتجعله خبراً.

فإذا عرف السّامع «زيداً» بعينه واسمه ولا يعرف اتّصافه بأنّه أخوه وأردت أن تعرّفه ذلك قلت: «زيد أخوك»، وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التّعيين وأردت أن تعيّنه عنده قلت: «أخوك زيد»، ولا يصحّ: «زيدٌ أخوك».

وهذا يتّضح في قولنا: «رأيتُ أُسْوداً[٤] غَابُهَا الرِّمَاحُ» ولا يصحّ: «رِماحُهَا الغَابُ».

⇐ يجعل مبتدأ ويقدّم، ولا يعدل عن ذلك في الغالب، فيقال لمن عرف «زيداً» باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه أخوه «زيد أخوك»، ولمن عرف أنّ له أخاً ولم يعرف اسمه «أخوك زيد» فالمبتدأ هو المقدّم في الصّورتين.

(١) **قوله: «وهو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالأُخرى»**. الّتي لا يعرف اتّصافه بها.

(٢) **قوله: «يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه»**. أي: على الوصف الّذي عرف السّامع اتّصاف الذّات به «وتجعله» أي: اللّفظ الدالّ عليه «مبتدأً» و«أيّهما» أي الوصفين.

(٣) **قوله: «يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ عليه»**. أي: على الوصف المجهول «وتجعله خبراً» عن ذلك اللّفظ الدّالّ على الوصف المعلوم.

(٤) **قوله: وهذا يتّضح في قولنا: «رأيت أُسوداً»**. أي: هذا الضّابط يتّضح بهذا القول: «رأيت أُسوداً غابُهَا الرِّماح» فإنّه يصحّ، ولا يصحّ: «رماحها الغاب» وذلك لأنّ «الغاب» معروفة أنّها للأُسود بخلاف الرِّماح، فإنّ السّامع لا يعرف أنّها للأُسود، فوجب أن يقدّم المعلوم على المجهول لا العكس لامتناع الحكم بالتّعيين على ما لا يعرفه المخاطب أصلاً.

ولهذا قيل في بيت «السِّقْط»(١):

يَخُوضُ بَحْراً(٢) نَقْعُهُ مَاؤُهُ ... يَحْمِلُهُ السَّابِحُ في لِبْدِهِ

---

(١) **قوله: «ولهذا قيل في بيت «السِّقْط»**. أي: ولهذا الضَّابط استشكل في بيت المعرِّي وقيل: الصَّواب أن يقول: «ماؤه نقعه» إذ السَّامع يعرف أنَّ للبحر ماءً ولا يعرف أنَّ ذلك الماء من أيِّ شيءٍ وإنَّما يطلب تعيين ذلك الماء.

(٢) **قوله: «يَخُوضُ بَحْراً»**. البيت من السَّريع على العروض المكسوفة المطوية مع الضَّرب المماثل، والقائل أبو العلاء المعرِّي في القصيدة الرَّابعة والأربعين من «سقط الزند» يرثي بها جعفر بن عليّ بن المهذَّب، يقول فيها:

أحسن بالواجدِ من وجده ... صبر يعيد النَّار في زنده

ومن أبى في الرُّزْء غير الأسى ... كان بُكاه منتهى جُهده

فليذرِفِ الجَفْن على جَعْفَرٍ ... إذ كان لم يُفْتَح على نِدِّهِ

والشَّيء لا يكثُرُ مدَّاحُهُ ... إلَّا إذا قيس إلى ضدِّه

قال:

كان الأَسَى فرضاً لو آنَ الرَّدى ... قال لنا آفدُوهُ فلم نَفْدِهِ

قال:

يا دهرُ يا منجزَ إيعاده ... ومُخْلِفَ المأمول من وعده

أيُّ جديد لك لم تُبْلِهِ ... وأَيُّ أقرانك لم تُرْدِهِ

تستأسر العِقْبَان في جوِّها ... وتُنْزِلُ الأعصَمَ من فِنْدِهِ

قال:

كم صائنٍ عن قُبْلَةٍ خَدَّه ... سُلِّطَتِ الأرض على خدِّه

وحاملٍ ثِقْلَ الثَّرى جِيْدُهُ ... وكان يشكو الضَّعف من عِقْدِهِ

وربَّ ظَمْآنَ إلى مَوْرِدٍ ... والموتُ لو يعلَمُ في وِرْدِهِ

ومُرْسِلِ الغارةِ مبثوثةً ... من أدهم اللون ومن وَرْدِهِ

يخوض بحراً نقعُهُ ماؤه ... يحمله السَّابحُ في لِبْدِهِ

⇐

إنّ الصَّواب: «ماؤه نقعه» لأنّ السّامع يَعْرِفُ له ماء، وإنّما يطلب تعيينه.

وكذا إذا عرف «زيداً» وعلم أنّه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف اتّصاف «زيد» بأنّه المنطلق المعهود وأردت أن تعرّفه ذلك قلت: «زيد المنطلق»، وإن أردت أن تعرِّفه أنّ ذلك المنطلق «زيد» بناءً على أنّه يطلبه على التّعيين ويقول: «من المنطلق؟» قلت: «المنطلق زيد» ولا يصحّ «زيد المنطلق».

وبهذا[1] يظهر أنّ ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[2] أنّه إذا بلغك أنّ إنساناً من أهل بلدك تابَ ثمّ استخبرتَ مَن هُوَ، فقيل: «زيد التّائب»، محلّ نظر، وقس على ما ذكرنا سائر طرق التّعريف.

[«أل» الجنسيّة قد تفيد القصر]

﴿ **والثّاني** ﴾[3] أي: اعتبار تعريف الجنس ﴿ **قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً** ﴾ أي: قصراً حقيقيّاً مطابقاً للواقع ﴿ **نحو: «زيد الأمير»** ﴾ إذا لم يكن أمير سواه.

⇐ أمهله الدَّهْرُ فأودى بـه   مُـبْيَضُّهُ يُـحْدَى بـمُسْوَدِّهِ

والقصيدة طويلة وهي جميلة جدّاً اقتطفنا منها هذه الأبيات لإيضاح المعنى من البيت الشّاهد وهي واضحة جداً.

(١) **قوله: «وبهذا»**. أي: بهذا الضّابط يظهر أنّ قول صاحب «الكشّاف» ـ في تفسير الآية المذكورة ـ محلّ نظر وإشكال، لأنّ الواجب بحكم الضّابط أن تقول: «التّائب زيد».

(٢) البقرة: ٥.

(٣) لم يذكر الأوّل والثّاني فيما مضى صريحاً ولكنّه ذكرهما ضمناً حيث قال: «و«عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد أو الجنس» فتعريف العهد هو الأوّل وتعريف الجنس هو الثّاني ولذا قال: «والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيء» أي: الثّاني الضمنيّ لا الصّريح. وهاهنا موضع الحوالة الّتي سبقت بقوله: «وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر».

﴿أو مبالغة﴾ أي: قصراً غير محقّق بل مبالغاً فيه **﴿لكماله فيه﴾** أي: لكمال ذلك الجنس في ذلك الشّيء أو بالعكس **﴿نحو: «عمرو الشُّجَاع»﴾** أي: الكامل في الشَّجاعة، فتبرز الكلام في صورة تُوْهِمُ أنّ الشَّجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه ـ لعدم الاعتداد بِشَجَاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ـ.

وكذا إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: «الأمير زيد»[1] و: «الشُّجَاعُ عمرو»، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدّم في إفادة قصر الإمارة على «زيد» والشَّجَاعة على «عمرو».

[بيان إفادة المسند المعرّف بلام الجنس القصر]

وذلك لأنّ اللّام إن حملت ـ لكونها في المقام الخَطَابي[2] ـ على الاستغراق ـ وكثيراً مّا يقال له: لام الجنس ـ فأمره ظاهر؛ لأنّه بمنزلة قولنا: «كلّ أمير زيد» و: «كلّ شُجَاع عمرو»[3] على طريقة: «أنت الرّجل كلّ الرّجل».

وإن حُمِلت على الجنس والحقيقة[4] فهو يفيد أنّ «زيداً» وجنس الأمير، و«عمراً» وجنس الشُّجاع متّحدان في الخارج، ضرورةَ أنّ المحمول متّحد

---

(١) **قوله: «إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: «الأمير زيد»**. حكى سيّدنا الأُستاذ ـ زيد عمره ـ عن الشّيخ الأُستاذ المشهور الأديب النيسابوريّ ـ رحمه الله ـ أنّه قال: لام الاستغراق يدلّ على القصر بدلالة العقل، ولام الجنس يدلّ عليه بدليل الاستعمال.

(٢) **قوله: «في المقام الخَطَابي»**. أي: في المقام الّذي يستعمل فيه المقبولات والمظنونات.

(٣) **قوله: «كلّ أمير زيد» و: «كلّ شجاع عمرو»**. وهذا هو القصر؛ لأنّ اللّام حينئذٍ لاستغراق صفات الأفراد، لأنّ حلول «كلّ» محلّها على سبيل المجاز لا الحقيقة ضرورة امتناع صيرورة الكثير واحداً.

(٤) **قوله: «وإن حُمِلت على الجنس والحقيقة»**. أي: إن حملت اللّام على ما يشار بها وبمصحوبها إلى الماهيّة من حيث هي هي كما في قولهم: «الرّجل خير من المرأة».

بالموضوع في الوجود[١] لظهور امتناع حمل أحد المتميّزين في الوجود الخارجيّ على الآخر وحينئذٍ يجب أن لا يصدق جنس الأمير والشُّجاع إلّا حيث يصدق «زيد» و«عمرو» وهذا معنى القصر.

[نقد]

فإن قلت: هذا جارٍ بعينه في الخبر المنكّر نحو: «زيد إنسان» أو «قائم» ـ مثلاً ـ فإنّهما متّحدان في الوجود، فيلزم أن لا يصدق «الإنسان» و«القائم» على غير «زيد» وفساده ظاهر.

---

(١) **قوله: «ضرورة أنّ المحمول متّحد بالموضوع في الوجود»**. قال العلّامة المظفّر ـ رحمه الله ـ: واعلم أنّ معنى «الحمل» هو الاتّحاد بين شيئين، لأنّ معناه: أنّ هذا ذاك، وهذا المعنى كما يتطلّب الاتّحاد بين الشّيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين، ولولاها لم يكن إلّا شيء واحد، لا شيئان، وعليه لابدّ في الحمل من الاتّحاد من جهة والتّغاير من جهة أُخرى كيما يصحّ الحمل، ولذا لا يصحّ الحمل بين المتباينين إذ لا اتّحاد بينهما، ولا يصحّ حمل الشّيء على نفسه، إذ الشّيء لا يغاير نفسه.

ثمّ إنّ هذا الاتّحاد إمّا أن يكون في المفهوم، فالمغايرة لابدّ أن تكون اعتباريّة ويقصد بالحمل حينئذٍ أنّ مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيّته بعد أن يلحظا متغايرين بجهة من الجهات مثل قولنا: «الإنسان حيوان ناطق» فإنّ مفهوم «الإنسان» ومفهوم «حيوان ناطق» واحد، إلّا أنّ التّغاير بينهما بالإجمال والتّفصيل، وهذا النّوع من الحمل يسمّى «حملاً ذاتياً أوّلياً».

وإمّا أن يكون الاتّحاد في الوجود والمصداق، والمغايرة بحسب المفهوم ويرجع الحمل حينئذٍ إلى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه مثل قولنا: «الإنسان حيوان» فإنّ مفهوم «الإنسان» غير مفهوم «الحيوان» ولكن كلّ ما صدق عليه الإنسان صدق عليه الحيوان، وهذا النّوع من الحمل يسمّى «الحمل الشّائع الصِّناعي» أو «الحمل المتعارف» لأنّه هو الشّائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم اهـ.

[جوابه]

قلت: المحمول هنا مفهومُ فردٍ من أفراد «الإنسان» أو «القائم» ولا يلزم من اتّحاده بـ«زيد» ـ مثلاً ـ اتّحاد جميع الأفراد الغير المتناهية به، بخلاف المعرّف فإنّ المتّحد به هو الجنس نفسه، فلا يصدق فرد منه على غيره، لامتناع تحقّق الفرد بدون تحقّق الجنس. وفيه نظر[1].

فالحاصل أنّ المعرّف بلام الجنس **إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر**[2] سواء كان الخبر **معرّفاً** بلام الجنس أو غيره نحو: «الكرم هو التّقوى» أي: لا غيرها، و: «الأمير الشُّجَاع» أي: لا الجَبَان، و: «الأمير هذا» أو: «زيد» أو «غلام زيد».

أو كان **غير معرّف** أصلاً نحو: «التّوكّل على الله»، و: «التّفويض إلى أمر الله»، و: «الكَرَم في العرب»، و: «الإمام من قريش»[3].

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. لأنّ المعتبر في جانب الموضوع هو الذّات، وفي جانب المحمول هو المفهوم، ففي «زيد إنسان» المحمول هو مفهوم الإنسان لا الفرد الّذي يصدق عليه هذا المفهوم، ولو سُلِّم أنّه الفرد، فحينئذٍ يقال: هل هو فرد معيّن أو غير معيّن، فإن كان معيّناً وكان هو نفس «زيد» لزم من ذلك حمل الشّيء على ذاته وهو باطل.

وإن كان معيّناً وكان غير زيد، لزم حمل المباين على المباين.

وإن كان غير معيّن فهو أيضاً لا يخرج عن وجهين: إمّا أن يكون زيداً أو غيره، وعلى الأوّل يلزم حمل الشّيء على نفسه، وعلى الثّاني الحمل على المباين وهما باطلان.

(٢) **قوله: «المعرّف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر»**. ومثاله: «الخليفة بعدي عليّ بن أبي طالب» في الحصر الإضافي أي: الخلافة مقصورة عليه من بين الصّحابة الذين كانوا يطمعون فيها بغير حقّ مثل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الخوارج. وقوله: «الخلفاء بعدي اثني عشر» في الحصر الحقيقي.

(٣) وحديث «الأئمّة أو الأمراء أو الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش» رواه البخاريّ ومسلم وأحمد وأبو داود والطّبراني وغيرهم.

لأنّ الجنس حينئذٍ يتّحد مع واحد ممّا يصدق عليه الخبر، فلا يتحقّق بدون ذلك الواحد، لكن يمكن تحقّق واحد منه في الجملة بدون الجنس، فيلزم أن يكون «الكَرَمُ» مقصوراً على الاتّصاف بكونه في العَرَب، ولا يلزم أن يكون ما في العرب مقصوراً على الاتّصاف بـ«الكرم». وعلى هذا القياس فليتأمّل فإنّ فيه دقّة.

وبهذا يظهر أنّ تعريف الجنس في «الحمد للّه» يفيد قصر «الحمد» على الاتّصاف بكونه للّه ـ على ما مرّ ـ[1].

وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ نحو: «زيد الأمير» و: «عمرو الشُّجَاع» والموصول الّذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرّف بلام الجنس.

[الجنس المقصور قسمان: مطلق ومقيّد]

ثمّ الجنس المقصور قد يكون مطلقاً ـ كما في الأمثلة المذكورة ـ.

وقد يكون جنساً مخصوصاً باعتبار تقيّده بوصف، أو حال، أو ظرف، أو مفعول، أو نحو ذلك، كقولنا في القصر تحقيقاً أو مبالغة: «هو الرّجل الكريم»، و: «هو السّائر راكباً»، و: «هو الوفيّ حين لا يفي أحدٌ لأحدٍ»، و: «هو الواهِبُ ألفَ قِنْطَارٍ». قال الأعشى:

هُوَ الوَاهِبُ المَائَةَ المُـصْطَفا ... ةَ إمَّا مَخَاضاً وَإِمَّـا عِشَـارا[2]

---

(١) في شرح خطبة المصنّف.

(٢) **قوله:**

«هُـوَ الوَاهِبُ المَـائَةَ المُـصْطَفا ... ةَ إمَّـا مَـخَاضاً وَإِمَّـا عِشَـارا»

البيت من مدوّر المتقارب، والقائل الأعشى الشاعر المشهور من قصيدة طويلة تقدّم بعض أبياتها ويقول قبله:

فـلمّا أتـانا بـعيد الكـرى ... سـجدنا له ورفـعنا عَـمارا

⇐

قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونه مخاضاً أو عِشاراً، لا هبة الإبل مطلقاً ـ بأيّ حال كانت ـ ولا الهبة مطلقاً ـ سواء كانت هبة الإبل أو غيرها ـ.

[جواب عن سؤال مقدّر]

وليس هذا مثل قولنا: «زيد المنطلق» باعتبار العهد[1] لأنّ القصد هنا إلى جنس

⇐ إلى مـلكٍ خـير أربـابه — وإنّ لمـا كـلّ شـيءٍ قـرارا
إلى حـامل الثـقل عـن أهـله — إذا الدهر ساق الهَنَاتِ الكبارا
ومـن لا تُـفَزَّعُ جـاراتـه — ومـن لا يُـرَى حـلمه مستعارا
ومـن لا تُـضاع له ذِمَّـةٌ — فـيجعلها بـين عـينٍ ضِمارا
ومـا رائـح روّحـته الجَـنُوبُ — يـروّي الزروع ويـعلو الديـارا
بأجـودَ مـنه بأُدْمِ الرِّكـا — ب لَـطَّ العـلوقُ بـهنّ احـمرارا
هُـوَ الوَاهِبُ المَـائَةَ المُصْطَفا — ةَ إمَّـا مَـخَاضاً وَإمَّـا عِشَـارا

(١) قوله: «وليس هذا مثل قولنا: «زيد المنطلق» باعتبار العهد». هذا جواب عن سؤال مقدّرٍ وهو أنّ المصنّف قال أوّلاً: «عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد أو الجنس.

وقال ثانياً: «والثّاني قد يفيد قصر الجنس على شيءٍ» أي: الّذي يفيد القصر هو لام الجنس فقط لا العهد.

وقُلْتَ ثالثاً: الجنس قد يكون مطلقاً وقد يكون مقيّداً بمقيّدات المسند.

وهذا الكلام يناقض ما قيل أوّلاً من أنّ لام الجنس فقط يفيد القصر لا العهد، لأنّ الجنس المقيّد ولام العهد سيّان، فإذا كان الجنس المقيّد مفيداً للقصر فلِمَ لا يكون لام العهد مفيداً إيّاه مع أنّ أحدهما لا يختلف عن الآخر في إفادة التّقييد.

وبعبارةٍ رائجة: الجنس المقيّد والعهد وجهان لعُمْلَةٍ واحدة فلِمَ يكون أحدهما مفيداً للقصر والآخر غير مفيده؟ والجواب: أنّهما يفترقان فإنّ الجنس المقيّد بمنزلة النّوع، والعهد بمنزلة الشّخص؛ وهما شيئان.

أمّا أنّ الجنس المقيّد بمنزلة النّوع فلأنّ الشّاعر أراد أن يمدح الممدوح بأنّ نوع عطائه ⇐

⇐ هبة المائة من الإبل حال كونه مخاضاً أو عِشاراً، ولم يقصد إلى شخص المائة الّتي وهبها له في يوم مخصوصٍ، بل له تلك الصّفة في أيّ وقت أتاه السّائل كائناً من كان.

ثمّ هذا كلام الشّيخ في فصل «القصر في التعريف» من «دلائل الإعجاز»، قال: واعلم أنّك تجد الألف واللّام في الخبر على معنى الجنس ثمّ ترى له في ذلك وجوهاً:

أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: «زيد هو الجواد» و: «عمرو هو الشّجاع» تريد أنّه الكامل إلّا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشَّجاعة لم توجد إلّا فيه، وذلك لأنّك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال.

والوجه الثّاني: أن تقصر جنس المعنى الّذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على دعوى أنّه لا يوجد إلّا منه، ولا يكون ذلك إلّا إذا قيّدت المعنى بشيءٍ يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن يقيّد بالحال والوقت كقولك: «هو الوفيّ حين لا تَظُنُّ نفس بنفس خيراً» وهكذا إذا كان الخبر بمعنىً يتعدّى ثمّ اشترطت له مفعولاً مخصوصاً كقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا ةَ إمّا مَخاضاً وإمّا عِشارا

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الّذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصّاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصّاً، وكذا الباقي.

ثمّ إنّك تجعل كلّ هذا خبراً على معنى الاختصاص وأنّه للمذكور دون من عداه، ألا ترى أنّ المعنى في بيت الأعشى: أنّه لا يهب هذه الهبة إلّا الممدوح.

وربّما ظنّ الظّانّ أنّ اللّام في «هو الواهب المائة المصطفاة» بمنزلته في نحو: «زيد هو المنطلق» من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص.

وليس الأمر كذلك لأنّ القصد هاهنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يدلّك على ذلك أنّ المعنى على أنّه يتكرّر منه، وعلى أنّه يجعله يهب المائة مرّةً بعد أُخرى.

⇐

مخصوص من الهبة، فهو بمنزلة النّوع لا إلى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشّخص.

[نكتة الشيخ في إفادة العهد أيضاً القصر مثل الجنس]

وهاهنا نكتة(١) ذكرها الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(٢) وهو أنّ قولنا:

⇐ وأمّا المعنى في قولك: «زيد هو المنطلق» فعلى القصد إلى انطلاقٍ كان مرّةً واحدة لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرّر هناك غير متصوّر.

والوجه الثّالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في: «زيد هو الشّجاع» تريد أن لا تعتدّ بِشَجَاعة غيره، ولا كما ترى في قوله: «هو الواهب المائة المصطفاة» لكن على وجه ثالث وهو الّذي عليه قول الخنساء:

إذا قَبُحَ البُكَاءُ على قتيلٍ ... رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسنٍ ولا جميلٍ، ولم تقيّد الحسن بشيءٍ فيتصوّر أن يقصر البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه في جنس ما حُسْنُهُ الحسن الظّاهر الّذي لا ينكره أحد، ولا يشكّ فيه شاكّ. ومثله قول حسّان:

وإنّ سَنَام المجد من آل هاشم ... بنو بنت مخزوم ووالدك العبدُ

أراد أن يثبت العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: «ووالدك عبد» لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة، وعلى ذلك قول الآخر:

أُسود إذا ما أبدت الحرب نابها ... وفي سائر الدّهر الغيوث المواطر

[راجع: الدّلائل: ١٣٨ ـ ١٤٠]

(١) **قوله: «وهاهنا نكتة»**. وحاصلها أنّ العهد يفيد القصر كما يفيده الجنس.

(٢) **قوله: الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. في فصل الفروق في الخبر وهذا نصّه: وهاهنا شيء يجب النّظر فيه وهو أنّ قولك: «أنت الحبيب» كقولنا: «أنت الشّجاع» تريد أنّه الّذي كملت فيه الشّجاعة، أو كقولنا: «زيد المنطلق» تريد أنّه الّذي كان منه الانطلاق الّذي سمع المخاطب به، واذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا: «أنت الشّجاع» لأنّه يقتضي أن يكون المعنى أنّه لا محبّة في الدّنيا إلّا ما هو به حبيب كما أنّ المعنى في «هو الشّجاع» أنّه لا ⇐

⇐ شَجاعة في الدّنيا إلّا ما تجده عنده وما هو شجاع به وذلك محال.

وأمر آخر وهو أنّ «الحبيب» فعيل بمعنى مفعول، فالمحبّة إذن ليست هي له بالحقيقة وإنّما هي صفة لغيره قد لابسته وتعلّقت به تعلّق الفعل بالمفعول، والصّفة إذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هي صفة له دون من تلابسه ملابسة المفعول.

وإذا كان كذلك بَعُدَ أن تقول: «أنت المحبوب» على معنى: أنت الكامل في كونك محبوباً كما أنّ بعيداً أن يقال: «هو المضروب» على معنى أنّه الكامل في كونه مضروباً، وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسّفٍ فيه وتأويل لا يتصوّر هاهنا. وذلك أن يقال مثلاً: «زيد هو المظلوم» على معنى أنّه لم يصب أحداً ظلم يبلغ في الشّدّة والشّناعة الظّلم الّذي لحقه، فصار كلّ ظلم سواه عدلاً في جنبه، ولا يجيء هذا التّأويل في قولنا: «أنت الحبيب» لأنّا نعلم أنّهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا: إنّ أحداً لم يحب أحداً محبّتي لك، وإنّ ذلك قد أبطل المحبّات كلّها حتّى صرت الّذي لا يُعقل للمحبّة معنىً إلّا فيه.

وإنّما الّذي يريدون أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك وأنّه ليس لأحدٍ غيرك حظّ في محبّة منّي.

وإذا كان كذلك بان أنّه لا يكون بمنزلة «أنت الشّجاع» تريد الّذي تكامل الوصف فيه، إلّا أنّه ينبغي من بعدُ أن تعلم أنّ بين «أنت الحبيب» وبين «زيد المنطلق» فرقاً، وهو أنّ لك في المحبّة التي أثبتها طرفاً من الجنسيّة من حيث كان المعنى: أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد إلى محبّة واحدةٍ من محبّاتك. ألا ترى أنّك قد أعطيت بقولك: «أنت الحبيب» أنّك لا تحبّ غيره وأن لا محبّة لأحد سواه عندك.

ولا يتصوّر هذا في «زيد المنطلق» لأنّه لا وجه هناك للجنسيّة، إذ ليس ثمّ إلّا انطلاق واحد، قد عرف المخاطب أنّه كان واحتاج أن يعيّن له الّذي كان منه، وينصّ له عليه، فإن قلت: «زيد المنطلق في حاجتك» تريد «الّذي من شأنه أن يسعى في حاجتك» عرض فيه معنى الجنسيّة حينئذٍ على حدّها في «أنت الحبيب» اهـ. [راجع: الدّلائل: ١٤٧ـ١٤٩]

«أنت الحبيب» ليس معناه: أنّك الكامل[١] في المحبوبيّة حتّى أنّه لا محبّة في الدّنيا إلّا أنت به حبيب ـ كما في: «أنت الشُّجاع» ـ ولا أنّ أحداً لَمْ يحِبُّ أحداً[٢] مثل محبّتي لك حتّى أنّ سائر المحبّات في جنبها غير محبّة ـ كما في قولنا: «أنت المظلوم» على معنى: لَمْ يُصِبْ أحداً ظلم مثل الظّلم الّذي أصابك حتّى كأنّ كلّ ظلم في جنبه عدل ـ.

بل معناه: أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك، وليس لغيرك حظّ في محبّة منّي.

فهو مثل: «زيد المنطلق»[٣] أي: الذي كان منه الانطلاق المعهود، إلّا أنّ هاهنا نوعاً من الجنسيّة ـ لأنّ المعنى أنّ المحبّة منّي بجملتها مقصورة عليك، ولم تَعْمِدْ إلى محبّة واحدة من محبّاتك ـ ولا يتصوّر هذا في «زيد المنطلق» إذ لا وجه للجنسيّة.

ولو قلت: «زيد المنطلق في حاجتك» ـ أي: الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك ـ عرض فيه معنى الجنسيّة حينئذٍ مثله في: «أنت الحبيب».

[عدم إفادة لام الجنس القصر أحياناً]

وقوله: «قد يفيد» ـ بلفظة «قد» ـ إشارة إلى أنّه قد لا يفيد القصر كما في قول

---

(١) **قوله: «ليس معناه: أنّك الكامل»**. أي: لا يفيد الاستغراق المجازيّ الّذي هو من أقسام الجنس.

(٢) **قوله: «ولا أنّ أحداً لم يحبّ أحداً»**. قال الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ: أي: لا يكون «أل» فيه للشّهرة كما في «المظلوم» وهو من أقسام الجنس أيضاً. وأقول: المراد أنها ليست للماهيّة والحقيقة كما تقدّمت الإشارة إليه في قوله: «وإن حُمِلَتْ على الجنس والحقيقة» إلى آخره.

(٣) **قوله: فهو مثل: «زيد المنطلق»**. أي: «أل» فيه للعهد كما في هذا المثال.

الخَنْسَاء في مرثية أخيها صَخْر:

إذا قَبُحَ البُكَاءُ[1] عَلىٰ قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَائَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا

فإنّها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه إلى شيء آخر، وإلّا لم يحسن

---

(١) **قوله: «إذا قَبُحَ البُكَاءُ»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائلة: تُماضر بنت عمرو بن الحارث السُّلَميّة من بني سُلَيم من قيس عيلان المضريّة المعروفة بالخنساء، المتوفّى سنة ٢٤هـ، وهو آخر بيت من قطعة في مرثية أخيها صخر تقول فيها:

ألا يا صَخْرُ إنْ أبكيتَ عيني لقد أضحكتَني دهراً طويلا
بكيتُكَ في نساءٍ مُعْوِلات وكنتُ أحقَّ من أبدى العويلا
دفعتُ بك الجليل وأنت حيٌّ فمن ذا يدفع الخَطْبَ الجليلا
إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

«رأيت» من أفعال القلوب و«بكاءك» مفعوله الأوّل وهو مصدر مضاف إلى المفعول و«الحسن» المفعول الثّاني لـ«رأيت» وتنوين «قتيل» للتّعظيم والتّنكير فيفيد الشّمول البدلي.

والشّاهد في «بكاءك الحسن» حيث عرّف المسند ـ وهو المفعول الثّاني الّذي كان خبراً في الأصل ـ ولم يفد القصر، لأنّ المراد إثبات حسن بكائه فقط، لا نفي حسن بكاء غيره؛ بل إنّ بكائه ليس كبكاء غيره لا غير.

قال الدّسوقي: وذلك لأنّ هذا الكلام للردّ على من يتوهّم أنّ البكاء على هذا المرثي قبيح كغيره فالردّ على ذلك المتوهّم بمجرّد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسناً، وليس هذا الكلام وارداً في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلّا أنّه يدّعي أنّ بكاء غيره حسن أيضاً حتّى يكون المعنى على الحصر ـ أي: أنّ بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهّم ـ إذ لا يلائمه قوله: «إذا قبح البكاء» وإنّما الملائم له إذا ادّعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذٍ فإنّ بكاءك فقط هو الحسن الجميل.

جعله جواباً لقولها: * إذا قبح[١] البكاء على قتيل * إذ لا معنى للقصر في نحو قولنا: «إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلّا بكاؤك» ـ على ما لا يخفى على من له أدنى دُرْبَةٍ بأساليب الكلام ـ لظهور أنّ الغرض أن تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل: «الصّبر محمود إلّا عنك، والجَزَعُ مذموم إلّا عليك»[٢].

وبهذا سقط[٣] ما قيل: إنّه يجوز أن يكون للقصر مبالغة، أو أن يكون لقصر الحسن على بكائه ـ بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره ـ لا أنّه لا يتجاوزه إلى شيء آخر.

ومعنى التّعريف[٤] هاهنا أنّ اتّصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر، ولا يُشَكّ

---

(١) **قوله: لم يحسن جعله جواباً لقولها: «إذا قبح»**. إذ الشّرط والجزاء ينبغي أن يكونا من قبيل السبب والمسبّب، واللّازم والملزوم، وليس كذلك الجواب والشّرط في بيت الخنساء، فإنّ معنى الحصر فيه لا علاقة له بالشّرط وهو «إذا قبح».

(٢) **قوله: «كما قيل: «الصّبر محمود إلّا عنك، والجزع مذموم إلّا عليك»**. والقائل لهذا الكلام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ خطاباً لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهو يدفنه.

(٣) **قوله: «وبهذا سقط»**. أي: بما ذكر من أنّها لم ترد قصر الحسن على بكائه.

(٤) **قوله: «ومعنى التّعريف»**. جواب عن سؤال وهو أنّها إذا لم ترد قصر الحسن على بكائه فلم عرّف المسند وقال «الحسن» ولم لم تقل: «حسناً جميلاً» بالتّنكير؟

والجواب: أنّها أرادت بتعريف المسند إفادة ظهور الحسن ووضوحه، وكأنّ «أل» فيه للشّهرة وهو «أل» الجنسيّة.

وقال الأُستاذ ـ دام ظلّه ـ: للحضور. وهو من أقسام العهد، وقد قال الشّيخ بإفادة العهد للقصر مثل الجنس، فقد لا يفيد القصر كما قد لا يفيده الجنس أيضاً، ويدلّ على قول ⇐

فيه، ومثله قول حسّان:

وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ[1] مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِـدُكَ العَـبْدُ

⇐ الأُستاذ بأنّ «أل» التّعريف فيه للحضور قوله بُعَيْد هذا: «فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس».

(١) **قوله: «وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل حسّان بن ثابت ـ كما نصّ عليه أرباب الصّناعة ومنهم أبو الفرج في أخبار حسّان من كتاب «الأغاني» ـ وهو من قطعة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث بن عبدالمطّلب لمّا هجا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ أسلم بعد ذلك ولم يرفع رأسه إلى النّبيّ خجلاً ممّا صدر عنه قبل ذلك، والقطعة هي هذه:

وإنّ سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم والِدُكَ العبدُ
ومن وُلِدَتْ أبناء زهرة منهم كرام ولم يقرب عجائزك المجد
ولست كعبّاس ولا كابن أُمّه ولكن لئيم لا تقام له زند
وإنّ امرأ كانت سميّة أُمّه وسمراء مغمور إذا بلغ الجهد
وأنت هجين نيط في آل هاشم كما نيط خلف الراكب القدح الفردُ

«سنام» ـ بفتح السين ـ أعلى الإبل. «مخزوم» أبو حيّ من قريش، سمّي به لأنّه كان جميلاً طيّب الرائحة وأصله الخُزامَى ـ بالضمّ ـ وهو نبت حسن اللّون طيّب الرّيح، يقول: الأكابر من أولاد هاشم هم أولاد بنت مخزوم ولست منهم، لأنّ والدك العبد، وكان لعبدالمطّلب عشرة أولاد من أُمّهات شتّى وكانت أُمّ عبدالله وأبي طالب مخزوميّة ولم تكن أُمّ الحارث مثلها في النّسب فلذلك جعله عبداً بالنّسبة إليهما.

«بنت مخزوم» فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم أُمّ أبي طالب وعبدالله والزّبير بن عبدالمطّلب. «أبناء زهرة» حمزة وصفيّة أُمّهما هالة بنت وهيب بن عبدمناف بن زهرة. والعبّاس وابن أُمّه ضرار بن عبدالمطّلب أُمّهما نتيلة امرأة من النّمر بن قاسط. وسميّة أُمّ أبي سفيان وسمراء أُمّ أبيه.

والشّاهد في البيت تعريف المسند ـ وهو «العبد» ـ باللّام لإثبات مفهومه ـ أي: ⇐

أراد أن يثبت له العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها، ومعروفاً بها؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[١].

فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس[٢] فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيداً للقصر دائماً.

قلنا: قد سبق[٣] أنّ اللّام الّتي ليست للعهد[٤] إنّما هي للجنس، وباقي المعاني من شُعَبِهِ وفروعه، وكذا المعنى الّذي أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل.

⇐ العبوديّة ـ للمسند إليه، وادّعاء ظهورها فيه، لا للقصر، لأنّ المراد بيان الفرق بينه وبينهم فقط وهو حاصل بدون اعتبار القصر.

(١) راجع دلائل الاعجاز: ١٤٠ باب الفروق في الخبر.

(٢) **قوله: «فإن قيل: اللّام حينئذٍ لا تكون للجنس»**. أي: اللّام حين إذا كان معنى التّعريف أنّ اتّصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر ولا يشكّ فيه لا تكون للجنس، فلذا لم تفد القصر، فلا منافاة بين إفادة التّعريف هذا المعنى وبين القول بأنّ تعريف الجنس مفيد للقصر دائماً فكيف القول بأنّ قوله: قد يفيد ـ بلفظة «قد» ـ إشارة إلى أنّ تعريف الجنس قد لا يفيد القصر؟

والجواب ما ترى، والحاصل أنّ اللّام الّتي ليست للعهد إنّما هي للجنس، لعدم الواسطة، وباقي المعاني المذكورة هناك والمعنى المذكور هاهنا ـ وهو كون الاتّصاف أمراً ظاهراً لا يشكّ فيه ـ من أقسام الجنس فاللّام للجنس ولم تفد القصر، فصحّ القول بأنّ تعريف الجنس قد لا يفيد.

(٣) **قوله: «قد سبق»**. أي: في بحث تعريف المسند إليه باللّام في قوله: «والحاصل أنّ اسم الجنس المعرَّف باللّام» إلى آخره....

(٤) **قوله: «اللّام الّتي ليست للعهد»**. وفيه منع كما أشرنا إليه قبل ذلك، فقد احتمل الحضور وهو من أقسام العهد فصحيح أنّ اللّام إذا ثبت أنّه ليس للعهد كانت للجنس، لعدم الواسطة، ولكنّه لم يثبت.

[سبب اختصاص القصر بالجنس]

وإنّما خصّ حكم **القصر** بالثّاني ـ أعني: تعريف الجنس ـ لأنّ **القصر** وعدمه إنّما يكون فيما يعقل العموم والشّمول في الجملة، والمعهود في «زيد المنطلق» يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلايصدق أحدهما بدون الآخر، وكذا قولنا: «أنت زيد وهذا عمرو» وما أشبه ذلك، وكذا نحو: «زيدٌ أخوك» إذا جعل المضاف معهوداً ـ كما هو أصل وضع الإضافة ـ ومثل هذا الاختصاص لا يقال له: **القصر** في الاصطلاح.

[القول في ردّ الضابط المذكور ملاكاً لمعرفة المبتدأ من الخبر]

﴿وقيل: الاسمُ متعيّن[1] للابتداء﴾ تقدّم أو تأخّر **﴿لدلالته على الذّاتِ،**

---

(١) **قوله: «وقيل: الاسم متعيّن»**. أي: في ردّ الضّابط الّذي ذكر مِلاكاً لمعرفة المبتدأ من الخبر.

قال ابن هشام: يجب الحكم بابتدائيّة المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين ـ تساوت رتبتهما نحو: «اللّه ربّنا» أو اختلفت نحو: «زيد الفاضل» و: «الفاضل زيد» ـ هذا هو المشهور.

وقيل: يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً.

وقيل: المشتقّ خبر وإن تقدّم نحو: «القائم زيد».

والتّحقيق أنّ المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» ـ في المثال ـ أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأنْ يقول: مَنِ القائم؟ فتقول: «زيد القائم» فإنْ علمهما وجهل النّسبة فالمقدّم المبتدأ.

الثّانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: «أفضل منك أفضل منّي».

الثّالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، والأوّل هو المعرفة كـ«زيد قائم»، وأمّا إن كان هو النّكرة فإن لم يكن له ما يسوّغ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً نحو: «خَزٌّ ثوبك» و: «ذهب خاتمك».

وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور.

⇐

⇐ وأمّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مالك»؟ و: «خير منك زيد» و: «حسبنا الله» ووجهه: أنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير، وأنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما نحو: «الفاضل أنت».

ويتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين.

وقال فيما يعرف به الاسم من الخبر: اعلم أنّ لهما ثلاث حالاتٍ:

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخوّته لـ«عمرو» و: «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لـ«عمرو» ويجهل أنّ اسمه «زيد». وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجل قائم فعرف كلاًّ منهما بقلبه ولم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: «كان القائم زيداً».

وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيّر نحو: «كان زيد أخا عمرو» و: «كان أخو عمرو زيداً».

ويستثنى من مختلفي الرّتبة نحو: «هذا» فإنّه يتعيّن للاسميّة لمكان التّنبيه المتّصل به، فيقال: «كان هذا أخاك» و: «كان هذا زيداً» إلّا مع الضّمير، فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التّنبيه عليه فتقول: «ها أنا ذا» ولا يتأتّى ذلك في باب النّاسخ، لأنّ الضّمير متّصل بالعامل فلا يتأتّى دخول التّنبيه عليه.

على أنّه سمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنّهم حكموا لـ«أنْ» و«أنّ» ـ المقدّرتين بمصدر معرّف ـ بحكم الضّمير، لأنّه لا يوصف كما أنّ الضّمير كذلك فلهذا قرأت السّبعة: ﴿ **مَاكَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَنْ قَالُوا** ﴾.

الحالة الثّانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول: «كان خير من زيد شرّاً من عمرو» أو تعكس، وإن كان المسوّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: «كان خير من زيدٍ امرأةً».

⇐

والصّفةُ متعيّنة للخبريّة ﴾ تقدّمت أو تأخّرت **﴿ لدلالتها على أمر نسبيّ ﴾** لأنّه ليس المبتدأ مبتدأً[1] لكونه منطوقاً به أوّلاً بل لكونه مسنداً إليه ومثبتاً له المعنى، وليس

⇐ **الحالة الثّالثة**: أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنّكرة الخبر نحو: «كان زيد قائماً» ولا يعكس إلّا في الضّرورة كقوله:

* ولا يَكُ موقف منكِ الوَداعا *

وقوله: * يكون مزاجها عسلٌ وماء *

اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «ليس المبتدأ مبتدأً»**. مأخوذ عن الشّيخ في القول على فروق الخبر من «دلائل الإعجاز» ١٤٦: ومن فروق الإثبات أنّك تقول: «زيد منطلق» و: «زيد المنطلق» و: «المنطلق زيد» فيكون لك في كلّ واحدٍ من هذه الأحوال غرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أُفسّر لك ذلك.

اعلم أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقاً كان ـ لا من «زيد» ولا من «عمرو» ـ فأنت تفيده ذلك ابتداءً.

وإذا قلت «زيد المنطلق» كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقاً كان إمّا من «زيد» وإمّا من «عمرو» فأنت تعلمه أنّه كان من «زيد» دون غيره.

والنّكتة فيه أنّك تثبت في الأوّل الّذي هو قولك: «زيد منطلق» فعلاً لم يعلم السّامع من أصله أنّه كان وتثبت في الثّاني فعلاً قد علم السّامع أنّه كان ولكنّه لم يعلمه لـ«زيد» فأفدته ذلك. قال: وأمّا قولنا: «المنطلق زيد» والفرق بينه وبين «زيد المنطلق» فالقول في ذلك أنّك وإن كنت ترى في الظّاهر أنّهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاقٍ قد سبق العلم به لـ«زيد» فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنّك إذا قلت: «زيد المنطلق» فأنت في حديث انطلاقٍ قد كان وعرف السّامع كونه إلّا أنّه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟

فإذا قلت: «زيد المنطلق» أزلت عنه الشّكّ وجعلته يقطع بأنّه كان من «زيد» بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمت «المنطلق» فقلت: «المنطلق زيد» بل

⇐

⇐ يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أ «زيد» هو أم «عمرو» فقال لك صاحبك: «المنطق زيد» أي: هذا الشّخص الّذي تراه من بعد هو «زيد». قال: فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصّفات قد بدئ به، فجعل مبتدأ وجعل الّذي هو صاحب الصّفة في المعنى خبراً فاعلم أنّ الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصّفة خبراً كقولك: «زيد المنطلق».

واعلم أنّه ربّما اشتبهت الصّورة في بعض المسائل من هذا الباب حتّى يظنّ أنّ المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير.

وممّا يوهم ذلك قول النّحويّين في باب «كان»: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: «كان زيد أخاك» و: «كان أخوك زيداً» فيظنّ من هاهنا أنّ تكافؤ الاسمين في التّعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك، وحتّى كان التّرتيب الّذي يدّعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التّقدّم والتّأخّر يسقط ويرتفع إذا كان الجزءان معاً معرفتين.

قال: وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أوّلاً، ولا كان الخبر خبراً، لأنّه مذكور بعد المبتدأ؛ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنّه مسند ومثبت به المعنى.

تفسير ذلك: أنّك إذا قلت: «زيد منطلق» فقد أثبتّ الانطلاق لـ«زيد» وأسندته إليه فـ«زيد» مثبت له و«منطلق» مثبت به.

وأمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة، أي: من جهة أن كان المبتدأ هو الّذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الّذي يثبت به المعنى ويُسْنَد.

ولو كان المبتدأ مبتدأ، لأنّه في اللفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال: «منطلق زيد».

ولوجب أن يكون قولهم: «إنّ الخبر مقدّم في اللّفظ والنيّة به التّأخير» محالاً.

وإذا كان هذا كذلك ثمّ جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن

⇐

الخبر خبراً لكونه منطوقاً به ثانياً، بل لكونه مسنداً ومثبتاً به المعنى، والذّات هي المنسوب إليها، والصّفة هي المنسوب، فسواء قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد» يكون «زيد» مبتدأ و«المنطلق» خبراً.

[نقد الرّدّ]

﴿وردّ﴾ هذا القول ﴿بأنّ المعنى: **الشّخص الّذي له الصّفة صاحب هذا الاسم**[1]﴾ فالصّفة قد جعلت دالّة على الذّات ومسنداً إليها، والاسم جعل دالّاً على أمر نسبيّ ومسنداً.

[وهم]

وقد يسبق إلى الوهم أنّ تأويل «زيد» بـ«صاحب هذا الاسم» ممّا لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقّاً وهو الصّحيح من مذهب البصريّين.

[جوابه]

وجوابه أنّ الاحتياج إليه[2] إنّما هو من جهة أنّ السّامع قد عرف ذلك الشّخص

⇐ تكون مُثْبِتاً بالثّاني معنىً للأوّل، فإذا قلت: «زيد أخوك» كنت قد أثبتَّ بـ«أخوك» معنى لـ«زيد».

وإذا قدّمت وأخّرت فقلت: «أخوك زيد» وجب أن تكون مثبتاً بـ«زيد» معنىً لـ«أخوك» وإلّا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنىً، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم: «المبتدأ والخبر» فائدة غير أن يتقدّم اسم في اللّفظ على اسم من غير أن ينفرد كلّ واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك ممّا لا يشكّ في سقوطه اهباختصارٍ. [راجع: دلائل الإعجاز: ١٣٦ـ١٤٧]

(١) **قوله: «الشّخص الّذي له الصّفة صاحب هذا الاسم»**. أي: يؤوّل «المنطلق» بـ«الشّخص الّذي له صفة الانطلاق، ويؤول «زيد» ـ مثلاً ـ بالصّفة، أي: بـ«صاحب اسم زيد».

(٢) **قوله: «وجوابه أنّ الاحتياج إليه»**. أي: إلى التّأويل.

بعينه وإنّما المجهول عنده اتّصافه بكونه صاحب اسم «زيد» وسوق هذا الكلام[(١)] إنّما هو لإفادة هذا المعنى.

وأمّا عند المنطقيّين فهذا التّأويل[(٢)] واجب قطعاً؛ لأنّ الجزئي الحقيقيّ لا يكون محمولاً ألبتّة، فلابدّ من تأويله بمعنىً كلّيّ، وإن كان في الواقع منحصراً في شخصٍ[(٣)].

[كون المسند جملةً]

[وهم] ﴿وأمّا كونه﴾ أي: المسند ﴿جملةً﴾ قد توهّم كثير من النُّحاة[(٤)] أنّ

---

(١) **قوله: «وسوق هذا الكلام»**. أي: «المنطلق زيد» إنّما هو لإفادة هذا المعنى ـ أي: كونه صاحب اسم «زيد».

(٢) **قوله: «فهذا التّأويل»**. أي: تأويل «زيد» بـ«صاحب هذا الاسم» واجب ليصير كلّيّاً، لأنّ الجزئيّ الحقيقيّ لا يكون محمولاً عندهم، لأنّ الجزئيّات متباينة، فإذا كان الجزئي محمولاً فإن كان عين الموضوع لم يكن فيه فائدة وكان حملاً للشّيء على نفسه، نحو: «أنت أنت» و: «زيد زيد»، وإن كان غير الموضوع لزم حمل الشّيء على ما ينافيه نحو: «زيد عمرو» وهما باطلان.

فإن وقع ما بظاهره جزئيّ حقيقيّ محمولاً لشيءٍ يؤول ذلك بكلّيّ نحو: «المنطلق زيد» فهذا ونحوه يؤوّل بالمسمّى والمصاحب أي: «المنطلق مسمّىً بزيد» أو «المنطلق صاحب اسم زيد» وكان الموضوع واحداً من أقسام المحمول كما في «زيد إنسان» وكان مفيداً وظاهر أنّ «المسمّى» و«الصّاحب» كلّيّ.

(٣) **قوله: «وإن كان في الواقع منحصراً في شخصٍ»**. كما في مفهوم «واجب الوجود» و«المعبود بالحقّ» وغيرهما؛ لأنّ المعنى الكلّيّ لا يتوقّف على وجود الفرد في الخارج.

(٤) **قوله: «قد توهّم كثير من النُّحاة»**. أخذه عن المحقّق الرّضيّ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٩١ وهذا نصّه: اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون جملةً ـ اسميّة أو فعليّة ـ. وإنّما جاز أن يكون جملةً؟ لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

⇐

الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصحّ أن تكون إنشائيّة.

لأنّ الخبر هو الّذي يحتمل الصّدق والكَذِبَ.

ولأنّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ والإنشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره.

[ودفع]

وجوابه أنّ خبر المبتدأ هو الّذي أُسند إلى المبتدأ، لا ما يحتمل الصّدق والكَذِبَ والغلط من اشتراك اللّفظ[1].

⇐ وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيّين: «لا يصحّ أن تكون طلبيّةً، لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب» وهو وَهَمٌ.

وإنّما أُتُوْا من قِبَلِ إبهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النُّحاة ما يحتمل الصّدق والكذب، كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: «أزيد عندك» يسمّون الظّرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف ـ وهو المجرّد المسند المغاير للصّفة المذكورة ـ.

ويدلّ على جواز كونه طلبيّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ**﴾.

وأيضاً اتّفقوا على جواز الرّفع في نحو قولهم: «أمّا زيد فاضربه». وقال ثعلب: لا يجوز أن يكون قسميّة نحو: «زيد والله لأضربنّه».

والأولى الجواز إذ لا منع اه.

والحاصل أنّ خبر المبتدأ لا يكون إنشاءً بدليلين:

الأوّل: لأنّ الخبر هو الّذي يحتمل الصّدق والكذب.

الثّاني: لأنّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ الخ. فقوله: «خبر المبتدأ هو الّذي أسند» جواب عن الاوّل. وقوله: «ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ» جواب عن الثّاني.

(١) **قوله: «والغلط من اشتراك اللّفظ»**. أي: اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ والخبر المقابل للإنشاء.

⇐

ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنّما هو في الخبر والقضيّة[1] لا مطلق خبر المبتدأ؛ لأنّ الإسناد عندهم أعمّ من الإخباري والإنشائي ألا يرى أنّ الظّرف في نحو «أين زيد؟» و: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[2] و: «متى القتال؟» وما أشبه[3] ذلك خبر، مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكَذِب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ﴾[4] وقولك: «وأمّا زيد فاضربه» و: «زيد كأنّه الأسد»، ونحو: «نعم الرّجل زيد» على أحد القولين، ولا يخفى أنّ تقدير القول[5] في جميع ذلك تعسّف.

⇐ فخبر المبتدأ يكون **مفرداً** لا احتمال فيه للصّدق والكذب، ويكون **جملة** فإن كانت خبريّة احتمل الصّدق والكذب، وإن كانت إنشائيّة لم يحتملهما، ولكن الخبر المقابل للإنشاء يجب فيه احتمال الصدق والكذب ـ كما تقدّم ـ. فقولهم: «الإنشاء لا يكون خبراً» أي: خبراً مقابلاً للإنشاء، لا خبر المبتدأ، فإنّه أعمّ من الخبر والإنشاء.

(١) **قوله: «في الخبر والقضيّة»**. أي: في الكلام الخبريّ والقضيّة الموجبة الّتي يسمّيها أهل الميزان حمليّةً وعرّفها الشّارح في «التّهذيب» بقوله: «فإن كان الحكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ فحمليّة».

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) قال الرّومي: هذه الأمثلة ليست ممّا النّزاع فيه ـ أي: ممّا الخبر فيه إنشاء ـ لأنّ الاستفهام في الحقيقة داخل على النّسبة بين المبتدأ المذكور، والخبر المقدّر لا على الخبر وحده.

(٤) سورة ص: ٦٠.

(٥) **قوله: «ولا يخفى أنّ تقدير القول»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم لا يجوز أن يكون القول قولهم وأنّ الإنشاء لا يكون خبراً للمبتدأ، بل يقدّر في ما ظاهره وقوع الإنشاء خبراً للمبتدأ قول ـ كما صنعوا في باب الصّفة ـ. وقال ابن مالك:

وامنع هنا إيقاع ذات الطّلب ... وإن أتت فالقول أضمر تصب

والجواب أنّ تقدير القول في جميع ذلك تعسّف وتنكّب عن الطّريق القويم.

⇐

﴿ فللتقوّي أو لكونه سببيّاً ﴾ كما مرّ من أنّ إفراده لكونه غير سببيّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم.

[الخبر السّببيّ]

والخبر السّببيّ [1] بمنزلة الوصف الّذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف

⇐ وقال المحقّق الرّضيّ في باب النّعت من «شرح الكافية»: وإنّما وجب في الجملة الّتي هي صفة أو صلة كونها خبريّة؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و: «طلّقت» و: «أنت حرّ» ونحوها، أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتّمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة ـ كما مرّ ـ ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. قال:

وقد تقع الطّلبيّة صفةً لكونها محكية بقول محذوف هو النّعت في الحقيقة كقوله:

* جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذّئب قطّ *

أي: بمذقٍ مقول عنده هذا القول.

كما يقع حالاً نحو: «لقيت زيداً اضرِبْهُ واقْتُلْهُ» أي: «مقولاً في حقّه هذا القول».

ومفعولاً ثانياً في باب «ظنّ» نحو: «وجدت النّاس أخبر تقله» اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «والخبر السببي»**. المسند ـ مثل الوصف ـ ينقسم إلى قسمين:

الأوّل: المسند الحقيقي. الثّاني: المسند السّببيّ. وهذا مثل الوصف السّببيّ ـ الّذي اشتهر عندهم بالوصف بحال متعلّق الموصوف ـ مسند إلى متعلّق من متعلّقات المبتدأ.

⇐

إلّا أنّه لا يكون إلّا جملة، وقولهم: «هذا سبب من ذاك» أي: متعلّق به، مرتبط؛ لأنّ السّبب في الأصل[١] هو الحبل وكلّ ما يتوصّل به إلى شيء.

[الخلاف في سبب التّقوّي بين السّكّاكيّ وعبدالقاهر]

وسبب التّقوّي[٢] على ما ذكره صاحب «المفتاح»[٣] هو أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً

⇒ والفرق بين الوصف السّببيّ والمسند السّببيّ أنّ الوصف السّببيّ قسمان: مفرد وجملة، والمسند السّببيّ لا يكون إلّا جملةً على المشهور وإن ألغى الفرق بعضهم مستدلّاً بقولهم: «زيد منطلق أبوه» فإنّه مسند سببيّ مع أنّه ليس بجملة ـ كما تقدّم ـ.

(١) **قوله: «لأنّ السّبب في الأصل»**. أي: في أصل اللغة، وأمّا في الاصطلاح فيقال للمضاف إلى ضمير الشّيء، لأنّ هذا المضاف بسبب تلك الإضافة سبب لتصوّر هذا الشّيء مرّة أُخرى كما في قولهم: «جاءني رجل عالم أبوه» في الوصف السّببيّ و: «زيد ضُرِبَ أبوه» في المسند السّببيّ.

(٢) **قوله: «سبب التّقوّي»**. اختلف في سبب التّقوّي على قولين: قول السّكّاكيّ وقول الشّيخ عبدالقاهر كما بيّنهما التفتازاني وكان الأُستاذ ـ دام عزّه ـ يميل إلى قول السّكّاكيّ.

(٣) **قوله: «على ما ذكره صاحب «المفتاح»»**. أقول: ذكره في باب «تقديم المسند» من كتاب «المفتاح» كما تقدّم، فراجعه: ٣٢١.

قال في «شرح التّبيان» ١٦٧: وإنّ دفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذيّ في كلام صاحب «المفتاح» حيث ظنّ أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية» يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى الضّمير أوّلاً وإلى المبتدأ ثانياً وهو مناقض لما يأتي بعده من أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه ثمّ إذا كان متضمّناً بضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ أوّلاً ثمّ بوساطة عود الضّمير إليه يسند إليه ثانياً.

⇐

يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه ـ سواء كان خالياً عن الضّمير أو متضمّناً له ـ فينعقد بينهما حكم.

ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره المعتدّ به؛ بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضّمير ـ كما مرّ ـ صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوّة، فعلى هذا يختصّ التّقوّي بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو: «زيد ضربته» وينبغي أن يجعل سببيّاً كما سبقت الإشارة إليه[1].

وأمّا على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[2] ـ وهو أنّ الاسم لا يؤتى به

⇐ وتلخيص الجواب: أنّ الفعل فيما نحن فيه كقولنا: «زيد عرف» له اعتباران:

١ ـ إنّه فعل الفاعل وهو الضّمير المستكنّ فيه.

٢ ـ إنّه متعلّق بالمبتدأ تعلّق الخبر، فالمراد بإسناد الفعل إلى الضّمير المبتدأ في الأوّل إنّما هو بحسب كونه فعلاً للفاعل كما إذا أريد التجدّد في الدّرجة الثّانية، والمراد بإسناد الفعل إلى المبتدأ في الثّاني باعتبار أنّه خبر للمبتدأ كما إذا أريد التقوّي.

(١) في شرح قوله: «والمراد بالسّببيّ نحو: «زيد أبوه منطلق».

(٢) **قوله: «على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في فصل القول في التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ١٠١: فإن قلت: فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له؟

فإنّ ذلك من أجل أنّه لا يؤتى بالاسم معرّىً من العوامل إلّا لحديث قد نوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت: «عبدالله» فقد أشعرت قلبه بذلك أنّك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت ـ مثلاً ـ: «قام» أو قلت: «خرج» أو قلت: «قدم» فقد علم ما جئت به، وقد وطّأت له وقدّمتَ الإعلام فيه، فدخل على القلب دخولَ المأنوس به، وقبِله قبول المتهيّئ له المطمئنّ إليه، وذلك لا محالة أشدّ لثبوته وأنفى للشّبهة وأمنع للشّكّ وأدخل في التّحقيق.

⇐

مُعَرّىً عن العوامل إلّا لحديث قد نوى إسناده إليه. فإذا قلت: «زيد»، فقد أشعرت قلب السّامع بأنّك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: «قام»، دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشدّ للثّبوت وأمنع من الشّبهة والشّكّ.

وبالجملة، ليس الإعلام بالشّيء بغتةً مثل الإعلام به بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، فإنّ ذلك يجري مجرى التأكيد والإعلام، في التّقوّي والإحكام ـ فيدخل فيه نحو: «زيد ضربته» و: «زيد مررت به» وما أشبه ذلك.

[قيل وقال]

فإن قلت: هَبْ[1] أنّه لم يتعرّض للجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشّأن لشهرة أمره، وكونه واحداً متعيّناً، لكن كان ينبغي أن يتعرّض لِصُوَرِ التّخصيص مثل: «أنا سعيت في حاجتك» و: «رجل جاءني» وما أشبه ذلك، ممّا قصد به التّخصيص، فإنّ المسند هاهنا جملة قطعاً.

⇐ وجملة الأمر: أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التّأكيد والإحكام اهـ.

(١) **قوله: «فإن قلت: هَبْ»**. أي: فإن قلت: إنّما يورد المسند جملةً في أربعة مواضع:

الأوّل: في باب التّقوّي.

الثّاني: في باب المسند السّببيّ.

الثّالث: في باب ضمير الشّأن والقصّة.

الرّابع: في صور التّخصيص مثل «أنا سعيت» و: «رجل جاءني» فلم اقتصر المصنّف على ذكر موضعين من هذه المواضع الأربعة وترك موضعين؟

وربّما يقال: إنّه ترك الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشّأن لوجهين: ١ ـ لشهرة أمره، ٢ ـ وكونه واحد متعيّناً، ولكن لم يذكر صور التّخصيص؟

قلت: هو داخل في التّقوّي[1] ضرورةَ تكرّر الإسناد، فكأنّه قال: التّقوّي سواء كان على سبيل التَّخصيص أو لا، فلفظ التّقوّي يشمل التَّخصيص من حيث إنّه تقوٍّ، وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك[2] حيث ذكر في نحو: «زيد عرف» أنّ عدم اعتبار التّقديم والتّأخير لا يفيد إلّا التّقوّي، واعتبارهما يفيد التَّخصيص، ولم يقل: لا يفيد إلّا التّخصيص، كيف لا وقد ذكر في بحث «إنّما» أن ليس التّخصيص إلّا تأكيداً على تأكيد.

[نقد التّفتازانيّ للشّارح الكازرونيّ]

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلّامة[3] في شرحه من أنّ المعنى أنّه يفيد

---

(١) **قوله: «قلت: هو داخل في التّقوّي»**. وحاصل الجواب أنّ النّسبة بين التّقوّي والتّخصيص عموم وخصوص مطلق والخاصّ هو التّخصيص على رأي السّكّاكيّ كما أشار إليه بقوله: «وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك».

وإنّما ألقى العهدة عليه؟ لأنّه قد تقدّم في باب المسند إليه أنّ النّسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجه على رأي الشّارح التّفتازاني وقد بيّنّا ذلك هناك فراجع.

(٢) **قوله: «وفي عبارة «المفتاح» إشعار بذلك»**. لأنّه قال في «زيد عرف» إنّ عدم تقدير التّقديم والتّأخير ـ بسبب تعريف المسند إليه وعدم الاحتياج إلى التّقدير المذكور ـ لا يفيد إلّا التّقوّي، واعتبارهما يفيد التّخصيص، أي: التّخصيص مع التّقوّي ـ.

وإنّما فهم من كلامه هذا؟ لأنّه لم يقل: «لا يفيد إلّا التّخصيص» ـ بطريق الحصر ـ فيعلم من ترك الحصر أنّه كلّما أفاد تقديم المسند إليه التّخصيص أفاد التّقوّي أيضاً من دون عكسٍ.

والدّليل الآخر على أنّه أراد هذا المعنى لا غير تفسيره التّخصيص في باب «إنّما» بأنّه: التّأكيد على التّأكيد، والتّأكيد على التّأكيد عبارة أُخرى عن التّقوّي وهما وجهان لعُمْلَةٍ واحدةٍ.

(٣) **قوله: «وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلّامة»**. أي: بهذا الّذي ذكره في باب «إنّما» اتّضح بطلان

⇐

⇐ كلام الشّارح الكازروني ـ في شرح قوله: «واعتبارهما يفيد التّخصيص» ـ: أنّ المعنى: «يفيد التّخصيص فقط دون التّقوّي» أي: لا يجتمع التّخصيص والتّقوّي فهما متباينان، لا عموم وخصوص مطلق ـ كما يظهر عن السّكّاكي ـ ولا عموم وخصوص من وجه ـ كما تقدّم أنّه مفاد كلام التّفتازانيّ ـ.

وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٩٨: **وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون المراد بالجملة إفادة التجدّد دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأولى، ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية، وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:**

أحدهما: أن يجري الكلام على الظّاهر، وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره، وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النّظم «عرفت أنا» و«عرفت أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو» فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم، وبالاعتبار الثّاني يفيد التّخصيص أي: فقط، أي: لا يفيد إلّا إيّاه.

أمّا أنّه يفيده فلأنّه لا يخفى عليك بعد الاطّلاع على ما سلف أنّ «أنا» في «عرفت أنا» لتأكيد نسبة «عرف» إلى التّاء بأنّها ليست سهواً، ولا مجازاً، فإذا قدّم أفاد القصر لأنّه تأكيد الحكم على تأكيد كما ذكره المصنّف ـ رحمه الله ـ في إفادة «إنّما» الحصر في باب القصر، وذلك لأنّ «أنا» ـ في قولك: «عرفت أنا» لمن يردّد العرفان بينك وبين غيرك، أو يثبته لك وله ـ وإن أكّد إثبات العرفان لك لكن يحتمل العطف عليه احتمالاً راجحاً، إذ كثيراً يؤكّد المتّصل بالمنفصل للعطف، فإذا قدّم «أنا» ضعف احتمال العطف لفصل الجملة بينهما فزاد التّأكيد وانتفى الشّركة ظاهراً فيفيد القصر.

وأمّا أنّه لا يفيد تقوّي الحكم فلأنّ «أنا عرفت» على معنى القصر إنّما يذكر لمن سلّم وقوع العرفان، لكنّه يردّد أو يثبت ـ كما عرفت ـ وبعد تسليم العرفان لا يحتاج إلى تأكيد وبيان فليس المراد من «أنا عرفت» في باب القصر ـ أي: التّخصيص ـ إثبات وقوع العرفان

⇐

التّخصيص فقط دون التّقوّي؛ لأنّه لابدّ في التّخصيص[١] من تسليم ثبوت أصل الفعل، وبعد تسليم العرفان لا حاجة إلى التّأكيد والبيان.

ثمّ العجب أنّه صرّح[٢] بأنّ المسند لا يكون جملة إلّا للتّقوّي، أو لكونه سببيّاً، مع تصريحه بأنّ المسند في نحو: «أنا سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص جملة.

[أقسام الجملة والخلاف في مقدّر الظّرفيّة]

﴿ واسميّتها وفعليّتها وشرطيّتها[٣] لما مرّ، وظرفيّتها لاختصار الفعليّة، إذ هي ﴾

⇐ حتّى يعتبر فيه تقوّيه باعتبار تكرّر الإسناد، كما في باب تقوّي الحكم، بل الاستبداد بالعرفان المسلّم وقوعه، ولا تقوّي للحكم فيه، ثمّ كيف يكون المراد منهما ومقتضاهما واحداً، ونظم أحدهما قلب نظم الآخر، فالحاصل: أنّ اعتبار التّقديم يفيد القصر دون التقوّي، واعتبار ظاهر الكلام يفيد التقوّي دون القصر.

(١) **قوله: «لأنّه لابدّ في التّخصيص»**. تعليل لما اختاره الكازروني، أي: المعنى أنّه يفيد التّخصيص لا التّقوّي؛ لأنّه لابدّ في التّخصيص من تسليم ثبوت أصل الفعل مثل «العرفان» في «زيد عرف» وبعد تسليم «العرفان» لا حاجة إلى التّأكيد والبيان، أي: لا حاجة إلى التّقوّي، فصحّ افتراق التّخصيص عن التّقوّي.

وأمّا وجه فساده فهو أنّ تسليم أصل العرفان إنّما يقتضي عدم قصد التّقوّي بالأصالة لا عدم حصوله بالتّبع، فإنّه لازم قطعاً ومقصود تبعاً، لأنّ تكرّر الإسناد يستلزم ذلك.

(٢) **قوله: «ثمّ العجب أنّه صرّح»**. أي: العجب من الشّارح العلّامة الكازروني أنّه صرّح بحصر إيراد المسند جملةً في موضعين: باب التّقوّي، وباب كونه سببيّاً مع تصريحه بأنّ المسند في «أنا سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص جملة أيضاً، وهذا تناقض منه في أقواله ومبطل للحصر الّذي ذكره.

(٣) **قوله: «واسميّتها وفعليّتها وشرطيّتها»**. لمّا فرغ من بيان نكتة إيراد المسند جملة أراد أن يبيّن أنّ الجملة على أبعة أقسامٍ، وكلّ قسم يُورَدُ لغرض خاصٍّ مرّ بيان ثلاثة منها قبل ذلك وهو ⇐

أي: الظّرفيّة ﴿ **مقدّرة بالفعل على الأصحّ** ﴾(١).

لأنّ الأصل في التّعليق هو الفعل، واسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته(٢)، فالأولى عند الاحتياج أن يرجع إلى الأصل.

⇐ كون الاسميّة لإفادة الثّبوت والدّوام، والفعليّة لإفادة التّجدّد والحدوث، والدّلالة على أحد الأزمنة على أخصر وجهٍ، وشرطيّتها لإفادة التّقييد والتّعليق بالشرط. ويبيّن النكتة في الظرفيّة بعد ذلك.

ثمّ اعلم أنّهم اختلفوا في تقسيم الجملة إلى قولين:

أ ـ ذهب ابن هشام ومن تبعه إلى أنّها ثلاثة أقسام:

١ ـ الاسميّة وهي الّتي صدرها اسم مثل: «زيد قائم» و: «هيهات العقيق» و: «قائم الزّيدان» عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون، والمراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلاعبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل.

٢ ـ والفعليّة وهي الّتي صدرها فعل مثل: «قام زيد» و: «ضُرِبَ اللِّصّ» و: «كان زيد قائماً» و: «ظننته قائماً» و: «يقوم زيد» و: «قم».

٣ ـ والظّرفيّة وهي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: «أعندك زيد» و: «أفي الدّار زيد» ـ إذا قدّرت «زيداً» فاعلاً بالظّرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ـ.

ب ـ وذهب الزّمخشريّ وأتباعه إلى أنّها أربعة أقسام:

الاسميّة والفعليّة والظّرفيّة والشّرطيّة، وأرجع ابن هشام الشّرطيّة إلى الفعليّة فجعلها ثلاثة. والمصنّف في هذا الكتاب انتهج منهاج الزمخشريّ كما ترى.

(١) **قوله: «مقدّرة بالفعل على الأصحّ»**. وذلك بدليلين: الأوّل: أشار إليه بقوله: «لأنّ الأصل في التّعليق»، والثّاني: أشار إليه بقوله: «ولأنّه قد ثبت تعلّقها».

(٢) **قوله: «واسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته»**. وذلك أنّ المضارع واسم الفاعل تقارضا فأُعطي الإعراب المضارع وأُخذ منه العمل، لأنّ الفعل قويّ في العمل.

ولأنّه قد ثبت تعلّقها بالفعل قطعاً في نحو: «الّذي في الدّار أخوك»[١] فعند التّردّد الحمل عليه أولى.

وقيل: المقدّر اسم فاعل، لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً[٢] لأصالة المفرد في الإعراب.

---

(١) **قوله: قد ثبت تعلّقها بالفعل قطعاً في نحو: «الّذي في الدّار أخوك»**. قال السّيوطيّ ـ في شرح قول ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرّ ناوين معنى «كائنٍ» أو «استقر»

ـ: يجب حذف هذا المتعلّق وشذّ التّصريح به في قوله:

لك العزّ إن مولاك عَزَّ وإنْ يُهَنْ فأنت لدى بحبوحة الهون كائِنُ

ثمّ إن قدّر اسم فاعل ـ وهو اختيار المصنّف لوجوب تقديره اتفاقاً بعد «أمّا» و«إذا» المفاجأة لامتناع إيلائهما الفعل ـ فهو من قبيل المفرد وإن قدّر فعلاً ـ وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصّلة ـ فواضح أنّه من قبيل الجملة.

ولا يخفى أنّ إجراء الباب على سَنَن واحدٍ أولى من الإلحاق بباب آخر.

(٢) **قوله: «لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً»**. قال المحقّق الرّضيّ في شرح قول ابن الحاجب: «وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدّر بجملة»: وانتصاب الظّرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيّين على الخلاف، يعنون: الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم» أو كأنّه هو في نحو: ﴿**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾ ارتفع ارتفاعه، ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيد عندك»: «إنّ زيداً عنده» خالفه في الإعراب فيكون العامل عندهم معنويّاً وهو معنى المخالفة الّتي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيءٍ يتعلّق به الخبر.

وأمّا البصريّون فقالوا: لابدّ للظّرف من محذوف يتعلّق به لفظيٍّ، إذ مخالفة الشّيء للشّيء لا توجب نصبه، والظّرف منصوب على أنّه مفعول فيه والجارّ والمجرور منصوب على أنّه مفعول به، وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة ـ أي: ممّا لا

⇐

على أنّ الإنصاف هو أنّ المفهوم من قولنا «زيد في الدّار»: «ثابت فيها» أو «مستقرّ» لا «ثَبَتَ» أو «استقرّ».

[عبارة النُّحاة]

ثمّ عبارة النّحويّين ـ في هذا المقام ـ: أنّ الظّرف مقدّر بجملة.

[تصرّف المصنّف في عبارتهم]

والمصنّف قد غيّر «الجملة» إلى «الفعل» قصداً إلى أنّ الضّمير[1] قد انتقل إلى

⇐ يخلو منه فعل ـ نحو: «كائن» و: «حاصل» ليكون الظّرف دالّاً عليه، ولو كان خاصّاً ـ كـ«آكل» و: «شارب» و: «ضارب» و: «ناصر» ـ لم يجز لعدم الدّليل عليه.

ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظّرف مسدّه فلا يقال: «زيد كائن في الدّار»، وقال ابن جنّي بجوازه، ولا شاهد له، وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ** ﴾ فمعناه: «ساكناً غير متحرّك» وليس بمعنى: «كائناً» وكذا حال الظّرف في ثلاثة مواضع أخر: الصّفة والصّلة والحال، وفي ما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف والجارّ والمجرور إلّا بملفوظٍ موجودٍ.

وأكثرهم على أنّ المحذوف المتعلّق به فعل، لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق وإنّما يتعلّق الظّرف باسم الفاعل في نحو: «أنا مارٌّ بزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى.

وذهب ابن السّرّاج وأبو الفتح إلى أنّه اسم لكونه مفرداً، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، لأنّه القول المقتضي نسبة أمرٍ إلى آخر، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه وإلّا لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبر واحد، فالتّقدير في «زيد ضرب غلامه»: «زيد مالك لغلام ضارب».

قال الرّضي: والجواب: أنّ المنسوب يكون شيئاً واحداً ـ كما قلتم ـ لكنّه ذو نسبةٍ في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى «زيد» ـ في الصّورة المذكورة ـ ضرب غلامه الّذي تضمّنته الجملة اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «قصداً إلى أنّ الضّمير»**. أي: الضّمير المستتر في المتعلّق المحذوف قد انتقل إلى ⇐

الظّرف ولم يحذف مع الفعل، فحينئذٍ يكون المقدّر فعلاً[1] لا جملة، لكنّه لو قصد هذا لوجب أن يقول: «إذ المقدّر فعل» لأنّ معنى قولهم: «الظّرف مقدّر بجملة» أنّه يجعل في التّقدير جملة لا مفرداً.

[نقد التّفتازانيّ لتصرّف الخطيب]

وحينئذٍ لا معنى لعبارة المصنّف أصلاً، مع أنّ فيها فساداً آخَرَ، لأنّها إن حملت على ظاهرها أفادت: أنّ الجملة الظّرفيّة مقدّرة باسم الفاعل على غير الأصحّ، وفساده واضح، لأنّ الظّرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة، فكان ينبغي أن يقول: «إذ الظّرف مقدّر بالفعل».

[تأخير المسند]

﴿**وأمّا تأخيره فلأنّ ذكر المسند إليه أهمّ ـ كما مرّ ـ**﴾ في تقديم المسند إليه.

⇐ الظّرف ولم يحذف مع الفعل ولذلك يسمّون الظّرف مستقرّاً لاستقرار ضمير المتعلّق فيه، والأصل: مستقرّ فيه، فحذف كلمة «فيه» اختصاراً ويقابله: اللغو.

(١) **قوله: «يكون المقدّر فعلاً»**. أي: يكون المتعلّق المحذوف فعلاً وحده ـ بلا فاعلٍ ـ فيكون مفرداً لا جملةً، لكنّ المصنّف لو قصد هذا لوجب أن يقول بدل قوله: «إذ هي مقدّرة بالفعل»: «إذ المقدّر فعل».

وذلك لأنّ معنى قولهم: «الظّرف مقدّر بجملة» أنّه يجعل في التّقدير جملةً لا مفرداً، وليس معناه: أنّ الظّرفيّة مقدّرة بجملة.

وحينئذٍ لا معنى لعبارة المصنّف إذ لا يوافق ما هو المعنيّ عند النُّحاة، وفيها فساد آخر وهو أنّه لو أُريد بضمير «هي» الجملة الظّرفيّة كان معناه أنّ الجملة الظرفيّة مقدّرة باسم الفاعل على غير الأصحّ وهذا باطل، لأنّ الظّرف على ذلك المذهب مفرد لا جملة فكيف يقال: إنّ الجملة مقدّر بالمفرد، فالصّحيح أن يقول في المتن: «إذ الظّرف مقدّر بالفعل».

[تقديم المسند]

﴿ وأمّا تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه ﴾ أي: لقصر المسند إليه على المسند[١] ـعلى ما مرّ في ضمير الفصل ـلأنّ معنى قولنا: «قائم زيد»: أنّه مقصور على القيام لا يتجاوزه إلى القعود ﴿ نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[٢] أي: بخلاف خمور الدّنيا ﴾.

[نقد]

واعترض[٣] بأنّ المسند هو الظّرف ـأعني «فيها» ـوالمسند إليه ليس بمقصور

---

(١) قوله: «أي: لقصر المسند إليه على المسند». وإنّما فسّر قوله: «لتخصيصه بالمسند إليه» بقوله: «أي: لقصر المسند إليه على المسند» إشارة إلى ما مرّ في ضمير الفصل من أنّ الباء تدخل على المقصور لا المقصور عليه.

(٢) الصّافات: ٤٧.

(٣) قوله: «واعترض». والحاصل أنّ المسند في الآية هو الظّرف، أي: مجموع الجارّ والمجرور، والمسند إليه ـوهو عدم الغول ـليس بمقصور على المجموع، بل على جزئه المجرور، وهو الضّمير الرّاجع إلى «خمور الجنّة».

والجواب: أنّ عدم الغول لا اتّصاف له إلاّ الاتّصاف بالكون والحصول في «خمور الجنّة».

أو أنّ عدم الغول مقصور على الحصول فيها وحاصل المعنى: أنّ عدم الغول لا حصول ولا كون له إلّا الحصول والكون في خمور الجنّة.

فعلى المعنى الأوّل يكون المراد: أنّ عدم الغول لا يتجاوز الاتّصاف بـ«في خمور الجنّة» إلى الاتّصاف بـ«في خمور الدّنيا».

وعلى المعنى الثّاني يكون المراد: أنّ عدم الغول لا يتجاوز الحصول في خمور الجنّة إلى الحصول في خمور الدّنيا.

هذا كلّه إذا اعتبر النّفي في جانب المسند إليه ـأي: جعلت القضيّة باصطلاح أهل ⇐

عليه، بل على جزئه المجرور ـ أعني: الضّمير الرّاجع إلى خمور الجنّة ـ.

[جوابُهُ]

وجوابه أنّ المراد أنّ عدم الغَوْل مقصور على الاتّصاف بـ«في خمور الجنّة» أو على الحصول فيها، لايتجاوزه إلى الاتّصاف بـ«في خمور الدّنيا» أو الحصول فيها.

وإن اعتبرت النّفي في جانب المسند فالمعنى: أنّ الغَوْل مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنّة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدّنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقيّ.

[ردّ الشّارح الخلخالي]

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1][2] معناه: «دينكم» مقصور على الاتّصاف بـ«لكم» ولا يتّصف بـ«لي»، و«ديني» مقصور على الاتّصاف بـ«لي»

⇐ الميزان موجبة معدولة الموضوع ـ.

وإن اعتبر النّفي في جانب المسند ـ أي: جعلت القضيّة باصطلاح أهل الميزان موجبة معدولة المحمول ـ كان المعنى: أنّ الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنّة لا يتجاوزه ـ أي: لا يتجاوز الغول عدم الحصول والكينونة ـ إلى عدم الحصول والكينونة في خمور الدّنيا.

وسواءاً كانت القضيّة معدولة الموضوع أم معدولة المحمول كان المسند إليه مقصوراً على المسند قصراً غير حقيقيّ؛ لأنّ عدم الغول أو عدم الحصول والكينونة إنّما هو بالنّسبة إلى خمور الدّنيا لا بالنّسبة إلى كلّ ما سوى خمور الجنّة.

(١) الكافرون: ٦.

(٢) **قوله: وكذا قوله ـ تعالى ـ: «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»**. أي: القصر غير حقيقيّ في هذه الآية وحاصله: أنّ دينكم لا يتّصف بصفةٍ إلّا بصفة أنّه لكم لا بصفة أنّه لي.

وديني لا يتّصف بصفة إلّا بصفة أنّه لي، لا بصفة أنّه لكم.

ولا يتّصف بـ«لكم» فهو من قصر الموصوف[١] على الصّفة دون العكس[٢] ـ كما توهّمه البعض[٣] ـ.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب «المفتاح»[٤] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾[٥] أنّ معناه: «حسابهم» مقصور على الاتّصاف بـ«على ربّي»[٦]

---

(١) **قوله: «فهو من قصر الموصوف»**. أي: القصر في الأمثلة الثّلاثة من قصر الموصوف ـ أي: المسند إليه ـ على الصّفة ـ أي: المسند ـ وهو الحصول والكون.

(٢) **قوله: «دون العكس»**. أي: ليس القصر فيها من قصر الصّفة ـ أي: الحصول والكون ـ على الموصوف، لأنّ الحمل على ذلك يستدعي جعل تقديم المسند لقصره على المسند إليه والتّقديم ليس لذلك، بل لقصر المسند إليه على المسند فالحمل على العكس خروج عن الأصل.

(٣) **قوله: «كما توهّمه البعض»**. وهو الشّارح الخلخاليّ ـ كما نصّ عليه الفاضل الدّسوقيّ ـ.

(٤) **قوله: ونظير ذلك ما ذكره صاحب «المفتاح»**. أي: نظير ذلك في كونه من قصر الموصوف على الصّفة دون العكس، ووجه كون الآية نظيراً لا مثالاً أنّها ليست ممّا استفيد القصر فيه من تقديم المسند، لأنّ القصر فيها إنّما استفيد من «إنِ» النّافية و«إلّا» الاستثنائيّة، فكان نظيراً لا مثالاً.

(٥) الشعراء: ١١٣.

(٦) **قوله: حسابهم مقصور على الاتّصاف بـ«على ربّي»**. قال التّفتازاني في شرح «المفتاح»: **لمّا كانت** الوصفيّة في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان مظنّة أن يتوهّم أنّ المعنى على أنّ وصف الحساب مقصور على ربّي لا يتجاوزه إليّ **بالغ** في التّوضيح والتّصريح بوصفيّة الخبر المقصور عليه، وموصوفيّة الحساب المقصور، وأُدخل حرف الجرّ في «على ربّي» و«عليّ» بطريق الحكاية.

لكن لا يخفى أن ليس الحساب متّصفاً بلفظ «على ربّي» بل بمعناه الكائن على ربّي. فالمراد أنّ حسابهم مقصور على الاتّصاف بالكون «على ربّي» لا يتجاوزه إلى

⇐

لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بـ«عَلَيّ»[١].

[ردّ الشّارح الكازرونيّ]

وليس القصر حقيقيّاً[٢] حتّى يلزم من كون «ديني» مقصوراً على الاتّصاف بـ«لي» أن لا يتجاوزه إلى غيري أصلاً.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ** ﴾ و: ﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ** ﴾.

وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلّامة[٣] في شرح «المفتاح»[٤] من أنّ الاختصاص

⇐ الاتّصاف بالكون علَيّ اهـ.

وقال الشّريف الجرجانيّ في شرح «المفتاح» الموسوم بـ«المصباح»: لمّا لم يكن معنى الوصفيّة في الظّرف الواقع خبراً ظاهراً صرّح بذكر الاتّصاف تنبيهاً على أنّ الظّرف يتضمّن معنىً يتّصف به المبتدأ أعني الحصول والثّبوت على ربّي، وكأنّ هذه المبالغة منه في توضيح المعنى دفع لأن يتوهّم أنّ المقصود قصر الحساب على المجرور الّذي هو الربّ، فيكون من قصر الصّفة على الموصوف دون عكسه الّذي هو المقصود.

(١) راجع المفتاح: ٤٠١ باب القصر.

(٢) **قوله: «وليس القصر حقيقيّاً»**. أي: القصر إضافيّ وبالنّسبة إلى المخاطبين الكافرين.

(٣) **قوله: «وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلّامة»**. أي: بكون القصر إضافيّاً وغير حقيقيٍّ يظهر فساد ما ذكره العلّامة، لأنّ ما ذكره إنّما يتمّ بناءً على كون القصر حقيقيّاً لا إضافيّاً، فلا يحتاج إلى القول بأنّ الاختصاص هاهنا ليس على المعنى الّذي أشار إليه الشّارح العلّامة.

(٤) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٩٣: **وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه** أي: تقديم المسند **فهي أن يكون المراد تخصيصه** أي: تخصيص المسند **بالمسند إليه** لا قصره عليه ـ على ما قيل ـ **كقوله ـ عزّ وعلا ـ: لكم دينكم ولي دين** وأنّ المعنى: «أنّ حصول دينكم لكم دون غيركم» بخلاف ما لو قيل: «دينكم لكم» لدلالته على حصول الدّين لهم، لا على الاختصاص بهم ـ كما يدلّ عليه التّقديم ـ وذلك لأنّ المتكلّم إذا ذكر المبتدأ عقيب الخبر علم المخاطب أنّه

⇐

هاهنا ليس على معنى: «أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم[١] وديني لا يتجاوز إلى غيري» بل على معنى «أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني، والمختصّ بي ديني لا دينكم» كما أنّ معنى «قائم زيد»: أنّ المختصّ به القيام دون القعود، لا أنّ غيره لا يكون قائماً، فلينظر إلى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون[٢].

⇐ لم يرد عطف شيء على الخبر ـ لفصل المبتدأ بينهما ـ ولهذا يجوز أن يقال: «دينكم لكم ولغيركم» ولا يجوز أن يقال،: «لكم دينكم ولغيركم» وهذا يفيد القصر؛ لأنّه لا يستقيم إذ ليس المعنى: أنّ دينكم لا يتجاوز عنكم إلى غيركم، ولا أنّ ديني لا يتجاوز عنّي إلى غيري، فإنّه فاسد؛ لوجود التّجاوز، بل اختصاصه به، على معنى: «أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني، والمختصّ بي ديني لا دينكم» كما في المثالين الآخرين، إذ المعنى ـ في الأوّل ـ: «أنّ المختصّ بزيد القيام دون القعود» و ـ في الثّاني ـ: «أنّ المختصّ بي التميميّة دون القيسيّة» لا أنّ غير «زيد» لا يكون قائماً، وغيري لا يكون تميمياً، فاعرفه هكذا، فإنّه الصّحيح لا ما قيل.

(١) **قوله: «ليس على معنى أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم»**. وذلك لأنّ دين الكفّار المخاطبين يتجاوز إلى غيرهم من سائر الكفّار، وكذلك دين النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتجاوز إلى غيره من المؤمنين.

(٢) **قوله: «من الخبط والخروج عن القانون»**. قال الجرجانيّ: أمّا الخبط فمن حيث إنّ الاختصاص هاهنا في الحقيقة ـ كما عرفت ـ على معنى: «أنّ دينكم لا يتجاوز إلى غيركم وهو من يقابلكم، وأنّ ديني لا يتجاوز إلى غيري وهو من يقابلني» بناءً على أنّ القصر غير حقيقيّ.

ومن حيث إنّ قوله: «على معنى أنّ المختصّ بكم دينكم لا ديني» يدلّ بظاهره على أنّ دينكم مختصّ بكم وديني ليس مختصّاً بكم، وذلك باطل، لأنّه لا يفهم منه نفي اشتراك دينه بينه وبينهم، وهكذا الكلام في قوله: «والمختصّ بي ديني لا دينكم».

ومن حيث إنّ التّخصيص في المثال المذكور أعني «قائم زيد» من باب قصر المسند ⇐

﴿ ولهذا ﴾ أي: لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص ـ على ماذكرنا ـ ﴿ لم يقدّم الظّرف ﴾ الّذي هو المسند على المسند إليه ﴿ في: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[1] ﴾ ولم يقل: «لا فيه رَيْبٌ» ﴿ لئلّا يفيد ﴾ تقديمه عليه ﴿ ثبوت الرَّيب في سائر كتب الله ـ تعالى ـ ﴾ بحسب دلالة الخطاب[2] بناءً على اختصاص عدم الرَّيب بالقرآن.

وإنّما قال: «في سائر كتب الله ـ تعالى ـ» دون «سائر الكتب» و«سائر الكلمات» لأنّ القصر ليس يجب أن يكون حقيقيّاً، بل الغالب أن يكون غير حقيقيّ، والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله ـ تعالى ـ كما أنّ المعتبر في مقابلة خمور الجنّة خمور الدّنيا، لا سائر المشروبات وغيرها.

﴿ أو التّنبيه ﴾ عطف على «تخصيصه» أي: تقديم المسند للتّنبيه ﴿ مِنْ أوّل الأمر على أنّه ﴾ أي: المسند ﴿ خبر لا نعت ﴾ إذ النّعت لا يتقدّم على المنعوت.

وإنّما قال «من أوّل الأمر» لأنّه ربّما يعلم أنّه خبر ـ لا نعت ـ بالتّأمّل في المعنى

⇐ إليه على المسند، بخلاف الممثّل له على زعمه.

وأمّا الخروج عن القانون فمن حيث إنّه لم يجعل تقديم المسند مفيداً لحصر المسند إليه فيه اهـ وهذا هو الّذي قصده بعضهم بقوله: وأمّا الخبط فلأنّ الاختصاص إضافيّ بالنّسبة إلى الطرف المقابل وهو النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في «لكم دينكم» والكفّار المخاطبون في «لي دينِ».

(١) البقرة: ٢.

(٢) **قوله: «بحسب دلالة الخطاب»**. وهو مفهوم المخالفة وتوضيح ذلك ـ كما تقدّم ـ: أنّ الحكم المدلول عليه بالالتزام إن كان موافقاً للحكم المذكور ـ في الكلام ـ في النّفي والإثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التّأفيف على حرمة الضّرب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ ويسمّى لحن الخطاب وفحوى الخطاب أيضاً. وإلّا فهو مفهوم المخالفة ويسمّى دليل الخطاب أيضاً وهو أقسام: مفهوم الشّرط والغاية والصّفة والحصر واللقب وغيرها.

والنّظر إلى أنّه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ ﴿كقوله﴾ أي: قول حسّان في مدح النبيّ ـ [صلّى الله عليه وآله] ـ:

﴿لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهىٰ لِكِبَارِهَا[1] وَهِمَّتُهُ الصُّغْرىٰ أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ﴾

فإنّه لو أخّر الظّرف ـ أعني: «له» ـ عن المبتدأ ـ أعني: «هِمَمٌ» ـ لتوهّم أنّه نعت له لا خبر.

---

(١) قوله: «لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهىٰ لِكِبَارِهَا». البيت مطلع قطعة من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل أبو وائل بكر بن النَّطّاح الحنفي المتوفّى سنة ١٩٢هـ يمدح بها أبا دُلَف العِجْليّ كما نصّ عليه المبرّد في «الكامل» وبعده:

له راحة لو أنّ معشار جودها على البرّ صار البرّ أندى من البَحْرِ

ولو أنّ خلق الله في جسم فارسٍ وبارزه كان الخَلِيَّ من العُمْرِ

أَبَا دُلَفٍ بُورِكْتَ في كلّ بلدةٍ كما بوركت في شهرها ليلة القَدْرِ

نسبه الشّارح إلى حسّان بن ثابت في مدح رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولا يوجد في ديوانه ولا له كلمة على هذا الرويّ.

ونقل الزّمخشريّ في باب الكرم والجود واصطناع الأحرار من «ربيع الأبرار» أنّ أعرابيّاً دخل على داود بن يزيد وهو بالسّند، فقال: أيّها الأمير، تأهّب لمديحي، فلبس سواده وتقلّد سيفه وخرج فقال: لقد أخذت أُهبتي، فوالله لئن أحسنت لأُحسننّ إليك، وإن أسأت فلأمثلنّ بك، فقال:

فتىً تهرب الأموالُ من جود كفّه كما يهربُ الشّيطان من ليلة القدر

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمّته الصُّغرى أجلّ من الدَّهرِ

له راحة لو أنّ معشار جودها على البرّ كان البرّ أندى من البحر

فقال له داود: احتكِمْ أو فوِّضْ إليّ الحكم، فقال الأعرابيّ: بل أحتكم بكلّ بيت ألف درهم. فقال داود: لو فوّضت إلينا الحكم لكان خيراً لك. فقال: لم يكن في الدّنيا ما يسع حكمك، فقال: «أنت في كلامك أشعر من شعرك» وأمر مكان كلّ ألف بأربعة آلافٍ.

والشّاهد واضح.

[موضع يجب فيه تقديم المسند]

ثمّ هذا التّقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصّصة نحو: «في الدّار رجل» ليصير المبتدأ ـ بتقديم الحكم عليه ـ كأنّه موصوف معلوم بـهذا الحكـم، كالفاعل فإنّه يقع نكرة؛ لتقدّم الحكم عليه، نحو: «قام رجل».

[شرط الوجوب]

ويشترط أن يكون الخبر ظرفاً فلا يصحّ نحو: «قائم رجل»؛ لأنّ الالتباس باقٍ، لجواز أن يكون «قائم» مبتدأ و«رجل» بدلاً منه، بخلاف الظّرف فإنّه يتعيّن كونه خبراً، و[1]لأنّهم اتّسعوا في الظّروف[2] ما لم يتّسعوا في غيرها.

[موضع لا يجب فيه التّقديم]

وأمّا إذا كانت النّكرة مخصّصة فلا يجب التّقديم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾[3].

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وأُورد على نحو: «في الدّار رجل»[4] أنّ التّخصيص إذا كان بسبب تقدّم الحكم

---

(١) قال الرّوميّ: عطف بحسب المعنى على قوله: «فإنّه يتعيّن».

(٢) **قوله: «لأنّهم اتّسعوا في الظروف»**. تقدّم شرح هذا التّوسّع في أوّل الكتاب فراجع.

(٣) الأنعام: ٢.

(٤) **قوله: «وأُورد على نحو: «في الدّار رجل»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في بـاب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٨٨ ـ ٨٩:

إنّما كان أصل المبتدأ التّقديم؟ لأنّه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

⇐

يكون الحكم على غير مُخَصَّصٍ، ضرورةَ أنّ التّخصيص لا يحصل إلّا بعد حصول الحكم، وقد قالوا: أَنْ لا حُكْمَ على ما ليس بِمُخَصَّصٍ، فالحقّ في هذا المقام ما ذكره ابن[1] الدّهّان، وهو: أنّ جواز تنكير المبتدأ مبنيّ على حصول

⇐ وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعليّة فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنّما اعتبر هذا الأمر اللفظيّ ـ أعني العمل ـ وأُلغي الأمر المعنويّ ـ أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم ـ لأنّ العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

ثمّ قال: اعلم أنّ جمهور النُّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص مّا، قال المصنّف: «لأنّه محكوم عليه والحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته».

قال ناقداً له: وهذه العلّة تطرّد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص.

وأمّا قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه فوهم، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص، فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته وقد قال: إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

وقال ابن الدَّهّان ـ وما أحسن ما قال ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ـ سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجهٍ أو نكرتين غير مختصّتين بشيءٍ ـ واحدٌ وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم «قيام زيد» ـ مثلاً ـ فقلت: «زيد قائم» عدّ لغواً، ولو لم يعلم كون رجل مّا من الرّجال قائماً في الدّار جاز لك أن تقول: «رجل قائم في الدّار» وإن لم تتخصّص النّكرة بوجهٍ وكذا تقول: «كوكب انقضّ السّاعة» اهـ.

(١) أبو محمّد سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله المعروف بابن الدّهّان النّحويّ من أعيان ⇐

الفائدة، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت نحو: «رجلٌ على الباب» و: «غلامٌ على السّطح»، و: «كوكبٌ انقضّ السّاعة».

﴿أو التّفأل﴾ نحو:

* **سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ**(١) *

⇐ النّحاة وأفاضل اللغويّين، أخذ اللغة والعربيّة عن الرّمّاني ونقلها إلى الخطيب التبريزيّ، ولد سنة ٤٩٤هـ وتوفّي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ وله تصانيف: منها: «تفسير القرآن» أربع مجلّداتٍ. وشرح «الإيضاح» النّحوي لأبي عليّ الفارسيّ في أربعين مجلّدةً. وشرح «اللمع» لابن جنّي سمّاه «الغُرَّة» وكتاب «الأضداد» في اللغة، و«إزالة المِراء في الغين والرّاء» وكتاب «الدّروس» في النّحو، وكتاب «الدّروس» في العَروض، وكتاب «الرّياضة» وكتاب الضّاد والظّاء وسمّاه «الغُنْيَة» وكتاب «المعقود» في المقصور والممدود، وتفسير الفاتحة، وتفسير سورة الإخلاص، و«الفصول» في النّحو، و«المختصر في القوافي» وشرح بيت من شعر الملك الصّالح بن رزيّك في عشرين كرّاسة، والنّكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وديوان شعر، وديوان رسائل ـ كما ذكره الياقوت في «معجم البلدان» ـ.

(١) **قوله: «سَعِدَتْ بغرّة»**. البيت من الكامل على العَروض الأُولى مع الضّرب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار، والعروض دخلها التّصريع أيضاً، والقائل: الثّعالبي يمدح خوارزمشاه أو قائد جيشه:

سعدت بغرّة وجهك الأيّام	وتزيّنت ببقائك الأعوامُ
وتصرّفت بك في المعالي همّةٌ	تعيا بها الأفهام والأوهامُ
ولقد فرشتَ مِهادَ عدلِك فاغتدت	تتوارد الآساد والآرام
وافتضّ سيفُ عُلاك كلّ مدينة	بكر عليها للإياس خِتامُ
هذي زَرَنْجُ استغلقت وتمنّعت	فكأنّها إلّا عليك حرامُ
ففتحتَها وأَبَحْتَها ومَنَحْتَهَا	نفراً هم لفِنائك الخُدَّام

⇐

﴿أو التّشويق إلى ذكر المسند إليه، كقوله﴾ أي: قول محمّد[(١)] بن وُهَيْب في المُعْتَصِم[(٢)] بالله:

⇐ وقدِمتَ والأيّام تُنشِدُ في الورى ... بيتاً تجيد نشيده الأيّام
قد جاء نصر الله والفتح الّذي ... تُزهي بكتبة وصفه الأَقْلَامُ
بأجلّ أحوال وأيمن مقدمٍ ... وأتمّ إقبال يليه دوامُ

(١) أبو جعفر محمّد بن وُهَيْب الحِمْيَريّ البصريّ ثمّ البغداديّ من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة مدح الحسن بن سهل والمأمون العبّاسيّ والمعتصم محمّد بن هارون ـ لعنهم الله ـ.
قال العبّاسيّ في «المعاهد»: وكان يتشيّع وله مراثٍ في أهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ.
قال اليماني في «نسمة السَّحر» أسند أبو الفرج في «الأغاني» عن محمّد بن القاسم بن يوسف الكاتب البغداديّ قال: كان محمّد بن وهيب يأتي إلى أبي، فقال له أبي يوماً: إنّك تأتينا وقد عرفت مذهبنا فنحبّ أن تعرّفنا مذهبك، فنوافقك أو نخالفك، فقال له: في غدٍ أبين لك أمري فكتب إليه من الغد:

أيّها السّائل قد نبّهـ ... ـت إن كنت ذكيّا
أحمَدُ اللهَ كثيراً ... بأياديه عَليًّا
شاهداً أن لا إلـ ... ـهَ غيره مادمتُ حَيًّا
وعلى أحمدَ بالصِّدْ ... قِ رسولاً ونبيّا
ومنحت الوُدَّ قربا ... هُ وواليتُ الوَصيّا
وأتاني خبر مُطَّرَ ... حٌ لم يك شَيًّا
أن على غير اجتماعٍ ... عقدوا الأمر بديّا
غير شتّام ولكنـ ... ـني تولّيت عَلِيًّا

توفّي سنة ٢٢٥هـ.

(٢) أبو إسحاق محمّد بن هارون المعتصم بالله ـ لعنهم الله ـ ثامن ملوك بني العبّاس تغلّب على الخلافة بعد المأمون ٢١٨هـ وبقي فيها إلى ٢٢٧هـ وهي السّنة الّتي انتقل فيها إلى جهنّم يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل وكان قد بلغ من السنّ تسعاً وثلاثين سنةً.

﴿ثَلَاثَةٌ﴾ هذا هو المسند المقدّم والمسند إليه: «شَمْسُ الضُّحَى» وما عطف عليه ﴿تُشْرِقُ﴾ من «أشرق» بمعنى: صار مضيئاً[١]، وفاعله هو ﴿الدُّنْيا﴾[٢]

---

(١) **قوله: «من «أشرق» بمعنى: صار مضيئاً»**. أي: والهمزة فيه للصّيرورة نحو: «أغدّ البعير» بمعنى: «صار ذا غُدَّةٍ» وهو حينئذٍ لازم.

(٢) **قوله: «ثلاثة تشرق الدّنيا»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل، والقائل ـ كما ذكرنا ـ: أبو جعفر محمّد بن وهيب الحميريّ المتوفّى سنة ٢٢٥هـ وهو من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة، وله مراثٍ في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وكان معاصراً لدعبل وأبي تمّام، ومدح الحسن بن سهل والمأمون والمعتصم، والبيت مطلع قطعة في المعتصم ـ لعنه الله ـ:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهم ... شمس الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ
فالشّمس تحكيه في الإشراق طالعةً ... إذا تقطّع عن إدراكها النَّظَرُ
والبدر يحكيه في الظّلماء منبلجاً ... إذا استنارت لياليه به الغُرَرُ
يحكي أفاعيلَه في كلّ نائلةٍ ... الغيثُ والليثُ والصَّمصامة الذَّكَرُ
فالغيث يحكي نَدى كفّيه مُنْهَمِراً ... إذا استحلّ بصوب الديمة المَطَرُ
وربّما صال أحياناً على حَنَقٍ ... شبيه صولته الضِّرْغَامة الهَصِرُ
والهُنْدُوانيّ يحكي من عزائمه ... صريمةَ الرّأي منه النَّقْضُ والمَرَرُ
وكلّها مُشْبِهٌ شيئاً على حدةٍ ... وقد تخالف فيه الفعل والصُّوَرُ
وأنت جامِعُ ما فيهنّ من حَسَنٍ ... فقد تكامل فيك النَّفْعُ والضَّرَرُ
فالحلق جِسْمٌ له رأس يدبّره ... وأنت جارحتاه السَّمْعُ والبَصَرُ

أبو إسحاق: كنية المعتصم، واسمه محمّد.

قال أبو الفرج: اجتمع الشّعراء على باب المعتصم فبعث إليهم محمّد بن عبدالملك الزّيّات، فقال لهم: إنّ الأمير يقول لكم: من كان منكم يحسن أن يقول مثل قول منصور النمريّ في هارون:

خليفةَ الله إنّ الجود أودية ... أحلّك الله منها حيث تجتمع

⇐

والضّمير العائد إلى الموصوف ـ أعني «ثلاثة» ـ هو المجرور في قوله: ﴿ بِبَهْجَتِهَا ﴾ ـ أي: بحسنها ـ أي: تصير الدّنيا منوّرة ببهجة هذه الثّلاثة وبِهائها.

وقد توهّم بعضهم أنَّ «تشرق» مسند إلى ضمير «ثلاثة» و«الدّنيا» ظرف، أي «في الدّنيا»، أو مفعول به على تضمين «تشرق» معنى فعلٍ متعدٍّ، وهو سهوٌ[١].

﴿ شَمْسُ الضُّحىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ ﴾ هو كُنْيَةُ المُعْتَصِمِ باللّه ﴿ وَالْقَمَرُ ﴾[٢].

⇐ من لم يكن بأمين الله معتصماً ... فليس بالصَّلَوات الخمس ينتفع

إن أخلف القَطْرُ لم تخلف مخايله ... أو ضاق أمر ذكرناه فيتّسع

فليدخل وإلّا فلينصرف. فقام محمّد بن وهيب فقال: فينا من يقول مثله، قال: وأيّ شيء قلت؟ فقال: ثلاثة ... الأبيات.

وممّن نصّ على تشيّع الشّاعرِ العبّاسيُّ في «المعاهد» ١: ٢٢٠ ومن أبياته المستحسنة:

أجارتنا إنّ التّعفّفَ بالياسِ ... وصبراً على استدرار دنيا بإبساس

حريّان أن لا يقذفا بمذلّةٍ ... كريماً وأن لا يُحْوِجاه إلى النّاس

أجارتنا إنّ القِداح كواذِبٌ ... وأكثر أسباب النَّجاح مع الياس

(١) **قوله: «وهو سهوٌ».** أمّا بيان وجه السّهو في الاحتمال الأوّل فهو أنّ الغرض ادّعاء إضاءة الدّنيا بسبب هذه الثّلاثة إذ فيه المبالغة المناسبة للمدح والاحتمال الأوّل لا يفهم منه هذا المعنى.

وأمّا بيانه في الاحتمال الثّاني فلأنّ «أشرق» يستعمل متعدّياً بنفسه ولا يحتاج إلى التّضمين وقد صرّح على التّعدية الزمخشريّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا** ﴾ من كتاب «الكشّاف».

(٢) **قوله: «شمسُ الضُّحىٰ وأبو إسحاق والقمر».** أضاف «الشّمس» إلى «الضُّحى» إشارة إلى قوّة نورها في ذلك الوقت وهو الّذي يعبّر عنه بـ«رائعة النّهار» من «ريعان الشّباب» أي: وقت شيبوبة النّهار وقوّتها.

وقال بعض الظُّرفاء: وسّط المعتصم بين الشّمس والقمر إشارةً إلى أنّه خير منهما ⇐

وممّا يقتضي تقديم المسند تضمّنه للاستفهام[1] نحو: «كيف زيد؟»

أو كونه أهمّ عند المتكلّم نحو:

*** عَلَيْهِ مِنَ الرَّحْمٰنِ مَا يَسْتَحِقُّهُ[2] ***

وأهملهما المصنّف:

أمّا **الأوّل** فلشهرة أمره، ولأنّ الكلام في الخبر دون الإنشاء.

وأمّا **الثّاني** فلأنّ الأهمّيّة ليست اعتباراً مقابلاً للاعتبارات المذكورة[3] بل هي المعنى المقتضي للتّقديم، وجميع المذكورات تفاصيلُ له ـ على ما مرّ في تقديم المسند إليه ـ.

[عدول المصنّف عن كلام السّكّاكيّ]

وممّا جعله السّكّاكيّ مقتضياً لتقديم المسند كون المراد من الجملة إفادة التّجدّد نحو: «عرف زيد».

[سبب العدول]

وتركه المصنّف؛ لأنّه كلام يفترّ عن خبطٍ وإشكال[4]، ويشتمل على نوع

⇐ بدليل ما قاله أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ: «خير الأُمور أوسطها».

وأيضاً فيه إيهام بتولّده من الشّمس والقمر وأنّ الشّمس أمّه والقمر أبوه.

(١) **قوله: «وممّا يقتضي تقديم المسند تضمّنه للاستفهام»**. وهو قول ابن مالك في الألفيّة:

كذا إذا يستوجب التّصديرا   كـ«أين من علمته نصيرا»

(٢) مصراع مثّل به السّكّاكيّ في «المفتاح» وهو على وزن الطّويل وليس له مصراع آخر. راجع المفتاح: ٣٢٣.

(٣) **قوله: «للاعتبارات المذكورة»**. وهي التّخصيص والتّنبيه والتّفأل والتّشويق وغيرها.

(٤) **قوله: «يفترّ عن خبطٍ وإشكال»**. أي: يكشف، يقال: «افترّ فلان ضاحكاً» أي: أبدى أسنانه، وعدّاه بـ«عن» لتضمّنه معنى الكشف، قال البحتريّ:

⇐

اختلال[١]، وذلك أنّه قال: أو أن يكون المراد من الجملة إفادة التّجدّد، دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى[٢]، وقولي: «في الدّرجة الأُولى» احتراز عن نحو: «أنا عَرَفْتُ، وَأَنْتَ عَرَفْتَ، وزيدٌ عَرَفَ» فإنّ الفعل فيه يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداء، ثمّ بوساطة عود ذلك الضّمير إلى ما قبله يسند إليه في الدّرجة الثّانية[٣].

[بيان الإشكال الّذي اشتمل عليه كلام السّكّاكيّ]

والإشكال فيه من وجهين:

⇐ بات نديماً لي حتّى الصَّباح أَغْيَدُ مجدولُ مكانِ الوِشاح
كأنّما يفترّ عن لؤلؤٍ مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقاح

و«الخبط» في الأصل: السّير في الليل من غير هدىً.

(١) **قوله: «ويشتمل على نوع اختلال»**. والحاصل أنّ الخطيب ترك كلام السّكّاكيّ لوجهين:

الأوّل: لكشفه عن خبط وإشكال، أمّا الخبط: فلأنّه لا يفهم منه ما هو المقصود حقّ الفهم وإن كان أصل مقصوده واضحاً لأنّه تكرار لما سبق من أنّ كون المسند فعلاً للتّقييد بأحد الأزمنة الثّلاثة مع إفادة التّجدّد على أخصر وجهٍ.

ولعلّ كون هذا تكراراً لما سبق كان سبباً لترك المصنّف كلام السّكّاكيّ لا ما ادّعاه التّفتازانيّ، لأنّ الخلل في البيان وكذا الإشكال فيه لا يوجب ترك المقصود ولا يتطلّب إلّا بياناً شافياً خالياً من الإشكال والاختلال.

وأمّا الإشكال فهو ما بيّنه بقوله: والإشكال فيه من وجهين الخ ...

والثّاني: لاشتماله على نوع اختلالٍ وهو الّذي اشار إليه بقوله فيما بعد: «لكن بقي هاهنا اعتراض صعب» الخ.

(٢) **قوله: «ويقدّم ألبتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى»**. أي: يقدّم على الفاعل سواء أكان الفاعل ضميراً أم اسماً ظاهراً.

(٣) راجع باب تقديم المسند من مفتاح العلوم: ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

[الإشكال الأوّل]

أحدهما: أنّ هذا الكلام صريح في أنّ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ فإسناد الفعل إلى الضّمير في الدّرجة الأُولى، وإلى المبتدأ في الدّرجة الثّانية.

وكلامه في تقرير **تقوّي الحكم** يدلّ على عكس ذلك[١] حيث قال: إنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلُح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم[٢] سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ[٣] أو متضمِّناً له[٤]. ثمّ إذا كان متضمِّناً للضّمير صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوّة[٥].

وهذا ظاهر في أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدّم على الإسناد إلى الضّمير، وهل هذا إلّا تناقض[٦]؟

[الإشكال الثّاني]

وثانيهما: أنّ إسناد الفعل في هذه الأمثلة ـ أعني «أنا عرفت، وأنت عرفت،

---

(١) **قوله: «يدلّ على عكس ذلك»**. أي: يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى وإلى الضّمير في الدّرجة الثّانية.

(٢) **قوله: «فينعقد بينهما حكم»**. أي: إسناد ونسبة.

(٣) **قوله: «سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ»**. نحو: «الخليفة عليّ ـ عليه السّلام ـ».

(٤) **قوله: «أو متضمِّناً له»**. كما في الأمثلة الثّلاثة الّتي أوردها الشّارح التّفتازانيّ نقلاً عن السّكّاكيّ.

(٥) راجع أيضاً باب تقديم المسند من «المفتاح»: ٣٢٥.

(٦) **قوله: «تناقض»**. لأنّه جعل الإسناد إلى الفاعل في باب تقديم المسند مقدّماً على الإسناد إلى المبتدأ وجعله في باب تقرير تقوّي الحكم مؤخّراً عنه.

وزيد عرف» ـ إذا كان إلى ضمير المبتدأ في الدّرجة الأُولى ـ على ما ذكره هاهنا[١] ـ كيف يصحّ الاحتراز عنها[٢] بقوله: «في الدّرجة الأُولى» والحال أنّ الفعل في كلّ منها مقدَّم على ما أُسند إليه في الدّرجة الأُولى، وهل هذا إلّا تهافت؟

[الجواب عن الأوّل]

ويمكن أن يجاب عن الأوّل بأنّ في نحو «زيد عرف» ثلاثة أسانيد مترتّبة في التقدّم والتأخّر:

أوّلها: إسناد «عرف» إلى «زيد» بطريق القصد[٣]، وامتناع إسناد الفعل إلى المبتدأ[٤] قبل عود الضّمير ممنوع.

---

(١) **قوله: «على ما ذكره هاهنا»**. أي: فيما نحن فيه ـ وهو باب تقديم المسند ـ لا في تقرير تقوّي الحكم.

(٢) **قوله: «كيف يصحّ الاحتراز عنها»**. أي: عن هذه الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» والحال أنّ الفعل في كلّ واحد من تلك الأمثلة مقدّم على ما أُسند إليه في الدّرجة الأُولى وليس هذا الكلام من السّكّاكيّ إلّا تهافتاً وتساقطاً وتزاحماً لصدره بذيله ولذيله بصدره.

(٣) **قوله: «بطريق القصد»**. أي: إسناد «عرف» إلى «زيد» إنّما يكون صريحاً ومطابقةً وبالأصالة مع قطع النّظر عن إسناده إلى الضّمير المستتر فيه المستلزم عوده إلى «زيد» إسناده إليه ثانياً وبالالتزام.

وهذا الإسناد ـ أي: إسناد «عرف» إلى «زيد» مع غضّ النّظر عن إسناده إلى الضّمير ـ قبل الإسناد إلى الضّمير وقبل عود الضّمير إلى «زيد».

(٤) **قوله: «وامتناع إسناد الفعل إلى المبتدأ»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ قبل عود الضّمير ممتنع.

والجواب: أنّ ادّعاء الامتناع ممنوع لأنّ العربيّ القُحّ يفهم من «زيد عرف» ثبوت العرفان لـ«زيد» مع عدم التفاته بالضّمير المستتر في «عرف» العائد إلى «زيد» وإنّما ذلك ⇐

وثانيها: إسناده إلى ضمير «زيد».

وثالثها: إسناده إلى «زيد» بطريق الالتزام بوساطة أنّ عود الضّمير إلى «زيد» يستدعي صرف الإسناد إليه مرّة ثانية.

أمّا وجه تقدّم الأوّل(١) على الثّاني فلأنّ الإسناد نسبة لا تتحقّق قبل تحقّق الطّرفين، وبعد تحقّقهما لا يتوقّف على شيء آخر، ولا شكّ أنّ ضمير الفاعل إنّما يكون بعد الفعل، والمبتدأ قبله، فكلّما تحقّق الفعل أُسند إلى «زيد» لتحقّق المسند إليه والمسند، ثمّ إذا تحقّق الضمير انعقد بينهما الحكم.

وأمّا وجه تقدّم الثّاني على الثّالث فظاهر.

فكلامه هاهنا صريح في أنّ إسناد الفعل إلى ضمير المبتدأ مقدّم على إسناده إلى المبتدأ بوساطة عود الضّمير، وهو الّذي كان بطريق الالتزام.

وكلامه في بحث **تقوّي الحكم** محمول على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق القصد ـ من غير اعتبار توسّط الضّمير ـ مقدّم على إسناده إلى الضّمير، وإلى المبتدأ

⇐ شيء اعتبره النُّحاة حفظاً للقواعد المقرّرة عندهم كقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر   فهو وإلّا فضمير استتر

وكقولهم: إنّ الفاعل رتبته البعديّة.

(١) **قوله: «أمّا وجه تقدّم الأوّل»**. أي: تقدّم الإسناد الأوّل الّذي بطريق القصد والمطابقة على الإسناد الثّاني فلأنّ الإسناد نسبة يتحقّق بعد تحقّق الطّرفين وهما المبتدأ والخبر فكلّما تحقّق الخبر أُسند إلى المبتدأ بغضّ النّظر عن كون الخبر متحمّلاً للضمير وإذا تحقّق الضّمير انعقد بين الخبر والضّمير الحكم والإسناد.

وأمّا وجه تقدّم الإسناد الثّاني ـ وهو إسناد الخبر إلى الضّمير ـ على الثّالث وهو إسناد الخبر إلى المبتدأ بطريق الالتزام فواضح، إذ عود الضّمير إلى شيءٍ فرع وجود الضّمير.

ـ بطريق الالتزام وتوسّط الضّمير ـ فلا تناقض[1].

فالمدّعى أنّ أحد الأمرين[2] لازم؛ إمّا استلزام كلامه التّناقض، وإمّا اقتضاء القول بالأسانيد الثّلاثة؛ لأنّ قوله: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلى الضّمير فقد تناقض ـ لأنّه جعل فيما سبق أوّلاً وهاهنا ثانياً ـ وإن كان غيره كان مع الإسنادين الآخرين ثلاثة.

[والجواب عن الثّاني]

وعن الثّاني[3] بأنّه **لمّا كان** أوّل الأسانيد ـ في هذه الأمثلة ـ إسناد الفعل إلى

---

(١) **قوله: «فلا تناقض»**. أي: بين الكلامين، لأنّ الحكم بأوّليّة الإسناد إلى الضّمير ـ أي: الإسناد الثّاني ـ إنّما هو بالنّسبة إلى الإسناد الثّالث ـ أي: الّذي بواسطة عود الضّمير وبطريق الالتزام ـ.

والحكم بثانويّة الإسناد إلى الضّمير في باب تقوّي الحكم إنّما هو بالنّسبة إلى الإسناد إلى المبتدأ بطريق القصد والمطابقة.

(٢) **قوله: «فالمدّعى أنّ أحد الأمرين»**. أي: المدّعى في الجواب لزوم أحد الأمرين: إمّا استلزام كلام السّكّاكيّ هاهنا وفي باب التّقوّي التّناقض كما بيّن في الوجه الأوّل من الإشكال، وإمّا اقتضاء كلام السّكّاكيّ القول بالأسانيد الثّلاثة، لأنّ قول السّكّاكيّ في باب تقوّي الحكم: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلى الضّمير كان ذلك تناقضاً، لأنّ ذلك الإسناد جعل فيما سبق ـ أي: في باب تقديم المسنَد على المسند إليه وهو قوله: «فإنّ الفعل يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً» ـ أوّلاً، وجعل في باب تقوّي الحكم ثانياً.

وإن كان عبارة عن غير إسناد الفعل إلى الضّمير كان هذا الإسناد مع الإسنادين الآخرين المذكورين في باب تقديم المسند على المسند إليه ثلاثة أسانيد.

(٣) **قوله: «وعن الثّاني»**. أي: ويمكن الجواب عن الوجه الثّاني من الوجهين المذكورين بأنّه ⇐

المبتدأ، بطريق القصد، والمسند إليه بهذا الإسناد مقدّم على الفعل كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» بخلاف نحو «عرف زيد» فإنّ المسند إليه في الدّرجة الأُولى فيه هو الفاعل، والفعل مقدّم عليه.

[بيان اختلال كلام السّكّاكيّ]

لكن بقي هنا اعتراض صَعب[1] لا دفع له، وهو أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداء» إلى آخره، لا يصلح تعليلاً للاحتراز عن الأمثلة

⇐ لمّا كان أوّل الأسانيد في الأمثلة الثلاثة ـ أي: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «زيد عرف» ـ إسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق القصد ـ كما نصّ عليه في باب تقوّي الحكم ـ والمسند إليه بهذا الإسناد مقدّم على الفعل كانت هذه الأمثلة الثلاثة خارجةً بقوله: «في الدرجة الأُولى» عن قوله: «فيجعل المسند فعلاً ويقدّم ألبتّة على ما يسند اليه في الدرجة الأُولى».

بخلاف نحو: «عرف زيد» فإنّه داخل في ضابطة كون المراد من الجملة إفادة التجدّد، لأنّ المسند إليه في الدرجة الأُولى في «عرف زيد» هو الفاعل والفعل مقدّم عليه، فلا خبط ولا إشكال.

(١) **قوله: «اعتراض صَعب»**. وهو أنّ قول السّكّاكيّ في باب تقديم المسند: «فإنّ الفعل فيه ـ أي: في نحو الأمثلة الثّلاثة ـ يسند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً» إلى آخره... لا يصلح تعليلاً للاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى».

لأنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يسند» إلى آخره... إنّما يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير، والمطلوب من التّعليل أوّليّة إسناد الفعل إلى المبتدأ، فلا يكون لهذا الكلام في مقام تعليل الاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة معنىً أصلاً، وإنّما الصّالح لذلك التّعليل ما أورده في باب التّقوّي وهو قوله: «إنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي» الخ... فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى ويصحّ أن يجعل تعليلاً للاحتراز المذكور، وذلك لأنّ هذه الأمثلة الثّلاثة خارجة عن ضابطة إفادة الجملة التّجدّد، إذ لم يقدّم الفعل فيها على المسند إليه في الدّرجة الأُولى ـ أعني المبتدأ ـ.

المذكورة بقوله: «في الدّرجة الأُولى» لأنّه يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير، والمطلوب أوّليّة إسناده إلى المبتدأ، فلا يكون لهذا الكلام معنىً في هذا المقام أصلاً، وإنّما الصّالح لذلك ما أورده في بحث **التقوّي** فإنّه الّذي يدلّ على أنّ إسناد الفعل الى المبتدأ في الدّرجة الأُولى.

[خلاصة ما أفاده شيخ التّفتازانيّ]

هذا خلاصة[1] ما أورده بعض مشايخنا في شرح «المفتاح» وصرّح بأنّ نحو «أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عَرَفَ» يفيد الثّبوت[2] دون التّجدّد والحدوث.

---

(١) **قوله: «هذا خلاصة»**. والصّحيح: هذه خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في شرح «المفتاح» أراد به الشّيخ ناصر الدّين التّرمذيّ، وأراد ببعض الفضلاء عليّ بن عيسى في كتاب «مفاتيح الفتوح» في شرح «التّبيان» حيث قال في دفع التّناقض:

وإنّ دفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذي في كلام صاحب «المفتاح» حيث ظنّ أنّ قوله: «فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداءً، ثمّ بوساطة عود الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية» يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى الضّمير أوّلاً وإلى المبتدأ ثانياً، وهو مناقض لما يأتي بعده من أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيء بضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فإنّه يدلّ على أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ أوّلاً ثمّ بوساطة عود الضّمير إليه يسند إليه ثانياً.

وتلخيص الجواب: أنّ الفعل فيما نحن فيه كقولنا: «زيد عرف» له اعتباران:

١ ـ إنّه فعل الفاعل وهو الضّمير المستكنّ فيه.

٢ ـ إنّه متعلّق بالمبتدأ تعلّق الخبر، فالمراد بإسناد الفعل إلى الضّمير المبتدأ في الأوّل إنّما هو بحسب كونه فعلاً للفاعل كما إذا أُريد التّجدّد في الدّرجة الثّانية والمراد بإسناد الفعل إلى المبتدأ في الثّاني باعتبار أنّه خبر المبتدأ كما إذا أُريد التّقوّي اهـ.

(٢) **قوله: «يفيد الثّبوت»**. أي: والدّوام، دون التّجدّد والحدوث، وذلك لما قدّمنا آنفاً أنّ هذه

⇐

[كلام بعض الشّرّاح]

ثمّ إنّه تصدّى لمناظرته بعض الفضلاء، وكتب في ذلك كلاماً قليل الجَدْوَى وهو أنّ الإسناد على قسمين:

١ ـ قسمٌ يقتضيه الفاعل وهو على ضربين:

الأوّل: الإسناد في الدّرجة الأُولى ـ أي: بلا واسطة شيء ـ كإسناد الفعل إلى الضّمير في نحو: «زيد قام».

والثاني: الإسناد في الدّرجة الثّانية ـ أي: بواسطة شيء ـ كإسناده إلى المبتدأ بتوسّط الضّمير.

٢ ـ وقسمٌ يقتضيه المبتدأ. فقوله: «صرفه المبتدأ إلى نفسه» محمول على القسم الثّاني، وقوله: «صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» محمول على الضّرب الثّاني من القسم الأوّل ـ أعني: الإسناد في الدّرجة الثّانية ممّا يقتضيه الفاعل ـ وحينئذٍ لا تناقض[1].

[اعتراض التّفتازانيّ على بعض الشّرّاح]

هذا كلامه[2] بعد التّنقيح والتّصحيح.

⇐ الأمثلة الثّلاثة خارجة عن قانون إفادة الجملة التّجدّد لعدم تقديم الفعل فيها على المسند إليه في الدّرجة الأُولى وهو المبتدأ.

(١) **قوله: «وحينئذٍ لا تناقض»**. أي: لا تناقض في كلام السّكّاكيّ، لأنّ المذكور في باب التّقوّي يدلّ على تقديم القسم الثّاني على الضّرب الثّاني من القسم الأوّل والمذكور في ضابطة التجدّد ـ في باب تقديم المسند ـ يدلّ على تقديم الضّرب الأوّل من القسم الأوّل على الضّرب الثّاني منه.

(٢) **قوله: «هذا كلامه»**. أي: كلام بعض الفضلاء وفيه إيرادان:

⇐

ولا يخفى أنّ فيه القول بتحقّق ثلاثة أسانيد.

وأنّه إن أراد بالإسناد الّذي يقتضيه المبتدأ إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشّارح.

وإن أراد إسناد الجملة ـ الّتي هي الخبر وأنّه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضّمير ـ فلابدّ من بيان جهة تقدّمه على الإسناد بواسطة الضّمير إلى المبتدأ ـ كما يشعر به قوله: «ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً» ـ فإنّه منشأ الإشكال، وقد أهمله[1]، ولا يَتِمُّ المقصود[2] بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير **الدّرجة الأُولى** بما لا يكون بواسطة.

⇐ الأوّل: أنّ فيه القول بتحقّق ثلاثة أسانيد ـ كما في كلام بعض المشايخ ـ.

والثّاني: أنّه إن أراد بالإسناد الّذي يقتضيه المبتدأ إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ فهو عين ما ذكره الشّارح ـ أي: بعض المشايخ ـ.

وإن أراد إسناد الخبر وأنّه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضّمير فلابدّ من بيان سبب تقدّمه على الإسناد بواسطة الضّمير إلى المبتدأ فإنّه منشأ الإشكال في كلام السّكّاكيّ حيث كان كلامه صريحاً في أنّ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، فإسناد الفعل إلى الضّمير في الدّرجة الأُولى وإلى المبتدأ في الدّرجة الثّانية وكلامه في باب التّقوّي يدلّ على عكس ذلك.

(١) **قوله: «وقد أهمله»**. أي: بيان جهة التّقدّم.

(٢) **قوله: «ولا يتمّ المقصود»**. أي: مقصود بعض الفضلاء من ردّ بعض المشايخ في دفع التّناقض المتوهّم في كلام السّكّاكيّ بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء، وتفسير الدّرجة الأُولى بما لا يكون بواسطة، والدّرجة الثّانية بما يكون بواسطةٍ، إذ اللّازم بعد هذه الزّيادة والتّفسير أحد الأمرين:

إمّا استلزام كلام السّكّاكي التّناقض، وإمّا اقتضاؤه القول بالأسانيد الثّلاثة.

ومن العجب أنّه لم يقدح في شيء من كلام الشّارح[١] ولم يتنبّه لما فيه من الغَلَط، ولم يتعرّض لتحقيق مقصود السّكّاكيّ من هذا المقال، ولَمْ يَرَه ولا طَيْفَ خَيالٍ[٢]. ثمّ بالغ[٣] في التّشنيع على الشّارح تلافياً لما كان عند المناظرة وتشفّياً عمّا جرى عليه.

[نقد التّفتازانيّ شيخه من وجوه]

وأنا أقول في كلام الشّيخ الشّارح[٤] نظرٌ من وجوه:

---

(١) **قوله: «ومن العجب أنّه لم يقدح في شيء من كلام الشّارح»**. أي: بعض الفضلاء لم يطعن في شيء من كلام بعض المشايخ الّذي هو الشّارح.

(٢) **قوله: «ولَمْ يَرَه ولا طَيْفَ خَيَال»**. أي: لم ير بعض الفضلاء ببصره ما المقصود من كلام السّكّاكيّ ولم يره في النّوم أيضاً، وقوله: «طيف خيال» بالنّصب معطوف على الضّمير المنصوب في «لم يره» والحاصل أنّ هذا الفاضل لم ير مقصود السّكّاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له.

(٣) **قوله: «ثمّ بالغ»**. أي: هذا الفاضل المشار إليه في التّشنيع على الشّارح ـ أي: بعض المشايخ ـ تلافياً لما كان عند المناظرة وتشفّياً عمّا جرى عليه في مجلس المناظرة من الإفحام الدّالّ على التّحقير.

(٤) **قوله: «في كلام الشّيخ الشّارح»**. أي: بعض المشايخ نظر من وجوهٍ:

الأوّل: أنّ السّكّاكي صرّح في بيان الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّةً بأنّ كون المسند جملةً فعليّة إنّما هو لإفادة التّجدّد دون الثّبوت، فكيف يصرّح الشّيخ الشّارح بأنّ الأمثلة الثّلاثة يفيد الثّبوت دون الحدوث، وإنّما صدر ذلك من خطأ.

وأيضاً كلام السّكّاكيّ في بيان الحالة المقتضية لذكر المسند صريح بأنّ نحو: «زيد علم» يفيد التّجدّد، وأنّ نحو: «زيد في الدّار» يحتمل الثّبوت والحدوث بحسب تقدير «حاصل» أو «حصل».

فالقول بأنّ كلّ جملة اسميّة يفيد الثّبوت وهم، بل إنّما يكون إفادة الثّبوت إذا لم يكن

⇐

⇐ الخبر جملة فعليّة.

الثّاني: أنّ مراد السّكّاكيّ من «الدّرجة الأُولى» في ضابطة إفادة التّجدّد إنّما هو إسناد الفعل إلى الضّمير لا إلى المبتدأ ـ كما زعمه الشّيخ الشّارح ـ.

الثّالث: أنّ حمل قول السّكّاكيّ في باب التّقوّي: «صرفه المبتدأ إلى نفسه» على إسناد مجرّد الفعل ـ أي: من دون الضّمير المستتر فيه ـ إلى المبتدأ بعيد؛ لأنّ المبتدأ يستدعي إسناد الخبر من دون تعرّضٍ لأن يكون الفعل مجرّداً عن الضّمير أو غير مجرّدٍ. ولحاظ التّجرّد الّذي اعتبره الشّيخ الشّارح ليس من مقتضيات المبتدأ.

وقولهم ـ في «زيد قام» ـ: «إنّ الفعل مسند إلى المبتدأ» إنّما يكون باعتبار أنّه مسند إلى الضّمير الّذي هو عبارة عن المبتدأ، وإلّا فليس الفعل وحده مسنداً إلى المبتدأ، بل المسند إليه الجملة ـ أعني: الفعل مع فاعله المستتر فيه ـ.

الرّابع: من وجوه النّظر أنّه إن أراد بالإسناد الإسناد اللغويّ وهي النّسبة المعنويّة المخصوصة بين «زيد» و«العرفان» مثلاً فليس في «أنا عرفت» إلّا إسناد واحد وهو نسبة العرفان إلى المتكلّم بالثّبوت فلا معنى لجعلها ثلاثاً.

وإن أراد بالإسناد الإسناد الاصطلاحيّ وهو الوصف العنواني الّذي به يجعل أهل الأدب أحد اللّفظين مسنداً إليه والآخر مسنداً، فظاهر أنّ الإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيءٍ لا يقتضي الإسناد إلى ذلك الشّيء اصطلاحاً كالمجرور في قولنا: «دخلت على زيد فقام»، وكالمنصوب في قولنا: «هل زيداً رأيته»، فإنّ «زيداً» في كلّ واحدٍ من المثالين ليس بمسند إليه اصطلاحاً، لعدم الرّفع فيه لا لفظاً ولا محلّاً مع لزوم أحدهما في الوصف العنواني، وقوله: «زيادة اعتبار مّا» إشارة إلى ما يذكره بعيد هذا بقوله: «قلت: أمّا الأوّل فوجهه».

والخامس: أنّ الشّيخ الشّارح إن أراد بالإسناد بواسطة الضّمير إسناد الخبر الّذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاماً مع أنّه الّذي اتّفق عليه النُّحاة كما نصّ عليه ابن مالك:

ومفرداً يأتي ويأتي جملَهْ حاوية معنى الّذي سيقت لَهْ

⇐

الأوّل: أنّ لفظ «المفتاح» صريح[١] في أنّ كون المسند جملة فعليّة ـ في نحو «زيد انطلق، أو ينطلق» ـ إنّما هو لإفادة التّجدّد دون الثّبوت، وأنّ نحو «زيد علم» يفيد التّجدّد، وأنّ نحو «زيد في الدّار» يحتمل الثّبوت والتّجدّد ـ بحسب تقدير «حاصل» أو «حصل» ـ فالقول بأنّ كلّ جملة اسميّة تفيد الثّبوت وَهَمٌ، بل إنّما يكون ذلك إذا لم يكن الخبر جملة فعليّة.

والقول بإفادة التّجدّد والثّبوت[٢] معاً ـ باعتبار الإسنادين ـ ممّا لا يخفى بطلانه.

الثّاني: أنّ قول صاحب «المفتاح»[٣]: «وقولي: **في الدّرجة الأُولى**»، إلى آخره، كلام ظاهر في أنّ المراد بالإسناد في الدّرجة الأُولى إنّما هو إسناد الفعل إلى الضّمير لا إلى المبتدأ ـ كما زعم ـ.

⇐ ولا وجه لجعل إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ قصداً مع ما في هذا الجعل من الاستبداع والاستبعاد.

وإن أراد غير إسناد الخبر فلا وجه للاقتصار على الأسانيد الثّلاثة بل الأسانيد حينئذٍ أربعة ـ كما ذكرها الشّارح ـ.

(١) صرّح بالأوّل في الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّة فقال: وأمّا الحالة المقتضية لكون الجملة فعليّة، فهي إذا كان المراد التّجدّد كقولك: «زيد انطلق» أو «ينطلق» فالفعل موضوع لإفادة التجدّد، ودخول الزّمان الّذي من شأنه التغيّر في مفهومه مؤذن بذلك. وصرّح بالثّاني في الحالة المقتضية لذكر المسند فقال: أو كونه فعلاً كنحو: «زيد علم» فيستفاد التّجدّد، أو ظرفاً كنحو: «زيد في الدّار» فيورث احتمال الثّبوت والتّجدّد ـ بحسب التقديرين وهما: «حاصل» أو «حصل» ـ. راجع مفتاح العلوم: ٣٠٧ـ٣٠٨ و ٣٢٠.

(٢) **قوله: «والقول بإفادة التّجدّد والثّبوت»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّ الجملة الاسميّة الّتي خبرها فعليّة يفيد التّجدّد والثّبوت معاً رعايةً للاعتبارين وهما جانبا الاسميّة والفعليّة. والجواب: أنّ هذا القول واضح البطلان، لأنّ نسبة شيءٍ واحدٍ إلى واحدٍ بالذّات لا تتّصف بالتّجدّد والثّبوت؛ لأنّه من قبيل اتّصاف الشّيء الواحد بأمرين متنافيين.

(٣) مفتاح العلوم: ٣٢٤.

الثّالث: أنّ حمل قوله ـ في بحث التّقوّي ـ: «صرفه المبتدأ إلى نفسه»[١] على إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ بعيدٌ، لأنّا لا نسلّم أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير إسناد الخبر؛ لظهور أنّ تضايفه إنّما هو مع الخبر لا غير.

وما يقال في نحو: «زيد قام» أنّ الفعل مسند إلى المبتدأ فباعتبار أنّه مسند إلى الضّمير الّذي هو عبارة عنه.

وأيضاً كثيراً مّا يقال للفعل مع ضميره المتّصل به فعل.

الرّابع: أنّه إن أراد بالإسناد النّسبة المعنويّة المخصوصة فليس في نحو «أنا عرفت» إلّا إسناد واحد، وهو نسبة العِرْفان إلى المتكلّم بالثّبوت.

وإن أراد به الوصف، الّذي به يجعل أهل العربيّة أحد اللّفظين مسنداً إليه والآخر مسنداً، فظاهر أنّ الإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيء لا يقتضي الإسناد إلى ذلك الشّيء اصطلاحاً كالمجرور في قولنا: «دخلت على زيد[٢] فقام»، وأنّ الإسناد[٣] عندهم ليس إلّا بين المبتدأ والخبر ـ ولو بعد العوامل ـ أو بين الفاعل وعامله، فلابدّ هاهنا من زيادة اعتبارٍ مّا[٤].

الخامس: أنّه إن أراد بالإسناد بواسطة الضّمير إسناد الخبر الّذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاماً ـ مع أنّه المتّفق على تحقّقه ـ وجعل إسناد مجرّد الفعل إلى

---

(١) المفتاح: ٣٢٥.

(٢) فإنّ «زيداً» ليس بمسند إليه اصطلاحاً لانعدام الرّفع فيه لفظاً ومحلّاً مع لزوم أحدهما فيه ـ كما نصّ عليه الرّوميّ ـ.

(٣) قال الرّوميّ: وإسناد جملة «عرفت» ـ مثلاً ـ إلى «أنا» من الأوّل، وإسناد «عرف» إلى الضّمير المتّصل من الثّاني، وأمّا إسناد مجرّد «عرف» إلى الضّمير المنفصل المتقدّم ـ أعني: «أنا» ـ فليس شيئاً من القسمين.

(٤) والشّيخ الشّارح لم يتعرّض لذلك الاعتبار الزّائد، فكلامه غير وافٍ بالمقصود.

المبتدأ قصداً ـ مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد ـ.

وإن أراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثّلاثة إذ الأسانيد حينئذٍ أربعة:

الأوّل: إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ.

الثّاني: إسناده إلى الضّمير.

الثّالث: إسناده بواسطة الضّمير إلى المبتدأ.

الرّابع: إسناد الجملة الّتي هي الخبر إلى المبتدأ. وهذا ممّا لم يقل به أحد ولم يلجئ إليه ضرورة.

[قيل وقال في دفع التّناقض المتوهَم من كلام السّكّاكيّ وتصحيح الاحتراز]

فإن قلت: قد ظهر ممّا ذكرت[1] أنّه ليس مراد السّكّاكيّ بالإسناد في الدّرجة الأُولى إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ، وكلام الشّارح أيضاً لا يخلو عن اعتراف بذلك، وكلام المعارض غير وافٍ بتمام المقصود، فما رأيك في تصحيح كلام «المفتاح» وفي تحقيق احترازه عن نحو: «أنا عرفت» مع التّصريح بأنّه مفيد للتّجدّد دون الثّبوت.

---

(١) **قوله: «فإن قلت: قد ظهر ممّا ذكرت»**. أي: قد ظهر ممّا ذكرت في الوجه الثّالث من وجوه النّظر أنّه لا يكون مراد السّكّاكيّ بالإسناد في الدّرجة الأُولى إسناد مجرّد الفعل إلى المبتدأ لكونه بعيداً وغير مسلّم.

وكلام الشّيخ ناصر الدّين التّرمذي أيضاً ينظر إلى ذلك ويعترف به حيث قال في الاعتراض الّذي استصعبه: «لأنّه إنّما يدلّ على أوّليّة إسناد الفعل إلى الضّمير» الخ...

وكلام المعارض ـ أي: بعض الفضلاء ـ غير وافٍ بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام السّكّاكيّ ـ أي: في دفع التّناقض الظّاهر بين كلامَي السكّاكيّ وفي تحقيق صحّة احتراز السّكّاكيّ عن نحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «زيد عرف» مع أنّ السّكّاكيّ صرّح بأنّه مفيد للتّجدّد دون الثّبوت.

[دفع التّناقض]

قلت: أمّا الأوّل[١] فوجهه أنّ الإسناد في الدّرجة الأُولى وفي الدّرجة الثّانية واحد بالذّات، مغاير بالاعتبار؛ لأنّ ما أُسند إليه الفعل إن اعتبر من حيث إنّه فاعل فالإسناد في الدّرجة الأُولى.

وإن اعتبر من حيث إنّه عبارة عن شيء آخر[٢] والإسناد إلى الضّمير العائد إلى شيء آخر إسناد إلى ذلك الشّيء من جهة المعنى ـ إذ لا تفاوت إلّا في اللفظ ـ فالإسناد في الدّرجة الثّانية، لأنّ هذا اعتبار لا يكون إلّا بعد الإسناد إلى الضّمير.

وهذا كما إذا قلنا في نحو: «دخلت على زيد فقام» إنّ «قام» مسند إلى «زيد» باعتبار إسناده إلى ضميره.

وكلامه هاهنا[٣] صريح في تقدّم الاعتبار الأوّل على الثّاني، وكلامه في بحث **التّقوّي** لا يدلّ إلّا على تأخّر الاعتبار الثّاني عن إسناد الخبر الّذي هو الجملة[٤] إلى المبتدأ؛ لأنّه الّذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله: «صرفه المبتدأ إلى نفسه».

وإنّما كان الاعتبار الثّاني متأخّراً عن هذا الإسناد؛ لأنّ هذا الإسناد ممّا يقتضيه ذات المبتدأ، وبعد تحقّق الخبر لا يتوقّف على شيء آخر، بخلاف الاعتبار الثّاني

---

(١) **قوله: «قلت: أمّا الأوّل»**. أي: تصحيح كلام السّكّاكيّ ودفع التّناقض الّذي توهّمه التّرمذي عن كلامه.

(٢) **قوله: «عبارة عن شيء آخر»**. يعني غير الفاعل.

(٣) **قوله: «وكلامه هاهنا»**. أي: كلام السّكّاكيّ في باب تقديم المسند على المسند إليه ـ أي: في ضابطة إفادة التّجدّد ـ صريح في تقدّم الاعتبار الأوّل على الاعتبار الثّاني، وفي باب التّقوّي لا يدلّ إلّا على تأخّر الاعتبار الثّاني.

(٤) **قوله: «الخبر الّذي هو الجملة»**. أي: مجموع الجملة وهو الضّمير مع عامله.

فإنّه إنّما يكون بعد اعتبار تضمّن الخبر للضّمير، وكونه عائداً إلى المبتدأ.

ولا يخفى أنّ كون الخبر متضمّناً للضّمير، أو غير متضمّن، وصف له متأخّر عن ذاته، فبهذا الاعتبار قال: «ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً»(١) يعني: بعد صرف المبتدأ الخبر إلى نفسه إن كان الخبر متضمّناً للضّمير ـ أي: مسنداً إليه ـ لزم إسناد الفعل إلى المبتدأ مرّة ثانية بهذا الاعتبار.

فالمراد بقوله: «صرفه ذلك الضّمير إليه ثانياً» هو الاعتبار الثّاني من إسناد الفعل إلى الضّمير، والمتقدّم عليه وعلى إسناد الجملة هو الاعتبار الأوّل منه.

وحينئذٍ لم يستلزم كلامه التّناقض ولا اقتضى الأسانيد الثّلاثة على الوجه المستبعد المستبدع ـ كما زعم ـ.

[تصحيح الاحتراز]

وأمّا **الثّاني**(٢) فهو أنّ معنى كلامه أنّه إذا كان المراد بالجملة إفادة التّجدّد دون الثّبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلاً، ويقدّم ذلك الفعل ـ ألبتّة ـ على **على ما** يسند إليه في الدّرجة الأُولى ـ يعني: على فاعله ـ سواء **وجد** هاهنا إسناد آخر ـ كما في «زيد عرف» و: «قام أبوه زيد» على أنّ «زيداً» مبتدأ و«قام أبوه» خبره مقدّم عليه ـ أو **لم يوجد** كما في «عرف زيد».

فجميع هذه الصّور يفيد التّجدّد والحدوث، ولابدّ فيها من تقديم الفعل على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى.

واحترز بقوله: «في الدّرجة الأُولى» عن نحو «زيد عرف» يعني: عن إسناد

---

(١) مفتاح العلوم: ٣٢٥.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: تحقيق صحّة الاحتراز عن الأمثلة الثّلاثة بقوله: «في الدّرجة الأُولى».

الفعل بتوسّط الضّمير إلى المبتدأ، فإنّه في الدّرجة الثّانية.

ولا يشترط في إفادة التّجدّد تقديم الفعل البتّه على هذا المسند إليه بل يجوز أن يتقدّم عليه ـ كما في «قام أبوه زيد» ـ ويجوز أن لا يتقدّم ـ كما في نحو «زيد عرف» ـ مع حصول التّجدّد في الصّورتين، بخلاف المسند إليه في الدّرجة الأُولى، فإنّه لابدّ من تقديم الفعل عليه، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله[1]: «البتّة».

وهذا معنى الاحتراز عن نحو «زيد عرف»[2] و: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» لا ما ذكره الشّارح ـ من أنّه لا يفيد التجدّد لما مرّ ـ.

[جَرَيان اعتبارات الخبر في الإنشاء]

﴿**تنبيهٌ: كثيرٌ ممّا ذكر في هذا الباب**﴾ يعني: باب المسند ﴿**والّذي قبله**﴾ يعني: باب المسند إليه ﴿**غير مختصّ بهما، كالذّكر والحذف وغيرهما**﴾ من التّعريف، والتّنكير، والتّقديم، والتّأخير، والإطلاق، والتّقييد، وغير ذلك ـ ممّا سبق ـ ﴿**والفَطِنُ إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما**﴾ أي: في البابين ﴿**لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما**﴾ من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

وإنّما قال: «كثير ممّا ذكر» لأنّ بعضها مختصّ بالبابين، كضمير الفصل، فإنّه

---

(١) أي: أشار السّكّاكيّ بقوله: «ألبتّة» وهذا نصّه في باب تقديم المسند: «أو يكون المراد بالجملة إفادة التّجدّد، دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم البتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأولى»، المفتاح: ٣٢٤.

(٢) **قوله: «وهذا معنى الاحتراز عن نحو «زيد عرف»**. هذا ارتجاز من التّفتازانيّ في تحقيق صحّة الاحتراز، أي: هذا الّذي ذكرته هو معنى الاحتراز لا ما ذكره التّرمذي من أنّه احترز عنه ـ أي: عن نحو الأمثلة الثّلاثة ـ لأنّه لا يفيد التّجدّد لما مرّ ـ أي: لما مرّ في كلامه من أنّ إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدّرجة الأُولى، ولم يتقدّم الفعل في «زيد عرف» و: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» عليه فلذلك صرّح بأنّها تفيد الثّبوت دون التّجدّد.

يختصّ بما بين المسند إليه والمسند، وككون المفرد فعلاً، فإنّه يختصّ بالمسند؛ لأنّ كلّ فعل مسند به دائماً، فلا يصحّ أن يكون غير المسند فعلاً، نعم يصحّ أن يكون جملة فعليّة.

[ردّ الزُّوْزَنِيّ]

وأمّا ما يقال: مِن أنّه إشارة[١] إلى أنّ جميعها لا يجري في غير البابين ـ كالتّعريف في الحال والتّمييز، وكالتّقديم في المضاف إليه ـ **فليس بشيء**؛ لأنّ قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختصّ بهما» لا يقتضي جَرَيان شيء من المذكورات في كلّ ما يغاير البابين، فضلاً عن جَرَيان كلّ منها فيه، إذ يكفي لعدم الاختصاص[٢] بالبابين ثبوته[٣] في واحدٍ ممّا يغايرهما[٤].

---

(١) **قوله: «وأمّا ما يقال مِن أنّه إشارة»**. ردّ على الشّارح الزّوزني والحاصل ـ كما نصّ عليه الفاضل الدّسوقي ـ: أنّه إنّما عبّر المصنّف بـ«كثير» ولم يعبّر: بـ«جميع»؛ لأنّه لو قال: «وجميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين بل يجري في غيرهما» لاقتضى أنّ كُلّاً ممّا مضى ـ أي: كلّ فرد من أفراد الأحوال المذكورة ـ يجري في كلّ فردٍ ممّا يصدق عليه أنّه غير المسند والمسند إليه، وهذا غير صحيح، لانتقاضه بالتّعريف والتّقديم، لأنّ كلّاً منهما لا يجري في سائر أفراد الغير، إذ من أفراده الحال والتّمييز والمضاف إليه، والتّعريف لا يجري في الحال والتّمييز وإن جرى في المفعول.

والتّقديم وإن جرى في المفعول لا يجري في المضاف إليه.

(٢) **قوله: «إذ يكفي لعدم الاختصاص»**. أي: عدم اختصاص كلّ فرد من أفراد الأحوال المتقدّمة بالبابين.

(٣) **قوله: «ثبوته»**. أي: ثبوت كلّ واحد ممّا ذكر من الأحوال.

(٤) **قوله: «في واحدٍ ممّا يغايرهما»**. أي: ممّا يغاير المسند إليه والمسند ولو كان ذلك واحداً كالمفعول به.

﴿الباب الرّابع: في أحوال متعلّقات الفعل[1]﴾

قد سبقت إشارة إجماليّة إلى أنّ متعلّقات الفعل قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورة في البابين، لكنّه أراد أن يشير إلى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غُمُوْضٍ ومَزِيْدِ دِقَّةٍ، فوضع هذا الباب.

[تقسيم أحوال المتعلّقات إلى ثلاثة]

وأراد بـ«الأحوال» بعضها:

---

(١) **قوله: «أحوال متعلّقات الفعل»**. ذكر المصنّف في هذا الباب أُموراً ثلاثة:

الأوّل: أسباب حذف المفعول به.

والثّاني: أسباب تقديمه على الفعل.

والثّالث: أسباب تقديم بعض معمولات الفعل على بعضٍ.

ورتّب المصنّف للأمر الأوّل مقدّمة بقوله: «الفعل مع المفعول» إلى قوله: «ثمّ الحذف» فقوله: «ثمّ الحذف» هو أوّل المقصود بالتّرجمة. و«المتعلِّقات» بكسر اللّام ـ على ما ذهب إليه المحقّقون ـ وإن صحّ الفتح أيضاً لأنّ كلّاً متعلّق بالآخر.

ووجه الكسر: أنّ المفاعيل والملحقات بها من الحال والتّمييز والمستثنى معمولة، وكون المعمول لضعفه متعلِّقاً ـ بالكسر ـ أنسب والعامل متعلَّق ـ بالفتح ـ وسرّه: أنّ التّعلّق هو التشبّث، والمُتَشَبِّث ـ بالكسر ـ هو المعمول الضعيف، وبالفتح هو العامل القويّ، وبهذا ظهر أنّ المراد من متعلّقات الفعل هي معمولاته غير الفاعل، لأنّ التّعليق نسبة الفعل الى غير الفاعل في الاصطلاح ولذا قال الجامي: المتعدّي من الفعل ما يتوقّف فهمه على متعلّق ـ أي: أمر غير الفاعل ـ.

١ ـ كحذف المفعول.

٢ ـ وتقديمه على الفعل.

٣ ـ وتقديم المعمولات بعضها على بعض. ثمّ مهّد لهذا مقدّمة فقال:

[حذف المفعول ومقدّمته]

﴿الفعل مع المفعول[1] **كالفعل مع الفاعل في أنّ الغرض من ذكره معه﴾** أي: ذكر كلّ من الفاعل والمفعول مع الفعل، لا ذكر[2] الفعل مع كلّ منهما يعرف

---

(١) **قوله: «الفعل مع المفعول»**. للفعل مع كلّ من الفاعل والمفعول أربع حالات:

الأُولى: أن يقصد إفادة تلبّس الفعل بكلّ من الفاعل والمفعول لكن تلبّسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وبالمفعول من جهة وقوعه عليه، وحينئذٍ يجب ذكرهما مع الفعل وإن حذف المفعول في هذه الحالة لنكتة وجب أن يدلّ عليه قرينة.

الثّانية: أن يقصد إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممّن وقع وعلى من وقع وحينئذٍ لا يذكر الفاعل والمفعول لكون ذكرهما عبثاً حين إرادة هذاالمعنى بل العبارة المناسبة حين ذاك أن يقال: «وقع الضَّرْب» أو «وجد» أو «ثبت» أو نحو ذلك من الألفاظ الدّالّة على مجرّد وجود الفعل وذلك بجعل مصدر الفعل المراد فاعلاً لفعل أفعال العموم.

الثّالثة: أن يقصد تلبّس الفعل بمن وقع عليه فقط وحينئذٍ ترك الفاعل وبُنِيَ الفعل للمفعول وأسند إليه نحو: «قُتِلَ أميرُالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ».

الرّابعة: أن يراد ويقصد تلبّس الفعل بمن وقع منه فقط وحينئذٍ ترك المفعول ولم يذكر مع الفعل ولم يقدّر أيضاً بل نزّل الفعل المتعدّي منزلة اللّازم، لأنّ الغرض إذ ذاك إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً من غير اعتبار عموم في الفعل أو خصوص، ومن غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومه أو خصوصه.

(٢) وفي نسخةٍ: أي: ذكر كلّ من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كلّ منهما ⇐

بالتّأمّل [١] ﴿**إفادة تلبّسه به**﴾ أي: تلبّس الفعل بكلّ منهما، لكنّهما يفترقان بأنّ تلبّسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وتلبّسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه.

ومن هذا يعلم أنّ المراد بالمفعول **المفعول به** لأنّ هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعيل ـ بل جميع المتعلّقات ـ كذلك، فإنّ الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبّسه بها من جهات مختلفة، كالوقوع فيه، وله، ومعه، وغير ذلك.

﴿**لا إفادة وقوعه مطلقاً**﴾ أي: ليس الغرض من ذكره مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه ـ من غير إرادة أن يُعلَم ممّن وقع، وعلى من وقع ـ إذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثاً، بل العبارة حينئذٍ أن يقال: «وقع الضّرب» أو «وجد» أو «ثبت» أو نحو ذلك من الألفاظ الدّالّة على مجرّد وجود الفعل.

ألا ترى أنّه إذا أُريد تلبّسه بمن وقع منه ـ فقط ـ ترك المفعول ولم يذكر معه، وإذا أُريد تلبّسه بمن وقع عليه ـ فقط ـ ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول وأُسند إليه.

⇐ والوجه هو الأوّل، يعرف بالتّأمّل. وقال الهنديّ: في بعض النّسخ بكلمة «أو» موافقاً لما في «المختصر» وفي بعضها مع زيادة «من» والأوّل أوجه بدليل: «يعرف بالتأمّل».

(١) **قوله: «يعرف بالتأمّل»**. لأنّ كلمة «مع» تدخل على المتبوع، يقال: «جاء فلان مع الأمير» ولا يقال: «جاء الأمير مع فلان» ـ كما نصّ عليه التّفتازانيّ في **باب الكناية** ـ والفعل أصل في الذّكر والفاعل والمفعول تابعان له، فيذكران بعد ذكره، كما أنّ مدلول كلّ منهما أصل ومدلول الفعل تابع له ولذا قال: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل.

وقال الجرجانيّ: وذلك لأنّ الكلام في أحوال متعلّقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في أحوال الفعل، وأيضاً كلّ واحدٍ من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس، وأيضاً قوله فيما بعد: «فإذا لم يذكر» متعلّق بالمفعول دون الفعل.

[تنزيل المتعدّي منزلة اللّازم]

﴿ **وإذا لم يذكر المفعول به، مَعَه** ﴾ أي: مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله ﴿ **فالغرض إن كان إثباته** ﴾ أي: إثبات ذلك الفعل ﴿ **لفاعله، أو نفيه عنه** ﴾ أي: نفي الفعل عن فاعله ﴿ **مطلقاً** ﴾ أي: من غير اعتبار عموم في الفعل[1] ـ بأن يراد جميع أفراده ـ أو خصوص ـ بأن يراد بعضها ـ ومن غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، فضلاً عن عمومه أو خصوصه ﴿ **نزّل** ﴾ الفعل المتعدّي حينئذٍ ﴿ **منزلة اللّازم، ولم يقدّر له مفعول، لأنّ المقدّر** ﴾ بواسطة دلالة القرينة ﴿ **كالمذكور** ﴾ في أنّ السّامع يتوهّم منهما أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، فينتقض غرض المتكلّم.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «هو يعطي الدّنانير» كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا بيان حال كونه معطياً، ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاء غير الدّنانير، لا مع مَنْ نَفَى أن يوجد منه إعطاء.

[تقسيم المنزّل منزلة اللّازم]

﴿ **وهو** ﴾ أي: هذا القسم الّذي نزّل منزلة اللّازم ﴿ **ضربان؛ لأنّه إمّا أن يجعل**

---

(١) **قوله: «مطلقاً، أي: من غير اعتبار عموم في الفعل»**. هذا التّفسير أخذه الشّارح من كتاب «الإيضاح» يعني أنّ ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل نحو: «فلان يؤذي كلّ أحد» وقد يكون لخصوصه نحو: «فلان يؤذي أباه» وقد يكون لمجرّد تعلّقه بالمفعول من غير نظرٍ الى عموم الفعل وخصوصه ـ وإن كان لازماً ـ نحو: «ضربت أحداً» فإذا لم يكن شيء منها مقصوداً ينزّل الفعل منزلة اللّازم. فاندفع ما قيل: إنّ عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في التّنزيل؛ فإنّ مناطه عدم اعتبار تعلّقه بالمفعول ـ كما نصّ عليه الشّارح الهندي ـ.

الفعل ﴾ حال كونه ﴿ **مطلقاً** ﴾ أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلّقه بالمفعول ﴿**كناية عنه** ﴾ أي: عن ذلك الفعل حال كونه ﴿ **متعلّقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة، أو لا يجعل** ﴾ كذلك.

[القسم الثّاني]

﴿**الثّاني كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي[1] الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2]** ﴾ فإنّ الغرض إثبات العلم لهم، ونفيه عنهم، من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص، ومن غير اعتبار تعلّقه بمعلوم عامّ أو خاصّ، والمعنى: لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدلّ عليه القرينة.

[سبب تقديم الثّاني على الأوّل]

وإنّما قدّم الثّاني؛ لأنّه باعتبار كثرة وقوعه أشدّ اهتماماً بحاله.

---

(١) **قوله: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي»**. الأصل: «هل يستوي الّذين يعلمون الدّين والّذين لا يعلمونه» ثمّ حذف المفعول ونزّل الفعل منزلة اللّازم بحيث صار المراد من الفعل الماهيّة الكلّية، أي: هل يستوي الّذين وجدت منهم حقيقة العلم والّذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شيءٍ مخصوص مبالغة في الذمّ إشارة إلى أنّ الجهّال الّذين لا علم عندهم بالدّين كأنّهم لا علم عندهم أصلاً وأنّ حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم.

والحاصل أنّ الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم، لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص فلذلك نزل منزلة اللّازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلومٍ مخصوص تدلّ عليه القرينة ـ كما في الدّسوقي ـ.

(٢) الزّمر: ٩.

[رأي السّكّاكيّ]

ذكر السّكّاكيّ ـ في بحث إفادة اللّام[١] الاستغراق ـ: أنّه إذا كان المقام خَطَابيّاً[٢] لا استدلاليّاً كقوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمن[٣] غِرٌّ كريمٌ والمنافق خِبٌّ لئيم»[٤]

---

(١) قال في باب تعريف المسند من «المفتاح»: ٣١٧ ـ ٣١٨: فإذا كان المقام خَطَابيّاً مثل: «المؤمن غرّ كريم، والمنافق خبّ لئيم» حمل المعرّف باللام ـ مفرداً كان أو جمعاً ـ على الاستغراق؛ بعلة إيهام أنّ القصد إلى فردٍ دون آخر ـ مع تحقق الحقيقة فيهما ـ يعود إلى ترجيح أحد المتساويين وإذا كان استدلاليّاً حمل على أقلّ ما يحتمل وهو الواحد في المفرد، والعدد الزّائد على الاثنين بواحدٍ في الجمع، فلا يوجب في مثل: «حصل الدّرهم» إلّا واحد، وفي مثل: «حصل الدّراهم» إلّا ثلاثة اه.

(٢) **قوله: «خَطابيّاً»**. ضبطه بعضهم بفتح الخاء منسوباً إلى الخَطابة بالفتح مصدر «خَطُبَ»، ونقل ذلك عن بعض تلامذة التفتازانيّ ممّن يوثق به، وسمّي الظنّيّ خَطَابيّاً، لأنّ الخُطَب معادن الظّنون.

قال الشارح في «التهذيب»: القياس إمّا **برهانيّ** يتألّف من اليقينيّات ـ أُصولها: الأوّليّات والمشاهدات والتجربيّات والحدسيّات والمتواترات والفطريّات ـ قال:

وإمّا **خَطَابيّ** يتألّف من المقبولات والمظنونات.

وقال الفاضل اليزديّ: **المقبولات** هي القضايا التي تؤخذ عمّن يعتقد فيه كالأولياء والحكماء، **والمظنونات** هي القضايا التي يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاصّ، فالمراد به ما سوى الخاصّ اه.

(٣) أورده من علماء المسلمين العلّامة في «بحار الأنوار» بلفظ: «المؤمن غرّ كريم والفاجِر خبّ لئيم» ومن غيرهم: أبو داود، والتّرمذيّ، وأحمد.

(٤) **قوله: كقوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمن غِرٌّ كريمٌ والمنافق خِبٌّ لئيم»**. غِرٌّ ـ بكسر الغين ـ أي: غافل عن أن يخدع غيره، لأنّه كريم حسن الخلق، والمنافق خِبّ ـ بكسر الخاء ـ أي: خدّاع لأنّه لئيم، وليس معناه أنّ المؤمن يَنْخَدِعُ بل لا يفكّر في خداع غيره.

حمل المعرّف باللّام مفرداً كان أو جمعاً[١] على الاستغراق؛ بعلّة إيهام أنّ القصد إلى فردٍ دون آخر ـ مع تحقّق الحقيقة فيهما ـ ترجيح لأحد المتساويين على الآخر.

ثمّ ذكر ـ في بحث حذف المفعول[٢] ـ: أنّه قد يكون القصد إلى نفس الفعل ـ بتنزيل المتعدّي منزلة اللّازم ـ ذَهَاباً في نحو «فلان يعطي» إلى معنى: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة» إيهاماً للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللّام الاستغراق.

فجعل المصنّف قوله: «بالطّريق المذكور» إشارة إلى قوله: «ثمّ إذا كان المقام خَطَابيّاً حمل المعرّف باللّام على الاستغراق» وإليه أشار بقوله:

[مفاد المنزّل في المقام الخَطَابيّ]

﴿**ثمّ**﴾ أي: بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللّازم من غير اعتبار كناية ﴿**إذا كان المقام خَطَابيّاً**﴾ يكتفى فيه بمجرّد الظّنّ ﴿**لا استدلاليّاً**﴾ يطلب فيه اليقين البّرهاني ﴿**أفاد**﴾ أي: المقام الخَطَابي، أو الفعل المذكور ﴿**ذلك**﴾ أي: كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً ﴿**مع التّعميم**﴾ في أفراد الفعل ﴿**دفعاً للتّحكّم**﴾ اللّازم من حمله على فرد دون فرد.

وتحقيقه: أنّ معنى «يعطي» حينئذٍ: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة»

---

(١) **قوله: «أو جمعاً»**. نحو قوله ـ عليه السّلام ـ: «المؤمنون عند شروطهم».

(٢) قال في بحث ترك المفعول من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به من «المفتاح»: ٣٣٤: وأمّا الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو القصد إلى التّعميم، قال: أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللّازم، ذَهاباً في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى: «يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة» إيهاماً للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق اه.

فمصدر هذا الفعل معرّف بلام الحقيقة، فيجب أن يحمل في المقام الخَطَابي على استغراق الإعطاءات وشمولها، احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

[نقد وردّ]

لا يقال: إنّ إفادة التّعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله، أو نفيه عنه، مطلقاً، لأنّ معنى **الإطلاق** أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها، أو تعلّقه بمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟

لأنّا نقول: لا نسلّم المنافاة، إذ لا يلزم من عدم كون الشّيء معتبراً في الغرضِ والمقصودِ عدمُ كونه مفاداً من الكلام، وإنّما المنافي للتّعميم هو اعتبار عدم العموم، لا عدم اعتبار العموم، والفرق واضح[1].

[خطأ الشّارح الكازرونيّ]

ثمّ المذكور في شرح «المفتاح»[2] ....

---

(١) **قوله: «والفرق واضح»**. لأنّ **الأوّل** من قبيل الماهيّة **بشرط لا**، **والثّاني** من قبيل الماهيّة **لا بشرط شيءٍ** وهو يجتمع مع ألف شرط، وقد قلنا: إنّ الماهيّة على ثلاثة أقسام:

١ـ **بشرط شيءٍ** مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الوضوء.

٢ـ **بشرط لا** مثل الصّلاة بالنّسبة إلى المكان المغصوب ـ مثلاً ـ.

٣ـ **لا بشرط** مثل الصّلاة بالنّسبة الى لون اللباس الطّاهر الحلال.

(٢) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٠٥: **وأمّا الحالة المقتضيه لترك مفعوله، فهي القصد إلى التّعميم أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللازم ذَهَاباً** حال بمعنى: ذاهباً **في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى: يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً**، حال بمعنى: «موهماً» **للمبالغة بالطّريق المذكور في إفادة اللّام للاستغراق** على ما تقدّم في نحو: «حاتِم

⇐

أنّ قوله[١]: «بالطّريق المذكور» إشارة إلى ما ذكره ـ في آخر بحث الاستغراق ـ: من أنّ نحو «حاتِم الجواد»[٢] يفيد الانحصار، مبالغةً بتنزيل جُود غير حاتِم منزلة

⇐ الجواد» مبالغة وتنزيلاً لجود غير حاتِم منزلة العدم، وتنزيلاً لفعله الّذي هو غير الإعطاء منزلة العدم، بمعنى: «فلان يعطي» ـ علىٰ هذا ـ هو أنّه لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها.

قال التفتازاني في «شرح المفتاح»: «ذهاباً» مصدر في موقع الحال و«إيهاماً» مفعول له منه. و«يوجد هذه الحقيقة» إشارة إلى أنّ اللّام في «يفعل الاعطاء» للحقيقة، ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الإعطاءات.

وقال الجرجاني: والطّريق المذكور: هو إيهام أنّ القصد إلى فرد منها دون آخر يعود إلى التّرجيح بلا مرجّح والسرّ في ذلك أنّه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرّف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله: «يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة» فيجري فيه ما جرى في المعرّف بلام الجنس فتقصد تارة إلى التّعميم كما في نحو: «فلان يعطي» وأخرى إلى نفس الحقيقة بلا تعميم.

وقال التفتازاني في نقد الشّارح العلّامة من «شرح المفتاح»: قد خفي هذا الكلام على الشّارح العلّامة حتّى ذهب إلى أنّه إشارة إلى ما ذكر في آخر بحث المسند باللام من أنّ مثل: «حاتم الجواد» محمول على الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير «حاتم» منزلة العدم فكذا هيهنا ينزّل فعله الّذي هو غير الإعطاء منزلة العدم ويكون المعنى: أنّه لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها. وهَبْ أنّ تقديم المسند إليه المظهر أيضاً يفيد القصر عليه فليت شعري ما الّذي يفيد القصر على المسند حتّى يكون المعنى أنّه لا يفعل غير الإعطاء.

(١) أي: قول السّكّاكيّ في باب ترك المفعول من «المفتاح»: ٣٣٤.

(٢) قال: متى قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد» في المقام الخَطَابي لزم أن يكون غير زيد منطلقاً، ولذلك ينهى أن يقال: «زيد المنطلق وعمرو» ـ بالواو ـ ولا ينهى أن يقال: «زيد المنطلق لا عمرو» ـ بحرف «لا» ـ ثمّ إذا كان الأمر في نفسه كذلك كما إذا قلت: «الله العالم بالذات» حمل على الانحصار حقيقةً، وإلّا كما في قولك: «حاتم الجواد» و«خالد الشّجاع» وقوله ـ عزّ وعلا ـ: «**ذلك الكتاب**» حمل على الانحصار مبالغةً وتنزيلاً لجود غير حاتم ⇐

العدم؛ لأنّ معنى قولنا: «فلان يعطي»: «هو لا غيره يوجد حقيقة الإعطاء لا غيرها».

وهذا لعمري فِرْيَة ما فيها مِرْيَة؛ لأنّ ما ذكره من الحصرين[1] ممّا لم يشهد به نقل ولا عقل.

نعم إذا حمل على التّعميم[2] أفاد: أنّه يُوْجِدُ كلّ إعطاء، فيلزم أن لا يكون غيره موجداً للإعطاء؛ أمّا أنّه لا يوجد إلّا الإعطاء فممّا لا تسعه هذه العبارة.

[تخطئة الخلخالي]

والظّاهر ما ذكره المصنّف وتحقيقه ما ذكرنا فَلْيُحَافَظْ عليه، فإنّ هذا المقام ممّا وقع فيه لبعضهم[3] خبطٌ عظيم.

[القسم الأوّل]

﴿والأوّل﴾ وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كنايةً عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص ﴿كقول البُحْتُرِيّ في المعتزّ باللّه﴾ معرِّضاً بالمستعين باللّه:

⇐ وشجاعة غير خالد وكون غير القرآن كتاباً منزلة العدم لجهاتٍ اعتباريّة اهـ. مفتاح العلوم: ٣١٨ـ٣١٩.

(١) **قوله: «من الحصرين»**. الأوّل: حصر الإعطاء في فلان. والثّاني: حصر فلان في الإعطاء، والأوّل من قبيل حصر الصّفة في الموصوف، والثّاني بالعكس.

(٢) **قوله: «نعم إذا حمل على التّعميم»**. أي: في الكلام دلالة على الحصر الأوّل وذلك لأنّه إذا حمل على التّعميم في أفراد الفعل دفعاً للتحكّم أفاد أنّه يوجد كلّ إعطاءٍ فيلزم أن لا يكون غيره موجداً للإعطاء.

وأمّا الحصر الثّاني وهو أنّ فلاناً لا يوجد غير الإعطاء فممّا لا يدلّ عليه قولهم: «فلان يعطي».

(٣) قال الرّوميّ: أراد بالبعض الخلخاليّ فإنّه سلك مسلك الشّارح العلّامة.

﴿ شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِـدَاهُ[(١)] أَنْ يَرىٰ مُبْصِر وَيَسْمَعَ وَاعِـي

أي : أن يكون ذو رؤية وذو سمع ، فيدرك بالبصر محاسنه ، وبالسّمع أخباره الظّاهرة الدّالّة على استحقاقه الإمامة دون غيره ، فلا يَجِدُوْا ﴾ ـ نَصْبٌ عطف على

---

(١) قوله : «شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ». البيت من الخفيف على العَروض المخبونة مع الضَرب المماثل ، القائل أبو عُبادة البُحْتُريّ الشّاعر المشهور من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة العبّاسيّة ، المتوفّى سنة ٢٨٤هـ ، وهو من قصيدة يمدح بها المعتزّ باللّه بن المتوكّل على الله ويعرّض بالمستعين باللّه أحمد بن المستعصم ـ لعنهم الله جميعاً ـ يقول فيها :

لكِ عــهدٌ عـليَّ غـيرُ مُـضَاعِ بـات شـوقي طـوعاً له ونـزاعـي
وهَـوىً كـلّما جـرى عـنه دمعٌ يـئِس العـاذلون مـن إقْـلاعي
لو تـولَّيْتُ عـنه خـيف رجـوعي أو تـجوّزتُ فـيه خـيف ارتـجاعي
ومـتى عُـذْتني وجـدت التّصابي من شكـاتي والحُبَّ مـن أوجـاعي
مـا كـفى مـوقفُ التـفرّقِ حَتَّى عـاد بـالبثّ مـوقفُ الاجـتماعِ
أعِـناقُ اللـقاء أُثْـلَمُ فـي الأحـ ـشـاءِ والقـلب أم عِـناق الوَداعِ
جـمعت نَـظْرَةَ التـعجّب إذ حـا وَلْتُ بـيناً ووقـفةَ المُـرْتَاعِ
وبكَتْ فـاستثار مـنّي بُكَـاها زَفْـرَةً مـا تُـطِيْقُها أَضْـلاعي
كـم تَـنَدَّمْتُ للـفِراق وكـم أز مَـعْتُ بـيناً فـما حَـمِدْتُ زَمـاعي
آن أنْ أَسْأَمَ اجـتيابي الفـيافي وارتـدائـي مـن الدُّجـى وادّراعـي
كيف أَخْشَى فوت الغِنى ووليّ اللّـ ـهِ مـن هـاشم وليُّ اصـطناعِ
مستهلُّ اليـدين كـالغيث ذي الشؤ بـوب والسّـيلُ ذي الدُفَّـاعِ
حـامل مـن خـلافة الله مـا يَـعْجِـ ـزُ عـنه ذو الأَيْـدِ والاضـطِلاعِ
مسـتقلّ بـالثِّقْلِ مـنها رحيبُ الـ ـصَدْرِ نـهضاً بـها رحـيبُ البـاعِ
يُـبْهَتُ الوفـدُ فـي أسِـرَّةِ وجـهٍ سـاطعِ الضَّـوْءِ مسـتنير الشُّعَاعِ
من جهير الخِطاب يُضْعِفُ فـضلاً عـند حـالَيْ تأمّـلٍ واسـتماعِ
شَـجْوُ حُسَّـادِهِ وَغَـيْظُ عِـدَاهُ أَنْ يَـرىٰ مُـبْصِر وَيَسْـمعَ وَاعِـي

والشّاهد واضح ، بيّنه التّفتازانيّ كما ترى .

المضارع المنصوب قبله ـ أي: فلا يجد أعداؤه وحسّاده الّذين يَتَمَنَّوْنَ الإمامة ﴿إلى منازعته﴾ الإمامة ﴿سبيلاً﴾.

فالحاصل: أنّه نزّل «يرى» و«يسمع» منزلة اللّازم ـ أي: يصدر منه الرّؤية والسّماع من غير تعلّق بمفعول مخصوص ـ ثمّ جعلهما كنايتين عن الرّؤية والسَّمَاع المتعلّقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره، بادّعاء الملازمة بين مطلق الرّؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السَّمَاع وسَمَاع أخباره، دلالةً على أنّ آثاره وأخباره بَلَغَتْ من الكَثْرَةِ والاشتهار إلى حيث يمتنع خَفَاؤها فَيَبْصُرُها كُلُّ راءٍ، ويَسْمَعُها كُلُّ واعٍ، بل لا يَبْصُرُ الرَّائي إلّا آثاره، ولا يسمع الواعي إلّا أخباره، فذكر الملزوم وأراد اللّازم ـ على ما هو طريق الكناية ـ.

ولا يخفى أنّه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره، لما في التّغافل عن ذكره، والإعراض عنه، من الإيذان بأنّ فضائله يكفي فيها أن يكون ذو بصر وذو سمع، حتّى يعلم أنّه المتفرّد بالفضل.

[تقدير المفعول]

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول ـ مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله ـ إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً، بل قصد تعلّقه بمفعول غير مذكور ﴿وجب التّقدير بحسب القرائن﴾ الدّالّة على تعيين المفعول إن عامّاً فعامّ، وإن خاصّاً فخاصّ.

[الفرق بين تعميم الفعل وتعميم المفعول وردّ الخلخالي]

وإنّما قلنا: «بل قصد تعلّقه بمفعول» لأنّه لو لم يقصد إثباته أو نفيه مطلقاً ـ بأن قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار التّعلّق بمفعول ـ لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز؛ لفوات المقصود، كما إذا قلنا:

«فلان يعطي كلّ سنة مرّةً[١] أو مرّتين» ـ أي: يفعل إعطاء مّا من غير تعيين المفعول ـ و«فلان يعطي» مع قصد أنّه يفعل كلّ إعطاء من غير اعتبار التّعلّق بالمفعول.

فالفرق بين تعميم أفراد الفعل[٢] وتعميم المفعول ظاهر، وهما وإن فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد.

[أسباب الحذف ونكته]

﴿ **ثمّ الحذف** ﴾[٣] أي: حذف المفعول من اللّفظ بعد قابليّة المقام ـ أعني: وجود القرينة ـ:

﴿ **١ ـ إمّا للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيّة** ﴾ والإرادة ونحوهما ـ إذا وقع شرطاً فإنّ الجواب يدلّ عليه ويبيّنه ـ ﴿ **ما لم يكن تعلّقه به** ﴾ أي: تعلّق فعل المشيّة بالمفعول ﴿ **غريباً نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٤]** ﴾ أي: «لو شاء هِدايتكم لهداكم أجمعين» فإنّه متى قيل: «ولو شاء» علم السّامع أنّ هناك شيئاً علّقت المشيّة عليه، لكنّه مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشّرط صار مبيّناً، وهذا أوقع في النّفس.

---

(١) **قوله: «كما إذا قلنا «فلان يعطي كلّ سنة مرّةً»**. نشر على ترتيب اللفّ فإنّ الأوّل مثال لخصوص الفعل من غير اعتبار تعلّقه بالمفعول، والثّاني لعمومه كذلك ـ كما نصّ عليه الشّارح الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «فالفرق بين تعميم أفراد الفعل»**. قال المحشّي: جواب عمّا توهّم الخلخاليّ من أنّ تعميم أفراد الفعل يستلزم تعميم المفعول، فلا معنى لتجويز إرادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول.

(٣) **قوله: «ثمّ الحذف»**. إلى هنا كان الكلام في المقدّمة ومن هاهنا شرع في المقصود فقال: ثمّ الحذف الخ ....

(٤) النّحل: ٩.

﴿ **بخلاف نحو** ﴾ قول الخُرَيْمِيّ [١] يرثي ابنه [٢] ويصف نفسه بشدّة الحزن والصّبر عليه:

﴿ **وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً** [٣] **لَبَكَيْتُهُ** ﴾ **عَلَيْهِ وَلٰكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ**

فإنّ تعلّق فعل المشيّة ببكاء الدَّمِ غريب، فلابدّ من ذكر المفعول ليتقرّر في نفس السّامع ويأْنَس السّامع.

---

(١) **قوله: «الخُرَيْمِيّ»**. هو أبو يعقوب إسحاق بن حسّان العجميّ المتوفّى سنة ٢١٢هـ، مولى ابن خريم الّذي يقال لأبيه خُرَيْم النّاعم وهو خُرَيْم بن عمرو من بني مرّة بن عوف بن سعيد بن ذبيان، وكان له ابن يقال له: عمارة، وله ابنان يقال لهما: عثمان وأبو الهيذام ـ كما في الشّعر والشّعراء لابن قتيبة ـ وقال ابن عبد ربّه: دخل خُرَيْمُ النّاعم على معاوية بن أبي سفيان، فنظر معاوية إلى ساقيه، فقال: «أيّ ساقين لو أنّهما على جارية» فقال له خُريم: «في مثل عجيزتك» قال: «واحدة بأخرى والبادئ أظلم». وفي الأُصول «خزيم» بالزاي في جميع المواضع وهو تحريف.

(٢) **قوله: «يرثي ابنه»**. أي: يرثي ابن خُرَيْمٍ وهو أبو الهيذام عامر بن عمارة بن خريم مولى الشّاعر.

(٣) **قوله: «وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل له. والقائل الخريميّ من قصيدة يرثي بها مولاه يقول فيها:

وكان خُرَيْمٌ من أبيه خليفةً ... إذا مادَهَا يوماً من الشّرّ أَشْنَعُ
أُصانع عند الدَّهْرِ أرجو بقاءه ... ونفس من الأُخرى شُعاعاً تطلّع
تذكّرني شمس الضُّحَى نور وجهه ... فلي لَحَظَات نحوها حين تطلع
وأعددته ذخراً لكلّ ملمّةٍ ... وسهم المنايا بالذّخائر مولع
بقيّة أقمارٍ من الغُرّ لو خبت ... لظلّت معدّ في الدُّجَى تتسكّعُ
إذا قمر منها تغوّر أو خبا ... بدا قمر في جانب الأُفْق يلمع
فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته ... عليك ولكن ساحة الصبر أوسع
وإنّي وإن أظهرت صبراً وحِسْبَةً ... وصانعت أعدائي عليك لموجع

والشّاهد واضح.

[كلامٌ عن عبدالقاهر وردّ على صدر الأفاضل الخوارزمي]

﴿ وأمّا قوله ﴾ أي: قول أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوهري:

﴿ فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي[1] فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرا ﴾

---

(١) قوله: «فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبوالحسن عليّ بن أحمد الجوهريّ من شعراء الصّاحب بن عبّاد ـ على ما نصّ عليه الخطيب في «الإيضاح» ـ وقد ضمّنه الشّهاب الخفاجيّ أبياتاً في كتاب «ريحانة الألبّاء وزهرة الحياة الدّنيا»:

يزيد اشتياقي نحو مصر وأهلها ... كما زاد مدّ النيل حتّى تفجّرا

أذاب النّوَى صبري وأفنى مدامعي ... فقالوا سَلا عن حبّنا وتستّرا

ولم يبق لي إلّا تفكّر نيلها ... ولو شئت أن أبكي بكيت تفكّرا

وفي البيت الشّاهد ضرورة وهو إسكان الياء في «أبكي» بدلاً عن الفتحة الّتي هي علامة نصب المضارع بـ«أن» المصدريّة.

قال في «شرح التّبيان» ٢٠٠: ردّ على صاحب «التّلخيص» حيث قال: لا غرابة فيه؛ إذ المراد منه البكاء الحقيقي، والجواب أنّ المصراع الأوّل يدفعه والثّاني تتميم ـ والمبالغة فيه ـ وذلك يقتضي العموم كما أشار إليه بقوله: «إذا المراد أنّه فني من أوصافه سوى التفكّر فلو أراد شيئاً يخالفه كان إيّاه» وإنّما خصّ البكاء بالذّكر لكونه أخصّ أوصاف المشتاق الكئيب فإذا فني كان غيره أولى وقوله «شيئاً يخالفه» يحتمل معنيين:

١ ـ إنّي لو أردتُ بكاء شيء يخالف التفكّر بكيت التفكّر ولا شكّ أنّ مثل هذا المثال أغرب من بكاء الدم.

٢ ـ لو أردت غير ما أنا عليه من التفكّر كان ذلك الغير عين ما أنا عليه كما إذا أردتُ البكاء بكيت تفكّراً عاد البكاء تفكّراً فوضع قوله: «أنْ أبكي» موضع قوله: «شيئاً يخالفه» فلو ترك «أنْ أبكي» كان يلزم أن يقدّر بكاء التفكّر لقرينة «بكيت تفكّراً» فلم يفهم العموم وإليه أشير بقوله: «فلو ترك المفعول لما أدّى مؤدّاه» الحاصل أنّ المثال مثل قوله: «لو شئت أنْ أبكي

⇐

﴿فَلَيْسَ مِنْهُ﴾ أي: ممّا ترك فيه حذف مفعول المشيّة ـ بِناءً على غرابة تعلّقها به ـ على ما يسبق إلى الوهم وذهب إليه صاحب «الضِّرام»(١) من أنّ المراد:

⇐ دماً» إذ لو حذف «دماً» لكان الواجب أنْ يقال: «لبكيت دماً» ولا سبيل له إلى حذف المفعول كما فيما نحن بصدده «فليتفكّر» فيه مراعاة لمعنى التفكّر في البيت وتعريض بمن لم يتفكّر فيه.

(١) **قوله: صاحب «الضِّرام»**. هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمّد الخوارزمي المقتول بيد المغول سنة ٦١٧هـ شرح «سقط الزّند» لأبي العلاء المعرّي وسمّاه: «ضِرام السّقط» وفرغ من تسويده سنة ٥٨٧هـ، وذكر ياقوت أنّه ولد سنة ٥٥٥هـ وأنّه أنشد لنفسه في سلخ ذي القعدة ٦١٦هـ:

يا زُمْرَةَ الشّعراء دعوة ناصح ... لا تأملوا عند الكِرام سماحا

إنّ الكِرام بأسرهم قد أغلقوا ... باب السّماح وضيّعوا المفتاحا

وهذا نصّه: في شرح قول المعرّيَ من أواخر القصيدة الثّامنة:

وإن شِئْتَ فَازْعُمْ أنّ مَنْ فوقَ ظهرها ... عبيدُكَ واستشهِدْ إلٰهَكَ يَشْهَدِ

أضمر مفعول «شئت» استغناءً عنه بذكره في مقام الجزاء، وتقديره: فإن شئت أن تزعم أنّ مَنْ فوق ظهرها عبيدُك فَازْعُمْ.

وتركُ مفعول المشيئة بعد حروف الجزاء في الكلام البليغ كثير، ومنه: «ولو شاء الله لجمعهم على الهدى». وقول البُحْتُريّ:

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتِمٍ ... كَرَماً ولم تَهْدِم مآثِرَ خالدِ

وقول طَرَفة:

إذا شئتُ لَمْ تُرْقِلْ وإن شِئْتُ أرقلَتْ ... مخافةَ مَلْوِيّ من القِدِّ محصَدِ

وأمّا قوله: ﴿ فلو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُهُ ﴾

فإنّ مفعول المشيئة هاهنا لمّا كان أمراً غريباً صرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع، كما لو قلت: «لو شئتُ أن أملك الدّنيا لملكت» ومثله قول الجوهريّ:

فلم يُبْقِ منّي الشَّوْقُ غيرَ تفكّري ... فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكّرا

شروح سقط الزّند ١: ٣٨٨.

«لو شئت أن أَبْكِيَ تفكّراً بكيت تفكّراً» فلم يحذف مفعول المشيّة ولم يقل: «لو شئت بكيت تفكّراً» لأنّ تعلّق المشيّة بِبُكَاءِ التّفكّر غريب كتعلّقها بِبُكَاءِ الدّم.

فدفع هذا التّوهّم وصرّح بأنّه ليس من هذا القبيل. ﴿ **لأنّ المراد بالأوّل البُكاء الحقيقي** ﴾ لا البكاء التفكّري، لأنّه لم يرد أن يقول: «لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً» بل أراد أن يقول: «أفناني النُّحُولُ فلَمْ يُبْقِ منّي غير خواطر تجول فيَّ حتّى لو شئت البكاء فمَرَيْتُ جفوني وعصرتُ عَيني، ليسيل منها دمع، لم أجده وخرج منها بدل الدّمع التفكّر».

فالبُكَاءُ الّذي أراد إيقاع المشيّة عليه بُكاء مُطْلَقٌ، مُبْهَمٌ، غيرُ مُعَدّىً إلى التّفكّر البتّة، والبُكاء الثّاني مقيّد مُعَدّىً إلى التفكّر، فلا يصلح تفسيراً للأوّل وبياناً له، كما إذا قلت: «لو شئت أن تعطي درهماً أعطيت درهمين» كذا في «دلائل الإعجاز»[1].

---

(١) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي: في باب حذف المفعول به من «دلائل الإعجاز» ١٢٨ ـ ١٢٩: وأمّا قول الجوهريّ:

فلم يبق منّي الشّوق غير تفكّري　　　فلو شئت أن أبكي بكيت تفكّرا

فقد نحا به نحو قوله: ❊ ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته ❊

فأظهر مفعول «شئت» ولم يقل: «فلو شئت بكيت تفكّراً» لأجل أنّ له غرضاً لا يتمّ إلّا بذكر المفعول وذلك أنّه لم يرد أن يقول: «ولو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت كذلك» ولكنّه أراد أن يقول: «قد أفناني النّحول، فلم يبق منّي وفيّ غير خواطر تجول، حتّى لو شئت بكاءً فمَرَيْتُ شؤوني، وعَصَرْتُ عيني، ليسيل منها دمع لم أجده، ويخرج بدل الدّمع التفكّر».

فالبكاء الّذي أراد إيقاع المشيّة عليه مطلق مبهم غيرُ مُعدّىً إلى التّفكّر ألبتّة، والبكاء الثّاني مقيّد معدّىً إلى التّفكّر. وإذا كان الأمر كذلك صار الثّاني كأنّه شيء غير الأوّل وجرى مجرى أن تقول: «لو شئت أن تعطي درهماً أعطيت درهمين» في أنّ الثّاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل اهـ.

[رد بعضهم]

وممّا نشأ من سوء التّأمّل وقلّةِ التّدبّر في هذا المقام ما قيل: إنّ الكلام في مفعول «أبكي» والمراد: أنّ البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل لغرض آخر[1].

[دفع وهم]

لا يقال: يحتمل[2] أن يريد: إنّي ضَعُفْتُ ونَحَلْتُ بحيث لَمْ يَبْقَ فيّ مادّة الدّمع، فَصِرْتُ بحيث أقدِرُ على بُكاء التّفكّر، والمعنى: «لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً» ـ على أنّه من باب التّنازع مثل: «ضربت وأكرمت زيداً» ـ فيكون من قبيل: «ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته».

لأنّا نقول: ترتّب هذا الكلام على قوله: «فلم يُبْقِ منّي الشَّوْقُ غيرَ تفكّري» يَدُلُّ على فساد هذا الاحتمال؛ لأنّ بُكاء التّفكّر ليس سوى الأَسَف والكَمَد، والقدرةُ عليه لا تتوقّف على أن لا يُبْقِيَ فيه الشَّوْقُ غيرَ التفكّر، بخلاف عدم القدرة على البُكاء الحقيقي، بحيث يَحْصُلُ منه بدل الدّمع التّفكّر، فإنّه ممّا يتوقّف على أن لا يُبْقَى فيه غيرُ التفكّر، فحينئذٍ يحسن ترتّب النّظم؛ فليتأمّل[3].

---

(١) **قوله: «لغرض آخر»**. من الأغراض الموجبة للحذف مثل كونه من باب التّنازع أو الاختصار أو التّعميم أو الضّرورة.

(٢) **قوله: «لا يقال: يحتمل»**. أي: لا يقال في الجواب عن جانب صدر الأفاضل: يحتمل أن يكون البيت من ذلك إذ يحتمل أن يريد الشّاعر: إنّي ضعفت الخ ....

(٣) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى أنّ السّبب على قسمين: عامّ مثل طلوع الشّمس بالنّسبة لوجود النّور. وخاصّ مثل طلوعها بالنّسبة لوجود النّهار، والفاء السّببيّة لا تدلّ على السّبب الخاصّ بل يجوز أن يكون عامّاً، فقوله: «والقدرة عليه لا تتوقّف» لا وجه له، لأنّ الفاء

⇐

وممّا يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الإبهام قولك: «أمرته فقام» أي: أمرته بالقيام، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾[1] أي: أمرناهم بالفسق، وهو مجاز عن تمكينهم وإقدارهم.

﴿٢ ـ وإمّا﴾ ـ عطف على قوله: «إمّا للبيان» ـ **﴿لدفع توهّم إرادة غير المراد ابتداء﴾** ـ متعلّق بقوله: «توهّم» ـ **﴿كقوله﴾** أي: البُحْتُرِي:

﴿وكم ذُدْتَ﴾ أي: دفعت **﴿عَنِّي مِنْ تحامُلِ حادث﴾**[2] يقال: «تحامل فلان

⇐ لا يقتضي إلّا ترتّب مدخوله على ماقبله وسببيّته له، لا توقفه عليه بحيث لا يوجد بدونه، لجواز تعدّد الأسباب لشيءٍ واحدٍ إلّا أن يقال: المستحسن عند البلغاء الاختصاص ـ أي: السّبب الخاصّ ـ ليكمل التّرتيب والتّفرّع ولهذا أمربالتّأمّل ـ كمانصّ عليه الشّارح الهندي ـ.

(١) الإسراء: ١٦.

(٢) **قوله: «وكم ذُدْتَ عنّي من تحامل حادث»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضرب التامّ، والقائل أبو عبادة البحتريّ من قصيدة يمدح بها أبا الصَّقْر إسماعيل بن بلبل يقول فيها:

أعــن سَفَهٍ يـوم الأبـيرقِ أم حِلْمِ ... وقـوفٌ بـربعٍ أو بكـاءٌ عـلى رَسْمِ

وما يُعْذَرُ الموسومُ بالشَّيْبِ أن يُرَى ... مُـعَارَ لبـاسٍ للتصابي ولا وَسْـمِ

تـخبّر أيّـامي الحـديثاتُ أنّـني ... تركتُ السّـرور عـند أيّـاميَ القُـدْمِ

وأولَـعْتُ بـالكتمان حـتّى كأنّـني ... طُوِيْتُ على ضِغْنٍ من الدّين أو وَغْمِ

فـإن تـلقني نِـضْوَ العِظام فـإنّها ... جريرة قلبي منذ كنتُ على جسمي

قال:

كأنّك من جِـذْمٍ مـن النـاس مُـفْرَدٍ ... وسائرُ من يأتي الدّنيّات من جِـذْم

كأنّـا عَـدُوًا مُـلْتَقًى مـا تـقاربَتْ ... بنا الدّار إلّا زاد غُـرْمك فـي غُـنْمي

وكم ذُدْت عنّي من تحامل حـادثٍ ... وسَـوْرَةِ أيّـام حَـزَزْنَ إلى العظم

أُحـارِبُ قـوماً لا أُسَـرُّ بسـوئهم ... ولكنّني أرمى من النّاس من تـرمي

الشّاهد واضحٌ ببيان الشّارح.

عليّ» إذا لَمْ يَعْدِلْ، و«كم» في البيت خبريّة مميّزها قوله: «من تحامل حادث».

[كلام الرّضيّ]

وإذا فصل بين «كم» الخبريّة[١] ومميّزها، بفعل متعدٍّ، وجب الإتيان بـ«مِن» لئلّا يلتبس المميّز بمفعول ذلك الفعل، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ**﴾[٢] و: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ**﴾[٣] ومحلّ «كم» هاهنا النّصب على المفعوليّة.

وقيل: المميّز محذوف، أي: «كم مرّة» و«من» في «مِن تحامل» زائدة.

وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزّيادة بما ذكرنا.

﴿**وَسَوْرَةِ أَيّامٍ**﴾ أي: شدّتها وصولتها ﴿**حَزَزْنَ**﴾ أي: قطعن اللّحم ﴿**إلى العَظْمِ**﴾ فحذف المفعول أعني «اللَّحْم» ﴿**إذ لو ذكر «اللّحم» ربّما توهّم قبل ذكر ما بعده**﴾ أي: ما بعد «اللَّحْم» وهو قوله: «إلى العَظْمِ» ﴿**أنّ الحَزَّ لم ينته إلى العَظْمِ**﴾ بل كان في بعض اللّحم، فترك ذكر «اللّحم» ليدفع من السّامع هذا الوهم، ويصوّر في نفسه من أوّل الأمر أنّ الحزّ مضى في اللّحم حتّى لَمْ يَرُدَّه إلّا العَظْمُ[٤].

﴿**٣ ـ وإمّا لأنّه أُريد ذكره**﴾ أي: ذكر المفعول ﴿**ثانياً، على وجهٍ يتضمّن إيقاع الفعل على صريح لفظه**﴾ أي: لفظ المفعول ﴿**إظهاراً لكمال العِناية بوقوعه عليه**﴾ أي: وقوع الفعل على المفعول، حتّى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره وإن

---

(١) **قوله: «وإذا فصل بين «كم» الخبريّة»**. هذا الضّابط ذكره المحقّق الرّضي في باب الكنايات من شرح «الكافية» ٢: ٩٧: وإذا كان الفصل بين «كم» الخبريّة ومميّزها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ«من» لئلّا يلتبس المميّز بمفعول ذلك المتعدّي نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ**﴾ و: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ**﴾ اهـ.

(٢) الدخان: ٢٥.

(٣) القصص: ٥٨.

(٤) راجع «دلائل الإعجاز»: ١٣٢.

كان كنايةً عنه ﴿كقوله﴾ أي: البُحْتُرِيّ:

﴿قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ(١) لَكَ فِي السُّؤْ ... دَدِ وَالْـمَجْدِ وَالْـمَكَارِمِ مِثْلا﴾

أي: «قد طلبنا لك مثلاً» فحذف المفعول من اللفظ، إذ لو ذكره لكان المناسب في قوله: «لم نجد» الإتيان بضميره، أي: «فلم نجده» وفيه تفويت للغرض ـ وهو إيقاع نفي الوِجْدان على صريح لفظ «المثل» لكمال العِناية بعدم وِجْدان المثل له ـ.

ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمّة في قوله:

وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي(٢) ... لَئِيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا

---

(١) **قوله: «قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ»**. البيت من مدوّر الخفيف على العَروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو عبادة البُحْتُرِيّ من قصيدة يمدح بها المعتزّ لدين الله ـ لعنه الله ـ:

إنّ سير الخليط حين استقلّا ... كان عوناً للدّمع لمّا استهلّا

فالنّوى خُطَّةٌ من الهَجْر ما ينـ ... ـفَكُّ يَشْجَى بها المُحِبُّ ويَبْلَى

فَأَقِلّا في غُلْوَة اللَّوْمِ إنّي ... زائد في الغَرام إن لم تُقِلّا

قال:

لم يزل حقّك المقدّم يمحو ... باطل المستعار حتّى اضمحلّا

قد طلبنا فلم نجد لك في السُّؤْ ... دَدِ والمجد والمكارم مثلا

أنت أندى كفّاً وأشرف أخلا ... قاً، وأزكى قولاً، وأكرم فعلا

ومراده التّعريض بذمّ المستعين باللّه ـ لعنه الله أيضاً ـ. والشاهد بيّنه الشّارح والباقي واضح لا يحتاج إلى التوضيح.

(٢) **قوله: «وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي»**. البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الحارث ذو الرُّمّة غَيْلان بن عُقْبَة بن نهيس بن مسعود العدوي المُضَريّ المتوفّى سنة ١١٧هـ وهو من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة حفيد أبي موسى الأشعريّ الّذي ارتدّ عن الإسلام في زمن أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ، يقول فيها:

أراح فريقُ جيرتك الجِمالا ... كأنّهم يريدون احتمالا

⇐

لأنّه أعمل الفعل الأوّل في صريح لفظ «اللّئيم» والثّاني في ضميره؛ لأنّ الغرض إيقاع نفي المدح على «اللئيم» صريحاً، لكمال العناية بذلك، بخلاف الإرضاء.

﴿ **ويجوز أن يكون السّبب** ﴾ أي: سبب حذف المفعول في بيت البُحْتُري ﴿ **ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له** ﴾ قصداً إلى المبالغة في التّأدّب معه؛ لأنّ طلب المثل صريحاً ممّا يدلّ على تجويزه ـ بناءً على أنّ العاقل لا يطلب إلّا

⇐ فبتّ كأنّني رجل مريضٌ ... أظنّ الحيَّ قد عزموا الزِّيالا

وباتوا يُبْرِمُوْنَ نَوىً أرادت ... بهم لسواءِ طيّتك انفِتالا

قال:

فلم أقذف لمؤمنةٍ حَصَانٍ ... بحمد الله مُوْجِبةً عُضالا

ولم أمدح لأُرْضِيَه بشعري ... لئيماً أن يكون أصاب مالا

ولكنّ الكرام لهم ثنائي ... فلا أخزى إذا ما قيل قالا

سمعت النّاس ينتجعون غيثاً ... فقلت لصيدَحَ انتجعي بِلالا

تناخي عند خير فتى يَمَانٍ ... إذا النّكباء ناوحت الشّمالا

نَدىً وتكرّماً ولُبَاب لُبٍّ ... إذا الأشياء حصّلت الرِّجالا

قال:

بنى لك أهلُ بيتك يا ابن قيسٍ ... وأنت تزيدهم شرفاً جُلالا

مكارم ليس يُحْصِيهنّ مدح ... ولا كذباً أقول ولا انتحالا

أبو موسى فحسبك نعم جدّاً ... وشيخ الرَّكْبُ خالك نعم خالا

والشاهد بيّنه الشّارح والباقي واضح لا يحتاج إلى البيان. ولقد كذب ذوالرمّة في مدح آل الأشعريّ ـ لعنه الله ـ فإنّهم ما زالوا أعداءً لأهل البيت النبويّ ـ عليهم السّلام ـ منذ جدّهم الأحمق المنخدع أبي موسى الأبله إلى بلال السِكّير الخِمِّير هذا الّذي مدحه ذوالرمّة، وأبو موسى كان ممّن لعنهم أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وهو أحد أصحاب الكساء الّذين يشملهم آية التّطهير ومن لعنه أحد من هؤلاء الخمسة فكأنّما لعنه الله ـ تبارك وتعالى ـ.

ما يجوّز وجوده في الجملة ـ وأيضاً هذا الحذف بيان بعد الإيهام.

﴿ ٤ ـ وإمّا للتّعميم ﴾ في المفعول به **﴿ مع الاختصار كقولك: «قد كان منك ما يُؤْلِمُ» ﴾** أي: «كُلَّ أحدٍ» بقرينة أنّ المقام مقام المبالغة.

وهذا التّعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكنّه يفوت الاختصار حينئذٍ.

﴿ وعليه ﴾ أي: على حذف المفعول للتّعميم مع الاختصار **﴿ ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾[1] ﴾** أي: «يدعو العباد كلّهم» لأنّ الدّعوة إلى الجنّة تعمّ النّاس كافّةً، لكنّ الهداية إلى الطّريق المستقيم الموصل إليها تختصّ بمن يشاء، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فالمثال الأوّل: يفيد العموم مبالغة، **والثّاني**: تحقيقاً، وهما وإن احتملا أن يجعلا من قبيل ما نزّل منزلة اللّازم، لكن التّأمّل الذّوقي يشهد أنّ القصد في هذا المقام إلى تعميم المفعول، لا إلى نفس الفعل، فإنّ الحمل على أمثال هذه المعاني ممّا يتعلّق بقصد المتكلّم ومناسبة المقام، ولذا جعل صاحب «المفتاح»[2] نحو «فلان يعطي» محتملاً للتّنزيل منزلة اللّازم، وللقصد إلى تعميم المفعول.

[الحذف للتعميم في غير المفعول]

وممّا يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾**[3] أي: «على كلّ أمر يستعان فيه» ويحتمل أن يراد «على أداء العبادة» ليتلاءَمَ الكلام.

---

(١) يونس: ٢٥.

(٢) راجع: المفتاح: ٣٣٤.

(٣) الفاتحة: ٥.

[التّعميم يستفاد من القرينة لا الحذف]

وهاهنا بحث[(١)] وهو أنّ ما جعل الحذف فيه للتّعميم والاختصار إنّما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن، وحينئذٍ فإن دلّت القرينة على أنّ المقدّر يجب أن يكون عامّاً فالتّعميم من عموم المقدّر ـ سواء ذكر، أو حذف ـ وإلّا فلا دلالة على التّعميم، فالظّاهر أنّ العموم فيما ذكر إنّما هو من دلالة القرينة على أنّ المقدّر عامّ، والحذف إنّما هو لمجرّد الاختصار كما ذكره فيما يليه، وهو قوله:

﴿ ٥ ـ وإمّا لمجرّد الاختصار ﴾. وقد وقع في بعض النّسخ: **﴿ «عند قيام قرينة» ﴾** وهو تذكرة لما سبق في قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» ولا حاجة إليه.

---

(١) **قوله: «وهاهنا بحث»**. قال الجرجاني: إفادة التّعميم في المفعول مع حذفه متصوّر على وجهين:

أحدهما: أن يكون هناك قرينة تدلّ على تعيين مفعولٍ، مدلوله عامّ، مثل أن يذكر في الكلام لفظ «كلّ أحد» ثمّ يقال: «قد كان منك ما يؤلم» أي: «كلّ أحد» فلا شكّ أنّ العموم حينئذٍ مستفاد من ذلك المقدّر، ولا دخل للحذف فيه، بل الحذف لمجرّد الاختصار.

والثّاني: أن يقصد العموم في المفعول ويتوصّل بحذفه إلى تقديره عامّاً، وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف، تدلّ على تعيين عامٍّ من العمومات فيتوصّل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابيّ إلى تقديره عامّاً، بناءً على أنّ تقدير خاصّ دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر. فللحذف ـ أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه ـ مدخل في تقديره عامّاً دون حذفه على الوجه الأوّل، فلذلك حكموا بأنّ حذف المفعول قد يكون لمجرّد الاختصار، وقد يكون للتّعميم مع الاختصار، ولمّا لم يتميّز عند الشّارح أحد الوجهين عن الآخر أشكل عليه الأمر والتّكلان على التّوفيق اهـ.

وما يقال: إنّ المعنى: «عند قيام قرينة دالّة على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار» **ليس بسديد**؛ لأنّ هذا جارٍ في سائرالأقسام، ولا وجه للتّخصيص بمجرّد الاختصار **﴿نحو: «أصغيتُ إليه» ـ أي: أُذُني ـ وعليه﴾** قوله ـ تعالى ـ: **﴿ ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[1] أي: ذاتك﴾**.

وقد عرضتُ هذا البحث[2] على بعضهم فقال: إذا ذكر المفعول نحو «يؤلم كلّ أحد» يكون الاعتماد على اللّفظ من حيث الظّاهر، وظاهر اللّفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود، وأمّا إذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهراً، فلايعمّ إلّا ما يجوّزه العقل، ولا يوهم خلاف المقصود، فيصحّ أنّ الحذف للتّعميم ـ الّذي لا يوهم خلاف المقصود ـ مع الاختصار، إذ لو ترك الاختصار لأمكن أن يقال: «يؤلم كلّ أحد» ممّن يجوّز العقل والعرف إيلامه إيّاه.

فقلت: أوّلاً: تقييد «التّعميم» بـ«الّذي لا يوهم خلاف المقصود» ممّا لا دلالة للفظ الكتاب عليه.

وثانياً: أنّ الحذف حينئذٍ إنّما يكون لدفع الإيهام، والتّعميم مستفاد من عموم المقدّر، ولو سلّم فترك التّعرّض لما له مزيد اختصاص بالحذف ـ أعني: دفع الإيهام ـ والتعرّض لما ليس كذلك ـ أعني: التّعميم ـ غير مناسب.

وثالثاً: أنّ هذا لا يستقيم في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ**﴾[3] ممّا قصد فيه التّعميم والاستغراق حقيقة، إذ الذّكر لا يوهم خلاف

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) قال الرّوميّ: إشارة إلى الإشكال المذكور بقوله: «وهاهنا بحث» أخّر عن قوله: «وإمّا لمجرّد الاختصار» وأمثلته، لشدّة اتّصال هذا القول بالبحث السّابق، ـ كما يدلّ عليه سوق الكلام ـ.

(٣) يونس: ٢٥.

المقصود، بل يحقّق المقصود ـ على ما ذكرته ـ فلا وجه للحذف سوى مجرّد الاختصار.

[مثال آخر]

ومن الحذف لمجرّد الاختصار(١) قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ** ﴾(٢) ـ على أنّ «الدُّعاء» بمعنى «التّسمية» الّتي تتعدّى إلى مفعولين، أي: سَمُّوْهُ اللهَ أو سَمُّوْهُ الرَّحْمَنَ أيّاً مّا تُسَمُّوْهُ فله الأسماء الحُسْنَى ـ. إذ لو كان «الدّعاء» بمعنى «النّداء» المتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ لَزِمَ الشّرك إن كان مسمّى الله غير مسمّى الرّحمن، ولزم عطف الشّيء على نفسه إن كان عينه.

ومثل هذا العطف وإن صحّ بالواو باعتبار الصّفات كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ(٣) وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَم

---

(١) **قوله: «ومن الحذف لمجرّد الاختصار»**. قال عليّ بن عيسى البياني في شرح «التبيان»: قيل: إنّ المعنى إنّما يتحصّل من الآية إذا جعل مفعول «يدعو» محذوفاً ويكون الدّعاء بمعنى التّسمية لا النّداء، وإلّا لزم الإشراك على تقدير أن يكون مسمّى أحدهما غير مسمّى الآخر، أو عطف الشّيء على نفسه على تقدير أن يكون مسمّاهما واحداً.

قال الأُستاذ ـ أي: شرف الدّين الطيّبي صاحب متن «التبيان» ـ:

الحقّ التّفصيل فإنّ الآية إذا جعلت ردّاً ـ لأبي جهلٍ حين سمع ابنَ عبّاس يدعو: «يا الله، يا رحمان» قال: إنّه ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلهاً آخر. وردّاً لليهود قولهم: إنّك لتُقِلّ ذكر «الرّحمان» وقد أكثر الله في التّوراة هذا الاسم ـ فالدّعاء على الحقيقة، لأنّ النّزاع حينئذٍ في الاسم لا المسمّى، ولا يلزم عطف الشّيء على نفسه فإنّه ـ تعالى ـ خيّره أن يدعوه بهذا الاسم تارةً وبذلك أُخرى اهـ.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) **قوله: «إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ»**. البيت من المتقارب، والقائل غير معلوم. و«القَرْم» ⇐

لكنّه لا يصحّ في «أو» لأنّها لأحد الشّيئين المتغايرين.

ولأنّ التّخيير إنّما يكون بين الشّيئين.

وأيضاً لا يصحّ قوله: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾[1] لأنّ «أيّاً» إنّما يكون لواحد من اثنين أو جماعة.

[خلاف بين الشّيخ عبدالقاهر والزّمخشري من جانب والسّكّاكيّ]
[والتّفتازانيّ من جانب آخر]

[رأي الشّيخ والزّمخشريّ]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2] فذهب الشّيخ عبدالقاهر[3] وصاحب

⇐ بفتح القاف وسكون الرّاء المهملة السيّد العظيم، و«الهُمام» وزان «غُراب» العظيم الهمّة، وليث الكتيبة: قائدهم و«المزدحم» على صيغة المفعول من باب الافتعال قلب تاؤه دالاً جرياً على القانون المشهور والباقي واضح. قال الدّميري في مادّة «القرم» من «حياة الحيوان»: قال الشّاعر:

إلى الملك القرم وابن الهُمام وليث الكتيبة في المزدحم

عطف صفة على صفة لشيءٍ واحد، كقولك: «جاءني الظّريف والعاقل» وأنت تريد شخصاً واحداً.

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) القصص: ٢٣.

(٣) قال في باب القول في الحذف من «دلائل الإعجاز» ١٢٤: وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل ـ أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب ـ فانظر إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا ⇐

«الكشّاف»[١] إلى أنّ حذف **المفعول به**[٢] فيه للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللّازم، أي: يَصْدُرُ منهم السَّقْي ومنهما الذَّوْد، وأمّا أنّ المَسْقِيّ والمَذُوْدَ إِبِلٌ أو غَنَمٌ فخارج عن المقصود، بل يوهم خلافه، إذ لو قيل ـ أو قدّر ـ: «يَسْقُوْنَ إبلهم

⇐ **شَيْخٌ كَبِيرٌ * فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ ﴾** ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى: «وجد عليه أمّة من النّاس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما» ثمّ إنّه لا يخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلّا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلّا أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقي ومن المرأتين ذود، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقي حتّى يصدر الرّعاء، وأنّه كان من موسى ـ عليه السّلام ـ من بعد ذلك سقي، فأمّا ما كان المسقيّ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه، وذاك أنّه لو قيل: «وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما» جاز أن يكون لم ينكر الذّود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتّى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذّود، كما أنّك إذا قلت: «ما لَكَ تمنع أخاك»؟ كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النّحو من الرّوعة والحسن ما وجدت إلّا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأنّ الغرض لا يصحّ إلّا على تركه اهـ.

(١) قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية ـ وهي الثّانية والعشرون من سورة القصص ـ من الكشّاف: **فإن قلت**: لم ترك المفعول غير مذكور في قوله: «يسقون» و«تذودان» و«لا نسقي»؟ **قلت**: لأنّ الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنّه إنّما رحمهما لأنّهما كانتا على الزّياد، وهم على السّقي، ولم يرحمهما لأنّ مذودهما غنم ومسقيّهم إبل ـ مثلاً ـ وكذلك قولهما: «لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء» المقصود فيه السّقي لا المسقيّ اهـ.

(٢) قال في باب ترك المفعول من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به: وقوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾** لا نصباب الكلام إلى إرادة: «يسقون مواشيهم» وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا حتّى يصدر الرّعاء مواشيهم اهـ. «المفتاح»: ٣٣٤.

وتذودان غنمهما» لتوهّم أنّ التّرحّم عليهما ليس من جهة أنّهما على الذَّوْد والنّاس على السّقي، بل من جهة أنّ مَذُوْدَهُما غَنَمٌ ومَسْقِيّهم إبل.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «مالك تمنع أخاك» كنت مُنْكِراً للمنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث إنّه منع الأخ.

[رأي السّكّاكيّ والتّفتازانيّ]

وذهب صاحب «المفتاح» إلى أنّه لمجرّد الاختصار، والمراد: يَسْقُوْنَ مَوَاشِيَهُمْ وتَذُوْدَانِ غَنَمَهُمَا، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية.

وهذا أقرب إلى التّحقيق؛ لأنّ التّرحّم ليس من جهة صدور الذَّوْد عنهما وصدور السّقي من النّاس، بل من جهة ذَوْدهما غنمهما وسقي النّاس مواشيهم، حتّى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان النّاس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما ـ مثلاً ـ لم يصحّ التّرحّم.

فليتأمّل ففيه دقّة اعتبرها صاحب «المفتاح»[1] بعد التّأمّل في كلام الشّيخين

---

(١) **قوله: ففيه دقّة اعتبرها صاحب «المفتاح»**. وتوضيح ذلك أنّ عبدالقاهر والزّمخشريّ جعلا مجرّد الفعلين ـ أي: السّقي والذّود ـ من غير اعتبار تعلّقهما بمفعولٍ سبباً للتّرحّم ولو اعتبر تعلّقهما بمفعول لأدّى إلى فساد المعنى وأوهم خلاف المقصود وأنّ التّرحّم عليهما ليس من جهة أنّهما على الذّود والنّاس على السّقي بل كان التّرحّم عليهما من جهة أنّ مذودهما غنم ومسقيّهم إبل، لأنّ القيد في الكلام يدلّ على أنّ الحكم يتوجّه إليه.

وأمّا السّكّاكي فتأمّل في كلام الشّيخين ـ عبدالقاهر والزّمخشريّ ـ وعلم أنّ المفعول ليس مجرّد الإبل والغنم، بل الإبل المضافة إليهم والغنم المضافة إليهما بحيث لو انعكس الأمر لما كان هاهنا سبب للتّرحّم، لأنّ الإبل شديد الطّاقة على العطش والغنم لا طاقة لها عليه.

⇐

وغفل عنها الجُمْهُور فاستحسنوا كلامهما.

﴿٦ ـ وإمّا للرّعاية على الفاصلة، نحو﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَالضُّحىٰ * وَاللَّيْلِ إذا سَجىٰ * ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلىٰ﴾**﴾(١) أي: «ما قَلاكَ» فحذف المفعول لأنّ فواصل الآي على الألف.

[دفع وهم]

ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدّة من الأغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب «الكشّاف» هاهنا(٢) أنّه لاختصار لفظيّ لظهور المحذوف مثل: ﴿**وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ**﴾ ـ أي: والذّاكراته ـ.

﴿٧ ـ وإمّا لاستهجان ذكره﴾ أي: ذكر المفعول **﴿كقول عائشة(٣)**: «ما رأيت

⇐ قال الجرجانيّ: تحقيق الكلام أنّ الشّيخين اعتبرا أنّ المفعول هو الإبل أو الغنم ـ مثلاً ـ وأحدهما يقابل الآخر، وجعلا ما يضاف إلى أحدهما خارجاً عن المفعول غير ملحوظٍ معه، بل هو باقٍ على حالةٍ واحدةٍ مع تعذّر تقدير المفعول، فلو قدّر في الآية المفعول لأدّى إلى فساد المعنى، فإنّهما لو كانتا تذودان إبلاً لهما على سبيل الفرض لكان التّرحّم باقياً على حاله.

فصاحب «المفتاح» نظر إلى أنّ المفعول هو الغنم المضاف إليهما والمواشي المضافة إليهم، وكلّ واحد منهما يقابل الآخر، فلو لم يقدّر المفعول في الآية لفسد المعنى، وهذا أدقّ نظراً وأوضح معنىً اهـ.

(١) الضّحى: ١ ـ ٣.

(٢) قال في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: حذف الضّمير من «قلى» كحذفه من «الذّاكرات» في قوله: ﴿**وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ**﴾ يريد: «والذّاكراته» ونحوه: فآوى، فهدى، فأغنى. وهو اختصار لفظيّ لظهور المحذوف.

(٣) هي الخارجيّة حميراء بنت عتيق بن أبي قُحافة التّيميّ أقلّ أزواج النبيّ ـ صلّى الله عليه ⇐

منه ﴾ أي: من النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ ﴿ **ولا رأى منّي**» أي: **العورة** ﴾.

﴿ **٨ ـ وإمّا لنكتة أُخرى** ﴾ كإخفائه، أو التّمكّن من إنكاره ـ إن مسّت الحاجة إليه ـ أو تعيّنه، أو ادّعاء التّعيّن له، أو نحو ذلك، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً** ﴾ [1] أي: «لينذر الّذين كفروا» فحذف لتعيّنه، ولأنّ الغرض هو ذكرُ المُنْذَرِ [2] به.

⇐ وآله ـ حياءً، وأكثرهنّ جراءةً عليه ـ صلّى الله عليه وآله ـ لقد أنزل فيها وفي حفصة آيات سورة التّحريم تبييناً لحالهما وإخباراً عن عاقبتهما، بادرت إلى إيذاء النّبيّ في أهله في مواطن كثيرة ثمّ خرجت بعده على الوصيّ وحاربته حتّى أسرت و ردّها أميرالمؤمنين إلى المدينة وكانت تعيش فيها مضمرة معاداة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ حتّى آخر يومٍ من حياتها سنة ٥٨ هـ ـ كما في الكامل ـ.

وذكر أبوالفرج الاصبهاني المرواني في «مقاتل الطالبيين» وابن الأثير في «الكامل» وغيرهما أنّه لما بلغتها خبر استشهاد أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ سجدت شكراً وتمثّلت بقول الأحمر بن سالم المزنيّ أو معقر البارقيّ:

وحلّت سُليمي بين هَضْبٍ وأيكةٍ ... فليس عليها يوم ذلك قادر
فألقت عصاها واستقرّ بها النّوَى ... كما قرّ عيناً بالإياب المسافِرُ

وهي الّتي حرّضت بني أميّة على جنازة الحسن بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ حتّى رموها بالسّهام. وقال سبط ابن الجوزيّ:

ما المسلمون بأمّة لمحمّد ... كلّا ولكن أمّة لعتيقِ
جاءتهم الزّهراء تطلب إرثها ... فتقاعسوا عنها بكلّ طريقِ
وتألّبوا لقتال آل محمّد ... لمّا أتتهم ابنة الصّدّيقِ
فقعودهم عن هذه وقيامهم ... مع هذه يكفي عن التّحقيقِ

(١) الكهف: ٢.

(٢) المُنْذِرُ هو الله ـ عزّ وجلّ ـ والمُنْذَرُ به هو النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ والمنذَرُ منه هو البأس الشّديد.

[تقديم المفعول]

﴿ **وتقديم مفعوله** ﴾ أي: مفعول الفعل ﴿ **ونحوه** ﴾ أي: نحو المفعول من الجارّ والمجرور، والظّرف، والحال، ونحو ذلك ﴿ **عليه** ﴾ أي: على الفعل ﴿ **لردّ الخطأ في التّعيين كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنّك عرفت إنساناً وأنّه غير زيد** ﴾ فإنّه مصيب[١] في اعتقاد وقوع عِرْفانك على إنسان، مخطئ في تعيين أنّه غير زيد[٢]. ﴿ **وتقول لتأكيده** ﴾ أي: تأكيد هذا الرّدّ ﴿ **«زيداً عرفت لا غيره»** ﴾.

وقد يكون أيضاً لردّ الخطأ في الاشتراك[٣] كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنّك عرفت زيداً وعمراً، أو غيرهما، وتقول لتأكيده: «زيداً عرفت وحده» فكان على المصنّف أن يذكره.

بل كان الأحسن أن يقول ـ بدل قوله: «لردّ الخطأ» ـ: «لإفادة الاختصاص» ليدخل فيه القصرُ بأنواعه الثّلاثة، ونحوُ قولك: «زيداً أكْرِمْ» و«عَمْراً لا تُكْرِمْ»[٤] في

---

(١) **قوله: «فإنّه ـ أي: السّامع ـ مصيب»**. لأنّ المخاطب بكلّ واحدٍ من طرق القصر ـ ومنها التّقديم ـ يجب أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصوابٍ وخطأ، وأنت تريد إثبات ثوابه ونفي خَطَئِه.

(٢) **قوله: «مخطئ في تعيين أنّه غير زيد»**. فيكون من قبيل قصر القلب كما لا يخفى.

(٣) **قوله: «لردّ الخطأ في الاشتراك»**. فيكون شاملاً لقصر الإفراد والتّعيين كليهما وإن حصره بعضهم في قصر الإفراد.

(٤) **قوله: ونحو قولك: «زيداً أكْرِمْ وعَمْراً لا تُكْرِمْ»**. أي: كان على المصنّف أن يقول ـ بدل قوله: «لردّ الخطأ» ـ: «لإفادة الاختصاص» ليحصل أمران:

الأوّل: ليدخل في إفادة الاختصاص القصر بأنواعه الثّلاثة لأنّ التّقديم يكون للقلب والإفراد والتّعيين جميعاً.

والثّاني: ليدخل فيه أيضاً قولك: «زيداً أكرِم وعمراً لا تكرم» من الجمل الإنشائيّة، ⇐

الأمر والنّهي فإنّ اعتبار ردّ الخطأ فيه لا يخلو عن تكلّف(١).

﴿ **ولذلك** ﴾ أي: ولأنّ التّقديم لردّ الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة ﴿ **لا يقال: «ما زيداً ضربت ولا غيره» ولا: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمته»** ﴾.

أمّا الأوّل فلأنّ التّقديم يفيد وقوع الضّرب على أحد غير زيد، تحقيقاً لمعنى الاختصاص، وقولك: «لا غيره» صريح في نفيه.

نعم إذا قامت قرينة على أنّ التّقديم ليس للتّخصيص يصحّ أن يقال: «ما زيداً ضربت ولا غيره» كما ذكرنا في «ما أنا قلت هذا ولا غيري»، وكذا يصحّ: «زيداً ضربت وعمراً» إذا لم يكن التّقديم للاختصاص، بخلاف ما إذا كان له.

وأمّا الثّاني فلأنّ مبنى الكلام ليس على أنّ الخطأ في الضّرب فتردّه إلى الصّواب في الإكرام، وإنّما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنّه زيد، فردّه إلى الصّواب أن يقال: «ما زيداً ضربت ولكن عمراً».

⇐ وذلك لأنّ التّقديم فيها لا يكون لردّ الخطأ.

قال الفاضل الرّومي والفاضل الهنديّ: لأنّ الخطأ في الحكم إنّما يتصوّر إذا كان السّامع عالماً به قبل إلقاء الكلام وفي الإنشاء إنّما يفهم من نفسه.

وما قيل: «من أنّ الخطأ إنّما يكون في الحكم ولا حكم في الإنشاء، لأنّه من قبيل التصوّرات» فليس بشيء، لأنّ ذلك اصطلاح المنطقيّين، وأمّا عند علماء العربيّة فالحكم هو النّسبة الّتي يصحّ السّكوت عليها، ولذا قسّموا الجملة إلى الخبريّة والإنشائيّة اهـ.

(١) **قوله: «لا يخلو عن تكلّف»**. قال الرّومي: وهو أن يقال: إنّ الإنشاءات مستلزمة نسباً خبريّة، فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنّسبة إلى تلك اللّوازم، فيعتبر ـ مثلاً ـ أنّ المخاطب يعتقد أنّ المتكلّم طالب لإكرام عمروٍ وآمِرٌ به، أو لمجموع إكرام زيد وعمرو، فيقول المتكلّم: «زيداً أكرم» ردّاً لخطأ المخاطب اهـ.

﴿ وأمّا نحو: «زيداً عرفته» فتأكيد[١] إن قدّر ﴾ الفعل المحذوف **﴿ المفسّر ﴾** بالفعل المذكور **﴿ قبل المنصوب ﴾** نحو: «عرفت زيداً عرفته» **﴿ وإلّا ﴾** أي: وإنْ لم يقدّر الفعل المفسّر قبل المنصوب بل بعده نحو: «زيداً عرفت عرفته» **﴿ فتخصيص ﴾** لأنّ التّقديم على المحذوف كالتّقديم على المذكور كما في ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ** ﴾.

فنحو: «زيداً عرفته» يحتمل[٢] التّخصيص ومجرّد التّأكيد، لكن إذا قامت قرينة على أنّ الفعل مقدّر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص[٣] من قولنا: «زيداً عرفت» لما فيه من التّكرير المفيد للتّأكيد، ومعلوم أنْ ليس القصر والتّخصيص إلّا

---

(١) **قوله: «وأمّا نحو: «زيداً عرفته» فتأكيد»**. أي: من باب التّوكيد اللفظيّ، والتّقدير: «عرفت زيداً عرفته» ولكن ابن مالك قال:

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل متّسع

وهذا نظيره؛ فيكون الجمع بين التّأكيد وحذف المؤكّد ممتنعاً عند بعضهم.

قال ابن مالك في تعليل الامتناع في شرح «الكافية»: لأنّه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مُنَافٍ لذلك اهـ. ونقضه ابنه بمجيئه في «سقياً» و«رعياً» ورُدَّ بأنّه ليس من التّأكيد في شيءٍ، وإنّما المصدر فيه نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه، فهو عوض عنه، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكَّدات.

(٢) **قوله: «فنحو: «زيداً عرفته» يحتمل»**. أي: يحتمل أمرين:

الأوّل: التّخصيص مع التّأكيد الحاصل من التّكرير وإن لم يتعلّق به القصد أوّلاً وبالذّات.

الثّاني: مجرّد التّأكيد من غير تخصيص.

(٣) **قوله: «فهو أبلغ في الاختصاص»**. قال الشّارح الهنديّ: هناك أربع صور:

١ ـ «زيداً عرفت»، ٢ ـ و«زيداً عرفته»، ٣ ـ و«زيداً فعرفت»، ٤ ـ و«زيداً فعرفته» والثّالث أبلغ من الأوّلين، والرّابع أبلغ من الثّالث اهـ.

تأكيداً على تأكيد[1] فيتقوّى بازدياد التّأكيد لا محالة.

وهذا معنى قول صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾[2]: إنّه من باب «زيداً رَهَبْتُهُ»[3] وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾.

---

(١) **قوله: «تأكيداً على تأكيد»**. قال الشّريف الجرجانيّ: لا يلتبس عليك أنّ كلّ تأكيد على تأكيد ليس تخصيصاً وقصراً، فإنّ قولك: «إنّ زيداً لقائم» فيه تأكيد على تأكيد ولا تخصيص أصلاً، بل القصر تأكيد على تأكيد بوجهٍ مخصوصٍ ـ كما قرّر في: «جاءني زيد لا عمرو» ـ ففي نحو: «زيداً رهبته» إذا قدّر المفسّر مؤخّراً حتّى يصير الكلام هكذا: «زيداً رهبت رهبته» فالمفسّر متعلّق بـ«زيد» على وجه الاختصاص، فإنّ جعل المفسّر المتعلّق بضميره أيضاً متعلّقاً به على وجه الاختصاص ظهر كونه أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾.

وإن لم يجعل المفسّر متعلّقاً بالضّمير على وجه الاختصاص ـ إذ لا مُقْتَضِيَ لذلك في نفسه ـ كان هناك تأكيد زائد، لكن لا في إفادة الاختصاص بل في تعلّق الفعل بـ«زيد».

اللهمّ إلّا أن يقال:

معنى الاختصاص: إثبات التّعلّق له ونفيه عن غيره، والتّكرير يؤكّد الجزء الأوّل منه فيؤكّده في الجملة بتأكيد أحد جزئيه اهـ.

(٢) البقرة: ٤٠.

(٣) **قوله: «من باب «زيداً رَهَبْته»**. وهذا نصّه في تفسير هذه الآية من «الكشّاف»: وهو من قولك: «زيداً رهبتُهُ» وهو أوكد في إفادة الاختصاص من «إيّاك نعبد» اهـ. وقال الروميّ: يريد أنّه من باب الإضمار على شريطة التّفسير، وفيه بحث، لما تقرّر عندهم أنّ ما لا يعمل فيما قبله لا يفسّر عاملاً فيه، والفعل المشغول بالضّمير هاهنا لا يصلح ناصباً للاسم السّابق على تقدير التّسليط، لامتناع توسّط الفاء بين المفعول والفعل.

اللهمّ إلّا أن يحمل على أنّه مثله في كون الاسم منصوباً بفعل مضمر يدلّ عليه المذكور كما في باب الإضمار والتفسير.

والجواب: أنّه منقوض بمثل: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ وهو كثيرٌ في الكلام من غير خلاف في

⇐

وقد صرّح في «المفتاح»[1] بأنّ الفاء للعطف على المحذوف، والتّقدير: «إيّاي ارهبوا فارهبون»، ويتحقّق المغايرة[2] بأنّ في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف، ولم يعتبر فيه التّخصيص[3] لأنّ الغرض منه مجرّد تفسير الفعل، لا بيان كيفيّة تعلّقه بالمفعول.

⇐ أنّ المنصوب مفعول الفعل.

وسرّه أنّ الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم، أي: «مهما يكن من شيءٍ فربّك كبّر» وإنّما أدخلته إلى الفعل ليقع الاسم في موضع الشّرط كما في «أمّا زيداً فاضرب» ـ كذا في شرح «الكشّاف» للشّارح ـ.

ويمكن أن يقال: «أمّا» مقدّرة والفاء جوابها، إذ قد تقرّر أنّ حذف «أمّا» مطّرد إذا كان بعدها أمر أو نهي، وأنّ لـ«أمّا» خاصيّة جواز تقديم ما بعد فائها؛ فافهم اهـ.

(١) **قوله: وقد صرّح في «المفتاح»**. قال في الفنّ الرّابع ـ وهو «باب الفصل والوصل والإيجاز والإطناب» ـ: وأمّا نحو قوله ـ عزّ سلطانه ـ: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ فإنّما ساغ لكون المعطوف عليه في حكم الملفوظ به لكونه مفسّراً، إذ تقديره: «وإيّاي ارهبوا فارهبوني» اهـ. [المفتاح: ٣٥٨ـ٣٥٩]

(٢) **قوله: «ويتحقّق المغايرة»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّه يلزم من كلام السّكّاكيّ عطف الشّيء على نفسه لاتّحاد المعطوف والمعطوف عليه، وهما: «ارهبوا» و: «ارهبوني»؟

والجواب: أنّه لا يلزم ذلك لتغايرهما، بوجود الاختصاص في المعطوف عليه لتقدّم معموله عليه ـ أي: «إيّاي» على عامله الّذي هو «ارهبوا» ـ ولا اختصاص في المعطوف وهو «فارهبوني».

(٣) **قوله: «ولم يعتبر فيه التّخصيص»**. أي: لم يعتبر التّخصيص في المعطوف، لأنّ الغرض منه مجرّد تفسير الفعل لا بيان كيفيّة تعلّقه بالمفعول، قال الشّريف الجرجاني: فإن قيل: لا يكون المفسّر حينئذٍ عين المفسّر؟ قلنا: نعم، ولا محذور فيه، بل هو متّحد معه نوعاً، وإن خالفه شخصاً، فالتّفسير بحسب الاتّحاد النّوعي، والعطف بحسب التّغاير الشّخصي، ⇐

[رأي الزّمخشري]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ فهو على تقدير «فإيّاي فاعبدوا فاعبدون» والفاء في «فاعبدون» جواب شرط محذوف، لأنّ المعنى: «إنّ أرضي وَاسِعَةٌ فإن لم تُخْلِصُوْا العِبادة لي في أرضٍ فأَخْلِصُوْهَا لي في

⇐ لكن يبقى الكلام في فائدة عطف إحدى الرّهبتين على الأُخرى بحرف التّعقيب.

فنقول: الفائدة التّكرير واستيفاء أفراد الرّهبة كما يقال: «عليك بالطّاعات الأفضل فالأفضل» كأنّه قيل: «خصّوه برهبة عقيبها رهبة» وحينئذٍ فقد يلاحظ التّنزّل في أفرادها رتبة كما في المثال المذكور، وقد يلاحظ التّرقّي فيها رتبةً، كأنّه قيل: «فارهبوه رهبةً أقوى وأعلى مرتبة من الأُولى».

وقد ورد الفاء للتّفاوت بين المعطوفات في المرتبة تنزّلاً وترقّياً كما ذكره العلّامة في سورة الصّافّات وإن كانت ثمّ أدلّ وأشهر في ذلك منها.

ولا يخفى أنّ الحمل على التّرقّي أنسب هاهنا، وأنّ ملاحظة الاختصاص في الثّاني حينئذٍ أولى، ولا يلزم منه الاتّحاد بين المعطوفين بل يختلفان قوّةً وضعفاً.

وقيل: الفاء جواب شرطٍ محذوف وتقدير الكلام: «مهما يكن من شيءٍ فارهبوني»، ثمّ حذف الشّرط مع أداته اعتماداً على قرينة المقام، ودلالة الفاء على ذلك، وقدّم المفعول عوضاً عنه مع كون تقديمه مفيداً لأمرين آخرين:

١ ـ الاختصاص.

٢ ـ وصيرورة الفاء متوسّطة في الكلام كما هو حقّها، فصار الكلام هكذا: «وإيّاي فارهبوا» ثمّ كرّر الفعل تأكيداً، وقصداً إلى التّفسير، فصار هكذا: «وإيّاي فارهبوا ارهبوني» فحذف الأوّل وجوباً، للقصد إلى جعل الثّاني تفسيراً له، وأخّر الفاء إلى المفسّر ولم يحذف، إذ لا دلالة فيه على الفاء مع كونها دالّةً على الشّرط المحذوف.

وعلى هذا القياس: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ ونظائرها، لكن العمل هاهنا أقلّ.

وقد صرّح بعضهم بأنّ كلمة «أمّا» مقدّرة في أمثال هذه المقامات.

غيرها» ثمّ حذف الشّرط وعوّض منه تقديم المفعول مع إفادته الاختصاص[١]؛ كذا في «الكشّاف»[٢].

[نقد رأيه]

وفي جَعْلِهِ الفاءَ في «فاعبدون» جوابَ شرطٍ تسامحٌ، بناءً على أنّه تفسير لما هو الجزاء ـ أعني «فاعبدوا» ـ فكأنّه هو هو.

وأمّا الفاءات الثّلاث[٣] **فأُولاها**: هي الّتي كانت في الشّرط المحذوف أُبقيت تنبيهاً على مسبّبيّته عمّا قبله، أي: «إذا كان أرضي واسعة فإن لم تُـخْلِصُوْا» إلى الآخر، **والثّانية**: جزاء الشّرط، **والثّالثة**: تكرير لها أو عاطفة ـ كما في «المفتاح»[٤] ـ.

---

(١) قال الهنديّ: فاختصر من «فاخلصوا العبادة لي» بقوله: «فاعبدون».

(٢) **قوله: «كذا في «الكشّاف»**. قال في تفسير هذه الآية من سورة العنكبوت: والتّقدير: «فإيّاي فاعبدوا فاعبدون» فإن قلت: ما معنى الفاء في «فاعبدون» وتقديم المفعول؟

قلت: الفاء جواب شرط محذوف، لأنّ المعنى: «إنّ أرضي واسعة، فإن لم تُـخْلِصُوْا العبادة لي في أرضٍ فأَخْلِصُوْهَا لي في غيرها»، ثمّ حذف الشّرط وعوّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص. اه. [الكشّاف ٣: ٣٤٨]

(٣) **قوله: «وأمّا الفاءات الثّلاث»**. أي: الفاءات الثّلاث الّتي كانت في عبارة الزّمخشري:

أوّلها الفاء في قوله: ﴿ فَإِيَّايَ ﴾ وهي الّتي كانت في الشّرط المحذوف وهو قوله: «فإن لم تخلصوا العبادة لي» أبقيت بعد حذف الشّرط، دلالةً على مسبّبيّة الشّرط المحذوف مع جزائه عمّا قبله وهو «إذا كان أرضي واسعة».

والثّانية: الفاء في «فاعبدوا» المقدّر، وهي ومدخولها جواب الشّرط المحذوف.

والفاء الثّالثة: في «فاعبدون» المذكور تكرير للفاء الثّانية أو عاطفة لـ«فاعبدون» المذكور على «فاعبدوا» المقدّر.

(٤) **قوله: كما في «المفتاح»**. هذا يعود إلى أصل المسألة لا إلى بيان الفاءات، قال في الفنّ الرابع: وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ** ﴾ أصله:

⇐

وقد وقع في بعض النُّسَخ: ﴿ وأمّا نحو: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (١) فلا يفيد إلّا التّخصيص ﴾ وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدّماً نحو: «وأمّا فهدينا ثمود» لالتزامهم وجود فاصل بين «أمّا» والفاء.

[تحقيق عن المحقّق الرّضيّ]

وتحقيق هذا المقام(٢) أنّ قولنا: «أمّا زيد فقائم» أصله: «مهما يكن من شيء

⇐ «فإن لم يتأتّ أن تُخْلِصُوْا العبادة لي في أرضٍ فإيّاي في غيرها اعبدوا فاعبدون» أي: «فأَخْلِصُوْها لي في غيرها» فحذف الشّرط وعوّض عنه تقديم المفعول مع إرادة الاختصاص بالتّقديم اه. [المفتاح: ٣٩٠]

(١) فصّلت: ١٧.

(٢) **قوله: «وتحقيق هذا المقام»**. هذا التّحقيق هو الّذي حقّقه المحقّق الرّضيّ في باب حروف الشّرط من شرح «الكافية» ٢: ٣٩٥ـ٣٩٧: قال: اعلم أنّ «أمّا» موضوعة لمعنيين:

١ ـ لتفصيل مجمل نحو قولك: «هؤلاء فضلاء أمّا زيد ففقيه وأمّا عمرو فمتكلّم وأمّا بشر فكذا» إلى آخر ما تقصد.

٢ ـ ولاستلزام شيء لشيءٍ أي: أنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام.

ومِن ثَمّ قيل: إنّ فيه معنى الشّرط؛ لأنّ معنى الشّرط أيضاً هو استلزام شيءٍ لشيء ـ أي: استلزام الشّرط للجزاء ـ.

والمعنى الثّاني ـ أي: الاستلزام ـ لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التّفصيل فإنّها قد تتجرّد عنه.

وأمّا بيان معنى الشّرط فيها: فبأن نقول: هي حرف بمعنى «إنْ» وجب حذف شرطها؛ لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتّفصيل وهو مُقْتَضٍ تكرّرها ـ كما ذكرنا من قولنا: «أمّا زيد ففقيه، وأمّا عمرو فمتكلّم» ـ فيؤدّي إلى الاستثقال لهذا أيضاً.

وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنويّ، وذلك أنّهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الشّرط الّذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام.

⇐

⇐ تفسير ذلك أنّ أصل «أمّا زيد فقائم»: «أمّا يكن من شيءٍ فزيد قائم» يعني: «إن يكن ـأي: يقع ـفي الدّنيا شيء يقع قيام زيد» فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به؛ لأنّه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدّنيا وما دامت الدّنيا باقية فلابدّ من حصول شيءٍ فيها.

ثمّ لمّا كان الغرض الكلّيّ من هذه الملازمة المذكورة بين الشّرط والجزاء لزوم القيام لـ«زيد» حذف الملزوم الّذي هو الشّرط ـأي: «يكن من شيء» ـوأُقيم ملزوم القيام ـوهو «زيد» ـمقام ذلك الملزوم، وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنّ فاء السّببيّة ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلّيّ ـوهو لزوم «القيام» لـ«زيد» ـفلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

فقد تبيّن أنّه حصل لهم من حذف الشّرط وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمّان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثّاني: قيام ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الملزوم في كلامهم ـأعني الشّرط ـ.

وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشّرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيّز واجب الحذف بشيءٍ آخر ـألا ترى أنّ خبر المبتدأ بعد «لولا» وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلّا مع سدّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدّه ـ.

وحصل أيضاً منه بقاء الفاء متوسّطة للكلام كما هو حقّها، ولو لم يتقدّم جزء الجزاء لوقعت فاء السّببيّة في أوّل الكلام.

وكذا يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظّرْفُ نحو: ﴿**وَأَمَّا الْـيَتِيمَ فَـلَا تَقْهَرْ**﴾ و: «أمّا يوم الجمعة فأنا ذاهب» إذا قصدت أنّهما ملزومان لحكم والمعنى: أنّ عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي لازماً ليوم الجمعة.

وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو: «أمّا مجرّداً فإنّي ضاربك» ⇐

فزيد قائم» بمعنى: «إنْ يَقَعْ في الدّنيا شيء يَقَعْ معه قيامُ زيدٍ» فهذا جزم بوقوع قيام «زيد» ولزومه له، لأنّه جعل لازماً لوقوع شيء في الدّنيا، وما دامت الدّنيا فإنّه يَقَعُ فيها شيء.

فحذف الملزوم الّذي هو الشّرط ـ أعني: «يكن من شيء» ـ وأُقيم مقامه ملزوم القيام ـ وهو «زيد» ـ وأُبْقِيَ الفاء المؤذن بأنّ ما بعدها لازم لما قبلها؛ ليحصل

⇐ والمفعول المطلق نحو: «أمّا ضرب الأمير فإنّي ضاربك» والمفعول له نحو: «أمّا تأديباً فأنا ضاربك» فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السّببيّة فيما قبلها وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع، لأنّ تقديم المعمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمّة المذكورة.

ولا تقول ـ مثلاً ـ: «إن جئتَني، زَيْداً فأنا ضارب» على أنّ «زيداً» مفعول «ضارب» إذ لم يحصل بالتّقديم شيء من الأغراض.

ثمّ إنّه يجوز التّقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع آخر من التّقديم غير الفاء نحو قولك: «أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً سائر» وكذا نحو: «أمّا زيداً فما أضرب».

ولا تقدّم من أجزاء الجزاء شيئين فصاعداً، لأنّك لا تتجاوز قدر الضّرورة فلا تقول: «أمّا زيد طعامك فلا يأكل».

وقد تقع كلمةُ الشّرط مع الشّرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشّرط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ** ﴾ أي: «أمّا يكن شيءٌ فإن كان من المقرّبين فله روح وريحان» فقوله: «فروح» جواب استغني به عن جواب «إن».

والدّليل على أنّها ليست جواب «إن» عدم جواز: «أمّا إن جئتني أكرمك» ـ بالجزم ـ ووجوب: «أمّا إن جئتني فأكرمك» مع أنّ نحو: «إن ضربتني أكرمك» بالجزم أكثر من نحو: «إن ضربتني فأكرمك». قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ** ﴾ أي: «أما يكن من شيء فإذا ما ابتلاه يقول».

وإنّما وجب الفاء في جواب «أمّا» ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً، فلم يجز «أمّا زيد يقم» لأنّه لمّا وجب حذف شرطها ـ فلم تعمل فيه ـ قبح أن تعمل في الجزاء الّذي هو أبعد منها من الشّرط اهمختصراً.

الغرض الكلّيّ ـ أعني: لزوم القيام لـ«زيد» ـ وإلّا فليس هذا موقع الفاء، لأنّ موقعه صدر الجزاء.

١ ـ فحصل التّخفيف[1].

٢ ـ وإقامة الملزوم في قصد المتكلّم ـ أعني: زيداً ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني: الشّرط ـ.

٣ ـ وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشّرط ما هو المتعارف عندهم ـ من أنّ حيّز ما التزم حذفه ينبغي أن يشتغل بشيء آخر ـ.

٤ ـ وحصل أيضاً بقاء الفاء متوسّطةً في الكلام، كما هو حقّها، إذ لا يقع الفاء السّببيّةُ في ابتداء الكلام.

ولذا يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعولُ، والظَّرْفُ، وغير ذلك من المعمولات، ممّا يقصد لزوم ما بعد الفاء له، ولا يستنكر إعمال ما بعد الفاء فيما قبله وإن امتنع في غير هذا الموضع؛ لأنّ التّقديم لأجل هذه الأغراض المهمّة، فيجوز لتحصيلها إلغاء المانع.

---

(١) **قوله: «فحصل التّخفيف»**. أي: حصل أربعة أُمور ـ كما نقلنا عن المحقّق الرّضيّ ـ:

الأوّل: التّخفيف.

والثّاني: إقامة الملزوم في قصد المتكلّم ـ أعني «زيداً» ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني الشّرط ـ.

والثّالث: حصل من قيام جزءٍ من الجزاء مقام الشّرط ما هو أحد شرطي وجوب الحذف ـ أعني اللّفظ القائم مقام المحذوف ـ لأنّ الحذف الواجب مشروط بشرطين:

أحدهما: القرينة.

والثّاني: القائم مقام المحذوف ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب «أمّا» وفي باب حذف المبتدأ من شرح «الكافية» ـ.

والرّابع: حصل بقاء الفاء متوسّطة في الكلام ـ كما هو حقّها ـ.

ويظهر لك من هذا التّحقيق[١] أنّ مثل هذا التّقديم ليس للتّخصيص، لظهور أنْ ليس الغرض «إنّا هدينا ثمود دون غيرهم» ردّاً على من زعم الاشتراك، أو انفراد الغير بالهداية، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم، ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم، ألا ترى أنّه إذا جاءك «زيد» و«عمرو» ثمّ سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: «أمّا زيداً فأكرمته» و«أمّا عمراً فأهنته» وليس في هذا حصر وتخصيص، لأنّه لم يكن عارفاً بثبوت أصل الإكرام والإهانة.

﴿ **وكذلك** ﴾ ـ أي: ومثل قولك: «زيداً عرفت» ـ ﴿ **قولك: «بزيد مررت»** ﴾ لمن اعتقد أنّك مررت بإنسان وأنّه غير «زيد» وكذا سائر المعمولات نحو: «يوم الجمعة سرت» و: «في المسجد صلّيت» و: «تأديباً ضربت» و: «ماشياً حَجَجْتُ».

[التّخصيص لازم للتّقديم]

﴿ **والتّخصيص لازم للتّقديم غالباً** ﴾[٢] يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكّ في غالب

---

(١) **قوله: «ويظهر لك من هذا التّحقيق»**. قال الشّريف الجرجاني: قد نقل عن «الكشّاف» آنِفاً أنّ تقديم المفعول قد يكون عوضاً عن الشّرط المحذوف مع إفادته الاختصاص.

فلا يبعد أن يكون التّقديم ـ مع كونه معيناً في إفادة اللزوم المقصود من الكلام، ومراعياً لحقّ الفاء في التّوسّط، وشاغلاً لحيّز ما التزم حذفه بغيره ـ مفيداً للاختصاص؛ إذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة، فعلى هذا لا يظهر من التّحقيق المذكور أن ليس التّقديم هاهنا للتّخصيص، بل يظهر ذلك من المقام لنبوّه عنه.

ولعلّ مراده أنّ هذا التّحقيق ظهر منه أنّ للتّقديم فوائد غير التّخصيص، فإذا كان المقام نابياً عنه، فليحمل على تلك الفوائد، فلذلك التّحقيق مدخل في عدم جعل التّقدير للتّخصيص، ويدلّ على أنّه أراد ذلك قوله: «لظهور» حيث لم يقل: «ولظهور» اهـ.

(٢) **قوله: «والتّخصيص لازم للتّقديم غالباً»**. المراد باللّازم عند أهل الأدب هو اللّازم بالمعنى ⇐

الأمر عن تقديم ما حقّه التّأخير، يعني: أنّه لازم للتّقديم لزوماً جزئيّاً أكثريّاً، كما يقال: «تحرّك الفكّ الأسفل لازم للمضغ غالباً» أي: بخلاف التِّمْساح.

وقوله: «غالباً» إشارة إلى أنّ التّقديم قد لا يكون للتّخصيص بل لمجرّد الاهتمام، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السّامع، أو ضرورة الشّعر، أو رعاية السّجع والفاصلة، وما أشبه ذلك؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[1]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ** ﴾[2]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ** ﴾[3]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾[4]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾[5] إلى غير ذلك من المواضع ممّا لا يحسن فيه اعتبار التّخصيص لِنُبُوِّ المقام عنه ـ على ما صرّح به ابن[6] الأثير في «المَثَل

⇐ الأعمّ وليس اللّازم بالمعنى الأخصّ كما يقصِده المنطقيّون فلا منافاة بينه وبين قوله: «غالباً» كما توهّمه بعض القاصرين، ووقع من تأويل العبارة في حيص وبيص، فالمقام نظير طلوع الشّمس ووجود النّور، لا طلوع الشّمس ووجود النّهار، وعلى حدّ تعبير السّكّاكي المراد هو اللّازم المجهول المساواة لا اللّازم المساوي.

(١) النّحل: ١١٨.

(٢) الحاقّة: ٣٠ـ٣٢.

(٣) الانفطار: ١٠.

(٤) القيامة: ٢٤.

(٥) الضّحى: ٩ـ١١.

(٦) أبو الفتح ضياء الدّين نصر الله بن محمّد بن محمّد المتوفّى سنة ٦٣٧هـ وكان مولده سنة ٥٥٨هـ وكان معروفاً بابن الأثير صاحب «المَثَل» في البلاغة وله أخوان فاضلان: ⇐

السّائر»[١] ـ حتّى ذكر أنّ التّقديم في ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ لمراعاة حسن

⇐ مجد الدّين المبارك بن محمّد بن محمّد ابن الأثير صاحب «النّهاية» في غريب الحديث والأثر. وعزّ الدّين عليّ بن محمّد بن محمّد ابن الأثير المؤرّخ صاحب «الكامل» في التّاريخ.

(١) قال ابن الأثير في النّوع التّاسع في التّقديم والتّأخير من المقالة الثّانية من كتاب: «المَثَل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣: وهو ضربان:

الأوّل: يختصّ بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخِّرَ المقدَّم أو قدّم المؤخّر لتغيّر المعنى.

والثّاني: يختصّ بدرجة التّقدّم في الذّكر، لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخّر لَمَا تغيّر المعنى. فأمّا الضّرب الأوّل فإنّه ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: يكون التّقديم فيه هو الأبلغ.

والآخر: يكون التّأخير فيه هو الأبلغ، فأمّا القسم الّذي يكون التّقديم فيه هو الأبلغ، فكتقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظّرف، أو الحال، أو الاستثناء على العامل. قال: وقال علماء البيان ومنهم الزّمخشريّ ـ رحمه الله ـ: إنّ تقديم هذه الصّورة المذكورة إنّما هو للاختصاص، وليس كذلك.

والّذي عندي فيه أنّه يُستعمل على وجهين:

أحدهما: الاختصاص.

والآخر: مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلّا بالتّقديم، وإذا أخّر المقدّم ذهب ذلك الحُسْن، وهذا الوجه أبلغُ وأوكدُ من الاختصاص.

فأمّا الأوّل ـ الّذي هو الاختصاص ـ فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ فإنّه إنّما قال: «بل الله فاعبد» ولم يقل: «بل اعبد الله» لأنّه إذا تقدّم وجب اختصاصُ العبادة به دون غيره، ولو قال: «بل اعبد» لجاز إيقاع الفعل على أيّ مفعولٍ شاء.

وأمّا الوجه الثّاني ـ الّذي يختصّ بنظم الكلام ـ فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ وقد ذكر الزّمخشريّ في تفسيره: أنّ التّقديم في هذا الموضع قصد به ⇐

النّظم السّجعيّ الّذي هو على حرف النّون، لا الاختصاص ـ على ما قاله الزّمخشريّ[١] ـ وأشار إليه المصنّف بقوله:

﴿ ولهذا يقال في: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ معناه: نَخُصُّكَ بالعِبادة والاستعانة، وفي ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٢] معناه: إليه لا إلى غيره ﴾ استشهد[٣] بما ذكره أئمّة التّفسير في مثالين:

أحدهما: المفعول بلا واسطة نحو: «زيداً عرفت».

⇐ الاختصاص وليس كذلك، فإنّه لم يقدّم المفعولَ فيه على الفعل للاختصاص، وإنّما قدّم لمكان نظم الكلام لأنّه لو قال: «نعبدك ونستعينك» لم يكن له من الحُسْن ما لقوله: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ ألا ترى أنّه تقدّم قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾ فجاء بعد ذلك قوله: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ وذلك لمراعاة حُسْن النّظم السجعيّ الّذي هو على حرف النّون، ولو قال: «نعبدك ونستعينك» لذهبت تلك الطّلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خافٍ على أحد من النّاس، فضلاً عن أرباب علم البيان.

(١) قال في تفسير البسملة من «الكشّاف»: **فإن قلت**: بم تعلّقت الباء؟ **قلتُ**: بمحذوفٍ تقديره: «بسم الله اقرأ» أو «أتلو» لأنّ الّذي يتلو التّسمية مقروء، قال: **فإن قلت**: لم قدّرت المحذوف متأخّراً؟ **قلت**: لأنّ الأهمّ من الفعل والمتعلّق به هو المتعلّق به، لأنّهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: «باسم اللات والعُزّى» فوجب أن يقصِدَ الموحّد معنى اختصاص اسم الله ـ عزّ وجلّ ـ بالابتداء وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ حيث صرّح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص، والدّليل عليه قوله: ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ مَجْراهَا وَمُرْسَاهَا** ﴾ **فإن قلت**: فقد قال: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ** ﴾ فقدّم الفعل؟ **قلت**: هناك تقديم الفعل أوقع، لأنّها أوّل سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهمّ اهـ.

(٢) آل عمران: ١٥٨.

(٣) قال الرّوميّ: الظّاهر من عبارة المصنّف أنّ ما ذكره تفريع لا استشهاد وإلّا لكان الأنسب أن يقول: «ولهذا قال: أئمّة التّفسير» وهو ظاهر.

والثّاني: بواسطة مثل: «بزيدٍ مَرَرْتُ». مع أنّ الذّوق أيضاً يقتضي ذلك.

وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب ـ من أنّ التّقديم في نحو: «اللّٰه أحمد» و: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ للاهتمام، ولا دليل على كونه للحصر ـ لأنّ الذّوق وقول أئمّة التّفسير دليلان عليه، والاهتمام أيضاً حاصل؛ لأنّه لا ينافي الاختصاص، وإليه أشار بقوله: ﴿**ويفيد**﴾ أي: التّقديم ﴿**في الجميع وراء التّخصيص**﴾ أي: بعده ﴿**اهتماماً بالمقدّم**﴾ لأنّهم يقدّمون الّذي شأنه أهمّ، وهم ببيانه أعنى.

[كلام عن عبدالقاهر]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[1]: إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئاً

---

(١) **قوله: قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: قال في باب التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ٨٤: واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب «الكتاب» ـ وهو يذكر الفاعل والمفعول ـ: «كأنّهم يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم» ولم يذكر في ذلك مثالاً.

وقال النّحويّون: إنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض النّاس في فعلٍ مّا أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنّهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتِل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ فيقول: «قتل الخارجيَّ زيد» ولا يقول: «قتل زيد الخارجيّ» لأنّه يعلم أن ليس للنّاس في أن يعلموا أنّ القاتل له زيد جدوىً وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتّصل بمسرّتهم، ويعلم من حالهم أنّ الّذي هُمْ متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد، وأنّهم قد كفوا شرّه وتخلّصوا منه ثمّ قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يُقَدّر فيه أنّه يقتل فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: «قتل زيد رجلاً».

⇐

⇐ ذاك لأنّ الّذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل طرافته وموضع النّدرة فيه وبُعْده كان من الظنّ. ومعلوم أنّه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالّذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعاً من الّذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ إلّا أنّ الشّأن في أنّه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيءٍ قُدِّمَ في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير.

وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قُدِّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولِمَ كان أهمّ؟

ولتخيّلهم ذلك قد صَغُرَ أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم وهوّنوا الخَطْبَ فيه حتّى أنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضرباً من التّكلّف ولم تر ظنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه.

وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتّكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوعٍ من أنواع الفروق والوجوه إلّا نظرك فيما غيره أهمّ لك ـ بل فيما إن لم تعلمه لم يضرّك ـ لا جرم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها وصدّ أوجههم عن الجهة الّتي هي فيها، والشِّقّ الّذي يحويها.

والمداخِلُ الّتي تدخل منها الآفة على النّاس في شأن العلم، ويبلغ الشّيطان مراده منهم في الصّدّ عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرة وهذه من أعجبها ـ إن وجدت متعجّباً ـ وليت شعري إن كانت هذه أُموراً هيّنة ـ وكان المدى فيها قريباً والجدى يسيراً ـ من أين كان نظمُ أشرفِ من نظم، وبِمَ عظم التّفاوت، واشتدّ التّباين، وترقّى الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يقهر أعناق الجبابرة.

أو هاهنا أُمور أُخر نحيل في المزيّة عليها، ونجعل الإعجاز كان بها، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النّظر في هذه الّتي معنا، والإعراض عنها، وقلّة المبالاة بها؟

أوليس هذا التّهاون ـ إن نظر العاقل ـ خيانةً منه لعقله ودينه، ودخولاً فيما يزري بذي الخطر، ويغضّ من قدر ذوي القدر. قال:

⇐

ـ يجري مجرى الأصل ـ غير العِناية والاهتمام، لكن ينبغي أَنْ يُفَسَّرَ وجهُ العِناية بشيء ويُعْرَفَ له معنىً.

وقد ظنّ كثير من النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّم للعناية، ولكونه أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العِناية وبِمَ كان أهمّ.

ومن الخطأ أيضاً أن يجعل التّقديم مفيداً في كلامٍ فائدةً وغير مفيدٍ في آخَرَ بأن يقال: إنّه توسعة على الشّاعر والكاتب في القوافي والأسجاع، إذ من البعيد أن يكون في النّظم ما يدلّ تارةً ولا يدلّ أُخرى، وهذا[1] كلامه وفيه نظر[2].

﴿ ولهذا يقدّر ﴾ المحذوف ﴿ في «بسم الله» مؤخّراً ﴾ نحو: «بسم الله أفعل كذا» ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأنّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: «باسم اللّات» و«باسم العُزّى» فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرّدّ عليهم.

⇐ واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشّيء وتأخيره قسمين:

فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعضٍ، وأن يعلّل تارةً بالعناية وأُخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب، حتّى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه.

ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارةً ولا يدلّ أُخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول ـ مثلاً ـ على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التّأخّر فقد وجب أن تكون تلك قضيّته في كلّ شيءٍ وكلّ حال اهمختصراً.

(١) دلائل الإعجاز: ٨٦ـ٨٧.

(٢) وجهه على ما نقل عنه وأشار إليه فيما سبق أنّا لا نسلّم أنّ القول بالتّقديم رعايةً للقافية والفاصلة خطأ ـ كما قرّره الرّوميّ ـ.

[إيراد وجواب]

﴿وأُورد: ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[١]﴾ فإنّه قدّم فيه الفعل، فلو كان التّقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخّر الفعل ويقدّم «باسم ربّك» لأنّ كلام الله أحقّ برعاية ما يجب رعايته.

﴿وأُجيب: بأنّ الأهمّ فيه القِراءة﴾ لأنّها أوّل سورة نزلت، فكان الأمر بالقِراءة أهمّ[٢]؛ كذا في «الكشّاف»[٣].

﴿وبأنّه﴾ أي «باسم ربّك» ﴿متعلّق بـ«اِقْرَأْ» الثّاني﴾ أي: هو مفعول «اِقْرَأْ» الّذي بعده ﴿ومعنى الأوّل: أوجِدِ القِراءة﴾ من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، كما قال: «فلان يعطي» أي: «يوجد الإعطاء» من غير اعتبار تعلّقه إلى المُعْطَى؛ كذا في «المفتاح»[٤].

---

(١) العلق: ١.

(٢) **قوله: «فكان الأمر بالقرائة أهمّ»**. قال الشّريف الجرجانيّ: يعني من الأمر باختصاص القراءة، إذ لا يناسب المقام، فلا يرد ما يتوهّم من كون غير اسم الله ـ تعالى ـ أهمّ منه اه.

(٣) في تفسير البسملة من «الكشّاف».

(٤) **قوله: كذا في «المفتاح»**. قال في باب التّقديم والتّأخير مع الفعل من فصل اعتبارات الفعل وما يتعلّق به من «المفتاح»: ويفيد التّقديم في جميع ذلك وراء ما سمعت نوع اهتمام بشأن المقدّم، فعلى المؤمن في نحو: «بسم الله» إذا أراد تقدير الفعل معه أن يؤخّر الفعل على نحو: «بسم الله اقرأ» أو «أكتب».

وكأنّي بك تقول: فما بال: «اقرأ باسم ربّك» مقدّم الفعل على المفعول وأنّ كلام الله أحقّ برعاية ما يجب رعايته؟

فالوجه فيه عندي أن يحمل «اقرأ» على معنى «افعل القراءة وأوجدها» على نحو ما تقدّم في قولهم: «فلان يعطي ويمنع» في أحد الوجهين غير معدّىً إلى مقروء به، وأن

⇐

وهو مبنيّ على أنّ تَعَلُّقَ «باسم ربّك» بـ«اقرأ» الثّاني تعلّقَ المفعوليّة، ودخول الباء للدّلالة على التّكرير والدَّوام كقولك: «أخذت الخِطام»[1] و«أخذت بالخِطام».

والأحسن أنّ «اقرأ» الأوّل والثّاني كلاهما منزّلان منزلة اللّازم، أي: «افعل القِراءة، وأوجدها» أو المفعول محذوف في كليهما، أي: «اقرأ القرآن» والباء للاستعانة أو الملابسة، أي: «مستعيناً باسم ربّك» أو «متبرّكاً ومُبْتَدِأً به».

⇐ يكون «باسم ربّك» مفعول «اقرأ» الّذي بعده اه.

وقال الشّريف الجرجاني في شرح هذه العبارة من «المفتاح»:

القراءة تتعلّق بذاتها بمقروءٍ، وبواسطة حرف الباء بأمر يستعان به، أو يتلبّس به حال القِراءة، فكما يمكن قطع النّظر عن التعلّق الأوّل يمكن قطعه عن التّعلّق الثّاني.

فمعنى كلام «المفتاح»: أنّ «اقرأ» الأوّل قطع فيه النّظر عن التّعلّق الثّاني ـ أعني تعلّقه بالمقروء به ـ لا عن التّعلّق الأوّل ـ أعني تعلّقه بالمقروء ـ لأنّ قطع النّظر عن المقروء لا اختصاص له بـ«اقرأ» الأوّل ولا الثّاني، بل هو فيهما ظاهر مكشوف.

فقوله: «افعل القراءة وأوجدها» أي: مع قطع النّظر عن التّعلّق بما يقرأ به، يدلّ على ذلك أنّه قال: «غير معدّى إلى مقروء به» ولم يقل: «إلى مقروء».

وأمّا قوله: «مفعول «اقرأ» الّذي بعده» فبناء على أنّ المفعول يطلق على متعلّقات الفعل بواسطة الحروف الجارّة. وكذلك التّعدية قد تطلق على معنىً أعمّ، يتناول التعلّق بغير المفعول به.

وقوله: «على نحو ما تقدّم» تشبيه لقطع النّظر عن التّعلّق بغير المفعول به بقطع النّظر عن التّعلّق به.

وعلى ما قرّرنا لك استقام الكلام واستبان المرام من غير ابتناءٍ على ما زعمه من أمر نادر ـ أعني: إدخال الباء في ما هو مفعول بغير واسطةٍ، دلالة على التّكرير والدّوام ـ متمسّكاً بما ورد من قولهم: «أخذتُ بالخِطام» اه.

(١) **قوله: «أخذت الخِطام»**. الخِطام ـ بكسر الخاء ـ معروف ـ وهو الزّمام للبعير ـ والجمع: «خُطُم» مثل «كتاب» و: «كتب»، سمّي بذلك لأنّه يقع على خَطْمِهِ ـ أي: مُقَدَّم أنفه وفمه ـ.

ولا يَبْعُدُ على المذهب الصّحيح ـ وهو كون التّسمية من السّورة[١] ـ أن يجعل «باسم ربّك» متعلّقاً بـ«اقرأ» الثّاني، ويكون متعلّق الأوّل قوله: «بسم الله».

[أسباب تقديم بعض المعمولات على بعض]

[السّبب الأوّل]

﴿**وتقديم بعض معمولاته**﴾ أي: معمولات الفعل ﴿**على بعضٍ**﴾:

﴿**لأنّ أصله**﴾ أي: أصل ذلك البعض ﴿**التّقديم**﴾ على البعض الآخر ﴿**ولا مُقْتَضِيَ للعدول عنه**﴾ أي: عن ذلك الأصل ﴿**كالفاعل في نحو: «ضرب زيد عمراً»**[٢]﴾ فإنّ أصله التّقديم على المفعول؛ لأنّه عمدة يفتقر إليه في الكلام، والمفعول فَضْلَةٌ يستغنى عنه فيه، والعمدة أحقّ بالتّقديم، ولأنّه كالجزء من الفعل فينبغي أن لا يفصل بينهما بشيء.

﴿**والمفعول الأوّل في نحو: «أعطيت زيداً درهماً»**[٣]﴾ فإنّ أصله التّقديم على

---

(١) وهو مذهب أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ ونقله الزمخشريّ عن ابن عبّاس في تفسير الفاتحة من «الكشّاف».

(٢) **قوله: «كالفاعل في نحو: «ضرب زيد عمراً»**. وسيأتي أنّ المصنّف عمّم الحكم تعميماً للفائدة وإلّا فهو جعل العنوان لتقديم المعمولات ـ غير الفاعل ـ بعضها على بعض؛ لأنّه عبّر بالمتعلّقات وهي معمولات الفعل غير الفاعل ـ كما تقدّم في أوّل الباب ـ فلا وجه للتّمثيل بالفاعل إلّا تعميم الحكم لتعميم الفائدة.

(٣) **قوله: والمفعول الأوّل في نحو: «أعطيت زيداً درهماً»**. الأفعال المتعدّية إلى مفعولين قسمان:

الأوّل: الأفعال الّتي مفعولاها في الأصل مبتدأ وخبر ـ أي: مفعولها الثّاني عين الأوّل ـ ويقال له باب «علمت» نحو: «علمت زيداً قائماً».

والثّاني: الأفعال الّتي لا يكون مفعولاها في الأصل كذلك ويقال له باب «أعطيت».

⇐

⇐ والأصل في القسم الثّاني تقديم المفعول الأوّل على الثّاني لأنّه في معنى الفاعل ولذا يقال له: المفعول الفاعل المعنى، قال ابن مالك:

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنىً كـ«مَنْ» مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمن»
ويلزم الأصل لموجب عرا وتركُ ذاك الأصل حتماً قد يُرَى

قال ابن أُمّ قاسم صاحب «الجَنَى الدّاني»: الكلام هنا على المتعدّي من غير بابي «ظنّ» و«أعلم» وهو ضربان:

متعدٍّ إلى واحدٍ نحو: «ضربتُ زيداً».

أو متعدٍّ إلى اثنين نحو: «أعطيت زيداً درهماً» فأشار إلى أنّ الأصل في باب «أعطى» تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه كـ«زيد» من: «أعطيت زيداً درهماً» و«من» في قوله: «ألبسن من زاركم نسج اليمن».

«ويلزم الأصل لموجب عرا» يعني أنّ الأصل المذكور ـ وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى ـ قد يكون واجباً وذلك لأسباب:

١ ـ خوف اللُّبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً».

٢ ـ وحصر الثّاني نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً».

٣ ـ وكون الأوّل ضميراً متّصلاً والثّاني ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً» وقوله: «عرا» أي: وُجِدَ.

«وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى» أي: إنّه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

١ ـ حصرُ الأوّل نحو: «ما أعطيت درهماً إلّا زيداً».

٢ ـ وكون الثّاني ضميراً متّصلاً، والأوّل ظاهراً نحو: «الدّرهم أعطيته زيداً».

٣ ـ واتصال ضمير بالأوّل يعود على الثّاني نحو: «أعطيت الدّابّة راكبها» وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل وجاز خروجه عن الأصل اه.

أقول: فالأولى في عقد النّكاح بالوكالة ـ مثلاً ـ أن يقال: «أنكحت موكّلي موكّلتي على

⇐

المفعول الثّاني، لما فيه من معنى الفاعليّة، وهو أنّه عاطٍ ـ أي: آخذ العطاء ـ.

[كلام الرّضي في ترتيب المفاعيل]

وأمّا ترتيب المفاعيل فقيل[١]: الأصل تقديم **المفعول المطلق**[٢] ثمّ **المفعول به** بلا واسطة حرف الجرّ[٣]، ثمّ الّذي بالواسطة، ثمّ

⇐ الصّداق المعلوم» بتقديم المفعول الأوّل ـ وهو الموكّل ـ الفاعل في المعنى على المفعول الثّاني ـ وهي الموكّلة ـ المفعول في المعنى، وإن كان العكس أيضاً جائزاً ولكنّه خلاف الأولى ولا يبطل العقد.

(١) **قوله: «وأمّا ترتيب المفاعيل فقيل»**. القائل هو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة المحقّق الرّضيّ في باب المفعولات من شرح «الكافية».

(٢) **قوله: «الأصل تقديم المفعول المطلق»**. قال الرّضيّ: قدّم **المفعول المطلق**، لأنّه المفعول الحقيقيّ الّذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأنّ ضاربيّة زيد في قولك: «ضرب زيد ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه.

وأمّا **المفعول به**، نحو: «ضربت زيداً» والمفعول فيه نحو: «ضربت قدّامك يوم الجمعة» فليسا ممّا فعله الفاعل المذكور وأوجده.

وكذا **المفعول معه**.

وأمّا **المفعول له** وإن كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه إلّا أنّ فاعليّته ليست لقيام هذا المفعول به؛ ألا ترى أنّ كون المتكلّم زائراً في قولك: «زرتك طمعاً» ليس لأجل قيام الطّمع به؛ بل لأجل الزّيارة.

فبان أنّ **المفعول المطلق** أخصّ بالفاعل من **المفعول له**، فهو أحقّ بتقديم ذكره.

وأيضاً لا فعل إلّا وله **مفعول مطلق** ذكر أم لم يذكر، بخلاف **المفعول له**، فربّ فعل بلا علّة.

(٣) **قوله: «ثمّ المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ»**. قال الرّضي: وقدّم **المفعول به** بعد **المفعول المطلق**: لأنّ طلب الفعل الرّافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على ⇐

المفعول فيه[1] الزمان، ثمّ المكان، ثمّ **المفعول له**[2]، ثمّ **المفعول معه**، والأصل أن

⇐ فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه، يقع على **المفعول به** بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر، ففي قولك: «ضرب زيد عمراً يوم الجمعة وخالداً إكراماً لك»: «زيد» ضارب و«عمراً» مضروب وأمّا «يوم الجمعة» فهو مضروب فيه و«خالداً» مضروب معه و«إكراماً» مضروب له، فيتعلّق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيّر صيغته من غير قيد آخر نحو: «ضرب زيد» وأمّا إلى غيره فبحرف جرٍّ، نحو: «ضرب في يوم الجمعة» اهـ باختصار.

(١) **قوله: «ثمّ المفعول فيه»**. قال الرّضيّ: وقدّم **المفعول فيه** على **المفعول له والمفعول معه** لأنّ احتياج الفعل منّا إلى الزّمان والمكان ضروريّ بخلاف العلّة والمصاحب، إذ ربّ فعل بلا علّة ومصاحب اهـ.

وأمّا وجه تقديم الزّماني على المكاني فيظهر ممّا ذكروه في بيان الفرق بينهما حيث إنّ الأوّل ينصب بتقدير «في» مطلقاً دون الثّاني، والحاصل: أنّ المبهم من الزّمان جزء من مفهوم الفعل، فيصحّ انتصابه بالفعل كالمفعول المطلق الّذي هو أيضاً جزء من مفهوم الفعل.

والمحدود منه محمول عليه لاشتراكهما في الزّمانيّة.

وأمّا المكان فإن كان مبهماً قبل ذلك الانتصاب حملاً على الزّمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام، ولكونهما ضروريّاً في أفعالنا.

وإن لم يكن مبهماً فلا يقبل ذلك، إذ لم يمكن فيه حمله على الزّمان المبهم، لاختلافهما ذاتاً وصفةً، ولعدم كونه ضروريّاً في أفعالنا من حيث كونه معلوماً.

(٢) **قوله: «ثمّ المفعول له»**. قال الرّضيّ: وقدّم **المفعول له** على **المفعول معه** إذ الفعل الّذي لا علّة له ولا غرض فيه قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنّه أكثر منه مع المصاحب.

وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

ولولا مراعاة التّسمية لكان تقديم **الحال** على **المفعول له والمفعول معه** أولى، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى اهـ.

يذكر **الحال** عقيب **ذي الحال**[١]، **والتّابع** عقيب **المتبوع** من غير فاصل، وعند اجتماع التّوابع الأصل تقديم **النّعت**[٢] ثمّ **التّأكيد**[٣] ثمّ **البدل** أو **البيان**[٤].

[السّبب الثّاني]

﴿أو لأنّ ذكره﴾ أي: ذكر ذلك البعض الّذي يقدّم ﴿أهمّ﴾ قد جعل الأهمّيّة[٥]

---

(١) **قوله: «أن يذكر الحال عقيب ذي الحال»**. أي: من دون فاصلٍ بينهما، لأنّ الحال صفة لذي الحال معنىً، فذو الحال ـ لكونه موصوفاً لها معنىً ـ مقدّم عليه طبعاً، فناسب أن يقدّم عليها وضعاً ليوافق الوضع الطّبع، ولا يخالف هذا الأصل إلّا أن يمنع مانع.

(٢) **قوله: «الأصل تقديم النّعت»**. وذلك لأنّه مع المنعوت كشيء واحدٍ معنىً، فيكون بمنزلة الجزء.

(٣) **قوله: «ثمّ التّأكيد»**. وذلك لكونه أرسخ في التّابعيّة من البدل، إذ البدل هو المقصود بالنّسبة دون متبوعه. قال ابن مالك:

التّابع المقصود بالحكم بلا   واسطةٍ هو المسمّى بدلا

(٤) **قوله: «ثمّ البدل أو البيان»**. أي: هما متساويان في الرّتبة فأنت بالخيار في تقديم أيّهما شئت على الآخر. قال السّيّد المدنيّ ابن معصوم في باب النّعت من شرح الصّمديّة: وقدّمه على سائر التّوابع، لأنّ استعماله أكثر، ولكونه أشدّ متابعة وأوفر فائدة، وكان الأولى أن يتبعه بالبيان ثمّ التّوكيد ثمّ البدل ثمّ عطف النَّسَق، لأنّها إذا اجتمعت في التبعيّة رتّبت كذلك اه.

(٥) **قوله: «قد جعل الأهمّيّة»**. أراد بيان اعتراضٍ وهو أنّ الخطيب جعل **الأهمّيّة** في تقديم بعض المعمولات من باب **المتعلّقات** قسيماً لكون **الأصل التّقديم** حيث أتى بينهما بكلمة «أو» وقال: «إمّا لأنّ أصله التقديم أو لأنّ ذكره أهمّ» وجعلها في باب **المسند إليه** مقسماً شاملاً لكون الأصل التّقديم ولغيره من الأُمور المقتضية لتقديم المسند إليه حيث قال: «وأمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ؛ إمّا لأنّه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السّامع». والحاصل التّناقض لأنّه يلزم إمّا جعل قسم الشّيء قسيماً له أو قسيمه

⇐

هاهنا قسيماً لكون الأصل التّقديم، وجعلها في **المسند إليه** شاملاً له ولغيره من الأُمور المقتضية لتقديم **المسند إليه**، وكلام «المفتاح» هاهنا موافق لما ذكر في **المسند إليه**، فمراد المصنّف بالأهمّيّة هاهنا الأهـمّيّة العـارضة ـ بـحسب اعـتناء المتكلّم، أو السّامع بشأنه، واهتمامه بحاله، لغرض من الأغـراض ـ. **﴿كقولك: «قتل الخارِجِيَّ**[1] **فُلَانٌ»﴾** بتقديم المفعول؛ لأنّ المقصود الأهمّ قتل الخـارجـيّ ليتخلّص النّاس من شرّه، وكقولك: «قتل زيد رجلاً» إذا كان زيد ممّن لا يُقَدَّرُ فيه أنّه يَقْتُلُ أحداً؛ فالغرض الأهمّ الإخبار بأنّه صدر منه القتل، مع أنّ الأصل تقديم الفاعل.

[السّبب الثّالث]

﴿أو لأنّ في التّأخير إخلالاً ببيان المعنى نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ

⇐ قسماً له وهو باطل، لِأَنَّ قسم الشّيء عينه وقسيمه غيره.

والجواب: أنّ المراد بالأهمّيّة في باب المسند إليه الأهمّيّة الأصليّة، وفي بحث تقديم بعض المعمولات على بعضٍ من باب المتعلّقات الأهمّيّة العارضة، وجَعْلُ أصالةِ التّقديم في المسند إليه قسماً من الأهمّيّة الأصليّة لا تُنَاقِضُ جعلها في بـاب المـتعلّقات قسـيماً للأهمّيّة العارضة.

وبتبعيرٍ أوضح: الأهمّيّة نوعان: أصليّة وهو المراد في باب المسند إليـه. وعـارضيّة وهو المراد في باب المتعلّقات، وجعل أصالة التّقديم قسماً من الأهمّيّة الأصليّة الشّاملة لها لا تنافي جعلها هاهنا قسيماً للأهمّيّة العارضيّة.

(١) أي: من خرج على إمام حقّ مثل عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ أو أحد من أولاده الأحد عشر، وهم كانوا في الصّدر الأوّل أربع فرق: أصحاب السّقيفة وأصحاب الجَمَل وأصحاب معاوية وأصحاب النّهروان. وأمّا الخارج على إمام الجور فهو مجاهد في سبيل الله مثل أبي ذرّ الغفاري، وعمّار، وحجر بن عديّ وأصحابه ـ رحمهم الله ـ.

فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[1] **فإنّه لو أخّر «من آل فرعون»﴾** عن قوله «يكتم إيمانه» **﴿لتوهّم أنّه من صلة «يكتم» فلم يفهم أنّه﴾** أي: ذلك الرّجل **﴿منهم﴾** ـ أي: من آل فِرْعَون ـ يعني: أنّه قد ذكر لـ «رجل» ثلاثة أوصاف، والسّبب في تقديم الأوّل ـ أعني «مؤمن» ـ ظاهر، لأنّه أشرف الأوصاف، وأمّا الثّاني فسبب تقديمه على الثّالث أن لا يتوهّم خلاف المقصود.

[السّبب الرّابع]

﴿أو﴾ لأنّ في التّأخير إخلالاً **﴿بالتّناسب ـ كرعاية الفاصلة ـ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾**[2]**﴾** بتقديم الجارّ والمجرور والمفعول على الفاعل، لأنّ فواصل الآي على الألف.

[رأي السّكّاكيّ]

وجعل السّكّاكيّ[3] التّقديم للعناية مطلقاً ـ أي: سواء كان من معمولات الفعل،

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) **قوله: «وجعل السّكّاكي»**. أراد الخطيب أن يعترض على السّكّاكي بعدّة اعتراضات فأورد كلام السّكّاكيّ تمهيداً لذلك.

قال في بحث التّقديم والتّأخير مع الفعل من **باب متعلّقات** الفعل من كتاب «المفتاح»: وأمّا اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنىً كنحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» و: «هو عرف» دون «زيد عرف».

وثانيها: أن يقع بينه وبين غير ذلك كنحو: «زيداً عرفت» و: «درهماً أعطيت» و: «عمراً منطلقاً علمت».

وثالثها: أن يقع بين ما يتّصل به كنحو: «عرف زيد عمراً» و: «عرف عمراً زيد» و:

⇐

⇐ «علمت زيداً منطلقاً» و: «علمت منطلقاً زيداً» و: «كسوت عمراً جُبَّةً» و: «جُبَّةً عمراً» ولكلّ منها حالة تقتضيه:

فالحالة المقتضية للنّوع الأوّل هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به، لكنّه مخطئ في فاعله أو في تفصيله، وأنت تقصِد أن تردّه إلى الصَّواب كما تقول: «أنا سعيت في حاجتك» و: «أنا كفيت مهمّك» تريد دعوى الانفراد بذلك وتقريراً للاستبداد وتردّ بذلك على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك فعل فيه ما فعلت.

ولذلك إذا أردت التّأكيد قلت للزّاعم في الوجه الأوّل: «أنا كفيت مهمّك لا عمرو» أو «لا غيري». وفي الوجه الثّاني: «أنا كفيت مهمّك وحدي».

ثمّ قال: وأمّا الحالة المقتضية للنّوع الثّاني فهو أن يكون هناك من اعتقد أنّك عرفت إنساناً وأصاب، لكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير «زيد» وأنت تقصِد ردّه إلى الصَّواب، فتقول: «زيداً عرفت» وإذا قصدت التّأكيد والتّقرير قلت: «زيداً عرفت لا غيره.

قال: والحالة المقتضية للنّوع الثّالث هي كون العناية بما يُقَدَّمُ أتمّ، وإيراده في الذّكر أهمّ، والعناية التّامّة بتقديم ما يقدّم والاهتمام بشأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التّقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعرّف، فإنّ أصله التّقديم على الخبر نحو: «زيد عارف» أو كذي الحال المعرّف، فأصله التّقديم على الحال نحو: «جاء زيد راكباً» وكالعامل، فأصله التّقدّم على معموله نحو: «عرف زيد عمراً» و: «كان زيد عارفاً» و: «إنّ زيداً عارف» و: «من زيد» و: «غلام عمرو».

وكالفاعل فأصله التّقدّم على المفعولات، وما يشبهها من الحال والتّمييز نحو: «ضرب زيد الجاني بالسّوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب» و: «امتلأ الإناء ماءً».

وكالّذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب «علمت» نحو: «علمت زيداً منطلقاً» أو في حكم فاعل من مفعولي باب «أعطيت» و«كسوت» نحو: «أعطيت زيداً درهماً» و:

⇐

⇐ «كسوت عمراً جبّةً» فـ«زيد» عاطٍ و«عمرو» مكتسٍ، فحقّهما التّقدّم على غيرهما.

وكالمفعول المتعدّي إليه بغير وساطةٍ، فأصله التّقدّم على المتعدّي إليه بوساطة نحو: «ضربت الجاني بالسّوط».

وكالتّوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدّم عليها غيرها، نحو: «جاء زيد الطّويل راكباً» و: «عرفت أنا زيداً» وكذا: «عرفت أنا وفلان زيداً» وغير ذلك.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه، لكونه في نفسه نصب عينك وأنّ التفات الخاطر إليه في التّزايد كما تجدك إذا وَارَى قِناعُ الهَجْر وَجْهَ مَنْ روحُك في خدمته وقيل لك: ما الّذي تتمنّى؟ تقول: «وجهَ الحبيب أتمنّى» فتقدّم.

أو كما تجدك إذا قال أحد: «عرفت شركاء الله» يَقِفُّ شَعْرُكَ فَزِعاً وتقول: «للّه شركاء»؟ وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾ أو لعارض يورثه ذلك.

كما إذا أخذت في الحديث وتوهّمت لقرائن الأحوال مَن أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنىً ينتظر من مساقك الحديث إلمامك به، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدّد في شأنه التّقاضي ساعة فساعة، فكما تجد له مجالاً في الذّكر صالحاً تتوقّف أن تذكره، ثمّ قال:

أو كما إذا عرفت في التّأخير مانعاً مثل الّذي في قولك: «رأيت الجماعة من محبّيك الّتي نأت ثمّ دنت» إذا قدّمت «من محبّيك» أفاد أنّ الجماعة المرئيّة جماعة من محبّيك من غير شبهةٍ وهو مرادك، وإذا أخّرت أورث الاشتباه، لاحتمال أن يكون «من محبّيك» صلة «دنت» قال: وللّه درّ أمر التّنزيل، وإحاطته على لطائف الاعتبارات في إيراد المعنى على أنحاءٍ مختلفة بحسب مقتضيات الأحوال ولا ترى شيئاً منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف إلّا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه.

وأنا ألقي إليك من القرآن عدّة أمثلة ممّا نحن فيه.

منها: أن قال ـ عزّ من قائل ـ في سورة القصص في قصّة موسى: ﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ**﴾ فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه.

⇐

⇐ وقال في يس فى قصّة رسل عيسى ـعليه السّلام ـ: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ فقدّم لما كان أهمّ.

يبيّن ذلك أنّه حين أخذ في قصّة الرّسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القريةِ الرّسلَ، وأنّهم أصرّوا على تكذيبهم وانهمكوا في غوايتهم متشدّدين على باطلهم، فكان مظنّة أن يعلن السّامع ـعلى مجرى العادة ـ تلك القرية قائلاً: «ما أنكدها تربة، وما أسوأها مَنْبِتاً» ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت تلك المَدَرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قُطْر ـدانٍ أو قاصٍ ـمنبت خير، منتظراً لمساق الحديث، هل يلمّ بذكره؟ فكان لهذا العارض مهمّاً، فكما جاء موضع له صالح ذكر بخلاف قصّة موسى.

ومنها: أن قال في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هٰذَا﴾ فذكر بعد المرفوع ـ وما تبعه ـالمنصوب وهو موضعه، وقال في سورة النّمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ فقدّم لكونه منها أهمّ.

يدلّك على ذلك أنّ الّذي قبل هذه الآية: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَإِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ والّذي قبل الأولى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً﴾ فالجهة المنظور فيها هناك هي كون أنفسهم تراباً وعظاماً، والجهة المنظور فيها هاهنا هي كون أنفسهم وكون آبائهم تراباً، ولا شبهة أنّها أدخل عندهم في تبعيد البعث، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره، فصيّره هذا العارض أهمّ.

ومنها: أن قال في موضع من سورة المؤمنين: ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ فذكر المجرور بعد صفة «الملأ» وهو موضعه ـكما تعرف ـ.

وفي موضع آخر منها: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقدّم المجرور لعارضٍ صيّره بالتّقديم أولى وهو أنّه لو أخّر عن الوصف وأنت تعلم أنّ تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ لاحتمل أن يكون من صلة «الدّنيا» واشتبه الأمر في القائلين: أهم من قومه أم لا؟

ومنها: أن قال في سورة طه: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسىٰ﴾ وفي الشّعراء: ﴿رَبِّ مُوسىٰ وَهَارُونَ﴾ لمحافظة على الفاصلة اهباختصارٍ.

أو غيرها ـ قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فيما قدّم هو التّقديم، كتقديم المبتدأ المعرّف على الخبر، وتقديم ذي الحال المعرّف على الحال، وتقديم العامل على المعمول، إلى غير ذلك.

وثانيهما: أن يكون العناية بتقديمه:

إمّا لكونه في نفسه نُصْبَ عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك: «وَجْهَ الحبيب أتمنّى» لمن قال لك: «ما الّذي تتمنّى»؟(١) وتقديم المفعول الثّاني على الأوّل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾(٢) ـ على أنّهما مفعولا «جعلوا» ـ

---

(١) **قوله: «ما الّذي تتمنّى؟»**. قال الرّومي: الأولى أن لا يذكر الموصول ـ كما لم يذكر في عبارة «الإيضاح» فإنّ عبارته: «تتمنّى» ـ ويقال: «ما تتمنّى» حتّى يكون «ما» مفعول «تتمنّى» فيكون السّؤال جملة فعليّة مطابقة الجواب بالفعليّة ـ على ما صرّح به سيبويه في «ماذا صنعت» ـ إذ على تقدير ذكر الموصول يتعيّن كون «ما» مبتدأ، لأنّ معمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول ـ كما مرّ في صدر الكتاب عند قوله: «للأُصول جمعاً» ـ اهـ بتصرّفٍ.

(٢) **قوله: وتقديم المفعول الثّاني على الأوّل في قوله ـ تعالى ـ: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ»**. هذا مبنيّ على أنّ «اللّه» مفعول بالواسطة قدّم على المفعول بغير الواسطة ـ أعني: «شركاء» ـ وانتصاب «الجنّ» بفعل مضمر دلّ عليه السّؤال المقدّر وهو: «مَنْ جعلوا شركاء» وهذا مختار السّكّاكيّ.

وذهب جار الله العلّامة الزّمخشريّ إلى أنّ «الجنّ» مفعول أوّل لـ«جعلوا» و«شركاء» مفعوله الثّاني و«للّه» ظرف لغو متعلّق بـ«شركاء» فيجوز التّمثيل بالآية على رأي هؤلاء أيضاً باعتبار أنّ الظّرف متعلّق بـ«شركاء» قدّم عليه.

وقال المصنّف في «إيضاح التّلخيص» ـ المعروف بـ«الإيضاح» البياني ـ: ومن هذا الباب ـ أعني الحذف الّذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدّرٍ ـ قوله ـ تعالى ـ:

⇐

فإنّ ذكر «الله» وذكر «وجه الحبيب» أهمّ لكونه في نفسه نُصْبَ عينك[1].

وإمّا لأنّه يَعْرِضُ له أمر يوجب كونه نُصْبَ عينك، كما إذا توهّمت أنّ مخاطبك ملتفت إليه، منتظر لذكره، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعىٰ** ﴾[2] بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القَرْيَةِ الرُّسُلَ، فكان المقام مقام أن ينتظر السّامع لإلمام حديث بذكر القرية: هل فيها مَنْبِتُ خير، أم كلّها كذلك؟ فهذا العارض جعل المجرور نُصْبَ العين بخلاف قوله ـ تعالى ـ في سورة القَصَص: ﴿ **وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ** ﴾[3] فإنّه ليس فيه ذلك العارض.

⇐ ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ** ﴾ على وجهٍ؛ فإنّ «لله شركاء» إن جُعِلا مفعولين لـ«جعلوا» فـ«الجنّ» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشّيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوفٍ دلّ عليه سؤال مقدّر، كأنّه قيل: «مَنْ جعلوا لله شركاء» فقيل: «الجنّ» فيفيد الكلام إنكار الشّرك مطلقاً، فيدخل اتّخاذ الشّريك من غير الجنّ في الإنكار دخول اتّخاذه من الجنّ.

والثّاني: ما ذكره الزّمخشريّ وهو أن ينتصب «الجنّ» بدلاً من «شركاء» ـ بدل بعض من كلّ ـ فيفيد إنكار الشّريك مطلقاً أيضاً ـ كما مرّ ـ وإن جُعِلَ «لله» لغواً كان «شركاء الجنّ» مفعولين قدّم ثانيهما على الأوّل، وفائدة التّقديم استعظام أن يتّخذ لله شريك ـ ملكاً كان، أو جنّيّاً، أو غيرهما ـ ولذلك قُدِّمَ اسم الله على الشّركاء، ولو لم يُبْنَ الكلام على التّقديم، وقيل: «وجعلوا الجِنَّ شركاء لله» لم يُفِدْ إلّا إنكار جعل الجنّ شركاء، والله أعلم. راجع: «الإيضاح»: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١) **قوله: «نُصْبَ عينك»**. بضمّ النّون وفتحها، أي: منصوباً قدّامها من «نصبت الشّيْءَ» أقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث لا يغيب عنها كأنّي أنظر إليه دائماً ـ كذا في حاشية الرّومي ـ.

(٢) يس: ٢٠.

(٣) القصص: ٢٠.

وكما إذا عَرَفْتَ أنّ في التّأخير مانعاً مثل الإخلال بالمقصود في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾[1] بتقديم الحال ـ أعني «من قومه» ـ على الوصف ـ أعني «الّذين كفروا» ـ إذ لو أُخّر لتوهّم أنّه من صلة «الدّنيا»؛ لأنّها هاهنا اسم تفضيل من «الدُّنوّ»[2] وليست اسماً[3]، و«الدُّنوّ» يتعدّى بـ«من».

ومثل الإخلال بالفاصلة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ** ﴾[4] بتقديم «هارون» مع أنّ «موسى» أحقّ بالتّقديم.

---

(١) المؤمنون: ٣٣.

(٢) **قوله: «اسم تفضيل من «الدّنوّ»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الإعلال من شرح «الشّافية» ٣: ١٧٨ ـ ١٧٩: وذكر سيبويه من «فُعْلى» الاسميّة: «الدُّنْيا» و«العُلْيا» و«القُصْيا» ـ وإن كانت تأنيث «الأدنى» و«الأعلى» و«الأقصى» أفعل التّفضيل ـ إذ «الفُعْلَى» الّذي هو مؤنّث «الأفعل» حكمه عند سيبويه حكم الأسماء لأنّها لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام فأُجريت مجرى الأسماء الّتي لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام اهـ.

(٣) **قوله: «وليست اسماً»**. والدّليل على ذلك استعمالها بالألف واللّام ـ كما ذكره المحقّق الرّضي ـ ولكنّه حينئذٍ لا يستعمل بـ«من» فلا يتوهّم خلاف المقصود ـ كما زعمه الشّارح ـ فلا وجه للتّمثيل بهذه الآية؛ لأنّها ليست ممّا نحن فيه ـ كما قرّرنا ـ وعلى هذا فقول الشّارح التّفتازانيّ بعيد هذا: «تعلّق «من قومه» بـ«الدّنيا» على تقدير تأخيره وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ» أيضاً خطأ، لثبوت عدم صحّته حيث إنّ «الدّنيا» لا تستعمل صفة بدون الألف واللّام، ومع وجود «أل» لا يتوهّم إتمامه بـ«من» لأنّ أسماء التّفضيل إنّما يتمّ بواحدٍ من «أل» و«من» والإضافة.

وأيضاً هذا ينافي قول سيبويه فإنّه حكم باسميّة «فُعْلَى» في جميع الموارد ـ كما نقله عنه المحقّق الرّضيّ ـ فلا توهّم أيضاً وإن تأخّر الجارّ والمجرور.

(٤) **طه**: ٧٠.

[اعتراضات الخطيب على السّكّاكيّ وإجابة التّفتازانيّ عنها]

واعترض عليه المصنّف[(١)] بوجوه:

أحدها: أنّ قوله ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾[(٢)] مسوق للإنكار التّوبيخي[(٣)] فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا»[(٤)] بـ«اللّه» منكراً إلّا باعتبار تعلّقه

---

(١) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. أي: اعترض الخطيب في «الإيضاح» على السّكّاكيّ بوجوهٍ ثلاثة. وهذا نصّه: وفيما ذكره ـ أي: فيما ذكره السّكّاكيّ ـ نظر من وجوهٍ:

أحدها: أنّه جعل تقديم «لله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك، فإنّ الآية مسوقة للإنكار التّوبيخيّ، فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا» بـ«الله» منكراً من غير اعتبار تعلّقه بـ«شُرَكاء» إذ لا يُنْكَرُ أن يكون جعل مّا متعلّقاً به، فيتعيّن أن يكون إنكار تعلّقه به باعتبار تعلّقه بـ«شركاء» وتعلّقه بـ«شركاء» كذلك منكر باعتبار تعلّقه بـ«الله» فلم يبق فرق بين التّلاوة وعكسها.

وقد علم بهذا أنّ كلّ فعل متعدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناءُ بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلّقه بالآخر، إذا قدّم أحدهما على الآخر، لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية.

وثانيها: أنّه جعل التّقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى أو التّقديم للرّعاية على الفاصلة من القسم الثّاني، وليسا منه.

وثالثها: أنّ تعلّق «من قومه» بـ«الدُّنيا» على تقدير تأخّره غير معقول المعنى إلّا على وجه بعيد اهـ. راجع «الإيضاح»: ٢٢٤.

(٢) الأنعام: ١٠٠.

(٣) **قوله: «للإنكار التّوبيخي»**. الفرق بينه وبين الإنكار الإبطاليّ أنّ التّوبيخيّ يقتضي أنّ ما بعده واقع وأنّ فاعله ملوم على ذلك، والإبطاليّ يقتضي أنّه غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب نحو: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً**﴾ ـ كما نصّ عليه ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني» ـ.

(٤) **قوله: فيمتنع أن يكون تعلّق «جعلوا»**. قال الرّومي: قد يقال: تعلّق الإنكار بأحدهما باعتبار الآخر لا ينافي أن يلاحظ أحد المتعلّقين أصلاً ومهمّاً اهـ مختصراً.

بـ«شركاء»[١] إذ لا يُنْكَرُ أن يكون جعل مّا متعلّقاً بـ«اللّه»، وكذا تعلّقه بـ«شركاء» إنّما ينكر باعتبار تعلّقه بـ«اللّه» فلا فرق بين تقديم «للّه» وتأخيره، وقد علم بهذا أنّ كلّ فعل متعدّ إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلّقه بالآخر إذا قدّم أحدهما على الآخر لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية[٢].

والجواب: أنّه ليس في كلامه ما يدلّ على أنّ المنكر تعلّق «جعلوا» بـ«اللّه» من غير اعتبار تعلّقه بـ«شركاء» بل كلامه أنّ المنكر تعلّقه بهما، لكنّ العناية باللّه أتمّ، وإيراده في الذّكر أهمّ، لكونه في نفسه نُصْبَ عين المؤمنين، ولا يخفى أنّه لا يرد على هذا ما ذكره.

وثانيها: أنّه جعل التّقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثّاني، وليس منه.

وجوابه: المنع[٣]، فإنّ الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب لِمَا يُقَدَّمُ أن يكون نُصْبَ العين.

وثالثها: أنّ تعلّق «من قومه» بـ«الدّنيا» على تقدير تأخيره وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ[٤] بِنَاءً على أنّ «الدّنيا» وصف و«الدّنوّ» يتعدّى بـ«مِن» لكنّه غير معقول

---

(١) **قوله: منكراً إلّا باعتبار تعلّقه بـ«شركاء»**. أي: المنكر ليس تعلّق الجعل بكلّ واحدٍ منهما على الانفراد بل تعلّقه بكلّ واحدٍ منضماً إلى الآخر.

(٢) **قوله: «لم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية»**. لأنّ العناية إنّما تعلّقت بكلّ واحدٍ منهما منضمّاً إلى الآخر، فلابدّ في تقديم أحدهما على الآخر من التّعليل بشيءٍ آخر من الأُمور الّتي يوجب التّقديم.

(٣) **قوله: «وجوابه المنع»**. أي: المنع من أنّه ليس من القسم الثّاني بل هو منه.

(٤) **قوله: «وإن كان صحيحاً من جهة اللّفظ»**. قد تقدّم أنّ هذا أيضاً غير صحيحٍ؛ لأنّ «الدّنيا» ⇐

من جهة المعنى[١] إذ لا معنى لقولنا: «أترفنا الكَفَرَة وأنعمناهم في الحياة الّتي دَنَتْ من قوم نوح».

اللهمّ إلّا على وجه بعيد مثل أن يراد «دنتْ من حياة قوم نوح» أي: كانت قريبة من حياتهم، شبيهة بها.

وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنّه حقّ.

[اعتراض آخر على السّكّاكيّ]

واعترض بعضهم بأنّه جعل تقديم «وجه الحبيب» على «أتمنّى» من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك[٢].

وجوابه ما أشرنا إليه من أنّه قسّم التّقديم مطلقاً[٣] بدليل أنّه أورد فيه تقديم العامل على المعمول، والمبتدأ على الخبر.

⇐ الوصفي إنّما يستعمل بالألف واللّام فقط، وحينئذٍ لا يتعلّق به «من قومه» ولا يجري فيه التّوهّم المذكور في السّابق.

(١) **قوله: «غير معقول من جهة المعنى»**. أي: والحال أنّه يجب أن يكون معقولاً من جهة المعنى أيضاً، لأنّه لابدّ للمُعْرِبِ ـ أي: النّحويّ ـ أن يراعي معنىً صحيحاً ولا ينظر في صحّة الصّناعة فقط ـ كما نصّ عليه ابن هشام في الجهة الثّانية من الباب الخامس من كتاب «المغني» ـ. وقال في الجهة الأُولى من الباب المتقدّم من كتاب «المغني»: وأوّل واجب على المُعْرِبِ أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركّباً وإلّا فيدخل عليه الاعتراض، وكثيراً مّا تزلّ الأقدام بسبب ذلك اهـ.

(٢) **قوله: «وليس كذلك»**. لأنّه قدّم فيه المفعول ـ وهو «وجه الحبيب» ـ على العامل والمعمول ـ وهو الفاعل ـ معاً.

(٣) **قوله: «وجوابه ما أشرنا إليه من أنّه قسّم التّقديم مطلقاً»**. والمراد قوله قبل ذلك: «أي: سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها».

نعم، قد وضع البحث لتقديم المعمولات[1] بعضها على بعض لكنّه عمّم الحكم تعميماً للفائدة.

وقد يجاب بأنّه تنبيه على أنّ تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع إلّا بعد تقديمه على العامل، فالمقصود هاهنا تقديم المفعول على الفاعل وإنّما جاء التّقديم على الفعل[2] من جهة الضّرورة؛ لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتّصل من غير تقديمه على الفعل.

---

(١) **قوله: «قد وضع البحث لتقديم المعمولات»**. المصنّف وضع العنوان لتقديم المعمولات بعضها على بعضٍ، لكنّه عمّم الحكم فذكر التّقديم على غير المعمولات أيضاً كما في «وجه الحبيب أتمنّى» وتقديم المبتدأ على الخبر ـ كما نقلنا نصّه ـ.

وقلنا: إنّ مسائل باب المتعلّقات ثلاث: حذف المفعول به، وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعضٍ.

(٢) **قوله: «وإنّما جاء التّقديم على الفعل»**. أي: كان الغرض في «وجه الحبيب» تقديم بعض المعمولات ـ وهو المفعول ـ على البعض الآخر ـ وهو الفاعل فقط ـ لكنّه لمّا كان الفاعل ضميراً متّصلاً بالفعل لم يتيسّر تقديم المفعول عليه فقط فقدّم على الفعل أيضاً وإن كان غير مقصودٍ بالذّات.

﴿الباب الخامس: القَصْر[1]﴾

وهو في اللغة: الحَبْس، يقال: «قصرت اللِّقْحَة[2] على فرسي» ـ إذا جعلتَ دَرَّها له، لا لغيره ـ. وفي الاصطلاح[3] تخصيص شيء بشيء بطريق معهود[4].

---

(١) **قوله: «الباب الخامس: القَصْر»**. الألف واللّام في هذا الباب مثلها في سائر الأبواب إمّا للعهد الذّكريّ أو العهد الحضوريّ، والقصر نفسه من الأحوال ـ كالفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة ـ لا من ذوات الأحوال مثل **المسند إليه والمسند والإسناد ومتعلّقات الفعل** ولذا قيل فيها: **أحوال الإسناد وأحوال المسند إليه وأحوال المسند، وأحوال متعلّقات الفعل**. وقيل في هذه: **القصر، والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة**؛ فاعرف ذلك وقد تقدّم بيانه في وجه انحصار المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب.

(٢) **قوله: «اللِّقحة»**. ـ بالكسر ـ النّاقة ذات لبنٍ، والجمع: «لقح» مثل «سِدْرَة» و«سِدَر». و«اللَّقْحة» بفتح اللّام مثل «قَصْعَة» لغة والجمع «لِقَح» مثل «قِصَع».

(٣) **قوله: «وفي الاصطلاح»**. والغرض من ذلك بيان المناسبة بين المعنيين، فإنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» أو «ما قائم إلّا زيد» فقد جعلت «زيداً» محبوساً على صفة «القيام» أو جعلت هذه الصّفة محبوسة في ذات «زيد» وبهذا يظهر التّناسب بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ.

(٤) **قوله: «بطريق معهود»**. قال الجرجاني: كأنّه أراد به العطف وأخواته الثّلاث إمّا وحدها وإمّا مع ضمير الفصل وتعريف المسند أيضاً.

وأمّا نحو قولك: «اختصّ القيام بزيد» و: «زيد مقصور على القيام» فلا يسمّى قصراً اصطلاحاً اهـ.

[تقسيم القصر]

﴿ **وهو حقيقيّ وغير حقيقيّ**[١] ﴾ لأنّ تخصيص الشّيء بـالشّيء إمّـا أن يكـون بحسب الحقيقة ونفس الأمر ـ بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً ـ وهو الحقيقي ، أو بحسب الإ ضافة والنّسبة إلى شيء آخر ـ بأن لا يتجاوزه إليه ـ وهو غير حقيقي بل إضافيّ[٢]؛ لأنّ تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق ، بل بالإضافة إلى معيّن آخر

---

(١) **قوله : «وهو حقيقيّ وغير حقيقيّ»** . كان القانون أن يذكر تعريف القصر ثمّ يتعرّض لتقسيمه ولكن **لمّا لم يمكنه** ذلك لامتناع جمع أقسام القصر في تعريف واحد **بادر** أوّلاً إلى تقسيمه ثمّ ذكر تعريف كلّ قسم على حدّةٍ كما صنع ابن الحاجب في باب الاستثناء من «الكافية» .

(٢) **قوله : «وهو غير حقيقي بل إضافيّ»** . اعتبر الحقيقيّ مقابلاً للإضافيّ دون المجازيّ ، مع أنّ إطلاق التّخصيص على الإضافيّ مجاز بحسب اللغة ، لأنّ الإضافيّ قصر حقيقة بحسب الاصطلاح ـ كما نصّ عليه الجرجانيّ في شرح «المفتاح» ـ .

قال الرّوميّ : الحقيقيّ هاهنا مقابل الإضافيّ ـ كما صرّح به ـ فيتناول التّعريف القصر الحقيقيّ الادّعائيّ ، ولو أُريد الشّمول واضحاً لقيل : لأنّ تخصيص الشّيء بالشّيء إمّا بنفيه عن جميع ما عداه أو عن بعضه .

وقد يقال : قوله : «بحسب الحقيقة ونفس الأمر» أعمّ ممّا هو كذلك حقيقةً أو ادّعاءً فيتناول التّعريف القصر الحقيقيّ الادّعائيّ ، ولا يخفى أنّه خلاف المتبادر .

ثمّ إنّ أرباب الأدب استعملوا الإضافيّ المفيد للحصر في مقابلة الحقيقيّ وأهل الميزان استعملوا الإضافيّة المفيدة للخاصّة في مقابلة المطلقة ولا مشاحّة في الاصطلاح .

قال الجرجانيّ : قد يطلق الحقيقيّ على ما يقابل الإضافيّ ، فيقال ـ مثلاً ـ : الصّفة إمّا حقيقيّة وإمّا إضافيّة . وقد يطلق على ما يقابل المجازيّ ، فيقال : هذا معنى حقيقيّ وذاك معنىً مجازيّ .

والظّاهر أنّ تخصيص الشّيء بالشّيء ـ على معنى : أنّه لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً ـ إنّما يسمّى قصراً وتخصيصاً حقيقيّاً ، لأنّـه حقيقة التّخصيص المنافية للاشتراك ، ولذلك

⇐

كقولك: «ما زيد إلّا قائم» بمعنى: أنّه لا يتجاوز القيام إلى القعود ونحوه، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفة أُخرى أصلاً.

[دفع سؤالٍ]

وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى [1] لا ينافي كون التّخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

⇐ يتبادر إلى هذا المعنى عند إطلاق التّخصيص وما في معناه.

وأمّا تخصيص الشّيء بآخر - على معنى أنّه لا يتجاوزه إلى بعض ما عداه - فهو معنى مجازيّ للتّخصيص، غير مُنَافٍ للاشتراك، ولذلك يحتاج في فهمه من لفظ التّخصيص إلى قرينة ويسمّى تخصيصاً غير حقيقيّ.

والشّارح أخذ الحقيقيّ مقابلاً للإضافيّ ولذلك قال: «وهو غير حقيقيّ بل إضافيّ» فورد عليه أنّ التّخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات، فاحتاج إلى تعسّف، وهو أن يكون المراد بالإضافيّ ما يكون بالإضافة إلى بعض ما عدا المقصور عليه، وبالحقيقيّ ما يكون بالإضافة إلى جميع ما عداه.

وكأنّه إنّما سمّاه إضافياً نظراً إلى أنّ المختصّ بالشّيء بالقياس إلى بعض ما عداه يسمّى خاصّة إضافيّة، لاحتياجهم - في التّعبير عنه بالخاصّة - إلى اعتبار الإضافة والنّسبة في العبارة، فيكون قصره عليه أيضاً إضافياً، إلّا أنّ الإضافيّ بهذا المعنى إنّما يقابله المطلق - أي: في العبارة - لا الحقيقيّ اهـ.

(١) **قوله: «وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى»**. جواب عن سؤال وهو أنّ تقسيم القصر إلى الحقيقيّ والإضافيّ من قبيل تقسيم الشّيء إلى نفسه والى غيره وهو باطل؛ لأنّ المراد من الحقيقيّ ما كان تعقّلُه وتصوّره بذاته لا بالإضافة إلى غيره.

والجواب أنّ القصر بقسميه من الأُمور الإضافيّة، لأنّ في كلّ منهما إضافة إلى الغير، لكن في أحدهما بالإضافة إلى جميع الأغيار وفي الآخر بالإضافة إلى بعضها المعيّن، فلا يلزم من هذا التّقسيم تقسيم الشّي إلى نفسه وإلى غيره، بل يكون تقسيماً للشّيء إلى

⇐

[دفع وهم]

ولمّا لم يصرّح صاحب «المفتاح»[1] بتقسيمه إلى الحقيقي وغير الحقيقي ـ لقلّة جدواه[2] ـ **توهّم المصنّف**[3] أنّه أهمل ذكر الحقيقي[4]، وليس كذلك؛ لأنّه قال:

⇒ قسميه كتقسيم الفعل إلى اللّازم والمتعدّي والثّلاثي والرّباعيّ، وتقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء. فقوله: «بهذا المعنى» متعلّق بقوله: «الحقيقيّ والإضافيّ معاً».

(١) **قوله: لم يصرّح صاحب «المفتاح»**. قال في باب «القصر»: وحاصل معنى **القصر** راجع إلى تخصيص الموصوف عند السّامع بوصف دون ثانٍ كقولك: «زيد شاعر لا منجّم» لمن يعتقده شاعراً ومنجّماً. أو قولك: «زيد قائم لا قاعد» لمن يتوهّم «زيداً» على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمّى هذا قصر إفرادٍ، بمعنى أنّه: يزيل شَرِكة الثّاني.
أو بوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد «زيداً» منجّماً لا شاعراً: «ما زيد منجّماً بل شاعر» أو «زيد شاعر لا منجّم» ويسمّى هذا **قصر قلب** بمعنى أنّ المتكلّم يقلب فيه حكم السّامع.
أو إلى تخصيص الوصف بموصوفٍ **قصر إفرادٍ** كقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن يعتقد «زيداً» شاعراً، لكن يدّعي شاعراً آخر. أو قولك: «ما قائم إلّا زيد» لمن يعتقد قائمين، أو أكثر في جهةٍ من الجهات معيّنة. أو **قصر قلب** كقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن يعتقد أنّ شاعراً في قبيلة معيّنة أو طرف معيّن، لكنّه يقول: «ما زيد هناك بشاعر» اهـ. [المفتاح: ٤٠٠]

(٢) **قوله: «لقلّة جدواه»**. أي: لقلّة نفع التّصريح أو التّقسيم؛ لأنّ كلامه يشتمل على القسمين فالتّصريح بالتقسيم قليل الفائدة. قال الرّومي: وقد يقال: كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهّم خلاف المقصود وإزالة الغفلة، ألا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب «الإيضاح» بسبب انتفاء ذلك التّصريح على أنّ ذلك التّقسيم وسيلة إلى التّنبيه على عدم جريان الانقسام إلى **الإفراد والتّعيين والقلب** في الحقيقيّ فإنّه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع.

(٣) **قوله: «توهّم المصنّف»**. أي: الخطيب أنّ السّكّاكيّ أهمل ذكر القصر الحقيقيّ وليس كذلك فإنّه يستفاد من عبارته.

(٤) قال في «الإيضاح» ٢٢٨: وقد أهمل السّكّاكيّ القصر الحقيقيّ، وأدخل قصر التّعيين في ⇐

حاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان، أو بوصف مكان آخر، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان، أو بموصوف مكان آخر[١].

وهذا التّفسير شامل للحقيقي وغيره؛ لأنّ المراد بقوله: «ثان» و«آخر» ما يصدق عليه أنّه ثان أو آخر، أعمّ من أن يكون واحداً أو كثيراً[٢] إلى ما لا نهاية له، إذ لو أُريد الواحد لخرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي أيضاً كقولك: «ما زيد إلّا كاتب» لمن اعتقد أنّه كاتب وشاعر ومنجّم، وكقولك: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد أنّ «زيداً» و«بكراً» و«خالداً» شُعَراء؛ فليتأمّل، فهذا منشأ توهّم اختصاص التّفسير بغير الحقيقي.

نعم، إنّه قد أورد الأمثلة في أثناء هذا التّفسير من غير الحقيقي اعتباراً لكثرة الوقوع، واحترازاً عن وَصْمَة[٣] الكَذِب.

وكلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل: «زيد شاعر لا غير وليس غير وليس إلّا»، ومثل: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» و: «ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً».

⇐ قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الصّفتين ولا في قصره قلباً تحقّق تنافيهما.

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٠.

(٢) **قوله: «أعمّ من أن يكون واحداً أو كثيراً»**. أي: إن أُريد بقوله: «ثان» و«آخر» أعمّ من الواحد والكثير وهو مصداقهما شمل تفسير القصر الحقيقيّ والإضافيّ كليهما ولم يرد اعتراض المصنّف، وإن أُريد به الواحد حتّى يخرج عنه الحقيقيّ كان التّعريف غير جامع للأفراد لخروج كثير من أمثلة قصر الإضافيّ عنه أيضاً ـ كما مثّله التّفتازانيّ ـ.

(٣) الوَصْمَةُ: العيب.

وإذا تأمّلت وجدته مشيراً إلى التّقسيم[1] أيضاً حيث قال: متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته، وهو وصف الشّعر، وقلت: «ما شاعر» توجّه النّفي ـ بحكم العقل ـ إلى ثبوته للمدّعى له؛ إن عامّاً[2] كقولك «في الدّنيا شعراء» أو «في قبيلة كذا شعراء»[3]، وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فيتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت «إلّا زيد» أفاد القصر.

---

(١) **قوله: «وإذا تأمّلت وجدته مشيراً إلى التّقسيم»**. حيث قال في **باب القصر** بعد ذكر قصر الموصوف على الصّفة وقصر الصّفة على الموصوف: وتحقيق وجه القصر في الأوّل ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة ـ هو أنّك ـ بعد علمك أنّ أنفس الذّوات يمتنع نفيها وإنّما تنفى صفاتها ـ متى قلت: «ما زيد» توجّه النّفي إلى الوصف، وحينئذٍ لا نزاع في طوله ولا قصره، ولا سواده ولا بياضه، وما شاكل ذلك وإنّما النّزاع في كونه شاعراً أو منجّماً ـ تناولهما النّفي، فإذا قلت: «إلّا شاعرٌ» جاء القصر.

وتحقيق وجه القصر في الثّاني: ـ أي: قصر الصّفة على الموصوف ـ هو أنّك متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته ـ وهو وصف الشّعر ـ وقلت: «ما شاعر» أو «مَنْ شاعر» أو «لا شاعر» توجّه بحكم العقل إلى ثبوته للمدّعى له، إن عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» و: «في قبيلة كذا شعراء» وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر اهـ بتصرّفٍ يسيرٍ. المفتاح: ٤٠٢.

(٢) **قوله: «إن عامّاً»**. قال الشّريف الجرجانيّ في شرح هذا الموضع من «شرح المفتاح»: «للمدّعى له» أي: الّذي وقع النّزاع من المتكلّم والمخاطب في ثبوت الشّعر له «إن عامّاً» أي: إن كان المدّعى ثبوته له عامّاً توجّه النّفي إليه عامّاً، وإن خاصّاً فخاصّاً.

ثمّ العامّ إمّا مطلق نحو: «في الدّنيا شعراء» أو مقيّد نحو: «في قبيلة كذا شعراء» فمثّل لهما، وفي الأوّل منهما إشارة إلى القصر الحقيقيّ، فإنّه ممكن بل واقع في قصر الصّفة على الموصوف اهـ.

(٣) مثّل للعام بمثالين: الأوّل: للعام المطلق. والثّاني: للعام المقيّد.

[تقسيم آخر]

﴿ وكلّ منهما ﴾ أي: من الحقيقي وغير الحقيقي **﴿ نوعان[١]: قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف ﴾**.

والفرق بينهما واضح؛ فإنّ الموصوف في الأوّل لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة، لأنّ معناه: أنّ هذا الموصوف ليس له غير تلك الصّفة، لكن تلك الصّفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر.

وفي الثّاني يمتنع تلك المشاركة، لأنّ معناه: أنّ تلك الصّفة ليست إلّا لذلك الموصوف، فكيف يصحّ أن تكون لغيره، لكن يجوز أن تكون لذلك الموصوف صفات أُخر.

[الفرق بين الوصف النّحويّ والوصف الكلاميّ]

﴿ والمراد ﴾ الصّفة **﴿ المعنويّة ﴾** الّتي هي معنىً قائم بالغير[٢] **﴿ لا النّعت ﴾** النّحويّ الّذي هو تابع يدلّ على ذاتٍ[٣]..

---

(١) **قوله: «وكلّ منهما ـ أي: من الحقيقي وغير الحقيقي ـ نوعان»**. قال الجرجاني: وجه الانحصار فيهما: أنّ القصر إنّما يتصوّر بين شيئين بينهما نسبة، فإمّا أن يكون قصراً للمنسوب إليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصّفة.

وإمّا أن يكون قصراً للمنسوب على المنسوب إليه وهو المراد بقصر الصّفة على الموصوف.

(٢) **قوله: «والمراد الصّفة المعنويّة الّتي هي معنى قائم بالغير»**. قال الجرجاني: الصّفة بهذا المعنى يستعملها المتكلّمون في مقابلة الذّات، وبالمعنيين الآخرين يستعملها النحويّون كالنّعت في باب التّوابع، والآخر في باب منع الصّرف مقابلاً للاسم اهـ.

(٣) **قوله: «تابع يدلّ على ذاتٍ»**. أي: على ما يقوم به غيره، لا ما يقوم بنفسه وإلّا خرج عن تعريفه نحو: «هذا السّواد الشّديد».

ومعنىً فيها[1] غير الشُّمُول[2].

[النّسبة بين الوصفين]

وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما على «العلم» في قولنا: «أعجبني هذا العلم»[3] وصدق الصّفة المعنويّة بدون النّعت على العلم في قولنا: «العلم حَسَن»[4] وصدقه بدونها على الرّجل في قولنا: «مررت بهذا الرّجل»[5].

وكذا بين النّعت والصّفة المعنويّة ـ الّتي فسّروها بـ«ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود» ـ عموم من وجه؛ لتصادقهما في «جاءني رجل عالم»[6] وصدقها بدونه في قولنا: «العالم مكرَم»[7]، وبالعكس في قولنا:

---

(١) **قوله: «ومعنىً فيها»**. اي: معنىً يقوم بتلك الذّات وهو فصل يخرج به البدل وعطف البيان والتّأكيد الّذي لا يدلّ على الشّمول.

(٢) **قوله: «غير الشّمول»**. يخرج به نحو: ﴿سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ ممّا يدلّ على الشّمول.

(٣) **قوله: «أعجبني هذا العلم»**. فإنّ «العلم» صفة معنويّة ونعت نحويّ لاسم الإشارة.

قال الجرجانيّ لقائل أن يقول: النّعت بالتّفسير المذكور هاهنا لا يصدق على العلم في «أعجبني هذا العلم» لأنّه لا يدلّ على ذاتٍ ومعنىً فيها، وأمّا التّفسير المشهور فقد أدرج فيه العلم ونظائره بتأويل معروف اه.

(٤) **قوله: «العلم حَسَن»**. فإنّ «العلم» هاهنا مبتدأ وليس نعتاً نحويّاً.

(٥) **قوله: «مررت بهذا الرّجل»**. فإنّ الرّجل نعت نحويّ لاسم الإشارة وليس بصفة معنويّة لأنّه ذات.

(٦) **قوله: «جاءني رجل عالم»**. فإنّ «عالم» نعت نحويّ لـ«رجل» ومع ذلك يدلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود ـ أي: العلم ـ.

(٧) **قوله: «العالم مكرم»**. فإنّ «العالم» صفة بهذا المعنى الّذي فسّروه وليس نعتاً نحويّاً لأنّه مبتدأ.

«جاءني هذا الرّجل»(١).

---

(١) **قوله: «جاءني هذا الرّجل»**. فإنّ الرّجل نعت نحويّ لاسم الإشارة وليس بصفةٍ بالمعنى الّذي فسّروه وهو الّذي أشار إليه الشّيخ المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذيّ في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣٠١: نقلاً عن المصنّف في «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ: الصّفة تطلق باعتبارين: عامّ وخاصّ.

والمراد بالعامّ كلّ لفظٍ فيه معنى الوصفيّة ـ جرى تابعاً أو لا ـ فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: «زيد قائم» و: «جاءني زيد راكباً» إذ يقال: هما وصفان.

ونعني بالخاصّ ما فيه معنى الوصفيّة إذا جرى تابعاً نحو: «جاءني رجل ضارب» قال: «حدّ العامّ ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود» وينتقض حدّه بأسماء الآلة والمكان والزّمان، إذ «المقتل» ـ مثلاً ـ دالاً على ذاتٍ ـ وهو الموضع ـ باعتبار معنىً وهو «القتل» هو المقصود من وضع هذا اللّفظ ـ على ما فسّر ـ. ثمّ سأل ـ أي: ابن الحاجب ـ نفسه وقال: إنّ أسماء الأجناس كلّها تدلّ على ذات باعتبار معنىً وليست بصفاتٍ، فإنّ «رجلاً» موضوع لذاتٍ باعتبار الذّكورة والإنسانيّة. قال: والجواب: أنّا احترزنا عن مثله بقولنا: «هو المقصود» فإنّ **أسماء الأجناس** المقصود بها الذّات، **والصّفات** المقصود بها المعنى لا الذّات.

ولقائلٍ أن يمنع في الموضعين: أي: في الأسماء والصّفات ـ ويقول: إن أردت بقولك في أسماء الأجناس: أنّ المقصود بها الذّات وحدها من دون المعنى فلا نسلّم، إذ قصد الواضع بوضع «رجل» ذات فيها معنى الرّجوليّة بلا خلافٍ.

وإن أردت أنّ المقصود الذّات، سواء كان المعنى أيضاً مقصوداً معها أو لا، فلا ينفعك لأنّ الصّفات أيضاً إذا ذكرتها مجرّدة من متبوعاتها فلابدّ فيها من الدّلالة على الذّات مع المعنى المتعلّق بها.

وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها، لأنّ معنى «ضارب»: «ذو ضربٍ» ولا شكّ أنّ معنى «ذو» ذاتٌ ومعنى «ضرب» معنىً في تلك الذّات، ولو لم يدلّ إلّا على المعنى لكان الصّفة هو الحدث كـ«الضرب» و«الحسن» اهـ. والحاصل أنّ الصّفة المعنويّة لها تفسيران:

⇐

ويجوز أن يكون المراد بالمعنويّة هاهنا هذا المعنى، والأوّل أنسب[١].

[جواب سؤال]

وأمّا نحو قولك: «ما هو إلّا زيد»[٢] و: «ما زيد إلّا أخوك» و: «ما الباب إلّا ساج» وغير ذلك ممّا وقع فيه الخبر جامداً؛ فمن قصر الموصوف على الصّفة؛ إذ المعنى: أنّه مقصور على الكون «زيداً» أو أخاك أو ساجاً؛ فليتأمّل.

[قصر الموصوف على الصّفة من الحقيقيّ]

﴿ **والأوّل** ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة ﴿ **من الحقيقيّ: «ما زيد إلّا كاتب» إذا أُريد أنّه لا يتّصف بغيرها** ﴾ أي: غير الكتابة.

[فقدان هذا القصر]

﴿ **وهو لا يكاد يوجد لتعذّر الإحاطة بصفات الشّيء** ﴾ إذ ما من متصوّر إلّا وله

⇐ الأوّل: المعنى القائم بالغير ـ كما ذكر في تفسير المتن ـ.

والثّاني: ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود.

وأمّا النّسبة بين معنيي المعنويّة فالظّاهر هي المباينة، إذ المعنى الأوّل هو الأمر نفسه القائم بالغير كـ«العلم» والمعنى الثّاني هو ذات مّا، مع انتساب ذلك الأمر إليه كـ«العالم».

(١) **قوله: «الأوّل أنسب»**. وذلك لأنّ إطلاق المعنويّة عليه أكثر، وأيضاً اعتبار المعنى الثّاني يحوج إلى زيادة تكلّف في شمول الأمثلة اهـ. وتوضيحه أنّ اعتبار المعنى الثّاني في نحو: «ما زيد إلّا يقوم» يحتاج إلى تكلّف، بأن يقال: تقديره: «إلّا قائماً» وأنّ المقصور عليه هو مفهوم القيام لا نفس القائم.

(٢) **قوله: وأمّا نحو قولك «ما هو إلّا زيد»**. جواب عن سؤال وهو أنّ هاهنا أمثلة ظاهرها أنّها خارجة عن القصرين ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة وعكسه ـ؟ فأجاب بأنّها ليست كذلك بل تكون داخلة في قصر الموصوف على الصّفة.

صفات يتعذّر إحاطة المتكلّم بها[1] فكيف يصحّ منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلّيّة.

بل نقول: إنّ هذا النَّوع من القصر مُفْضٍ إلى المحال؛ لأنّ للصّفة المنفيّة نقيضاً البتّة وهو أيضاً من الصّفات، فإذا نَفَيْتَ عنه جميع الصّفات لزم ارتفاع النّقيضين، مثلاً إذا قلت: «ما زيد إلّا كاتب» ـ على معنى أنّه لا يتّصف بغيرها ـ لزم أن لا يتّصف بالشّاعريّة ولا بعدمها وهو محال، اللهمّ إلّا أن يراد الصّفات الوجوديّة[2].

[قصر الصّفة على الموصوف]

﴿والثّاني﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف من الحقيقي ﴿**كثيرٌ نحو: «ما في الدّار إلّا زيد»**﴾ على معنى أنّ الكون في الدّار مقصور على زيد.

[القلب والإفراد والتّعيين لا تجري في الحقيقيّ]

ويجب أن يعلم أنّ الأقسام الثّلاثة من قصر الإفراد والقلب والتّعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير إليه[3].

---

(١) **قوله: «يتعذّر إحاطة المتكلّم بها»**. ومعلوم أنّ الحكم بنفي بعضها وإثبات بعضها الآخر فرع الإحاطة بها.

(٢) **قوله: «إلّا أن يراد الصّفات الوجوديّة»**. ونقد هذا الاستثناء الفاضل الرّوميّ بأنّه لا يصحّ في الصّفات الوجوديّة أيضاً، إذ يوجد فيهما صفتان هما من قبيل ضدّين لا ثالث لهما كالحركة والسّكون في الأجسام، وقد ثبت عند أهله أنّه يستلزم نقيض إحداهما عين الأُخرى مثلاً: يستلزم اللّاحركة السّكون، ويستلزم اللّاسكون الحركة، فإذا نفيت كليهما يلزم المحال أيضاً.

(٣) **قوله: «لما سنشير إليه»**. حيث يقول بعيد ذلك قبل شرح قوله: «فكلّ منهما ضربان»: وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقيّ؛ إذ العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات ولا

⇐

[القصر الحقيقي الادّعائي]

﴿ وقد يقصد به ﴾ أي: بالثّاني [١] ﴿ المبالغة، لعدم الاعتداد بغير المذكور ﴾ كما يقصد بقولنا: «ما في الدّار إلّا زيد» أنّ مَن في الدّار ممّن عدا «زيداً» في حكم المعدوم، ويكون هذا قصراً حقيقيّاً ادّعائيّاً، لا قصراً غير حقيقيّ، لفوات المقصود.

[تقسيم القصر الحقيقي إلى قسمين]

فالقصر الحقيقي نوعان:

أحدهما: الحقيقيّ تحقيقاً.

والثّاني: الحقيقيّ مبالغة. ويمكن أن يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصّفة ـ أيضًا ـ بِناءً على عدم الاعتداد بباقي الصّفات.

[الفرق بين القصر الادّعائي والقصر الإضافي]

والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقي مبالغةً وادّعاءً **دقيق؛ فليتأمّل** [٢].

⇐ اتّصافه بجميع الصّفات غير صفة واحدة ولا يردّده أيضاً بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأُمور.

(١) **قوله: «وقد يقصد به أي: بالثّاني»**. قال الجرجاني: رجوع الضّمير المجرور إلى القسم الثّاني من الحقيقيّ كما اختاره أقرب وأنسب بحسب اللّفظ والسّياق، ورجوعه إلى الحقيقيّ مطلقاً أصحّ وأشمل بحسب المعنى والفائدة، لتناوله قسمي الحقيقيّ معاً.

وقصر الموصوف على الصّفة قصراً حقيقيّاً مبالغة وادّعاءً موجود قطعاً، بخلاف قصره عليها قصراً حقيقيّاً تحقيقيّاً ـ كما مرّ ـ.

(٢) **قوله: «والفرق ... دقيق فليتأمّل»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ قصر الموصوف على الصّفة ـ

⇐

[قصر الموصوف على الصّفة]

﴿ **والأوّل** ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة ﴿ **من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون صفة أُخرى أو مكانها** ﴾ أي: تخصيص أمرٍ بصفةٍ مكان صفةٍ أُخرى.

[قصر الصّفة على الموصوف]

﴿ **والثّاني** ﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف من غيرالحقيقي ﴿ **تخصيص صفةٍ بأمر دون أمر آخر، أو مكانه** ﴾.

[جواب سؤال]

ولفظة «أو» للتّنويع فلا تنافي[1] التّفسير.

[تفسير قول المصنّف]

وقوله: «دون أُخرى» معناه: متجاوزاً صفة أُخرى، فإنّ المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين[2]، والمتكلّم يخصّصه بإحداهما ويتجاوز عن الأُخرى.

⇐ مثلاً - إذا كان حقيقيّاً ادّعائيّاً اعتبر في مفهومه سلب سائر الصّفات عنه، ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على أحد الأنحاء المعتبرة في **الإفراد**، **والقلب**، **والتّعيين**. وذلك السّلب يقتضي عدم الاعتداد بسائر الصّفات.

وإذا كان غير حقيقيّ اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك الصّفة عنه، ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على أحد تلك الأنحاء، وليس فيه عدم الاعتداد بسائر الصّفات. ويشتركان معاً في جواز اتّصاف الموصوف بصفاتٍ مغايرةٍ للصّفة الّتي قصر الموصوف عليها، ولهذا الاشتراك دقّ الفرق بينهما.

(١) وإنّما تنافيه إذا كان للتّرديد، إذ التّرديد في التّعاريف غير مقبولٍ.

(٢) **قوله: «اعتقد اشتراكه في صفتين»**. قال الجرجاني: أراد به أنّه اعتقد اشتراك صفتين فيه. ولو قيل: «اشتراكه بين صفتين» لم يحتج إلى تأويل.

ومعنى «دون» في الأصل: أدنى مكان من الشّيء، يقال: «هذا دون ذاك» ـ إذا كان أحطَّ منه قليلاً ـ ثمّ استعير للتّفاوت في الأحوال والرُّتَب، فقيل: «زيد دون عمرو في الشّرف»، ثمّ اتّسع فيه فاستعمل في كلّ تجاوز حدّ إلى حدّ وتخطّي حكم إلى حكم.

[نقد تعريف القصر الإضافي]

ولقائل أن يقول(١): إنّ قوله: «دون أُخرى» و«دون آخر» إنْ أراد به «دون صفة واحدة أُخرى» و«دون أمر واحد آخر» فقد خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب(٢) اتّصاف أمر بأكثر من صفتين، أو ثبوت صفة لأكثر من أمرين نحو قولنا: «ما زيد إلّا كاتب» لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجّماً، وقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد

---

(١) **قوله: «ولقائل أن يقول»**. أي: أن يقول: إنّ تعريف المصنّف وهو قوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» إمّا غير جامع أو غير مانع، وذلك لأنّه إن أراد به في قصر الموصوف على الصّفة دون صفة واحدة أُخرى وفي قصر الصّفة على الموصوف «دون أمر واحد فقط» فقد خرج عن التّعريف في قصر الموصوف على الصّفة ما اذا اعتقد المخاطب اتّصاف موصوفٍ بأكثر من صفتين أو اعتقد في قصر الصّفة على الموصوف ثبوت صفة لأكثر من موصوفين أو غير ذلك من الأمثلة الّتي يكون معتقد المخاطب فيها أكثر من اثنين فلا يكون التّعريف جامعاً.

وإن أراد بقوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» أعمّ من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقيّ في هذا التّفسير الّذي هو مختصّ بالقصر غير الحقيقيّ؛ لأنّ القصر الحقيقيّ أيضاً تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات في قصر الموصوف على الصّفة، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور في قصر الصّفة على الموصوف، فيدخل القصر الحقيقيّ بقسميه في التّعريف فلا يكون مانعاً.

(٢) **قوله: «خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب»**. قال الجرجاني: أي: خرج عنه القصر الّذي حصل إذا اعتقد، أو قصر حاصل إذا اعتقد، على أنّ «ما» موصولة أو موصوفة.

اشتراك «زيد» و«عمرو» و«بكر» في الشّاعريّة، وغير ذلك.

وإن أراد به أعمّ من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل **القصر الحقيقي** في هذا التّفسير؛ لأنّه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور(١).

وكذا الكلام على قوله: «مكان أُخرى» و: «مكان آخر»(٢).

فإن قلت(٣): تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات يقتضي أن يعتقد

---

(١) **قوله: «لأنّه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور»**.

قال الجرجاني: قلنا: التّخصيص بالمعنى الّذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد أصلاً.

وفيه بحث؛ لأنّ تخصيص أمر بصفة دون سائر الصّفات معناه: أن يثبت المتكلّم تلك الصّفة لذلك ويتجاوز سائرها بأن ينفيها عنه وهذا المعنى موجود في قصر الموصوف على الصّفة اذا كان حقيقياً، وهو موجود قطعاً إذا كان ادّعائياً.

وكذلك تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور، معناه: أن يثبت المتكلّم تلك الصّفة لذلك الأمر، ويتجاوز سائر الأُمور، بأن ينفي تلك الصّفة عنه، وهذا المعنى موجود في قصر الصّفة على الموصوف إذا كان حقيقياً ـ تحقيقاً أو ادّعائياً ـ وكلاهما موجودان.

فإنكار وقوع التّخصيص بذلك المعنى المذكور إنكار للقصر الحقيقيّ، فيكون باطلاً قطعاً.

فالأولى أن يورد هذا السّؤال ابتداءً شبهةً على القصر الحقيقيّ ثمّ يجاب عنه بما ذكره.

(٢) **قوله: وكذا الكلام على قوله «مكان أُخرى» و: «مكان آخر»**. وذلك أنّه إن أراد ـ في الأوّل ـ مكان صفة واحدة أُخرى ـ وفي الثّاني ـ مكان أمر واحد آخر، فلا يكون التّعريف جامعاً، لأنّه يخرج منه حينئذٍ ما إذا كان معتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أراد الأعمّ فلا يكون التّعريف مانعاً إذ القصر الحقيقيّ داخل فيه، لأنّه أيضاً تخصيص أمر بصفة مكان سائر الصّفات، وتخصيص صفة بأمر مكان سائر الأُمور.

(٣) **قوله: «فإن قلت»**. أي: إن قلت: إنّا نختار إرادة الأعمّ من الواحد والاثنين والجمع ولكن

⇐

المخاطب اتّصافه بجميع الصّفات؛ لأنّ القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلّم قطعاً أو احتمالاً، وهذا ممّا لا يقع(١) وكذا الكلام في البواقي(٢).

⇐ لا نسلّم دخول القصر الحقيقيّ في هذا التّفسير، لأنّ المراد من الصّفات في قوله: «تخصيص أمر بصفةٍ دون أُخرى» ـ أي: دون سائر الصّفات ـ الأقسام الممكنة الواقعة في المحاورات العرفيّة الّتي يقال لها: الصّفات المعتبرة عرفاً. والقصر الحقيقيّ ليس من تلك الأقسام وذلك لأنّه يقتضي أن يعتقد المخاطب اتّصاف الموصوف بجميع الصّفات المنفية والمثبتة جميعاً ـ كما في **قصر الإفراد** ـ أو المنفية جميعاً دون المثبتة ـ كما في **قصر القلب** ـ أو يردّد بين المنفية والمثبتة ـ كما في **قصر التّعيين** ـ.

وتوضيح هذا: أنّ القصر ـ حقيقيّاً كان أو غير حقيقيّ ـ يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلّم قطعاً ـ كما في قصر **الإفراد** و**القلب** ـ أو احتمالاً ـ كما في **قصر التّعيين** ـ وهذا أمر لا يقع من المخاطب الصّالح للخطاب.

(١) **قوله: «وهذا ممّا لا يقع»**. قال الجرجاني في تعليله: لأنّ المخاطب العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات، كيف وفي المعاني ما هي متقابلة يمتنع اجتماعها، فلا يتصوّر حينئذٍ تخصيص أمر بصفةٍ، دون سائر الصّفات، وإذا لم يكن هذا التّخصيص واقعاً لم يلزم صدق الحدّ الّذي ذكره المصنّف ـ إذا أُريد به المعنى الأخير ـ على أمر موجود خارج عن المحدود.

وكذا الكلام في البواقي؛ فإنّ تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور يقتضي أن يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الأُمور، وهذا ممّا لا يقع في الصّفات المعتبرة عرفاً فلا يكون تخصيص صفة بأمر دون سائر الأُمور واقعاً، فلا يلزم صدق الحدّ على أمر موجود خارج عن المحدود، وقس على ذلك ما عداه.

وحاصل هذا القول: أنّا نختار أنّ المصنّف أراد بقوله: «دون أُخرى» و: «دون آخر» ما هو أعمّ من الواحد والاثنين والجمع، ولا نسلّم أنّه يدخل في تفسيره حينئذٍ القصر الحقيقيّ.

(٢) **قوله: «وكذا الكلام في البواقي»**. أي: «في مكانها» و: «دون آخر أو مكانه» بأن يقال: إن أُريد

⇐

قلت: هذا الاقتضاء[(١)] مختصّ بالقصر الغير الحقيقي. ألا ترى أنّهم اتّفقوا على صحّة «ما في الدّار إلّا زيد» قصراً حقيقيّاً مع أنّه ليس ردّاً على من اعتقد أنّ جميع النّاس في الدّار.

[إمكان الجواب عن النّقد]

ويمكن أن يُجاب عنه[(٢)] بأنّ المراد هو الثّاني، وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنّه خصّصه بغير الحقيقي لأنّه ليس بصدد التّعريف[(٣)] بل غرضه من هذا الكلام أن يفرّع عليه التّقسيم إلى قصر **الإفراد والقلب والتّعيين**.

وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقي[(٤)] إذ العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات، ولا اتّصافه بجميع الصّفات غير صفة واحدة، ولا يردّده أيضاً بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأُمور.

⇐ مكان صفة واحدة أُخرى، أو مكان أمر واحد آخر، يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أُريد أعمّ دخل القصر الحقيقيّ، لأنّه يصدق عليه أنّه تخصيص أمر بصفة مكان سائر الصّفات، وتخصيص أمر مكان سائر الأُمور، والجواب ما تقدّم عن مثله.

(١) **قوله: «هذا الاقتضاء»**. أي: اقتضاء اعتقاد المخاطب اتّصافه بجميع الصّفات مختصّ بالقصر الغير الحقيقيّ ولا يجري فيه ـ كما تقدّم بيانه ـ.

(٢) **قوله: «ويمكن أن يُجاب عنه»**. قال الجرجاني: وإنّما قال: «يمكن»؟ لأنّه خلاف الظّاهر؛ إذ المتبادر إلى الفهم أنّه تعريف يبتني عليه ذلك التّقسيم كما هو اللّائق بنظائر هذه المقامات. وأجاب بعضهم: بأنّا نريد الأعمّ من الواحد والاثنين والجمع لكن بشرط أن لا ينتهي الجمع إلى الجميع فلا يلزم المحذور.

(٣) **قوله: «لأنّه ليس بصدد التّعريف»**. أي: ليس بصدد التّعريف الجامع المانع لغير الحقيقيّ وإلّا كان اللّازم عليه الإتيان بقيد مخرج له، ليتميّز عن الحقيقيّ.

(٤) **قوله: «وهذا التّقسيم لا يجري في القصر الحقيقي»**. وإنّما لم يصرّح المصنّف بذلك اعتماداً على العقل وعلى شهرة غير الحقيقيّ.

[تقسيم القصر الإضافي إلى القلب والإفراد والتعيين]

﴿ **فكلٌّ منهما** ﴾ أي: فَعُلِمَ من هذا الكلام ـ ومن استعمال لفظة «أو» فيه ـ أنّ كلّ واحد من قصرالموصوف على الصّفة وقصرالصّفة على الموصوف ﴿ **ضربان** ﴾[1]:

الأوّل: تخصيص أمر بصفة دون أُخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر.

والثّاني: تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر.

[قصر الإفراد]

﴿ **والمخاطب بالأوّل**[2] **من ضربي كُلٍّ** ﴾ من قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف ﴿ **من يعتقد الشَّرِكة** ﴾ أي: شَرِكَةَ صفتين ـ أو أكثر ـ في موصوف واحد، في قصر الموصوف على الصّفة، وشَرِكة موصوفين ـ أو أكثر ـ في صفة واحدة، في قصر الصّفة على الموصوف، حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا كاتب» من يعتقد اتصافه بالكتابة والشّعر، وبقولنا: «ما كاتب إلّا زيد» من

---

(١) **قوله: «ضربان»**. أوّلهما: ما عبّر فيه بلفظ «دون» وثانيهما: ما عبّر فيه بلفظ «مكان» وكلّ واحد منهما أيضاً نوعان:

النّوع الأوّل: من الضّرب الأوّل: تخصيص أمر ـ أي: موصوف ـ بصفة دون أُخرى في قصر الموصوف على الصّفة.

النّوع الثّاني: من الضّرب الأوّل: تخصيص صفة بأمر دون آخر، في قصر الصّفة على الموصوف.

والنّوع الأوّل: من الضّرب الثّاني: تخصيص أمر ـ أي: موصوف ـ بصفة مكان صفة أُخرى ـ في قصر الموصوف على الصّفة ـ.

والنّوع الثّاني: من الضّرب الثّاني: تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر ـ في قصر الصّفة على الموصوف ـ.

(٢) **قوله: «والمخاطب بالأوّل»**. أي: بالّذي عبّر فيه بلفظ «دون».

يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة. ﴿ **ويُسمّى هذا القصر قصر إفراد؛ لقطع الشَّرِكة** ﴾ أي: لقطعه الشَّرِكة المذكورة.

[قصر القلب]

﴿ **وبالثّاني** ﴾ أي: المخاطب بالثّاني[١] من ضربي كلّ وهو تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى، أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر ﴿ **من يعتقد العكس** ﴾ أي: عكس الحكم الّذي أثبته المتكلّم حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا قائم» من يعتقد اتّصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» من يعتقد أنّ الشّاعر «عمرو» دون «زيد».

﴿ **ويُسمّى** ﴾ هذا القصر ﴿ **قصر قلب** ﴾ لقلب حكم المخاطب.

[قصر التّعيين]

﴿ **أو تساويا عنده** ﴾ الظّاهر أنّه عطف على قوله: «يعتقد العكس»[٢]، ولفظ «الإيضاح»[٣] صريح في ذلك، أي: المخاطب بالثّاني إمّا من يعتقد العكس، وإمّا من تساوى عنده الأمران ـ أعني: اتّصافه بتلك الصّفة واتّصافه بغيرها، في قصر الموصوف، واتّصافه واتّصاف غيره بتلك الصّفة، في قصر الصفة ـ حتّى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلّا قائم» من يعتقد أنّه إمّا قائم أو قاعد ولا يعرفه على التعيين، وبقولنا: «ما شاعر إلّا زيد» من يعتقد أنّ الشّاعر إمّا «زيد» أو «عمرو» من غير أن يعلمه على التّعيين.

---

(١) **قوله: «وبالثّاني»**. أي: الّذي عبّر فيه بلفظ «مكان».

(٢) **قوله: «الظّاهر أنّه عطف على قوله «يعتقد العكس»**. لقربه منه.

(٣) راجع «الإيضاح» ٢٢٦ـ٢٢٧.

﴿ ويُسمّى ﴾ هذا القصر ﴿ قصر تعيين ﴾ لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب.

فالحاصل: أنّ تخصيص شيء بشيء دون آخر **قصر إفراد**، وتخصيص شيء بشيء مكان آخر إن اعتقد المخاطب فيه العكس **قصر قلب**، وإن تساويا عنده **قصر تعيين**.

[خلاف بين السّكّاكيّ والخطيب في «قصر التّعيين»]

وفيه نظر[1]؛ لأنّه إذا تساوى الأمران عند المخاطب وعيّن المتكلّم أحدهما يكون هذا «تخصيص أمر بصفة دون أُخرى» لا «تخصيص أمر بصفة مكان أُخرى» لأنّه لم يثبت الصّفة الأُخرى حتّى يثبت المتكلّم تلك الصّفة مكانها.

ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بواحد من القيام والقعود على التّساوي فقد خصّصتَهُ بالقيام متجاوزاً القعود، ولم تخصّصه بالقيام مكان القعود؛ لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصافه بالقعود حتّى توقع القيام مكانه.

وكذا الكلام في قصر الصّفة.

ولهذا جعل صاحب «المفتاح»[2]: «تخصيصَ شيء بشيء دون آخر» مشتركاً

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في الحاصل يعني اشتمال ما عبّر فيه بلفظ «دون» على **قصر الإفراد** فقط، واشتمال ما عبّر فيه بلفظ «مكان» على **قصر القلب والتّعيين** نظر.

أو في عطف «تساويا» على «يعتقد» حتّى يكون الحاصل ما ذكر نظر.

(٢) **قوله: ولهذا جعل صاحب «المفتاح»**. وحاصل الخلاف بين الخطيب والسّكّاكي: أنّ المصنّف جعل التّخصيص بشيءٍ دون آخر قسماً واحداً وهو **قصر الإفراد**، وجعل التّخصيص بشيءٍ مكان آخر على قسمين: لأنّ المخاطب إن اعتقد عكس حكم المتكلّم فهو **قصر قلب**، وإن تساوى عنده الأمران فهو **قصر تعيين**.

والسّكّاكيّ جعل التّخصيص بشيءٍ مكان آخر قسماً واحداً وهو **قصر القلب**، وجعل

⇐

بين **قصر الإفراد** والقصر الّذي سمّاه المصنّف **قصر تعيين** وجعل تخصيصه به مكان آخر **قصر قلب** فقط.

[دفاعٌ عن المصنّف]

فإن قلت: مراد المصنّف[1] بـ«الأُخرى» إحدى الصّفتين، وبـ«الآخر» أحد

⇐ التّخصيص بشيءٍ دون آخر قسمين: لأنّ المخاطب إن اعتقد الشّرِكة فهو **قصر إفرادٍ**، وإن تساوى عنده الأمران فهو **قصر تعيين**. فالسّكّاكيّ أدرج **قصر التّعيين** في ضابط **قصر الإفراد**، والمصنّف في **قصر القلب**.

(١) **قوله: «فإن قلت: مراد المصنّف»**. أي: لا نسلّم عند تساوي الأمرين عند المخاطب وتعيين المتكلّم أحدهما أن لا يكون ذلك تخصيص أمر بصفةٍ مكان أُخرى بادّعاء أنّه لم يثبت الصّفة الأُخرى حتّى يثبت المتكلّم تلك الصّفة.

وذلك لأنّ مراد المصنّف بـ«الأُخرى» - في قوله: «مكان أُخرى» - إحدى الصّفتين لا على التّعيين، وكذلك مراده بـ«الآخر» - في قوله: «مكان أمر آخر» - أحد الأمرين لا على التّعيين أيضاً. فإذا قيل: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين لا على التّعيين فقد خصّص «زيداً» بالقيام - معيّناً - مكان الصّفة الأُخرى الّتي هي إحدى الصّفتين لا على التّعيين وهي الّتي اعتقدها المخاطب، سواءأ كان هذا في قصر الموصوف على الصّفة - كما مثّلنا - أو في قصر الصّفة على الموصوف، كما إذا قيل: «ما شاعر إلّا زيد» لمن اعتقد أنّ الشّاعر إمّا «زيد» أو «عمرو» من دون أن يعلمه - أي: يعتقد أنّ أحدهما موصوف بهذه الصّفة لا على التّعيين - فقد خصّص الشّاعريّة بـ«زيد» مكان الآخر الّذي هو أحد الموصوفين لا على التّعيين.

والحاصل: أنّ مراد المصنّف من قوله: «مكان أُخرى» و: «مكان آخر»: «الأُخرى» و«الآخر» المردّد الّذي هو كلّيّ وقدر مشترك - أي: مشترك معنوي - بين «القيام» و«القعود» - مثلاً - وبين «زيد» و«عمرو» - مثلاً - فإذا قال القائل: «ما زيد إلّا قائم» - لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين - فقد خصّص «زيداً» بالقيام - الّذي هو فرد وجزئيّ معيّن - مكان الصّفة ⇐

الأمرين، فإذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» لمن اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين فقد خَصَّصْتَ «زيداً» بالقيام مكان الصّفة الأُخرى ـ الّتي هي إحدى الصّفتين ـ الّتي اعتقدها المخاطب، وكذا قصر الصّفة.

[الجواب عنه]

قلت: مقتضى قوله[1]: «مكان أُخرى» أن تكون الصّفة المذكورة ثابتة والأُخرى منفيّة، وإذا أُريد بـ«الأُخرى» إحدى الصّفتين فهي صادقة على الصّفة المذكورة؛ لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين بشرط عدم التّعيين؛ لأنّ تحقّقها محال[2]، بل اعتقد اتّصافه بإحدى الصّفتين من غير علم بالتّعيين، وهذا

⇐ الأُخرى المردّدة الكلّيّة الّتي هي إحدى الصّفتين.

وكذا إذا قال: «ما شاعر إلّا زيد» فقد خصّص الشّاعريّة بـ«زيد» الذي هو فرد وجزئيّ معيّن مكان الأمر الآخر المردّد الكلّيّ الّذي هو أحد الأمرين.

فيصحّ قوله: «إنّ «أو تساويا عنده» عطف على قوله: «يعتقد العكس» ـ كما في «الإيضاح» ـ.

(١) **قوله: «قلت: مقتضى قوله»**. أي: إنّ الّذي يقتضيه ويدلّ عليه قوله: «مكان أُخرى» أن تكون الصّفة المذكورة في كلام المتكلّم ثابتة والأُخرى منفيةً ولذا يريد المتكلّم تخطئة المخاطب فيها.

وإذا أُريد بـ«الأُخرى»: إحدى الصّفتين الّتي هي كلّيّ مردّد بين كلّ واحدةٍ من الصّفتين على التّساوي، فهي صادقة على الصّفة المذكورة في كلام المتكلّم وعلى الصّفة الّتي أخطأ المخاطب في احتمالها مساوياً لما ذكر في كلام المتكلّم، لأنّ المخاطب لم يعتقد اتّصاف الموصوف بإحدى الصّفتين بشرط عدم التّعيين، لأنّ تحقّقها في نفسها محال فضلاً عن ثبوتها لموصوفٍ.

(٢) **قوله: «لأنّ تحقّقها محال»**. أي: ماهيّة إحدى الصّفتين بشرط عدم تعيّنها في ضمن القيام ⇐

صادقٌ[١] على كلّ واحدٍ من الصّفتين، فلا يكون هذا «تخصيصه بصفة مكان أُخرى» بل «تخصيصه بصفة يصدق عليها الأُخرى».

[نقد]

فإن قلت: قوله: «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب[٢] نفي الصّفة المذكورة وإثبات الأُخرى، بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات الأُخرى.

وهاهنا كذلك لأنّه إذا تساوى الأمران عنده فكما جوّز أن تكون الصّفة الثّابتة

⇐ ولا في ضمن القعود ـ مثلاً ـ بحيث تكون مجرّدة عن كلّ واحد منهما مستحيل بالضّرورة، فكيف يمكن أن يعتقدها المخاطب الصّالح للخطاب.

وإنّما يعتقد المخاطب اتّصافه بإحدى الصّفتين المستلزم للتّعيين لكن من غير علم من المخاطب بالتّعيين، ومعلوم أنّ عدم العلم بالتّعيين غير مستلزم لعدم التّعيين واقعاً.

(١) **قوله: «وهذا صادقٌ»**. أي: إحدى الصّفتين من غير علم بالتّعيين صادق على كلّ واحدةٍ من الصّفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفةٍ مكان أُخرى، بل يكون تخصيصه بصفةٍ يصدق عليها الأُخرى، فلا يصحّ عطف قوله: «تساويا» على قوله: «يعتقد العكس» تمسّكاً بما في «الإيضاح».

(٢) **قوله: قوله «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب»**. أي: «مكان أُخرى» لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب نفي الصّفة المذكورة بالقطع واليقين بل يكفي فيه ـ أي: في قوله: «مكان أُخرى» ـ تجويز واحتمال نفي الصّفة المذكورة وتجويز واحتمال إثبات الصّفة الأُخرى وهاهنا كذلك كما بيّنه الشّارح، فبطل ما قيل: من أنّه لا يكون هذا تخصيصه بصفةٍ مكان أُخرى.

وهذا بخلاف **قصر الإفراد**؛ فليس فيه تخصيصه بصفة مكان أُخرى، لأنّ المخاطب إذا اعتقد اتّصاف «زيد» ـ مثلاً ـ بالصّفتين معاً، فلم يجوّز انتفاء أحدهما فلا يكون «ما زيد إلّا كاتب» تخصيصاً لـ«زيد» بالكتابة مكان الشّعر، لأنّ الكتابة في مكانها لا في مكان الصّفة الأُخرى الّتي هي صفة الشّعر الّذي نفاه المتكلّم فلهذا جعل الخطيب هذا القصر تخصيصه بصفة دون أُخرى.

هي القيام فقد جوّز أن تكون هو القعود على التّعيين، فإذا قلت: «ما زيد إلّا قائم» فقد خصّصتَهُ بالقيام مكان الصّفة الأُخرى الّتي جوّز ثبوتها له على التّعيين وهي القعود، وهذا بخلاف **قصر الإفراد** فإنّه إذا اعتقد اتّصافه بالصّفتين لم يجوّز انتفاء إحداهما، فلا يكون قولك: «ما زيد إلّا كاتب» تخصيصاً لـ «زيد» بالكتابة مكان الشّعر، لأنّ الكتابة في مكانها.

[ردّه]

قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك(١) فالإشكال بحاله؛ لأنّ غاية هذا التكلّف أن يتحقّق في **قصر التّعيين** «تخصيص شيء بشيء مكان آخر» لكنّه لا يقتضي أن

---

(١) **قوله: «قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك»**. أي: بعد كلّ هذه التّوجيهات الإشكال باقٍ، لأنّ غاية هذا التّكلّف تصحيح استعمال لفظة «مكان» في قصر التّعيين حتّى يصحّ عطف «تساويا» على «يعتقد العكس» وهذا لا يقتضي أن لا يصحّ فيه استعمال لفظة «دون» إذ لا مانع من عطف «تساويا» على «من يعتقد الشَّرِكة» خلافاً للمصنّف في «الإيضاح» ووفاقاً للسّكّاكيّ في «المفتاح» ـ حيث جعل تخصيص شيءٍ بشيءٍ دون آخر مشتركاً بين **قصر الإفراد** والقصر الّذي سمّاه الخطيب **قصر تعيين**، وجعل تخصيصه به مكان آخر **قصر قلب** فقط ـ فيكون كلمة «دون» مشتركاً بين **قصر الإفراد والتّعيين**.

وليس بلازمٍ أن يكون المخاطب بتخصيص شيءٍ دون أُخرى من يعتقد الشَّرِكة فقط بل يصحّ أن يكون المخاطب به من يعتقد الشَّرِكة، وأن يكون من تساويا عنده، فلا يصحّ كلام المصنّف في «الإيضاح» باختصاص «دون» بقصر الإفراد.

وكفى دليلاً على متانة كلام السّكّاكيّ ـ حيث جعل «دون» مشتركاً بين الإفراد والتّعيين ـ وركاكة كلام الخطيب ـ في متن «التّلخيص» حيث ذكر «تساويا» بعد قوله: «ويسمّى قصر قلب» ـ احتياجُ كلام الخطيب إلى الحذف والتّقدير، وتقديره: «المخاطب بالأوّل من يعتقد الشَّرِكة أو تساويا عنده» فالمحذوف والمضمر هاهنا: «أو تساويا عنده»، و«بالثّاني من يعتقده العكس أو تساويا عنده» ثمّ حذف وأضمر.

يمتنع فيه «تخصيص شيء بشيء دون آخر» لأنّ قولك: «ما زيد إلّا قائم» لمن يردّده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود.

وهذا ظاهر لا مدفع له، فحينئذٍ يكون قوله: «دون أُخرى» مشتركاً بين **قصر الإفراد والتّعيين**، ولا يلزم أن يكون المخاطب به مَنْ يعتقد الشِّرِكة البتّة، بل إمّا من يعتقد الشَّرِكة أو من تساويا عنده.

[توجيه]

وغاية ما يمكن في هذا المقام أن يقال: إنّ في كلامه حذفاً وإضماراً، وتقديره: «المخاطب بالأوّل مَنْ يعتقد الشَّرِكة أو تساويا عنده» و«بالثّاني مَنْ يعتقد العكس أو تساويا عنده» ويُسمّى القصر الّذي يكون المخاطب به من تساويا عنده ـ سواء كان دون أُخرى أو مكان أُخرى ـ **قصر تعيين**.

وكفى دليلاً على متانة كلام «المفتاح» ورَكَاكة[1] هذا الكلام أنّه يفتقر إلى هذه التكلّفات، ولعلّه هفوة صَدَرَت عنه من غير قصد إلى المخالفة.

[شروط القصر]

﴿**وشرط قصر الموصوف على الصّفة «إفراداً» عدم تنافي الوصفين**﴾ ليصحّ اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتّى تكون المنفيّة في قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» كونه كاتباً أو منجّماً لا كونه مُفْحَماً لامتناع اجتماع الشّاعريّة والمفحميّة؛ لأنّ «الإفحام» هو وِجْدان الرّجل غير شاعر.

﴿و﴾ شرط قصر الموصوف على الصّفة ﴿«**قلباً**» **تحقّق تنافيهما**﴾ أي: تنافي الوصفين، ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرها؛ كذا في «الإيضاح»[2].

---

(١) «الرَّكاكة»: ـ بفتح الرّاء ـ الضَّعْفُ.

(٢) «الإيضاح»: ٢٢٧.

[نقد كلام المصنّف]

وفيه نظر[١]؛ لأنّه إن أراد به ما سبق إلى بعض الأوهام ـ من أن يكون إثبات المتكلّم تلك الصّفة المذكورة كالقيام في قولنا: «ما زيد إلّا قائم» مُشعراً بانتفاء غيرها، وهو القعود، ضرورةَ امتناع اجتماعهما ـ ففساده واضح؛ لأنّ هذا لا يتوقّف على تنافيهما؛ لأنّ إثباتها بطريق القصر مُشعر بانتفاء الغير، كما في **قصر الإفراد والتّعيين** بل قد يصرّح بالنّفي والإثبات[٢] جميعاً نحو: «**زيد قائم لا قاعد**».

وإن أراد به أن يكون إثبات المخاطب تلك الصّفة الّتي نفاها المتكلّم ـ كالقعود ـ مُشعراً بانتفاء غيرها ـ وهي الّتي أثبتها المتكلّم، كالقيام ـ حتّى يكون هذا عكساً لحكم المخاطب فيكون **قصر قلب** ـ فهو أيضاً فاسد، لجواز أن يكون انتفاء الغير معلوماً من وجه آخر مثل أن يصرّح المخاطب به ويقول: «**ما زيد إلّا قاعد**».

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في هذا الاشتراط نظر، إذ لو أُريد به أن يكون إثبات المتكلّم تلك الصّفة مُشعراً بانتفاء غيرها وكان هو المناط كان فاسداً، لأنّ القصر يدلّ على تحقّق التّنافي من دون حاجة إلى هذا الشّرط.

وإن أُريد به أن يكون إثبات المخاطب مُشعراً بها وكان هو المناط فهو أيضاً فاسد لجواز أن يكون هذا التّنافي معلوماً من وجه آخر.

(٢) **قوله: «بل قد يصرّح بالنّفي والإثبات»**. أي: يلزم على هذا من الشّرط التّكرار واللّغو؛ إذْ كان الملاك والمناط والاعتبار في النّفي والإثبات هو المتكلّم وكان إثباته تلك الصّفة وانتفاء غيرها غير متوقّف على تنافيهما، لدلالة القصر على التّنافي.

وإن أراد بهذا الاشتراط أن يكون المناط والاعتبار في النّفي والإثبات هو المخاطب بأن يكون إثبات المخاطب تلك الصّفة مُشعراً بانتفاء غيرها فهو أيضاً فاسد ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

[نقد ثان]

وأيضاً يخرج حينئذٍ[1] قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» ـ لمن اعتقد أنّه كاتب لا شاعر ـ عن أقسام القصر؛ لعدم التّنافي بين الشّعر والكتابة.

[ثناء على السّكّاكيّ]

على أنّه لا شبهة[2] لنا في كونه **قصر قلب** على ما صرّح به صاحب «المفتاح»[3] ولقد أحسن في عدم اشتراط هذا الشّرط.

[دفع سؤال]

وأمّا ما يقال[4] ـ من أنّ هذا شرط حسن **قصر القلب** ـ فممّا لا يفهم من اللّفظ،

---

(١) **قوله: «وأيضاً يخرج حينئذٍ»**. هذا نقد آخر على اشتراط المصنّف وهو أنّه يلزم من اشتراط التنافي بين الوصفين خروج «ما زيد إلّا شاعر» عن جميع أقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة، فلا يكون على هذا الاشتراط قصر قلب، ولا يعتقد المخاطب اجتماعهما فلا يكون قصر إفرادٍ، ولا يردّد بينهما فلا يكون قصر تعيين.

(٢) **قوله: «على أنّه لا شبهة»**. أي: لا شبهة في كونه **قصر قلبٍ** عند السكّاكيّ، وشرطه عنده هو اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلّم، سواء أتحقّق التّنافي بين الوصفين أم لا.

(٣) مفتاح العلوم: ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٤) **قوله: «وأمّا ما يقال»**. أي: قول بعضهم: «إنّ التّنافي بين الوصفين إنّما هو شرط حسن القلب لا شرط صحّته فلا يرد ما ذكر» مردود بأنّه لا يفهم من عبارة «التّلخيص» ويأباه لفظ «الإيضاح» حيث قال في **قصر الإفراد**: إنّه يشترط فيه عدم التّنافي ليتصوّر اعتقاد المخاطب اجتماعهما. وقال في **قصر القلب**: إنّه يشترط فيه التّنافي ليكون إثباتها مُشعراً بانتفاء غيرها. هذا حاصل كلامه في الموضعين ولم يذكر فيهما ما يدلّ على الفرق بينهما، فحمل الأوّل على شرط الصّحّة والثّاني على شرط الحسن تعسّف واضح.

بل يأباه لفظ «الإيضاح»[١] ولو فهم فلا دليل عليه؛ لأنّا لا نسلّم عدم حسن قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» لمن اعتقده كاتباً لا شاعراً.

[دفع ثانٍ]

وكذا ما يقال: إنّ المراد التّنافي في اعتقاد المخاطب[٢] ـ بأن لا يجتمع فيه الوصفان ـ لأنّ هذا الاشتراط[٣] حينئذٍ يكون ضائعاً؛ لأنّه قد علم أنّ **قصر القلب** هو الّذي يعتقد المخاطب فيه العكس ـ أعني: ثبوت ما نفاه المتكلّم ونفي ما أثبته ـ.

[نقد ثالث]

وأيضاً قد اعتبر صاحب «المفتاح»[٤] في **قصر القلب** كون المخاطب معتقداً للعكس، فلا يصحّ قول المصنّف: «إنّه لم يشترط في **قصر القلب** تنافي

---

(١) حيث قال في شرط قصر القلب من «الإيضاح»: ٢٢٧: «ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها» فإنّ الظّاهر المنساق إلى الفهم أن يترتّب عليه، فيتحقّق قصر القلب، ولو فهم كونه شرط الحسن ـ بأن يترتّب على التّعليل المذكور، فيحسن قصر القلب للإشعار المذكور ـ فلا دليل على كونه شرط الحسن ـ كما قرّره الهندي ـ.

(٢) **قوله: «التّنافي في اعتقاد المخاطب»**. أي: لا بحسب الواقع ونفس الأمر، وذلك بأن لا يجتمع في اعتقاده الوصفان.

(٣) **قوله: «لأنّ هذا الاشتراط»**. أي: لا يقال: إنّ المراد بتنافي الوصفين التّنافي في اعتقاد المخاطب، لا بحسب الواقع ـ كما بيّن ـ لوجهين:

الأوّل: أنّه يستلزم أن يكون الاشتراط لغواً، لأنّه قد علم بقوله: «وبالثّاني من يعتقد العكس».

والثّاني: أنّ السّكّاكي اعتبر في **قصر القلب** أن يكون المخاطب معتقداً للعكس وهو عبارة أُخرى عن تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب فلا يصحّ كلام المصنّف في «الإيضاح» أنّ السّكّاكيّ لم يشترط التّنافي في **قصر القلب**.

(٤) راجع: «المفتاح»: ٤٠٠.

الوصفين»[١] وأمّا عدم اشتراط السّكّاكيّ في **قصر الإفراد** عدم تنافي الوصفين فمبنيّ على أنّه أدخل فيه **قصر التّعيين**[٢].

[النّسبة بين «قصر التّعيين» وغيره]

﴿ و«**قصر التّعيين» أعمّ** ﴾ من أن يكون الوصفان فيه متنافيين[٣] أو غير متنافيين ؛ لأنّ اعتقاد كون الشّيء موصوفاً بأحد الأمرين المتعيّنين لا يقتضي إمكان اجتماعهما ولا امتناعه، فكلّ مادّة تصلح مثالاً **لقصر الإفراد والقلب** تصلح مثالاً **لقصر التّعيين** من غير عكس.

[طرق القصر]

﴿ **وللقصر طُرُق** ﴾ والمذكور هاهنا أربعة، وقد يحصل **القصر** بتوسيط **ضمير الفصل**، وبتعريف **المسند**[٤]، وبنحو قولك: «زيد مقصور على القيام ومخصوص به» وما أشبه ذلك، فكأنّهم جعلوا **القصر** بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريقٍ من هذه الطّرق الأربعة.

ويمكن أن يجعل **الفصل وتعريف المسند** أيضاً من طرق **القصر** لكن ترك ذكرهما هاهنا لاختصاصهما بما بين **المسند إليه والمسند** مع التّعرّض لهما فيما

---

(١) «الإيضاح»: ٢٢٨.

(٢) **قوله: «فمبنيّ على أنّه أدخل فيه قصر التّعيين»**. أي: مبنيّ على أنّ السّكّاكيّ أدخل في تعريف **قصر الإفراد قصر التعيين** كما أشار إليه الشّارح بقوله: «ولهذا جعل صاحب المفتاح» إلى آخره....

(٣) **قوله: «متنافيين»**. مثل الشّاعريّة والمفحميّة، «أو غير متنافيين» مثل الشّاعريّة والكاتبيّة.

(٤) **قوله: «وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل، وبتعريف المسند»**. ومثالهما قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ** ﴾ وقول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّ عليّاً وشيعته هم الفائزون».

سبق ـ بخلاف **العطف والتّقديم** فإنّهما وإن سبقا لكنّهما يعمّان غير **المسند إليه والمسند** كالطّرق المذكورة هاهنا، وكأنّ في قول المصنّف: «منها» و«منها»[1] دون أن يقول: «الأوّل» و«الثّاني» إيماء إلى هذا.

[طريق العطف]

﴿منها: العطف[2] كقولك في قصره﴾ ـ أي: في قصر الموصوف على الصّفة ـ **﴿إفراداً: «زيد شاعر لا كاتب» أو «ما زيد كاتباً بل شاعر»[3]﴾**.

---

(١) **قوله: «وكأنّ في قول المصنّف «منها ومنها»**. أي: الإتيان بـ«من» التّبعيضيّة دون العدد مثل: «الأوّل والثّاني» إيماء وإشارة إلى هذا، أي: إلى أنّ للقصر طرقاً كثيرة، لا تنحصر فيما ذكر، وقيل: المشار إليه في قوله: «إلى هذا» هو إمكان أن يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند أيضاً من الطّرق الاصطلاحيّة لكنّه ترك ذكرهما لما بيّنه الشّارح.

(٢) **قوله: «منها: العطف»**. قدّم العطف على سائر الطّرق؟ لأنّه أقواها بتصريح طرفي المثبت والمنفي فيه دون غيره، فإنّه يفهم ضمناً.

ثمّ قدّم النّفي والاستثناء لأنّهما أصرح من «إنّما» وأخّر التّقديم عن الكلّ، لأنّ دلالته على القصر ذوقيّة لا وضعيّة.

قيل: العطف يكون للقصر الحقيقيّ وغير الحقيقيّ وذلك لأنّه إن كان المعطوف خاصّاً نحو: «زيد شاعر لا عمرو» فالقصر غير حقيقيّ، وإن كان عامّاً نحو: «زيد شاعر لا غيره» فحقيقيّ.

(٣) **قوله: «ما زيد كاتباً بل شاعر»**. وذكر «بل» بعد النّفي دون الإثبات، لأنّها بعد النّفي تفيد الإثبات للتّابع فتفيد القصر، وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر، فنحو: «ما زيد كاتباً بل شاعر» معناه: نفي الكتابة عن «زيد» وإثبات الشّعر له.

ونحو: «زيد كاتب بل شاعر» معناه: إثبات الشّعر له مع السّكوت عن نفي الكتابة أو إثباتها له.

مثّل بمثالين:

أحدهما: أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه، والمنفيّ هو المعطوف.

والثّاني: بالعكس.

وفيه إشعار بأنّ طريق العطف للقصر هو «لا» و«بل» دون سائر حروف العطف.

وأمّا «لكن» فظاهر كلام «المفتاح»[1] و«الإيضاح»[2] في باب العطف أنّه يصلح طريقاً للقصر ولم يذكراه هاهنا، وقد أشرنا إلى ذلك في بحث العطف.

﴿ **وقلباً: «زيد قائم لا قاعد»** ﴾ ونفي القعود وإن علم من إثبات القيام ـ بناء على تنافيهما ـ لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقداً للعكس ـ فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى، بخلاف مجرّد الإثبات فإنّه خالٍ عن هذه الدّلالة. ﴿ **و: «ما زيد قائماً بل قاعد»** ﴾.

﴿ **وفي قصرها** ﴾ أي: قصر الصّفة على الموصوف ﴿ **«زيد شاعر لا عمرو» و: «ما عمرو شاعراً بل زيد»** ﴾. ويصحّ أن يقال: «ما شاعر عمرو، بل زيد» لكنّه يجب حينئذٍ رفع الاسمين؛ لبطلان عمل «ما» بتقديم الخبر[3]، وقد أجمع النُّحاة[4] على صحّة هذا التّقديم وبطلان العمل.

---

(١) في باب عطف المسند إليه من «المفتاح»: ٢٨٦.

(٢) «الإيضاح»: ١٤٤.

(٣) **قوله: «لبطلان عمل «ما» بتقديم الخبر»**. قال ابن مالك:

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إن» ... مع بقا النّفي وترتيبٍ زُكِن

(٤) **قوله: «وقد أجمع النُّحاة»**. أي: أجمعوا على أمرين:

الأوّل: صحّة التّقديم. والثاني: بطلان العمل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ.

[نقد الشّارح الكازروني]

وذكر في شرح «المفتاح»(١) أنّه يمتنع تقديم الخبر على الاسم إذا عمل، وكذا إذا لم يعمل؛ إمّا لأنّ أصله العمل، وإمّا لتوافق اللّغة العاملة؛ وهو غلط فاحش(٢) لا يعرف له وجه صحّة.

---

(١) **قوله: «وذكر في شرح «المفتاح»**. يريد الرّدّ على الشّارح العلّامة قطب الدّين الكازرونيّ الشّيرازي وقد نصّ عليه السّعد في شرحه للمفتاح حيث قال:

ومن الغريب ما ذكره الشّارح العلّامة: «أنّ التقدير «ما أحد شاعر إلّا زيد» لا «ما شاعر أحد إلّا زيد» لأنّ خبر «ما» لا يتقدّم على اسمه وإن لم يعمل، إمّا لأنّ أصله العمل، وإمّا لتوافق اللغة العاملة وهم يجرون الفرع على الأصل».

يريد أنّه لا امتناع ـ في اللغة العاملة ـ لتقديم الخبر مع بقاء العمل، وإلّا فقد أطبقوا على أنّه يتقدّم الخبر فيبطل العمل لضعفها في باب العمل، وكأنّه جعل هذا من اللغة الغير العاملة ليكون على وَفْقِ «ما زيد منجّم» ـ برفع الاسمين ـ.

ومع هذا كلّه فلا الحكم منقول من أحد من النّحويّين، ولا الاستدلال مقبول عند القائسين، لظهور أنّه قياس مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع.

وأغرب من ذلك تنظيره بأنّهم قدّروا في قوله:

❊ أن هالك كلّ من يحفى وينتعل ❊

ضمير الشّأن لئلّا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب «أنّ» وإن كان العمل باطلاً بالتّخفيف، ولم يعرف أنّهم إنّما قدّروا ضمير الشّأن في «أن» المخفّفة المفتوحة لتبقى عاملةً، لأنّهم وجدوا المكسورة ـ مع أنّها أدنى شبهاً بالفعل ـ عاملة اه.

(٢) **قوله: «وهو غلط فاحش»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب خبر «ما» و«لا» من شرح الكافية ١: ٢٦٦: اعلم أنّ الأصل في «ما» أن لا تعمل كما في لغة بني تميم، إذ قياس العوامل أن تختصّ بالقبيل الّذي يعمل فيه من الاسم أو الفعل، لتكون متمكّنة بثبوتها في مركزها و«ما» مشتركة بين الاسم والفعل.

⇐

⇐ وأمّا الحجازيّون ـ وعلى لغتهم ورد التّنزيل قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ و: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ـ فإنّهم أعملوها مع عدم الاختصاص لقوّة مشابهتها لـ«ليس» لأنّ معناهما سواء في الحقيقة، وذلك لأنّ معنى «ليس» في الأصل: «ما كان» ثمّ تجرّدت عن الدّلالة على الزّمان فبقي مفيداً نفي الكون. ومعنى «ما» مجرّد النّفي، ومعلوم أنّ نفي الشّيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة.

وعند النُّحاة أنّ «ما» و«ليس» كلاهما لنفي الحال، والحقّ أنّهما لمطلق النّفي، فلمّا كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارضٍ، فمن ذلك مجيء «إنْ» بعدها.

وإنّما عزلتها لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ تشابه «إن» النّافية لفظاً، فكأنّ «ما» النّافية دخلت على نفي، والنّفي إذا دخل على النّفي أفاد الإيجاب، فصارت «إنْ» كـ«إلّا» النّاقضة لنفي «ما» في نحو: «ما زيد إلّا منطلق».

ويجوز أن يقال: إنّما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظَّرْف، وقد جاءت «إن» بعدها غير كافّة شذوذاً وهو عند المبرّد قياس، أنشد أبو عليّ:

بني غُدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخَزَفُ

و«إن» العازلة عند الكوفيّين نافية لا زائدة، ولعلّهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي «ما» وإلّا فإنّ النّفي إذا دخل على النّفي أفاد الإيجاب.

وردّ عليهم بأنّه لا يجوز الجمع بين حرفين متّفقي المعنى إلّا مفصولاً بينهما ـ كما في «إنّ زيداً لقائم» ـ وأمّا الجمع بين اللّام و«قد» في نحو: «لقد سمع» مع أنّ في كليهما معنى التّحقيق والتّأكيد فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران وهما: ١ ـ التّقريب ٢ ـ والتّوقّع، فلم يكن بَحْتاً للتّحقيق.

وكذا في «ألا إنّ» مع أنّ في «أَلَا» معنى التّحقيق، لأنّ فيها معنى التّنبيه أيضاً.

وأنشد الفرّاء:

* إلّا أواريّ ما، إنْ، لا أُبيّنها *

ـ بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ـ. والرّواية: «لأياً مّا أُبيّنها».

⇐

واعلم أنّه لمّا لم يكن في قصر الموصوف على الصّفة مثال **الإفراد** صالحاً لأن يكون مثالاً **للقلب** لاشتراط عدم التّنافي في **الإفراد** وتحقّق التنافي في **القلب** ـ على زعمه ـ أفرد **للقلب** مثالاً يتنافي فيه الوصفان، بخلاف قصر الصّفة، فإنّ مثالاً واحداً يصلح لهما، ولمّا كان كلّ مثال لهما يصلح مثالاً **لقصر التّعيين** لم يتعرّض لذكره، وكذا الكلام في سائر الطّرق.

[طريق النّفي والاستثناء]

﴿ومنها النّفي﴾ والاستثناء **﴿كقولك في قصره إفراداً: «ما زيد إلّا شاعر» وقلباً: «ما زيد إلّا قائم» وفي قصرها﴾** إفراداً وقلباً **﴿«ما شاعر إلّا زيد»﴾** والكلّ يصلح مثالاً للتّعيين والتّفاوت إنّما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

⇐ وممّا يعزلها عن العمل انتقاض نفيها، لأنّ عملها إنّما كان لأجل النّفي الّذي به شابهت «ليس» فكيف تعمل مع زوال المشابهة.

ونقل عن يونس أنّه يجوّز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ«إلّا» وأنشد في ذلك:

وما الدّهر إلّا منجنوناً بأهله ... وما طالب الحاجات إلّا معذّبا

وأُجيب بأنّ المضاف محذوف من الأوّل ـ أي: «دَوَرَان مجنونٍ» ـ وكذا «معذّباً» مصدر كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ فيكون مثل قولك: «ما زيد إلّا سيراً».

ومن ذلك أن يتقدّم نفس الخبر ـ ظرفاً كان أو غيره ـ نحو: «ما قائم زيد» و: «ما في الدّار زيد» وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرّف في العمل بأن تعمل النّصب قبل الرّفع كالفعل.

وقال ابن عصفور ـ وتبعه العبديّ ـ: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدّم ظرفاً أو جارّاً ومجروراً؛ لكثرة التوسّع فيه كما تعمل «إنّ» وأخواتها.

قال أبو عليٍّ: زعموا أنّ قوماً جوّزوا إعمالها متقدّمة الخبر ظرفاً كان أو غيره.

قال الرَّبعيّ: الإعمال عندي هو القياس، لبقاء معنى النّفي اهبتصرّفٍ واختصارٍ.

[طريق «إنّما»]

﴿ ومنها «إنّما» كقولك في قصره إفراداً : «إنّما زيد كاتب» و ﴾ قلباً ﴿ «إنّما زيد قائم» ، وفي قصرها ﴾ إفراداً وقلباً ﴿ «إنّما قائم زيد» ﴾.

[كلام عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

واعلم أنّ كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(١) مُشعر بأنّ «لا» و«إنّما» يدلّان على

---

(١) **قوله: واعلم أنّ كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. قال في الفصل الثّاني من مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٥٨ : فصل : هذا بيان آخر في «إنّما» : اعلم أنّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره ، فإذا قلت : «إنّما جاءني زيد» عقل منه أنّك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره ، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك : «جاءني زيد لا عمرو» إلّا أنّ لها مزيّة وهي : أنّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره دفعةً واحدةً وفي حالٍ واحدةٍ ، وليس كذلك الأمر في «جاءني زيد لا عمرو» فإنّك تعقلهما في حالين.

ومزيّة ثانية وهي : أنّها تجعل الأمر ظاهراً في أنّ الجائي «زيد» ولا يكون هذا الظّهور إذا جعلت الكلام بـ«لا» فقلت : «زيد لا عمرو».

ثمّ اعلم أنّ قولنا في «لا» العاطفة : إنّها تنفي عن الثّاني ما وجب للأوّل ، ليس المراد به أنّها تنفي عن الثّاني أن يكون قد شارك الأوّل في الفعل ، بل أنّها تنفي أن يكون الفعل الّذي قلت إنّه كان من الأوّل قد كان من الثّاني دون الأوّل.

ألا ترى أن ليس المعنى في قولك : «جاءني زيد لا عمرو» أنّه لم يكن من «عمرو» مجيء اليك مثل ما كان من «زيد» حتّى كأنّه عكس قولك : «جاءني زيد وعمرو» بل المعنى : «أنّ الجائي هو زيد لا عمرو» فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهّم أنّه كان من ذلك.

والنكتة أنّه لا شبهة في أن ليس هاهنا جائيان وأنّه ليس إلّا جاءٍ واحد ، وإنّما الشّبهة في

⇐

قصر القلب دون **الإفراد** لأنّه قال: ليس المراد بقولهم: «أنّ «لا» تنفي عن الثّاني ما وجب للأوّل» أنّها تنفي عن الثّاني أن يكون قد شارك الأوّل في الفعل.

ألا ترى أنّه ليس معنى «جاءني زيد لا عمرو»: أنّه لم يكن من «عمرو» مجيء

⇐ أنّ ذلك الجائي «زيد» أم «عمرو» فأنت تحقّق على المخاطب بقولك: «جاءنى زيد لا عمرو» أنّه «زيد» وليس بـ«عمرو».

ونكتة أُخرى وهي أنّك لا تقول: «جاءني زيد لا عمرو» حتّى يكون قد بلغ المخاطب أنّه كان مجيء إليك من جاءٍ إلّا أنّه ظنّ أنّه كان من «عمرو» فأعلمته أنّه لم يكن من «عمرو» ولكن من «زيد».

وإذ قد عرفت هذه المعاني في الكلام بـ«لا» العاطفة فاعلم أنّها بجملتها قائمة لك في الكلام بـ«إنّما» فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع «زيد» غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الّذي قلت: إنّه كان منه كان من «عمرو» وكذلك تكون الشّبهة مرتفعة في أن ليس هاهنا جائيان وأن ليس إلّا جاءٍ واحد.

وإنّما تكون الشّبهة في أنّ ذلك الجائي «زيد» أم «عمرو» فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» حقّقت الأمر في أنّه «زيد».

وكذلك لا تقول: «إنّما جاءني زيد» حتّى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاءٍ، ولكنّه ظنّ أنّه «عمرو» ـ مثلاً ـ فأعلمته أنّه «زيد».

فإن قلت: فإنّه قد يصحّ أن تقول: «إنّما جاءني من بين القوم زيد وحده» و: «إنّما أتاني من جملتهم عمرو فقط».

فإنّ ذلك شيء كالتكلّف والكلام هو الأوّل، ثمّ الاعتبار به إذا أُطلق فلم يقيّد بـ«وحده» وما في معناه.

ومعلوم أنّك إذا قلت: «إنّما جاءني زيد» ولم تزد على ذلك أنّه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلّا ما قدّمنا شرحه من أنّك أردت النّصّ على «زيد» أنّه الجائي وأن تبطل ظنّ المخاطب أنّ المجي لم يكن منه ولكن كان من «عمرو» حسب ما يكون إذا قلت: «جاءني زيد لا عمرو»؛ فاعرفه اهبعين حروفه.

مثل ما كان من «زيد» حتّى كأنّه عكس قولك «جاءني زيد وعمرو» بل المعنى: أنّ الجائي هو «زيد» لا «عمرو» فهو كلام مع مَن غَلِطَ فزعم أنّ الجائي «عمرو» لا «زيد» لا مع من اعتقد أنّهما جائيان، وهذا المعنى قائم بعينه في «إنّما»، فإذا قلت: «إنّما جاءني زيد» لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع «زيد» غيره، بل تنفي المجيء الّذي أثبتّه لـ«زيد» عن «عمرو»، فهو كلام مع مَن زعم أنّ الجائي «عمرو» لا مع مَن زعم أنّ «زيداً» و«عمراً» جائيان، فإن زعمت أنّ المعنى: «إنّما جاءني من بين القوم زيد وحده» فإنّه تكلّف، والكلام هو الأوّل ـ وبه الاعتبار إذا أُطلق ولم يقيّد بنحو «وحده» ـ لأنّه السّابق إلى الفهم، انتهى كلامه.

[نقد الأُصوليّين]

وإنّما كان «إنّما» مفيداً للقصر ﴿**لتضمّنه معنى «ما» و«إلّا»**﴾.

وفي هذا الكلام[1] إشارة إلى أنّ «ما» في «إنّما» ليست هي النّافية ـ على ما توهّمه بعض الأُصوليّين[2]، حيث استدلّوا على إفادته القصر بأنّ «إنّ» للإثبات

---

(١) **قوله: «وفي هذا الكلام»**. أي: في ذكر التّضمين إشارة إلى ذلك، لأنّ المناسب على ذلك التّقدير أن يقال: لكونه بمعنى «ما» و«إلّا».

(٢) **قوله: «على ما توهّمه بعض الأُصوليّين»**. قال ابن هشام في باب «ما» الزّائدة من كتاب «المغني»: وزعم جماعة من الأُصوليّين والبيانيّين أنّ «ما» الكافّة الّتي مع «إنّ» نافية وأنّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا:

لأنّ «إنّ» للإثبات و«ما» للنّفي، فلا يجوز أن يتوجّها معاً إلى شيءٍ واحد، لأنّه تناقض، ولا أن يُحْكَمَ بتوجّه النّفي للمذكور بعدها، لأنّه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيّن صرفُهُ لغير المذكور، وصرفُ الإثبات للمذكور فجاء الحصرُ.

وهذا البحث مبنيّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النّحويّين؛ إذ ليست «إنّ» للإثبات، ⇐

و«ما» للنّفي ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجب أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه، أو على العكس، والثّاني باطل بالإجماع، فتعيّن الأوّل وهو معنى القصر ـ.

وذلك لأنّ «إنّ» لا تدخل[1] إلّا على الاسم، و«ما» النّافية لا تنفي إلّا ما دخلت عليه بإجماع النُّحاة.

⇐ وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: «إنّ زيداً قائم» أو نفياً مثل: «إنّ زيداً ليس بقائم» ومنه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً**﴾.

وليست «ما» للنّفي بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و«لعلّما» و«لكنّما» و«كأنّما».

وبعضهم ـ أراد به عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز»: ٢٥٢ ـ ينسب القول بأنّها نافية للفارسيّ في كتاب «الشّيرازيّات».

ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في «الشّيرازيّات» ولا في غيرها، ولا قاله نحويّ غيره، وإنّما قال الفارسيّ في «الشّيرازيّات»: إنّ العرب عاملوا «إنّما» معاملة النّفي و«إلّا» في فصل الضمير كقول الفرزدق:

أنا الذّائد الحامي الذِّمار وإنّما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فهذا كقول الآخر:

قد علمت سَلْمَى وجاراتها ... ما قطّر الفارسَ إلّا أنا

اهـ.

(١) **قوله: «وذلك لأنّ «إنّ» لا تدخل»**. هذا دليل الحكم بالتّخطئة للأُصوليّين وتوضيحه: أنّ «إنّ» المكسورة المشدّدة لا تدخل إلّا على الاسم وعلى قول الأُصوليّين يلزم دخولها على الحرف، لأنّ «ما» النّافية حرف بالإجماع، وأمّا بناءً على كونها كافّة فلا يلزم ذلك لأنّ «ما» الكافّة اسم عند جمع من النُّحاة المحقّقين.

وأيضاً لو سلّمنا كلامهم بأنّ «ما» نافية فلا نسلّم أنّها تنفي ما سوى المذكور، لأنّها تنفي ما دخلت عليه فقط ولا تعمل في غير مدخولها لضعفها عن العمل.

⇐

وأشار بلفظ «التّضمّن» إلى أنّه ليس بمعنى «ما» و«إلّا» حتّى كأنّهما لفظان مترادفان[١] إذ فرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء[٢] وأن يكون الشّيءُ

⇐ قال الجرجانيّ في تشديد الاعتراض على الأُصوليّين ثمّ دفعه: وأيضاً يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الإثبات والنّفي معاً، واجتماع ما لهما صدر الكلام، وتجويز إعمال «إنّ» إذ لم يكفّ عن العمل.

فإن قيل: الفصل مانع من إعمالها؟ قلنا: إن صحّ ذلك، فما المانع من إعمال حرف النّفي فيجوز «إنّما زيد قائماً» على لغة بني تميم.

وقد يندفع هذا بانتقاض النّفي بمعنى «إلّا».

وربّما يقال: ما ذكره الأُصوليّون لم يريدوا به أنّ كلّ واحدٍ من الحرفين ـ أعني «إنّ» و«ما» ـ باقٍ حال التّركيب على معناه الأصليّ، ليتّجه ما ذكرتموه.

بل هو بيان مناسبة لتضمّن إنّما «معنى النّفي والإثبات؛ بأنّ المفردين لمّا كان أحدهما حال الانفراد بمعنى الإثبات والآخر بمعنى النّفي، ناسب ذلك أن يتضمّن المركّب منهما معنى النّفي والإثبات معاً.

وهذه المناسبة أقوى ممّا نقلت عن عليّ بن عيسى الرّبعي ـ كما لا يخفى ـ اهـ.

(١) **قوله: «حتّى كأنّهما لفظان مترادفان»**. وإنّما قال: «كأنّهما» ولم يقل: «حتّى أنّهما» لأنّهما لا يكونان مترادفين، إذ شرط المترادفين أن يتّحدا معنىً ولفظاً أيضاً من حيث الإفراد، وهاهنا ليسا كذلك، لأنّ «إنّما» مفرد و«ما» و«إلّا» مركّب.

(٢) **قوله: «إذ فرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء»**. مأخوذ من الشّيخ عبدالقاهر في الفصل الأوّل من فصول «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٥٣: قال الشّيخ أبو عليّ في «الشّيرازيّات»: يقول ناس من النحويّين في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ**﴾: إنّ المعنى: «ما حرّم ربّي إلّا الفواحش» قال:

اعلم أنّهم وإن كانوا قد قالوا هذا الّذي كتبته لك فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأنّ سبيلهما سبيلُ اللّفظين يوضعان لمعنىً واحدٍ، وفرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء وبين أن يكون الشّيءُ الشّيء على الإطلاق.

⇐

الشَّيْءَ على الإطلاق، فليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما» ـ كما سيجيء ـ.

[أدلّة تضمّن «إنّما» معنى «ما» و«إلّا»]

ثمّ استدلّ على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» بثلاثة أوجه:

[الدّليل الأوّل]

أشار إلى الأوّل بقوله: ﴿ **لقول المفسّرين: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ ـ بالنّصب ـ معناه: ما حرّم الله عليكم إلّا الميتة، وهو** ﴾ أي: هذا المعنى هو ﴿ **المطابق لِقِرَاءَة الرّفع** ﴾ أي: رفع «الميتة».

وتقرير هذا أنّ القراءة المشهورة[1] نصب «الميتة» ....

⇐ يبيّن لك أنّهما لا يكونان سواءً أنّه ليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما».

ألا ترى أنّها لا تصلح في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا مِنْ إِلٰهٍ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ ولا في نحو قولنا: «ما أحد إلّا وهو يقول ذاك» إذ لو قلت: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذاك» قلت: ما لا يكون له معنىً.

فإن قلت: إنّ سبب ذلك أنّ «أحداً» لا يقع إلّا في النّفي وما يجري مجرى النّفي من النّهي والاستفهام، وأنّ «من» المزيدة في «ما من إله إلّا الله» كذلك لا تكون إلّا في النّفي؟

قيل: ففي هذا كفاية، فإنّه اعتراف بأن ليسا سواءً، لأنّهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنّما» من النّفي مثلُ ما يكون في «ما» و«إلّا».

وكما وجدت «إنّما» لا تصلح فيما ذكرنا تجد «ما» و«إلّا» لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه «إنّما» وذلك في مثل قولك: «إنّما هو درهم لا دينار» لو قلت: «ما هو إلّا درهم لا دينار» لم يكن شيئاً. اهـ باختصارٍ.

(١) **قوله: «وتقرير هذا أنّ القراءة المشهورة»**. حاصل هذا التّقرير أنّ في الآية ثلاث قراءاتٍ: ⇐

و«حرّم»[1] مبنيّاً للفاعل.

وقُرِئَ برفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل أيضاً.

وقُرِئَ برفعها و«حرّم» مبنيّاً للمفعول؛ كذا في «تفسير الكَواشي»[2].

فعلى قراءة نصب «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل «ما» في «إنّما» كافّة قطعاً؛ إذ لو كانت موصولة لبقي «إنّ» بلا خبر، والموصول بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنىً[3]

⇐ الأُولى: نصب «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل.

الثّانية: رفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للفاعل أيضاً.

الثّالثة: رفع «الميتة» و«حرّم» مبنيّاً للمفعول.

(١) الظّاهر أنّ «مبنيّاً» حال من المعطوف على خبر المبتدأ، ويجوز تقدير كون مضاف إلى «حرّم» ليكون هذا خبره ـ كما قرره الرّومي ـ.

(٢) **قوله: «تفسير الكَواشي»**. قال السيوطيّ في «لُبّ اللباب»: قلت: الكَواشيّ ـ بالفتح والتخفيف ومعجمة ـ إلى «كواشة» قلعة بالموصل اهـ. وقيل: إلى «كَوَاشى». قال الحمويّ: الكَواشى: ـ بالفتح وشينه معجمة ـ قلعة حصينة في الجبال الّتي في شرقي الموصل ليس إليها طريق إلّا لرجلٍ واحدٍ، وكانت قديماً تسمّى «أرد مشت» و«كواشى» اسم لها محدث اهـ.

وصاحب هذا التّفسير هو أبو العبّاس موفّق الدّين أحمد بن يوسف بن الحسن الشّيباني الموصليّ الشّافعي، المولود سنة ٥٩٠هـ والمتوفّى سنة ٦٨٠هـ.

(٣) **قوله: «لم يبق للكلام معنىً»**. لأنّ الخبر لابدّ منه في الكلام لإتمام الفائدة كما قال ابن مالك:

❊ الخبر الجزء المتمّ الفائدة ❊

وأيضاً الموصول يحتاج إلى العائد كما قال ابن مالك:

وكلّها تلزم بعدها صلهْ ... على ضمير لائق مشتملهْ

فإن قيل: نجعلها موصولاً والعائد الضّمير المستتر في «حرّم» والخبر محذوفاً، ⇐

أصلاً، فإذا فسّروا قراءة النّصب بـ«ما حرّم عليكم إلّا الميتة» ثبت أنّ «إنّما» متضمّن معنى «ما» و«إلّا» فطابقت هذه القراءة قراءة الرّفع؛ لأنّ «ما» فيها موصولة، والعائد محذوف[1]، و«الميتة» خبر «إنّ» تقديره: «إنّ الّذي حرّمه الله عليكم الميتة» وهذا يفيد القصر ـ لما مرّ في **تعريف المسند** من أنّ نحو «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق» يفيد حصر الانطلاق على «زيد» ـ.

فإن قلت: هلّا جعلت «ما» في قراءة الرّفع كافّة مثله في قراءة النّصب.

قلت: أمّا على قراءة «حرّم» مبنيّاً للفاعل ـ وهو المذكور في «المفتاح»[2] والمقصود هاهنا ـ فظاهر أنّها ليست بكافّة؛ لأنّ «حرّم» مسند إلى ضمير «اللّه» فلا وجه لرفع «الميتة» إلّا على تأويل «إنّما حرّم الله شيئاً هو الميتة» ومع ظهور هذا

⇐ والمعنى: «إنّ الّذي حرّم الميتة هو الله ـ تعالى ـ».

يقال: هذا عكس المرام؛ إذ الغرض بيان المحرَّم ـ بصيغة المفعول ـ وهذا يفيد بيان المحرّم ـ بصيغة الفاعل ـ.

(١) **قوله: «العائد محذوف»**. عائد الموصول إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور. المرفوع يحذف في «أيّ» بلا شرط، وفي غيره بشرط استطالة الصّلة كما قال ابن مالك:

إن يستطل وصل وإن لم يستطل ... فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

والمنصوب يحذف كثيراً بشرط أن يكون متّصلاً سواء كان منصوباً بفعل أو وصف غير صلة الألف واللّام.

والمجرور إن كان مخفوضاً بالوصف بإضافته إليه يحذف بشرط أن يكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال.

وإن كان مخفوضاً بالحرف يحذف بشرطين:

الأوّل: أن يكون الموصول أيضاً مجروراً.

الثّاني: أن يكون حرف الجرّ واحداً في الموصول والعائد لفظاً ومعنىً ومتعلّقاً.

(٢) «المفتاح»: ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

الوجه الصّحيح ـ وهو أن يجعل «ما» موصولة والعائد محذوفاً و«الميتة» خبر «إنّ» والتّقدير: «إنّ الّذي حرّم الله عليكم الميتةُ» ـ لا مجال لارتكاب هذا التّأويل.

وأمّا على قراءة «حرّم» مبنيّاً للمفعول فيحتمل أن تكون كافّة، وأن تكون موصولة.

ونقل أبو عليّ عن الزّجّاج[1] أنّه اختار أن تكون «ما» كافّة و«حرّم» مسنداً إلى «الميتة» لكنّا نقول: **جعلها موصولة** اسم «إنّ» و«الميتة» خبرها **أولى** ليبقى «إنّ» عاملة على ما هو الأصل.

---

(١) **قوله: «ونقل أبو عليّ عن الزّجّاج»**. مأخوذ عن الشّيخ في الفصل الأوّل من مسائل «إنّما» من كتاب «دلائل الإعجاز»: ٢٥٢ ـ ٢٥٣: قال الشّيخ أبو عليّ في «الشّيرازيّات»:

يقول ناس من النحويّين في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**﴾: إنّ المعنى: «ما حرّم ربّي إلّا الفواحش» قال: وأَصَبْتُ ما يدلّ على صحّة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق:

أنا الذّائد الحامي الذِّمارَ وإنّما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً، فلو كان المراد به الإيجاب لم يَسْتَقِمْ. ألا ترى أنّك لا تقول: «يدافع أنا» و لا: «يقاتل أنا» وإنّما تقول: «أُدافع» و: «أُقاتل» إلّا أنّ المعنى لمّا كان: «ما يدافع إلّا أنا» فصلت الضّمير كما تفصله مع النّفي إذا أُلحقت معه «إلّا» حملاً على المعنى.

وقال أبو إسحاق الزّجّاج في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ**﴾ النّصب في «الميتة» هو القراءة ويجوز: «إنّما حُرِّمَ عليكم» قال أبو إسحاق: والّذي أختاره أن تكون «ما» هي الّتي تمنع «إنّ» من العمل ويكون المعنى: «ما حرّم عليكم إلّا الميتةُ» لأنّ «إنّما» تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، وقول الشّاعر:

* وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا أو مثلي. انتهى كلام أبي عليّ.

[الدّليل الثّاني]

وأشار إلى الثّاني بقوله: ﴿ولقول النُّحاة: «إنّما» لإثبات ما يذكر بعده[١] ونفي

---

(١) **قوله: «إنّما لإثبات ما يذكر بعده»**. اختلف في تفسير قولهم: «ما يذكر بعده» فقال بعضهم: أي: ما يذكره بعد «إنّما» متّصلاً من دون فصل، وادّعى أنّ هذا هو المتبادر من هذه العبارة.

واعترض عليه بأنّه يصحّ في قصر الصّفة على الموصوف مثل: «إنّما قائم زيد» فإنّ اللّفظ المذكور بلا فصل بعد «إنّما» ـ وهو القيام ـ أثبت لـ«زيد» ونفي ما سوى «زيدٍ» وهو «عمرو» ولكنّه لا يصحّ في قصر الموصوف على الصّفة نحو: «إنّما زيد قائم» فإنّ المذكور بلافصل بعد «إنّما» في هذا المثال هو «زيد» وهو لم يثبت لشيءٍ آخر.

وأُجيب: بأنّ المراد من كلمة «ما» في قولهم: «ما يذكر بعده» هو الحكم والمعنى: إنّ «إنّما» يكون لإثبات حكم ذكر بعده ونفي ما سواه والحكم في المثالين «القيام» والمراد من «ما سواه» أمرٌ مخصوص ادّعاه المخاطب لا كلّ حكم سواه. ففي «إنّما قائم زيد» إثبات حكم «القيام» لـ«زيد» ونفي حكم «القعود» وفي «إنّما زيد قائم» إثبات قيام «زيد» ونفي قيام «عمرو».

وقيل: المراد من «ما يذكر بعده» مجموع ما يذكر بعده لا الجزء الأخير منه، ومن «ما سواه» ما لم يذكر بعده وادّعاه المخاطب.

وقال بعضهم الآخر: المراد من قولهم: «ما يذكر بعده» الجزء الأخير الواقع في آخر الكلام لأنّه محصور فيه ومقصور عليه، فالمراد به الجزء مع الواسطة والفصل، ففي «إنّما زيد قائم» إثبات «القيام» لـ«زيد» وحصر «زيد» في «القيام»، وفي «إنّما قام زيد» إثبات «زيد» على صفة «القيام» ونفي ما سواه.

وهذا التّفسير حكم الشّارح بأنّه تكلّف، لأنّ إرادة الجزء الأخير والجزء مع الواسطة والفاصلة خلاف التّبادر والظّاهر.

وقال المحشّي عبدالحكيم الهنديّ: يعلم من التّفصيل الّذي ذكره أنّ المراد بـ«ما» الحكم بمعنى المحكوم به أو النّسبة الحكميّة، أي: للدّلالة على ثبوت المحكوم به أو ⇐

ما سواه ﴾ ـ أي: سوى ما يذكر بعده ـ أمّا في قصر الموصوف نحو: «إنّما زيد قائم» فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمّا في قصر الصّفة نحو: «إنّما يقوم زيد» فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام «عمرو» و«بكر» وغيرهما.

[دفع وهم]

فما سوى الحكم المذكور بعده في كلّ من القصرين مخصوص؛ لظهور أنّه لا ينفي كلّ حكم سواه.

وقد يقال: إنّ المراد أنّه لإثبات الجزء الأخير ممّا بعده لموصوف، أو لإثباته على صفةٍ مع نفي ما سواه؛ وهو تكلّف.

[الدّليل الثّالث]

وأشار إلى الثّالث بقوله: **﴿ ولصحّة انفصال الضّمير معه ﴾** أي: مع «إنّما»

⇐ ثبوت النّسبة ووقوعها.

ولا يخفى أنّه لا يجري فيما إذا كان الجزءُ الأخير في جملة «إنّما» غير المسند والمسند إليه نحو: «إنّما زيد قائم في الدّار» و: «إنّما يقوم زيد في الدّار» لأنّها ليست لإثبات الحكم المذكور بعدها ونفي الحكم الّذي سواه، بل لإثبات قيد الحكم المذكور ونفي قيد سواه، فلابدّ من تعميم الإثبات والنّفي، أي: إثبات الحكم ونفيه بنفسه أو باعتبار قيده.

ومع ذلك يرد عليه أنّ قولهم على هذا المعنى إنّما يدلّ على أنّ «إنّما» يفيد القصر، لا على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» فلابدّ من ضمّ عدم القول بالفصل، أي: لا قائل بأنّها تفيد القصر وليست بمعنى «ما» و«إلّا».

بخلاف التّوجيه الّذي نقله بقوله: «وقد يقال...» فإنّه دليل على تضمّنه «ما» و«إلّا» ويجري في جميع صورها بلا مؤونة، ويكون نسبة الذّكر إلى ما بعده بلا تجوّز.

إلّا أنّه يحتاج إلى حمل «ما يذكر بعده» على الجزء الأخير كما يحتاج توجيه الشّارح إلى حمل «نفي ما سواه» على المخصوص اه.

كقولك: «إنّما يقوم أنا» كما تقول: «ما يقوم إلّا أنا» إذ قد تقرّر في «علم النّحو» أنّه لا يصحّ الانفصال إلّا لتعذّر الاتّصال، ووجوه التعذّر محصورة[١] مثل: التّقدّم على العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك، وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى أن يقدّر فيه الفصل لغرض، وذلك بأن يكون المعنى: «ما يقوم إلّا أنا».

ثمّ استشهد لصحّة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرّح باسم الشاعر ليُعْلِمَ أنّه من الأبيات الّتي يستشهد بها[٢] لإثبات القواعد؛ إذ ليس الغرض مجرّد التّمثيل،

---

(١) **قوله: «وجوه التعذّر محصورة»**. وهي التّقديم على العامل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾.

وحذفه نحو:

* فإيّاك والميتات لا تقربنّها *

وقولهم: «إيّاك والأسد».

وكونه معنويّاً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ**﴾.

وكونه محصوراً نحو:

* وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي *

وكون المسند إلى الضّمير صفة جارية على غير من هي له نحو: «زيد عمرو ضاربه هو».

(٢) **قوله: «من الأبيات الّتي يستشهد بها»**. الشّعراء عندهم على أربع طبقاتٍ:

الطّبقة الأُولى: الجاهليّون مثل امرئ القيس وسائر أصحاب المعلّقات.

الطّبقة الثّانية: المخضرمون وهم الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام مثل حسّان بن ثابت والنّابغة والأعشى وغيرهم.

الطّبقة الثّالثة: الإسلاميّون أو المتقدّمون مثل الكميت ودعبل والفرزدق، وهؤلاء الطّبقات الثّلاث يستشهد بكلامهم بإجماع المحقّقين من أهل الأدب.

الطّبقة الرّابعة: المولّدون مثل المتنبّي ومن بعده، واختلف في صحّة الاستشهاد ⇐

فقال: ﴿قال الفرزدق:﴾

﴿«أنا الذّائد﴾ من «الذَّوْد» وهو الطَّرْدُ ﴿الحامي الذِّمار﴾[1] وهو العهد. وفي «الأساس»[2]: «هو حامي الذِّمار» إذا حَمِيَ ما لو لَمْ يَحْمِهِ لِيْمَ وعُنِّفَ ـ من حِمَاه

⇐ بكلامهم؛ فقبله ابن جنّي قائلاً: إنّ المعاني يتنابها المتأخّرون كما يتنابها المتقدّمون، وردّه الآخرون.

(١) قوله: «أنا الذّائد الحامي الذّمار». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ من قصيدةٍ يقولها الفرزدق في هجو جريرٍ ومدح قومه.

وسببها: أنّ نِساء بني مجاشع بلغهنّ فحش جريرٍ بهنّ، فأتين الفرزدق وهو مقيّد قيّد نفسه لحفظ القرآن، فقلن: «قبّح الله قيدك وقد هتك جرير عورات نسائك فلُحِيْتَ شاعرَ قومٍ» فأغضبنه، ففكّ القيد وقال:

ألا استهزأت منّي سُوَيْدَةُ إذ رأَتْ ... أسيراً يداني خطوَه حلقُ الحجل
ولو علمت أنّ الوَثاقَ أشدُّهُ ... إلى النّار قالتْ لي مقالة ذي عقلِ
لعمري لئن قيّدتُ نفسي لطالما ... سعيت وأوضَعْتُ المطيّة في الجهل
ثلاثين عاماً ما أرى من عَمَايَةٍ ... إذا برقت إلّا أشُدُّ لها رَحْلِي
أتَتْنِي أحاديثُ البعيثِ ودونه ... زرود فشاماتُ العقيق من الرَّمْلِ
فقلتُ: أظنَّ ابنُ الخبيثةِ أنّني ... غفلتُ عن الرّامي الكِنانة بالنَّبْلِ
فإن يكُ قيدي كان نَذْراً نذرتُهُ ... فمالي عن أحساب قومِيَ من شُغْلِ
أنا الذّائد الحامي الذِّمار وإنّما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
ولو ضاع ما قالوا: ارْعَ منّا وجدتهم ... شِحاحاً على الغالي من الحسب الجَزْلِ

الذِّمار ـ بكسر الذّال المعجمة ـ ما يلزم الإنسان حفظه وحمايته.

«الأحساب»: جمع «الحَسَب» وهو ما يُعدّ من مفاخر الآباء. والباقي واضحٌ، والشّاهد بيّنه الشّارح كما ترى.

(٢) قوله: «وفي «الأساس»». أي: «أساس البلاغة» الّذي وضعه جار الله العلّامة الزّمخشريّ في مجازات لغة العرب في مادّة «ذمر» ٢٠٧.

وحريمه ـ ﴿ وإنّما * يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي» ﴾.

لمّا كان غرضه أن يخصّ المدافِع[١] ـ لا المدافَع عنه[٢] ـ فصل الضّمير وأخّره إذ لو قال: «إنّما أُدافع عن أحسابهم» لصار المعنى: أنّه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ـ كما إذا قيل: «لا أُدافع إلّا عن أحسابهم» ـ وليس ذلك معناه، وإنّما معناه: «أنّ المدافع عن أحسابهم هو لا غيره».

ولا يجوز أن يقال: إنّه محمول على الضَّرورة، لأنّه كان يصحّ أن يقول: «وإنّما أُدافع عن أحسابهم أنا» ـ على أنّ «أنا» تأكيد ـ.

[ردّ احتمال لتصحيح الاستدلال]

ولا يجوز أن يكون «ما» موصولة اسم «إنّ» و«أنا» خبرها ـ أي: إنّ الّذي يدافع أنا ـ لأنّ قوله: «أنا الذّائد» دليلٌ على أنّ الغرض الإخبار عن المتكلّم[٣] بصدور الذَّوْد والمدافعة عنه، وليس بمستحسن أن يقال: «أنا الذّائد والمدافع أنا».

مع أنّه لا ضرورة في العدول عن لفظ «مَنْ»[٤] إلى لفظ «ما» وهو أظهر في المقصود.

---

(١) **قوله: «أن يخصّ المدافِع»**. بصيغة الفاعل.

(٢) **قوله: «لا المدافَع عنه»**. بصيغة المفعول.

(٣) **قوله: «دليلٌ على أنّ الغرض الإخبار عن المتكلّم»**. قال الرّومي: يعني أنّه يدلّ على كون المتكلّم مخبراً عنه في هذا الكلام، فلو جعل «ما» موصولة ـ كما ذكر ـ لكان مخبراً به فلا يستحسن اهـ.

(٤) **قوله: «في العدول عن لفظ «مَنْ»**. أي: لو كانت «ما» موصولة بمعنى الّذي اسم «إنّ» و«أنا» خبرها لكان المناسب الإتيان بـ«مَنْ» الموصولة مكان «ما» لأنّها نصّ في ذوي العقول بخلاف «ما» فإنّه اختلف فيها، فقيل: لغير العاقل. وقيل: «مشترك بينه وبين العاقل، وأغلب استعمالها في غير العاقل.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: كيف صحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم؟

قلنا: لا نسلّم أنّ الفعل غائب(١) لأنّ غيبة الفعل وتكلّمه وخطابه باعتبار **المسند إليه**؛ فالفعل في نحو: «ما يقوم إلّا أنا وأنت» لا يكون غائباً(٢).

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ الفعل غائب»**. قال الجعفري صاحب هذا التّعليق: وفيه نظر؛ لأنّ الياء موضوع للغيبة واتّفق عليه أهل التّصريف عن بكرة أبيهم، وإنّما يستدلّ على غيبة الفاعل وتكلّمه وخطابه بغيبة الفعل وتكلّمه وخطابه، لأنّ لكلّ واحدٍ من هذه الثّلاثة علامة خاصّة في الفعل، فالياء في المضارع للغائب، والتّاء للخطاب، والهمزة والنّون للمتكلّم. وإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ قوله: «لانسلّم أنّ الفعل غائب» قول ساقط مرذول وكلام عاميّ مغسول.

والوجه الصّحيح أن يقال: إنّما صحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلّم المنفصل لأنّ الضّمير المنفصل في حكم الاسم الظّاهر وأسماء الظّواهر كلّها غُيَّب، وسبب ذلك: أنّ الغرض الّذي وضع له الضّمير هو الاختصار المطلوب، والكامل في الاختصار هو الضّمير المتّصل، ولذا لا يعدل عنه إلى غيره مهما أمكن. قال ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتّى أن يجيء المتّصل

وإذا لم يتيسّر الاتّصال ـ كما في المواضع الخمسة المتقدّمة ـ عدل إلى الانفصال، ولم يكن حينئذٍ فرق بين الضّمير المنفصل والاسم الظّاهر الموضوع للغيبة من جهة أنّ كلّاً منهما لا يحصل به الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضّمير، ولذا يسند الغائب إلى الضّمير المنفصل كما يسند إلى الاسم الظّاهر، فكان الضّمير المنفصل في حكم الاسم الظّاهر الموضوع للغائب، ولذا يعطف على المرفوع المنفصل من دون فاصل، ويقال: «أنا أو مثلي» بخلاف الضّمير المتّصل فإنّه لا يعطف عليه من دون فاصلٍ، قال ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متّصل ... عطفت فافصل بالضّمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النّظم فاشياً وضعفه اعتقد

(٢) **قوله: ««ما يقوم إلّا أنا وأنت» لا يكون غائباً»**. أي: بل في «ما يقوم إلّا أنا» متكلّم، وفي قوله: «ما يقوم إلّا أنت» مخاطب.

ولو سُلِّم **فالمسند إليه** في الحقيقة هو **المستثنى منه** العام وهو غائب.

[الدّليل الرّابع]

وقد يستدلّ على تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» بصحّة إعمال الصّفة الواقعة بعده على ما صرّح به بعض النُّحاة نحو: «إنّما قائم أبواك»[١] مثل: «ما قائم إلّا أبواك».

وقد نقل[٢] في تضمّنه معنى «ما» و«إلّا» مناسبة عن عليّ بن عيسى الرَّبَعِيّ البَغْدَادِيّ وهي أنّه **لمّا كانت** كلمة «إنّ» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثمّ اتّصلت

---

(١) **قوله: «إنّما قائم أبواك»**. أي: عمل «قائم» في «أبواك» لاعتماده على النّفي الّذي تضمّنه «إنّما» والاعتماد على النّفي شرط في إعمال الصّفة على رأي المشهور. قال ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيّه بمعزل

وولي استفهاماً أو حرف ندا ... أو نفياً أو جا صفةً أو مسندا

والأخفش والكوفيّون جوّزوا رفع الصّفة للظّاهر على أنّه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النّفي نحو: «قائم الزّيدان» كما يجيزون في نحو: «في الدّار زيد» أن يعمل الظّرف بلا اعتمادٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ في باب المبتدأ والخبر من شرح «الكافية» ١: ٨٧.

(٢) نقله السّكّاكيّ في بحث «إنّما» من باب قصر «المفتاح»: ٤٠٣ وعنه المصنّف الخطيب في بحث «إنّما» من باب القصر من كتاب «الإيضاح»: ٢٣٠. وهذا نصّ السّكّاكيّ: ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ وأنّه كان من أكابر أئمّة النّحو بـ«بغداد» وهو أنّ كلمة «إنّ» لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتّصلت بها «ما» المؤكّدة لا النّافية ـ على ما يظنّه من لا وقوف له بـ«علم النّحو» ـ ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمّن معنى القصر، لأنّ قصر الصّفة على الموصوف، وبالعكس، ليس إلّا تأكيداً للحكم على تأكيد. ألا تراك متى قلت ـ لمخاطب يردّد المجيء الواقع بين «زيد» و«عمرو» ـ: «زيد جاء لا عمرو» وكيف يكون قولك: «زيد جاء» إثباتاً للمجيء لـ«زيد» صريحاً، وقولك: «لا عمرو» إثباتاً ثانياً للمجيء لـ«زيد» ضمناً. اهـ.

بها «ما» المؤكّدة **ناسب** أن يتضمّن معنى القصر؛ لأنّ القصر ليس إلّا تأكيداً للحكم على تأكيد، وذلك لأنّ نحو قولك: «زيدٌ جاءني لا عمرو» ـ لمن يردّد المجيء بينهما ـ يفيد إثبات المجيء لـ«زيد» صريحاً في قولك: «زيد جاء» وضمناً في قولك: «لا عمرو» لأنّ نفس المجيء لمّا كان مسلّم الثّبوت لأحدهما فإذا نفيتَه عن «عمرو» ثبت لـ«زيد» ضرورة.

فإن قلت: هذا إثباتٌ على إثباتٍ[1] لا تأكيد على تأكيد.

قلت: أمّا الثّاني ـ أعني: الإثبات الضّمني ـ فتأكيد قطعاً[2]، وأمّا الأوّل فتأكيد أيضاً بالنّسبة إلى نفس الحكم، لأنّه كان مسلّم الثّبوت قبل ذكره.

ويجب أن يعلم أنّ هذه مناسبة ذكرت لوضع «إنّما» متضمّناً معنى «ما» و«إلّا» فلا يلزم اطّرادها[3] حتّى يكون كلّ كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيداً للقصر مثل: «إنّ زيداً لقائم».

[طريق التّقديم]

﴿ **ومنها** ﴾ أي: ومن طرق القصر ﴿ **التّقديم** ﴾ أي: تقديم ما حقّه التّأخير ـ كخبر

---

(١) **قوله: «إثباتٌ على إثباتٍ»**. أي: هو تأكيد واحد، وليس تأكيداً على تأكيد لأنّه يلزم أن يكون في الكلام ثلاثة إثباتات.

(٢) **قوله: «أمّا الثاني ـ أعني الإثبات الضّمني ـ فتأكيد قطعاً»**. أي: الإثبات الضّمنيّ تأكيد يقيناً، لأنّه إثبات على إثبات، وأمّا الأوّل ـ أعني الإثبات الصّريح ـ فتأكيد أيضاً بالنّسبة إلى نفس الحكم وهو المجيء مجرّداً عن كونه مردّداً بينهما أو معيّناً لأحدهما المعيّن، لأنّه كان مسلّم الثّبوت قبل ذكره.

(٣) **قوله: «فلا يلزم اطّرادها»**. وذلك لأنّ المناسبة مرجّحة للوضع وليست علّة تامّةً ومصحّحةً له، ولهذا لا يلزم انعكاسها أيضاً بفقد تلك المناسبة في بعض أمثلة القصر، ويتبيّن هذا الكلام في مطلع الفنّ الثّاني عندما يقول: «والقول بدلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد».

المبتدأ ومعمولات الفعل ـ ﴿ **كقولك ـ في قصره** ﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة: ﴿ **«تميميّ أنا»** ﴾.

وكان الأحسن أن يذكر مثالين؛ لأنّ هذا المثال لا يصلح مثالاً للجميع؛ لأنّ التّميميّة والقيسيّة إن تنافيا لم يصلح **لقصر الإفراد** وإلّا لم يصلح **لقصر القلب**.

﴿ **وفي قصرها: «أنا كفيتُ مُهِمَّكَ»** ﴾ **إفراداً** لمن اعتقد أنّك مع الغير كفيته، **وقلباً** لمن اعتقد انفراد الغير به، **وتعييناً** لمن اعتقد اتّصاف أحدكما به، وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل ممّا يصحّ تقديمه.

[الطّرق الأربعة وما تشترك فيه وما تفترق]

﴿ **وهذه الطّرق الأربعة** ﴾ بعد اشتراكها في أنّ المخاطب بها يجب أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطأه؛ أمّا في **قصر الإفراد** فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلّم، وخطأ في بعض وهو ما ينفيه، وأمّا في **قصر القلب** فالصّواب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو كون الوصف لأحد الموصوفين، والخطأ تعيينه، وأمّا في **قصر التّعيين** فالصّواب أيضاً كونه لأحدهما[1]، والخطأ تجويز كلّ منهما على التّساوي.

---

(١) **قوله: «وأمّا في قصر التّعيين فالصواب أيضاً كونه لأحدهما»**. قال الجرجاني: إنّ المتردّد بين قيام «زيد» و«عمرو» ـ مثلاً ـ يحكم بثبوت القيام لأحدهما وهو صواب.

وأمّا تجويزه كلّاً منهما، فإن كان عبارة عن تردّده وتشكّكه فيهما فذلك ليس حكماً حتّى يوصف بالصّواب أو الخطأ، بل الشّكّ منافٍ للحكم، لأنّه يقتضي رجحان أحد الطّرفين المنافي للتّشكّك.

وإن كان عبارة عن حكمه بأنّ كلّ واحد منهما جائز الوقوع، مساوٍ للآخر في جواز الوقوع وإمكانه، فلا شكّ أنّه حكم، لكنّه صواب قطعاً.

⇐

[وجوه الاختلاف بينها]

﴿ تختلف من وجوه ﴾:

[الأوّل] ﴿ فدلالة الرّابع ﴾ أي: التّقديم ﴿ بالفحوى ﴾[1] أي: بمفهوم الكلام، بمعنى أنّه إذا تأمّل الذّوْقُ السّليم في مفهوم الكلام ـ الّذي فيه التّقديم ـ فَهِمَ منه

⇐ وإن كان عبارة عن حكمه بتساويهما في الوقوع، فظاهر أنّ المتردّد خالٍ عن هذا الحكم ضرورة أنّه يعلم أنّ الواقع أحدهما متعيّناً في نفسه، لكنّه اشتبه عليه ذلك المتعيّن من حيث تعيّنه كيف ولو حكم بتساويهما في الوقوع لكان حاكماً بوقوعهما معاً، أو بعدمِ وقوعهما معاً.

فالقول بأنّ المخاطب في **قصر التّعيين** حاكم ـ حكماً مشوباً بصواب وخطإٍ ـ خطأٌ بل هو حاكم حكماً صواباً، ومتردّد بين أمرين: أحدهما واقع والآخر على خلافه، والمقصود بالقصر تقرير صوابه ودفع تردّده بتعيين ما هو الواقع.

(١) **قوله: «بالفحوى»**. أي: بمفهوم الكلام، أراد به مفهوم المخالفة كما نصّ عليه التّفتازاني نفسه في شرح «المفتاح» ١٠٧ ـ ١٠٨: ولإفادة التّقديم عندهم التّخصيص... تراهم يفرّعون على التّقديم الّذي يفيد التّخصيص ما يفرّعون على نفس التّخصيص بالوصف والشّرط ونحوهما، وكما يفرّعون على التّخصيص بالوصف في «ما ضربتُ أكبر إخوتك» بمعنى: «ما ضربت أخاك الأكبر» أنّه ينبغي أن يكون ضارباً لأخيه الأصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمّى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب لئلّا يكون التّقييد لغواً، كذلك يفرّعون على التّقديم المفيد للتّخصيص في «ما زيداً ضربت» أنّه ينبغي أن يكون ضارباً لإنسان آخر سوى «زيد» لئلّا يكون التّقديم الّذي هو تصرّف زائد في أصل الكلام خلواً عن الفائدة. ولكن هذا التّفسير مخالف لاصطلاح الأُصوليّين لأنّ «الفحوى» عندهم هو مفهوم الموافقة ـ كما تقدّم نقله ـ واختاره من البيانيّين شارح «التّبيان» فقال: والخطاب إنْ دلّ على الحكم بمفهومه في التّركيب إمّا موافق، وهو «فحوى الخطاب» كدلالة تحريم التّأفيف على تحريم الضّرب. أو مخالف ويُسمّى دليل الخطاب كلزوم نفي الحكم عمّا عدا المذكور اهـ.

القصر، وإن لم يعرف أنّه في اصطلاح البلغاء كذلك ﴿ **ودلالة الثّلاثة الباقية بالوضع** ﴾[١]لأنّ الواضع وضع «لا» و«بل» والنّفي والاستثناء لمعانٍ تفيد القصر[٢].

[الثّاني]

﴿ **والأصل** ﴾ أي: الوجه الثّاني[٣]من وجوه الاختلاف أنّ الأصل ﴿ **في الأوّل** ﴾ ـ أي: في طريق العطف ـ ﴿ **النّصّ على المثبت والمنفيّ** ﴾ كما مرّ من الأمثلة؛ فإنّ في «لا» المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفيّ، وفي «بل» بالعكس. ﴿ **فلا يترك** ﴾ النّصّ عليهما ﴿ **إلّا كراهة الإطناب كما إذا قيل: «زيد يعلم النَّحو، والتَّصريف، والعَروض» أو «زيد يعلم «النّحو» وعمرو وبكر» فتقول فيهما** ﴾ أي: في هذين المقامين ﴿ **«زيد يعلم «النّحو» لا غير»** ﴾.

أمّا في الأوّل: فمعناه: «لا غير النّحو» وهو قائم مقام «لا التّصريف» و«لا العَروض».

---

(١) **قوله: «ودلالة الثّلاثة الباقية بالوضع»**. قال الجرجاني: هذه الثّلاثة وإن دلّت بالوضع على القصر، إلّا أنّ أحواله ـ من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً ـ إنّما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة في هذا الفنّ دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع.

(٢) **قوله: «لمعانٍ تفيد القصر»**. لا يريد أنّها موضوعة للقصر، بل يريد أنّ وضعها لإثبات المذكور ونفي ما سواه، وهذا يفيد القصر.

وبتعبيرٍ آخر: حرف النّفي وضع لنفي الشّمول بعد الإثبات وحرف الاستثناء للإخراج من حكم النّفي وذلك يدلّ على القصر بالاستلزام.

(٣) **قوله: «والأصل، أي: الوجه الثّاني»**. يطلق الأصل ويراد منه معانٍ عديدة، والمراد منه هاهنا: «الكثرة مع التّرجيح» بدلالة قوله: «فلا يترك النّصّ عليهما» كما أنّ المراد به في قول ابن مالك: ❊ «الأصل في الفاعل أن يتّصلا» ❊

ما ينبغي أن يكون عليه الشّيء، والمراد به في قولهم: «الأصل في كلّ واو متحرّكة مفتوح ما قبلها أن يبدل ألفاً» هو القانون والقاعدة والضّابطة. وهكذا.

وأمّا في الثّاني: فمعناه: «لا غير زيد» وهو قائم مقام «لا عمرو» و«لا بكر».

وحذف المضاف إليه من «غير» وبنى على الضّمّ تشبيهاً بالغايات[1] من جهة الإبهام.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

والمسطور في كلام بعض النُّحاة[2] أنّ «لا» هذه ليست عاطفة وإنّما هي «لا» الّتي لنفي الجنس.

﴿أو نحوه﴾ أي: نحو «لا غير» مثل «لا ما سواه» و«لا من عداه» وما أشبه ذلك.

---

(١) **قوله: «تشبيهاً بالغايات»**. سمّيت الظّروف المقطوعة عن الإضافة غاياتٍ، لأنّ غاية الكلام كانت ما أُضيفت هي إليه، فلمّا حذف صرن غايات ينتهي بها، وإنّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير الضّمّ الّذي هو أثقل الحركات لجبر النّقصان الّذي عرض لها بحذف المضاف إليه.

وأُجري مجرى الظّرف المقطوع عن الإضافة «لا غير» و«ليس غير» في حذف المضاف إليه والبناء على الضمّة وإن لم يكن «غير» من الظّروف لشبهه بالغايات لشدّة الإبهام الّذي فيه كما فيها.

ولا يحذف منه المضاف إليه إلّا بعد «لا» و«ليس» مثل: «افعل هذا لا غير» و: «جاءني زيد ليس غير» لكثرة استعمال «غير» بعدهما ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الظّروف من شرح «الكافية» ٢: ١٠٢ ـ.

(٢) **قوله: «والمسطور في كلام بعض النُّحاة»**. المراد به المحقّق الرّضيّ في باب الظّروف من شرح «الكافية» ٢: ١٠٣ قال: شبّه «غير» بالظّروف والغايات لشدّة الإبهام الّذي فيها ـ كما في الغايات ـ لكونها جهاتٍ غير محصورةٍ. ولإبهام «غير» لا تتعرّف بالإضافة، وهي أشدّ إبهاماً من «مثل» فلذا لم يبن «مثل» على الضّمّ.

ولا يحذف منها المضاف إليه إلّا مع «لا» التّبرئة و«ليس» نحو: «افعل هذا لا غير» و: «جاءني زيد ليس غير» لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و«ليس» اهـ مختصراً.

وقد مثّل في «المفتاح»[1] في هذا المقام بنحو «ليس غير» و«ليس إلّا».

[نقد]

واعترض عليه بأنّ هذا ليس طريق العطف بل طريق النّفي والاستثناء؛ لأنّ المعنى: «زيد يعلم النّحو ليس معلومه إلّا النّحو» أو «ليس العالم بالنّحو إلّا زيداً».

[ردّه]

وأُجيب بأنّ ترك النّصّ على المثبت والمنفيّ في العطف قد يكون بأن يحذف المنفيّ ويقام مقامه لفظٌ أخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو «لا غير».

وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعاً ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدّي معناهما مثل: «ليس غير» و«ليس إلّا» وحينئذٍ لا يبقى العطف؛ فليتأمّل فإنّه دقيق[2]؛ فالأصل في العطف النّصّ عليهما. ﴿**وفي الثّلاثة الباقية النّصّ على المثبت فقط**﴾ دون المنفيّ، نحو: «ما زيد إلّا قائم» و«إنّما هو قائم» و«قائم هو» فإنّه لا نصّ فيه على المنفيّ ـ أعني «القعود» ـ.

[الوجه الثّالث]

﴿**والنّفي**﴾ أي: الوجه الثّالث من وجوه الاختلاف أنّ النّفي ـ يعني بـ«لا» العاطفة لا مطلق النّفي؛ إذ لا دليل على امتناع «ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد»، وإنّما لم يقل: طريق العطف كما في «المفتاح»[3] لأنّ الحكم مختصّ بـ«لا» دون

---

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٤.

(٢) **قوله: «فليتأمّل فإنّه دقيق»**. وقيل: إنّ الاعتراض غير واردٍ لأنّ مقصود السّكّاكيّ من التّمثيل بـ«ليس غير» و«ليس إلّا» الإشارة إلى قول الكوفيّين وهو أنّ «ليس» من حروف العطف.

(٣) **قوله: «كما في «المفتاح»**. أي: في باب القصر عند بيان حكم «لا» العاطفة: ٤٠٤.

«بل» ـ. ﴿لا يجامع الثّاني﴾ أعني: النّفي والاستثناء، لا يقال: «ما زيد إلّا قائم لا قاعد» و: «ما يقوم إلّا زيد لا عمرو»، وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنّفين لا في كلام البلغاء[1] الّذين يستشهد بكلامهم.

﴿لأنّ شرط المنفيّ بـ«لا» العاطفة﴾ على ما صرّح به في «المفتاح»[2] و«دلائل الإعجاز»[3] ﴿أن لا يكون﴾ ذلك ﴿المنفيّ منفيّاً قبلها بغيرها﴾ من أدَوات النّفي، لأنّها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع، لا لأن تفيد بها النّفي في شيء قد نفيته.

وهذا الشّرط مفقود في النّفي والاستثناء؛ لأنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم»[4]

---

(١) **قوله: «في تراكيب المصنّفين لا في كلام البلغاء»**. قيل: هذا الكلام تعريض بالعلّامة جار الله الزّمخشريّ حيث قال في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾: «فتوكّل على الله في إمضاء أمرك على الأرشد الأصلح، فإنّ ما هو أصلح لك لا يعلمه إلّا الله لا أنت ولا من تشاور». [الكشّاف ١: ٣٣٠]

وتعريض بالحريريّ صاحب «المقامات» حيث قال في المقامة الخامسة والعشرين المسمّاة بالكَرَجيّة وهي التي تتضمّن كافات الشِّتاء:

لعمرك ما الإنسانُ إلّا ابن يـومه ... على ما تجلّى يومُه لا ابنُ أمسِه

وما الفخر بالعَظْم الرّميم وإنّـما ... فَخارُ الذي يبغي الفَخار بنفسه

[راجع: المقامات: ٢٥٣].

(٢) مفتاح العلوم: ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٣) **قوله: «و«دلائل الإعجاز»**. قال في الفصل الثّاني من مسائل «إنّما» عند الكلام على «لا» ٢٦٧: وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تفيد بها النّفي في شيءٍ قد نفيته اهـ.

(٤) **قوله: لأنّك إذا قلت: «ما زيد إلّا قائم»**. الكلام هو كلام عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» ٢٦٧ فراجعه.

فقد نفيت عنه كلّ صفة وقع فيها التّنازع حتّى كأنّك قلت: «ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع» ونحو ذلك، فإذا قلت: «لا قاعد» فقد نفيت بها شيئاً هو منفيّ قبلها بـ«ما» النّافية.

وكذا إذا قلت: «ما يقوم إلّا زيد» فقد نفيت «عمراً» و«بكراً» وغيرهما عن القيام، فلو قلت: «لا عمراً» كان نفياً لما هو منفيّ قبلها بحرف النّفي، وهذا خروج عن وضعها[١].

[قيل]

فإن قلت: ما فائدة قوله: «بغيرها» وكأنّه يجوز كون منفيّها منفيّاً قبلها بـ«لا» العاطفة الأُخرى.

[قال]

قلت: المراد به غيرها من كلمات النّفي ـ على ما صرّح به في «المفتاح»[٢] ـ وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفيّاً بفحوى الكلام[٣] أو علم السّامع، أو

---

(١) **قوله: «وهذا خروج عن وضعها»**. لأنّ وضعها ـ كما نقل الشّيخ ـ لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع لا ما نفيته عن المتبوع، وهذا الموضوع له، لا يوجد في مثل: «زيد قائم لا قاعد» لأنّ اللّازم من وضعه أن يكون مورد النّفي والإيجاب واحداً، وليس في المثال كذلك، لأنّ مورد النّفي هو القعود، ومورد الإيجاب هو القيام، فيلزم أن يكون المثال ونحوه على خلاف وضع «لا» العاطفة مع شيوعه وكثرة استعماله.

(٢) **قوله: على ما صرّح به في «المفتاح»**. حيث قال: والطّريق الأوّل لا يجامع الثّاني فلا يصحّ «ما زيد إلّا قائم لا قاعد» ولا: «ما يقوم إلّا زيد لا عمرو» والسّبب في ذلك هو أنّ «لا» العاطفة من شرط منفيّها أن لا يكون منفيّاً قبلها بغيرها من كلمات النّفي نحو: «جاءني زيد لا عمرو» اهـ. [المفتاح: ٤٠٥]

(٣) **قوله: «منفيّاً بفحوى الكلام»**. مثل تقديم ما حقّه التّأخير، فإنّه ليس من تلك الكلمات ⇐

المتكلّم[١]، أو بشيء من الأفعال الدَّالّة على النّفي مثل «امتنع» و«أبىٰ» و«كَفَّ»[٢] وغير ذلك ـ ممّا لا يُعَدُّ من كلمات النّفي ـ فإنّه لا امتناع في ذلك.

وكان الأحسن أن يصرّح المصنّف أيضاً بقوله: «من كلمات النّفي».

وأمّا ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتّأمّل في قولنا: «دأب الرّجل الكريم أن لا يؤذي غيره» فإنّ المفهوم منه أن لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم؛ لأنّ الضّمير في «غيره» لذلك الشّخص، فقوله: «بغيرها» أي: بغير «لا» العاطفة الّتي نُفِيَ بها ذلك المنفيّ، ومعلوم أنّه يمتنع[٣] نفيه قبلها بها، إذ لا يخفى أنّه لا يمكن أن يُنْفَى شيء بـ«لا» العاطفة قبل الإتيان بها.

⇐ نحو: «زيداً ضربت» فإنّ معناه: «لا عمراً» فيصحّ أن يقال: «زيداً ضربت لا عمراً» لأنّ المنفيّ بـ«لا» ـ وهو «عمراً» ـ وإن كان منفيّاً قبلها، لكن النّفي ليس بشيءٍ من كلمات النّفي، بل بفحوى الكلام.

(١) **قوله: «علم السّامع أو المتكلّم»**. مثل أن تقول: «ضرب زيد لا عمرو» إذا كان المخاطب أو المتكلّم عالماً بعدم مجيء «عمرو».

(٢) **قوله: مثل «امتنع» و«أبىٰ» و«كَفَّ»**. مأخوذ من المحقّق الرّضيّ حيث قال في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٢: وقد تجري لفظة «أبى» وما تصرّف منه مجرى النّفي، قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً**﴾ و: ﴿**يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**﴾ اهـ.

(٣) **قوله: «ومعلوم أنّه يمتنع»**. جواب عن سؤالٍ وهو أنّه إذا كان المراد بـ«غيرها» أن لا يكون منفيّها منفيّاً بغير شخصها مطلقاً، فهذا يقتضي جواز كون منفيّها منفيّاً بنفسها وشخصها وذلك أيضاً باطل فكان عليه أن يحترز عنه أيضاً فأجاب بقوله: «ومعلوم أنّه يمتنع».

ثمّ إنّ كلامه هذا مأخوذ عن الشّيخ عبدالقاهر في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٦٢ حيث قال:

ثمّ اعلم أنّ السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره ـ ولم يكن «ما ضرب زيداً إلّا عمرو» و: «ما ضرب عمرو إلّا زيداً» سواء في المعنى ـ: أنّ الاختصاص يقع في ⇐

[ردّ الخلخالي]

وبعضهم قد أخذوا هذا الوهم مذهباً وزعموا أنّه احتراز من أن يكون منفيّاً بـ«لا» العاطفة الأُخرى نحو: «زيد قائم لا قاعد لا قاعد» على أن يكون الثّاني تأكيداً، ونحو: «جاءني الرّجال لا النّساء لا هند ولا زينب ولا غيرها» على أن يكون بدلاً.

﴿ ويجامع ﴾ النّفي بـ«لا» العاطفة. **﴿ الأخيرين ﴾** أي: «إنّما» والتّقديم **﴿ يقال: «إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ» و: «هو يأتيني لا عمرو» ﴾** والتّمثيل بنحو: «زيداً ضربت لا عمراً» أحسن[1] **﴿ لأنّ النّفي فيهما ﴾** أي: في الأخيرين **﴿ غير مصرَّح به ﴾** بخلاف النّفي والاستثناء فإنّه وإن لم يكن المنفيّ فيه مصرّحاً به لكن النّفي مصرّح به، لوجود كلمة النّفي.

وإذا لم يكن الأخيران صريحين في النّفي فلابدّ وأن يكونا صريحين في الإيجاب فيكون «لا» نفياً لذلك المعنى الموجب، فلا يلزم خروجها عن وضعها.

⇐ واحدٍ من الفاعل والمفعول ولا يقع فيهما جميعاً، ثمّ إنّه يقع في الّذي يكون بعد «إلّا» منهما دون الّذي قبلها، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «والتّمثيل بنحو: «زيداً ضربت لا عمراً» أحسن»**. قال الجرجاني: لاحتمال أن يقال: «وهو يأتيني» من باب التّقوّي دون التّخصيص فلا يكون هناك إلّا طريق العطف فقط، إلّا أنّ هذا الاحتمال مرجوح، لأنّ قوله: «لا عمرو» يدلّ على أنّ المقام مقام التّخصيص، فكان التّمثيل به حسناً، إلّا أنّ التّمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن اهـ.

[مسألة عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

وممّا يدلّ على أنّ النّفي الضّمنيّ[١] ليس في حكم النّفي الصّريح أنّه يصحّ أن يقال: «ما مِن إله إلّا الله» و: «ما من أحد إلّا وهو يقول ذلك»، ويمتنع: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذلك»؛ لأنّ «من» لا تزاد إلّا في النّفي و«أحد» بهذا المعنى لا يقع إلّا فيه.

[تنظير وتشبيه]

وهذا ﴿كما يقال: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو» ﴾ لأنّه وإن دلّ على نفي

---

(١) **قوله: «وممّا يدلّ على أنّ النّفي الضّمنيّ»**. هذا أيضاً كلام الشّيخ في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» حيث قال: اعلم أنّهم وإن كانوا قد قالوا هذا الّذي كتبت لك فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأنّ سبيلهما سبيل اللّفظين يوضعان لمعنىً واحدٍ، وفرق بين أن يكون في الشّيء معنى الشّيء وبين أن يكون الشّيءُ الشّيءَ على الإطلاق.

يبيّن لك أنّهما لا يكونان سواءً أنّه ليس كلّ كلام يصلح فيه «ما» و«إلّا» يصلح فيه «إنّما»، ألا ترى أنّها لا تصلح في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ ولا في نحو قولنا: «ما أحد إلّا وهو يقول ذاك»:

إذ لو قلت: «إنّما من إله الله» و: «إنّما أحد وهو يقول ذاك» قلت ما لا يكون له معنىً.

فإن قلت: إنّ سبب ذلك أنّ «أحداً» لا يقع إلّا في النّفي وما يجري مجرى النّفي ـ من النّهي والاستفهام ـ وأنّ «من» المزيدة في «ما من إله إلّا الله» كذلك لا تكون إلّا في النّفي.

قيل: ففي هذا كفاية، فإنّه اعترافٌ بأن ليسا سواءً لأنّهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنّما» من النّفي مثل ما يكون في «ما» و«إلّا».

وكما وجدت «إنّما» لا تصلح فيما ذكرنا تجد «ما» و«إلّا» لا تصلح في ضربٍ من الكلام قد صلحت فيه «إنّما» وذلك في مثل قولك: «إنّما هو درهم لا دينار» لو قلت: «ما هو إلّا درهم لا دينار»: لم يكن شيئاً اهـ محلّ الحاجة.

المجيء عن «زيد» لكن لا صريحاً بل ضمناً، وإنّما معناه: الصّريح إيجاب امتناع المجيء له، فيكون «لا» في قولك: «لا عمرو» تنفي عن الثّاني ما أوجبته للأوّل بخلاف: «ما جاء زيد لا عمرو» فإنّه صريح في النّفي، فتكون «لا» نفياً للنّفي وهو إيجاب، فتخرج عن وضعها.

[وجه التّشبيه]

فالتّشبيه بقوله: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو» من جهة أنّ النّفي الضّمني ليس في حكم النّفي الصّريح، لا من جهة أنّ المنفي بـ«لا» العاطفة منفيّ قبلها بالنّفي الضّمني كما في: «إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ» إذ لا دلالة لقولنا: «امتنع زيد عن المجيء» على نفي «عمرو» لا ضمناً ولا صريحاً؛ فليتأمّل.

ثمّ ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا: «أبى زيد إلّا القيام لا القعود» و: «قرأت إلّا يوم الجمعة لا سائر الأيّام» لأنّ المنفيّ بـ«لا» ليس منفيّاً بشيء من كلمات النّفي.

اللهمّ إلّا أنْ يقال: إنّ التّصريح بالاستثناء مُشعر بأنّ النّفي الضّمني أيضاً في حكم المصرّح به، أي: «لم يرد زيد إلّا القيام» و: «ما تركت القراءة إلّا يوم الجمعة» فيمتنع.

[رأي السّكّاكيّ]

﴿**ثمّ قال السّكّاكيّ**[١]: **شرط مجامعته**﴾ أي: النّفي بـ«لا» العاطفة ﴿**للثّالث**﴾ أي: «إنّما» ﴿**أن لا يكون الوصف**﴾ في نفسه ﴿**مختصّاً بالموصوف**﴾[٢] لعدم

---

(١) مفتاح العلوم: ٤٠٥.

(٢) **قوله: «أن لا يكون الوصف في نفسه مختصّاً بالموصوف»**. وذلك قولنا: «إنّما يتشيّع المؤمن».

قال الجرجاني: هذا في قصر الصّفة على الموصوف وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصّفة فيقال: شرط مجامعة النّفي بـ«لا» العاطفة بطريق «إنّما» أن لا يكون الموصوف ⇐

الفائدة في ذلك عند الاختصاص ﴿نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[1]﴾ فإنّه يمتنع أن يقال: «لا الّذين لا يسمعون» إذ كلّ عاقل يعلم أنّه لا يكون الاستجابة إلّا ممّن يسمع ويعقل بخلاف: «إنّما يقوم زيد لا عمرو» إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بـ«زيد».

[ورأي للشّيخ عبدالقاهر]

﴿وقال عبدالقاهر[2]: لا تحسن﴾ المجامعة المذكورة ﴿في الوصف المختصّ كما تحسن في غيره؛ وهذا أقرب[3]﴾ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التّحقيق والتّأكيد.

⇐ في نفسه مختصّاً بتلك الصّفة فلا يجوز، أو لا يحسن أن يقال: «إنّما المتّقي من يسلك مناهج السنّة لا طرائق البدعة» اهـ.

وقوله ـ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ من قصر الصّفة وهي الاستجابة على الموصوف وهو «من يسمع».

(١) الأنعام: ٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٧١.

(٣) **قوله: «وهذا أقرب»**. أي: قول عبدالقاهر أقرب إلى الصّواب. وحاصل الخلاف بينهما أنّ السّكّاكيّ يقول: إنّ عدم الاختصاص شرط الصّحّة والجواز لا شرط الحسن والكمال، وعبدالقاهر يقول: إنّه شرط الحسن والكمال لا الصّحّة والجواز، وهذا أقرب بدليلين:

الأوّل: أنّ قول السّكّاكيّ شهادة على النّفي، وقول عبدالقاهر شهادة على الإثبات والشّهادة على الإثبات مقدّمة على غيرها.

الثّاني: أنّ السّكّاكيّ يدّعي امتناع المجامعة مطلقاً ـ أي: سواءً أقصد زيادة التّحقيق والتّأكيد أم لا ـ ولا دليل على هذا الإطلاق. [الإيضاح: ٢٢٣].

[«إنّما» أقوى من «التّقديم» في إفادة القصر]

ولم يذكروا هذا الشّرط في التّقديم؛ لا وجوباً[١] ولا استحساناً، فكأنّ دلالته على القصر أضعف من «إنّما»[٢].

[رأي لعبدالقاهر ونقده]

ثمّ قال عبدالقاهر: إنّ النّفي[٣] فيما يجيء فيه النّفي يتقدّم تارةً نحو: «ما جاءني

---

(١) **قوله: «ولم يذكروا هذا الشّرط في التّقديم؛ لا وجوباً»**. كما يقول به السّكّاكيّ، «ولا استحساناً» كما يقول به الشّيخ عبدالقاهر.

(٢) **قوله: أضعف من «إنّما»**. قال الفاضل الرّومي: اعترض عليه بأنّه مناقض لما ذكره في شرح «المفتاح» من أنّ دلالة التّقديم على القصر أقوى من دلالة «إنّما» حيث حكم بأنّ المفيد له في قولنا: «إنّما زيداً ضربت» هو التقديم. قال:

وقد يلفّق بين كلاميه بأنّ في كلّ منهما ضعفاً من وجهٍ وقوّة من وجهٍ آخر، فالقوّة في «إنّما» باعتبار أنّ دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التّقديم. وفي التّقديم باعتبار أنّ القصر يفهم منه بالذّوق السّليم وهو أدخل في البلاغة، أو لعدم احتياجه إلى التّأويل، بخلاف «إنّما».

وأنت خبير بأنّ كلّاً منهما إذا اشتمل على قوّةٍ وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادّعاه أعني تعيين استناد القصر في «إنّما زيداً ضربت».

فإن قلت: قوّة التّقديم باعتبارين ـ كما أشرنا إليه ـ فيصحّ وجهاً لترجيح إسناده إليه.

قلت: فلا يتمّ ما ذكر هاهنا من قوله: «ولم يذكروا هذا الشّرط ...» على أنّ جعل الاستناد إلى الذّوق السّليم سبباً للقوّة تارةً والاستناد إلى الوضع سبباً آخر لا يخلو عن تعسّف فتأمّل اهـ.

(٣) **قوله: «ثمّ قال عبدالقاهر: إنّ النّفي»**. قال الشّيخ في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٧١: وممّا يجب أن يعلم أنّه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصحّ إلّا من المذكور ولا يكون من

⇐

زيد وإنّما جاءني عمرو» ويتأخّر أُخرى نحو: «إنّما جاءنى زيد لا عمرو» و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾.

وفيه بحثٌ لأنّ الكلام في النّفي بـ«لا» العاطفة وإلّا فلا دليل على امتناع نحو: «ما جاءني إلّا زيد لم يجئ عمرو» و: «ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد»، وفي التّنزيل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾.

⇐ غيره ـ كالتّذكّر الّذي يعلم أنّه لا يكون إلّا من أُولي الألباب ـ لم يحسن العطف بـ«لا» فيه كما يحسن فيما لا يختصّ بالمذكور، ويصحّ من غيره.

تفسير هذا أنّه لا يحسن أن تقول: «إنّما يتذكّر أُولوا الألباب لا الجهّال» كما يحسن أن تقول: «إنّما يجيء زيد لا عمرو».

ثمّ إنّ النّفي فيما يجيء فيه النّفي يتقدّم تارةً ويتأخّر أُخرى، فمثال التّأخير ما تراه في قولك: «إنّما يجيء زيد لا عمرو» وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ وكقول لبيد:

* إنّما يُجْزَى الفتى ليس الجَمَل *

ومثال التّقديم قولك: «ما جاءني زيد وإنّما جاءني عمرو».

وهذا ممّا أنت تعلم به مكان الفائدة فيها، وذلك أنّك تعلم ضرورة أنّك لو لم تدخلها وقلت: «ما جاءني زيد وجاءني عمرو» لكان الكلام مع من ظنّ أنّهما جاءاك جميعاً وأنّ المعنى الآن مع دخولها أنّ الكلام مع من غَلِط في عين الجائي فظنّ أنّه كان «زيداً» لا «عمراً».

وأمر آخر وهو ليس ببعيدٍ أن يظنّ الظّانّ أنّه ليس في انضمام «ما» إلى «إنّ» فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها حتّى ترى النحويّين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنّها كافّة.

ومكانها هاهنا يزيل هذا الظّنّ ويبطله، وذلك أنّك ترى أنّك لو قلت: «ما جاءني زيد وإنّ عمراً جاءني» لم يعقل منه أنّك أردت أنّ الجائي «عمرو» لا «زيد» بل يكون دخول «إنّ» كالشّيء الّذي لا يحتاج إليه ووجدت المعنى ينبو عنه اهـ.

[الوجه الرّابع]

﴿ **وأصل الثّاني أن يكون ما استعمل له ممّا يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثّالث** ﴾ أي: الوجه الرّابع من وجوه الاختلاف أنّ أصل النّفي والاستثناء أن يكون الحكم الّذي استعمل هو له من الأحكام الّتي يجهلها المخاطب وينكرها، بخلاف «إنّما» فإنّ أصله أن يكون الحكم المستعمل هوفيه ممّا يعلمه المخاطب ولا ينكره.

[كلامٌ عن الشّيخ]

كذا في «الإيضاح»[1] وقد نقله عن «دلائل الإعجاز»[2] حيث قال:

---

(١) الإيضاح: ٢٣٢.

(٢) **قوله: وقد نقله عن «دلائل الإعجاز»**. قال في مسائل «إنّما» ٢٥٤: وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا «إنّما» في معنى «ما» و«إلّا» لم يعنوا أنّ المعنى فيهما واحد على الإطلاق وأن يسقطوا الفرق، فإنّي أُبيّن لك أمرهما وما هو أصل في كلّ واحد منهما ـ بعون الله وتوفيقه ـ:

اعلم أنّ موضوع «إنّما» على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته أو لما ينزّل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنّك تقول للرّجل: «إنّما هو أخوك» و: «إنّما هو صاحبك القديم» لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته ولكن لمن يعلمه ويُقِرُّ به إلّا أنّك تريد أن تنبّهه للّذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصّاحب. ومثله قول الآخر ـ أي: المتنبّي ـ:

إنّـما أنت والد والأب القا   طع أحنى من واصل الأولاد

لم يرد أن يعلم كافوراً أنّه والد، ولا ذاك ممّا يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام ولكنّه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد.

ومثل ذلك قولهم: «إنّما يعجل من يخشى الفوت» وذلك أنّ من المعلوم الثّابت في النّفوس أنّ من لم يخش الفوت لم يعجل.

ومثاله من التّنزيل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ** ﴾ وقوله ـ تعالى ـ:

⇐

⇐ ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمٰنَ بِالْغَيْبِ﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ كلّ ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم.

وذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلّا ممّن يسمع، ويعقل ما يقال له ويُدْعى إليه، وأنّ من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب.

وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنّما يكون إنذاراً، ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن باللّه ويخشاه ويصدّق بالبعث والسّاعة، فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحالٍ.

وأمّا مثال ما ينزّل هذه المنزلة فكقوله:

إنَّمَا مُصْعَبٌ شِهاب من اللّـ ـهِ تجلّت عن وجهه الظّلْماء

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصّفة أنّه أمر ظاهر معلوم للجميع ـ على عادة الشّعراء إذا مدحوا أن يدّعوا في الأوصاف الّتي يذكرون بها الممدوحين أنّها ثابتة لهم وأنّهم قد شهروا بها وأنّهم لم يصفوا إلّا بالمعلوم الظّاهر الّذي لا يدفعه أحد، كما قال:

وتعذُلني أفناء سعد عليهم وما قلت إلّا بالّذي علمت سعدُ

وكما قال البحتريّ:

لا أدّعي لأبي العلاء فضيلة حتّى يسلّمها إليه عداه

ومثله قولهم: «إنّما هو أسد» و: «إنّما هو نار» و: «إنّما هو سيف صارم» إذا أدخلوا «إنّما» جعلوا ذلك في حكم الظّاهر المعلوم الّذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى.

وأمّا الخبر بالنّفي والإثبات نحو: «ما هذا إلّا كذا» و: «إن هو إلّا كذا» فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه.

فإذا قلت: «ما هو إلّا مصيب» أو «ما هو إلّا مخطئ» قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته.

وإذا رأيت شخصاً من بعيدٍ فقلت: «ما هو إلّا زيد» لم تقله إلّا وصاحبك يتوهّم أنّه ليس زيداً وأنّه إنسان آخر، ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً. وإذا كان الأمر ظاهراً كالّذي مضى ⇐

اعلم أنّ موضع «إنّما» أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره، أو لما ينزّل هذه المنزلة، و«ما» و«إلّا» لما ينكر أو في حكمه.

[نقده وتوجيهه]

وفيه إشكال؛ لأنّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ **القصر** بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، فكأنّ مراد الشّيخ أنّه يجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، حتّى أنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيهٍ؛ لأنّه لا يصرّ عليه.

[وفاق بين الشّيخ والسّكّاكيّ]

وعلى هذا يكون موافقاً لما في «المفتاح»[1] وهو أنّ طريق «إنّما» يسلك مع

⇐ لم تقله كذلك، فلا تقول للرجل ترقّقه على أخيه وتنبّهه للّذي يجب عليه من صلة الرّحم ومن حسن التّحاب: «ما هو إلّا أخوك».

وكذلك لا يصلح في «إنّما أنت والد»: «ما أنت إلّا والد».

فأمّا نحو: «إنّما مصعب شهاب» فيصلح فيه أن تقول: «ما مصعب إلّا شهاب» لأنّه ليس من المعلوم على الصّحّة وإنّما ادّعى الشّاعر فيه أنّه كذلك.

وإذا كان هذا هكذا جاز أن تقوله بالنّفي والإثبات، إلّا أنّك تخرج المدح حينئذٍ عن أن يكون على حدّ المبالغة من حيث لا يكون قد ادّعيت فيه أنّه معلوم وأنّه بحيث لا ينكره منكر، ولا يخالف فيه مخالف اهمحلّ الحاجة.

(١) **قوله: موافقاً لما في «المفتاح»**. قال في باب القصر: وطريق «إنّما» يسلك مع مخاطب في مقامٍ لا يصرّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصرّ على خطئه، لا تقول: «إنّما زيد يجيء» أو «إنّما يجيء زيد» إلّا والسّامع متلقٍّ كلامك بالقبول. وكذا لا تقول: «إنّما الله إله واحد» إلّا ويجب على السّامع أن يتلقّاه بالقبول.

والأصل في «إنّما» أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إمّا لأنّه في نفس الأمر جليّ أو لأنّك تدّعيه جليّاً. [المفتاح: ٤٠٧]

المخاطب في مقام لا يصرّ على خَطَئِهِ أو يجب عليه أن لا يصرّ على خَطَئِهِ.

[الأصل في النّفي والاستثناء وتركه، وهذا يدلّ على أنّه بمعنى ما ينبغي] [أن يكون عليه الشّيء، لا الضّابطة]

ثمّ إنّه قد يترك كلّ من الأصلين إخراجاً للكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، فأشار إلى أمثلة الأصلين وتركهما بقوله: ﴿**كقولك ـ لصاحبك وقد رأيت شَبَحاً من بعيد ـ: «ما هو إلّا زيد» إذا اعتقد أنّه غيره**﴾ أي: إذا اعتقد صاحبك ذلك الشَّبَحَ غير زيد ﴿**مُصرّاً**﴾ على هذا الاعتقاد.

[العدول عن الأصل بتنزيل المعلوم منزلة المجهول]

﴿**وقد ينزّل المعلوم منزلة المجهول، لاعتبار مناسب، فيستعمل له**﴾ أي: لذلك المعلوم ﴿**الثّاني**﴾ أي: النفي والاستثناء ﴿**إفراداً**﴾ أي: حال كونه **قصر إفراد** ﴿**نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾**[1] **أي: مقصور على الرّسالة لا يتعدّاها إلى التّبرّء من الهلاك**﴾ فالمخاطبون ـ وهم الصَّحَابة ـ عالمون بكونه ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ مقصوراً على الرّسالة، غير جامع بين الرّسالة والتبرّء من الهلاك، لكنّهم لمّا كانوا يَعُدُّوْنَ هلاكه أمراً عظيماً ﴿**نزّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إيّاه**﴾ أي: الهلاك، فاستعمل له النّفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هو الإشعار بِعِظَمِ هذا الأمر في نفوسهم، وشدّة حرصهم على بقاء النبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله][2] ـ فيما

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) **قوله: «وشدّة حرصهم على بقاء النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ»**. قال الجعفري: وفيه نظر، إذ لم يكن كلّهم كذلك، فطائفة منهم كانوا حِراصاً على بقاء النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيما بينهم وهو أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ ومن كان معه، وروي عنه في

⇐

⇐ هذا الباب شيء كثير.

وطائفة منهم لم يكونوا كذلك وكانوا يتمنّون موته حتّى يتزوّجوا نِسَاءَهُ بعده وهو طلحة ومن معه، وذكر ذلك المفسّرون عن بكرة أبيهم في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَاكَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ أَن تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَداً** ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وطائفة ثالثة منهم كانوا متآمرين على قتله ليلة العقبة. قال الشافعيّ في كتاب «الأُمّ»: غزا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فغزا معه بعض من يعرف نفاقه فانخزل يوم أُحد عنه بثلاثمائةٍ، ثمّ شهدوا معه يوم الخندق فتكلّموا بما حكى الله ـ عزّ وجلّ ـ من قولهم: ﴿ **مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً** ﴾، ثمّ غزا النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بني المصطلق فشهدها معه عدد فتكلّموا بما حكى الله من قولهم: ﴿ **لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ** ﴾ وغير ذلك ممّا حكى الله ـ عزّ وجلّ ـ من نفاقهم، ثمّ غزا غزوة تبوك فشهدها معه قوم منهم نفروا به ليلة العقبة ليقتلوه فوقاه الله شرّهم، وتخلّف آخرون منهم فيمن بحضرته ثمّ أنزل الله ـ تعالى ـ في غزاة تبوك أو منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال: ﴿ **وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلٰكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ** ﴾.

قال الشّافعيّ: فأظهر الله ـ عزّ وجلّ ـ لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أسرارهم وخبر السمّاعين لهم وابتغاءهم أن يفتنوا من معه بالكذب والإرجاف والتّخذيل لهم فأخبره أنّه كره انبعاثهم فثبّطهم إذ كانوا على هذه النّيّة اهـ.

ومن المنافقين المتآمرين لقتله ليلة العقبة الثّلاثة وصاحبا البصرة وعمرو بن العاصي وأبو مسعود وأبو موسى الأشعريّ ـ كما نصّ عليه ابن جرير الطّبريّ في «المسترشد» ـ دحرجوا الدِّباب ليلة العقبة بين رجلي ناقة رسول الله ـ طلباً لقتله ـ وهم الّذين كانوا يضحكون خلفه إذا صلّى بهم ويتركون الصّلاة معه وينصرفون إلى تجاراتهم ولهوهم حتّى نزل القرآن يهتف بهم ـ كما نصّ عليه أبو الفتح في «التعجّب» ـ.

قال ابن حزم في ذكر آثار المنافقين من «المحلّى»: وأمّا حديث حذيفة فساقط لأنّه من طريق الوليد بن جميع وهو هالك ولا نراه يعلم مَنْ وَضَعَ الحديث فإنّه قد روى أخباراً

⇐

⇐ فيها أنّ أبابكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن أبي وقّاص أرادوا قتل النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإلقائه من العقبة في تبوك وهذا هو الكذب الموضوع الّذي يطعن الله ـ تعالى ـ واضعه فسقط التعلّق به والحمد للّه ربّ العالمين. اهـ.

قال الجعفريّ: فتراه يحكم بكذب الرّاوي لأنّه يروي أخباراً توجب قدح أئمّته كأنّهم معصومون، ونزل القرآن بعصمتهم، وليس الأمر كما حكم بل يحتاج لتكذيب الرّاوي إلى دليل وهو غير موجود مطلقاً. ثمّ هو من رواة مسلم في صحيحه فكيف يحكم بسقوطه؟

هذه هي أحوال بعض الصّحابة وبها لا يمكن ما قاله التّفتازانيّ وغيره تبعاً للخطيب وغيره في بيان هذا القصر.

نعم إن أراد به عليّاً وأتباعه فيصحّ قولهم في بيان القصر، وإن أراد به غيرهم لا يصحّ.

والصّحيح أن يقال في تفسير القصر: أي: مقصور على الرّسالة لا يتعدّاها إلى عصمة أصحابه من الكفر والارتداد والانقلاب إلى الأعقاب فإنّهم ربّما يرتدّون ـ كما أثبته حديث الحوض في «صحيح البخاري» ـ. وذلك أنّ المنافقين كانوا يروّجون عنه في الظّاهر شيئين: الأوّل: الرّسالة، والثّاني: عدالة جميع الصّحابة وعصمتهم عن الكفر والارتداد وأنّهم معصومون عن الخطأ والضّلال، وقد بذلوا لإشاعة هذين قصارى جهدهم وغاية وسعهم للوصول إلى غرضهم، ورَوَوْا في ذلك أحاديث وضعوها لهذا الغرض مثل قولهم: «أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» وتمسّكوا في تضليل الغافلين بظواهر بعض الآيات مثل: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ...**﴾ الآية، وغيرها مع أنّهم كانوا لا يعتقدون برسالته كما أنبأه عنهم الله في سورة المنافقين، وكانوا أثبتوا كذب عصمتهم وكفرهم وارتدادهم في زمنه ـ صلوات الله عليه وآله ـ بتخلّفهم عن جيش أُسامة وتآمرهم عليه ليلة العقبة وقولهم: «إنّ الرّجل ليهجر» وغير تلك الأُمور، ولكنّهم كانوا عازمين على كتمان حالهم على عامّة النّاس والأعراب الغفلة.

وذلك أنّهم أرادوا محو الإسلام جهاراً بتحريض الأعراب على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولمّا لم يقدروا على ذلك أرادوا محو الإسلام سرّاً، بأن أحاطوا برسول الله ـ

⇐

بينهم حتّى كأنّهم لا يَخْطِرُوْنَ هَلاكه بالبال.

﴿أو قلباً﴾ عطف على قوله «إفراداً» أي: أو يستعمل له الثّاني حال كونه **قصر قلب ﴿نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾**[1] فإنّ المخاطبين بهذا الكلام، وهم الرُّسُل ـ عليهم السّلام ـ لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً، ولا منكرين لذلك، لكنّهم نزّلوا منزلة المنكرين **﴿لاعتقاد القائلين أنّ الرّسول لا يكون بشراً، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرّسالة﴾** أي: لأنّ الكفّار القائلين لهذا القول ـ أعني «إن أنتم إلّا بشر مثلنا» ـ كانوا يعتقدون أنّ البشريّة تنافي الرّسالة في الواقع ـ وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم ـ والرُّسُلُ المخاطبون كانوا يدّعون أحد الوصفين ـ أعني: الرّسالة ـ فنزّلهم الكفّار منزلة المنكرين للوصف الآخر ـ أعني: البشريّة ـ بِناءً على ما اعتقدوه من التّنافي بين الوصفين، فقلّبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا: «إن أنتم إلّا بشر مثلنا» ـ أي: أنتم مقصورون على البشريّة ليس لكم وصف الرّسالة التي تدّعونها ـ.

⇐ صلّى الله عليه وآله ـ وقالوا: نحن معتقدون رسالته أشدّ الاعتقاد، وبشرف صحبته صِرْنا عادلين معصومين عن الخطأ والضّلال، وكانوا عالمين بأنّه إذا ارتكز ذلك في نفوس النّاس كان ذلك عوناً لهم على تدمير الإسلام ونقضه عروة عروة، وكان أنفى لدرء الشّبهة عنهم، وأنّهم في مأمن من اعتراض النّاس وانتقادهم، وبذلك كانوا مستطيعين لهدم الإسلام، ثمّ لا يجترئ أحد أن ينتقدهم وذلك يسهّل وصولهم إلى الهدف الّذي كانوا يطلبونه، كما فعلوا ذلك بتقديم أبي بكر وعمر وعثمان على أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ونيلهم من الإسلام كلّ النّيل ثمّ تسليط بني أُميّة وبني العبّاس.

وأظهروا هذا الغرض عندما استخلف عثمان وخرج أبو سفيان إلى البقيع وضرب برجله قبور شهداء «أُحد» قال: إنّ الّذي قاتلتمونا عليه أصبح بأيدينا.

(١) إبراهيم: ١٠.

[جواب عن سؤال]

ولمّا كان هاهنا مَظِنَّةُ سؤال وهو أنّ القائلين قد ادّعوا التّنافي بين البشريّة والرّسالة، وأن المخاطبين مقصورون على البشريّة، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشريّة ـ حيث قالوا: «إن نحن إلّا بشر مثلكم» ـ فكأنّهم سلّموا انتفاء الرّسالة عنهم **أشار** إلى جوابه بقوله:

﴿ وقولهم ﴾ أي: قول الرّسل المخاطبين **﴿ «إن نحن إلّا بشر مثلكم» من باب مُجَارَاة الخَصْم ﴾** أي: التّماشي معه، وإرخاء العنان إليه، والمساهلة معه، بتسليم بعض مقدّماته **﴿ لِيَعْثِرَ[1] الخصم ﴾** من «العِثار» وهو الزَّلَّة، لا من «العُثُور» وهو الاطّلاع **﴿ حيث يراد تبكيته ﴾** أي: إسكات الخصم وإلزامه **﴿ لا لتسليم انتفاء الرّسالة ﴾** فالرُّسُل ـ عليهم السّلام ـ كأنّهم قالوا: إنّ ما قلتم: «من أنّا بشر مثلكم» حقّ لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله ـ تعالى ـ قد منّ علينا بالرّسالة.

وهذا يصلح جواباً لإثبات الرّسل[2] البشريّة لأنفسهم، وأمّا إثباتها بطريق القصر فليكون على وَفْق كلام الخَصْم ـ كما هو دأب المناظرين ـ.

[تقرير السّؤال بوجهٍ آخر]

ويمكن تقرير السّؤال بوجهٍ آخر، وهو: أنّه استعمل في قوله: «إن نحن إلّا بشر» النّفي والاستثناء مع أنّ المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدّعونه، والأوّل أوفق بجواب المتن؛ فليفهم.

---

(١) من باب «قتل» وفي لغة من «ضرب».

(٢) **قوله: «وهذا يصلح جواباً لإثبات الرّسل»**. أي: كون قولهم من باب مجاراة الخصم يصلح أن يكون جواباً لإثبات الرّسل البشريّة لأنفسهم.

وأمّا إثبات البشريّة بطريق القصر فليكون على وَفْق كلام الخصم لا لتسليم ما ادّعاه الخصم من قصر الرّسل على البشريّة.

[صورة أُخرى من ترك الأصل]

وممّا اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول **قصر قلب** قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن أهل «أنطاكية» حين كذّبوا رُسُل عيسى ـ على نبيّنا وآله وعليه السّلام ـ: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ**﴾[1] فقوله: «إن أنتم إلّا بشر» **قصر قلب** ـ على ما قررنا الآن ـ.

[خلاف بين الشّارح وصاحب «المفتاح»]

وأمّا قوله: إن أنتم إلّا تكذبون» فالظّاهر أنّه **قصر قلب** أيضاً؛ لأنّ المخاطبين، وهم الرّسل ـ عليهم السّلام ـ يعتقدون أنّهم صادقون قطعاً، وينكرون كونهم كاذبين، لكن حمله صاحب «المفتاح»[2] على أنّه **قصر إفراد** ـ يعني الّذي سمّاه المصنّف **قصر تعيين** ـ بناءً على نكتة، وهي أنّ الكفّار تُرِي المخاطبين وتنبّههم على أنّ قطعهم بكونهم صادقين ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل ألبتّة، بل غاية أمرهم أن يكونوا متردّدين بين الصّدق والكِذب ـ كما هو ظاهر حال المدّعي عند السّامعين، فقصروهم على الكذب **قصر تعيين**.

[الأصل في «إنّما»]

﴿**وكقولك**﴾ عطف على قوله: «كقولك لصاحبك» يعني: أنّ الأصل في «إنّما» أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك: ﴿**«إنّما هو أخوك» لمن يعلم ذلك ويُقِرُّ بِهِ، و**﴾ أنت ﴿**تريد أن ترقّقه عليه**﴾ أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على ذلك الأخ.

---

(١) يس: ١٥.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٠١.

والأولى ـ بناء على ما ذكرنا[1] ـ أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظّاهر لأنّه لمّا لم يشفق على أخيه فكأنّه أخطأ وزعم أنّه ليس بأخيه لكنّه غير مصرّ على ذلك.

[العدول عن الأصل]

﴿ **وقد ينزّل المجهول منزلة المعلوم** ﴾ أي: منزلة ما من شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لا يصرّ على إنكاره ﴿ **لادّعاء ظهوره، فيستعمل له الثّالث** ﴾ أي: «إنّما» ﴿ **نحو** ﴾ قوله ـ تعالى ـ حكاية عن اليهود: ﴿ ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾[2] ﴾ ادّعوا أنّ كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره.

﴿ **ولذلك جاء: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾[3] للردّ عليهم مؤكّداً بما ترى** ﴾:

١ ـ من إيراد الجملة الاسميّة الدّالّة على الدّوام والثّبوت.

٢ ـ وتعريف الخبر الدّالّ على الحصر الّذي هو تأكيد على تأكيد.

٣ ـ وتوسيط ضمير الفصل المؤكّد لإفادة الحصر.

٤ ـ وتصدير الكلام بحرف التّنبيه الدّالّ على أنّ مضمون الكلام ممّا له خَطَرٌ والعناية إليه مصروفة.

٥ ـ ثمّ التّأكيد بـ«إنّ».

٦ ـ ثمّ تعقيب الكلام بما يدلّ على التّقريع والتّوبيخ وهو قوله: ﴿ **وَلَٰكِن لَا يَشْعُرُونَ** ﴾.

---

(١) **قوله: «والأولى بناء على ما ذكرنا»**. أي على ما ذكرنا من الإشكال المتقدّم عن الشّيخ عبدالقاهر في «الدّلائل» من أنّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ القصر.

(٢) البقرة: ١١.

(٣) البقرة: ١٢.

فعلم أنّ بين الطّرق الأربعة **مشاركة رُباعيّة** ـ كما مرّ ـ.

وثلاثيّة كاشتراك الثّلاثة الأُوَل في أنّ دلالتها على **القصر** بالوضع، والثّلاثة الأخيرة في أنّه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفيّ، بل على المثبت فقط.

وثُنائيّة كاشتراك الأخيرين في صحّة المجامعة مع «لا» العاطفة.

[مزيّة «إنّما»]

﴿ **ومزيّة «إنّما»**[1] **على العطف أنّه يعقل منها** ﴾ أي: من «إنّما» ﴿ **الحكمان** ﴾ أي: الإثبات للمذكور، والنّفي عمّا سواه. ﴿ **معاً** ﴾ بخلاف العطف فإنّه يفهم منه أوّلاً الإثبات، ثمّ النفي نحو: «زيد قائم لا قاعد» أو على العكس نحو: «ما زيد قائماً بل قاعد» وتعقّل الحكمين معاً أرجح، إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أوّل الأمر ـ كما في العطف ـ.

[أحسن مواقع «إنّما»]

﴿ **وأحسن مواقعها** ﴾ أي: مواقع «إنّما» ﴿ **التّعريض**[2] ﴾ نحو: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ** ﴾[3] **فإنّه تعريض بأنّ الكفّار من فَرْطِ جهلهم كالبهائم، فَطَمَعُ النَّظَرِ** ﴾ والتّأمّل ﴿ **منهم كطمعه منها** ﴾ أي: كطمع النّظر من البهائم.

ثمّ قال الشّيخ: اعلم[4] أنّك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى

---

(١) **قوله: «مزيّة «إنّما»**. المزيّة: الفضيلة، ولا يبنى منه فعل ـ كما نصّ عليه في «المصباح» ـ.

(٢) **قوله: «التّعريض»**. وهو أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيء آخر لم تذكره ـ كما يأتي في مطلع باب الكناية من الفنّ الثّاني نقلاً عن جار الله العلّامة ـ.

(٣) الرّعد: ١٩.

(٤) **قوله: «ثمّ قال الشّيخ: اعلم»**. وهذا نصّه في مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز» ٢٧٢: ثمّ اعلم أنّك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يُراد بالكلام

⇐

بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو مقتضاه، فإنّا نعلم قطعاً أن ليس الغرض من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولوا الأَلْبَابِ** ﴾ أن يعلم السّامعون ظاهر معناه ولكن أن يذمّ الكفّار وأن يقال: إنّهم من فَرْط الجهل كالبهائم.

[مواضع يصلح فيها القصر]

﴿ ثمّ القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر ـ على ما مرّ ـ يقع بين الفعل والفاعل[1] ﴾

⇐ بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولوا الأَلْبَابِ** ﴾ أن يعلم السّامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذمّ الكفّار وأن يقال: إنّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقلٍ، وإنّكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكّروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أُولي الألباب اهـ محلّ الحاجة.

(١) **قوله: «كما يقع بين المبتدأ والخبر ـ على ما مرّ ـ يقع بين الفعل والفاعل»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٥: والاستثناء المفرّغ يجيء في جميع معمولات الفعل، وفي المبتدأ والخبر.

أمّا الفاعل والملحق به فنحو: «ما ضَرَبَ إلّا زيد» و: «ما ضُرِبَ إلّا زيد» و: «ليس منطلقاً إلّا زيد».

والمفاعيل نحو: «ما ضربت إلّا زيداً» و: «ما مررت إلّا بزيدٍ» و: «إن نظنّ إلّا ظنّاً» و: «ما رأيته إلّا يوم الجمعة» و: «إلّا قدّامك» و: «ما ضربته إلّا تأديباً».

وأمّا المفعول معه فلا يجيء بعد «إلّا»، لا يقال: «لا تمش إلّا وزيداً»، ولعلّ ذلك، لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل من حيث المعنى عمّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل، ولهذا لم يقع من التّوابع بعد «إلّا» عطف النّسق فلا يقال: «ما قام زيد إلّا وعمرو» كما تقع الصّفة.

⇐

نحو: «ما قام إلّا زيد» ﴿وغيرهما﴾ كالفاعل والمفعول نحو: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» و: «ما ضرب عمراً إلّا زيد».

والمفعولين نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً» و: «ما أعطيت درهماً إلّا زيداً».

وذي الحال والحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» و: «ما جاء راكباً إلّا زيد».

وكذا بين الفعل وسائر المتعلّقات سوى المفعول معه[1] نحو: «ما قام زيد إلّا في الدّار» و: «ما نام إلّا في اللّيل» و: «ما ضربته إلّا تأديباً» و: «ما طاب إلّا نفساً» ونحو ذلك.

وكذا بين الصّفة والموصوف، والبدل والمبدل منه نحو: «ما جاءني رجلٌ إلّا فاضل» و: «ما جاءني أحدٌ إلّا أخوك» و: «ما ضربت زيداً إلّا رأسه» و: «ما سُلِب

⇐ وأمّا وقوع واو الحال بعدها ـ نحو: «ما جاء زيد إلّا وغلامه راكب» ـ فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو، بل هو مقدّر.

ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً».

ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ الواو للحال، لأنّ صاحب الحال عامّ.

وقيل: الجملة صفة للنّكرة وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته ـ الّتي هي جملة ـ بـ«إلّا» فحصل للصّفة انفصال من الموصوف بوجهين: ١ ـ بكونها جملة، ٢ ـ وبـ«إلّا» فجيء بالواو رابطة اهـ مختصراً.

(١) قال المحقّق الرّضي: ولعلّ ذلك لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل عمّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال، وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل، ولذا لم يقع من التّوابع بعد إلّا عطف النّسق، فلا يقال: «ما قام زيد إلّا وعمرو» كما تقع الصّفة، ووقوع الحال بعدها في نحو: «ما جاءني زيد إلّا وغلامه راكب» فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو، بل هو مقدّر. اهـ.

زيد إلّا ثوبه». ﴿ففي الاستثناء يؤخّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء﴾ كما ترى في الأمثلة.

[معنى قصر الفاعل على المفعول]

ومعنى قصر الفاعل على المفعول ـ مثلاً ـ قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي، فيرجع في التّحقيق إلى قصر الصّفة على الموصوف، أو قصر الموصوف على الصّفة، ويكون حقيقيّاً وغير حقيقيّ، **إفراداً** أو **قلباً** أو **تعييناً** ـ كما مرّ ـ ولا يخفى اعتبار ذلك.

[قلّة تقديم المقصور عليه والأداة على المقصور]

﴿**وقلّ تقديمهما بحالهما**﴾ أي: جاز على قلّة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والأداة بحالهما، وهو أن تكون الأداة متقدّمة على المقصور عليه، والمقصور عليه يليها ﴿**نحو: «ما ضرب إلّا عمراً زيد»**﴾ في قصر الفاعل على المفعول، والتّقدير: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» ﴿**و: «ما ضرب إلّا زيد عمراً»**﴾ في قصر المفعول على الفاعل، والتّقدير: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» ومنه قول الشّاعر:

لاَ أَشْتَهِي يَا قَوْم إلَّاكَارِهاً[1]　　باب الأَمِيرِ وَلاَ دِفَاعَ الحَاجِبِ

---

(١) قوله: «**لاَ أَشْتَهِي يَا قَوْم إلَّاكَارِهاً**». البيت من الكامل على العَروض المضمرة مع الضَّرب المماثل، أورده أبو تمّام في باب الحماسة ونسبه إلى موسى بن جابر الحنفيّ المخضرم وبعده:

ومن الرّجال أسِنَّةٌ مَذْرُوْبَة　　ومزنّدون شهودهم كالغائب

منهم ليوث ما تُرامُ وبعضهم　　مِمّا قمشتَ وضَمَّ حبلُ الحاطب

⇐

وقوله:

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ[1] سِوَاكَ وَلَمْ يَقُمْ   عَلىٰ أَحَدٍ إلّاَ عَلَيْكَ النَّوَائِحُ

وكذا سائر المعمولات.

[سبب القلّة]

وإنّما قلّ ذلك؟ ﴿لاستلزامه قصر الصّفة قبل تمامها﴾ لأنّ الصّفة المقصورة على «عمرو» في الأوّل هي الضَّرْب المسند إلى «زيد» والصّفة المقصورة على «زيد» في الثّاني هي الضّرب المتعلّق بـ«عمرو» لا مطلق الضّرب، فلابدّ من تقديم الفاعل في الأوّل والمفعول في الثّاني لتتمّ تلك الصّفة.

⇐ «المذروبة»: المحدّدة، «المزنّد» اللئيم الضّعيف، «قمشت» جمعت، «الليوث» الأُسود، والمراد: أنّ منهم رجالاً كالأُسود ومنهم كقطع الخشب لا خير فيهم.

(١) **قوله: «كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل اختلف فيه، فنسبه أبو تمّام في باب المراثي من «ديوان الحماسة» إلى أشجع بن عمرو السّلميّ المتقدّم المتوفّى سنة ١٩٥هـ وتبعه على ذلك صاحب «الحماسة البصريّة والمغربيّة» والقالي في «الأمالي» وصاحب «التّذكرة الحمدونيّة»، ونسبه الخالديان في «الأشباه والنّظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّين والمخضرمين» إلى معروف بن مالك النّهشليّ ونسب إلى منصور النّمري في مرثية يزيد بن مَزيد الشّيباني:

مضى ابنُ سعيدٍ حين لم يبق مُشْرِقٌ   ولا مُغْرِبٌ إلّا له فيه مادح
وما كنت أدري ما فواضل كفّه   على النّاس حتّى غيّبته الصفائِحُ
فأصبح في لَحْدٍ من الأرض ميّتاً   وكانت به حيّاً تضيق الصَّحائِحُ
سأبكيك ما فاضت دموعي وإن تَغِضْ   فحسبك منّي ما تُجِنُّ الجوانِحُ
كأن لم يمت حيّ سواك ولم تَقُمْ   على أحدٍ إلّا عليك النَّوائِحُ
لئن حَسُنَت فيك المراثي وذِكْرها   لقد حَسُنَتْ مِنْ قبلُ فيك المدائِحُ
فما أنا مِن رُزْءٍ ـ وإن جلّ ـ جازعٌ   ولا في سرور بعد موتك فارِحُ

وإنّما جاز مع قلّة؟ لأنّها في الحقيقة تامّة بذكر المتعلّق في الآخر.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وإنّما قال: «بحالهما»؟ احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن مكانهما ـ بأن تؤخّر أداة الاستثناء عن المقصور عليه، كما يقال في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» بتقديم الأداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الأداة عن المفعول، وفي: «ما ضرب عمراً إلّا زيد»: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» بتقديم الفاعل والأداة على المفعول ولكن مع تأخير الأداة عن الفاعل ـ فإنّه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود.

[ضابط المقصور عليه]

فالضّابط أنّ المقصور عليه يجب أن يلي أداة الاستثناء سواء كانا متأخّرين عن المقصور ـ كما هو الشّائع ـ أو متقدّمين عليه ـ كما هو القليل ـ.

[كلامٌ عن المحقّق الرّضيّ]

واعلم أنّ تقديمهما بحالهما أيضاً ممّا منعه بعض النُّحاة[1] لأنّه يفيد القصر في

---

(١) **قوله: «واعلم أنّ تقديمهما بحالهما أيضاً ممّا منعه بعض النُّحاة»**. المراد بهذا البعض المانع هو المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من شرح «الكافية» ١: ٧٣ ـ ٧٤. وإن نسبه الشّارح الرّوميّ والهنديّ والآخرون إلى ابن الحاجب والأكثرين، كما نسبوا الجواز إلى السّكّاكيّ والخطيب، ولكن التّفتازانيّ تصرّف في كلام الرّضيّ تصرّفاً سيّئاً فجاء الكلام معقّداً ويا ليته نقل كلامه بعين حروفه كما نفعله نحن بُعَيد هذا فلم يكن الكلام معقّداً ولم يكن طالب العلم مبتلىً.

وحاصل الكلام: أنّ تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور، مع كون ⇐

⇐ المقصور عليه والأداة بحالهما ـ وهو أن تكون الأداة متقدّمة على المقصور عليه ـ أيضاً منعه المحقّق الرّضيّ في باب الفاعل من شرح «الكافية» وقال: إنّه يلزم منه فسادان:

الأوّل: اختلال المقصود بإفادة القصر في المقصور والمقصور عليه معاً، والمقصود أن يكون ما بعد «إلّا» على الاحتمال ولا يردّه القصر والتّخصيص ـ كما يأتي بيانه ـ.

والثّاني: استثناء شيئين بأداةٍ واحدةٍ من دون أن يعطف أحدهما على الآخر. وهذا مختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأوّل: الأكثرون منعوه مطلقاً ـ بدليل يأتي بيانه ـ.

الثّاني: أجازه بعضهم مطلقاً.

الثّالث: القول بالتّفصيل ـ بما يأتي بيانه ـ.

وإن قيل: إنا لا نسلّم أنّه يلزم من تقديمهما بحالهما استثناء شيئين بأداةٍ واحدة من دون عطفٍ، فليس كلّ سوداء تمرة، وليس كلّ ما وقع بعد «إلّا» مستثنىً في الاصطلاح، بل نقول: إنّ «زيد» في «ما ضرب إلّا عمراً زيدٌ» مقدّم في المعنى وليس بمستثنى اصطلاحاً حتّى يلزم استثناء شيئين.

قلنا في جوابه: حينئذٍ يلزم محذور آخر وهو أن يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها وهو ممنوع، وسيأتي بيانه عن الرّضيّ ـ إن شاء الله ـ إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه.

الثّاني: أن يكون تابعاً للمستثنى.

الثّالث: أن يكون معمولاً لغير العامل في المستثنى وكان ذلك الغير العامل أيضاً مذكوراً في الكلام.

وإن اعترض على هذا الجواب بأنّه باطل بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ** ﴾ فإنّ «بادي الرّأي» عمل فيه «اتّبعك» ـ وهو ما قبل «إلّا» ـ وعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها هاهنا وليس المعمول مستثنى منه ولا تابعاً للمستثنى ولا معمولاً لغير العامل في المستثنى؟

⇐

⇐ يقال: بأنّه معمول لفعل مضمرٍ.

قال المحقّق الرّضيّ: وينبغي أن تعرف أوّلاً أنّك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصّاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم ـ من الفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة أو غير ذلك ـ محصوراً في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت ـ مثلاً ـ: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» فضاربيّة «زيد» محصورة في «عمرو» أي: ليس ضارباً لأحد إلّا لـ«عمرو»، وأمّا مضروبيّة «عمرو» فعلى الاحتمال ـ أي: يجوز أن يكون مضروباً لغير «زيد» أيضاً.

وبالعكس لو قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» مضروبيّة «عمرو» مقصورة على «زيد» ـ أي: لم يضربه إلّا «زيد» ـ وضاربيّة «زيد» باقية على الاحتمال ـ أي: يصحّ أن يكون ضارباً لغير «عمرو» أيضاً ـ.

وكذا في نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» يجوز أن يكون حالة الرّكوب لغير «زيد» أيضاً، بخلاف «ما جاء راكباً إلّا زيد».

فإذا تقرّر هذا تبيّن أنّ ضربَ «زيد» في قولك: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» مقصور على «عمرو» ومضروبيّة «عمرو» على الاحتمال، فلو قدّمت «عمراً» على «زيد» فإمّا أن تقدّمه عليه من دون «إلّا» نحو: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبيّة خاصّة والضّاربيّة باقية على الاحتمال فلا يجوز.

وإمّا أن تقدّمه عليه مع «إلّا» نحو: «ما ضرب إلّا عمراً زيدٌ» فعند هذا نقول:

إن أردت أنّ «عمراً» و«زيداً» مستثنيان معاً والمراد: «ما ضرب أحداً أحدٌ إلّا عمراً زيد» اختلّ أيضاً، لأنّ مضروبيّة «عمرو» في أصل المسألة ـ أعني في «ما ضرب زيد إلّا عمراً» ـ كانت على الاحتمال، وبالتّقدير المذكور الآن صارت مضروبيّته مختصّةً بـ«زيد» لأنّ الاحتمال المذكور فيما بعد «إلّا» إنّما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصّاً نحو: «ما ضربني إلّا زيد».

وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصّاً نحو: «ما ضربت إلّا زيداً».

⇐

⇐ أمّا إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامّين فليس فيما بعد «إلّا» الاحتمال المذكور ـ فاعلاً كان أو مفعولاً ـ نحو: «ما ضرب إلّا زيد» و: «ما ضرب أحد إلّا زيد» في الفاعل، و: «ما ضرب إلّا زيداً» و: «ما ضرب أحداً إلّا زيداً» في المفعول.

وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامّين نحو: «ما ضرب أحدٌ أحداً إلّا زيد عمراً» أو قدّرتهما عامّين ولم تذكرهما نحو: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» بقي المستثنيان غير محتملين.

وإنّما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العامّ شيء يتعلّق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العامّ شيء يتعلّق به المفعول المستثنى ـ كما كان حين ذكرتهما خاصّين ـ فيكون في «ما ضرب إلّا عمراً زيد» المضروبيّة المطلقة مقصورة على «عمرو» والضّاربيّة المطلقة مقصورة على «زيد» وتختصّ مضروبيّة «عمرو» بـ«زيد» وهو عكس المعنى.

هذا مع أنّ استثناء شيئين بأداة واحدة بلاعطف غير جائزٍ مطلقاً عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه «إلّا» وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان ـ لا على وجه البدل ولا على غيره ـ.

فلا تقول في البدل: «ما سخا أحد بشيءٍ إلّا عمرو بدرهم» ولا تقول في غير البدل: «ما سخا أحد بشيءٍ إلّا عمراً الدّينار».

ويجوز مطلقاً عند جماعةٍ.

وبعضهم فصّلوا فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما جاز، نحو: «ما ضرب أحدٌ أحداً إلّا زيد عمراً».

وذلك لأنّ الاسمين بكونهما بدلين ممّا قبل «إلّا» كأنّهما واقعان موقع ما أُبدلا منهما ـ أي: كأنّهما وقعا قبل «إلّا» وليسا بمستثنيين، فكأنّك قلت: «ضرب زيد عمراً».

ومثل هذا عند الأوّلين بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مضمرٍ ـ من جنس الأوّل ـ لا بدلان؛ والتّقدير: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد ضرب عمراً».

⇐

⇐ وإن كان المستثنى منهما مقدّرين نحو: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» أو كان أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو: «ما ضرب القوم إلّا بعضهم بعضاً» أو كلاهما مذكورين لكنّ المستثنيين لم يبدلا منهما ـ سواء لم يبدل شيءٌ منهما أو أُبدل أحدهما دون الآخر ـ نحو: «ما ضرب أحد بشيءٍ إلّا زيداً وإلّا زيد بالسّوط» لم يجز؛ لأنّ المستثنيين ـ إذن ـ ليسا كالواقعين قبل «إلّا» وهي تضعف عن استثناء شيئين إلّا على الوجه المذكور.

فإن استدلّ من أجاز مطلقاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ**﴾ فإنّه لم يذكر المستثنى منهما والتّقدير: «ما نراك اتّبعك أحد في حالةٍ إلّا أراذلنا في بادي الرّأي» أي: بلا رويّة ـ فلغيرهم أن يعتذروا بأنّه منصوب بفعل مقدّرٍ ـ أي: «اتّبعوا في بادي الرّأي» ـ. أو بأنّ الظّرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

وإن أردت في أصل المسألة ـ أعني: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» ـ أنّ «زيداً» مقدّم معنىً وليس بمستثنىً وأنّ المراد «ما ضرب زيد إلّا عمراً» فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بأداةِ «إلّا».

إلّا أنّ أكثر النُّحاة منعوا أن يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها.

إلّا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلّا زيداً أحد».

أو تابعاً للمستثنى نحو: «ما جاءني إلّا زيد الظّريف».

أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً».

وذلك أنّ ما بعد «إلّا» من حيث المعنى جملة مستأنفة غير الجملة الأُولى، لأنّ قولك: «ما جاءني إلّا زيد» بمعنى: «ما جاءني غير زيد وجاءني زيد».

فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة، فالأولى أن لا يتوغّل المعمول في الحيّز الأجنبيّ عن عامله.

أمّا «المستثنى» فإنّه على طرف ذلك الحيّز غير متوغّل فيه.

وإنّما جاز وقوع «المستثنى منه» و«تابع المستثنى» بعد «المستثنى»؟ لأنّ «المستثنى»

⇐

الفاعل والمفعول جميعاً، فيختلّ المقصود؛ لأنّ التّقدير في: «ما ضرب إلّا عمراً زيد»: «ما ضرب أحداً أحد إلّا عمراً زيد»، وفي: «ما ضرب إلّا زيد عمراً»: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد عمراً».

⇐ له تعلّق بهما من وجهٍ فكأنّه وكلّ واحد منهما كالشّيء الواحد.

وأمّا نحو «ضاحكاً» فليس في الحيّز الأجنبيّ من عامله، إذ قولك: «إذ لم يبق إلّا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكاً» معموله الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل «إلّا» بعد المستثنى ـ غير الثّلاثة المذكورة ـ إمّا مرفوع أو منصوب ولا يكون إلّا في الشّعر كقوله:

كأن لم يمت حيّ سواك ولم تقم   على أحد إلّا عليك النّوائح

وكقوله:

لا أشتهي يا قوم إلّا كارهاً   باب الأمير ولا دفاع الحاجب

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوّل ـ أي: «قامت النّوائح» و: «أشتهي باب الأمير كارهاً» ـ.

والكسائيّ جوّز مطلقاً عمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعاً أو نصباً ـ صريحاً كان النّصب ـ كما ذكرنا ـ أو لا، كما في قولك: «ما مررت إلّا راكباً بزيد» في الشّعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع ـ.

وابن الأنباريّ جوّز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النّصب.

فتبيّن لك على هذا أنّ ما قبل «إلّا» لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصحّ سواء كان ذلك أيضاً مستثنى أو لا كما مضى، فلا يجوز في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب إلّا عمراً زيد».

وإنّما قلت في أوّل بيان المسألة: «معمولاً خاصّاً» لأنّه إذا كان المعمول عامّاً نحو: «ما ضرب أحد إلّا زيداً» فلا يقال: إنّ مضروبيّة «زيد» باقية على الاحتمال لأنّه لم يبق بعد أحدٍ شيءٌ يمكن أن يضرب «زيداً» كما كان في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» أمكن أن يضرب «عمراً» غير «زيد» أيضاً اهـ.

[الأقوال في استثناء شيئين بأداةٍ واحدة]

[القول الأوّل: الجواز مطلقاً]

هذا عند من يجوّز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقاً[1].

[القول الثّاني: التّفصيل]

وبعضهم يجوّز ذلك إذا كان **المستثنى منه** مذكوراً، أو **المستثنى** بدلاً منه نحو: «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد عمراً».

[القول الثّالث: المنع مطلقاً]

والأكثرون على منعه مطلقاً؛ لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصل فيها «إلّا» وهي حرف فلا يُسْتَثْنَى بها شيئان.

[شروط جواز تقديم المقصور عليه والأداة على المقصور]

فتقديمهما بحالهما إنّما يجوز على تقدير أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً[2] ويجعل المقصور في النيّة مقدّماً، ويجعل عمل ما قبل «إلّا» فيما بعد المستثنى بها.

---

(١) سواء ذكر المستثنى على سبيل البدليّة أو لا ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً»**. أي: جواز التّقديم يحصل بأمورٍ:

الأوّل: أن لا يجعل الاستثناء متعدّداً وذلك ـ كما نقلنا عن الرّضيّ ـ إنّما يكون بأن لا يسمّى كلّ ما وقع بعد «إلّا» مع الفصل مستثنىً اصطلاحيّاً بل يعتبر أنّه مقدّم معنىً وعامله ما قبل «إلّا».

الثّاني: أن يكون الواقع بعد «إلّا» مع الفصل مقدّماً في النيّة.

الثّالث: أن يعتبر عامله ما قبل «إلّا».

[مخالفة النّحاة وإحداثهم شروطاً جديدة]

إلّا أنّ أكثر النُّحاة على منع ذلك:

١ ـ إلّا أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلّا زيداً أحد».

٢ ـ أو تابعاً للمستثنى نحو: «ما جاءني إلّا زيد الظّريف».

٣ ـ أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو: «رأيتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً» فإنّ «ضاحكاً» مفعول «رأيت» والعامل في «الموت»: «لم يبق». وليطلب بيان ذلك من كتبهم.

وقالوا: الظّرف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ** ﴾[1] منصوب بمضمر، أي: «اتّبعوك في بادي الرّأي» وكذا «باب الأمير» في البيت الأوّل، أي: «لا أشتهي باب الأمير» و«النّوائح» في البيت الثّاني مرفوع بمضمر، أي: «قامت النّوائح».

وفيه بحثٌ؛ لأنّ الفعل الأوّل يبقى بلا فاعل، واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسّف.

نعم يصحّ هذا[2] فيما إذا قدّم المرفوع وأخّر المنصوب.

ومن هذا قيل: إنّ «عمراً» في قولنا: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» منصوب بفعل مضمر كأنّه قيل: «ما وقع ضرب إلّا من زيد» ثمّ قيل: «مَنْ ضرب»؟ فقيل: «عمراً» أي: ضرب عمراً.

---

(١) هود: ٢٧.

(٢) **قوله: «نعم يصحّ هذا»**. أي: كون ما بعد المستثنى معمولاً لمضمرٍ في موضعٍ وهو ما إذا قدّم المرفوع وأُخّر المنصوب.

[نقد الخطيب بعضهم]

قال المصنّف: «وفيه نظر[١] لاقتضائه الحصر[٢] في الفاعل والمفعول جميعاً».

وذلك لأنّ «مَنْ ضَرَبَ» لأبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل، حتّى أنّك إذا ضربت «زيداً» و«عمراً» و«بكراً» فقيل لك: مَنْ ضربت؟ فقلت: «زيداً» لم يتمّ الجواب حتّى تأتي بالجميع.

فعلى هذا لا يكون غير «عمرو» في المثال المذكور مضروباً لـ«زيد» ولم يقع ضرب إلّا من «زيد» فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً.

---

(١) **قوله: «قال المصنّف: وفيه نظر»**. أي: قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٤٠: في هذا القول نظر، لاقتضاء الإضمار والتّوجيه في هذا الموضع القصر في الفاعل والمفعول جميعاً وذلك لأنّ لفظة «مَنْ» في السّؤال ـ أي: مَنْ ضَرَبَ؟ ـ لإبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتّى أنّك إذا ضربت ثلاثةً من الرّجال ـ مثل «زيد»، و«بكر»، و«عمرو» ـ فقيل لك: «مَنْ ضربتَ»؟ فاقتصرت في الجواب على ذكر «زيد» ولم تذكر «عمراً» ولا «بكراً» لم يتمّ الجواب إلّا أن تذكر الجميع.

وبناءاً على هذا لا يكون في «ما ضرب إلّا زيد عمراً» ـ على التّوجيه المذكور ـ مضروب لـ«زيد» غير «عمرو» لأنّ المفروض أنّ الجوابٌ يتمّ بأن يقال: «عمراً» فينحصر **المفعول** فيه، فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً فيكون المعنى: «أنّه ليس في الدّنيا ضارب إلّا زيد ولا مضروب إلّا عمرو» وهذا خطأ، لأنّه في الحقيقة استثناء شيئين بأداة واحدةٍ.

ولم يفهمه بعضهم فمنع اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعاً قائلاً: إنّ الفعل المقدّر العامل في ما بعد المستثنى ـ أي: عمرو ـ لا يكون فيه أداة قصر، فمن أين يلزم القصر في المفعول.

(٢) أي: القصر.

[خَفَاءُ النَّقْدِ على بعضهم الآخر]

وقد خَفِيَ على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين: إنّ الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول؟

نعم، يمكن أن يقال(١): إنّا نلتزم اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ونمنع صحّة هذا الكلام في غير هذا المقام.

[سبب إفادة النّفي والاستثناء القصر]

﴿ووجه الجميع﴾ أي: السّبب في إفادة النّفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر، أو الفاعل والمفعول أو غير ذلك ﴿أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ﴾(٢) وهو

---

(١) **قوله: «نعم، يمكن أن يقال»**. أي: يمكن أن يقال: إنّا نلتزم اقتضاء الإضمار القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ونمنع صحّة هذا الكلام الّذي يقتضي القصر في الطّرفين - الفاعل والمفعول - بأداةٍ واحدةٍ في «غير هذا المقام» الّذي قدّم المقصور عليه والأداة بحالهما، ومع ذلك قدّم المرفوع وأخّر المنصوب، لأنّ هذا المقام يقبل البيان المذكور دون غيره.

(٢) **قوله: «أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ»**. فإن قيل: ما وجه تخصيص بيان الوجه بالاستثناء المفرّغ مع وجوده في غيره أيضاً نحو: «ما جاءني القوم إلّا زيد» و: «ما فعلوه إلّا قليل»؟ يقال: لأنّ الأمر في غير المفرّغ واضح بيّن، لأنّ كلّ أحد يعلم وجه إفادة نحو: «ما جاءني القوم إلّا زيد» القصر، وكذا العطف.

ولأنّ الشّائع في طرق القصر الاستثناء المفرّغ - كما نقلناه عن الرّضيّ -.

وأمّا التّقديم فلا يدرك إلّا بالذّوق السّليم - أي: ذوق المعرفة - ولفظة «إنّما» بمعنى «ما» و«إلّا». والخَفاء في المفرّغ لعدم ذكر المستثنى منه.

ثمّ إنّ قوله: «والإخراج يقتضي مخرجاً منه» إشارة إلى أنّ البيان مختصّ بالاستثناء

⇐

الّذي ترك فيه **المستثنى منه** ففرّغ الفعل الّذي قبل «إلّا» وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد «إلّا» **﴿ يتوجّه إلى مقدّر ـ وهو مستثنى منه ـ ﴾** لأنّ «إلّا» للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجاً منه **﴿ عامّ ﴾** ليتناول المستثنى وغيره فيتحقّق الإخراج.

ولئلّا يلزم التّخصيص من غير مخصّص.

[كلام السّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»: ولذلك ترانا في «علم النَّحْو»(١) نقول:

⇐ المتّصل، لأنّ الأصل في الاستثناء الاتّصال أوّلاً، ولأنّ المفرغ لا يكون إلّا في المتّصل ثانياً بدليل قوله: «ليتناول المستثنى وغيره».

(١) **قوله: «ولذلك ترانا في علم النّحو»**. قال السّكّاكيّ في القصر بين الفاعل والمفعول: اعلم أنّك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» على معنى: «لم يضرب غير عمرو» وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» على معنى: «لم يضربه غير زيد».

والفرق بين المعنيين واضح وهو أنّ «عمراً» في الأوّل لا يمتنع أن يكون مضروب غير «زيد» ويمتنع في الثّاني. وأنّ «زيداً» في الثّاني لا يمتنع أن يكون ضارباً غير «عمرو» ويمتنع في الأوّل.

ولك أن تقول في الأوّل: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» وفي الثّاني: «ما ضرب إلّا زيد عمراً» فتقدّم وتؤخّر، إلّا أنّ هذا التّقديم والتّأخير لمّا استلزم قصر الصّفة قبل تمامها على الموصوف قلّ دوره في الاستعمال، لأنّ الصّفة المقصورة على «عمرو» في قولنا: «ما ضرب زيد إلّا عمراً» هي ضرب «زيد»، لا الضّرب مطلقاً، والصّفة المقصورة على «زيد» في قولنا: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» هي الضّرب لـ«عمرو».

وقال في القصر بين المفعولين:

وإذا أردت قصر أحد المفعولين على الآخر في نحو: «كسوت زيداً جبّة» قلت في قصر «زيد» على «الجبّة»: «ما كسوت زيداً إلّا جبّة» أو «ما كسوت إلّا جبّة زيداً» وفي قصر

⇐

⇐ «الجبّة» على «زيد»: «ما كسوت جبّة إلّا زيداً» أو «ما كسوت إلّا زيداً جبّةً».

وفي نحو: «ظننت زيداً منطلقاً» تقول في قصر «زيد» على «الانطلاق»: «ما ظننت زيداً إلّا منطلقاً» و: «ما ظننت إلّا منطلقاً زيداً»، وفي قصر «الانطلاق» على «زيد»: «ما ظننت منطلقاً إلّا زيداً» و: «ما ظننت إلّا زيداً منطلقاً».

وقال في القصر بين الحال وذي الحال:

وإذا أردت قصر ذي الحال على الحال، قلت: «ما جاء زيد إلّا راكباً» أو «ما جاء إلّا راكباً زيد». وفي قصر الحال على ذي الحال: «ما جاء راكباً إلّا زيد» أو «ما جاء إلاّ زيد راكباً».

ثمّ قال: والأصل في جميع ذلك هو أنّ «إلّا» في الكلام النّاقص ـ أي: المفرّغ ـ تستلزم ثلاثة أشياء:

أحدها: المستثنى منه لكون «إلّا» للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وثانيها: العموم في المستثنى منه لعدم المخصّص وامتناع ترجيح أحد المتساويين ولذلك ترانا في «علم النّحو» نقول: تأنيث الضّمير في «كانت» في قراءة أبي جعفر المدني: «إن كانت إلّا صيحةٌ» بالرّفع. وفي «تُرَى» المبنيّ للمفعول في قراءة الحسن: «فأصبحوا لا تُرىٰ إلّا مساكنُهم» برفع «مساكنهم».

وفي «بقيت» في بيت ذي الرُّمَّة:

* وما بقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ *

للنّظر إلى ظاهر اللّفظ، والأصل التّذكير لاقتضاء المقام معنى: «شيء من الأشياء».

وثالثها: مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه. وأعني بصفته كونه: فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حالٍ أو حالاً، أو ما يرى كيف يقدّر المستثنى منه في نحو: «ما جاءني إلّا زيد» مناسباً له في الجنس والوصف الّذي ذكرت نحو: «ما جاءني أحد إلّا زيد».

وفي: «ما رأيت إلّا زيداً» نحو: «ما رأيت أحداً إلّا زيداً» وفي: «ما جاء زيد إلّا راكباً» نحو: «ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلّا راكباً».

وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام.

⇐

تأنيث الضّمير في «كانت» في قراءة أبي جعفر: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾[1]

⇐ بيان ذلك أنّك إذا قلت: «ما ضرب زيد إلاّ عمراً» لزم أن يقدّر قبل «إلّا» مستثنى منه ليصحّ الإخراج منه، ولزم أن يقدّر عامّاً، لعدم المخصّص، ولزم أن يقدّر مناسباً للمستثنى الّذي هو «عمرو» في جنسه ووصفه، وحينئذٍ يمتنع أن يكون صورة الكلام إلّا هكذا: «ما ضرب زيد أحداً إلّا عمراً» واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على «عمرو» المفعول ضروريّ، وكذا إذا قلت: «ما ضرب إلّا عمراً زيد».

وإذا قلت: «ما ضرب عمراً إلّا زيد» لزم تقدير مستثنىً منه من جنس المستثنى، وبوصف العموم وبوصف المستثنى، وحينئذٍ يكون صورة الكلام هكذا: «ما ضرب عمراً أحدٌ إلّا زيد» ويلزم ضرورة قصر المفعول على «زيد» الفاعل.

وإذا قلت: «ما كسوت زيداً إلّا جبّةً» كان التّقدير: «ما كسوت زيداً ملبساً إلّا جبّة» فيكون «زيد» مقصوراً على «الجبّة» لا يتعدّاها إلى ملبس آخر، وإذا قلت: «ما كسوت جبّة إلّا زيداً» كان التّقدير: «ما كسوت جبّة أحداً إلّا زيداً» فتكون «الجبّة» مقصورة على «زيد» لا تتعدّاه إلى من عداه، وإذا قلت: «ما جاء راكباً إلّا زيد» كان التّقدير: «ما جاء راكباً أحد إلّا زيد». وإذا قلت: «ما جاء زيد إلّا راكباً» كان التّقدير: «ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلّا راكباً».

وإذا قلت: «ما اخترت رفيقاً إلّا منكم» كان التّقدير: «ما اخترت رفيقاً من جماعةٍ من الجماعات إلّا منكم».

وإذا قلت: «ما اخترت منكم إلّا رفيقاً» كان التّقدير: «ما اخترت منكم أحداً متّصفاً بأيّ وصف كان إلّا رفيقاً» وكذا إذا قلت: «ما اخترت إلّا رفيقاً منكم» بدل أن تقول: «ما اخترت إلّا منكم رفيقاً» لم يَعْرُ عن فرقٍ.

وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشّاعر ـ وهو السيّد الحِمْيَرِيّ في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

لو خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرْسَانَه   ما اختار إلّا منكم فارساً

وبين ما إذا قلت: «ما اختار إلّا فارساً منكم» اهبعين حروفه.

(١) يس: ٢٩.

بالرّفع، وفي «تُرَى» مبنيّاً للمفعول في قراءة الحسن: ﴿**فَأَصْبَحُوا لاَ تُرىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾[١] برفع «مساكنهم»، وفي بيت ذي الرُّمَّة:

*** وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ[٢] ***

---

(١) الأحقاف: ٢٥. وفي القرآن «يُرَى» بصيغة الغائب المذكّر المجهول.

(٢) **قوله: «وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ»**. المصراع من الطّويل على الضّرب المقبوض وعروضه أيضاً مقبوض وهو من قصيدة يقول ذو الرُّمَّة فيها:

أمنزلتي ميّ سلام عليكما ... هل الأزْمُنُ اللّاءِ مضين رَواجِعُ

وهل يرجِعُ التسليمَ أو يكشف العَمَى ... ثَلاثُ الأثافي والديار البَلاقِعُ

توهّمتُها يوماً فقلت لصاحبي ... وليس بها إلّا الظِّباءُ الخواضِعُ

ومَوْشِيَّةٌ سُحْمُ الصَّياصي كأنّها ... مُجلَّلَةٌ حُوٌّ عليها البَرَاقِعُ

قال فيها:

فَلاة رجوعُ الكُدْر أطلاؤها بها ... من الماء تأويبٌ وهُنَّ روابِعُ

جدعتُ بأنقاضٍ حراجيجَ أَنْفَه ... إذا الرِّئْمُ أضحى وهو عِرْقاً مُضَاجِعُ

غُرَيْرِية الأنساب أو شَدْقميّة ... عِتاق الذَّفَارَى وُسَّجٌ ومَوالِعُ

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غروضِها ... فما بقِيَتْ إلّا الصُّدُور الجراشِعُ

لِأَحْنَاءَ أُنْحِيْها بكلٍّ مفازةٍ ... إذا قَلِقَتْ أغراضُهنّ القَعَاقِعُ

«مَوْشِيّة»: منقوشة يعني السّواد الّذي في قوائم البقر. «سُحْمُ الصَّياصي» سُوْدُ القرون، والأسحم: الأسود. وأصل «الصّياصي» الحصون، فلمّا كانت البقر تُحْمَى بقرونها سمّيت قرونها صياصي، يقول: كأنّ البقر خيل مجلّلة «حُوٌّ» دُهْمٌ أراد الخيل.

«الكُدْر»: القطا يضرب ألوانها إلى السَّواد، و«الفَلاة» الأرض الواسعة. و«الأطلاء»: من «الطّلا» يعني فِراخها. التّأويب: الورود ليلاً.

«جدعت» قطعت «الأنقاض» المهازيل من الإبل. «حراجيج» طِوال. «الرئم»: الظِّباء البيض، يقول: إذا الرّئم دخل كناسه فنام في أصل عرق يطلب برده، أراد: أضحى وهو مضاجع عرقاً.

⇐

للنّظر الى ظاهر اللّفظ، والأصل التّذكير، لاقتضاء المقام معنى: «شيء من الأشياء».

[نقده]

وفيه إشكال وهو أنّه إذا فرّغ العامل إلى ما بعد «إلّا» ـ بأن حذف **المستثنى منه** ـ فلا ضمير في الفعل أصلاً، فالأحسن أن يقال: تأنيث الفعل بالنّظر إلى ظاهر اللّفظ فإنّ «الصَّيْحَة» في حكم فاعل الفعل ـ كما في «الكشّاف» ـ.

[كلام عن المحقّق الرّضيّ]

ولعلّ صاحب «المفتاح» نظر إلى الأصل والحقيقة فإنّ الفاعل في الحقيقة هو **المستثنى منه** المقدّر[1] وإلّا فكيف يسند الفعل المنفيّ إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه.

⇐ «غريريّة» من اليمن «شدقميّة»: منسوبة إلى «شدقم» فحل من فحول الإبل العتاق. «الذَّفَارى»: «جمع «الذّفرى» وهو مخرج العرق من قفا البعير.

الوَسَج والملع: ضربان من السّير.

النَّخْزُ: الرّكل بالعقب، أي: يضرب جنب الدّابة بعقب الرِّجْل لتسرع، والأجراز واحدها «جرز» وهي الأراضي الّتي لا تنبت و«الغُرُوْض» حزم الرّحال، الواحد: غرضة. «الجراشع»: الغلاظ، الواحد: «جرشع». «الأحناء»: النَّواحي.

يصف تلك الأنقاض من الإبل بالهزال لكثرة السّير حتّى قد أضمرها الوقوع في الأراضي الأجراز والنَّخْزُ بالأعقاب والأعواد وطوى ما تقع تحت غروضها من اللّحم وما بقيت إلّا أضلاع منتفخة.

أراد الافتخار بكثرة الوقوع في مشاقّ الأُمور وكثرة السّير في طلب المعالي، والشّاهد واضح.

(١) **قوله: «فإنّ الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدّر»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب ⇐

وإذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدّر العام ـ وهو ليس بمذكور ـ ففي الفعل ضمير عائد إليه[١] كما في قولهم: «إذا كان غداً فَائْتِنِيْ» فإنّ اسم «كان» ضمير عائد إلى ما نحن فيه.

وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ في من قرأ بالياء[٢]، فإنّ فاعله ضمير عائد إلى «حاسب» لامتناع حذف الفاعل.

⇐ الاستثناء المفرّغ من شرح «الكافية» ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥: هذا الّذي يسمّيه النُّحاة الاستثناء المفرّغ والمفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلّا» لأنّه لم يشتغل بمستثنىً منه، فعمل في المستثنى.

قال: واعلم أنّ المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى، وإنّما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى، لأنّه الجزء الأوّل، والمستثنى صار بعده في حيّز الفضلات فأعرب بالنصب. ثمّ قال:

فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ **المستثنى منه لمّا حذف** لقيام القرينة، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء، وكان المستثنى منه أولى بأن يعرب بما يقتضيه العامل؛ لكونه جزءً أوّل **صار المستثنى** متعيّناً لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره.

فعلى هذا سقط الاعتراض بأنّه كيف يسند الفعل المنفيّ في «ما قام إلّا زيد» إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه، لأنّه ليس تمام المسند إليه ـ في الحقيقة ـ في نحو: «ما قام إلّا زيد» كما لم يكن «القوم» تمام المسند إليه في «ما قام القوم إلّا زيداً» بل كلّ واحد منهما جزء المسند إليه حقيقةً وإن كان كالمسند إليه لفظاً اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «ففي الفعل ضمير عائد إليه»**. لأنّهم قالوا: يمتنع حذف الفاعل عند المحقّقين وإن أجاز الكسائيّ حذفه في باب التّنازع.

(٢) **قوله: «في مَنْ قرأ بالياء»**. وأمّا من قرأ «ولا تحسبنّ» بصيغة المفرد المخاطب المذكّر فالضّمير المستتر فيه وجوباً لا يعود إلى شيءٍ ـ لأنّ العائد اسم **مختصّ** بضمير الغائب لعوده إلى ما تقدّم لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ بل الخطاب لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

فعلى مذهبه[1] يكون «هند» ـ مثلاً ـ في: «ما قام إلّا هند» بدلاً من الضّمير العائد إلى «أحد» لكن التزم في هذا القسم الإبدال ولم يجوّز النَّصْب؛ لإسقاط **المستثنى منه** من اللفظ بالكلّيّة، والاقتصار على الضّمير العائد إلى ما ليس في اللّفظ، وانصراف العامل إلى المستثنى.

﴿ **مناسب للمستثنى في جنسه** ﴾ بأن يقدّر في نحو: «ما ضرب إلّا زيد»: «أحد»، وفي نحو: «ما كَسَوْتُهُ إلّا جُبَّةً»: «لباساً»، وفي نحو: «ما جاء إلّا راكباً»: «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما سِرْتُ إلّا يوم الجمعة»: «وقتاً من الأوقات» وفي: «ما صلّيت إلّا في المسجد»: «في مكان من الأمكنة» وعلى هذا القياس.

ولا يصحّ تفسير المناسبة[2] في الجنس بأن يكون **المستثنى منه** بحيث يصحّ

---

(١) **قوله: «فعلى مذهبه»**. أي: على مذهب السّكّاكيّ من كون الضّمير مستتراً في الفعل عائداً إلى ما يقتضي الموضع تقديره، يكون «هند» ـ مثلاً ـ في «ما قام إلّا هند» بدلاً من الضّمير العائد إلى «أحد».

ويكون الكلام حينئذٍ غير موجب قد ذكر فيه المستثنى منه، والمستثنى متّصل والقاعدة تقتضي جواز النّصب والرّفع ـ أي: الإبدال ـ في المستثنى كما قرئ بالوجهين قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ و: «إلّا قليلٌ». وقال ابن مالك:

ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتّصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكن السّكّاكيّ عدل عن القاعدة فالتزم بالإبدال ولم يجوّز النّصب، لأنّ المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور لعدم جواز إظهاره، لسقوطه من اللّفظ بالكلّيّة والاقتصار على الضّمير العائد إلى ما لم يتقدّم لفظاً.

(٢) قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٣٨: وأمامنا سبته في جنسه وصفته فظاهرة، لأنّ المراد بجنسه أن يكون في نحو: «ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً»: «أحداً» وفي نحو قولنا: «ما كسوتُ

⇐

إطلاقه على **المستثنى** إذ ليس المقدّر في «ما كَسَوْتُهُ إلّا جُبَّةً»: «شيئاً» مع صحّة إطلاقه على الجُبَّة، وكذا في سائر الأمثلة المذكورة، بل المراد أخصّ من ذلك.

﴿ **وفي صفته** ﴾ يعني في كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو ظرفاً، أو حالاً، أو غير ذلك، وإذا كان النّفي متوجّهاً إلى هذا المقدّر العامّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته ﴿ **فإذا أوجب منه** ﴾ أي: من ذلك المقدّر ﴿ **شيء بـ«إلّا» جاء القصر ضَرورة** ﴾ بقاء ما عدا ذلك الشّيء على صفة الانتفاء.

[كلام عن المحقّق الرّضي أوجزه التّفتازانيّ إيجازاً مخلّاً]

واعلم أنّه قد يقع بعد «إلّا»[1] في الاستثناء المفرّغ الجملة وهي إمّا خبر مبتدأ

⇐ زيداً إلّا جُبَّةً»: «لباساً» وفي نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً»: «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما اخترتُ رفيقاً إلّا منكم»: «من جماعةٍ من الجماعات» ومنه قول السّيّد الحِمْيَرِيّ:

لو خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرسانه ... ما اختار إلّا منكم فارسا

لما سيأتي -إن شاء الله تعالى- أنّ أصله: «ما اختار فارساً إلّا منكم».

(١) **قوله: واعلم أنّه قد يقع بعد «إلّا»**. هذا كلام عن المحقّق الرّضيّ في آخر باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٤٩ أوجزه التّفتازانيّ إيجازاً مخلّاً وأنت لا تعرفه -كما ينبغي- إلّا بعد العثور على تمام نصّه، وهذا نصّه: واعلم أنّ أصل «إلّا» تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرّغ فعل مضارع إمّا خبر المبتدأ كقولك: «ما النّاس إلّا يعبرون» و: «ما زيد إلّا يقوم» أو حال نحو: «ما جاءني زيد إلّا يضحك» أو صفة نحو: «ما جاءني منهم رجل إلّا يقوم ويقعد». ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال. وإنّما شرط التّفريغ لتكون «إلّا» ملغاةً عن العمل -على قولٍ- أو عن التّوصّل بها إلى العمل -على قولٍ آخر- فيسهل دفعها عمّا يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء.

وشرط كون الفعل مضارعاً لمشابهته الاسم، وأمّا الماضي فجوّزوا أن يليها في المفرّغ بأحد قيدين:

⇐

⇐ وذلك إمّا اقترانه بـ«قد» نحو: «ما النّاس إلّا قد عبروا» وذلك لتقريبها له من الحال المشبّه للاسم.

وإمّا تقدّم ماضٍ منفيّ نحو قولك: «ما أنعمت عليها إلّا شكر» و: «ما أتيته إلّا أتاني» وعنه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «ما أَيِسَ الشَّيْطَانُ من بني آدم إلّا أتاهم من قِبَلِ النّساء» وذلك إذا قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لمضمون ما قبلها.

وإنّما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأنّ هذا المعنى هو معنى الشّرط والجزاء في الأغلب نحو: «إن جئتني أكرمتك».

وإنّما قلت: «في الأغلب» لأنّه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقّباً لمضمون الشّرط، بل يكون مقارناً له في الزّمان نحو: «إن كان هناك نار كان احتراق» و: «إن كان هناك احتراق فهناك نار» و: «إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» لكن التعقّب المذكور هو الأغلب، فلمّا كان تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النّفي مع «إلّا» يفيد معنى الشّرط والجزاء ـ أعني لزوم الثّاني للأوّل ـ جاز أن يعتبر معنى الشّرط والجزاء مع حرف النّفي و«إلّا» فيصاغ ما قبل «إلّا» وما بعدها صوغ الشّرط والجزاء.

وذلك إمّا بكونهما ماضيين نحو: «ما زرتني إلّا أكرمتك»، أو مضارعين نحو: «ما أزوره إلّا يزورني»، ومثل هذا هو الغالب في الشّرط والجزاء ـ أعني كونهما ماضيين أو مضارعين ـ.

فجاز كون الماضي الّذي بعد «إلّا» هاهنا مجرّداً عن «قد» والواو مع أنّه حال، وذلك لكونه متضمّناً معنى الجزاء، فيكون ما بعد «إلّا» على هذا المعنى إمّا ماضياً مجرّداً أو مضارعاً مجرّداً ـ كما رأيت ـ.

وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو، نحو: «ما زرته إلّا وأكرمني» و: «لا أزوره إلّا ويكرمني».

وإنّما اطّرد الواو مع هذا النّظر، لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله

⇐

نحو: «ما زيد إلّا يقوم»، أو صفة نحو: «ما جاءني منهم رجل إلّا يقوم ويقعد»، أو حال نحو: «ما جاءني زيد إلّا يضحك».

وكثيراً ما يقع الحال بعد «إلّا» ماضياً مجرّداً عن «قد» والواو نحو: «ما أتيته إلّا أتاني»، وفي الحديث: «ما أَيِسَ الشّيطان من بني آدم إلّا أتاهم مِنْ قِبَلِ النّساء»[1] وذلك لأنّه قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلّا» لما قبلها فأشبه الشّرط والجزاء.

وهذا **الحال** ممّا لا يقارن مضمونه[2] لمضمون عامله إلّا على تأويل العزم،

⇐ كما هو الغالب في الحال، نحو: «جاءني زيد راكباً» ولفظه أيضاً منفصل عن العامل ـ بـ«إلّا» ـ فجاز أن يستظهر مطّرداً في ربط مثل هذه الحال بعاملها ـ لفظاً ـ بحرف الرّبط ـ أي: الواو ـ فمن ثمّة اطّرد نحو: «ما أزوره إلّا ويكرمني» وندر: «قمت وأصكّ عينيه».

ويجيء في الماضي مع الواو «قد» أيضاً نحو: «ما زرته إلّا وقد زارني». ولا يجوز الاقتصار على «قد» فلا يقال: «ما زرته إلّا قد زارني» لأنّك إن نظرت إلى معنى الجزاء الّذي يستفاد عن مثل هذا الحال، فالجزاء لا يتجرّد عن الفاء إذا كان مع «قد».

وإن نظرت إلى الحال الّذي هو أصله فليس فيه حرف الرّبط المذكور.

وإنّما قلنا: إنّ الأغلب في الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله، لأنّه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم: «خرج الأمير معه صقر صائداً به غداً» ـ أي: عازماً على الصّيد ـ.

وكذا معنى الخبر، أي: «ما أيِس الشّيطان من بني آدم من جهة غير النّساء إلّا عازماً على إتيانهم مِن قِبَلِهنّ» جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل اهبتصرّفٍ يسيرٍ.

(١) الحديث أخرجه المناوي في «فيض القدير» والتّستريّ في «إحقاق الحق».

(٢) **قوله: «وهذا الحال ممّا لا يقارن مضمونه»**. تنقسم الحال باعتبار الزّمان إلى ثلاثة أقسامٍ: **مقارنة ومقدّرة ومحكيّة**، لأنّ زمان الحال إن كان مقارناً لزمان عاملها فهي **مقارنة** وهو الغالب نحو: ﴿**وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً**﴾.

وإن كانت بعد زمان عاملها فهي **مقدّرة** ويقال لها المستقبلة نحو: «مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً» أي: مقدّراً ذلك، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾ وقوله ـ ⇐

والتّقدير: أي: «ما أيِسَ الشّيطان من بني آدمَ من جهة غير النّساء إلّا عازماً على إتيانهم من قبلهنّ» كقولهم: «خرج الأمير معه صَقْرٌ صائداً به غداً» جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل.

[المقصور عليه في «إنّما»]

﴿وفي «إنّما» يؤخّر المقصور عليه[1]، تقول: «إنّما ضرب زيد عمراً»﴾ فالقيد الأخير[2] ممّا وقع بعده بمنزلة الواقع بعد «إلّا» فيكون هو المقصور عليه.

⇐ تعالى ـ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾.

وإن كان قبل زمان عاملها فهي **محكيّة** ويقال لها: الماضية نحو: «جاء زيد أمس راكباً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

(١) **قوله: «وفي «إنّما» يؤخّر المقصور عليه»**. أي: لا يمكن توسيط «إنّما» بين المقصور، والمقصور عليه ـ كما في «إلّا» ـ لأنّ «إنّما» لا تجيء إلّا في أوّل الكلام، والتّرتيب الطّبيعيّ يقتضي أن يكون المقصور مقدّماً على المقصور عليه كما كان في النّفي والاستثناء، فيلزم حينئذٍ أن يكون المقصور بعد «إنّما» ويتأخّر المقصور عليه.

(٢) **قوله: «فالقيد الأخير»**. والمراد به ما كان جزء للكلام عمدةً كان أو فضلةً وليس المراد به أن يذكر في آخر الكلام فقط، لأنّ الموصول مع الصّلة المشتملة على قيود متعدّدة قيد واحد، وكذا الموصوف مع الصّفة.

فالمقصور عليه في نحو: «إنّما جاءني من أكرمته يوم الجمعة أمام الأمير» هو الفاعل ـ أي: الموصول مع الصّلة ـ وفي نحو: «إنّما جاءني رجل عالم» هو الموصوف مع الصّفة، ومن هنا تعرف الفرق بين قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وقولهم: «إنّما يخشى العلماء من عباده الله» وذلك لأنّ الآية تقتضي قصر خشية الله على العلماء، والمثال يقتضي قصر خشية العلماء على الله ـ كما نصّ عليه الشّيخ في «دلائل الإعجاز» والسّكّاكيّ في «المفتاح» ـ.

[المقصور عليه في «إنّما» لا يتقدّم]

﴿ولا يجوز تقديمه﴾ أي: تقديم **المقصور عليه** ﴿على غيره؛ للالتباس﴾ فإنّه إنّما جاز في النّفي والاستثناء على قلّة؛ لعدم الالتباس ـ بِناءً على أنّ **المقصور عليه** هوالمذكور بعد «إلّا» سواء قدّم على **المقصور** أو أُخّر عنه ـ وهاهنا ليس «إلّا» مذكوراً، بل الكلام متضمّن لمعناه، فلو قلنا في «إنّما ضرب زيد عمراً»: «إنّما ضرب عمراً زيد» انعكس المعنى، بخلاف ما إذا قلنا في: «ما ضرب زيد إلّا عمراً»: «ما ضرب إلّا عمراً زيد» فإنّه يعلم أنّ المقصور عليه هو المذكور بعد «إلّا» قدّم أو أُخّر.

[نقد الشّارح للمصنّف]

وهاهنا نظرٌ[1] وهو أنّ تقديم **المقصور عليه** جائز إذا كان نفس التّقديم مفيداً للقصر كما في قولنا: «إنّما زيداً ضربت»[2] فإنّه لقصر الضّرب على «زيد».

---

(١) **قوله: «وهاهنا نظرٌ»**. أي: في قول الخطيب: «ولا يجوز تقديمه على غيره» إشكال؛ لأنّ تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التّقديم مفيداً للقصر.

(٢) قال الجرجاني في «شرح المفتاح»: واعلم أنّك إذا قلت: «إنّما جاء زيد لا عمرو» و«زيداً ضربت لا عمراً» كان القصر مستنداً إلى «إنّما» والتقديم؛ لتقدّمهما وكانت العاطفة مؤكّدة لذلك القصر وإذا قلت: «إنّما تميميّ أنا» كان القصر مستفاداً من «إنّما» و تقديم الخبر هاهنا كتقديمه في قولك: «ما تميميّ إلّا أنا» وإذا قلت: «إنّما زيداً ضربت» كان القصر مستفاداً من التّقديم لعدم احتياجه إلى تأويل حتّى يكون المقصور عليه «زيداً» وكان «إنّما» مؤكّداً لذلك القصر نظراً إلى أنّ «زيداً» هو الجزء الأخير رتبة إذ لا يمكن تقديره بـ«ما» و«إلّا» كما لا يخفى ومن البيّن في ذلك قوله: «أسامياً لم تزده معرفة».

وقال التفتازاني في «شرح المفتاح» ١٧٤: فإنْ قلت: عند اجتماع طريقين أو أكثر إلى أيّهما تنسب إفادة القصر. قلت: إلى الأسبق الأقوى ففي مثل: «إنّما جاءني زيد لا عمرو»

⇐

قال أبو الطّيّب:

أَسامِياً لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً[(١)] وَإِنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا

أي: ما ذكرناها إلّا للذّة.

[ردّه]

ويمكن الجواب بأنّ الكلام فيما إذا كان القصر مستفاداً من «إنّما» وهذا ليس كذلك.

[حكم «غير»]

﴿**و«غير» كـ«إلّا» في إفادة القَصْرَيْنِ**﴾ أي: قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف ـ **إفراداً** و**قلباً** و**تعييناً** ـ تقول في قصره: «ما زيد غير

⇐ إلى «إنّما» وفي مثل «زيداً ضربت لا عمراً» إلى «التقديم» وفي مثل «إنّما زيداً ضربت» و«إنّما تميميّ أنا» إلى «التقديم» حتّى يكون المقصور عليه زيداً وتميميّ والدّليل عليه قوله: «أسامياً لم تزده معرفة».

(١) **قوله: «أَسامِياً لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً»**. البيت من المنسرح على العَروض الثّانية المطويّة مع الضّرب الثّاني المقطوع، والقائل المتنبّي في مدح عضد الدّولة الدّيلميّ من قصيدة يقول فيها:

وقد رأيتُ الملوكَ قاطبةً وسِرْتُ حتّى رأيتُ مولاها
ومن مناياهم براحته يأمرها فيهم وينهاها
أبا شجاع بفارسٍ عَضُدَ الـ ـدولَةِ فَنَّاخُسْرَوٍ شَهَنْشَاها
أسامياً لم تَزِدْهُ معرفةً وإنّما لذّةً ذكرناها
تقود مُسْتَحسنَ الكلام لنا كما تقود السَّحَابُ عُظْمَاها

يقول: إنّ أسامي عضد الدّولة لا تزيده معرفةً لأنّه أشهر من ذلك وإنّما نذكرها للتلذّذ بها. والباقي واضح، ولكنّه لا يستشهد بشعر المتنبّي عند غير أبي الفتح بن جنّي وهو يعدّه في «الخصائص» معتبراً ويقول: إنّ المعاني ينتابها المولّدون كما انتابها المتقدّمون.

شاعر» **إفراداً**، و: «ما زيد غير قائم» **قلباً**، وفي قصرها: «ما شاعر غير زيد» بالاعتبارين بحسب المقام.

﴿ وفي امتناع مجامعة «لا» ﴾ ـ العاطفة ـ لا تقول: «ما زيد غير شاعر لا منجّم» ولا: «ما شاعر غير زيد لا عمرو» لانتفاء شرطها، لكون منفيّها منفيّاً قبلها بغيرها من كلمات النّفي.

﴿ الباب السَّادس : الإنشاء[1] ﴾

[للإنشاء معنيان : اسميّ ومصدريّ]

﴿ الإنشاء ﴾ قد يقال[2] على الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

---

(١) **قوله : «الباب السَّادس الإنشاء»**. الألف واللّام مثلها في سائر الأبواب للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ.

(٢) **قوله : «الإنشاء قد يقال»**. أعاد الاسم الظّاهر، لأنّ المراد من الإنشاء الثّاني لفظ «الإنشاء» ولا يوجد في بعض نسخ الكتاب فقيل : إنّ في ضمير «قد يقال» استخدام، أي: لفظ الإنشاء يطلق على هذين المعنيين ـ المعنى الاسميّ والمعنى المصدريّ ـ وليس له إطلاق ثالث.

ونظير هذا وقع في باب التّشبيه من الفنّ الثّاني ـ أي : علم البيان ـ حيث أعاد لفظ «التّشبيه» فقال الشّارح في شرح «التّشبيه» الثّاني : أي : مطلق التّشبيه ـ أي : سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتني عليه الاستعارة أو غير ذلك ـ ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضّمير لئلّا يعود إلى المذكور المخصوص ـ أي : التّشبيه الاصطلاحي ـ فاللّام في التّشبيه الأوّل للعهد، وفي الثّاني للجنس.

وما يقال : «إنّ المعرفة إذا أُعيدت فهي عين الأوّل» فليس على إطلاقه اه.

ثمّ إنّ الإنشاء يطلق على معانٍ :

الأوّل : المعنى المصدري اللغوي وهو الإيجاد والإحداث نحو قول أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ في «نهج البلاغة» : «أنشأ الخلق إنشاءً».

الثّاني : المعنى الاصطلاحيّ الاسمي وهو الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

⇐

وقد يقال على فعل المتكلّم ـ أعني: إلقاء الكلام الإنشائيّ كالإخبار ـ.

والمراد هاهنا هو الثّاني لأنّه قسّمه إلى الطّلب وغيره، وقسّم الطّلب إلى التّمنّي والاستفهام وغيرهما، وأراد بها معانيها المصدريّة(١) لا الكلام المشتمل عليها

⇐ **الثّالث**: المعنى الاصطلاحي المصدري ـ الّذي هو فعل المتكلّم ـ وهو إلقاء الكلام الإنشائي ـ أي: إيجاد المعنى بلفظ يقارنه مثل «أنكحت» و «بعت» كـ«الإخبار» حيث يراد منه أيضاً المعنى الاسميّ وهو الكلام الّذي لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه والمعنى المصدري وهو إلقاء الكلام الخبريّ.

وهذا المعنى الأخير ـ أي: إلقاء الكلام الإنشائي ـ هو المراد هاهنا، لأنّ المصنّف الخطيب قسّم الإنشاء إلى الطّلبي وغير الطّلبي، ثمّ قسّم الطّلبي إلى التّمنّي وغير التّمنّي وأراد بها معانيها المصدريّة ـ أي: قصد من التّمنّي إلقاء الكلام المشتمل على التّمنّي وقصد من الاستفهام إلقاء الكلام المشتمل على الاستفهام ـ لا الكلام المشتمل على تلك المعاني ـ أي: المعنى الاسمي ـ.

وإذا أُريد من الأقسام المعاني المصدريّة فيجب أنّ من يراد من المقسم أيضاً هذا المعنى.

والشّارح التّفتازانيّ لم يتعرّض إلّا لمعنيين: المعنى الاسميّ الاصطلاحي، والمعنى المصدري الاصطلاحيّ ولذا قال: «والمراد هاهنا هو الثّاني» أي: المعنى المصدري الاصطلاحي كما أنّ المراد منه في صدر الكتاب هو المعنى الأوّل ـ أي: المعنى الاسميّ الاصطلاحيّ ـ وهو الكلام لا إلقاؤه، بدليل أنّه قال هناك في بيان وجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبوابٍ: «لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء» إلى آخره ....

(١) **قوله: «وأراد بها معانيها المصدريّة»**. قال الجرجاني: إذا قلنا: «ليت زيداً قائم» فقد دللنا على نسبة القيام إلى «زيد» في النّفس، وعلى هيئةٍ نفسانيّة متعلّقة بتلك النّسبة ـ على وجه يُخرجها عن احتمال الصّدق والكذب ـ.

فالمجموع المركّب من هذه الألفاظ كلام لفظيّ إنشائيّ، والمجموع المركّب من معانيها مدلول للكلام اللفظيّ الإنشائيّ، فظاهر أنّ كلمة «ليت» ليست موضوعةً لذلك

⇐

بقرينة قوله: «واللّفظ الموضوع له كذا كذا» لظهور أنّ «ليت» ـ مثلاً ـ موضوع لإفادة معنى التّمنّي لا للكلام الّذي فيه التّمنّي، وكذا البواقي.

ولا يتوهّم أنّ هذا[1] يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللّفظ؛ لأنّ المقصود ينجرّ إليه آخر الأمر.

[الإنشاءُ طلبيّ وغير طلبيّ]

فالإنشاء ضربان: **طلب** كالاستفهام، والأمر، والنّهي، ونحو ذلك، **وغير طلب** كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذّمّ، وصيغ العقود، والقَسَم، و«لعلّ» و«رُبّ»

⇐ الكلام اللفظيّ، ولا لمدلوله، ولا لإلقاء أحدهما، ولا لإحداث تلك الهيئة النّفسانيّة، بل هي موضوعة لتلك الهيئة نفسها.

فالإنشاء المنقسم إلى التّمنّي بهذا المعنى لا يصحّ أن يفسّر بإلقاء الكلام الإنشائي.

نعم، إذا أُريد بالتّمنّي: «إلقاء كلام إنشائيّ مخصوص» كان قسماً من الإنشاء المفسّر بالإلقاء، وحينئذٍ لا يصحّ أن يقال: إنّ اللفظ الموضوع له ـ أي: للتمنّي ـ «ليت».

لأنّها لم توضع لإلقاء كلام إنشائيّ مخصوص، إلّا أن يجعل اللّام للغاية والتّعليل، كما في قوله: «لظهور أنّ «ليت» ـ مثلاً ـ موضوع لإفادة معنى التّمنّي».

وأمّا إذا جعلت اللّام صلةً للوضع ـ كما هو الظّاهر ـ فالضّمير المجرور في «له» عائد إلى التّمنّي، لا بمعنى: «إلقاء الكلام المخصوص» ولا بمعنى: «إحداث الهيئة المخصوصة» بل بمعنى: الهيئة المترتّبة على ذلك الإحداث العارضة ـ مثلاً ـ لنسبة القيام إلى «زيد» في النّفس المانعة لتلك النّسبة عن احتمال الصّدق والكذب ـ كما مرّ ـ اهـ.

(١) **قوله: «ولا يتوهّم أنّ هذا»**. جواب عن سؤال وهو أنّه: إن أراد بها معانيها المصدريّة القائمة بالقلب ولم يرد بها الكلام المشتمل على تلك المعاني اقتضى ذلك البحث عن غير أحوال اللّفظ، فيخرج مباحث الباب عن «علم المعاني»، لأنّه إنّما يبحث فيه عن أحوال اللفظ.

والجواب: أنّ أحوال اللّفظ قسمان: أحوال له بلا واسطة، وأحوال له مع الواسطة، والإنشاء والإسناد ـ كما تقدّم ـ من الأحوال مع الواسطة فلا يرد الاعتراض.

و«كم»[١] الخبريّة ونحو ذلك[٢].

والمقصود بالنّظر هاهنا[٣] هو الطّلب؛ لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر.

ولأنّ كثيراً من الإنشاءات الغير الطّلبيّة في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ولهذا قال صاحب «المفتاح»[٤]: إنّ السّابق في الاعتبار هو الخبر والطلب.

---

(١) **قوله: «و«ربّ» و«كم»»**. قال الجرجاني: فإنّ «ربّ» لإنشاء التّقليل و«كم» الخبريّة لإنشاء التّكثير، ولا ينافي ذلك كون ما دخلا عليه كلاماً محتملاً للصّدق والكَذِب بحسب نسبةٍ غير نسبة التّقليل والتّكثير، فإذا قلت: «كم رجل عندي» فهو باعتبار نسبة الظّرف إلى الرّجال كلام خبريّ محتمل للصّدق والكذِب، وأمّا باعتبار استكثارك إيّاهم فلا يحتملهما، لأنّك استكثرتهم ولم تُخبِر عن كثرتهم.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك»**. مثل «صيغ التعجّب».

(٣) **قوله: «والمقصود بالنّظر هاهنا»**. المقصود بالبحث من قسمَي الإنشاء هو الإنشاء الطّلبيّ لوجهين:

الأوّل: لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في باب الخبر.

والثّاني: لأنّ كثيراً من الإنشاءات الغير الطّلبيّة في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، وإن كان البعض منها في الأصل أيضاً غير خبر مثل «ربّ» و«كم» الخبريّة.

(٤) **قوله: «قال صاحب المفتاح»**. وهذا نصّه في الفصل الأوّل من القسم الثّالث: والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب ـ المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها ـ وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل اهـ.
[المفتاح: ٢٥١]

[الإنشاء الطّلبي أنواع]

فالإنشاء ﴿ **إن كان طلبيّاً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطّلب**[١] ﴾ لامتناع طلب الحاصل.

والغرض أنّ جميع أنواع الطّلب يستدعي ذلك حتّى إذا كان المطلوب حاصلاً يمتنع إجراؤها على معناها الحقيقي ويتولّد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام[٢].

﴿ **وأنواعه كثيرة** ﴾ وهي على ما ذكره المصنّف خمسة: التّمنّي، والاستفهام، والأمر، والنّهي، والنّداء.

لأنّه إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا[٣]، الثّاني التمنّي، والأوّل إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطّالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج، فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النَّهي، وإن كان ثبوته

---

(١) **قوله: «استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطّلب»**. وذلك لأنّ الإنشاء إنّما يتعلّق بالمستقبليّات ولذا قيل: «الإنشاء إيجاد ما لم يوجد» ولكن لابدّ فيه من أن يكون معلوماً بوجهٍ مّا، لامتناع توجّه النّفس نحو المجهول مطلقاً فضلاً عن طلبه.

(٢) **قوله: «ما يناسب المقام»**. وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [الفاتحة: ٦]، فإنّ المصلّي ـ مثلاً ـ إذا قرأه لا يحمل قوله على الظّاهر، لأنّه إن حمله على معناه الحقيقي ـ وهو طلب الهداية ـ يقال له حينئذٍ: إنْ كنت على غير الهداية فَلِمَ تُصَلِّي، وإن كنت على الهداية فطلب الهداية طلب للحاصل، ولذا يحمل على غير ظاهره وهو إرادة استمرار الهداية. وكذا المعاني المجازيّة للاستفهام كما يأتي ـ إن شاء الله ـ بيان كلٍّ بعد هذا.

(٣) **قوله: «إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا»**. أي: لا يقتضي إمكان المطلوب، وعدم الاقتضاء أعمّ من اقتضاء العدم فلا يتناقض مع قوله بُعَيْد هذا: فهو قد يكون ممكناً كما تقول: «ليت زيداً يجيء» وقد يكون محالاً كما تقول: «ليت الشّباب يعود».

فإن كان بإحدى حروف[1] النّداء فهو النّداء، وإلّا فهو الأمر.

[منها: التمنّي]

﴿منها التّمنّي﴾ وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة.

[التمنّي بـ«ليت»]

﴿واللّفظ الموضوع له «ليت» ولا يشترط إمكان المُـتَمَنَّى[2]﴾ لأنّ الإنسان كثيراً ما يحبّ المحال ويطلبه، فهو قد يكون ممكناً كما تقول: «ليت زيداً يجيء»، وقد يكون محالاً ﴿كما تقول: «ليت الشَّباب يعود»[3]﴾ لكنّه إذا كان ممكناً يجب أن لا يكون لك توقّع وطَمَاعية[4] في وقوعه وإلّا لصار **ترجّياً** ويستعمل فيه «لعلّ» أو «عسى».

---

(١) وهي «يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة المفتوحة.

(٢) **قوله: «ولا يشترط إمكان المتمنّى»**. أي: لا يجب أن يكون المتمنّى ممكناً بل يكون على نوعين: ممكن وإن كان ممكناً بعيد الحصول. ومحال لأنّ الإنسان كثيراً ما يطلب المحال والمراد هو المحال العادي لا المحال العقليّ، لأنّ العاقل لا يطلب ما يستحيله العقل وذلك مثل: «عود الشّباب» فإنّ العقل لا يعدّه محالاً ولكن العادة يعدّه محالاً، إذ لم تجر العادة بعود الشّباب.

(٣) **قوله: «ليت الشّباب يعود»**. والأحسن أن يمثّل بقول جميل بثنية المتوفّى سنة ٨٢هـ:

ألا ليت ريعان الشَّباب جديدُ ... ودهراً تولَّى يا بُثَيْنُ يعودُ

وقول جرير المتوفّى سنة ١١٠هـ:

ليت الشَّباب لنا يعود كعهده ... فلقد تكونُ بشَرْخِهِ مسرورا

وقول أبي العتاهية المتوفّى سنة ٢١١هـ:

فياليت الشَّبَابَ يعود يوماً ... فأُخْبِرَه بما فَعَلَ المَشِيْبُ

وقول ابن هانئ الأندلسيّ المتوفّى سنة ٣٦٢هـ:

فليت مشيباً لا يزال ولم أقل ... بكاظمةٍ ليت الشَّبابَ يعودُ

(٤) مخفّف الياء على وزن «كراهيَة».

[التمنّي بـ«هل»]

ولمّا ذكر ما هو موضوع للتّمنّي أشار إلى ما يستعمل في التّمنّي مجازاً فقال: ﴿ **وقد يتمنّى بـ«هل» نحو: «هل لي من شفيع»**[(١)] **حيث يعلم أنْ لا شفيعَ** ﴾ لأنّه حينئذٍ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام، لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم، واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه.

والنّكتة في التّمنّي بـ«هل» والعدول عن «ليت» هو إبراز المُتَمَنَّى لكمال العناية به في صورة الممكن الّذي لا جزم بانتفائه.

[التّمنّي بـ«لو»]

﴿ **وقد يتمنّى بـ«لو» نحو: «لو تأتيني فتحدّثني»**[(٢)] **ـ بالنّصب ـ** ﴾ على تقدير

---

(١) **قوله: «هل لي من شفيع»**. والأولى أن يمثّل بقول سيّدالشهداء وسيّد شباب أهل الجنّة الإمام الشهيد أبي عبدالله الحسين ـ عليه السّلام ـ: «هل من ناصر ينصرني؟ وهل من ذابٍّ يذبّ عن حرم رسول الله؟»

قال الجعفري: «يا ليتني كنتُ معه فأفوزَ فوزاً عظيماً».

(٢) **قوله: «لو تأتيني فتحدّثني»**. قال ابن هشام في باب «لو» التّمنّي من كتاب «المغني»: ومنه: ﴿ **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً** ﴾ [الشّعراء: ١٠٢]، أي: «فليت لنا كرّةً» ولهذا نصب «فنكون» في جوابها كما انتصب «فأفوزَ» في جواب «ليت» في: «يا ليتني كنت معهم فأفوز». قال: ولا دليل في هذا لجواز أن يكون النّصب في «فنكونَ» مثله في ﴿ **إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾ [الشّورى: ٥١]، وقول ميسُون:

ولبسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليّ من لبس الشّفوف

قال: واختلف في «لو» هذه:

فقال ابن الضّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشّرط، ولكن قد يؤتى لها بجوابٍ منصوب كجواب «ليت».

⇐

«فأن تحدّثني»، فإنّ النّصب قرينة على أنّ «لو» ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار «أن»، وإنّما يضمر «أن» في جواب الأشياء السّتّة(١)،

⇐ وقال بعضهم: هي «لو» الشّرطيّة أُشربت معنى التّمنّي، بدليل أنّهم جمعوا لها بين جوابين: جوابٌ منصوب بعد الفاء، وجواب باللّام كقوله:

فلو نُبِشَ المقابِرُ عن كُلَيبٍ ... فيُخْبَرَ بالذَّنائِبِ أيُّ زِيْرِ

بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لقَرَّ عيناً ... وكيفَ لقاءُ مَنْ تحتَ القُبُورِ

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدريّة أغنت عن فعل التّمنّي، وذلك أنّه أورد قول الزّمخشريّ: وقد تجيء «لو» في معنى التّمنّي في نحو: «لو تأتيني فتحدّثني» فقال: إنْ أراد أنّ الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدّثني» فحذف فعل التّمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التّمنّي، فكان لها جواب كجوابها، فصحيح.

أو أنّها حرف وضع للتّمنّي كـ«ليت» فممنوع، لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التّمنّي كما لا يجمع بينه وبين «ليت» اهـ.

(١) **قوله: «في جواب الأشياء السّتّة»**. وهي الأمر، والنّهي، والنّفي، والتّمنّي، والاستفهام، والعَرْض، تقول: «ايتني فأكرمك» و: ﴿**لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾ [طه: ٨١]، و: «ما تأتينا فتحدّثنا» و: «هل أسألك فتجيبني» و: «ليتني كنت معكم فأفوزَ» و: «ألا تنزل بنا فتصيب خيراً منّا». وإنّما ينصب المضارع بتقدير «أن» بعد الفاء، لأنّ ما قبلها في غير النّفي إنشاء وما بعدها إخبار، وعطف الإخبار على الإنشاء غير مناسب فيجب أن يؤوّل ما قبلها بما هو في معناه وحينئذٍ يصير المعطوف عليه بالضّرورة اسماً فيلزم أن يجعل المعطوف ـ أي: المضارع ـ أيضاً في تأويل الاسم، وذلك لا يمكن إلّا بإضمار «أنْ».

وأمّا في النّفي فلحمله على النّهي؛ لأنّهما أخوان من حيث إنّهما يدلّان على ترك الفعل.

والتقدير: «فأن أكرمك» و: «فأن يحلّ» و: «فأن تحدّثنا» و: «فأن تجيبني» و: «فأن أفوز» و: «فأن تصيب».

والمعنى: «وليكن إتيان منك فإكرام منّي» و: «لا يكن طغيان منكم فحلول غضب منّي» ⇐

والمناسب للمقام هاهنا هو التّمنّي.

وكما يفرض[1] بـ«لو» غير الواقع واقعاً كذلك يطلب بـ«ليت» وقوع ما لا طَمَاعية في وقوعه.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وقيل: إنّها «لو» الّتي تجيء بعد فعل فيه معنى التّمنّي[2] نحو: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ**

⇐ و: «لم يكن منك إتيان فحديث منّي» ـ أي: لو تأتينا فتحدّثنا ولمّا لم تأتنا فكيف تحدّثنا ـ.

و: «هل يكون سؤال منّي فإجابة منك» و: «ليت لي عندكم حصولاً ففوزاً» و: «ألا نزول لك بنا فإصابة خير منّا».

والنّصب بإضمار «أنْ» بعد الفاء مشروط بشرطين:

الأوّل: أن يكون قبل الفاء ـ وكذا الواو ـ أحد الأشياء السّتّة.

والثّاني: أن يكون ما قبل الفاء سبباً لما بعدها كما يشترط في الواو الجمعيّة بين ما قبلها وما بعدها، والأوّل مشترك بين الواو والفاء، والثاني مختصّ لأنّ من اختصاص الفاء السببيّةَ والواو الجمعيّة.

(١) قال الرّومي: هذا بيان للمناسبة بين «لو» و«ليت» حتّى يظهر جواز استعمال الأوّل في موقع الثّاني.

(٢) **قوله: «وقيل: إنّها «لو» الّتي تجيء بعد فعل فيه معنى التّمنّي»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الحروف المصدريّة من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٧:

ومنها: «لو» إذا جاءت بعد فعل يُفهَم منه معنى التّمنّي نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ** ﴾ [القلم: ٩]، وقال:

* علَيّ حِراصاً لو يسرّون مقتلي *

وصلتها كصلة «ما» إلّا أنّها لا تنوب عن ظرف الزّمان.

وقد يستغنى بـ«لو» عن فعل التّمنّي فينتصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: «لو كان ⇐

فَيُدْهِنُونَ﴾[1] وهي حرف مصدريّة، وكثيراً مّا يستغنى بها عن فعل التّمنّي فينتصب الفعل بعدها نحو: «لو كان لي مال فأَحُجَّ» أي: أودّ لو كان لي مال، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[2].

[كلام السّكّاكيّ]

﴿**قال السّكّاكيّ**[3]: **كأنّ حروف التّنديم والتّحضيض ـ وهي «هَـلَّا» و«أَلَّا» ـ بقلب الهاء همزة ـ و«لولا» و«لوما» ـ مأخوذة منهما**﴾ أي: كأنّها مأخوذة من «هل» و«لو» اللّتين للتّمنّي حال كونهما ﴿**مركّبتين مع «لا» و«ما» المزيدتين؛ لتضمينهما**﴾ علّة لقوله: «مركّبتين».

[تفسير التّضمين]

والتّضمين جعل الشّيء في ضمن الشّيء، تقول: «ضمّنت الكتاب كذا باباً» ـ إذا جعلتَه متضمّناً لتلك الأبواب ـ يعني: أنّ الغرض من هذا التّركيب والتزامه جعل «هل» و«لو» متضمّنتين ﴿**معنى التّمنّي؛ ليتولّد**﴾ علّة «لتضمينهما» يعني أنّ

⇐ لي مال فأَحُجَّ» ـ أي: أتمنى وأَوَدُّ لو كان لي مال ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الزمر: ٥٨]، اهـ.

وقال الجرجاني: حرف مصدريّة، أي: ودّوا إدهانك وقيل: «لو تدهن» حكاية للتّمنّي المستفاد من «ودّوا» ويعلم منه المفعول، فتوسّعوا في الإطلاق عليه فظنّ من ذلك أنّ «لو» حرف مصدريّة اهـ.

وتعرّض لذكره في باب المضارع من قسم الأفعال وفي باب المضارع بعد حروف العطف فراجعه.

(١) القلم: ٩.

(٢) الزّمر: ٥٨.

(٣) أي: في «الباب الأوّل في التمنّي» من كتاب المفتاح: ٤١٨.

الغرض من تضمينهما معنى التّمنّي ليس إفادة التّمنّي بل أن يتولّد ﴿ منه ﴾ أي: من معنى التّمنّي المتضمّنتين هما إيّاه ﴿ **في الماضي التّنديم نحو: «هلّا أكرمت زيداً»** و: «**لَوْما أكرمته**» ﴾ على معنى: «ليتك أكرمته» قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام. ﴿ **وفي المضارع التّحضيض نحو: «هلّا تقوم»** ﴾ و: «لوما تقوم» على معنى: «ليتك تقوم» قصداً إلى حثّه على القيام، ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التّوبيخ[1] واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه.

فقوله: «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأوّل، و«معنى التّمنّي» مفعوله الثّاني.

وهذا[2] وإن لم يكن مصرّحاً به في لفظ «المفتاح» لكنّه حاصل معناه؛ لأنّه قال: مركّبة[3] مع «ما» و«لا» المزيدتين مطلوباً بالتزام التّركيب التّنبيه على إلزام «هل»

---

(١) **قوله: «ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التّوبيخ»**. قال المحقّق الرّضي في باب حروف التّحضيض: ولا يكون التّحضيض في الماضي الّذي قد فات إلّا أنّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكأنّها من حيث المعنى للتّحضيض على فعلٍ مثل ما فات اهـ. [شرح الكافية ٢: ٣٨٧]

(٢) أي: قوله: «لتضمينهما».

(٣) **قوله: «مركّبة»**. قال السّكّاكيّ في الباب الأوّل من القانون الثّاني من علم المعاني:

اعلم أنّ الكلمة الموضوعة للتّمنّي هي «ليت» وحدها وأمّا «لو» و«هل» في إفادتهما معنى التّمنّي فالوجه ما سبق.

وكأنّ الحروف المسمّاة بحروف التّنديم والتّحْضيض ـ وهي «هَلّا» و«ألّا» و«لولا» و«لوما» ـ مأخوذة منهما مركّبةً مع «لا» و«ما» المزيدتين مطلوباً بالتزام التّركيب التّنبيه على إلزام «هل» و«لو» معنى التمنّي، فإذا قيل: «هَلّا أكرمت زيداً» أو «ألّا» أو «لولا» أو «لوما» فكأنّ المعنى: «ليتك أكرمت زيداً» متولّداً منه معنى التّنديم.

⇐

و«لو» معنى التّمنّي.

وهذا مشعر[1] بأنّ ما وقع في بعض النّسخ «لتضمّنهما» ليس على ما ينبغي.

وكذا قوله «ليتولّد» أيضاً محصول كلام «المفتاح» حيث قال: إذا قيل: «هلّا أكرمت زيداً» فكأنّ المعنى: «ليتك أكرمته» متولّداً منه معنى التّنديم.

وإنّما لم يجعل تركيبهما من أوّل الأمر لتضمين معنى التّنديم والتّحضيض من غير توسّط معنى التّمنّي جرياً على مقتضى المناسبة؛ فإنّ «هل» و«لو» قد يستعملان للتّمنّي، وتمنّي ما مضى يناسب التّنديم، وما يستقبل السّؤالَ والتّحضيض.

وإنّما ذكر هذا الكلام بلفظ «كأنّ» لعدم القطع بذلك، لاحتمال أن يكون كلّ منها حرفاً موضوعاً للتّنديم والتّحضيض من غير اعتبار التّركيب؛ فإنّ التّصرّف في

⇐ وإذا قيل: «هلّا تكرم زيداً» أو «لولا» فكأنّ المعنى: «ليتك تكرمه» متولّداً منه معنى السّؤال اهـ.

قال الجرجاني: لفظة «مركّبة» هكذا وقعت في عبارة المفتاح ـ على صيغة الإفراد ـ فإن قُرِئت مرفوعة ـ وجعلت خبراً آخر لـ«كأنّ» ـ ورد أنّ تلك الحروف ـ أعني: حروف التّحضيض ـ ليست مركّبة مع «لا» و«ما» فلابدّ ان يؤوّل: بتركيب الجزء الأوّل منها، كأنّه قيل: مركّبة أجزاؤها الأُوَل مع «لا» و«ما».

وإن قُرِئت منصوبةً ـ وجعلت حالاً من الضّمير المجرور في «منهما» ـ احتيج إلى تنزيلهما منزلة كلمة واحدةٍ أو منزلة جماعة من الكلم، فلذلك قال المصنّف: «مركّبتين» ـ على صيغة التّثنية ـ فاستقام اللّفظ والمعنى بلا تكلّف.

(١) **قوله: «وهذا مشعر»**. أي: كلام السّكّاكيّ حيث عبّر فيه بـ«الإلزام» ـ المتعدّي إلى مفعولين ـ يدلّ على أنّ تفسير الخطيب بدله بـ«التّضمين» من باب التّفعيل الّذي هو أيضاً متعدٍّ إلى مفعولين ـ: الأوّل ضمير التّثنية المضاف إليه، والثّاني: «معنى التمنّي» ـ صحيح وفي موضعه، ولكن التّفسير الآخر الموجود في بعض النّسخ وهو «التضمّن» من باب التفعّل المتعدّي إلى مفعولٍ واحد غير صحيح، لعدم موافقة المفسِّر والمفسَّر حينئذٍ.

الحروف ممّا يأباه كثير من النُّحاة[1].

[التمنّي بـ«لعلّ»]

﴿ **وقد يتمنّى بـ«لعلّ» فيعطى له حكم «ليت»** ﴾ وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن»[2] ﴿ **نحو: «لعلّي أَحُجُّ فأزورَك» ـ بالنّصب ـ لبُعد المرجوّ عن الحصول[3]** ﴾ فبسبب بُعْده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات الّتي لا طَمَاعية في وقوعها، فيتولّد منه التمنّي، لما مرّ من أنّه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه[4]، بخلاف **التّرجّي** فإنّه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمِن

---

(١) **قوله: «فإنّ التّصرّف في الحروف ممّا يأباه كثير من النُّحاة»**. قال ابن مالك:

حرف وشبهه من الصّرف بري ... وما سواهما بتصريف حري

(٢) **قوله: «وقد يتمنّى بـ«لعلّ» فيعطى له حكم «ليت» وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن»»**. ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، في قراءة من نصب «أطّلع» بتقدير «أنْ» أي: التّرجّي فيه في حكم التّمنّي ولذا نصب الفعل المضارع بعدها، قال ابن مالك:

والفعل بعد الفاء في الرّجا نُصِب ... كنصب ما إلى التّمنّي ينتسب

(٣) **قوله: «لبُعد المرجوّ عن الحصول»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحروف المشبّهة بالفعل من «شرح الكافية» ٢: ٣٤٦: وفي «ليت» معنى: «تمنّيت» وفي «لعلّ» معنى «ترجّيت» وماهية التّمنّي غير ماهية التّرجّي، لا أنّ الفرق بينهما من جهة واحدةٍ فقط وهي استعمال التّمنّي في الممكن والمحال واختصاص التّرجّي بالممكن.

وذلك: لأنّ ماهية التّمنّي محبّة حصول الشّيء سواء كنت تنتظره و ترتقب حصوله، أو لا، والتّرجّي ارتقاب شيءٍ لا وثوق بحصوله، فمن ثمّة لا يقال: «لعلّ الشّمس تغرب».

فيدخل في الارتقاب الطّمع والإشفاق، فالطّمع ارتقاب شيءٍ محبوب نحو: «لعلّك تعطينا» والإشفاق ارتقاب المكروه نحو: «لعلّك تموت السّاعة» اه. وبهذا ظهر أنّ هذا الموضع ـ مثل سائر المواضع ـ مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ.

(٤) شرح الرّضيّ على الكافية ٢: ٣٤٦.

ثَمّ لا يقال: «لعلّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ». ويدخل في الارتقاب الطّمع والإشفاق؛ فالطّمع ارتقاب المحبوب نحو: «لعلّك تعطينا»، والإشفاق ارتقاب المكروه نحو: «لعلّي أموت السَّاعة»، وبهذا ظهر أنّ التّرجّي ليس بطلب.

[منها الاستفهام]

﴿ومنها﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿الاستفهام﴾ وهو طلب حصول صورة في الذّهن، فإن كانت تلك الصّورة وقوع نسبة بين الشّيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التّصديق وإلّا فهو التّصوّر.

[ألفاظ الاستفهام]

﴿والألفاظ الموضوعة له: الهمزة[1] و«هل» و«ما» و«مَن» و«أيّ» و«كيف» و«كم» و«أين» و«أنّىٰ» و«متى» و«أيّان»﴾.

فبعضها مختصّ بطلب التّصوّر.

وبعضها بطلب التّصديق.

وبعضها لا يختصّ بشيء منهما بل يعمّ القبيلتين، وبهذا الاعتبار صار أهمّ[2]

---

(١) **قوله: «والألفاظ الموضوعة له: الهمزة»**. الألفاظ الاستفهاميّة باعتبار الكلمة على قسمين: اسم وحرف، أمّا الحرف فـ«هل» والهمزة بالاتفاق والبواقي أسماء للاستفهام. وباعتبار مدخولها على ثلاثة أنواع:

أحدها: يختصّ بطلب التصوّر وهو ما عدا «هل» والهمزة.

وثانيها: يختصّ بطلب التّصديق وهو «هل».

وثالثها: لا يختصّ بشيءٍ منهما وهو الهمزة، ولهذا صارت أُمَّ الباب فقدّمه المصنّف على باقي أدوات الاستفهام ـ كما بيّنه الشّارح ـ.

(٢) **قوله: «وبهذا الاعتبار صار أهمّ»**. أي: باعتبار أنّه يعمّ القبيلين ـ أي: التّصوّر والتّصديق ـ ⇐

فقدّمه المصنّف وقال:

[الاستفهام بالهمزة]

﴿ **فالهمزة لطلب التّصديق** ﴾ أي: إدراك وقوع النّسبة أو لا وقوعها، وهذا معنى

⇐ صار أهمّ وأُمّ الباب. قال ابن هشام في باب الألف المفردة من كتاب «المغني»: والألف ـ أي: الهمزة ـ أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصّت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها سواء تقدّمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها مِعْصَمٌ حين جمَّرَتْ ... وكفٌّ خضيب زيّنت ببنانِ

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبعٍ رمين الجَمْرَ أم بثمانِ

أراد: «أبسبعٍ» أم لم تتقدّمها كقول الكميت:

طربتُ وما شوقاً إلى البِيْض أطرَبُ ... ولا لَعِباً منّي، و ذو الشَّيْب يلعبُ

أراد: «أوَ ذو الشّيب يلعب». قال:

الثّاني: أنّها ترد لطلب التّصوّر، نحو: «أزيد قائم أم عمرو» ولطلب التّصديق نحو: «أزيد قائم». و«هل» مختصّة بطلب التّصديق وبقيّة الأدوات مختصّة بطلب التّصوّر نحو: «مَنْ جاءك» و: «ما صنعتَ» و: «كم مالك» و: «أين بيتك» و: «متى سفرك».

الثّالث: أنّها تدخل على الإثبات ـ كما تقدّم ـ وعلى النّفي نحو: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾ قال: ذكره بعضهم وهو منتقض بـ«أم» فإنّها تشاركها في ذلك، تقول: «أقام زيد أم لم يقم».

الرّابع: تمام التّصدير بدليلين:

أحدهما: أنّها لا تذكر بعد «أم» الّتي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: «أقام زيد أم قعد» وتقول: «أم هل قعد».

والثّاني: أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بـ«ثمّ» قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التّصدير، نحو: ﴿ **أَوَلَمْ يَنْظُرُوا** ﴾، ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا** ﴾، ﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ** ﴾ وأخواتها تتأخّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿ **وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ** ﴾، ﴿ **فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾، ﴿ **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ** ﴾، ﴿ **فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ** ﴾ اهـ مختصراً.

الحكم والإسناد وما يجري مجراهما. ﴿**كقولك: «أقام زيد» و: «أزيد قائم»**﴾ فأنت عالم بأنّ بينهما نسبة إمّا بالإيجاب أو بالسّلب، ولكن تطلب تعيينها.

﴿**أو التّصوّر**﴾ أي: إدراك غير النّسبة ﴿**كقولك**﴾ في طلب تصوّر المسند إليه ﴿«**أدِبْسٌ في الإناء أم عَسَل**»[1]﴾ فإنّك تعلم أنّ في الإناء شيئاً والمطلوب تعيينه. ﴿**و**﴾ في طلب تصوّر المسند ﴿«**أفي الخابية دِبسُكَ أم في الزِّقِّ**[2]»﴾ فإنّك تعلم أنّ «الدِّبْسَ» محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزِّقّ والمطلوب هو التّعيين، فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجماليّ ويُطلَب بالاستفهام تفصيله.

[تفريع]

﴿**ولهذا**﴾ أي: ولمجيء الهمزة لطلب التّصوّر ﴿**لَمْ يَقْبُحْ**﴾ في طلب تصوّر

---

(١) **قوله: «أدبس في الإناء أم عَسَل»**. الدِّبْس: ـ بالكسر ـ عُصارة الرُّطَب. قال الجرجاني: القول بأنّ الهمزة في مثل قولك: «أدبس في الإناء أم عسل» لطلب تصوّر المسند إليه أو المسند أو غيرهما مبنيّ على الظّاهر توسّعاً.

والتّحقيق أنّها لطلب التّصديق أيضاً؛ فإنّ السّائل قد يتصوّر الدِّبْس والعسل بوجهٍ، وبعد الجواب لم يزد له في تصوّرهما شيء أصلاً بل بقي تصوّرهما على ما كان.

فإن قيل: التّصديق حاصل له حال السّؤال فكيف يطلبه؟

أُجيب: بأنّ الحاصل هو التّصديق بأنّ أحدهما مطلقاً في الإناء ـ مثلاً ـ والمطلوب بالسّؤال هو التّصديق بأنّ أحدهما معيّناً كـ«العسل» ـ مثلاً ـ في الإناء، وهذان التّصديقان مختلفان.

إلّا أنّه لمّا كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيّن المسند إليه في أحدهما، وعدم تعيّنه في الآخر وكان أصل التّصديق حاصلاً، توسّعوا فحكموا بأنّ التّصديق حاصل وأنّ المطلوب هو تصوّر المسند إليه أو المسند أو قيد من قيوده.

(٢) **قوله: «الزِّقّ»**. ـ بالكسر ـ الظّرف. وبعضهم يقول: ظرفُ زِفْتٍ أو قِيْرٍ والجمع: «أزقاق» و«زِقاق» و«زُقّان» مثل «كِتاب» و«رُغْفان».

الفاعل ﴿«أزيدٌ قام»﴾ كما قَبُحَ: «هل زيد قام» ﴿و﴾ لم يَقْبُحْ في طلب تصوّر المفعول: ﴿«أعمراً عرفت»﴾ كما قَبُحَ: «هل عمراً عرفتَ».

وذلك لأنّ التّقديم[1] يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة[2] فإنّها تكون لطلب التّصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول.

---

(١) **قوله: «وذلك لأنّ التقديم»**. أي: قبح استعمال «هل» في المثالين وعدم قبح استعمال الهمزة فيهما، لأنّ تقديم المرفوع ـ وهو الفاعل المعنويّ ـ وتقديم المفعول يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص وهو يقتضي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل وهو محال.

فإن قيل: هذا يقتضي بطلان استعمال «هل» في المثالين ومنع ذلك لا قبحه؟

يقال: هذا لا يقتضي ذلك المنع لإمكان أن يكون التّقديم لغير التّخصيص مثل التّبرّك والاستلذاذ وغيرهما ولذا لم يمنع استعماله فيهما.

(٢) **قوله: «بخلاف الهمزة فإنّها تكون لطلب التّصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول»**. أي: لا تقتضي أن لا يكون أصل الفعل معلوماً، فلامانع من حصول التّصديق بأصل الفعل، فلا يقبح استعمال الهمزة في المثالين، ولو كان التّقديم فيهما للتّخصيص، إذ لا تنافي بين طلب التّصوّر والتّصديق بأصل الفعل.

والحاصل: أنّ التّقديم في «زيد قام» لتخصيص الفاعل بعد التّصديق ـ أي: العلم ـ بوقوع أصل القيام، فدخول أداة الاستفهام عليه للسّؤال عن المختصّ بالقيام بعد التّصديق بوقوع أصل القيام إمّا من «زيد» أو من غيره.

والتّقديم في «عمراً عرفت» لتخصيص المفعول بعد التّصديق بوقوع أصل المعرفة على مفعول، فدخول أداة الاستفهام عليه للسؤال عن المختصّ بالمفعوليّة بعد التّصديق بوقوع أصل العرفان على مفعولٍ إمّا من «زيد» أو «عمرو».

فاستعمال «هل» في المثالين يكون لطلب التّصديق بأصل الفعل مع أنّ التّصديق بذلك ⇐

وهذا ظاهر[١] في «أعمراً عرفت»، وأمّا في «أزيد قام» فلا إذ لا نسلّم أنّ تقديم المرفوع يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، غايته أنّه[٢] محتمل لذلك على

⇐ حاصل حسب الغرض فيكون استعمال «هل» فيهما لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة، فإنّ استعمالها في المثالين لطلب التّصوّر، ولا تنافي بين طلب التّصوّر وحصول التّصديق بأصل الفعل.

(١) **قوله: «وهذا ظاهر»**. أي: استدعاء التّقديم حصول التّصديق بنفس الفعل وقبح استعمال «هل» لذلك ظاهر في نحو: «أعمراً عرفت» لأنّ الأصل في تقديم ما حقّه التّأخير أن يكون للتّخصيص، فلابدّ من أن يحمل تقديم «عمرو» فيه على التّخصيص، فيستلزمه حصول التّصديق بأصل الفعل ـ وهي المعرفة الصّادرة من الفاعل الواقعة على مفعول مّا ـ فيقبح حينئذٍ استعمال «هل» لاستلزامه طلب حصول الحاصل وهو محال.

وأمّا في «أزيد قام» فلا يكون ذلك الاستدعاء ظاهراً، لأنّ تقديم المرفوع لا يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، لأنّ تقديم المسند إليه إذا كان مظهراً معرفة لا يكون على مذهب السّكّاكيّ للتّخصيص أصلاً، فلا يقتضي حصول التّصديق بأصل الفعل ـ أي: القيام الصّادر من فاعل مّا ـ فلا يلزم من استعمال «هل» فيه طلب حصول الحاصل فلا قبح فيه.

(٢) **قوله: «غايته أنّه»**. أي: غاية التّقديم في «أزيد قام» أنّ التّقديم محتمل لذلك الاستدعاء على رأي الشّيخ عبدالقاهر، وذلك لأنّ تقديم المسند إليه إن لم يل حرف النّفي فقد يأتي على مذهبه للتّخصيص وقد يأتي لتقوية الحكم.

فيجوز على رأيه كون الاستفهام في المثال لطلب التّصديق بأصل الفعل لا لطلب التصوّر، وذلك إذا كان تقديم «زيد» للاهتمام ونحوه من الأغراض فلا يقبح استعمال «هل» فيه حينئذٍ.

ويجوز أن يكون الاستفهام فيه لطلب التّصوّر، وذلك إذا كان التّقديم فيه للتّخصيص لا لغيره من الأغراض فيقبح حينئذٍ استعمال «هل» لكونه حينئذٍ لطلب حصول الحاصل.

فظهر أنّ استعمال «هل» في المثال غير قبيح عند السّكّاكيّ والجرجاني عبدالقاهر إلّا إذا كان التّقديم للتّخصيص، فتعليل قبح استعمال «هل» في «أزيد قام» بأنّ التّقديم ⇐

مذهب عبدالقاهر، فيجوز أن يكون «أزيد قام» لطلب التّصديق ويكون تقديم «زيد» للاهتمام ونحوه.

ويدلّ على هذا[1] أنّه علّل[2] قُبْح «هل زيد قام» بأنّ «هل» بمعنى «قد» لا بأنّه مختصّ بطلب التّصديق ـ كما سيجيء ـ.

[تعيين المسؤول عنه بالهمزة]

﴿ **والمسؤول عنه بها** ﴾ أي: الّذي يُسْأَلُ عنه بالهمزة ﴿ **هو ما يليها كالفعل في «أضَرَبْتَ زيداً»** ﴾ إذا كان الشّكّ في نفس الفعل ـ أعني: الضّرب الصّادر عن المخاطب الواقع على «زيد» ـ وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فهي على هذا لطلب التّصديق بصدور الفعل عنه.

وإذا قلت: «أضَرَبْتَ زيداً أم أكْرَمْتَه» فهي لطلب تصوّر **المسند** أضَرْبٌ هو أم إكرام، والتّصديق حاصل بثبوت أحدهما.

⇐ يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل غير مقبولٍ باعتبار إطلاقه.

(١) **قوله: «ويدلّ على هذا»**. أي: على جواز كون الاستفهام في «أزيد قام» لطلب التّصديق وكون التّقديم فيه للاهتمام ونحوه وعدم المانع فيه من دخول «هل» عليه من جهة كون «هل» فيه لطلب حصول الحاصل.

(٢) **قوله: «أنّه علّل»**. يجوز جعل الضّمير للشّأن وقراءة الفعل بصيغة المجهول والمعنى: أنّ الدّليل على الجواز تعليل قبح «هل زيد قام» بأنّ «هل» بمعنى «قد» وهو من مختصّات الأفعال، لا بأنّه مختصّ بطلب التّصديق.

ويجوز أن يكون ضمير «أنّه» راجعاً إلى المصنّف و«علّل» بصيغة المعلوم والمعنى: أنّه يدلّ على الجواز المذكور أنّ المصنّف علّل قبح استعمال «هل» في المثال المذكور بأنّه بمعنى «قد» وهي من مختصّات الأفعال، ولم يعلّل بأنّه مختصّ بطلب التّصديق، والتّقديم يستدعي حصول التّصديق، فيلزم من استعماله في المثال طلب حصول الحاصل.

فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التّصديق وأن يكون لطلب تصوّر المسند، ويفرق بينهما بحسب القرائن.

فنحو قولك: «أفَرَغْتَ من الكتاب الّذي كنتَ تكتبه» سؤال عن وجود نفس الفعل، ونحو: «أكتبْتَ هذا الكتاب أم اشتريته» سؤال عن تعيين المسند.

وبهذا يظهر أنّ كلام المصنّف لا يخلو عن تعسّف[١].

﴿ **والفاعل في «أأنت ضربت زيداً»** ﴾ إذا كان الشّكّ في الفاعل[٢] ـ مَنْ هو؟ ـ مع العلم بوقوع ضَرْبٍ على «زيد».

﴿ **والمفعول في «أزيداً ضَرَبْتَ»** ﴾ إذا كان الشّكّ في المفعول ـ مَنْ هو؟ ـ مع القطع بوقوع ضَرْبٍ من المخاطب.

وكذا سائر المتعلّقات نحو: «أفي الدّار صلّيت» و: «أيوم الجمعة سِرْتَ» و: «أتأديباً ضربته» و: «أراكباً جئت» ونحو ذلك.

[كلام عن الشّيخ]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[٣]: ....

---

(١) **قوله: «لا يخلو عن تعسّف»**. قال الشّارح الهنديّ: لأنّه إذ كان المسؤول هو التّصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولاً عنه بخصوصه حتّى يليها إلّا أن يقال: إنّ المسؤول عنه هي النّسبة وهي مدلول جزء الفعل، فلابدّ أن يلي الفعل الهمزة.

(٢) **قوله: «إذا كان الشّكّ في الفاعل»**. قال الجرجاني: إطلاق الشّكّ هاهنا يدلّ على أنّ المطلوب تصديق يتعلّق بتعيين الفاعل أو المفعول، إذ لا شكّ في التّصوّرات اهـ.

(٣) **قوله: «قال الشّيخ في دلائل الإعجاز»**. أي: في مواضع التّقديم والتّأخير ٨٧: وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التّفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل ⇐

وممّا يؤيّد ذلك[1] أنّك تقول: «أقلت شعراً قطّ»، «أرأيت اليوم إنساناً» فيصحّ.

ولا يصحّ أن تقول: «أأنت قلت شعراً قطّ»، «أأنت رأيت اليوم إنساناً» إذ لا معنى للسّؤال عن الفاعل ـ مَنْ هو؟ ـ في مثل هذا؛ لأنّ ذلك إنّما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: «مَنْ قال هذا الشّعر» و: «مَن بنى هذه الدّار» وما أشبه ذلك ـ ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن ـ وأمّا قِيْلُ شِعْرٍ على الجملة ورؤيةُ إنسانٍ على الإطلاق فمحال ذلك فيه؛ لأنّه ليس ممّا يختصّ بهذا دون ذاك حتّى يسأل عن فاعله.

⇐ كان الشّكّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشّكّ في الفاعل من هو وكان التردّد فيه.

ثمّ قال:

وممّا يعلم به ضرورة أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنّك تقول: «أقلت شعراً قطّ»؟ «أرأيت اليوم إنساناً»؟ فيكون كلاماً مستقيماً.

ولو قلت: «أأنت قلت شعراً قطّ»؟ «أأنت رأيت إنساناً»؟ أخطأت.

وذاك: أنّه لا معنى للسّؤال عن الفاعل مَنْ هو في مثل هذا، لأنّ ذلك إنّما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوصٍ نحو أن تقول: «مَنْ قال هذا الشّعر»؟ و: «من بنى هذه الدّار»؟ و: «مَنْ أتاك اليوم»؟ و: «من أَذِنَ لك في الّذي فعلتَ»؟ وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن. فأمّا قِيْلُ شعرٍ على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه، لأنّه ليس ممّا يختصّ بهذا دون ذاك حتّى يسأل عن عين فاعله. ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو؟ وكان يصحّ أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن، لكان ينبغي أن يستقيم ذلك اهـ.

(١) **قوله: «ممّا يؤيّد ذلك»**. أي: كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها، وليس ذلك عبارة الشّيخ وإنّما نقله بالمعنى وعبارته: «وممّا يعلم به ضرورة» ـ كما تقدّم نقله آنفاً ـ.

[الاستفهام بـ«هل»]

﴿ و«هل» لطلب التّصديق فحسب ﴾ وتدخل على الجملتين ﴿ نحو: «هل قام زيد» و: «هل عمرو قاعد»[١] ﴾ إذا كان المطلوب التّصديق بحصول القيام لـ«زيد» والقعود لـ«عمرو».

﴿ ولهذا ﴾ أي: لأجل اختصاصها بطلب التّصديق ﴿ امتنع «هل زيد قام أم عمرو» ﴾ لأنّ وقوع المفرد بعد «أم» دليل على كونها متّصلة[٢]، و«أم» المتّصلة[٣]

---

(١) **قوله: «هل قام زيد، و: هل عمرو قاعد»**. قال الهنديّ: أورد المثالين دفعاً لتوهّم اختصاص «هل» بالفعليّة لكونها في الأصل بمعنى «قد».

(٢) **قوله: «لأنّ وقوع المفرد بعد «أم» دليل على كونها متّصلة»**. قال ابن هشام ـ في باب «أم» من كتاب «المغني» ـ: ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفردٍ، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإبل أم شاء»، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النّحويّين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنّها تعطف المفردات كـ«بل» وقدّرها هاهنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدلّ بقول بعضهم: «إنّ هناك لإبلاً أم شاءً» ـ بالنّصب ـ فإن صحّت روايته فالأولى أن يقدّر لـ«شاءً» ناصب ـ أي: أم أرى شاءً ـ.

(٣) **قوله: «أم المتّصلة»**. اعلم أنّ «أم» قسمان: **متّصلة** وهي منحصرة في نوعين: وذلك لأنّها إمّا أن تتقدّم عليها همزة التّسوية نحو: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾ أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها وبـ«أم» التّعيين نحو: «أزيد في الدّار أم عمرو»، وإنّما سمّيت في النّوعين متّصلةً، لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر وتسمّى أيضاً معادلةً لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية في النّوع الأوّل، والاستفهام في النّوع الثّاني.

ومنقطعة وهي ثلاثة أنواع:

١ ـ مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿ **تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾.

⇐

لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلّا لطلب التّصوّر بعد حصول التّصديق بنفس الحكم، و«هل» ليس إلّا لطلب التّصديق، فبينهما تدافع فيمتنع، بخلاف ما إذا لم يذكر «أم عمرو» وقيل: «هل زيد قام» فإنّه يَقْبُحُ، ولا يمتنع ـ لما سيجيء ـ.

[نقد وردّ]

فإن قلت: التّصديق مسبوق بالتّصوّر فكيف يصحّ طلب التّصوّر مع حصول التّصديق في «أم» المتّصلة في نحو: «أزيد قام أم عمرو»؟

قلت: التّصديق الحاصل(١) هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين،

⇐ ٢ ـ ومسبوقة بهمزةٍ لغير استفهام نحو: ﴿**أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا**﴾ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النّفي والمتّصلة لا تقع بعده.

٣ ـ ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾ ومعنى «أم» المنقطعة ـ الّذي لا يفارقها ـ: الإضراب.

ثمّ تارةً تكون له مجرّداً، وتارةً تتضمّن مع ذلك استفهاماً إنكاريّاً، أو استفهاماً طلبيّاً.

فمن الأوّل: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾ أمّا الأُولى فلأنّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأمّا الثّانية فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشّركاء.

ومن الثّاني: ﴿**أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**﴾ تقديره: «بل أله البنات ولكم البنون» إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزم المُحَال.

ومن الثّالث: قولهم: «إنّها لَإبلٌ أم شاءٌ» التّقدير: «بل أهي شاء».

(١) **قوله: «قلت: التّصديق الحاصل»**. قال الجرجاني: التّحقيق في الجواب ما قرّرناه آنفاً، وما ذكره كلام ظاهريّ أيضاً، لأنّ تصوّر أحدهما على التّعيين أن يعلم نسبة القيام إلى أحدهما بعينه بعد أن علم نسبته إلى أحدهما مطلقاً، فالمطلوب هو التّصديق في الحقيقة. وأمّا ⇐

والمطلوب تصوّر أحدهما على التّعيين وهو غير التّصوّر السّابق على التّصديق؛ لأنّه التّصوّر بوجهٍ مّا.

[حكم بالقبح وتعليل له عن المصنّف]

﴿و﴾ لهذا أيضاً **﴿قَبُحَ «هل زيداً ضربتَ» لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل**[1]**﴾** فيكون «هل» طلباً لحصول الحاصل وهو محال.

[سبب عدم الامتناع]

وإنّما لم يمتنع؟ لاحتمال أن يكون «زيداً» مفعول فعل محذوف يفسّره الظّاهر، أي: «هل ضربت زيداً ضربت» لكنّه يَقْبُحُ، لعدم اشتغال الفعل المفسِّر بالضّمير[2].

[سبب آخر]

وقيل: لم يمتنع؛ لاحتمال أن يكون التّقديم لمجرّد الاهتمام غير التّخصيص.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّه لا وجه حينئذٍ لتقبيحه سوى أنّ الغالب في التّقديم هو

⇐ تصوّر «زيد» و«عمرو» بخصوصهما، فهو حاصل للسّؤال حال السّؤال وإنّما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام إلى خصوص أحدهما، وهذا ممّا لا يخفى على ذي مسكة اه.

(١) **قوله: «لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل»**. وسيأتي أنّ التّقديم على الإطلاق أو مطلق التّقديم ليس كذلك، بل إذا كان التّقديم للتّخصيص استدعى ذلك، فيكون الإتيان بـ«هل» منافياً لذلك، وأمّا إذا كان التّقديم للاهتمام أو الاستلذاذ أو غيرهما فلا يكون مستدعياً لذلك، ويجوز الإتيان بـ«هل» آنذاك.

(٢) **قوله: «لعدم اشتغال الفعل المفسّر بالضّمير»**. **المفسِّر** هاهنا بكسر السّين ـ على صيغة اسم الفاعل ـ أي: يلزم من تقدير المفسَّر ـ بالفتح ـ وإعماله في الاسم المتقدّم منع الفعل المفسِّر ـ بالكسر ـ من العمل بلا شاغل وهو قبيح.

الاختصاص[١] وهذا يوجب أن يَقْبُحَ «وجهَ الحبيب أتمنّى» على قصد الاهتمام دون الاختصاص، ولا قائل به[٢].

﴿ دون ضربته ﴾ أي: لم يَقْبُحْ «هل زيداً ضربته» ﴿ **لجواز تقدير المفسَّر قبل «زيداً»[٣]** ﴾ أي: «هل ضربت زيداً ضربته» بل هذا أرجح؛ لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول[٤] فلا يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فيكون «هل» لطلب التّصديق فيحسن.

---

(١) **قوله: «أنّ الغالب في التّقديم هو الاختصاص»**. قال الهنديّ: وكون التّقديم لغير التّخصيص ليس بقبيحٍ، فلم يكن قبحه إلّا لأجل كونه على خلاف الغالب، فيلزم أن يكون كلّ تقديم لغير التّخصيص، فذكر قوله: «وجه الحبيب أتمنّى» على سبيل التمثيل.

(٢) **قوله: «ولا قائل به»**. وأجاب بعضهم عن هذا النّظر بأنّ وجه القبح ـ على ما ذكره هذا القائل ـ هو لزوم طلب حصول الحاصل بناءً على أن يكون «هل» مختصّاً بطلب التّصديق، واستدعاء التّقديم للتّخصيص حصول التّصديق بنفس الفعل بحكم أنّ الغالب في التّقديم الاختصاص المستلزم لذلك الحصول. فالقبح إنّما هو فيما إذا وجد الأمران: ـ أي: التّقديم وكلمة «هل» ـ كما في: «هل زيداً ضربت» وليس المثال ـ أي: «وجه الحبيب أتمنّى» كذلك، لعدم اجتماع الأمرين فيه، فلا يلزم قبحه.

(٣) **قوله: لجواز تقدير المفسَّر قبل «زيداً»**. **المفسَّر** هاهنا بفتح السّين على صيغة المفعول.

(٤) **قوله: «لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول»**. قال ابن هشام في بيان مكان المقدّر من الباب الخامس من كتاب «المغني»:

القياسُ: أن يقدّر الشّيء في مكانه الأصليّ، لئلّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسَّر في نحو: «زيداً ضربته» قبل «زيداً».

وجوّز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه وقالوا: لأنّه يفيد الاختصاص حينئذٍ.

وليس كما توهّموا، وإنّما يرتكب ذلك عند **تعذّر الأصل**، أو عند **اقتضاء أمر معنويّ** لذلك.

⇐

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة[1] أنّها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإن كان منصوباً بمضمر يفسّره الظّاهر، فلا يجوز اختياراً «هَلْ زيداً ضربته» بل لابدّ من إيلائها إيّاه لفظاً.

⇐ **فالأوّل** نحو: «أيّهم رأيتَه» إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [فصّلت: ١٧]، فيمن نصب، إذ لا يلي «أمّا» فعل. قال:

والثّاني: نحو «متعلّق باء البسملة الشّريفة، فإنّ الزّمخشريّ قدّره مؤخّراً عنها، لأنّ قريشاً كانت تقول: «باسم اللّات والعُزّى نفعل كذا» فيؤخّرون أفعالهم من ذكر ما اتّخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتّقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في الله ـ تعالى ـ فإنّه الحقيق بذلك.

ثمّ اعترض بـ«﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ [العلق: ١]، وأجاب بأنّها أوّل سورة أُنزلت، فكان تقديم الأمر بالقِراءة فيها أهمّ.

وأجاب عنه السّكّاكيّ بتقديرها متعلّقةً بـ«اقرأ» الثّاني.

واعترضه بعض العصريّين ـ ابن السّمين الحلبي المتوفّى سنة ٧٥٦هـ ـ باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكِّد.

وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أُمِرَ أوّلاً بإيجاد القِراءة، وثانياً بقِراءة مقيّدة اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. وهو فخر الشّيعة وشيخ الشّريعة رضيّ الدّين الأستراباذيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٨: وسيأتي نقله بُعَيْدَ هذا بعين حروفه، والمذاهب هاهنا ثلاثة: حكم الشّيخ الرّضيّ بكونه خطأً مطلقاً ـ كما يأتي ـ. وجوّزه بعضهم إذا كان الفعل المؤخّر مشغولاً بضمير الاسم المقدّم نحو: «هل زيداً ضربته»، وجوّزه البعض الآخر على قبحٍ.

[تعليل عن السّكّاكيّ]

﴿ **وجعل السّكّاكيّ قُبْحَ «هل رجل عرف» لذلك** ﴾ أي: لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل؛ لما سبق من أنّ اعتبار التّقديم والتّأخير في نحو: «هل رجل عرف» واجب، وأنّ أصله «عرف رجل» على أنّه بدل من الضّمير كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾[1].

وإنّما لم يحكم بالامتناع؟ لاحتمال أن يكون «رجل» فاعل فعل محذوف.

[ردّ تعليله]

﴿ **ويلزمه** ﴾ أي: السّكّاكيّ ﴿ **أن لا يَقْبُحَ «هل زيد عرف»** ﴾ لأنّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتّخصيص حتّى يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل ـ على ما مرّ ـ مع أنّه قبيح باتّفاق النُّحاة.

[تفسيرٌ لكلام الزّمخشريّ]

وأمّا ما ذكره صاحب «المفصّل»[2] ـ مِن أنّ نحو «هل زيد خرج» على تقدير الفعل ـ فتصحيح للوجه القبيح البعيد، لا أنّه شائع حَسَن.

[دفاع عن السّكّاكيّ]

وهاهنا نظرٌ، وهو أنّا لا نسلّم لزوم ذلك؛ لجواز أن يكون قبيحاً لعلّة أُخرى، فإنّ انتفاء علّة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقاً.

فغاية ما في الباب أنّه لا يلزم على ما ذكره السّكّاكيّ قبح «هل زيد عرف» لا أنّه يلزم عدم قبحه.

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) وهذا نصّه في الفصل الأوّل من كتاب «المفصل» عند الكلام على الفاعل: والمرفوع في قولهم: «هل زيد» فاعل فعل مضمر يفسّره الظّاهر اهـ.

[تعليل عن المحقّق الرّضيّ]

﴿**وعلّل غيره**[١]﴾ أي: غير السّكّاكيّ ﴿**قبحهما**﴾ أي: قبح «هل رجل عرف» و: «هل زيد عرف» ﴿**بأنّ «هل» بمعنى «قد»**[٢] **في الأصل، وأصله «أَهَل»**﴾ كقوله:

* **أَهَل عرفْتَ الدّاربالغَرِيَّيْنْ**[٣] *

---

(١) **قوله: «وعلّل غيره»**. المراد به ـ أيضاً ـ هو المحقّق الرّضيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح كافية ابن الحاجب» ٢: ٣٨٨.

(٢) **قوله: «هل بمعنى قد»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب حروف الاستفهام من «شرح الكافية» ٢: ٣٨٨ ـ «عند شرح قول ابن الحاجب: «أزيد قائم» و«أقام زيد» وكذا «هل» والهمزة أعمّ تصرّفاً» ـ يعني تدخلان على الجملة الاسميّة والفعليّة، إلّا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسميّة سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف «هل» فإنّها لا تدخل على اسميّة خبرها فعل نحو: «هل زيد قام» إلّا على شذوذٍ، وذلك لأنّ أصلها أن تكون بمعنى «قد» فقيل: «أَهَل» قال:

* أهَلْ عرفتَ الدّار بالغريّينْ *

وكثر استعمالها كذلك، ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناءً بها عنها وإقامةً لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هَلْ أَتىٰ عَلَى الإِنْسَانِ**﴾ [الإنسان: ١] ـ أي: «قد أتى» ـ.

فلمّا كان أصلها «قَدْ» وهي من لوازم الأفعال ثمّ تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيّزها تذكّرت عهوداً بالحِمَى وحَنَّتْ إلى الإلْف المألوف وعانقته، وإن لم تَرَه في حيّزها تَسَلَّت عنه ذاهلةً.

ومع وجود الفعل لا تقنع به مُفَسِّراً أيضاً للفعل المقدّر بعدها، فلا يجوز اختياراً «هل زيداً ضربته» اهـ بعين حروفه.

(٣) **قوله: «أَهَل عرفْتَ الداربالغَرِيّين»**. المصراع من مشطور السّريع وهي العَروض الثّالثة مع ⇐

⇐ الضّرب الموقوف الدّاخل عليه الخبْن المنقول من «مفعولان» إلى «فعولان» وقد أخطأ بعضهم فجعله من الرَّجز، وذلك لعدم الحذق والمهارة في علمَي العروض والقافية.

والقائل: خِطام المُجاشِعيّ وهو خِطام بن نصر بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مُجَاشِع بن دارم، وقال بعضهم: اسمه بشر، وهو من قصيدة يقول فيها:

حَيِّ ديار الحيّ بين الشهبين ... وطلحة الدّوم وقد تعفَّيْنْ
لم يبق من آيٍ بها يُحَلِّيْنْ ... غير حُطامٍ ورَماد كَنْفَيْنْ
وغير نُؤْيٍ وحِجاجي نُؤْيَيْنْ ... وغير وَدٍّ جاذل أو وَدَّيْن
وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن ... أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بالغَرِيَّيْن
ومهمهين قَذَفَين مَرْتَين ... ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَين
جُبْتُهما بالنّعت لا بالنّعتين ... على مطار القلب سامي العينين

حَيِّ: أمر من التّحيّة و«الحيّ» القبيلة. والشهبان: موضع، وكذا «طلحة الدّوم». والنّون في «تعفّين» ضمير ديار الحيّ. و«تعفّى» بمعنى عفا.

«الآي»: جمع «آية» بمعنى: العلامة. وضمير «يحلّين» لديار الحيّ، والتّحلية: الوصف. والجملة صفة «آي». «الحُطام»: ما تكسّر من الحطب. «كَنْف» بفتح الكاف وسكون النّون النّاحية والجانب، وأصله بفتح النّون. وروي هاهنا بكسر الكاف وسكون النّون بمعنى وِعاء يجعل فيه الرّاعي أداته.

«النُّؤْي» بضمّ النّون وسكون الهمزة: حفيرة حول الخِباء لئلّا يدخل المطر. ويؤخذ ترابها ويجعل حاجزاً للبيت، فجعل ذلك الحاجز كـ«حجاج العين» وهو بكسر المهملة وفتحها وبعدها جيمان: العَظْمُ الّذي ينبت عليه الحاجب. الجاذل: بالجيم والذّال المعجمة: المنتصب. «الوَدّ» الوتد.

«المهمه» المفازة أو القفر المخوف. «القذف»: بفتح القاف والذّال المعجمة: البعيد من الأرض. «المَرْت»: بفتح الميم وسكون الرّاء المهملة الأرض الّتي لا ماء بها ولا نبات.

«جبتهما بالنّعت»: أي نعتا لي مرّة واحدة، فلم أحتج إلى أن ينعتا لي مرّةً ثانية، وصف

⇐

⇐ نفسه بالحذق والمهارة.

فائدتان: الأولى: أورد أبو عليّ الفارسيّ في باب الأفعال الثلاثيّة المزيد فيها ومصادرها من كتاب «الإيضاح» أنّ قائل «يُؤَثْفَيْن» أخرجه على أصله ضرورةً كما قال الآخر: * فإنّه أهل لأنْ يؤكرما *

وتقدير «أُثْفِيّة» -على هذا-: «أُثْفُوْيَة» ووزنها: «أفعولة» اجتمعت فيها ياء وواو، فسبقت إحداهما بالسّكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وكسر ماقبل الياء لتصحّ.

واستدلّوا على زيادة الهمزة بقول العرب: «ثفيت للقدر» -إذا جعلتها على «الأثافي» وبقول الكميت بن زيد الأسديّ شاعر الشيعة:

وما استنزلت في غيرنا قِدْرُ جارِنا ... ولا ثفيت إلّا بنا حين تنصب

وقال قوم: «يُؤَثْفَيْنَ» يفعلين -كما تقول: «يَسَلْقَيْنَ» و«يُجَعْبَيْنَ» -جعلوا الهمزة أصلاً والياء هي الزّائدة بعكس القول الأوّل.

ووزن «أثفية» عندهم «فعلية» على «بُخْتِيّة» واستدلّوا على ذلك بقول النابغة:

* وإن تأثفك الأعداء بالرّفد *

فوزن «تأثفك»: «تفعلك» ولا يصحّ فيه غير ذلك، والهمزة أصل، ولو كان من قولهم: «ثفيت القدر» لكان: «تثفاك».

المعنى: وصف منزلاً قد خلي من أهله وبقيت منهم آثار لهم، ومن تلك الآثار «صاليات» -يعني «الأثاني» لأنّها صليت بالنّار حتّى اسودّت-.

الإعراب: أجرى الكاف الجارّة مجرى المثل؛ فأدخل عليها كافاً ثانية فكأنّه قال: «كمثل ما يؤثفين» وما مع الفعل بتأويل المصدر كأنّه قال: كمثل إثفائها، أي: إنّها حالها حين أثفيت.

والكافان في «ككما» لا يتعلقان بشيء:

أمّا الأولى منهما فإنّها زائدة كزيادتها في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وحرف الجرّ إذا كان زائداً لا يتعلّق بشيء.

⇐

⇐ وأمّا الثّانية فقد جرت مجرى الأسماء لدخول حرف الجرّ عليها، فحكمه حكم الأسماء، ولو سقطت الكاف الأُولى لقال: «كما يُؤَثْفَيْن» فكان يجب حينئذٍ أن تكون الكاف متعلّقةً بمحذوف صفة لمصدر مقدّر محمول على معنى «الصّاليات» لا على لفظها، لأنّ قوله: «وصاليات» قد ناب مناب قوله: «ومثفيات إثفاءً مثل إثفائها حين نصبت للقدر» ولابدّ لك من هذا التّقدير ليصحّ لك اللّفظ والمعنى.

وقال ابن جنّي في شرح تصريف المازني: و«يُفَعْلَيْنْ» أولى من «يؤفعلن» لأنّه لا ضرورة فيه.

الثّانية: «الغريّان» تثنية «الغريّ» الموضع المعروف بـ«النّجف الأشرف» في ظهر الكوفة، قال البكري في «معجم ما استعجم»: **الغريّان**: على لفظ تثنية الّذي قبله معروفان بالكوفة، قال الكميت:

أتعرف رسماً بالغريّين مقفرا لظبية أم أنكرته أو تنكّرا

ويقال: إنّ النُّعمان بناهما على قبر عمرو بن مسعود وخالد بن نَضْلة لمّا قتلهما. قالت هند بنت معبد بن نضلة ترثيهما:

ألا بكر النعيّ بخيري بني أسد بعمرو بن مسعودٍ وبالسيّد الصّمد

قال ابن منظور: **الغريّان**: وهما بناءان طويلان يقال هما قبر مالك وعقيل نديمَي جَذِيمة الأبرش، وسمّيا الغريّين، لأنّ النُّعمان بن المُنْذِر كان يغريهما بدم من يقتله في يوم بؤسه، قال خِطام المُجَاشِعيّ:

أهل عرف الدّار بالغريّين
لم يبق من آيٍ بها يحلّين
غير حطامٍ ورَمادٍ كِنْفَين
وصاليات ككما يؤثفين

قال الحموي في «معجم البلدان»: **الغريّان**: بظاهر الكوفة بناهما المنذر بن امرئ القيس بن ماء السّماء، وكان السّبب في ذلك أنّه كان له نديمان من بني أسد يقال لأحدهما

⇐

⇐ خالد بن نَضْلَة والآخر عمرو بن مسعود، فَثَمِلَا، فراجعا الملك ليلة في بعض كلامه فأمر ـ وهو سكران ـ فحفر لهما حفيرتان في ظهر الكوفة ودفنهما حيّين فلمّا أصبح استدعاهما، فأخبر بالّذي أمضاه فيهما فغمّه ذلك وقصد حفرتهما وأمر ببناء طِرْبالين عليهما ـ وهما صومعتان ـ فقال المنذر: «ما أنا بملك إن خالف النّاس أمري، لا يمرّ أحد من وفود العرب إلّا بينهما» وجعل لهما في السَّنَة يوم بؤس ويوم نعيم، يذبح في يوم بؤسه كلّ من يلقاه، ويغري بدمه الطِّرْبالين.

قال: ولَبِثَ بذلك بُرْهَةً من دهره وسمّى أحد اليومين يوم البؤس وهو اليوم الّذي يقتُلُ فيه ما ظهر له من إنسان وغيره، وسمّى الآخر يوم النّعيم يُحْسِنُ فيه إلى كلّ من يلقى من النّاس ويحملهم ويخلع عليهم.

فخرج يوماً من أيّام بؤسه عبيد بن الأبرص الأسدي الشّاعر فقتله ـ كما وصفه الحموي ـ.

فلم يزل على ذلك حتّى مرّ به في بعض أيّام البؤس رجل من طيّئ يقال له: حنظلة، فقرّب ليقتل، فقال: أبيت اللعن، إنّي أتيتك زائراً، ولأهلي من بحرك مائراً، فلا تجعل مِيْرَتَهم ما توردُه عليهم من قتلي، قال له المنذر: لابدّ من قتلك، فسَلْ حاجتك تُقْضَ لك قبل موتك، فقال: تؤجّلني سنةً أرجع فيها إلى أهلي فأحكم فيهم بما أُريد ثمّ أسير إليك فينفّذ فيّ أمرك، فقال له المنذر: ومَنْ يَكْفُلُكَ أنّك تعود؟ فنظر حنظلة في وجوه جُلَسائه فعرف شريك بن عمرو بن شراحيل الشّيباني فقال:

يا شريك يا ابن عمرو ... هل من الموت محاله؟
يا شريك يا ابن عمرو ... يا أخا من لا أخا له
يا أخا المنذر فكّ الـ ... يوم رهناً قد أَنَى له

فوثب شريك وقال: أبيت اللعن، يدي بيده ودمي بدمه، إن لم يعد إلى أجله، فأطلقه المنذر، فلمّا كان من القابل قعد المنذر في مجلسه يوم بؤسه ينتظر حنظلة، فأبطأ عليهم، فقُدِّمَ شريك لِيُقْتَلَ، فلم يشعُر إلّا وراكب قد طلع فإذا هو حنظلة وقد تحنّط وتكفّن ومعه ⇐

﴿ وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ﴾ فأُقيمت هي مقام الهمزة وتطفّلت[1] عليها في الاستفهام و«قد» من لوازم الأفعال فكذا ما هي بمعناه.

⇐ نادبته تندبه، فلمّا رأى المنذر ذلك عجب من وفائه وقال: ما حملك على قتل نفسك؟ فقال: أيّها الملك، إنّ لي ديناً يمنعني من الغدر، قال: وما دينك؟ قال: النصرانيّة، فاستحسن ذلك منه وأطلقهما معاً وأبطل تلك السّنّة وكان سبب تنصّره، وتنصّر أهل الحيرة اهـ مختصراً.

قال الجعفريّ: «الغريّ» النّجف الأشرف حيث قبر أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ولم يخلق الله غريّاً سواه في الدّنيا وقد أثبتُّ ذلك في مقدّمة شرح الرّضي على «الكافية» ومع هذا كلّه فقد جاء بعض النّواصب اللُّعَناء من عُبّاد بني أُميّة ـ لعنهم الله جميعاً ولعن الله من استعملهم بدءًا بزياد ومعاوية ابنَي أبي سفيان الوثنيّين ـ فخلق غريّاً آخر بالمدينة المنوّرة لصرف فضيلة التّشيّع عن المحقّق الرّضي حيث قال في مقدّمة «شرح الكافية»: «فإن جاء مرضيّاً فببركات الجناب المقدّس الغرويّ ـ صلوات الله على مشرّفه ـ لاتّفاقه فيه».

قال ابن أبي الحديد المعتزلي وكان يسكن المدائن:

يا برقُ إن جئت الغَريَّ فقُلْ له ... أَتُراك تعلم مَنْ بِأَرْضِكَ مُودَعُ
فيك ابنُ عِمْرانَ الكليمُ وبعده ... عيسى يقفّيه وأحمد يَتْبَعُ
بل فيك جبريلٌ وميكالٌ وإسْـ ... ـرافيل والمَلأُ المقدّس أجمع
بل فيك نور الله جلّ جلاله ... لذوي البصائر يَسْتَشِفُّ ويَلْمَعُ
فيك الإمام المرتضى فيك الوصيـ ... ـي المجتبى فيك البطين الأنزع

* * *

(١) أي: صارت «هل» طُفَيْليّ الهمزة في الاستفهام، قال الأصمعيّ: «الطُّفَيْليّ» الدّاخل على القوم من غير أن يُدْعَى، مأخوذ من «الطَّفَل» وهو إقبال اللّيل على النّهار بظلمته، وأرادوا أنّ أمره يظلم على القوم فلا يدرون من دعاه، ولا كيف دخل عليهم اهـ. وقال الطّغرائيّ الحسين بن عليّ الأصبهانيّ:

مجدي أخيراً ومجدي أوّلاً شَرَعٌ ... والشَّمْسُ رَأْدُ الضُّحَى كالشّمس في الطَّفَلِ

فإن قلت: هذا يقتضي أن لا يصحّ أو يَقْبُحَ دخولها على الجملة الاسميّة الّتي طرفاها اسمان نحو: «هل عمرو قاعد» وإلّا فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلاً نحو: «هل زيد قام»؟

قلت: الفرق أنّها إذا رأت الفعل في حَيِّزها تذكّرت العُهُوْدَ بالحِمَى وحَنَّتْ[١] إلى الإلْف المألوف وعانَقَتْهُ ولَمْ تَرْضَ بافتراق الاسم بينهما، بخلاف ما إذا لَمْ تَرَهُ في حَيِّزَهَا فإنّها تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً.

[«هل» تخصّص المضارع بالاستقبال]

﴿**وهي**﴾ أي: هل ﴿**تخصّص المضارع بالاستقبال**﴾ بحكم الوضع كالسّين وسوف ﴿**فلا يصحّ «هل تضرب زيداً وهو أخوك» كما يصحّ «أتضرب زيداً وهو أخوك»**﴾ يعني: أنّه لا يصحّ استعمال «هل» لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال[٢] ـ بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع ـ كما يصحّ استعمال الهمزة فيه.

وذلك لأنّ «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال فلا يصحّ لإنكار الفعل الواقع في الحال.

فعلم أنّ التّقييد بقوله «وهو أخوك»[٣] ليكون قرينة على أنّ المراد إنكار الضَّرْب

---

(١) أي اشتقاقت والمادّة «حنن» من المضاعف بدليل تعديته بـ«إلى» ولو كان من «حنو» لتعدّت بـ«على» وكان ناقصاً واوياً، وقيل: يائياً، وليس كذلك ـ كما زعمه الرّوميّ ـ.

(٢) **قوله: «الفعل الواقع في الحال»**. أي: في الزّمان الحاضر وهو الحال الصرفيّ.

(٣) **قوله: التّقييد بقوله «وهو أخوك»**. لأنّ الأُخوّة ثابتة في زمان الحال، فكذا الضّرب، لأنّ الحال قيد لعاملها والأغلب اتّحاد زمان القيد والمقيّد.

قال التّفتازانيّ في «شرح المفتاح» ١٨٧: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» على تقدير أن يكون الضّرب واقعاً في الحال، بقرينة الجملة الحاليّة الواقعة في الحال لا الحادثة في ⇐

الواقع في الحال، لا الاستفهام عن وقوع الضَّرْب الواقع في المستقبل، وقد صرّح السّكّاكيّ بذلك[١] وقال: «في أن يكون الضَّرْب واقعاً في الحال».

وعلم أنّ هذا الامتناع جارٍ فيما إذا دلّت القرينة على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع ـ بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع[٢] ـ سواء كانت القرينة مقاليّة كما في هذا المثال، أو حاليّة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٣]، وقولك: «أتضرب أباك» و: «أَتَشْتِمُ السُّلْطان»[٤] فإنّه لا يصِحّ وقوع «هل» في هذا الموقع.

⇐ الاستقبال وبقرينة المقام.

وقال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: والتقييد بالجملة الحاليّة ـ أعني: «وهو أخوك» ـ تعليل للإنكار وقرينة لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لأنّ مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله.

أمّا كونه قرينة للإنكار فظاهر إذ لا معنى للاستفهام عن الضّرب المقارن لكونه أخاً.

وأمّا كونه قرينة لوقوع الضّرب في الحال فلأنّه يفهم من ظاهر هذه الجملة الواقعة حالاً ثبوت الأخوّة في زمان الحال، ولا شكّ أنّ مضمونها مقارن للضّرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضّرب في زمان الحال أيضاً.

(١) **قوله: «وقد صرّح السّكّاكي بذلك»**. أي: بكون التّقييد بقوله: «وهو أخوك» قرينة لما ذكر حيث قال: ولابدّ لـ«هل» من أن يخصّص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصحّ أن يقال: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» على نحو: «أتضرب زيداً وهو أخوك» في أن يكون الضّرب واقعاً في الحال اهـ. [المفتاح: ٤١٩]

(٢) **قوله: «بمعنى أنّه لا ينبغي أن يقع»**. هذا تفسير للإنكار، أي: إنكار الفعل الواقع، معناه: أنّه لم يكن ينبغي وقوعه، وإلّا فإنّ الفعل إذا وقع كان إنكاره ـ بغير هذا المعنى ـ عبثاً.

(٣) الأعراف: ٢٨.

(٤) **قوله: «و: أتشتم السّلطان»**. والأولى أن يمثّل بقول دعبل الخزاعي في هجو مروان بن أبي حفصة شاعر الأمويّين:

⇐

وبهذا ظهر فساد[١] ما قيل: إنّما امتنع ذلك من جهة أنّ الفعل المستقبل لا يتقيّد بالحال لعدم المقارنة.

لأنّ الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل، وانتفاؤها هاهنا ممنوع، ألا ترى إلى صحّة قولنا: «سيجيء زيد راكباً» و: «سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير». قال الحَماسيّ[٢]:

سَأَغْسِلُ عنّي العارَ بالسَّيْفِ جالِباً[٣] عَلَيّ قضاءُ اللهِ ما كانَ جَالِبا

⇐ قل لابن خائنة البُعُول وابن الجَوَادة والبخيل
إنّ المذمّة للوصيـ ـي هي المذمّة للرَّسول
أتسُبُّ أولاد النّبيـ ـي وأنتَ من ولد النُّغول

(١) **قوله: «وبهذا ظهر فساد»**. أي: ظهر بما ذكر ـ من أنّ الامتناع في «هل تضرب زيداً وهو أخوك» إنّما هو بسبب أنّ «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال لما بينهما من التّدافع ـ فسادُ القول بأنّ امتناع المثال المذكور لا يكون للتدافع بل لأنّ الفعل المستقبل لا يتقيّد بالحال النّحويّ لعدم المقارنة بينهما.

وسبب ظهور الفساد أنّه إن أراد ـ من المقارَنة ـ «الحال المقارِنة» فقد أخطأ، لأنّ الحال كما بيّنّا على ثلاثة أقسام ولا تنحصر في المقارنة وإن كان الغالب فيها المقارنة. وإن أراد به مقارنة الحال النّحويّ لوقوع الفعل العامل فيه، بدليل أنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حسب عامله فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك الحال فهذه المقارنة واجبة ولكن انتفاؤها في الفعل المستقبل المقيّد بالحال ممنوع لأنّه بحسب العامل كما في قوله: «سيجيء زيد راكباً».

(٢) **قوله: «الحَمَاسي»**. منسوب إلى ديوان حماسة أبي تَمّام والمراد الشّاعر الّذي ذكره شعره في كتاب «الحماسة».

(٣) **قوله: «سأغسلُ عنّي العارَ بالسّيفِ جالِباً»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو التميميّ المتوفّى سنة ١١٠هـ

⇐

⇐ من الشعراء الإسلاميّة في الدّولة الأمويّة وهذا البيت يقوله في التّحريض على بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعريّ ـ لعنه الله ـ كان حيث من أُمراء البصرة الأمويّين ـ لعنهم الله ـ وغصب أموال الشّاعر وأهْدَم داره لأنّه كان ينتقد بني أُميّة الكَفَرَة ـ لعنهم الله ـ يقول فيها:

سأغسِلُ عنّي العار بالسّيف جالباً عـلـيّ قـضاء الله ما كـان جـالبا
وأَذْهَلُ عن داري وأجعل هـدمها لِعِرْضِيَ من باقي المـذمّة حـاجِبا
ويَصْغُرُ في عيني تِلادي إذا انثَنَتْ يميني بـإدراك الّـذي كـنتُ طـالبا
فـإنْ تَـهْدِمُوا بـالغَدْرِ داري فـإنّها تُـراثُ كـريم لا يـبالي العـواقِـبا
أخي عَزماتٍ لا يُرِيدُ عـلى الّـذي يَهُمُّ به مـن مـقطع الأمـر صـاحبا
إذا هَـمَّ لم تُـرْدَعْ عـزيمةُ هـمّه ولم يأتِ ما يأتي من الأمـر هـائبا
فـيا لَـرِزامٍ رَشِّحُوا بـي مـقدِّماً إلى الموت خوّاضاً إليـه الكـتائبا
إذا هَـمَّ ألقـى بـين عـينيه عَـزْمَه ونكّب عن ذِكْـرِ العـواقب جـانبا
ولم يستشر في أمـره غـير نـفسه ولم يَرْضَ إلّا قائم السّيف صاحبا

قال المرزوقي ـ رحمه الله ـ: ويروى «قضاء الله» بالرّفع والنّصب، فـإذا رفـعته فـإنّه يكون فاعلاً لـ«جالباً عليّ» و«ما كان جالباً» في موضع مفعوله، ويكون «القضاء» بـمعنى الحكم، والتّقدير: سأغسل العار عن نفسي باستعمال السّيف في الأعداء في حال جَلْب حكم الله عليّ الشيء الّذي يجلبه.

وإذا نصب «القضاء» فإنّه يكون مفعولاً لـ«جـالباً» وفـاعله «مـا كـان جـالباً» ويكـون «القـضاء» المـوت المـحتوم، والقَـدَر المـقدور ـ كـما يـقال لـ«المـصيد»: «الصَّيْد» ولـ«المخلوق»: «الخَلْق» والمعنى: «جالباً الموت علَيّ جالبه».

وانتصب «حاجباً» على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ«أجعل» لأنّه بمعنى «أُصيّر» والتّقدير: أجعل هدمها حاجباً لِعِرْضي ومانعاً من باقي الذّمّ. والمعنى: إذا ضاق المنزل بي حتّى يصير دار الهوان انتقلت عنه وأجعل خرابه وقايةً للنّفس من العار الباقي والذّمّ اللّاحق.

«التِّلاد»: المال القديم، لأنّ النّفس بمثله أَضَنُّ، وبه أنفَسُ، وله أَضْبَطُ، نبّه بهذا الكلام ⇐

وفي التّنزيل: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[1].

وأعجب من هذا أنّ بعضهم لمّا سَمِعَ قول النُّحاة: «إنّه يجب تجريد صدر

⇐ على أنّه يَخِفُّ على قلبه ترك الدّارِ والوطن خوفاً من التزام العار، كذلك يَقِلُّ في عينه إنفاق المال عند انصراف اليد حائزةً للمطلوب، جامعة له. وجواب «إذا» قدّم عليه وهو قوله: «يَصْغُرُ» فأمّا قوله: «كنت طالباً» فقد حذف منه الضّمير العائد إلى «الّذي» والتّقدير: كنت طالبه.

«تُراث» أصله: «وُراث» والتّاء بدل من الواو.

«مقطع الأمر» فصله والخروج منه، يصف نفسه بأنّه صاحب همم وأخو عَزَمَات مستبدّ برأيه فيها غير متّخذ رفيقاً ولا مستنصرٍ أخاً وصديقاً.

و«صاحباً» صفة في الأصل استعملت استعمال الأسماء، فلم يَجْرِ مجرى أسماء الفاعلين.

الفاء من قوله: «فيالَرِزام» النيّة بها استئناف ما بعدها واللّام لام الاستغاثة و«رِزام» ينجرّ به، وأصل حركة لام الاستغاثة إذا دخل على ظاهرِ الكسرُ، ولهذا إذا عُطِفَ على هذه اللّام بلام أُخرى كسرت الثّانية تقول: «يالَزيدٍ لِعمروٍ» ولكن هذه فتحت لكون ما بعدها منادى، ووقوع المنادى موقع المضمرات.

«مقدِّماً» بكسر الدّال. ومعنى البيت: يا بني رِزامٍ هَيِّؤُوْا بي رجلاً يتقدّم إلى الموت ولا يحيد عنه مقتحماً الجيوش والشّدائد غير متنكّبٍ.

وانتصب «جانباً» على أنّه ظرف و«نكّب» بمعنى: «تنكّب» والمعنى: أنّه إذاهمّ بالشّيء جعله نصب عينيه إلى أن ينفُذ فيه ويخرج منه، ويصير في جانبٍ من الفكر في العواقب.

ويجوز أن ينتصب «جانباً» على المفعول ويكون «نكّب» بمعنى: حرّف، وانتصب «قائم» على أنّه استثناء مقدّم، ألا ترى أنّ الأصل: ولم يرضَ صاحباً إلّا قائم السّيف، ولو أتى على هذا لكان الوجهُ أن يكون بدلاً.

راجع شرح المرزوقي على الحماسة في شرح هذه الأبيات ١: ٥٢ ـ ٥٦.

(١) غافر: ٦٠.

الجملة الحاليّة من علامة الاستقبال»[١] ـ لما سنذكره في بحث الحال[٢] ـ **فهِمَ منه** أنّ الفعل المقيّد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال، فلا يصحّ تقييد «هل تضرب» بالحال، وأورد قول النُّحاة دليلاً على كلامه، وهو ينادي على خَطَئِه، ولم يُنْقَلْ عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال.

[اعتذار]

ولَعَمْرِي إنّ التّعرّض لأمثال هذه المباحث ممّا لا ينبغي أن نشتغل به لكنّا نخاف على القاصرين أن يَقَعُوا فيها من غير تأمّلٍ ويأخذوها مذهباً.

---

(١) **قوله: «يجب تجريد صدر الجملة الحاليّة من علامة الاستقبال»**. أي: مرادهم أن لا يقع نحو: «سَيَضْرِبُ» و«سوف يَضْرِبُ» و«هل يَضْرِبُ» و«لن يضْرِبَ» أحوالاً، لاشتمالها على علامة الاستقبال، وليس معنى كلامهم أنّه لا يمكن الإتيان بالحال لهذه الأفعال فإنّه لا مانع من ذلك.

(٢) **قوله: «لما سنذكره في بحث الحال»**. إنّما ينقله عن المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢: ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك أنّ الحال الّذي نحن في بابه ـ أي: الحال النّحوي ـ والحال الّذي يدلّ عليه المضارع ـ أي: الحال الصّرفيّ ـ وإن تباينا حقيقةً ـ لأنّ في قولك ـ مثلاً ـ: «أضرب زيداً غداً يركب» لفظ «يركب» حالٌ بأحد المعنيين غير حالٍ بالآخر، لأنّه ليس في زمان التّكلّم ـ لكنّهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة ـ أي: المصدّرة بالمضارع ـ عن علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظّاهر وإن لم يكن التّناقض هاهنا حقيقيّاً.

ولمثله التزموا لفظة «قد» إمّا ظاهرةً أو مقدّرةً في الماضي إذا كان حالاً مع أنّ حاليّته بالنّظر إلى عامله، ولفظة «قد» تقرّب الماضي من حال التّكلّم فقط، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظّاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: «جاء زيد العام الأوّل وقد ركب» فالمجيء بلفظ «قد» هاهنا لظاهر الحاليّة، كما أنّ التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك اه.

[اختصاص «هل» بالزّمانيّات]

﴿ولاختصاصِ التّصديق بها﴾ أي: لكون «هل» مقصورة على طلب التّصديق [١] وعدم مجيئها لغير التّصديق كما يقال: «نَخُصُّكَ بالعبادة» بمعنى: «لا نعبد غيرك». **﴿وتخصيصِها المضارعَ بالاستقبال كان لها مزيدُ اختصاصٍ** [٢] **بما كونُهُ زمانيّاً**

---

(١) **قوله: «أي لكون «هل» مقصورة على طلب التّصديق»**. قال الهنديّ: يعني أنّ الباء داخلة على المقصور، كما أنّ في قوله: «وتخصيصها المضارع بالاستقبال» داخلة على المقصور عليه، فقد جمع في العبارة بين استعمالَي التخصيص اهـ.

(٢) قال التّفتازاني في «شرح المفتاح» ١٨٧: إنّ في «هل» صفتين تستلزمان وتستدعيان أن يكون له بالفعل مزيد اختصاص ـ أي: تعلّق وارتباط واستدعاء ـ لا تكون للهمزة وإن كان لها نوع اختصاص من جهة أنّ الاستفهام بالفعل أولى ولا يريد بالاختصاص القصر؛ لظهور أن ليس لها بل لـ«هل» اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه فضلاً عن مزيد الاختصاص. والصّفتان: إحداهما: كونه لطلب التّصديق الّذي هو الحكم بالثّبوت والانتفاء، والأخرى: تخصيصه بالاستقبال ما يحتمل الاستقبال كالمضارع.

ووجه استلزام الأولى لهذا المعنى أنّ الإثبات والنّفي إنّما يتوجّهان إلى الصّفات دون الذوات ـ كما سبق ـ.

ووجه استلزام الثّانية كذلك: أنّ التّخصيص بالاستقبال إنّما يتصوّر فيما يحتمل الاستقبال وهو الصّفات دون الذّوات لأنّ الذّوات ذوات في ما مضى وفي الحال وفي الاستقبال وإنّما الصّفات هي التي لها التجدّد والتغيّر والثّبوت في زمان دون زمان، ولا شكّ أنّ الوصفيّة بالفعل أليق وهو بها ألصق، لكونه موضوعاً للحدث الّذي هو الصّفة والزّمان الّذي شأنه التّغيّر والتّجدّد المناسب للثّبوت والانتفاء والتّعرض للمُضِي والحاليّة والاستقبال.

وإنّما كان الفعل أظهر زمانيّة؛ لكون الزّمان مأخوذاً في وضعه مدلولاً عليه بلفظ تضمناً غير مفارق إيّاه بحال، بخلاف الاسم فإنّه لا دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض له إلّا ⇐

أظهَرُ﴾ «ما» موصولة، و«كونه» مبتدأ خبره «أظهر» و«زمانيّاً» خبر «الكون»، أي: بالشّيء الّذي زمانيّته أظهَرُ **﴿كالفعل﴾** فإنّ الزّمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم فإنّه إنّما يدلّ عليه ـ حيث يدلّ ـ لِعُرُوْضِهِ له.

أمّا اقتضاء الثّاني ـ أعني: تخصيصها المضارع بالاستقبال ـ لذلك فظاهر، إذ المضارع لا يكون إلّا فعلاً.

وأمّا اقتضاء الأوّل ـ أعني: اختصاصها بالتّصديق ـ لذلك فلأنّ التّصديق هو

⇐ في بعض المشتقّات مع أنّه بطريق العروض لا الوضع واللزوم.

وقال الجرجانيّ في «شرح المفتاح»: المقصود بيان أنّ «هل» أدعى للفعل وأشدّ ارتباطاً به من الهمزة وإن اشتركا في أنّ الاستفهام بالفعل أولى ـ كما مضى ـ وكونه أدعى له من وجهين:

أحدهما: أنّ «هل» لطلب التّصديق ـ أي: الحكم بالثّبوت أو الانتفاء ـ وقد نبّهتُ في ما سبق أنّ الإثبات والنفي إنّما يتوجّهان إلى الصّفات ـ أي: النّسب ـ دون الذّوات ـ أي: المفهومات المستقلّة في المفهوميّة ـ ولا شكّ أنّ النّسب الصّالحة للنّفي والإثبات داخلة في مفهومات الأفعال دون الأسماء، فلذلك كان لـ«هل» مزيد اختصاص ـ أي: ارتباط وتعلّق ـ بالأفعال دون الهمزة.

الثّاني: أنّ «هل» يستدعي بحكم الوضع التّخصيص بالاستقبال وذلك إنّما يتصوّر في ما يحتمل الاستقبال وأنت خبير بأنّك إذا اعتبرت مفهوماً غير النّسب كـ«زيد» مثلاً لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان وإذا اعتبرت معه نسبة الوجود أو غيره إليه جاء الاحتمال والتعلّق والاختصاص بزمان فالذّوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره وإنّما ذلك في النّسب.

والأفعال تتضمّن نسباً يحتمل الحال والاستقبال فيكون «هل» أدعى لها وأقوى تعلّقاً بها. وإنّما كان كون الفعل زمانياً أظهر لدخول الزّمان في مدلوله وضعاً ودلالة بعض الأسماء المشتقّة على الزمان بطريق العروض دون الوضع.

الحكم بالثّبوت أو الانتفاء، والنّفي والإثبات(١) إنّما يتوجّهان إلى الصّفات الّتي هي مدلولات الأفعال من حيث هي، لا إلى الذّوات الّتي هي مدلولات الأسماء من حيث هي، لأنَّ الذَّواتَ ذَوَاتٌ فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل(٢).

---

(١) قال في «المصباح المنير» ٦١٩: فائدة: إذا ورد النّفي على شيءٍ موصوفٍ بصفةٍ فإنّما يتسلّط على تلك الصّفة دون متعلّقها، نحو: «لا رَجُلَ قائمٌ» فمعناه: لا قِيامَ من رجلٍ، ومفهومه وجود ذلك الرّجل، قالوا: ولا يتسلّط النّفي على الذّات الموصوفة، لأنَّ الذَّوات لا تُنْفَى وإنّما تُنْفَى متعلّقاتُها ومن هذا الباب قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ**﴾ [العنكبوت: ٤٢]، فالمنفيّ إنّما هو صفة محذوفة، لأنّهم دَعَوْا شَيْئاً محسوساً وهو الأصنام، والتّقدير: «من شيءٍ ينفعهم» أو «يستحقّ العبادة» ونحو ذلك لكن لمّا انتفت الصّفة الّتي هي الثّمرة المقصودة ساغ وقوع النّفي على الموصوف لعدم الانتفاع به مجازاً واتّساعاً، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ**﴾ [طه: ٧٤]، أي: «لا يحيى حياةً طيّبةً» وهذه الطّريقة هي الأكثر في كلامهم.

ولهم طريقة أخرى معروفة، وهي نفي الموصوف فينتفي ذلك الوصف بانتفائه، فقولهم: «لا رَجُلَ قَائمٌ» معناه: «لا رَجُلَ مَوجودٌ فلا قيام منه» قال امرؤ القيس:

* على لاحبٍ لا يُهْتَدَى بمَنَارِهِ *

أي: لا منارَ فلا هدايةَ به، وليس المرادُ أنّ لهذه الطّريق مناراً موجوداً، وليس يهتدى به. وقال الشّاعر:

لا يُفْزِعُ الأرنب أهوالها   ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ

أي: لا أرنبَ فلا يُفزِعُها هولٌ، ولا ضَبَّ فلا انجحارَ. وخُرِّجَ على هذه الطّريقة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ [المدّثّر: ٤٨]، أي: لا شافعَ فلا شفاعة منه. وكذا ﴿**بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا**﴾ [الرعد: ٢]، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، وكذا: ﴿**لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً**﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال فلا إلحاف اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «لأنّ الذّوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل»**. قال السّكّاكيّ في مباحث **القصر** هكذا: وتحقيق وجه القصر في الأوّل ـ أي: قصر الموصوف على الصّفة ـ هو أنّك

⇐

⇐ بعد علمك أنّ أنفس الذّوات يمتنع نفيها وإنّما تنفى صفاتها، وتحقيق ذلك يطلب من علوم أُخَر، متى قلت: «ما زيد» توجّه النّفي إلى الوصف، وحين لا نزاع في طُوْله ولا قِصَره، ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك، وإنّما النّزاع في كونه شاعراً أو منجّماً تناولهما النّفي فإذا قلت: «إلّا شاعر» جاء القصر.

وتحقيق وجه القصر في الثّاني ـ أي: قصر الصّفة على الموصوف ـ هو أنّك متى أدخلت النّفي على الوصف المسلّم ثبوته ـ وهو وصف الشّعر ـ وقلت: «ما شاعر» أو «من شاعر» أو «لا شاعر» توجّه بحكم العقل إلى ثبوته للمدّعى له، إن عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» و: «في قبيلة كذا شعراء»، وإن خاصّاً كقولك: «زيد وعمرو شاعران» فتناول النّفي ثبوته لذلك، فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر.

وقال في مباحث «هل» هكذا: ولكون «هل» لطلب الحكم بالثّبوت أو الانتفاء وقد نبّهت فيما قبل على أنّ الإثبات والنّفي لا يتوجّهان إلى الذّوات، وإنّما يتوجّهان إلى الصّفات، ولاستدعائه التّخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنّما يكون لصفات الذّوات، لا لأنفس الذّوات، لأنّ الذّوات ـ من حيث هي هي ـ ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال، استلزم ذلك مزيد اختصاص لـ«هل» دون الهمزة بما يكون كونه زمانيّاً أظهر كالأفعال.

قال الجرجاني: فالشّارح نقل كلامه المذكور في مباحث «هل» لكنّه تصرّف فيه، بأن جعل دليل السّكّاكي على عدم احتمال الذّوات للاستقبال دليلاً على عدم احتمالها للنّفي والإثبات، وكان من دأبه أن ينقل كلامه في المواضع المتشابهة، ويشير إلى ما يتّضح به مرامه، فلأمر مّا عدل هاهنا عن تلك الطّريقة.

ثمّ نقول: منهم من زعم أنّه نقل عن السّكّاكيّ أنّ المراد بـ«الذّوات» هي الأجسام، فإنّها لا تنتفي بل تتبدّل عوارضها في غير الكون والفساد، وصورها النّوعيّة فيهما.

وأمّا أنّه ينتفي جسم من البين، بمعنى أنّه ينعدم مطلقا فمحال، بل يصير الجسم ـ بتبدّل الصّورة الجسميّة أو النّوعيّة ـ جسماً آخر.

⇐

⇐ وجعل الحوالة راجعة إلى الطّبيعيّات حيث بيّن فيها أنّ أجزاء العالم لا تحتمل الزّيادة لامتناع التّداخل، ولا النّقصان لامتناع الخلأ.

ويرد عليه ـ بعد كون ذلك البيان مزيّفاً ـ خروج القصر الواقع في الأعراض عن هذا التحقيق، فلذلك اختار بعضهم أنّ المراد بـ«الذّوات» حقائق الأشياء وهي متقرّرة في أنفسها، وليست مجعولة بجعل جاعلٍ ـ عند المعتزلة ـ فلا يمكن توجّه النّفي إليها، إنّما المنفيّ عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصّفات، وتحقيق ذلك موكول إلى علم الكلام.

ويرد عليه أنّ ما ذهبوا إليه من تقرّر ذوات الأشياء وحقائقها في أنفسها من غير أن يتعلّق بها جعل جاعلٍ يقتضي استحالة توجّه النّفي والإثبات إليها، بمعنى: جعلها منتفية في الواقع فإنّه محال للذّات وجعلها ثابتة في الواقع، فإنّه أيضاً محال، لاستحالة تحصيل الحاصل، وإثبات الثّابت، لا بمعنى: الحكم بثبوتها أو انتفائها، فإنّ الأوّل: لا شكّ في إمكانه وصدقه. وأمّا الثّاني: فيكون كاذباً لكنّه ممكن، وإلّا لم يعتقده مخالفوهم، والكلام هاهنا في المعنى الثّاني دون الأوّل.

ولا يبعد أن يقال: كما أنّ «الذّات» يطلق بمعنى: الحقيقة فيتناول الجواهر والأعراض، ويطلق بمعنى القائم بذاته، فلا يتناول الأعراض، كذلك يطلق على المستقلّ بالمفهوميّة ـ أي: المفهوم الملحوظ بالذّات ـ.

وهذا معنى ما قالوا: الذّات ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه، وحينئذٍ تطلق الصّفة على ما لا يستقلّ بالمفهوميّة ـ أي: ما يكون آلةً لملاحظة مفهوم آخر ـ.

فلا خَفاء في أنّ الحكم بالنّفي والإثبات إنّما يتوجّهان إلى النّسب الحكميّة الّتي هي صفات بهذا المعنى، فإنّك إذا تصوّرت ـ مثلاً ـ زيداً، أو الإنسان، أو السّواد، ولم تتصوّر معه شيئاً آخر أصلاً، لم يتأتّ منك نفي ولا إثبات، وإن تصوّرت معه مفهوم الوجود أو القيام بالغير، ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً.

وإن لاحظتها: فإمّا أن تجعلها ملحوظة بالذّات من حيث إنّها نسبة الوجود أو القيام إلى ⇐

⇐ أحدهما، فلا يمكنك أيضاً إثباتها ولا نفيها، نعم يمكنك حينئذٍ أن تجعلها محكوماً عليها أو بها، فتقول: «نسبة الوجود إلى زيد واقعة» أو تقول: «هذه نسبة الوجود إلى زيد».

وإمّا أن تجعلها آلةً لملاحظة الطّرفين، وتلاحظها من حيث إنّها حالة بينهما، فحينئذٍ يمكنك نفيها وإثباتها، فظهر أنّ الحكم بالنّفي والإثبات يمتنع ورودهما على الذّوات، بل لا يتواردان إلّا على الصّفات الّتي هي النسب الحكميّة، من حيث إنّها ملحوظة بين أطرافها، وآلة لتعرّف أحوالها.

وقوله: «وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه» لم يرد به أنّ السّواد ـ مثلاً ـ من حيث هو صفة له، كما قد يتخايل ذلك من ظاهره، بل أراد أنّ السواد باعتبار ثبوته له وانتسابه إليه صفة له، ولذلك أضافه إليه، ليفهم النّسبة الحكميّة الّتي هي الصّفة في الحقيقة. وكذلك قوله: «على الوصف المسلّم ثبوته وهو وصف الشّعر» يجب صرفه عن ظاهره، فإنّ مفهوم الشّعر في نفسه من قبيل الذّوات على ذلك التّفسير للذّات، لكنّه من حيث قيامه بالغير وانتسابه إليه يطلق عليه الوصف، وإن كانت الصّفة في الحقيقة هي نسبته إلى ذلك الغير، وبما ذكرناه يتمّ وجه تحقيقه في القصر، وتكون الحوالة راجعة إلى العلوم الّتي يعلم بها المحلّ الّذي يتوارد عليه النّفي والإثبات بحسب الحقيقة.

وأنت تعلم أنّك إذا اعتبرت مفهوماً غير النّسب لم يكن له في نفسه احتمال اختصاصٍ بزمان مخصوصٍ، فإذا اعتبرت معه نسبة الوجود أو غيره إليه، ربّما ظهر ذلك الاحتمال، فـ«الذّوات» ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال، إنّما ذلك في الصّفات.

وحينئذٍ يتّضح ما ذكره في «هل» أيضاً، لأنّ الأفعال تتضمّن نسباً حكميّة يصلح أن يتوارد عليها النّفي والإثبات ـ كما مرّ ـ ولها انتساب إلى الأزمنة، واحتمال الاختصاص ببعضها وضعاً.

بخلاف المشتقّات فإنّ نسبها تقييديّة لا يصلح لذلك، والانتساب إلى الأزمنة واحتمال الاختصاص ببعضها عارضان لها، فكان من حقّ «هل» أن تدخل على الأفعال، وكان لها مزيد اختصاصٍ بها، هذا غاية ما يتكلّف له في تصحيح كلامه وتحقيق مرامه اهـ.

⇐

[إنتاج]

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولأنّ لها مزيد اختصاص بالفعل **﴿كان ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾**[(١)] **أدلّ على طلب الشّكر**[(٢)] **من: «فهل تشكرون» و: «فهل أنتم تشكرون» ﴾** مع أنّه مؤكّد بالتّكرير، لأنّ «أنتم» فاعل فعل محذوف **﴿ لأنّ إبراز ما سيتجدّد في معرِض**

⇐ وقال في «شرح المفتاح»: وأمّا تحقيق وجه الحصر في الثّاني ـأي: قصر الصّفة على الموصوف ـفهو انّك متى أدخلت حرف النّفي على الوصف المسلّم عند السّامع ثبوته كوصف «الشّعر» المقرّر عندك وعند مخاطبك أنّه ثابت وإنّما النزاع في الموصوف به أنّه «زيد» و«عمرو» مثلاًأو واحد منهما لا على التّعيين أو «عمرو» دون «زيد» وقلت: «ما شاعر» توجّه النّفي بحكم العقل ومعونة القرائن إلى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الّذي ادّعى السّامع أنّ الوصف المذكور ثابت له بصفة أعمّ مثل أن تدّعي أنّ في الدّنيا شعراء، أو نوع عموم مثل انْ تدّعي في قبيلة كذا شعراء، أو بصفة الخصوص بأنْ تدّعي أنّ زيداً وعمراً شاعران، يتناول النّفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدّعى له على الوجه الّذي ٱدُّعِيَ حتّى كأنّك قلت: «لا شاعر في الدّنيا أو قبيلة كذا أو فيما بين زيد وعمرو» فمتى قلت: «إلّا زيد» أفاد القصر أي: «اختصاص وصف الشّعر بزيد، وبقيت الموصوفات الأُخر على النّفي. فضمير «إلى ثبوته» للوصف المسلّم وضمير «له» للموصول، أعني: اللّام في «المدّعى» والمستكن في «المدّعى» يعود إلى «ثبوته» وقوله: «انْ عامّاً» أي: إنْ كان المدّعى له عامّاً يتوجّه النّفي إليه عامّاً، وإنْ كان خاصّاً فخاصّاً وقوله: «فيتناول» عطف على «توجّه» ذلك إشارة إلى المدّعى له وفي قوله: «إنْ عامّاً كقولك: «في الدّنيا شعراء» إشارة إلى القصر الحقيقي فإنّه ممكن واقع في قصر الصّفة مثل: «ما الأمير القاهر، والسّلطان العادل، أو النّحرير الفاضل، إلّا فلان» بخلاف قصر الموصوف فلم يُشِر فيه إليه.

(١) الأنبياء: ٨٠.

(٢) **قوله: «أدلّ على طلب الشّكر»**. لأنّ وقوع الجملة الاسميّة بعد «هل» على خلاف مقتضى الظّاهر فلابدّ فيه من نكتة وإليها أشار بقوله: «لأنّ إبراز ما سيتجدّد» إلى آخره....

الثّابت أدلّ على كمال العناية بحصوله ﴾ من إبقائه على أصله كما في «هل تشكرون» لأنّها داخلة على الفعل حقيقة، وفي «هل أنتم تشكرون» لأنّها داخلة على الفعل تقديراً؛ لأنّ «أنتم» فاعل فعل محذوف يفسّره الظّاهر.

﴿ و ﴾ أيضاً ﴿ **فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ** ﴾[(١)] أدلّ على طلب الشُّكْر ﴿ **من «أفأنتم شاكرون» وإن كان للثّبوت** ﴾ باعتبار كون الجملة اسميّة.

﴿ **لأنّ «هل» أدعىٰ للفعل من الهمزة فتركه معها**[(٢)] ﴾ أي: ترك الفعل مع «هل» ﴿ **أدلّ على ذلك** ﴾ أي: على كمال العناية بحصول ما سيتجدّد.

﴿ **ولهذا** ﴾ أي: ولأنّ «هَل» أدعى للفعل من الهمزة ﴿ **لا يحسن «هل زيد منطلق» إلّا من البليغ** ﴾ لأنّه الّذي يقصِدُ به الدّلالة على الثَّبَات وإبراز ما سيتجدّد في معرِض الوجود، بخلاف غير البليغ فإنّه لا يفرّق بينه وبين «هل ينطلق زيد» فكان الأولى به أن يُدخله على الفعل كما هو أصله.

[«هل» قسمان]

﴿ **وهي** ﴾ أي: «هل» قسمان: ﴿ **بسيطة وهي الّتي يطلب بها وجود شيء** ﴾ أو لا وجوده ﴿ **كقولنا: «هل الحركة موجودة** ﴾ أو لا موجودة».

﴿ **ومركّبة وهي الّتي يطلب بها وجود شيء لشيء** ﴾ أو لا وجوده له ﴿ **كقولنا:**

---

(١) **قوله: وأيضاً «فهل أنتم شاكرون»**. أي: الجملة الاسميّة مع «هل» أدلّ على طلب الشّكر من «أفأنتم شاكرون» يعني من الجملة الاسميّة مع الهمزة.

(٢) **قوله: «فتركه معها»**. والحاصل أنه لمّا كان «هل» أقوى طلباً للفعل من الهمزة ـ بدليل لزوم الفعل بعد «هل» دون الهمزة ـ فترك اللّازم والعدول عنه إلى الجملة الاسميّة لا يكون من المتكلّم البليغ إلّا لنكتة وهي هاهنا كمال العناية والاهتمام بطلب الشّكر وحصوله في الخارج.

«**هل الحركة دائمة** » أو لا دائمة» فإنّ المطلوب هو وجود الدَّوام للحركة أو لا وجوده، وقد أخذ في هذه شيئانِ غير الوجود، وفي الأُولى شيء واحد، فلذا كانت مركّبة[1] بالنّسبة إليها؛ فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركّبة رابطة[2].

[بقيّة الأَدَوات لطلب التّصوّر]

﴿ **والباقية** ﴾ من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنّها ﴿ **لطلب التّصوّر فقط** ﴾ وتختلف من جهة أنّ المطلوب بكلّ منها تصوّر شيء آخر.

---

(١) **قوله: «فلذاكانت مركّبة»**. وتسمّى القضيّة على الأُولى ثنائيّة وعلى الثّانية ثلاثيّة، وإليه أشار الحكيم السبزواريّ بقوله:

كذا الثّنائي والثّلاثي مطلبا هلِ بسيط وهلِ قد رُكِّبَا

والمراد: أنّ قضيّةً محمولها الوجود المطلق كـ«الإنسان موجود» ثنائيّة، لأنّ مفادها ثبوت الشّيء ولا وجود رابط فيها، وقضيّةً محمولها الوجود المقيّد كـ«الإنسان كاتب» ثلاثيّة، لأنّ مفادها ثبوت شيء لشيءٍ وفيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابطٍ.

(٢) **قوله: «فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركّبة رابطة»**. قال الحكيم السبزواريّ:

إنّ الوجود رابط ورابطيّ ثمّة نفسيّ فهاك واضبط

أي: الوجود مطلقاً إمّا أن يكون وجوداً في نفسه ويقال له الوجود المحمولي وهو مفاد «كان» التّامّة المتحقّق في الهليّات البسيطة، أو يكون وجوداً لا في نفسه وهو مفاد «كان» النّاقصة المتحقّق في الهليّات المركّبة ويقال له في المشهور: الوجود الرابطيّ، والأولى أن يُسمّى بالوجود الرّابط.

وقال في تقسيم الوجود إلى المطلق والمقيّد: إنّ الوجود المطلق ما هو المحمول في الهليّة البسيطة كـ«الإنسان موجود»، والمقيّد ما هو المحمول في الهليّة المركّبة كـ«الإنسان كاتب» اهـ.

[ما]

قيل: ﴿فيطلب بـ«ما»[1] شرح الاسم كقولنا: «ما العَنْقاء»﴾ طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبيّن مفهومه وأنّه لأيّ معنى وضع؟ فيُجاب بإيراد لفظ أشهر، سواء كان من هذه اللغة[2] أو من غيرها[3] ﴿أو ماهيّة المسمّى﴾ أي حقيقته الّتي هو بها هو ﴿كقولنا: «ما الحركة»﴾ أي: ما حقيقة مسمّى هذا اللّفظ؟ فيُجاب بإيراد ذاتيّاته[4] من الجنس والفصل.

---

(١) قال الجرجانيّ ـ عند قول السّكّاكيّ تقول «ما الكلمة» ـ من «شرح المفتاح» ١٣٤: فصله عمّا تقدّمه لوجهين:

الأوّل: أنّ هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحيّ وما تقدّمه سؤال عن موجود خارجيّ.

الثّاني: أنّ الأوّل سؤال عمّا هو مبهم مطلقاً والثّاني سؤال عمّا له نوع تعيّن في الجملة.

وقال الشّارح في «شرح المفتاح» ١٨٨: وكذلك تقول: «ما الكلمة» يشير إلى أنّ «ما» الّتي لطلب الحقيقة وإنْ جعلوها قسماً على حدة فهي داخلة تحت السّؤال عن الجنس، فإنّك إذا قلت: «ما الإنسان» فكأنّك قلت: أيّ جنس من أجناس الموجودات أو الحقائق أو الأجسام أو الحيوانات هو؟ وكذا لطلب شرح الاسم فإنّك إذا قلت: «ما الغضنفر» فكأنّك قلت: ما معنى هذا اللفظ، بمعنى أيّ جنس من أجناس المعاني معناه؟ وإلّا فاللغة لا تثبته قسماً على حدة، وأمّا التي لطلب الوصف فأثبتها أئمّة اللغة وكثر استعمالها في الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «سيروا فقد سبق المفرّدون» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «من هذه اللغة»**. مثل ما قالوا: طائر معروف الاسم، مجهول الجسم.

(٣) **قوله: «أو من غيرها»**. مثل أن تقول بالفارسيّة: «سيمرغ است».

(٤) **قوله: «بإيراد ذاتيّاته»**. أي: ذاتيّات المسمّى من الجنس والفصل، وذلك مثل أن تقول في جواب «ما الحركة»؟ ما قاله المحقّق الطوسيّ في «التجريد»: «هي كمال أوّل لما هو بالقوّة من حيث هو بالقوّة» أو تقول كما نقله الشّارح القوشجيّ عن قدماء الفلاسفة: إنّها خروج

⇐

[مرتبة «هل» البسيطة]

﴿وتقع «هل» البسيطة في التّرتيب بينهما[١]﴾ أي بين «ما» الّتي لشرح الاسم

⇐ من القوّة إلى الفعل على التّدريج أو: يسيراً يسيراً، أو: لا دفعةً اهـ.

والحاصل أنّ هاهنا مطلبين: مطلب «ما» ومطلب «هل» و«ما» سؤال عن التّصوّر، و«هل» سؤال عن التّصديق.

والسّؤال بـ«ما» إن كان عن تصوّر الشّيء قبل العلم بوجوده، فالجواب شرح اسمه وتعيين ما هو المراد من اسمه، و«ما» هذه يقال لها «ما» الشّارحة. وإن كان السّؤال بـ«ما» عن تصوّر شيء معلوم وجوده فالجواب بالحدّ أو الرّسم، وهذا معنى قول الحكيم السبزواريّ: «ماهيت» پاسخ پرسش از گوهر شیء است، و«شرح اسم» پاسخ پرسش نخستين است.

وأمّا «هل» فإن طلب بها التّصديق عن وجود الشّيء في نفسه فيقال لها: «هل» البسيطة، وإن طلب بها التّصديق عن وجود الشّيء بصفته، فيقال لها «هل» المركّبة.

(١) **قوله: «وتقع «هل» البسيطة في الترتيب بينهما»**. قال الحكيم السّبزواريّ:

أُسُّ المطالب ثلاثة علم ... مطلب «ما» مطلب «هل» مطلب «لم»
فـ«ما» هو الشّارح والحقيقي ... وذو اشتباكٍ مع «هل» أنيق
و«هل» بسيطاً ومركّباً ثبت ... لمّيّةً ثبوتاً إثباتاً حوت

والمراد: أنّ أصل المطالب للناظر في استعلام الشيء ثلاثة، وكلّ منها اثنان؛ فالكلّ ستّة:

الأوّل: مطلب «ما» وهو قسمان: القسم الأوّل «ما» الشّارحة، والقسم الثّاني: «ما» الحقيقيّة.

الثّاني: مطلب «هل» وهو أيضاً قسمان: القسم الأوّل «هل» البسيطة وسمّي بسيطاً لأنّ المطلوب به وجود الشّيء والوجود المطلق بسبط. والقسم الثّاني: «هل» المركّبة وسمّي مركّباً لأنّ المطلوب به الوجود المقيّد مثل الكتابة والضّحك ـ مثلاً ـ للإنسان، والوجود

⇐

والّتي لطلب الماهيّة، يعني: أنّ مقتضى التّرتيب الطّبيعي أن يطلب أوّلاً شرح الاسم، ثمّ وجود المفهوم في نفسه، ثمّ ماهيّته وحقيقته؛ لأنّ من لا يعرف مفهوم اللّفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنّه موجود استحال

⇐ المقيّد مركّب من الوجود والقيد.

وقوله: «وذو اشتباك مع «هل» أنيق» معناه: أنّ «ما» و«هل» ذوا ترتيب حسن، وذلك لأنّ «ما» الشّارحة مقدّمة على «هل» البسيطة، بل على الكلّ، إذ لابدّ أن يفهم مدلول اللفظ أوّلاً، ثمّ «هل» البسيطة مقدّمة على «ما» الحقيقة، إذ الوجود مقدّم بالحقيقة على الماهيّة وما لا وجود له. والحكيم يبحث عن الحقائق، وما لم يعتبر الوجود مع الماهيّة لا تستحقّ إطلاق لفظ، لأنّ الوجود حقيقة كلّ ذي حقيقةٍ.

وبعدها «هل» المركّبة، وإنّما كانت بعدها، لأنّ ثبوت شيء لشيءٍ فرع ثبوت المثبت له.

الثّالث: مطلب «لم» أي: يطلب بـ«لم» علّة الحكم والواسطة له، وهي قسمان أيضاً: واسطة في الثّبوت وواسطة في الإثبات.

قال:

إليـــه آلت مــا فـــريق أثـــبتا مطلب أيّ، أين، كيف، ومتى

أي: إلى أُسّ المطالب ترجع مطالب أُخرى إن كانت وهي مطلب «أيّ» و«أين» و«كيف» و«كم» و«متى».

أمّا «أيّ» فلأنّ «أيّ» الجوهريّة يطلب بها الفصل وشيئيّه النّوع بالفصل وبالصّورة، فيؤول إلى «ما» الحقيقيّة. و«أيّ» العرضيّة يطلب بها عوارض الشّيء فيؤول إلى «هل» المركّبة، وأمّا البواقي فرجوعها إلى «هل» المركّبة فواضحة.

ولكن تلك ترجع إلى أُسّ المطالب إن كانت موجودةً، وذلك لأنّ كثيراً من الأشياء - مثل: المجرّدات - لا «أين» ولا «كم» ولا «متى» بل ولا «كيف» لها زائداً على وجودها، وإن كان زائداً على ماهيّتها، فيقال: ما العقل الكلّي؟ وهل هو؟ ولم هو؟ ولكن لا يقال: أين هو؟ ومتى هو؟ وكم مقداره؟

منه طلب حقيقته وماهيّته، إذ المعدوم لا ماهيّة له ولا حقيقة؛ لأنّ الماهيّة ما به يكون الشّيء هو هو، والمعدوم لا هويّة له.

[الفرق بين المفهوم والماهيّة عن الشّيخ أبي عليّ بن سيناء البلخيّ]

والفرقُ بين **المفهوم** من اللّفظ بالجملة وبين **الماهيّة** الّتي تفهم من الحدّ بالتّفصيل غيرُ قليلٍ، فإنّ كلّ مَنْ خوطب باسم فَهِمَ فهماً مّا ووقف على الشّيء الّذي يدلّ عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة، وأمّا الحدّ فلا يَقِفُ عليه إلّا المُرْتَاضُ بِصِنَاعة المنطق.

فالموجودات لمّا كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة(١)، وأمّا المعدومات فلمّا لم يكن لها إلّا المفهومات لم يكن لها حدود إلّا بحسب الاسم؛ لأنّ الاسم بحسب الذّات لا يكون إلّا بعد أن يعرف أنّ الذّات موجودة، حتّى أنّ ما يوضع في أوّل التّعاليم(٢) من حدود الأشياء الّتي

---

(١) **قوله: «بحسب الاسم وبحسب الحقيقة»**. الحدّ ينقسم إلى الحقيقيّ واللفظيّ، ثمّ الحقيقيّ ينقسم إلى التّعريف بحسب الحقيقة ـ حدّاً كان أو رسماً ـ وإلى التّعريف بحسب الاسم، فهو ـ أي: التّعريف بحسب الاسم ـ قسم من التّعريف الحقيقي، فلا يكون اللفظيّ ما هو بحسب الاسم كما توهّمه بعضهم.

والحقيقيّ بقسميه محصّل للصّورة الّتي علم وجوده في الخارج إمّا بالكنه أو بالوجه، واللفظيّ لا يحصّل إلّا تعيين مدلول اللّفظ وتحصيل صورة ما لم يعلم وجوده في الخارج، فيكون مرجعه إلى التّصديق بأنّ هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى فلذلك كان قابلاً للنّفي، فيحتاج إلى نقل أئمّة اللغة والاصطلاح.

(٢) **قوله: «أوّل التعاليم»**. جمع «التّعليم» والمراد به التّراجم والعناوين مثل الفصول والأبواب مثلاً يقال: «باب المبتدأ والخبر» و«باب الفاعل» إلى آخرها...

⇐

يُبَرْهَنُ على وجودها في أثناء التّعاليم إنّما هي حدود بحسب شرح الاسم، ثمّ لمّا أُثبت وجودها وبُرْهِنَ عليه صار تلك الحدود بعينها حدوداً بحسب الذّات والحقيقة؛ كذا ذكره الشّيخ (١) ....

⇐ وقيل: المراد بها الرّياضيّات بأصنافها الأربعة ـ أي: الهيئة والحساب والهندسة والموسيقى ـ وسمّيت هذه الأربعة بالتّعاليم؛ لأنّ المعلّمين كانوا يعلّمونها الصّبيان المتعلّمين أوّلاً، وقال الشّارح: المراد بها حدود الأشياء وتعاريفها.

(١) **قوله: «ذكره الشّيخ»**. المراد من الشّيخ صاحب «الشّفاء» هو الرّئيس أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن عليّ بن سيناء البلخيّ من شيوخ الشّيعة الإسماعيليّة، كان من أهل بلخ ـ في أفغانستان الحاليّ ـ وهاجر إلى بُخارىٰ ـ أُزبكستان الحاليّ ـ لطلب العلوم، وأكمل علومه كلّها في شمالي وشرقي خراسان ثمّ تجوّل في البلدان ووافاه الأجل المحتوم حين السّفر بـ«همدان» ـ إيران الحاليّ ـ سنة ٤٢٨هـ عن ثمانٍ وخمسين سنةً فدفن هناك، وكثيراً ما يموت المرء في غير بلده، فلايصير أهل البلد الّذي توفّي فيه، ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾ [لقمان: ٣٤]، فابن سيناء هو رجل بلخيّ، فإن كان بلخ واقعاً في جغرافيا إقليمٍ كان هو من أهل ذلك الإقليم، وهذا واقع لا يتغيّر رغماً لمعاطس قومٍ يريدون صرف الفضائل عن أقوامٍ آخرين ويقصرون الكمال في قومهم بغير ثبت، فطلب العلم في «بخارى» لم يصيّره بُخَارِيّاً كما أنّ الوفاة في إيران لم يصيّره إيرانيّاً وإلّا لكان الشّيخ الطّوسيّ عراقيّاً لتحصيله به ووفاته فيه.

وله كتب مختلفة وكان حرفته الطّبّ والحكمة، فألّف «القانون» في الأوّل و«الشّفاء» في الثّاني وله غيرهما من الكتب النّافعة، وكان وفاته يوم الجمعة في شهر رمضان ـ كما في لسان الميزان ٢: ٢٩١ ـ ٢٩٣ ـ كما أنّ مولده كان في صفر سنة ٣٧٠هـ. ومن شعره كما نقله سيّدنا الأُستاذ:

عَجَباً لقومٍ يَحْسُدُون فضائلي ... ما بين عُيَّابي إلى عُذَّالي
عتبوا على فضلي وذمُّوا حكمتي ... واستوحشوا من نقصهم وكمالي
إنّي وكيدهم وما عتبوا به ... كالطَّوْد يَحْقِرُ نَطْحَةَ الأوعال

⇐

في «الشِّفاء»[١].

⇐ وإذا الفتى عَرَفَ الرَّشَاد لنفسه — هانت عليه ملامةُ الجُهَّال

وقال بالفارسيّة:

تا بادۀ عشق در قدح ريختهاند — تا در پى عشق عاشق انگيختهاند

در جان و روان بوعلي مهر علي — چون شير و شكر به هم درآميختهاند

❊ ❊ ❊

(١) وهذا نصّه في الفصل الخامس من المقالة الأولى من الفنّ الخامس من المنطق في البرهان ٥: ٦٨: الفصل الخامس في المطالب وما يتّصل بها، وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى. أمّا المطالب بحسب ما يحتاج إليه هاهنا، فإنّها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام وبالقسمة الثّانية ستّة.

أمّا بالقسمة الأولى فمطلب «ما» ومطلب «هل» ومطلب «لم» ومطلب «ما» على قسمين:

أحدهما: الّذي يُطْلَبُ به معنى الاسم كقولنا: ما الخلاء؟ وما العنقاء؟

والثّاني: الّذي تطلب به حقيقة الذّات كقولنا: ما الحركة؟ وما المكان؟

ومطلب «هل» على قسمين:

أحدهما: بسيط، وهو مطلب هل الشّيء موجود على الإطلاق.

والآخر: مركّب، وهو مطلب هل الشّيء موجود كذا، أو ليس موجوداً كذا، فيكون «الموجود» رابطة لا محمولاً، مثل قولك: «هل الإنسان موجود حيواناً» أو «ليس موجوداً حيواناً».

ومطلب «لم» على قسمين:

فإنّه إمّا بحسب القول وهو الّذي يَطْلُبُ الحدّ الأوسط، وهو علّة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوباً مّا.

وإمّا بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علّة وجود الشّيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقاً أو وجوده بحالٍ. وأمّا مطلب «الأيّ» و«الكيف» و«الكمّ» و«الأين» و«المتى» ⇐

فعلم أنّ الجواب الواحد جاز أن يكون حَدّاً بحسب الاسم وبحسب الذّات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين.

⇐ وغير ذلك، فهي راجعة بوجهٍ مّا، إلى الهل المركّب.

فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فليفعل، إلّا أنّ المطالب العلميّة الذاتيّة هي تلك.

ومع ذلك فإنّ مطلب «أي» أبسط هذه البواقي وأشدّ دلالةً على المطلوب به، فإنّه يُطْلَبُ به تمييز الشّيء بما يخصّه، وتلك أوسع مذهباً وأعرض مجالاً.

وإن أحبّ أحد أن يجعل مطلب «اي» مشتملاً بوجْهٍ على مطالب «كيف» و«كم» و«أين» وغير ذلك فليفعل.

فحينئذٍ يكون مطلبا «هل» و«لم» يطلبان التّصديق، ومطلبا «ما» و«أي» يطلبان التّصوّر، فمطلب «ما» الّذي بحسب الاسم متقدّم على كلّ مطلب، وأمّا مطلب «ما» الّذي بحسب تحقّق الأمر في نفسه فمتأخّر عن مطلب «هل» البسيط. فإنّ الّذي يطلب ما ذات الحركة وما الزّمان فإنّما يطلب مائية أمرٍ موجود عنده. وأمّا إن طلب أحد: هل حركة، أو هل زمان، أو هل خلاء، أو هل إله موجود؟ فيجب أن يكون فهم أوّلاً ما تدلّ عليه هذه الأسامي، فإنّه يمكن أن يعلم ما يدلّ عليه الاسم، ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود. وإن كان الحدّ إنّما هو بالحقيقة للموجود، ولكن لا يوقف في أوّل الأمر أنّ هذا القول حدّ بحسب الاسم أو بحسب الذّات إلّا بعد أن يعرف أنّ الذّات موجودة.

ولذلك يوضع في التّعاليم حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلّث والمربّع وأشكال أخرى حُدَّتْ في أوّل كتاب «أسطقسات الهندسة» فكان حدّاً بحسب شرح الاسم، ثمّ أثبت وجودها من بعد، فصار الحدّ ليس بحسب الاسم فقط، بل بحسب الذّات، بل صار حدّاً بالحقيقة.

ويجب أن يعلم أنّ الفرق بين الّذي يفهم من الاسم بالجملة، والّذي يفهم من الحدّ بالتّفصيل غيرُ قليلٍ. فكلّ إنسان إذا خوطب باسم فهِمَ فهماًمّا، ووقف على الشّيء الّذي يدلّ عليه الاسم، إذا كان عالماً باللّغة وأمّا الحدّ فلا يقف عليه إلّا المرتاض بصناعة المنطق، فيكون أحد الأمرين معرفة والثّاني علماً، كما أنّ الحسّ معرفة والعقل علم اه.

[المطلوب بـ«مَنْ»]

﴿ وبـ«مَنْ» العارض المُشَخِّصُ لذي العِلْمِ ﴾ أي: يطلب بـ«من» الأمر الذي يَعْرِضُ لذي العلم فيفيد تشخّصه وتعيّنه ﴿كقولنا: «مَنْ في الدَّار» ﴾ فإنّه يجاب عنه بـ«زيد» ونحوه ممّا يفيد تشخّصه.

وأمّا الجواب بنحو: «رجل فاضل من قبيلة كذا» ونحو: «ابن فلان وأخو فلان»[(١)]

---

(١) **قوله: «ابن فلان وأخو فلان»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب المعرفة والنّكرة من «شرح الكافية» ٢: ١٣٧: واعلم أنّه يكنّى بـ«فلان» و«فلانة» عن أعلام الأناسيّ خاصّة، فيجريان مجرى المكنّى عنه ـ أي: يكونان كالعلم ـ فلا يدخلهما اللّام ويمتنع صرف «فلانة» ولا يجوز تنكير «فلان» كسائر الأعلام، فلا يقال: «جاءني فلان وفلان آخر» إذ هو موضوع للكناية عن العلم. وإذا كنّي عن الكُنَى قيل: «أبو فلان» و«أُمّ فلان».

وإذا كنّي بـ«فلان» و«فلانة» عن أعلام البهائم أسماء كانت أو كُنى أُدخل عليهما لام التّعريف فيقال: «الفلان» و«الفلانة» و«أبو الفلان» و«أُمّ الفلان» لقصد الفرق.

وكان كناية أعلام البهائم أولى باللّام من كناية أعلام الإنسان لأنّ أُنْسَ الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير. قال ابن السّرّاج: إنّ لفظ «فلان» لم يأت إلّا محكيّاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً** ﴾ [الفرقان: ٢٨].

وهو منتقض بما روى الأصمعيّ عن مرّار الفقعسيّ:

سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحت ... نزلت منازلهم بنو ذُبْيَانِ

وإذا فلان مات عن أُكرومة ... رقعوا معاوز فقده بفلان

وبقول معن بن أوس المزني:

أخذت بعين المال حتّى نهكته ... وبالدّين حتّى ما أكاد أدان

وحتّى سألت القرض عند ذوي الغنى ... وردّ فلان حاجتي وفلانُ

اهـ مختصراً.

وما أشبه ذلك فإنّما يصحّ من جهة أنّ المخاطب يفهَمُ منه التّشخّص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص واحد، وإن كانت تلك الأوصاف نظراً إلى مفهوماتها كلّيّاتٍ[١].

[رأي للسّكّاكيّ]

﴿**وقال السكّاكيّ[٢]: يسأل بـ«ما» عن الجنس[٣]، تقول: «ما عندك» أي: أيّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: كتاب ونحوه**﴾ ويدخل فيه السّؤال عن الماهيّة[٤] والحقيقة نحو: ما الكلمة؟ أي: أيّ أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: لفظ موضوع مفرد. وما الاسم؟ أي: أيّ أجناس الكلمات هو؟ وجوابه: الكلمة الدّالّة على

---

(١) **قوله: «وإن كانت تلك الأوصاف نظراً إلى مفهوماتها كلّيّات»**. هذا صحيح بالنّسبة إلى نحو: «رجل فاضل من قبيلة كذا» بناءً على ما تقدّم في مطلع باب «المسند إليه» في نحو قول القائل: «أعبد إلهاً خلق السّماء والأرض» و: «لَقِيتُ رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كلّ أحد» وكذا بالنّسبة إلى بقيّة الأمثلة بناءً على ما مضى في باب تعريف «المسند إليه» بالعلميّة من أنّ سائر المعارف لا تفيد أوّل زمان ذكرها إلّا مفهوماتها الكليّة.

وأمّا بناءً على ما نقلناه عن المحقّق الرّضي فلا يكون صحيحاً، لأنّها حينئذٍ إمّا كنايات أو مضافة إلى الكنايات وأيّاً ما كان فهي في حكم الأعلام الشخصيّة ومعاني هذه الأعلام جزئيّات. إلّا أن يقال: إنّه نظر إلى ما تقدّم في باب تعريف «المسند» من أنّه قد يقال: «جاءني غلام زيد» من دون إشارة إلى معيّنٍ مثل المعرّف باللّام في نحو: «ادخل السّوق واشتر اللّحم».

(٢) **قوله: «وقال السّكّاكي»**. أي: في الفرق بين «ما» و«من».

(٣) **قوله: «يسأل بـ«ما» عن الجنس»**. أي: أعمّ من أن يكون من ذوي العلم أو غيرهم، والمراد من الجنس غير الصّفة ـ أي: الذّات ـ وليس المراد الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان وذلك بدليل الأجوبة الآتية وليس شيئاً منها جنساً منطقيّاً.

(٤) **قوله: «ويدخل فيه السّؤال عن الماهيّة»**. أي: يدخل في السّؤال عن الجنس.

معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة.

﴿أو عن الوصف، تقول: «ما زيد؟» وجوابه: «الكريم» ونحوه﴾ وفي الحديث: «سيروا فقد سبق المفرّدون». قيل: وما المفرّدون يا رسول الله؟ فقال: «الذّاكرون الله كثيراً والذّاكرات»(١).

﴿ويسأل بـ«من» عن الجنس من ذوي العلم، تقول: «مَن جبرائيل» أي: أبشر هو أم مَلَك أم جنّيّ؟﴾

[نقد المصنّف لرأيه]

﴿وفيه نظر﴾ إذ لا نسلّم أنّه سؤال عن الجنس وأنّه يصحّ في جواب «مَن جبرائيل» أن يقال: «ملك» بل جوابه: إنّه ملك يأتي بالوحي إلى الرّسل، ونحو ذلك ممّا يفيد السّامع تشخّصه وتعيّنه.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم بن الحجّاج في باب العزم بالدّعاء من صحيحه قال: حدّثنا أميّة بن بسطام العَيْشيّ، قال: حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا روح بن القاسم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال: كان رسول الله يسير في طريق مكّة فمرّ على جبلٍ يقال له: «جُمْدان» فقال: «سِيْرُوْا، هذا جُمْدَان، سبق المفرّدون» قالوا: وما المفرّدون يا رسول الله؟ قال: الذّاكرون الله كثيراً والذّاكراتِ.

وقال النوويّ في شرحه: «المفرّدون» بفتح الفاء وكسر الرّاء المشدّدة وهكذا نقله القاضي عن متقني شيوخهم، وذكر غيره، أنّه روي بتخفيفها وإسكان الفاء. وقال: و«الذّاكرات» تقديره: و«الذّاكراته» فحذفت الهاء هنا كما حذفت في القرآن لمناسبة رؤوس الآي، ولأنّه مفعول يجوز حذفه، وهذا التّفسير هو مراد الحديث. قال ابن قتيبة: وأصل «المفردين» الّذين هلك أقرانهم وانفردوا عنهم فبقوا يذكرون الله.

أقول: والجبل ضبطه أبو عبيد البكريّ في «معجم ما استعجم» «جُمْدان» وأورد الحديث كما ذكره مسلم، وضبطه ياقوت: «بُجْدان» بالضّمّ ثمّ السّكون والدّال المهملة نقلاً عن الأزهريّ ـ ثمّ قال: وأكثر النّاس يرويه «جُمْدان» ـ بالجيم المضمونة والميم السّاكنة ـ.

وأمّا ما ذكره السّكّاكيّ[(١)] في قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن فرعون ﴿ **فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسىٰ** ﴾[(٢)] أنّ معناه: أبشرٌ هو أم ملك أم جنّيّ؛ ففساده يظهر من جواب موسى بقوله: ﴿ **رَبُّنَا الَّذِي أَعْطىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدىٰ** ﴾[(٣)] فإنّه قد أجاب بما يفيد تعيّنه وتشخّصه على ما ذكرنا[(٤)].

[«أيّ»]

﴿ ويسأل بـ«أيّ» عمّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما نحو: ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ﴾[(٥)] أي: أنحن أم أصحاب محمّد ﷺ ﴾ فإنّ الكافرين والمؤمنين ـ وهم أصحاب محمّد ﷺ ـ قد اشتركا في الفريقيّة فسألوا عمّا يميّز أحدهما عن الآخر.

والأمر الأعمّ المشترك فيه هو مضمون ما أُضيف إليه «أيّ» يوضّحه قوله في «المفتاح»[(٦)]: يقول القائل: «عندي ثِياب» فتقول: «أيّ الثِّياب هي؟» فتطلب منه

---

(١) **قوله: «وأمّا ما ذكره السّكّاكيّ»**. قال: وأمّا «مَنْ» فللسّؤال عن الجنس من ذوي العلم تقول: «مَنْ جبريل»؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جنّيّ؟ وكذا: «مَنْ إبليس؟» و: «مَنْ فلان»؟ ومنه قوله ـ تعالى ـ حكاية عن فرعون: ﴿ **فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسىٰ** ﴾ [طه: ٤٩]، أراد: من مالككما؟ ومدبّر أمركما؟ أمَلَك هو أم جنّيّ أم بشر؟ منكراً لأن يكون لهما ربّ سواه اهـ. [المفتاح: ٤٢٢]

(٢) طه: ٤٩.

(٣) طه: ٥٠.

(٤) **قوله: «على ما ذكرنا»**. وهو أنّ السّؤال بـ«مَنْ» عن العارض المشخّص لذي العلم.

(٥) مريم: ٧٣.

(٦) **قوله: يوضّحه قوله في «المفتاح»**. قال في الباب الثّاني من قانون الطّلب: وأمّا «أيّ» فللسؤال عمّا يميّز أحدا لمتشاركين في أمر يعمّهما، يقول القائل: «عندي ثياب» فتقول:

⇐

وصفاً يميّزها عندك عمّا يشاركها في الثّوبيّة.

قيل: إنّه إذا أُضيف[1] إلى مشار إليه[2] كقولنا: «أيُّهُم يفعل كذا» فجوابه اسم متضمّن للإشارة الحسّيّة أو اسم عَلَم، وإذا أُضيف إلى كلّيّ فجوابه كلّيّ مميّز

⇐ أيّ الثّياب هي؟ فتطلب منه وصفاً يميّزها عندك عمّايشاركها في الثوبيّة، قال ـ تعالى ـ حكايةً عن سليمان: ﴿ **أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا** ﴾ [النّمل: ٣٨]، أي: الإنسيّ أم الجنّيّ؟ وقال حكايةً عن الكفّار: ﴿ **أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً** ﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمّد؟ [المفتاح: ٤٢٢ ـ ٤٢٣]

(١) **قوله: «إنّه إذا أُضيف»**. أي: قيل: إنّه إذا أُضيفت كلمة «أيّ» إلى مشار إليه ـ أي: الضّمير الغائب ـ فجوابه إمّا اسم إشارة مثل «هذا يقول» في جواب «أيّهم يقول»؟ وإمّا عَلَمٌ نحو: «زيد يقول» والأوّل عند الحضور، والثّاني عند الغيبة.

وإذا أُضيفت إلى كلّيّ مثل: «الإنسان أيّ حيوان»؟ فالجواب كلّيّ مميّز مثل «ضاحك» أو «كاتب» أو «متعجّب».

(٢) **قوله: «إلى مشار إليه»**. المشار إليه هاهنا هو الضّمير الغائب بدليل تمثيله بقولهم: «أيّهم يفعل» وإنّما أُطلق على الضّمير الغائب لفظ المشار إليه، لأنّه لابدّ له من مرجع والمرجع يُشار إليه، وليس المراد به اسم الإشارة وإلّا لقال: «أُضيف إلى اسم الإشارة» وأيضاً كان عليه حينئذٍ أن يقول: «أيّ هؤلاء يفعل».

ولك أن تقول: المشار إليه قسمان: المشار إليه بالمعنى الأخصّ ويختص باسم الإشارة، ولا يشمل الضّمير، والمشار إليه بالمعنى الأعمّ وهو يشمل الضّمير الغائب ـ لأنّه لابدّ له من مرجع يصلح للإشارة إليه ـ ويشمل اسم الإشارة حيث قال ابن مالك:

وذاك في اسم الجنس والمُشَار له   قلّ ومن يمنعه فَانْصُر عاذله

وأراد من «المشار له» اسم الإشارة.

واسم الإشارة والضّمير يشتركان في أُمور كثيرة، ومنها: قانون مراعاة المرجع والمشار إليه والخبر أيّهما أولى حيث قالوا: رعاية الخبر أولى فيهما من رعاية المرجع والمشار إليه وبهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ **هٰذا رَبِّي** ﴾ والمشار إليها مؤنّث وهي «الشمس»، وأورد اسم الإشارة مذكّراً لأنّ الخبر كان مذكّراً ورعايته أولى في بابَي الضمير واسم الإشارة معاً.

لا غير، وعلى الجملة هو طالب للتّميز.

[«كَمْ»]

﴿ ويسأل بـ«كَمْ» عن العدد نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[1] ﴾ أي: كم آية آتيناهم: أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك؟ والغرض من هذا السّؤال التّقريع والاستفهام استفهام تقرير، أي: حمل المخاطب على الإقرار.

و ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ مميّز «كم» بزيادة «من» قالوا: إذا فصلوا بينه وبين مميّزه بفعل متعدٍّ وجب زيادة «من» فيه لئلّا يلتبس بالمفعول كما مرّ في الخبريّة[2].

[كلام عن الرّضيّ ونقده]

وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة[3] أنّ مميّز «كم» الاستفهاميّة لَمْ أَعْثُرْ عليه مجروراً بـ«من» في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النّحو.

---

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) **قوله: «كما مرّ في الخبريّة»**. أي: في الباب الرّابع عند شرح قول البحتريّ:

وكم ذُدْتَ عنّي من تحامل حادثٍ ... وسورة أيّام حززن إلى العَظْمِ

وقد نقله هناك أيضاً عن المحقّق الرّضيّ في باب الكنايات من «شرح الكافية» ٢: ٩٧.

(٣) **قوله: «وذكر بعض المحقّقين من النُّحاة»**. المراد به هو شيخ الشّيعة وفخر الشّريعة رضي الدّين الأستراباذي في باب الكنايات من شرح «الكافية» ٢: ٩٧ وهذا نصّه عند شرح قول ابن الحاجب: «وتدخل «من» فيهما» أي: في مميّزيهما؛ أمّا في الخبريّة فكثير نحو: ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ**﴾ [النّجم: ٢٦]، و: ﴿**كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ**﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لموافقته جرّاً للميّز المضاف إليه «كم».

وأمّا مميّز «كم» الاستفهاميّة فلم أعثُرْ عليه مجروراً بـ«من» في نظمٍ ولا نثرٍ، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النّحو، ولا أدري ما صحّته، وإذا انجرّ المميّز بـ«من» وجب تقدير «كم» منوّنةً اهـ.

وأقول: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ [١] كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [٢].

[«كيف»]

﴿ ويسأل بـ«كيف» عن الحال ﴾.

[«أين»]

﴿ وبـ«أين» عن المكان ﴾.

[«متى»]

﴿ وبـ«متى» عن الزّمان ﴾ ماضياً كان أو مستقبلاً.

[«أيّان»]

﴿ وبـ«أيّان» عن الزّمان المستقبل ﴾.

---

(١) **قوله: وأقول: «سل بني إسرائيل»**. أراد ردّ المحقّق الرّضي فأورد الآية ردّاً بالتّعريض والتّضمين، وإنّما شجّعه على ذلك تجويز الزمخشريّ استفهاميّة «كم» في الآية، ولكن ردّه غير صحيح، لأنّ مراد المحقّق الرّضي من عدم العثور إنّما هو فيما لم يفصل بينه وبين مميّزه فعل متعدٍّ.

وقرينة ذلك أنّه حكم قبيل ذلك بوجوب جرّ تمييز «كم» الخبريّة، إذا كان الفصل بينه وبين تمييزه بالفعل المتعدّي واستشهد بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ**﴾ [الدّخان: ٢٥]، و: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ**﴾ [القصص: ٥٨]، ثمّ قال:

وحال «كم» الاستفهاميّة المجرور مميّزها مع الفصل كحال «كم» الخبريّة في جميع ما ذكرنا.

وأمّا تجويز جار الله العلّامة كون «كم» في الآية استفهاميّةً فلا ينافيه كلام المحقّق الرّضي، لأنّ الزّمخشريّ لم يحكم بذلك قطعاً، بل جوّز كونها في الآية استفهاميّةً وخبريّةً ـكما نصّ عليه الشّارح الجامي أيضاً ـوبهذا الاحتمال لا يثبت الوقوع حتّى ينافيه ما ادّعاه الرّضي من عدم العثور.

(٢) البقرة: ٢١١.

﴿ قيل: ويستعمل في مواضع التَّفخيم[1] مثل: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[2] ﴾.

[«أنّىٰ»]

﴿ و«أنّىٰ» تستعمل تارة بمعنى «كيف» ﴾ ويجب أن يكون بعده فعل ﴿ نحو:

---

(١) **قوله: «قيل: ويستعمل في مواضع التّفخيم»**. القائل هو الرّبعي، كما نصّ عليه في «المفتاح» قائلاً: وعن عليّ بن عيسى الرّبعي ـ رحمة الله عليه ـ إمام أئمّة بغداد في علم النّحو: أنّ «أيّان» تستعمل في مواضع التّفخيم كقوله ـ عزّ قائلاً ـ ﴿ **يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ** ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿ **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** ﴾ [الذّاريات: ١٢] اهـ. [المفتاح: ٤٢٤]

وقال الرّضي عند شرح قول ابن الحاجب: «وأيّان للزّمان استفهاماً»: كـ«متى» الاستفهاميّة إلّا أنّ «متى» أكثر استعمالاً، وأيضاً «أيّان» مختصّ بالأمور العظام نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَيَّانَ مُرْسَاهَا** ﴾ و: ﴿ **أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** ﴾ ولا يقال: «أيّان نمت» وكسر همزته لغة سليم.

وقال الأندلسي: كسر نونها لغة، والأولى الفتح لمجاورة الألف، وكُتُب الجمهور ساكتة عن كونها للشّرط، وأجاز بعض المتأخّرين ذلك وهو غير مسموع.

ويختصّ «أيّان» في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» فإنّه يستعمل في الماضي والمستقبل.

قال ابن جنّي: ينبغي أن يكون «أيّان» من لفظ «أيّ» لا من «أيْن» لأنّ «أين» للمكان، ولقلّة «فَعَّال» وكثرة «فَعْلَان» في الأسماء فلو سمّيت بها لم تصرفها.

قال الأندلسيّ: ينبغي أن يكون أصلها: «أيّ أوان» فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي «أيْوان» فأُدغم بعد القلب.

وقيل: أصله: «أيّ آنٍ» ـ أي: أيّ حين ـ فخفّف بحذف الهمزة فاتّصلت الألف والنّون بـ«أيّ».

وفيه نظر: لأنّ «آن» غير مستعمل بغير لام التّعريف، و«أيّ» لا يضاف إلى مفرد معرفة. [«شرح الكافية» ٢: ١١٦]

(٢) الذّاريات: ١٢.

﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ[(١)] ﴾[(٢)] أي: على أيّ حال شئتم ومِن أيّ شِقٍّ أردتم بعد أن يكون المأتيّ به موضع الحَرْث، ولم يجيء «أنّى زيد» بمعنى «كيف هو».

﴿ وأُخرى بمعنى «من أين» نحو: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾[(٣)] ﴾ أي: مِن أينَ لكِ هذا الرِّزْقُ الآتي كلّ يوم.

---

(١) **قوله: «أنّى شئتم»**. وأحسن معنىً ذكروه لهذه الآية هو ما ذكره المحقّق الرّضي في «شرح الكافية» ٢: ١١٦ وهو معنى «متى» فمعنى «أنّى شئتم»: «متى شئتم» وهذا نصّه:

و«أنّى» لها ثلاثة معانٍ ـ استفهاميّة كانت أو شرطيّة ـ:

أحدها: «أين» إلّا أنّ «أنّى» مع «من» في الاستعمال إمّا ظاهرة كقوله:

* من أين عشرون لها من أنّىٰ *

أي: «من أين»؟ أو مقدّرة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ أي: «من أنّى» أي: «من أين» ـ. ولا يقال: «أنّى زيد» بمعنى «أين زيد». وإنّما جاز إضمار «من» لأنّها تدخل في أكثر الظّروف التي لا تتصرّف، أو يقلّ تصرّفها نحو: «من عند» و: «من بعد» و: «من أين» و: «من قبله» و: «من أمامه» و: «من لدنه» فصارت مثل «في» فجاز أن تضمر في الظّروف إضمار «في» ومنه قوله:

صريع غوانٍ راقهنّ ورقنه ... لدن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب

ـ أي: «من لدن شبّ» ـ.

٢ ـ ويجيء «أنّى» بمعنى «كيف» نحو: ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ ويجوز أن يكون بمعنى: «من أين يؤفكون».

٣ ـ ويجيء بمعنى «متى» وقد أوّل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ على الأوجه الثّلاثة، ولا يجيء بمعنى «متى» و«كيف» إلّا وبعده فعل اهـ.

وبهذا يظهر مواضع التقاط الشّارح كلامَ المحقّق الرّضيّ من «شرح الكافية».

(٢) البقرة: ٢٢٣.

(٣) آل عمران: ٣٧.

[الاستعمال أعمّ من الحقيقة والمجاز]

وقوله: «تستعمل» إشعار[١] بأنّه يحتمل أن يكون مشتركاً بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وأيضاً قد ذكر بعض النُّحاة[٢] أنّ «أنّىٰ» بمعنى «أين» إلّا أنّه في الاستعمال يكون مع «من» إمّا ظاهرةً كما في قوله:

* مِن أين عشرون لها مِن أنّىٰ[٣] *

أي: «مِن أين».

---

(١) **قوله: «وقوله «تستعمل» إشعار»**. وذلك لأنّ الاستعمال أعمّ من الحقيقة والمجاز ـ كما نصّ عليه الشريف المرتضى علم الهدى في «الذّريعة» ـ.

(٢) **قوله: «قد ذكر بعض النُّحاة»**. المراد به المحقّق الرّضي في باب الظّروف من «شرح الكافية» ٢: ١١٦ كما نقلناه قبيل هذا.

(٣) **قوله: «مِن أين عشرون لها مِن أنّىٰ»**. البيت من أُرجوزة رواها أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد عن ثعلب ونسبها السيرافي لمدرك بن حصين وهي:

لَأَجْعَلَنْ لابْنَةَ عَثْمٍ فَنَّا ... من أَيْنَ عشرون لها مِنْ أَنَّى

حتّى يصير مَهْرُها دُهْدُنَّا ... يا كَرَواناً صُكَّ فَاكْبَأَنَّا

فَشَنَّ بالسَّلْحِ فلمّا شَنَّا ... بَلَّ الذُّنَابَى عَبَساً مُبِنَّا

أَإِبِلي تَأْخُذُها مُصِنَّا ... خافضَ سِنٍّ ومُشِيْلاً سِنَّا

وروى أبو زيد في نوادره البيت الأوّل والثّالث فقط. «عثم» قال المبرّد وثعلب: أراد به عثمان. الدّهدن: بضمّ الدّالين ـ الباطل، والفنّ: العناء، وفعله من باب «نصر» يقال: «فننت الرّجل، أفنّه فنّاً» إذا عنيته ـ. «يا كرواناً» ترك مخاطبتها ثمّ أقبل على وليّها فقال: «يا كَرَواناً»

⇐

أو مقدّرةً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: مِن أنّىٰ؟ أي: مِن أين؟ فقال المصنّف: إنّه قد يستعمل بمعنى «من أين» سواء كان ذلك من جهة إضمار «من» أو بدونه.

[تقسيم كلمات الاستفهام باعتبار الغرض]

١ ـ فظهر أنّ كلمات الاستفهام بعضها مختصّ بطلب التّصديق كـ«هل».

٢ ـ وبعضها مختصّ بطلب التّصوّر كسائر الأسماء الاستفهاميّة.

٣ ـ وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فإنّها تجيء لطلب التّصوّر والتّصديق لعَراقتها في الاستفهام، ولهذا يجوز أن يقع بعد «أم» سائر كلمات الاستفهام سوى

⇐ أي: يا رجلاً كرواناً، أي: مثل الكروان بضعفه إنّما يدفع عن نفسه بسَلْحه إذا صُكَّ ـ أي: ضُرِبَ ـ.

«الاكبئنان»: التقبّض والاجتماع والسلح من الخوف. و«شَنَّ» صَبَّ وفرّق سلحه. و«العَبَس» ما تعلّق بذَنَبه وما يليه من سَلْحه، و«المُبِنُّ» المقيم من «أبنَّ بالمكان» ـ إذا أقام به ـ والمراد الّذي لصق بالذُّنابىٰ ويبس عليها.

و«المصنّ» المتكبّر والمنتن. «خافض سِنٍّ ومشيلاً سنّاً» قال أبو زيد: أخبرني أبو العبّاس أحمد بن يحيى عن الباهلي ـ أبي نصرٍ ـ عن الأصمعي أنّه قال: تأويله أنّه إذا أعطاه حِقّاً طلب منه جَذَعاً، وإذا أعطاه سديساً طلب منه بازلاً.

وحُكِي لي من ناحيةٍ أُخرى عن الأصمعيّ أنّه قال: إذا أخذ وليُّها ما يدّعي كَثُرَ ماله واستغنى فأكل بنَهَم وشَرَهٍ فذلك قوله: «خافِضَ سِنٍ ومُشِيْلاً سِنّاً» ويقال: «شال الشّيءُ» إذا ارتفع، و«أشلته» و«شُلْتُ به» إذا رفعته.

وحدّثنا أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب قال: حدّثني ابن الأعرابي أنّه شاهد أبا عبيدة مرّة واحدة فأخطأ في ثلاثة أحرف هذا منها وذلك أنّه قال: «شُلْتُ الحجر» والعرب لا تقول إلّا «أشلته» و«شلتُ به».

«من أين عشرون لها» أي: من الإبل. والشاهد واضح. [نوادر أبي زيد: ٢٤٣ ـ ٢٤٤]

الهمزة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[١] وقوله: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾[٢] وقوله: ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣] وقول الشّاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ[٤] ... رِئْـمانَ أَنْفٍ إذا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

---

(١) الرّعد: ١٦.

(٢) الملك: ٢٠.

(٣) النّمل: ٨٤.

(٤) **قوله: «أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المماثل والقائل صريم بن معشر المعروف بـ«أفنون» التغلبيّ قال:

أنّى جزوا عامراً سُوْءَى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السُّوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

قال ابن هشام في باب «أم» من «المغني»: ونقل ابن الشجريّ عن جميع البصريّين أنّها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً وأنّ الكوفيّين خالفوهم في ذلك.

والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرّعد: ١٦]، ليس على الاستفهام، ولأنّه يلزم البصريّين دعوى التّوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرّعد: ١٦]، ونحو: ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النّمل: ٨٤]، و: ﴿أَمْ مَنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله:

أنّى جزوا عامراً سُوْءَى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السُّوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

«العَلوق» ـ بفتح العين المهملة ـ النّاقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنّه يُنْحَرُ ثمّ يُحْشَى جلده تِبْناً ويجعل بين يديها لِتَشمَّه، فَتَدِرَّ عليه، فهي تسكُن إليه مرّةً، وتنفِر عنه أُخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطواء قلبه على ضدّه، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرّشيد بحضرة الأصمعيّ فرفع «رئمان» فردّه عليه الأصمعيّ وقال: إنّه بالنّصب، فقال له الكسائيّ: «اسكُتْ ما أنت وهذا»؟ يجوز الرّفع والنّصب والجرّ، ⇐

[كلامُ للرّضيّ]

و«أم» هاهنا بمعنى «بل»(١) الّتي تكون للانتقال من كلام إلى آخر من غير اعتبار

⇐ فسكت.

ووجهه: أنّ الرَّفع على الإبدال من «ما» والنّصب بـ«تُعْطِي» والخفض بدل من الهاء.

وصوّب ابن الشجريّ إنكار الأصمعيّ فقال:

لأنّ رِئْمَانها للبوّ بأنفها هو عطيّتها إيّاه لا عطيّة لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطيّة في البيت، لأنّ في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً.

والجرّ أقرب إلى الصّواب قليلاً وإنّما حقّ الإعراب والمعنى النّصب.

وعلى الرّفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ـ أي: «رئمانُ أنفٍ له» ـ.

والضّمير في «بفعلهم» لـ«عامر» لأنّ المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البدل مثلها في: ﴿**أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ**﴾ [التّوبة: ٣٨]، وأنكر ذلك بعضهم وزعم أنّ «من» متعلّقة بكلمة البدل محذوفةً.

ونظير هذه الحكاية: أنّ ثعلباً كان يأتي الرّياشيّ ليسمع منه الشّعر فقال له الرِّياشيّ يوماً: كيف يُرْوَىْ «بازل» من قوله:

ما تنقِمُ الحربُ العَوانُ منّيْ

بازل عامينِ حديث سنّيْ

لمثل هذا ولدتني أُمِّيْ

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟ إنّما أصير إليك لهذه المقطّعات والخُرافات، يروى البيت بالرّفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنّصب على الحال اهـ.

(١) **قوله: «أم» هاهنا بمعنى «بل»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٧٤ حيث يقول عند الكلام على «أم» المنقطعة: وقد يجيء بمعنى «بل» وحده كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ**﴾ [الزّخرف: ٥٢]، إذ لا معنى للاستفهام هاهنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي**

⇐

استفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾[١].

[حلّ إشكال]

وبهذا ينحلّ[٢] ما قيل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾[٣] من أنّ «أم» إن كانت متّصلة فشرطها أن يليها أحد المستويين، والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر.

وإن كانت منقطعة بمعنى «بل» والهمزة فلا وجه لوقوع «ما» الاستفهاميّة بعدها إذ لا يستفهم عن الاستفهام.

ولا حاجة إلى ما قيل ـ في الجواب ـ: مِن أنّها متّصلة والمعنى: أكذّبتم أم لم تكذّبوا وإذا لم تكذّبوا فأيّ شيء كنتم تعملون؟

[المعاني المجازيّة لكلمات الاستفهام]

﴿ ثمّ إنّ هذه الكلمات الاستفهاميّة كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام[٤] ﴾ ممّا

⇐ **الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَمْ مَنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ** ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

فهي في مثله بمعنى «بل» وحده، والمقصود أنّ الكلام معها على كلامين دون المتّصلة، ولهذا سمّيت منقطعة وسمّيت الأُولى متّصلةً لكونها مع الهمزة التي قبلها كـ«أيّ» وجواب المنقطعة «لا» أو «نعم» لأنّه استفهام مستأنف اهـ.

(١) الزّخرف: ٥٢.

(٢) **قوله: «وبهذا ينحلّ»**. أي: بكون «أم» هاهنا بمعنى «بل» الإضرابيّة من غير اعتبار الاستفهام.

(٣) النّمل: ٨٤.

(٤) **قوله: «تستعمل في غير الاستفهام»**. قال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من كتاب ⇐

يناسب المقام بِمَعُوْنَةِ القرائن، وتحقيق كيفيّة هذا المجاز وبيان أنّه من أيّ نوع من أنواعه ممّا لَمْ يَحُمْ أحَدٌ حولَه(١).

⇐ «المغني»: قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ فترد لثمانية معان:

أحدها: التّسوية وربّما توهّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أُبالي» و: «ما أدري» و: «ليت شعري»، والضّابط أنّها الهمزة الدّاخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو: «ما أُبالي أقمت أم قعدت»، ألا ترى أنّه يصحّ: «سواء عليهم الاستغفار وعدمه» و: «ما أُبالي بقيامك وعدمه».

والثّاني: الإنكار الإبطاليّ وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب نحو: ﴿ **أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً** ﴾ [الإسراء: ٤٠]، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيّاً، لأنّ نفي النّفي إثبات، ومنه: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾ [الزّمر: ٣٦]، أي: إنّه كافٍ عبده.

والثّالث: الإنكار التّوبيخيّ، فيقتضي أنّ ما بعدها واقع وأنّ فاعله ملوم نحو: ﴿ **أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ** ﴾ [الصّافّات: ٩٥].

والرّابع: التّقرير، ومعناه: حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشّيء الّذي تقرّره به، تقول في التّقرير بالفعل: «أضربت زيداً»؟ وبالفاعل: «أأنت ضربت زيداً»؟ وبالمفعول: «أزيداً ضربت» كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

والخامس: التّهكّم نحو: ﴿ **أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا** ﴾ [هود: ٨٧].

والسّادس: الأمر نحو: ﴿ **أَأَسْلَمْتُمْ** ﴾ [آل عمران: ٢٠]، أي: أَسْلِمُوا.

والسّابع: التعجّب نحو: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ** ﴾ [الفرقان: ٤٥].

والثّامن: الاستبطاء نحو: ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ [الحديد: ١٦].

وذكر بعضهم معاني أُخَرَ لا صحّة لها اهمختصراً.

(١) **قوله: «لَمْ يَحُمْ أحد حوله»**. قال الجرجاني: وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز، وكيفيّة

⇐

[الاستبطاء]

﴿كـ«الاستبطاء» نحو: «كم دعوتك»[1]﴾ ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ

⇐ المناسبة المجوّزة له، ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتّضح به وجه المجاز فيها، وتستعين به فيما عداها.

وقد تصدّى الجرجاني لذكر ما يتّضح به وجه المجاز في الكلّ لكن فيه بحث. لأنّه لم يزد على أن بيّن اللّزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز أنّه لا يكفي في سبب تعيين العلاقة لأنّ مطلق اللزوم معتبر في جميع أنواعه. فالحقّ أنّ العلاقة في البعض علاقة السّببيّة، ففي «الاستبطاء» ـ مثلاً ـ استعمل ما وضع للمسبّب في السّبب بوسائط، وفي «التنبيه على الضلال» بالعكس. كلّ ذلك ظاهر بالتأمّل الصادق في ما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللّزوم، **وأمّا ما ذكره في** صورة «التعجّب» حيث قال: الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجّب من المسبّب **ففيه خفاء** لأنّ الاستفهام عن السّبب مسبّب عن الجهل، والجهل به ليس بمسبّب عن التعجّب بل الظّاهر عكسه، فليس من استعمال ما وضع للمسبّب في السّبب ولا عكسه، بل مركّب من أمرين، على أنّ الأظهر في بيان اللّزوم هيهنا أن يقال: **لمّا كان** عدم رؤية الهدهد أمراً غريباً وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وإدراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجّب **لزمه** التعجّب لكن هذا لا يفيد خصوصيّة العلاقة.

(١) **قوله: «كـ«الاستبطاء» نحو: «كم دعوتك»**. قال الشّريف الجرجاني: الاستفهام عن عدد دعائه إيّاه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة أو ادّعاءً، لأنّ القليل منه يكون معلوماً، واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك ـ أي: عادةً أو ادّعاءً ـ فالاستفهام عن عدد دعائه إيّاه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط، فاستعمل لفظه فيه.

وكذا نقول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، الاستفهام عن زمان النّصر يستلزم الجهل بزمانه، والجهل به يستلزم استبعاده عادةً أو ادّعاءً، لأنّ الأنسب بما

⇐

الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[١] وبيت السَّقْط[٢]:

إلامَ وَفِيمَ تَنْقُلُنا رِكابٌ[٣] وتأمُلُ أن يكونَ لَـنا أوانُ

⇐ هو قريب أَنْ يكون معلوماً: إمّا بنفسه أو بأماراته، والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولاً، واستبعاده يستلزم استبطاءه، وقس على ما ذكرنا نظائره.

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) **قوله: «وبيت السّقط»**. وهو من القصيدة الثّالثة من قصائد السّقط يمدح بها أبا الفضائل سعيد بن شريف بن عليّ بن أبي الهيجاء.

(٣) **قوله: «ألام وفيم تنقلنا ركاب»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وقبله:

وفيتُ وقد جُزيْتُ بمثل فِعْلي فها أنا لا أَخُوْنُ ولا أُخَانُ

وعيشتي الشباب، وليس منها صِبَايَ، ولا ذوائبي الهِجَانُ

وكالنّار الحياة فمن رَمادٍ أواخِرُها وأوّلها دُخَانُ

إلام وفيم تنقلُنا رِكَابٌ وتأمُلُ أن يكون لنا أَوَانُ

فنجزيها على الحُسْنَى، وأَهْلٌ لما ظَنَّتْ، خلائقك الحِسَانُ

«الهجان»: البيض، يثني على الشّباب ويذمّ ما سواه من الصَّبا أو من الشّيخوخة، وقوله: «وكالنّار» تفسير للبيت الأوّل، يقول: إنّ الحياة لا ينتفع بأوائلها وهي فترة الصّبا، ولا ينتفع بأواخرها وهي فترة الشّيخوخة، ومثلها في ذلك مثل النّار التي أوّل ما يظهر منها الدّخان الّذي لا نفع فيه، وآخرها بعد خمودها الرّماد، وهو أيضاً لا نفع فيه، وإنّما ينتفع بما هو وسطها بين الدّخان والرّماد.

وقوله: «إلام» مراده أنّ ركابنا ترجو أن نصل إلى آمالنا وأوطارنا فنريحها من جهد السّفر. وأصله: «إلى ما» و«فيما» حذف الألف لدخول حرف الجرّ كما قال ابن مالك:

و«ما» في الاستفهام إنْ جرّت حُذِفْ أَلِفُها وأَوْلِها الهَا إن تَقِفْ

والباقي واضح.

[التعجّب]

﴿ وَالتّعجّب نحو: ﴿ مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾[1][2] ﴾.

[التنبيه]

﴿ والتّنبيه على الضَّلال نحو: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[3][4] ﴾.

[الوعيد]

﴿ والوعيد كقولك[5] لمن يُسيء الأدبَ: «ألم أُأَدِّبْ فلاناً» إذا علم ذلك ﴾.

---

(١) النّمل: ٢٠.

(٢) **قوله: وَالتعجّب نحو: «مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ»**. قال الجرجاني: الاستفهام عن سبب عدم رؤيته الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجّب عن المسبّب ـ أعني عدم الرّؤية ـ لأنّه كيفيّة نفسانيّة تابعة لإدراك الأُمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب اهـ.

(٣) التّكوير: ٢٦.

(٤) **قوله: «والتّنبيه على الضّلال نحو: «فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ»**. قال الجرجاني: الاستفهام عن الشّيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه، وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقاً واضح الضّلالة بزعمك كان ذلك غفلةً منه عن الالتفات إلى ذلك الطّريق، فإذا نبّه عليه ووجّه ذهنه إليه تنبّه لضلاله، فالاستفهام عن ذلك الطّريق يستلزم توجيه ذهنه إليه، المستلزم للتنبيه على كونه ضلالاً، وفي استعمال الاستفهام دون التّصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان:

إحداهما: أنّ كونه طريق ضلال أمر واضح، يكفي في العلم به مجرّد الالتفات إليه.

والثّانية: إيهام أنّ المخاطب أعلم بذلك الطّريق من المتكلّم، حيث يحتاج إلى السّؤال عنه.

(٥) **قوله: «والوعيد كقولك»**. قال الجرجاني: هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء إساءة الأدب الصّادرة عن غيره، وهذا التّنبيه يستلزم وعيده على إساءة الأدب، وفي العدول عن الاستفهام عن الإثبات بأن يقول: «أأدبت فلاناً» إلى الاستفهام عن النّفي، إيهام أنّ المخاطب اعتقد نفي التّأديب فلذلك أقدم على الإساءة، وفيه من المبالغة ما لا يخفى.

[التّقرير]

﴿والتّقرير﴾. قد يقال[١]: التّقرير بمعنى التّحقيق والتّثبيت، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه وهو الّذي قصده المصنّف هاهنا ﴿بإيلاء المُقَرَّرِ به الهمزةَ﴾ أي: بشرط أن يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به ﴿كما مرّ﴾ في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة، تقول: «أضربْتَ زيداً» ـ إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل ـ و: «أأنت ضربت» في تقريره بالفاعل، و: «أزيداً ضربت» في تقريره بالمفعول، وكذا «أبزيدٍ مررتَ» و: «أراكباً سِرْتَ» وغير ذلك.

[كلام عبدالقاهر]

وممّا جعل الهمزة فيه للتّقرير بالفاعل[٢] قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ

---

(١) **قوله: «والتّقرير قد يقال»**. والتّقرير يطلق على معنيين:

الأوّل: التّحقيق والتّثبيت، فيقال: «أضربت زيداً» بمعنى: أنّك ضربته ألبتة فينبغي أن يكون المراد أنّه كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه، فالمقصود إخباره به على وجه التثبّت، أو كان معلوماً، فالمقصود تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كأنّه يقال للمخاطب: هذا معلوم فلا تطمع في إنكاره.

والثّاني: حمل المخاطب على الإقرار، لأنّ الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه.

(٢) **قوله: «وممّا جعل الهمزة فيه للتّقرير بالفاعل»**. جعلها له الشّيخ عبدالقاهر في باب التّقديم والتّأخير من «دلائل الإعجاز» ٨٨ـ٩٦.

وقال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من كتاب «المغني»: وقوله ـ تعالى ـ: «أأنت فعلت هذا» محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل، ولإرادة التّقرير بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأنّ الهمزة لم تدخل

⇐

⇐ عليه، ولأنّه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا** ﴾ [الأنبياء: ٦٣] اهـ.

وهذا هو الاعتراض الّذي ينقله الشّارح بعيد هذا عن المصنّف في كتاب «الإيضاح».

ولأنّ جلّ ما ذكره المصنّف والشّارح هاهنا إنّما نقلاه عن الموضع المذكور من الكتاب المذكور ننقل نصّ الشّيخ بدون تصرّفٍ حتّى يتبيّن مواضع الالتقاط. قال الشّيخ:

واعلم أنّ هذا الّذي ذكرت لك في الهمزة ـ وهي للاستفهام ـ قائم فيها إذا هي كانت للتّقرير، فإذا قلت: «أأنت فعلت ذاك» كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل، يبيّن ذلك قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن قول نمروذ: ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له ـ عليه السّلام ـ وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: «أأنت فعلت هذا» وقال هو ـ عليه السّلام ـ في الجواب: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا** ﴾ ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: «فعلت» أو «لم أفعل».

فإن قلت: أوليس إذا قال «أفعلت» فهو يريد أيضاً أن يقرّره بأنّ الفعل كان منه، لا بأنّه كان على الجملة؟ فأيّ فرق بين الحالين؟ فإنّه إذا قال: «أفعلتَ» فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردّده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال: «أأنت فعلت»؟ كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنّك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية.

واعلم أنّ الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكارٌ له لِمَ كان، وتوبيخ لفاعله عليه. ولها مذهب آخر وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله. ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً** ﴾ [الإسراء: ٤٠]، وقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ [الصافّات: ١٥٣ ـ ١٥٤]، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما ⇐

⇐ يُؤَدِّي إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل، ومثاله قولك للرّجل قد انتحل شعراً: «أأنت قلت هذا الشّعر؟ كذبت لست ممّن يحسن مثله». أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشّعر. وقد تكون إذ يراد إنكار الفعل من أصله ثمّ يخرج اللّفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل، مثال ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ** ﴾ الإذن راجع إلى قوله: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً** ﴾ [يونس: ٥٩]، ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله ـ تعالى ـ إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله، إلّا أنّ اللّفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله ـ تعالى ـ إذناً كان من غير الله فإذا حقّق عليه ارتدع.

ومثال ذلك قولك ـ للرّجل يدّعي أنّ قولاً كان ممّن تعلم أنّه لا يقوله ـ: «أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط»؟ تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أنّ ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشدّ لنفي ذلك وإبطاله.

ونظير هذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ** ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، أخرج اللّفظُ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثمّ أُريد معرفة عين المحرّم مع أنّ المراد إنكار التّحريم من أصله ونفي أن يكون قد حرّم شيء ممّا ذكروا أنّه محرّم. وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التّحريم كأنّه قد كان ثمّ يقال لهم: أخبرونا عن هذا التّحريم الّذي زعمتم، فِيْمَ هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثّالث؟ فيبتيّن بطلان قولهم، ويظهر مكان الفِرْية منهم على الله ـ تعالى ـ.

ومثل ذلك قولك للرّجل يدّعي أمراً وأنت تنكره: «متى كان هذا أفي ليل أم نهار»؟ تضع الكلام وضع من سلّم أنّ ذلك قد كان، ثمّ تطالبه ببيان وقته، لكي يتبيّن كذبه، إذا لم يقدر أن يذكر له وقتاً ويفتضح.

ومثله قولك: «من أمرك بهذا منّا وأيُّنا أذن لك فيه»؟ وأنت لا تعني أنّ أمراً قد كان بذلك من واحد منكم إلّا أنّك تضع الكلام هذا الوضع لكي تضيق عليه وليظهر كذبه حين لا

⇐

⇐ يستطيع أن يقول فلان وأن يحيل على واحد.

وإذ قد بيّنّا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبغي أن ينظر فيه والفعل مضارع. والقول في ذلك أنّك إذا قلت: «أتفعل» و«أأنت تفعل»؟ لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال، فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي، فإذا قلت: «أتفعل»؟ كان المعنى على أنّك أردت أن تقرّره بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم أنّه لا يعلم بالحقيقة أنّ الفعل كائن، وإذا قلت: «أأنت تفعل»؟ كان المعنى على أنّك تريد أن تقرّره بأنّه الفاعل، وكانَ أمْرُ الفعل في وجوده ظاهراً وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنّه كائن، وإن أردت بـ«تفعل» المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنّك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه وتزعم أنّه لا يكون أو أنّه لا ينبغي أن يكون.

فمثال الأوّل:

أيقتلني والمشرَفيّ مُضاجِعي ... وَمَسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدَّدَهُ بالقتل وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه.

ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثلهُ فتجهله في طمعه فتقول: «أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره»؟ «أتجد عنده ما تحبّ وقد فعلتَ وصنعت»؟ وعلى ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَاكَارِهُونَ** ﴾ [هود: ٢٨].

ومثال الثّاني قولك للرجل يركب الخطر: «أتخرج في هذا الوقت»؟ «أتذهَبُ في غير الطّريق»؟ «أتغرّر بنفسك»؟ وقولك للرّجل يضيّع الحقّ: «أتنسى قديمَ إحسان فلانٍ»؟ «أتترك صحبته وتتغيّر عن حالك معه لِأَنْ تَغيَّرَ الزّمان»؟ كما قال:

أأترك أنْ قلّت دراهمُ خالدٍ ... زِيارَتَهُ، إنّي إذاً لَلئيمُ

وجملة الأمر أنّك تنحو بالإنكار نحو الفعل فإن بدأت بالاسم فقلت: «أأنت تفعل»؟ أو قلت: «أهو يفعل»؟ كنت وجّهت الإنكار إلى نفس المذكور، وأبيتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل، وممّن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة، تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «أأنت تمنعني»؟ «أأنت تأخذ على يدي»؟ صرت كأنّك قلت: «إنّ غيرك الّذي يستطيع ⇐

⇐ منعي، والأخذ على يدي، ولست بذاك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك» هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ولأنّه ليس في وسعه.

وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه لأنّه لا يختاره ولا يرتضيه وأنّ نفسه نفسٌ تأبى مثله وتكرهه. ومثاله أن تقول: «أهو يسأل فلاناً؟ هو أرفع همّة من ذلك». «أهو يمنع النّاس حقوقهم؟ هو أكرم من ذاك».

وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همّته وأنّ نفسه نفس لا تسمو. وذلك قولك: «أهو يسمح بمثل هذا»؟ «أهو يرتاح للجميل»؟ هو أقصر همّة من ذلك، وأقلّ رغبةً في الخير ممّا تظنّ.

وجملة الأمر أنّ تقديم الاسم يقتضي أنّك عَمَدت بالإنكار إلى ذات من قيل: إنّه يفعل، أو قال هو: إنّي أفعل. وأردت ما تريده إذا قلت: «ليس هو بالّذي يفعل» و«ليس مثله يفعل».

ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت: «أتفعل». ألا ترى أنّ المحال أن تزعم أنّ المعنى في قول الرّجل لصاحبه: «أتخرج في هذا الوقت»؟ «أتُغَرِّر بنفسك»؟ «أتمضي في غير الطّريق»؟ أنّه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك وبموضع من يجيء منه ذاك. ذاك لأنّ العلم محيط بأنّ النّاس لا يريدونه وأنّه لا يليق بالحال الّتي يستعمل فيها هذا الكلام.

وكذلك محال أن يكون المعنى في قوله ـ جلّ وعلا ـ ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ** ﴾ [هود: ٢٨]. أنّا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام وأنّ غيرنا من يفعله ـ جلّ الله تعالى ـ وقد يتوهّم المتوهّم في الشّيء من ذلك أنّه يحتمل، فإذا نظر لم يحتمل، فمن ذلك قوله:

* أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي *

وقد يظنّ الظانّ أنّه يجوز أن يكون في معنى أنّه ليس بالّذي يجيء منه أن يقتل مثلي ويتعلّق بأنّه قال قبل:

يَغِطُّ غطيط البَكر شُدَّ خِناقُهُ   ليقتلني والمرء ليس بـقتَّال

ولكنّه إذا نظر علم أنّه لا يجوز وذاك لأنّه قال: «والمشرفيّ مضاجعي» فذكر ما يكون منعاً من الفعل ومحال أن يقول هو ممّن لا يجيء منه الفعل ثمّ يقول: إنّي أمنعه، لأنّ المنع ⇐

⇐ يتصوَّر فيمن يجيء منه الفعل ومع من يصحّ منه، لا من هو منه محال، ومن هو نفسه عنه عاجز، فاعرفه.

واعلم أنّا وإن كنّا نفسّر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإنّ الّذي هو محض المعنى أنّه ليتنبّه السّامعُ حتّى يرجع إلى نفسه فيخجلَ ويرتدع ويَعْيَا بالجواب:

إمّا لأنّه قد ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت على دعواه قيل له «فافعل» فيفضحه ذلك.

وإمّا لأنّه همّ بأن يفعل ما لا يستصوب فعله فإذا روجع فيه تنبّه وعرف الخطأ.

وإمّا لأنّه جوّز وجود أمر لا يوجد مثله فإذا ثبت على تجويزه وُبِّخ على تَعَنُّتِهِ وقيل له: فأرناه في موضع وفي حال وأقِمْ شاهداً على أنّه كان في وقت. ولو كان يكون للإنكار وكان المعنى فيه من بدْء الأمر، لكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنّه يكون حتّى يُنكر عليه كقولهم: «أتصعَد إلى السّماء»؟ «أتستطيع أن تنقل الجِبال»؟ «أإلى ردّ ما مضى سبيل»؟ وإذ قد عرفت ذلك فإنّه لا يقرّر بالمحال، وبما لا يقول أحد إنّه يكون إلّا على سبيل التّمثيل، وعلى أن يقال له: إنّك في دعواك ما ادّعيت بمنزلة من يدّعي هذا المحال، وإنّك في طمعك في الّذي طَمِعْتَ فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع.

وإذ قد عرفت هذا فممّا هو من هذا الضّرب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ** ﴾ [الزّخرف: ٤٠]، ليس إسماعُ الصّمّ ممّا يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار، وإنّما المعنى فيه التّمثيل والتّشبيه، وأن ينزّل الّذي يظنّ بهم أنّهم يسمعون أو أنّه لا يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنّه يُسمع الصمّ ويهدي العميَ. ثمّ المعنى في تقديم الاسم وأنْ لم يقل «أتُسمعُ الصمَّ» هو أن يقالَ للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «أأنت خصوصاً قد أُوتيت أن تسمع الصمّ»؟ وأن يجعلَ في ظنّه أنّه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظنّ أنّه قد أُوتي قدرة على إسماع الصّمّ. ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة:

فَدَعِ الوعيد فما وعيدُك ضائري ... أطنينُ أجنحة الذُّباب يضير

جعله كأنّه قد ظنّ أنّ طنين أجنحة الذّباب بمثابة ما يضير حتّى ظنّ أنّ وعيده يضير.

⇐

هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[1] إذ ليس مراد الكفّار حمله على الإقرار بأنّ كسر الأصنام قد كان بل على الإقرار بأنّه منه كان، كيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿ **أَأَنْتَ**

⇐ واعلم أنّ حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل أعني تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يُوقَع به مثلُ ذلك الفعل فإذا قلت: «أزيداً تضرب»؟ كنت قد أنكرت أن يكون «زيد» بمثابة أن يُضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجازَ ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدّم «غير» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً** ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ** ﴾ [الأنعام: ٤٠]، وكان له من الحسن والمزيّة والفخامة ما تعلم أنّه لا يكون لو أُخِّرَ فقيل: «قلْ أأتّخذ غير الله وليّاً وأتدعون غير الله»؟ وذلك لأنّه قد حصل بالتّقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتّخذ وليّاً؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكونُ جهلٌ أجهلَ وعمًى أعمى من ذلك؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيلَ: «أأتّخذ غير الله وليّاً». وذلك لأنّه حينئذٍ يتناول الفعل أن يكون فقط، ولا يزيد على ذلك فاعرفه.

وكذلك الحكم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ** ﴾ [القمر: ٢٤]، وذلك لأنّهم بنوا كفرهم على أنّ من كان مثلهم بشراً لم يكن بمثابة أن يُتّبع ويُطاع ويُنْتَهى إلى ما يأمر ويُصدَّقَ أنّه مبعوث من الله ـ تعالى ـ وأنّهم مأمورون بطاعته كما جاء في الأُخرى: ﴿ **إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا** ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وكقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **مَا هٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً** ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فهذا هو القول في الضّرب الأوّل وهو أن يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن.

وأمّا الضّرب الثّاني وهو أن يكون يفعل لفعل موجود فإنّ تقديم الاسم يقتضي شبهاً بما اقتضاه في الماضي من الأخذ بأن يُقِرّ أنّه الفاعل أو الإنكار أن يكون الفاعل. فمثال الأوّل قولك للرجل يبغي ويظلم: «أأنت تجيء إلى الضّعيف فتغصب ماله»؟ «أأنت تزعم أنّ الأمر كيت وكيت»؟ وعلى ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ** ﴾ [يونس: ٩٩]، ومثال الثّاني: ﴿ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ** ﴾ [الزّخرف: ٣٢].

(١) الأنبياء: ٦٢.

فَعَلْتَ هٰذَا ﴾[١] وقال: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا** ﴾، ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: «فعلتُ» أو «لم أفعل».

[ونقد الخطيب له]

واعترض المصنّف[٢] عليه بأنّه يجوز أن يكون الاستفهام على أصله إذ ليس في السّياق ما يدلّ على أنّهم كانوا عالمين بأنّ إبراهيم عليه السلام هو الّذي كَسَرَ الأصنام حتّى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام.

وأُجيب بأنّه يدلّ عليه ما قبل الآية وهو أنّه عليه السلام قد حلف بقوله: ﴿ **تَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ** ﴾[٣]، ثمّ لمّا رَأَوْا كسر الأصنام قالوا: ﴿ **مَنْ فَعَلَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾[٤]، فالظّاهر أنّهم قد عَلِمُوْا ذلك من حلفه عليه السلام ومن ذمّه الأصنام.

وقد روي أنّهم هربوا[٥] وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، فلمّا أبصروه يكسِرهم أقبلوا إليه يُسْرِعُوْنَ لِيَكُفُّوه.

وقوله: «بإيلاء المقرَّر به الهمزة» يعني: إذا كان التّقرير بالهمزة فإنّها هي الّتي تجيء للتّقرير بالفعل، والفاعل، والمفعول، وغيرها، بخلاف البواقي فإنّ «هل»

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) وهذا نصّه في كتاب «الإيضاح» ٢٥٢: وفيه نظرٌ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السّياق ما يدلّ على أنّهم كانوا عالمين بأنّه ـ عليه السّلام ـ هو الّذي كسر الأصنام اهـ.

(٣) الأنبياء: ٥٧.

(٤) الأنبياء: ٥٩ ـ ٦٠.

(٥) **قوله: «أنّهم هربوا»**. أي: لمّا سمعوا إبراهيم يذكر آلهتهم بسوءٍ فرّوا خوفاً من العذاب الّذي كانوا يزعمون نزوله بسبب ذلك.

تكون للتّقرير بنفس الحكم نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾[١]، والأسماء الاستفهاميّة للتّقرير بما يُسْأَلُ بها عنه نحو: ﴿كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[٢] و: «ماذا فعلت بفلان» و: «من الّذي قتلته» ونحو ذلك.

[الإنكار]

﴿ **والإنكار كذلك**[٣] ﴾ أي: بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة.

وأمّا غيرها وإن صحّ مجيئه للإنكار لكن لا يجري فيه هذا التّفصيل، وهو مثل قولك: «ماذا يَضُرُّك لو فعلت كذا»، و: «من ذا فعل كذا»، و: «كم تدعوني»، و: «كيف تؤذي أباك»، و: *وَمِن أين تدري ما العَرارُ مِنَ الرَّنْدِ[٤]*

---

(١) المطفّفين: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢١١.

(٣) **قوله: «والإنكار كذلك»**. قال الرّومي: بالجرّ عطف على التّقرير، وقوله «كذلك» حال من الإنكار، أي: حال كون الإنكار مثل التّقرير في حديث الإيلاء.

وقال الجُرْجَاني: إنكار الشّيء بمعنى كراهته والنّفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة، وادّعاء أنّه ممّا ينبغي أن يقع فيه يستلزم عدم توجّه الذّهن إليه المستدعي للجهل به، المفضي إلى الاستفهام عنه.

أو نقول: الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجّه الذّهن إليه المناسب لكراهته والنّفرة عنه، وادّعاء أنّه ممّا لا ينبغي أن يكون واقعاً، وقس على هذا حال الإنكار لمعنى التّكذيب اهـ.

(٤) **قوله: «ومن أين تدري ما العَرار من الرَّنْد»**. المصراع من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التامّ، والقائل أبو المظفّر محمّد بن أحمد بن محمّد الأبيورديّ الأموي ٤٥٧ - ٥٠٧هـ من قطعة يقول فيها:

خَلِيْلَيَّ إنّ الحبّ ما تعرفانه ... فلا تُنْكِرا إنّ الحنين من الوَجْدِ

أَحِنُّ وللأنضاءِ بالغَوْر حَنَّةٌ ... إذا ذكرَتْ أوطانَها بِرُبَا نَجْدِ

⇐

وما أشبه ذلك.

وأمّا الهمزة فهي لإنكار ما يليها كالفعل في قوله:

* أيَقْتُلُني والمَشْرِفيُّ مُضاجعي [1] *

⇐ وتَصْبُو إلى رَنْدِ الحِمَى وعَرارِه ... ومن أينَ تدري ما العَرار من الرَّنْدِ

ومـمّا شـجاني أنّ ليلى تَـغَيَّظَتْ ... فقالتْ سِراراً والمطيُّ بنا تَـخْدِي

هُذَيْمٌ وسَعْدٌ يَـعْذِلان عـلى الهـوى ... فماذا لَـقِينَا مـن هُـذَيْم ومـن سَـعْدِ

كلمة «ما» في قوله: «ما تعرفانه» يحتمل النّافية والموصولة و«الأنْضاء» جمع «نِضْو» وهو المهزول. و«الغَوْر» اسم موضع باليمامة وهو فـي الأصـل المـطمئنّ مـن الأرض، و«نجد» المرتفع منها. و«الرَّند» بالرّاء المهملة شجر طيّب الرّائحة و«تصبو» أي: تـميل. و«العَرار» ـ بفتح العين واحدته «عَرارة» نبت طيّب الرّيح، قال الأعشى:

بَيْضَاءُ غدوتُها، وصَـفْـ ... ـراء العشـيّة كـالعَرارَهْ

وقال الصِّمَّة بن عبدالله القشيريّ:

أقـولُ لصـاحبي والعِـيْسُ تَـخْدِي ... بِـنَا بَـيْنَ المُـنِيفة فـالضِّمارِ

تـمتَّعْ مـن شـميم عَـرارِ نَـجْدٍ ... فـما بَـعْدَ العشـيّة مـن عَـرارِ

ألا يـا حَـبَّذا نَـفَحاتُ نَـجْدٍ ... ورَيَّـا رَوْضِـه بـعد القِـطارِ

شـهور يَـنْقَضِين، ومـا شَـعَرْنا ... بأنـصافٍ لهـنَّ، ولا سِـرارِ

راجع: لسان العرب ٤: ٥٦٠.

(١) **قوله: «أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي»**. المصراع مـن الطّـويل عـلى العـروض المـقبوضة وضربه تامّ والقائل امرؤ القيس الشّاعر المشهور الجاهليّ من قصيدة يقول فيها:

ألا عِـمْ صَباحاً أيّـها الطَّـلَلُ البـالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي

وهل يَعِمَنْ مَن كـان أحـدثُ عـهدِهِ ... ثـلاثين شَـهْراً فـي ثـلاثة أحْـوَالِ

ديـارٌ لسَـلْمَى عـافياتٌ بـذي خـالِ ... أَلَـحَّ عـليها كُـلُّ أَسْـحَمَ هَـطَّالِ

قال:

ألا زعـمت بسَـبَاسَةُ اليـوم أنّـني ... كَـبِرْتُ وأن لا يُـحْسِنَ اللـهوَ أمـثالي

⇐

⇐ كذبتِ لقد أُصْبِي على المرء عِرْسَهُ وأمنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزَنَّ بها الخالي
ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنَّها خَطُّ تمثالِ
يُضِيءُ الفِراشَ وجهُها لضجيعها كمصباح زَيْتٍ في قناديل ذُبَّالِ

قال:

ومثلك بيضاء العوارض طفلة لَعوب تنَسيني إذا قمتُ سِرْبالي
إذا ما الضّجيعُ ابتزّها من ثِيابها تميلُ عليه هَوْنَةً غير مِجْبَالِ
كحَقْفِ النَّقَا يمشي الوليدانِ فوقَه بما احتسبا من لين مَسٍّ وتَسْهَالِ
لطيفةُ طيِّ الكَشْحِ غيرُ مُفَاضة إذا انفلتت مُرْتَجَّةً غير مِتْفَالِ
تنوّرتُها من أذرُعاتٍ وأهلُها بيثربَ أَدْنَى دارَها نَظَرٌ عالِ
نَظَرْتُ إليها والنّجومُ كأنّها مصابيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقَفَّالِ
سموتُ عليها بعد ما نَامَ أهلُها سُمُوَّ حَباب الماءِ حالاً على حالِ
فقالَتْ سباكَ الله إنّك فاضحي ألستَ ترى السُّمَّارَ والنَّاسَ أحوالي
فقلتُ يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكَ وأَوْصالي
حَلَفْتُ لها باللّه حِلْفَةَ فاجرٍ لناموا فما إنْ من حديث ولا صالِ

قال:

فأصبحتُ معشوقاً وأصبح بعلُها عليه القَتامُ سيّئَ الظَّنِّ والبالِ
يَغِطُّ غطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُه لِيَقْتُلَني والمرء ليس بقَتَّالِ
أيقتلني والمشرفيّ مُضَاجِعي ومسنونة زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ
وليس بذي رُمْحٍ فيطعنني به وليس بذي سَيْفٍ وليس بنَبَّالِ

يقول فيها:

وقد أَغْتدي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها لِغَيْثٍ من الوَسْميّ رائِدُهُ خَالِ

قال:

كأنّي بفَتْخَاء الجَناحين لَقْوَةٍ صَيُوْدٍ من العِقْبَان طَأْطَأْتُ شِمْلالي

⇐

فإنّه ذكر ما يكون منعاً من الفعل، فلو كان لإنكار الفاعل وأنّه ليس ممّن يتصّور منه الفعل ـ على ما يسبق إلى الوهم ـ لما احتاج إلى ذلك.

وكالفاعل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ** ﴾[1] فإنّ المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة.

وكالمفعول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً** ﴾[2] فإنّ المنكر هو اتّخاذ غير الله وليّاً لا اتّخاذ الولي.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً** ﴾[3] فإنّ المنكر هو نفس اتّخاذ الآلهة فلذا أولى الفعل الهمزة.

وكالحال في قولك: «أراجلاً أسيرُ إليه» وكذا غير ذلك من المتعلّقات.

ونحو: «أزيداً ضربته» يحتمل الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب[4] تقدير المفسّر، فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ** ﴾[5] لإنكار المفعول بتقدير المفسَّر بعده.

⇐ قال:

كأنّ قـلوب الطّـير رَطْـباً ويـابساً ... لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَـفُ البَـالي

فـلو أنّ مـا أسـعى لأدنـى مـعيشةٍ ... كـفاني ولم أطـلـب قـليل مـن المـالِ

ولكـنّما أسـعى لمـجدٍ مُـؤَثَّلٍ ... وقـد يُـدرِكُ المَـجْدَ المُـؤَثَّلَ أمـثالي

والقصيدة طويلة اقتطفنا منها أبيات الشّواهد في مختلف العلوم العربيّة. والشّاهد واضح.

(١) الزّخرف: ٣٢.

(٢) الأنعام: ١٤.

(٣) الأنعام: ٧٤.

(٤) فلو قدر قبل «زيداً» كان لإنكار الفعل ولو قدّر بعده كان لإنكار المفعول.

(٥) القمر: ٢٤.

وكذا إذا قدّم المرفوع على الفعل فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل بحمل التّقديم على **التّخصيص** ـ كما مرّ ـ وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون التّقديم لمجرّد **التّقوّي**.

[خلافُ بين السّكّاكيّ والزّمخشريّ]

وجعل صاحب «المفتاح»[1] قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ**﴾[2] و: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ**﴾[3] من قبيل تقوية حكم الإنكار نظراً إلى أنّ المخاطب وهو النّبيّ ﷺ لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به.

وجعلهما صاحب «الكشّاف»[4] من قبيل التّخصيص، نظراً إلى أنّه ﷺ لِفَرْطِ

---

(١) **قوله: «وجعل صاحب «المفتاح»**. أي: في آخر الباب الثّاني من قانون الطّلب: ٤٢٧: وإيّاك أن يزول عن خاطرك التّفصيل الّذي سبق في نحو: «أنا ضربت» و: «أنت ضربت» و: «هو ضرب» من احتمال الابتداء واحتمال التّقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين.

فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾ [يونس: ٥٩]، على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار، وانظم في هذا السّلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ**﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ**﴾ [يونس: ٤٢]، وقوله: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ**﴾ [الزّخرف: ٣٢]، وما جرى مجراه اهـ.

(٢) يونس: ٩٩.

(٣) يونس: ٤٢.

(٤) **قوله: «وجعلهما صاحب الكشّاف»**. قال الزمخشري في تفسير آية ٩٩ من سورة يونس: يعني إنّما يقدر على إكراههم واضطرارهم إلى الإيمان هو لا أنت.

وإيلاء الاسم حرف الاستفهام للإعلام بأنّ الإكراه ممكن مقدور عليه، وإنّما الشّأن في المكره مَنْ هو؟ وما هو إلّا هو وحده لا يشارك فيه، لأنّه هو القادر على أن يفعل في

⇐

شَعَفِهِ بإيمانهم، وتبالغ حرصه على ذلك، كأنّه يعتقد قدرته على ذلك.

[دفع وهم]

لا يقال: همزة الإنكار بمنزلة حرف النّفي وقد مرّ أنّ ما يلي حرف النّفي يفيد التّخصيص قطعاً فكيف يحمله السّكّاكي على التّقوّي دون التّخصيص.

لأنّا نقول: لو سُلِّم أنّ الهمزة بمنزلة حرف النّفي فى ذلك فالسّكّاكيّ لم يفرّق بين ما يلي حرف النّفى وغيره، بل جعل الجميع محتملاً للتّقوّي والتّخصيص إن كان مضمراً، ومتعيّناً للتّخصيص إن كان مظهراً منكراً، وللتّقوّي إن كان معرّفاً.

وقد أشار هنا إلى تذكّر هذا التفصيل ثمّ قال: «فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[1] على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار»[2].

وهذا يوهم أنّ مثل هذا التركيب يمكن حمله على التّقديم وإنكار نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى.

⇐ قلوبهم ما يضطرّون عنده إلى الإيمان، وذلك غير مستطاع للبشر. [الكشّاف ٢: ٢٧٨]

وقال في تفسير آية ٤٠ من سورة الزّخرف: كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يجدّ ويجتهد ويكدُّ روحه في دعاء قومه، وهم لا يزيدون على دعائه إلّا تصميماً على الكفر وتمادياً في الغيّ، فأنكر عليه بقوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ إنكار تعجيب من أن يكون هو الّذي يقدر على هدايتهم، وأراد أنّه لا يقدر على ذلك منهم إلّا هو وحده على سبيل الإلجاء والقسر كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [فاطر: ٢٢]. [الكشّاف ٤: ١٩٣]

(١) يونس: ٥٩.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٢٧.

وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق ـ من أنّ المظهر المعرّف لا يحتمل اعتبار التّقديم ـ فكأنّه بنى هذا على مذهب القوم.

[مثالٌ من الإنكار لا ينافي التّقرير]

﴿ ومنه ﴾ أي: من مجيء الهمزة للإنكار نحو: ﴿ ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [١] أي: اللّهُ كافٍ، لأنّ ﴾ إنكار النّفي نفي له [٢] و ﴿ نفي النّفي إثبات ﴾.

﴿ وهذا ﴾ المعنى ﴿ مراد من قال: إنّ الهمزة فيه للتّقرير ﴾ أي: لحمل المخاطب على الإقرار ﴿ بما دخله النّفي ﴾ ـ وهو «الله كاف» ـ ﴿ لا بالنّفي ﴾ وهو «ليس الله بكاف».

وهكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [٣] و: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً ﴾ [٤] وما أشبه ذلك. فقد يقال: إنّ الهمزة للإنكار، وقد يقال: إنّها للتقرير؛ وكلاهما حسن [٥].

فعلم أنّ التّقرير [٦] ليس يجب أن يكون بالحكم الّذي دخل عليه

---

(١) الزّمر: ٣٦.

(٢) **قوله: «إنكار النّفي نفي له»**. أي: للنّفي، وهذا معنى قولهم: إنّ نفي النّفي إثبات.

قال ابن هشام في مطلع الباب الأوّل من «المغني» عند الكلام عن همزة الإنكار الإبطالي: ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيّاً، لأنّ نفي النّفي إثبات ومنه: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ أي: «اللّه كاف عبده» اه.

(٣) الشّرح: ١.

(٤) الضّحى: ٦.

(٥) **قوله: «وكلاهما حسن»**. لأنّ المراد من الإنكار إنكار النّفي، ومن التّقرير التّقرير بما بعد النّفي ـ أي: المنفيّ ـ.

(٦) **قوله: «فعلم أنّ التّقرير»**. أي: علم من جواز كون الهمزة في الآية للتقرير أنّ المقرّر به لا ⇐

الهمزة[١] بل بما يعرِفُهُ المخاطب من ذلك الحكم[٢]، وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ للنّاسِ اتّخذوني وأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ ﴾[٣] فإنّ الهمزة فيه للتّقرير، أي: بما يعرفه عيسى عليه السلام مِن هذا الحكم، لا بأنّه قد قال ذلك؛ فافهم[٤].

⇐ يجب أن يلي الهمزة ـ إذ لا يكون كذلك في الآية إذا حملت على التّقرير ـ فقول المصنّف بوجوب إيلاء المقرّر به الهمزة ليس في محلّه، بل التقرير على قسمين:

١ ـ أن يكون التّقرير بما بعد الهمزة.

٢ ـ أن يكون التّقرير بما يعرفه المخاطب.

وما يعرفه المخاطب في ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ مثبت، أي: «اللّه كاف» مع أنّ الهمزة داخلة على النّفي، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ ﴾، منفيّ يعني: «ما قلت للنّاس» مع أنّ الهمزة داخلة على المثبت.

(١) **قوله: «ليس يجب أن يكون بالحكم الّذي دخل عليه الهمزة»**. لأنّه لا يصحّ في الأمثلة المذكورة الدّاخلة همزتها على النّفي، إذ ليس المراد فيها التّقرير بالنّفي بل بما بعده ـ كما تراه ـ.

(٢) **قوله: «بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم»**. أي: وإن كان ما يعرفه المخاطب خلاف ما دخلت عليه الهمزة، وعلى التّقرير بما يعرفه المخاطب قوله ـ تعالى ـ مخاطباً لعيسى ـ عليه السّلام ـ: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ فإنّ الهمزة فيه للتّقرير بما يعرفه عيسى ـ عليه السّلام ـ من هذا الحكم وهو ماذكره ـ تعالى ـ حكايةً عنه ـ عليه السّلام ـ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ والمراد التّقرير بنفي ذلك الحكم الدّاخل عليه الهمزة، لا التّقرير بأنّه قال ذلك الحكم الّذي دخل عليه الهمزة، فإنّه غير ما يعرفه عيسى ـ عليه السّلام ـ.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) **قوله: «فافهم»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام ظلّه العالي ـ: التّقرير على ثلاثة أقسام:

الأوّل: التّقرير بالتّصوّر أو التصوّريّ مثل التّقرير بالفاعل أو المفعول.

الثّاني: التّقرير بالحكم أو الحكمي نحو: «أضربت زيداً».

الثّالث: التّقرير بنقيض الحكم نحو: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ونقيضه: «اللّه كاف» ⇐

وقوله: «والإنكار كذلك» دالّ على أنّ صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة.

[صورةٌ أخرى من الإنكار]

ولمّا كان له صورة أُخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله: ﴿ **ولإنكار الفعل صورة أُخرى وهي نحو: «أزيداً ضربت أم عمراً» لمن يردّد الضّرب بينهما** ﴾ من غير أن يعتقد تعلّقه بغيرهما، فإذا أنكرت تعلّقه بهما نفيته من أصله لأنّه لابدّ له من محلّ يتعلّق به.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ** ﴾[1] فإنّ الغرض إنكار التّحريم عن أصله.

وكذا إذا وليها الفاعل نحو: «أزيد ضَرَبَكَ أم عمرو» لمن يردّد الضَّرْب بينهما.

وغير الفاعل نحو: «أفي اللّيل كان هذا أم في النّهار» و: «أفي السّوق كان هذا أم في المسجد» إلى غير ذلك.

[الإنكار التّوبيخيّ]

﴿ **والإنكار إمّا للتّوبيخ، أي: ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر** ﴾ الّذي كان ﴿ **نحو: «أعصَيْتَ رَبَّكَ»** ﴾ فإنّ العِصْيان واقع، ففي الاستفهام تقرير بمعنى التّثبيت، وإنكار بمعنى أنّه كان لا ينبغي أن يقع.

وعليه قوله:

⇐ وكذا: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ونقيضه: «ما قلت».

وما قالوا من أنّه يجب إيلاء المقرّر به الهمزة إنّما أرادوا به القسم الأوّل فقط وهو التّقرير بالفاعل أو المفعول نحو: «أزيد ضرب» و: «أزيداً أكرمته» ولا يكون ذلك الوجوب في القسمين الأخيرين.

(١) الأنعام: ١٤٣.

أَفَوْقَ البَدْرِ يُوضَعُ لِي مِهادُ[١] أَمِ الجوزاءُ تَحْتَ يَدي وِسادُ

---

(١) **قوله**: «**أفوق البدر يوضع لي مهاد**». البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل الشّاعر المتشيّع أبو العلاء المعرّيّ في مطلع القصيدة السادسة من «سقط الزّند» يمدح بعض الأُمراء وقد تشكّى من علّةٍ:

أَفَوْقَ البَدْرِ يُوْضَعُ لِي مِهادُ ... أم الجَوْزاءُ تحت يدي وِسَادُ
قَنِعْتُ فخِلْتُ أنّ النّجم دوني ... وسيّان التقنّع والجِهَادُ
وأطربني الشَّبَابُ غداةَ وَلّى ... فليت سِنِيْهِ صَوْتٌ يُسْتَعَادُ
وليس صِبًا يُفادُ وراءَ شَيْبٍ ... بأعوزَ من أخي ثقةٍ يُفَادُ
كأنّي حيث يَنْشَا الدَّجْنُ تحتي ... فها أنا لا أُطَلُّ ولا أُجَادُ
رويدك أيّها العاوي ورائي ... لتخبرني متى نطق الجَمَادُ
سَفاهٌ ذاد عنك النّاسَ حِلْمٌ ... وغَيٌّ فيه منفعةٌ رَشَادُ
أأخْمُلُ والنَّبَاهَةُ فيَّ لفظٌ ... وأُقْتِرُ، والقَناعةُ لي عَتَادُ

قال:

ولو قيل اسألوا شَرَفاً! لقلنا: ... يعيشُ لنا الأميرُ ولا نُزادُ
شكا فتشكّت الدّنيا ومادَتْ ... بأهليها الغوائِرُ والنِّجَادُ

والاستفهام في البيت المطلع تقريريّ، فيه معنى الإنكار ـ كما نصّ عليه شرّاح «السّقط» ومنهم صدر الأفاضل الخوارزميّ في «ضرام السّقط» ـ.

«التقنّع» تفعّل ولا يكون إلّا تكسّباً وتعوّداً و«القناعة» أعمّ، أي: تكون طبعاً وتكون تكسّباً وعادة. أطربني: أحزنني.

«صِباً يُفاد»: يريد أنّ وجود إخوان الثّقة صعب كصعوبة رجوع الصّبا بعد الشّيب.

«ينشا»: يظهر، أصله: «ينشأ» ثمّ خفّفت الهمزة بأن أُبدلت بالألف.

«الدَّجْن»: الغَمام. «أطلّ» يصيبني «الطَّلُّ» وهو المطر الضّعيف. «أجاد»: يصيبني الجَوْد، وهو المطر الغزير، يقول: كأنّي من بؤس حظّي موجود فوق السَّحاب، فالدَّجن ينشأ تحتي، فلا المطر الضّعيف يصيبني ولا المطر الغزير، لأنّ المطر من شأنه أن يسفل ولا يعلو.

⇐

فإنّه للتّقرير مع شائبة من الإنكار بادّعاء أنّه أعلى مرتبةً من ذاك.

﴿**أو لا ينبغي أن يكون**﴾ أي: يحدث ويتحقّق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل ﴿**نحو: «أتعصي رَبَّكَ»**﴾ بمعنى لا ينبغي أن يتحقّق العِصْيان.

[الإنكار التّكذيبيّ]

﴿**أو للتّكذيب في الماضي، أي: لم يكن نحو:** ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينِ**﴾[(١)]﴾ أي: لم يفعل ذلك ﴿**أو في المستقبل أي: لا يكون نحو:** ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[(٢)]﴾ أي: أنلزمكم تلك الهداية أو الحجّة، أي: أَنُكْرِهُكم على قَبولها ونَقْسِرُكم على الاهتداء بها والحال أنّكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ**﴾[(٣)].

وقول الشّاعر:

⇐ «العاوي ورائي»: يريد من يغتابه ويقول: أيّها العاوي ورائي كما يعوي الكلب خلف المارّة خفّف من عُوائك وأخبرني متى جرت العادة بأن ينطق الجماد فتكون من الناطقين، ومتى تكلّم الموات فتكون من المتكلّمين.

«سَفاه»: يعتذر لنفسه لما نسب عدوّه إلى العُواء فيقول: إذا لم تستطع الذّود عن نفسك إلّا بالسّفه فذاك حلم، وإذا جرّ الغيّ منفعة إليك فهو رشاد.

الوَخْد: ضرب من سير الإبل، وهو سعة الخطو في المشي يقال: «وخدت النّاقة، تخد، وخداً» و«الوجف»: سرعة السّير، يقال: «وجف، يجف، وجفاً، ووجيفاً» أسرع.

«شكا» الضّمير للأمير. «الغوائر»: الأماكن المنخفضة و«النّجاد»: الأماكن المرتفعة.

(١) الإسراء: ٤٠.

(٢) هود: ٢٨.

(٣) الرّحمن: ٦٠.

وهَلْ يَدْخَرُ الضِّرْغَامُ قُوتاً لِيَوْمِهِ[1] إذا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعامَ لِعَامِهِ

---

(١) قوله: «وهل يَدْخَرُ الضِّرْغام قوتاً ليومه». البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل: أبو العلاء المعرّي في القصيدة الخامسة عشرة من «سقط الزّند» يجيب أبا القاسم عليّ بن الحسن بن جلبات عن قصيدةٍ مدحه بها:

يَرُوْمُك، والجوزاءُ دونَ مرامه عدوٌّ يعيبُ البَدْرَ عند تمامه
فإن يك أضحى القولُ جَمّاً طيورُهُ فما تستوي عُقْبانُه بحَمامه
وإن يَكُ وادينا من الشّعر نبته فغيرُ خفيٍّ أَثْلُهُ من ثُمامِهِ
وليس بجازٍ حقَّ شكرِك مُنْعِمٌ ولو جعل الدّنيا قضاء ذِمامه
فلا تُلْزِمَنّي من مديحك، منطقاً يُقَصِّرُ فكري عن بلوغِ التزامِهِ
حَلَلْتَ من العَلْياء صَهْوَةَ باذِخٍ تَوَدُّ الضَّواري أنّها من بِهامِهِ
إذا افتخر المسكُ الذَّكِيُّ، فإنّما يقولُ ادّعاءً: إنّه من رَغامه
إذا ما طريدُ العُصْم وافى حضيضه تبوّأ فيه، واثقاً باعتصامه
منازِلُ لو رُدَّ الحِمامُ بعزّةٍ لَمَا رِيْعَ مَنْ يَحتلُّها من حِمامه
إذا أطلعَتْ كفّاك عارِضَ عَسْجَدٍ على سائل، لم ترضيا برِهامه
غماماني مبيضّان، منذ بَرَاهما لنا اللهُ، لم نَحْفِلْ بسُوْدِ غَمامه
كأنّك حَوْضُ المُزْنِ طأطأ نفسه إلى وِرْدِهِ حتّى ارتوى مِنْ سِجامه
كأنّك دُرُّ البحر أصبَحَ طافياً على الماءِ فاعتامَ الوَرَى من تُؤَامه
كأنّك ركنُ البيت أُعطِيَ قدرةً فسَارَ إلى زوّاره لاستلامه
أَفَدْتَ جزيلَ المالِ، لمّا استفدته وحكّمتَ فيه الدَّهْرَ قبل احتكامه
ولو نال ذو القرنين ما نِلْتَ من غِنًى بنى السَّدَّ من ذَوْبِ النُّضَارِ وسامِهِ
وهَلْ يَدْخَرُ الضِّرْغَامُ قُوْتاً ليومه إذا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعَامَ لعامِهِ

يقول في المطلع: يرغب عدوّك في النّيل منك والجوزاء أقرب إليه من ذلك ولن يجد فيك نقصاً يعيبك به فإنّك كالبدر التّمام في كماله.

«فإن يك أضحى القول» يقول: إنّ الشّعراء وإن استووا في أنّ القول يجمعهم ولكنّهم ⇐

⇐ غير متساوين في الجودة كما أنّ العقبان والحمائم تجتمع في اسم الطّير، ولكن العقبان أرفع.

«الأَثْل»: شجر قويّ من كبار الشّجر. «الثُّمام» نبت ضعيف له خوص. «صهوة كلّ شيء» أعلاه وظهره، «الباذخ» المرتفع. «البِهام» جمع «بهم» وهو الصّغير من أولاد الغنم. «الرَّغام» التّراب الدّقيق، والضّمير في «رغامه» للباذخ. «العُصْم»: جمع «أعصم» وهو الوعل سمّي بذلك للبياض الّذي في يديه، وقيل: سمّيت الأوعال عُصْماً لاعتصامها بالجبال، وصف عزّة الموضع وامتناعه.

«الحِمام»: الموت، يقول: لو أمكن ردّ الموت بعزّة لرُدَّ بهذه المنازل الّتي من يحلّها لا يفزع من الموت. «العارض» السَّحاب يعترض في الأُفق. «العسجد» ـ على وزان «جعفر» ـ: الذَّهَب. «الرِّهام» الأمطار الضّعيفة والمفرد: «رهمة» والمعنى: أنّ الممدوح لا يرضى بالقليل من العطاء لسائله.

غمامان مبيضّان: أراد بهما كفّي الممدوح «براهما» أصله: «برأ» بمعنى: خلق خفّفت الهمزة: «سود الغمام»: أغزرها مطراً، والسّحابة السّوداء تدلّ على المطر الغزير كما أنّ السَّحابة البيضاء تدلّ على الجَدْب، ولكن الشّاعر جعل السَّحابين الأبيضين أغزر من السُّحُب السُّوْد.

«المُزْن»: السّحاب الّذي فيه بياض. «الوِرْد»: جمع «وارِد» وهو الّذي يرد الماء هاهنا. «السِّجام»: جمع «ساجم» وهو ما سال من الماء.

«يعتام»: يختار. قال طرفة:

أرى الموت يعتام الكِرام ويصطفي   عقيلة مال الفاحش المتشدّد

«التُّؤام» جمع: «توأم» وهو الاثنان من كلّ شيء.

«كأنّك ركن البيت»: يصف ممدوحه بأنّه سهل العطاء كثيره غير ممتنع على طلّابه.

«النُّضار»: الذَّهَب. «السّام» عروق الذّهب في معدنه.

«وهل يذخر» والمراد أنّه يتخلّق بأخلاق الأُسود لا بأخلاق النّمل فلا يدّخر قوت ⇐

وقد يكون استفهام الإنكار الّذي بمعنى النّفي للتّوبيخ أيضاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مٰاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ** ﴾[1] بمعنى: أيّ تَبِعَةٍ ووَبَال عليهم في الإيمان وترك النّفاق، وهذا للذّمّ والتّوبيخ وإلّا فكلّ مصلحة فيه.

[التّهكّم]

﴿ والتّهكّم[2] ﴾ عطف على الاستبطاء **﴿ نحو: ﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مٰا يَعْبُدُ آبٰاؤُنَا ﴾[3] ﴾.**

[التّحقير]

﴿ والتّحقير[4] نحو: «مَن هذا» ﴾.

⇐ يومه لغده، وكلّ ما يستفيده من المال يفيده لغيره وربّما أخذه من النّابغة الذُّبْياني حيث يقول:

ولستُ بذاخرٍ لغدٍ طعاماً   حذارَ غدٍ لكلّ غـدٍ طـعامُ

والباقي واضح، والشّاهد أوضح.

(١) النّساء: ٣٩.

(٢) **قوله: «التّهكّم»**. قال الجرجاني: الاستفهام عن كون صلاته آمرة له بذلك يناسب ادّعاء أنّ المخاطب معتقد له، وادّعاء اعتقاده إيّاه يناسب الاستهزاء والتّهكّم، وبالجملة استعلام هذه الحال ممّا يناسب التّهكّم به.

(٣) هود: ٨٧.

(٤) **قوله: «والتّحقير»**. وكذا قوله: «التّهويل» و: «الاستبعاد». قال الجرجاني: مناسبة هذه الأُمور للاستفهام واضحة، فإنّ الاستفهام عن الشّيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه، لأنّ الحقير لا يلتفت إليه فلا يعلم.

ولتهويله من وجه آخر، لأنّ الأمر الهائل لعظمته وفخامته يتأبّى أن يحاط به علماً.

ولاستبعاد وقوعه أيضاً، لأنّ ما هو قريب الوقوع فالأولى به أن يكون معلوماً.

[التّهويل]

﴿ والتّهويل كقراءة ابن عبّاس: ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ❁ مَنْ فِرْعَوْنُ ﴾[(١)] ـ بلفظ الاستفهام ورفع «فرعون»[(٢)] ـ ولهذا قال: ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾[(٣)] ﴾.

[الاستبعاد]

﴿ والاستبعاد نحو: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ❁ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴾[(٤)] ﴾ هذا كلّه ظاهر.

---

(١) الدّخان: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) **قوله: بلفظ الاستفهام ورفع «فرعون»**. فـ«فرعون» مبتدأ و«مَنْ» الاستفهاميّة خبره أو بالعكس ـ على اختلاف الرأيين ـ. وذلك أنّهم اختلفوا في مثل «مَنْ أبوك» فقال سيبويه: مَنْ مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فإنّ معناه: «أهذا أبوك أم ذاك» و«أبوك» خبره، وقد ثبت عندهم أنّ المبتدأ إذا كان مشتملاً على ما له الصّدر وجب تقديمه حفظاً لصدارته.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنّ «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة و«مَنْ» خبره قدّم على المبتدأ لتضمّنه معنى الاستفهام.

والقراءة المشهورة: «مِنْ فرعونَ» بلفظ «مِنْ» الجارّة وجرّ «فرعون» بالفتحة لكونه غير منصرف للعلميّة والعجمة، فهو حينئذٍ بدل من «العذاب» ولا شاهد حينئذٍ.

وإنّما كان الاستفهام للتّهويل على قراءة ابن عبّاس، لأنّه لا معنى لحقيقة الاستفهام هاهنا وهو ظاهر، بل المراد أنّه لمّا وصف الله العذاب بالشّدّة والفظاعة زادهم تهويلاً بقوله: «مَنْ فرعون» أي: هل تعرفونه من هو في فرط عتوّه وشدّة شكيمته فما ظنّكم بعذاب يكون المعذَّبُ به مثلُه ـ كما نصّ عليه في «الشّرح الصّغير» ـ.

(٣) الدّخان: ٣١.

(٤) الدّخان: ١٣ ـ ١٤.

والحاصل أنّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام.

ولا ينحصر المتولّدات فيما ذكره المصنّف، ولا ينحصر أيضاً شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذَّوْق وتتبّع التّراكيب.

فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنىً سمِعْتَهُ أو مثالٍ وجدتَهُ من غير أن تتخطّاه بل عليك بالتّصرّف واستعمال الرّويّة، والله الهادي.

[الأمر]

﴿ومنها﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿الأمر﴾ وعرّفوه بأنّه طلبُ فعلٍ غيرِ كَفٍّ على جهة الاستعلاء.

واحترز بـ«غير الكفّ» عن النّهي.

وبقوله: «على جهة الاستعلاء» ـ أي: على طريق طلب العلوّ، سواء كان عالياً حقيقة أو لا ـ عن الدّعاء والالتماس.

وفيه نظر؛ لأنّه يخرج عنه نحو: «اكفف عن القتل».

[اختلاف الأُصوليّين في معنى صيغة الأمر]

ثمّ اختلف الأُصوليّون(١) في أنّ صيغة الأمر لماذا وضعت؟

فقيل: للوجوب فقط.

وقيل: للنّدب فقط.

وقيل: للقدر المشترك بينهما ـ وهو الطّلب على جهة الاستعلاء ـ.

---

(١) **قوله: «ثمّ اختلف الأُصوليّون»**. وخلاف القوم ودليل كلّ واحدٍ للمذهب الّذي اختاره مذكور في كتاب «معالم الدّين» فراجعه.

وقيل: هي مشتركة بينهما لفظاً(١).

وقيل بالتّوقّف بين كونها للقدر المشترك(٢) وبين الاشتراك اللفظي.

وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والنّدب والإباحة موضوعة لكلٍّ منها.

وقيل: للقدر المشترك بين الثّلاثة وهو الإذن.

والأكثر على كونها حقيقة في الوجوب.

[عدم وثوق المصنّف بالأُصوليّين]

ولمّا لم تكن الدّلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لَمْ يَجْزِمِ المصنّف بشيء وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوّة أماراته، فقال: ﴿ **والأظهر أنّ صيغته من المقترنة باللّام نحو: «لِيَحْضُرْ زيد» وغيرها نحو: «أكرِمْ عمراً» و: «رُوَيْدَ بكراً»** ﴾.

[صيغة الأمر ثلاثة]

في هذا إشارة إلى أنّ أقسام صيغة الأمر ثلاثة:

الأوّل: المقترنة باللّام الجازمة وتختصّ بالفاعل غير المخاطب.

والثّاني: ما يصحّ أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

والثّالث اسم دالّ على طلب الفعل وهو عند النُّحاة من أسماء الأفعال.

والأوّلان لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر ـ أعني: طلب الفعل على سبيل

---

(١) **قوله: «هي مشتركة بينهما لفظاً»**. أي: مشترك لفظيّ، أي: موضوعة لكلّ واحد من المعنيين بوضع مستقلٍّ لا للقدر الجامع بينهما.

(٢) **قوله: «للقدر المشترك»**. المراد به المشترك المعنويّ وهو غير المشترك اللفظيّ، فإنّ الوضع متعدّد في اللفظيّ دون المعنويّ لأنّ له وضعاً واحداً ولكنّ المصاديق متعدّدة، وفي اللفظيّ لكلّ معنىً وضع على حدَةٍ؛ فتبصّر.

الاستعلاء ـ سمّاهما النّحويّون أمراً، سواء استعملا في حقيقة الأمر أو في غيرها، حتّى أنّ لفظ «اغفر» في قولنا: «اللهمّ اغفر لي» أمرعندهم.

وأمّا الثّالث فلمّا كان اسماً لم يسمّوه أمراً تمييزاً بين البابين.

﴿ **موضوعة لطلب الفعل استعلاءً**[1] ﴾ أي: حال كون الطّالب مُسْتَعْلِياً، سواء كان عالياً في نفسه أو لا ﴿ **لتبادر الفهم عند سَمَاعها** ﴾ أي: سَمَاع الصّيغة ﴿ **إلى ذلك الطّلب** ﴾ أعني: طلب الفعل استعلاء، والتّبادر إلى الفهم مِن أقوى أمارات الحقيقة[2].

[دليل السّكّاكيّ]

قال صاحب «المفتاح»[3]: واتّفاق أئمّة اللغة على إضافة نحو «قُمْ» و«لِيَقُمْ» إلى

---

(١) **قوله: «لطلب الفعل استعلاءً»**. والاستعلاء لا يستلزم العلوّ، فإنّه قد يوجد العلوّ بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلوّ.

(٢) **قوله: «مِن أقوى أمارات الحقيقة»**. أمارات الحقيقة كثيرة، منها: التّبادر كما ذكره وهو أقوى الأمارات، ومنها: عدم صحّة السّلب للمعنى الحقيقي، ومنها: صحّة التقسيم، ومنها: الاستثناء، ومنها: حسن الاستفهام، ومنها: الاطّراد للحقيقة وعدم الاطّراد للمجاز، ومنها: نصّ الواضع.

(٣) **قوله: «قال صاحب «المفتاح»**. أي: قال ـ في الباب الثّالث من قانون الطّلب بعد ادّعاء أنّ الأمر موضوعة للطّلب على سبيل الاستعلاء ـ: وإطباق أئمّة اللغة على إضافتهم نحو: «قم» و: «ليقم» إلى الأمر بقولهم: «صيغة الأمر» و: «مثال الأمر» و: «لام الأمر» دون أن يقولوا: «صيغة الإباحة» و: «لام الإباحة» ـ مثلاً ـ يمدّ ذلك لك اهـ. [المفتاح: ٤٢٨]

وحاصل كلامه: أنّ المضاف إليه في قولهم: «صيغة الأمر» و: «مثال الأمر» و: «لام الأمر» حقيقة في الطّلب على سبيل الاستعلاء وكون المضاف إليه هكذا يعين على أنّ المضاف ـ أي: الصّيغة مثل «قم» و«ليقم» و«رويد» ـ أيضاً حقيقة في الطّلب على سبيل ⇐

الأمر بقولهم: «صيغة الأمر» و«مثال الأمر» و«لام الأمر» دون أن يقولوا: «صيغة الإباحة» أو «لام الإباحة» ـ مثلاً ـ يُمِدُّ كونها حقيقة في الطّلب على سبيل الاستعلاء؛ لأنّه حقيقة الأمر.

[ردّ الشّارح إيّاه]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ **الأمر** في قولهم: «صيغة الأمر» ـ مثلاً ـ بمعنى طلب الفعل استعلاء، بل **الأمر في عرفهم**[1] حقيقة في «قُمْ» و«لِيَقُمْ» ونحو ذلك، وإضافة

⇐ الاستعلاء، فيكون معنى قولهم: «صيغة الطّلب على سبيل الاستعلاء» لا صيغة الإباحة أو النّدب ونحوهما، لأنّ الأصل في المضاف إليه ـ أي: الأمر ـ أن يحمل على حقيقته الّتي هي الطّلب على سبيل الاستعلاء، وكذلك معنى قولهم: «مثال الأمر» و: «لام الأمر»: «مثال الطّلب على سبيل الاستعلاء» و: «لام الطّلب على سبيل الاستعلاء» لا مثال الإباحة، ولام الإباحة، ومثلهما بدليل الأصل المذكور.

(١) **قوله: «بل الأمر في عرفهم»**. مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب الأمر من قسم الفعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٧ معترضاً على قول ابن الحاجب: «مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»: لو قال: «صيغة يصحّ أن يطلب بها الفعل» لكان أصرح في عمومه لكلّ ما يسمّيه النُّحاة **أمراً**، وذلك أنّهم يسمّون به كلّ ما يصحّ أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمّى **أمراً** عند الأُصوليّين نحو قولك: «اضرب» على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله ـ تعالى ـ وهو الدّعاء نحو: «اللهمّ ارحم» أو من غيره وهو الشّفاعة. أو لم يطلب به الفعل بل كان إمّا على الإباحة نحو: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا**﴾ [البقرة: ٦٠]، أو للتّهديد نحو: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾ [فصّلت: ٤٠] أو غير ذلك من محامل هذه الصّيغة.

وإنّما سمّى النُّحاة جميع ذلك **أمراً**، لأنّ استعمال هذه الصّيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ـ وهو الأمر حقيقة ـ أغلب وأكثر، وذلك كما سمّوا نحو «المائت» ⇐

«الصّيغة» و«المثال» إليه من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ بدليل أنّهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وأمثالهما؛ فليتأمّل.

[نقد هذا الردّ]

ويمكن أن يجاب عنه بأنّا سلّمنا ذلك، لكن تسميتهم نحو «قُمْ» و«لِيَقُمْ» أمراً دون أن يُسَمُّوْهُ إباحة ـ مثلاً ـ تُمِدُّ ذلك في الجملة وإن لم تصلح دليلاً عليه.

[استعمالان آخرانِ لصيغة الأمر ذكرهما الطّيّبي في «التّبيان»[1]]

﴿ **وقد تستعمل**[2] ﴾ صيغة الأمر ﴿ **لغيره** ﴾ أي: غير طلب الفعل استعلاءً، ممّا

⇐ و«الضّائق» اسم الفاعل، لأنّ استعمال هذه الصّيغة فيما هو فاعل حقيقة كـ«الضّارب» و: «القاتل» أكثر. وكذا الكلام في النّهي، فإنّ قولك: «لا تؤاخذني» في نحو: «اللهمّ لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النُّحاة وإنْ كان دعاءً في الحقيقة اهـ.

(١) التّبيان: ١٠٧.

(٢) **قوله: «وقد تستعمل»**. ذكروا للأمر خمسة عشر معنىً:

الأوّل: الوجوب نحو: ﴿ **أَقِيمُوا الصَّلَاةَ** ﴾ [البقرة: ٤٣].

الثّاني: النّدب نحو: ﴿ **فَكَاتِبُوهُمْ** ﴾ [النور: ٣٣]، وذلك لأنّ الكتابة مقتضية للثواب وليس في تركها عقاب فكانت مندوبةً.

الثّالث: الإباحة نحو: ﴿ **كُلُوا وَاشْرَبُوا** ﴾ [البقرة: ٦٠].

الرّابع: التّهديد نحو: ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾ [فصّلت: ٤٠].

الخامس: الإرشاد نحو: ﴿ **فَاسْتَشْهِدُوا** ﴾ [البقرة: ٦٠] فإنّ الله أرشد عباده عند الإقراض إلى الشّاهد رعايةً لمصالحهم، والفرق بين الإرشاد والنّدب ـ كما قيل ـ: أنّ النّدب لثواب الآخرة والإرشاد لمنفعة الدّنيا.

السّادس: الامتنان نحو: ﴿ **كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ** ﴾ [المائدة: ٨٨].

السّابع: الإكرام للمأمور نحو: ﴿ **ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ** ﴾ [الحجر: ٤٦]. والسّلام ⇐

يناسب المقام بحسب القرائن، وذلك بأن لا تكون لطلب الفعل أصلاً، أو تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء.

[الاستعمال الأوّل]

فإلى الأوّل أشار بقوله: ﴿**كالإباحة نحو: «جالِسِ الحَسَن أو ابن سيرين»**﴾.

﴿**والتّهديد**﴾ أي: التّخويف وهو أعمّ من الإنذار؛ لأنّه إبلاغ مع تخويف.

وفي «الصَّحاح»[1]: هو تخويف مع دعوة.

فالتّهديد ﴿**نحو: «﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[2]»**﴾.

⇐ والأمان دليلان على ذلك.

الثّامن: التّسخير نحو: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾ [البقرة: ٦٥].

التّاسع: التّعجيز نحو: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ**﴾ [البقرة: ٢٣].

العاشر: الإهانة نحو: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ**﴾ [الدّخان: ٤٩].

الحادي عشر: التّسوية نحو: ﴿**فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا**﴾ [الطور: ١٦]، أُريد به التّسوية في عدم النّفع بين الصّبر والجزع.

الثّاني عشر: الدّعاء نحو: «**اللّهمّ اغفِرْ لِي**».

الثّالث عشر: التمنّي نحو:

❊ ألا أيّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انجلي ❊

الرّابع عشر: التّحقير نحو: ﴿**أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ**﴾ [الشّعراء: ٤٣].

الخامس عشر: التّكوين والإيجاد نحو: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: ١١٧].

وبعضهم جعل الإنذار قسماً على حدةٍ وهو قريب من التّهديد نحو: ﴿**قُلْ تَمَتَّعُوا**﴾ [إبراهيم: ٣٠]، و: ﴿**قُلْ تَمَتَّعْ**﴾ [الزمر: ٨]، وليس واحد من هذه معنىً وضع له الأمر، بل إنّما يدلّ على كلّ منها القرينة وإنّما معنى الأمر ما نقلناه عن المحقّق الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ.

(١) قال في مادّة «نذر»: الإنذارُ: الإبلاغ، ولا يكون إلّا في التّخويف.

(٢) فصّلت: ٤٠.

﴿ والتّعجيز نحو: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ [(١)] ﴾.

﴿ والتّسخير نحو: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [(٢)] ﴾.

﴿ والإهانة نحو: ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ [(٣)] ﴾ إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قِرَدَةً أو حِجَارَةً؛ لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التّسخير تحصيل الفعل وصيرورتهم قِرَدَةً، ففيه دلالة على سرعة تكوينه ـ تعالى ـ إيّاهم قِرَدَةً، وأنّهم مسخّرون له منقادون لأمره، وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ لا يصيرون حجارة، وإنّما الغرض إهانتهم وقلّة المبالاة بهم.

﴿ والتّسوية نحو: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا ﴾ [(٤)] ﴾ والفرقُ بينها وبين الإباحة أنّ المخاطب في **الإباحة** كأنّه توهّم أن ليس يجوز الإتيان بالفعل فأُبيح وأُذن له في الفعل مع عدم الحرج في التَّرْك وفي **التّسوية**، كأنّه توهّم أنّ أحد الطّرفين من الفعل والتَّرك أنفع له، وأرجح بالنّسبة إليه، فرفع ذلك وسوّى بينهما.

﴿ والتّمنّي نحو ﴾ قول امرء القيس:

﴿أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلاَ انْجَلِي [(٥)] ﴾ بِصُبْحٍ وَمَا الإصباحُ مِنكَ بِأَمْثَلِ

---

(١) البقرة: ٢٣.

(٢) البقرة: ٦٥.

(٣) الإسراء: ٥٠.

(٤) الطّور: ١٦.

(٥) **قوله: «أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلاَ انْجَلِي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل امرؤ القيس صاحب المعلّقة المشهورة يقول فيها:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوله ... عَلَيَّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لمّا تمطّى بصلبه ... وأردف أعجازاً وناء بكلكل
ألا أيّها الليل الطّويل ألا انجلي ... بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثَلِ

⇐

«الإصباح» الصّبح، و«الانجلاء» الانكشاف، يقول: ليَزُلْ ظَلَامُكَ بِضِياء الصُّبْح. ثمّ قال: وليس الصّبح بأفضل منك عندي، لأنّي أُقاسي همومي نهاراً كما أُقاسيها ليلاً؛ ولأنّ نهاري يَظْلَمُ في عيني لازدحام الهموم عَلَيَّ.

فليس الغرض طلب الانجلاء من اللّيل؛ لأنّه لا يقدِر على ذلك، لكنّه يتمنّى

⇐ فيا لك من ليلٍ كأنّ نـجومه بكـلّ مُـغَار الفـتْل شُـدَّتْ بـيَذْبُلِ

«كموج البحر»: يعني في كثافة ظلمته، و«سدوله» ستوره مفرده: «سَدْل» يقال: «سَدَل ثوبه» إذا أرخاه ولم يضمّه وهو منصوب عامله: «أرخى» و«عليّ» متعلّق به.

«أنواع الهموم»: ضروبها. «ليبتلي» أي: لينظر ما عنده مـن الصَّبْر والجَـزَع ومـعناه: «يختبر» والمراد: الإخبار بأنّ الليل قد طال عليه.

«أردف أعجازاً» أي: حين رجوت أن يكون قد مضى أردف أعجازاً ـ أي: رجع ـ.

و«ناء بكلكل» أي: تهيّأ لينهض و«الكلكل»: الصّدر. وقال بعضهم معناه: ناء بكلكله وتمطّى بصلبه وأردف أعجازاً، فقدّم وأخّر.

«ألا انجلي» في موضع السّكون وشبّهوا إثـبات اليـاء فـيه بـإثبات الألف فـي قـوله ـ تعالى ـ: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسىٰ ﴾ [الأعلى: ٦]، وبإثبات الألف أيضاً في قوله:

إذا الجوزاء أردفت الثّـريّا ظننت بآل فاطمة الظّـنونا

وبإثبات الياء في قوله:

ألم يأتـيك والأنـباء تـنمي بـما لاقت لبـون بـني زيـاد

وبإثبات الواو في قوله:

هـجوت زبّـان ثـمّ جـئت مـعتذراً من هجو زبّـان لم تـهجو ولم تـدع

والمعنى: أنا معذَّب فاللّيل والنّهار علَيّ سـواء، و«الانـجلاء» الانكشـاف، و«مـنك» منويّ بها التّأخير لأنّ موضعها الوقوع بعد «أفعل».

«فيالك من ليلٍ» فيه معنى التعجّب و«يذبل» جبل وهو ممنوع من الصّـرف للـعلميّة ووزن الفعل والجرّ هنا لأجل الرّويّ، و«المغار» المـحكم الفـتل والمـعنى: كأنّ نـجومه شدّت بيذبل.

ذلك تخلّصاً عمّا عرض له في اللّيل من تباريح[1] الجَوَى ولواعج الأشواق، ولاستطالته تلك اللّيلة كأنّه لا يرتقب انجلاءها، وليس له طَمَاعية فيه ولا توقّع، فلهذا يحمل على التّمنّي دون التّرجّي.

[الاستعمال الثاني]

وإلى الثّاني ـ أعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء ـ أشار بقوله: ﴿ **والدّعاء نحو: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾[2]** ﴾ فإنّه طلب الفعل على سبيل التّضرّع.

﴿ **والالتماس[3] كقولك: لمن يُسَاوِيْكَ رتبةً: «افعل» بدون الاستعلاء** ﴾ وبدون التّضرّع أيضاً.

هذا ولكنّ الالتماس في العرف إنّما يقال للطّلب على سبيل نوع من التّضرّع لا إلى حدّ الدّعاء.

[دلالة الأمر على الفور أو التّراخي]

﴿ **ثمّ الأمر قال السّكّاكيّ: حقّه الفور[4] لأنّه الظّاهر من الطّلب** ﴾ عند الإطلاق

---

(١) «تباريح»: جمع «تبريح» مصدر «برّح به» إذا اشتدّت. و«الجَوَى» مقصور وهو أَلَمٌ يجده الإنسان في قلبه من مَرَضٍ أو غمّ والفعل: «جَوِيَ، يَجْوَى، جَوْى» و«اللواعج» جمع «لاعجة» من «اللّعْج» ما وجده الإنسان في قلبه من أَلَمٍ، أو حُزْنٍ، أو حُبٍّ.

(٢) الأعراف: ١٥١.

(٣) **قوله: «والالتماس»**. الطّالب والمطلوب منه إن اتّحدا في الرّتبة كان الطّلب التماساً، وإن اختلفا فإن كانت رتبة الطّالب أعلى من المطلوب منه كان الطّلب أمراً، وإن كانت رتبة المطلوب منه أعلى من رتبة الطّالب كان الطّلب دُعاءً وتضرّعاً.

(٤) **قوله: «حقّه الفور»**. لابدّ من أن نختم الكلام في الأمر بذكر أُمورٍ:

الأوّل: في دلالة صيغة الأمر. قال صاحب «المعالم»: صيغة «اِفْعَلْ» وما في معناها ⇐

⇐ حقيقة في الوجوب فقط بحسب اللغة على الأقوى وِفاقاً لجمهور الأُصوليّين.

وقال قوم: إنّها حقيقة في النّدب فقط.

وقيل: في الطّلب وهو القدر المشترك بين الوجوب والنّدب.

وقال علم الهدى ـ رحمه الله ـ: إنّها مشتركة بين الوجوب والنّدب اشتراكاً لفظيّاً في اللغة، وأمّا في العرف الشّرعيّ فهي حقيقة في الوجوب فقط.

وتوقّف في ذلك قوم، فلم يدروا أللوجوب هي أم للنّدب.

وقيل: هي مشتركة بين ثلاثة أشياء: الوجوب والنّدب والإباحة.

وقيل: للقدر المشترك بين هذه الثّلاثة وهو الإذن.

وزعم قوم أنّها مشتركة بين أربعة أُمور وهي الثّلاثة السّابقة والتّهديد.

وقيل فيها أشياء أُخَر، لكنّها شديدة الشّذوذ، بيّنة الوهن، فلا جدوى في التّعرّض لنقلها.

لنا وجوه:

الأوّل: أنّا نقطع بأنّ السيّد إذا قال لعبده: «افعل كذا» فلم يفعل عُدّ عاصياً وذمّه العقلاء معلّلين حُسن ذمّه بمجرّد ترك الامتثال وهو معنى الوجوب.

الثّاني: قوله ـ تعالى ـ مخاطِباً لإبليس: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ [الأعراف: ١٢]، والمراد بالأمر «اسجدوا» في قوله تعالى ـ: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ** ﴾ [البقرة: ٣٤]، فإنّ هذا الاستفهام ليس على حقيقته، لعلمه ـ سبحانه ـ بالمانع، وإنّما هو في معرِض الإنكار والاعتراض، ولولا أنّ صيغة «اسجدوا» للوجوب لما كان متوجّهاً.

الثّالث: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٦٣]، حيث هدّد ـ سبحانه ـ مخالف الأمر، والتّهديد دليل الوجوب.

الرّابع: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ** ﴾ [المرسلات: ٤٨]، فإنّه ـ سبحانه ـ ذمّهم على مخالفتهم الأمر، ولولا أنّه للوجوب لم يتوجّه الذّمّ.

⇐

⇐ واحتجّ القائلون بانّه للنّدب بوجهين:

أحدهما: قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إذا أمرتكم بشيءٍ فَأْتُوا منه ما استطعتم»؛ وجه الدلالة: أنّه ردّ الإتيان بالمأمور به إلى مشيّتنا وهو معنى النَّدْب.

وأُجيب بالمنع من ردّه إلى مشيّتنا، وإنّما ردّه إلى استطاعتنا وهو معنى الوجوب.

وثانيهما: أنّ أهل اللغة قالوا: لا فارق بين السّؤال والأمر إلّا بالرّتبة فإنّ رتبة الآمر أعلى من رتبة السّائل، والسّؤال إنّما يدلّ على النّدب، فكذلك الأمر، إذ لو دلّ الأمر على الإيجاب، لكان بينهما فرق آخر وهو خلاف ما نقلوه.

والتّحقيق: أنّ النّقل المذكور عن أهل اللغة غير ثابت.

حجّة القائلين بأنّه للقدر المشترك: أنّ الصّيغة استعملت تارةً في الوجوب، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة: ٤٣]، وأُخرى في النّدب كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَكَاتِبُوهُمْ**﴾ [النور: ٣٣]، فإن كانت موضوعة لكلّ منهما لزم الاشتراك أو لأحدهما فقط لزم المجاز، فيكون حقيقةً في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل دفعاً للاشتراك والمجاز.

والجواب: أنّ المجاز وإن كان مخالفاً للأصل، لكن يجب المصير إليه إذا دلّ الدّليل عليه وقد بيّن بالأدلّة السّابقة أنّه حقيقة في الوجوب بخصوصه، فلابدّ من كونه مجازاً فيما عداه وإلّا لزم الاشتراك المخالف للأصل المرجوح بالنّسبة إلى المجاز إذا تعارضا.

واحتجّ السّيّد المرتضى على أنّها مشتركة لغةً بأنّه لا شبهة في استعمال صيغة الأمر في الإيجاب والنّدب معاً في اللغة والعرف والقرآن والسنّة، وظاهر الاستعمال يقتضي الحقيقة وإنّما يعدل عنها بدليل. قال:

وما استعمال اللفظة الواحدة في الشّيئين أو الأشياء إلّا كاستعمالها في الشّيء الواحد في الدّلالة على الحقيقة. واحتجّ على كونها حقيقة في الوجوب بالنّسبة إلى العرف الشّرعي بحمل الصّحابة كلّ أمر ورد في القرآن أو السنّة على الوجوب.

والجواب عن احتجاجه الأوّل أنّ الوجوب هو المتبادر من إطلاق الأمر عرفاً ومجرّد

⇐

⇐ استعمالها في النّدب لا يقتضي كونه حقيقةً أيضاً؛ بل يكون مجازاً لوجود أماراته وكونه خيراً من الاشتراك.

وقوله: إنّ استعمال اللفظة الواحدة إلى آخره... إنّما يصحّ إذا تساوت نسبة اللفظ إلى الشّيئين أو الأشياء في الاستعمال، أمّا مع التّفاوت بالتبادر وعدمه أو بما أشبه هذا من علامات الحقيقة والمجاز فلا وقد بيّن ثبوت التّفاوت.

وأمّا احتجاجه على أنّه في العرف الشّرعيّ للوجوب فيحقّق ما ادّعاه المشهور.

احتجّ الذّاهبون إلى التوقّف بأنّه لو ثبت كونه موضوعاً لشيءٍ من المعاني لثبت بدليل واللّازم منتفٍ، لأنّ الدّليل إمّا العقل ولا مدخل له، وإمّا النّقل وهو إمّا الآحاد ولا يفيد العلم أو التّواتر، والعادة تقضي بامتناع عدم الاطّلاع على المتواتر من الباحث فكان الواجب أن لا يختلف فيه.

والجواب منع الحصر، فإنّ هاهنا قسماً آخر وهو ثبوته بالأدلّة التي قدّمناها.

حجّة من قال بالاشتراك بين ثلاثة أشياء استعماله فيها على حذو ما سبق في احتجاج السيّد على الاشتراك بين شيئين والجواب الجواب.

وحجّة القائل بأنّه للقدر المشترك بين الثّلاثة ـ وهو الإذْن ـ كحجّة من قال بأنّه لمطلق الطّلب وهو القدر المشترك بين الوجوب والنّدب وجوابها كجوابها.

وحجّة من قال بالاشتراك بين الأُمور الأربعة بنحو ما تقدّم في احتجاج من قال بالاشتراك. والجواب الجواب.

الأمر الثّاني: في دلالة الأمر على المرّة والتّكرار، قال صاحب «المعالم»: الحقّ أنّ صيغة الأمر بمجرّدها لا إشعار فيها بوحدة ولا تكرار وإنّما تدلّ على طلب الماهية، وخالف في ذلك قوم فقالوا: بإفادتها التّكرار، ونزّلوها منزلة أن يقال: «افعل أبداً» وآخرون فجعلوها للمرّة من غير زيادة عليها، وتوقّف في ذلك جماعة فلم يدروا لأيّهما هي.

لنا: أنّ المتبادر من الأمر طلبُ إيجاد حقيقة الفعل والمرّة والتكرار خارجان عن ⇐

⇐ حقيقته كالزّمان والمكان ونحوهما، فكما أنّ قول القائل: «اضرب» غير متناول لمكانٍ ولا زمانٍ ولا آلة يقع بها الضّرب، كذلك غير متناولٍ للعدد في كثرة ولا قلّةٍ.

نعم لمّا كان أقلّ ما يمتثل به الأمر هو المرّة لم يكن بدّ من كونها مرادةً ويحصل بها الامتثال، لصدق الحقيقة الّتي هي المطلوبة بالأمر بها.

ثمّ إنّه لا خَفاء في أنّه ليس المفهوم من الأمر إلّا طلب إيجاد الفعل ـ أعني المصدر ـ فيكون معنى «اضرب»: طلب ضَرْبٍ مّا، فلا يدلّ على صفة الضّرب من تكرار أو مرّةٍ أو نحو ذلك.

احتجّ القائلون بالتّكرار بوجوهٍ:

أحدها: أنّها لو لم تكن للتّكرار لما تكرّر الصّوم والصّلاة وقد تكرّرا قطعاً.

والثّاني: أنّ النّهي يقتضي التّكرار، فكذلك الأمر قياساً عليه، بجامع اشتراكهما في الدّلالة على الطّلب.

والثّالث: أنّ الأمر بالشيء نهي عن ضدّه، والنّهي يمنع عن المنهيّ عنه دائماً، فيلزم التّكرار في المأمور به.

والجواب عن الأوّل: المنع من الملازمة، إذ لعلّ التّكرار إنّما يفهم من دليل آخر، سلّمنا لكنّه معارض بالحجّ، فإنّه قد أُمر به ولا تكرار.

وعن الثّاني من وجهين:

أحدهما: أنّه قياس في اللغة وهو باطل وإن قلنا بجوازه في الأحكام.

وثانيهما: بيان الفارق، فإنّ النّهي يقتضي انتفاء الحقيقة، وهو إنّما يكون بانتفائها في جميع الأوقات، والأمر يقتضي إثباتها وهو يحصل بمرّةٍ.

وأيضاً التّكرار في الأمر مانع من فعل غير المأمور به بخلافه في النّهي، إذ التّروك تجتمع وتجامع كلّ فعل.

وعن الثّالث ـ بعد تسليم كون الأمر بالشّيء نهياً عن ضدّه أو تخصيصه بالضدّ العام وإرادة التّرك منه ـ منع كون النّهي الّذي في ضمن الأمر مانعاً عن المنهيّ عنه دائماً، بل ⇐

⇐ يتفرّع على الأمر الّذي هو في ضمنه، فإن كان ذلك دائماً فدائماً، وإن كان في وقت ففي وقتٍ.

-مثلاً-الأمر بالحركة دائماً يقتضي المنع من السّكون دائماً، والأمر بالحركة في ساعة تقتضي المنع عن السّكون فيها لا دائماً.

واحتجّ من قال بالمرّة: بأنّه إذا قال السيّد لعبده: «أُدْخُلِ الدَّارَ» -فدخلها مرّةً- عُدَّ ممتثلاً عرفاً، ولو كان للتّكرار لما عُدَّ.

والجواب: أنّه إنّما صار ممتثلاً، لأنّ المأمور به -وهو الحقيقة- حصل بالمرّة، لا لأنّ الأمر ظاهر في المرّة بخصوصها، إذ لو كان كذلك لم يصدق الامتثال فيما بعدها، ولا ريب -في شهادة العرف- بأنّه لو أتى بالفعل مرّةً ثانية وثالثة لعُدّ ممتثلاً وآتياً بالمأمور به، وما ذلك إلّا لكونه موضوعاً للقدر المشترك بين الوحدة والتّكرار -وهو طلب إيجاد الحقيقة- وذلك يحصل بأيّهما وقع.

واحتجّ المتوقّفون بمثل ما مرّ من أنّه لو ثبت لثبت بدليل، والعقل لا مدخل له، والآحاد لا يفيد، والتواتر يمنع الخلاف.

والجواب: منع حصر الدليل فيما ذكر، فإنّ سبق المعنى إلى الفهم من اللفظ أمارة وضعه له، وعدمه دليل على عدمه ولا يتبادر من الأمر إلّا طلب إيجاد الفعل، وذلك كافٍ في إثبات مثله.

الأمر الثّالث: في الفور والتّراخي، ذهب الشّيخ وجماعة إلى أنّ الأمر المطلق يقتضي الفور والتّعجيل، فلو أخّر المكلّف عصى.

وقال السيّد -رحمه الله-: هو مشترك بين الفور والتّراخي فيتوقّف في تعيين المراد منه على دلالةٍ تدلّ على ذلك.

وذهب جماعة منهم المحقّق أبو القاسم بن سعيد والعلّامة -رحمهما الله تعالى- إلى أنّه لا يدلّ على الفور ولا على التّراخي، بل على مطلق الفعل، وأيّهما حصل كان مجزياً، وهذا هو الأقوى.

⇐

⇐ لنا: نظير ما تقدّم في التّكرار من أنّ مدلول الأمر طلب حقيقة الفعل والفور والتّراخي خارجان عنها، وأنّ الفور والتّراخي من صفات الفعل فلا دلالة له عليهما.

حجّة القول بالفور أُمور ستّة:

الأوّل: أنّ السيّد إذا قال لعبده: «اسقني» فأخّر العبد السّقي من غير عُذْرٍ عُدَّ عاصياً، وذلك معلوم من العُرف، ولولا إفادته الفور لم يُعَدّ من العُصَاة.

وأُجيبَ بأنّ ذلك إنّما يفهم بالقرينة لأنّ العادة قاضية بأنّ طلب السّقي إنّما يكون عند الحاجة إليه عاجلاً ومحلّ النّزاع ما تكون الصّيغة فيه مجرّدةً.

الثّاني: أنّه ـ تعالى ـ ذمّ إبليس على ترك السّجود لآدم ـ عليه السلام ـ بقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ [الأعراف: ١٢]، ولو لم يكن الأمر للفور، لم يتوجّه عليه الذّمّ ولكان له أن يقول: إنّك لم تأمرني بالبدار، وسوف أسجد.

والجواب: أنّ الذّمّ باعتبار كون الأمر مقيّداً بوقت معيّن، ولم يأت بالفعل فيه والدّليل على التّقييد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ** ﴾ [الحجر: ٢٩].

الثّالث: أنّه لو شُرّع التّأخير لوجب أن يكون إلى وقت معيّن واللّازم منتفٍ. أمّا الملازمة فلأنّه لولاه لكان إلى آخر أزمنة الإمكان اتفاقاً، ولا يستقيم لأنّه غير معلوم، والجهل به يستلزم التكليف بالمحال، إذ يجب على المكلّف حينئذٍ أن لا يؤخّر الفعل عن وقته، مع أنّه لا يعلم ذلك الوقت الذي كلّف بالمنع عن التّأخير فيه.

وأمّا انتفاء اللّازم فلأنّه ليس في الأمر إشعار بتعيين الوقت، ولا عليه دليل من خارج.

والجواب من وجهين:

أحدهما: النقض بما لو صُرِّح بجواز التّأخير، إذ لا نزاع في إمكانه.

وثانيهما: أنّه إنّما يلزم تكليف المحال لو كان التأخير متعيّناً، إذ يجب حينئذٍ تعريف الوقت الّذي يؤخّر إليه، وأمّا إذا كان ذلك جائزاً فلا، لتمكّنه من الامتثال بالمبادرة، فلا يلزم تكليف المحال.

⇐

ـكما في الاستفهام والنّداء ـ **﴿ ولتبادر الفهم عند الأمر بشيءٍ، بعد الأمر بخلافه، إلى تغيير الأوّل دون الجمع بين الأمرين وإرادة التّراخي ﴾** فإنّ المولى إذا قال لعبده: «قُمْ» ثمّ قال له قبل أن يقوم: «اِضْطَجِعْ حتّى المَسَاء» يتبادر الفَهْمُ إلى أنّه

⇐ الرّابع: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فإنّ المراد بالمغفرة سببها وهو فعل المأمور به لا حقيقتها، لأنّها فعل الله ـ سبحانه ـ فيستحيل مسارعة العبد إليها وحينئذٍ فيجب المسارعة إلى فعل المأمور به.

والجواب: أنّ ذلك محمول على أفضليّة المسارعة لا على وجوبها وإلّا لوجب الفور فلا تتحقّق المسارعة لأنّها إنّما تتصوّر في الموسّع دون المضيّق، ألا ترى أنّه لا يقال ـ لمن قيل له: «صُمْ غداً» فصام ـ: إنّه سارع إليه.

والحاصل أنّ الإتيان بالمأمور به في الوقت الّذي لا يجوز تأخيره عنه لا يسمّى مسارعة ـ بحكم العرف ـ فلابدّ من حمل الأمر في الآية على النّدب وإلّا لكان مفاد الصّيغة فيها منافياً لما تقتضيه المادّة وذلك ليس بجائزٍ، فتأمّل.

الخامس: أنّ كلّ مخبر ومنشئٍ إنّما يقصد بقوله: «زيد قائم» و: «أنت حرّ» الزّمان الحاضر فكذلك الأمر إلحاقاً له بالأعمّ الأغلب.

والجواب: أنّ الأمر لا يمكن توجيهه إلى الحال، إذ الحاصل لا يطلب، بل إلى الاستقبال إمّا مطلقاً وإمّا الأقرب إلى الحال الّذي هو عبارة عن الفور، وكلاهما محتمل، فلا يصار إلى الحمل على الثّاني إلّا بدليل.

السّادس: أنّ النّهي يفيد الفور، فيفيده الأمر، لأنّه طلب مثله.

والجواب يعلم ممّا سبق.

حجّة القول بالاشتراك بين الفور والتّراخي لفظاً القرآن واستعمال أهل اللغة وأنّ الأمر ورد فيهما مراداً به الفور مرّةً والتّراخي أُخرى، وظاهر استعمال اللفظة في شيئين يقتضي أنّها حقيقة فيهما ومشترك بينهما.

والجواب: أنّ المتبادر من إطلاق الأمر ليس إلّا طلب الفعل، وأمّا الفور والتّراخي فإنّهما يفهمان من لفظه بالقرينة.

غيّر الأمر بالقِيام إلى الأمر بالاضطجاع، لا أنّه أراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما.

[رأي الشّارح]

﴿**وفيه نظر**﴾ لأنّا لا نسلّم ذلك عند خلوّ المقام عن القرائن، بل ليس مفهومه إلّا الطّلب استعلاءً، والفور والتّراخي مفوَّض إلى القرينة كالتّكرار وعدمه فإنّه لا دلالة للأمر على شيء منهما.

[النّهي]

﴿**ومنها**﴾ أي: من أنواع الطّلب ﴿**النّهي**﴾ وهو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً ﴿**وله حرف واحد وهو «لا» الجازمة في نحو قولك: «لا تَفْعَلْ»**﴾ وفي عُرْف النُّحاة تُسمّى نفس هذه الصّيغة نهياً ـ في أيّ معنىً استعمل ـ كما يسمّى «اِفْعَلْ» أمراً.

[الأمر والنّهي شبيهان في الاستعلاء]

﴿**وهو كالأمر في الاستعلاء**﴾ لأنّه المتبادر إلى الفهم، وليس كالأمر في عدم الفور وعدم التّكرار، إذ الحقّ أنّ النّهي يقتضي الفور والتّكرار[1].

[رأي للسّكّاكيّ]

وقال السّكّاكيّ: إن كان الطّلب[2] بالأمر والنّهي راجعاً إلى قطع الواقع كقولك

---

(١) **قوله: «إذ الحقّ أنّ النهي يقتضي الفور والتكرار»**. أي: بنفسه، لا بدلالة القرائن، بخلاف الأمر، فإنّ الحقّ أنّ دلالته عليهما بالقرائن لا بنفسه.

(٢) **قوله: «وقال السّكّاكي: إنكان الطّلب»**. قال في الباب الرّابع من أبواب الطّلب ـ وهو النّهي ـ: والأمر والنّهي حقّهما الفور، والتّراخي يوقف على قرائن الأحوال، لكونهما للطّلب، ولكون الطّلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف، قال:

⇐

للسّاكن: «تَحَرَّكْ»، وللمتحرّك: «لا تَتَحَرَّكْ»، فالأشبه المرّة، وإن كان راجعاً إلى اتّصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرّك: «تَحَرَّكْ» ـ أي: في الاستقبال ـ وفي النّهي للمتحرّك: «لا تَسْكُنْ» فالأشبه الاستمرار.

[استعمال النّهي في غير معناه الموضوع له]

﴿ **وقد يستعمل في غير طلب الكفّ** ﴾ عن الفعل ـ كما هو مذهب البعض ـ ﴿ **أو** ﴾ طلب ﴿ **التَّرك** ﴾ ـ كما هو مذهب البعض ـ فإنّهم قد اختلفوا في أنّ مقتضى النّهي[1] كفّ النّفس عن الفعل ـ بالاشتغال بأحد أضداده ـ أو ترك الفعل، وهو

⇐ وأمّا الكلام في أنّ الأمر أصله في المرّة أم في الاستمرار، وأنّ النّهي أصل في الاستمرار أم في المرّة كما هو مذهب البعض، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطّلب بهما راجعاً إلى قطع الواقع كقولك في الأمر للسّاكن: «تحرّك» وفي النّهي للمتحرّك: «لا تتحرّك» فالأشبه المرّة، وإن كان الطّلب بهما راجعاً إلى اتّصال الواقع ـ كقولك في الأمر للمتحرّك: «تحرّك» ولا تظنّنّ هذا طلباً للحاصل، فإنّ الطّلب حال وقوعه يتوجّه إلى الاستقبال ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالاً. وقولك في النّهي للمتحرّك: «لا تسكن» ـ فالأشبه الاستمرار اهمختصراً. [المفتاح: ٤٢٩]

(١) **قوله: «قد اختلفوا في أنّ مقتضى النّهي»**. قال صاحب «المعالم»: وقد اختلفوا في أنّ المطلوب بالنّهي ما هو؟ فذهب الأكثرون إلى أنّه هو الكفّ عن الفعل المنهيّ عنه، ومنهم العلّامة ـ رحمه الله ـ في «تهذيبه».

وقال في «النّهاية»: المطلوب بالنّهي نفس أن لا تفعل وحُكِيَ أنّه قول جماعةٍ كثيرةٍ وهذا هو الأقوى.

لنا: أنّ تارك المنهيّ عنه ـ كـ«الزّنا» مثلاً ـ يعدّ في العرف ممتثلاً ويمدحه العقلاء على أنّه لم يفعل من دون نظر إلى تحقّق الكفّ عنه، بل لا يكاد يخطر الكفّ ببال أكثرهم، وذلك دليل على أنّ متعلّق التكليف ليس هو الكفّ وإلّا لم يصدق الامتثال، ولا يحسن ⇐

نفس أن لا يفعل، والمذهبان متقاربان(١).

ففي الجملة قد يستعمل النّهي في غير معناه، وذلك بأن يستعمل لا لطلب الكفّ، أو التّرك **﴿كالتّهديد كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: «لا تمتثل أمري»﴾** فإنّه ظاهر أن ليس المراد طلب كفّه عن الامتثال.

أو يستعمل لطلب الكفّ أو التَّرْك لكن لا على سبيل الاستعلاء، بل إمّا على سبيل التّضرّع فيكون دُعاءً نحو: «اللهمّ لا تُشمِتْ بي أعدائي».

أوعلى سبيل التّلطّف فيكون التماساً كقولك لمن يساويك: «لاتفعل كذا أيّها الأخ».

وقد يستعمل الأمر والنّهي لطلب الدَّوام والثَّبَات على ما عليه المخاطب من الفعل أو التّرك نحو: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾(٢) و: ﴿**لاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً**﴾(٣) أي: دُمْ وَٱثْبُتْ على ذلك.

⇐ المدح على مجرّد التّرك.

احتجّوا: بأنّ النهي تكليف ولا تكليف إلّا بمقدور للمكلّف، ونفي الفعل يمتنع أن يكون مقدوراً له، لكونه عدماً أصلياً، والعدم الأصليّ سابق على القدرة وحاصل قبلها وتحصيل الحاصل محال.

والجواب: المنع من أنّه غير مقدور، لأنّ نسبة القدرة إلى طرفي الوجود والعدم متساوية، فلو لم يكن نفي الفعل مقدوراً لم يكن إيجاده مقدوراً، إذ تأثير صفة القدرة في الوجود فقط وجوب لا قدرة.

(١) **قوله: «والمذهبان متقاربان»**. وفُرِّقَ بينهما بأنّه على الأوّل لا يحصل الامتثال بالتّرك لا عن قصد ـ كما إذا ترك ذاهلاً أو ناسياً ـ ويحصل على الثّاني بذلك.

والمثال: أنّ الذي ترك شرب الخمر ـ ذاهلاً أو ناسياً ـ لا يكون ممتثلاً على الأوّل للنّهي عن شربها، بخلاف الثّاني فإنّه عليه يكون ممتثلاً له.

(٢) الفاتحة: ٦.

(٣) إبراهيم: ٤٢.

[تقدير الشّرط بعد التّمنّي والاستفهام والأمر والنّهي]

﴿ **وهذه الأربعة** ﴾ يعني: التّمنّي والاستفهام والأمر والنهي ﴿ **يجوز تقدير الشّرط بعدها** ﴾ وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ«إن» المضمرة مع الشّرط ﴿**كقولك** ﴾ في التّمنّي ﴿ **«ليت لي مالاً أُنْفِقه»** أي: « **إنْ أُرْزَقْهُ** ﴾ أنفقه ».

﴿ و ﴾ في الاستفهام: ﴿ **«أين بيتُكَ أَزُرْكَ»** أي: « **إن تُعَرِّفْنِيْه** ﴾ أَزُرْكَ ».

﴿ و ﴾ في الأمر: ﴿ **«أكرمني أكرمك»** أي: « **إن تكرمني** ﴾ أكرمك ».

﴿ و ﴾ في النّهي: ﴿ **«لا تَشْتِمْنِي يكن خيراً لك»** أي: « **إن لا تَشْتِمْنِي** ﴾ يكن خيراً لك».

[تحقيق التّقدير بوجهين]

وقد ذكر في تحقيقه وجهان[١]:

[الوجه الأوّل منقول عن عليّ بن عيسى تلميذ الطّيبي في شرح «التبيان»]

أحدهما: أنّ هذه الأربعة فيها معنى الطّلب[٢]، والطّلب لا ينفكّ عن سبب حامل

---

(١) **قوله: «وقد ذكر في تحقيقه وجهان»**. أي: في تحقيق جواز تقدير الشّرط بعد هذه الأشياء الأربعة وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ«إن» المضمرة مع الشّرط وجهان:

الأوّل: نقله عن عليّ بن عيسى صاحب «مفاتيح الفتوح» في شرح «التّبيان» للطيّبي.

والثّاني: نقله عن المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٥.

(٢) **قوله: «أحدهما: أنّ هذه الأربعة فيها معنى الطّلب»**. هذا هو المنقول عن تلميذ الطّيبي ـ صاحب «التبيان» ـ عليّ بن عيسى في شرح قول الطيّبي: «واعلم أنّ هذه الأبواب الأربعة ـ أي: التّمنّي والاستفهام والأمر والنّهي ـ تشترك في الإعانة على تقدير الشّرط بعدها» قال في سبب ذلك: لأنّ فيها معنى الطّلب وهو لا ينفكّ عن سبب حامل للطّالب عليه لئلّا يكون عبثاً، وذلك علّة وغرض، فوجوده مسبَّب عنه وذكر المسبّب قرينة مغنية عن ذكر حرف الشّرط والسّبب، لعدم تصوّر المسبّب بدون السّبب، وليس معنى الشّرط والجزاء

⇐

للطّالب عليه[١]، فوجود ذلك السّبب الحامل مسبَّب عن ذلك الطّلب في الخارج.

[العلّة الغائيّة مقدّم في التّصوّر الذّهني ومؤخّر في الوجود الخارجي]

لأنّ العلّة الغائيّة بوجودها معلولة للعلّة الفاعليّة وإن كانت بماهيّتها علّة لعلّيّة العلّة الفاعلة.

ولذا قالوا: إنّ الغاية تتقدّم في الذّهن على المعلول وتتأخّر في الخارج عنه، وهذا معنى قولهم: «أوّل الفكر آخر العمل».

ولمّا كان ذلك ـ أعني: كون وجود السّبب الحامل مسبّباً عن الطّلب في الخارج ـ مفهوماً من ذكر الطّلب ودلّ عليه ذكر المسبّب الّذي يصلح سبباً حاملاً عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشّرط والسّبب، إذ ليس معنى الشّرط والجزاء

⇐ إلّا ذكر السّبب والمسبّب، بخلاف الخبر فإنّه لا يلزم أن يكون لغرضٍ وسببٍ خارجٍ.

وإنّما يجيء الفعل بعد هذه الأبواب مجزوماً، لأنّ ذلك الفعل علّة غائيّة للطّلب السّابق كقولك: «ليت لي مالاً أنفقه» فإنّ غرضك من طلب المال هو الإنفاق، و«أين بيتك أزرك» فغرضك من معرفة بيته زيارته وكذا البواقي اهـ. [مفاتيح الفتوح: ٣٢٤، مخطوطة مكتبة المشهد الرضوي برقم ٦٣٠٨]

(١) **قوله: «عن سبب حامل للطّالب عليه»**. أي: على الطّلب، فإذا قيل: «ليت لي مالاً فأنفقه» فقد ذكر الطّلب وهو «ليت لي مالاً» ثمّ ذكره بعد «الإنفاق» الّذي هو سبب حامل للمتكلّم على الطّلب، فوجود ذلك السّبب الحامل ـ أي: الإنفاق ـ مسبَّب عن ذلك الطّلب في الخارج، لأنّ العلّة الغائيّة ـ مثل «الإنفاق» في المثال ـ بوجودها الخارجيّ معلولة للعلّة الفاعليّة وإن كانت تلك العلّة الغائيّة بماهيّتها المتصوّرة في الذّهن علّة لعلّيّة العلّة الفاعليّة، ولذا اشتهر القول بأنّ العلّة الغائيّة متقدّمة على المعلول ذهناً ومتأخّرة عنه خارجاً.

وما ذكره الشّارح هاهنا في العلّة الغائيّة إنّما أخذه عن القوشجيّ في أوّل الفصل الثالث من شرح «التّجريد» فراجعه.

إلّا سببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثّاني، فانجزم السّبب الحامل بـ«إنْ» مقدّرة بعد هذه الأشياء.

[الوجه الثّاني كلام الرّضيّ]

وثانيهما: أنّ كلّ كلام[1] لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه، والحامل على

---

(١) **قوله: «وثانيهما: أنّ كلّ كلام»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٥: اعلم أنّ كلّ ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصحّ أن يجاب بمضارع مجزوم إلّا النّفي، لأنّ غير النّفي منها طلب والنّفي خبر محض، والطّلب أظهر في تضمّن معنى الشّرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر.

وذلك لأنّ كلّ كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه، وحامله على الكلام الخبريّ إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: «ضرب زيد» أو «ما ضرب زيد» إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب «زيد» أو عدم ضربه.

وأمّا الحامل على الكلام الطّلبيّ فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلّم إمّا لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنّه يتوقّف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشّرط ـ أعني توقّف غيره عليه ـ فإذا ذكرت الطّلب ولم تذكر بعده ما يصحّ توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشّرط في الطّلب مع ذكر ذلك الشّيء ظاهراً.

وأمّا الخبر فإنّه إذا ورد جملة على المخاطب فالظّاهر أنّه إنّما تكلّم به المتكلّم لإفادة المخاطب مضمونه لا على أنّ مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشيءٍ مع أنّ ذلك الشّيء غير مقصود للمخبر كقولك: «يضرب زيد» مع كراهتك لضربه، فلو جئت أيضاً بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنّه جزاؤه، إذ ذلك في الطّلب إنّما كان لتبادر فهمه إلى أنّ المطلوب مقصود مّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

⇐

الكلام الخبري إفادة المخاطب مضمونه، وعلى الطّلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلّم إمّا لذاته أو لغيره، يعني: يتوقّف ذلك الغير على حصوله، وتوقّف غيره على حصوله هو معنى الشّرط، فإذا ذكرت الطّلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون إذاً معنى الشّرط مع ذكر ذلك الشّيء ظاهراً.

[تقدير الشّرط بعد هذه الأربعة مشروط بشرطين]

هذا إذا كان المذكور بعد هذه الأربعة صالحاً لأن يكون جزءاً من مفهومها.

وقُصِد به السّببيّة بخلاف قولنا: «أينَ بيتك أضرب زيداً في السّوق»، إذ لا معنى لقولنا: إن تُعَرِّفْنِيْهِ أضرب زيداً في السّوق.

[جواب سؤال]

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ[1] الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ فَلِأَنَّ الشّرط

⇐ فلمّا تقرّر أنّ في الطّلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشّرط جاز لك أن تحذف فاء السببيّة وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ«إن».

وانجزامُ الجزاءِ بهذه الأشياء ـ لا بـ«إن» مقدّرةً ـ ظاهرُ مذهبِ الخليل، لأنّه قال: إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى «إنْ» فلذلك انجزم الجواب.

ومذهب غيره أنّ «إنْ» مع الشّرط مقدّرة بعدها وهي دالّة على ذلك المقدّر.

ولعلّ ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل.

وليس ما استبعدوه ببعيدٍ؛ لأنّه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمّن معنى «إنْ» فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمّن معناها فعلاً واحداً اهـ.

(١) قوله: «وأمّا قوله ـ تعالى ـ: «قل لعبادي». جواب عن سؤال مقدّر ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ ⇐

⇐ وهو أنّ إقامة الصّلاة لا تكون مسبّبة عن القول، إذ كثيراً مّا يكون متخلّفاً عنه، فالمذكور بعد الأمر ـ أعني «يقيموا» ـ لا يصلح جزاء له فكيف الجزم؟

وذهب الفرّاء في الآية إلى أنّ الجزم بإضمار اللّام الجازمة، والتّقدير: «قل للذين آمنوا ليقيموا الصّلاة».

وردّ بأنّ إضمار الجازم في الأفعال كإضمار الجارّ في الأسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وإن وقع في الأشعار نحو:

محمّد تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

قال ابن هشام في باب اللّام العاملة للجزم من كتاب «المغني»: وقد تحذف اللّام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فلا تستطِلْ منّي بقائي ومُدّتي ... ولكِنْ يكُنْ للخير منك نَصِيبُ

وقوله:

محمّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا

أي: «ليكُنْ» و: «لتَفْدِ» و: «التّبال» الوَبال، أُبدلت الواو المفتوحة تاءً مثل: «تَقْوَى» والأصل: «وقيى».

ومنع المبرّد حذف اللّام وإبقاء عملها حتّى في الشّعر، وهذا الّذي منعه المبرّد في الشّعر أجازه الكسائيّ في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قُلْ» وجعل منه: ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: «ليقيموها».

ووافقه ابن مالك في «شرح الكافية»، والجمهورُ على أنّ الجزم في الآية مثله في قولك: «ايتني أُكْرِمْك» وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوالٍ:

أحدها: للخليل وسيبويه أنّه بنفس الطّلب، لما تضمّنه من معنى «إنْ» الشّرطيّة كما أنّ أسماء الشّرط إنّما جزمت لذلك.

والثّاني: للسيرافي والفارسيّ أنّه بالطّلب لنيابته مناب الجازم الّذي هو الشّرط المقدّر، كما أنّ النّصب بـ«ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن «اضرب» لا لتضمّنه معناه.

⇐

⇐ والثّالث: للجمهور أنّه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا أرجح من الأوّل؛ لأنّ الحذف والتّضمين وإن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل، لكن في التّضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير.

وأرجح من الثّاني أيضاً، لأنّ نائب الشّيء يؤدّي معناه، والطّلب لا يؤدّي معنى الشّرط.

وأبطل ابن مالكٍ بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر؛ لأنّ تقديره يستلزم ألّا يتخلّف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلّف واقع.

وأجاب ابنه بأنّ الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كلّ فردٍ، فيحتمل أنّ الأصل: «يَقُم أكثرهم» ثمّ حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتّصل بالفعل.

وباحتمال أنّه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكلّ مؤمن مخلص قال له الرّسول أقم الصّلاة أقامها.

وقال المبرّد: التّقدير: «قل لهم أقيموا يقيموا» والجزم في جواب «أقيموا» المقدّر لا في جواب: «قل».

ويردّه أنّ الجواب لابدّ أن يخالف المجاب:

إمّا في الفعل والفاعل نحو: «ايتني أكرمك».

أو في الفعل نحو: «أسلم تدخل الجنّة».

أو في الفاعل نحو: «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافق فيهما.

وأيضاً فإنّ الأمر المقدّر للمواجهة و«يقيموا» للغيبة.

وقيل: «يقيموا» مبنيّ؛ لحلوله محلّ «أقيموا» وهو مبنيّ، وليس بشيء، اهـ مختصراً.

وقال المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٦: وقيل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ**﴾ [الصّفّ: ١٠]، إلى قوله: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٣١]: إنّ قوله: «يغفر لكم» جواب لقوله: «تؤمنون» لأنّه بمعنى: «آمنوا» وليس بجواب: «هل أدلّكم» لأنّ المغفرة لا تحصل بالدّلالة.

⇐

لا يلزم أن يكون علّةً تامّةً لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقّف الجزاء عليه، وإن كان متوقّفاً على شيء آخر، نحو: «إن توضّأت صحّ صلاتك».

[شرط جزم المضارع بعد الأربعة قصد السّببيّة]

وإذا لم يقصد السّببيّة[1] يبقى المضارع على رفعه.

إمّا حالاً نحو: ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[2].

أو وصفاً نحو: «أكرم رجلاً يحبّك».

أو استينافاً ـ أي: جواباً عن سؤال يتضمّنه ما قبله ـ نحو: «قم يدعونك».

[العرض]

﴿ وأمّا العَرْض ﴾ وإن عدّه النُّحاة أحد الأشياء الّتي يقدّر بعدها الشّرط ويجزم في جوابه المضارع ﴿كقولك: «ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خيراً» ﴾ أي: إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً

⇐ ولا منع من أن نقول: هو جوابه كما مرّ في الكلام على لام الأمر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾.

وقال المبرّد في مثله: إنّ «يقيموا» جواب «أقيموا» مقدّراً، أي: «قل أقيموا يقيموا».

وليس بشيءٍ، لأنّه مثل ﴿كُنْ فَيَكُونُ ﴾ على قراءة أبي عمرو، وفيه من التكلّف ما فيه، اهـ بتصرّفٍ يسير.

(١) قوله: «وإذا لم يقصد السّببيّة». التقطه من فخر الشّيعة المحقّق الرّضيّ في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٦٦ حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: «إذا قصد السّببيّة»: أمّا إذا قصد الاستئناف نحو: «قم يدعوك الأمير» وقال:

وقال رائدهم أرسوا نزاوِلُها ... فكلّ حتف امرئٍ يجري بمقدار

أو الوصف نحو: ﴿ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾ ـ على قراءة الرّفع ـ.

أو الحال نحو: ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ و: ﴿ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾ وجب الرّفع اهـ.

(٢) الأنعام: ٩١.

﴿ **فمولّد من الاستفهام** ﴾ أي: ليس هو باباً على حِدَةٍ، بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفيّ وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنّه يعرف المتكلّم عدم النّزول ـ مثلاً ـ فالاستفهام عنه يكون طلباً للحاصل فيتولّد منه ـ بقرينة الحال ـ عَرْض النّزول على المخاطب وطلبه منه.

[لزوم مخالفة الجواب للمجاب إلّا عند الكسائي]

وهذه في التّحقيق همزة إنكار، أي: لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النّفي إثبات، فلهذا صحّ تقدير الشّرط المثبت بعده نحو: «إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً»، فإنّ الشّرط المقدّر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها، فلايصحّ تقدير المنفيّ بعد المثبت وبالعكس، مثلاً لا يجوز: «لا تكفر تدخل النّار» و«أسْلِم تدخل النّار» يعني: «إن تكفر» أو «إن لا تسلم تدخل النّار» خلافاً للكِسائيّ[1] فإنّه يجوّزه تعويلاً على القرينة.

---

(١) **قوله: «خلافاً للكسائي»**. مرويّ عن المحقّق الرّضيّ حيث قال في الباب المذكور من الشرح المذكور ٢: ٢٦٧: يعني أنّ الكسائيّ يجوّز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفيّ وعلى العكس، فيجوّز «لا تكفر تدخل النّار» ـ أي: «إن تكفر تدخل النّار» ـ كما يجوّز: «لا تكفر تدخل الجنّة» ويجوّز أيضاً: «أسلم تدخل النّار» بمعنى: «إن لا تسلم تدخل النّار».

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدّر مثل المظهر نفياً وإثباتاً.

وأمّا قولهم في العَرْض: «ألا تنزل تصب خيراً» ـ أي: «إن تنزل تصب» ـ فلأنّ كلمة العَرْض همزة إنكار دخلت على حرف النّفي فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكسائيّ ببعيد لو ساعده نقل اه.

فقول التّفتازاني قبيل هذا: «وهذه في التّحقيق همزة إنكار» إلى آخره منقول عن الرّضي أيضاً.

[جواز تقدير الشّرط في غير المواضع الأربعة]

﴿ **ويجوز تقدير الشّرط في غيرها**[١] ﴾ أي: في غيرهذه المواضع ﴿ **لقرينة نحو:** ﴿ **أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ** ﴾ [٢]أي: **إن أرادوا أولياء بحقّ** ﴾ فإنّه هو الّذي يجب أن يتولّى به وحده، ويعتقد أنّه هو المولى والسّيّد؛ لأنّ قوله: «أم اتّخذوا» إنكار لكلّ وليّ سواه[٣].

فإن قلت: لا شكّ[٤] أنّه إنكار توبيخ، يعني: لا ينبغي أن يتّخذ من دون الله أولياء وحينئذٍ يترتّب عليه قوله: «فاللّه هو الوليّ» من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله فاللّه هو المستحقّ للعبادة.

قلت: ليس كلّ ما فيه معنى الشّيء حكمه حكم ذلك الشّيء[٥]؛ ولا يخفى على ذي طبع حُسْنُ قولنا: «لا تضرب زيداً فهو أخوك» بالفاء، بخلاف «أتضرب زيداً

---

(١) **قوله: «ويجوز تقدير الشرط في غيرها»**. ولا مضارع هنا فلا يقال: إنّ قوله: ﴿ **أَمِ اتَّخَذُوا** ﴾ استفهام، فيكون داخلاً في تلك المواضع.

(٢) الشّورى: ٩.

(٣) **قوله: «إنكار لكلّ وليّ سواه»**. وشرح ذلك أنّ «أم» منقطعة بمعنى «بل» والهمزة والاستفهام الحقيقيّ لا يصحّ هنا فهو للإنكار، و«أولياء» نكرةٌ في سياق النّفي فتفيد العموم، فهو إنكار لكلّ وليّ سواه ـ عزّ وجلّ ـ.

(٤) **قوله: «فإن قلت: لا شكّ»**. أي: لا شكّ أنّه لو قيل: «لا ينبغي أن يتّخذ غير الله وليّاً بسبب أنّ الله هو الوليّ بحقّ» كان المعنى صحيحاً بدون تقدير الشّرط وبدون حمل الفاء على الجزائيّة قرينة عليه، بل يصحّ أن يكون الفاء عاطفة لجملة السّبب على المسبّب؟

(٥) **قوله: «ليس كلّ ما فيه معنى الشّيء حكمه حكم ذلك الشّيء»**. قد تقدّم أنّ هذا الكلام منقول عن الشّيخ عبدالقاهر في فصل مسائل «إنّما» من «دلائل الإعجاز»: ٢٥٣ وهذا نصّه: وفرقٌ بين أن يكون في الشّيء ـ أي «إنّما» ـ معنى الشّيء ـ أي: «ما» و«إلّا» ـ وبين أن يكون الشّيءُ الشّيءَ على الإطلاق اهـ.

فهو أخوك» استفهامَ انكار، فإنّه لا يحسن إلّا بالواو الحاليّة.

وذلك لأنّهم وإن جعلوا استفهام الإنكار بمعنى النّفي لم يقصِدوا أن لا فرق بينهما أصلاً، لأنّ كلّ سليم الذّوق يجد من نفسه التّفاوت وأنّه يصِحّ وقوع أحدهما حيث لا يصحّ وقوع الآخر، وحذف الشّرط في الكلام كثير، وسنتعرّض له في بحث الإيجاز ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[النّداء]

﴿ومنها﴾ أي: من أنواع الطّلب **﴿النّداء﴾** وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» لفظاً أو تقديراً(١).

فـ«أَيا» و«هَيا» للبعيد، وقد ينزّل غير البعيد منزلة البعيد ـ لكونه نائماً أو ساهياً ـ حقيقةً أو بالنّسبة إلى الأمر الّذي يناديه له، يعني: أنّه بلغ من عُلُوِّ الشّأن إلى حيث إنّ المخاطب لا يفي بما هو حقّه من السّعي فيه، وإن بذل وُسْعَه واستفرغ جُهْدَه فكأنّه غافل عنه بعيد.

و«أَي» والهمزة للقريب، وقد تستعملان في البعيد، تنبيهاً على أنّه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلاً كقوله:

أَسُكّانَ نَعْمانِ الأراكِ تَيَقّنوا(٢) بأنّكم في رَبْعِ قَلْبِيَ سُكّانُ

---

(١) **قوله: «لفظاً أو تقديراً»**. النيابة اللفظيّه نحو: «يا الله» والتقديريّة نحو: **﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾** [يوسف: ٢٩]، أي: «يا يوسفُ أعرض».

(٢) **قوله: «أسكّان نَعْمان الأراك تيقّنوا»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ والقائل محمّد بن سلطان بن محمّد بن حَيُّوْس الغنويّ شاعر الشّام المتوفّى سنة ٤٧٣هـ والمولود سنة ٣٩٤هـ وهو من قطعة يقول فيها:

أسُكّانَ نَعْمانِ الأَراكِ تيقّنوا بأنّكم في رَبْع قلبي سُكّانُ

⇐

وأمّا «يا» فقيل حقيقة في القريب والبعيد، لأنّها لطلب الإقبال مطلقاً[١].

وقيل: بل للبعيد[٢]، واستعمالها للقريب إمّا لاستقصار الدّاعي نفسه

⇐ ودُوْمُوا على حفظ الوِداد فطالما بُلِينَا بأَقْوام إذا حُفِظُوْا خَانُوْا
رَعَيْنَا لهم حِفْظَ الوِداد فما رَعَوْا وصُنَّا هَواهم أن يُذَالَ فما صَانُوْا
سَلُوْا النَّوْمَ عنّي مُذْ تناءَتْ دِيارُكم هل اكتحلَتْ بالنّوم لي بعدُ أَجْفَانُ
وهَلْ جَرَّدَتْ أسيافَ برقٍ ديارُكم فكانت لها إلّا جفوني أَجْفَانُ

«نَعْمان» بفتح النّون اسم وادٍ بين عرفات والطّائف و«الأَراك» بفتح الهمزة، وسمّي المكان بـ«نعمان الأراك» لكثرة الأراك ـ وهو شجر السِّواك ـ فيه. «تيقّنوا» أمر من اليقين و«الرّبع» بالفتح المنزل. والهمزة في «أسكّان» للنّداء، والباء في «بأنّكم» زائدة وجملة «أنّ» وما بعده في محلّ مفعولي «تيقّنوا» والمعنى: أنّكم يا سكّان ذلك المكان ساكنون في قلبي وإن كنتم ظاهراً في نَعْمان الأراك. استعمل الهمزة التي هي للقريب مع بُعْدهم تنبيهاً على أنّهم حاضرون في قلبه دائماً. وفي قوله: «أسكّان» استعارة تبعيّة في النّداء حيث شبّه القريب المعنويّ بالحسّي بجامع ترتّب الأنس على كلّ منهما فاستعمل فيه الهمزة التي لنداء القريب الحسّي و«تيقنوا» لتحقيق ما ادّعاه، وزيادة الباء وكلمة «أنّ» لدفع الشكّ ـ كما قرره العامليّ في «العقود» ـ.

والأبيات لابن حيّوس في «النّجوم الزّاهرة» و«مختصر تاريخ دمشق» و«مرآة الجنان» ونسب إلى أبي بكر بن باجة المعروف «بابن الصّائغ» في «معجم الأُدباء» و«نفح الطّيب» وكتاب «وفيات الأعيان».

وأكّد ابن خلّكان نسبتها إلى: أبي بكر محمّد بن باجة التجيبيّ الأندلسيّ السرقسطيّ المعروف بابن الصّائغ الفيلسوف الشّاعر المشهور المتوفّى في رمضان ٥٣٣هـ. [ديوان ابن حيّوس ٢: ٦٤٥]

(١) هذا قول ابن الحاجب وهو أقرب بدليل الاستعمال في القريب والبعيد على السّواء ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل ـ كما قرّره الرّومي ـ.

(٢) هذا قول الزّمخشريّ.

واستبعاده[١] عن مرتبة المدعوّ نحو: «يا اللّه».

وإمّا للتّنبيه على عِظَم الأمر وعلوّ شأنه وأنّ المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنّه غافل عنه بعيد، نحو: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ** ﴾[٢][٣].

وإمّا للحرص على إقباله كأنّه أمر بعيد، نحو: ﴿ **يَا مُوسَىٰ أَقْبِلْ** ﴾[٤].

وإمّا للتّنبيه على بَلادته وأنّه بعيد من التّنبيه نحو: «إِسمَعْ يا أيّها الرّجل».

وإمّا لانحطاط شأنه تبعيداً له عن المجلس نحو: «يا هذا».

[استعمال النّداء في الإغراء]

﴿ **وقد يستعمل صيغته** ﴾ أي: صيغة النّداء ﴿ **في غير معناه** ﴾ وهو طلب الإقبال ﴿ **كالإغراء**[٥] **في قولك لمن أقبل يتظلّم: «يا مظلوم»** ﴾ فإنّه ليس لطلب الإقبال، لكونه حاصلاً وإنّما الغرض إغراؤه على زيادة التّظلّم وبثّ الشّكوى.

---

(١) قال الرّومي: هذا كلام صاحب الكشّاف. وفيه بحث، لأنّ الدّاعي ربّما يقول في دعائه: «يا قريباً غير بعيد» وربّما يقول: «يا من هو أقرب إليّ من حبل الوريد» فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هاهنا قول ابن الحاجب.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) **قوله: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك»**. نزل في تنصيب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ وتأميره واستخلافه، فاستخلفه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في غدير خُمٍّ عند رجوعه من حجّة الوداع.

(٤) القصص: ٣١.

(٥) **قوله: «كالإغراء»**. وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على العهود ونحو ذلك، وفي الاصطلاح، ـ وهو المراد منه هاهنا ـ: التّرغيب على الشّيء.

[استعمال النّداء في الاختصاص]

﴿ والاختصاص[(١)] في قولهم: «أنا أفعل كذا أيّها الرّجل» ﴾ فإنّ قولنا: «أيّها

---

(١) **قوله: «الاختصاص»**. قال المحقّق الرّضي في آخر باب المنادى من «شرح الكافية» ١: ١٦١: وممّا أصله النّداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بـ«أيّ» وتجريه مجراه في النّداء من ضمّه والمجيء بـ«هاء التّنبيه» في مقام المضاف إليه، ووصف «أيّ» بذي اللّام، وذلك بعد ضمير المتكلّم الخاصّ كـ«أنا» و: «إنّي» أو المشارك فيه نحو: «نحن» و: «إنّنا» لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضّمير من بيان أمثاله بما نسب إليه.

وهو إمّا في معرض التّفاخر نحو: «أَنَا أكرم الضّيف أيُّها الرّجل» ـ أي: أَنَا اختصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف ـ. أو في معرض التّصاغر نحو: «أنا المسكين أيّها الرّجل» ـ أي: مختصّاً بالمسكنة من بين الرّجال ـ.

أو لمجرّد بيان المقصود بذلك الضّمير، لا للافتخار، ولا للتّصاغر نحو: «أنا أدخل أيّها الرّجل» و: «نحن نقرأ أيّها القوم».

فكلّ هذا في صورة النّداء وليس به، بل المراد بصفة «أيّ» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلّم السّابق لا المخاطب، وإنّما نقل من باب النّداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنويّة بين البابين، إذ المنادى أيضاً مختصّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النّداء مع «أيّ» لأنّه لم يبق فيه معنى النّداء لا حقيقةً ـ كما في «يا زيد» ـ ولا مجازاً ـ كما بقي في المتعجّب منه والمندوب ـ فكره استعمال علم النّداء في الخالي عن معناه بالكليّة.

وحال ظاهر «أيّ» ووصفه من ضمّ الأوّل ولزوم رفع الثّاني كحالهما في النّداء لكن مجموع نحو: «أيّها الرّجل» في باب الاختصاص في محلّ النصب لوقوعه موقع الحال ـ أي: مختصّاً من بين الرّجال ـ.

وقد يقوم مقام «أيّ» ـ المذكور ـ اسم منصوب دالّ على المراد من الضّمير المذكور إمّا معرّف باللّام نحو: «نحن العربَ أقرى للنُّزُل» أو مضاف نحو قوله ـ صلّى الله عليه وآله

⇐

الرّجل» أصله: تخصيص المنادي بطلب إقباله عليك، ثمّ جُعِلَ مجرّداً عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

وهو إمّا في معرِض التّفاخر نحو: «أنا أُكْرِمُ الضَّيْفَ أيّها الرّجل»(١) أي: مختصّاً

⇐ وسلّم ـ: «إنّا معاشرَ الأنبياء فينا بُكْءٌ» ـ أي: قلّة كلام ـ.

وربّما كان المنصوب عَلَماً قال:

* بنا تميماً يكشف الضَّبَّاب *

قال: قال المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ:

١ ـ المعرّف باللّام ليس منقولاً عن النّداء؛ لأنّ المنادى لا يكون ذا اللّام.

٢ ـ ونحو: «أيّها الرّجل» منقول قطعاً.

٣ ـ والمضاف يحتمل الأمرين:

١ ـ أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ«يا» المقدّرة كما في «أيّها الرّجل» ـ.

٢ ـ وأن ينتصب بفعل مقدّرٍ ـ كـ«أعني» أو «أخصّ» أو «أمدح» ـ والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: «نحنُ العربَ» هذا كلامه.

والأولى أن يقال: الجميع منقول عن النّداء وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مجرى واحد.

ثمّ نقول: لكنّهم جوّزوا النّصب ودخول اللّام في نحو: «نحن العرب» لأنّه ليس بمنادىً حقيقةً، ولأنّه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النّداء المكروه مجامعته للّام.

وقد يأتي الاختصاص الّذي باللّام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو: «سبحانك الله العظيم» و: «بك أهل الرّحمة أتوسّل».

قالوا: وإن كان الاختصاص باللّام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: «مررت به الفاسق» أو بعد الظّاهر نحو: «الحمد للّه الحميد» أو كان المختصّ منكراً، فليس من هذا الباب بل هو منصوب إمّا على المدح أو الذمّ أو الترحّم اهباختصارٍ يسيرٍ.

(١) **قوله: «أنا أكرم الضّيف أيّها الرّجل»**. كلمة «أنا» مبتدأ وجملة «أكرم الضّيف» خبره و«أيّ» مبنيّ على الضّمّ في محلّ نصب مفعول لمحذوف وجوباً ـ أي: «أخصّ» ـ و«الرّجل» ⇐

من بين الرّجال بإكرام الضَّيْف.

أو التّصاغر نحو: «أنا المِسْكين أيّها الرّجل» أي: مختصّاً بالمسكنة.

أو لمجرّد بيان المقصود بذلك الضّمير لا للتّفاخر ولا للتّصاغر نحو: «أنا أدخل أيّها الرّجل» و: «نحن نقري أيّها القوم»[١]، فكلّ هذا صورته صورة النّداء وليس به؛ لأنّ «أيّاً» وما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب، بل هو عبارة عمّا دلّ عليه ضمير المتكلّم السّابق، ولا يجوز فيه إظهار حرف النّداء[٢] لأنّه لَمْ يَبْقَ فيه معنى النّداء أصلاً فكره التّصريح بأداته.

فقوله: «أيّها الرّجل» فـ«أيّ» مضموم و«الرّجل» مرفوع ـ كما في النّداء ـ لكن مجموعه في محلّ النّصب على الحال، ولهذا قال المصنّف في تفسيره ﴿**أي: مخصّصاً من بين الرّجال**﴾.

⇐ مرفوع نعت لـ«أيّ» باعتبار اللّفظ، والجملة في محلّ نصبٍ على الحال وهو قوله ـ منقولاً عن المحقّق الرّضي ـ: أي: مختصّاً من بين الرّجال بإكرام الضّيف.

(١) **قوله: «ونحن نقري أيّها القوم»**. هذا ما وقع في نسخ الكتاب وقد ثبت أنّ العبارة منقول عن الرّضي والثّابت فيه: «نقرأ» من القراءة وهو أنسب بما مثّل له وهو عدم التّفاخر وعدم التّصاغر، و«نقري» من القرى إنّما يكون للتّفاخر كما قال حسّان:

* لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحىٰ *

(٢) **قوله: «ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء»**. أي: لا يجوز في الاختصاص إظهار حرف النّداء إذ لم يبق فيه معنى النّداء أصلاً، أي: لا حقيقةً كما في «يا زيد» ولا مجازاً كما في المتعجّب منه والمندوب، فإنّهما مندوبان دخلهما معنى التّعجّب والتّفجّع، فمعنى «يا للماء»: «اُحْضُرْ حتّى أتعجّب منك» ومعنى «يا محمّداه»: «تعال فإنّا مشتاقون إليك».

وتوهّم بعضهم بأنّه يمكن أن يكون «أيّها الرّجل» خطاباً لنفسه ونداء له مجازاً؛ بأن يطلب من نفسه الإقبال على ذلك الفعل ـ أي: إكرام الضّيف مثلاً ـ لكن هذا التوهّم لا يجري في نحو: «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العِصابة».

وقد يقوم مقام «أيّ» اسم منصوب إمّا معرّف باللّام نحو: «نحن العُرْبَ أَقْرَى النّاس للضّيف».

أو مضاف نحو: «إنّا معاشِرَ الأنبياء».

وربّما يكون عَلَماً نحو: * بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابُ *[1].

[كلام عن ابن الحاجب]

قال ابن الحاجب: المعرّف ليس منقولاً من النّداء؛ لأنّ المنادى لا يكون ذا لام ونحو: «أيّها الرّجل» منقول قطعاً.

والمضاف يحتمل الأمرين: النَّقل فيكون منصوباً بـ«يا» مقدّرة، وكونه مثل المعرّف فيكون منصوباً بتقدير «أعني» أو «أخصّ».

[كلام للمرزوقي]

قال الإمام المروزقيّ[2] في قوله:

---

(١) **قوله: «بنا تميماً يكشف الضَّبابُ»**. أورده سيبويه في **الكتاب** على أنّ «تميماً» منصوب بإضمار فعلٍ على معنى الاختصاص والفخر، وأورده الشّارح ـ تبعاً للمحقّق الرّضي ـ على أنّ المنصوب على الاختصاص ربّما كان علماً.

«تميم» أُريد به القبيلة، و«الضَّباب» ـ بفتح الضّاد ـ: جمع «ضبابة» وهو نَدًى كالغبار يغشى الأرض و«أضبّ يومنا» بمعنى: صار ذا ضَباب، وضرب به المثل لشدّة الأمر وغمّته والمراد: بنا تكشف الشّدائد في الحروب.

و«بنا» متعلّق بقوله: «يكشف» والتقديم للحصر والمصراع شطر من الرَّجَز نُسِبَ لِرُؤْبة بن العجّاج الراجز المشهور ولم يذكر له مصراع آخر لا قبله ولا بعده.

(٢) **قوله: «قال الإمام المرزوقيّ»**. قاله في شرح قول بعض بني قيس بن ثَعْلبة، ويقال: إنّها لبَشَامة بن جَزْء النّهشليّ من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع:

⇐

⇐ إنّا مُحَيُّوك يا سَلْمى فحَيِّيْنا ... وإنْ سقَيْتِ كِرام النَّاس فاسْقِينَا
إنّا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ ... عنه ولا هو بالأبناء يشرينا
إنْ تُبْتَدَرْ غايةٌ يوماً لمكرُمَةٍ ... تلقَ السَّوابق مِنّا والمُصَلِّيْنَا
وليس يهلِكُ منّا سيّدٌ أَبداً ... إلّا افْتَلَيْنا غُلاماً سيّداً فينا
إنّا لنُرْخِصُ يوم الرَّوْع أنفُسَنا ... ولو نُسَامُ بها في الأمْنِ أُغْلِيْنَا
بِيْضٌ مفارِقُنا، تَغْلِي مراجِلُنا ... نأسُو بأموالنا آثارَ أيدينا
إنّي لِمنْ معشرٍ أفنى أوائِلَهُمْ ... قولُ الكُمَاة ألا أين المحامُوْنا
لو كان في الأَلْف منّا واحدٌ فَدَعَوْا ... مَنْ فارِسٌ خالَهم إيّاه يَعْنُونا
إذا الكُماةُ تَنَحَّوْا أن ينالَهم ... حَدُّ الظُّبَات وصلناها بأيدينا
ولا تراهم وإنْ جَلَّتْ مصيبتُهم ... مع البُكَاةِ على من ماتَ يبكُوْنَا
ونركبُ الكُرْهَ أحياناً فيَفْرُجُه ... عَنَّا الحِفاظُ وأسيافٌ تُوَاتِيْنا

وهذا نصّه: «ندّعي» نفتعل من «الدَّعْوَة» وقوله: «عنه» تعلّق به. ويقال: ادّعى فلان في بني هاشم -إذا انتسب إليهم - وادّعى عنهم -إذا عدل بنسبه عنهم - وهذا كما يقال: «رَغِبْتُ في كذا» و: «رغبتُ عن كذا».

وقوله: «لأبٍ» أي: من أَجْل أبٍ، ولمكان أبٍ، وانتصاب «بني» على إضمار فعل، كأنّه قال: أذكُرُ بني نهشلٍ، وهذا على الاختصاص والمدح.

وخبر «إنّ»: «لا ندّعي» ولو رفع فقال: «بنو نهشل» على أن يكون خبر «إنّ» لكان لا ندّعي في موضع الحال.

والفصلُ بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صُراحاً: هو أنّه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب وكان لا يخلو فعله لذلك من خُمولٍ فيهم، أو جهلٍ من المخاطب بشأنهم. فإذا جعل اختصاصاً فقد أَمِنَ الأمرين جميعاً، فقال مفتخِراً: إنّا نذكُرُ من لا يخفى شأنُه، لا نفعَلُ كذا وكذا.

وإنّما قلتُ: خَبَراً صُراحاً؟ لأنّ لفظ الخبر قد يستعار لمعنى الاختصاص، لكنّه يُسْتَدَلُّ

⇐

* إنّا بني نهشل لا ندّعي لأب *

الفرق بين أن ينصب «بني نهشل» على الاختصاص، وبين أن يرفع على الخبريّة، هو: أنّه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم، وإذا نصب أَمِنَ من ذلك فقال مفتخراً: أنا أذكر من لا يخفى شأنه، لا نفعل كذا وكذا.

[استعمال آخر لصيغة النّداء]

وممّا يستعمل فيه صيغة النّداء الاستغاثة(1) نحو: «يا للَّهِ مِنْ أَلَمِ الفراقِ».

ومنها: التّعجّب نحو: «يا لَلماء» و«يا لَلدّواهي» كأنّه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجّب منه.

ومنها: التّدلّه والتّضجّر والتحيّر كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، ونحو ذلك كقوله: * أيا منازلَ سَلمىٰ أينَ سَلماكِ(2) *

⇐ على المراد منه بقرائنه، وعلى هذا قوله:

* أنا أبو النّجم وشِعْري شِعْري *

ومعنى البيت: أنّا لا نرغَبُ عن أبينا فننتسِبَ إلى غيره، وهو لا يرغب عنّا فيتبنّى غيرنا ويبيعَنا به، لأنّه قد رضِيَ كُلٌّ منّا بصاحبه، عِلْماً بأنّ الاختيار لا يعدوه لو خُيِّر فاختار، ويقال: «شريتُ الشّيءَ» بمعنى: بِعْتُهُ واشتريته جميعاً، ومنه «الشَّرْوى» وهو المِثْل. [شرح الحماسة ١: ٧٧]

(1) قوله: «الاستغاثة». أي: الاستغاثة بالمنادى ليخلّص المتكلّم من شدّةٍ أو يعين على دفع مشقّة فينجرّ المنادى إعراباً باللّام مفتوحاً فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، فإنّه أيضاً يخفض باللّام المكسورة نحو: «يا للّهِ من أَلَمِ الفِراق».

(2) قوله: «أيا منازلَ سَلمىٰ أينَ سَلماكِ». البيت من البسيط على العَروض المقطوعة مع ⇐

⇐ الضّرب المقطوع والقائل ابن خاتمة الأندلسيّ أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد الأنصاريّ المتوفّى سنة ٧٧٠هـ والمولود سنة ٧٠٠هـ، وهو آخر مصراع من مخمّس يقول فيه:

أيّامنا بالحِمَى ما كان أحلاكِ ... كم بِتُّ أرْعاه إجلالاً وأرْعاكِ

لاتُنْكِري وَقْفتي ذُلّاً بِمَغْناكِ ... يا دارُ لولا أحبّائي ولولاكِ

لمّا وقفتُ وقوفَ الهائم الباكي

❊ ❊ ❊

أحبابَ أنفسنا كَمْ ذا النَّوى وكَم ... ويا معاهد نجوانا بذي سَلَمِ

تاللّهِ ما شُبْتُ دَمْعي للأسى بِدَمِ ... ولا لَثَمْتُ تُرابَ الأرْضِ من كَرَمِ

إلّا مراعاة خِلٍّ باتَ يَرْعَاكِ

❊ ❊ ❊

هَلْ منهُمُ لي عَطْفٌ بعد دَلِّهِمُ ... آهاً لقلبي على تبديد شَمْلِهِمُ

تاللّه ما تسمح الدُّنيا بمثلهم ... ما كان أحلاكِ يا أيّام وصلِهِمُ

ويا ليالي الرّضا ما كان أضواكِ

❊ ❊ ❊

يا بدرَ تَمٍّ تجافَتْ عنه أرْبُعُنَا ... ولم يزل تحتويه الدَّهْرَ أَضْلُعُنا

ما لِلنّوى بضروب الوَجْدِ تُوْجِعُنَا ... إذا ذكرتُ زماناً كان يجمعنا

تفطّرت كبدي شوقاً لِمَرْآكِ

❊ ❊ ❊

لعلَّ روحَ الرّضا يدنو بهم وعسى ... فيُثْبِتُ القُرْبُ ما بالبُعْدِ قد دَرَسَا

كم ذا أنادي وأَشْدو الأربع الدُّرُسا ... يا قلبي الصَّبَّ أين الصَّبْرُ عاد أَسَى

ويا منازِلَ سَلْمى أين سَلْماكِ

❊ ❊ ❊

⇐

وكقوله:

يا ناقُ جِدِّي فقد أَفْنَتْ أَنَـاتُك بـي[1] صَبْرِي وعُمْرِي وأحلاسي وأنسـاعي

⇐ وقال المراديّ ـ في ترجمة عبدالحيّ بن عليّ بن محمّد بن محمود الشّهير بالخال وبابن الطّويل الدمشقيّ ـ وله مضمّناً المصراع الأخير:

قِفْ في منازل سلمى أيّها الباكي واحبِسْ مَطِيَّك عند المرتع الزَّاكي
وصَيِّرِ النُّجْبَ سُفْناً، والدّموع لها بحراً، ونادِ ببسم الله مَجْراكِ
وخَلِّ آرامَها ترعى البَشَام بها وقل تَهَنَّيْ فعين الله ترعاكِ
واحكي الحَمَام نُوَاحاً والرّسوم بِلًى فهم يقولون إنّ الفضل للحاكي
وإن سرت عند شكواك الصَّبَا سحراً فنادها يا صَبَا من أين مسراكِ
فإن يكن فيك أو في طيّ ذيلك لي رسائل منهم لا خاب مسعاك
وسَلْ رسوم ديار الظّاعنين وقل أيا منازل سَلْمى أين سَلْماك

* * *

(١) قوله: **«يا ناق جدّي فقد أَفْنَتْ أَنَاتُك بي»**. البيت من القصيدة الحادية والثّلاثين من قصائد «سقط الزّند» من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع وهي ممّا كتب به المعرّي إلى أبي حامد الفقيه الإسفرائينيّ عند كونه ببغداد:

لا وضعَ للرَّحْلِ إلّا بعد إيضاعِ فكيف شاهدتِ إمضائي وإزْماعي
يا ناقُ جِدِّي فقد أفنت أناتُكَ بي صَبْري وعُمْري وأحلاسي وأنساعي
إذا رأيت سوادَ اللّيل فانصَلتي وإن رأيتِ بياضَ الصُّبْح، فانصاعي
ولا يَهُوْلَنْكِ سيفٌ للصَّبَاح بدا فإنّه للهوادي غيرُ قَطَّاعِ
إلى الرّئيسِ الّذي إسفارُ طلعته في حِنْدِسِ الخَطْبِ ساعٍ بالهُدَى شاع
يمّمته وبودّي أنّني قلم أسعى إليه ورأسي تحتي السّاعي

قال:

اسمع أبا حامدٍ فُتْيا قُصِدْتَ بها من زائرٍ لجميل الوُدِّ مُبْتَاعِ

إلى آخر القصيدة...

⇐

ومنها: التّوجّع والتّحسّر، كقوله:

فَيا قَبْرَ مَعْنٍ كيفَ وارَيْتَ جُودَهُ[١]   وقدكانَ منهُ البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا

وكقولها:

*** يا عَيْن بَكّي عِنْدَكُلِّ صَباحٍ[٢] ***

⇐ الإيضاع في السّير: السّرعة. «إمضائي» أي: امضائي الرّأي، «إزماعي»: عزمي، وقوله: «فكيف شاهدتِ» خطاب للناقة.

الأناة: التأنّي، «الأحلاس» جمع «حِلْس» وهو كلّ شيء ولي ظهر البعير والدّابّة تحت الرَّحْل والقَتَب والسَّرْج. الأَنْسَاع: جمع «نِسْع» وهو سَيْر يُضْفَرُ على هيئة أعنّة النِّعال تشدّ به الرِّحال.

«الانصِلات»: الإسراع. «انصاعي» خذي في ناحية. «الهوادي»: الرؤوس. و«الصّباح»: يشبّه بالسّيف. «الحِنْدِس»: اللّيل الشّديد الظّلمة. «شاعٍ»: مقلوب «شائع». والباقي واضح.

(١) **قوله: «فَيا قَبْرَ مَعْنٍ كيفَ وارَيْتَ جُودَهُ»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل في مدح معن بن زائدة الشّيباني الّذي كان من أعوان المنصور العبّاسيّ وواليه على اليمن وغيره، وقد تقدّم شرح هذا البيت في شواهد المسند. راجع: تاريخ بغداد ١٣: ٢٣٥ ـ ٢٤٣.

(٢) **قوله: «يا عَيْنِ بَكّي عِنْدَكُلِّ صَباح»**. البيت من قطعة من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع الّذي قد يدخله الإضمار أيضاً كما في البيت الشّاهد، والقائلة فاطمة بنت الأحجم الخُزَاعيّة وتمثّلت بها فاطمة الزَّهْراء بنت رسول الله ـ صلوات الله عليهما ـ بعد وفاة أبيها وإسراع أبي بكر وعمر إلى إحراق بيتها وغصب نِحْلتها، والقطعة أوردها أبو تَمَّامٍ في باب المراثي من ديوان الحماسة وهي:

يا عينِ جُودِي عند كلّ صَبَاحِ   جُودِي بأربعةٍ على الجَرَّاحِ

قد كُنْتَ لي جَبَلاً أَلُوذُ بظلّه   فتركتَني أَضْحَى بأجرَدَ ضَاحِ

⇐

ومنها: النُّدبة كقولك: «يا محمّداه» كأنّك تدعوه وتقول: «تعال فأنا مشتاق إليك» وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام؛ فتأمّل واستخرج ما يناسب المقام.

[وقوع الخبر موقع الإنشاء ودواعيه]

﴿**ثمّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمّا للتفأُّلِ**﴾ بلفظ الماضي على أنّه من الأُمور الحاصلة الّتي حقّها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك: «وفّقك الله للتّقوى».

﴿**أو لإظهار الحرص في وقوعه ـ كما مرّ**﴾ في بحث الشّرط مِن أنّ الطّالب إذا عَظُمَتْ رغبته في شيءٍ كَثُرَ تصوّره إيّاه فربّما يُخَيَّلُ إليه حاصلاً فيورده بلفظ الماضي كقولك: «رزقني الله لقاءَكَ» ـ.

﴿**والدُّعاء بصيغة الماضي من البليغ**﴾ نحو: «رحمه الله ـ تعالى ـ» ﴿**يحتملهما**﴾ أي: التّفأل وإظهار الحرص، وأمّا غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات.

﴿**وللاحتراز عن صورة الأمر**﴾ كقول العبد للمولى: «ينظر المولى إليّ السّاعة» دون أن يقول: «أُنْظُرْ» لأنّه في صورة الأمر، وإن كان دعاءً وشَفَاعة في الحقيقة.

﴿**أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممّن لا يحبّ أن**

⇐ قد كنتُ ذاتَ حَمِيّةٍ ما عِشْتَ لي ... أمشي البَراز وكنتَ أنت جَنَاحي
فاليومَ أخضَعُ للذَّليل وأتّقي ... منه وأدفَعُ ظالمي بالرَّاحِ
وأَغُضُّ من بَصَري وأعلم أنّني ... قد بانَ حَدُّ فوارسي ورِماحي
وإذا دَعَتْ قُمْرِيّة شَجَناً لها ... يوماً على فَنَنٍ دَعَوْتُ صَبَاحي

قال المرزوقيّ: وقولها: «يا عينِ» حذف الياءَ لوقوعها موقع ما يحذف في النّداء وهو التّنوين، ولأنّ الكسرة تدلّ عليه، وباب النّداء باب حذفٍ وإيجاز. [شرح الحماسة ٢: ٦٤٢]

يُكَذَّبَ الطالبُ[١] ﴾ أي: ينسب إلى الكَذِب، كقولك لصاحبك الّذي لا يحبّ تكذيبك: «تأتيني غداً» مقام: «ائتني» تحمله بألطف وجهٍ على الإتيان، لأنّه إن لم يأتك غداً صرتَ كاذباً من حيث الظّاهر، لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذهالصُّوَر مجاز، لاستعماله في غير ماوضع له، ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها[٢].

ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطّلب حتّى كأنّ المخاطب سارع في الامتثال.

ومنها: القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب.

ومنها: التّنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه، لقوّة الأسباب المتآخذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات.

[قياس الإنشاء بالخبر]

﴿ تنبيهٌ: الإنشاء كالخبر في كثير ممّا ذكر[٣] في الأبواب الخمسة السّابقة ﴾

---

(١) **قوله: «أن يُكَذَّبَ الطّالبُ»**. بصيغة المضارع المجهول ولهذا فسّره بقوله: «اي: ينسب إلى الكذب» والنّسبة من معاني باب التّفعيل، والمجهول أدلّ على ذلك كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾ [الأنعام: ٣٤].

(٢) **قوله: «كناية في بعضها»**. وذلك في قوله: «ينظر المولى إليّ السّاعة» فإنّ حصول النّظر إلى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه، فعبّر باللّازم عن الملزوم وهو طريق الكناية عند السكّاكي ـأي: الانتقال من اللّازم إلى الملزوم ـ.

وطريق المصنّف أنّ الكناية انتقال من الملزوم إلى اللّازم كالمجاز، والفرق بينهما بتحقّق القرينة الصّارفة في المجاز دون الكناية، وحينئذٍ ففي اختصاص الكناية بالبعض تأمّل.

(٣) **قوله: «في كثير ممّا ذكر»**. وإنّما قال: «في كثير» لأنّ الإنشاء لا يكون كالخبر في جميع ما ذكر، فإنّ الخبر يقيّد بالشّرط، لأنّ الشّرط يحتمل الصّدق والكذب بخلاف الإنشاء.

⇐

يعني: أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلّقات الفعل، والقصر ﴿**فليعتبره**﴾ أي: ذلك الكثير الّذي يشارك فيه الإنشاء الخبر ﴿**النّاظر**﴾ والمتأمِّل في الاعتبارات ولطائف العبارات، فإنّ الإسناد الإنشائيّ أيضاً إمّا مؤكّد أو مجرّد عن التّأكيد[1].

وكذا المسند إليه إمّا مذكور، أو محذوفٌ مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكر، إلى غير ذلك.

وكذا المسند اسم أو فعل ـ مطلق أو مقيّد ـ بمفعول، أو شرط، أو غيره.

والمتعلّقات إمّا متقدّمة أو متأخّرة، مذكورة أو محذوفة.

وإسناده وتعلّقه أيضاً إمّا بقصر أو بغير قصر.

والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ذكر في الخبر، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق، والله المرشد.

⇐ وأيضاً مسند الإنشاء غالباً لا يكون إلّا مفرداً بخلاف مسند الخبر فإنّه قد يكون جملةً ـ كما أشار إليه الفاضل الرّومي ـ ومن غير الغالب المسند في التمنّي والاستفهام، فإنّه قد يكون جملةً نحو: «ليت الشّباب يعود» و: «هل زيد أبوه قائم» وهكذا.

(١) **قوله: «أو مجرّد عن التأكيد»**. نقده بعضهم قائلاً: إنّ التأكيد في الإنشاء لا يقع لتوقّفه على الإنكار، أو الشّك، وهما لا يتصوّرانِ في الإنشاء، لعدم وجود الحكم قبل التّكلّم، فكيف يكون قابلاً للإنكار، أو الشّك؟

﴿الباب السَّابع: الفصل والوصل[1]﴾

﴿**الوَصل عطف بعض الجُمَلِ على بعض، والفصل تـركه**﴾ أي: تـرك عـطف بعضها على بعض، فبينهما تقابل العدم والمَلَكَة[2] ولهذا قدّم الوصل؛ لأنّ الأعدام إنّما تعرف بِمَلَكَاتِها، وأمّا في صدر الباب فقد قدّم الفَصْل لأنّه الأصل والوصل طارٍ عليه.

---

(١) **قوله: «الفصل والوصل»**. قال الشّيخ عبدالقاهر في باب الفصل والوصل من كتاب «دلائل الإعجاز» ١٧٠: اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعضٍ أو ترك العطف فيها ـ والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أُخرى ـ من أسرار البلاغة، وممّا لا يأتي لتمام الصّواب فيه إلّا الأعراب الخُلَّص والأقوام طُبِعوا على البلاغة وأُوتوا فنّاً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد.

وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّاً ـ أي: معرِّفاً ـ للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنّه سُئِل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه ودقّة مسلكه وأنّه لا يكمُلُ لإحراز الفضيلة فيه أحد إلّا كَمَلَ لسائر معاني البلاغة.

(٢) **قوله: «تقابل العدم والمَلَكة»**. قال القوشجيّ في شرح «التّجريد»:

والمشهور في تقسيم المتقابلين أنّهما إمّا وجوديّان أو لا.

وعلى الأوّل إمّا أن يكون تعقّل كلّ منهما بالقياس إلى الآخر فهما **المتضايفان**، أو لا فهما **المتضادّان**.

وعلى الثّاني يكون أحدهما وجوديّاً والآخر عدميّاً، فإمّا أن يعتبر في العدميّ محلّ قابل للوجودي فهما **العدم والملكة**، أو لا فهما **السّلب والإيجاب**.

والمراد من الوجوديّ هاهنا هو **الوصل**، والمراد من العدميّ **الفصل**.

[الفرق بين الكلام والجملة من المحقّق الرّضيّ]

وإنّما قال: «عطف بعض الجمل على بعض» دون أن يقول: «عطف كلام على كلام»؟ ليشمل الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب[1].

وذلك لأنّهم وإن جعلوا **الكلام والجملة** مترادفين[2] لكنّ الاصطلاح المشهور على أنّ **الجملة** أعمّ من **الكلام**[3]؛ لأنّ **الكلام** ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان

---

(١) **قوله: «الجمل التي لها محلّ من الإعراب»**. قال الشّيخ بِهَاءُ الدّين العامليّ في «الصّمديّة»: إجمال: الجُمَل الّتي لها محلّ سبع: الخبريّة، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتّابعة لمفردٍ، والتابعة لجملة لها محلّ.

والتي لا محلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، والتّفسيريّة، والصّلة، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتّابعة لما لا محلّ له.

ومن أراد تفصيل تلك الجمل فعليه بمراجعة الباب الثّاني من كتاب «المغني» لابن هشام الأنصاريّ.

(٢) **قوله: «جعلوا الكلام والجملة مترادفين»**. وهو قول الزّمخشريّ في «المفصّل» والإسفرائينيّ في «اللباب» وراجع الباب الثّاني من «المغني» وشرح الكلام من شرح الجامي على «الكافية» أيضاً.

(٣) **قوله: «الجملة أعمّ من الكلام»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب شرح الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨: وكان على المصنّف ـ أي: ابن الحاجب ـ أن يقول: «بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته» ليخرج بالأصليّ إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظّرف فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.

وأمّا نحو: «أقائم الزّيدان» فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال؛ وليخرج بقوله: «المقصود ما تركب به لذاته» الإسناد الّذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصّفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملاً، والإسناد الّذي في الصّلة

⇐

مقصوداً لذاته، و**الجملة** ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا، فالمصدر والصّفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس أصليّاً[١]، والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك[٢] جملة وليست بكلام؛ لأنّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته.

[أحكام الجُمَل المتعاقبة]

﴿فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا﴾.

[قصد التّشريك]

﴿وعلى الأوّل﴾ أي: على تقدير أن يكون للأُولى محلّ من الإعراب **﴿إنْ قصد تشريك الثّانية لها﴾** أي: للأُولى **﴿في حكمه﴾** أي: حكم الإعراب الّذي لها، مثل كونها خبر مبتدأ[٣] أو حالاً[٤] أو صفة[٥] أو نحو ذلك. **﴿عطفت﴾** الثّانية **﴿عليها﴾**

⇐ والّذي في الجملة القسميّة، لأنّها لتوكيد جواب القسم، والّذي في الشّرطيّة، لأنّها قيد في الجزاء، فجزاء الشّرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة.

والفرق بين **الجملة والكلام**: أنّ **الجملة** ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودةً لذاتها أو لا كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظّرف مع ما أُسندت إليه و **الكلام** ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس.

(١) **قوله: «ليس أصليّاً»**. بل على سبيل التّشبيه لاشتماله على معناه ـ كما نصّ عليه بعض أرباب الحواشي ـ.

(٢) **قوله: «شرطاً أو صلة أو نحو ذلك»**. من الجمل الّتي تقع موقع المفرد.

(٣) **قوله: «كونها خبر مبتدأ»**. فإعرابها رفع وحكم إعرابها وقوعها خبراً.

(٤) **قوله: «أو حالاً»**. فإعرابها نصب وحكم الإعراب كونها حالاً.

(٥) **قوله: «أو صفة»**. فإعرابها إعراب موصوفها وحكمها حكم الموصوف.

ليدلّ العطف على التّشريك المذكور ﴿**كالمفرد**﴾ فإنّه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه ـ من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك ـ يجب عطفه عليه، والجملة لا يكون لها محلّ من الإعراب إلّا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد.

[شرط العطف بالواو]

وإذا كان كذلك ﴿**فشرط كونه**﴾ أي: كون عطف الثّانية على الأُولى ﴿**مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما**﴾ أي: بين الجملة الأُولى والثّانية ﴿**جهة جامعة نحو: «زيد يكتب ويشعر»**﴾ لما بين الكتابة والشّعر من التّناسب. ﴿**أو يُعطي ويمنع**﴾ لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ، بخلاف «زيد يكتب ويمنع» أو «يشعر ويعطي» وذلك لأنّ هذا كعطف المفرد على المفرد.

وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولاً أن يكون بينهما جهة جامعة[1] نحو: «زيد كاتب وشاعر» بخلاف «زيد كاتب ومُعْطٍ».

قوله: «ونحوه» الظّاهر أنّه أراد به نحو الواو من حروف العطف الدّالّة على التّشريك كالفاء و«ثمّ» و«حتّى».

وهذا فاسد؛ لأنّ هذا الحكم مختصّ بالواو؛ لأنّ لكلّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنًى[2] إذا وجد كان العطف مقبولاً سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة أو لا نحو: «زيد يكتب فيعطي»، أو «ثمّ يعطي» إذا كان يَصْدُرُ منه الإعطاء بعد الكتابة، بخلاف الواو فإنّه ليس له هذا المعنى فلابدّ له من جامع.

---

(١) وفي نسخةٍ: لئلّا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضّبّ والنّون.

(٢) **قوله: «لكلّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنى»**. أي: معنىً خاصّاً متى وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولاً سواء وجدت الجهة الجامعة أم لا توجد.

[نقد أبي تمّام في عدم مراعاة قانون الفصل والوصل]

﴿ولهذا﴾ أي: ولأنّه لابدّ في العطف بالواو من جهة جامعة ﴿عِيْبَ على أبي تَمَّامٍ في قوله:

لا والّذي هو عالمٌ أنّ النَّوَىٰ[1] صَبِرٌ وأنّ أبا الحُسَيْنِ كَـرِيْمُ﴾

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومَرَارة النَّوَى، سواء كان نَوَاه أو نَوَى غيره، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد ـ كما هو الظّاهر ـ أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولَي «العِلْمِ»؛ لأنّ وجود الجامع شرط فيهما جميعاً.

قوله: «لا» لنفي ما ادّعت[2] الحبيبة عليه من اندراس هواه، يدلّ عليه البيت السّابق وهو قوله:

---

(١) **قوله: «لا والّذي هو عالمٌ أنّ النَّوىٰ»**. البيت من قصيدة من الكامل على العَروض الأُولى مع الضّرب المقطوع، والقائل أبو تمّام يقولها في مدح محمّد بن الهيثم بن شُبانة:

أَسْـقَى طُـلُوْلَهُمُ أَجَشُّ هَـزِيْمُ ... وغَـدَتْ عـليهم نَـضْرَةٌ ونـعيمُ
جـاءَتْ مـعاهِدَهُم عِهَادُ سَحَابَةٍ ... مـا عـهدُها عـند الدِّيـار ذَمِـيْمُ
سَفِهَ الفِراقُ عـليك يـوم رحيلهم ... وبـما أَرَاهُ وَهْـوَ عـنك حَـلِيْمُ
ظَـلَمَتْكَ ظـالمةُ البـريءِ ظَـلُوْمُ ... والظُّـلْمُ مـن ذي قُـدْرَةٍ مَـذْمُومُ
زعمَتْ هواك عَفَا الغَدَاةَ كما عَـفَتْ ... مـنها طُـلُوْلٌ بـاللّوى ورُسُـوْمُ
لا والَّـذي هـو عـالم أنّ النَّـوَى ... صَـبِرٌ وأنّ أبـا الحسـين كـريمُ
ما زُلْتُ عن سَنَنِ الوِداد ولا غَـدَتْ ... نـفسي عـلى إلْـفٍ سِواك تَـحُومُ
لمـحمّد بـن الهـيثم بـن شُبَانَةٍ ... مَـجْدٌ إلى جَـنْبِ السَّـمَاءِ مُـقِيْمُ

الأجش والهزيم: من أصوات المطر. المعاهد الدّيار. العهاد: الأمطار. ظلوم: اسم امرأة. عفا: زال. اللوى: اسم موضع، والباقي واضح، والشّاهد أوضح.

(٢) وفي نسخةٍ: نفي لما ادّعته الحبيبة.

زَعَمَتْ هواكِ عَفَا الغَداةَ كَما عفت(١) مـنها طُـلُوْلٌ بـاللِّوىٰ ورُسُـومُ

فاعل «زعمت» ضمير الحبيبة، والخطاب في «هواك» للنّفس، وجواب القسم البيت الّذي بعده وهو قوله:

ما زُلْتُ عَنْ سَنَنِ الوِداد ولا غَدَتْ نفسي عـلى إلْـفٍ سِـوَاكِ تَـحُوْمُ

[عدم قصد التّشريك]

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يقصد تشريك الثّانية للأُولى في حكم إعرابها ﴿ فصلت ﴾ الثّانية ﴿ عنها ﴾ لئلّا يلزم من العطف التّشريك الّذي ليس بمقصود ﴿ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ(٢) إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ ﴾

---

(١) قوله: «زعمت». هو من أفعال القلوب المفيدة للظنّ و«هواك» مفعوله الأوّل، وقوله: «عفا» منصوب المحلّ على أنّه مفعول ثانٍ له كما في قوله:

فإن تزعُمِيني كُنْتُ أجهَلُ فيكم فإنّي شريتُ الحِلْم بَعْدَكِ بالجهل

و«الغَداة» منصوبة على الظّرفيّة وقوله: «كما عفا» نعت لمصدر محذوف، و«ما» مصدريّة، أي: عفا عفواً كعفو طلول عنها باللّوى ـ كما نصّ عليه العلّامة الفسويّ في شرح الأبيات ـ.

(٢) قوله: «قالوا إنّا معكم». أي: سرّاً «إنّما نحن مستهزؤون» أي: بالمؤمنين في إظهار الإيمان وإعلانه، وهذا أي: إظهار الإيمان وإسرار الكفر ـ هو النّفاق الّذي كان في الخوارج وهم أربع فرق: أصحاب السّقيفة وأصحاب الجَمَل وأصحاب صفّين وأصحاب النّهروان، وأمر النبيُّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أميرَ المؤمنين عليّاً أن يداري الفرقة الأُولى ـ لعنهم الله ـ إن لم يجد أعواناً لجهادهم ويجاهد مع الفرق الثّلاث الباقية ـ لعنهم الله ـ. وسمّى الأمويّون في تواريخهم غَزَواتِ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ بحروب الفتنة وسمّوا حروب أبي بكر بحروب الرّدّة توبيخاً لعليّ ـ عليه السّلام ـ وتأييداً لأبي بكر، وإنّما كان الأمر بالعكس، فكان حروب أبي بكر بقيادة خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ حروب الفتنة، وحروب

⇐

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[(١)] **لم يعطف «الله يستهزئ بهم» على «إنّا معكم» لأنّه ليس من مقولهم ﴾** يعني: أنّ قولهم: «إنّا معكم» جملة في محلّ النّصب على أنّه مفعول «قالوا»، **فلو عطف** «الله يستهزئ بهم» عليها **لزم** كونه مشاركاً لها في كونه مفعول «قالوا» وهذا باطل؛ لأنّه ليس مقول قول المنافقين.

وإنّما قال: على «إنّا معكم»[(٢)] دون «إنّما نحن مستهزؤون» لأنّه بيان لـ«إنّا معكم» فحكمه حكمه.

⇐ عليّ ـ عليه السّلام ـ حروب الرّدّة لارتداد النّاس عن الإسلام وابتعادهم عن منهاج رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وميلهم إلى المنافقين والوثنيّين كبني أُميّة ومن استعملهم ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

وقوله: «اللّه يستهزئ بهم» أي: يجازيهم بالطّرد من رحمته مجازاةً لاستهزائهم بالمؤمنين، وفي الكلام صناعة المشاكلة، وإلّا فإنّ الاستهزاء مستحيل على الله ـ تعالى ـ.

(١) البقرة: ١٤ ـ ١٥.

(٢) **قوله: وإنّما قال «على إنّا معكم»**. أي: قال الخطيب: لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «إنّا معكم» ولم يقل: لم يعطفه على «إنّما نحن مستهزؤون» لأنّ «إنّما نحن مستهزؤون» بيان لـ«إنّا معكم».

ثمّ إنّ القوم اختلفوا في إعرابه: فالتّفتازانيّ جعله بياناً له، والزّمخشريّ في «الكشّاف» تأكيداً، والسّكّاكيّ تردّد بين التّأكيد والاستئناف.

وأنكر بعضهم البيان فيها بأنّ عطف البيان في الجمل لابدّ فيه من وجود الإبهام الواضح ولم يوجد في الجملة الأُولى ولذا ذهب إلى أنّه تأكيد للجملة الأُولى أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافاً بيانيّاً.

وجه التأكيد: أنّ الاستهزاء بالإيمان يستلزم نفيه، ونفيه يستلزم الثّبات على الكفر وهو معنى: «إنّا معكم».

ووجه البدل: أنّ الثّبات على الكفر يستلزم تحقيرالإيمان والاستهزاء به فبينهما علاقة.

⇐

⇐ ووجه الاستئناف: أنّ الجملة الثّانية جواب عن سؤال مقدّر تقديره: إذا كنتم معنا فلم تصاحبون النبيّ وأنصاره؟ فقالوا: «إنّما نحن مستهزؤون»، وعلى هذا القول لو عطف عليها أيضاً قوله: «اللّه يستهزئ بهم» كانت مقولاً لهم، لأنّ الاستئناف البيانيّ لا تكون إلّا في جواب سؤال.

وأجاب الشّارح الرّومي بأنّ المراد بالبيان البيان اللغوي وهو مطلق الإيضاح وليس المراد به البيان الاصطلاحيّ، والبيان اللغوي يعمّ البيان والتأكيد والبدل.

قال الشّريف الجرجانيّ في «الكشّاف»: إنّه تأكيد له، لأنّ قوله: «إنّا معكم» معناه: الثَّبات على اليهوديّة، وقوله: «إنّما نحن مستهزؤون» ردّ للإسلام ودفع له منهم، لأنّ المستهزئ بالشّيء المستخفّ به منكر له، ودافع لكونه معتدّاً به.

ودفع نقيض الشّيء تأكيد لثباته أو بدل منه ـ لأنّ من حقّر الإسلام فقد عظّم الكفر ـ أو استئناف.

وفي «المفتاح» أنّه تأكيد له أو استئناف فإنّه قال في أمثلة التأكيد: لمّا كان المراد بـ«إنّا معكم» هو «إنّا معكم قلوباً» وكان معناه: أنّا نوهم أصحاب محمّد ـ عليه [وآله] السّلام ـ الإيمان وقع قوله: «إنّما نحن مستهزؤون» مقرّراً ففصل. ولك أن تحمله على الاستئناف.

ولا يخفى عليك الفرق بين توجيهي الشّيخين للتأكيد وأنّ جعله بياناً ليس بواضح.

وسواء جعل تأكيداً، أو بدلاً، أو بياناً، لم يصحّ العطف عليه لاستلزامه أن يكون «اللّه يستهزئ بهم» مقولاً لهم، وأن يكون أيضاً تأكيداً، أو بدلاً، أو بياناً لقولهم: «إنّا معكم».

وكذا لا يصحّ العطف عليه إذا جعل استئنافاً لاستلزامه أن يكون مقولاً لهم وأن يكون أيضاً من تتمّة الجواب عن السّؤال المقدّر، وهو: «ما بالكم إنْ صَحّ أنّكم معنا توافقون أهل الإسلام» هذا كلّه في حكاية كلامهم.

وأمّا كلامهم مع شياطينهم فقد فصل فيه: «إنّما نحن مستهزؤون» عمّا قبله لكونه تأكيداً، أو بدلاً، أو استئنافاً، وليس في كلامهم: «اللّه يستهزئ بهم» ليتصوّر فصله أو وصله.

⇐

[قصد الرّبط]

﴿ **وعلى الثّاني** ﴾ أي: على تقدير أن لا يكون للأُولى محلّ من الإعراب ﴿ **إن قصد ربطها بها** ﴾ أي: ربط الثّانية بالأُولى ﴿ **على معنى عاطف سوى الواو عطفت به** ﴾ أي: عطفت الثّانية على الأُولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر ﴿ **نحو: «دخل زيد فخرج بكر» أو «ثمّ خرج عمرو» إذا قصد التّعقيب أو المهلة** ﴾ وذلك لأنّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصّلة.

[تفصيل في حروف العطف من المحقّق الرّضي]

[«حتّى» و«لا»]

وتفصيل ذلك أنّ «حتّى» و«لا» العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل(١).

⇐ فالمثال لما نحن فيه هو الحكاية دون المحكيّ؛ فإنّه مثال للتأكيد، أو البدل، أو الاستئناف في جُمَل لا محلّ لها من الإعراب، فتأمّل ولا تغفل عن صحّة الاستشهاد بالحكاية في الآية فيما له محلّ من الإعراب. وصحّة الاستشهاد بالمحكيّ فيها فيما لا محلّ له منه.

والحاصل أنّه إن نظر إلى فصل «اللّه يستهزئ بهم» عمّا قبله فذلك في الحكاية وفي جُمَل لها محلّ من الإعراب، وبهذا الاعتبار استشهد به في هذا المقام.

وإن نظر إلى فصل «إنّما نحن مستهزؤون» عمّا قبله فذلك في المحكيّ، وفي جُمَلٍ لا محلّ لها من الإعراب، وبهذا الاعتبار يستشهد به للتأكيد أو البدل أو الاستئناف في جُمَلٍ لا محلّ لها من الإعراب.

وإنّما أطنبنا في توضيح الكلام لنستعين به في دفع ما توهّمه الشّارح فيما سيرد عليك عن قريب ـ إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: «وتفصيل ذلك أنّ «حتّى» و«لا» العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل»**. أقول: هذا ⇐

[«أو»، «إمّا»، «أم»]

و«أو» و«إمّا» و«أَمْ» في عطف الجُمَل مثلها في عطف[1] المفردات.

⇐ التّفصيل أخذه الشّارح عن المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٣ ـ ٣٨٠ فراجعه.

وقال الشّريف الجرجانيّ: أمّا كلمة «لا» فلأنّها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك: «زيد قائم» يناقضه «زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم» ولا يتصوّر في الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

وأمّا نحو قولك: «زيد وجهه حسن لا فعله قبيح» خطاباً لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله فلا يبعد صحّته قياساً، لأنّه في معنى قولك: «زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل» فحكمه بأنّها لا تقع في عطف الجمل بناءً على أنّ المراد جمل لا محلّ لها من الإعراب، إذ الكلام فيها.

وأمّا كلمة «حتّى» فلأنّ شرطها أن يكون ما بعدها جزءاً ممّا قبلها إمّا أضعف أو أقوى، ولا تحقّق له في الجمل أصلاً.

وظاهر كلام «المفتاح» يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف: ولابدّ في «حتّى» من التّدريج كما ينبئ عنه قول من قال [معاوية بن أبي سفيان]:

وكُنْتُ فتىً من جند إبليس فارتقى ... بي الحال حتّى صار إبليس من جندي

إذ المتبادر منه أنّه مثال لـ«حتّى» العاطفة، وحينئذٍ يجعل الشّرط المذكور مخصوصاً بـ«حتّى» العاطفة للمفردات.

ويمكن أن يقال: «حتّى» في البيت استئنافيّة، فإنّها والعاطفة ترجعان إلى أصل واحدٍ هي الجارّة، فاعتبار التّدريج في إحداهما ينبئ عن اعتباره في الأُخرى، رعايةً لجانب الأصل بقدر الإمكان.

ويمكن أن تجعل جارّةً بتقدير حرف المصدريّة اهـ.

(١) إلّا أنّها في الجُمَل لتقرير مضمونها، وفي المفردات لتقرير الحكم بعد الإثبات والأمر، ولإثبات الضّدّ بعد النّفي والنّهي.

[دفع وهم]

وليست «أَوْ»[١] في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٢] وقوله: ﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٣] للعطف بل هو حرف استئناف لمجرّد الإضراب بمعنى «بل».

---

(١) **قوله: وليست «أَوْ»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٩ حيث قال: وإنّما جاز الإضراب بـ«بل» في كلامه ـ تعالى ـ لأنّه أخبر عنهم بأنّهم مائة ألف ـ بناءً على ما يحرز النّاس من غير تعمّقٍ، مع كونه ـ تعالى ـ عالماً بعددهم ـ وأنّهم يزيدون، ثمّ أخذ ـ تعالى ـ في التّحقيق فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحرز ـ أي: أرسلناه إلى جماعةٍ يحرزهم النّاس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وكذا قوله ـ تعالى: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ بناءً على ما يقول النّاس في التّحديد، ثمّ أضرب عمّا يغلطون فيه في هذه القضيّة ـ إنْ قالوا ذلك ـ وحقّق وقال: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ أي: بل هو أقرب اه.

قال ابن هشام في باب «أو» من كتاب «المغني»: واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلىٰ مِأَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدونَ﴾ فقال الفرّاء: «بل يزيدون» هكذا جاء في التّفسير مع صحّته في العربيّة.

وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو.

وللبصريّين فيها أقوال: قيل: للإبهام، وقيل: للتّخيير ـ أي: إذا رآهم الرّائي تخيّر بين أن يقول: «هم مائة ألف» أو يقول: «هم أكثر» ـ نقله ابن الشّجريّ عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصحّ التّخيير بين شيئين الواقع أحدهما.

وقيل: هي للشكّ مصروفاً إلى الرّائي ـ ذكره ابن جنّي ـ.

وهذه الأقوال ـ غير القول بأنّها بمعنى الواو ـ مقولة في: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾.

(٢) النّحل: ٧٧.

(٣) الصّافّات: ١٤٧.

[«لكن»]

وحكم «لكن» قد عرف فيما سبق.

[«بل»]

و«بل» في الجُمَل مثلها في المفردات إلّا أنّها قد تكون لا لتدارك الغلط، بل لمجرّد الانتقال من كلام إلى آخر أهمّ من الأوّل، بلا قصد إلى إهدار الأوّل وجعله في حكم المسكوت عنه، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ**﴾[(١)].

[الفاء و«ثمّ»]

[الفاء] وأمّا الفاء و«ثمّ»، فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثّانية عقيب الأُولى بلا فصل.

وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مرتّباً في الذّكر على ما قبلها من غير قصد على أنّ مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزّمان كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أُدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[(٢)] فإنّ مدح الشّيء أو ذمّه إنّما يصحّ بعد جري ذكره.

ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو: ﴿**وَنَادىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ**﴾[(٣)] ونحو: ﴿**كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾[(٤)] لأنّ موضع التّفصيل بعد الإجمال.

---

(١) النّمل: ٦٦.

(٢) الزّمر: ٧٢.

(٣) هود: ٤٥.

(٤) الأعراف: ٤.

[عدم التّنافي بين العاطفة والسّببيّة]

ولا ينافي أن يكون فيها معنى السّببيّة[١] نحو: «يقوم زيد فيقعد عمرو».

[التّرتيب بحسب العرف]

ثمّ إنّ كونها للتّرتيب بلا مهلة[٢] لا ينافي كون الثّانية في المرتبة ممّا يحصل

---

(١) **قوله: «ولا ينافي أن يكون فيها معنى السّببيّة»**. هذا قول المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٦: ثمّ اعلم أنّه لا تنافي بين السّببيّة والعاطفة، فقد تكون سببيّةً وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو: «يقوم زيد فيغضب عمرو» ولكن لا يلازمها العطف نحو: «إن لقيته فأكرمه».

ثمّ إنّه قد يؤتى في الكلام بِفَاءٍ موقِعها موقع الفاءِ السببيّة، وليست بها بل هي زائدة. وفائدة زيادتها التّنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشّرط اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «ثمّ إنّ كونها للتّرتيب بلا مهلة»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧: ثمّ اعلم أنّ إفادة الفاء للتّرتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثّاني المترتّب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أوّل أجزائه متعقّباً لما تقدّم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ [الحج: ٦٣]، فإنّ اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتمّ في مدّة ومهلة، فجيء بالفاء نظراً إلى أنّه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: «ثمّ تصبح» نظراً إلى تمام الاخضرار جاز.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً**﴾ نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ثمّ قال: ﴿**فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً**﴾ نظراً إلى ابتداء كلّ طور، ثمّ قال: ﴿**ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ**﴾ [المؤمنون: ١٣ ـ ١٥]، إمّا نظراً إلى تمام الطّور الأخير، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطّور الّذي فيه كمال الإنسانيّة من الأطوار المتقدّمة اهـ.

بتمامه في زمان طويل إذا كان أوّل أجزائه متعقّباً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾[1] فإنّ الاخضرار يَبْدَأُ[2] عقيب نزول المطر لكن يَتِمُّ في مدّة ولو قال: «ثمّ يصبح» نظراً إلى تمام الاخضرار جاز.

[ثمّ]

و«ثمّ» للتّرتيب[3] مع التّراخي ـ كما في المفرد ـ لكنّها كثيراً مّا تجيء لاستبعاد مضمون الجملة[4] الثّانية عن الأُولى وعدم مناسبته له نحو: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ**﴾[5] ونحو: ﴿**ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾[6] لاستبعاد الإشراك بخالق السّماوات والأرض، وكذا قوله: ﴿**ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[7] بعد قوله: ﴿**فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**﴾[8] الآية ... لبُعد المنزلة بين الإيمان وفكّ الرّقبة، وكذا: ﴿**اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ**﴾[9] للبُعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكليّة إلى الله ـ تعالى ـ

---

(١) الحج: ٦٣.

(٢) أي: يَحْدُثُ.

(٣) **قوله: «و«ثمّ» للترتيب»**. كلّ ذلك منقول عن المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧ فراجعه.

(٤) **قوله: «لاستبعاد مضمون الجملة»**. قال الجرجاني: وذلك إمّا لبعد درجته وعلوّ منزلته بالقياس إلى مضمون الجملة الأُولى كما في المثال الأوّل والثّالث والرّابع. وإمّا لمجرّد تباينهما وعدم تناسبهما كما في المثال الثّاني.

(٥) المؤمنون: ١٤.

(٦) الأنعام: ١.

(٧) البلد: ١٧.

(٨) البلد: ١١.

(٩) هود: ٣.

وهذا في التّنزيل أكثر من أن يُحصى.

وقد تجيء لمجرّد التّرتيب والتّدرّج[1] في دَرَج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب أو تراخٍ كقوله:

إنّ مَن سادَ ثُمَّ سادَ أبُوهُ[2] ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذٰلِكَ جَدُّه

---

(١) **قوله: «لمجرّد التّرتيب والتّدرّج»**. قال الجرجاني: يعني التّدرّج في ذكر المعاني بذكر ما هو الأولى فالأولى كما في البيت، فإنّ سيادة نفسه أخصّ به وأولى من سيادة أبيه ثمّ سيادة أبيه من سيادة جدّه اه.

(٢) **قوله: «إنّ مَن سادَ ثُمَّ سادَ أبُوهُ»**. وهذا البيت من شعر مولّدٍ لا يوثق به وأوّله مغيّر اشتهر به وهو أوّل أبيات سبعة لأبي نؤاس الحسن بن هانئ يمدح بها العبّاس بن عبيدالله بن أبي جعفر المنصور عمّ الرشيد ـ لعنهم الله ـ وهي من الخفيف على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ ساد أبوه ... قبله ثُمَّ قبلَ ذلك جَدُّهْ

وأبُو جَدِّهِ فسَادَ إلى أنْ ... يتلاقى نِزارُهُ ومَعَدُّهْ

ثمّ آباؤُهُ إلى المبتدي من ... آدَمَ لا أبٌ وأمٌّ تَعُدُّهْ

يابنَ بُحْبُوحَة البِطاح عُبَيْدَ الـ ... ـلَه غوثاً من مُسْتَغِيْثٍ يَوَدُّهْ

فاهتَبِلْ عندي النَّصيحة واذخر ... ني لقولٍ أُجِيْدُهُ وأُجِدُّهْ

واستزِدْني إلى مكارمك الغُرْ ... رِ ومجدٍ إليك خَيَّمَ مَجْدُهْ

عَبْدَرِيّ إذا انتمى أبطحيّ ... تالِدٌ نَسْجُهُ عَتِيْقٌ فِرِنْدُهْ

قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية» ٢: ٣٦٧: فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته، ثمّ بسيادة أبيه ثمّ بسيادة جدّه، لأنّ سيادة نفسه به أخصّ ثمّ سيادة الأب ثمّ سيادة الجدّ، وإن كان سيادة الأب مقدّمةً في الزّمان على سيادة نفسه، فـ«ثمّ» هاهنا كالفاء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، فإنّ مدح الشّيء أو ذمّه يصحّ بعد جري ذكره اه.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[1].

[كلامٌ من عبدالقاهر]

إذا عرفت هذا فنقول: إذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه، وهي حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو فإنّه لا يفيد سوى مجرّد الاشتراك، وهذا إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ[2] وعند انتفائه يثبت الإشكال.

---

(١) الانفطار: ١٧ ـ ١٨.

(٢) **قوله: «وهذا إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ»**. هذا كلام الشّيخ في مطلع باب الفصل والوصل من «دلائل الإعجاز» ١٧١ ـ ١٧٢: واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثمّ نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشْرِكَ ـ أي: العطف ـ الثَّانِيَ في إعراب الأوّل، وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به، أو فيه، أو له، شريك في ذلك.

وإذا كان هذا أصله في المفرد فإنّ الجُمَلَ المعطوف بعضها على بعضٍ على ضربين:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتّى تكون واقعةً موقع المفرد.

وإذا كانت الجملة الأُولى واقعةً موقع المفرد كان عطف الثّانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً.

فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ خُلُقه حسن وخَلْقُه قبيح» كنت قد أشركت الجملة الثّانية في حكم الأُولى، وذلك الحكم كونها في موضع جرٍ بأنّها صفة للنّكرة، ونظائر ذلك تكثر، والأمر فيها يسهل.

⇐

⇐ والّذي يشكل أمره هو الضّرب الثّاني: وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملةً آخر، كقولك: «زيد قائم وعمرو قاعد» و: «العلم حَسَنٌ والجهل قبيح» لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أنّ الواو أشركت الثّانية في إعراب قد وجب للأُولى بوجهٍ من الوجوه. وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لَمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: «زيد قائم، عمرو قاعد» بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأُولى والثّانية فيه.

واعلم أنّه إنّما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأنّ تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أنّ الفاء توجب التّرتيب من غير تراخ، و«ثمّ» توجبه مع تراخٍ و«أو» تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة.

فإذا قلت: «أعطاني فشكرته» ظهر بالفاء أنّ «الشُّكْر» كان معقباً على العطاء ومسبّباً عنه.

وإذا قلت: «خرجتُ ثمّ خرج زيد» أفادت «ثمّ» أنّ خروجه كان بعد خروجك وأنّ مُهْلَةً وقعت بينهما.

وإذا قلت: «يعطيك أو يكسوك» دلّت «أو» على أنّه يفعل واحداً منهما لا بعينه.

وليس للواو معنىً سوى الإشراك في الحكم الّذي يقتضيه الإعراب الّذي أتبعت فيه الثّاني الأوّل، فإذا قلت: «جاءني زيد وعمرو» لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك «عمرو» في المجيء الّذي أثبتّه لـ«زيد» والجمع بينه وبينه.

ولا يتصوّر إشراك بين شيئين حتّى يكون هناك معنىً يقع ذلك الإشراك فيه.

وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن مَعَنا في قولنا: «زيد قائم، عمرو قاعد» معنىً تزعم أنّ الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة.

ثمّ إنّ الّذي يوجبه النّظر والتأمّل أن يقال في ذلك: إنّا وإن كنّا إذا قلنا: «زيد قائم وعمرو قاعد» فإنّا لا نرى هاهنا حكماً نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك ألّا نقول: «زيد قائم وعمرو قاعد» حتّى ⇐

[كلامٌ آخر عن عبدالقاهر]

فإن قلت: الواو أيضاً تفيد الجمع بين مضمونَي الجملتين في الحصول نصّاً؛ لأنّك إذا قلت: «يَضُرُّ زيد ينفع» ـ من غير واو ـ احتمل أن يكون قولك «ينفع» رجوعاً عن قولك: «يَضُرّ» وإبطالاً له؛ كذا في «دلائل الإعجاز»(1).

قلت: هذا القدر مشترك بين الواو والفاء و«ثمّ»، والجُمَل المشتركة في مجرّد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عمّا لا يحسن هو الّذي يسكب فيه العَبَرات.

⇐ يكون «عمرو» بسبب من «زيد» وحتّى يكونا كالنّظيرين والشّريكين وبحيث إذا عرف السّامع حال الأوّل عَنَاهُ أن يعرف حال الثّاني.

يدلّك على ذلك أنّك إذا جئت فعطفت على الأوّل شيئاً ليس منه بسبب ـ ولا هو ممّا يذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه ـ لم يستقم، فلو قلت: «خرجت اليوم من داري» ثمّ قلت: «وأحسن الّذي يقول بيت كذا» قلت ما يُضْحَك منه ومن هنا عابوا أبا تمّام في قوله:

لا والّذي هو عالم أنّ النّوَى ... صَبِرٌ وأنّ أبا الحسين كريم

وذلك لأنّه لامناسبة بين كرم أبي الحسين ومَرارة النّوَى، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك اهـ.

(1) **قوله: كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي: في باب الفصل والوصل: ١٧٤، وهذا نصّه: واعلم أنّه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: «هو يَقُوْلُ، ويَفْعَلُ، ويَضُرُّ، وينفَعُ، ويُسِيْءُ، ويُحْسِنُ، ويأمُرُ، ويَنْهَى، ويَحُلُّ، ويَعْقِدُ، ويأخُذُ، ويعطي، ويبيع، ويشتري، ويأكُلُ، ويشرَبُ» وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوّةً وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً.

وذلك أنّك إذا قلت: «هو يضرّ وينفع» كنت قد أفدت بالواو أنّك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت: «يضرّ، ينفع» من غير واوٍ لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك: «ينفع» رجوعاً عن قولك: «يَضُرّ» وإبطالاً له اهـ.

[عدم قصد الرّبط]

﴿ **وإلّا** ﴾ أي: وإن لم يقصد ربط الثّانية بالأُولى على معنى عاطف سوى الواو ﴿ **فإن كان للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثّانية فالفصل واجب** ﴾ لئلّا يلزم من الوصل التّشريك في ذلك الحكم ﴿ **نحو:** ﴿ **وَإِذَا خَلَوْا** ﴾ [1] **الآية، لم يعطف** ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ [2] **على** ﴿ **قَالُوا** ﴾ **لئلّا يشاركه في الاختصاص بالظّرف** ﴾ لما مرّ من أنّ تقديم المفعول ونحوه من الظّرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم[3] وخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ مختصّاً بحال خلوّهم إلى شياطينهم وليس كذلك بل هو متّصل لا انقطاع له بحال.

[نقد وجواب]

فإن قلت: لا نسلّم أنّ «إذا» في الآية ظرفيّة بل شرطيّة، وبعد تسليم أنّ العامل في «إذا» الشّرطيّة هو الجزاء[4] فلا نسلّم أنّ مثل هذا التّقديم يفيد الاختصاص، بل

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) **قوله: «وهو أن خذلهم»**. هذه عبارة «المفتاح» في باب الفصل والوصل: ٣٧١، وهذا نصّه: فإنّ استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم فخلّاهم وما سوّلَتْ لهم أنفُسُهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ متّصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال خَلَوْا إلى شياطينهم أم لم يَخْلُوْا إليهم.

(٤) **قوله: «العامل في «إذا» الشّرطيّة هو الجزاء»**. قال الشّارح الرّوميّ: المشهور أنّ «إذا» الشّرطيّة مضافة إلى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء. وجوّز بعضهم ـ كالشّيخ ابن الحاجب ـ عدم إضافتها كـ«متى» فيصحّ أن يعمل شرطها فيها كما عمل في «متى» اتّفاقاً.

⇐

هو لمجرّد تصدّر الشّرط كالاستفهام ولو سلّم فلا نسلّم أنّ العطف على مقيّد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشّيء.

قلت: «إذا» الشّرطيّة هي بعينها الظّرفيّة استعملت استعمال الشّرط ولا شكّ أنّ قولنا: «إذا خلوت قرأت القرآن» يفيد معنى: «لا أقرأ القرآن إلّا إذا خلوت» سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشّرط، أو باعتبار أنّ التّقديم يفيد الاختصاص.

ثمّ القيد إذا كان مقدّماً على المعطوف عليه فالظّاهر تقييد المعطوف به كقولنا: «يوم الجمعة سرت وضربت زيداً»، وقولنا: «إن جئتني أُعْطِكَ وأَكْسُكَ». نعم، إنّه ليس بقطعيّ لكنّه السّابق إلى الفهم في الخَطَابيّات.

[كلامٌ عن عبدالقاهر]

فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشّرط[1] فهو على ضربين:

⇐ فإن جعلت «إذا» في قولنا: «إذا خلوت قرأت القرآن» ـ مثلاً ـ ظرفيّةً مجرّدةً، كانت مضافةً إلى ما بعدها ومعمولة لـ«قرأت» فيكون الحصر مستفاداً من التّقديم وحده.

وإن جعلت شرطيّة معمولة للجزاء ـ أعني «قرأت» ـ كان الحصر مستفاداً من التّعليق بالشّرط كما في قولك: «إن خلوت قرأت» وجاز أن يعتبر التّقديم عوناً للتعليق في إفادة الحصر باعتبار أنّ الشّرط معمول الجزاء وحقّ المعمول التأخّر.

وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الشّرط لأجل نكتة أُخرى.

وإن جعلت معمولة للشرط ـ كما ذهب إليه جمع ـ كان التّعليق مستقلّاً بإفادته، إذ ليس «إذا» حينئذٍ معمولةً للجزاء متقدّمة عليه حتّى يستفاد حصر الجزاء فيها.

(١) **قوله: «إذا عطف شيءٌ على جواب الشّرط»**. قال الجرجاني: يعني أنّا لا نسلّم أنّه إذا جعلت «إذا» شرطيّة وعطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على جواب الشّرط أفاد الكلام اختصاص الاستهزاء بحال خلوّهم إلى شياطينهم بطريق مفهوم الشّرط وإنّما يلزم ذلك أن لو استقلّ ⇐

أحدهما: أن يستقلّ كلّ بالجزائيّة نحو: «إن تأتني أُعطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف بحيث يتوقّف على المعطوف عليه ويكون الشّرط سبباً فيه بواسطة كونه سبباً في المعطوف عليه كقولك: «إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت» ـ أي: إذا رجع استأذنت، وإذا استأذنت خرجت ـ فلم لا يجوز أن يكون عطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**قَالُوا**﴾ من هذا القبيل؟

قلت: لأنّه حينئذٍ يصير المعنى: «وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم» وهذا غير مستقيم لأنّ الجزاء[1] ـ أعني: استهزاء الله بهم ـ إنّما هو على نفس استهزائهم وإرادتهم إيّاه، لا على إخبارهم عن أنفسهم بأنّا مستهزؤون بدليل أنّهم **لو قالوا** ذلك لدفعهم عن أنفسهم والتّسلّم عن شرّهم **لم يكن عليهم** مؤاخذة؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[2].

⇐ كلّ من المعطوف والمعطوف عليه بالجزائيّة وهو ممنوع.

وحاصل الجواب: أنّه إذا عطف كان من الضّرب الأوّل، إذ لو حمل على الضّرب الثّاني كان المعنى: «وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم» وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشّيخ.

والثّاني: لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول، والإخبار على أنفسهم بأنّا مستهزؤون، وإذا جعل من الضّرب الأوّل تمّ الكلام سالماً عن المنع اهـ.

(١) **قوله: «لأنّ الجزاء»**. أي: الجزاء اللغوي يعني جزاء المنافقين لا جزاء الشّرط.

(٢) **قوله: «كذا في «دلائل الإعجاز»**. أي في باب الفصل والوصل: ١٨٠ ـ ١٨١، وهذا نصّه: متى عُطِفَ على جواب الشّرط شيءٌ بالواو كان ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكونا شيئين يتصوّر وجود كلّ واحد منهما دون الآخر، ومثاله قولك: «إن تأتني أُكْرِمْكَ، أُعْطِكَ وأَكْسُكَ».

والثّاني: أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتّى يكون المعطوف عليه ويكون الشّرط ⇐

[صور الجملتين]

﴿**وإلّا**﴾ عطف على قوله: «فإن كان للأُولى حكم» أي: وإن لم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثّانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ذلك ولكن قصد إعطاؤه للثّانية أيضاً.

﴿**فإن كان بينهما**﴾ أي: بين الجملتين ﴿**كمال الانقطاع بلا إيهام**﴾ أي: بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود ﴿**أو كمال الاتّصال أو شبه أحدهما**﴾ أي: أحد الكمالين ﴿**فكذلك**﴾ يتعيّن الفصل ﴿**وإلّا**﴾ أي: وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتّصال ولا شبه أحدهما ﴿**فالوصل متعيّن**﴾.

وتحقيق ذلك أنّ الواو للجمع، والجمع بين الشّيئين يقتضي مناسبة بينهما وأن يكون بينهما مغايرة لئلّا يلزم عطف الشّيء على نفسه، **والحاصل** من أحوال الجملتين اللّتين لا محلّ لهما من الإعراب ولم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية **ستّة**:

الأوّل: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثّاني: كمال الاتّصال.

الثّالث: شبه كمال الانقطاع.

الرّابع: شبه كمال الاتّصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

⇐ لذلك سبباً فيه بواسطة كونه سبباً للأوّل، ومثاله قولك: «إذا رجع الأميرُ إلى الدّار استأذنته وخرجت» فالخروج لا يكون حتّى يكون الاستئذان، وقد صار الرّجوع سبباً في الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين نحو: «إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت» اهـ.

السّادس: التّوسّط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين **الوصل**، وحكم الأربعة السّالفة **الفَصْل**.

أمّا في الأوّل والثّالث فلعدم المناسبة.

وأمّا في الثّاني والرّابع فلعدم المغايرة المفتقرة إلى الرّبط بالعاطف.

فأخذ المصنّف في تحقيق المقامات السّتّة وقال:

[مواضع كمال الانقطاع]

[الموضع الأوّل]

﴿أمّا كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً﴾ أي: يكون إحدى الجملتين خبراً لفظاً ومعناً، والأُخرى إنشاءً لفظاً ومعنىً **﴿نحو﴾**:

﴿وقال رائِدُهُم أَرْسُوا نُزاوِلُـها[1] فكُلُّ حَتْفِ امرئ يجري بـمِقدارِ﴾

«الرّائد» الّذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكَلأ، و«أَرْسُوا» أي: أقيموا من «أرسيتُ السّفينة» أي: حبستها بالمِرْساة، «نزاولها» أي: نحاولها ونعالجها.

والضّمير للحرب.

---

(١) **قوله: «وقال رائدهم أرسوا نزاولها»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب المقطوع، ونسب إلى الأخطل النّصرانيّ شاعر الأمويّين الكفرة الفجرة ـ لعنهم الله ـ وليس في ديوانه، وبعده:

إمّا نموتُ كِراماً أو نفوز بها فواحد الدّهر من كدٍّ وأَسْفَارِ

«الرّائد»: المرسل في طلب الماء والكَلَأ، و«أَرْسُوا» أمر من «الإرساء» النّاقص الواويّ من باب الإفعال وأصله: «أَرْسِيُوْا» نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد إلقاء حركتها ثمّ حذفت بالتقاء السّاكنين، والباقي واضح، والشّاهد في قوله: «نزاولها» فإنّه فصل عن قوله: «أَرْسُوا» لأنّ الأوّل أمر والثّاني خبر، فامتنع العطف بينهما لاختلافهما خبراً وطلباً ـ لفظاً ومعنىً ـ.

أي: قال رائد القوم ومقدّمهم: أقيموا نقاتل فإنّ موت كلّ نفس يجري بمقدار الله وقَدَرِه لا الجُبْنُ يُنْجِيه، ولا الإقدام يُرْدِيه.

وقيل: الضّمير للسّفينة، وقيل: للخمر، والوجه ما ذكرنا.

ولمّا كان «أرسوا» إنشاءاً لفظاً ومعنى، و«نزاولها» خبراً كذلك، لم يعطف عليه ولم يجعل أيضاً مجزوماً جواباً للأمر، لأنّ الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر في الجزم بالعكس، يعني: يصير الإرساء علّة للمزاولة كما في «أسلم تدخل الجنّة».

[سؤال وجواب]

فإن قلت: هذه الأقسام كلّها على التّقدير الثّاني وهو أن لا يكون للجملة الأُولى محلّ من الإعراب، والجملة الأُولى في هذا المثال وهو قوله: «أرسوا» في محلّ النّصب على أنّه مفعول «قال» فكيف يصحّ؟

قلت: **لمّا ذكر** أنّه قد يكون بين الجملتين اللّتين لا محلّ لأُولاهما من الإعراب كمال الانقطاع أو كمال الاتّصال أو نحوهما **أشار** إلى تحقيق هذه المعاني من غير نظر إلى كونها بين الجملتين اللّتين يكون لأُولاهما محلّ من الإعراب أو لا يكون، فهذا مثال لمجرّد كمال الانقطاع بين الجملتين[1].

---

(١) **قوله: «مثال لمجرّد كمال الانقطاع بين الجملتين»**. والحاصل ـ كما نصّ عليه الفاضل الدسوقي ـ: أنّ كمال الانقطاع نوعان:

أحدهما: فيما ليس له محلّ من الإعراب وهذا يوجب الفصل.

والثّاني: فيما له محلّ من الإعراب وهذا لا يوجبه، وهذا البيت من الثّاني دون الأوّل.

وقال ابن يعقوب المغربيّ: إنّ لمنع العطف بين الإنشاء والخبر ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون في ما لا محلّ له من الإعراب.

⇐

[جواب آخر]

وقد يقال: إنّ المقصود بالتّمثيل هو ما وقع في كلام الرّائد والجملتان في كلامه ليس لهما محلّ من الإعراب.

ولا يخفى ما فيه من التعسّف؛ لأنّ المثال إنّما هو هذا المِصْراع، والجملتان فيه ممّا له إعراب محلّاً[1] ولهذا جعل نحو قوله ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ**﴾[2] ممّا له محلّ من الإعراب ـ على ما مرّ ـ.

[الموضع الثّاني]

﴿**أو معنىً فقط**﴾ أي: لاختلافهما خبراً وإنشاءاً معنىً ـ بأن تكون إحداهما خبراً معنىً والأُخرى إنشاءً معنىً ـ وإن كانتا خبرين أو إنشاءين لفظاً ﴿**نحو: «مات فلان رَحِمَهُ الله»**﴾ ـ أي: ليرحمه الله ـ فهو إنشاء معنًى، فلا يصِحّ عطفه على «مات فلان».

[الموضع الثّالث]

﴿**أو لأنّه**﴾ عطف على «لاختلافهما» والضّمير للشّأن ﴿**لا جامع بينهما ـ كما سيأتي**﴾ بيان الجامع ـ فلا يصِحّ «زيد طويل وعمرو قائم» ولا «العلم حَسَن ووجه زيد قبيح».

⇐ والثّاني: أن يكون بالواو.

والثّالث: أن لا يوهم خلاف المقصود.

(١) **قوله: «والجملتان فيه ممّا له إعراب محلّاً»**. وانتقده بعضهم بأنّ الّذي له محلّ من الإعراب هو مجموع الجملتين، لا الجملة الأُولى وحدها، ولا الثّانية وحدها، لأنّ كلّاً منهما جزء المحكيّ، وجزء المحكيّ لا محلّ له من الإعراب.

(٢) البقرة: ١٤.

[مواضع كمال الاتصال]

[الموضع الأوَّل]

﴿ **وأمّا كمال الاتّصال**[١] **فلكون الثّانية مؤكّدة للأُولى** ﴾ أو بدلاً عنها، أو بياناً لها.

وأمّا النّعت **فلمّا لم يتميّز** عن عطف البيان ـ إلّا بأنّه يدلّ على بعض أحوال المتبوع لا عليه، والبيان بالعكس[٢]، وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل[٣] ـ

---

(١) **قوله: «وأمّاكمال الاتّصال»**. لقد بيّن كمال الانقطاع في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن تكون الجملتان مختلفين خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً.

الثّاني: أن تكونا مختلفين معنىً فقط.

الثّالث: أن لا يكون بينهما جامع.

وهاهنا يبيّن أنّ كمال الاتصال أيضاً في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن تكون الجملة الثّانية بمنزلة المؤكَده للأُولى.

الثّاني: أن تكون بمنزلة البدل لها.

الثّالث: أن تكون بمنزلة البيان لها.

(٢) **قوله: «والبيان بالعكس»**. أي: البيان يدلّ على ذات المتبوع لا بعض أحواله ولذا قالوا: الفرق بين النّعت والبيان أنّ النّعت لا يكون إلّا مشتقّاً أو مؤوّلاً به، والبيان لا يكون إلّا جامداً أو مؤوّلاً به بأن يكون وصفاً ثمّ يصير علماً بالغلبة مثل «الرّحمن» و«الرّحيم» وتمييز النّعت عن التّأكيد أنّ التّأكيد يفيد التّقرير، وعن البدل أنّه لتوفية المراد وليس المقصود من النّعت شيئاً منهما.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجمل»**. قال الشّريف الجرجاني: أي: كون التّابع دالّاً على بعض أحوال المتبوع ممّا لا تحقّق له في الجمل وإلّا لكانت الجملة محكوماً عليها به لكن الجمل من حيث هي جُمَلٌ لا تصلح لذلك.

وقال الشّارح الرّومي: حاصل كلامه أنّ الجملة الثّانية لا تجري مجرى النّعت وإلّا يلزم ⇐

لم تنزل الثّانية من الأُولى منزلة النّعت من المنعوت.

ثمّ جَعْلُ الثّانية مؤكّدة للأُولى يكون ﴿**لدفع توهّم تجوّز أو غلط**﴾. وهو قسمان:

لأنّه إمّا أن تنزل الثّانية من الأُولى منزلة التّأكيد المعنويّ من متبوعه في إفادة التّقرير مع الاختلاف في المعنى، أو منزلة التّأكيد اللفظيّ في اتّحاد المعنى.

فالأوّل: ﴿**نحو**: ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾[1]﴾ بالنّسبة إلى ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ**﴾.

وهذا على تقدير أن يكون ﴿**الٓمٓ**﴾ جملة مستقلّةً أو طائفة من حروف المعجم مستقلّة، و«ذلك الكتاب» جملة ثانية و«لا ريب فيه» جملة ثالثة ـ على ما هو الوجه الصّحيح المختار ـ.

وهاهنا وجوهٌ أُخر[2] خارجة عن المقصود.

⇐ أن يكون محكوماً عليها لكونها دالّةً على بعض أحوال متبوعها مع أنّه باطل، لأنّ المحكوم عليه حقيقةً يجب أن يكون مفهوماً مستعملاً ملحوظاً في نفسه أصالة والجملة بمعزِلٍ من ذلك.

وقال: والأظهر في عدم وقوع الجملة نعتاً للجملة ما ذكر في شرح «الفوائد الغياثيّة» وذكره الشّريف أيضاً في حواشي «المفتاح» وغيره من أنّ المنعوت يجب أن يكون ذاتاً، أي: مفهوماً مستقلّاً ـ أي: ملحوظاً في نفسه ـ والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوِجْدان.

وقال بعضهم: الجملة إنّما تدلّ على النّسبة ولا يمكن أن تكون نسبة جملة دالّة على وصف شيءٍ في جملة أُخرى.

(١) البقرة: ٢.

(٢) **قوله: «وهاهنا وجوه أُخَر»**. منها: أن يجعل مجموع «ذلك الكتاب» مبتدأ ومجموع «لا ريب فيه» خبراً.

⇐

﴿**فإنّه لمّا بولغ في وصفه**﴾ ـ أي: وصف الكتاب ـ والباء في قوله: ﴿**ببلوغه**﴾ متعلّق بـ«وصفه» أي: في أنّ وصف بأنّه بلغ ﴿**الدَّرَجَةَ القُصْوَى في الكمال**﴾ وبقوله: «بولغ» يتعلّق الباء في قوله: ﴿**بجعل المبتدأ «ذلك» وتعريف الخبر باللّام**﴾.

وذلك لما مرّ من أنّ تعريف **المسند إليه** بالإشارة يدلّ على كمال العناية بتمييزه، وأنّه ربّما يجعل بُعْدُهُ ذريعةً إلى تعظيمه وبُعْد درجته.

وأنّ تعريف **المسند** باللّام يفيد الانحصار حقيقةً نحو: «اللّه الواجب» أو مبالغةً نحو: «حاتم الجواد».

فمعنى «ذلك الكتاب»: أنّه الكتاب الكامل كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأنّه الّذي يستأهل[1] أن يُسمّى كتاباً كما تقول: «هو الرّجل» أي: الكامل في الرّجوليّة كأنّ مَنْ سواه بالنّسبة إليه ليس برجل.

⇐ ومنها: أن يجعل «الٓم» مبتدأ و«ذلك الكتاب» خبراً.

ومنها: أن يجعل «الٓم» مبتدأ و«لا ريب فيه» خبراً وجملة «ذلك الكتاب» جملة معترضة، وفي هذه الصّور لا يكون «لا ريب فيه» جملة لا محلّ لها من الإعراب مؤكّدة لجملة قبلها كذلك، وكانت خارجة عمّا نحن فيه.

(١) **قوله: «وأنّه الذي يستأهل»**. قال الحريريّ في «درّة الغوّاص»: ويقولون: «فلان يستأهل الإكرام» و«هو مستأهل للإنعام» ولم تُسْمَع هاتان اللفظتان في كلام العرب، ولا صوّب التلفّظ بهما أحد من أعلام الأدب.

ووجهُ الكلام أن يقال: «فلان يستحقّ التّكرِمة» و«هو أهل لإسداء المكرمة» فأمّا قول الشاعر:

لا بَلْ كُلِي يا أُمِّ واستأهِلِي ... إنّ الذي أَنْفَقْتُ من مالِيَهْ

فإنّه عنى بلفظة: «استأهلي» أي: اتّخذي الإهالة وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السَّمْنِ والوَدَك، وفي أمثال العربِ: «استأهِلِي إهالتي، وأَحْسِنِي إنالتي» أي: خُذِي صَفْوَ طُعْمَتي وأَحْسِنِي القِيام بخدمتي. [درّة الغوّاص: ٥٢]

﴿**جاز**﴾ جواب «لمّا» أي: يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ﴿**أن يتوهّم السَّامع قبل التّأمّل أنّه**﴾ أي: قوله: «ذلك الكتاب» ﴿**ممّا يرمى به جِزُافاً**[1]﴾ من غير أن يكون صادراً عن رويّة وبصيرة ﴿**فأُتْبِعَهُ**﴾ على لفظ المبنيّ للمفعول، والمرفوع المستتر عائد إلى قوله: «لا ريب فيه» والمنصوب البارز إلى قوله: «ذلك الكتاب».

أي: **ولمّا جاز** أن يتوهّم أنّ قوله: «ذلك الكتاب» جزاف **جعل** قوله: «لا ريب فيه» تابعاً لقوله: «ذلك الكتاب». ﴿**نفياً لذلك التّوهّم، فوِزانه**﴾ - أي: وِزان «لا ريب فيه» - ﴿**وِزان «نفسه» في «جاءني زيد نفسه»**﴾.

﴿**و**﴾ **الثّاني**: ﴿**نحو**: ﴿**هُدًى**﴾ أي: هو هُدىً ﴿**للمُتَّقِينَ**﴾[2] **فإنّ معناه أنّه**﴾ أي: الكتاب ﴿**في الهداية بالغ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها**﴾ لما في تنكير «هُدًى» من الإبهام والتّعظيم، وكُنْه الشَّيْء: نِهايته ﴿**حتّى كأنّه هداية محضة**﴾ حيث جُعِلَ الخبر مصدراً[3]، لا اسم فاعل، ولَمْ يُقَلْ: «هادٍ للمتّقين».

---

(١) **قوله**: «**جزافاً**». مثلّث الجيم فارسيٌّ معرّبُ «گزاف» ونصبه على المصدر، أي: «يُرْمَى به رمياً جزافاً» - أي: بطريق الجزاف - وعدّه الفيّومي في «المصباح» اسماً للمصدر حيث يقول: وهو اسم من «جازف، مجازفةً» من باب «قاتل».

(٢) البقرة: ٢.

(٣) **قوله**: «**حيث جعل الخبر مصدراً**». وحمل المصدر على الذّات يدلّ على هذا المعنى كما تقدّم في قول الخنساء:

* فإنّما هي إقبالٌ وإدبار *

وحمل المصدر على الذّات يوجّه بوجوه ثلاثة:

أحدها: الدّلالة على المبالغة ويقال له المجاز في الإسناد، والإسناد المجازي - كما تقدّم -.

⇐

﴿ **وهذا معنى «ذلك الكتاب» لأنّ معناه ـ كما مرّ ـ: «الكتاب الكامل»، والمراد بكماله كماله؛ في الهداية لأنّ الكتب السّماويّة بحسبها** ﴾ أي: بحسب الهداية، يقال: «ليكن عملك بِحَسَبِ ذلك» أي: على قدره وعدده، وتقديم الجارّ والمجرور للحصر، أي: بحسبها ﴿ **تتفاوت في درجات الكمال** ﴾ لا بحسب غيرها.

فإن قلت: قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النّظم وبلاغته، كالقرآن، فإنّه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه.

قلت: هذا داخل في الهداية، لأنّه إرشاد إلى التّصديق، ودليل عليه، ﴿ **فوِزانه** ﴾ أي: وِزان «هُدى للمتّقين» ﴿ **وِزان «زيد» الثّاني في «جاءني زيد زيد»** ﴾ لكونه مقرّراً لقوله: «ذلك الكتاب» مع اتّفاقهما في المعنى، بخلاف قوله: «لا ريب فيه» فإنّه وإن كان مقرّراً لكنّهما مختلفان معنًى، فلذا جعل بمنزلة التّأكيد المعنويّ.

[الشّيخ جعله بمنزلة التّأكيد اللفظيّ]

هذا ولكن ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[1] أنّ قوله: «لا ريب فيه» بيان

⇐ وثانيها: أنّه بتقدير اسم فاعل كما في المقام فيكون «هدىً» بمعنى «هادياً». وهذا يقال له المجاز في الكلمة.

وثالثها: أنّه بتقدير مضاف محذوفٍ والتّقدير هاهنا: «ذو هدى» وهذا يقال له: المجاز في الحذف.

(١) **قوله: «لكن ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. حيث قال في باب الفصل والوصل: ١٧٥: قوله: «لا ريب فيه» بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: «ذلك الكتاب» وزيادة تثبيتٍ له وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب» فتعيد مرّةً ثانيةً لتثبته وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامٍّ يضمّه إليه، وعاطفٍ يعطفه عليه. اهـ.

والحاصل: أنّ الخطيب القزوينيّ جعله بمنزلة التّأكيد المعنويّ وجعله الشّيخ عبدالقاهر بمنزلة التّأكيد اللفظيّ.

وتوكيد وتحقيق لقوله: «ذلك الكتاب» وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب» فتعيده مرّة ثانية لتثبته.

[الموضع الثّاني]

﴿**أو بدلاً منها**﴾ عطف على قوله: «مؤكّدة للأُولى» أي: القسم الثّاني من كمال الاتّصال أن تكون الجملة الثّانية بدلاً من الأُولى ﴿**لأنّها**﴾ أي: الأُولى ﴿**غير وافية بتمام المراد**[١] **أو كغير الوافية**[٢] **بخلاف الثّانية**﴾ فإنّها وافية لا تشبه غير الوافية ﴿**والمقام يقتضي اعتناءاً بشأنه**﴾ أي: شأن المراد، لأنّ الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافياً بتمام المراد، وهذا إنّما يكون فيما يعتنى بشأنه ﴿**لنكتةٍ، ككونه**﴾ أي: تلك النّكتة مثل كون المراد ﴿**مطلوباً في نفسه**[٣] **أو فظيعاً**[٤] **أو عجيباً**[٥] **أو لطيفاً**﴾ فتنزل الثّانية من الأُولى منزلة **بدل البعض** أو **الاشتمال** من

---

(١) **قوله: «غير وافية بتمام المراد»**. كما في بدل البعض.

(٢) **قوله: «أو كغير الوافية»**. كما في بدل الكلّ على رأي بعضهم.

(٣) **قوله: «كون المراد مطلوباً في نفسه»**. كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الشّعراء: ١٣٢] الآية، لأنّ المراد منه الإيقاظ من سنة الغفلة عن نعم الله وذلك مطلوب في نفسه، لأنّه تذكير للنّعم.

(٤) **قوله: «فظيعاً»**. كما تقول لعائشة: «تخرجين على عليّ ثمّ تدّعين الإيمان» توبيخاً لها وتقريعاً كما روى ابن قتيبة في «الإمامة والسياسة» أنّ محمّد بن أبي بكر قال لأُخته عائشة يوم الجَمَل: أما سمعتِ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يقول: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ» ثمّ خرجتِ تقاتلينه. وهذا المثال مبنيّ على أنّه يصحّ إتيان بدل الكلّ من الكلّ في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

(٥) **قوله: «أو عجيباً»**. وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا**

⇐

متبوعه، فلا تعطف عليها، لما بين **البدل** و**المبدل منه** من كمال الاتّصال.

ولم يعتبر **بدل الكلّ** لأنّه لا يتميّز عن **التّأكيد**[1]،[2] إلّا بأنّ لفظه غير لفظ متبوعه، وأنّه المقصود بالنّسبة دونه، بخلاف **التّأكيد**، وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل[3] لاسيّما الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

⇐ **﴿تُرَاباً وَعِظَاماً ءَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾** [المؤمنون: ٨١ ـ ٨٢]، فإنّ البعث والحياة بعد صيرورة العظام تراباً عجيب، وهذا أيضاً مثال بدل الكلّ.

(١) **قوله: «ولم يعتبر بدل الكلّ لأنّه لا يتميّز عن التأكيد الخ»**. قال الشّريف الجرجاني: أي: التّمييز بهذا الوجه لا يتحقّق في الجمل؛ لأنّ التّأكيد المعتبر فيها لابدّ أن يغاير لفظه لفظ المتبوع، إذ ليس المراد بتأكيد الجملة هاهنا تكريرها، وحينئذٍ لا يتميّز أحدهما عن الآخر بهذا القيد.

ثمّ الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب لا يتصوّر فيها ما هو مقصود بالنّسبة، فلا امتياز أيضاً بهذا الاعتبار، فلا يتصوّر في الجمل ما هو بمنزلة بدل الكلّ ممتازاً عن التّأكيد.

فإن قلت: ما جعلته تأكيداً لفظيّاً يشبه بدل الكلّ ـ في مغايرة لفظه لفظ المؤكّد مع اتفاق المعنى ـ ويشبه التّأكيد اللفظيّ ـ في عدم القصد بالنّسبة ـ فلماذا جعلته بمنزلة التأكيد اللفظيّ ولم تجعله بمنزلة بدل الكلّ؟

قلت: العمدة الكبرى في البدل كونه مقصوداً بالنّسبة وقد فات هاهنا، فجعله تأكيداً لفظيّاً أولى وإن كان استئناف القصد إلى الجملة الثّانية بمنزلة قصد النّسبة في المفردات، ولهذا جاز أن تنزل الجملة الثّانية من الأُولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال اهـ.

(٢) **قوله: «لا يتميّز عن التأكيد»**. قال الرّومي: وأمّا عن عطف البيان فيتميّز بأنّ البدل لتوفية تمام المراد، وعطف البيان للإيضاح وإزالة الخَفَاء.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجُمَل»**. قال الشّارح الرّومي: أي: التّمييز بمجموع الأمرين المذكورين لا يجري في الجمل لاسيّما الّتي لا محلّ لها من الإعراب فإنّه لا يجري فيه التّمييز بشيءٍ منهما، وقد أشار الفاضل المحشّي إلى تحقيقه.

⇐

فالأوّل: وهو أن تنزّل الثّانية منزلة **بدل البعض** ﴿ **نحو**: ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ**[١] * **أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ** ﴾[٢] **فإنّ المراد التّنبيه على نعم الله ـ تعالى ـ** ﴾ والمقام يقتضي اعتناءاً بشأنه، لكونه مطلوباً في نفسه، أو ذريعة إلى غيره ﴿ **والثّاني** ﴾ أعني: قوله: «أمدّكم بأنعام» إلى آخره ﴿ **أو في بتأديته** ﴾ أي: تأدية المراد ﴿ **لدلالته** ﴾ أي: دلالة الثّاني ﴿ **عليها** ﴾ أي: على نعم الله ـ تعالى ـ ﴿ **بالتّفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوِزانه** ﴾ أي: الثّاني

⇐ فلا يرد ما يقال: من أنّ هذا الكلام يدلّ عند من له ذوق سليم على أنّ عدم تحقيق كون الثّاني مقصوداً بالنّسبة يعمّ جميع الجمل سواء كانت ذوات محلّ أم لا.

مع أنّك إذا قلت: «ضربت رجلاً ضربه أخوك ضربه زيد» صرفاً لقصد النّسبة إليه يتمّ معنى بدل الكلّ بلا مِرْيةٍ، هذا.

وفي شرح «الفوائد الغِياثيّة» ما يدلّ على جواز جعل الجملة بدل الكلّ من الكلّ ـ ممتازاً من التّأكيد ـ الاعتبارُ الثّاني حيث قال:

وفي نحو: «قنعنا بالأسْوَدَيْنِ قنعنا بالماء والتّمر» إن كان المقصود ذكر الجملة الثّانية، وذكر الأُولى توطئة له، كانت الجملة الثّانية بدلاً من الأُولى بدل الكلّ من الكلّ.

وإن كان المقصود ذكر الأُولى وذكر الثّانية لبيانها كانت الجملة الثّانية عطف بيان للأُولى أو تأكيداً لها اه.

(١) **قوله: «أمدّكم بما تعلمون»**. قال الرّومي: الكلام في الجملة الّتي لا محلّ لها من الإعراب وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ** ﴾ في محلّ النّصب، لأنّ أوّل الآية: ﴿ **وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ** ﴾؟

قلت: لو سلّم أنّ الكلام من ذلك فلا نسلّم أنّ الجملة الأُولى هاهنا ممّا له محلّ من الإعراب، فإنّ الإعراب لمجموع الموصول والصّلة ـ على ما أشار إليه الشّريف في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من «شرح المفتاح» ـ أو للموصول وحده والصّلة لا محلّ لها ـ كما ذكره ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني».

(٢) الشّعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤.

﴿ وِزان «وجهه» في «أعجبني زيد وجهه» ﴾ لدخول الثّاني في الأوّل لأنّ «ما تعلمون» يشمل الأنعام والبنين والجنّات وغيرها.

﴿ و ﴾ الثّاني: وهو أن تنزل منزلة بدل الاشتمال **﴿ نحو ﴾**:

﴿ أقول لَهُ ارْحَلْ[(١)] لا تُقيمنَّ عندنا   وَإلاّ فَكُنْ في السّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما ﴾

أي: وإن لم ترحل فكُن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السّرّ والجهر **﴿ فإنّ المراد به ﴾** أي: بقوله: «ارحل» **﴿ كمال إظهار الكراهةِ لإقامته[(٢)] ﴾** أي: إقامة المخاطب **﴿ وقوله: «لا تقيمنّ عندنا» أو في بتأديته ﴾** أي: تأدية المراد **﴿ لدلالته عليه ﴾** أي: دلالة «لا تقيمنّ» على المراد[(٣)] ـ وهو كمال إظهار الكراهة

---

(١) **قوله: «أقول له ارحل»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل غير معلوم، ومعناه إن كان نهياً عن التقيّة: لا يوافق القرآن والسنّة فإنّ للمسلم التقيّة وقد أنزلها الله في كتابه حيث قال: ﴿ **إلّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإيمَانِ** ﴾، وإن كان نهياً عن النّفاق فهو صحيح، وظاهره هذا لأنّ المنافق في السرّ غير مُسلمٍ والنّفاق عكس التقيّة ـ كما تقدّم ـ.

والشّاهد: كمال الاتّصال بين الجملتين لكون الثّانية أوفى بتأدية المراد من الأُولى، فنزلت منزلة بدل الاشتمال فلم تعطف عليها.

والجملتان: «ارحل» و«لا تقيمنّ» لأنّ في «ارحل» كمال إظهار الكراهة لإقامة المخاطب وقوله: «لا تقيمنّ» أوفى بتأدية المراد، لدلالته على إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة مع التّأكيد.

(٢) **قوله: «كمال إظهار الكراهه لإقامته»**. قال الجرجاني: هكذا عبارة «المفتاح» والأظهر أن يقال: «كمال إظهار كمال الكراهة» إذ ليس المقصود كمال الإظهار فقط بحيث يجوز كون الكراهة غير كاملة، بل المقصود كمال الكراهة مع كمال إظهارها، ولعلّه هو المراد لكنّه حذف؛ لأنّ الاعتناء بشأن إظهار الكراهة يدلّ في الجملة على كمالها وشدّتها اهـ.

(٣) **قوله: «أي دلالة «لا تقيمنّ» على المراد»**. لم يرد أنّ «لا تقيمنّ» مستعمل في كمال الإظهار، ⇐

لإقامته ـ ﴿ **بالمطابقة، مع التّأكيد** ﴾ الحاصل من النّون.

[نقد]

فإن قلت: قوله: «لا تقيمنّ عندنا» إنّما يدلّ بالمطابقة على طلب الكفّ عن الإقامة، لأنّه موضوع للنّهي، وأمّا إظهار كراهة المنهيّ فمن لوازمه ومقتضياته، فدلالته عليه تكون بالالتزام[1] دون المطابقة.

[ردّ النّقد وبيان الحقيقة العرفيّة]

قلت: نعم[2] ولكن صار قولنا: «لا تقم عندي» بِحَسَبِ العُرْف حقيقةً في إظهار

⇐ بل أراد أنّه دالّ على كراهةٍ شديدة دلالة واضحة، وقد حصل باستعماله فيها كمال إظهارها، وإظهار كمالها، وليس شيء منهما بمستعمل فيه اللفظ ـ كما نصّ عليه الجرجانيّ ـ.

(١) **قوله: «فدلالته عليه تكون بالالتزام»**. قال الجرجاني: يمكن أن يجاب عنه بأنّ ذلك مبنيّ على مذهب من لا يفرّق بين «الطّلب» و«الإرادة» فيقول: طلب الفعل من الغير هو إرادته منه، فيكون مدلول الأمر هو الإرادة ومدلول النّهي هو الكراهة.

نعم، من فرّق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من الغير عبارة عن إرادته منه، وطلب عدمه أو الكفّ عنه عبارة عن كراهته منه ـ كالأشاعرة ـ احتاج ـ في تصحيح كون دلالة «لا تقيمنّ» على ما ذكرنا بالمطابقة ـ أن يتمسّك بالعرف.

وفي قوله: «حقيقة في إظهار كراهة إقامته» تسامح، فإنّ قولك: «لا تقم» ليس مستعملاً في إظهار الكراهة حتّى يكون حقيقةً فيه، بل هو حقيقة في كراهة إقامته، وباستعماله فيها يحصل إظهارها، وإذا أكّد بالنّون دلّ على كمال الكراهة دلالة واضحةً. فإذا استعمل «لا تقيمنّ» في الكراهة الكاملة حصل بذلك إظهار كمالها وكمال إظهارها ـ كما مرّ ـ.

(٢) **قوله: «قلت: نعم»**. اي: يجاب بأنّ ذلك إنّما هو بالنّظر إلى الوضع اللغويّ للنّهي والمصنّف ناظر إلى الوضع العرفيّ.

كراهة إقامته وحضوره، حتّى أنّه كثيراً ما يقال: «لا تقم عندي» ولا يراد كفّه عن الإقامة، بل مجرّد إظهار كراهة حضوره، والتّأكيد بالنّون دالّ على كمال هذا المعنى فصار «لا تقيمنّ عندنا» دالاًّ على كمال إظهار كراهته لإقامته بالمطابقة.

[تأييد الحقيقة العرفيّة]

وقريب من هذا ما يقال[1]: إنّه لم يرد بالمطابقة دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له، بل دلالته على ما يفهم منه قصداً وتصريحاً، بخلاف «اِرْحَل» فإنّ دلالته على كمال إظهار الكراهة لإقامته ليست بالمطابقة، مع أنّه ليس فيه شيء من التّأكيد، بل إنّما يدلّ على ذلك بالالتزام بقرينة قوله: * وإلّا فكن في السّرّ والجَهْرِ مُسْلِما * فإنّه يدلّ على أنّ المراد من أمره بالرِّحْلة إظهار كراهة إقامته بسبب مخالفة سرّه العَلَن.

[نقد السّكّاكيّ]

وزعم صاحب «المفتاح» أنّ دلالة «اِرْحَلْ» على هذا المعنى بالتّضمّن[2].

فكأنّه أراد بالتّضمّن معناه اللغوي؛ لأنّ «إِرْحَلْ» معناه الصّريح طلب الرِّحلة،

---

(١) **قوله: «وقريب من هذا ما يقال»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ اللّفظ إذا فهم منه معنىً غير ما وضع له ـ قصداً وصريحاً ـ احتمل أن يكون ذلك لصيرورته حقيقةً فيه عرفاً ـ كما ذكر ـ وأن يكون ذلك لكونه مجازاً فيه له نوع شهرة وإن لم يصل إلى حدّ الحقيقة، وأمّا مجرّد كونه جزءاً للمعنى الموضوع له، أو لازماً له واضح العلامة، فلا يكفي في كونه مفهوماً من اللفظ قصداً وصريحاً اه.

(٢) وهذا نصّه: وقوله: «لا تقيمنّ عندنا» أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله: «ارحل» لدلالة ذاك عليه بالتضمّن مع التجرّد عن التّأكيد، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التّأكيد. [مفتاح العلوم: ٣٧٦]

وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الإقامة إظهاراً لكراهتها.

وظاهر أنّ كمال إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءاً من مفهوم «اِرْحَل» حتّى يكون دلالته عليه بالتّضمّن.

ويمكن أن يقال: إنّه مبنيّ على أنّ الأمر بالشّيء يتضمّن النّهي عن ضدّه، فقوله: «اِرْحَلْ» يدلّ بالتّضمّن على مفهوم «لا تقم عندنا» وهو إظهار كراهة إقامته بحسب العرف ـ كما مرّ ـ وفيه تعسّف[1].

﴿ ووِزانه[2] ﴾ أي: وِزان «لا تقيمنّ عندنا» ﴿ وِزان «حسنها» في قولك: «أعجبني الدّار حسنها» لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال ﴾ فلا يكون «لا تقيمنّ» **تأكيداً** لقوله: «اِرْحَلْ» أو **بدل كلّ** ﴿ وغير داخل فيه ﴾ أي: عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون **بدل بعض**. ﴿ مع ما بينهما من الملابسة ﴾ والملازمة فيكون **بدل اشتمال**، والكلام في أنّ الجملة الأُولى ـ أعني: «اِرْحَلْ» ـ منصوبة المحلّ؛ لكونه مفعول «أقول» ـ كما مرّ في قوله: «أرسوا[3] نزاولها» ـ.

---

(١) **وقوله: «وفيه تعسّف»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ كون النّهي عن الضدّ جزءاً من الأمر بالشّيء مذهب مرجوح، وعلى تقدير صحّته فالّذي صار حقيقةً عرفيّة في كراهة الإقامة ـ وهو لفظ «لا تقم» الموجود في ضمن «ارحل» ـ هو معناه الأصليّ لا معناه العرفيّ، إذ لم يثبت في «ارحل» عن عرف مقتضٍ لذلك.

(٢) **قوله: «وزانه»**. أي: درجته ومرتبته، فليس هو بدلاً ولكنّه بمنزلته.

(٣) **قوله: كما مرّ في قوله «أرسوا»**. قال الجرجانيّ معلّقاً على ما مرّ: فيه بحث: أمّا أوّلاً: فلأنّ ما تقدّم من قوله: «لم يعطف عليه ولم يجعل أيضاً مجزوماً» يدلّ على أنّ الكلام في المثال الّذي هو محكيّ ـ أعني قول الرّائد ـ فإنّ تعليل الأمر بالإرساء وانعكاس المعنى بالجزم إنّما يتصوّر في كلامه.

وأمّا الشّاعر فهو إنّما يحكي كلام الرّائد على منواله، وليس له أن يعلّل أمراً وارداً في ⇐

⇐ كلام الرّائد، ولا أن يجزم ما بعده جواباً له، بل ليس له إلّا حكاية التّعليل الوارد فيه أو الجزم لو كان وارداً فيه.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لا خَفاء في أنّ المقصود تمثيل كمال الانقطاع على وجهٍ يوجب الفصل بين الجملتين، واختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً لا يوجب الفصل بينهما، إذا كان للأُولى محلّ من الإعراب، كيف وقد ورد العطف في الجمل المحكيّة بعد القول مع كونها مختلفة ذلك الاختلاف نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقد مرّ أنّ العلّامة نصّ على جواز العطف هاهنا في سورة نوح ومثّله بقولك: «قال زيد: نودي للصّلاة، وصلّ في المسجد».

ويدلّ على جوازه أيضاً أنّهم قالوا: الجملة الأُولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا، وعلى الأوّل إن قصد تشريك الثّانية للأُولى في حكم ذلك الإعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا أنّ شرط هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين.

فقد جعلوا الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في حكم المفردات، واكتفوا بالجهة الجامعة، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً وإنشاءً، بناءً على ظهور فائدة العطف بالواو ـ أعني التّشريك المذكور ـ.

وإنّما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثّاني وهو أن لا يكون للجملة الأُولى محلّ من الإعراب.

فلو كانت تلك الأحوال أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التّقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثّاني ضائعاً.

فإن قلت: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط إن أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبه مطلقاً ـ سواء كان للأُولى محلّ من الإعراب أو لا ؟

قلت: الجمل الّتي لها محلّ منه واقعة موقع المفردات، وليست النّسب بين أجزائها مقصودة بالذّات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النّسب بالخبريّة والإنشائيّة خصوصاً في

⇐

وقوله ـ في المثالين أعني: الآية والبيت ـ: «إنّ الثّاني أوفىٰ بتأدية المراد» يدلّ

⇐ الجمل المحكيّة بعد القول، بل الجمل حينئذٍ في حكم المفردات الّتي وقعت هي موقعها، بخلاف ما لا محلّ لها من الإعراب، فإنّ نسبها مقصودة بذواتها، فيعتبر أحوالها العارضة لها.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ قوله: «لأنّ المثال إنّما هو هذا المصراع» مسلّم لكن باعتبار دلالته على المحكيّ، لا باعتبار نفس الحكاية ولا تعسّف في ذلك.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥]، ففيه بحثان:

أحدهما: فصل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ** ﴾ عمّا قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيداً للأُولى أو بدلاً عنها، أو استئنافاً. وعلى هذا فالجملة الأُولى لا محلّ لها من الإعراب، وأمّا فصْله عنه في نظم الآية فذلك لحكاية كلامهم على ما كان عليه، إذ المجموع كلام واحد يجب في الحكاية إبقاؤه في صورته.

والثّاني: فصل ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ عمّا قبله وذلك في الحكاية دون المحكيّ، إذ لم يوجد فيه، وللجملة الأُولى في الحكاية محلّ من الإعراب، وبهذا الاعتبار أورد الآية فيما مرّ، وقد لخّصنا الحال هناك؛ فتأمّل.

فإن قلت: قد تبيّن أنّ المثال المقصود هاهنا كلام الرّائد، لكن لمّا لم يطّلع عليه إلّا بحكاية الشّاعر عنه كلامه أورد المصراع دليلاً عليه.

وأنّ فصل «نزاولها» عن «أرسوا» في كلامه لكمال الانقطاع، لاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً، فماذا تقول في فصله عنه في الحكاية، فهل يجوز فيها أن يعطف عليه ويكون الواو من كلام الحاكي كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ** ﴾.

قلت: إنّما يجوز للحاكي إيراد الواو في الجمل المحكيّة، إذا كان كلّ واحدة منها كلاماً برأسها، لتكون كلّ واحدة محكيّة على حالها. والجملة الثّانية هاهنا ـ أعني «نزاولها» ـ تعليل لما تضمّنه الأُولى، فهي من تتمّتها بحسب المعنى ومتّحدة معها فيجب جعلها محكيّاً واحداً، فترك العاطفة في الحكاية لهذه العلّة لا لكمال الانقطاع كما توهّمه الشّارح اهبحروفه.

على أنّ الجملة الأُولى فيهما وافية[1] بتمام المراد، لكنّها كغير الوافية؛ أمّا في الآية فلِما فيها من الإجمال، وأمّا في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور.

[الموضع الثّالث]

﴿**أو بياناً لها**﴾ عطف على «مؤكّدة» أي: القسم الثّالث من كمال الاتّصال أن تكون الجملة الثّانية بياناً للأُولى فتنزل منها منزلة **عطف البيان** من متبوعه ـ في إفادة الإيضاح ـ فلا تعطف عليها ﴿**لخَفَائها**﴾ أي: المقتضي لتبيين الجملة الأُولى بالثّانية خَفاء الأُولى مع اقتضاء المقام إزالته ﴿**نحو**: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ**[2] **قَالَ**

---

(١) **قوله: «أوفىٰ بتأدية المراد يدلّ على أنّ الجملة الأُولى فيهما وافية»**. وذلك لأنّ «أوفى» أفعل للتّفضيل ويجب فيه اشتراك المفضّل عليه والمفضّل في أصل المادّة.

(٢) **قوله: «فوسوس إليه الشّيطان»**. قال الفاضل الرّومي: عدّى «الوسوسة» بـ«إلى» لتضمّنه معنى «الإنهاء» و«الإلقاء» وأضاف «الشّجرة» إلى «الخلد» بادّعاء أنّ الأكل منها سبب لخلود الآكِل ومعنى ﴿**مُلْكٍ لاَ يَبْلىٰ**﴾ لا يتطرّق إليه النّقصان فضلاً عن الزّوال.

وأمّا تفسير الآية فقال ثقة الإسلام وصدوق المسلمين ابن بابويه الرّازي في باب مجلس الرّضا ـ عليه السّلام ـ عند المأمون في عصمة الأنبياء مِن «عيون أخبار الرّضا»: حدّثنا تميم بن عبدالله بن تميم القُرَشيّ ـ رضي الله عنه ـ قال: حدّثني أبي عن حَمْدان بن سليمان النّيسابوريّ، عن عليّ بن محمّد بن الجَهْم قال: حضرتُ مجلسَ المأمون وعنده الرِّضا عليّ بن موسى ـ عليه السّلام ـ فقال له المأمون: يابن رسول الله، أليس من قولك أنّ الأنبياء معصومون. قال: بلى، قال: فما معنى قول الله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿**وَعَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ**﴾؟ [طه: ١٢١] فقال:

إنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قال لآدم: ﴿**أُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾ ـ وأشار لهما إلى شجرة الحِنْطة ـ ﴿**فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ٣٥]، ولم يقل لهما: «ولا تأكلا من هذه الشّجرة ولا ممّا كان من جنسها» فلم

⇐

يٰا آدمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلىٰ ﴾ (١) فإنّ وِزَانَهُ ﴾ أي: وِزانَ قوله: «قال يا آدم» ﴿ وِزَانُ «عُمَرَ» في قوله ﴾:

﴿ * أقسمَ باللّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ (٢) * ﴾

⇐ يقربا تلك الشّجرة ولم يأكلا منها، وإنّما أكلا من غيرها لمّا أن وسوس الشّيطان إليهما وقال: ﴿ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هٰذِهِ الشَّجَرَةِ ﴾ وإنّما ينها كما أن تقربا غيرها ولم ينهكما عن الأكل منها، ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ ولم يكن آدم وحوّاء شاهدا قبل ذلك من يحلف باللّه كاذباً ﴿ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ [الأعراف: ٢٠ ـ ٢٢]، فأكلا منها ثقةً بيمينه باللّه. وكان ذلك من آدم قبل النُّبوّة، ولم يكن ذلك بذنب كبير استحقّ به دخول النّار، وإنّما كان من الصّغائر الموهوبة الّتي تجوز على الأنبياء قبل نزول الوحي عليهم، فلمّا اجتباه الله ـ تعالى ـ وجعله نبيّاً كان معصوماً لا يذنب صغيرة ولا كبيرة، قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ عَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدىٰ ﴾ [طه: ١٢١ ـ ١٢٢]، وقال ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ إِنَّ اللّهَ اصْطَفىٰ آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣].

(١) طه: ١٢٠.

(٢) «أقسم باللّه أبو حَفْصٍ عُمَر». المصراع من الرَّجَز المشطور والقائل عبدالله بن كيسبة ـ كما ذكره البغداديّ في «خزانة الأدب» نقلاً عن المرزباني في «معجم الشّعراء» وتمامه ـ:

أقسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ
ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ
حَفاً ولا أجهدها طُوْلُ السَّفَرْ
وأنت لو أبصرت نِضْوِي يا عُمَرْ
وما بها ـ عَمْرَكَ ـ من سوء الأَثَرْ
عَدَدْتَنِي كابن سبيل قَدْ حَضَرْ

والرّاجز جاء إلى ثاني المتغلّبين على الخلافة عمر بن الخطّاب العدويّ فقال: إنّ أهلي ببادية بعيدةٍ وإنّي على ناقة دَبْراء، عَجْفَاء، نَقْبَاء، واستحمله فظنّه كاذباً فلم يحمله فقال ⇐

⇐ الرَّجَز. والشّاهد فيه جعل «عمر» بياناً لأبي حفص.

وعمر بن الخطّاب العدويّ ذكره ابن حزم في «المحلّى بالآثار» من أصحاب ليلة العقبة المتآمرين لقتل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ عند رجوعه عن غزوة تبوك، قال في أواخر «المحلّى» في ذكر أحاديث حذيفة: وأمّا حديث حذيفة فساقط؛ لأنّه من طريق الوليد بن جميع، وهو هالك، ولا نراه يعلم مَنْ وَضَعَ الحديث، فإنّه قد روى أخباراً فيها أنّ أبابكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن أبي وقّاص أرادوا قتل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإلقائه من العقبة في تبوك، وهذا هو الكذب الموضوع الّذي يطعن الله ـ تعالى ـ واضعه فسقط التعلّق به والحمد للّه ربّ العالمين. [المحلّى ١١: ٢٢٤]

قال الجعفريّ: انظر إلى منطقه المزيّف، فإنّه حكم بسقوط الحديث بدليل أنّه طَعَنَ في أبي بكر وعمر، وهما عند القوم خطّ أحمر، ولو تعبّد المسلم بهذا الدّليل وأمثاله لأسقط شطراً كبيراً من القرآن مثل سورة المنافقين وآيات ذمّ أهل النّفاق من الصَّحَابة لأنّها نزلت في لعنهم وطعنهم، والحديث صحيح يشهد بصحّته أحاديث كثيرة معتبرة عند القوم مثل أحاديث الحوض وارتداد القوم في البخاريّ وغيره.

وأيضاً أبوبكر وعمر بن الخطّاب تخلّفا عن جيش أُسامة وقد لعن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ المتخلّف عنه.

وأحرقا بيت فاطمة ـ كما في ابن قتيبة ـ وفتّشاه ـ كما في «مروج الذهب» ـ.

وعمر أوّل من أبدع صلاة التّراويح ـ كما في «الأوائل» للعسكري و«الأوائل» و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي ـ.

وهو أوّل من أسّس حكومة بني أُميّة باستعمال يزيد بن أبي سفيان على الشام ثمّ استعمال أخيه معاوية بن أبي سفيان.

منهم جَرَى مِنْ بَعْدُ كُلُّ ما جَرَى   فإنّ كلّ الصَّيْدِ في جَوْف الفَرَا

ولذا لقّبه اليهود بالفاروق ـ كما نصّ عليه ابن سعد في أحوال عمر من «الطّبقات» ـ.

وأوّليّاته كثيرة جدّاً يكفيك منها جرأته على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ حيث

⇐

حيث جعل «قال يا آدم» بياناً وتوضيحاً لقوله: «فوسوس إليه الشّيطان» كما جعل «عمر» بياناً وتوضيحاً لـ«أبي حفص».

[دفع وهمٍ]

ولا يجوز أن يقال: إنّه من باب **عطف البيان** للفعل؛ لأنّا إذا قطعنا النّظر عن الفاعل[١] ـ أعني: الشّيطان ـ لم يكن «قال» بياناً وتوضيحاً لـ«وسوس» فليتأمّل[٢].

[العطف في كمال الاتّصال لنكتة]

وقد تعطف الجملة الّتي تصلح بياناً للأُولى عليها، تنبيهاً على استقلالها ومغايرتها للأُولى، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحُونَ**

⇐ صلّى على عبدالله بن أُبي وقد ذكره ابن حزم في أواخر «المحلّى».

وقوله لرسول الله: «حسبنا كتاب الله إنّ النّبيّ يَهْجُرُ» المعروف بـ«رزيّة يوم الخميس».

(١) **قوله: «إذا قطعنا النّظر عن الفاعل»**. أي: إذا قطعنا النّظر عن الفاعل في «وسوس» و«قال» ونظرنا إلى مجرّد الفعلين ـ أعني مطلق الوسوسة ومطلق القول ـ لم يصلح الثّاني أن يكون بياناً للأوّل، لأنّه أعمّ منه مطلقاً، فلا يفهم منه ما يتّضح به الوسوسة.

بل نقول: لابدّ في الثّاني من ملاحظة التّعلّق بالمفعول أيضاً، حتّى يصلح بياناً للأوّل، ولا شبهة أنّ المفعول المقيّد بهذا الفاعل والمفعول، ليس بياناً لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشّيطان، بل الوسوسة إلى آدم ـ عليه السّلام ـ فالنّسبة بالبيانيّة إنّما هي بين الجملتين دون مجرّد الفعلين ـ كما في الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «فليتأمّل»**. قال الشّارح التّفتازانيّ في بيان وجه التّأمّل: وجه التأمّل أنّه قد يتوهّم أنّ القول من حيث إسناده إلى الفاعل بيان لـ«وسوس» لا أنّ مجموع الجملة بيان للجملة السّابقة ومعلوم أنّ عدم كون القول بياناً للوسوسة ظاهر لكن عدم كون القول المسند إلى الشّيطان بياناً للوسوسة محتاج إلى التأمّل ليظهر أنّ التّفسير والبيان ليس في نفس القول، بل المجموع المركّب من القول والقائل والمقول.

أَبْنَائَكُمْ ﴾[1] وفي سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿ **وَيُذَبِّحُونَ** ﴾ ـ بالواو ـ.

فحيث طرح الواو جعله بياناً لـ«يسومونكم» وتفسيراً لـ«العذاب» وحيث أثبتها جعل التّذبيح مستقلاً ومغايراً للأُولى ـ لأنّه أوفىٰ على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة ـ كأنّه جنس آخر.

[الفصل لنكتة أُخرى]

وقد يكون قطع الجملة عمّا قبلها لكونها بياناً وتفسيراً لمفرد من مفرداته كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ * إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾[2] فإنّه بيّن عذاب اليوم الكبير بأنّ مرجعكم إلى مَن هو قادر على كلّ شيء، فكان قادراً على أشدّ ما أراد من عذابكم.

[شبه كمال الانقطاع]

ولمّا فرغ عن كمال الانقطاع والاتّصال أراد أن يشير إلى شبههما فقال:

﴿ **وأمّا كونها** ﴾ أي: كون الجملة الثّانية ﴿ **كالمنقطعة عنها** ﴾ أي: عن الأُولى ﴿ **فلكون عطفها عليها** ﴾ أي: عطف الثّانية على الأُولى ﴿ **موهماً لعطفها على غيرها** ﴾ ممّا يؤدّي على فساد المعنى.

[بيان الشباهة]

وشبه هذا بكمال الانقطاع أنّه يشتمل على مانع من العطف وهو إيهام خلاف المراد، كما أنّ المختلفتين إنشاء وخبراً، والمتّفقتين اللّتين لا جامع بينهما اشتمل على مانع، لكن هذا دونه؛ لأنّ المانع في هذا خارجيّ ربّما يمكن دفعه بنصب

---

(١) البقرة: ٤٩.

(٢) هود: ٣ـ ٤.

قرينة. ﴿ ويُسَمَّى الفصل لذلك قطعاً[١]، ومثاله ﴾:

﴿ وتَظُنُّ سَلمىٰ أَنَّني أبغي بـها[٢] بدلاً أراها فـي الضَّـلالِ تَـهِيْمُ ﴾

فإنّ بين الجملتين الخبريّتين ـ أعني: قوله: «وتظنّ سلمى» وقوله: «أراهـا» ـ مناسبة ظاهرة، لاتحادهما في **المسند** لأنّ معنى «أراها»: «أظنّها» والمسند إليه في الأولى محبوبة، وفي الثّانية محبّ، لكن لم يعطف «أراها» على «تظنّ» لئلّا يتوهّم السّامع أنّه عطف على قوله: «أبغي» وهـو أقـرب إليـه، فـيكون هـذا أيـضاً مـن مظنونات «سلمى» وليس كذلك.

﴿ **ويحتمل الاستئناف** ﴾ كأنّه قيل: كيف تراها في هذا الظّنّ؟ فقال: أراها تتحيّر في أودية الضَّلَال.

[القطع لدفع الإيهام في الآية]

ومن هذا القبيل قطع قوله[٣]: ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[٤] عن الجملة الشّرطيّة ـ

---

(١) **قوله: «ويُسمّى الفصل لذلك قطعاً»**. قال الرّومي: إمّا لكونه قاطعاً للوهم، أو لأنّ كلّ فصل قطع فيكون من تسمية المقيّد باسم المطلق.

(٢) **قوله: «وتَظُنُّ سَلمىٰ أنَّني أبغي بها»**. البيت من الكامل على العـروض الأُولى مـع الضّـرب الثّاني المقطوع ـ فَعِلاتن ـ والقائل غير معلوم والباقي شرحه الشّارح.

قال العلّامة الفسوي: المحفوظ عن الثّقات في «أراها» ضمّ الهمزة على أنّه مبنيّ للمفعول من «أَرَى، يُرِي» من باب الإفعال، فأوّل مفاعيله ضمير المتكلّم النّائب عن فاعله، وثانيها ضمير المؤنّث المتّصل، وثالثها قوله: «تهيم» وهو من «الهَيْمان» بمعنى الحيرة.

ولولا النّقل عنهم أمكن أن يقال: قوله «اراها» بفتح الهمزة مـضارع «رأى» مـن المـجرّد، فضمير المتكلّم فاعله ومفعولاه ضمير المؤنّث وقوله: «تهيم» اهـ.

(٣) **قوله: «ومن هذا القبيل قطع قوله: «اللّه يستهزئُ بهم»**. أي: من قبيل القطع لدفع الإيهام هذه الآية.

(٤) البقرة: ١٥.

أعني: قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾[1] ـ فإنّ عطفه عليها يوهم عطفه على جملة «قالوا» أو جملة «إنّا معكم» وكلاهما فاسد كما مرّ[2].

[نقد السّكّاكيّ]

فظهر أنّ قطعه أيضاً للاحتياط[3] ـ كما في هذا البيت ـ لا للوجوب كما زعم السّكّاكيّ[4] لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة[5].

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) **قوله: «وكلاهما فاسد كما مرّ»**. أي: عند قوله في المتن: لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «قالوا» لئلّا يشاركه في الاختصاص بظرفٍ.

(٣) **قوله: «أنّ قطعه أيضاً للاحتياط»**. قال الجرجاني في ضابط القطع للاحتياط: وهو أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانعٍ من العطف عليه، وكلام لا مانع فيه، فتنقطع الجملة عنه حتّى لا يتوهّم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع.

وقال في ضابط القطع للوجوب: وهو أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فتنقطع الجملة عمّا قبلها وجوباً.

(٤) **قوله: «لا للوجوب كما زعم السّكّاكي»**. قال الخطيب في «الإيضاح»: وقسّم السّكّاكيّ القطع إلى قسمين:

أحدهما: القطع للاحتياط وهو ما لم يكن لمانعٍ من العطف كما في هذا البيت.

والثّاني: القطع للوجوب وهو ما كان لمانعٍ، ومثّله بقوله ـ تعالى ـ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ قال: لأنّه لو عطف لَعُطِفَ إمّا على جملة «قالوا» وإمّا على جملة «إنّا معكم» وكلاهما لا يصلح لما مرّ.

وكذا قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾.

وفيه نظر؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثّلاثة معطوفاً على الجملة المصدّرة بالظّرف ـ أي: الجملة الشّرطيّة ـ وهذا القسم لم يبيّن امتناعه.

(٥) **قوله: «لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة»**. أي: جملة «إذا خلوا» وإنّما بيّن

⇐

⇐ امتناع العطف على جملة «قالوا» وجملة «إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون» لا الجملة الشّرطيّة ـ أعني «إذا خلوا» ـ وهذا نصّ السّكّاكيّ، قال في «المفتاح» ٣٧١: ومن أمثلة القطع للوجوب قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ **وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ لم يعطف «اللّه يستهزئ بهم» للمانع عن العطف.

بيان ذلك أنّه لو عطف لكان المعطوف عليه إمّا جملة «قالوا» وإمّا جملة «إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون» لكن لو عطف على «إنّما نحن مستهزؤون» لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم، وليس هو بمراد.

ولو عطف على «قالوا» لشاركه في اختصاصه بالظّرف المقدّم وهو «إذا خلوا إلى شياطينهم» لما عرفت في فصل التّقديم والتّأخير وليس هو بمراد، فإنّ استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم فخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ متّصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال، خَلَوْا إلى شياطينهم أم لَمْ يَخْلُوْا إليهم.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ** ﴾ قطع «ألا إنّهم» لئلّا يستلزم عطفه على «إنّما نحن مصلحون» كونه مشاركاً له في أنّه من قولهم، أو عطفه على «قالوا» كونه مختصّاً بالظّرف اختصاص «قالوا» به، لتقدّمه عليه، وهو «إذا قيل لهم لا تفسدوا» فإنّهم مفسدون في جميع الأحيان سواء قيل لهم «لا تفسدوا» أو لم يقل. وكذلك قوله: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ** ﴾ قطع «ألا إنّهم» لمثل ما تقدّم في الآية السّابقة.

ولك أن تحمل ترك العطف في «اللّه يستهزئ بهم» على الاستئناف من حيث إنّ حكاية حال المنافقين في الّذي قبله لمّا كانت تُحَرِّكُ السّامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله إيّاهم ؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف.

وأن تقول في «ألا إنّهم هم المفسدون» ترك العطف فيه للاستئناف أيضاً، ليطابق مقتضى الحال، وذلك أنّ ادّعائهم الصّلاح لأنفسهم على ما ادّعوه مع توغّلهم في الإفساد

⇐

⇐ ممّا يشوّق السّامع أن يعرف ما حكم الله عليهم، فكان وروده بدون الواو، وهو المطابق كما ترى. وكذا في: «ألا إنّهم هم السّفهاء» اه.

وقال سيّدنا الأُستاذ في شرحه: إنّ في آية «إذا خلوا إلى شياطينهم» ـ الآية ـ ثلاثة أسْئِلةٍ:

الأوّل: أنّه لِمَ لَمْ يعطف «اللّه يستهزئ بهم» على «إنّا معكم»؟ وأُجيب عن هذا السّؤال بأنّه يلزم على هذا أن يكون المعطوف مقولاً للمنافقين وليس كذلك.

الثّاني: أنّه لِمَ لم يعطف على «قالوا إنّ معكم» وأُجيب بأنّه يلزم منه الاختصاص وهو غير مراد.

الثّالث: أنه لِمَ لَمْ يُعْطَف على مجموع الشّرط والجزاء ـ يعني «إذا خلوا» إلى آخر الآية ـ والجواب: أنّه لم يعطف على المجموع دفعاً لتوهّم خلاف المراد، إذ لو عطف على «إذا خلوا» الآية لتوهّم أنّه معطوف على «إنّا معكم» أو على «قالوا» وكلاهما باطل.

وقال الجرجاني في شرح قوله: «لأنّه لم يبيّن امتناع عطفه على الجملة الشّرطيّة» يمكن أن يقال: لا حاجة به إلى ذلك البيان، لأنّ الجملة عنده هي الجزاء، والشّرط قيد من قيودها كالظّرف والحال وغيرهما، وقد بيّن امتناع العطف على الجزاء، ولم يتحقّق بين الشّرط والجزاء حكم ليوجد هناك جملة أُخرى، هي المجموع المركّب منهما حتّى يحتاج إلى بيان امتناع العطف عليها، وقد مرّ مباهاة الشّارح بتحقيق ذلك على طريق أهل العربيّة.

فإن قلت: العطف على الجزاء المقيّد يتصوّر على وجهين:

الأوّل: أن يجعل القيد جزءً من المعطوف عليه، بأن يلاحظ التّقييد أوّلاً ثمّ يعطف عليه ثانياً، فلا يلزم حينئذٍ الاشتراك في ذلك القيد، لأنّه جزء من أجزاء المعطوف عليه، لا حكم من الأحكام.

الثّاني: أن يعتبر العطف عليه أوّلاً ثمّ يقيّد ثانياً، فيكون ذلك القيد حكماً من أحكام المعطوف عليه مشتركاً بينه وبين المعطوف، فيجوز أن يجعل عطف «اللّه يستهزئ بهم» على «قالوا» من الوجه الأوّل، فكأنّه المراد من العطف على الجملة الشّرطيّة؟

⇐

لا يقال: إنّه تركه لظهور امتناع عطف غير الشّرطيّة على الشّرطيّة.

وظهور أنّه لا جامع بينهما.

لأنّا نقول: الأوّل ممنوع، فإنّ عطف الشّرطيّه على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ** ﴾[١] وقوله: ﴿ **فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾[٢].

وكذا الثّاني[٣] لظهور المناسبة بين **المسندين** ـ أعني: استهزاء الله ـ تعالى ـ بهم، وتقاولهم بهذه المقالات في أوقات الخلوات ـ بل لاتّحادهما في التّحقيق.

وكذا بين **المسند إليهما** لكونهما متقابلين يستهزئ كلّ منهما بالآخر، بدليل أنّه علّل[٤] قطع «الله يستهزئ بهم» عن جملة «قالوا» أو جملة «إنّا معكم» بما مرّ،

⇐ **قلت**: قد صرّح فيما تقدّم أنّ المعطوف عليه إذا كان مقيّداً بقيد متقدّم عليه كان المتبادر في الخَطَابيّات من العطف هو اشتراكهما في القيد، وهذا القدر كافٍ في المنع.

فإن قلت: ماذا تقول في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ** ﴾ الآية ... حيث زعمت أنّ المتبادر إلى الفهم هو الاشتراك؟

قلت: قد يخالف الظّاهر المتبادر لدليل هو أقوى منه كما في الآية الكريمة، فإنّ الاستقدام في زمان مجيء الأجل مستحيل استحالة ظاهرة، فلا فائدة في نفسه، فوجب أن يعطف على المقيّد مع قيده.

فإن قلت: فليجعل عطف «اللّه يستهزئ بهم» من هذا القبيل.

قلت: ليست القرينة هاهنا مثلها هناك في الظّهور، فلا يلزم من مخالفة الظّاهر لقرينة أقوى مخالفته لقرينة أضعف اهـ.

(١) الأنعام: ٨.

(٢) الأعراف: ٣٤.

(٣) **قوله: «وكذا الثّاني»**. وهو قوله قبل ذلك: «وظهور أنّه لا جامع بينهما».

(٤) **قوله: «بدليل أنّه علّل»**. الجارّ والمجرور متعلّق بقوله: «لظهور المناسبة».

⇐

لا بعدم الجامع بينهما؛ فليفهم.

[شبه كمال الاتّصال]

﴿**وأمّا كونها**﴾ أي: كون الثّانية ﴿**كالمتّصلة بها**﴾ أي: بالأُولى ﴿**فلكونها**﴾ أي: الثّانية ﴿**جواباً لسؤال اقتضته الأُولى**﴾(١) ﴿**فتنزل الأُولى منزلته**﴾ أي: منزلة السّؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له ﴿**فتفصل**﴾ الثّانية ﴿**عنها**﴾ أي: عن الأُولى ﴿**كما يفصل الجواب عن السّؤال**﴾ لما بينهما من الاتّصال(٢).

⇐ **فإن قلت**: لا تقريب لهذا الاستدلال فإنّه إنّما يشعر بوجود الجامع بين جملة «اللّه يستهزئ بهم» وبين جملة «قالوا إنّا معكم» والسّائل إنّما منع وجود الجامع بين جملة «اللّه يستهزئ بهم» وبين الجملة الشرطيّة.

قلت: الجملتان من أجزاء الشّرطيّة، فالجامع فيهما جامع فيها؛ فافهم ـ كذا في حاشية الرّوميّ ـ.

(١) **قوله**: «**جواباً لسؤال اقتضته الأُولى**». صرّح الشّيخ في «دلائل الإعجاز» لوجوب القطع في هذه الصّورة وهو المفهوم من شرح «المفتاح» وإنّما الخلاف في سبب القطع، فمنهم من يقول: السّبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلباً وخبراً. ومنهم من يجعله كمال الاتّصال وهو ارتباط اللّاحق بالسّابق ارتباطاً ذاتيّاً.

(٢) **قوله**: «**لما بينهما من الاتّصال**». قال الشّارح الهنديّ: أي الانفصال الشّبيه بكمال الاتصال فكما أنّ الجملة الأُولى في الأقسام الثّلاثة من كمال الاتّصال مستتبعة للثّانية ولا يوجد الثّانية بدون الأُولى كذلك السّؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السّؤال فكلا صورتي السّؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتّصال وهو الظّاهر من التّشبيه.

وقيل: المراد من الاتّصال كمال الاتّصال، فصورة السّؤال والجواب من كمال الاتّصال.

وفيه أنّ كمال الاتّصال منحصر في الأقسام المذكورة وليس صورة السّؤال والجواب داخلة في شيءٍ منها اهمختصراً.

[كلام السّكّاكي]

﴿ وقال السّكّاكيّ ﴾[١]: النّوع الثّاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمُوْرِدِ للسّؤال[٢] **﴿ فينزّل ذلك ﴾** السّؤال المدلول عليه بالفحوى **﴿ منزلة الواقع ﴾** ويطلب بالكلام الثّاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السّابق لذلك.

وتنزيل السّؤال بالفحوى[٣] منزلة الواقع لا يصار إليه إلّا **﴿ لنكتة كإغناء السّامع أن يسأل ﴾**.

---

(١) أي: في الفنّ الرّابع من «مفتاح العلوم» ٣٦٠ ـ ٣٦١ وسيأتي نقل كلامه بُعَيْدَ ذلك فانتظره.

(٢) **قوله: «كالمورد للسؤال»**. قال الشّريف الجرجاني في «شرح المفتاح»: هو على صيغة اسم الفاعل فإنّ الكلام بسبب كونه منشأً للسّؤال كأنّه يُوْرِده، والتقييد بالفحوى زيادة.

وقال الرّومي: ولك أن تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى: أنّ الكلام بواسطة دلالة فحواه على السّؤال كالكلام الذي أُتِي به للدلالة على السّؤال.

(٣) **قوله: «تنزيل السّؤال بالفحوى»**. أي: حال كون السّؤال مدلولاً عليه بالفحوى، قال الشّارح الهنديّ: والتّفصيل أنّ السّؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتّصال، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السّؤال إنشاءً والجواب خبراً، وإن نظر إلى قائليهما فكلّ منهما كلام مبتدأ، أي: كلّ منهما كلام متكلّم ولا يعطف كلام متكلّم على كلام متكلّم آخر، وعلى جميع التّقادير فالفصل متعيّن.

وأمّا ما قيل: إنّه قد ورد الواو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ** ﴾ والحال أنّه جواب لسؤال نشأ ممّا قبله وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ** ﴾ **فليس بشيءٍ** ومنشأه الغفلة عن شأن نزوله، فإنّه نزل في منع المؤمنين عن استغفار آبائهم محتجّين في ذلك بأنّ إبراهيم ـ عليه السّلام ـ استغفر لأبيه، فالآية الأُولى منع لهم عن استغفار الآباء والأقربين، والثّانية جواب لتمسّكهم باستغفار

⇐

﴿أو أن لا يسمع منه ﴾ عطف على «إغناء» أي: مثل أن لا يسمع من السّامع شيء تحقيراً له، وكراهةً لاستماع كلامه، أو مثل أن لا تقطع كلامك بكلامه، أو مثل القصد إلى تكثيرالمعنى بتقليل اللّفظ ـ وهو تقدير السّؤال وترك العاطف ـ أو غير ذلك[1].

[الخلاف بين الخطيب والسّكّاكيّ]

فليس في كلام السّكّاكيّ[2] دلالة على أنّ الجملة الأُولى تنزّل منزلة السّؤال

⇐ إبراهيم ـ عليه السّلام ـ عطفت إحداهما على الأُخرى للتناسب وليست جواباً عن سؤالٍ نشأ من الآية الأُولى.

وكذا ما قيل في جوابه من أنّ الواو للاستئناف فإنّه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانيّة ـ أعني جواب السّؤال ـ وإنّما تدخل على قلّة على المستأنفة النّحويّة ـ أعني الجملة الابتدائيّة ـ اهمختصراً.

وهذا مخالف لما ذكره في آخر باب الالتفات عند قول الشّاعر:

* فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة *

حيث جعل «وفي اليأس راحة» جواباً لسؤالٍ اقتضته الأُولى حيث قال: فكأنّه لمّا قال: «فلا صرمه يبدو» قيل له: ما تصنع به؟ فأجاب بقوله: «وفي اليأس راحة» والجملة مشتملة على الواو.

هذا ولكن يمكن حمل الواو في البيت والآية على الاستئناف لا على العطف. وأمّا قول الشّارح الهنديّ: «إنّه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النّحويّة» ففيه نظر، بل قد عهد ذلك مثل الواو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ في من قرأ برفع «يذرهم» ـ كما نصّ عليه ابن هشام في باب الواو من «المغني» ـ.

(١) **قوله: «أو غير ذلك»**. قال الجرجاني: مثل تنبيه المتكلّم على كمال فِطانته وإدراكه أنّ الكلام السّابق مقتضٍ للسّؤال، أو على بَلادة السّامع وعدم تنبّهه لذلك إلّا بعد إيراد الجواب.

(٢) **قوله: «فليس في كلام السّكّاكيّ»**. وهذا كلامه في باب الفصل والوصل من «المفتاح» ٣٦٠ ـ ⇐

ـكما في كلام المصنّف ـ.

⇐ ٣٦١: أمّا الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان:

أحدهما: أن يكون للكلام السّابق حكم وأنت لا تريد أن تشركه الثّاني في ذلك فيقطع.

ثمّ إنّ هذا القطع يأتي إمّا على وجه الاحتياط وذلك: إذا كان يوجد قبل الكلام السّابق كلام غير مشتمل على مانعٍ من العطف عليه، لكنّ المقام مقام احتياطٍ فيقطع لذلك.

وإمّا على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد.

وثانيهما: أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزّل ذلك منزلة الواقع ويطلب بهذا الثّاني وقوعه جواباً له فيقطع عن الكلام السّابق لذلك.

وتنزيل السّؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلّا لجهاتٍ لطيفة:

إمّا لتنبيه السّامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلّا يسمع منه شيء، أو لئلّا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ـ وهو تقدير السّؤال وترك العاطف، أو غير ذلك ممّا ينخرط في هذا السّلك ـ ويسمّى النّوع الأوّل **قطعاً**، والثّاني **استئنافاً** اهـ.

هذا كلام السكّاكي بعين حروفه وحاصل ما ذهب إليه السّكّاكيّ أنّ السّؤال الّذي اقتضته الجملة الأُولى بالفحوى ينزل منزلة الواقع الموجود بالفعل المصرّح به وتجعل الجملة الثانية جواباً عن ذلك السّؤال، وحينئذٍ فتقطع الجملة الثّانية عن الجملة الأُولى، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالمقتضي لمنع العطف كون الجملة الثّانية جواباً لسؤال محقّق موجودٍ، لا تنزيل الجملة الأُولى منزلة السّؤال كما ذهب إليه المصنّف.

والتّفتازانيّ ينتقد الخطيب القزوينيّ بأنّه اختصر كلام السّكّاكيّ فكان عليه أن لا يتقوّل على السكّاكي ما لم يقله.

والجواب: أنّ المصنّف عدل عن قول السكّاكي لأنّه لا يتابعه على الإطلاق بل فيما وافق الصّواب، والجملة الثّانية بالنّسبة إلى الأُولى كالجواب بالنّسبة إلى السّؤال وهذا إنّما يكون على تقدير تشبيه الأُولى بالسّؤال وتنزيلها منزلته، وهذا بخلاف ما زعمه السّكّاكي من تنزيل السّؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع الموجود.

فكأنّ المصنّف نظر إلى أنّ قطع الثّانية عن الأُولى مثل قطع الجواب عن السّؤال ـ لكونها كالمتّصلة بها ـ إنّما يكون على تقدير تشبيه الأُولى بالسّؤال وتنزيلها منزلته.

[ردّ الشّارح للخطيب ونقل كلام الزّمخشريّ]

ولا حاجة إلى ذلك، لأنّ كون الجملة الأُولى[1] منشأ السّؤال كافٍ في كون الثّانية ـ الّتي هي الجواب ـ كالمتّصلة بها، على ما أشار إليه صاحب «الكشّاف»[2] حيث قال:

---

(١) **قوله: «لأنّ كون الجملة الأُولى»**. قال الهنديّ: فيه خَفاء، لأنّ مجرّد كونها منشأ السّؤال لا يوجب شبهة الاتّصال بالجواب إلّا إذا لوحظ أنّ المتّصل بالمتّصل متّصل بذلك الشّيء وهذا إنّما يتِمّ إذا كان جهتا الاتّصال واحدة، وإلّا فيجوز أن يكون كالمنقطعة عنه بناءً على تباين جهتي الاتّصال، فلابدّ من تنزيلها منزلة السّؤال ليكون كالمتّصلة.

والسّكّاكي إنّما لم يعتبر التّنزيل، لأنّه جعل الحالة المقتضية للقطع نوعين:

أحدهما: عدم قصد اشتراك الثّاني في حكم الأوّل.

والثاني: أن يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورد للسّؤال فيقطع الثّاني عنه، ليكون دليلاً على تقدير السّؤال وجعله كالمحقّق، ولو أورد الواو لم يكن شيء دليلاً على تقدير السّؤال واعتباره، ولم يعتبر فيه كون الثّاني كالمتّصل بالأوّل حتّى يحتاج إلى اعتبار التّنزيل.

ومن هذا ظهر أنّ ما نقله من «الكشّاف» ليس مؤيّداً لما ادّعاه من كفاية كونها منشأ للسّؤال في كونها كالمتّصلة، لأنّه لا يدلّ إلّا على تقدير السّؤال ولا دلالة على جعله له بهذا الاعتبار كالمتّصلة.

(٢) **قوله: «أشار إليه صاحب «الكشّاف»»**. وهذا نصّه في تفسير الآية ٩ من سورة البقرة:

فإن قلت: لم قطعت قصّة الكفّار عن قصّة المؤمنين ولم تعطف كنحو قوله: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾ وغيره من الآي الكثيرة؟

⇐

وإنّما قطع قصّة الكفّار ـ يعني: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[1] الآية ـ عمّا قبلها، لأنّ ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وأنّه هدى للمتّقين، والثّانية مسوقة لبيان أنّ الكفّار من صفتهم كَيْتَ وكَيْتَ، فبين الجملتين تباين في الغرض والأُسلوب[2] وهُمَا على حدٍّ لا مجال فيه للعاطف، بخلاف قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ

⇐ **قلت**: ليس وزان هاتين القصّتين وزان ما ذكرت، لأنّ الأُولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنّه هدى للمتّقين، وسيقت الثّانية لأنّ الكفّار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والأُسلوب وهما على حدّ لا مجال فيه للعاطف.

فإن قلت: هذا إذا زعمت أنّ «الّذين يؤمنون» جارٍ على «المتّقين» فأمّا إذا ابتدأته وبيّنت الكلام لصفة المؤمنين، ثمّ عقّبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآي المتلوّة.

قلت: قد مرّ لي أنّ الكلام المبتدأ عقيب المتّقين سبيله الاستئناف، وأنّه مبنيّ على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتّقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللّفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه اهـ.

وقوله: «قد مرّ لي» إشارة إلى ما ذكره في تفسير الآية ٥ من سورة البقرة، راجع الكشّاف ١: ٧٤ـ٤٩.

(١) البقرة: ٦.

(٢) **قوله: «تباين في الغرض والأُسلوب»**. أمّا التّباين في الغرض فلأنّ الغرض من الجملة الأُولى بيان أنّ الكتاب متّصف بغاية الكمال وأنّه الكتاب الكامل، والغرض من الجملة الثّانية بيان اتّصاف الكفّار بالإصرار على الكفر والضّلال.

وأمّا التّباين في الأُسلوب والطّريق فلأنّ الطّريق في أداء المراد في الجملة الأُولى الحكم على الكتاب ـ مع حذف الضّمير الرّاجع إليه في ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ ـ بخبر موصول به ذكر المتّقين وأوصافهم، وطريق الأداء في الجملة الثّانية الحكم على الكفّار بالإصرار المذكور مع ذكرهم في اللّفظ.

⇐

الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾[1] ثمّ قال:

فإن قلت: هذا إذا زعمت أنّ «**الّذين يُؤمنون**» جارٍ على «**المتّقين**»، وأمّا إذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثمّ عقّبته بكلام آخر في صفة أضدادهم كان مثل قوله: «**إنّ الأبرار لفي نعيم**».

قلت: قد مرّ لي أنّ الكلام المبتدأ عقيب «المتّقين» سبيله الاستئناف وأنّه مبنيّ على تقدير[2] سؤال، فذلك إدراج له في حكم «المتّقين» وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللّفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه.

[الاستئناف البياني]

﴿ **ويُسمّى الفصل لذلك** ﴾ أي: لكون الثّانية جواباً لسؤال اقتضته الأُولى

⇐ قال الجرجاني: وذلك لأنّ الغرض من الجملة الأُولى أشدّ إعضاضاً لتحدّي وتقرير ما سيق له الكلام أوّلاً من أنّه الكتاب الكامل. والغرض من الجملة الثّانية أن ينعى على الكفّار ما هم فيه من التّصامّ والتّعامي عن آيات الله ـ تعالى ـ استطراداً لذكرهم عند ذكر المؤمنين.

والأُسلوب في الأُولى ـ أي: طريق الأداء فيها ـ الحكم على الكتاب وجعل المتّقين من تتمّة ما حكم به عليه. وفي الثّانية الحكم على الكافرين ولذلك صدرت الثّانية بـ«إنّ» تنبيهاً على انقطاعها عن الأُولى وأنّها فنّ آخر.

(١) الانفطار: ١٣ ـ ١٤.

(٢) قال الهنديّ: كأنّه قيل: ما بال المتّقين خصّوا بالهداية؟ وهو محلّ استشهاد الشّارح وقد عرفت أنّه لا استشهاد.

على أنّه يجوز أن يكون اقتصاره على تقدير السّؤال لكفايته في كونه كالجاري عليه من غير حاجةٍ إلى التّنزيل.

﴿ استئنافاً، وكذا الجملة الثّانية ﴾ نفسها تسمّى استئنافاً، كما تسمّى مستأنفة[١].

[أقسام الاستئناف البياني]

﴿ وهو ﴾ أي: الاستئناف ﴿ ثلاثة أضرب[٢] ﴾.

١ ـ ﴿ لأنّ السّؤال ﴾ الّذي تضمّنته الجملة الأُولى ﴿ إمّا عن سبب الحكم مطلقاً نحو:

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قُلْتُ: عليلُ　　سَهَرٌ دائمٌ وَحُزْنٌ طَويلُ[٣]

---

(١) وهذا أوضح من أن يقال: الجملة الابتدائيّة، لأنّ الجملة الابتدائيّة تطلق أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلّ. ثمّ المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المفتتح بها النّطق كقولك ابتداءً: «زيد قائم» ومنه الجُمَلُ المفتتح بها السُّوَر.

والثّاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو: مات معاويةُ ـ لعنه الله ـ» ومنه جملة العامل الملغى لتأخّره نحو: «زيد قائم أظنّ» فأمّا العامل الملغى لتوسّطه نحو: «زيد أظنّ قائم» فجملته أيضاً لا محلّ لها، إلّا أنّها من باب جمل الاعتراض. ويخصّ البيانيّون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدّرٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ** ﴾ [الذّاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فإنّ جملة القول الثّانية جواب لسؤال مقدّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصّلت عن الأولى فلم تعطف عليها.

(٢) **قوله: «ثلاثة أضرب»**. هذا ما نصّ عليه الخطيب ويظهر من تمثيله أنّ الاستئناف على أربعة أقسام: لأنّ السّؤال إمّا عن السّبب وإمّا عن غير السبب.

السّؤال عن السّبب قسمان: إمّا عن السّبب الخاصّ وإمّا عن السّبب المطلق، وغير السّبب أيضاً قسمان: إمّا أن يكون على إطلاقه وإمّا أن يشتمل على خَصوصيّة ـ كما يأتي بُعَيْدَ هذا ـ.

(٣) تقدّم البيت في باب المسند إليه.

أي: ما بالك عليلاً؟ أو ما سبب علّتك؟ ﴾ وذلك لأنّ العادة أنّه إذا قيل: «فلان عليل»[١] أن يُسْأَلَ عن سبب علّته وموجب مرضه، لا أن يقال: هل سبب علّته كذا وكذا؟ لاسيّما السَّهَرُ والحُزْن فإنّه قلّما يقال: هل سبب مرضه السَّهَر والحُـزْن؟ لأنّهما من أبعد أسباب المرض، فعلم أنّ السّؤال عن السّبب المطلق دون السّبب الخاصّ، وعدم التّأكيد أيضاً مُشعرٌ بذلك.

٢ ـ ﴿ **وإمّا عن سبب خاصّ** ﴾ لهذا الحكم ﴿ **نحو: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾[٢]** ﴾ كأنّه قيل: هل النّفس أمّارة بالسّوء؟ فقيل: نعم إنّ النّـفس لأمّارة بالسّوء، والتّأكيد دليل على أنّ السّؤال عن السّبب الخاصّ، فإنّ الجواب عن مطلق السّبب لا يؤكّد. ﴿ **وهذا الضّرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مرّ** ﴾ في أحوال الإسناد الخبريّ، من أنّ المخاطب إذا كان متردّداً في الحكم طالباً له حَسُنَ تقويته بمؤكّد.

[خطأ التّفتازانيّ]

فعلم أنّ المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان[٣] لا على سبيل الوجوب.

---

(١) **قوله: ذلك لأنّ العادة أنّه إذا قيل: «فلان عليل»**. قال الهنديّ: لا يخفى أنّ خبر «إنّ» إن كان قوله: «أن يُسأل» يجب إسقاط «أنّه» وإن كان قوله: «أنّه إذا قيل» لابدّ من إسقاط «أَنْ» من «أن يسأل» ليكون جزاءً لقوله: «إذا قيل» والجملة الشّرطيّة تفسيراً لضمير الشّأن.

وغاية التّوجيه أن يقال: «أن يسأل» مبتدأ و«إذا قيل» خبره، والجملة خبر «إنّ» والضّمير للشّأن، اهـ.

(٢) يوسف: ٥٣.

(٣) **قوله: «فعلم أنّ المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان»**. المتبادر من ⇐

فإذا قلت: «أُعبد ربّك إنّ العبادة حقّ له» فهو جواب للسّؤال[١] عن السّبب الخاصّ، أي: هل العبادة حقّ له.

وإذا قلت: «فالعبادة حقّ له»[٢] فهو بيان ظاهر لمطلق السّبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، وإذا قلت: «العبادة حقّ له»[٣] فهو وصل خفيّ تقديريّ[٤]، والاستئناف جواب[٥] للسّؤال عن مطلق السّبب ـ أي: لِمَ تَأْمُرُنا بالعبادة له؟ ـ وهذا أبلغ الوصلين[٦] وأقواهما، فتتفاوت هذه الثّلاثة بحسب

⇐ «يقتضي» هو إيراد الكلام مع المنكر وهذا هو الظّاهر من كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» ٢٤٩ كما تقدّم نقله في قضيّة المتفلسف الكندي مع ثعلب النّحوي، والمثال أيضاً يشهد بذلك، ففيه تأكيدانِ على الأقلّ ـ الإتيان بـ«إنّ» واللّام ـ وهذا أدنى مراتب الإنكار، والكلام مع السّائل المتردّد إنّما يورد بمؤكّد واحد فقط، وهذا هو الفرق بين المتردّد والمنكر والتّفصيل في كتاب «الرّوض الزّاهر» الذي صنعناه في علوم البلاغة.

(١) **قوله: «فهو جواب للسؤال»**. أي: الكلام المؤكّد بـ«إنّ».

(٢) **قوله: «فالعبادة حقّ له»**. بالفاء العاطفة الدالّة على الوصل والسببيّة والوصل ظاهر.

(٣) **قوله: «العبادة حقّ له»**. بدون التّأكيد بـ«إنّ» وبدون الفاء فهو وصل خفيّ لخَفَاء اتصال الجواب الملفوظ بالسّؤال المقدّر.

وهذا الكلام مأخوذ عن ابن الأثير في باب المجاز من كتاب «المَثَل السّائر في أدب الكاتب والشاعر» حيث يقول: إنّ إثبات الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف اهـ.

(٤) وفي نسخةٍ: «وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف» وهذا يوافق كلام ابن الأثير ـ كما رأيتَ آنِفاً.

(٥) **قوله: «والاستئناف جواب»**. أي: جملة «العبادة حقّ له» جواب للسّؤال عن مطلق السّبب.

(٦) **قوله: «أبلغ الوصلين»**. المراد من الوصلين الوصل الظّاهر والوصل الخفيّ. قال الهنديّ: أي: الوصل التّقديريّ أبلغ من الوصل الظاهريّ، لكون الاعتماد في الأوّل على العقل وفي

⇐

تفاوت المقامات[١].

٣ ـ ﴿ **وإمّا عن غيرهما** ﴾ أي: عن غير السّبب المطلق والسّبب الخاصّ ﴿ **نحو: ﴿ قَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ ﴾**[٢] **أي: فماذا قال إبراهيم** ﴾ في جواب سلامهم؟ فقيل: «قال سلام» أي: حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم؛ لأنّ تحيّتهم كانت بالجملة الفعليّة الدّالّة على الحدوث ـ أي: نسلّم سلاماً ـ وتحيّتُهُ بالاسميّة الدّالّة على الدّوام والثّبوت، أي: سلام عليكم.

﴿ **وقوله** ﴾:

⇐ الثّاني على اللّفظ، ولأنّ العلم بالسّبب بعد السّؤال أوقع في القلب من العلم به من غير السّؤال. وقيل: أبلغ الوصلين الوصل الخفيّ لما فيه من تقليل اللّفظ وتكثير المعنى.

(١) **قوله: «فيتفاوت هذه الثّلاثة بحسب تفاوت المقامات»**. توضيح ذلك أنّك إذا قلت: «اعبد ربّك» فإن كان المخاطب منكراً أو متردّداً أو خالياً ـ مع أمارات إنكار أو سؤال ـ كان قولك: «إنّ العبادة حقّ له» في غاية الجودة لمطابقته مقتضى المقام، وكان «العبادة حقّ له» ـ بدون «إنّ» والفاء ـ رديئاً لمخالفته مقتضى المقام، وكان «فالعبادة حقّ له» ـ مع الفاء ـ واسطةً بينهما لاشتماله على شائبة تأكيد وإشعار بالسّببيّة.

وإن كان خالياً ـ من دون أمارات إنكار ـ أو متردّداً وكن معه ما يزيل الإنكار كان قولك: «العبادة حقّ له» في غاية الجودة وكان قولك: «إنّ العبادة حقّ له» ـ مع «إنّ» ـ رديئاً وكان قولك: «فالعبادة حقّ له» واسطة لقربه من الكلام الابتدائيّ.

وإن كان المخاطب ممّن لا يناسبه إلّا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دالّ على السببيّة كان قولك: «فالعبادة حقّ له» في غاية الجودة و«العبادة حقّ له» بدون الفاء رديئاً و«إنّ العبادة حقّ له» واسطة بينهما، لأنّ «إنّ» لتصحيح الكلام السّابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتغني غَناء الفاء ـ في الجملة ـ كما تقدّم نقله عن الشّيخ عبدالقاهر ـ.

وإن كان المخاطب ممّن يناسبه الوصل الخفيّ كان الأجود: «العبادة حقّ له» بدون «إنّ» والفاء.

(٢) هود: ٦٩.

﴿ * زعم العواذلُ أنّني في غَمْرَةٍ[1] * ﴾

«العواذل» جمع «عاذلة» بمعنى: جماعة عاذلة، لا امرأة عاذلة، بدليل قوله: ﴿ صَدَقُوا ﴾.

ولمّا كان هذا مَظِنَّة أن يتوهّم أنّ غَمْرته ممّا ستنكشف كما هو شأن أكثر الغَمَرات والشّدائد **استدركه** بقوله: ﴿ **ولكن غَمْرَتي لا تنجلي** ﴾.

ففصل قوله: «صدقوا» عمّا قبله، لكونه استئنافاً جواباً للسّؤال عن غير السّبب كأنّه قيل: أصدقوا في هذا الزّعم أم كَذَبوا؟ فقيل: صدقوا.

ومثّل المصنّف بمثالين؛ لأنّ السّؤال عن غير السّبب أيضاً إمّا أن يكون على إطلاقه ـ كما في المثال الأوّل[2] ـ وإمّا أن يشتمل على خصوصيّة ـ كما في المثال الثّاني ـ فإنّ العلم حاصل بواحد من الصّدق والكَذِب وإنّما السّؤال عن تعيينه.

والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن.

[تقسيم آخر للاستئناف]

﴿ **وأيضاً منه** ﴾ هذا تقسيم آخر للاستئناف.

[القسم الأوّل]

وهو أنّ منه ﴿ **ما يأتي بإعادة[3] اسم ما استؤنف عنه** ﴾ أي: أوقع عنه

---

(١) **قوله: «زعم العواذل أنّني في غمرة»**. البيت من الكامل على العَروض الأُولى الدّاخل عليه الإضمار مع الضّرب المشابه، والقائل غير معلوم، والشّاهد بيّنه الشّارح.

(٢) **قوله: «كما في المثال الأوّل»**. قال الجرجاني: فإنّ السّؤال بـ«ماذا قال» سؤال عن مطلق المقول والمطلوب بالذّات تصوّر مقول مخصوص، والمطلوب بقولك: «أصدقوا أم كذبوا» تعيين أحدهما بخصوصه، والمشهور أنّ المقول هاهنا أيضاً هو التصوّر وفيه بحث قد سبق اهـ.

(٣) **قوله: «منه ما يأتي بإعادة»**. هذا التّقسيم مأخوذ من جار الله العلّامة في تفسير الآية ٥ من ⇐

الاستئناف[١] ـ بحذف المفعول بلا واسطة[٢] ـ والأصل: استؤنف عنه الحديث ﴿نحو: «أحسنتَ﴾ أنت ﴿إلى زيدٍ، زيد حقيق بالإحسان»﴾.

[القسم الثّاني]

﴿**ومنه ما يبنى على صفته**﴾ أي: صفة ما استؤنف عنه، دون اسمه، يعني: يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافيّة من صفات من قصد استئناف الحديث عنه، أعني: صفة تصلح لترتّب الحديث عليه.

وهذه العبارة أوضح من قولهم[٣]: «ومنه ما يأتي بإعادة صفته» أي: إعادة ذكر

⇐ سورة البقرة من «الكشّاف» ١: ٤٨: واعلم أنّ هذا النّوع من الاستئناء يجيء تارةً بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث كقولك: «قد أحسنتَ إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان» وتارةً بإعادة صفته كقولك: «أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك منك» فيكون الاستئناف بإعادة الصّفة أحسن وأبلغ، لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه اهـ.

(١) **قوله: «أي: أوقع عنه الاستئناف»**. قال الرّومي: يشير إلى أنّ الفعل في كلام المصنّف ـ أعني «استؤنف» ـ مسند إلى مصدره بالتّأويل المشهور كما في قوله:

* وقد حيل بين العير والنَّزَوان *

ولك أن تقول: هو مسند إلى الظّرف بعده كما يشعر به قوله: «وإذا عقبت المستأنف» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «بحذف المفعول بلا واسطة»**. وهو لفظة «الحديث» كما قال: والأصل «استؤنف عنه الحديث» ولمّا حذف المفعول بلا واسطة اختصاراً لظهور المراد نزل الفعل ـ أي: استؤنف ـ منزلة اللّازم فأُنيب المجرور أو المصدر المفهوم من «استؤنف» بتأويله بـ«أوقع».

(٣) **قوله: «وهذه العبارة أوضح من قولهم»**. هذا نقد منه للزّمخشريّ حيث عبّر بإعادة الصّفة كما تقدّم نقل كلامه وأشار إلى وجه كونه أوضح الشّريف الجرجاني فقال: كذا وقع في ⇐

⇐ عبارة «الكشّاف» فأشار إلى توجيهه بأنّ المراد إعادة ذكر ذلك الشّيء بصفةٍ من صفاته، لا إعادة صفته حقيقةً، فإنّها ليست مذكورةً سابقاً حتّى تعاد اه.

وايضاً نقد منه لقول ابن الأثير في باب الإيجاز من «المثل السّائر» حيث قال: الاستئناف يأتي على وجهين:

الوجه الأوّل: إعادة الأسماء والصّفات وهذا يجيء تارة باسم من تقدّم الحديث عنه كقولك: «أحسنتَ إلى زيد زيد حقيق بالإحسان» وتارة يجيء بإعادة صفته كقولك: «أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك» وهو أحسن من الأوّل وأبلغ لانطوائه على بيان الموجب للإحسان وتخصيصه، فممّا ورد من ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **الٓمٓ * ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [البقرة: ١ ـ ٥]، والاستئناف واقع في هذا الكلام على «أُولئك» لأنّه لمّا قال «الم ذلك الكتاب» إلى قوله: «وبالآخرة هم يوقنون» اتّجه لسائل أن يقول: ما بال المستقلّين بهذه الصّفات قد اختصّوا بالهدى؟ فأُجيب بأنّ أُولئك الموصوفين غير مستبعدٍ أن يفوزوا دون النّاس بالهدى عاجلاً وبالفلاح آجلاً.

الوجه الثّاني: الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصّفات وذلك كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلاَ يُنقِذُونِ * إِنِّي إِذاً لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ * إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ * قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ** ﴾ [يس: ٢٢ ـ ٢٧].

فمخرج هذا القول مخرج الاستئناف، لأنّ ذلك من مظانّ المسألة عن حاله عند لقاء ربّه. وكأنّ قائلاً قال: كيف حال هذا الرّجل عند لقاء ربّه بعد ذلك التّصلّب في دينه والتّسخّي لوجهه بروحه فقيل: «قيل ادخل الجنّة» ولم يقل: «قيل له» لانصباب الغرض إلى المقول لا إلى المقول له مع كونه معلوماً، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: «يا ليت قومي يعلمون» مرتّب على تقدير سؤال سائل عمّا وجد.

⇐

ذلك الشّيء بصفة من صفاته ﴿ نحو ﴾ «أحسنت إلى زيد ﴿ صديقك القديم أهل لذلك» ﴾ والسّؤال المقدّر فيهما: «لماذا أحسن إليه»؟ أو «هل هو حقيق بالإحسان»؟

[أبلغيّة القسم الثّاني]

﴿ وهذا ﴾ أي: الاستئناف المبنيّ على صفة ما استؤنف عنه ﴿ أبلغ ﴾ وأحسن؛ لاشتماله على بيان السّبب الموجب للحكم ـ كقِدَمِ الصّداقة في المثال المذكور ـ لما يسبق إلى الفهم من ترتّب الحكم على الوصف أنّ الوصف علّة له.

وأمّا إذا عقّبت المستأنف عنه، في الكلام السّابق، بصفاتٍ، ثمّ ذكرته بلفظ اسم الإشارة ـ كقولك: «قد أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالإحسان» ـ فالأظهر أنّه من قبيل الثّاني[1].

⇐ ومن هذا النّحو قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴾ [هود: ٩٣].

والفرق بين إثبات الفاء في سوف كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [الزّمر: ٣٩ ـ ٤٠]، وبين حذف الفاء هاهنا في هذه الآية أنّ إثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفيّ تقديريّ بالاستئناف الّذي هو جواب لسؤال مقدّر كأنّهم قالوا: فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت؟ فقال: «سوف تعلمون» فوصل تارةً بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنّن في البلاغة.

وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف وهو قسم من أقسام علم البيان تتكاثر محاسنه فاعرفه اهـ.

(١) **قوله: «فالأظهر أنّه من قبيل الثّاني»**. أي: ممّا بني فيه الاستئناف على صفة ما استؤنف عنه، وذلك لأنّ وضع اسم الإشارة هاهنا موضع الضّمير فيه إيماء إلى تلك الصّفات كأنّه قيل: ⇐

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِم** ﴾[١] على وجه[٢].

فإن قلت: إن كان السّؤال[٣] في الاستئناف عن السّبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة ـ سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث، أومبنيّاً على صفته ـ. وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السّبب ـ كما في قوله ـ تعالى ـ:

⇐ «ذلك الكريم الفاضل حقيق بالإحسان» ـ كما في الجرجاني ـ لأنّه لو كان من قبيل الأوّل لكان الموضع موضع الضّمير حيث يقيمونه مقام الاسم الظّاهر فيقولون ـ مثلاً ـ: «أكرمت زيداً وهو حقيق به» بدل «زيد حقيق» ولمّا لم يجلب الضّمير هاهنا بل أتى بالإشارة علم أنّه من قبيل الثّاني.

(١) البقرة: ٥.

(٢) وهو أن يجعل «الّذين يؤمنون بالغيب» موصولاً بـ«المتقين» ويوقع الاستئناف على قوله: «أولئك على هدى» وهذا وجه مرجوح، وأمّا على الوجه الرّاجح وهو أن يجعل قوله: «الّذين يؤمنون بالغيب» إلى ساقته استئنافاً فهو من هذا القبيل بلا اشتباهٍ.

(٣) **قوله: «فإن قلت: إن كان السّؤال»**. قال الهنديّ: إيراد على قوله: «وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السّبب الموجب للحكم» وتقريره: أنّ المراد بالحكم الحكمُ الّذي يتضمّنه الجواب يدلّ عليه التّعليل بأنّ ترتّب الحكم على الوصف مشعر بالعلّيّة، والحكم الّذي يتضمّنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه، إذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السّؤال، لأنّ بيان سبب الحكم الغير المسؤول عنه لا يكون جواباً للسّؤال عن سبب الحكم المسؤول عنه فحينئذٍ يرد عليه أنّ السّؤال إن كان عن سبب الحكم فلابدّ من اشتمال الجواب عليه أيّ استئناف كان، وإن لم يكن سؤالاً عنه فلا معنى لاشتماله على بيانه فلا فرق بين الاستئنافين بهذا الاعتبار فلا يصحّ الحكم بكون الثّاني أبلغ من الأوّل فاندفع ما قيل: إنّ ما قاله الشّارح من أنّ السّؤال إن كان عن السّبب الخ ... ضعيف منشأه عدم الفرق بين الحكم المتضمّن للسّؤال والحكم الّذي يتضمّنه الجواب. وظهر أنّ مجرّد الفرق بينهما لا يدفع الاعتراض.

﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ ﴾[١] وقولِهِ: «زعم العواذل» البيت ـ سواء كان بإعادة الاسم أو الصّفة فما وجه هذا الكلام؟

قلت: وجهه[٢] أنّه إذا أثبت لشيء حكم، ثمّ قدّر سؤال عن سببه وأُريد أن يُجاب بأنّ سبب ذلك أنّه مستحقّ لهذا الحكم وأهل له، فهذا الجواب يكون تارةً بإعادة اسم ذلك الشّيء، فيفيد أنّ سبب هذا الحكم كونه حقيقاً به، وتارةً بإعادة صفته، فيفيد أنّ سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف[٣] فليتأمّل.

---

(١) هود: ٦٩.

(٢) **قوله: «وجهه»**. تقريره: أنّ كون الثاني أبلغ بواسطة الاشتمال المذكور ليس في كلّ استئناف، بل في استئناف يكون السّؤال فيه عن سبب الحكم، وإذا أُريد أن يجاب بأنّ سببه استحقاقه له فالجواب حينئذٍ إن كان بإعادة الصّفة كان أبلغ منه إن كان بإعادة الاسم لاشتمال الأوّل على بيان سبب الحكم الذي يتضمّنه وهو سبب للحكم المسؤول عنه بخلاف الثّاني ـ كذا قرّره الهنديّ ـ وقال الأُستاذ: السبب قسمان: سبب حكم وسبب استحقاق حكم، ووجه كون الثاني أبلغ هو اشتماله على بيان سبب استحقاق المحدث عنه الحكم فكأنّه مشتمل على سبب السبب.

(٣) **قوله: «وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف»**. أي: ليس يجري كون الجواب بأحد الأمرين ـ أعني بإعادة الاسم تارةً وإعادة الصّفة أُخرى ـ في جميع صور الاستئناف، بل يجوز أن يقع جواب عن السّؤال عن السّبب أو غيره بدون إعادة اسم أو صفة.

وإنّما أمر بالتأمّل لئلّا يتوهّم من قوله ـ: «منه ما يأتي بإعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصّفة ـ الحصر، فإنّ المفيد لذلك «إمّا وإمّا» دون «منه ومنه» ـ كذا قال الرّومي في الحاشية ـ.

[حذف صدر الاستئناف]

﴿ **وقد يحذف صدر الاستئناف**[1] ﴾ فعلاً كان أو اسماً ﴿ **نحو قوله ـ تعالى ـ:** ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا**[2] **بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ** ﴾[3] ﴾ كأنّه قيل: مَنْ يسبّحه؟ فقيل: «رجال» أي: «يسبّحه رجال».

﴿ **وعليه: «نعم الرّجل زيد»** ﴾ و: «نعم رجلاً زيد» ﴿ **على قولٍ**[4] ﴾ أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو زيد ـ ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسّؤال عن تفسير الفاعل المبهم ـ كما مرّ ـ.

[حذف الاستئناف كلّه]

﴿ **وقد يحذف الاستئناف كلّه إمّا مع قيام شيء مقامه** ﴾ نحو قول الحَمَاسيّ يهجو بني أسد:

---

(١) قال الخطيب في «الإيضاح» ٢٧٦: وقد يحذف صدر الاستئناف، لقيام قرينةٍ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ** ﴾ في مَنْ قرأ «يسبّح» مبنيّاً للمفعول.

(٢) **قوله: «يسبّح له فيها»**. إنّما يكون استئنافاً إذا قرئ بصيغة المجهول من المضارع وعلى هذه القراءة يحتمل كون النّائب عن الفاعل الظّرف ـ وهو الأولى ـ أو الثّاني أو الثّالث. قال الرّومي: صرّح الشّيخ في «دلائل الإعجاز» بأنّ السّؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدّراً لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابيّة. فإن قلت: فما قوله في الآية؟ قلت: له أن يقدّر «مَنِ المسبّحون له»؟ فقيل: «رجال» أي: «هم رجال» فصدر الاستئناف هو الاسم لا الفعل اهـ.

(٣) النّور: ٣٦ـ٣٧.

(٤) **قوله: «على قول»**. وهو ما ذكره الشّارح، وأمّا إذا جعل المخصوص مبتدأ مؤخّراً و«نعم الرّجل» خبراً مقدّماً فلا يكون ممّا نحن فيه.

﴿ «زعمتم أنّ إخوتكم قريشٌ[1] * لَهُمْ إلْفٌ ﴾ أي: إيلاف في الرِّحْلتين المعروفتين لهم في التِّجارة: رِحْلةٌ في الشّتاء إلى اليَمَن، ورِحْلةٌ في الصّيف إلى الشّام ﴿ وليس لَكُم إلَافُ» ﴾ أي: مؤالفة في الرِّحْلتين المعروفتين، وبعده:

أُولئكَ أُومِنوا جُوعاً وخَوْفاً وقد جاءَتْ بنو أَسَدٍ وَخَافُوا

كأنّهم قالوا: أصَدَقْنَا في هذا الزَّعْم أم كَذَبْنا؟ فقيل: كَذَبْتُم، فحذف هذا الاستئناف كلّه وأُقيم قوله: «لهم إلْف وليس لكم إلاف» مقامه لدلالته عليه.

ويحتمل أن يكون قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، كأنّه لمّا قال المتكلّم: كَذَبْتُم، قالوا: لِمَ كَذَبْنَا؟ فقال: «لهم إلف وليس لكم إلاف» فيكون في البيت استئنافان[2]؛ كذا في «الإيضاح»[3].

---

(١) **قوله: «زعمتم أنّ إخوتكم قريش»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل مساور بن قيس بن زُهَيْر العَبْسِيّ من شعراء الحماسة وأورد أبو تمّام البيتين في باب الهجاء من «ديوان الحماسة».

وقُرَيش: مصغّر «قِرْش» ـ بكسر القاف وسكون الرّاء ـ دابّة تكون في البحر المالح تخافها جميع الدّوابّ، سمّيت بذلك قبيلة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لعظمتهم وهيبتهم. والباقي واضح.

(٢) **قوله: «فيكون في البيت استئنافان»**. أحدهما: محذوف وهو «كذبتم» والآخر: مذكور وهو:

* لهم إلف وليس لكم إلاف *

(٣) الإيضاح: ٢٧٦ ـ ٢٧٧ وهذا نصّه: وقد يحذف الاستئناف كلّه، ويقام ما يدلّ عليه مقامه، كقول الحَمَاسيّ:

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلَافُ

حذف الجواب الّذي هو «كذبتم في زعمكم» وأقام قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» ⇐

فإن قلت[1]: هذا هو الوجه الأوّل بعينه، لأنّ قوله: «لهم إلف» بالنّسبة إلى «كذبتم» ـ المحذوف ـ لا يحتمل سوى أن يكون استئنافاً جواباً له، وبياناً لسببه، فأُقيم السّبب مقام المسبّب.

قلت: بل يحتمل التّأكيد والبيان[2] فكأنّه جعله في الوجه الأوّل مؤكّداً للجواب المحذوف أو بياناً له.

﴿أو بدون ذلك﴾ أي: بدون قيام شيء مقامه **﴿نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ـ أي: «نحن» ـ على قول﴾** من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ـ أي: «هم نحن» ـ فحذف المبتدأ والخبر جميعاً، من غير أن يقوم شيء مقامهما.

⇐ مقامه لدلالته عليه.

ويجوز أن يقدّر قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجوابُ المحذوفُ، كأنّه لمّا قال المتكلّم: «كذبتم» قالوا: لِمَ كَذَبْنَا؟ فقال: «لهم إلف وليس لكم إلاف» فيكون في البيت استئنافان اهـ.

(١) **قوله: «فإن قلت»**. أي: إن قلت: هذا الاحتمال هو ما ذكره الشّارح أوّلاً فلا يصحّ جعله مقابلاً له؟ قلت: لا نسلّم اتّحاد هذا الاحتمال مع ما ذكره الشّارح أوّلاً، لأنّ قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» على ما قاله أوّلاً تأكيد للاستئناف المحذوف أو بيان له، لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر.

وأمّا على هذا الاحتمال فيكون استئنافاً مستقلّاً جواباً عن علّة ادّعاء الكذب، فيفترق الوجهان بهذا الاعتبار وإن كان مرجعهما واحداً بحسب القصد.

(٢) **قوله: «يحتمل التّأكيد والبيان»**. وذلك لأنّ قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف». مقرّر لمعنى «كذبتم» وموضح له، فكأنّه جعله في الوجه الأوّل مؤكّداً للجواب ـ وهو «كذبتم» المحذوف ـ أو بياناً له، بخلاف هذا الاحتمال فإنّه فيه جعله استئنافاً مستقلّاً وجواباً عن علّة، ادّعاء الكذب.

[كمال الانقطاع مع الإيهام]

ولمّا فرغ من الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال: ﴿**وأمّا الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: «لا وأيّدك الله»**[1]﴾ فقولهم

---

(١) **قوله: «لا وأيّدك الله»**. قال الحريريّ في «درّة الغواصّ» ٦٣ ـ ٦٥ ـ: ويقولون في التّحذير: «إيّاك الأَسَد، إيّاك الحَسَد» ووجه الكلام إدخال الواو على «الأسد» و«الحسد» كما قال ـ عليه السّلام ـ: «إيّاك ومصاحبة الكذّاب، فإنّه يُقرِّبُ عليك البعيد، ويُبَعِّدُ عليك القريب» وكما قال الشّاعر:

فإيّاك والأمر الّذي إن توسّعت ... موارده ضاقت عليك المصادِرُ

والعلّة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أنّ لفظة «إيّاك» منصوبة بإضمار فعل تقديره: «اتّقِ» أو «باعِدْ» واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمّن هذا الكلام من معنى التّحذير، وهذا الفعل إنّما يتعدّى إلى مفعول واحدٍ، فإذا كان قد استوفى عملَه ونُطِق بعده باسمٍ آخر لزِمَ إدخال حرف العطف عليه كما لو قلت: «اتّقِ الشّرّ والأسد» اللهمَ إلّا أن يكون المفعول الثّاني حرف جرّ كقولك: «إيّاك من الأسد» ـ أي: باعد نفسك من الأسد ـ.

فإن قيل: فكيف يجوز أن يقال: «إيّاك والأسد» فتأتي بالواو الّتي معناها الجمع بين الشّيئين، وأنت إنّما أمرته أن يباعد نفسه ولم تأمره أن يباعد الأسدَ؟

فالجواب عنه أنّه إذا باعد نفسه من الأسد كان بمنزلة تبعيده الأسد.

وقد جوّزوا إلغاء الواو عند تكرير لفظة «إيّاك» كما استغني عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل قولك: «الطّريق الطّريق» وأشباهه وعليه قول الشّاعر:

فإيّاك إيّاك المِراءَ فإنّه ... إلى الشّرّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالب

وإن قلت: «إيّاك أن تقرب الأسد» فالأجود أن تلحق به الواو، لأنّ «أَنْ» مع الفعل بمنزلة المصدر، فأشبه قولك: «إيّاك ومقاربة الأسد» ويجوز إلغاء الواو فيه على أن تكون «أنْ» وما بعدها من الفعل للتّعليل، وتبيين سبب التّحذير، فكأنّك قلت: «أُحذّرك لأجل أن تقرب الأسد» وعليه قول الشّاعر:

⇐

«لا» ردّ لكلام سابقٍ كأنّه قيل: «هل الأمر كذلك؟» فقيل: «لا» أي: «ليس الأمر كذلك» فهذه جملة إخباريّة، و«أيّدك الله» جملة إنشائيّة معنىً ـ لأنّها بمعنى الدّعاء ـ فبينهما كمالُ الانقطاع، لكن ترك العطف هاهنا يوهم خلاف المقصود، فإنّه لو

⇐ فبُحْ بالسّرائر في أهلها وإيّاك في غيرهم أن تبوحا

وممّا ينخرط في سِلْك هذا الفنّ أنّهم ربّما أجابوا المستخبر عن الشّيء بـ«لا» النّافية، ثمّ عقّبوها بالدّعاء له، فيستحيل الكلام إلى الدّعاء عليه، كما روي أنّ أبابكرٍ ـ أي: ابن أبي قحافة ـ رأى رجلاً بيده ثوب فقال له: «أتبيعُ هذا الثّوْبَ»؟ فقال: «لا عافاك الله» فقال: هلّا قلت: «لا وعافاك الله»؟

قال الشّيخ الأجلّ الأوحد أبو محمّد ـ أدام الله سعادته ـ: والمستحسنُ في هذا قول يحيى بن أكثم للمأمون ـ وقد سأله عن أمر ـ فقال: «لا وأيّد الله الأمير».

ويحكى أنّ الصّاحب أبا القاسم بن عبّاد حين سمع هذه الحكاية قال: «والله لهذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود المُرْد المِلاح».

ومن خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثّامن من العدد كما جاء في القرآن: ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ** ﴾ [التوبة: ١١٢]، وكما قال ـ سبحانه ـ: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ [الكهف: ٢٢].

ومن ذلك أنّه ـ جلّ اسمه ـ لمّا ذكر أبواب جهنّم ذكرها بغير واو، لأنّها سبعة، فقال: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾ [الزّمر: ٧١]، ولمّا ذكر ـ تعالى ـ أبواب الجنّة ألحق بها الواو لكونها ثمانية فقال ـ سبحانه ـ: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾ [الزّمر: ٧٣]، وتسمّى هذه الواو «واو الثمانية».

وممّا ينتظم أيضاً في إقحام الواو ما حكاه أبو إسحاق الزّجّاج، قال:

سألت أبا العبّاس المبرّد عن العلّة في ظهور الواو في قولنا: «سبحانك اللهمّ وبحمدك» فقال لي: لقد سألت أبا عثمان المازني عمّا سألتني عنه فقال: المعنى: «سبحانك اللهمّ وبحمدك سبّحتك».

قيل: «لا أيّدك الله» لتوهّم أنّه دعاء على المخاطب بعدم التّأييد، فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفةِ[١] للإنشائيّة الدّعائيّة على الإخباريّة المنفيّة المدلول عليها بكلمة «لا» كما ترك العطف في صورة القطع نحو: «وتظنّ سلمى» البيت؛ دفعاً للإيهام.

[التّوسّط بين الكمالين]

﴿وأمّا لِلتّوسّط﴾ أي: أمّا الوصل للتّوسّط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

وقد توهّمه بعضهم[٢] «إمّا» ـ بكسر الهمزة ـ فوقع في خبط عظيم[٣]، وإنّما هو «أمّا» ـ بفتح الهمزة ـ عطفاً على «أمّا» السّابقة، وقد علم ممّا مرّ أنّ الوصل إمّا لدفع الإيهام، وإمّا للتّوسّط بين كمال الاتّصال والانقطاع، فيقول:

أمّا الوصل لدفع الإيهام فكذا، وأمّا الوصل للتّوسّط ﴿فإذا اتّفقتا﴾

---

(١) **قوله: «جيء بالواو العاطفة»**. قال الهنديّ: فيه إشارة إلى أنّها ليست زائدةً أو استئنافيّة ـ كما قيل ـ لكونها في الأصل للعطف فلا يصار إلى خلافه إلّا عند الضّرورة، ولعلّه ارتكب ذلك هرباً من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار.

(٢) **قوله: «وقد توهّمه بعضهم»**. قال الرّومي: توهّمه الزّوزني، ووجه كونه خبطاً: أنّه يحتاج ـ كما اعترف نفسه ـ إلى أن يقدّر أصل الكلام هكذا: «وأمّا الوصل فإمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط» ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعيةٍ إليه.

(٣) **قوله: «خبط عظيم»**. قال الهندي: أي: لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلأنّه لابدّ لـ«إمّا» العاطفة من تقدّم «إمّا» في المعطوف عليه، ولا يجوز حذفها في السّعة حتّى يقال: إنّها مقدّرة قبل قوله: «لدفع الإيهام».

وأمّا معنىً فلأنّ قوله: «وإلّا فالوصل» دلّ على أنّ للوصل صورتين: أ ـ كمال الانقطاع مع الإيهام. ب ـ والتوسّط، فالقول بعده بأنّ الوصل إمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط لغو. فالواجب بيان مواضعهما وإليه أشار بقوله: «وقد علم ممّا مرّ أنّ الإيهام» الخ.

أي: الجملتان ﴿ خبراً أو إنشاء، لفظاً ومعنىً[1]، أو معنىً فقط ﴾ ويكون

---

(١) **قوله: أي: الجملتان خبراً أو إنشاء، لفظاً ومعنى»**. أي: المتعاطفتان ثمانية أقسام:

الأوّل: أن تكونا خبريّتين لفظاً ومعنىً.

الثّاني: أن تكونا إنشائيّتين لفظاً ومعنىً.

الثّالث: أن تكونا خبريّتين معنىً فقط بأن تكونا إنشائيّتين لفظاً.

الرّابع: أن تكونا إنشائيّتين معنىً فقط بأن تكونا خبريّتين لفظاً.

والخامس: أن تكون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّة مع كونهما خبريّتين معنىً.

والسّادس: عكس الخامسة.

والسّابع: أن تكون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط.

والثّامن: عكس السّابعة.

فعلم أنّ الجملتين المتّفقتين خبراً أو إنشاءً ـ لفظاً ومعنىً ـ قسمان: وهما الصّورتان الأُوْلَيَان من الصُّوَر المشار إليها، والمتّفقتان معنىً فقط ستّة وهي الباقية منها، والخطيب القزوينيّ أورد للقسمين الأوّلين مثاليهما في ضمن ثلاثة أمثلة، اثنان منها للقسم الأوّل وواحد للقسم الثّاني.

مثال الخبريّتين لفظاً ومعنىً قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ** ﴾ والجامع بينهما اتّحاد المسندين لأنّهما معاً من المخادعة. ويمكن اعتبار شبه التّضايف أو شبه التّضاد لإشعار المخادعة بالعداوة بين المسند إليهما باعتبار أنّ أحدهما مخادِع والآخر مخادَع.

إن قيل: هذه الآية في سورة النّساء فالجملة لها محلّ من الإعراب، لأنّها خبر «إنّ» من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ** ﴾ وليست في سورة البقرة لأنّه ليس فيها «وهو خادعهم» والكلام الآن في ما لا محلّ له من الإعراب.

يقال: القصد بيان التّوسّط بين الكمالين بغضّ النظر عن كون الجملة لها محلّ من الإعراب أو لا.

وقوله: ﴿ **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ** ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]، والجامع التضادّ بين المسندين والمسند إليهما. وهذان المثالان للقسم الأوّل فقط، أي: الجملتان

⇐

بينهما[1] جامع، وإنّما ترك هذا القيد؟ استغناءاً عنه بما سبق من أنّه إذا لم يكن

⇐ فيهما خبريّتان لفظاً ومعنىً، لكن المتعاطفتين في المثال الأوّل متخالفتان اسميّةً وفعليّة وفي المثال الثّاني متماثلتان.

ومثال الإنشائيّتين لفظاً ومعنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا**﴾ [الأعراف: ٣١]، والجامع بينهما اتحاد المسند إليهما ـ وهو الواو الّتي هي ضمير المخاطبين ـ وتناسب المسندين لتقاربهما في الخَيال، فإنّ الإنسان إذا تخيّل الأكل تخيّل الشّرب لتلازمهما عادةً.

ومثال كون الأُولى خبريّة لفظاً والثّانية إنشائيّة مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً**﴾ [البقرة: ٨٣]، عطفاً على قوله ﴿**لَا تَعْبُدُونَ**﴾ إذا قدّر بمعنى «لا تعبدوا» ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ ـ.

ومثال كونهما إنشائيّتين معنىً فقط بأن تكونا خبريّتين لفظاً هذه الآية إذا تعلّق ﴿**بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً**﴾ على «تحسنون» بمعنى «أحسنوا» وعطف على «لا تعبدون» بمعنى «لا تعبدوا» وهذه الأربعة مذكورة في متن الخطيب.

وأمّا الباقية: فمثال كونهما إنشائيّتين لفظاً فقط، وخبريّتين معنىً قول القائل: «ألم آمرك بالتّقوى» و: «ألم آمرك بترك الظّلم» أي: أمرت.

ومثال كون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّةً مع كونهما خبريّتين معنىً قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ**﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فإنّ «درسوا» معطوف على «ألم يؤخذ» والاستفهام فيه وإن كان إنشاءً لفظاً لكنّه بتأويل الإخبار، أي: «أخذ» لأنّ الاستفهام للإنكار.

ومثال كون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة مع كونهما خبريّتين معنىً قول القائل: «أمرتك بالتّقوى وألم آمرك بترك الظّلم».

ومثال كون الأُولى إنشائيّة لفظاً والثّانية خبريّة لفظاً مع كونهما إنشائيّتين معنىً فقط قول القائل: «قم اللّيل وأنت تصوم النّهار».

(١) وفي نسخةٍ: بجامع، أي: مع وجود جامع بينهما، لما سبق من أنّه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع.

بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع، وبما يذكر بُعَيْد هذا من أنّ الجامع بينهما يجب أن يكون كذا وكذا.

والاتّفاق المذكور إنّما يتحقّق إذا كان كلتا الجملتين خبريّتين لفظاً ومعنىً.

أو إنشائيّتين كذلك.

أو كانت كلتاهما خبريّتين معنىً فقط ـ بأن تكونا إنشائيّتين لفظاً ـ.

أو تكون الأُولى إنشائيّة لفظاً، والثّانية خبريّة.

أو بالعكس.

أو كانت كلتاهما إنشائيّتين معنىً فقط ـ بأن تكونا خبريّتين لفظاً ـ.

أو تكون الأُولى خبريّة لفظاً، والثّانية إنشائيّة.

أو بالعكس؛ فالمجموع ثمانية أقسام.

[الاتّفاق لفظاً ومعنىً في الخبر]

فالاتّفاق لفظاً ومعنىً ﴿كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾[1] وقوله: ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾[2]﴾ في الخبريّتين المخالفتين اسميّة وفعليّة أو المتماثلتين.

[الاتّفاق لفظاً ومعنىً في الإنشاء]

﴿ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا ﴾[3]﴾ في الإنشائيّتين.

---

(١) النّساء: ١٤٢.

(٢) الأنفطار: ١٣ ـ ١٤.

(٣) الأعراف: ٣١.

[المتّفقتان معنىً فقط]

والاتفاق معنىً فقط لم يذكر له إلّا مثالاً واحداً[1] لكنّه أشار إلى أنّه يمكن تطبيقه على قسمين من الأقسام السّتّة، وأعاد فيه الكاف تنبيهاً على أنّه مثال للاتّفاق معنىً فقط فقال: **(وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبىٰ وَالْيَتَامىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[2])** فعطف «قولوا» على «لا تعبدون»[3] لأنّهما وإن اختلفا لفظاً

---

(١) **قوله: «لم يذكر له إلّا مثالاً واحداً»**. أي: لم يذكر للاتفاق معنىً فقط إلّا مثالاً واحداً «لكنّه أشار إلى أنّه يمكن تطبيقه على قسمين» حيث قال: أي: «لا تعبدوا» ثمّ قدّر «تحسنون» وقال: إنّه بمعنى: «أحسِنُوْا».

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) **قوله: «فعطف «قولوا» على «لا تعبدون»**. كلام الشّارح هاهنا مأخوذ ممّا ذكره العلّامة في تفسير الآية الثّالثة والثّمانين من سورة البقرة من «الكشّاف» ١: ١٢٣: وهذا نصّه: «لا تعبدون» إخبار في معنى النّهي كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول له كذا» تريد الأمر، وهو ابلغ من صريح الأمر والنّهي، لأنّه كأنّه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه. وتنصره قِراءةُ عبدالله وأُبيّ «لا تعبدوا» ولابدّ من إرادة القول، ويدلّ عليه أيضاً قوله: «وقولوا».

وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ إمّا أن يقدّر: «وتحسنون بالوالدين إحساناً» أو «وأحسنوا».

وقيل: هو جواب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إجراءً له مجرى القسم، كأنّه قيل: «وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون».

وقيل: معناه: «أن لا تعبدوا» فلمّا حذفت «أنْ» رفع كقوله:

* ألا أيّهذا الزّاجريْ أَحْضُرُ الوَغَى *

⇐

لكنّهما متّفقان معنىً؛ لأنّ «لا تعبدون» إخبار في معنى الإنشاء ﴿أي: لا تعبدوا﴾ كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول كذا» تريد الأمر.

وهو أبلغ من صريح الأمر؛ لأنّه كأنّه سُورع إلى الامتثال فهو يخبر عنه.

وقوله: «وبالوالدين إحساناً» لابدّ له من فعل، فإمّا أن يقدّر خبر في معنى الطّلب تنبيهاً على المبالغة المذكورة ﴿أي: «وتحسنون» بمعنى: «وأحسنوا»﴾ وهو عطف على «لا تعبدون» فيكون مثالاً لقسم آخر وهو أن تكونا إنشائيّتين معنىً فقط ـ بأن تكون كلتاهما خبريّتين لفظاً ـ.

﴿أو﴾ يقدّر من أوّل الأمر صريح الطّلب[1] على ما هو الظّاهر، أي: ﴿و«أحسنوا﴾ بالوالدين إحساناً».

[قول للزّمخشري]

ومنه قوله ـ تعالى ـ في سورة الصّفّ: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفاً على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ قبله في قوله: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلىٰ تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ

⇐ ويدلّ عليه قراءة عبدالله «أن لا تعبدوا» ويحتمل «أن لا تعبدوا» أن تكون «أنْ» فيه مفسّرة، وأن تكون «أنْ» مع الفعل بدلاً عن الميثاق، كأنّه قيل: «أخذنا ميثاق بني إسرائيل توحيدهم» وقرئ بالتّاء حكايةً لما خوطبوا به، وبالياء لأنّهم غُيَّب، اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «أو يقدّر من أوّل الأمر صريح الطّلب»**. وهو «أحسنوا» على ما هو الظّاهر، إذ الأصل في الطّلب أن يكون بصيغته الصّريحة.

وليعرف أنّ تقدير «تحسنون» فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله وهو «لا تعبدون» وفيه المبالغة المذكورة، وتقدير «أحسنوا» فيه مشاكلة لما بعده وهو «قولوا» وفيه إضمار وتقدير فقط بخلاف إضمار «تحسنون» فإنّه مجاز في التّعبير عن «أحسنوا» فلكلّ من التّقديرين مرجّحان، والمصنّف والشّارح يميلان إلى التّقدير الأوّل ـ كما يظهر من تقديمه في كلام الخطيب والاعتناء بتوجيهه في كلام التّفتازانيّ ـ.

عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ لأنّه بمعنى «آمنوا»؛ كذا في «الكشّاف»[1].

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّ المخاطب بالأوّل هم المؤمنون خاصّة بدليل قوله: ﴿ **بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾، وبالثّاني هو النّبيّ ﷺ وهما وإن كانا متناسبَيْن لكن لا يخفى أنّه لا يحسن عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر إلّا عند التّصريح بالنّداء نحو: «يا زيد قم، واقعد يا عمرو».

[التّحقيق في نقده]

على أنّ قوله: ﴿ **تُؤْمِنُونَ** ﴾ بيان لما قبله على طريق الاستئناف كأنّهم قالوا: كيف نفعل؟ فقيل: ﴿ **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ أي: «آمنوا» فلا يصحّ عطف ﴿ **بَشِّرِ** ﴾ عليه.

[حلّ للتّفتازانيّ]

فالأحسن أنّه عطف على «قل» مراداً قبل ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[2] أي: «قل يا محمّد كذا وبشّر».

---

(١) **قوله: «كذا في «الكشّاف»**. وهذا نصّه في تفسير الآية ١٣ من سورة الصّفّ ٤: ٣٩٧:

فإن قلت: علام عطف قوله: «وبشّر المؤمنين»؟

قلت: على «تؤمنون» لأنّه في معنى الأمر، كأنّه قيل: «آمِنُوْا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك» اهمختصراً.

وتمام الآية: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الصّفّ: ١٠-١٣].

(٢) **قوله: فالأحسن أنّه عطف على «قل» مراداً قبل «يا أيّها الذين آمنوا»**. هذا هو مذهب السّكّاكيّ كما يأتي بُعَيْدَ هذا.

أو على محذوف، أي: «فأبشر يا محمّد وبشّر» يقال: «بشّرته فأبشـر» ـ أي: صار مسروراً ـ.

[الاتّفاق في الخبريّة معنىً]

وممّا اتّفق الجملتان في الخبريّة معنىً فقط والثّانية إنشاء في معنى الإخبار قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ** ﴾[1] أي: وأُشهدكم.

[صورةٌ أُخرى]

وبالعكس قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لاَ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ** ﴾[2] أي: «أخذ عليهم»[3]، لأنّه للتّقرير والتّثبيت.

[مسألة عطف الخبر على الإنشاء]

فإن قلت: قد جوّز صاحب «الكشّاف»[4] عطف الإنشاء على الإخبار من غير

---

(١) هود: ٥٤.

(٢) الأعراف: ١٦٩.

(٣) **قوله: «أي: «أخذ عليهم»**. يريد أن يقول: الجملة الأُولى ـ أعني «ألم يؤخذ» ـ إنشاء لفظاً، لأنّها استفهاميّة لكنّها في معنى الإخبار ـ أي: «أخذ عليهم» ـ لأنّ الاستفهام للتقرير وهو الإنكار الإبطالي، والإنكار الإبطالي من المعاني المجازيّة للهمزة وهي تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب نحو: ﴿ **أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ** ﴾ ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأنّ نفي النّفي إثبات ـ كما نصّ عليه ابن هشام في فصل الهمزة من الباب الأوّل من كتاب «المغني» ـ.

(٤) **قوله: «قد جوّز صاحب الكشّاف»**. أي: في تفسير الآية ٢٥ من سورة البقرة حيث قال:

فإن قلت: عَلامَ عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصحّ عطفه عليه؟

⇐

⇐ قلت: ليس الّذي أعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، إنّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق».

ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: «فاتّقوا» كما تقول: «يابني تميم احذَرُوْا عقوبة ما جنيتم وبشّر يا فلان بني أسدٍ بإحساني إليهم» وفي قراءة زيد بن عليّ ـ رضي الله عنه ـ: «وبُشِّرَ» على لفظ المبنيّ للمفعول عطفاً على «أُعدّت» اهـ.

وقال الجرجاني في حاشية «الكشّاف»: العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها ـ من الجُمَل الّتي لها محلّ من الإعراب ـ وقد يكون بين الجمل الّتي لا محلّ لها. وقد يكون ـ كما مرّ ـ بين قصّتين بأن يعطف مجموع جُمَلٍ متعدّدةٍ ـ مسوقة لمقصود ـ على مجموع جمل أُخرى ـ مسوقة لمقصود آخر ـ فيعتبر حينئذٍ التّناسب بين القصّتين دون آحاد الجمل الواقعة فيهما.

ونظير ذلك في المفردات ما قيل: من أنّ الواو المتوسّطة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ﴾ ليست كالمتقدّمة والمتأخّرة، إذ هي لعطف مجموع الصّفتين الآخرتين المتقابلتين على مجموع الصّفتين الأوليين المتقابلتين، ولو اعتبر عطف الظّاهر وحده على إحدى السّابقتين لم يكن هناك تناسب.

ثمّ إنّ السّكّاكيّ لم يتعرّض في كتابه لعطف القصّة على القصّة أصلاً فالجامدون على كلامه تحيّروا في هذا المقام وزعموا أنّ ما ذكر أوّلاً في «الكشّاف» من قبيل عطف الجملة على الجملة الأُخْرَى، فلابدّ من تضمين الخبر معنى الطّلب أو بالعكس، وما ذكر فيه ثانياً من عطف المفرد على المفرد ـ وهو عطف الفعل وحده على الفعل وحده ـ وعبارة العلّامة صريحة في أنّ المعطوف هاهنا مجموع وصف ثواب المؤمنين ـ كما فصّل في قوله: «وبشّر» إلى «خالدون» ـ وقد عطف على مجموع وصف عقاب الكافرين ـ كما فصّل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ** ﴾ إلى ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾.

⇐

⇐ فلا حاجة حينئذٍ في صحّة العطف إلى جملة إنشائيّة سابقة.

ولو كان المعطوف الأمر ـ يعني الجملة الأمريّة التي هي «بشّر» ـ لاحتيج إلى أن يطلب ما يشاكله من أمر أو نهي حتّى يصحّ عطفه عليه.

وأمّا توهّم العطف بين الفعلين وحدهما فلا مساغ له فيما نحن فيه أصلاً.

وهذا وجيه لا غبار عليه، وإنّما الاشتباه في المثال، فإنّ قولك: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق» مشتمل على جملتين: ـ كبرى وصغرى ـ وقولك: «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق» جملة واحدة، فليس هاهنا قضيّتان عطف إحداهما على الأُخرى، بل جملة واحدة عطفت في الظّاهر على ما ليس يصحّ عطفها عليه من إحدى الأُوْلَيَيْنِ.

والجواب: أنّه أشار بما ذكره إلى قضيّتين متقابلتين فكأنّه قال: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وما أخسره فقد ابتلي ببليّة كبرى وأحاطت به سيّئاته» إلى غير ذلك ممّا يناسبه «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق فما أحسن حاله وما أنجاه وأربحه» إلى أشياء آخر تليق بتلك البشارة.

يقال: «أرهقه عسراً» ـ إذا أصابه به وغشّاه ـ.

وفي قوله: «ولك أن تقول هو معطوف» إشارة إلى أنّ فيه ضعفاً وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ «فاتّقوا» جواب للشّرط، فإن عطف «بشّر» عليه، كان التّقدير: «فإن لم تفعلوا فبشّر الذين آمنوا» ولا ارتباط بينهما.

واعتذر عنه تارةً بأنّ تبشير المصدّقين كإنذار المنكرين مترتّب على عدم معارضة الكفرة، إذ حينئذٍ يثبت كون القرآن معجزاً، ويتحقّق صدق النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيكون تصديقه سبباً للبشارة ونيل الثّواب كما أنّ إنكاره سبب للإنذار، وإصابة للعقاب.

وأُخرى بأنّ مآل المعنى: «فاتّقوا النّار واتّقوا ما يغيظكم من حسن حال أعدائكم» فأُقيم «وبشّر» مقامه تنبيهاً على أنّه مقصود في نفسه أيضاً لا لمجرّد غيظهم فقط، وهذا القدر من الرّبط المعنويّ كافٍ في عطفه على ذلك الجزاء، وإن لم يَكْفِ في جعله جزاءاً ابتداءاً.

⇐

أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء، أو على العكس، بل يؤخذ عطف الحاصل(١) من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأُخرى حيث ذكر في قوله

⇐ **والثّاني**: أنّ عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر إنّما يحسن إذا صرّح بالنّداء ـ كما في المثال الّذي أورده ـ وأمّا بدون التّصريح به فقد منعه النُّحاة.

ولهذين الإشكالين اختير في «المفتاح» أنّه عطف على «قل» مقدّراً قبل «يا أيّها النّاس» أي: «قل كذا وكذا وبشّر المؤمنين».

ويرد عليه أنّ قوله: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾ لا يصلح أن يكون مقولاً للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إلّا أن يتعسّف ويقال: أجرى ذلك على طريقة كلام الآمِر، وقصد به أن يذكره ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ بعبارة نفسه كأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّله الله».

واختار صاحب «الإيضاح» أنّه عطف على مقدّر بعد «أُعدّت» أي: «فأنذر الّذين كفروا بتلك النّار وبشّر الّذين آمنوا».

وهو نظير ما ذكره المصنّف في ﴿**وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ أي: «فاحذرني واهجرني» وهذا أحسن ما قيل هاهنا بعد ما عوّل عليه في الكتاب. وقوله: عطفاً على «أُعدّت» كأنّه قال: «أُعدّت النّار للكفّار وأُعدّت الجنّة للمؤمنين الأخيار» اهكلام الجرجاني بعين حروفه.

(١) **قوله: «بل يؤخذ عطف الحاصل»**. قال الجرجاني: ولا حاصل لقوله: «بل يؤخذ» إلى آخره... فإنّه إن أراد به تأويل إحداهما بحيث يتفقان في الخبريّة أو الإنشائيّة فذلك عطف الإنشاء على الخبر، أو بالعكس بناءً على التّأويل، لا قسم آخر من العطف بينهما ـ كما زعمه ـ.

وإن أراد به أنّه لا تأويل هناك فهو عطف الجملة الإنشائيّة على الخبريّة أو بالعكس، من غير أن يجعل إحداهما بمعنى الأُخرى، فلا فائدة حينئذٍ لقوله: «بل يؤخذ» الخ....

والظّاهر أنّ من قدّر «فأنذر» ـ أي: فأنذرهم وبشّر ـ أو «قل» ـ أي: قل يا أيّها النّاس اعبدوا وبشّر ـ لم يتنبّه لعطف القصّة على القصّة، بل جعله من عطف الجملة على الجملة، فاحتاج إلى التّقدير لرعاية المناسبة. وللّه درّ جار الله ما أدقّ نظره في أساليب الكلام وما أعرفه بأحوال أفانينه، مهّد لمن بعده موائد فوائده يأكلون منها، ولا يحيطون بها اه.

ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] أنّه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، وإنّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين[2] فهي معطوفة على جملة وصف

---

(١) البقرة: ٢٤ـ٢٥.

(٢) **قوله: «جملة وصف ثواب المؤمنين»**. قال الشّريف الجرجاني: لفظ «الجملة» في عبارة «الكشّاف» لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث كما يشعر به قوله: فإن قلت قد جوّز صاحب «الكشّاف» الخ ...

بل أُريد به معنى المجموع، أي: المعتمد بالعطف هو مجموع قصّة بيّن فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصّة بيّن فيها عقاب الكافرين.

قال صاحب «الكشف عن مشكلات «الكشّاف» ـ عمر بن عبدالرّحمن الفارسيّ المتوفّى سنة ٧٤٥هـ: أي: ليس من باب عطف الجملة على الجملة، ليطلب مناسبة الثّانية مع الأُولى، بل من باب ضمّ جمل مسوقة لغرض إلى أُخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع وشرطه: المناسبة بين الغرضين، فكلّما كانت أشدّ كان العطف أحسن، ولم يذكر السّكّاكي هذا القسم من العطف اهـ.

والعجب من الشّارح أنّه لم يتنبّه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلّامة وحمل الأمر والنّهي في قوله: «ليس الّذي أعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه» على فعل الأمر والنّهي مجرّداً عن الفاعل حتّى لا يكون جملة.

وحينئذٍ يلزمه أن يحمل قوله: ولك أن تقول هو معطوف على قوله: «فاتّقوا» على أنّه أُريد به أنّ «بشّر» وحده ـ أي: منفرداً عن فاعله ـ معطوف على «فاتّقوا» كذلك، حتّى يكون من عطف الأمر على الأمر وهو فاسد، لأنّ العطف على المسند يستلزم الاشتراك في المسند إليه، كما أنّ العطف على المسند إليه يستلزم الاشتراك في المسند.

فإن قلت: ليس في قوله: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق» عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أُخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبراً وإنشاءً، عطفت إحداهما على الأُخرى.

⇐

عقاب الكافرين، كما تقول: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق».

قلت: هذا دقيق حَسَن[1] لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاء لا يسلّم صحّة ما ذكره من المثال.

ولهذا قال المصنّف[2] إنّ قوله: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ عطف على محذوف يدلّ عليه ما قبله، أي: «فأنذرهم وبشّر الّذين آمنوا».

وقال صاحب «المفتاح»[3]: إنّه عطف على «قل» مراراً قبل ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ**﴾[4] الآية.

فكأنّه أمر النّبيّ[5] ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ بأن يؤدّي معنى هذا الكلام؛ لأنّه قد

⇐ قلت: أراد بذلك المثال عطف قصّة «عمرو» الدّالّة على حسن حاله على قصّة «زيد» الدالّة على سوء حاله، ليوافق ما مثّل به من الآية، لكنّه اقتصر من القصّتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكأنّه قال: «زيد يعاقب بالقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وما أخسره» إلى غير ذلك «وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق فما أحسن حاله وما أربحه» اهـ.

(١) **قوله: «هذا دقيق حَسَن»**. قال الجرجاني: لا دقّة ولا حسن في كلامه على ما فهمه بل على ما قرّرناه، واشتراط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً في عطف الجُمَل الّتي لا محلّ لها من الإعراب ممّا لا نزاع فيه.

(٢) **قوله: «ولهذا قال المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» ٢٧٩.

(٣) **قوله: «وقال صاحب «المفتاح»»**. قاله في باب الفصل والوصل ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٤) البقرة: ٢١.

(٥) **قوله: «فكأنّه أمر النّبيّ»**. جواب عن سؤال واردٍ على السكّاكي وقد نقلناه عن الجرجاني في حاشية «الكشّاف» وذلك لأنّ السّكّاكيّ أدرج قوله ـ تعالى ـ ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾ في ⇐

أدرج فيه قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[١].

وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد: «قل لزيد أما تستحيي أن تضرب غلامي وأنا المنعم عليك بأنواع النّعم».

[الجامع بين المتعاطفتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب على رأي عبدالقاهر]

﴿**والجامع بينهما**﴾ أي: بين الجملتين ﴿**يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما، والمسندين، جميعا**﴾ أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأُولى والمسند إليه في الجملة الثّانية، وكذا باعتبار المسند في الأُولى والمسند في الثّانية ﴿**نحو: «يشعر زيد ويكتب»**﴾ للمناسبة الظّاهرة بين الشّعر والكتابة وتقارنهما في خَيَال أصحابهما ﴿**و: «يعطي زيد ويمنع»**﴾ لتضادّ الإعطاء والمنع.

هذا عند اتحاد المسند إليهما.

وأمّا عند تغايرهما[٢] فلابدّ أن يكون بينهما أيضاً جامع كما أشار إليه بقوله:

⇐ حيّز القول المقدّر وهو غير مناسب وذلك أنّ هذا القول ـ أي: «إن كنتم في ريب» ـ إن لم يدخل في حيّز القول المقدّر اختلّ نظم الكلام وإن دخل كان مأموراً بأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا» بالضّمير المتكلّم وهو فاسد، لأنّ النّبيّ القائل لهذا القول لم ينزّل شيئاً على عبده بل الله نزّل عليه فلا يمكن إدراجه في حيّز القول مع الاحتفاظ بصحّة المعنى.

وأُجيب بوجهين: الأوّل: أنّه مأمور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة لائقة به كأن يقول: «وإن كنتم في ريب ممّا نزّل الله علَيّ».

والثاني: ما نقلناه عن الجرجاني في حاشية «الكشّاف» من أنّه وارد على الحكاية.

(١) البقرة: ٢٣.

(٢) **قوله: «وأمّا عند تغايرهما»**. أي: إذا اتّحد المسند إليه في الجملتين لا يحتاج العطف إلى ⇐

﴿ **و: «زيد شاعر وعمرو كاتب» و: «زيد طويل وعمرو قصير» لمناسبة بينهما** ﴾ أي: بشرط أن يكون بين «زيد» و«عمرو» مناسبة ـ كالأُخوّة، أو الصّداقة، أو العداوة، أو نحو ذلك ـ وعلى الجملة يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابساً له ﴿ **بخلاف: «زيد شاعر وعمرو كاتب» بدونهما** ﴾ أي: بدون المناسبة بين «زيد» و«عمرو» فإنّه لا يصحّ وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن كانا متّحدين أيضاً.

ولهذا صرّح السّكّاكيّ بامتناع العطف[1] في نحو: «خُفِّي ضيّق وخاتمي ضيّق»[2] ﴿ **وبخلاف: «زيد شاعر وعمرو طويل» مطلقاً** ﴾ أي: سواء كان بين «زيد» و«عمرو» مناسبة أو لم تكن، فإنّه لا يصحّ لعدم المناسبة بين المسندين ـ أعني: الشّعر وطول القامة ـ.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: اعلم أنّه كما يجب[3] أن يكون **المحدّث عنه**

⇐ جامع آخر غير ذلك الاتّحاد، لأنّ ذلك الاتّحاد هو الجامع بل أتمّ جامع وأمّا إذا لم يتّحدا فلابدّ من مناسبة خاصّة بين المسند إليهما ولا تكفي المناسبة المطلقة.

(١) **قوله: «ولهذا صرّح السكّاكي بامتناع العطف»**. وذلك لعدم المناسبة بين المسند إليه ـ أعني الخُفَّ والخاتَم ـ في الجملتين، ولا عبرة بمناسبة كونهما ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخَيال لأجل ذلك، أو كان المقام مقام ذكر الأشياء الضيّقة من حيث هي أشياء ضيّقة.

وقال الدّسوقي في حاشية «المغني»: والجملة الّتي لها محلّ من الإعراب في حكم المفرد ولا يشترط في عطف المفردات التّناسب في الخبر والإنشاء اهـ. أي: الجامع إنّما يعتبر في الجُمَل الّتي لا محلّ لها.

(٢) المفتاح: ٣٨٠.

(٣) **قوله: «قال الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: اعلم أنه كما يجب»**. قال في مطلع باب الفصل ⇐

في إحدى الجملتين بسبب من **المحدّث عنه** في الأُخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثّاني ممّا يجري مجرى الشّبيه أو النّظير أو النّقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت: «زيد طويل القامة وعمرو شاعر» لكان خَلْفاً من [١] القول.

[كلام السّكّاكي في بيان الجامع وتصرّف الخطيب فيه ونقد الشّارح له]

﴿السّكّاكي: الجامع بين الشّيئين﴾ قد نقل المصنّف كلام السّكّاكيّ وتصرّف فيه بما جعله مختلاً، ظنّاً منه أنّه إصلاح له، ونحن نشرح أوّلاً هذا الكلام مطابقاً لما ذكره السّكّاكيّ، ثمّ نشير إلى ما في نقل المصنّف من الاختلال [٢] فنقول:

⇐ والوصل من «دلائل الإعجاز» ١٧٣: واعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المحدّث عنه في الأُخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثّاني ممّا يجري مجرى الشّبيه والنّظير أو النّقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت: «زيد طويل القامة وعمرو شاعر» كان خَلْفاً، لأنّه لا مشاكلة ولا تعلّق بين طول القامة وبين الشّعر، وإنّما الواجب أن يقال: «زيد كاتب وعمرو شاعر» و: «زيد طويل القامة وعمرو قصير».

وجملة الأمر أنّها لا تجيء حتّى يكون المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنىً في الأُخرى، ومضامّاً له، مثل أنّ «زيداً» و«عمراً» إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال الّتي يكون عليها أحدهما ـ من قيامٍ أو قعودٍ أو ما شاكل ذلك ـ مضمومةً في النّفس إلى الحال الّتي عليها الآخر من غير شكّ وكذا السّبيل أبداً.

والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنّما قلت ـ مثلاً ـ: «العلم حسن والجهل قبيح» لأنّ كون العلم حَسَناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً اهـ.

(١) بفتح الخاء وسكون اللّام على وزن «فَلْس» الرّديء من القول، يقال: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً» سكت عن ألف كلمة ثمّ نطق بخطإٍ. وقال أبو عبيد في كتاب الأمثال: الخَلْفُ من القول هو السَّقَطُ الرّديء.

(٢) **قوله: «ثمّ نشير إلى ما في نقل المصنّف من الاختلال».** أشار إلى ذلك قبيل قوله: «ومن ⇐

[القوى الباطنة]

من القُوَى المُدْرِكة[1] **العقل**[2] وهي القُوَّةُ العاقلة المُدْرِكة للكلّيّات.

⇐ محسّنات الوصل» الخ ... حيث قال: «والمصنّف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع سهو منه» الخ....

(١) **قوله: «من القوى المدركة»**. قال الرّومي: أراد بالقُوَى المُدْرِكة القُوَى الّتي يكمل بها الإدراك سواء كانت مدركة أو معيّنة في الإدراك.

(٢) **قوله: «من القوى المدركة العقل»**. قال الشّريف الجرجانيّ: المفهوم إمّا كلّيّ وإمّا جزئيّ، والجزئيّ إمّا صور وهي محسوسة بإحدى الحواسّ الخمس الظّاهرة، وإمّا معانٍ وهي الأُمور الجزئيّة المنتزعة من الصّور المحسوسة. ولكلّ واحدٍ من الأقسام الثّلاثة مُدْرِك وحافظ؛

فمُدْرِك الكلّيّ وما في حكمه ـ من الجزئيّات المجرّدة عن العوارض المادّيّة ـ هو العقل، وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفيّاض.

ومُدْرِكُ الصُّوَر هو الحسّ المشترك وحافظها الخَيال.

ومُدْرِكُ المعاني هو الوهم وحافظها الذّاكرة، ولابدّ من قوّةٍ أُخرى متصرّفة تسمّى مفكّرةً ومتخيّلةً.

وبهذه الأُمور السّبعة ينتظم أحوال الإدراكات، والمقصود: الإشارة إلى الضّبط وإن كان خارجاً عن الفنّ.

السّكّاكيّ: العطف أو الوصل يحتاج إلى وجود الجامع، وللسكّاكي في بيان الجامع كلام يأتي نقله، وزعم المصنّف أنّ السّكّاكيّ أخطأ فيه فتصرّف في كلام السّكّاكيّ وأفسده من حيث لا يعلم، والشّارح يبيّن أوّلاً الجامع كما هو حقّه ثمّ يشير إلى خطأ المصنّف وفساد كلامه فيقول ما حاصله:

أنّ من القوى الباطنة العقل أو العاقلة: وهو مدرك للكلّيّات وله خازن يقال له: العقل الفيّاض أو روح القدس، أو النّاموس الأكبر أو غيرها.

⇐

⇐ **ومنها**: الوهم أو الواهمة: وهو مدرك للمعاني الجزئيّة الحاصلة في المحسوسات مثل العداوة في «زيد» والصّداقة في «بكر» وله خازن يقال له: الحافظة.

ومنها: الحسّ المشترك: وهو الّذي يرد عليه صور المحسوسات من الحواسّ الخمس الظّاهرة، وهو بمنزلة الحوض الّذي يصبّ فيه الماء من العيون الخمسة الّتي يقال لها الحواسّ الخمس، وله خازن يقال له الخَيال.

وقال بعضهم: الخَيال قوّة يدرك بها الصّور الجزئيّة.

والشّارح يقول: الخَيال قوّة تجتمع فيه صور الجزئيّات بعد غيبوبتها عن «الحسّ المشترك» الّذي كانت الصّور ترد عليه من الحواسّ الخمس الظّاهرة مثل الباصرة والسّامعة والذّائقة واللّامسة والشّامّة. والمراد بالصّور ما يمكن إدراكه بالحواسّ وبالمعاني ما لا يدرك بها. وعَمَلُ هذه القوى الثّلاث مرتّب ومُنَظَّم.

ومنها: ما يقال له المفكّرة والمتخيّلة وعمله غير مرتّب وغير مستقلّ قد تجعلها النّفس خادمة للعاقلة ويقال لها حينئذٍ المفكّرة وقد تجعلها في خدمة الواهمة ويقال لها: المتخيّلة ويخلق ما لا وجود له في الواقع كأنياب الأغوال وغيرها.

ومقصود السّكّاكيّ أنّه لابدّ في باب الوصل والعطف بين الجملتين من وجود أمر يجمعهما في المفكّرة جمعاً ناشئاً من طرف العقل أو الهم أو الخَيال، أي: أن يحتال العقل أو الوهم أو الخيال في جمعهما في المفكّرة، لا أن يكون العقل أو الوهم أو الخيال مُدْرِكاً لهما.

والحاصل أنّ هاهنا أُموراً ثلاثة يجب أن تعلم:

الأوّل: أن تعرف القوى العاقلة والواهمة والحسّ المشترك والمفكّرة.

الثّاني: أنّ تلك القوى مثل المرايا المتقابلة، وكلّما ارتسم في واحدة منها انعكس في الأُخرى وأنّ أيّةً منها كانت مدركة كانت حاكمة أيضاً.

الثّالث: أنّ العطف والوصل يطلب جامعاً بين المتعاطفتين وهذا الجامع قد يحصل بتدبير العقل جمعهما، وقد يحصل بتدبير الوهم، وقد يحصل بتدبير الخَيَال، وهذا معنى

⇐

ومنها: **الوهم** وهي القُوَّة المُدْرِكة للمعاني الجزئيّة الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدّى إليها من طرق الحواسّ[١] كإدراك العداوة والصّداقة من «زيد» ـ مثلاً ـ وكإدراك الشّاة معنىً في الذِّئْبِ.

ومنها: **الخَيَال** وهي قوّة يجتمع فيها صور المحسوسات، ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحسّ المشترك، وهي القوّة الّتي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظّاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظّاهرة كالحكم بأنّ هذا الأصفر هو هذا الحُلْو[٢].

⇐ الجامع العقلي أو الوهمي أو الخَيَاليّ لا أن تكون هذه مدركةً للمتعاطفتين ـ كما زعمه المصنّف ـ.

(١) **قوله: «من غير أن تتأدّى إليها من طرق الحواسّ»**. احتراز عن الحسّ المشترك وهي القوّة الّتي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظّاهرة.

(٢) **قوله: «هذا الأصفر هو هذا الحلو»**. قال الرّومي: فيه بحث، لأنّ النّسبة الّتي بين الطّرفين في المثال المذكور معنىً جزئيّ مدرك بالقوّة الوهميّة عند المثبتين للقوى الباطنة والطّرفان محسوسان مدركان بالحسّ المشترك، والحاكم عندهم لابدّ أن يدرك الطّرفين والنّسبة حتّى يتمكّن من الحكم ولهذا أثبتوا الحسّ المشترك، فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور للحسّ المشترك ـ كما ذكره الشّارح ـ ولا للقوّة الوهميّة ـ كما صرّح في «المواقف» ـ.

فإن قلت: الحاكم هو النّفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه، فوجب أن يكون هناك قوّة يرتسم فيها صور المحسوسات كلّها.

فالحسّ المشترك في المثال المذكور آلة للنّفس في الحكم باعتبار الطّرفين والوهم آلة لها باعتبار النّسبة، فجاز نسبة الحكم إلى كلّ من القوّتين مجازاً باعتبار كونها آلة للحكم؟

قلت: فالحضور عند الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع في قوّة واحدة له، بل ربّما يكفيه الارتسام في آلات متعدّدة كالحواسّ الظّاهرة، فلا يثبت الحسّ المشترك بالدّليل

⇐

ونعني بالصُّوَر مايمكن إدراكه بإحدى الحواسّ الظّاهرة، وبالمعاني مالا يمكن.

ومنها: **المفكّرة** وهي القوّة الّتي لها قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور[1] المأخوذة عن الحسّ المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض.

وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يَقَظَةً، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظماً، بل النّفس تستعملها على أيّ نظام تريد، فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهميّة[2] فهي المتخيّلة، وإن استعملتها بواسطة القوّة العاقلة[3] ـ وحدها، أو مع القوّة

⇒ المشار إليه. على أنّ الأقرب أنّ الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحسّ المشترك، لأنّ القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة تنعكس إلى كلّ واحدٍ منها ما ارتسم في الأُخرى.

والوهميّة هي سلطان تلك القوى فلها تصرّف في مدركاتها، بل لها تسلّط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف أحكامها.

(١) **قوله: «قوّة التّفصيل والتّركيب بين الصّور»**. أمّا تركيب الصّورة بالصّورة كما في قولك: «صاحب هذا اللّون المخصوص له هذا الطّعم المخصوص» وتركيب المعنى بالمعنى كما في قولك: «ماله هذه العداوة له هذه النّفرة».

وتركيب الصّورة بالمعنى كما في قولك: «صاحب هذه الصّداقة له هذا اللّون» وأمّا تفصيل الصّورة عن الصّورة كما في قولك: «هذا اللّون ليس هذا الطّعم» ـ كما نصّ على ذلك القوشجيّ في شرح «التّجريد» ـ.

(٢) **قوله: «فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهميّة»**. قال الرّومي: أي: إن استعملها النّفس في المحسوسات مطلقاً بواسطة القوّة الوهميّة سمّيت متخيّلةً ـ كما صرّحوا به ـ.

فإن قلت: كيف يستعملها النّفس في المحسوسات مطلقاً بواسطة القوّة الوهميّة، والصور المحسوسات ليست مدركة للوهم؟

قلت: لما نبّهت عليه آنفاً من أنّ القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل.

(٣) **قوله: «وإن استعملتها بواسطة القوّة العاقلة»**. قال الرّومي: إشارة إلى مغايرة الفعل للنّفس ⇐

الوهميّة ـ فهي المفكّرة.

[كلام السّكّاكيّ]

إذا تمهّد هذا فنقول: ذكر السّكّاكيّ(١) أنّه يجب أن يكون بين الجملتين ما

⇐ النّاطقة، فإنّ النّفس النّاطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه، وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بيّن في محلّه، وقال الهندي: إن كانت النّفس مغايرة للعقل فالعبارة على ظاهرها، وإن كانت عينه، فالمعنى بواسطة أنّها قوّة عاقلة لا يدرك الجزئي ـ أي: الجزئي المادّي ـ كما تقرّر في محلّه.

(١) **قوله: «ذكر السّكّاكيّ»**. قال في باب الفصل والوصل من «المفتاح» ٣٦١: وأمّا الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين فهي أن تختلفا خبراً وطلباً مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسّط، أو أن اتّفقتا خبراً، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكّرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخَيال.

والجامع **العقليّ**: هو أن يكون بينهما اتّحاد في تصوّرٍ، مثل الاتّحاد في المخبر عنه أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما.

أو تماثل هناك، فإنّ العقل بتجريده المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التعدّد عن البين.

أو تضايف كالّذي بين العلّة والمعلول والسّبب والمسبّب، أو السّفل والعلوّ، والأقلّ والأكثر فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذّهن.

❊ وأنّ العقل سلطان مطاع ❊

والوهميّ: هو أن يكون بين تصوّراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض وفي الثّانية لون صُفْرة، فإنّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين:

❊ وكم للوهم مِنْ حِيَلٍ تروج ❊

وإلّا فعليك بقوله:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها   شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر

⇐

⇐ وقل: ما الّذي سوّاه حسّن الجمع بين الشّمس وأبي إسحاق والقمر هذا التحسين. أو بقوله:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التّاج، والسّقّاء، والذرّ واحد

وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع.

أو تضادّ كالسّواد والبياض، والهمس والجهارة، والطّيب والنتن، والحلاوة والحموضة، والملامسة والخشونة، وكالتحرّك والسّكون، والقيام والقعود، والذّهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر، وكالمتّصفات بذلك من نحو: الأسود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو شبه تضادّ كالّذي بين نحو: السّماء والأرض، والسّهل والجبل، والأوّل والثّاني، فإنّ الوهم ينزل المتضادّين والشّبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذّهن، ولذلك تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ.

والخَيَاليّ: هو أن يكون بين تصوّراتهما تقارن في الخَيَال، سابق، لأسباب مؤدّية إلى ذلك، فإنّ جميع ما يثبت في الخَيَال ـ ممّا يصل إليه من الخارج ـ يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه، ويتكرّر لديه، ولذلك لمّا لم تكن الأسباب على وتيرةٍ واحدة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتّباً ووضوحاً، فكم من صور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في الخَيَال وهي في غيره نارٌ على عَلَم.

وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به إليك فحَدِّقْ إليه من جانب اختبارك تلق كاتباً بتعديد: قِرْطاسٍ، ومَحْبَرَة، وقلم.

ونجّاراً بتعديد: مِنْشار وقَدُومٍ وعَتَلة. وآخر وآخر بما يلابسون، وأيّاً كان من أصحاب العرف والرّسم، فتلقه يذكر: «مسجد ومحراب وقنديل» أو «حمام وإزار وسطل» أو غير ذلك ممّا يجمعه العرف والرسم فإنّهم جميعاً لمصادفتهم معدوداتك على وَفْق الثّابت في خَيالهم لا يستبدعون العدّ، ولا يقفون له موقف نكير.

⇐

يجمعهما عند القوّة المفكّرة، جمعاً من جهة العقل، أو من جهة الوهم، أو من جهة الخَيَال.

[الجامع العقلي]

فالجامع بين الجملتين ﴿**إمّا عقليّ بأن يكون بينهما اتّحاد في التّصوّر**﴾.

المراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكّرة.

قال السّكّاكيّ[1]: «هو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر، مثل الاتّحاد في المخبر عنه[2] أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما» ـ مثل الوصف، أو الحال، أو الظّرف، أو نحو ذلك ـ فظهر أنّه أراد بالتّصوّر الأمر المتصوّر[3] إذ كثيراً مّا يطلق التّصوّرات والتّصديقات على المعلومات التّصوّريّة والتّصديقيّة.

⇐ وإذا غيّرته إلى نحو: محبرة ومنشار، وقلم وقدوم، ونحو: مسجد وسطل، وقنديل وحمّام، جاء الاستبداع والاستنكار. اهـ مختصراً.

(١) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٢) **قوله: «الاتّحاد في المخبر عنه»**. نحو: «عليّ عالم وشجاع» أو في الخبر نحو: «عليّ خليفة و: الحسن بن عليّ خليفة» ومثال الاتحاد في قيد المخبر عنه نحو: «السّابق إلى الإسلام عند الله خليفة النّبيّ» و: «المهاجر البائت عند الله خليفة النبيّ».

ومثال الاتحاد في قيد الخبر «عليّ وصيّ رسول الله عند الله و: الحسن بن عليّ وصيّ رسول الله عند الله».

قال الرّوميّ: التّمثيل بالخبر والمخبر عنه بدل المسند والمسند إليه، بناء على أنّه في قانون الخبر اهـ.

(٣) **قوله: «أراد بالتصوّر الأمر المتصوّر»**. وذلك لأنّ الاتحاد إنّما هو بين نفس الشّيئين، لا بين تصوّريهما، فهو من باب المجاز في الكلمة كما في «زيد عدل» بمعنى: «زيد عادل» وسيأتي الإشارة إلى ذلك في آخر المبحث.

﴿أو تماثل هناك﴾ أي: في تصوّر من تصوّراتهما[١].

ثمّ أشار إلى سبب كون التّماثل ممّا يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكّرة بقوله: ﴿**فإنّ العقل بتجريد المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التّعدّد بينهما**﴾ لأنّ العقل مجرّد لا يدرك بذاته الجزئي[٢] من حيث هو جزئيّ، بل يجرّده عن العوارض المشخّصة في الخارج، وينتزع منه المعنى الكلّي فيدركه، فالمتماثلان[٣] إذا جُرّدا عن المشخّصات صارا متّحدَيْن فيكون حضور أحدهما في المفكّرة حضور الآخر.

---

(١) التّماثل في المخبر عنه نحو: «زيد عالم وعمرو جاهل» فبين «زيد» و«عمرو» تماثل في الحقيقة الإنسانيّة فكأنّه قيل: «الإنسان عالم والإنسان جاهل» وفي الخبر نحو: «زيد كاتب وعمرو كاتب» فإنّ حقيقة الكتابة فيهما واحدة، إذا جرّدت عن النّسبة المشخّصة، وإنّما تختلف الكتابة فيهما بالنّسبة إلى «زيد» و«عمرو».

(٢) **قوله: «لا يدرك بذاته الجزئي»**. قال الجرجاني: يعني الجزئيّ الجُسْمانيّ، لكونه معروضاً لعوارض تمنع من ارتسامه في المجرّد، وأمّا الجزئي من المجرّدات فحكمه حكم الكلّيّات في جواز ارتسامه في المجرّد.

(٣) **قوله: «فالمتماثلان»**. هاهنا ألفاظ لا يمكن كشف القِناع عنها كما هي حقّها إلّا بعد إيراد ما ذكره المرحوم العلّامة المظفّر في كتاب «المنطق» مختصراً وهي:

تقسيمات الألفاظ: للفظ المستعمل بما له من المعنى عدّة تقسيمات عامّة لا تختص بلغة دون أُخرى، وأهمّ تلك التقسيمات ثلاثة، لأنّ اللفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد، وأُخرى بما هو متعدّد، وثالثة بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدّداً.

[**المختص، المشترك، المنقول، المرتجل، الحقيقة والمجاز**]: إنّ اللفظ الواحد الدّالّ على معناه بإحدى الدّلالات الثّلاث المتقدّمة إذا نسب إلى معناه، فهو على أقسام خمسة، لأنّ معناه إمّا أن يكون واحداً أيضاً ويسمّى **المختص**، وإمّا أن يكون متعدّداً. وما له معنى

⇐

⇐ متعدّد أربعة أنواع: مشترك، ومنقول، ومرتجل، وحقيقة ومجاز، فهذه خمسة أقسام:

١ـ **المختص**: وهو اللّفظ الّذي ليس له إلّا معنى واحد فاختصّ به، مثل حديد وحيوان.

٢ـ **المشترك**: وهو اللّفظ الّذي تعدّد معناه وقد وضع للجميع كلّاعلى حدة، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل «عين» الموضوع لحاسّة النّظر وينبوع الماء والذّهب وغيرها ومثل «الجون» الموضوع للأسود والأبيض. والمشترك كثير في اللغة العربيّة.

٣ـ **المنقول**: وهو اللّفظ الّذي تعدّد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بأنّ الوضع لأحدها مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللّاحق. مثل لفظ «الصلاة» الموضوع أوّلاً للدّعاء ثمّ نقل في عرف الشّرع لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الأوّل. ومثل لفظ «الحجّ» الموضوع أوّلاً للقصد مطلقاً، ثمّ نقل لقصد مكّة المكرّمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعيّن... وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشّرع وأرباب العلوم والفنون.

والمنقول ينسب إلى ناقله فإن كان العرف الخاص كعرف أهل الشّرع والمناطقة والنُّحاة ونحوهم قيل له: منقول شرعيّ أو منطقيّ أو نحويّ وهكذا.

٤ـ **المرتجل**: وهو كالمنقول بلا فرق إلّا أنّه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين، ومنه أكثر الأعلام الشخصيّة.

٥ـ **الحقيقة والمجاز**: وهو اللّفظ الذي تعدّد معناه، ولكنّه موضوع لأحد المعاني فقط، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الأوّل الموضوع له من دون أن يبلغ حدّ الوضع في المعنى الثّاني فيسمّى «حقيقة» في المعنى الأوّل، و«مجازاً» في الثّاني، ويقال للمعنى الأوّل معنى حقيقي، وللثّاني مجازي.

⇐

⇐ والمجاز دائماً يحتاج إلى قرينة تصرِف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعيّن المعنى المجازي من بين المعاني المجازيّة.

[تنبيهان:] ١ ـ أنّ المشترك اللفظي والمجاز لا يصحّ استعمالهما في الحدود والبراهين، إلّا مع نصب القرينة على إراده المعنى المقصود، ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الأوّل، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثّاني.

على أنّه يحسن اجتناب المجاز في الأساليب العلميّة حتّى مع القرينة.

٢ ـ المنقول ينقسم إلى **تعييني وتعيّني**، لأنّ النّقل تارة يكون من ناقل معيّن باختياره وقصده، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو **المنقول التعييني** أي: إنّ الوضع فيه بتعيين مُعَيِّنٍ. وأُخرى لا يكون بنقل ناقل معيّن باختياره، وإنّما يستعمل جماعة من النّاس اللّفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له، ثمّ يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم، حتّى يتغلّب المعنى المجازي على اللفظ في أذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السّامع منهم بدون القرينة. فيحصل الارتباط الذّهني بين نفس اللفظ والمعنى، فينقلب اللّفظ حقيقة في هذا المعنى. وهو **المنقول التعيّني**.

[التّرادف والتّباين]: إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى ألفاظ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعدّدة عن أحد قسمين:

١ ـ إمّا أن تكون موضوعة لمعنى واحد، فهي **المترادفة**، إذا كان أحد الألفاظ رديفاً للآخر على معنى واحد. مثل: «أسد» و«سبع» و«ليث». فالترادف: «اشتراك الألفاظ المتعدّدة في معنى واحد».

٢ ـ وإمّا أن يكون كلّ واحد منها موضوعاً لمعنى مختصّ به، فهي **المتباينة**، مثل: «كتاب، قلم، سماء، أرض، حيوان، جماد، سيف، صارم»... فالتباين: «أن تكون معاني الألفاظ متكثّرة بتكثّر الألفاظ».

والمراد من التّباين هنا غير التّباين في النسب، فإنّ التباين هنا بين الألفاظ باعتبار تعدّد معناها، وإن كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها، فإنّ السّيف يباين الصّارم،

⇐

⇐ لأنّ المراد من الصّارم خصوص القاطع من السّيوف. فهما متباينان معنى وإن كانا يلتقيان في الأفراد، إذ أنّ «صارماً» سيف. وكذا الإنسان والنّاطق، متباينان معنى، لأنّ المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر وإن كانا يلتقيان في جميع أفرادهما لأنّ كلّ ناطق إنسان وكلّ إنسان ناطق.

قسمة الألفاظ المتباينة: ـ المثلان، المتخالفان، المتقابلان ـ:

تقدّم أنّ الألفاظ المتباينة هي ما تكثّرت معانيها بتكثّرها، أي: إنّ معانيها متغايرة. ولمّا كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام، فإنّ الألفاظ بحسب معانيها أيضاً تنسب لها تلك الأقسام، والتغاير على ثلاثة أنواع: **التماثل، والتخالف، والتقابل**.

لأنّ المتغايرين إمّا أن يراعى فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما **المثلان** وإمّا ألّا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا. وعلى هذا التقدير الثّاني ـ أي: تقدير عدم المراعاة ـ فإن كانا من المعاني التي لا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحد، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما **المتقابلان**، وإلّا فهما **المتخالفان**.

وهذا يحتاج إلى شيء من التّوضيح، فنقول:

١ ـ **المثلان** هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان، أي: لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها، كـ«محمّد» و«جعفر» اسمين لشخصين مشتركين في الإنسانيّة بما هما مشتركان فيها، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانيّة. وإلّا فـ«محمّد» و«جعفر» من حيث خَصوصيّة ذاتيهما مع قطع النّظر عمّا اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي. وكذا الإنسان والفرس هما متخالفان بما هما إنسان وفرس.

والاشتراك والتّماثل إن كان في حقيقة نوعيّة بأن يكونا فردين من نوع واحد كـ«محمّد» و«جعفر» يخصّ باسم **المثلين أو المتماثلين** ولا اسم آخر لهما. وإن كان في الجنس كالإنسان والفرس سمّيا أيضاً **متجانسين** وإن كان في الكمّ ـ أي: في المقدار ـ سمّيا أيضاً **متساويين**، وإن كان في الكيف ـ أي: في كيفيّتهما وهيئتهما ـ سمّيا أيضاً **متشابهين**.

⇐

⇐ والاسم العامّ للجميع هو **التماثل**. والمثلان أبداً لا يجتمعان ببديهة العقل.

٢ ـ **المتخالفان** وهما المتغايران من حيث هما متغايران، ولا مانع من اجتماعهما في محلّ واحد إذا كانا من الصفات، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان وفرس، لا بما هما مشتركان في الحيوانيّة كما تقدّم. كذلك: الماء والهواء، النّار والتُّراب، الشّمس والقمر، السَّمَاء والأرض.

ومثل السَّواد والحَلاوة، الطُّول والرِّقّة، الشَّجَاعة والكَرَم، البياض والحرارة. والتّخالف قد يكون في الشّخص مثل «محمّد» و«جعفر» وإن كانا مشتركين نوعاً في الإنسانيّة، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك. وقد يكون في النّوع مثل الإنسان والفرس وإن كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك. وقد يكون في الجنس، وإن كنا مشتركين في وصفهما العارض عليهما، مثل القُطْن والثَّلْج المشتركين في وصف الأبيض إلّا أنّه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر أنّ مثل «محمّد» و«جعفر» يصدق عليهما أنّهما متخالفان بالنّظر إلى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثلان بالنّظر إلى اشتراكهما وتماثلهما في النّوع وهو الإنسان. وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الإنسانيّة والفرسيّة ومثلان باعتبار اشتراكهما في الحيوانيّة. وهكذا في مثل القُطْن والثَّلْج. الحيوان والنَّبات. الشّجر والحجر.

ويظهر أيضاً أنّ التّخالف لا يختصّ بالشّيئين اللّذين يمكن أن يجتمعا، فإنّ الأمثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنّها ليست من المتقابلات ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

ثمّ إنّ التّخالف قد يطلق على ما يقابل التّماثل فيشمل التّقابل أيضاً فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح أنّهما متخالفان.

٣ ـ **المتقابلان** هما المعنيان المتنافران اللّذان لا يجتمعان في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحد، كالإنسان واللّاإنسان، والأعمى والبصير، والأُبوّة والبنوّة، ⇐

⇐ والسَّواد والبياض.

فبقيد وحدة «المحل» دخل مثل التّقابل بين السَّواد والبياض ممّا يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القِرْطاس وسَوَاد الحِبْر. وبقيد وحدة «الجهة» دخل مثل التّقابل بين الأُبوّة والبنوّة ممّا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد من جهتين، إذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وبقيد وحدة «الزّمن» دخل مثل التّقابل بين الحرارة والبرودة ممّا يمكن اجتماعهما في محلّ واحد في زمانين، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حارّاً في زمان آخر.

أقسام التقابل: للتقابل أربعة أقسام:

١ - **تقابل النقيضين أو السّلب والإيجاب، مثل:** إنسان ولا إنسان، سواد ولا سواد، منير وغير منير.

والنقيضان: أمران وجودي وعدمي، أي عدمي لذلك الوجودي، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهة العقل، ولا واسطة بينهما.

٢ - **تقابل المَلَكة وعدمها** كالبَصَر والعَمَى، الزَّواج والعُزُوبة، فالبَصَر ملكة والعَمَى عدمها. والزَّواج ملكة والعُزُوبة عدمها.

ولا يصحّ أن يَحُلّ العمى إلّا في موضع يصِحّ فيه البَصَر، لأنّ العَمَى ليس هو عدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العُزُوبة لا تقال إلّا في موضع يصحّ فيه الزَّواج، لا عدم الزَّواج مطلقاً، فهما ليسا كالنّقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل هما يرتفعان. وإن كان يمتنع اجتماعهما، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير، ولا أعزب ولا متزوّج، لأنّ الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً، ولا من شأنه أن يكون متزوّجاً.

إذن الملكة وعدمها: «أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصحّ فيه الملكة».

٣ - **تقابل الضدّين** كالحَرارة والبُرودة، والسَّواد والبياض، والفضيلة والرّذيلة، والتهوّر

⇐

⇐ والجبن، والخفّة والثِّقَل.

والضدّان: «هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد، ولا يتصوّر اجتماعهما فيه، ولا يتوقّف تعقّل أحدهما على تعقّل الآخر».

وفي كلمة «المتعاقبان على موضوع واحد» يفهم أنّ الضدّين لابدّ أن يكونا صفتين، فالذّاتان مثل إنسان وفرس لا يسمّيان بالضّدّين. وكذا الحيوان والحجر ونحوهما. بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة، كما تقدّم.

وبكلمة «لا يتوقّف تعقّل أحدهما على تعقّل الآخر» يخرج المتضايفان، لأنّهما أمران وجوديّان أيضاً ولا يتصوّر اجتماعهما فيه من جهة واحدة، ولكن تعقّل أحدهما يتوقّف على تعقّل الآخر.

٤ ـ **تقابل المتضايفين** مثل: الأب والابن، الفوق والتّحت، المتقدّم والمتأخّر، العلّة والمعلول، الخالق والمخلوق وأنت إذا لاحظت هذه الأمثلة تجد:

أوّلاً أنّك إذا تعقّلت أحد المتقابلين منها لابدّ أن تتعقّل معه مقابلة الآخر: فإذا تعقّلت أنّ هذا أب أو علّة لابدّ أن تتعقّل معه أنّ له ابناً أو معلولاً.

ثانياً أنّ شيئاً واحداً لا يصحّ أن يكون موضوعاً للمتضايفين من جهة واحدة، فلا يصحّ أن يكون شخص أباً وابناً لشخص واحد، نعم يكون أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وكذا لا يصحّ أن يكون الشيء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشّيء في وقت واحد. وإنّما يكون فوقاً لشيء هو تحت له، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه ... وهكذا.

ثالثاً أنّ المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أوّلاً، يجوز أن يرتفعا، فإنّ واجب الوجود لا فوق ولا تحت، والحجر لا أب ولا ابن. وإذا اتفق في بعض الأمثلة أنّ المتضايفين لا يرتفعان كالعلّة والمعلول، فليس ذلك لأنّهما متضايفان. بل لأمر يخصّهما، لأنّ كلّ شيء موجود لا يخلو إمّا أن يكون علّة أو يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصحّ تعريف المتضايفين بأنّهما: «الوجوديان اللّذان يتعقّلان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».

⇐

وإنّما قال: «عن التّشخّص في الخارج» لأنّ كلّ ما هو حاصل في العقل فلابدّ له من تشخّص عقليّ، ضرورةَ أنّه متميّز عن سائر المعلومات[1].

[تفسير الشّارح عباراته]

وإنّما قلنا: إنّه لا يدرك الجزئيّ بذاته؟ لأنّه يدرك الجزئيّات بواسطة الآلات

⇐ **المفرد والمركّب**: ينقسم اللفظ مطلقاً ـ غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدّداً ـ إلى قسمين:

أ ـ المفرد ويقصد المنطقيّون به:

أوّلاً اللّفظ الذي لا جزء له، مثل الباء من قولك: «كتبت بالقلم»، و«ق» فعل أمر من «وقى، يقي».

ثانياً اللّفظ الّذي له جزء إلّا أنّ جزء اللفظ لا يدلّ على جزء المعنى حين هو جزء له، مثل: «محمّد»، «علي»، «قرأ»، «عبدالله»، «عبدالحسين». وهذان الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا تقصِد بجزء اللفظ «عبد» و«الله» و«الحسين» معنى أصلاً، حينما تجعل مجموع الجزأين دالّاً على ذات الشّخص. وما مثَل هذا الجزء إلّا كحرف «م» من «محمّد» وحرف «ق» من «قرأ».

نعم في موضع آخر قد تقول «عبدالله» وتعني بـ«عبد» معناه المضاف إلى الله ـ تعالى ـ كما تقول: «محمّد عبدالله ورسوله». وحينئذٍ يكون نعتاً لا اسماً ومركّباً لا مفرداً. أمّا لو قلت: «محمّد بن عبدالله» فـ«عبدالله» مفرد هو اسم أب «محمّد».

أمّا النّحويّون فعندهم مثل «عبدالله» إذا كان اسماً لشخص مركّب لا مفرد، لأنّ الجهة المعتبرة لهم في هذه التّسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة. إذ النّحوي ينظر إلى الإعراب والبناء. فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلّا فمركّب كـ«عبدالله» علماً فإنّ «عبدالله» له إعراب و«الله» له إعراب. أمّا المنطقي فإنّما ينظر المعنى فقط وبمعرفة المفرد عرفت المركّب أيضاً.

(١) **قوله: «متميّز عن سائر المعلومات»**. وهذا معنى قول ابن هشام في مبحث «أل» من الباب الأوّل من كتاب «المغني»: الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض اه.

الجُسْمانيّة، لأنّه يحكم بالكليّات على الجزئيّات كقولنا: «زيد إنسان» والحاكم يجب أن يدركهما معاً، لكن إدراكه للكلّيّ بالذّات وللجزئيّ بالآلات، وكذا حكمه بأنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم[١] ونحو ذلك.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: تجريدهما عن التّشخّص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعدّدهما؛ لجواز أن يتعدّدا بعوارض كليّة حاصلة في العقل مثل أن يعلم من «زيد» أنّه رجلٌ أحمر فاضل، ومن «عمرو» أنّه رجل أسود جاهل.

قلت: إذا كانت الأوصاف[٢] كليّة كان اشتراك «زيد» و«عمرو» وغيرهما من الجزئيّات فيها على السّويّة باعتبار العقل، وإن كانت بحسب الخارج مختصّة ببعض منها.

[نقد وردّ]

وهاهنا نظر وهو أنّ التّماثل[٣] إذا كان جامعاً لم يتوقّف صحّة قولنا «زيد كاتب وعمرو شاعر» على مناسبة بين «زيد» و«عمرو» مثل: الأُخوّة، والصّداقة، ونحو

---

(١) **قوله: «وكذا حكمه بأنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم»**. قال الرّومي: ظاهره مخالف لما سبق من أنّ الحاكم هو الحسّ المشترك إلّا أن يريد بما سبق أنّ الحاكم هو العقل بواسطة الحسّ المشترك.

(٢) **قوله: «قلت: إذا كانت الأوصاف»**. قال الهندي: أي: العوارض الكلّيّة ليست موجبةً لتعدّدها عند العقل، لجواز صدقها على كلّ واحدٍ منها عنده بناءً على كلّيّتها، وإن كانت مختصّةً في الخارج ببعضٍ منها.

(٣) **قوله: «وهو أنّ التّماثل»**. قال الهنديّ: يعني أنّ الجامع بين المسندين في المثال المذكور متحقّق، فلو كان التّماثل بين المسند إليهما جامعاً لم يتوقّف صحّته على أمر آخر، لتحقّق الجامع بينهما باعتبار الجزئين.

ذلك، لأنّهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانيّة وقد مرّ بُطْلانه.

والجواب أنّ المراد بالتّماثل اشتراكهما[1] في وصف له نوع اختصاص[2] بهما وسيتّضح ذلك في **باب التّشبيه**[3].

---

(١) **قوله: «المرادبالتّماثل اشتراكهما»**. قال الهنديّ: يعني ليس المراد بالتّماثل معناه المشهور ـأعني: الاتّحاد في الماهيّة النّوعيّة ـبل المماثلة في معنىً له مزيد اختصاص ـأي: ارتباط ـبهما بحيث يصير سبباً لاجتماعهما في المفكّرة، دون ما عداهما، سواء كان ذاتيّاً أو عرضيّاً، فمعنى قوله: «فإنّ العقل بتجريد المثلين» الخ ... تجريدهما عمّا سوى ما فيه المماثلة بجعل كلّ ما سواه داخلاً في التشخّص، وإليه يشير قوله فيما سيجيء: «ويتوهّم أنّ هذه الثّلاثة من نوع واحدٍ، وإنّما اختلفت بالعوارض والمشخّصات» أو معناه:

كما أنّ العقل بتجريد المثلين عن التّشخّص يرفع التّعدّد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد قطع النّظر عمّا فيه المماثلة يرفع التّعدّد عنهما.

وبهذا اندفع أيضاً ما قيل: إنّ التّشابه والتّجانس أيضاً يصير جامعاً عقليّاً، إذ يصحّ «الإنسان كذا» و: «الحِمار كذا» في مقام بيان أحكام أنواع الحيوان، ويصحّ «زيد الكريم كذا» و: «عمرو الكريم كذا» في مقام بيان أفراد الكريم، فلا وجه لاختصاص التّماثل بالذّكر.

(٢) **قوله: «في وصف له نوع اختصاص»**. قال الجرجاني: فيه بحث، لأنّ ما ذكره السّكّاكيّ من «أنّ العقل بتجريده المثلين عن التّشخّص في الخارج يرفع التّعدّد عن البين» إنّما يناسب التّماثل بمعنى الاتّحاد في الحقيقة، لا بمعنى: الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما، اللهمّ إلّا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة، وما عداه بمنزلة الوصف المشخّص لها.

(٣) **قوله: «وسيتّضح ذلك في باب التّشبيه»**. قال الهنديّ: أشار به إلى ما ذكره في شرح قوله: «ووجه الشّبه ما يشتركان فيه من أنّ «زيداً» والأسد في قولنا: «زيد كالأسد» يشتركان في الوجود والجسميّة والحيوانيّة وغير ذلك من المعاني مع أنّ شيئاً منها ليس وجه التّشبيه، فالمراد المعنى الّذي له مزيد اختصاص بهما و قصد بيان اشتراكهما فيه اهـ.

﴿أو تضايف﴾ وهو أن يكون الشّيئان بحيث لا يمكن تعقّل كلّ واحد منهما إلّا بالقياس إلى تعقّل الآخر، فحصول كلّ واحد منهما في المفكّرة يستلزم حصول الآخر ضرورة، وهذا معنى الجمع بينهما. ﴿كما بين العلّة والمعلول﴾ فإنّ كلّ أمر يَصْدُرُ عنه أمر آخر إمّا بالاستقلال[1] أو بواسطة انضمام الغير[2] إليه فهو علّة، والأمر الآخر معلول، فتعقّل كلّ واحد منهما بالقياس إلى تعقّل الآخر. ﴿أو الأقلّ والأكثر﴾ فإنّ كلّ عدد يصير عند العدّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقلّ من الآخر، والآخر أكثر منه.

[تخطئة الشّارح الكازرونيّ الشّيرازيّ]

وذكر الشّارح العلّامة[3] أنّ المثال الأوّل مثال للتضايف بين الأُمور المعقولة، والثّاني مثال للتّضايف بين ما يعمّ المحسوسات والمعقولات.

---

(١) **قوله: «إمّا بالاستقلال»**. إشارة إلى العلّة التّامّة مثل حركة السّفينة بالنّسبة إلى حركة الجالس فيها.

(٢) **قوله: «أو بواسطة انضمام الغير»**. إشارة إلى العلّة النّاقصة مثل النّجّار بالنّسبة إلى الكرسيّ فإنّه يصدر عنه بواسطة الآلات مثل القَدُوم والمِنْشار والعَتَلَة وغيرها، وتصوّر كلّ منهما يستلزم تصوّر الآخر فيعطف جملة المعلول على جملة العلّة ويقال: «العلّة أصل والمعلول فرع» و«النجّار صانع والكرسيّ مصنوع» وهكذا.

(٣) **قوله: «وذكر الشّارح العلّامة»**. وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٤٠: **أو تضايف** وهو أن تكون بينهما إضافة لا يمكن تعقّل أحدهما بدون تعقّل الآخر سواء كان التّضايف بين الأمور المعقولة **كالّذي بين العلّة والمعلول والسّبب والمسبّب** لأنّ العلّة إنّما تعقل بالنّسبة إلى معلول، وكذا السّبب بالنّسبة إلى المسبّب، ومعناهما: قريب أحدهما من الآخر، إلّا أنّ العلّة والمعلول اصطلاح الحُكماء، والآخر اصطلاح غيرهم **أو** بين الأمور المحسوسة كالّذي بين **السُّفْل والعُلْوِ** وهو تضايف محسوس مكانيّ **أو** بين ما يعمّ القبيلين كالّذي ⇐

[بيان الخطأ]

وفيه نظر؛ لأنّ التّضايف إنّما هو بين مفهومَي العلّة والمعلول، وبين مفهومَي الأقلّ والأكثر لا بين الذّاتين.

ألا ترى أنّ تعقّل ذات الواجب ليس بالقياس إلى تعقّل ذات مخلوقاته وبالعكس، وكذا تعقّل خمسة من الرّجال ليس بالقياس إلى تعقّل ستّة وبالعكس،

⇐ يكون بين **الأقلّ والأكثر** لأنّ الكمّ المنفصل ـ أعني: العدد ـ يعمّ المعقولات والمحسوسات.

قال الهنديّ: عبارته: سواء كان التّضايف بين الأُمور المعقولة كالّذي بين العلّة والمعلول، أو بين الأُمور المحسوسة كالّذي بين السُّفْل والعُلْو، وهو تضايف محسوس مكاني، أو ما يعمّ القبيلتين كالّذي يكون بين الأقلّ والأكثر، لأنّ الكمّ المنفصل ـ أعني: العدد ـ يعمّ المعقولات والمحسوسات اهـ.

ومراده أنّ العلّيّة والمعلوليّة لا تعرضان للشّيء إلّا في الذّهن لكونهما من المعقولات الثّانية، فكان التّضايف بينهما تضايفاً في الأُمور المعقولة، والعُلْو والسُّفْل لا يعرضان إلّا للأُمور المحسوسة، فكان التّضايف بينهما تضايفاً في الأُمور المحسوسة، والأقلّيّة والأكثريّة من عوارض العدد، وهو يعمّ المحسوسات والمعقولات، فكان تضايفهما يعمّ القبيلتين.

وعلى هذا لا يرد اعتراض الشّارح، لأنّ تلك المفهومات كلّها وإن كانت صوراً معقولة إلّا أنّ الاتّصاف ببعضها في الذّهن فقط وببعضها في الخارج فقط، وببعضها في الذّهن والخارج معاً اهـ.

وقال الرّومي: يمكن أن يقال: مراد الشّارح العلّامة أنّ الأقلّيّة والأكثريّة قد تكونان محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى أنّهما محسوسان بالذّات، بل بمعنى أنّهما من المحسوسات بالعرض ـ كالحركات وأمثالها ـ بناء على أنّ العقل يحكم بمجرّد الإحساس بثلاثةٍ من الأُمور المحسوسة ـ مثلاً ـ أنّها أكثر من اثنين في ضمنها، وهذا بخلاف كون شيء من الأُمور المحسوسة علّة فاعليّة لشيءٍ، فإنّه لا يدرك بمجرّد الإحساس اهـ.

والمفهومات صُوَر معقولة لا محسوسة.

فإن أراد أنّ ما يصدق عليه الأقلّ والأكثر يجوز أن يكون محسوساً وأن يكون معقولاً فكذا العلّة والمعلول كـ«النّجّار» و«الكرسيّ» فإنّهما محسوسان.

وإن أراد أنّ العلّيّة والمعلوليّة معقولتان لكونهما نسبيّتين فالأقلّيّة والأكثريّة أيضاً كذلك[1].

[الجامع الوهمي]

﴿أو وهميّ﴾ عطف على قوله: «عقليّ» والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكّرة، يعني: أنّ الوهم يحتال في ذلك[2] بخلاف العقل فإنّه إذا خُلِّيَ ونفسه[3] لم يحكم باجتماعهما.

---

(١) **قوله: «فالأقلّيّة والأكثريّة أيضاً كذلك»**. قال الجرجاني: يمكن أن يفرق بين المثالين بأنّ الأقلّيّة والأكثريّة إضافيّتان سيّالتان لا تقفان عند حدّ ـ مثلاً ـ إذا اعتبرنا أنّ الأقلّ هو العشرة، فما هو أكثر منها لا ينحصر في عدد، ولا ينضبط في حدّ، وكذا إذا جعلناها الأكثر فما هو أقلّ منها من الأعداد والكسور لا يقف عند حدّ أيضاً، وليس الحال في العليّة والمعلوليّة كذلك.

وبوجهٍ آخرَ ـ نبّه عليه في الشّرح ـ: وهو أنّ الأقلّيّة والأكثريّة لا تعرضان بالذّات إلّا للكمّيّات بخلاف العلّيّة والمعلوليّة، إذ لا اختصاص لهما بالكمّيّات اهـ.

(٢) **قوله: «الوهم يحتال في ذلك»**. أي: يحتال في ذلك الأمر ويصوّره بصورة يصير سبباً لاجتماعهما وليس في الواقع سبباً له سواء كان يدركه الوهم كشبه التّماثل والتّضادّ وشبهه من الجزئيّات أو لا ككلّيّاتها.

والحاصل أن لا يكون الجامع أمراً في الواقع بل باعتبار الوهم وجعله جامعاً ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «إذا خُلِّيَ ونفسه»**. أي: مع نفسه بأن لم يتّبع الوهم «لم يحكم باجتماعهما» لأنّ العقل ⇐

وذلك ﴿**بأن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل كلونَي بـياضٍ وصُـفْرَةٍ**[١] **فـإنّ الوهم يُبْرِزهما في مَعْرِض المثلين**﴾ من جهة أنّه يَسْبِقُ إلى الوهم[٢] أنّـهما نـوع واحد زِيْدَ في أحدهما عارض[٣] بخلاف العقل فإنّه يعرف أنّهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللّون وكذا الخُضْرَةُ والسَّواد.

﴿**ولذلك**﴾ أي: ولأنّ الوهم يبرزهما في مَعْرِضِ المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكّرة ﴿**حَسُنَ الجمع بين الثّلاثة الّتي في قوله:**

ثـلاثة تُشْـرِقُ الدّنـيا بـبهجتِها[٤] **شَمْسُ الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ**﴾

فإنّ الوهم يُبْرِزُها في مَعْرِض الأمثال ويتوهّم أنّ هذه الثّلاثة من نوع واحد[٥]

⇐ إنّما يدرك الأشياء على حقائقها ومقتضياتها كما هي بخلاف الوهم فإنّه يدرك الأشياء لكن لا على حقائقها ومقتضياتها كما هي.

(١) **قوله: «كلونَي بياض وصفرة»**. أي: مثل لون بياض في أحد الشّيئين ولون صفرة في شيءٍ آخر كالفضّة والذّهب فيصحّ العطف ويقال: «بياض الفضّة يذهب الغمّ، وصفرة الذّهب تذهب الهمّ» ـ مثلاً ـ.

(٢) **قوله: «يسبق إلى الوهم»**. لعدم غاية الخلاف بينهما، كذا في الهندي.

(٣) **قوله: «زيد في أحدهما عارض»**. قال الهندي: فالبياض هـو الصُّفْرة زيـد فـيه الإشـراق، والصُّفْرة هو البياض زيد فيه الكدورة، وكلا الأمرين خارجان عن ماهية البياض والصُّفْرة فيكونان متماثلين.

(٤) **قوله: «ثلاثة تشرقُ الدنيا ببهجتِها»**. البيت من البسيط والقائل محمّد بن وهيب، وقد تقدّم في شواهد تقديم المسند فراجعه، ولكن البيت ليس ممّا نحن فيه لأنّه ليس مـن عـطف الجمل وإنّما هو من عطف المفرد.

(٥) **قوله: «الثلاثة من نوع واحد»**. قال الهنديّ: بسبب اشتراكها فـي إشـراق الدّنـيا، وإن كـان إشراق الاثنين حسّيّاً وإشراق الثّالث عقليّاً بإفاضة أنواع الإحسان بـتنزيل ذلك المـعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره اهمختصراً.

وإنّما اختلفت بالعوارض والمشخّصات، بخلاف العقل فإنّه يعرف أنّ كلّاً منها من نوع آخر وإنّما اشتركت في عارض[١] وهو إشراق الدّنيا ببهجتها، على أنّ ذلك في أبي إسحاق مجاز.

﴿أو﴾ يكون بين تصوّريهما ﴿تضادّ﴾ وهو التّقابل بين أمرين وجوديّين يتعاقبان على محلّ واحد بينهما غاية[٢] ....

---

(١) **قوله: «اشتركت في عارض»**. وهو إشراق الدّنيا وهذا الاشتراك كافٍ في صحّة العطف بين المفردات كما في «قام زيد وعمرو وبكر» لكن حسنه يحصل بإبراز الوهم تلك الثّلاثة في معرض الأمثال ليفيد استوائها في الإشراق فإنّ حكم الأمثال واحد. فاندفع ما قيل: إنّه حقّق سابقاً أنّ المراد بالتّماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما، والثّلاثة مشتركة في الإشراق المطلق الشّامل للحسّيّ والمعنويّ فيكون الجامع بينهما التّماثل لا شبهه.

ثمّ الجمهور على أنّ «ثلاثة» خبر مقدّم على المبتدأ، والأليق بالمعنى والأعلق بالقلب أنّها مبتدأ محذوف الخبر ـ أي: «لنا» أو «في الوجود ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها»، و«شمس الضّحى» بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف؛ كذا في شرحه للمفتاح.

(٢) **قوله: «أو تضادّ وهو التقابل بين أمرين وجوديّين يتعاقبان على محلّ واحدٍ بينهما غاية الخلاف»**. خرج بقوله: «وجوديّين» تقابل السّلب والإيجاب، وتقابل العدم والمَلَكة، ودخل بقوله: «على محلّ واحد» التّضادّ بين الجواهر، وهي الصّور النّوعيّة للعناصر، ومن لم يثبت التّضادّ بينها اعتبر الموضوع بدل المحلّ، فمن زعم أنّ بقوله: «يتعاقبان على محلّ واحد» خرج الجوهران المتقابلان فقد سها، والصّواب: دخل الجوهران المتقابلان، وبهذا ظهر أنّ المراد بالتّعاقب على المحلّ ما يعمّ التّعاقب باعتبار الحلول، وقوله: «بينهما غاية الخلاف» تخصيص للتّعريف بالتّضادّ الحقيقيّ، فعلى هذا يكون التقابل بين السّواد والحمرة ـ مثلاً ـ قسماً خامساً في مطلق التّقابل مسمًّى بالتّعاند وقد لا يعتبر هذا القيد، فيشمل التّضادّ تقابل السّواد والحمرة، ويسمّى تضادّاً مشهوراً وينحصر التّقابل في الأربعة.

⇐

الخِلاف[١]، ﴿كالسَّوَاد، والبَيَاض﴾ في المحسوسات ﴿والإيمان والكفر﴾ في المعقولات.

والحقّ أنّ بينهما تقابل العدم والمَلَكة، لا تقابل التّضادّ؛ لأنّ **الإيمان** هو تصديق النّبيّ ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضّرورة ـ أعني: قبول النّفس لذلك والإذعان له من غير إباءٍ ولا جحود على ما فسّره المحقّقون[٢] من المنطقيّين ـ مع

⇐ بقي هاهنا بحث وهو أنّ تعريفه للتضادّ الحقيقيّ الدّالّ عليه «غاية الخلاف» لا يناسب المقام، لأنّ السكّاكي أورد الحَلاوة والحُمُوضة من جملة أمثلة التّضادّ، وليس بينهما غاية الخلاف، بل غاية الخلاف إنّما هو بين الحَلاوة والمَرارة، إذ لا يخفى على منصف أنّ تعاند الحَلاوة والحُمُوضة ليس هو أشدّ من تعاند الحلاوة والمرارة، وقد صرّحوا بأنّ ضدّاً واحداً إذا كان حقيقيّاً لا يكون إلّا واحداً، نعم يشعر بأنّ مراد السكّاكي هو التّضادّ الحقيقيّ أنّه لم يجعل البياض والصّفرة متضادّين بل عدّهما من قبيل شبه التّماثل.

ولعلّ هذا هو الباعث للشّارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادّين لا ليتمكّن من الجواب الأوّل عن الاعتراض على عدّ السّكّاكي الأوّل والثّاني من شبه التّضادّ لا نفسه ـ كما زعمه الجرجانيّ ـ على ما قرّره الرّومي.

(١) **قوله: «بينهما غاية الخلاف»**. قال الجرجاني: هذا القيد الأخير إنّما يعتبر في التّضادّ الحقيقيّ، فلا تضادّ بهذا المعنى بين السّواد والحمرة ـ مثلاً ـ ومنهم من يسمّي التّقابل بينهما تعانداً ويجعله قسماً آخر من التّقابل غير الأربعة دون التّضادّ المشهور، إذ لم يعتبر فيه غاية الخلاف، وبهذا الاعتبار انحصر التّقابل في تلك الأقسام المشهورة.

وقد اعتبر في تعريف التّضادّ مطلقاً قيد آخر، وهو أن لا يكون تعقل أحد الأمرين الوجوديّين بالقياس إلى الآخر، احترازاً عن المتضايفين.

ولعلّه إنّما تركه لأنّه أراد بالوجوديّ معنى الموجود، والإضافات ليست موجودة عند المتكلّمين.

(٢) **قوله: «على ما فسّره المحقّقون»**. قال الهنديّ: أراد به أبا عليّ بن سيناء فإنّه قال في «دانش ⇐

الإقرار به باللسان، **والكفر** عدم الإيمان عمّا من شأنه أن يكون مؤمناً.

اللهمّ إلّا أن يقال: الكفر إنكار شيءٍ من ذلك، فيكون ضدّ الإيمان، لكونه وجوديّاً مثله.

﴿**وما يتّصف بها**﴾ أي: بالمذكورات ـ كـ «الأسود» و«الأبيض»، و«المؤمن» و«الكافر» ـ فإنّه قد يعدّ مثل «الأسود» و«الأبيض» متضادّين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادّين وهما السَّواد والبَيَاض، وإلّا فهما لا يتواردان على المحلّ أصلاً فكيف يتضادّان، وذلك لأنّ «الأسود» ـ مثلاً ـ هو المحلّ مع السّواد.

﴿**أو شبه تضادّ كالسَّمَاء والأرض**﴾ في المحسوسات، فإنّ بينهما شبه تضادّ باعتبار أنّهما وجوديّتان إحداهما في غاية الارتفاع والأُخرى في غاية الانحطاط، لكنّهما لا يتواردان على محلّ لكونهما من الأجسام دون الأعراض[1] فلا يكونان متضادّين.

﴿**والأوّل والثّاني**﴾ فيما يعمّ المحسوسات والمعقولات، فإنّ «الأوّل» هو الّذي يكون سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير، و«الثّاني» هو الّذي يكون مسبوقاً بواحد فقط، فأشبها المتضادّين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنّهما ليسا بمتضادّين لكونهما عبارة عن المحلّين الموصوفين بالأوّليّة والثّانويّة.

فإن قلت: كما جُعِل نحو «الأسود» و«الأبيض» من قبيل المتضادّين باعتبار

⇐ نامهٔ علائي»: دانش دو گونه است: يكى دريافتن، و دوم: گرويدن و باور داشتن.

وتفصيل هذا المطلب في «شرح المقاصد» وفي رسالة الشّارح في تحقيق الإيمان.

(١) **قوله: «من الأجسام دون الأعراض»**. قال الرّومي: ظاهر هذا الكلام يدلّ على أنّ التّوارد على المحلّ إنّما هو في الأعراض، وفيه نظر: لأنّ المحلّ أعمّ من الموضوع والمختصّ بالأعراض هو الثّاني لا الأوّل.

اشتمالهما على الوصفين المتضادّين، فليجعل نحو «السّماء» و«الأرض» و«الأوّل» و«الثّاني» أيضاً من هذا القبيل بهذا الاعتبار وإلّا فما الفرق؟

قلت: الفرق أنّ الوصفين المتضادّين في نحو «الأسود» و«الأبيض» جُزْءَا مفهوميهما، بخلاف نحو «السَّمَاء» و«الأرض» فإنّهما لا زمان لهما خارجان[1]، وأمّا «الأوّل» و«الثَّاني» وإن كانت الأوّليّة والثّانويّة جزءين من مفهوميهما لكنّهما ليسا بمتضادّين، إذ ليس بينهما غاية الخِلاف[2] لأنّ «العاشر» أبعد من «الثّاني» مع أنّ العدم معتبر في مفهومَيهما فلا يكونان وجوديّين.

ثمّ بيّن سبب كون التّضادّ وشبهه جامعاً وهميّاً بقوله: ﴿**فإنّه**﴾ أي: الوهم ﴿**ينزّلهما**﴾ أي: التّضادّ وشبه التّضادّ ﴿**منزلة التّضايف**﴾ في أنّه لا يحضره أحد المتضادّين أو الشّبيهين بهما إلّا ويحضره الآخر ﴿**ولذلك تجد الضّدّ أقرب خُطُوْراً بالبال مع الضّدّ**﴾ من المغايرات الّتي ليست أضداداً له، فإنّه قلّما يخطر بالبال «السّواد» إلّا ويخطر به «البَيَاض»، وكذا «السّماء» و«الأرض» يعني: أنّ ذلك التّنزيل

---

(١) **قوله: «لا زمان لهما خارجان»**. قال الجرجاني: يعني أنّ كون إحداهما في غاية الارتفاع وكون الأُخرى في غاية الانحطاط وصفان خارجان عنهما، لا زمان لهما، فلا يكونان كالأسود والأبيض.

هذا على تقدير كون ذينك المفهومين أمرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادّين، وإذا لم يندرجا فيه كان الفرق أظهر.

(٢) **قوله: «ليس بينهما غاية الخلاف»**. قال الجرجاني: كأنّه اعتبر «غاية الخلاف» في تعريف التّضادّ ليتمكّن من هذا الجواب.

والأولى: أن يترك هذا القيد ويجاب بما ذكرناه ثانياً من أنّ مفهومي الأوّليّة والثانويّة ليسا بوجوديّين، لاعتبار العدم في مفهوم كلّ منهما ـ على ما بيّنه سابقاً ـ.

مبنيّ على حكم الوهم، وإلّا فالعقل يتعقّل كلّاً منهما ذاهلاً عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكّرة.

[الجامع الخَياليّ]

﴿**أو خَيَاليّ**﴾ عطف على «وهميّ»، والمراد بالجامع الخَيَالي أمر بسببه يقتضي الخَيَال اجتماعهما في المفكّرة، وإن كان العقل من حيث الذّات غير مقتضٍ لذلك، وهو ﴿**بأن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخَيَال، سابق على العطف**﴾ لأسباب مؤدّية إلى ذلك ﴿**وأسبابه**﴾ أي: أسباب التّقارن في الخَيَال ﴿**مختلفة، ولذلك اختلفت الصُّوَرُ**[1] **الثّابتة في الخَيَالات ترتّباً ووضوحاً**﴾ فكم من صُوَرٍ لا انفكاك بينها أصلاً في خَيَال وهي في خَيَال آخر ممّا لا يجتمع أصلاً، وكم من صُوَرٍ لا تغيب عن خَيَال وهي في خَيَال آخر ممّا لا يقع قطّ.

[مكانة الجامع عند البيانيّين]

﴿**ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع**﴾ لأنّ معظم أبوابه **الفصل والوصل** وهو مبنيّ على الجامع ﴿**لاسيّما الخَيَاليّ فإنّ جمعه على مجرى الإِلْف والعادة**﴾ بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصُّوَر في خِزانة الخَيَال، وبيان الأسباب ممّا يفوته الحصر، ولهذا أمثلة وحكايات ذكرت في «المفتاح»[2].

---

(١) **قوله: «ولذلك اختلفت الصور»**. أي: لاختلاف أسباب التقارن، وقوله: «ترتّباً» ـ أي: اجتماعاً على هيئة مخصوصة ـ تمييز من نسبة «اختلفت» إلى فاعله، وقوله: «فكم من صور لا انفكاك» إشارة إلى اختلاف الصّور في الترتّب. وقوله «من صور لا تغيب» إشارة إلى اختلافها في الوضوح واختلاف الصّور ترتّباً وإنْ كان يتضمّن اختلافها وضوحاً لكنّه قصد التّنبيه عليه أصالةً.

(٢) **قوله: أمثلة وحكايات ذكرت في «المفتاح»**. وإن أحببت أن تستوضح ما يلوّح به إليك،

⇐

⇐ فحَدِّقْ إليه من جانب اختبارك، تلق كاتباً بتعديد: قِرْطاس، ومِحْبرة، وقَلَم، ونجّاراً بتعديد: مِنْشار وقَدوم، وعَتَلَةٍ، وآخر وآخر بما يلابسون، وأيّاً كان من أصحاب العرف والرّسم، فتلقه يذكر: مسجد ومحراب وقِنْديل، أو حَمَّام وإزار وسَطْل، أو غير ذلك ممّا يجمعه العرف والرّسم، فإنّهم جميعاً، لمصادفتهم معدوداتك على وَفْق الثّابت في خَيالهم، لا يستبدعون العدّ، ولا يقفون له موقف نكير، وإذا غيّرته إلى نحو: مِحْبرة ومِنْشار، وقلم وقَدوم، ونحو: مسجد وسَطْل، وقِنْديل وحمّام، جاء الاستبداع والاستنكار.

وهل تشبيهات أُولئك الرّفقاء الأربعة، البدر الطّالع عليهم ـ فيما يحكى ـ تتلو عليك سورة غير ما تلونا، أو تجلو لديك صورة غير ما جلونا.

يحكى أنّ صاحب سِلاح مَلِكٍ، وصَوّاغاً، وصاحب بَقَر، ومعلّم صِبْية، اتفق أن انتظمهم سِلْكُ طريقٍ، وقد كان حمل كُلّاً منهم مركبُ الجدّ، فما أورثهم انتقابُ المَحَجّة بالإظلام سِوى الإغراءِ أن يَلْطِمُوْا بأيدي الرّواقص خدودها، وما استطاع الظّلام أن لا يَطْوُوْا المسافة وقد نشر جَناحه، وأن يُلْقُوا عصاهم وقد مَدَّ لهم رُواقه، فقابلهم بِعَبُوسٍ افترّ عن مزيد تخبّطهم، وخوف ضلالهم.

فبينا هم في وحشة الظّلماء وقد بلغ السَّيْلُ الزُّبَى، ومقاساةِ مِحْنتي التخبّط وخوف الضّلال وقد جاوز الحِزام الطُّبْيَيْن، آنسهم البدرُ الطّالعُ بوجهه الكريم، وأضاءت لهم أنواره كلّ مُظْلِمٍ بهيم، فلم يتمالكوا أن أقبل عليه كلّ منهم ينظم ثَناءه، ويمدح سَناه وسِناءه، ويخدمه بأكرم نتائج خاطره، وإذا شبّهه شبّهه بأفضل ما في خِزانة صوره.

فما يشبّهه السِّلاحيّ إلّا بالتُّرْس المُذَهَّب يرفع عند المَلِك، ولا يشبّهه الصّائغ إلّا بالسّبيكة من الإبريز تفترّ عن وجهها البُوْتقة، ولا يشبّهه البقّار إلّا بالجُبُن الأبيض يخرج من قالَبه طريّاً، ولا يشبّهه المعلّم إلّا برغيف أحمرَ يصل إليه من بيت ذي مروءة.

وصف الكلام

أو التّفاوت في الإيراد لوصف الكلام، فيما يحكيه الأصحاب عن الأذكياء من ذوي

⇐

⇐ الحِرَف المختلفة، كوصف الجوهري للكلام:
أحسن الكلام ما ثَقَبَتْه الفِكْرة، ونظمته الفِطْنة، وفصّل جوهر معانيه في سِمْط ألفاظه، فحملته نحور الرُّوَاة.
ووصف الصّيرفي: خير الكلام ما نَقَدَتْه يد البصيرة، وجلته عين الرّويّة، ووزنه مِعْيار الفصاحة، فلا ينطق فيه بزائف، ولا يسمع فيه ببَهْرَج.
ووصف الصّائغ: خير الكلام ما أحميتَه بِكِيْرِ الفِكْر، وسبكته بمشاعل النَّظَرِ، وخلصته من خبث الإطناب، فبرز بروز الإبريز، مركّباً في معنى وجيز.
ووصف الحدّاد: أحسن الكلام ما نصبت عليه مِنْفاخ الرّوية، وأشعلت فيه نار البصيرة، ثمّ أخرجته من فحم الإفحام، ورققته بِفِطِّيْس الأفهام.
ووصف الخمّار: أحسن الكلام ما طبخته مَرَاجِلُ العِلْم، وضمّته دِنان الحكمة، وصفّاه رَاوُوْقُ الفهم، فتمشّت في المفاصل عُذُوبته، وفي الأفكار رِقّته، وسَرَتْ في تجاويف العقل سَوْرَتُهُ، وحِدَّتُهُ.
ووصف البزّاز: أحسن الكلام ما صدق رقم ألفاظه، وحسن رسم معانيه، فلم يستعجم عند نشر، ولم يستبهم عند طي.
ووصف الكحّال: أصحّ الكلام ما سَحَقْتَه في مِنْجار الذّكاء، ونخلته بحرير التّمييز، وكما أنّ الرَّمَد قَذَى العين، كذا الشّبهة قذى البصائر، فاكْحُلْ عين اللُّكْنة بمِيْل البلاغة، وأجلِ رَمَض الغَفْلَة بِبَرُوْدِ اليَقَظَة.

وصف الطريق

أو سلوك الطّريق في وصف البليغ حين سلكه الجَمّال قائلاً: البليغ من أخذ بخِطام كلامه، وأناخه في مَبْرَك المعنى، ثمّ جعل الاختصار له عِقالا، والإيجاز له مجالا، فلم يَنِدَّ عن الأذهان، ولم يَشُذَّ عن الآذان.

حال ورّاق

أو إخبار الوَرَّاق عن حاله على ما أخبر: عيشي أضيق من مِحْبرة، وجسمي أدقّ من
⇐

[المراد من الجامع]

وقد ظهر لك ممّا ذكرنا أن ليس المراد بالجامع العقليّ[1] ما يكون مدركاً بالعقل، وبالوهميّ ما يكون مدركاً بالوهم، وبالخَيَاليّ ما يكون مدركاً بالخَيَال؛ لأنّ التّضاد وشبه التّضاد[2] ليسا من المعاني الّتي يدركها الوهم، وكذا التّقارن في

⇐ مِسْطرة، وجاهي أَرَقُّ من الزُّجَاج، وحظّي أخفى من شِقّ القلم، وبدني أضعف من قَصَبة، وطعامي أمرّ من العَفَص، وشرابي أشدُّ سواداً من الحِبْر، وسوء الحال بي ألزم من الصَّمْغ. [راجع المفتاح: ٣٦٣ـ٣٦٥]

(١) **قوله: «ليس المراد بالجامع العقليّ»**. الجامع بين الشّيئين ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: العقليّ وهو على ثلاثة أنواع: الاتحاد في التصوّر، والتّماثل، والتّضايف.

والقسم الثّاني: الوهميّ وهو أيضاً على ثلاثة أنواع: شبه التّماثل والتّضادّ وشبه التّضادّ.

والقسم الثّالث: الخَياليّ وهو واحد، فالمجموع سبعة أنواع مرّ ذكرها، وظهر لك من بيانها أن ليس المراد بالجامع العقليّ خصوص ما يكون مدركاً بالعقل بأن يكون كلّيّاً بل المراد بالعقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الشّيئين في المفكّرة سواء كان ذلك الأمر كلّيّاً ومن مدركات العقل بنفسه من دون معونة الوهم أو جزئيّاً ومن مدركات العقل بواسطة الوهم.

وبعبارةٍ أُخرى: الجامع العقليّ هو ما كان سبباً في جمع العقل بين الشيئين سواء كان مدركاً بالعقل لكونه كلّيّاً أو مضافاً لكلّيّ أو كان مدركاً بالوهم بأن كان جزئيّاً لكونه مضافاً لجزئيّ، فلا يشترط في الجامع العقليّ أن يكون كلّيّاً، بل يكون عقليّاً ولو كان جزئيّاً يدرك في الأصل بالوهم.

(٢) **قوله: «لأنّ التّضاد وشبه التّضاد»**. تعليل للنّفي الّذي ادّعى في المراد من الوهميّ والخَياليّ، ولم يتعرّض لبيان النّفي الّذي ادّعى في العقليّ، لوضوح إدراك العقل ما ذكره المصنّف فيه ⇐

الخَيَال ليس من الصّور الّتي تجتمع في الخَيَال، بل جميع ذلك معان معقولة(١).

⇐ من الاتّحاد، والتّماثل، والتّضايف، وإن كان الجامع العقليّ قد يكون مدركاً بالوهم.

أي: ليس المراد بالجامع الوهميّ ما يكون مدركاً بالوهم، لأنّ التّضادّ وشبه التّضادّ ـ اللّذَين جعلهما المصنّف من أقسام الجامع الوهميّ ـ ليسا من المعاني الّتي يدركها الوهم. وكذا ليس المراد بالجامع الخَيالي ما يكون مدركاً بالخيال، لأنّ التقارن في الخيال ليس من الصّور التي تجتمع في الخَيال بل هو وصف للصُّوَر، بل جميع ذلك المذكور من الأنواع السبعة «معانٍ معقولة» أي: يدركها العقل لكونها معاني كليّة إن لم تُضَف إلى شيء أو أُضيفت إلى كلّيّ.

فإن أُضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم، فالتماثل إن اعتبر غير مضافٍ أو مضافاً لكلّيّ كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافاً للجزئيّ كان من مدركات الوهم.

(١) قال الجرجاني: فإنّ «التّضادّ» إن أُخذ مطلقاً: فهو أمر كلّيّ مدرك بالعقل، وإن أُخذ مضافاً إلى كلّيّ: كان كلّيّاً أيضاً، وإن أُخذ مضافاً إلى جزئيّ: كتضادّ هذا السّواد مثلاً، كان جزئيّاً على ما ذكره، وإن كانت الإضافة إلى الجزئيّ لا توجب الجزئيّة ولا تمنعها، مثلاً إذا قلت: «عداوة زيد»، فإن أردت بها: مطلق عداوته كانت كليّة، وإن أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معيّن لأجل أمر معيّن، إلى غير ذلك من المقيّدات بحيث يتشخّص ويأبى الشّركة، كانت جزئيّة، وقس على: «التضادّ» حال: «التّماثل» و«التّقارن».

فإن قلت: إذا كان «التّماثل» و«التّضاد» مثلاً معقولين، فلم كان الأوّل جامعاً عقليّاً والثّاني وهميّاً؟

قلت: لأنّ «التّماثل» ـ سواء كان بين كلّيّين أو جزئيّين، أو كلّيّ وجزئيّ ـ أمر إذا التفت العقل إليه اقتضى الجمع بينهما وذلك؛ لأنّه في نفسه صالح للجمع، ولا حاجة في ذلك إلى احتيال. فالجمع بمثل هذا الجامع منسوب إلى العقل، سواء كان ذلك الجامع ممّا يدركه العقل بالذّات، أو بواسطة الآلات. وأمّا «التّضادّ»، فإنّه أمر إذا نظر العقل إليه، لم يقتض الجمع بين «المتضادّين»؛ لأنّه في نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج فيه إلى احتيال فنسب إلى الوهم؛ إذ من شأنه أن يحتال.

⇐

[عدم وقوف بعضهم على المراد]

وبعضهم لمّا لم يقف على ذلك[1] اعترض **أوّلاً**: بأنّ «السّواد» و«البياض»

⇐ **فإن قلت**: كيف تسنده إلى الوهم مطلقاً، مع أنّه إذا كان كلّيّاً لم يدركه الوهم أصلاً، فلم يقتض بسببه الجمع، ولم يحتل في ذلك قطعاً؟

قلت: الإدراك في الحقيقة إنّما هو للنّفس، سواء كان متعلّقاً بكلّيّ أو جزئيّ، لكن القوى آلات لها تستعملها في الإدراك، والقوّة الوهميّة في ذاتها آلة لها في إدراك المعاني الجزئيّة المتعلّقة بالمحسوسات، والنّفس تستعملها وتستعين في إدراكات سائر الحواس؛ ولذلك قيل: الوهم سلطان القوى الحسّيّة، بل ربّما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات، بل في المعقولات الصّرفة؛ ولذلك تخطئ فيها، وتحكم عليها بأحكام المحسوسات.

فالمراد بالجامع الوهميّ: ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لأجله، ولو يستعمله لما اقتضى الجمع، سواء كان ذلك الجامع مدركاً للعقل بالذّات، أو بواسطة الوهم. ولمّا كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء، نسب إليه كما نسب القطع إلى السكّين، وبالجملة الأُمور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال، تنسب إلى العقل، وخلافها ينسب إلى الوهم.

هذا وأمّا «التّقارن»، فإن كان بين الصّور المحسوسة، فلا شكّ أنّه أمر يقتضي العقل بسببه الجمع بينها، وللخَيَال مدخل فيه، فنسب إليه. وكذا «التّقارن» بين المعاني الوهميّة، أو بينها وبين الصّور تنسب إليه؛ لأنّ الوهم إنّما ينتزع المعاني من الصّور الخَيَاليّة، بل «التقارن» بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات تنسب إليه أيضاً؛ لأنّ تلك المعقولات منتزعة عن الصّور الخياليّة أيضاً. نعم المعقولات الصّرفة لو فرض فيها «تقارن»، لم يكن للخَيَال فيها مدخل، لكنّها عمّا نحن بصدده ـ من الأُمور العرفيّة المعتبرة في اللغة ـ بمراحل. وفيما ذكرناه زيادة تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشّرح.

(١) **قوله: «لم يقف على ذلك»**. من الوقوف وهو الاطّلاع، أي: بعضهم لمّا لم يطّلع على المراد

⇐

ـ مثلاً ـ محسوسان، فكيف يصحّ أن يجعلا من الوهميّات؟

وأجاب **ثانياً**: بأنّ الجامع كون كلّ منهما مضاداً للآخر، وهذامعنى جزئيّ لا يدركه إلّا الوهم.

[بيان عدم الوقوف]

وهذا فاسد؛ لأنّا لا نسلّم أنّ تضادّ «السّواد» و«البياض» معنىً جزئيّ، وإن أراد أنّ تضادّ هذا السّواد وهذا البَياض جزئيّ، فتماثل هذا مع ذلك، وتضايفه معه أيضاً معنىً جزئيّ، فلا تفاوت بين التّماثل، والتّضايف، وشبه التّماثل، والتّضادّ، وشبه التضادّ، في أنّها إذا أُضيفت إلى الجزئيّات كانت جزئيّات، وإذا أُضيفت إلى الكلّيّات كانت كلّيّات، فكيف يصحّ جعل بعضها[1] على الإطلاق عقليّاً وبعضها وهميّاً؟

⇐ من الجامع اعترض أوّلاً بأنّ السّواد والبياض ـ مثلاً ـ محسوسان بالباصرة، فيجب أن يجعل الجامع بينهما من الخَياليّات، لأنّ الخَيال يدركهما بعد إدراكهما بالحسّ المشترك فكيف يصحّ أن يجعلا من الوهميّات ويجعل الجامع بينهما وهميّاً، مع أنّ الوهم إنّما يدرك المعاني الجزئيّة.

وأجاب ثانياً بأنّ الجامع بين السّواد والبياض كونهما مضادّين ـ أي: كون كلّ منهما مضاداً للآخر ـ وهذا معنى جزئيّ لا يدركه إلّا الوهم.

والشّارح حكم بفساد الجواب؛ بأنّ المعترض إن أراد أنّ تضادّ السّواد الكلّي وبياضه معنى جزئي فذلك باطل لأنّ تضادّ كلّي لكلّيّ آخر كلّيّ لا جزئيّ، وكذا التّماثل، فكيف يصحّ جعلهما وهميين مع أنّ الوهم لا يدرك إلّا المعاني الجزئيّة.

وإن أراد أنّ تضادّ هذا السّواد الجزئيّ المعيّن وهذا البياض الجزئيّ المعيّن جزئيّ مدرك بالوهم فيلزم أن يقال: إنّ مماثلة هذا الشّيء المعيّن لهذا الشّيء المعيّن وكذلك المضايفة وهميان فكيف يصحّ جعلهما عقليّين مع كونهما من مدركات الوهم.

(١) **قوله: «فكيف يصحّ جعل بعضها»**. أي: التّماثل والتّضايف «على الإطلاق» أي: مطلقاً من ⇐

ثمّ إنّ الجامع الخَيَالي[1] هو تقارن الصُّوَرِ في الخَيَال، وظاهر أنّه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخَيَال؛ لأنّه من المعاني، وجميع ما ذكرنا[2] يظهر بالتّأمّل في

⇐ دون أن يقيّدا بكونهما بين الكلّيين أو الجزئيّين «عقليّاً» مع أنّهما إذا كانا بين الجزئيّين لا يدركهما إلّا الوهم.

و«بعضها» أي: شبه التّماثل والتّضاد وشبه التّضادّ على الإطلاق «وهميّاً» مع أنّها إذا كانت بين الكلّيين كانت كلّيات، فتكون مدركة بالعقل، فلا معنى للإطلاق المذكور في الموضعين.

والحاصل أنّ المعترض فرّق بين التّضادّ وشبهه والتّماثل والتّضايف بحيث جعل الأوّلين وهميّين مطلقاً من غير تفريق بين الجزئيّ والكلّي، والأخيرين عقليّين من غير تفريق بين الجزئي والكلّي أيضاً مع أنّ الجزئيّ في البابين مدرك بالوهم، والكلّي بالعقل.

(١) **قوله: «ثمّ إنّ الجامع الخَيَالي»**. هذا اعتراض آخر للشّارح على المعترض الّذي لم يقف على المراد من الجامع فجعل المراد به ما يدرك بهذه القُوَى الثّلاث ـ أي: العقل والوهم والخَيَال ـ ثمّ اعترض بالجامع الوهميّ وأجاب.

واعترض عليه الشّارح بأنّ كون المراد بالجامع ما يدرك بهذه القوى غير صحيح في الجامع الخياليّ، لأنّ الجامع الخَياليّ هو تقارن الصّور في الخَيال ولا يمكن جعل التّقارن صورة مرتسمة في الخَيَال لأنّه من المعاني وهو وهميّ أو عقليّ.

قال الهندي: «لم يقف على ذلك» أي: على أنّ ليس المراد بالجامع ما ذكر، والمرتّب على عدم الوقوف هو الجواب؛ لابتنائه على إرادة المعنى المذكور، وذكر الاعتراض توطئة لذكر الجواب، فلا يرد أنّ مبنى الاعتراض حمل الجامع العقليّ والوهميّ والخيالي على ما يكون بين الأُمور المعقولة والموهومة والمحسوسة، لا كون معناه ما يكون مدركاً بالعقل وبالوهم وبالخَيال، فلا يصحّ ترتّبه على عدم الوقوف على ذلك.

(٢) **قوله: «وجميع ما ذكرنا»**. من أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركاً بالعقل وأنّه جعل بعضها على الإطلاق عقليّاً وبعضها وهميّاً، وأنّه جعل الجامع الخَيالي تقارن الصّور في الخَيال «يظهر بالتّأمّل في كلام المفتاح»؛

⇐

لفظ «المفتاح»[١].

فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام صاحب «المفتاح» مشعرٌ[٢] بأنّه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ـ مثل الاتّحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما ـ وفساده واضح[٣]؛

⇐ أمّا الأوّل: فلأنّه قال في الحالة المقتضية للانقطاع: «بأن لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المفكّرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخَيَال» فإنّه جعل العقل والوهم والخَيَال جهة الجمع ومقتضياً له، لا مدركاً.

وأمّا الثّاني: فلأنّه قال: «الجامع العقليّ أن يكون بينهما اتحاد في تصوّرٍ، أو تماثل هناك، أو تضايف، والوهميّ أن يكون بينهما شبه تماثل أو تضادّ أو شبه تضادّ. والخياليّ أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال» ولم يقيّد شيئاً منها بقيدٍ يخصّه بواحد منها.

(١) المفتاح: ٣٦٣ـ٣٦٥.

(٢) **قوله: «ما ذكرت من تقرير كلام صاحب «المفتاح» مشعرٌ»**. وجه الإشعار ـ كما قرّره الهنديّ ـ أنّه قال: «الجامع بين الجملتين إمّا عقليّ وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّرٍ مّا» ومن الواضح أنّ كلام السكّاكيّ في الجامع المصحّح للعطف بين الجملتين، إذ ما لا يصحّ العطف لا يتعلّق الغرض ببيانه، وقد تقدّم فيما سبق أنّ لفظة «تصوّر» بمعنى متصوّر وتنوينه يدلّ على الوحدة فيدلّ على ما ذكرنا من الإشعار.

(٣) **قوله: «وفساده واضح»**. أي: ما ذكرت من تقرير كلامه دالّ على أنّه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردٍ من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه أو المخبر أو في قيد من قيودهما من التوابع والحال وغيرها.

وهذا التقرير يناقضه حكم الجمهور والسكّاكي بامتناع العطف بأدنى مناسبةٍ في نحو: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه» مع اتّحاد الجملتين في ظرف الزّمان لعدم المناسبة، والسكّاكي أيضاً معترف بهذا الفساد حيث حكم بامتناع العطف في نحو: «خُفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» مع اتّحادهما في الخبر وفي غير ذلك؟

⇐

للقطع بامتناع العطف في نحو: «هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ[1] يومَ الجُمْعَة وخاط «زيد»

⇐ والحاصل أنّ تقرير كلام السّكّاكيّ على ما ذكرتم منقوض بقول الجمهور وقول السكّاكي نفسه ولازمه التّناقض بين كلامي السكّاكي أيضاً؟

فأشار بقوله: «قلت: ليس في هذا الكلام» إلى دفع التّناقض عن الكلامين حيث إنّ قول السكّاكي في قوله: «اتّحاد في تصوّر» إشارة إلى وجوب وجود أصل الجامع بين المتعاطفين لا مقداره وحكمه بامتناع العطف في نحو: «خفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» إشارة إلى مقدار الجامع بعد وجود أصله، وهو الاتّحاد بينهما في طرفي الجملة معاً ـ كما هو رأي الشّيخ ـ فلا تناقض.

وقال الهندي في شرح قوله: «قلت ليس في هذا الكلام»: أي: لا نسلّم أنّ الكلام في الجامع المصحّح، بل في مطلق الجامع.

إذ كونه مصحّحاً علم من سابق كلامه من عدم صحّة نحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأرنب محدثة».

ومن لاحق كلامه من عدم صحّة نحو: «خاتمي ضيّق وخُفّي ضيّق» مع اتحاد المسند في كلا المثالين، لأنّه علم منهما أنّ الكافي في صحّة العطف وجود الجامع في كلا الجزءين اهـ.

(١) **قوله: «هزم الأمير الجند»**. ردّ عليه الشّريف في شرح «المفتاح» بقوله:

قلت: لا نسلّم ذلك الامتناع مطلقاً، فإنّه إذا قصد بيان الأُمور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف، لأنّ المقصود الأصليّ هو هذا القيد، فهو هاهنا جامع ملتفت إليه، وأمّا إذا قصد بيان وقوع تلك الأُمور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيداً تابعاً لم يجز العطف، لا لأنّه ليس جامعاً، بل لأنّه جامع غير ملتفت إليه كما صرّح في «خفّي ضيّق».

وقال في حاشية الكتاب: أقول: قيل: لا نسلّم امتناع العطف مطلقاً، فإنّه إذا قصد إلى عدّ الأُمور الواقعة في: «يوم الجمعة»، جاز العطف؛ لأنّ الغرض الأصلي هو هذا القيد، فهو هاهنا جامع ملتفت إليه، وأمّا إذا قصد إلى بيان وقوع تلك الأُمور في الواقع، وجعل «يوم الجمعة» قيداً تابعاً فلا يجوز العطف، لا لأنّه ليس بجامع، بل لأنّه جامع غير ملتفت

⇐

ثوبي فيه»[١]، والسّكّاكيّ أيضاً معترف بامتناع نحو: «خُفِّي ضَيِّقٌ[٢] وخَاتَمِي ضَيِّقٌ»

⇐ إليه هناك.

وكذا الحال في المسند إليه والمسند، وفي كلام السكّاكي إشارة إلى ما ذكرناه، حيث قال: «ومن أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف ـ خبراً وإنشاء ـ ما أذكره تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع لكن غير ملتفت إليه، لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ فتورده في الذّكر مفصولاً» ثمّ قال: «ومثال الثّاني وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم» وسرد الكلام إلى أن قال: «وأنت كما قلت: إنّ خاتمي ضيّق تذكّرت ضيق خُفّك وعَناءك منه، فلا تقول: «وخُفّي ضيّق» لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخُفّ.

فقد صرّح بأنّ الاتّحاد في المسند جامع، لكنّه غير ملتفت إليه في هذا المقام، فلو فرض قصد المتكلّم إلى تعداد الأشياء الضيّقة المتعلّقة به، والحكم عليها بالضّيق، جاز أن يقول: «خاتمي ضيّق وخفّي ضيّق وجبّتي ضيّق» فتأمّل على بصيرةٍ في كلامه، واختر من الوجهين ما لاح لك صحّته اه.

قال الرّومي: قلت: فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع وهي أن لا يلتفت إلى وجود الجامع، ولم يتعرّض له السكّاكي وغيره. اللهمّ إلّا أن يتعسّف ويقال: مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت إليه سواء كان هذا العدم بانتفاء أصل الجامع او بانتفاء الالتفات؛ فافهم.

(١) **قوله: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه»**. لا يصحّ العطف في المثال مع الاشتراك في الظّرف لعدم التّناسب ولكن يصحّ أن يقال: «هزم عليّ ا المشركين يوم أُحد وفرّ فيه أبوبكر وعمر وعثمان» لوجود المناسبة.

(٢) **قوله: «خفّي ضيّق»**. قال في أمثلة الانقطاع: ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً قوله:

وقال رائدهم أرسُوا نزاولها   فكلّ حتف امرئٍ يجري بمقدار

قال: ومن أمثلته لغير الاختلاف ما أذكره: تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة

⇐

ونحو: «الشَّمْسُ وألفُ بَاذِنْجَانَةٍ[1][2] ومَرَارةُ الأَرْنَب مُحْدَثَةٌ».

⇐ حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجهٍ، أو بينهما جامع غير ملتفت إليه، لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ، فتورده في الذّكر مفصولاً.

مثال الأوّل: كُنْتَ في حديث مثل: «كان معي فلان فقرأ» ثمّ خطر ببالك أنّ صاحب حديثك جوهريّ ـ ولك جوهرة لا تعرف قيمتها ـ فتعقّب كلامك أنّك تقول: «لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أُرِيَنّكها» فتفصل.

ومثال الثّاني: وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم يقول واحِدٌ منهم: «خاتمي كذا» يصفه بحسن صياغةٍ، وملاحة نقشٍ، ونفاسة فصّ، وجَوْدة تركيب، وارتفاع قيمة.

ويقول آخر: «وإنّ خاتمي هذا سيّئ الصّياغة، كريه النّقش، فاسد التّركيب، رديء في غاية الرّداءة».

ويقول آخر: «وإنّ خاتمي بديع الشّكل، خفيف الوزن، لطيف النّقش، ثمين الفصّ، إلّا أنّه وسيع لا يمسكه إصبعي» وأنت كما قلت: «إنّ خاتمي ضيّق» تذكّرت ضِيْقَ خُفّك وعَناءك منه، فلا تقول: «وخُفّي ضيّق» لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخُفّ، فتختار القطع قائلاً: «خُفّي ضيّق قولوا ماذا أعمل»؟ اهـ. [المفتاح: ٣٧٩ ـ ٣٨٠]

(١) **قوله: «باذنجانة»**. سَمِعْتُ بعض المشايخ الموثوق بهم أنّه سَمِعَ بعض الفضلاء المعروفين في المشهد الغرويّ الشّريف كان يقول: لمّا تعرّف البشر في البَدْء بهذا النّبات لم يدر ما هو؟ ولكنّه أعجبه فمدّ إليه يده ليقتطفه، ولكنّه خاف وزعم أنّ ذلك من الجنّ ولئلّا يضرّه قال حين التّناول: «بإذن جانّ» ثمّ تصرّفوا فيه حتّى صار «باذنجان».

وقال العلّامة في «بحار الأنوار» ٦٣: ٣٢٥: باذنجان: بالذّال المعجمة المكسورة معرّب «بادنجان» بالمهملة، واسمه في الأصل عند العرب «المَغَد» بالفتح والتّحريك و«الوَغْد» بالفتح و«الأنب» بالتحريك ـ كما في «البحار» وذكر داود الأنطاكي في تذكرته أنّ جيمه معرّب عن كاف فارسيّة ويسمّى «المغذ» و«الوغذ» بالمعجمة.

(٢) **قوله: «الشّمس وألف باذنجانة»**. قال في أوائل باب الفصل والوصل: وإذا عرفت أنّ شرط كون العطف بالواو مقبولاً هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، مثل ⇐

قلت: ليس في هذا الكلام إلّا بيان الجامع[١] بين الجملتين، وأمّا أنّ مثل هذا الجامع هل يكفي في صِحَّةِ العطف أم لا؟ فمفوّض إلى ما قبل هذا الكلام[٢] وما بعده[٣]، وقد صرّح فيهما[٤] بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وإن كان الخبران متّحدين، فعلم منه أنّ الجامع يجب أن يكون باعتبارهما جميعاً.

⇐ ما ترى في نحو: «الشّمس، والقمر، والسّماء، والأرض، والجنّ، والإنس، كلّ ذلك محدث» ـ بخلافه في نحو: «الشّمس ومَرارة الأَرْنَب، وسُورة الإخلاص، والرِّجْل اليُسْرَى من الضِّفْدِع، ودين المجوس، وألف باذنجانة كلُّها محدثة» حصلت لك الأُصول الثّلاثة: ـ الأوّل: الموضع الصّالح له من حيث الوضع. وثانيها: فائدته، وثالثها: وجه كونه مقبولاً لا مردوداً ـ وأنّ الأمر من القرب فيها كما ترى اهـ. [المفتاح: ٣٥٩ ـ ٣٦٠]

(١) **قوله: «ليس في هذا الكلام إلّا بيان الجامع»**. قال الأُستاذ السيّد العلّامة: المقام مقامان:

١ ـ مقام بيان وجوب وجود الجامع.

٢ ـ مقام بيان مقدار لزوم الجامع، والسكّاكي حينما يقول: «وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر» أراد بيان وجوب وجود الجامع فهو في مقام بيان وجوب أصل الجامع لا بيان مقداره وقوله: «مثل الاتّحاد في المخبر عنه» مثال له، وأمّا بيان مقدار الجامع فيعلم من ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد بيّن فيهما مقدار الجامع وأنّه لابدّ من الاتحاد في المسند إليهما والمسندين جميعاً فلا فرق بين السكّاكيّ وعبدالقاهر في هذا الباب ـ كما توهّمه المصنّف ـ وظنّ أنّ عبدالقاهر يعتبر الاتحاد في طرفي الجملة معاً والسكّاكي يكتفي بالاتحاد في طرف واحدٍ حيث ذكر بعد نقل قول الشّيخ قول السكّاكي إيماءً إلى الفرق بين المذهبين.

(٢) **قوله: «فمفوّض إلى ما قبل هذا الكلام»**. وهو المثال الّذي ذكر فيه «الباذنجان».

(٣) **قوله: «وما بعده»**. وهو المثال الّذي ذكر فيه «الخاتم».

(٤) **قوله: «وقد صرّح فيهما»**. أي: صرّح السكّاكي في ما قبل هذا الكلام وفيما بعده بامتناع العطف فيما إذا لم يكن المخبر عنه والمخبر معاً متناسبين.

[الإشكال على المصنّف]

والمصنّف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع سهو منه[١] وأراد إصلاحه غيّره إلى ما ترى، فذكر مكان «الجملتين»: «الشّيئين»[٢]، وأقام قوله: «اتّحاد في التّصوّر»

---

(١) **قوله: «سهو منه»**. فقد نصّ على ذلك في كتاب «الإيضاح» قائلاً: والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً كقولك: «يَشْعُرُ زيد ويكتب» و: «يعطي ويمنع» وقولك: «زيد شاعرٌ وعمرو كاتب» و: «زيد طويل وعمرو قصير» إذا كان بينهما مناسبة ـ كأن يكونا أخوين، أو نظيرين ـ بخلاف قولنا: «زيد شاعر وعمرو كاتب» ـ إذا لم يكن بينهما مناسبة ـ وقولنا: «زيد شاعر وعمرو طويل» ـ كان بينهما مناسبة أو لا ـ.

وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، قطع عمّا قبله، لأنّه كلام في شأن الّذين كفروا، وما قبله كلام في شأن القرآن.

وأمّا ما يشعر به ظاهر كلام السكّاكي في موضع من كتابه «أنّه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه، أو الخبر، أو قيد من قيودهما» فإنّه منقوض بما مرّ، وبنحو قولك: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه» ولعلّه سهو فإنّه صرّح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل: «خُفّي ضيّق» على قوله: «خاتمي ضيّق» مع اتّحادهما في الخبر اهبعين حروفه.

(٢) **قوله: «فذكر مكان الجملتين الشّيئين»**. قال الهنديّ: ظنّي أنّ تبديله «الجملتين» بـ«الشّيئين» لتعميم الحكم، فإنّ الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين عطف المفردات والمركّبات الغير التّامّة ولذا حكم السكّاكيّ بامتناع العطف في نحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأَرْنَب وسُوْرة الإخلاص، ودينُ المَجُوس كلّها محدثة» لعدم الجامع بين المخبر عنه وإن اتّحد المسند.

وتعريفه للتّصوّر للإشارة إلى التّصوّر المعهود، وهو الّذي كأنّه جزء من الشّيئين، فاللّام فيه بمنزلة الصّفة الّتي في قول السّكّاكي: «في تصوّرٍ مثل المخبر عنه، أو المخبر به، ⇐

مقام قوله: «اتّحاد في تصوّرٍ[١] مثل الاتّحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيدٍ من قُيودهما»[٢] فظهر الفساد في قوله: «الوهميّ[٣] أن يكون بين تصوّريهما

⇐ أو قيد من قيودهما».

إلّا أنّ القسم الأوّل من الجامع العقليّ يكون مختصّاً بالجمل والمركّبات، والثّاني والثّالث بالمفردات.

وليس هذا التّغيير لدفع الشّبهة المذكورة، فإنّه أشار بقوله: «ظاهر كلامه» إلى أنّه لو حمل كلامه على خلاف الظّاهر بقرينة ما ذكره في موضع آخر، بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقاً لا الجامع المصحّح للعطف لم ترد الشّبهة.

وأمّا ما قال الشّارح من أنّ التغيير للإصلاح ففيه: أنّه إن أراد بالشّيئين ما يعمّ الجملتين فالشّبهة باقية وإن أراد المفردين فلا معنى لاتّحادهما في العلم فإنّ اتّحاد العلم وتعدّده تابع لاتّحاد المعلوم وتعدّده، وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم وتضايفهما فيه، إذ التّماثل والتّضايف من أوصاف المعلوم لا العلم.

ولم يظهر لي إلى الآن مقصود الشّارح ولعلّ عند غيري ما يظهره.

(١) **قوله: مقام قوله: «اتّحاد في تصوّر»**. ـ بدون اللّام ـ والتّنكير يدلّ على الوحدة فيدلّ على أنّه يكفي كون الجامع باعتبار مفردٍ من مفردات الجملتين مثل المخبر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما، فيصير حاصل كلام السكّاكي أنّ الجامع يجب أن يكون بين المفردين من الجملتين، لأنّ كلمة «تصوّر» ـ بدون اللّام ـ بمعنى «متصوّر» من باب المجاز في الكلمة والقرينة قوله: «مثل الاتحاد في المخبر عنه» الخ ....

فالمراد من «تصوّر» ـ بدون اللّام ـ معناه الغير المتعارف ـ أعني: المعلوم ـ لا معناه المتعارف ـ أعني: العلم ـ كما نصّ عليه الرّوميّ ـ.

وأمّا بناءً على التّغيير الّذي أورده المصنّف فيكون المراد من لفظة «التصوّر» ـ مع اللّام ـ معناه المتعارف ـ أعني: العلم ـ لا معناه الغير المتعارف ـ أعني المعلوم ـ.

(٢) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٣) **قوله: «فظهر الفساد في قوله «الوهميّ»**. لأنّ التّضادّ الّذي جعله جامعاً ـ مثلاً ـ إنّما هو بين ⇐

شبه تماثل أو تضادّ أو شبهه»[1]، وفي قوله: «الخَيَالي[2] أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخَيَال»[3]؛ لأنّ التّضادّ ـ مثلاً ـ إنّما هو بين نفس «السّواد» و«البياض» لا بين تصوّريهما ـ أعني: العلم بهما ـ وكذا التّقارن إنّما هو بين نفس الصّور، فيجب

⇐ نفس السّواد والبياض وهما من قبيل المعلوم لا بين تصوّريهما ـ أعني العلم ـ. وكذا التّقارن الّذي جعله جامعاً خَيَاليّاً إنّما هو بين نفس الصُّوَر المعلومة المخزونة في الخَيَال لا بين التّصوّرات ـ أعني: العلم بتلك التصوّر ـ.

(١) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٢) مفتاح العلوم: ٣٦٢.

(٣) **قوله: «تقارن في الخَيَال»**. قال الهنديّ: أي: يكون حصول أحدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه لا لعلاقة عقليّة أو وهميّة تقتضي ذلك، بل لمجرّد الاتفاق بينهما لأسباب مؤدّية إلى ذلك.

وليس المراد اجتماعهما فيه مطلقاً، فإنّ جميع الصور الخياليّة كذلك.

قال السّيّد في شرحه للمفتاح: والضّابط في الجامع أنّ الجمع إمّا بسبب التّقارن في خِزانة الصّور أو لا، فالأوّل هو الخَيَاليّ، والثّاني إمّا أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقليّ أو لا فهو الوهميّ اهـ.

لكن بقي وجه ضبط هذه الثّلاثة في أقسامها فأقول: الجملتان إمّا أن تتّحدا في مفردٍ من مفرداتهما أو لا، وحينئذٍ إمّا أن يكون بين مفرديهما اتّحاد في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيّاً أو عرضيّاً فهو التّماثل أو لا يكون وحينئذٍ إمّا أن يكون بينهما تقابل أو لا، وعلى الثّاني إمّا أن يكون بينهما تقارن أو لا، وحينئذٍ لا جامع بينهما أصلاً.

وعلى الأوّل إمّا هو تضادّ أو تضايف أو سلب وإيجاب أو عدم وملكة، والأخيران لا يصلحان للجامعيّة، لأنّ السّلب والعدم وإن كانا مستلزمين للإيجاب والملكة لكن الإيجاب والملكة لا يستلزمانهما، فالجامع إمّا الاتّحاد أو التماثل أو التّضايف أو التضادّ أو التقارن أو شبه أحدها، لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضايف وشبه التقارن فبقي سبعة؛ ثلاثة منها عقليّ: الاتّحاد والتّماثل والتّضايف، وثلاثة منها وهمي: شبه التّماثل والتّضاد وشبهه، وواحد منها خَيَالي: التّقارن.

أن يريد بتصوّريهما مفهوميهما[١] حتّى يكون له وجه صحّة[٢].

[الدّفاع عن المصنّف غير مُجْدٍ]

وأمّا ما يقال ـ: من أنّه أراد بـ«الشّيئين»: «الجملتين»[٣]، وبـ«التّصوّر» المفرد الواقع[٤] في الجملة، كما هو مراد السّكّاكيّ بعينه ـ فهو غلط؛ لأنّه قد ردّ هذا الكلام على السّكّاكيّ وحمله على أنّه سهو منه وقصد بهذا التّغيير إصلاحه.

على أنّ هذا المعنى ممّا لا يدلّ عليه لفظه[٥] ويأباه قوله: «في التّصوّر»

---

(١) **قوله: «أن يريد بتصوّريهما مفهوميهما»**. أي: يجب أن يؤول كلام الخطيب بأنّه أراد بتصوّريهما في الوهميّ والخَيَاليّ مفهوميهما وهما الأمران المتصوّران، وهذا يعني أنّه أُريد من «التصوّر» الأمرالمتصوّر فيكون مجازاً في الكلمة ـ كما تقدّم ـ فيكون له وجه صحّة.

(٢) **قوله: «وجه صحّة»**. قال الهنديّ: فيه أنّه إن أراد من حيث إنّهما مفهومان ـ أي: حاصلان في الذّهن ـ لا يصحّ الحكم بالتّضادّ، لأنّ المفهوم من حيث إنّه مفهوم هو الصّورة الحاصلة ولا تضادّ بين الصُّوَر. وإن أراد من حيث ذاتهما لا يصحّ الحكم بالتقارن في الخَيال، لأنّه إنّما هو بين الصُّوَر، وإن أراد مطلقاً فالتضادّ بينهما من حيث الوجود العيني، والتقارن من حيث الوجود الذّهني.

لكن يجري هذا بعينه فيما إذا أُريد بتصوّريهما **العلم** بمعنى الصّورة الحاصلة، فإنّ التّضادّ بينهما بالنّظر إلى الوجود العيني، والتّقارن باعتبار الوجود الذّهني.

(٣) **قوله: «أرادبالشيئين الجملتين»**. أي: والتغيير للاختصار والتفنّن.

(٤) **قوله: «وبالتصوّر المفرد الواقع»**. بإطلاق التصوّر على المتصوّر، وحمل اللّام على العهد.

(٥) **قوله: «لا يدلّ عليه لفظه»**. أي: لفظ الخطيب، لأنّ المتبادر من «الشيئين» شيئان من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين.

ـ معرّفاً[١] ـ كما لا يخفى على مَنْ له معرفة بأساليب الكلام؛ فليتأمّل في هذا المقام، فإنّ تحقيقه على ما ذكرتُ من أسرار هذا الفنّ، والله المُوَفِّق.

[محسّنات الوصل]

﴿ **ومن محسّنات الوصل** ﴾ بعد تحقّق المجوّزات ﴿ **تناسب الجملتين**[٢] **في الاسميّة والفعليّة** ﴾ أي: في كونهما اسميّتين أو فعليّتين ﴿ **و** ﴾ تناسب ﴿ **الفعليّتين في المضيّ والمضارعة** ﴾ وما شاكل ذلك ـ ككونهما شرطيّتين ـ مثلاً إذا أردت مجرّد الإخبار من غير تعرّض للتّجدّد في إحداهما والثّبوت في الأُخرى لزمك أن تقول[٣]: «قام زيد وقعد عمرو» و: «زيد قائم وعمرو قاعد».

قال صاحب «المفتاح»: وكذا «زيد قام وعمرو قعد»[٤].

---

(١) **قوله: «ويأباه قوله في «التصوّر» ـ معرّفاً ـ»**. أي: باللّام، لأنّ المتبادر منه معناه المتعارف وهو العلم، لا معناه الغير المتعارف وهو المفرد المعلوم، وهذا واضح للعارف بأساليب الكلام الّذي أُريد منه الاعتراض على قول قائل خصوصاً إذا صرّح بنسبة السّهو أو الخطأ إليه.

(٢) **قوله: «تناسب الجملتين»**. قد تقدّم البحث عن ذلك في أوائل الكتاب عند شرح قوله: «وهو حسبي ونعم الوكيل».

(٣) **قوله: «لزمك أن تقول»**. اراد بالمُحسِّن الموجب، لأنّ الواجب في البلاغة أكثره من المحسّنات وهذا هو المفهوم عن السكّاكي في «المفتاح» حيث قال: واعلم أنّ الوصل من محسّناته أن تكون الجملتان متناسبتين ـ ككونهما اسميّتين أو فعليّتين، وما شاكل ذلك ـ فإذا كان المراد من الإخبار مجرّد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد ـ كالتّجدّد والثّبوت وغير ذلك ـ لزم أن تراعى ذلك فتقول: «قام زيد وقعد عمرو» أو «زيد قائم وعمرو قاعد» وكذا «زيد قام وعمرو قعد» اهـ. فتراه عبّر أوّلاً بالمحسّنات ثمّ جعله لازماً. راجع المفتاح: ٣٨٢.

(٤) **قوله: قال صاحب «المفتاح»: وكذا «زيد قام وعمرو قعد»**. أقول: قد نقلت الآن نصّ صاحب «المفتاح». راجع المفتاح: ٣٨٢.

[كلام الشّارح الكازرونيّ الشّيرازيّ]

وزعم الشّارح العلّامة[١] أنّه إنّما فصله بقوله: «كذا»؟ لاحتمال كونهما اسميّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» مبتدأين و«قام» و«قعد» خبريهما، وأن يكونا فعليّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» فاعلين لـ«قام» و«قعد» قدّما عليهما، يعني: يجب أن يقدّرا إمّا اسميّتين وإمّا فعليّتين لا أن يقدّر إحداهما اسميّة والأُخرى فعليّة.

[تخطئته]

ولَعَمْرِي إنّه كلام في غاية السّقوط[٢] ما كان ينبغي أن يصدر مثله عن مثله.

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١٥٨: **واعلم أنّ الوصل من محسّناته أن تكون الجملتان متناسبين لكونهما اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك** مثل أن تكونا ظرفيتين أو شرطيتين **فإذاكان المراد من الإخبار مجرّد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد ـكالتجدّد والثّبوت وغير ذلك ـلزم أن تراعي ذلك** أي: كونهما متناسبين في الاسميّة أو الفعليّة لأنّ المناسبة اللّفظيّة مطلوبة ولا مانع عنها فيجب رعايتها **فتقول: «قام زيد وقعد عمرو»** كلاهما فعليّتان **أو «زيد قائم وعمرو قاعد»** وهما اسميّتان **وكذا «زيد قام وعمرو قعد»** وإنّما فصله عمّا تقدّم بقوله: «كذا» لاحتمال أن تكونا اسميّتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» مبتدأين و«قام» و«قعد» خبرهما، وأن تكونا فعليتين بأن يكون «زيد» و«عمرو» فاعلين لـ«قام» و«قعد»، وقدّما عليهما ـعلى ما مرّ تقريره ـوهو نظير لقوله: «وما شاكل ذلك» والغرض أنّه يجب أن تقدّر إمّا اسميتين أو فعليتين لا أن تقدّر إحداهما فعليّة والأخرى اسميّة.

(٢) **قوله: «في غاية السّقوط»**. لما ذكر في باب المسند إليه من أنّ الفاعل لا يحتمل التقديم بوجهٍ. قال الجرجاني: يمكن أن يدفع هذا الكلام عن غاية السّقوط ويسند إلى مذهب الكوفيّين وهو أنّ «زيداً» في «زيد قام» يجوز أن يكون فاعلاً لـ«قام» وتقديم الفعل على ⇐

بل وجه الفصل أنّ الخبر في كلّ منهما جملة فعليّة، وفيه إشارة إلى أنّ الأُولى إذا كانت جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة كان المناسب رعاية ذلك في الثّانية أيضاً لحفظ المناسبة، ولا تحصل المناسبة بأن يؤتى بالثّانية فعليّة صِرْفة نحو: «زيد قام وقعد عمرو».

[كلام لِلسّيرافيّ نقله عن الرّضيّ]

وهذا مبنيّ[1] على ما ذكره السّيرافي[2] في نحو: «زيد قام وعمرو أكرمته» من

⇐ الفاعل إنّما يجب على مذهب البصريّين.

قال الهندي: يمكن أن يقال: إنّ كونه في غاية السّقوط بناءً على أنّه صرّح ببطلان مذهب الكوفيّين ـ بأبلغ وجهٍ ـ وأبطل حمل كلام السّكّاكي في بحث تقديم المسند إليه حيث قال في بحث تقديم المسند إليه ـ في شرح قول السكّاكيّ ـ: فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء وهو احتمال التّقديم، اللّهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد وهو كون «زيد» مرفوعاً على أنّه بدل من ضمير الفاعل ـ كما علمت ـ لا كون الفاعل جائز التّقديم على الفعل كما هو مذهب الكوفيّين ـ على ما قيل ـ فإنّه فاسد لا معنى له أصلاً اهـ.

فلا ينبغي أن يحمل كلامه على ما أبطل حمل كلامه عليه، وحينئذٍ لا يكون ما ذكره السيّد رافعاً لغاية السّقوط.

(١) **قوله: «وهذا مبنيّ»**. أي: ما ذكر من الأولويّة مبنيّ.

(٢) **قوله: «ما ذكره السّيرافي»**. أي: أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان المتوفّى سنة ٣٦٨هـ. وإنّما ذكره السّيرافيّ في شرح «هذا بابُ ما يُحمل فيه الاسم على اسم بُني عليه الفعل مرّةً، ويحمل مرّةً أُخرى على اسم مبنيّ على الفعل» من «شرح كتاب سيبويه» ١: ٣٨٩ ـ ٣٩١:

اعلم أنّ الكلام إذا كان مبتدأ وخبراً، ثمّ عطفت عليه جملة في أوّلها اسم وبعده فعل مشتغل بضميره، كان الاختيار رفع الاسم الثّاني بالابتداء كحاله لو لم تكن قبله جملة كقولك: «زيد أفضل منك وعمرو كلّمته» و: «زيد أخوك وأبوك قمت إليه» لأنّه لم يتقدّم ⇐

⇐ الجملة الثّانية شيء يوجب إضمار الفعل النّاصب للاسم الّذي في أوّله فصار بمنزلة مبتدأ.

وقد قدّمنا أنّ الجملة الأُولى إذا كانت مصدّرة بفعل مضمر كان الاختيار في الاسم الّذي في الجملة الثّانية النّصب، على إضمار فعل يفسّره الفعل الّذي بعده فهذان أصلان لما يشتمل عليه هذا الباب.

وذلك أنّك إذا قلت: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» ففيه جملتان: إحداهما: مبنيّة على اسم ولا موضع لها، والأُخرى: مبنيّة على فعل ولها موضع. فالجملة الّتي هي مبنيّة على اسم قولك: «زيد لقيته كما هو» لأنّ «زيداً» مبتدأ، و«لقيته» خبره، والجملة الّتي هي مبنيّة على فعل قولك: «لقيته» لأنّه فعل وفاعل، وهذه الجملة الّتي هي فعل وفاعل خبر «زيد».

ومعنى قولنا: «جملة لها موضع» هو: أنّا متى نحّينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد فيلحقه الإعراب. والجملة الّتي ليس لها موضع: هي الّتي إذا نحّيناها لم يقع موقعها اسم. فأمّا الجملة الّتي لها موضع فقولك: «مررت برجل أبوه قائم» و: «رأيت رجلاً قام عمرو إليه» لأنّك لو نحّيت «أبو قائم» أو «قام عمرو إليه» لقلت: «مررت برجل قائم» و: «رأيت رجلاً قائماً» فيقع موقع الجملة اسمٌ واحدٌ. وقولك: «مررت برجل أبوه قائم» هو جملة ليس لها موضع من الإعراب؛ لأنّك لو نحّيتها كما هي لم يقع موقعها اسم. فإذ قد وطّأنا أمر الجمل نرجع إلى قولك: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» قال سيبويه: «أنت في «عمرو» بالخيار، إن شئت نصبته وإن شئت رفعته» وذلك أنّه قد تقدّمته جملتان: إحداهما مبنيّة على اسم وهي قولك: «زيد لقيته كما هو» والأُخرى قولك: «لقيته» فإن عطفته على الجملة الّتي هي: «زيد لقيته كما هو» رفعت «عمراً» لأنّ صدر الجملة اسم، وإن عطفته على الجملة الّتي هي «لقيته» نصبت، لأنّ صدر الجملة فعل، فيصير بمنزلة قولك: «لقيت زيداً وعمراً كلّمته».

وقد أنكر الزّياديّ وغيره من النحويّين هذا على سيبويه فقالوا: إذا قلنا: «زيد لقيته وعمرو كلّمته» لم يجز حمل «عمرو» على «لقيته» وذلك أنّ «لقيته» جملة لها موقع، ألا ⇐

⇐ ترى أنّك تقول: «زيد ملقيّ» و «زيد قائم» فيقع موقعها اسم واحد، وهي خبر لـ«زيد» وكلّ شيءٍ عطفت عليها وقع موقعها وصار خبراً لـ«زيد» كما هي خبر له، و«عمرو كلّمته» لا يجوز أن يكون خبراً لـ«زيد» ألا ترى أنّك تقول: «زيد عمرو كلّمته» فالهاء تعود على «عمرو» ولا شيء يعود إلى «زيد» من الجملة.

فإن جعلت في «عمرو كلّمته» ما يعود إلى «زيد» جاز حينئذٍ ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً، وذلك قولك: «زيد لقيته وعمرو كلّمته عنده» فتجعل الهاء في «عنده» عائدةً إلى «زيد». أو في «كلمته» وتجعل الأُخرى عائدةً إلى «عمرو» لأنّك في هذا الوجه إذا عطفت «عمرو كلّمته عنده» على «لقيته» الّذي هو خبر «زيد» جاز وصار خبراً له أيضاً، ألا ترى أنّك تقول: «زيد عمرو كلّمته عنده» فتصير الجملة خبراً لـ«زيد».

وأظنّ سيبويه إنّما أراد ذلك إذ جعل في الجملة الثّانية ضميراً يعود إلى «زيد» واشتغل بأن أرانا جواز ردّ الجملة الثّانية إلى المبتدأ مرّةً وإلى المفعول مرّةً، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في باب الاشتغال من «شرح الكافية» ١: ١٧٥: وهذا المثال ـ أعني: «زيد قام وعمرو كلّمته» مثال أورده سيبويه، واعترض عليه بأنّه لا يجوز فيه العطف على الصّغرى لأنّها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة الّتي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ، وليس في «عمرو كلّمته» ضمير راجع إلى «زيد».

وبعبارة أُخرى: وهي أنّه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: «زيد كلّمت عمراً» لم يجز.

وبعبارةٍ أُخرى للأخفش وهي أنّه لا يجوز عطف جملة لا محلّ لها على جملة لها محلّ. واعتذر لسيبويه بأعذار أحدها للسيرافيّ ـ وهو جواب عن جميع العبارات ـ أنّ غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال، بل تبيين جملة اسميّة الصّدر فعليّة العُجُز معطوف عليها، أو على الجزء منها.

⇐

أنّه إذا رفع «عمرو» فالجملة عطف على الجملة الاسميّة فلا حاجة إلى الضّمير، وإذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الجملة الفعليّة الّتي هي خبر المبتدأ والضّمير محذوف ـ أي: وأكرمت عمراً عنده أو في داره ـ.

وإنّما ترك سيبويه في المثال ذكر الضّمير؟ لأنّ غرضه تعيين جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة، وتصحيح المثال إنّما يكون باعتبار الضّمير وقد اعتمد فيه على علم السّامع.

[كلام ابن الحاجب]

والّذي يشعر به كلام بعض المحقّقين[1] أنّ المعطوف عليه في الوجهين هو

⇐ وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحو: «عمرو كلّمته في داره» أو «لأجله» أو نحو ذلك وإنّما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السّامع أنّه لابدّ للخبر ـ إذا كان جملةً ـ من ضمير، فيصحّح المثال إذا أراد.

وأجاب بعضهم عن الوجه الأوّل بأنّه ليس بمسلّم أنّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: «ربّ شاة وسخلتها» وردّ بأنّ «سخلتها» أيضاً نكرة ـ كما يأتي في باب المضمرات ـ.

وأُجيب عن الوجه الثّاني بأنّك تقول: «زيد لقيته وعمراً» ولو قلت: «زيد لقيت عمراً» لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو عليّ عن اعتراض الأخفش بأنّ الإعراب لمّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسدّ الاعتراضات هو الأوّل، والجواب ما قال السّيرافي. ثمّ إنّ مثل هذا المثال أجازه سيبويه مسوّياً بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه، ومنعه الأخفش لخلوّ المعطوف عن الضّمير، وجوّزه أبو عليّ على أنّ الرّفع فيه أولى من النّصب، وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميراً راجعاً إلى المبتدأ الأوّل فلا خلاف في جوازه اهـ.

(١) **قوله: «كلام بعض المحقّقين»**. وهو ابن الحاجب في باب ما أضمر عامله على شريطة ⇐

جملة «زيد قام» لأنّها ذات وجهين: فالرّفع بالنّظر إلى اسميّتها، والنّصب بالنّظر إلى فعليّتها، والمعطوف عليه في الوجهين واحد، واختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين، وبهذا يحصل المناسبة.

ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقّته وإن ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول.

﴿ **إلّا لمانع** ﴾ مثل أن يراد في إحداهما التجدّد، وفي الأُخرى الثّبوت مثل: «زيد قام وعمرو قاعد».

⇐ التّفسير من كتاب «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٣١٤: وأمّا الموضع الّذي يستوي فيه الأمران فأن تكون الجملة الأُولى ذاتَ وجهين: مشتملة على جملةٍ اسميّة، وجملة فعليّة، فيكون الرّفع على تأويل الاسميّة والنّصب على تأويل الفعليّة.

فإنْ زعم زاعم أنّ هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجعُ الأمرُ إلى ما كان عليه وهو اختيار الرّفع؟ والجواب: أنّ قرينة النّصب أقوى من قرينة الرّفع، لقربها من الثّانية، لأنّ الفعليّة منهما هي الّتي تلي الثّانية فلمّا ترجّحت عليها قابَلَ ما فيها من الرُّجْحان ذلك الأصل، وقابلَتْ هي باعتبار نفسها بالجملة الاسميّة، فاستوى الأمران لذلك، فلذلك كان «زيد قام وعمرو أكرمته» مستويان اهـ.

قال الجرجاني: ففي هذه العبارة إشعار بأنّ المعطوف عليه في الرّفع والنّصب شيء واحد ففي الرّفع مؤوّل بالاسميّة وفي النّصب بالفعليّة نظراً إلى الخبر الّذي هو محطّ الفائدة، ويقوي ذلك أنّه لم يتعرّض أنّ النّصب يحتاج إلى تقدير ضمير في المعطوف وعلى هذا يكون كلام سيبويه في المثال الّذي جارياً على ظاهره، غير محتاج إلى ما ارتكبه السّيرافيّ في تصحيحه.

وقال الرّوميّ معترضاً على ابن الحاجب: وفي هذه العبارة تكلّفان:

أحدهما: في معنى الاشتمال على جملة اسميّة، لأنّ المشتمل عين المشتمل.

والثّاني: في معنى التّأويل بالاسميّة، فإنّ الاسميّة صريحة لا حاجة فيها إلى التّأويل، اللهمّ إلّا أن يقال: مبنيّ على المشاكلة.

أو يراد في إحداهما المضيّ وفي الأُخرى المضارعة مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[١] وقوله: ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾[٢].

أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأُخرى التّقييد بالشّرط مثل: «أكرمت زيداً وإن جئتني أُكرمك أيضاً».

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ**[٣] **وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ**﴾[٤].

﴿تذنيبٌ[٥]: ﴾ شبّه تعقيب باب **الفصل والوصل** بالبحث عن الجملة الحاليّة

---

(١) الحج: ٢٥.

(٢) البقرة: ٨٧.

(٣) **قوله: «ومنه قوله ـ تعالى ـ: «وقالوا لولا أُنزل عليه ملك»**. وذلك أنّ جملة «قضي الأمر» عطف على جملة «قالوا» وهي ـ أي: «قضي الأمر» مقيّدة بالشّرط ـ أي: «لو أنزلنا» ـ لأنّ الشّرط قيد للجزاء.

وليست جملة «قضي الأمر» عطفاً على «لولا أُنزل» ـ وهو مقول القول في «قالوا» ـ لأنّها ليست من مقولهم، بل مقول الله ـ تعالى ـ. والمعنى ـ كما قيل:

هلّا أُنزل عليه ملك فنعرف أنّه مرسل من الله فنؤمن به وننجو، ولكن قضي الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم لو أنزلنا ملكاً.

والجامع بين الجملتين أنّ الأُولى تضمّنت أنّ نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم، وتضمّنت الثّانية أنّ نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، والغرض من الجملتين واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له.

(٤) الأنعام: ٨.

(٥) **قوله: «تذنيب»**. قال الرّومي: قيل: الفرق بين التّذنيب والتّنبيه مع اشتراكهما في أنّ كلاً منهما يتعلّق بالمباحث المتقدّمة أنّ ما ذكر في حيّز التّنبيه بحيث لو تأمّل المتأمّل في المباحث المتقدّمة يفهم منها، بخلاف التّذنيب.

وكونها بالواو تارة وبغير الواو أُخرى بالتّذنيب ـ وهو جعل الشّيء ذُنابةً[1] للشّيء ـ فكأنّ هذا تتميم لباب **الفصل والوصل** وتكميل له.

[تقسيم الحال إلى مؤكدة ومنتقلة]

[المؤكّدة] **والحال** على ضربين[2]:

---

(١) **قوله: «ذُنابة»**. ذِنَابَةُ الشّيء: آخِره، الكسر عن ثعلب والضمّ عن أبي عبيد.

(٢) **قوله: «والحال على ضربين»**. هذا مأخوذ عن المحقّق الرّضي في شرح «الكافية» ١: ١٩٩:
الحال على ضربين: منتقلة ومؤكّدة ولكلّ منهما حدّ لاختلاف ماهيّتهما.

فحدّ **المنتقلة**: جزء كلام يتقيّد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الّذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما، فبقولنا: «جزء كلام» تخرج الجملة الثّانية في نحو: «ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه» إذا لم نجعلها حالاً.

ويخرج قولنا: «حصول مضمونه» المصدر في نحو: «رجع القهقرى» لأنّ الرّجوع يتقيّد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه. ويخرج النّعت بقولنا: «يتقيّد» تعلّق الحدث بالفاعل أو المفعول، فإنّه لا يتقيّد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلّق، وقولنا: «أو بما يجري مجراهما» يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويّين نحو: ﴿ **هَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً** ﴾ [هود: ٧٢]، والحال عن المضاف إليه الّذي لا يكون في المعنى فاعلاً أو مفعولاً للمضاف ويدخل في الحدّ الحال في نحو قوله:

* وقد أغتدي والطّير في وُكُناتها *

وحدّ **المؤكّدة**: اسم غير حدث يجيء مقرّراً لمضمون جملة، فقولنا: «غير حدث» احترازعن المنصوب في نحو: «رجع رجوعاً» اهـ مختصراً.

وقال السكّاكيّ: الحال نوعان: حال بالإطلاق، وحال تسمّى مؤكّدة، ولكلّ واحدٍ من النّوعين أصل في الكلام، ولهما معاً نهج في الاستعمال واحد.

فأصل النّوع الثّاني: هو أن يكون وصفاً ثابتاً نحو: «هو الحقّ بيّناً» و: «زيد أبوك شفيقاً» و: «ذاك حاتِم سخيّاً جواداً» قال: وفي التّنزيل: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً** ﴾ [يوسف: ٢].

⇐

⇐ وأصل النّوع الأوّل: هو أن يكون وصفاً غير ثابتٍ من الصّفات الجارية كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: «جاء زيد راكباً» و: «سلّم عليّ قاعداً» و: «ضربت اللِّصَّ مكتوفاً» و: «قتلته مقيّداً» ويمتنع أن يقال: «جاء زيد طويلاً» أو «قصيراً» أو «أسود» أو «أبيض» اللهمّ إلّا بتأويل. قال: ونهجهما في الاستعمال أن يأتيا عاريين من حرف النّفي كما يقال: «هو الحقّ بيّناً» دون «لا خفيّاً» و«جاء زيد راكباً» دون «لا ماشياً» أو «ماشياً» دون «لا راكباً».

وحقّ النّوعين: أن لا يدخلهما الواو، نظراً إلى إعرابهما الّذي ليس بتبع، لأنّ هذه الواو ـ وإن كنّا نسمّيها واو الحال ـ أصلها: العطف ونظراً إلى أنّ حكم الحال مع ذي الحال أبداً نظير حكم الخبر مع المخبر عنه ـ ألا تراك إذا ألغيت «هو» في قولك: «هو الحقّ بيّناً» بقي: «الحقّ بيّن» و«جاء» في قولك: «جاء زيد راكباً» بقي «زيد راكب» و«ضربت» في قولك: «ضربت اللِّصّ مكتوفاً» بقي: «اللِّصُّ مكتوف» وكذا الباب فتجد الحال وذا الحال خبراً ومخبراً عنه ـ والخبر ليس موضعاً لدخول الواو.

والتّحقيق فيه هو أنّ الإعراب لا ينتظم الكلمات كقولك: «ضرب زيد اللِّصَّ مكتوفاً» إلّا بعد أن يكون هناك تعلّق ينتظم معانيها.

فإذا وجدت الإعراب في موضع قد تناول شيئاً بدون الواو، كان ذلك دليلاً على تعلّق هناك معنويّ، فذلك التعلّق يكون مغنياً عن تكلّف تعلّق آخر.

وإذا عرفت هذا ظهر لك أنّ الأصل في الجملة ـ إذا وقعت موقع الحال ـ أن لا يدخلها الواو، لكنّ النّظر إليها من حيث كونها جملة ـ مفيدةً مستقلّة بفائدةٍ غير متّحدةٍ بالأولى اتّحادها إذا كانت مؤكّدة مثلها في قولك: «هو الحقّ لا شبهة فيه» وفي قوله ـ عزّ قائلاً ـ: ﴿ **الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، وغير منقطعةٍ عنها لجهات جامعة بينهما، كما ترى في نحو: «جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه» و: «لقيت عمراً سيفه على كتفه» ـ يبسط العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الأُولى مثله في نحو: «قام زيد وقعد عمرو».

⇐

⇐ وإذا تمهّد هذا فنقول: الضّابط فيما نحن بصدده هو أنّ الجملة متى كانت واردةً على أصل الحال ـ وذلك أن تكون فعليّةً لا اسميّةً، لأنّ الاسميّة دالّة على الثّبوت ـ وعلى نهجها أيضاً ـ بأن تكون مثبتةً ـ فالوجه ترك الواو، جرياً على موجب الحال نحو: «جاءني زيد يسرع» أو «يتكلّم» أو «يعدو فرسه» ولذلك لا تكاد تسمع نحو: «جاءني زيد ويسرع».

ومتى لم تكن واردةً على أصل الحال ـ وذلك أن تكون اسميّةً في الحال غير المؤكّدة ـ فالوجه الواو، نحو: «جاءني زيد وعمرو أمامه» و: «رأيت زيداً وهو قاعد».

ما جاء بخلاف هذا إلّا صُوَرٌ معدودة أُلحقت بالنّوادر، وهي: «كلّمته فوه إلىٰ فيَّ» و: «رجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ» وبيت «الإصلاح» ـ أي: إصلاح المنطق لابن السكّيت ـ:

نصف النّهار الماءُ غامره ... ورفيقه بالغيب لا يَدْري

أو ما أنشده الشّيخ أبو عليّ في «الأغفال»:

ولولا جَنَانُ اللّيلِ ما آب عامرٌ ... إلى جعفرٍ سِرْباله لم يمزّق

ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن لا على نهجها فالوجه جواز الأمرين معاً نحو قولك: «جعلت أمشي ما أدري أين أضع رجلي» و: «جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي» وقوله:

مَضَوْا لا يريدون الرَّواح وغَالَهم ... من الدَّهْر أسباب جرينَ على قَدْرِ

وقوله:

لو أنَّ قوماً ـ لارتفاع قبيلةٍ ... دخلوا السّماء ـ دخلتها لا أُحْجَبُ

وقوله:

أكسبته الوَرِقُ البِيْضُ أباً ... ولقد كان ولا يُدْعَى لأب

وقوله:

أقادوا من دمي وتوعّدوني ... وكنتُ وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ

إلّا أنّ ترك الواو أرجح.

والفعل الماضي ـ منفياً، ومثبتاً ـ لوروده لا على نهج الحال لا محالة ـ أمّا منفيّاً فلحرف ⇐

⇐ النّفي، وأمّا مثبتاً فلحرف «قد» ظاهراً أو مقدّراً، ليقرّبه من زمانك حتّى يصلح للحال -منتظم في سلك المضارع المنفيّ: لك أن تقول: «أخذتُ أجتهد ما كان يعينني أحد» وأن تقول: «أخذتُ أجتهد وما كان يعينني أحد» وكذا: «أتاني قد جهده السّير» -بدون الواو- أو «وقد جهده السّير» -بالواو- إلّا أنّ ترك الواو في النّفي وفي الإثبات أرجح.

وأمّا الظّرف فحيث احتمل أن يكون جملةً فعليّة وأن لا يكون -بحسب التقديرين وتردّد لذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال وغير وارد- جاء الأمران فيه، يقال: «رأيته على كتفه سيف» -بدون الواو تارةً- و: «على كتفه سيف» -بالواو أُخرى-.

هذا، ثمّ من عرف السّبب في تقديم الحال -إذا أُريد إيقاعها عن النّكرة- تنبّه بجواز إيقاعها عن النّكرة مع الواو، في مثل «جاءني رَجُلٌ وعلى كتفه سيف»، ولمزيد جوازه في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ [الحجر: ٤]، -على ما قدّمت- وتنبّه لوجوب الواو في نحو: «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» عند إرادة الحال، ولوجوب تركه فيه عند إرادة الوصف، لامتناع عطف الصّفة على موصوفها فتأمّل.

وأمّا «ليس» فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفيّ جاء كثيراً: «أتاني وليس معه غيره» و: «أتاني ليس معه غيره» قال:

إذ جرى في كفّه الرّشاء   خلا القليب ليس فيه ماء

إلّا أنّ ذكر الواو أرجح، ووقوعه في الكلام أدور اهـ. [المفتاح: ٣٨٣-٣٨٧].

وقال ابن هشام: تنقسم باعتبارات:

الأوّل: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: **منتقلة** وهو الغالب، **وملازمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤوّلة بالمشتق، نحو: «هذا مالك ذهباً» و: «هذه جُبَّتك خزّاً» بخلاف نحو: «بعتهُ يداً بِيَدٍ» فإنّه بمعنى متقابضين، وهو وصف منتقل، وإنّما لم يؤوّل في الأوّل؛ لأنّها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثّاني، وكثير يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلّا مؤوَّلة بالمشتق، وليس كذلك.

⇐

⇐ **الثّانية**: المؤكّدة نحو: ﴿**وَلَّىٰ مُدْبِراً**﴾ [النّمل: ١٠]، اهـ قالوا: ومنه ﴿**هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً**﴾ [فاطر: ٣١]، لأنّ الحقّ لا يكون إلّا مصدّقاً، والصواب أنّه يكون مصدّقاً ومكذِّباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هو الحقّ صادقاً» فهي مؤكّدة.

الثّالثة: الّتي دلّ عاملُها على تجدّد صاحبها، نحو: ﴿**وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً**﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: «خلق الله الزّرافة يديها أطولَ من رجليها» الحال «أطول»، و«يديها»: بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدّين: ومنه ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً**﴾ [الأنعام: ١١٤]، وهذا سهو منه؛ لأنّ الكتاب قديم.

وتقع الملازمَةُ في غير ذلك بالسَّمَاع، ومنه ﴿**قَائِماً بِالْقِسْطِ**﴾ [آل عمران: ١٨]، إذا أعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ: إنّها مؤكّدة وَهَمٌ، لأنّ معناها غير مستفاد ممّا قبلها.

الثّاني: انقسامها ـ بحسب قصدها لذاتها وللتّوطئة بها ـ إلى قسمين: **مقصودة** وهو الغالب، و**مُوطِّئة** وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً**﴾، فإنّما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويّاً» وتقول: «جاءني زيد رجلاً محسناً».

الثّالث: انقسامها ـ بحسب الزّمان ـ إلى ثلاثة: **مُقارنة**، وهو الغالب، نحو: ﴿**وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً**﴾ [هود: ٧٢]، و**مُقَدَّرة**، وهي المستقبلة كـ«مَرَرْتُ برجُلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه ﴿**فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**﴾ [الفتح: ٢٧]، و**محكية**، وهي الماضية نحو: «جاء زيدٌ أمسِ راكباً».

الرّابع: انقسامها ـ بحسب التّبيين والتّوكيد ـ إلى قسمين: **مُبيِّنة**، وهو الغالب، وتسمّى مؤسِّسَة أيضاً، و**مؤكّدة**، وهي الّتي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة:

١ ـ مؤكّدة لعاملها نحو: ﴿**وَلَّىٰ مُدْبِراً**﴾ [النّمل: ١٠].

٢ ـ ومؤكّدة لصاحبها نحو: «جاء القوم طرّاً» ونحو: ﴿**لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً**﴾ [يونس: ٩٩].

٣ ـ ومؤكّدة لمضمون الجملة نحو: «زيدٌ أبوك عطوفاً».

⇐

مؤكّدة[(١)] يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسميّة على رأي[(٢)]، ومضمون

⇐ وأهمل النّحويّون المؤكّدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سهو.

وممّا يُشكل قولُهم في نحو: «جاء زيد والشّمس طالعة»: إنّ الجملة الاسميّة حال، مع أنّها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكّدة:

فقال ابن جنّي: تأويلها «جاء زيد طالعةً الشّمسُ عند مجيئه» يعني فهي كالحال والنّعت السّببيَّيْنِ كـ«مررتُ بالدّار قائماً سُكّانها»، و«برجل قائم غِلْمانه».

وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك مُبكّراً، ونحوه.

وقال صدر الأفاضل تلميذ الزّمخشريّ: إنّما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة.

وقال الزّمخشري في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، في قراءة من رفع «البحر»: هو كقوله:

وقدْ أغتدي والطّيرُ في وُكُناتها [بمنجردٍ قيد الأوابل هيكل]

و«جئتُ والجيش مصطفٌّ» ونحوهما من الأحوال الّتي حكمها حكم الظّروف، فلذلك عَرِيَتْ من ضمير ذي الحال.

ويجوز أن يقدّر «وبحرها» أي: وبحر الأرض.

(١) أي: الحال على ضربين: **مؤكّدة** و **منتقلة** ولمّا تعرّض المصنّف في المتن للمنتقلة ولم يتعرّض للمؤكّدة، تعرّض الشّارح للمؤكّدة فعرّفها ولم يعرّف المنتقلة لأنّ الأشياء تعرف بأضدادها وللاستغناء عنها بما ذكره المصنّف، وكان السّياق يقتضي أن يقول: «مؤكّدة ومنتقلة» لكنّه أعرض عن ذكر القسم الثّاني بدليل ما قلناه، وقد وقع بعض الشّرّاح هاهنا في ورطةٍ لما رأى الشّارح لم يذكر قسيم المؤكّدة، فتصرّف في العبارة بما لا يرضى به صاحبه.

(٢) **قوله: «لتقرير مضمون الجملة الاسميّة على رأي»**. وهو ابن الحاجب قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٤ عند شرح قول ابن الحاجب: «ويجب في ⇐

الجملة مطلقاً على رأيٍ.

والحقّ أنّ **الحال** الّتي ليست ممّا يثبت تارة ويزول أُخرى كثيراً ما تقع بعد الجملة الفعليّة أيضاً، فمن اشترط في **المؤكّدة** كونها بعد جملة اسميّة لزمه أن يجعلها قسماً آخر غير **المؤكّدة والمنتقلة** ولْتُسَمَّ دائمةً أو ثابتةً.

[المنتقلة]

فبالجملة الحال **الغير المنتقلة** ليست محلّاً للواو، لشدّة ارتباطها بما قبلها، فلا بحث هاهنا إلّا عن **المنتقلة**، فنقول: ﴿**أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو**﴾ لأنّها معربة بالأصالة لا بالتّبعيّة، والإعراب في الأسماء إنّما جيء به للدّلالة على المعاني الطّارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل، فهو دالّ على التّعلّق المعنويّ(١)

⇐ المؤكّدة»: أي: يجب حذف العامل في المؤكّدة، هذا على مذهب من قال: إنّ المؤكّدة لا تجيء إلّا بعد الاسميّة والظّاهر أنّها تجيء بعد الفعليّة أيضاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ**﴾ [التّوبة: ٢٥]، وقولهم: «تعال جائياً» و: «قم قائماً».

قال ـ تعالى ـ: ﴿**وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ**﴾ [الأعراف: ٥٤]، ـ على قراءة النّصب في الأربعة. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا**﴾ [النّحل: ٩٢]، اهـ.

وقال الهنديّ في شرح قوله: «يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسميّة»: كذا في شرح «المفتاح» للعلّامة وفي شرح قوله: «ومضمون الجملة مطلقاً على رأي»: ذهب إليه ابن مالك حيث قال في «التّسهيل» ويؤكّد بها ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه، وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما.

(١) **قوله: «التعلّق المعنويّ»**. والمراد من التّعلّق المعنويّ كونها قيداً للعوامل باعتبار كونها مبيّنة لهيئة الفاعل أو المفعول به الحاصلة تلك الهيئة له حين وقوع الفعل عنه أو عليه.

⇐

بينها وبين عواملها، فيكون مغنياً عن تكلّف معلّق آخر كالواو.

[دليل المسألة قول الرّضيّ وأنّ الحال والخبر والنّعت والوصف من وادٍ واحد]

واستدلّ المصنّف على ذلك بالقياس على **الخبر والنّعت**، فقال: لأنّـها ـ أي: الحال ـ وإن كانت في اللّفظ فَضْلَةً يَتِمُّ الكلام بدونها، لكنّها ﴿**في المعنى حكم على صاحبها كالخبر**[1]﴾ بالنّسبة إلى المبتدأ، من حيث إنّك تثبت بالحال المعنى

⇐ وإن قيل: ما وجه الحاجة إلى الضّمير حينئذٍ؟ يقال: ليس الضّمير للربط بل لكونها مشتقّاً، فالحاجة إلى الضّمير إنّما هو لذات المشتقّ لا لوصفه العنواني وهي الحالية ـكذا قال بعضهم ـ وهذا الكلام مأخوذ من السكّاكي في «المفتاح» كما تقدّم نقله.

(١) **قوله: «حكم على صاحبها كالخبر»**. قسّم الحال بالنّسبة إلى ذي الحال على قسمين:

الأوّل: أن يكون الحال بالنّسبة إلى ذي الحال بمنزلة الخبر من المبتدأ ـ أي: المبتدأ الاسمي بقانون: المطلق عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ـ فكما أنّ المبتدأ الاسمي لا يتِمّ إلّا بالخبر كما قال ابن مالك:

والخبر الجزء المتمّ الفائِدَهْ   كـ«الله بَرٌّ» و«الأيادي شاهِدَهْ»

فكذا ذو الحال لا يتِمّ إلّا بالحال، ولكن إذا كان الحال قيداً لعامله ولا يتمّ المعنى بدونه، كما إذا كان في الكلام المنفيّ وتوجّه النّفي إلى القيد ـ كما تقدّم نقله عن الشّيخ ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿**لَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً**﴾ [الإسراء: ٣٧]، فلا معنى لهاتين الآيتين بدون الحال، إذ ليس المقصود النّهي عن الصّلاة والمشي.

والثّاني: أن يكون الحال بالنّسبة إلى ذي الحال بمنزلة النّعت من المنعوت، وذلك في غير الموضع الأوّل، حيث إنّ الوصف لا يدلّ إلّا على معنىً زائد، وأصل المعنى يستفاد بدونه، بخلاف الموضع الأوّل، فإنّ الحال كان بمنزلة الخبر في الدّلالة على أصل المعنى، وفِقْدان المعنى بدونه أساساً ـ كما مثّلنا ـ.

⇐

لذي الحال، كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ، فإنّك في قولك: «جاء زيد راكباً» تثبت الرّكوب لـ«زيد» كما في قولك: «زيد راكب».

[الفرق بين الحال والخبر عن الشّيخ في «دلائل الإعجاز»]

إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به[1] لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء إثبات الرّكوب له، بل أثبتّه على سبيل التّبَع، بخلاف الخبر فإنّك تثبت به المعنى ابتداءً وقصداً[2].

⇐ فكلام الشّارح بعد ذلك ـ حيث يقلّل عن شأن الحال بإزاء الخبر ويقول بالفرق بينهما ـ ليس في محلّه.

(١) **قوله: «إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به»**. هذا الفرق نقله عن الشّيخ عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» ١٦٤ وسيأتي نقل عبارته بقوله: واعلم أنّ الخبر ينقسم الخ ... فانتظر.

(٢) **قوله: «ابتداءً وقصداً»**. والحاصل ـ كما قرّره بعض أرباب الحواشي ـ أنّ الحال ليست حكماً في اللّفظ، لأنّ الحكم في اللّفظ إنّما يكون بالمسند مثل الخبر في قول القائل «زيد قائم» والفعل من «جاء عمّار» لكن الحال حكم في المعنى، أي: القائل في «جاء زيد راكباً» حكم بالرّكوب على «زيد» بالتّبَعِ لا بالأصالة، إذ استفادة هذا الحكم إنّما هو لكونه جعل قيداً للفعل العامل، وذلك أنّك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» حكمت بالرّكوب تبعاً، وإذا قلت: «زيد راكب» حكمت بالرّكوب استقلالاً.

أي: قول القائل: «جاء زيد راكباً» يتضمّن أشياء ثلاثة:

الأوّل: مجيء زيد. والثّاني: ركوبه. والثّالث: اقتران ركوبه بمجيئه، والأوّل مستفاد من النّصّ على «جاء زيد» والأخيرين من الحال، لأنّ الحال قيّدت المجيء بأنّه مقارن للرّكوب والإخبار بالمقيّد يدلّ على وقوع القيد تبعاً لا أصالةً.

فثبت أنَّ المقصود من إتيان الحال ليس إثباتها لصاحبها ابتداءً، بل المقصود ابتداءً إثبات شيء آخر لصاحبها ثمّ جيء بها لتقييد ذلك الشّيء بها، فيستفاد ثبوت الحال ⇐

﴿ ووصف له ﴾ أي: ولأنّ الحال في المعنى وصف لصاحبه ﴿ **كالنَّعْت** ﴾ بالنّسبة إلى المنعوت، إلّا أنّك تقصد في الحال أنّ صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهو قيد للفعل، وبيان لكيفيّة وقوعه، بخلاف النّعت فإنّ المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت، من غير نظر إلى كونه مباشراً للفعل أو غير مباشر.

ولهذا جاز أن يقع نحو «الأسود» و«الأبيض» و«الطّويل» و«القصير» ـ وما أشبه ذلك من الصّفات الّتي لا انتقال لها ـ نعتاً، لا حالاً.

[خلاصة الدّليل]

وبالجملة كما أنّ من حقّ **الخبر والنّعت** أن يكونا بدون الواو فكذلك **الحال**.

[سؤال]

فإن قلت: الخبر والنّعت قد يكونان مع الواو[1] أيضاً، أمّا الخبر فكخبر باب

⇐ لصاحبها بالتّبع بخلاف الخبر، لأنّ المقصود ابتداءً ثبوته للمبتدأ، فثبوت الخبر أصليّ وثبوت الحال تبعيّ.

(١) **قوله: «الخبر والنّعت قد يكونان مع الواو»**. قال المحقّق الرّضي في باب الاستثناء المفرغ من «شرح الكافية» ١: ٢٣٥: ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً» والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً» ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [الحجر: ٤]، الواو للحال، لأنّ صاحب الحال عامّ.

وقيل: الجملة صفة للنّكرة وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته الّتي هي جملة بـ«إلّا» فحصل للصّفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملةً وبـ«إلّا» فجيء بالواو رابطةً.

ونحو ذلك قولهم في خبر «ليس» و«ما»: «ليس أحد إلّا وهو خير منك» و: «ما رجل إلّا ⇐

«كان» كقول الحَمَاسيّ:

فلمّا صرّح الشرّ[١] فأمسىٰ وهو عُريان

⇐ وأنت خير منه» وكذا في قولك: «ما كان أحد إلّا وأنت خير منه». وكذلك المفعول الثّاني في باب «علمت» نحو: «ما وجدت زيداً إلّا وهو فاضل».

وربّما جاء الواو في خبر «كان» بغير «إلّا» كقول أمير المؤمنين عليّ ـ صلوات الله عليه ـ: «قد كنت وما أُهدّد بالحرب» تشبيهاً بالحالية.

والسكّاكي جعله حالاً والفعليّة الحالية إذا كانت منفية صدّرت بالواو كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ وهو الّذي اختاره الشّيخ عبدالقاهر وسيأتي نقل كلامه وهو يصرّح بأنّ «كان» تامّة في جميع هذه الموارد والشّيخ الرّضي يعتبره ناقصةً وهو الظّاهر، لكثرة استعمالها كذلك، والوقوع في الكلام الفصيح أيضاً يؤيّد ذلك وعليه قول دعبل في مرثية أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

وليس حيّ من الأحياء نعلمه من ذي يَمَانٍ ولا بكر ولا مُضَرِ
إلّا وهم شركاء في دمائهم كما تشارك أيسار على جُزُرِ

(١) **قوله: «فلمّا صرّح الشرّ»**. البيت من الهزج والقائل: الفِنْدُ الزِّمّانيّ واسمه شَهْل بن شيبان شاعر جاهليّ من فُرسان ربيعة والبيت من الأبيات التي قالها في حرب البسوس وأوردها أبو تمّام في مطلع باب الحماسة وهي:

عَفَوْنا عن بني ذُهْلٍ وقُلْنَا: القومُ إخْوانُ
عسى الأيّامُ أن يَرْجِعْـ ـنَ قوماً كالّذي كَانُوْا
فلمّا أَصْبَحَ الشَّرُّ فأَمْسَى وهو عُرْيَانُ
ولم يَبْقَ سوى العُدْوَا نِ دِنَّاهم كما دانوا
مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غدا واللَّيْثُ غَضْبَانُ
بِضَرْبٍ فيه تَفْجِيعٌ وتخضيعٌ وإقْرَانُ
وطعن كفم الزِّقّ غذا والزِّقُّ مَلْآنُ
وبعضُ الحلم عند الجَهْـ ـلِ للذِلَّةِ إذْعَانُ

⇐

وخبر «ما» الواقع بعد «إلّا» كقولهم: «ما أحدٌ إلّا وله نفس أمّارة».

وأمّا النّعت فكالجملة الواقعة صفة للنّكرة فإنّها قد تصدّر بالواو[١] لتأكيد لصوق الصّفة[٢] بالموصوف والدّلالة على أنّ اتّصافه بها أمر مستقرّ كقوله ـ تعالى ـ:

⇐ فللشرّ نجاة حِيْـ ـنَ لا يُنْجِيْك إحْسَانُ

وفي البيت «أصبح» مكان «صرح» ومعناه: واضح وأمّا «صرّح» ـ بالتشديد ـ فمعناه: انكشف وظهر. و«أمسى» معناه هنا: «صار».

«وهو عريان» تشبيه بليغ ـ أي: صار كالعريان ليس عليه ما يستره ـ.

قوله: «ولم يبق» عطف على «صرّح» و«العدوان» الظّلم. و«دنّاهم» جواب «لمّا» وأصله من «الدَّين» ـ بالفتح ـ وهو المجازاة، وفي المثل: «كما تدين تدان» ـ أي: كما تفعل تجازى بفعلك. وتسمية الفعل الأوّل مجازاة من المشاكلة لوقوعه في صحبة الثّاني والمعنى: لمّا انكشف الشّرّ ولم يبق إلّا الظّلم منهم والتعدّي باديناهم بمثل ما ابتدونا به.

والشّاهد في قوله: «وهو عريان» حيث اقترن خبر «أمسى» بالواو تشبيهاً له بالحال، ووجه الشّبه كونهما حكماً لصاحبهما.

(١) **قوله: «قد تصدّر بالواو»**. إليه ذهب صاحب «الكشّاف» وأبو البقاء، وقالا: إنّ الفصْلَ بين الموصوف والصّفة بـ«إلّا» والواو، جائز، وقال الجمهور بعدم جوازه حتّى قال الأخفش: إنّه لا يجوز «ما مررت برجل إلّا قائم» إلّا بتقدير الموصوف على أنّه بدل من الأوّل كما نصّ عليه ابن هشام في آخر الباب الثّاني من «المغني» فما قاله التّفتازانيّ في شرح «المفتاح» ـ: إنّ التفريغ بالصّفة جائز بالاتّفاق ـ سهو.

(٢) **قوله: «لتأكيد لصوق الصّفة»**. يعني أنّها زائدة دخولها كخروجها ولذا جاء بدونها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾. وفائدتها تأكيد وصل الصّفة بالموصوف كما في سائر الحروف الزّوائد، وقد أثبت الواو الزّائدة الكوفيّون ـ كما في «المغني» ـ.

وفي «الكشّاف» في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾:

فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد «إلّا» ولم تعزل عنها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾؟

⇐

﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [(١)(٢)] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [(٣)] ونحو ذلك.

[وجواب]

قلت: أمثال ذلك ممّا ورد على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال.

على أنّ مذهب صاحب «المفتاح» أنّ قوله: «**ولها كتابٌ معلوم**» حال من «**قرية**»[(٤)] لكونها نكرةً في سياق النّفي، وذو الحال كما يكون

⇐ **قلت**: الأصل عزل الواو، لأنّ الجملة صفة لـ«قرية» وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصّفة بالموصوف.

(١) الكهف: ٢٢.

(٢) **قوله**: «**كما في سبعة وثامنهم كلبهم**». فإنّ الجملة صفة لـ«سبعة» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ و: ﴿ **خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ **والقول** بأنّها واو الثّمانية ـ كما ذهب إليه الحريريّ في «الدّرّة» ـ أو بأنّها عطف على «سبعة» بتقدير المبتدأ، أي: «هم سبعة» والواو من المحكيّ فالمجموع مقولهم، أو من الحكاية وللتّصديق لقولهم ـ أي: «نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم» كما في «المغني» ـ **خروج** عن السّوق.

وفي «الكشّاف»: هذه الواو هي الّتي آذنت بأنّ الّذين قالوا: «سبعة» قالوه عن ثَبات علم ولم يرجموا بالظنّ كما يرجم غيرهم.

قال ابن عبّاس: حين وقعت الواو انقطعت العدّة أي: لم يبق بعدها عدّة عادّ يلتفت إليها.

(٣) الحجر: ٤.

(٤) **قوله**: «**حال من «قرية»**». يضعّفه أنّه يقتضي تقييد الإهلاك بالحال وهو ليس بمقصود، وإن كان إهلاك واقعاً في تلك الحال، وصاحب «الكشّاف» راعى جزالة المعنى فجعلها صفة، فإنّه من علماء البيان يرجّح جانب المعنى على جانب اللّفظ مع وقوعه صفة في آية أُخرى ـ كما سبق ـ.

⇐

معرفة يكون نكرة مخصوصة[١]، ....

⇐ وأبطل ابن مالك كونها صفة بوجوهٍ خمسةٍ:

أحدها: أنّ قياس الصّفة على الحال لا يصحّ، لأنّ بينهما فرقاً، لجواز تقديم الحال على صاحبها وتخالفهما في الإعراب، والتّنكير، والتّعريف، وإغناء الواو عن الضّمير.

الثّاني: أنّه مذهب لم يعرف لبصريّ ولا كوفيّ فلا يلتفت إليه.

الثّالث: انّه معلّل بما لا يناسب، لأنّ الواو تدلّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضدّ ما يراد من التّأكيد.

الرّابع: أنّ الواو فصلت الأوّل من الثّاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال: أكّدت لصوقها.

الخامس: أنّ الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الصّفة لكان أولى المواضع بها موضعاً لا يصلح للحال نحو: «إنّ رجلاً رأيه سديد لسعيد» فـ«رأيه سديد» جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيّتها للحال بخلاف قوله: ﴿**وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ لأنّها بعد منفيّ كذا في شرح «التّسهيل» للفاضل المصريّ.

قال الهنديّ: وكلّها مندفعة:

أمّا الأوّل: فلأنّهم قاسوا الحال على الصّفة في أنّ الأصل فيها عدم الواو.

وأمّا الثّاني: فلأنّها زائدة وقد أثبتها الكوفيّون، فلا يكون قياساً في اللغة.

وأمّا الثّالث: فلأنّها لتأكيد اللّصوق، واللّصوق يناسب الجمع، لا لتأكيد مضمون الجملة.

وأمّا الرّابع: فلأنّ كونها بعد «إلّا» وكونها جملة يدلّ على انفصالها عمّا قبلها، فلا يصحّ قوله: «ولولاها لتلاصقا».

وأمّا الخامس: فلوقوعها فيما لا احتمال للحاليّة ـ أعني قوله ـ تعالى ـ: ﴿**سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾ ـ.

(١) **قوله: «يكون نكرة مخصوصة»**. قال الرّومي: يريد أنّ ذا الحال الّذي لم يتقدّم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصةً، وذو الحال هاهنا ـ أعني «قرية» بسبب وقوعه في سياق النّفي ـ مخصّص، لأنّه في حكم الموصوف والمعنى: «على قريةٍ من القُرى» ⇐

⇐ ولذا لم يجب تقديم الحال عليه ـ كذا في شرح «المفتاح» ـ.

وردَ هذا التّوجيه بأنّه لا يأتي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ إذ ليس «سبعة» في حكم الموصوفة حتّى يصحّ الحمل على الحال، فالحقّ أنّ قوله ـ تعالى ـ: «وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ» صفة «سبعة» كما يشهد به أخواه ـ أعني: «ثَلاَثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ» و: «خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ» إذ لو حمل على الحال لخرج النّظم عن الانتظام.

ولا شكّ أنّ معنى الجمع يناسب معنى اللّصوق، وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيداً للصوق المذكور، لتكون هذه الواو أيضاً فرعاً للعاطفة كالّتي بمعنى «مع» والحاليّة والاعتراضيّة.

وهاهنا بحث وهو أنّ المذكور في كتب النّحو أنّ وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحّض تنكيره بناءً على أنّها لو تأخّرت لالتبست بالصّفة في حالة النّصب نحو قولنا: «ضربت رجلاً راكباً» ثمّ قدّمت في حالة الرّفع والجرّ ـ وإن لم يلتبس ـ طرداً للباب.

وهذا الالتباس جارٍ فيما إذا كان ذو الحال نكرة مخصوصةً لجواز الصّفة بعد الصّفة، فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضاً، وإلّا فما الفرق.

نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف، ولهذا لم يقدّم على ذي الحال في الآية إلّا أنّ الكلام في بناء عدم التّقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف.

ولك أن تفرّق بأنّ الالتباس فيما إذا كان ذو الحال نكرة محضة أشدّ، لأنّ الحال تبيّن الهيئة، والوصف يبيّن الذّات، والنّكرة إلى بيان الذّات أحوج منها إلى بيان الهيئة، فالحمل على الوصف حينئذٍ أرجح، وأمّا إذا وصف مرّةً فقد حصل بيان الذّات، وناسب أن يبيّن الهيئة بعده، فالحمل على الحال حينئذٍ أرجح.

بقي أن يقال: إذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التّقديم في مثل: «جاءني راكباً رجل» بل لم يتصوّر تمحّض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدّم الحكم عليه، وهذا خلاف ما صرّحوا به.

ولا يرد على هذا ما أورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل: «جاءني رجل» بتقديم ⇐

وحمله على الوصف[(١)] ـ كما هو مذهب صاحب «الكشّاف» ـ سهو[(٢)].

[الأصل في الحال]

فأصْلُ الحال أن تكون بغير واو ﴿ **ولكن خولف** ﴾ هذا الأصل[(٣)] ﴿ **إذا كانت** ﴾ الحال ﴿ **جملة** ﴾ وإنّما جاز كونها جملة[(٤)] لأنّ مضمون الحال قيد لعاملها ويصحّ

⇐ الحكم من أنّ التّخصيص لمّا كان بالحكم كان التّخصيص حاصلاً بعد الحكم فالحكم كان على غير مخصّص، وهذا ظاهر فليتأمّل.

والأوجه عندي أن يعلّل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذي الحال عليه بما أشرت إليه من كون الواو رافعاً للالتباس ـ كما أشار إليه الشّارح في آخر هذا الباب ـ فحينئذٍ لا يرد قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ فتدبّر.

(١) **قوله: «وحمله على الوصف»**. هذا من جملة كلام السّكّاكيّ اعتذار من جانب الزمخشريّ بأنّه سهو، والسّهو معفوّ، إنّما المؤاخذة على الخطأ. قال الهنديّ: وليس بسهوٍ لأنّه مصرّ على ذلك، وصرّح بذلك في مواضع متعدّدةٍ.

(٢) **قوله: «سهو»**. إذ لم يثبت واو بهذا المعنى ـ كما نصّ عليه الرّومي ـ. وقال غيره: إذ لا ضرورة تلجئ إلى الفصل بين الصّفة والموصوف بالواو المشعرة بالمغايرة المنافية لتنزيلها منزلة شيءٍ واحد، لكمال الاتّصال بينهما، وقد صرّح الشّيخ عبدالقاهر في «المسائل المشكلة» بأنّ أمثال هذا من الجمل الواقعة حالاً الجائزة فيها الواو، وتركها. الأوّل: كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾، والثّاني: كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ** ﴾.

(٣) **قوله: «خولف هذا الأصل»**. أي: في الجملة وهي ما إذا لم يكن مضارعاً مثبتاً.

(٤) **قوله: «وإنّما جاز كونها جملةً»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: امّا جواز كون الحال جملةً؛ فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد.

وأمّا وجوب كونها خبريّةً، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون ⇐

أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد.

﴿ **فإنّها** ﴾ أي: الجملة الواقعة حالاً ﴿ **من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة** ﴾ ـ من غير أن تتوقّف على التّعلّق بما قبلها ـ وإن كانت من حيث هي حال غير مستقلّة بل متوقّفة على التّعلّق بكلام سابق عليها، لما مرّ مِن أنّك لا تقصِد بالحال إثبات الحكم ابتداء، بل تثبت أوّلاً حكماً ثمّ توصل به الحال وتجعلها من صلته، لتثبت[1] على سبيل التّبع له[2]. ﴿ **فتحتاج** ﴾ الجملة الواقعة حالاً بسبب كونها مستقلّة من حيث هي جملة ﴿ **إلى ما يَرْبِطُهَا بصاحبها** ﴾ الّذي جعلت حالاً عنه.

[روابط الحال]

﴿ **وكلّ من الضّمير والواو[3] صالح للرّبط، والأصل الضّمير[4] بدليل الاقتصار**

⇐ عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيد راكباً» أنّ المجيء ـ الّذي هو مضمون العامل ـ واقع وقت وقوع الرّكوب الّذي هو مضمون الحال، ومن ثمّة قيل: إنّ الحال يشبه الظّرف معنىً.

والإنشائيّة إمّا طلبيّة أو إيقاعيّة بالاستقراء، وأنت في الطّلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون.

وأمّا الإيقاعيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» فإنّ المتكلّم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أنّ وقت التلفّظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه.

(١) **قوله: «لتثبت»**. أي: الحال.

(٢) **قوله: «على سبيل التّبع له»**. أي: للحكم.

(٣) **قوله: «وكلّ من الضّمير والواو»**. أمّا الضّمير فلكونه عبارةً عن المرجع. وأمّا الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها بما قبلها.

(٤) **قوله: «والأصل الضّمير»**. قال الرّضي في باب المبتدأ والخبر من «شرح الكافية» ١: ٩١:

⇐

⇐ اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون جملةً ـ اسميّة أو فعليّة ـ وإنّما جاز أن يكون جملةً لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

وقال ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين: لا يصحّ أن تكون طلبيّة؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب.

وهو وَهَمٌ وإنّما أُتُوا من قبل إبهام لفظ «خبر المبتدأ» وليس المراد بخبر المبتدأ عند النُّحاة ما يحتمل الصّدق والكذب ـ كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ـ ففي قولك: «أزيد عندك» يسمّون الظّرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف ـ: وهو المجرّد المسند المغاير للصّفة ـ.

ويدلّ على جواز كونه طلبيّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ** ﴾.

وأيضاً اتّفقوا على جواز الرّفع في نحو قولهم: «أمّا زيد فاضربه».

وقال ثعلب: لا يجوز أن يكون قسميّةً نحو: «يا زيد والله لأضربنّه».

والأولى الجواز.

ثمّ قال في تعليل احتياج الجملة الخبريّة إلى الضّمير:

وإنّما احتاجت إلى الضّمير؟ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض. اهـ مختصراً.

وقال في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣٠٧: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوفَ والموصولَ المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة.

وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» و«أنت حرّ» ونحوها.

⇐

عليه في ﴾ الحال ﴿ **المفردة**[1] **والخبر والنّعت ﴾** ومعنى أصالته[2] أنّه لا يعدل عنه إلى الواو ما لَمْ تَمَسَّ حاجة إلى زيادة ارتباطٍ وإلّا فالواو أشدّ في الرّبط؛ لأنّها الموضوعة له، فالحال ـ لكونها فَضْلَةً تجيء بعد تمام الكلام ـ أحوجُ إلى الرّبط، فصدّرت الجملة الّتي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للرّبط ـ أعني: الواو الّتي أصلها الجمع ـ إيذاناً من أوّل الأمر بأنّها لم تبق على استقلالها.

بخلاف **الحال المفردة** فإنّها ليست بمستقلّة.

وبخلاف **الخبر** فإنّه جزء كلام.

وبخلاف **النّعت** فإنّه لتبعيّته للمنعوت، وكونه للدّلالة على معنىً فيه، صار كأنّه من تمامه، فاكتفي في الجميع بالضّمير، كالجملة الواقعة صِلَةً فإنّ الموصول لا يَتِمُّ جزءاً للكلام بدونها.

⇐ أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام، والتمنّي والعَرْض.

ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرِّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة ـ كما مرّ في بابه ـ ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفةً أو صلةً معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «في الحال المفردة والخبر والنعت»**. أي: في الحال المسند إلى متعلّق ذي الحال نحو: «ضربت زيداً قائماً أبوه» وكذا الخبر والنّعت، فلا يرد أنّ الضّمير فيها لكونها صفة محتاجةً إلى الفاعل لا للرّبط، وكذا يرتبط كلّ واحدٍ منها بموصوفها إذا كانت جامدة من غير ضمير.

(٢) **قوله: «ومعنى أصالته»**. يعني أنّ المراد بالأصل الكثير الرّاجح في الاستعمال لا الأصل في الوضع ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

فظهر أنّ ربط الجملة الحاليّة قد يكون بالواو[1] وقد يكون بالضّمير ولكلٍّ مقامٌ، فنقول:

الجملة الّتي تقع حالاً إمّا أن تكون خالية عن ضمير صاحبها أو لا تكون ﴿ **فالجملة** ﴾ الّتي تقع حالاً ﴿ **إن خَلَتْ عن ضمير صاحبها** ﴾ الّذي تقع حالاً عنه ﴿ **وجب فيها الواو** ﴾ لتكون مرتبطة به، غير منقطعة عنه، فلا يجوز «خرجتُ زيدٌ على الباب» وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلّة[2].

ولمّا بيّن أنّ أيّ جملة يجب فيها الواو أراد أن يبيّن أنّ أيّ جملة يجوز أن تقع حالاً بالواو، وأيّ جملة لا يجوز ذلك فيها فقال:

﴿ **وكلّ جملة خالية عن ضمير ما** ﴾ أي: الاسم الّذي ﴿ **يجوز أن ينتصب عنه**

---

(١) **قوله: «ربط الجملة الحاليّة قد يكون بالواو»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: إنّما ربطوا الجملة الحاليّة بالواو، دون الجملة الّتي هي خبر المبتدأ، فإنّه اكتفي فيها بالضّمير، لأنّ الحال يجيء فَضْلةً بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدّرت الجملة الّتي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للرّبط ـ أعني الواو الّتي أصلها الجمع ـ لتؤذن من أوّل الأمر أنّ الجملة لم تبق على الاستقلال.

وأمّا خبر المبتدأ، والصّلة والصّفة فإنّها لا تجيء بالواو، لأنّ بالخبر يتمّ الكلام، وبالصّلة يتمّ جزء الكلام، والصّفة لتبعيّتها للموصوف لفظاً وكونها لمعنىً فيه معنىً كأنّها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضّمير، بلى قد تصدّر الصّفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد إلّا نحو: «ما حسبتك إلّا وأنت بخيل» و: «ما جاءني رجل إلّا وهو فقير» وأمّا الصّلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تُرَى أبداً مصدّرةً بالواو اهـ.

(٢) **قوله: «عند ظهور الملابسة على قلّة»**. أي: قرينة جليّة دالّة على أنّ المراد وجود «زيد» بالباب وقت خروج المتكلّم.

حال ﴾ وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرّفاً، أو منكراً مخصوصاً[١]، لا مبتدأ وخبراً[٢] ولا نكرة محضة[٣].

[سؤال وجواب]

وإنّما لم يقل: «عن ضمير صاحب الحال»[٤] لأنّ قوله: «كلّ جملة» مبتدأ، وخبر المبتدأ هو قوله: **﴿ يصحّ أن تقع ﴾** تلك الجملة **﴿ حالاً عنه ﴾** أي: عمّا يجوز أن ينتصب عنه حال **﴿ بالواو ﴾** أي: إذا كانَتْ تلك الجملة مع الواو، وما لم يثبت هذا الحكم ـ أعني: وقوع الجملة حالاً عنه ـ لم يصحّ إطلاق صاحب الحال عليه إلّا مجازاً.

---

(١) **قوله: «معرّفاً أو منكراً مخصوصاً»**. لأنّ ذا الحال مثل المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة كما قال ابن مالك:

ولم يـنكّر غـالباً ذوالحـال إن   لم يـتأخّر أو يـخصّص أو يـبن
من بعد نـفي أو مـضاهيه كـ«لا   يبغ امرؤ على امرئٍ مسـتسهلا

وقال الهنديّ: قوله: «مخصوصاً» أي: بالنّعت أو الإضافة أو بوقوعه بعد النّفي أو شبهه ـ أعني: النّهي والاستفهام ـ.

(٢) **قوله: «لا مبتدأ وخبراً»**. فإنّهما لا يجوز أن ينتصب عنهما الحال إلّا على تأويل نحو: **﴿ هٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾**.

(٣) **قوله: «نكرة محضة»**. وهو الّذي لم يخصّص.

(٤) **قوله: «وإنّما لم يقل عن ضمير صاحب الحال»**. مع أنّه أكثر اختصاراً من قوله: «عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» لأنّ قوله: «كلّ جملة» مبتدأ، وخبره قوله: «يصحّ أن تقع تلك الجملة» وما لم يثبت هذا الحكم لم يصحّ إطلاق صاحب الحال عليه إلّا مجازاً، أي: لو قال: «عن ضمير صاحب الحال» لزم جعله صاحب حال قبل تحقّق الحال فيكون مجازاً باعتبار ما يكون نحو قوله ـ تعالى ـ: **﴿ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾** والحقيقة أولى؛ لأنّها الأصل.

والحاصل أنّ خبر المبتدأ هو قوله: «يصحّ» والصّحّة لا تستلزم الوقوع وما دام وقوع الجملة حالاً لم يحصل لا يسمّى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال إلّا مجازاً.

وإنّما لم يقل: «عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»[1] ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضّمير المصدّرة بالمضارع؛ لأنّ ذلك الاسم ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه، لكنّه ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة، وحينئذٍ يكون قوله: «كلّ جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» مُتَنَاوِلاً للمصدّرة بالمضارع الخالية عن الضّمير المذكور فيصحّ استثناؤها بقوله: **﴿إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت نحو: «جاء زيد ويتكلّم عمرو»﴾** فإنّه لا يجوز أن يكون قولنا: «ويتكلّم عمرو» حالاً عن «زيد» **﴿لما سيأتي﴾** من أنّ ربط مثله

---

(١) **قوله: وإنّما لم يقل: «عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»**. أي: لم يقل بدل قوله: «يجوز أن ينتصب عنه حال» هذا الكلام الّذي ذكره الشّارح؟ ليدخل في قوله المذكور ـ وهو «كلّ جملة خالية عن ضمير ما ينتصب عنه حال» ـ الجملة الخالية عن الضّمير المصدّرة بالمضارع، مثل: «جاء زيد ويتكلّم عمرو» ودخولها مطلوب لأجل استثنائها بقوله: «إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت» وجه دخولها أنّه يصدق عليها أنّها خالية عن ضمير «زيد» الّذي يجوز أن ينتصب عنه حال في غير المثال المذكور.

ووجه خروجها لو قال: «عن ضمير ما يجوز أن يقع تلك الجملة حالاً عنه» أنّ «زيداً» في المثال المذكور ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة ـ أي: «ويتكلّم عمرو» ـ حالاً عنه في المثال المذكور ـ لما سيأتي ـ لكن ذلك الاسم ـ أي: «زيد» ـ في المثال المذكور ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ـ أي: في غير هذا المثال وذلك فيما لم يكن الجملة مصدّرةً بالمضارع المثبت.

وحينئذٍ يكون قوله: كلّ جملة خالية الخ ... متناولاً للمصدّرة بالمضارع المذكور فيصحّ استثناؤها بقوله: إلّا المصدّرة بالمضارع المثبت نحو: «جاء زيد ويتكلّم عمرو» فلا يجوز أن يكون «ويتكلّم عمرو» حالاً، لأنّ ربط مثله بالضّمير فقط، دون الواو كما قال ابن مالك:

وذات بدء بمضارع ثَبَتْ ... حوت ضميراً ومن الواو خَلَتْ
وذات واو بعدها انو مبتدا ... له المضارع اجعلنّ مسندا

يجب أن يكون بالضّمير فقط.

فإن قلت: قوله: «كلّ جملة الخ» شامل للجملة الإنشائيّة وهي لا تصحّ أن تقع حالاً[١] ـ سواء كانت مع الواو أو بدونها ـ لأنّ الغرض من الحال[٢] تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن تكون ممّا يقصد فيه الدّلالة على حصول مضمونه وهو الخبريّة دون الإنشائيّة.

قلت: المراد كلّ جملةٍ يصحّ وقوعها حالاً في الجملة؛ لأنّها المقصودة بالنّظر بقرينة سوق الكلام.

---

(١) **قوله: «وهي لا تصحّ أن تقع حالاً»**. قال الجرجاني: يعني: بنفسها غير مؤوّلة بالقول كما في قوله:

❊ جذب الليالي أبطئي أو أسرعي ❊

والتّحقيق: أنّ الحال هناك هو القول المقدّر، والجملة الإنشائيّة مقولة له، فلا تكون حالاً إلّا على سبيل المجاز، لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالاً.

(٢) **قوله: «لأنّ الغرض من الحال»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١: أمّا جواز كون الحال جملةً فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، وأمّا وجوب كونها خبريّةً، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيد راكباً» أنّ المجيء الّذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الرّكوب الّذي هو مضمون الحال، ومن ثمّة قيل: إنّ الحال يشبه الظّرف معنىً.

والإنشائيّة إمّا طلبيّة أو إيقاعيّة بالاستقراء، وأنت في الطّلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون.

وأمّا الإيقاعيّة نحو: «بعت» و«طلقت» فإنّ المتكلّم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع. بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أنّ وقت التلفّظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه اهـ.

[الحيلة في وقوع الشّرطيّة حالاً]

فإن قلت: هل تقع الجملة الشّرطيّة حالاً أم لا؟

قلت: قد منعوا ذلك وزعموا أنّه إذا أُريد ذلك لزم أن يجعل الشّرطيّة خبراً عن ضمير ما أُريد الحال عنه نحو: «جاءني زيد وهو إن يُسْأَلْ يُعْطِ» فيكون الواقع موقع الحال هو الاسميّة دون الشّرطيّة.

وذلك لأنّ الشّرطيّة لتصدّرها بالحرف المقتضي لصدرا لكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلّا أن يكون له فضل قوّة ومزيد اقتضاء لذلك، كما في الخبر والنّعت، فإنّ المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما وقع بعده ممّا فيه أدنى صلوح لذلك، وكذا النّعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتّحاد المعنويّ حتّى كأنّهما شيء واحد، بخلاف الحال فإنّها فضلة ينقطع عن صاحبها.

[الخلاف في الواو الدّاخلة على الشّرط نقلاً عن المحقّق الرضي]

وأمّا الواو الدّاخلة على الشّرط[1] المدلول على جوابه بما قبله من الكلام ـ

---

(١) **قوله: «وأمّا الواو الدّاخلة على الشّرط»**. هذا الكلام مأخوذ عن المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧: وقد تدخل الواو على أنّ المدلول على جوابها بما تقدّم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشّرط المذكور اولى بذلك المقدّم الّذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشّرط كقولك: «أكرمه وإن شتمني» فالشّتم بعيد من إكرامك الشّاتم وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام وأنسب، وكذلك قوله ـ عليه السّلام ـ: «اطلبوا العلم ولو بالصّين».

والظّاهر أنّ الواو الدّاخلة على الشّرط في مثله اعتراضيّة، ونعني بالجملة الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً، مستأنفاً لفظاً ـ على طريق الالتفات ـ كقوله:

⇐

وذلك إذا كان ضدّ الشّرط المذكور أولى باللّزوم لذلك الكلام السّابق، الّذي هو كالعِوَض عن الجزاء من ذلك الشّرط، كقولك: «أكرمه ولو شَتَمَنِي» و: «اطـلُبُوا

⇐ * فأنتِ طلاق والطّلاق أليّة *

وقوله:

* يرى كلّ من فيها وحاشاك فانياً *

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر» فتقول في الأوّل: «زيد وإن كان غنيّاً بخيل» وفي الثّاني: «زيد بخيل وإن كان غنيّاً» جواب الشّرط في مثله مدلول الكلام ـ أي: إن كان غنيّاً فهو يبخل فكيف إذا افتقر ـ والجملة كالعوض عن الجواب المقدّر ـ كما تقرّر ـ ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضيّة، لأنّ جواب الشّرط ليست جملة اعتراضيّة.

وقال الخَبْرِيّ: هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضدّ الشّرط المذكور الّذي قلنا: إنّه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتّقدير عنده: «زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل».

وقد تقدّم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة.

لكنّه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: «زيد وإن كان غنيّاً فبخيلٌ» لأنّ الشّرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً.

وأمّا على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيّة فيجوز، لأنّ الاعتراضيّة تفصل بين أيّ جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزّمخشريّ أنّ الواو في مثله للحال، فيكون الّذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشّرط نصباً على انّه حال كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النّصب على أنّه ظرفه، ومعنى الحال والظّرف متقاربان.

ولا يصحّ اعتراض الخَبْريّ عليه بأنّ معنى الاستقبال الّذي في «إنْ» يناقض معنى الحال الّذي في الواو، لأنّ حاليّة الحال باعتبار عامله مستقبلاًكان العامل أو ماضياً، نحو: «أضربه غداً مجرّداً» و: «ضربته أمس مجرّداً» واستقباليّة «إنْ» باعتبار زمان التّكلّم، فلا تناقض بينهما اهـ مختصراً.

العِلْمَ ولو بالصِّيْن»[١] ـ.

[قول الزّمخشريّ]

فذهب صاحب «الكشّاف» إلى أنّها للحال، والعامل فيها ما تقدّمه من الكلام، وعليه الجمهور.

[قول الخَبْرِيّ]

وقال الخَبْرِيُّ[٢]: إنّها للعطف على محذوف هو ضدّ الشّرط المذكور، أي:

---

(١) قال عبد الرّحمن بن عبد الله الدّمشقيّ:

حَصِّلِ العِلْمَ فمن حصّله ... نال عزّاً والغنى مَعْ دينِ
رغّب المختار فيه قائلاً: ... «اطلبوا العلم ولو بالصِّيْنِ

(٢) **قوله: «قال الخَبْرِيّ»**. هو أبو حكيم عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الفقيه، الفَرَضي، الأديب النّحويّ اللغويّ، تفقّه على أبي إسحاق الشيرازي، وبرع في الفرائض والحساب والعربيّة واللغة، وسمع من الحسين بن عليّ الجوهريّ وصنّف الفرائض وشرح كتاب الحماسة وديوان البحتريّ، وديوان المتنبّي، وديوان الشّريف الرّضي، توفّي سنة ٤٧٦هـ ـ كما في «معجم الأُدباء ـ و«الخَبْرِيّ» ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحّدة بواحدةٍ من تحت والرّاء المهملة ـ نسبة إلى «خَبْر» قرية بنواحي «فيروزآباد» من بلاد فارس المعروف بـ«شيراز» هكذا ضبطه السّمعاني في كتاب «الأنساب» ٢: ٣١٨ والذّهبي في تاريخ الإسلام ٣٢: ١٦٦ والبغداديّ في معجم البلدان ٣: ٣٤٤ وقال أبو عبيد البكريّ في «معجم ما استعجم»: نسبة إلى «خَبْرة» ـ بالضّبط المتقدّم وزيادة الهاء في آخره ـ وقال: بفتح الخاء المعجمة وبالباء المعجمة بواحدةٍ قرية من قرى شيراز. وقال البغداديّ: الخَبْر: في لغة العرب: السّدر والأراك، وأنشدوا:

فجادتك أنواء الرّبيع فهلّلت ... عليك رياض من سلام ومن خَبْرِ

وفي حاشية الكتاب من المخطوطة «الجنزيّ» بالجيم والنّون والزّاي معرّب كنزيّ تلميذ جار الله الزّمخشريّ وهو الأديب أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب

⇐

«أكرمه إن لم يشتمني وإن شتمني» و: «اطلبوا العلم لو لم يكن بالصّين ولو كان بالصّين».

[قول المحقّق الرّضيّ]

وقال بعض المحقّقين من النُّحاة: إنّها اعتراضيّة، ونعني بالجملة[1] الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً مستأنفاً لفظاً ـ على طريق الالتفات ـ كقوله: *** فأنْتِ طلاقٌ والطَّلاقُ أَلِيَّةٌ[2] ***

⇐ من أهل تغر «جَنْزة» المتوفّى سنة ٥٥٠ هـ بـ«مرو» ـ كما في «معجم الأدباء» ـ ولكن ذكر ياقوت في «معجم البلدان» أنّ النّسبة إليها «جنزويّ» وقال: «جَنْزَة» بالفتح معرّب «گنجه» بين «شروان» و«آذربيجان» قرب «برذعة».

(١) **قوله: «ونعني بالجملة»**. قال الهنديّ: والمراد بضمير المتكلّم مع الغير جماعة النُّحاة احترازاً عن الاعتراضيّة عند علماء المعاني فإنّهم يقولون: ما يتوسّط بين أجزاء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنىً.

وأجزاء الكلام ما يكون مذكوراً فيه أعمّ من أن يكون عمدة أو فضلة.

والتعلّق المعنويّ بأن يكون مذكوراً بطريق المثل، أو الدّعاء، أو المدح، أو الذمّ، وأن يكون بياناً لغرابته، أو دفعاً لما يختلج منه في ذهن السّامع إلى غير ذلك.

والاستئناف لفظاً أن لا يكون معمولاً لما قبله.

وكونه على طريق الالتفات ـ أي: الميل عن الأُسلوب السّابق ـ احتراز عن الشّرط الواقع بين أجزاء الجزاء، فإنّه ليس على طريق الالتفات من الأُسلوب السّابق بأن يكون فيه نوع تغيير بالنّسبة إليه.

(٢) **قوله: «فأنْتِ طلاقٌ والطَّلاقُ أَلِيَّةٌ»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل، والقائل غير معلوم. قال ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني»: كتب الرّشيد ـ لعنه الله ـ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإنْ ترفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ   وإن تَخْرُقِي يا هِنْدُ فالخُرْقُ أشأَمُ

⇐

وقوله:

ونحتَقِرُ الدُّنيا احتقار مُـجرّب[1]　　ترىٰ كُلّ مَن فيها وحـاشاكَ فـانيا

⇐ فأنتِ طلاق والطّلاقُ عزيمةٌ　　ثلاث ومَـنْ يَـخْرُقْ أعَـقُّ وأَظْـلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثّلاث وإذا نصبها؟ قال أبـو يـوسف: فـقلتُ: هـذه مسألة نحويّة فقهيّة، ولا آمَنُ الخَطَأَ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائيّ وهو في فِراشه، فسألته، فقال: إن رفع ثلاثاً طلّقت واحدةً، لأنّه قال: «أنتِ طلاق» ثمّ أخبر أنّ الطّلاق التّام ثلاث، وإن نصبها طلّقت ثلاثاً، لأنّ معناه: «أنتِ طالق ثلاثاً» وما بينهما جملة معترضة. فكتبت بذلك إلى الرّشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجّهتُ بها إلى الكسائيّ. ثمّ قال:

إنّ الصّواب أنّ كُلّاً من الرّفع والنّصب محتمل لوقوع الثّلاث، ولوقوع الواحدة. أمّا الرّفع: فلأنّ «أل» في «الطّلاق» إمّا لمجاز الجنس كما تقول: «زيد الرّجل» ـأي: هو الرَّجُل المعتدّ به، وإمّا للعهد الذّكري مثلها في: ﴿فَعَصىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ أي: وهـذا الطّـلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقيّ لئلّا يلزم الإخبار عن العام بـالخاصّ كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل، إذ ليس كلّ حيوانٍ إنساناً، ولا كلُّ طلاقٍ عزيمةً ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة يقع الثّلاث وعلى الجنسيّة يقع واحدة كما قال الكسائيّ.

وأمّا النّصب فلأنّه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقـوع الطّلاق الثّلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثمّ اعترض بينهما بقوله: «والطّلاق عزيمة».

ولأنْ يكون حالاً من الضّمير المستتر في «عزيمة» وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثّلاث، لأنّ المعنى: «والطّلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً» فإنّما يقع ما نواه. هذا ما يقتضيه معنى هذا اللّفظ مع قطع النّظر عن شيءٍ آخر.

وأمّا الّذي أراده هذا الشّاعر المعيّن فهو الثّلاث لقوله بعدُ:

فـبِيْنِي بـها أنْ كُـنْتِ غـير رفـيقةٍ　　ومـا لامـرئٍ بـعد الثـلاث مُـقَدَّمُ

اهبتصرّفٍ.

(١) قوله: «ونحتَقِرُ الدُّنيا احتقار مُجرّب». البيت مـن الطّـويل عـلى العـروض المـقبوضة مـع الضّرب المشابه، والقائل: أبو الطّيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بها كافوراً الأسود حاكم

⇐

⇐ مصر ويعرّض بسيف الدّولة، يقول فيها:

كفى بِكَ داءً أنْ تَرَى الموتَ شافيا ... وحَسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا
تمنّيتها لمّا تمنّيتَ أن تَرَى ... صديقاً فأعيا أو عدوّاً مُدَاجِيا
إذا كُنْتَ تَرْضَى أن تعيشَ بِذِلَّةٍ ... فلا تستعدَّنَّ الحُسَام اليمانيا
ولا تستطيلَنَّ الرِّماح لغارةٍ ... ولا تستجيدَنَّ العِتاق المَذَاكيا
فما ينفَعُ الأُسْدَ الحياءُ من الطَّوَى ... ولا تتّقى حتّى تكون ضواريا

يقول ويعرّض بسيف الدّولة:

إذاالجُوْدُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى ... فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

يقول:

بعَزْمٍ يسير الجسم في السّرج راكباً ... به ويسير القلبُ في الجسم ماشيا
قواصِدَ كافورٍ، توارِكَ غيره ... ومن قصد البحر استقلّ السَّوَاقيا
فجاءَتْ بِنَا إنسان عين زمانه ... وخَلَّتْ بياضاً خلفها ومآقيا
نجوز عليها المُحْسِنِيْنَ إلى الّذي ... نَرَى عندهم إحسانه والأياديا
فتىً ما سرينا في ظهور جُدودنا ... إلى عصرنا إلّا نرجّي التّلاقيا
ترفَّعَ عن عون المكارم قدرُهُ ... فما يفعل الفَعْلات إلّا عَذارِيا
يُبِيْدُ عداوات البُغَاة بلطفه ... فإنْ لم تَبِدْ منهم أباد الأعاديا

قال:

يَدِلُّ بمعنىً واحدٍ كُلَّ فاخرٍ ... وقد جمع الرَّحمنُ فيك المعانيا
إذا كسب النّاس المعالي بالنَّدَى ... فإنّك تعطي في نداك المعاليا
وغير كثير أن يزورك راجل ... فيَرْجِعَ مَلكاً للعراقين واليا
فقد تهب الجيش الّذي جاء غازياً ... لسائلك الفرد الّذي جاء عافيا
وتحتقر الدّنيا احتقار مجرّب ... يَرَى كُلَّ ما فيها وحاشاك فانيا
وما كُنْتَ ممّن أدرك المُلْك بالمُنَى ... ولكن بأيّام أَشَبْنَ النّواصيا

⇐

وقد تجيء بعد تمام الكلام[1] كقوله عليه السلام: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخرَ».

[امتناع الواو في المضارع المثبت]

﴿ **وإلّا** ﴾ عطف على قوله: «إن خلت» أي: وإن لم تخل الجملة الّتي تقع حالاً عن ضمير صاحبها فإمّا أن تكون فعليّة أو اسميّة، والفعليّة إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع إمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فبعض هذه يجب أن يكون فيه الواو، وبعضها يمتنع، وبعضها يستوي فيه الأمران، وبعضها يترجّح فيه أحدهما.

فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: ﴿ **فإن كانت فعليّة، والفعل مضارع مُثبت، امتنع دخولها** ﴾ أي: دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضّمير ﴿ **نحو** ﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[2] ﴾ أي: لا تُعْطِ حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيراً.

[سبب امتناع دخول الواو على المضارع المثبت]

﴿ **لأنّ الأصل** ﴾ في الحال هي الحال ﴿ **المفردة** ﴾ لعراقة المفرد في الإعراب[3]،

⇐ وهي طويلة اقتطفنا منها هذه الأبيات. والشّاهد في «وحاشاك» وهو اعتراض ويقال له «الحشو» أيضاً.

(١) قال المدنيّ في «رياض السّالكين» ١: ٤٤٣: وفيه: أنّه لا يفيد إدخال الواو حينئذٍ كون الجزاء أولى من الشّرط؛ فإنّ واو الاعتراض هي الاستينافية كما جزم به بعضهم.

(٢) المدّثر: ٦.

(٣) **قوله: «لعراقة المفرد في الإعراب»**. أي: لأصالة المفرد في الإعراب، لأنّ المفرد يحتاج إلى الإعراب للتّمييز بين المعاني الواردة عليه، والجملة إنّما يعرب لوقوعها موقع المفرد فهي طفيليّ في الإعراب فالمفرد والجملة في الإعراب مثل الضّيف والضّيفن في الدّعوة.

وتطفّل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه ﴿ **وهي** ﴾ أي: المفردة ﴿ **تدلّ على حصول صفة** ﴾ لأنّها لبيان الهيئة[1] الّتي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة ما يقوم بالغير، وهذا معنى الصّفة[2] ﴿ **غير ثابتة** ﴾ لأنّ الكلام في الحال المنتقلة ﴿ **مقارن** ﴾ ذلك الحصول ﴿ **لما جعلت** ﴾ الحال ﴿ **قيداً له** ﴾ يعني: العامل؛ لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة ﴿ **وهو كذلك** ﴾ أي: المضارع المثبت يدلّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة، فيمتنع فيه دخول الواو[3] كما يمتنع في

---

(١) **قوله: «لأنّها لبيان الهيئة»**. قال الجرجاني: فينبغي أن تكون على صيغة الإثبات فيقال: «جاءني زيد راكباً» لا «غير ماشٍ» لعدم دلالته على الهيئة إلّا التزاماً وبذلك ـ أي: بكونها على صيغة الإثبات ـ يظهر أنّها تدلّ على حصول صفةٍ اهـ.

(٢) **قوله: «وهذا معنى الصّفة»**. قال الهنديّ: فإنّ ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار قيامه به صفة.

(٣) **قوله: «فيمتنع فيه دخول الواو»**. قال الهنديّ: تعليل نحويّ لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهّم أنّه قياس في اللغة.

وقال الرّومي: وإنّما عدل عن عبارة «الإيضاح» حيث قال: «فوجب أن يكون بالضّمير وحده كالحال المفردة» لأنّه يرد عليه بحسب الظّاهر أنّه لم يذكر دليلاً على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثّراً في وجوب الاقتصار فيها على الضّمير ليتمّ كلامه، ووجه عدم الواو ـ على ما ذكر هاهنا ـ هو أن ليس الملحوظ أصالة إلحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضّمير. بل إلحاقه بها في امتناع دخول الواو، وقد دلّ سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدلّ أوّلاً على أنّ أصل الحال مطلقاً أن لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنّعت، ثمّ بيّن وجه مخالفة الأصل في الجملة فتبيّن بقاء المفردة على الأصل.

وأمّا ما أورد عليه أيضاً ـ من أنّ هذا قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحقّقين ـ

⇐

المفردة **﴿أمّا الحصول﴾** أي: أمّا دلالته على حصول صفة غير ثابتة **﴿فلكونه فعلاً مثبتاً﴾** فالفعليّة تدلّ على التّجدّد(١) وعدم الثّبوت، والإثبات يدلّ على الحصول(٢).

﴿وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً﴾ والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضاً(٣)، إمّا على أن يكون مشتركاً بينهما، أو يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال.

⇐ فجوابه: أنّ ما ذكره النُّحاة من قبيل الحمل على النّظير لا قياس فقهيّ، فهو مقبول، إذ قد صرّح في «إيضاح المفصّل» وغيره أنّ التعليلات المذكورة في أمثال هذه المباحث بيان مناسبات وإلّا فأصل الدليل هو الاستعمال.

(١) **قوله: «على التجدّد»**. أي: الحدوث في الزّمان.

(٢) **قوله: «على الحصول»**. أي: حصوله فيما أثبت له.

(٣) **قوله: «والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضاً»**. الأقوال هاهنا ثلاثة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب المضارع من «شرح الكافية» ٢: ٢٢٦ ـ:

الأوّل: أنّه مشترك لفظيّ أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال.

الثّاني: أنّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلّا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلّا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصّة كما لأخويه.

الثّالث: أنّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، لخفاء الحال حتّى اختلف العقلاء فيه، فقال الحكماء: إنّ الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزّمانين ولو كان زماناً لكان التّنصيف ـ مثلاً ـ تثليثاً. وليس بشيء، لأنّ الحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زماناً بل هو ما على جنبتي الآن من الزّمان مع الآن، سواء كان «الآن» أيضاً زماناً، أو الحدّ المشترك بين الزّمانين ومن ثمّ تقول: إنّ «يصلّي» في قولك: «زيد يصلّي» حال مع أنّ بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصّلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال.

[نقد السّبب]

وهاهنا نظر(١) وهو أنّ الحال الّذي هو مدلول المضارع إنّما هو زمان التّكلّم وقد مرّ أنّ حقيقة الحال أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل الاستقبال، والحال الّذي نحن بصدده يجب أن يكون مقارناً لزمان وقوع مضمون الفعل المقيّد بالحال، وهو قد يكون ماضياً، وقد يكون حالاً، وقد يكون استقبالاً، فالمضارعة لا دَخْلَ لها في المُقَارَنة.

[تعليل المحقّق الرّضيّ]

فالأولى أن يقال(٢): إنّ المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً(٣) وبتقديره معنىً(٤) فيمتنع دخول الواو فيه مثله.

[اعتراض]

ولمّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ، وهو أنّه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النّظم والنّثر أشار إلى جوابه بقوله: ﴿ **وأمّا ما جاء من نحو** ﴾ قول بعض العرب: ﴿ «**قمتُ**

---

(١) **قوله: «وهاهنا نظر»**. هذا النّظر للمحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢.

(٢) **قوله: «فالأولى أن يقال»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢:

وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنىً؛ فـ«جاءني زيد يركب» بمعنى: «جاءني زيد راكباً» ولاسيّما هو يصلح للحال وضعاً، وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين ـ كما يجيء ـ فاستغني عن الواو.

وقد سمع: «قمت وأَصُكُّ عينه» وذلك إمّا لأنّها جملة وإن شابهت المفرد. وإمّا لأنّها بتقدير: و«أنا أَصُكُّ» فتكون اسميّةً تقديراً.

(٣) **قوله: «لفظاً»**. أي: في الحركات والسّكنات.

(٤) **قوله: «معنىً»**. لكونه مشتركاً بين الحال والاستقبال.

وأَصُكُّ[1] **وجهه» وقوله: ﴾** أي: قول عبدالله بن هَمَّام السَّلُوليّ[2]:

﴿«فَلَمَّا خَشِيتُ أظافيرهم[3] **﴾** أي: أسلحتهم **﴿نجوتُ وأَرْهَنُهُم مالكاً»**.

---

(١) **قوله: «أَصُكُّ»**. من «الصّكّ» وهو الضّرب، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فَصَكَّتْ وَجْهَهَا**﴾ أي: ضربت والفعل من باب «قَتَل، يَقْتُلُ».

(٢) **قوله: «السَّلُوْليّ»**. قال ابن منظور في لسان العرب ١١: ٣٤٣: «سَلُول»: على وزن «رَسُول» قبيلة من هوازِن وهم بنو مُرَّة بن صَعْصَعَة ابن معاوية بن بكر بن هوازن و«سَلُوْل» اسم أُمّهم نُسِبُوْا إليها منهم عبدالله بن هَمَّام السَّلُوْليّ الشّاعر.

وقال ابن قتيبة: عبدالله بن هَمَّام هو من بني مُرَّة بن صعصعة، أخي عامر بن صعصعة من قيس عَيْلان، وبنو مُرَّة يعرفون ببني سَلُوْل، لأنّها أُمّهم، وهي بنت ذُهْل ابن شيبان بن ثعلبة رَهْط ابي مريم السَّلُوليّ.

(٣) **قوله: «فلمّا خشيت أظافيرهم»**. البيت من مدوّر المتقارب والقائل عبدالله بن همّام السَّلُوْلِيّ وبعده:

عريفاً مقيماً بدار الهَوا ... نِ أَهْوِنْ عَلَيَّ به هالكا

وأَحْضَرَتْ عُذْرِي عليه الشُّهو ... دَ، إنْ عاذِراً لي، وإن تاركا

وقد شَهِدَ النّاسُ، عند الإما ... مِ، أنّي عَدُوٌّ لأعدائِكا

والبيتان من جملة أبيات منها:

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ ... وإلّا تجدني امرأً هالكاً

مراده بأبي خالدٍ يزيد بن معاوية ـ لعنهما الله ـ والذي خشِيه الشّاعر هو الدّعيّ ابن الدّعيّ عبيدالله بن زياد المعروف بابن مرجانة ـ المرأة المشهورة بالزّنا ـ وكان قد هدّده فهرب إلى الشّام واستجار بيزيد فأمَّنَه، وكتب إلى ابن مرجانة يأمره بعدم التعرّض له، ومالك المذكور هو عريفه و«الأظافير» جمع «الأظفار» وهو جمع «ظُفْر» فهو جمع الجمع. والمراد: «أنّي نجوت وعريفي أَسِرَ» والشّاهد: واضح لا حاجة لبيانه.

قال ابن جنّي في «التّمام في تفسير أشعار هذيل»: قال الأصمعيّ: وهو كقولك: «قمت وأصكّ عينه» أي: وصككت عينه. ورواه غيره: نجوت وأرهنتهم مالكاً.

⇐

[أجوبَتُهُ]

[الجواب الأوّل]: فقيل على حذف المبتدأ: أي: و«أنا أصكّ» و«أنا أرهنهم» ﴾ فتكون الجملة اسميّة فيصحّ دخول الواو، ومثله قوله: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾[1] أي: وأنتم قد تعلمون.

[الجواب الثّاني]: ﴿ وقيل: الأوّل ﴾ ـ أي: «قمت وأصكّ وجهه» ـ ﴿ شاذّ[2]، والثّاني ﴾ أي: نجوت وأَرْهَنُهُم ﴿ ضرورة ﴾.

⇐ قال ابن منظور: قال همّام بن مرّة وهو في «الصّحاح» لعبد الله بن همّام السَّلُوليّ:

فلمّا خشِيتُ أظافيرهم ... نجوت وأرهنتهم مالكا

قال وأنكر بعضهم «أرهنته» وروى هذا البيت: «وأرهُنُهُم» كما تقول: «قُمتُ وأَصُكُّ عينه» قال ثعلب: الرُّوَاة كلّهم على «أرهنتُهُم» على أنّه يجوز: «رهنته» و«أرْهَنْتُهُ» إلّا الأصمعيّ فإنّه رواه: «وأرهنُهُم» على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماضٍ، وشبهه بقولهم: «قمتُ وأَصُكُّ وجهه» وهو مذهب حَسَن لأنّ الواو واو حالٍ، فيجعل «أصُكّ» حالاً للفعل الأوّل على معنى: «قمتُ صاكّاً وجهه» أي: تركته مقيماً عندهم ليس من طريق الرّهن، لأنّه لا يقال: «أرهنتُ الشّيءَ» وإنّما يقال: «رهنتُهُ» قال: ومن روى: «وأرهَنْتُهُم» فقد أخطأ.

وعبدالله هو أبو عبدالرَّحْمن السَّلُوْليّ الكوفيّ ـ كما تقدّم عن ابن منظور ـ.

(١) الصّفّ: ٥.

(٢) قوله: «شاذّ». قال الهندي: أي واقع على خلاف القياس النّحوي، فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله ـ تعالى ـ وقال ابن جنّي ما حاصله: أنّ الشّاذّ على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يكون موافقاً للقياس دون الاستعمال.

الثّاني: ما يكون موافقاً للاستعمال دون القياس. وهذان صحيحان واقعان في الكلام الفصيح.

الثّالث: ما يكون مخالفاً للقياس والاستعمال معاً وهو خطأ.

[الجواب الثّالث]: ﴿وقال عبدالقاهر[1]: هي﴾ أي: الواو ﴿فيهما﴾ أي: في

---

(١) **قوله: «وقال عبدالقاهر»**. ولمّا كان الخطيب ينقل في هذا المقام عبارات الشّيخ في مواضع متفرّقة أتينا بجملة كلامه قبيل باب الفصل والوصل حتّى يتبيّن مواضع الالتقاط وتلاعب الخطيب بعباراته فنقول: قال الشّيخ في باب «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة» من «دلائل الإعجاز» ١٥٦ ـ ١٧٠:

اعلم أنّ أوّل فرق في الحال أنّها تجيء مفرداً وجملة والقصد هاهنا إلى الجملة، وأوّل ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنّها تجيء تارة مع الواو وأُخرى بغير الواو، فمثال مجيئها مع الواو قولك: «أتاني وعليه ثوب ديباج»، و«رأيته وعلى كتفه سيف»، و«لقيت الأمير والجُنْدُ حواليه» و«جاءني زيد وهو متقلّد سيفه»، ومثال مجيئها بغير واو: «جاءني زيدٌ يسعى غلامه بين يديه» و«أتاني عمرو يقود فرسه».

وفي تمييز ما يقتضي الواو ممّا لا يقتضيه صعوبة، والقول في ذلك أنّ الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو كقولك: «جاءني زيد وعمرو أمامه» و«أتاني وسيفه على كتفه».

فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتّة، وذلك كقولك: «جاءني زيد وهو راكب» و«رايت زيداً وهو جالس» و«دخلت عليه وهو يُمْلِي الحديث» و«انتهيت إلى الأمير وهو يُعَبِّئُ الجيش». فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح، فلو قلت: «جاءني زيد هو راكب» و«دخلت عليه هو يُملي الحديث» لم يكن كلاماً.

فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا، ثمّ كان قد قدّم على المبتدأ كقولنا: «عليه سيف، وفي يده سوط»، كثر فيها أن تجيء بغير واو، فما جاء منه كذلك قول بشّار:

إذا أنكـرَتْنِي بـلدةٌ أو نكِـرْتُهَا ... خرجتُ مع البازي عليَّ سَوَادُ

يعني: عليَّ بقيّة من اللّيل. وقول أُميّة:

فـاشرَبْ هـنيئاً عـليك التّـاج مـرتِفعا ... فـي رأس غُـمْدان داراً مـنك مِـحْلالا

وقول الآخر:

لَــقَدْ صَـبَرَتْ للـذلّ أعـوادُ مِـنبَرِ ... تَقُوم عـليها فـي يـديك قـضيب

⇐

⇐ كلّ ذلك في موضع الحال وليس فيه واو ـ كما ترى ـ ولا هو محتمل لها إذا نظرت.

وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنّه لا يكثر فمن ذلك قولهم: «كلّمته فوه إلى فيّ» و«رجع عَوْدُهُ على بدئه»، في قول من رفع، ومنه بيت «الإصلاح»:

نَصَفَ النّهار الماءُ غامره ... ورفيقه بالغيب لا يدري

ومن ذلك ما أنشده الشّيخ أبو علي في «الإغفال»:

ولولا جَنَان الليل ما آب عامرٌ ... إلى جعفر سِرْباله لم يمزّق

وممّا ظاهره أنّه منه قوله:

إذا أتيت أبا مروان تسأله ... وجدتَه حاضراه الجُوْدُ والكَرَمُ

فقوله: «حاضراه الجود». جملة من المبتدأ والخبر ـ كما ترى ـ وليس فيها واو، والموضع موضع الحال، ألا تراك تقول: «أتيته فوجدته جالساً» فيكون «جالساً» حالاً، ذاك لأن «وجدت» في مثل هذا من الكلام لا تكون المتعدّية إلى مفعولين، ولكن المتعدّية إلى مفعول واحد كقولك: «وجدت الضّالّة».

إلّا أنّه ينبغي أن تعلم أنّ لتقديمه الخبر الذي هو «حاضراه» تأثيراً في معنى الغنى عن الواو وأنّه لو قال: «وجدته الجود والكرم حاضراه». لم يحسن حسنه الآن.

وكان السّبب في حسنه مع التّقديم أنّه يقرب في المعنى من قولك: «وجدته حاضره الجود الكرم» أو «حاضراً عنده الجود والكرم».

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفيّ لم يكد يجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو كقولك: «جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه». وكقوله:

وقد علوتُ قُتودَ الرّحل يَسْفَعُني ... يوم قُدَيْدِيمة الجوزاء مسموم

وقوله:

ولقد أغتدي يدافع ركني ... أَحْوَذِيٌّ ذو ميعة إضريج

⇐

⇐ وكذلك قولك: «جاءني زيد يسرع». لا فصل بين أن يكون الفعل لذي الحال وبين أن يكون لمن هو من سببه، فإنّ ذلك كلّه يستمرّ على الغنى عن الواو، وعليه التّنزيل والكلام، ومثاله في التّنزيل قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى**﴾ وكقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ فأمّا قول ابن هَمَّام السَّلُوْلِيّ:

فلمّا خَشِيْتُ أظافيرهم نجوتُ وأرهَنُهُم مالكا

في رواية من روى «وأرهنهم» وما شبّهوه به من قولهم: «قمت وأصكّ وجهه». فليست الواو فيها للحال وليس المعنى «نجوت راهناً مالكاً» و«قمت صاكّاً وجهه» ولكن «أرهن» و«أصكّ» حكاية حال مثل قوله:

ولقد أمرُّ عَلَى اللئيم يسبّني فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

فكما أنّ «أمُرُّ» هاهنا في معنى «مررت» كذلك يكون «أرهن» و«أصكّ» هناك في معنى «رهنت» و«صككت» ويبيّن ذلك أنّك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبدالله بن عَتيك حين دخل على أبي رافع اليهوديّ حصنه قال: «فانتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنّى هو من البيت فقلت: أبا رافع، فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دَهِشٌ» فكما أنّ «أضربه» مضارع قد عطفه بالفاء على ماض، لأنّه في المعنى ماض كذلك يكون «أرهنهم» معطوفاً على الماضي قبله، وكما لا يشكّ في أنّ المعنى في الخبر «فأهويت فضربت» كذلك يكون المعنى في البيت «نجوت ورهنت» إلّا أنّ الغرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره كما كان ذلك في: «ولقد أمرُّ عَلَى اللئيم يسبّني فمضيت» إلّا أنّ الماضي في هذا البيت مؤخّر معطوف، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدّم معطوف عليه، فاعرفه.

فإن دخل حرف نفي على المضارع تغيّر الحكم فجاء بالواو وبتركها كثيراً، وذلك مثل قولهم: «كنت ولا أُخَشَّى بالذئب». وقول مسكين الدّارمي:

⇐

⇐ اكسبتْه الوَرِقُ البِيْضُ أباً ولقد كان ولا يُدعى لأبْ

وقول مالك بن رفيع وكان جَنَى جِنَاية فطلبه مُصعب بن الزُّبير:

أتاني مُصعَبٌ وبنو أبيه فأين أَحِيدُ عنهم لا أحيد

أقادوا من دَمِي وتوعَّدُوني وكنت وما يُنَهْنِهُني الوعيد

«كان» في هذا كلّه تامّةٌ والجملة الدّاخل عليها الواو في موضع الحال، ألا ترى أنّ المعنى «وُجِدْتُ غير خاشٍ للذّنب» و«لقد وُجِدَ غيرَ مدعوّ لأب»، و«وُجِدتُ غيرَ مُنَهْنَهٍ بالوعيد وغير مبال به» ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة. وليس مجيء الفعل المضارع حالاً على هذا الوجه بعزيز في الكلام، ألا تراك تقول: «جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي» و«جعل يقول ولا يدري» وقال أبو الأسود:

يصيب وما يدري ويُخطى وما دَرَى وكيف يكون النّوك إلّا كذلك

وهو شائع كثير. فأمّا مجيء المضارع منفيّاً حالاً من غير الواو فيكثر أيضاً ويحسن فمن ذلك قوله:

مَضَوْا لا يريدون الرَّوَاح وَغالَهُمْ من الدّهر أسبابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدْر

وقال أرطاة بن سُهَيّة وهو لطيف جدّاً:

إن تلقَني لا ترى غيري بناظرةٍ تَنْسَ السِّلاحَ وتعرفْ جبهة الأسد

فقوله: «لا ترى». في موضع حال.

ومثله في اللطف والحسن قول أعشى هَمْدان وصَحب عبّاد بن ورقاء إلى إصبهان فلم يَحْمَدْه فقال:

أتينا أصبهانَ فهزّلتنا وكنّا قبل ذلك في نعيم

وكان سفاهةً منّي وجهلا مسيري لا أسير إلى حميم

قوله: «لا أسير إلى حميم» حال من ضمير المتكلّم الّذي هو الياء في «مسيري» وهو فاعل في المعنى فكأنّه قال: وكان سفاهة منّي وجهلاً أن سرت غير سائر إلى حميم، وأن ذهبت غير متوجّه إلى قريب. وقال خالد بن يزيد بن معاوية:

⇐

⇐ لو أنّ قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السَّمَاءَ، دخلتُهَا لا أحجب

وهو كثير إلّا أنّه لا يهتدى إلى وضعه بالموضع المرضي إلّا من كان صحيح الطّبع.

وممّا يجيء بالواو وغير الواو الماضي وهو لا يقع حالاً إلّا مع «قد» مظهرة أو مقدّرة، أمّا مجيئها بالواو فالكثير الشّائع كقولك: «أتاني وقد جهده السّير». وأمّا بغير الواو فكقوله:

متى أرى الصبْحَ قد لاحت مخايلُه والليلَ قد مُزّقت عنه السّرابيل

وقول الآخر:

فآبوا بالرِّماح مكسّرات وأُبْنا بالسّيوف قد انحنينا

وقال آخر وهو لطيف جدّاً:

يَمْشُون قد كسروا الجفون إلى الوغى مُتَبَسّمين وفيهم استبشار

وممّا يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ثمّ يأتي في مواضع بغير الواو فيلطف مكانه ويدلّ على البلاغة الجملة قد دخلها «ليس» تقول: «أتاني وليس عليه ثوب» و«رأيته وليس معه غيره». فهذا هو المعروف المستعمل، ثمّ قد جاء بغير الواو فكان من الحسن على ما ترى، وهو قول الأعرابي:

لنا فتى وحبَّذَا الأفْتاءُ تعرفه الأرسان، والدِّلاءُ

إذا جرى في كفّه الرِّشاءُ خلَّى القَلِيبَ ليس فيه ماء

وممّا ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنّك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير واو ويحسن ذلك، ثمّ تنظر فترى ذلك إنّما حسن من أجل حرف دخل عليها، مثاله قول الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصُريني كأنّما بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسودُ الحْوَارِد

قوله: «كأنّما بنيّ» إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنّك تركت «كأنّ» فقلت: «عسى أن تبصُريني بَنِيَّ حواليَّ كالأُسود». رأيته لا يحسن حسنه الأوّل، ورأيت الكلام يقتضي الواو كقولك: عسى أن تبصُريني وبنيّ حواليَّ كالأُسود الحوارد. وشبيه بهذا أنّك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مفرد فلطف مكانها ولو أنّك أردت أن تجعلها

⇐

⇐ حالاً من غير أن يتقدّمها ذلك المفرد لم يحسن. مثال ذلك قول ابن الرّومي:

والله يبقيك لنا سالما   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتعظيم

فقوله: «برداك تبجيل». في موضع حال ثانية ولو أنك أسقطت «سالما» من البيت فقلت: «والله يبقيك برداك تبجيل». لم يكن شيئاً.

وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظّاهر، فلابدّ من أن يكون ذلك إنّما كان من أجل علل توجبه، وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصلح إلّا مع الواو وأُخرى لا تصلح فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها فلا تجيء بها، ثمّ لا يكون لذلك سبب وعلّة، وفي الوقوف على العلّة في ذلك إشكال وغموض، ذاك لأنّ الطّريق إليه غير مسلوك والجهة الّتي منها تعرف غير معروفة، وأنا أكتب لك أصلاً في الخبر إذا عرفته انفتح لك وجه العلّة في ذلك.

واعلم أنّ الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأوّل: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في قولك: «زيد منطلق»، والفعل كقولك: «خرج زيد»، وكلّ واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثّاني: هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً». وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبتَّ الرّكوب في قولك: «جاءني زيد راكباً»: لـ«زيد» إلّا أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنىً في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للرّكوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبتَّ المجيء ثمّ وصلت به الرّكوب فالتبس به الإثبات على سبيل التَّبَعِ لغيره وبشرط أن يكون في صلته.

وأمّا في الخبر المطلَق نحو: «زيدٌ منطلق» و«خرج عمرو» فإنّك أثبتَّ المعنى إثباتاً جرّدته له وجعلته مباشرة من غير واسطة ومن غير أن تتسبّب بغيره إليه.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثمّ امتنعت من الواو فذاك لأجل أنّك

⇐

⇐ عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالاً ثمّ اقتضت الواو فذاك لأنّك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات.

تفسير هذا أنّك إذا قلت: «جاءني زيد يسرع» كان بمنزلة قولك: «جاءني زيد مسرعاً»، في أنّك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، وتريد أن تقول: «جاءني كذلك» و«جاءني بهذه الهيئة». وهكذا قوله:

وقد علوت قُتُود الرّحل يسفَعُني ... يومٌ قُدَيْدِيمَة الجوزاء مسموم

كأنّه قال: «وقد علوت قُتُود الرّحل بارزاً للشّمس ضاحياً». وكذلك قوله:

* متى أرى الصّبح قد لاحت مخايله *

لأنّه في معنى «متى أرى الصّبح بادياً لائحاً بيِّناً متجلّياً» وعلى هذا القياس أبداً.

وإذا قلت: «جاءني وغلامه يسعى بين يديه» و«رأيت زيداً وسيفه على كتفه» كان المعنى على أنّك بدأت فأثبتَّ المجيء والرّؤية، ثمّ استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السّيف على كتفه.

ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثّانية بالأُولى فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: «زيد منطلق وعمرو ذاهب»، «والعلم حسن والجهل قبيح» وتسميتنا لها «واو حال» لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة.

ونظيرها ـ في هذا ـ الفاءُ في جواب الشّرط نحو: «إن تأتني فأنت مكرم» فإنّها وإن لم تكن عاطفة فإنّ ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها.

فاعرف ذلك، ونزّل الجملة في نحو «جاءني زيد يسرع» و«قد علوت قُتُود الرّحل يسفعني يوم» منزلة الجزاء الّذي يستغني عن الفاء، لأنّ من شأنه أن يرتبط بالشّرط من غير رابط وهو قولك: «إن تعطني أشكرك».

ونزّل الجملة في «جاءني زيد وهو راكب» منزلة الجزاء الّذي ليس من شأنه أن يرتبط

⇐

⇐ بنفسه ويحتاجُ إلى الفاء كالجملة في نحو: «إن تأتني فأنت مكرم» قياساً سوياً وموازنة صحيحة.

فإن قلت: قد علمنا أنّ علّة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثّاني بالأوّل في إثبات واحد، ولا تنزل الجملة منزلة المفرد، ولكن بقي أن تعلَمَ لِمَ كان بعض الجمل بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات أولى من بعض؟ وما الّذي منع في قولك: «جاءني زيد وهو يسرع» أو «وهو مسرع»: أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامّه في الإثبات كما كان ذلك حين قلت: «جاءني زيد يسرع».

فالجواب: أنّ السّبب في ذلك أنّ المعنى في قولك: «جاءني زيد وهو يسرع» على استئناف إثبات للسّرعة، ولم يكن ذلك في «جاءني زيد يسرع» وذلك أنّك إذا أعدت ذكر «زيد» فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول: «جاءني زيد وزيد يسرع» في أنّك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات، وذلك أنّ إعادتك ذكر «زيد» لا يكون حتّى تقصد استئناف الخبر عنه بأنّه يسرع وحتّى تبتدئ إثباتاً للسّرعة، لأنّك إن لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الّذي هو ضمير «زيد» أو اسمه الظّاهر بمضيعة وجعلته لغواً في البين وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» ثمّ تزعم أنّك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدئ للسّرعة إثباتاً وإن حال «يسرع» هاهنا حاله إذا قلت: «جاءني زيد يسرع»، فجعلت السّرعة له ولم تذكر «عمراً» وذلك محال.

فإن قلت: إنّما استحال في قولك: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» أن تردّ «يسرع» إلى «زيد» وتنزله منزلة قولك: «جاءني زيد يسرع» من حيث كان في «يسرع» ضمير لـ«عمرو»، وَتَضَمُّنُهُ ضمير «عمرو» يمنع أن يكون لـ«زيد» وأن يقدّر حالاً له، وليس كذلك «جاءني زيد وهو يسرع» لأنّ السّرعة هناك لـ«زيد» لا محالة، فكيف ساغ أن تقيس إحدى المسألتين على الأُخرى؟

⇐

⇐ قيل: ليس المانع أن يكون «يسرع» في قولك: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» حالاً من «زيد» أنّه فعل لـ«عمرو» فإنّك لو أخّرت «عمراً» فرفعته بـ«يسرع» وأوليت «يسرع»: «زيداً» فقلت: «جاءني زيد يسرع عمرو أمامه» وجدته قد صلح حالاً لـ«زيد» مع أنّه فعل لـ«عمرو» وإنّما المانع ما عرّفتك من أنّك تدع «عمراً» بمضيعة وتجيء به مبتدأ ثمّ لا تعطيه خبراً.

وممّا يدلّ على فساد ذلك أنّه يؤدّي إلى أن يكون «يسرع» قد اجتمع في موضعه النّصب والرّفع، وذلك أن جعله حالاً من «زيد» يقتضي أن يكون في موضع نصب وجعله خبراً عن «عمرو» المرفوع بالابتداء يقتضي أن يكون في موضع رفع، وذلك بيّن التّدافع ولا يجب هذا التّدافع إذا أخّرت «عمراً» فقلت: «جاءني زيد يسرع عمرو أمامه» لأنّك ترفعه بـ«يسرع» على أنّه فاعل له، وإذا ارتفع به لم يوجب في موضعه إعراباً، فيبقى مفرغاً لأن يقدّر فيه النّصب على أنّه حال من «زيد» وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد مسرعاً عمرو أمامه».

فإن قلت: فقد ينبغي على هذا الأصل ألّا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلّا مع الواو، وقد ذكرت قبل أنّ ذلك قد جاء في مواضع من كلامهم: فالجواب أنّ القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلّا مع الواو، وأمّا الّذي جاء من ذلك فسبيله سبيل الشّيء يخرج عن أصله، وقياسه، والظّاهرِ فيه، بضرب من التّأويل، ونوع من التّشبيه، فقولهم: «كلّمته فوه إلى فيَّ» إنّما حسن بغير واو من أجل أنّ المعنى: كلّمته مشافِهاً له.

وكذلك قولهم: «رجع عوده على بدئه» إنّما جاء الرّفع فيه والابتداء من غير واو لأنّ المعنى: «رجع ذاهباً في طريقه الّذي جاء فيه».

وأمّا قوله: «وجدته حاضراه الجود والكرم» فلأنّ تقديم الخبر الّذي هو «حاضراه» يجعله كأنّه قال: «وجدته حاضراً عنده الجود والكرم».

وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشّيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم وقد قالوا:

⇐

⇐ «زيد اضربه» فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر، لأنّ المعنى على النّصب نحو: «اضرب زيداً» ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ لأنّ الأصل في المعادلة أن تكون الثّانية كالأولى نحو: «أدعوتموهم أم صمتم» ويدلّ على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير الواو أصلاً قلّته وأنّه لا يجيء إلّا في الشّيء بعد الشّيء، هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك إنّما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة «قد».

واعلم أنّ الوجه فيما كان مثل قول بشّار:

* خرجت مع البازي عَلَيَّ سواد *

أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش فيرفع «سواد» بالظّرف دون الابتداء، ويجري الظّرف هاهنا مجراه إذا جرت الجملة صفة على النّكرة نحو: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً»، وذلك أنّ صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع فيرفع «صقر» بما في «معه» من معنى الفعل، فلذلك يجوز أن يجري الحال مجرى الصّفة فيرفع الظّاهر بالظّرف إذا هو جاء حالاً فيكون ارتفاع «سواد» بما في «عَلَيَّ» من معنى الفعل لا بالابتداء.

ثمّ ينبغي أن يقدّر هاهنا خصوصاً أنّ الظّرف في تقدير اسم فاعل، لا فعل، أعني: أن يكون المعنى «خرجت كائناً عَلَيَّ سَوَادٌ وباقياً عَلَيَّ سواد» ولا يقدّر «يكون عَلَيَّ سواد ويبقى عَلَيَّ سواد».

اللّهمّ إلّا أن تقدر فيه فعلاً ماضياً مع «قد» كقولك: «خرجت مع البازي قد بقي عَلَيَّ سواد» والأوّل أظهر.

وإذا تأمّلت الكلام وجدت الظّرف وقد وقع مواقع لا يستقيم فيها إلّا أن يقدّر تقديرَ اسم فاعل، ولذلك قال أبوبكر بن السّرّاج في قولنا: «زيد في الدّار»: إنّك مخيّر بين أن تقدّر فيه فعلاً فتقول: «استقرّ في الدّار»، وبين أن تقدّر اسم فاعل فتقول: «مستقرّ في الدّار».

⇐

قوله: «وأصكّ» وقوله: «وأرهنهم» ﴿ **للعطف لا للحال** ﴾ وليس المعنى «قُمتُ صاكّاً وجهه» و«نجوت راهناً مالكاً» بل المضارع بمعنى الماضي ﴿ **والأصل** ﴾: «قمت» ﴿ و«صككت» ﴾ و«نـجوت» ﴿ و«رهـنتُ» **عُـدِلَ** ﴾ عـن لفـظ المـاضي ﴿ **إلى المضارع، حكايةً للحال الماضية** ﴾ ومعناها أن يفرض[1] أنّ ما كان في الزّمان الماضي واقع في هذا الزّمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع كقوله:

⇐ وإذا عاد الأمر إلى هذا كان الحال في ترك الواو ظاهرة وكان «سواد» في قوله: «خرجت مع البازي عَلَيَّ سواد» بمنزلة «قضاء الله» في قوله:

سأغسل عنّي العارَ بالسّيف جالبا   عَـلَيَّ قـضاء الله ما كان جالبا

في كونه اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعل قد اعتمد على ذي حال فعمل عمل الفعل. ويدلّك على أنّ التّقدير فيه ما ذكرت وأنّه من أجل ذلك حسن أنّك تقول: «جاءني زيد والسّيف على كتفه» و«خرج والتّاج عليه» فتجده لا يحسن إلّا بالواو، وتعلم أنّك لو قلت: «جاءني زيد السّيف على كتفه» و«خرج التّاج عليه» كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال، وذلك لأنّه بمنزلة قولك: «جاءني وهو متقلّد سيفه» و«خرج وهو لابس التّاج» في أنّ المعنى على أنّك استأنفت كلاماً وابتدأت إثباتاً وأنّك لم ترد: «جاءني كذلك» ولكن «جاءني وهو كذلك» فاعرفه.

(١) **قوله: «ومعناها أن يفرض»**. هذا المعنى مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في باب اسم الفاعل من «شرح الكافية» ٢: ٢٠١: قال: قال الأندلسيّ: معنى حكاية الحال: أن تقدّر نفسك كأنّك موجود في ذلك الزّمان، أو تقدّر ذلك الزّمان كأنّه موجود الآن.

ولا يريدون به أنّ اللّفظ الّذي في ذلك الزّمان محكيّ الآن على ما تلفظ به كما في قوله: «دعنا من تمرتان». بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ.

قال جار الله ـ ونعم ما قال ـ: معنى حكاية الحال: أن يقدّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلّم كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ** ﴾.

وإنّما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنّك تحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجّب منه اهـ.

ولقد أمرُّ على اللّئيم يَسُبُّني[1] **فمضيتُ ثـمّةَ قُـلْتُ لا يـعنيني**

بمعنى: «مررت» هذا إذا كان الفعل في الجملة الفعليّة مضارعاً مثبتاً.

[جواز الوجهين في المضارع المنفيّ]

﴿ **وإن كان** ﴾ أي: الفعل مضارعاً ﴿ **منفيّاً، فالأمران جائزان** ﴾ يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح.

أمّا مجيئه بالواو ﴿ **فهو كقراءة ابن ذَكْوان**[2]: ﴿ **فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعانِ** ﴾[3] ﴾ أي: بتخفيف النّون، فإنّ «لا» حينئذٍ للنّفي دون النّهي، لثبوت النّون الّتي هي علامة للرّفع، فيكون إخباراً، فلا يصحّ عطفه على الأمر قبله، فتعيّن كون الواو للحال[4].

بخلاف قراءة العامّة «ولا تتّبعانّ» بتشديد النّون، فإنّه نهي معطوف على الأمر قبله، والنّون للتّأكيد.

وأمّا مجيئه بغير الواو فما أشار إليه بقوله: ﴿ **ونحو: ﴿ وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ** ﴾[5] ﴾ أي: أيّ شيء ثبت لنا؟ والمعنى: ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين باللّه؟ وحقيقته: ما سبب عدم إيماننا؟

---

(١) **قوله: «ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني»**. قد تقدّم في أحوال المسند إليه.

(٢) **قوله: «ابن ذكوان»**. هو المقرئ عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان أبو محمّد البهرانيّ مولاهم الدّمشقيّ مقرئ جامع دمشق المتوفّى سنة ٢٤٢هـ ـ كما ضبطه الصّفدي في «الوافي بالوفيات» ـ.

(٣) يونس: ٨٩.

(٤) **قوله: «فتعيّن كون الواو للحال»**. ولا يمكن كونها للعطف، لامتناع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه.

(٥) المائدة: ٨٤.

[سبب جواز الوجهين في المضارع المنفيّ]

وإنّما جاز في المضارع المنفي الأمران ﴿ **لدلالته على المقارنة، لكونه مضارعاً دون الحصول، لكونه** ﴾ فعلاً ﴿ **منفيّاً** ﴾ والمنفيّ من حيث إنّه منفيّ إنّما يدلّ على عدم الحصول، لا على الحصول، وإن جاز أن يدلّ بالالتزام على حصول ما يقابل الصّفة المنفيّة، لكن الأصل المعتبر هو المطابقة.

[كلام المحقّق الرضي]

والمراد بالمنفيّ هاهنا[1] المنفيّ بـ«ما» أو «لا» دون «لَنْ»؛ لأنّها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوّها عن حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك لأنّ هذه الحال والحال الّتي تقابل الاستقبال وإن تباينتا حقيقة لأنّ لفظ «يركب» في قولنا: «يجيء زيد غداً يركب» حال بهذا المعنى غير حال

---

(١) **قوله: «والمراد بالمنفيّ هاهنا»**. هذا كلام المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢: ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسّين و«لن» ونحوهما، وذلك أنّ الحال الّذي نحن في بابه، والحال الّذي يدلّ عليه المضارع وإن تباينا حقيقةً ـ لأنّ في قولك: «اضرب زيداً غداً يركب» لفظ «يركب» حال بأحد المعنيين غير حال بالآخر؛ لأنّه ليس في زمان التّكلّم ـ لكنّه التزموا تجريد صدر هذه الجُمَل ـ أي: المصدّرة بالمضارع ـ عن علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظّاهر، وإن لم يكن التّناقض هاهنا حقيقيّاً.

ولمثله التزموا لفظة «قد» ـ إمّا ظاهرة أو مقدّرةً ـ في الماضي إذا كان حالاً، مع أنّ حاليّته بالنّظر إلى عامله، ولفظة «قد» تقرّب الماضي من حال التّكلّم فقط، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظّاهر لفظ الماضي والحاليّة، فقالوا: «جاء زيد العامَ الأوّل وقد ركب» فالمجيء بلفظ «قد» هاهنا لظاهر الحاليّة كما أنّ التّجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك اهـ.

بالمعنى المقابل للاستقبال؛ لأنّه ليس في زمان التّكلّم، لكنّهم استبشعوا تصدير الجملة الحاليّة بِعَلَمِ الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الجملة[١].

[كلام عن الأندلسي نقله الرّضيّ]

وزعم بعض النُّحاة[٢] أنّ المنفي بلفظة «ما» يجب أن يكون بدون الواو؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «لتناقض الحال والاستقبال في الجملة»**. أي: في الظّاهر ـ كما في الرّضيّ ـ وإن لم يكن بينهما تناقض حقيقيّ. وقيل: معناه: في بعض الموادّ، وهو إذا كان عامل الحال مقترناً بزمان التّكلّم، فإنّه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال حينئذٍ لزم التّناقض، لأنّ مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال، وتصديره بعلامة الاستقبال ينافه، فاشترط أن لا يصدّر بعلامة الاستقبال مطلقاً طرداً للباب.

وعلى هذا يندفع أيضاً ما أورد عليه من أنّ إطلاق الحال على الجملة المخصوصة وضع نحويّ، وعدم تصديرها بعلامة الاستقبال في وضع اللغة، فلا يصحّ أن يقال: إنّ عدم تصدير أهل اللغة لأجل توهّم التّناقض الّذي يتوهّم بعد هذا عن وضع النُّحاة له لفظ الحال ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

قال الجرجاني: هذا توجيه مستبشع جدّاً، وكيف لا؟ والحال بالمعنى الّذي نحن بصدده تجامع كلّاً من الأزمنة الثّلاثة على السّواء، ولا تناسب الحال بمعنى الزّمان الحاضر المقابل للاستقبال، إلّا في إطلاق لفظ الحال على كلّ منهما اشتراكاً لفظيّاً، وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحاليّة بعلم الاستقبال ـ كما لا يخفى على أحد ـ وسيرد عليك ما ينبّهك على علّة تجريد الجملة الواقعة حالاً، عن حروف الاستقبال.

(٢) **قوله: «وزعم بعض النُّحاة»**. وهو الأندلسيّ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٢ ـ ٢١٣ ـ: وقال الأندلسيّ: المضارع المنفيّ بـ«لم» لابدّ فيه من الواو ـ كان مع الضّمير، أو لا ـ ولعلّ ذلك، لأنّ نحو: «لم يضرب» ماضٍ معنىً كـ«ضَرَبَ».

فكما أنّ «ضَرَبَ» لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى «قد» المقرِّبة له من الحال لفظاً أو تقديراً، كذلك «لم يضرب» يحتاج إلى الواو الّتي هي علامة الحالية لمّا لم يصلح معه «قد»

⇐

المضارع المجرّد يصلح للحال، فكيف إذا انضمّ إليه ما يدلّ بظاهره على الحال وهو «ما»[1].

وجوابه: أنّ فوات الدّلالة على الحصول جوّز ذلك.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ عبدالقاهر[2] في قول مالك بن رُفَيْع:

⇐ لأنّ «قد» لتحقيق الحصول و«لم» للنّفي.

وإذا انتفى المضارع بلفظ «ما» لم يدخله الواو، لأنّ المضارع المجرّد يصلح للحال فكيف لا؟ إذا انضمّ معه ما يدلّ بظاهره على الحال وهو «ما» فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضّمير.

وإذا انتفى المضارع بـ«لا» لزمه الضّمير كما يلزم المضارع المثبت ـ على ما ذهب إليه النُّحاة ـ والأغلب تجرّده عن الواو كالمثبت، لأنّ معنى: «جاءني زيد لا يركب» ـ أي: غير راكب ـ فهو واقع موقع المفرد.

ودخول «لا» لا يغيّر الكلام في الأغلب عمّا كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز: «إن تزرني لا أزرك» و: «فلا أزورك» كما جاز «إنْ تزرني أزرك» و«فأزورك» وكذا تقول: «كنت بلا مال» لكن مصاحبة المضارع المصدّر بـ«لا» للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرّد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة في نحو: «لا يركب» مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنىً، كما شابه في نحو: «يركب» لأنّ الحال في الأوّل انتفاء الصّفة فـ«لا» مع الجملة هو الحال، ولا ينتفي المضارع حالاً بـ«لَنْ» اهبتصرّف يسيرٍ.

(١) **قوله: «وهو «ما»**. فإنّه يستعمل لنفي الحال كما بيّنت في «إيضاح المسائل من شرح العوامل».

(٢) أي: في باب «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة» من «دلائل الإعجاز» ١٦٠ ـ ١٦١ وقد تقدّم نصّ كلامه في التّعليق فراجعه.

أقادوا من دمي وتوعّدوني[1] وكنتُ وما يُـنَهْنِهُني الوعـيدُ

إنّ «كان» تامّة، والجملة الدّاخلة عـليها الواو فـي مـوضع الحـال، والمـعنى: ووُجِدْتُ غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد[2] وغير مبالٍ به، ولا معنى لجعلها ناقصةً وجعل الواو مزيدة[3].

[جواز الوجهين في الماضي]

﴿**وكذا**﴾ يجوز الأمران ـ أعني: دخول الواو والاكتفاء بـالضّمير ـ ﴿**إن كان**﴾ الفعل في الجملة الفعليّة ﴿**ماضياً لفظاً أو معنى كقوله ـ تعالى ـ إخـباراً**: ﴿**أَنَّـىٰ**

---

(١) **قوله: «أقادوا من دمي وتوعّدوني»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّـرب المشابه والقائل: مالك بن رُفَيْع ـ بصيغة التصغير ـ في هجو المجرم ابن المجرم مصعب بن الزّبير وقبله:

بغاني مُصْعبٌ وبـنو أبـيه فأين أَحِيْدُ عنهم لا أَحِـيْدُ

أقادَ: قتل القاتل، أقاده السّطان: أي: أمكنه من القَوَد، وأقاد منه: أي: أمكن منه أولياء المقتول. توعّدوني: أي: هدّدوني، النّهنهة: الزّجر، والكفّ، والمعنى: أمكنوا أعدائـي من سفك دمي وهدّدوني بالقتل وكنت قبل ذلك غير مُبَالٍ بالتّهديد والوعيد وغير خائفٍ من أحد.

والشّاهد في قوله: «وما ينهنهني» حيث وقع المضارع المنفيّ بـ«مـا» حـالاً مـقرونة بالواو.

(٢) **قوله: «وجدت غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد»**. قال الجرجاني: أي: صِرْتُ موجوداً، وأنـا عـلى هـذه الصّفة، كأنّه يدّعي أنّها صفة جَبَلٍ هو عليها، فيكون أبلغ من ادّعاء الاستمرار عـليها فـي الزّمان الماضي، إلّا أنّ الوهم يتبادر إلى النّاقصة لغلبة استعمالها.

(٣) **قوله: «وجعل الواو مزيدة»**. قال الهنديّ: لأنّه خلاف الأصل لا يرتكب إلّا عند الضّـرورة مع خلوّه عن النّكتة الشّريفة الّتي ذكره السيّد اهـ ـ وتقدّم قوله ـ.

يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ[١] ﴾[٢]﴾ بالواو ﴿ **وقوله: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾[٣]﴾ ـ بدون الواو ـ. هذا فيما هو ماضٍ لفظاً.

وأمّا الماضي معنىً فيعني به المضارع المنفيّ بـ«لم» أو «لمّا» فإنّ كلّاً منهما يَقْلِبُ معنى المضارع إلى الماضي، وأشار إلى أمثلة ذلك بقوله: ﴿ **وقوله: أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ**[٤] ﴾[٥].

وقوله: ﴿ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾[٦].

وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾[٧]﴾.

وأهمل مثال المنفيّ بـ«لمّا» مجرّداً عن الواو؛ لأنّه لم يطّلع عليه لكنّ القياس يقتضي جوازه.

[سبب جواز الوجهين]

ثمّ أشار إلى سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتاً كان أو منفيّاً بقوله: ﴿ **أمّا المثبت فلدلالته على الحصول** ﴾ يعني: حصول صفة غير ثابتة ﴿ **لكونه فعلاً مثبتاً**،

---

(١) **قوله: «قد بلغني الكبر»**. بلوغ الكبر: حال منتقلة وإن كان الكبر بعد الحصول غير منتقل، فلا يرد أنّ الكلام في الحال المنتقلة وبلوغ الكِبَر ليس كذلك ـ كذا قرّره الهنديّ ـ.

(٢) آل عمران: ٤٠.

(٣) النّساء: ٩٠.

(٤) **قوله: «ولم يمسسني بشر»**. قال الهندي: الحال المنتقلة يجب أن لا تكون من الصّفات اللّازمة، وعدم المسّ كذلك وإن لم ينفكّ عنها.

(٥) مريم: ٢٠.

(٦) آل عمران: ١٧٤.

(٧) البقرة: ٢١٤.

دون المقارنة؛ لكونه ماضياً ﴾ والماضي لا يقارن الحال.

[شرط الحالية في الماضي]

﴿ **ولهذا** ﴾ أي: ولعدم دلالته على المقارنة ﴿ **يشترط** ﴾ في الماضي المثبت[1] ﴿**أن يكون مع «قد»**[2] **ظاهرة أو مقدّرة** ﴾ لأنّ «قد» تقرّب الماضي من الحال.

---

(١) **قوله: «يشترط في الماضي المثبت»**. قال ابن مالك في «التّسهيل»: إذا لم يكن تالياً لـ«إلّا» أو متلوّاً بـ«أو» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ** ﴾ [الزخرف: ٧]، وكقوله:

كن للخليل نصيراً جَارَ أو عَدَلا   ولا تشحّ عليه جادَ أو بَخِلا

(٢) **قوله: أن يكون مع «قد»**. قال السّيوطيّ: وشرط جملة الحال المصدّرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرّد من الضّمير أن يقترن بـ«قد» ظاهرةً أو مقدّرةً، لتقرّبه من الحال.

واستشكله السّيّد ـ وتَبِعَه شيخنا العلّامة الكافِيَجِيّ ـ بأنّ الحال ـ الّذي هو قيد ـ على حَسَب عامله؛ فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك، فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ«قد».

قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ **الحال** بين الزّمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبيّن الهيئة المذكورة اه.

قال: وقد اختار أبو حيّان ـ تبعاً لجماعةٍ ـ عدم الاشتراط، كما لو وجد الضّمير اه.

وقال الهنديّ: قال ابن مالكٍ: هذه دعوىً لا يقوم عليها حجّة، لأنّ الأصل عدم التّقدير، ولأنّ وجود «قد» مع الفعل ـ المشار إليه ـ لا يزيده معنىً على ما يفهم به إذا لم يوجد، وحقّ المحذوف ـ المقدّر ثبوته ـ أن يدلّ على معنىً لا يفهم بدونه.

فإن قلت: «قد» يدلّ على التّقريب؟

قلنا: دلالتها على التّقريب مستغنىً عنها بدلالة سياق الكلام على الحاليّة.

وقال المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ٢: ٢١٣: والأخفش والكوفيّون غير الفرّاء لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ـ ظاهرة أو مقدّرة ـ استدلالاً

⇐

[نقد هذا الشّرط]

ويَرِدُ هاهنا الإشكال المذكور، وهو أنّ المطلوب في **الحال** مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل، لا لزمان التّكلّم، وإذا كان العامل و**الحال** ماضيين يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين.

⇐ بنحو قوله:

* كما انتفض العُصْفور بلّله القطر *

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [النّساء: ٩٠].

وغيرهم أوجبوه لما مضى، والأوّل قريب. قال: وإذا كان الماضي بعد «إلّا» فاكتفاؤه بالضّمير ـ من دون الواو و«قد» ـ أكثر، نحو: «ما لقيته إلّا أكرمني» لأنّ دخول «إلّا» في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بتأويل: «إلّا مكرماً لي» فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو و«قد» نحو قولك: «ما لقيته إلّا وقد أكرمني» ومع الواو وحدها، نحو: «ما لقيته إلّا وأكرمني» لأنّ الواو مع «إلّا» تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال ـ كما تقدّم ـ ومثاله: «ما رجل إلّا وله نفس أمّارة» ولم يسمع فيه «قد» من دون الواو، نحو: «ما لقيته إلّا قد أكرمني».

وفي غير هذا الموضع ينظر: فإن كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت «قد» معه أكثر من تركها، وقد جاء ذلك أيضاً، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ قالوا: إنّ «قد» فيه مقدّرة، واجتماع الواو و«قد» حينئذٍ أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد «قد» أكثر من انفراد الواو فنحو: «جاءني زيد وقد خرج أبوه» أكثر، ثمّ «قد خرج أبوه» ثمّ «وخرج أبوه» فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع «قد» لابدّ منهما كقوله:

يقولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وسَاقُها ألستَ تَرَى أن قد أتيتُ بمُؤْيِدِ

قال: وأجاز الأندلسيّ على ضعف دخول «قد» في الماضي المنفيّ بـ«ما» نحو: «ما قد ضرب أبوه» وليس بوجهٍ، لعدم السّماع والقياس أيضاً، لكون «قد» لتحقيق وقوع الفعل و«ما» لنفيه.

[نقد ثانٍ]

وأيضاً لفظ «قد» إنّما يقرّب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال ـ وهو زمان التّكلّم ـ فربّما يكون «قد» في الماضي سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا: «جاء زيدٌ في السَّنَةِ الماضية وقد رَكِبَ فرسه».

[نقد ثالث]

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال الّتي هي زمان التّكلّم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلاً كقولنا: «سيجيء الأمير تقاد الجَنَائب بين يديه» لعدم المقارنة، للقطع بأنّ المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال.

[حلّ الإشكال للمحقّق الرضي]

وغاية ما يمكن أن يقال[1] في هذا المقام: إنّ حاليّة الماضي وإن كانت بالنّظر إلى عامله ولفظة «قد» إنّما تقرّبه من حال التّكلّم فقط، والحالان متباينان، لكنّهم استبشعوا لفظ الماضي والحاليّة، لتنافي الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظة «قد» لظاهر الحاليّة وقالوا: «جاء زيد في السّنة الماضية وقد ركب» كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية من حرف الاستقبال.

[توجيه]

فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرّد استحسان لفظيّ، وكثيراً ما يقيّد الفعل الواقع في زمان التّكلّم بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلة، لكن تصديره

---

(١) **قوله: «وغاية ما يمكن أن يقال»**. مأخوذ عن المحقّق الرّضيّ في باب الحال من «شرح الكافية» ٢: ٢١٢ وقد تقدّم نصّه.

بلفظة «قد» يكسِرُ منه سَوْرَةَ الاستبعاد كقول أبي العَلَاء:

نبيٌّ من الغِرْبان لَيْسَ عَلَى شَـرْعِ[١]   يُـخبّرنا أنّ الشُّـعُوبَ إلى صَـدْعِ

---

(١) **قوله: «نبيٌّ من الغِرْبان ليس على شرع»**. البيتان من الطّويل على العَـروض المـقبوضة مـع الضَرب التّامّ إلّا أنّ العروض استعملت تامّة للتّصريع بالضَّرْب وهـذا يـقال له التّـصريع بالزّيادة وهما مطلع القصيدة الثّانية والسّتّين من «سَقْط الزَّنْد» قالها وهـو يـودّع «بـغداد» وهي طويلة لا حاجة بنا إلى ذكرها، ولنشرح ما أورد هاهنا: «ليس على شرع» أي: الغُراب ليس نبيّاً على الحقيقة ولكنّ العرب تتشأّم به وتقول: إنّـه يـخبر عـن الصَّـدْع والفِـراق. «المرية»: الشّكّ، يقول: الغراب أخبرني عن فراق الأحبّة وهو نبيّ غير مصدَّق في أخباره ولكنّي أُصدّقه في الشّكّ، كيف لا أشكّ وهو غراب وبنو إسرائيل شكّوا في نبوّة مـوسى بعد أن أتاهم بتسع مَعَاجز وهي كما قال ـ عزّ وعلا ـ في سورة الإسراء الآية: ١٠١، وسورة النّمل الآية: ١٢ وقال ابن شهر آشوب ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ** ﴾ [الإسراء: ١٠١].

قال ابن عبّاس: اليد البيضاء، والعصا، والحجر الّذي انفجرت منه اثنتا عشرة عـيناً، والبحر الّذي فرقه الله ببني إسرائيل حتّى عبروا، والطّوفان، والجَراد والقمل، والضّفادع، والدّم.

وقال العلّامة ـ رحمه الله ـ في بحار الأنوار ١٣: ٨٧: تسع آيات: اختلف فيها، فقيل: هي: يد موسى، وعصاه، ولسانه، والبحر، والطّوفان، والجَـراد، والقَـمْل، والضّـفادع، والدّم.

وقيل: الطّوفان، والجَراد، والقَمْل، والضّفادع، والدّم، والبحر، والعصا، والطّـمسة، والحجر.

وقيل: بدل الطَّمْسة: اليد.

وقيل: بدل البحر، والطّمسة والحجر: اليد، والسّنين، ونقص الثّمرات.

والطَّمسة: انقلاب أموالهم إلى الحجارة بدعاء موسى ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **رَبَّنَا اطْـمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ** ﴾ [يونس: ٨٨].

⇐

أُصَـدِّقُهُ فـي مِـرْيَةٍ وقـد امـتَرَتْ   صَحَابةُ مُوْسَى بـعد آيـاته التِّسْعِ

وبالجملة يجب أن يعلم أنّ **الحال** الّتي هي[1] بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في **الحال** الّتي هي[2] في زمان التّكلّم، وأنّهما متباينان حقيقة.

[نقد السَّخَاوي]

وبهذا يظهر بطلان ما قال[3] السَّخَاوِيّ[4] من أنّك إذا قلت: «جِئْتُ وقد كَتَبَ زيد» فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت، ويجوز أن يكون حالاً إذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء إلّا أنّه متلبّس بها مستديم لها، فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبّسه بها ودوامه عليها صحّ أن يكون لفظ الماضي حالاً لاتّصاله بالحال.

⇐ وفي تفسير عليّ بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ: الطّوفان، والجراد، والقمل، والضّفادع، والدّم، والحجر، والعصا، ويده، والبحر.

(١) أي: الحال النحويّ.

(٢) أي: الحال الصّرفيّ.

(٣) أي: لاعتبار المقارنة بالنّسبة إلى زمان التّكلّم.

(٤) **قوله: «السَّخَاوي»**. عَلَم الدّين عليّ بن محمّد بن عبدالصّمد المقرئ النّحويّ أبوالحسن الهَمْداني المصريّ، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وتوفّي بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستّ مائة هـ.

شرح قصيدة الشّاطبيّ في القِراءات، وشرح «المفصّل» للزّمخشريّ، وسمّى شرحه «المفضّل في شرح المفصّل» وله مجموع سمّاه كتاب «سفر السّعادة وسفير الإفادة» ذكر فيها مسائل مشكلة في النّحو، وعدّة من أبيات المعاني ـ كما في تاريخ أبي الفداء ـ. وما نقله عن السّخاويّ إنّما أخذه من شرحه على «المفصّل».

[تحقيق المقارنة في الماضي المنفيّ]

وأمّا الماضي المنفيّ فلمّا جاز فيه الأمران ـ مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهراً؛ لكونه ماضياً منفيّاً ـ احتاج في تحقيق المقارنة فيه إلى زيادة بيان، فقال: ﴿ **وأمّا المنفي** ﴾ أي: وأمّا جواز الأمرين في الماضي المنفيّ ﴿ **فلدلالته على المقارنة دون الحصول** ﴾.

[بيان عن المحقّق الرّضيّ]

[الدّلالة على المقارنة] ﴿ **أمّا الأوّل** ﴾ أي: دلالته على المقارنة ﴿ **فلأنّ «لمّا» للاستغراق**[1] ﴾ أي: لامتداد النّفي من حين الانتفاء إلى حين التّكلّم نحو: «نَدِمَ زيد

---

(١) **قوله: «لمّا» للاستغراق**. قال ابن هشام في الباب الأوّل من «المغني» ما خلاصته: «لمّا» مثل «لم» إلّا أنّها تفارقها في خمسة أمورٍ:

أحدها: أنّها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إنْ لمّا تَقُمْ» وفي التّنزيل: ﴿ **وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ [المائدة: ٦٧]، في تنصيب عليّ يوم الغدير.

الثّاني: أنّ منفيّها مستمرّ النّفي إلى الحال كقول شأس بن نهار المشهور بالممزّق العبديّ:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل ... وإلّا فأدركني ولمّا أُمزّق

ومنفيّ «لم» يحتمل الاتّصال نحو: ﴿ **وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً** ﴾ [مريم: ٤]، والانقطاع مثل: ﴿ **لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً** ﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثمّ كان» ولم يجز «لمّا يكن ثمّ كان» بل يقال: «لمّا يكن وقد يكون».

ولامتداد النّفي بعد «لمّا» لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب، بخلاف «لم» تقول: «قمتُ فلم تقم» لأنّ معناه: «وما قمت عقيب قيامي» ولا يجوز «قمت فلمّا تقم» لأنّ معناه: «وما قمت إلى الآن».

الثّالث: أنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلّا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفيّ «لم»، ⇐

⇐ تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً» ولا يجوز: «لمّا يكن».

وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفيّ «لمّا» قريباً من الحال مثل: «عصى إبليس ربّه ولمّا يَنْدَمْ» بل ذلك غالب لا لازم.

الرّابع: أنّ منفيّ «لمّا» متوقَّعٌ ثبوته، بخلاف منفيّ «لَمْ» ألا ترى أنّ معنى: ﴿ **بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عذاب** ﴾ [ص: ٨]، أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذوقهم له متوقّع.

أقول: والتوقّع لا يدلّ على الوقوع فيما بعد، فبطل قول الزّمخشريّ في: ﴿ **لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ** ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمّا» من معنى التّوقّع دالّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اهـ. وذلك لما قلنا، ويؤيّده أحاديث الحوض الواردة في أصحّ الكتب المعتبرة عندهم الدّالّة على كفرهم وارتدادهم.

وهذا الفرق بالنّسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنّسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقّع وغيره.

الخامس: أنّ منفيّ «لمّا» جائز الحذف، لدليل، كقول ذي الرُّمَّة:

فجئتُ قبورهم بَدْءاً ولمّا ... فناديتُ القُبورَ فلم يُجِبْنَه

أي: ولمّا أكن بَدْءاً قبلَ ذلك ـ أي: سيّداً ـ ولا يجوز ذلك في «لم» وأمّا قوله:

احفظ وديعتَك التي استُوْدِعتها ... يوم الأعازب إن وصلتَ وإن لَمِ

فضرورة.

وعلّة هذه الأحكام كلّها أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ» و«لمّا» لنفي «قد فعل» اهـ مختصراً بتصرّفٍ يسيرٍ.

وقال الدّسوقي في شرح قوله: «لم» لنفي «فَعَلَ»: أي: لأنّ «فَعَلَ» معناه: حصل فعل في الزَّمان الماضي، ونفيه، معناه: انتفاء الفعل في الزّمان الماضي وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزّمن الماضي لحين التكلّم ولانقطاع انتفائه في الماضي وهذا المعنى مفاد «لم».

وقوله: «قد فعل» وذلك لأنّ «قد فعل» معناه: قد حصل الفعل في الماضي القريب من ⇐

ولمّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أي: عدم نفع النَّدَم متّصل بحال التّكلّم ﴿ وغيرها ﴾ أي: غير «لمّا» مثل «ما» و«لم» ﴿ لانتفاء متقدّم ﴾ على زمان التّكلّم ﴿ مع أنّ الأصل استمراره ﴾ أي: استمرار ذلك الانتفاء وإن جاز انقطاعه دون زمان التّكلّم نحو: «لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ أَمْسِ لكنّه ضَرَبَ اليومَ»[1] ﴿ فيحصل به ﴾ أي: بالنّفي، أو بأنّ الأصل

⇐ الحال، ونفيه: معناه: انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال وحينئذٍ فالانتفاء مستمرّ للحال، وهذا المعنى هو مفاد «لمّا» اه.

(١) **قوله: «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم»**. هذا نصّ المثال الّذي أورده المحقّق الرّضي في باب الجوازم من «شرح الكافية» ٢: ٢٥١. قال في شرح قول ابن الحاجب: «ويختصّ بالاستغراق»: اعلم أنّ «لمّا» ـ كما قالوا ـ كان في الأصل «لم» زيدت عليه «ما» كما زيدت في «إمّا» الشّرطيّة و«أينما» فاختصّت بسبب هذه الزّيادة بأشياءَ:

أحدها: أنّ فيها معنى التّوقّع كـ«قد» في إيجاب الماضي، فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقّع كما يخبر بـ«قد» في الأغلب عن حصول الأمر المتوقّع، تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب الأمير» أو «لمّا يركب» وقد يستعمل في غير المتوقّع أيضاً نحو: «ندِم ولمّا ينفعه النَّدَم».

واختصّ «لمّا» أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التّكلّم، نحو: «ندم فلان ولمّا ينفعه النَّدَم» فعدم النّفع متّصل بحال التكلّم، وهذا هو المراد بقوله: بالاستغراق.

ومنع الأندلسيّ من معنى الاستغراق فيه، وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه، والظّاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النُّحَاة، وأمّا «لم» فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم».

واختصّت «لمّا» أيضاً بعدم دخول أدوات الشّرط عليها فلا تقول: «إنْ لمّا تضرب» و: «مَنْ لمّا يضرب» كما تقول: «إنْ لم تضرب» و: «مَنْ لَمْ يَضْرب» وكان ذلك لكونها فاصلةً قويّة بين العامل الحرفيّ أو شبهه ومعموله.

واختصّت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفيّ، إنْ دلّ عليه دليل ⇐

فيه الاستمرار ﴿ **الدَّلالة عليها** ﴾ أي: على المقارنة ﴿ **عند الإطلاق** ﴾ أي: عند عدم التّقييد بما يدلّ على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا: «لم يضرب زيد أمس ولكن ضرب اليوم» ﴿ **بخلاف المثبت فإنّ وضع الفعل على إفادة التّجدّد** ﴾ من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: «ضرب» ـ مثلاً ـ كفى في صدقه وقوعُ الضَّرْبِ[1] في جزء من أجزاء الماضي، وإذا قلت: «ما ضَرَبَ» أفاد استغراق النّفي لجميع أجزاء الزّمان الماضي.

⇐ نحو: «شارفت المدينة ولمّا» أي: «لمّا أدخلها» كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها قال:

أَزِفَ التّرحّل غير أنّ رِكابنا لمّا تَزُلْ بِرحالنا وكان قَدِ

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة كقوله:

احفظ وديعتك التي استُودِعْتَها يوم الأعازب إن وصلت وإن لمِ

اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «كفى في صدقه وقوع الضّرب»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في أوائل باب الأفعال النّاقصة من «شرح الكافية» ٢: ٢٩١: وإنّما أفاد دخول النّفي على النّفي دوام الثّبوت، لأنّ نفي النّفي إثبات، وإذا قيّدت نفي الشّيء بزمان وجب أن يعمّ ذلك النّفي جميع الزّمان، بخلاف الإثبات؛ فإنّك إذا قيّدت إثبات الشّيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزّمان، إذا قلت ـ مثلاً ـ: «ضرب زيد» كفى في صدق هذا القول وقوع الضَّرْب في جُزْءٍ من أجزاء الزّمن الماضي.

وأمّا قولك: «ما ضرب» فإنّه يفيد استغراق نفي الضّرب لِجميع أجزاء الزَّمَن الماضي. وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النّفي والإثبات ـ المقيّدان بزمن واحدٍ ـ في طرفي نقيض، فلو جعل النّفي كالإثبات مقيّداً بوقوعه ـ أي: وقوع النّفي ـ في جزء غير معيّن من أجزاء ذلك الزّمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الّذي يقيّد الإثبات به غير الجزء الّذي يقيّد به النّفي، فلا يتناقضان، فاكتفي في الإثبات بوقوعه ⇐

[النّفي والإثبات متناقضان كما قرّره الرَّضيّ]

وذلك لأنّهم أرادوا أن يكون النّفي والإثبات ـ المقيّدان بزمانٍ واحدٍ ـ في طَرَفَيْ نقيضٍ، فلو جعلوا النّفي كالإثبات مقيّداً بجزء من الأجزاء لم يتحقّق التّناقض؛ لجواز تغاير الجزئين، فاكتفوا في الإثبات بوقوعه[1] مطلقاً ولو مرّة، وقصدوا في النّفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب، وأقلّ من استمرار التّرك.

ولهذا كان النّهي موجباً للتَّكْرَار دون الأمر، وكان نفي النّفي اثباتاً دائماً، مثل «ما زال» و«ما انفكّ» ونحو ذلك.

[تحقيق التّناقض]

﴿**وتحقيقه**﴾ أي: وتحقيق هذا الكلام وأنّ الأصل في النّفي الاستمرار بخلاف الإثبات ﴿**أنّ استمرار العدم لا يحتاج إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود**﴾ يعني: أنّ بقاء الحادث ـ وهو استمرار وجوده ـ يحتاج إلى سبب موجود، لأنّه وجود عقيب وجود، والوجود الحادث لابدّ له من سبب موجود، بخلاف استمرار

⇐ مطلقاً ولو مرّةً وقصدوا في النّفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب وأقلّ من استمرار التّرك، فصار نحو: «ضرب» و«ما ضرب» كالموجبة الجزئيّة والسّالبة الكلّيّة اللّتين تناقض إحداهما الأُخرى. فتبيّن بهذا أنّ النّهي يفيد التّكرار على ما ذهب إليه أكثر الأُصوليّين.

فحصل من هذا كلّه أنّ نفي النّفي يكون أيضاً دائماً، ونفي النّفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النّفي إثبات دائم وهو المقصود اهمختصراً.

(١) قال الجرجانيّ: ظاهر هذا الكلام يشعر بأنّ نحو «لم يضرب» يدلّ على استغراق النّفي للزّمان الماضي وضعاً وما تقدّم يدلّ على أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من خارج بناءً على أنّ الأصل استمراره، وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هاهنا إنّما يفهم منه إذا قوبل الإثبات بالنّفي وقيل في ردّ من قال: «ضرب زيد»: «إنّه لم يضرب» اهـ.

العدم، فإنّه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم.

والمراد أنّ استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب موجود يؤثّر فيه، وإلّا فهو مفتقر إلى انتفاء علّة الوجود، وهذا مراد من قال: «إنّ العدم لا يُعَلَّل، وإنّه أولى بالممكن من الوجود».

وبالجملة لمّا كان الأصل في النّفي الاستمرار حصلت من إطلاقه[1] الدّلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه[2].

[عدم الدّلالة على الحصول] ﴿**وأمّا الثّاني**﴾ أي: عدم دلالته على الحصول ﴿**فلكونه منفيّاً**﴾.

[جواز الواو في الجملة الاسميّة على رأي المشهور]

هذا إذا كانت الجملة فعليّة ﴿**وإن كانت الجملة اسميّة فالمشهور جواز تركها**[3]﴾ أي: ترك الواو ﴿**لعكس ما مرّ في الماضي المثبت**﴾ أي: لدلالة الاسميّة

---

(١) تقدّم تفسيره آنفاً.

(٢) من أنّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل، ولو كان في الاستقبال، لا بزمان التّكلّم، واللّازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التّكلّم، فأين هذا من ذاك -كذا قرّره الرّوميّ-.

(٣) **قوله: «فالمشهور جواز تركها»**. أراد أن يبيّن الخلاف بين الجُمهور وعبدالقاهر حيث جوّز الجُمهور الأمرين مطلقاً، وأوجب عبدالقاهر الواو إذا كانت الجملة الاسميّة مصدّرة بضمير صاحب الحال.

ونصّ على جواز التّرك دون جواز الدّخول، لأنّ جواز التّرك هو المختلف فيه لا جواز الدّخول، لأنّ الدّخول لم يقل بامتناعه أحد منهم إلّا لعارض -كما يأتي بُعَيْدَ هذا في قوله-

⇐

على المقارنة؛ لكونها مستمرّة، لا على حصول صفة غير ثابتة، لدلالتها على الدَّوام والثَّبات[١] ﴿ نحو: «كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ»[٢]﴾ و: «رَجَعَ عَوْدُهُ

⇐ تعالى ـ: ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤]، والمانع العارضي فيه كراهة الجمع بين واو الحال الّتي أصلها العطف وبين كلمة «أو» الّتي هي حرف عطف أيضاً ـ.

(١) **قوله: «لدلالتها على الدَّوام والثَّبات»**. أُشكل على هذا التّعليل بأنّ كون الجملة الاسميّة للدّوام والثّبات يقتضي خروج البحث عمّا نحن بصدده وهو الحال المنتقلة ؟!

وأُجيب بأنّ التّعليل ناظر إلى أصل الجملة الاسميّة فإنّها في الأصل وُضِعت للدّوام والثّبوت، واكتفي فيما نحن بصدده بذلك على وجه التوسّع وإلّا فكونها منتقلةً يمنع دخولها فيما نحن بصدده.

(٢) **قوله: «كلّمته فوه إلى فيّ»**. ـ في مَنْ رفع ـ والحاصل ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢٠١ ـ ٢٠٤ ـ أنّ قولهم: «كلّمته فوه إلى فيّ» فيه وجهان: الرّفع والنّصب، والتّفصيل: أنّهم استعملوه على الأصل ـ وهو المبتدأ والخبر، أي: «فوه إلى فيّ» ـ فقالوا: «كلّمته فوه إلى فيّ».

ثمّ انمحى عن الجملة ـ أعني: «فوه إلى فيّ» ـ معنى الجُمْلَة والكلام لمّا فهم منها معنى المفرد، لأنّ معنى «فوه إلى فيّ» صار: «مشافهاً» فلمّا قامت الجملةُ مقام المفرد، وأدّت مؤدّاه أعرب ما قَبِلَ الإعراب منها ـ وهو الجزء الأوّل ـ إعراب المفرد الّذي قامت مقامه ـ كما قلنا في باب المفعول المطلق في «فاهاً لفيك» سواءً ـ.

قال: وقال الكوفيّون: هو مفعول به ـ أي: «جاعلاً فاه إلى فيّ».

وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير «من» ـ أي: «من فيه إلى فيّ» ـ أي: منصوب بنزع الخافض.

قال الرّومي: الرّفع: رواية سيبويه وقد نصّ عليه الشّيخ عبدالقاهر أيضاً، فاعتراض الفاضل التّرمذيّ على السّكّاكيّ ـ بأنّ رواية الرّفع ليس بثبتٍ وأنّه مخالف لنصّ الفحول ـ بِمَعْزِلٍ عن القَبُول.

⇐

على بَدْئِهِ»[1] في مَنْ رفع «فُوْهُ» و«عَوْدُهُ» على الابتداء، أي: رجوعه على ما[2]

⇐ وفي شرحه للمفتاح: وقد يروى: «عودَهُ على بَدْئه» بنصب الاسم الّذي هو صدر الجملة الحالية، تنبيهاً من أوّل الأمر على أنّه حال، وهو في التّحقيق من نصب المبتدأ للقطع بأنّ الحال هي الجملة.

ويجوز أن يكون نصب «عوده» على الظّرفيّة -أي: «رجع في عوده على بدئه» -أي: ذهب في طريقه الّذي جاء منه.

وأن يكون على المفعوليّة، فإنّ «رجع» قد يجيء متعدّياً كما في قوله -تعالى-: ﴿ **فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ** ﴾.

وذكر ابن الأنباري في «الأسرار» أنّ «عوده» من المصادر الّتي أُقيمت مقام الحال نحو: «أرسلها العِراك».

(١) **قوله: «رجع عوده على بدئه»**. فيه أيضاً وجهان: الرّفع: «عَوْدُهُ على بَدْئِهِ» على الأصل وهو المبتدأ والخبر، والنّصب فيه قولان:

قال سيبويه: إنّه معرفة موضوعة موضع النّكرة أي: عائداً.

وقال أبو علي: منصوب على أنّه مفعول مطلق للحال المقدّر، أي: «رجع عائداً عوده» وهو مضاف إلى الفاعل، فلهذا حذف العامل وجوباً، فهذا المصدر وإن قام مقام الحال منصوب على المصدريّة كما ينتصب على الظّرفيّة ما قام مقام خبر المبتدأ من الظّروف نحو: «زيد قدّامك» ولا يعرب إعراب ما قام مقامه.

وقولهم: «على بَدْئه» متعلّق بـ«عوده» أو بـ«رجع» والحال مؤكّدة و«البَدْءُ» مصدر بمعنى «الابتداء» جعل بمعنى المفعول -أي: عائداً على ما ابتدأه-. فيكون مفعولاً به ويجوز أن يكون «عوده» مفعولاً مطلقاً لـ«رجع» -أي: رجع على بَدْئِهِ عوده المعهود، كانّه عهد منه أن لا يستقرّ على ما ينتقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل، فيكون نحو قوله -تعالى-: ﴿ **وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ** ﴾ [الشّعراء: ١٩]، فلا يكون من هذا الباب. راجع: «شرح الكافية» ١: ٢٠٢.

(٢) قال ابن منظور في بيان معناه: إذا رجع في الطّريق الّذي جاء منه. قال سيبويه: وتقول: «رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ» تريد أنّه لم يقطع ذَهَابه حتّى وصله برجوعه.

ابتدأه ـ على أنّ «البَدْء» مصدر بمعنى المفعول ـ ﴿ وأنّ دخولها ﴾ أي: والمشهور أيضاً أنّ دخول الواو ﴿أولى ﴾ من تركها ﴿ لعدم دلالتها ﴾ أي: الجملة الاسميّة ﴿ **على عدم الثّبوت**[١] **مع ظهور الاستئناف فيها**[٢] **فحسن زيادة رابطة نحو**: ﴿ **فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[٣] ﴾ ـ أي: «وأنتم من أهل العلم والمعرفة»، أو «أنتم تعلمون[٤] ما بينه وبينها من التّفاوت» ـ حتّى ذهب كثير من النُّحاة[٥] إلى أنّ

---

(١) **قوله: «لعدم دلالتها ـ أي: الجملة الاسميّة ـ على عدم الثّبوت»**. أي: لدلالتها على الثّبوت؛ لأنّ نفي النّفي إثبات.

فإن قيل: تعليل أولويّة الدّخول بالدّلالة على الثّبوت لم يصحّ؛ لأنّه جعله أوّلاً علّةً لجواز ترك الواو، وهاهنا جعله علّةً لكون دخول الواو أولى.

يقال: نعم ولكنّه لمّا كان دعوى الأولويّة مركّبةً من أمرين: جواز التّرك ورجحان الدّخول أعاد الدّليل المذكور لجواز التّرك، وضمّ إليه دليل الرّجحان وهو قوله: «مع ظهور الاستئناف» ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٢) **قوله: «مع ظهور الاستئناف فيها»**. أي: عدم التّعلّق بما قبلها في الجملة الاسميّة دون الفعليّة، لأنّ الفعليّة وإن كانت منتقلةً، لكن مضمونها الفعل والفاعل، وذلك مضمون الحال المفردة المشتقّة، وليس كذلك الاسميّة، إذ قد يكون جزءاها جامدين ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١٤ ـ ٢١٥ ـ فلا يكون مضمونها كمضمون الحال المفردة المشتقّة، فكان الاستئناف فيها أظهر، وظهور الاستئناف فيها يدلّ على استقلالها وعدم تعلّقها بما قبلها، فحسن زيادة رابطٍ وهو الواو زائداً على الضّمير.

(٣) البقرة: ٢٢.

(٤) **قوله: أي: «وأنتم من أهل العلم والمعرفة» أو «وأنتم تعلمون»**. قال الرّوميّ: الأوّل على تنزيل المتعدّي منزلة اللّازم، والثّاني على حذف المفعول.

(٥) **قوله: «ذهب كثير من النُّحاة»**. ومنهم ابن الحاجب في باب الحال من كتاب «الكافية»

⇐

تجرّد الاسميّة عن الواو ضعيف.

[كلام عبدالقاهر في وجوب الواو ومخالفة المشهور]

﴿ **وقال عبدالقاهر**[١]**: إذا كان المبتدأ** ﴾ في الجملة الاسميّة ﴿ **ضمير صاحب الحال وجبت الواو** ﴾ سواء كان خبره فعلاً ﴿ **نحو: «جاء زيد وهو يسرع»** أو ﴾ اسماً نحو: «جاء زيد ﴿ **وهو مسرع»** ﴾.

وذلك لأنّ الجملة لا يترك فيها الواو حتّى تدخل في صلة العامل[٢] وتنضمّ إليه في الإثبات[٣] وتقدّر بتقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا ممّا يمتنع[٤] في نحو: «جاء زيد وهو يسرع» أو «وهو مسرع» لأنك إذا أعَدْتَ ذكر

⇐ والمحقّق الرّضي في شرحه ١: ٢١١. قال الرّومي: وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضّمير أقيس من الاكتفاء بالواو تشبيهاً بالخبر والنعت وو روده في كلام ربّ العزّة كثيراً نحو: ﴿ **اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿ **وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ** ﴾ [الرّعد: ٤١]، وفي النّظم نحو قوله:

* ما بال عينك دمعها لا يرقأ *

وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنيّة الضّمير، إذا كان معلوماً، نحو: «بيع التّمر منوان بدرهم» أي: منه.

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٦.

(٢) **قوله: «حتّى تدخل في صلة العامل»**. المراد من الدّخول في صلة العامل أن تجعل قيداً من قيوده تابعاً له في الإثبات، وعدم جعله إثباتاً مستقلّاً، والمراد بالاستئناف اللغوي وهو أن لا يكون قيداً لما قبله ـ كما قرّره الهنديّ ـ.

(٣) **قوله: «في الإثبات»**. قال الهنديّ: تخصيص الإثبات بالذّكر، لأنّه الأصل، وإلّا فالحكم في النّفي أيضاً كذلك نحو: «لم يجئ زيد وهو يتبسّم» أو «وهو متبسّم».

(٤) **قوله: «وهذا ممّا يمتنع»**. أي: الدّخول في صلة العامل والانضمام إليه في الإثبات أو النّفي، ⇐

«زيد» وجئتَ[١] بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنّك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات، لأنّ إعادة ذكره لا تكون حتّى تقصِدَ استئناف الخبر عنه بأنّه يسرعُ وإلّا لكنت تركتَ المبتدأ بمضيعة[٢] وجعلته لغواً في البين وجرى[٣] مجرى أن تقول: «جاء زيد وعمرو يسرع أمامه» ثمّ تزعم أنّك لم تستأنف كلاماً ولَمْ تَبْتَدِئْ للسّرعة إثباتاً[٤].

⇐ والتّنزيل منزلة المفرد في عدم استئناف إثبات زائد على إثبات العامل أو نفي كذلك ممّا يمتنع في نحو: «جاء زيد وهو يسرع» الخ....

(١) **قوله: «وجئتَ»**. عطف تفسيريّ لقوله: أعدتَ ذكر «زيد».

(٢) **قوله: «بمضيعة»**. وزان «مَعِيْشَةٍ» أي: في معرِض الضّياع.

(٣) **قوله: «وجرى»**. عطف على قوله: «كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً» فإنّه تشبيه آخر لقوله: «هو يُسْرِعُ» بعد تشبيهه بـ«زيد يسرع».

(٤) **قوله: «ولم تبتدئ للسّرعة إثباتاً»**. والخلاصة أنّ أمر الواو ـ وجوداً وعدماً ـ في الجملة الحاليّة يدور على كونها في حكم المفرد أو لا، فإن كانت في حكم المفرد ترك فيها الواو، وأُدخلت في صلة العامل ولم يستأنف لها إثبات آخر غير إثبات العامل، بل تضاف إليه كما في المفرد، فإذا قلت: «جاء زيد يسرع» كان في حكم: «جاء زيد مسرعاً».

وإن لم تكن في حكم المفرد وذلك مثل الّتي صدّرت بضمير ذي الحال فلا يمكن إدخالها في صلة العامل، بل استؤنف لها إثبات زائد بإعادة المسند إليه بذكر ضميره المنفصل الّذي هو بمنزلة إعادة لفظه صريحاً، والإعادة إنّما تكون لقصد استئناف إثبات حديث، والاستئناف مقتضاه الانفصال عمّا قبله، والانفصال يقتضي إذا جعلتها حالاً ربطها بالواو الّتي هي رابط قويّ. ولو لم تقصد الاستئناف لقلت: «مسرعاً» أو «يسرع» بدون الواو، لأنّ المضارع كاسم الفاعل من حيث دخوله في حيّز العامل وحيث قلت: «وهو يسرع» لم يمكن لك ترك الواو لأنّك بصدد ما ذكرنا.

[أصل وقياس]

وعلى هذا فالأصل والقياس[١] أن لا تجيء الجملة الاسميّة إلّا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشّيء الخارج عن قياسه وأصله، لضرب من التّأويل ونوع من التّشبيه، وذلك لأنّ معنى: «فوه إلى في»: «مشافهاً» ومعنى: «عوده على بدئه»: «ذاهباً في طريقه الّذي جاء منه».

[دفع سؤال]

وأمّا قوله:

إذا أتيتَ أبا مروان تسأله[٢] وجدته حاضراهُ الجود والكرمُ

---

(١) **قوله: «فالأصل والقياس»**. مأخوذ من الشّيخ في «الدّلائل»: ١٦٨ كما نقلناه. أي: الأصل أن لا يجيء الجملة الاسميّة سواء كان المبتدأ فيه ضمير ذي الحال أو اسمه الصّريح، أو اسم آخر غير ذي الحال ـ كما علم من الأمثلة السّابقة ـ على ما قرّره الهندي ـ.

(٢) **قوله: «إذا أتيت أبا مروان»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل والقائل: الأخطل النّصراني ـ لعنه الله ـ في مدح بشر بن مروان بن الحكم ـ لعنهم الله ـ وكان يكنّى أبا مروان، وما ذكره الشّارح نقلاً عن الشّيخ هو رواية الجمحي في «طبقات فحول الشّعراء»، ورواية البلاذري في «أنساب الأشراف» هكذا:

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضِنَيْه المجد والحَسَبُ
ترى إليه رفاق النّاس سائلة من كلّ أوبٍ على أبوابه عَصَبُ
لا يبلغ النّاس أقصى واديه ولا يعطي جواد كما يعطي ولا يَهَبُ

وعلى هذا لا شاهد فيه، لأنّ «حاضنيه» منصوب إمّا على أنّه مفعول ثان وإمّا على أنّه حال، وعلى أيّ تقدير «المجد والحسب» فاعل للوصف إمّا لاعتماده على المبتدأ في الأصل وهو المفعول الأوّل، أو ذي الحال.

وتوسّع المتأخّرون من الأُدباء المعاصرين المصريّين الأمويّين في مدح بني مروان ⇐

فلأنّه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك: «وجدته حاضره»[١] أي: «حاضراً عنده الجود والكرم» وتنزيل الشّيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم، ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو، كما جاء الماضي على إرادة «قد».

[نقد الشّارح للمصنّف]

هذا كلامه في «دلائل[٢] الإعجاز» والّذي يلوح منه[٣] أنّ وجوب الواو في نحو:

⇐ فتصرّفوا في الأبيات وزادوا أبياتاً أُخرى أعرضنا عن ذكرها لعلمنا بما وراء الغرض من وضعها ـ حشرهم الله مع الأمويّين ولعنهم جميعاً في أسفل درك من الجحيم ـ.

(١) **قوله: قرب في المعنى من قولك: «وجدته» الخ** .... قال الرّومي: يريد أنّ مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد، لعدم انسباق الذّهن إلى ذلك ـ كما يشهد به الذّوق السّليم ـ لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الّذي هو فاعل في المعنى صار كأنّه مسند إلى الظّاهر، ومفرد في التّقدير، هذا.

ثمّ التّوجيه الّذي ذكره الشّيخ إنّما يحتاج إليه إذا جعل «الوجدان» بمعنى الإصابة والفعل متعدّياً إلى مفعول واحدٍ ـ كما يساعده جزالة المعنى ـ.

وأمّا إذا جعل من أفعال القلوب ـ والمعنى: وجدته متّصفاً بمضمون الجملة ـ فلا، هذا، وقد يجوز أن يكون «الجود والكرم» فاعلاً لـ«حاضراه» ولحوق الألف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظّاهر، لاعتماده على ذي الحال، فلا حاجة إلى تكلّف، وهذا وجه وجيه إذا جعل لحوق الألف في مثله مقيساً أو مسموعاً فيه.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٨.

(٣) **قوله: «والّذي يلوح منه»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّه قال أوّلاً: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنّك لا تجد سبيلاً الخ ... فجعل إعادة ذكره بضميره مشبّهةً بإعادة اسمه صريحاً، فيكون المشبّه به أقوى في وجه الشّبه على ما هو المتبادر منه.

وقال ثانياً: وجرى مجرى أن تقول: «جاءني زيد وعمرو يُسْرِعُ أمامه» فجعل هذا ⇐

«جاءني زيد وزيد يُسْرِعُ» أو «مُسْرِعٌ» و: «جاء زيد وعمرو يُسرع أمامه» أو «مسرع» أولى منه في نحو: «جاءني زيد وهو يسرع» أو «مسرع».

[عرضٌ آخر لكلامه]

وقال أيضاً في موضع آخر[1]: إنّك إذا قلت: «جاءني زيد السَّيْفُ على كتفه» أو: «خرج التَّاجُ عليه» كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال، لأنّه بمنزلة قولك: «جاءني زيد وهو متقلّد سيفه» و: «خرج وهو لابس التّاج» في أنّ المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات، وإنّك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك.

فظهر منه أنّ الجملة الاسميّة لا يجوز تجرّدها عن الواو إلّا بضرب من التّأويل والتّشبيه بالمفرد.

[كلام الزّمخشريّ يوافق كلام عبدالقاهر]

وبهذا يشعر كلام صاحب «الكشّاف» حيث ذكر[2] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بَيَاتاً أَوْ**

⇐ أصلاً، وذلك جارياً مجراه، بل في الحقيقة هاهنا أيضاً شبه الأوّل بالثّاني.

والّذي يفهم من عبارة المتن أنّ وجوب ذكر الواو إنّما هو في ما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال، وأنّ ما عداه على المشهور من جواز الأمرين وأولويّة الذّكر، وأمّا نحو: «جاءني زيد وزيد يسرع» فينبغي أن يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضّمير، لأنّ هذا الظّاهر في موضع الضّمير.

(١) **قوله: «وقال أيضاً في موضع آخر»**. راجع «دلائل الإعجاز»: ١٧٠.

(٢) قال في تفسير الآية ٧ من سورة الأعراف: وقوله: «هم قائلون» حال معطوفة على «بياتاً» كأنّه قيل: «فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين» ثمّ قال: **فإن قلت**: لا يقال: «جاءني زيد هو فارس» بغير واوٍ، فما بال قوله: «هم قائلون»؟ **قلت**: قدّر بعض النّحويين الواو محذوفةً، وردّه الزّجّاج وقال: لو قلت: «جاءني زيد راجلاً أو هو فارس» أو «جاءني زيد هو فارس» ⇐

هُمْ قَائِلُونَ ﴾[١] أنّ الجملة الاسميّة إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو[٢] استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: «جاءني زيد راجلاً أو هو فارس» كلام فصيح، وأمّا «جاءني زيد هو فارس» فخبيث.

وذكر في قوله: ﴿ اِهْبِطُوا[٣] بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٤] أنّه في موضع الحال، أي: «مُتَعَادِيْنَ يُعَادِيْهما إبليس ويُعَادِيانه».

فأوّله ونزّله منزلة المفرد، وهذا بخلاف: «جاءني زيد هو فارس» لأنّه لو أُريد ذلك[٥] لوجب أن يقال: «فارساً» فلهذا حكم بأنّه خبيث.

[بيانه عن عبدالقاهر]

والّذي يبيّن ذلك[٦] ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[٧] من أنّك إذا قلت:

⇐ لم يحتج فيه إلى واوٍ، لأنّ الذّكر قد عاد إلى الأوّل والصّحيح: أنّها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطفٍ، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك: «جاءني زيد رجلاً أو هو فارس» كلام فصيح وارد على حدّه، و «أمّا جاءني زيد هو فارس» فخبيث. وقال في تفسير الآية ٢٤ من سورة الأعراف: و ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ ﴾ في موضع الحال، أي: «متعادين يعاديهما إبليسُ ويعاديانه» اهـ.

(١) الأعراف: ٤.

(٢) **قوله: «حذفت الواو»**. أي: واو الحال.

(٣) **قوله: «وذكر في قوله: «اهبطوا»**. قال الهنديّ: هذا الذّكر في سورة الأعراف لا البقرة، وهو حال من فاعل «اهبطوا» والخطاب لآدم وحوّاء ـ عليهما السّلام ـ وإبليس ـ لعنه الله ـ.

(٤) البقرة: ٣٦.

(٥) **قوله: «لأنّه لو أُريد ذلك»**. أي: كون «هو فارس» في حكم المفرد.

(٦) **قوله: «والّذي يبيّن ذلك»**. أي: كون «جاءني زيد هو فارس» خبيثاً.

(٧) دلائل الإعجاز: ١٦٥.

«جاء زيد يسرع» فهو بمنزلة قولك: «جاء زيد مُسرعاً» في أنّك تثبت به مجيئاً فيه إسراع فتوصل به أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً كأنّك قلت: «جاءني بهذه الهيئة»، وإذا قلت: «جاءني زيد وهو مسرع» أو «وغلامه يسعى بين يديه» أو «وسيفه على كتفه» كان المعنى على أنّك بدأت فأثبتَّ المجيء ثمّ استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لما هو مضمون الحال، ولهذا احتيج إلى ما يَرْبِطُ الجملة الثّانية بالأُولى، فجيء بالواو، كما جيء بها في نحو: «زيد منطلق وعمرو ذاهب».

[واو الحال أصلها العطف]

وتسميتها **واو حالٍ**[1] لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضمّ الجملة إلى الجملة، كالفاء في جواب الشّرط فإنّها بمنزلة العاطفة في أنّها جاءَتْ لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها.

فالجملة في نحو: «جاءني زيد يسرع» بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء[2] لأنّ

---

(١) **قوله: «وتسميتها واو حال»**. أيضاً كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»: ١٦٥.

(٢) **قوله: «الجزاء المستغني عن الفاء»**. قال ابن مالك:

واقرن بِـ«فا» حتماً جواباً لو جعل شرطاً لـ«إنْ» أو غيرها لم ينجعل

وإذا لم تصلح الجملةُ الواقعةُ جواباً لأن تقعَ بعد أداة الشّرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسميّةً، أو فعليّة فِعْلُها طلبيّ، أو جامِدٌ، أو منفيّ بـ«لَنْ» أو «ما» أو مقرون بـ«قَدْ» أو حرف تنفيس، نحو قوله ـ تعالى ـ:

﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠].

﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه﴾ [آل عمران: ١١٥].

⇐

من شأنه أن يرتبط بنفسه، والجملة في نحو: «جاءني زيد وهو مسرع» أو «وغلامه يسعى بين يديه» أو «وسيفه على كتفه» بمنزلة الجزاء الّذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه.

[عرض ثالث لكلام عبدالقاهر]

ثمّ قال الشّيخ[1]: ﴿ **وإن جعل نحو**[2]: «**على كتفه سيف**» **حالاً كَثُرَ فيها** ﴾ أي: في تلك الحال ﴿ **تركها** ﴾ أي: ترك الواو ﴿ **نحو** ﴾ قول بشّار:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكِرْتُها[3] ﴿ **خَرَجْتُ مَعَ البازي عَلَيّ سواد** ﴾

⇒ ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].
﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ٧٤]. إذا عرفت هذه المواضع فغيرها هو الجواب المستغني عن الفاء.

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. أورد قول الشّيخ مقابلاً لقول المشهور بجواز الإتيان بالواو وتركه من دون تفصيل بين الجمل الاسميّة، والشيخ يفصّل بينها وقد تقدّم نصّه قبل ذلك نقلاً عن دلائل الإعجاز: ١٥٧.

(٢) أي: في كلّ موضعٍ كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً ثمّ كان قد قدّم على المبتدأ.

(٣) **قوله: «إذا أنكَرَتْني بلدةٌ أو نَكِرْتُها»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل أعمى البصر والبصيرة بشّار بن بُرْدٍ ـ لعنه الله ـ مُخَضْرَمُ الدّولتين: الأمويّة والعبّاسيّة، وكان يمدح بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ فلمّا جاءت الدّولة العبّاسيّة تحوّل تحوّلاً كاملاً بعد أن هجا أبا جعفر المنصور ـ لعنه الله ـ ثمّ غيّر هذا الهجاء وجعله في أبي مسلم الخراسانيّ، واشتغل بمدح السّفّاح ـ أبي العبّاس ـ والمنصور، وأكثر من مدح المهديّ والمغالاة في إظهار التّعصّب للخلافة العبّاسيّة ـ لعنهم الله كما لعن بني أُميّة ـ.

والبيت من قطعة يقولها في خالد بن جَبَلَة بن عبدالرّحمن الباهليّ وكان قد وفد عليه ⇐

أي: إذا لم يعرِف قدري أهلُ بلدة، أو لم أعرفهم، خرجتُ منهم وفارقتُهُم مبتكِراً مصاحباً للبازي الّذي هو أَبْكَرُ الطُّيور مشتملاً على شيء من ظُلْمَةِ اللّيل غير منتظر لإسفار الصّبح.

فقوله: «علَيّ سواد» ـ أي: بقيّة من اللّيل ـ حال ترك فيها الواو.

[عرض رابع]

ثمّ قال الشّيخ[1]: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً للظّرف ـ لاعتماده على ذي الحال ـ لا مبتدأ[2].

وينبغي أن يقدّر ـ هاهنا[3] خُصُوصاً ـ أنّ الظّرف في تقدير اسم

⇐ وهو بـ«فارس» فأنشده القطعة وهي:

أَخَالِدُ لم أَخْبِط إليكَ بنعمةٍ ... سوى أنّني عافٍ وأنتَ جوادُ

فإن تُعطِني أُفْرِغ إليك مَحامِدي ... وإن تَأْبَ لا يُضْرَب عليك سِدادُ

رِكابي على حرفٍ وقلبي مُشَيَّعٌ ... وغيرُ بلاد الباخِلين بِلَادُ

إذا أنكرَتْنِي بَلْدَةٌ أو نَكِرْتُها ... نَهَضْتُ مع البازيْ عَلَيَّ سَوادُ

أَخَالِدُ بين الأَجْر والحَمْد حاجتي ... فأَيُّهما تأتي فأنتَ عِمَادُ

وما خاب بين الأَجْرِ والحَمْدِ عَامِلٌ ... له منهما عند العواقبِ زادُ

أَخَالِدُ نَاهِزْهَا فإنّ سَمَاعَها ... جميلٌ ومَأْتَاها تُقًى وسَدادُ

فدعا خالد بأربعة آلاف في أربعة أكياس، فوضع واحداً منها عن يمينه وآخر عن شِماله وآخر بين يديه وآخر من ورائه، وقال: يا أبا معاذ هل استقلّ العماد؟ فلمس الأكياس بيده ثمّ قال: استقلّ والله أيّها الأمير.

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٩.

(٢) **قوله: «لا مبتدأ»**. وذلك لأنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير.

(٣) **قوله: «أن يقدّرهاهنا»**. أي: في مقام وقوع الظّرف حالاً، لا في مقام وقوعه خبراً، أو نعتاً، ⇐

الفاعل[١] دون الفعل، اللهمّ إلّا أن يقدّر فعلاً ماضياً مع «قد».

[المصنّف يفسّر كلام الشّيخ]

وقال المصنّف[٢]: لعلّه إنّما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو.

وإنّما جوّز التّقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلاً كقوله:

وإنّ امرءاً أسرىٰ إليك ودونَه[٣] من الأرض مَوْماة وبيداء سَمْلَقُ

⇐ لأنّه حينئذٍ يقدّر بالفعل أيضاً على ما نصّ عليه ابن مالك في الألفيّة:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ناوين معنى «كائن» أو «استقر»

(١) **قوله: «في تقدير اسم الفاعل»**. أي: ينبغي أن يتعلّق الظّرف هاهنا باسم الفاعل ليكون من قبيل المفرد لا الجملة الاسميّة دون الفعل.

(٢) الإيضاح: ٢٩٤.

(٣) **قوله: «وإنّ امرءاً أسرىٰ إليك ودونَه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض والقائل: الأعشى الشّاعر الأكبر من قصيدة في مدح المحلّق طويلة جدّاً مطلعها:

أرِقتُ وما هذا السُّهاد المُؤَرِّقُ وما بي من سُقْمٍ وما بي مَعْشَقُ
ولكن أراني لا أزَالُ بحادثٍ أُغَادي بما لم يُمْسِ عندي وأُطْرَقُ
فإن يُمْسِ عندي الشّيب والهمّ والعَشَى فَقَدْ بِنَّ منّي والسّلام تُفَلَّقُ

إلى أن قال:

وكم دون ليلى من عدوٍّ وبلدةٍ وسهبٍ به مستوضح الآلِ يبرُقُ
وأصفر كالحنّاء طامٍ جمامُهُ إذا ذاقه مستعذب الماء يَبْصُقُ
وإنّ امرءاً أسرى إليك ودونه فيافٍ تَنُوْفاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ
لَمَحْقُوْقَةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلَمِيْ أنّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

⇐

⇐ ولابدّ من جارٍ يُجيز سبيلها ... كما جوّز السّكّي في الباب فَيْتَقُ
لعمري لقد لاحت عُيُونٌ كثيرة ... إلى ضوء نارٍ في يَفَاع تحرَّقُ
تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها ... وباتَ على النّار النَّدَى والمُحَلَّقُ
رضيعي لِبَانٍ ثديَ أمّ تحالفا ... بأسحم داجٍ عوضُ لا نتفرَّقُ
يداكَ يدا صدقٍ فكفٌّ مفيدةٌ ... وأُخْرَى إذا ما ضُنَّ بالزَّادِ تُنْفِقُ
ترى الجُوْدَ يجري ظاهراً فوق وجهه ... كما زان متن الهندوانيّ رَوْنَقُ
نَفَى الذَّمَّ عن آل المحلّق جَفْنَةٌ ... كجابية الشّيخ العِراقيّ تفهَقُ
يروح فتى صدقٍ ويغدو عليهم ... بمِلْءِ جِفَانٍ من سديفٍ يُدَفَّقُ

والبيت الشّاهد رواه ابن منظور هكذا:

وإنَّ امْرأً أسرى إليكِ، ودونَه ... من الأَرْضِ مَوْمَاةٌ ويَهْمَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوْقَةٌ أن تَسْتَجِيْبِيْ لصوته ... وأن تعلمي أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

قال ابن منظور: «اليَهْمَاءُ»: الفَلاة التي لا يُهْتَدَى بها للطّريق، والبَرُّ: «أيهم» قال ابن جنّي: ليس «أيهم» و«يَهْماء» كـ«أدهم» و«دَهْماء» لأمرين:

أحدهما: أنّ «الأيهم» الجَمَل الهائج، أو السَّيْل، و«اليَهْماءُ» الفَلاة.

والآخر: أنّ «أيهم» لو كان مذكّر «يَهْمَاء» لوجب أن يأتي فيهما «يُهْمٌ» مثل «دُهْم» ولم يسمع ذلك، فعلم لذلك أنّ هذا تَلاقٍ بين اللفظ وأنّ «أيْهم» لا مؤنّث له، وأنّ «يَهْمَاء» لا مذكّر له.

«المَوْماة»: المفازة الواسعة، والوزن: فَعْلَلَة، والجمع: «موامٍ» وحكاها ابن جنّي: «مَيَامٍ»، و«سَمْلَق» الأرض التي لا نباتَ بها.

قال الرّومي: موضع الاستشهاد قوله: «ودونه موماة» قال ابن السّرّاج: «الموماة» أصله: «مومومة» ـ على فعللة ـ وهو مضاف قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الأفاضل في «ضِرام السّقط»: أنّ تسمية المفازة بالموماة بناءً على أنّه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعضُ سالكها إلى البعض، ولا يقدر على رفع الصّوت، حَذَراً عن لحوق

⇐

وإنّما لم يجوّز التّقدير بالمضارع؛ لأنّه لو جاز التّقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو.

[الشّارح ينتقد المصنّف]

هذا كلامه[١] وفيه نظر؛ لأنّه كما أنّ أصل **الحال** الإفراد، فكذا **الخبر والنّعت**[٢] فالواجب أن يذكر مناسبة[٣] يقتضي اختيار الإفراد في **الحال** ـ على الخصوص ـ

⇐ الهلاك بهم، و«البيداء» المفازة من «باد، يبد» أي: هلك. وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلاً واللّديغ سليماً ـ أي: من باب التفأّل ـ.

قال الأُستاذ الشّاهد: في «ودونه من الأرض» حيث جاء الحال الظّرفيّ بالواو ولا يمكن تقدير متعلّق الظّرف هاهنا اسمَ فاعل ولا فعل مضارعٍ لأنّهما لا يجيئان حالين بالواو، ولكن يقدّر الماضي لأنّه يجيء بالواو، فلذا جوّزوا تقدير الماضي، أي: لأنّ هذا النّوع من الحال جاء بالواو، ولم يتيسّر لهم تقدير المضارع واسم الفاعل لعدم مجيئهما بالواو، فتعيّن تقدير الماضي.

أراد: لَخُلَّةٌ محقوقة، يعني بالخُلَّة الخليل، ولا تكون الهاء في «محقوقة» للمبالغة، لأنّ المبالغة إنّما هي في أسماء الفاعلين، دون المفعولين، ولا يجوز أن يكون التّقدير: «لمحقوقة أنت» لأنّ الصّفة إذا جرت على غير موصوفها، لم يكن عند أبي الحسن الأخفش بُدٌّ من إبراز الضّمير، وهذا كلّه تعليل الفارسيّ.

(١) **قوله: «هذا كلامه»**. أي كلام المصنّف، و«فيه نظر» أي: في كلام المصنّف نظر وإشكال.

(٢) **قوله: «كما أنّ أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنّعت»**. هذا الأصل في الخبر أنكره المحقّق الرّضي في باب الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨: وقال: إنّه لا دليل عليه، فيبطل في الحال والنّعت، لأنّ كلّها من وادٍ واحدٍ ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(٣) **قوله: «فالواجب أن يذكر مناسبة»**. هذا إنّما يرد إذا كان المراد من قوله: «هاهنا خصوصاً» الاحتراز من الخبر والنّعت، وأمّا إن جعل احترازاً عن الظّرف الواقع صلةً فلا، لأنّه حينئذٍ يقدّر بالفعل بلا ريب. قال ابن مالك:

وجملة أو شبهها الّذي وُصِلْ　　　به كـ«مَنْ عندي الّذي ابنه كُفِلْ»

دون الخبر والنعت.

ولأنّا لا نسلّم أنّ جواز التّقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو؛ لجواز أن يكون المقدّر عند وجود الواو هو الماضي[١]، ألا ترى أنّه اختير تقديره بالمفرد، ومع هذا لم يمتنع الواو، مع أنّ المفرد أولى بامتناع الواو[٢] من المضارع.

[رأي الشّارح في تفسير كلام الشّيخ]

والحقّ أنّ نحو «على كتفه سيف»[٣] يحتمل أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والظّرف خبره، فيكون الجملة اسميّة، كما جاز ذلك في نحو: «أفي الدّار زيد» و: «أقائم زيد».

ويحتمل أن يكون فعليّة مقدّرة بالماضي والمضارع.

وأن يكون حالاً مفردة بتقدير اسم الفاعل.

والأوّلان[٤] ممّا يجوز فيه ترك الواو، والأخيران[٥] ممّا يمتنع فيه الواو، فمن

---

(١) **قوله: «لجواز أن يكون المقدّر عند وجود الواو هو الماضي»**. كما في قوله: «ودونه موماة» وعند عدم الواو يقدّر بالمضارع، ولا بأس.

(٢) **قوله: «المفرد أولى بامتناع الواو»**. بيانه أنّ الامتناع في المفرد بالذّات وفي المضارع بالعَرَض، وهي شباهته بالمفرد.

(٣) **قوله: والحقّ أنّ نحو «على كتفه سيف»**. أي: الحقّ في كلّ كلام قدّم فيه الظّرف على الاسم الظّاهر أربع احتمالاتٍ ـ لا اثنين كما يظهر من عبارة الشّيخ ـ:

الأوّل: أن يحمل على المبتدأ الاسميّ والخبر، فيكون الاسم الظّاهر مبتدأً مؤخّراً والظّرف خبراً مقدّماً فيكون الجملة اسميّةً.

والثّاني: أن يحمل على الجملة الفعليّة بأن يكون الظّرف مقدّرةً بالماضي.

والثّالث: أن يحمل على الفعليّة أيضاً ولكن يكون الظّرف مقدّرةً بالمضارع.

والرّابع: أن يكون حالاً مفردةً بتقدير اسم الفاعل.

(٤) أي: الجملة الاسميّة والفعل الماضي. (٥) أي: الفعل المضارع والحال المفردة.

أجل هذا كثر فيه ترك الواو.

[وجوب الواو في الحال]

وهذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدّمة وإلّا فالواو واجب[١] لئلّا يلتبس الحال بالصّفة نحو: «جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف» و: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[٢].

[رجحان ترك الواو]

ومن كلام الشّيخ[٣] أيضاً قوله: ﴿**ويحسن التّرك**﴾ أي: ترك الواو في الجملة الاسميّة ﴿**تارة لدخول حرف على المبتدأ**﴾ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ﴿**كقوله**﴾ أي: الفرزدق:

﴿**فقلتُ عسىٰ أن تُبْصِريني كأنّما[٤] ... بَنِيَّ حَوالَيَّ[٥] الأُسُودُ الحَوارِدُ**﴾

---

(١) **قوله: «وإلّا فالواو واجب»**. أي: إن كان صاحب الحال نكرةً متقدّمة وجب الواو لئلّا يلتبس بالصّفة، وذلك لأنّ الظّرف بعد النّكرة يجوز أن يكون صفةً لها.

(٢) الحجر: ٤.   (٣) دلائل الإعجاز: ١٦٣.

(٤) **قوله: «فقلتُ عسىٰ أن تُبصِريني كأنّما»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض من أبيات يقولها الفرزدق مخاطباً لزوجته النَّوار وكان قد مكث زماناً لا يولد له فعيّرته بذلك فقال:

[و] قالت أراهُ واحداً لا أخا له ... يؤمّله في الوارثين الأباعِدُ
لعلّك يوماً أنْ تَرَيْنِي كأنّما ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسودُ الحوارِدُ
فإنّ تميماً قبل أن يَلِدَ الحَصَى ... أقام زماناً وَهْوَ في النّاس واحِدُ

وهي رواية الجاحظ في «الحيوان» وابن قتيبة في «الشّعر والشّعراء» و«عيون الأخبار» ورواية الشّيخ في «دلائل الإعجاز» ❊ فقلت عسى أن تبصريني كأنّما ❊.

(٥) **قوله: «حَوالَيَّ»**. قال الزّجّاجيّ في «الأمالي»: ويقال: «الشّيء حواليْنا» بلفظ التّثنية لا غير،

⇐

من «حَرِدَ» ـ إذا غضِب ـ فقوله: «بنيّ الأُسود» جملة اسميّة وقعت حالاً من مفعول «تبصريني» ولولا دخول «كأنّ» عليها لم يحسن الكلام إلّا بالواو.

وقوله: «حَوَالَيّ» ـ أي: في أكنافي وجوانبي ـ حال من «بنيّ» لما في حرف التّشبيه من معنى الفعل.

[صورةُ أُخرى من رجحان التّرك]

﴿و﴾ يحسن التّرك ﴿تارة أُخرى لوقوع الجملة الاسميّة﴾ الحاليّة ﴿بِعَقِبِ مفردٍ﴾ حالٍ ﴿كقوله﴾ أي: ابن الرّوميّ:

﴿واللهُ يُبقيك لنا سالماً[1] بُرداك تبجيلٌ وتعظيم﴾

⇐ ولم يفرد له واحد إلّا في شعر شاذ الرَّجَز:

أَهَدَمُوْا بيتك لا أباً لكا
وزعموا أنّه لا أخا لكا
وأَنَا أمشي الدّألي حوالكا

وفي الحديث: «حوالَيْنَا ولا عَلَيْنَا».

(١) قوله: «واللهُ يُبقيك لنا سالماً». البيت من السَّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطويّة ـ فاعلن ـ مع الضّرب الثّالث الأصلم ـ «فَعْلُنْ» ـ. والقائل ـ كما نصّ عليه الشّارح أيضاً ـ أبوالحسن عليّ بن العبّاس بن جريج المعروف بابن الرّومي من الشّعراء الإماميّة في الدّولة العبّاسيّة المولود سنة ٢٢١هـ والمتوفّى سنة ٢٨٣هـ والبيت آخر بيت من قطعةٍ يقول فيها:

نحن ميامينُ على أنّنا على أعاديك مشائيم
لمّا دخلنا دخلت نعمة كان لها حولك تحويم
ولم يفخّمك الّذي نلتَه بل للعطايا بك تفخيم
قلَّ له المُلك ولو أنّه مجموعة فيه الأقاليم
نعم المفاتيح وقد قُدِّرَت مثل المفاتيح الخواتِيمُ
والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم

فهذه الجملة حال ولو لم يتقدّمها قوله: «سالماً» لم يحسن فيها ترك الواو.

والحالان ـ أعني: الجملة الاسميّة و«سالماً» ـ يجوز أن تكونا من **الأحوال المترادفة** وهي أن تكونِ أحوال متعدّدة صاحبها واحد ـ كالكاف في «يبقيك» هاهنا ـ.

ويجوزأن تكونا من **الأحوال المتداخلة** وهي أن يكون صاحب الحال المتأخّرة الاسم الّذي يشتمل عليه الحال السّابقة، مثل أن يجعل قوله: «بُرداك تبجيل» حالاً من الضمير في «سالماً».

[كلام المحقّق الرّضي نقله عن الأندلسيّ]

وقال بعضهم[1]: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو، وإلّا فإن كان

---

(١) **قوله: «وقال بعضهم»**. أراد بهذا البعض الأندلسيّ أبا محمّد القاسم بن أحمد المتوفّى سنة ٦٦١، له شرح على «المفصّل» للزمخشريّ، ولا ينقل عنه التّفتازانيّ مباشرةً بل إنّما نقله عن المحقّق الرّضي في باب الحال من «شرح الكافية» ١: ٢١١، وهذا نصّه: اجتماع الواو، والضّمير في الاسميّة وانفراد الواو متقاربان في الكثرة، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الرَّبْط، وأمّا انفراد الضّمير، فقال الأندلسيّ:

إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً، نحو: «جاءني زيد وهو راكب» ولعلّ ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سَواءً، إذ المعنى: «جاء زيد راكباً» فصدّرت بالواو، إيذاناً من أوّل الأمر بكون الحال جملةً ـ وإن أردت معنى المفرد ـ. وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا: فإن كان الضّمير فيما صدّر به الجملة، سَواء كان مبتدأً، نحو: «جاءني زيد يده على رأسه» و: «كلّمته فوه إلى فيّ» أو خبراً، نحو قوله:

* خرجت مع البازي عليّ سَواد *

فلا يحكم بضعفه مجرّداً عن الواو، وذلك لكون الرّابط في أوّل الجملة وإن لم يكن ⇐

الضّمير فيما صدّر به الجملة ـ سواء كان مبتدأ نحو: «فُوهُ إلى فيّ» و: ﴿اِهْـبِطُوا بَعْضُكُمْ لِـبَعْضٍ عَـدُوٌّ﴾[1] أو خـبراً نـحو: «وجـدته حـاضراه الجـود والكـرم» ـ

⇐ مصدّراً، بل نقول: هو أقلّ من اجتماع الواو والضّمير وانفراد الواو.

وإن كان الضّمير في آخر الجملة كقوله:

* نَصَفَ النَّهَارَ الماءُ غامِرُهُ *

فلا شكّ في ضعفه وقلّته.

وقال جارُ الله ـ بناءً على أنّ انفراد الضّمير في الاسميّة ضعيف مطلقاً ـ على ما ذهب إليه المصنِّفُ ـ: إنّ قولهم: «جاءني زيد عليه جبّة وَشْي» بمعنى: «مستقرّة عليه جبّة وَشْي» يريد أنّه ليس بجملةٍ، بل هو مفرد تقديراً، فلذا خلا من الواو؛

وذلك لأنّ الظّرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظّاهر ـ كما مرّ في «باب المبتدأ» ـ.

فإن أراد أنّه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر؛ لقوله:

فألحـقه بـالهاديات ودونـه ... جواحرها في صَرَّةٍ لَمْ تَـزَيَّلِ

وقوله:

وإنّ امـرءً أسـرى إليك ودونـه ... من الأرض موماة وبَـيْداءُ سملَقُ

ولو كان مفرداً لم يجز الواو.

وأيضاً تقول: «لقيته وإنّ عليه جبّة وَشْي» ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه «إنّ».

وإن أراد أنّه لا يمتنع أن يقدّر بمفرد فمسلّم.

وحكم الجملة المصدّرة بـ«ليس» ـ وإن كانت فعليّةً ـ حكم الاسميّة في أنّ اجتماع الواو والضّمير، أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضّمير، وذلك لأنّ «ليس» لمجرّد النّفي على الأصحّ ولا يدلّ على الزّمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسميّة، فالاسميّة معها كأنّها باقية على اسميّتها بخلاف «لا يكون» و«ما كان» ونحوهما.

وقد تخلو الاسميّة من الرّابِطَيْنِ عند ظهور الملابسة نحو قولك: «خرجت زيد على الباب» وهو قليل اهـ.

(١) البقرة: ٣٨.

فلا يحكم بضعفه مجرّداً عن الواو، لكون الرّابط في أوّل الجملة، وهذان البيتان من هذا القبيل وإلّا فهو ضعيف قليل كقوله:

*** نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ[1] ***

---

(١) **قوله: «نصف النَّهار الماء غامره»**. المصراع من الكامل على العَروض الثّانية الحذّاء ـ فَعِلُنْ ـ مع الضّرب الثّاني الأحذّ المضمر ـ فَعْ لُنْ ـ والقائل: المُسَيَّب بن عَلَس يصف غوّاصاً طال مكثه في الماء ـ كما نصّ عليه شيخ الشّيعة الشّهيد ابن السّكّيت في «إصلاح المنطق» ـ وقال البيروني أبو ريحان محمّد بن أحمد الخوارزمي الرّياضي المؤرّخ ٣٦٢ ـ ٤٤٠هـ في كتاب «الجماهر في معرفة الجواهر» ـ الّذي جمع فيه ما قيل في الجواهر والأحجار الكريمة وصفاتها وعيوبها وأماكن وجودها، ومنافعها وكيفيّة إصلاحها وجداول أسعارها في البلدان والأزمان وما اشتهر من قطعها النّفيسة ـ قال المتلمّس ـ وقيل: المُسَيَّب خال الأعشى ـ:

كجُمانة البحريّ جاء بها ... غوّاصها من لُجّة البَحْرِ
أشغى يَمُجُّ الزّيت ملتمس ... ظمآن ملتهف من الفَقْرِ
قتلت أباه فقال: أتبعه ... أو أستفيد رغيبة الدَّهْرِ
نصف النّهار الماءُ غامره ... ورفيقه بالغيب لا يدري
فأصاب مُنْيَتَه وجاء بها ... صدفيّة كمضيئة الجَمْرِ
يُعْطَى بها ثمناً فيمنعها ... ويقول صاحبه ألا تشرِي

قال الأصمعيّ: الأشغى: الأفوه الّذي انتشرت أسنانه ثمّ قال: إنّه يصف غوّاصاً يمسك الزَّيْتَ في فيه فإذا غاص نفخه في الماء فأضاء له البحر حتّى يبصر.

قال ابن قتيبة في باب الأفعال من «أدب الكاتب»: ويقال لكلّ شيءٍ بلغ نصف غيره «قد نَصَفَ» ـ بلاألف ـ تقول: «قد نصف الإزارُ سَاقَهُ، يَنْصُفُها».

وإذا بلغ الشّيء نصف نفسه قلت: «أنصف» ـ بالألف ـ تقول: «أنصَفَ النَّهار» ـ إذا بلغ نصفه ـ وبعضهم يجيز: «نَصَفَ النّهارُ، يَنْصُفُ» ثمّ أورد البيت ... ويتبيّن ذلك بما ذكره ابن السكّيت في شرح بيت المسيَّب: أراد انتصف النّهار والماء غامره لم يخرج، قال: ذكر

⇐

﴿الباب الثّامن: الإيجاز والإطناب والمساواة﴾

[نقل كلام السّكّاكيّ]

﴿قال السّكّاكيّ[1]: أمّا الإيجاز والإطناب[2] فلكونهما نسبيّين﴾ أي: من

⇐ غائصاً أنّه غاص فانتصف النّهار فلم يخرج من الماء، ويقال: «قد نصف الإزارُ ساقَه يَنْصُفُها» ـ إذا بلغ نصفها ـ قال الشّاعر:

وكنتُ إذا جاري دعا لمضوفةٍ   أشمّرُ حتّى ينصُفَ السّاقَ مِئْزَرِي

و«مضوفة» أمر يشفق منه اهـ.

قال ابن المستوفي في كتاب «النّظام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمام»: أراد: «والماءُ غامره» فحذف واو الحال.

(١) **قوله: «قال السكّاكي»**. وهذا نصّه في ذيل «باب الفصل والوصل»: أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيّين لا يتيسّر الكلام فيهما إلّا بترك التّحقيق والبِناء على شيءٍ عرفيّ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التّأدية للمعاني فيما بينهم، ولابدّ من الاعتراف بذلك مقيساً عليه، وَلْنُسَمِّهِ متعارف الأوساط، وأنّه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذمّ. **فالإيجاز**: هو أداء المقصود بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط. **والإطناب**: هو أداؤه بأكثر من عباراتهم، سواء كانت القلّة أو الكثرة راجعة إلى الجُمَل أو إلى غير الجُمَل.

وقال في آخر الباب: ثمّ إنّ الاختصار لكونه من الأُمور النّسبيّة يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر أُخرى اهـ. [المفتاح: ٣٨٧ـ٣٩٨]

(٢) **قوله: «الإيجاز والإطناب»**. قال الرّوميّ: لم يتعرّض للمساواة مع أنّها نسبيّة أيضاً، لأنّه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساوياً له، لا يكون فيه نكتة يعتدّ بها ـ كذا في شرح الشّريف للمفتاح ـ.

الأُمور النّسبيّة الّتي يكون تعقّلها بالقياس إلى تعقّل شيء آخر، فإنّ المُوْجَز إنّما يكون مُوْجَزاً بالنّسبة إلى كلام أزيد منه[١]، وكذا المُطْنَب إنّما يكون مُطْنَباً بالقياس إلى كلام أنقص منه. ﴿**لا يتيسّر الكلام فيهما**[٢] **إلّا بترك التّحقيق والتّعيين**﴾ يعني: لا يمكن أن يقال على التّعيين والتّحقيق: إنّ الإتيان بهذا المقدار من الكلام إيجاز، وبذلك المقدار إطناب، إذ ربّ كلامٍ مُوْجَزٍ بالنّسبة إلى كلامٍ يكون هو بعينه مطنباً بالنّسبة إلى كلام آخر، وكذا المطنب، فكيف يمكن أن يقال على التّحقيق والتّحديد: إنّ هذا إيجاز وذاك إطناب.

﴿**والبناء على أمر عرفيّ**﴾ أي: وإلّا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف ﴿**وهو متعارف الأوساط**﴾ الّذين ليس لهم فَصَاحةٌ وبَلاغةٌ ولا عِيٌّ وفَهَاهة[٣] ﴿**أي: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني**﴾ عند المعاملات والمحاورات.

﴿**وهو**﴾ أي: هذا الكلام ﴿**لا يحمد**﴾ من الأوساط ﴿**في باب البلاغة**﴾ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال ﴿**ولا يذمّ أيضاً**﴾ منهم، لأنّ غرضهم تأدية أصل المعنى

---

(١) **قوله: «إنّما يكون موجزاً بالنّسبة إلى كلام أزيد منه»**. قال الرّوميّ: يشير إلى أنّه لا يقدح في كون الكلام موجزاً كونه أزيد على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص.

(٢) **قوله: «لا يتيسّر الكلام فيهما»**. قال الجرجانيّ: وذلك لأنّ النّسبة والإضافة لا تتحصّل إلّا بتحصيل المضاف إليه، وليس لنا مقدار من الكلام يتعيّن في نفسه، لكونه منسوباً إليه، بل كلّ واحد من أفراده المختلفة المقادير صالح لذلك. فإذا قيس كلام إلى آخر فاتّصف بالإطناب، أو الإيجاز، أو المساواة، فذلك الكلام بعينه إذا قيس إلى ثالث يتبدّل حاله في هذه الأوصاف، فلا تتمايز أفراد الموجز عن أفراد المطنب، بل تتداخل فلا تنضبط الأوصاف والموصوفات إلّا بتعيين المنسوب إليه، ولا شكّ أنّ متعارف الأوساط أولى بذلك، فتعيينه لذلك هو ترك التّحقيق والبناء على أمر عرفيّ، وهذا كلام في غاية الصّحّة والمتانة لا يتّجه عليه شيء ممّا أورده المصنّف.

(٣) وفي النّسخة: «فصاحة ولا بلاغة ولا عِيٍّ ولا فهاهة».

بدلالاتٍ وضعيّة، وألفاظ كيف كانت، ومجرّد تأليف يخرجها عن حكم النّعيق[١].

﴿فالإيجاز أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها. ثمّ قال: الاختصار لكونه نسبيّاً يرجع فيه تارة إلى ما سبق﴾ أي: إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه **﴿و﴾** يرجع تارة **﴿أُخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر﴾** أي: من الكلام الّذي ذكره المتكلّم.

[ردّ ابن المظفّر]

وليس المراد بما ذكر[٢] متعارف الأوساط ـ على ما سبق إلى بعض الأوهام ـ يعني: قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقلّ من عبارة المتعارف، وقد يوصف به لكونه أقلّ من العبارة اللّائقة بالمقام بحسب مقتضى الظّاهر كقوله ـ تعالى ـ:

---

(١) **قوله: «النّعيق»**. قال الهنديّ: بأن يكون مطابقاً **للغة والصّرف والنّحو** ممّا يتوقّف عليه تأدية أصل المعنى. «والنّعيق» صوت الغُراب ـ كما حكاه ابن كَيْسَان النَّحويّ ـ.

(٢) **قوله: «وليس المراد بما ذكر»**. ردّ على محمّد بن المظفّر الخلخاليّ ووجه الرّدّ ـ كما قرّره الرّومي ـ أنّه لا معنى لأن يقال: مرجع كون هذا الكلام موجزاً أنّ المقام خليق بأبسط من متعارف الأوساط.

إلّا أن يلاحظ أنّ هذا الكلام على متعارفهم، فيؤول بعد هذا التكلّف إلى ما ذكره الشّارح.

وأمّا ما ذكر في وجه الرّدّ من لزوم التّكرار بلا فائدة، لأنّ هذا هو المعنى الأوّل بعينه فلا وجه له، إذ المعنى الثّاني يشمل ما كان مساوياً لمتعارف الأوساط لكن يكون الكلام خليقاً بأبسط من هذا المتعارف.

وقال الهندي: إذ لا معنى لأن يقال: مرجع كون الكلام موجزاً أن يكون المقام خليقاً بأبسط من المتعارف، ولظهوره لم يتعرّض له.

﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[١] فإنّه إطناب بالنّسبة إلى المتعارف ـ وهو قولنا: «يا ربّي قد شِخْتُ» ـ لكنّه إيجاز بالنّسبة إلى ما يقتضيه المقام؛ لأنّه مقام بيان انقراض الشّباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البَسْط، ويبلغ في ذلك كلّ مبلغ ممكن.

[للإيجاز معنيان]

فعلم أنّ للإيجاز معنيين[٢]:

أحدهما: كون الكلام أقلّ من عبارة المتعارف.

والثّاني: كونه أقلّ ممّا هو مقتضى ظاهر المقام.

[النّسبة بين المعنيين]

وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما فيما هو أقلّ من عبارة المتعارف ومن مقتضى ظاهر المقام جميعاً كما إذا قيل: «رَبِّ قد شِخْتُ» ـ بحذف حرف النّداء وياء الإضافة[٣] ـ.

وصدق الأوّل بدون الثّاني كما في قوله:

---

(١) مريم: ٤.

(٢) **قوله: «أنّ للإيجاز معنيين»**. قال الرّومي: هذا مبنيّ على ما ذكره التّرمذيّ وغيره من أنّه لا فرق بين **الإيجاز والاختصار** عند السكّاكي، **فهو** يستعمل الإيجاز تارةً والاختصار أُخرى، وقوله ـ فيما سيأتي ـ: «نعم لو قيل: الإيجاز أخص» الخ ... بيان لما مال إليه الشّارح نفسه.

(٣) **قوله: «بحذف حرف النداء وياء الإضافة»**. أخذه من السّكّاكي في آخر باب **الإيجاز والإطناب** قال: حذفت كلمة النّداء وهي «يا» وحذفت كلمة المضاف إليه وهي ياء المتكلّم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المنادي. راجع المفتاح: ٣٩٨.

* إذ قال الخميسُ نَعَم[1] *

---

(١) قوله: «إذ قال الخميس نعم». هذا جزءُ بيتٍ من قصيدة من مدوّر السّريع على العروض الثانية المخبولة ـ المخبونة المطويّة ـ المكسوفة ـ فَعِلُنْ ـ والضّرب المماثل. وقد سها العامليّ في «عقود الدّرر» فجعله من المنسرح وهو باطل بلا ريبٍ.

والقائل: عوف بن سعد بن مالك ابنُ ضبيعة من بني بكر بن وائل المعروف بالمرقّش الأكبر المتوفّى سنة ٧٢هـ وكان شاعراً جاهليّاً شجاعاً متيّماً لابنة عمّه «أسماء»، ولد باليمن ونشأ بالعراق وكان متّصلاً بالحارث بن أبي شمر الغسّاني، وفي المؤرّخين من يسمّيه عمرو بن سعد و ربيعة بن سعد، وهو عمّ المرقّش الأصغر، وهذا عمّ طرفة بن العبد، قال فيها:

هل بالدّيار أن تُجيبَ صَمَمْ ... لو كان رَسْمٌ ناطقاً كَلَّمْ
الدَّارُ قَفْرٌ والرُّسُومُ كما ... رَقَّشَ في ظَهْرِ الأديم قَلَمْ
دِيارُ أسماء التي تَبَلَتْ ... قَلْبي، فعيني ماؤها يَسْجُمْ
أَضْحَتْ خَلاءً نَبْتُهَا ثَئِدٌ ... نَوَّرَ فيها زَهْوُهُ فاعتَمْ
بل هل شَجَتكَ الظُّعْنُ باكِرةً ... كأنّهنّ النَّخْلُ مِنْ مَلْهَمْ
النَّشْرُ مِسْكٌ والوجوهُ دَنَا ... نِيرٌ، وأطرافُ البَنان عَنَمْ

قال:

لكنّنا قومٌ أهابَ بنا ... في قومنا عَفَافَةٌ وكَرَمْ
أموالُنا نَقِيْ النّفوسَ بها ... مِنْ كُلِّ ما يُدْنِي إليه الذَّمْ
لا يُبْعِدِ اللهُ التَلَبُّبَ والـ ... غاراتِ إذ قال الخميسُ: نَعَمْ
والعَدْوَ بين المجلسين إذا ... وَلَّى العَشِيُّ وقَدْ تَنادى العَمْ
يأتي الشَّبَابُ الأَقْوَرِيْنَ ولا ... تَغْبِطْ أخاكَ أن يقال: حَكَمْ
هل تعرف الدّار بجَنْبَيْ خِيَمْ ... غيّرها بعدك صوب الدِّيَم

والشّاعر على عادته الجاهليّة يفتخر بالغارة والقتل والهجوم على الجيران على حدّ قوله:

فليت لي بهم قوماً إذا رَكِبُوا ... شَنُّوْا الإغارة فُرْسَاناً ورُكْبَانا

⇐

ـ بحذف المبتدأ ـ فإنّه أقلّ من عبارة المتعارف وهي: «هذه نَعَمٌ» وليس أقلّ من مقتضى المقام؛ لأنّ المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه ـ كما مرّ ـ.

وصدق الثّاني بدون الأوّل كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي** ﴾[1].

[اعتبار المعنيين في الإطناب]

ويمكن اعتبار هذين المعنيين في **الإطناب** أيضاً، لكنّه ترك لانسباق الذّهن إليه ممّا ذكر في **الإيجاز**.

والنّسبة بين **الإطنابين** أيضاً عموم من وجه[2]، وكذا بين **الإيجاز** بالمعنى الثّاني وبين **الإطناب**[3]؛ فليتأمّل.

⇐ «لا يبعد الله» دُعَاءٌ، أي: لا يجعله بعيداً، و«التَّلبّب» ـ بموحّدتين ـ التهيّؤ، والتأهّب للأمر، وأصله من «اللَّبَب» وهو ما يشدّ على صدر الفرس ليمنع السَّرْجَ من التأخّر، و«الخميس» الجيش سمّي به، لأنّه خمسة أقسامٍ: مقدّم، ومؤخّر، وقلب، وميمنة، وميسرة، و«النَّعَم» ـ بالفتح ـ هنا الإبل.

والمعنى: لا يبعد الله الاستعداد في الغارات للنّهب حين قال الجيش: «هذه نعم فانهبوها» والشّاهد في قوله: «نعم» حيث حذف المبتدأ لضيق المقام.

(١) مريم: ٤.

(٢) **قوله: «والنّسبة بين الإطنابين أيضاً عموم من وجه»**. قال الجرجانيّ: لأنّ الإطناب بالمعنى الأوّل دون الثّاني يوجد في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً** ﴾ وبالمعنى الثّاني دون الأوّل يوجد فيما إذا قيل: «هذه نعم» بذكر المبتدأ، بناءً على مناسبة خفيّة مع ذلك المقام.

ويوجد بالمعنيين فيما إذا زيد في هذا المثال، نظراً إلى ما ذكر من المناسبة الخفيّة، فقيل ـ مثلاً ـ: «هذه نعم فاغتنموها» اهـ.

(٣) **قوله: «وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب»**. قال الجرجاني: أي: بالمعنى الأوّل ⇐

[دفع توهّم]

وقد توهّم من كلام السّكّاكيّ أنّ الفرق بين **الإيجاز والاختصار** هو أنّ الإيجاز ما يكون بالنّسبة إلى المتعارف، **والاختصار** ما يكون بالنّسبة إلى مقتضى المقام.

وهو وَهَمٌ؛ لأنّ السّكّاكيّ قد صرّح بإطلاق الاختصار[1] على كونه أقلّ من المتعارف أيضاً.

نعم لو قيل: الإيجاز أخصّ باصطلاحه لأنّه لم يطلقه على ما هو بالنّسبة إلى مقتضى المقام لَمْ يَبْعُدْ عن الصّواب.

[نقد المصنّف للسكّاكي]

﴿ **وفيه نظر؛ لأنّ كون الشّيء نسبيّاً لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه** ﴾ لأنّ كثيراً من الأُمور النّسبيّة والمعاني الإضافيّة قد تحقّق معانيها وتعرّف بتعريفات تليق بها كالأُبوّة والبنوّة ونحوهما.

⇐ عموم من وجه، لوجودهما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً** ﴾ ووجود الإطناب بالمعنى الأوّل دون الإيجاز بالمعنى الثّاني، فيما إذا قيل: «هذه نعم فسوقوها» إذا طابق المقام ـ على ما مرّ ـ وبالعكس فيما إذا قيل: «يا ربّ شِخْتُ» وكذا بين الإيجاز بالمعنى الأوّل، والإطناب بالمعنى الثّاني عموم من وجه، فليتأمّل.

(١) **قوله: «لأنّ السّكّاكيّ قد صرّح بإطلاق الاختصار»**. حيث قال في بحث الإيجاز بالقياس إلى المتعارف: «ومن أمثلة الاختصار كذا»..[1] وأيضاً قال: «ثمّ إنّ الاختصار لكونه من الأُمور النّسبيّة يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً وإلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر أُخرى» كما نقل عنه في متن الكتاب بأدنى تغيير في العبارة أيضاً.

نعم لو قيل: الإيجاز أخصّ باصطلاحه، لأنّه لم يطلقه على ما هو أقلّ بالنّسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصَّواب.

[جواب النّقد]

وجوابه: أنّ المراد بعدم تيسّر تحقيقه أنّه لا يمكن أن يحقّق ويعيّن أنّ هذا القدر من الكلام إيجاز وذاك إطناب ـ على ما مرّ ـ وهذا ضروري.

وليس المراد أنّه لا يمكن أن يبيّن معناهما أصلاً؛ لأنّ ما ذكره السكّاكي تفسير لهما..

[نقد آخر]

﴿**ثمّ البناء على المتعارف والبسط الموصوف**﴾ بأن يقال: إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقلّ من المتعارف، وقد يكون لكون المقام خليقاً بكلام أبسط من الكلام المذكور. ﴿**ردّ إلى الجهالة**﴾ لأنّه لا يعرف كمّيّة متعارف الأوساط وكيفيّته؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أنّ كلّ مقام أيّ مقدار يقتضي من البسط حتّى يقاس عليه، ويحكم بأنّ المذكور أقلّ منه أو أكثر.

[وردٌ آخر]

وجوابه: أنّ الألفاظ قوالب المعاني، والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطُّوْل والقِصَر، والتّصرّف في ذلك بحسب مناسبة المقامات إنّما هي من دأب البلغاء، وأمّا المتوسّطون بين الجهّال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حدّ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليوميّة يدلّ بحسب الوضع على المعاني المقصودة، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنّسبة إليهما جميعاً.

وأمّا البناء على البسط الموصوف فإنّما هو بالنّسبة إلى البلغاء فقط، وهم يعرفون أنّ أيّ مقام يقتضي البسط وأنّ كلّ مقام أيّ مقدار يقتضي من البسط ـ على ما مرّ نَبْذٌ[1] من ذلك في الأبواب السّابقة ـ فلا رَدَّ إلى الجَهَالة.

---

(١) ـ بفتح النّون وسكون الباء والذّال المعجمة ـ أي: شَيْءٌ يسير.

[دليل حصر هذا الباب في الأشياء الثّلاثة]

﴿والأقرب﴾ إلى الصّواب وإلى الفهم ﴿أن يقال﴾: التّعبير عن المقصود[1] إمّا

---

(١) **قوله: «التّعبير عن المقصود»**. وتقريره: أنّ اللفظ والمعنى إذا لوحظا لا يخلو عن ثلاث حالاتٍ:

الأوّل: أن يكونا متساويين، وذلك بأن يكون اللّفظ بقدر المعنى لا أزيد ولا أنقص وهذا يقال له: **المساواة**.

الثّاني: أن يكون اللّفظ أقلّ من المعنى وذلك قسمان:

القسم الأوّل: أن يكون اللّفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير، وهذا يقال له: **الإيجاز**.

والقسم الثّاني: أن لا يكون اللّفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير، وهذا يقال له: **الإخلال**.

والثّالث: أن يكون اللّفظ أكثر من المعنى وذلك أيضاً نوعان:

النّوع الأوّل: أن يكون اللّفظ الزائد مُفْهِماً للمعنى الزّائد وهذا يقال له: **الإطناب**.

والنّوع الثّاني: أن لا يكون مُفْهماً للمعنى الزّائد، وهذا على ضربين:

الضّرب الأوّل: أن يكون اللّفظ الزّائد معلوماً ومعيّناً ويقال له: **الحشو**.

والضّرب الثّاني: أن لا يكون معيّناً ويقال له: **التّطويل**، فحصل لك ستّة أقسام:

المساواة، و**الإيجاز**، و**الإطناب**، وهذه الثّلاثة داخلة في البلاغة، و**الحشو**، و**التّطويل**، و**الإخلال**، وهذه الثّلاثة خارجة عن البلاغة.

فالمساواة: أن يكون اللّفظ بقدر المعنى، **والإيجاز**: أن يكون اللّفظ القليل مُفْهِماً للمعنى الكثير، **والإطناب**: أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لفائدة، **والحشو**: أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لا لفائدةٍ، ويكون الزّائد معيّناً. **والتّطويل** أن يكون اللّفظ زائداً على المعنى المراد لا لفائدةٍ أيضاً ويكون الزّائد غير معيّنٍ. **والإخلال**: أن يكون اللّفظ أقلّ من المعنى، ولا يكون اللّفظ القليل مُفْهِماً أيضاً. **والحَشْوُ** قسمان: مُفْسِدٌ وغير مُفْسِدٍ.

وتبيّن بهذا التّقرير أنّ **الإيجاز والإخلال** يشتركان في أنّ اللفظ فيهما أقلّ من المعنى ⇐

أن يكون بلفظ مساوٍ له أو لا، الثّاني إمّا أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً عليه، والنّاقص إمّا أن يكون وافياً به أو لا، والزّائد إمّا أن يكون لفائدة أو لا، فهذه خمسة طُرُقٍ[1] ثلاثة منها مقبولة، واثنان مردودان.

أمّا ﴿**المقبول من طرق التّعبير**﴾ عن المراد فهو ﴿**تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ له**﴾ أي: لأصل المراد ﴿**أو**﴾ بلفظ ﴿**ناقصٍ عنه وافٍ، أو**﴾ بلفظ ﴿**زائدٍ عليه لفائدة**﴾ **فالمساواة** أن يكون اللّفظ بمقدار أصل المراد، **والإيجاز** أن يكون اللّفظ ناقصاً عنه وافياً به، **والإطناب** أن يكون اللّفظ زائداً عليه لفائدة.

[الاحتراز عن الإخلال]

﴿**واحترز بـ«وافٍ» عن الإخلال**﴾ وهو أن يكون اللّفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ ببيانه ﴿**كقوله**﴾ أي: الحارث بن حِلِزّة[2] اليَشْكُرِيّ:

﴿«**والعَيْشُ خيرٌ في ظِلا* ل النُّوْكِ**﴾ أي: الحُمْق والجهالة ﴿**ممّن**﴾ أي: من

⇐ ويفترقان في أنّ **الإيجاز** يفيد المعنى و**الإخلال** لا يفيده.

والحشو، **والتّطويل** يشتركان في أنّ اللفظ فيهما أكثر من المعنى ويفترقان في أنّ الزّائد في **الحشو** معيّن وفي **التّطويل** غير معيّن.

(١) **قوله: «فهذه خمسة طرق»**. وقد تقرّر أنّها ستّة لأنّ الزّائد لا لفائدة قسمان: زائد معيّن ويقال له: **الحشو**، وغير معيّن ويقال له: **التّطويل**.

(٢) **قوله: «الحارث بن حِلِزّة»**. وهو الشّاعر الجاهليّ أحد أصحاب المعلّقات الحارث بن حلزّة بن مكروه بن يزيد اليشكريّ الوائليّ كان يجيد في الفخر ـكما يظهر من معلّقته الّتي ارتجلها بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة جمع بها كثيراً من أخبار العرب ووقائعهم ـواشتهر بذلك في الأمثال فقيل: «أفخر من الحارث بن حلزّة» توفّي سنة ٥٤ قبل الهجرة.

عيش مَن ﴿عاش كدّاً[١]﴾ أي: مكدوداً متعوباً ﴿أي: النّاعم، وفي ظِلال العقل﴾ يعني: أنّ أصل مراده أنّ العيش النّاعم في ظِلال النُّوك خير من العيش الشّاقّ في ظِلال العقل، ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلّاً.

---

(١) **قوله: «والعيش خير»**. البيت من مجزوء الكامل المدوّر المضمر المرفّل وهو من أبيات يقول فيها:

ولو أنّ مـــا يأوي إلَـــيْـ	ـيَ أصاب مِنْ ثَهْلانَ فِنْدا
أو رأسَ رَهْـــوَةَ أو رؤو	سَ شَوامِـخ لَـهُدِدْنَ هَـدًّا
خَـيْلي وفَـارِسُها لَـعَمْـ	ـرُ أبيْكَ كـانَ أجـلَّ فَـقْدا
فــضَعِيْ قَـناعَكِ إنّ رَيْـ	ـبَ مُـخَبِّلٍ أفـنى مَـعَدّا
مَـــنْ حـاكِـمٌ بـيني وبَـيْـ	ـنَ الدَّهْرِ مال عَلَيَّ عَـمْدا
أودى بســـادتنا وقـــد	تـركوا لنـا حَـلَقاً وجُـرْدا
ولقـــد رأيتُ مَـــعاشِراً	قـد جـمَعوا مـالاً ووُلْـدا
وهُـــمُ زَبَـــابٌ حـائِرٌ	لا تَسْـمَعُ الآذانُ رَعْـدا
فـــانعَمْ بِـجِدٍّ لا يَـضِرْ	كَ النُّوكُ ما أُعْـطِيْتَ جَـدّا
عِشْ بالجُدُوْدِ فـما يَـضِرْ	ك الجهلُ ما أُوتـيت جَـدّا
فـالنُّوْكُ خـير فـي ظِـلا	ل العيش ممّن عاش كَـدّا
هل يُـحْرَمُ المَـرْءُ القَـوِيْ	يُ وقد ترى للنُّوْك رُشْدا

هذه رواية الدّيوان وفي «الأغاني»:

والعــيش خـير فـي ظِـلا	لِ النُّوْك ممّن عـاش كـدّا

وهي رواية المشهور وعليها يدور الشّاهد.

قال العلّامة المرزباني الأديب الشّيعيّ المعروف في كتاب «الموشّح»: أراد أن يقول: والعيش خير في ظِلال النُّوك من العيش بكدّ في ظلال العقل، فترك شيئاً كثيراً.

وعلى أنّه لو قال ذلك، لكان في هذا الشّعر خلل آخر، لأنّ الّذي يظهر أنّه أراده هو أن يقول: إنّ العيش النّاعم في ظِلال النُّوك خير من العيش الشّاقّ في ظـلال العـقل، فأخـلّ بشيءٍ كثيرٍ.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّه قد اشتهر في العرف أنّ العيش المعتدّ به ـ أعني: العيش النّاعم ـ إنّما هو عيش الجَهَلة الحَمْقى دون العقلاء المتأمّلين في عواقب الأُمور، فجعل مطلق العيش في ظِلال النُّوْك كِنَايَةً عن العيش النّاعم، والعيش الشّاقّ كِنَايَةً عن عيش العقلاء المتحيّرين في أُمورهم، وأشار بألطف وجه إلى أنّ العيش في ظِلال الجَهْل والحَمَاقة لا يكون إلّا ناعماً، وأنّ العيش الشّاقّ لا يكون إلّا عيش العاقل حتّى أنّه لو ذكر «النّاعم»(١) وفي «ظِلال العقل»(٢) لكان كالتّكرار وينبّه على ذلك لفظ «الظّلال».

[الاحتراز عن التّطويل]

﴿واحترز بـ«فائدة» عن التّطويل﴾ وهو أن يكون اللّفظ زائداً على أصل المراد، لا لفائدة، ولا يكون اللّفظ الزّائد متعيّناً ﴿نحو﴾ قول عديّ بن الأبرش يذكر غدر الزَّبَّاء لجَذِيْمَة الأبرش:

* وقدّدت(٣) الأديم لراهِشَيْه(٤) *

---

(١) في الأوّل.

(٢) في الثّاني.

(٣) وروي: «قدّدت» وهي غير جيّدة والصّحيح «قَدَّمَت» وإن جرى التّفتازاني على غير الصّوَاب فشرح «قدّدت» وقال: «التّقديد»: التّقطيع.

(٤) **قوله: «وقددت الأديم لراهشيه»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب الدماثل، والقائل: عديّ بن زيد العباديّ الشّاعر المشهور، توفّي سنة ٣٦ قبل الهجرة وكان من دُهاة الجاهليّين، قرويّاً من أهل الحيرة، فصيحاً عارفاً باللغتين العربيّة والفارسيّة، وكان أوّل من كتب بالعربيّة في ديوان كسرى وجعله ترجماناً بينه وبين

⇐

⇐ العرب، وكان بعد موت كسرى يخدم ابنه هرمز، ثمّ تزوّج هنداً بنت النّعمان بن المنذر، ووشى به أعداؤه إلى النّعمان فقتله في سجن الحيرة.

والبيت من قصيدة يخاطب بها النُّعمان بن المنذر بن ماء السَّماء:

ألا يـــا أيّــها المُـثْرِي المُـرَجَّى ... ألم تســـمع بِـــخَطْب الأوّليـــنا
دَعَـــا بـــالبَقَّة الأُمـــراءَ يــوماً ... جَـذِيْمَةُ عَـصْرَ يَـنْجُوْهُم ثُـبِيْنَا
فـلم يَـرَ غـيرَ مـا ائـتمروا سِواه ... وشَـــدَّ لِـرَحْلِهِ السَّـفَر الوضـينا
فـطاوع أمـرَهم وعَـصَى قَـصِيْراً ... وكـــان يـقول ـلو تُـبعَ ـاليـقينا
لخـطبته التـي غَـدَرَتْ وخـانَت ... وهُـــنَّ ذواتُ غـــائلةٍ لُـــحِيْنا
ودَسَّتْ فـــي صـــحيفتها إليـــه ... ليـــملِكَ بُــضْعَها ولأن تَـدِينا
فأَرْدَتْـــه ورُغْبُ النَّـفْسِ يُـرْدِي ... ويُـــبْدِي للـفتى الحَـيْن المُـبِيْنا
وخـــبّرتِ العَـصَا الأنـباءَ عـنه ... ولم أرَ مـــثلها فَـــرَساً هـــجينا
فـفاجَأها وقـد جـمعَتْ جُـموعاً ... عـــلى أبـواب حِـصْنٍ مُـصْلِتِيْنا
وقَـــدَّمَتِ الأديـــمَ لراهشـــيه ... وألفـــى قـــولها كَـــذِباً ومَـيْنَا
ومِـنْ حَـذَرِ المَـلاوِمِ والمَخَازي ... وهـــنّ المُـنْدِياتُ لمـن مَـنَيْنَا
أطَـفَّ لأنـفه المـوسى قَـصِيْرٌ ... ليـــجدَعَهُ وكـــان بـــه ضَـنينا
فأهـــواه لمـــارِنِه فأضـــحى ... طِـلاب الوِتْـر مـجدوعاً مَشِـيْناً
وصـادفت امـرأً لم تـخش مـنه ... غـــوائــله ومـــا أمِـنَتْ أَمِـيْنَا
فـلمّا ارتـدّ مـنه ارتـدّ صُـلْباً ... يَـجُرُّ المـال والصَّـدْرَ الضَّـغِيْنا
أَتَـتْها العِـيْسُ تَـحْمِلُ مـا دَهـاها ... وقَـنَّعَ فـي المُسُـوْح الدّارعـينا
ودَسَّ لهـا عـلى الأنـفَاقِ عَـمْراً ... بشِكَّـتِهِ ومـا خشِـيَتْ كـمينا
فـجَلَّلَها قـديمَ الأَثْـرِ عَـضْباً ... يَـصُكُّ بـه الحـواجِبَ والجبينا
فأَضْـحَتْ مـن خـزائنها كأنْ لم ... تكـن زَبَّـاء حـاملة جـنينا
وأبـرزها الحـوادث والمـنايا ... وأيّ مـعمّر لا يـبتلينا

⇐

⇐ إذا أَمْـــهَلْنَ ذا جــدٍّ عــظيم عــطفن عــليه ولو فــرّطن حــينا
ألم تـــر أنّ ريب الدّهـــر يـــعلو أخا النّجدات والحِصْنَ الحَصِيْنا
ولم أجـــد الفـــتى يـــلهو بشـــيءٍ ولو أثـــــرى ولو ولد البَـــنِيْنَا

وكان جَذِيمَةُ ـعلى وزن «حنيفة» ـمن بني إياد وفي أيّام ملوك الطّوائف وكان أبرص، وهَابَ النّاسُ أن يَصِفُوه بذلك فغيّروا اللّفظ وقالوا: الأبرش ـوهو مثل «الأبرص» وزناً ومعنىً ـ وجذيمة الأبرش هذا كان يُغِيْرُ على ملوك الطّوائف حتّى غلبهم على كثير ممّا في أيديهم.

وكان قتل أبا الزّبّاء وغلب على غالب ملكه وألجأ الزّبّاء إلى أطراف مملكتها وكانت عاقلة أريبة فبعثت إليه تخطبه لنفسها ليتّصل ملكه بملكها فدعته نفسه إلى ذلك.

وقيل: هو الّذي خطبها فكتبت إليه: «إنّي فاعلة ومثلك يُرْغَبُ فيه فإذا شئت فاشخُصْ إليّ» فاستشار وُزَراءَه فكلّ وافقه على إجابتها إلّا قَصِير بن سَعْد اللَّخْمِيّ فإنّه نهاه عن ذلك وقال: إنّها خديعة ومكر، فعصاه جذيمة الأبرش فقال قصير: «لا يُطَاع لقصير رأي» فصار مَثَلاً، ولم يكن الرّجل قَصِيْرَ القامة ولكن كان اسماً له. ثمّ قال لِجَذِيمَة: أيّها الملك أمّا إذا عصيتني فإذا رأيت جندها قد أقبلوا إليك فإن تَرَجَّلُوا وحَيَّوْكَ ثمّ رَكِبُوْا وتقدّموا فقد كذب ظنّي، وإن رأيتهم طافوا بك فإنّي معرّض لك العصا ـوهي فرس لجذيمة لا تدرك ـ فاركَبْها وَآنْجُ.

فلمّا أقبل جندها حَيَّوْه وطافوا به، فقرّب قَصِيرٌ إليه العَصَا، فشغل عنها، فركبها قَصِيْرٌ فنجا، فنظر جَذِيمَةُ إلى قَصِيرٍ على العصا وقد حال دونه السّراب فقال: «ما ذلّ من جَرَتْ به العصا» فصار مثلاً.

وأُدْخل جَذِيْمَةُ على الزّبّاء وكانت قد رَبَّتْ شَعْر عانتها حولاً، فلمّا دخل تكشّفت له وقالت: «أمتاعَ عروسٍ ترى يا جَذِيْمَةُ»؟ فقال: «بل متاع أمة بَظْراء». فقالت: «إنّه ليس من عدم المَوَاسي، ولا من قلّة الأَوَاسي، ولكنّها شيمة ما أُقَاسي».

وأمرت فأجلس على نِطْع ثمّ أمرت برواهشه ـوالرّاهش عرق في باطن الذّراع ـ فقطعت فمات.

⇐

⇐ ثمّ إنّ قَصِيراً أتى عَمْراً ابنَ أُختِ جَذِيمة وأخبره الخبر، وحرّضه على أخذ الثّأر، واحتال لذلك بأن قطع أنفه وأُذنيه ولَحِقَ بالزّباء وزعم أنّ عمراً فعل به ذلك وأنّه اتّهمه بممالأته لها على خاله وقيل: «لأمر مّا جدع قَصِيرٌ أنفه» فصار مثلاً.

ولم يزل يخدعها حتّى اطمأنّت له وصارت ترسله إلى العِراق بمالٍ، فيأتي إلى عمرو فيأخذ منه ضعفه ويشتري به ما تطلبه ويأتي إليها به، إلى أن تمكّن منها وسلّمته مفاتيح الخزائن وقالت له: «خُذْ ما أحببتَ» فاحتمل ما أحبّ من مالها وأتى عمراً، فانتخب من عسكره فُرْسَاناً، وألبسهم السّلاح واتّخذ غَرائِرَ، وجعل أشراجَها من داخل، ثمّ حمل على كلّ بعيرٍ رجلين معهما سِلاحهما وجعل يسير النَّهَار حتّى إذا كان اللّيل اعتزل عن الطَّرِيق، فلم يزل كذلك حتّى شارف المدينة، فأمرهم فلبسوا الحديد ودخلوا الغَرائر ليلاً، وعرف أنّه مُصَبِّحها، فلمّا أصبح عندها دخل عليها وسلّم وقال: هذه العِيْرُ تأتيك السّاعة بما لم يأتك قطّ مثله، فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العِيْرَ وهي تدخل المدينة فأنكرت مشيها وجعلت تقول مِن الرّجز المشطور:

ما للجِمال مشيُها وئِيْدا
أجندلاً يحملنَ أم حديدا
أم صَرَفاناً بارداً شديدا
أم الرِّجال جُثَّماً قعوداً

فلمّا توافتِ العِيْرُ المدينةَ حلّوا أشراجهم وخرجوا في الحديد، وأتى قصيرٌ بعمروٍ فأقامه على سِرْبٍ كان لها إذا خشِيَتْ خرجَتْ منه، فأقبلَتْ لتخرج من السِّرْب فأتاها عمرو، فجعلت تمصّ خاتماً وفيه سمّ وتقول: بيدي لا بيد عمرو، وفارقت الدّنيا.

وأمّا عمرو بن عديّ فكان أبوهُ عديّ بن النّضر، وكان عديّ بن النَّضْر ينادم جذيمة فعَشِقَتْه رَقَاشِ أُختُ جَذِيْمَةَ فحملت منه فلمّا خَشِيَت الفضيحة قالت: إذا سكر الملك فاسأله أنْ يزوّجني منك، ففعل، ودخل عليها من ليلته، وأصبح هارباً من جذيمة، فلمّا استبان حملها قال جذيمة:

⇐

﴿ «وألفى ﴾ أي: وجد ﴿ قولَها كَذِباً ومَيْنا» ﴾.

و«الكَذِبُ» و«المَيْن» بمعنىً واحدٍ، ولا فائدة في الجمع بينهما، «التّقديد» التّقطيع و«الرّاهشان» عِرْقَانِ في باطن الذّراعين، والضّمير في «راهشَيْهِ» وفي «ألفى» لـ«جَذِيْمَة» وفي «قدّدَتْ» و«قولها» للزَّبّاء.

[الاحتراز عن الحشو المفسد]

﴿ وعن الحشو المفسد ﴾ أي: واحترز بفائدة عن **الحشو** أيضاً وهو الزّيادة لا لفائدة، بحيث يكون الزّائد متعيّناً، وهو قسمان، لأنّ ذلك الزّائد إمّا أن يكون مفسداً للمعنى أو لا يكون.

فالحشو المفسد ﴿ كـ«النَّدَى» في قوله ﴾ أي: كلفظ «النَّدَى» في بيت أبي الطّيّب: ﴿ «ولا فَضْلَ فيها ﴾ أي: في الدّنيا ﴿ للشَّجَاعة والنَّدى[1] * وصبرُ الفَتى لولا

⇐ حدّثِيْني رَقَاشِ لا تكذبيني — ألِلحُرِّ حملتِ أم لهجين

أم لعبدٍ فأنتِ أهل لعبد — أم لدون فأنتِ أهل لدونِ

فقالت: حملت ممّا زوّجتني منه، فولدت عمراً، فلمّا كبر فقد مدّة ثمّ ظفر به مالك وعقيل النّديمان فأتيا به جذيمة فحكّمهما فسألاه منادمته، فأجابهما إليها، وأرسل عمراً إلى أُمّه فزيّنته وألبسته طوقاً فقال: «شبّ عمرو من الطَّوق» فصار مثلاً، فلمّا كان من أمر جذيمة ما كان قام عمرو مقامه ـ كما نصّ عليه العسكريّ في الأوائل ـ وإلى النّديمين المذكورين يشير متمّم بن نويرة اليربوعي في مرثية أخيه مالك بن نويرة الّذي استشهد يوم البُطَاح قتله خالد بن الوليد وبغى على امرأته بعد قتله:

وكنّا كندماني جَذِيْمة حِقْبَةً — من الدّهر حتّى قيل لن يتصدّعا

فلمّا تفرّقنا كأنّي ومالكاً — لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا

(١) **قوله: «ولا فضل فيها للشّجَاعة والنَّدَى»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع ⇐

لقاءُ شَعُوبِ ﴾ هي اسم للمنيّة غير منصرف للعلميّة والتّأنيث، وإنّما صرفها للضّرورة، فالمعنى: أنّها لا فضيلة في الدّنيا للشّجَاعة، والعَطَاء والصّبر على الشّدائد، على تقدير عدم الموت.

وهذا إنّما يصِحُّ في الشَّجَاعة والصَّبر، دون العَطَاء، فإنّ الشُّجَاع إذا تيقّن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك، لعدم خوفه من الهلاك، فلم يكن في ذلك فضل.

وكذا الصّابر إذا تيقّن بزوال الحوادث والشّدائد وبقاء العُمْرِ هانَ عليه صبره على المكروه، لوثوقه بالخلاص عنه، بل مجرّد طُوْل العُمْر ممّا يُهَوِّنُ على

⇐ الضّرب المحذوف، والقائل أبو الطيّب المتنبّي من قصيدة يمدح بهاسيف الدّولة ويعزّيه بغلامه «يماك» التّركي وأوّلها ـ وفيه الخرم وهو حذف الحرف الأوّل من الوتد المجموع ـ:

لا يُحْزِنِ اللهُ الأميرَ فإنّني	لآخُذُ مِنْ حالاته بنصيبِ
ومَنْ سَرَّ أهلَ الأرض ثمّ بكى أَسىً	بكَى بعُيُونٍ سَرَّها وقُلوب
وإنّي وإن كان الدَّفِيْنُ حَبِيْبَه	حبيبٌ إلى قلبي حبيبُ حبيبي
وقد فارق النّاس الأَحِبّة قبلنا	وأعيا دواءُ الموتِ كُلَّ طبيب
سُبِقْنا إلى الدُّنيا فلو عاشَ أهلها	مُنِعْنَا بها من جَيْئَةٍ وذُهوب
تملّكها الآتي تملُّكَ سالبٍ	وفارقها الماضي فِراق سَلِيْب
ولا فضل فيها للشَّجاعة والنَّدَى	وصَبْرِ الفَتَى لولا لِقاءُ شَعُوْبِ
وأَوْفى حياةِ الغابرين لصاحبٍ	حياةُ امرِئٍ خانَتْهُ بعد مَشِيْبِ
لأبقى يَماكُ في حَشَايَ صَبابةً	إلى كلِّ تُرْكِيِّ النِّجار جليبِ
وما كُلُّ وَجْهٍ أبيضٍ بمُبَارَكٍ	ولا كُلُّ جَفْنٍ ضيّقٍ بنجيب

«شَعُوْب» وزان «رَسُوْل» اسم للمنيّة سمّيت بذلك لأنّها تشعب، أي: تفرّق، وهي غير منصرف للعلميّة والتّأنيث، وصرفه بدخول الكسرة عليه للضرورة الشعريّة.

النّفوس الصَّبْر على المكاره، ولهذا يقال: «هَبْ إنّ لي صبرَ أيّوب فمن أين لي عمر نوح».

بخلاف الباذل ماله، فإنّه إذا تيقّن بالخلود شقّ عليه بذل المال، لاحتياجه إليه دائماً، فيكون بذله حينئذٍ أفضل، وأمّا إذا تيقّن بالموت فقد هان عليه بذله[1] ولهذا قيل:

فَكُلْ[2] إنْ أكلتَ وأطْعِمْ أخاك فـــلا الزَّادُ يــبقى ولا الآكِــلُ

---

(١) قوله: **«إذا تيقّن بالموت فقد هان عليه بذله»**. ولهذا قال طرفة من الطّويل:

فإن كُـنْـتُ لا أَسْـطِيعُ دَفْـعَ مـنيّتي فذَرْني أُبَادِرْها بما مـلكَتْ يَـدِيْ

وقال مهيار الدّيلميّ شاعر الشّيعة من المتقارب:

فَكُـلْ إنْ أكـلتَ وأَطْـعِمْ أخـاك فـــلا الزَّادُ يَـبْقَى ولا الآكِــلُ

(٢) قوله: **«فكل إن أكلت»** البيت من مدوّر المتقارب والقائل مهيار الدّيلمي ـ رحمه الله ـ من قصيدة طويلةٍ يذمّ الزّمان وأهله ويمدح صديقاً له يقال له ابن أيّوب والقصيدة طويلة جدّاً اخترنا منها هذه الأبيات:

ســوى رَسَــني قــاده البـاطِلُ وعــاج بــه الطّــائل الحــائِلُ

وغيري شفاه الخيال الكـذوب وعـــلّله الواعِـــدُ المـاطِلُ

قال:

ولَــلْجُبْنُ خـير، لو أنّ الرَّدَى عــن المـرء فـي عـيشه غـافِلُ

فلو أدرك المَجْدُ بـين البـيوت لمــا أصـحر الأَسَـدُ البـاسِلُ

إذا كــان فـي الأرض رزق بـلا ســؤالٍ فــلا أفـلح السّـائِلُ

تـــقدّم ولا تـــتوقَّ الحــمام فــما أنت مــن يــومه وائِــلُ

كفى صاحبي غـدرةً أن عَـلَتْ بــه الحـالُ وانـحطَّ بـي نـازِلُ

أمـا تسـتحي حـالياً بـالغنى ومــولاك قــبل الغنى عـاطِلُ

فأقســـم لو دولة الدّهــر لي لمــا مــال عــنك بــها مــائل

⇐

وما يقال: إنّ المراد بـ«النَّدَى» بذل النّفس[1] **فليس بشيء**؛ لأنّه لا يفهم من إطلاق لفظ «النّدى» ولأنّه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النّفس إلّا عدم التّحرّز عن الأُمور الّتي من شأنها الإهلاك، وهذا بعينه معنى الشَّجَاعة.

[كلام أبي الفتح بن جنّي]

والأظهر ما ذكره الإمام ابن جنّي[2] وهو أنّ في الخلود وتنقّل الأحوال فيه من

⇐ ولا اقتسمت بيننا صُوْعَها فأقسط ما قسم العادِلُ
تذكَّرْ فكم قولةٍ أمس قلـ ـتَ والفعل يضمنه القائلُ
وكل إنْ أكلتَ وأطعِم أخاك فلا الزّاد يبقى ولا الآكِلُ
عجبت لمغترسي بالوداد وغُصْني من رفده ذابِلُ
ومنتقصي حظّ إسعاده ويشهد لي أنّني فاضِلُ
أسلّم للفقر كفّي وأنْـ ـتَ دون فمي رامح نابِلُ
وهل عائد بحياة القتيـ ـلِ أن يستقاد به القاتِلُ
وما عابني ناقص منكم بشيءٍ سوى أنّني فاضِلُ
حَمَى اللهُ لي منصفاً وحده حماني والجورُ لي شامِلُ
وحيّا ابن أيُّوبَ من حافظٍ وَفَى، وأخى خائن خاذِلُ
كريم صَفَا لي من قلبه الـ ـودادُ ومن يده النّائِلُ

(١) **قوله: «المراد بالنّدى بذل النّفس»**. لا المال كما قال مسلم بن الوليد من البَسيط:

يجود بالنّفس إنْ ضَنَّ الجوادُ بها والجُوْدُ بالنَّفْسِ أقصى غاية الجُوْدِ

(٢) **قوله: «والأظهر ما ذكره الإمام ابن جنّي»**. أي: ذكره في كتابين: الأوّل: «الفسر» وهو أقدم شرح كبير لديوان المتنبّي وقد اختصره أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربريّ المعروف بالجُزُوليّ صاحب المقدّمة المعروفة في النّحو المتوفّى سنة ٦٠٧هـ والكتاب المسمّى بـ«الفسر» اليوم هو هذا المختصر، وأصل الكتاب يعتبر مفقوداً وقد قرأ ابن جنّي الدّيوان ⇐

عُسرٍ إلى يُسرٍ، ومن شدّة إلى رخاء، ما يسكّن النّفوس، ويسهّل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

[الحشو الغير المفسد]

﴿وغير المفسد كقوله﴾ أي: عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ «قبله» في قول زهير بن أبي سُلْمى:

﴿فأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ(١)﴾ ولكنّني عن علمِ ما في غَدٍ عَمِي

⇐ على المتنبّي قبل أن يكتب شرحه عليه.

وهذا نصّه: يقول: لو أمن النّاس الموت لما كان للشّجاع فضل، لأنّه قد أيقن بالخلود، فلا خوف عليه، وكذلك الصّابر والسّخيّ، لأنّ في الخلود، وتنقّل الأحوال فيه من عسر إلى شدّةٍ إلى رَخاءٍ ما يسكّن النّفوس ويسهّل البؤس.

القول في هذا هو أنّ الإنسان يبخل خوف الموت، لأنّه إذا عدم ما يقوم به جسمه مات، فإذا أمن لم يشحّ على شيءٍ ولم يبخل به، يتبيّن فضل الجواد والسّخيّ في حال الخوف، فلو أمن النّاس الموت ذهب فضله، وكذلك الصّبر في الأهوال على هذا المنهاج.

الثّاني: «الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي» وهو عبارة عن شرح صغير لديوان المتنبّي شرح فيه ديوانه مختصراً وهذان الشّرحان يعتبران من أقدم وأهم وأوثق شروح ديوان المتنبّي، وكلّ من شرح شعر المتنبّي بعده فهو عِيال على ابن جنّي، وعبارة ابن جنّي في الشّرح الصّغير عينها في الشّرح الكبير.

(١) قوله: «فأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل زهير بن أبي سُلْمَى في المعلّقة المعروفة قالها في الصُّلْحِ الواقع بين عَبْس وذُبيان مطلعها:

أمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تكلّم بحومانة الدَّرَّاج فالمتثلّم

ودارٌ لها بالرَّقمتين كأنّها مراجيعُ وَشْمٍ في نواشِرِ مِعْصَم

⇐

فإن قلت: قد يقال: «أبصرته بعيني» و«سمعته بأُذني» و«ضربته بيدي» ولا يجعل مثل هذا من قبيل الحشو؛ لوقوعه في التّنزيل نحو: ﴿**فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾[١].

قلت: أمثال ذلك إنّما يقال في مقام يفتقر إلى التّأكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه: «يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه».

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾[٢] فمعناه: أنّه قول لا يعضُدُه

⇐ بها العِيْنُ والآرامُ يمشين خِلْفَةً ... وأطلاؤُها ينهَضْنَ من كلّ مجثمِ

يقول:

سَئِمْتُ تكاليفَ الحَياة ومَنْ يَعِشْ ... ثمانين حولاً لا أبا لك يَسْأَمِ

رأيتُ المَنايا خَبْطَ عَشْوَاءَ من تُصِبْ ... تُمِتْهُ ومَنْ تُخْطِئ يُعَمَّر فيَهْرَمِ

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ولكنّني عن علم ما في غدٍ عَمِي

ومَنْ لا يُصَانِعْ في أُمور كثيرة ... يُضَرَّس بأنيابٍ ويُوْطَأْ بِمِنْسَمِ

ومَنْ يك ذا فضلٍ فَيَبْخَلْ بفضله ... على قومه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

ومَنْ يجعل المعروف مِنْ دون عِرْضِهِ ... يَفِرْهُ ومَنْ لا يتّقِ الشَّتْمِ يُشْتَمِ

ومَنْ لا يَذُدْ عن حوضه بسِلاحه ... يُهَدَّمْ ومَنْ لا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ

ومَنْ هاب أسباب المنيّة يَلْقَها ... ولو رام أسباب السَّماءِ بِسُلَّمِ

ومَنْ يعص أطراف الزِّجاج فإنّه ... مُطِيْعُ العوالي رُكِّبَتْ كلَّ لَهْذَمِ

ومَنْ يُوْفِ لا يُذْمَمْ ومَنْ يُفْضِ قَلْبُهُ ... إلى مطمئنّ البرّ لا يتجمجمِ

ومَنْ يغترب يحسب عدوّاً صديقَه ... ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسه لا يُكَرَّمِ

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالها تخفى على النَّاس تُعْلَمِ

ومَنْ لا يزل يَسْتَحْمِلِ النَّاسَ نفسه ... ولا يُغْنِهَا يوماً من الدَّهر يُسْأَمِ

* * *

(١) البقرة: ٧٩.

(٢) التّوبة: ٣٠.

برهان، فما هو إلّا لفظ يفوهون به لا معنى له، كالألفاظ المهملة الّتي هي أجراس ونَغَم لا معاني لها.

وذلك لأنّ القول الدّالّ على المعنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثّر في القلب، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير، ولهذا قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ** ﴾[١].

[المساواة]

﴿ المساواة[٢] ﴾ قدّمها؛ لأنّها الأصل والمقيس عليه **﴿ نحو: ﴿ وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾[٣] وقوله ﴾** أي: قول النّابغة يخاطب أبا قابوس:

﴿ فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي[٤] * وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى ﴾ هو اسم موضع من

---

(١) آل عمران: ١٦٧.

(٢) **قوله: «المساواة»**. لمّا فرغ المصنّف من ذكر الإيجاز والإطناب والمساواة بما يفيد تعريفها شرع في تفصيل أمثلة كلّ منها، فقال: المساواة إلى آخره....

(٣) فاطر: ٤٣.

(٤) **قوله: «فإنّك كالليل الّذي هو مدركي»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل النّابغة الذُّبْيَاني، أبو أُمامة زِياد بن مُعاوية بن ضِباب الشّاعر الحجازيّ في عصر الجاهليّة من الطبقة الأُولى المتوفّى سنة ١٨ قبل الهجرة، كانت تُضْرَبُ له قُبّة من جلد أحمر بسوق عُكاظ فتقصِدُه الشّعراء، فتعرِض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسّان والخَنْساء ممّن يعرض شعره على النّابغة، وكان أبو عمرو بن العلاء يفضِّله على سائر الشّعراء، وهو أحد الأشراف في الجاهليّة، وكان حظيّاً عند النّعمان بن المنذر حتّى شبّب في قصيدة له بالمتجرّدة زوجة النّعمان فغَضِبَ النّعمان ففرّ النّابغة، ووفد على الغسّانيّين بالشّام ثمّ رضي عنه النّعمان فاعتذر إليه بالقصيدة الّتي منها هذا الشّاهد والّتي اشتهر بالاعتذاريّات وهي أجود أشعار العرب في باب العُذْر على الإطلاق

⇐

⇐ وفيه يفضل النّابغة على غيره حتّى قيل في الإجابة عن أشعر الشّعراء: «امرؤ القيس إذا ركب، والنّابغة إذا هرب، وزهير إذا رغب، والأعشى إذا طرب» أي: امرؤ القيس في وصف الفرس، والنّابغة إذا فرّ من الخوف ثمّ أراد أن يعتذر، وزهير في المدح إذا طمع في مال الدّنيا، والأعشى في الطّرب ولذا يقال له: صنّاجة العرب. وقد بيّن البديع الهمذاني في المقامة القريضيّة منازل الشّعراء ومراتبهم كما هي حقّهم، والقصيدة الّتي فيها البيت مطلعها هي:

عَفَا ذو حُساً من «فَرْتَنَى» فـ«الفوارع» ... فجنبا «أريكٍ» فالتِّلاع الدّوافع

فمجتمع «الأشراج» غَيَّرَ رسمها ... مصايفُ قد مرَّتْ بنا ومرابِعُ

توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

ومنها:

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها ... عليه قضيم نمّقته الصَّوانِعُ

ومنها:

على حين عاتبتُ المشيب على الصِّبا ... وقُلْتُ ألمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

وقد حال همّ دون ذلك شاغلٌ ... مكان الشِّغاف تبتغيه الأصابعُ

وعيدُ أبي قابوسَ في غير كُنْهِهِ ... أتاني ودوني راكِسٌ فالضَّواجِعُ

فبِتُّ كأنّي ساورتني ضَئِيلَة ... من الرُّقْشِ في أنيابها السّمّ نَاقِع

يُسَهَّدُ من ليل التَّمام سليمُها ... لِحَلْي النّساء في يديه قعاقِعُ

تناذرها الرَّاقُوْنَ من سُوْءِ سمّها ... تطلّقه طوراً وطوراً تراجِعُ

أتاني أبيتَ اللعن أنّك لُمْتَنِي ... وتلك التي تستَكُّ منها المسامِعُ

مقالةُ أنْ قد قلتَ سوف أَنَالُهُ ... وذلك مِن تلقاء مثلك رائِعُ

لَعَمْرِي ـ وما عُمْرِي عليَّ بهيّنٍ ـ ... لقد نطقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارع

أَقارع عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرها ... وجوهُ قرودٍ تبتغي مَنْ تُجَادِعُ

قال:

⇐

⇐ فإنْ كنتُ لا ذو الضِّغْنِ عنّي مُكذِّبٌ ... ولا حلفي على البرائة نافِعُ
ولا أنا مأمونٌ بشيءٍ أقولُهُ ... وأنتَ بأمرٍ لا محالة واقِعُ
فإنّك كالليل الذي هو مدركي ... وإن خِلْتُ أن المُنْتَأى عنك واسِعُ
خطاطيفُ جُحْنٌ في حِبال متينة ... تمدُّ بها أيدٍ إليك نوازعُ
أتوعِدُ عبداً لم يَخُنْكَ أمانةً ... وتترك عبداً ظالماً وهو ظالِعُ
وأنت ربيعٌ يُنْعِشُ النَّاسَ سيبُهُ ... وسيفٌ أُعِيرَته المنيّةُ قاطعُ
أبى اللهُ إلّا عَدْلَه ووَفَائَهُ ... فلا النُّكْرُ معروف ولا العُرْفُ ضائِعُ

«المنتأى»: الموضع البعيد ـ كما نصّ عليه ابن منظور ـ وهو اسم مكان من «انتأى عنه» ـ أي: بعد ـ وشبّهه باللّيل، لأنّه وصفه في حال هوله وغضبه.

والمراد: أنّه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهَرَب، وصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده، وقد اعترض الأصمعيّ على النّابغة فقال: أما تشبيهه الإدراك بالليل فقد تساوى اللّيل والنّهار فيما يدركانه، وإنّما كان سبيله أن يأتي بما لا قسيم له حتّى يأتي بمعنى منفرد.

وأكثر أهل الأدب على أنّ قول عليّ بن جبلة أحسن من بيت النّابغة في هذا المعنى:

وما لامرئٍ حاولتَه منك مَهْرَبٌ ... ولو رفعَتْهُ في السَّماءِ المطالِعُ
بلى هارب لا يهتدِي لمكانه ... ظَلَامٌ ولا ضَوْءٌ من الصُّبْح ساطِعُ

وسمّي النّابغة لقوله:

* وقد نبغَتْ لهم منّا شؤون *

قالوا: إنّ الّذي من أجْله هرب النّابغة من النُّعْمان أنّه كان هو والمنخّل بن عبيد بن عامر اليشكريّ جالسين عنده، فقال النّعمان للنّابغة: يا أبا أُمامة، صِف المتجرّدة في شعرك، فقال قصيدته:

من آل مَيَّةَ رائح أو مغتدي ... عَجْلاَن ذا زادٍ وغير مزوّدِ
زعم البوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غداً ... وبذاك تَنْعَابُ الغُرابِ الأسودِ

⇐

«انتأى عنه» ـ أي: بعد ـ ﴿ عَنْكَ واسِعُ ﴾ أي: ذو سَعَةٍ وبُعْد.

شَبَّهَهُ باللّيل لأنّه وصفه في حال سَخَطه وهَوْله، والمعنى: أنّه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في المَهْرَب، فصار إلى أقصى الأرض، لِسَعَةِ ملكه وطول يده؛ لأنّ له في جميع الآفاق مطيعاً لأوامره يَرُدُّ الهارب إليه.

فإن قيل: كلا المثالين غير صحيح؛ لأنّ في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشّرط، فيكون إيجازاً لا مساواة.

قلنا: اعتبار ذلك أمر لفظيّ[1] ورعاية للقواعد النّحويّة من غير أن يتوقّف عليه

⇐ لا مرحباً بغدٍ، ولا أهلاً به ... إن كان تفريق الأحبّة في غَدِ
أَزِفَ التّرحّل غير أنّ رِكابنا ... لمّا تزل برحالنا وكأنْ قَدِ
في إثْر غانيةٍ رَمَتْك بسهمها ... فأصاب قلبك غير أنْ لم تقصِدِ
بالدّرّ والياقوت زُيِّنَ نحرُهَا ... ومُفَصَّلٍ من لؤلؤٍ وزبرجدِ
سقط النّصيف ولم ترد إسقاطه ... فتناولته واتّقتْنا باليد
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنّ بنانه ... عَنَمٌ على أغصانه لم يُعْقَد
وبفاحمٍ رَجْلٍ أثيثٍ نبتُهُ ... كالكرم مال على الدِّعامَ المُسْنَدِ
نظرَتْ إليك لحاجةٍ لم تقضِها ... نظر السّقيم إلى وجوه العُوَّدِ

وفي هذه وصف بطنها وروادفها وفرجها فلحق المنخّل من ذلك حسد فوشى وقال للنّعمان: ما يَسْتطيع أن يقول هذا الشّعر إلّا مَنْ جرّب، فوقر ذلك في نفس النّعمان، وبلغ النّابغة، فخافه فهرب فصار إلى غسّان، فنزل بعمرو بن الحارث الأصغر، ومدحه ومدح أخاه النّعمان، ولم يزل مقيماً مع عمروٍ حتّى مات ومَلَكَ أخوه النّعمان فصار معه إلى أن استعطفه النّعمان بن المنذر فعاد إليه.

(١) **قوله: «اعتبار ذلك أمر لفظيّ»**. أي: ما جرى العرف بالاستغناء عنه من دون قرينةٍ خارجة عن الكلام المتلفّظ به يكون تقديره مراعاة للقواعد اللفظيّة فلا يكون حذفه إيجازاً، ⇐

تأدية أصل المراد، حتّى لو صرّح بذلك لكان إطناباً، بل ربّما يكون تطويلاً.

وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصاً عن أصل المراد ممنوع.

على أنّه قد صرّح كثير من النُّحاة[1] بأنّ مثل هذا الشّرط ـ أعني: الشّرط الواقع حالاً ـ لا يحتاج إلى الجزاء.

[الإيجاز ضربان]

[إيجاز القصر] ﴿ **والإيجاز ضربان**[2]: **إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف نحو:** ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[3] **فإنّ معناه كثير ولفظه يسير** ﴾ لأنّ المراد به أنّ الإنسان إذا علم أنّه متى قَتَلَ قُتِل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يُقْدِمَ على القتل، فارتفع بالقتل الّذي هو القِصاص كثير من قتل النّاس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم ﴿ **ولا حذف فيه** ﴾.

⇐ والمستثنى منه والجواب في الآية والبيت مستغنىً عنهما في الإفادة، فلا يكون حذفهما إيجازاً.

وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس الكلام إلّا بقرينة خارجةٍ عن الكلام يكون حذفه إيجازاً للاحتياج إليه في إفادة المعنى.

(١) **قوله: «قد صرّح كثير من النُّحاة»**. ومنهم المحقّق الرّضيّ ـ على ما يظهر من كلامه في باب كلم المجازاة من «شرح الكافية» ـ.

(٢) **قوله: «والإيجاز ضربان»**. **أحدهما**: إيجاز قصر، وهو ما ليس بحذفٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ وقول الإمام أبي عبدالله الصّادق ـ عليه السّلام ـ حينما سأله المنصور الدّوانيقيّ القدوم إليه للنّصيحة: «من أراد الدّنيا لاينصحك، ومن أراد الآخرة لا يصحبك».

وثانيهما: إيجاز حذفٍ كقوله ـ عليه السّلام ـ «لكلّ شيءٍ ثواب إلّا الدَّمْعة فينا» أي: لكلّ شيءٍ ثواب محدود إلّا الدّمعة فينا فإنّ ثوابه غير محدود.

(٣) البقرة: ١٧٩.

فإن قلت: أليس فيه حذف الفعل الّذي يتعلّق به الظّرف؟

قلت: لمّا سدّ الظّرف مسدّه ـ ووجب تركه؛ لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه، حتّى لو ذكر لكان تطويلاً ـ صحّ أن ليس فيه حذف شيء ممّا يُؤَدَّى به أصل المراد، وتقدير الفعل إنّما هو مجرّد رعاية أمر لفظيّ، وهو أنّ حرف الجرّ لابدّ أن يتعلّق بفعل.

[مرجّحات إيجاز القرآن على قول العرب]

﴿ **وفضله** ﴾ ـ أي: رجحان قوله ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ ـ ﴿ **على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل»** ﴾.

١ ـ ﴿ **بقلّة حروف ما يناظره** ﴾ أي: اللّفظ الّذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» ﴿ **منه** ﴾ أي: من قوله: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾.

وما يناظره منه هو «في القِصاص حياة» لأنّ قوله: «ولكم» لا مدخل له في المناظرة؛ لكونه زائداً على معنى قولهم: «القتل أنفى للقتل» فحروف «في القِصاص حياة» أحَدَ عَشَر، إن اعتبر التّنوين، وإلّا فعشرة، وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر.

والمعتبر الحروف الملفوظة[1] لا المكتوبة؛ لأنّ الإيجاز إنّما يتعلّق بالعبارة دون الكتابة.

٢ ـ ﴿ **والنّصّ على المطلوب** ﴾ الّذي هو الحياة، بخلاف قولهم، فإنّه لا يشتمل على التّصريح بها.

---

(١) **قوله: «والمعتبر الحروف الملفوظة»**. جواب عن اعتراضٍ وسؤالٍ وهو: أنّ حروف ﴿ **فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ ثلاثة عشر باعتبار التّنوين، لأنّ من جملة حروفه الياء في كلمة «في» والهمزة في كلمة «أل» فلايتمّ قولكم: «إنّ حروفه أحد عشر باعتبار التّنوين» وأشار إلى الجواب بقوله: والمعتبر الخ....

٣ ـ ﴿ **وما يفيده تنكير «حياة» من التّعظيم، لمنعه** ﴾ أي: منع القِصاص إيّاهم ﴿ **عمّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد** ﴾ فالمعنى: لكم في هذا الجنس من الحكم الّذي هو القِصاص حياة عظيمة.

٤ ـ ﴿ **أو النّوعيّة** ﴾ عطف على «التّعظيم» أي: لكم في القِصاص نوع من الحياة، وهي الحياة ﴿ **الحاصلة للمقتول** ﴾ ـ أي: الّذي يُقْصَدُ قتله ـ ﴿ **والقاتل، بالارتداع** ﴾ عن القتل، لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل، لأنّه إذا همّ بالقتل فَعَلِمَ أنّه يقتصّ منه فارتدع سَلِمَ صاحبه من القتل وسَلِمَ هو من القَوَد.

٥ ـ ﴿ **واطّراده** ﴾ أي: يكون قوله: «ولكم في القِصاص حياة» مطّرداً؛ لأنّ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف قولهم؛ فإنّ القتل الّذي هو أنفى للقتل ما يكون على وجه القِصاص لا مطلق القتل، لأنّ القتل ظلماً ليس أنفى للقتل بل أدعىٰ له.

٦ ـ ﴿ **وخُلُوّه** ﴾ أي: بخلوّ قوله: «ولكم في القِصاص حياة» ﴿ **عن التّكرار** ﴾ بخلاف قولهم، فإنّه يشتمل على تكرار «القتل»، والتَّكرار من حيث إنّه تكرار من عيوب الكلام، بمعنى أنّ ما يخلو عن التّكرار أفضل ممّا يشتمل عليه، ولا يلزم من هذا أن يكون التّكرار مخلّاً بالفصاحة.

فإن قيل: هذا التّكرار **ردّ العَجُز على الصّدر** وهو من المحسّنات؟

قلنا: حسنه ليس من جهة التّكرار، بل من جهة **ردّ العَجُز على الصّدر** وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التّكرار، ولهذا قالوا: الأحسن في **ردّ العَجُز على الصّدر** أن لا يؤدّي إلى التّكرار ـ بأن يكون كلّ من اللّفظين بمعنى آخر ـ.

٧ ـ ﴿ **واستغنائه** ﴾ أي: وباستغناء قوله: «ولكم في القصاص حياة» ﴿ **عن تقدير**

محذوف ﴾ بخلاف قولهم فإنّه يحتاج إليه، أي: «القتل أنفى للقتل من تركه»[١].

٨ ـ ﴿ **والمطابقة** ﴾ أي: باشتماله على صَنْعة **المطابقة** وهي الجمع بين المتضادّين كالقِصاص والحياة.

٩ ـ ورجّح أيضاً بما فيه من الغرابة وهو أنّ الاقتصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة.

١٠ ـ وبسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة[٢] الّتي تنقض سلاسة الكلام،

---

(١) **قوله: «القتل أنفى للقتل» من تركه»**. وهذا التّقدير حكم به أفعل التّفضيل، لأنّه يستعمل بأحد الوجوه الثّلاثة: معرّفاً بـ«أل» أو مضافاً أو بـ«من» الجارّة وحيث لا يكون هاهنا الإضافة، والتّعريف فلابدّ من تقدير «من» كما في قولهم: «الله أكبر» أي: «أكبر من أن يوصف» كما نصّ عليه الإمام الصّادق ـ على ما رواه الكلينيّ ـ رحمه الله ـ في باب معاني الأسماء واشتقاقها من كتاب «الكافي» ـ وخطّأ تقديرهم: «من كلّ شيءٍ» ـ كما نصّ على هذا التّقدير ابن النّحّاس ـ لأنّه يدلّ على أنّهم أحاطوا باللّه وقايسوه مع كلّ شيء فوجدوه أكبر منه وهذا غلط واضح لاستحالة الإحاطة به ـ عزّ وجلّ ـ ولعدم إمكانها بهم أيضاً.

(٢) **قوله: «توالي الأسباب الخفيفة»**. أهل العَروض يقولون: الأركان العروضيّة إنّما تتألف من ثلاثة أشياء: السّبب والوتدِ والفاصلة. **والسّبب** نوعان: **خفيف**: وهو متحرّك بعده ساكن نحو: «لَمْ» و«لَنْ».

وثقيل: وهو متحرّكان نحو: «لِمَ» و«بِمَ» ـ عند الاستفهام ـ وقال الشّاعر الرّاجز:

والسّبب الخفيف حرفان سَكَنْ ... ثانيهما كما تقول «لم» و«لَنْ»

والسّبب الثّقيل حرفان بلا ... تسكين شيءٍ منهما نِلْتَ العُلَا

والوتِد: صنفان: **مجموع** وهو متحرّكان بعدهما ساكن نحو: «رَمَى» و«غزا».

ومفروق: وهو ساكن بين متحرّكين نحو: «قَاْلَ» و«باعَ».

والوتد المجموع زاد حَرْفا ... مسكّناً على الثّقيل وَصْفا

وإن يك السّاكن جاء في الوَسَطْ ... فسَمِّهِ المفروق واحذَر الغَلَطْ

⇐

بخلاف قولهم، فإنّه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحرّكين متلاصقين إلّا في موضع واحد[1].

١١ ـ وبخلوّه عمّا يشتمل عليه قولهم من التّناقض بحسب الظّاهر وهو أنّ الشّيء ينفي نفسه.

وفيه نظر؛ لأنّ ذلك غرابة محسنّة.

١٢ ـ وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة.

وفيه نظر؛ لأنّ تقديم الخبر على المبتدأ المنكّر مثل: «في الدّار رجل» لا يفيد الاختصاص.

[إيجاز الحذف]

﴿ **وإيجاز الحذف** ﴾ عطف على «إيجاز القصر» وهو ما يكون بحذف شيء.

[تعيين المحذوف]

﴿ **والمحذوف إمّا جزء جملة** ﴾ يعني: بالجزء ما يذكر في الكلام، ويتعلّق به، ولا يكون مستقلّاً ـ عُمْدة كان أو فَضْلة، مفرداً كان أو جُمْلة ـ ﴿ **مضاف** ﴾ بدل من جزء جملة ﴿ **نحو: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[2]** ﴾ أي: أهل القرية.

أو ﴿ **موصوف نحو** ﴾ قول العَرْجيّ:

﴿ أَنَا ابْنُ جَلا ﴾ وطَلّاع الثّنايا[3]   متى أضعِ العمامة تعرفوني

⇐ **والفاصلة** فاصلتان: **صغرى**: وهي ثلاث متحرّكات بعدها ساكن نحو: «بَلَغَتْ».

وكبرى: وهي أربع متحرّكات بعد ساكن نحو: «بلغني».

(١) وهو لام «القتل» الأول وألف «أنفى».

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) **قوله: «أنا ابن جَلا وطلّاع الثّنايا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب ⇐

⇐ المماثل، والقائل: سُحَيْم بن وَثِيْلٍ الرِّياحيّ ـ كما نصّ عليه الأصمعيّ في «الأصمعيّات» وغيره في غيرها ـ وكان سحيم من المعاصرين للفرزدق.

أنـا ابـن جـلا وطـلّاع الثّـنايا ... مـتى أضـع العِـمامة تـعرفوني
فـإنّ مكـاننا مـن حـميريّ ... مكانُ الليث مِنْ وسطِ العرينِ
وإنّـي لا يـعود إليّ قِـرْني ... غَـداةَ الغِبِّ إلّا فـي قَـرينِ
بـذي لَـبِدٍ يَـصُدُّ الرَّكْبَ عـنه ... ولا تُـؤْتَى فـريستُه لحِـيْنِ
عَذَرْتُ البُـزْلَ إذْ هـي خـاطَرَتْني ... فـما بـالي وبـالُ ابـنَيْ لَـبُوْنِ
ومـاذا يَـدَّرِي الشّـعراءُ مـنّي ... وقـد جـاوزتُ رأس الأربـعينِ
أخـو خـمسين مـجتمِعٌ أَشُـدِّي ... ونـجّذني مـجاورة الشُّـؤون
فـإنّ عُـلَالتي وجِـراء حَـوْلي ... لَـذُوْ شِـقٍّ عـلى الضَّـرْعِ الظَّـنُوْنِ
سَأُحْـيِي مـا حَـيِيْتُ وإنَّ ظَـهْرِي ... لَـمُشْتَدٌّ إلى نَـضْرٍ أمِـيْنِ
كـريمُ الخَـالِ مـن سَـلَفَيْ رِيـاحٍ ... ـ كَنَصْلِ السّيف ـ وضّاحُ الجبين
فـإنّ قـناتنا مَشِـظٌ شَـظَاها ... شـديدٌ مـدّها عُـنُقَ القـرينِ

وليست الأبيات للعَرْجيّ عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفّان المتوفّى سنة ١٢٠هـ ـ كما زعمه الشّارح هاهنا ـ وهو شاعر بني أُمَيَّةَ وكان يـهجو إبـراهـيم بـن هِشـام المـخزوميّ فأحبسه وقال في السّجن:

كأنّـي لم أكـن فـيهم وسـيطاً ... ولم تك نسبتي في آل عَـمْرِو
أضاعوني وأيّ فـتىً أضـاعوا ... لـيـوم كـريهةٍ وسِـداد ثَـغْرِ

وهذا البيت الثّاني اشتهر نسبته إلى العَرْجيّ ولكنّه لأُميّة بن أبي الصَّلْت الثَّقَفيّ وهـو شاعر مخضرم توفّي سنة ٥ من الهجرة وشعره في الطبقة الأُولى وهذا بيت يتيم استعمله الشّعراء بعد أُميّة ـ ومنهم العرجيّ ـ في أشعارهم اقتباساً أو استراقاً.

وذكر ابن قتيبة في كتاب «الشّعر والشّعراء» مطلع هذه القصيدة في أبيات أُخَر، ونسبها للمثقّب العبديّ، وقال: لو كان الشّعر كلّه على هذه القصيدة لوجب على النّاس أن يتعلّموه

⇐

«الثنيّة» العَقَبة، و«فلان طَلّاع الثّنايا» أي: ركّاب لِصِعَابِ الأُمور ﴿أي﴾ أنا ابن ﴿رجلٍ جَلاَ﴾ أي: «انكشف أمره» أو «جلا الأُمور» أي: «كشفها» فحذف الموصوف.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

وقيل: إنّ الصّفة[1] إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلّا بشرط أن يكون

⇐ وهذه رواية ابن قتيبة:

أفاطِمَ قبل بينكِ مَتِّعِينِي	ومَنْعُكِ ما سألتُ كأن تبيني
ولا تُبْدِي مواعِدَ كاذباتٍ	تَمُرُّ بها رِياح الصَّيْفِ دُوْني
فإنّي لو تخالفني شِمالي	بِنَصْرٍ لم تُصَاحِبْها يميني
إذاً لقطعتُها ولقُلْتُ بِيْنِي	كذلك أَجْتَوِي مَنْ يَجْتَوِيْنِي
فإمّا أن تكون أخي بحقٍّ	فأعرف منك غَثّي مِنْ سَمِيني
وإلّا فاطّرِحْني واتّخِذْني	عدوّاً أتّقيك وتتّقيني
وما أدري إذا يمّمتُ أرضاً	أُريد الخير أيّهما يليني
أألخير الّذي أنا أبتغيه	أم الشّرّ الّذي هو يبتغيني

قال العامليّ في «العقود»: ومن الغريب قول الشّارح هاهنا أنّه للعَرْجيّ، وفي البديع أنّه لسحيم.

و«جلا» يستعمل لازماً ومتعدّياً وإليهما أشار الشّارح بقوله: أي: «انكشف أمره» على اللزوم أو «جلا الأُمور» ـ أي: كشفها ـ على التعدّي، قال العاملي في شرح قوله: «متى أضع العِمامة» كانت عادة العرب، خصوصاً في الحرب، إذا تَعمّم الرّجل غَطّى وجهه بالعِمامة، لئلّا يُعرف، فإذا أراد أن يعرف وضعها، ثمّ توسّعوا في ذلك فقالوا لمن شهر نفسه، أو دخل في أمرٍ بلا خوفٍ، «قد وضع العِمامة» والشّاهد فيه: الإيجاز بحذف الموصوف.

(١) **قوله: «وقيل: إنّ الصّفة»**. هذا كلام المحقّق الرّضي في باب النّعت من «شرح الكافية» ١: ٣١٧: اعلم أنّ الموصوف يحذف كثيراً إن عُلِمَ، ولم يوصف بظرف أو جملة؛ كقوله ـ ⇐

الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ«من» أو بـ«في» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [1][2] وكقولك: «ما في القوم دون هذا»[3].

وفي غيره نادر لاسيّما إذا لزم منه[4] إضافة غير الظّرف إلى الجملة، فلفظ «جلا»[5] هاهنا عَلَمٌ وحذف التّنوين لأنّه محكيّ ـ كـ«يزيد» في قوله:

⇐ تعالى ـ: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [الصّافّات: ٤٨].

فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً بالشّرط المذكور بعد، لكن لا كالأوّل في الكثرة، لأنّ القائم مقام الشّيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الّذي هو الموصوف، وكذا الظّرف والجارّ، لكونهما مقدّرين بالجملة على الأصحّ.

وإنّما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ«من» أو بـ«في» قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ وقال: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ أي: ما من ملائكتنا إلّا ملك له مقام معلوم.

قال: فإن لم يكن كذا لم يقم الجملة والظّرف مقامه إلّا في الشّعر، قال:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا ... متى أضع العِمامة تعرفوني

ثمّ قال: وإنّما كثر بالشّرط المذكور لقوّة الدّلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كأنّه مذكوراه مختصراً.

(١) الأعراف: ١٦٨.

(٢) **قوله: «ومنهم دون ذلك»**. أي: «قوم دون ذلك»، والموصوف بعض ما قبله، أي: الضّمير المجرور بـ«من».

(٣) **قوله: «ما في القوم دون هذا»**. أي: «رجل دون هذا» والموصوف بعض ما قبله، أي: القوم المجرور بـ«في».

(٤) **قوله: «إذا لزم منه»**. أي: من حذف الموصوف إضافة غير الظّرف إلى الجملة.

(٥) **قوله: فلفظ «جلا»**. أي: لفظ «جلا» على هذا ليس بفعل يكون صفة لمحذوفٍ وذلك لفقدان الشّرط ـ الّذي ذكره الشّارح نقلاً عن المحقّق الرّضي ـ بل هو في المقام اسم علم مثل «شَمَّرَ» ونحوه، وإنّما حذف منه التّنوين لأنّه محكيّ بحاله السّابق على النّقل.

نُبِّئْتُ أخوالي بني يـزيد[(١)] ظـلماً عـلينا لهُـمُ فَـديد

ـ لا لأنّه غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل ـ على ما توهّمه بعض النُّحاة ـ لأنّ هذا الوزن ليس ممّا يختصّ بالفعل ولا في أوّله زيادة كزيادة الفعل.

وتحقيق ذلك أنّ الفعل المنقول إلى العلميّة[(٢)] إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علماً فهو محكيّ وإلّا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه.

﴿أو صفة نحو: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾[(٣)]﴾ أي: «كـلّ سفينة ﴿صحيحة» أو نحوها﴾ كـ«سالمة» أو «غير معيبة» وما يؤدّي هذا المعنى

---

(١) **قوله: «نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيد»**. البيت من الرَّجَز، والقائل: رؤبة بن العجّاج أبو الجَـحّاف ابن عبدالله التميميّ السّعدي من مخضرمي الدّولتين ـ الأمويّة والعبّاسيّة ـ كـان بـالبصرة وتوفّي سنة ١٤٥هـ وتمامه:

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ والبُـرُوْدُ والقَـزُّ حُـبّاً مـاله مَـزِيْدُ

«نُبِّئْتُ»: مجهول بمعنى: «أُخبرت» له ثلاثة مفاعيل:

الأوّل: الضّمير النّائب عن الفاعل.

والثّاني: «أخوالي» و«بني يزيد» عطف بيان لـ«أخوالي».

والثّالث: جملة «لهم فديد» وهي مبتدأ مؤخّر وخبر مقدّم في محلّ المفعول الثّالث.

و«ظلماً» مفعول مطلق، أو حال بتأويل: «ظالمين». والفديد: الصّياح.

وقوله: «يزيد» حكي مرفوعاً لقصد التّسمية بالجملة.

(٢) **قوله: «الفعل المنقول إلى العلميّة»**. الفعل المنقول إلى العلميّة قسمان:

الأوّل: أن ينقل مع فاعله واعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علماً وهذا محكيّ.

الثّاني: أن لا ينقل مع فاعله وحكمه حينئذٍ حكم المفرد في الإنصراف إن اشتمل بعد النّقل على سببين أو واحدٍ يقوم مقامهما، وعدمه إن لم يشتمل على سببين أو واحد يقوم مقامهما.

(٣) الكهف: ٧٩.

﴿ بدليل ما قبله ﴾ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا** ﴾[١] فإنّه يدلّ على أنّ الملك كان إنّما يأخذ الصّحيحة دون المعيبة.

﴿ أو شرط كما مرّ ﴾ في آخر باب الإنشاء[٢].

﴿ أو جواب شرط، إمّا لمجرّد الاختصار نحو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ ﴾[٣] أي: «أعرضوا» **بدليل ما بعده ﴾** وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ** ﴾[٤].

﴿ أو للدّلالة ﴾ عطف على قوله: «لمجرّد الاختصار» يعني: يكون حذف جواب الشّرط للدّلالة **﴿ على أنّه ﴾** أي: جواب الشّرط **﴿ شيء لا يحيط به الوصف ﴾**.

﴿ أو لتذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن ﴾ ولا يتصوّر مطلوباً أو مكروهاً إلّا وهو يجوّز أن يكون الأمر أعظم منه.

بخلاف ما إذا ذكر، فإنّه يتعيّن وربّما سهل أمره عنده.

ألا ترى أنّ المولى إذا قال لعبده: «والله لئن قمت إليك» وسكت، تزاحمت عليه من الظّنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نصّ من مؤاخذته على ضرب من العذاب.

وكذلك إذا قال الشّيخ المُتَبَحْبِح[٥]: «إذا رأيتني شابّاً» وسكتَ، جالت الأفكار له بما لم تَجُلْ به لو أتى بالجواب.

---

(١) الكهف: ٧٩.

(٢) **قوله: «في آخر باب الإنشاء»**. أراد به قوله: «وهذه الأربعة يجوز تقدير الشّرط بعدها».

(٣) يس: ٤٥.

(٤) الأنعام: ٤.

(٥) **قوله: «الشّيخ المُتَبَحْبِح»**. بالحاءين المهملتين اسم فاعل من «باب التفعلل» من زوائد الرّباعي الّذي في صوته بُحّة وهي حالة مشعرة بكبر السنّ وعدم القوّة و«إذا» بمعنى الماضي.

﴿مثالهما﴾ أي: مثال الحذف للدّلالة على أنّه شيء لا يحيط به الوصف، والحذف ليذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن ﴿ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (١) ﴾، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُون مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (٢)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ﴾ (٣)، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٤).

﴿أو غير ذلك﴾ عطف على قوله: «جواب الشّرط» أي: والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند إليه، والمسند، والمفعول، والفعل ـ كما مرّ في الأبواب السّابقة ـ.

وكالحال نحو: «البُرُّ الكُرُّ بستّين» أي: «منه».

والمستثنى نحو: «جاءني زيد ليس إلّا» (٥).

والمضاف إليه نحو:

* بين ذراعي وجبهة الأسد (٦) *

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) سبأ: ٣١.

(٣) السّجدة: ١٢.

(٤) الزّمر: ٧١.

(٥) قال الرّومي: التّقدير في المثال الأوّل: «ليس الجائي إلّا زيد» وفي الثّاني مختلف فيه ـ كما يأتي ـ وفي الثّالث والرّابع: «يا ربّي» و«يا غلامي» وفي الخامس: «ليعذبنّ» بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إلى قوله ـ تعالى ـ ﴿فَصَبَّ عَلَيهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَاب﴾ وفي السّادس: «كان ما كان» اهـ مختصراً.

(٦) **قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد»**. المصراع عجز بيت من المنسرح والقائل: الفرزدق ـ كما نصّ عليه البطليوسيّ في «الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمَل» وسيبويه في «الكتاب» والزمخشريّ في «المفصّل» والمبرّد في «المقتضب» ـ وقبله:

⇐

ونحو: «يا ربّ» و«يا غلام».

وجواب القسم نحو: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[(١)].

وجواب «لمّا» نحو: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[(٢)(٣)].

⇒ * يا مَنْ رَأى عارِضاً أرِقت له *

ولا يوجد البيت في ديوانه الموجود.

«يا»: حرف نداء والمنادى محذوف، والتّقدير: «يا قوم» إن كان «مَنْ» استفهاميّةً ويحتمل أن يكون «مَنْ» موصولة فيجوز وقوعه مناديً من دون أن يكون المنادى محذوفاً. و«العارض» السّحاب المعترض في الجوّ و«بين» ظرف يتعلّق بـ«رأى» و«ذراعا الأسد» كوكبان يدلّان على المطر عند طلوعهما و«جبهة الأسد» أربع كواكب، والكلّ من منازل القمر.

والمراد: يا مَنْ رأى سحاباً أفرح به كائناً في الزّمان الواقع بين طلوع هذين المنزلين، والنّداء والاستفهام للتعجّب، وإظهار السّرور، لأنّ نزول المطر في هذا الوقت نافع مطلوب.

والشّاهد فيه: **الإيجاز** بحذف المضاف إليه من قوله: «ذراعي».

قال الرّومي: والتقدير فيه مختلف فيه؛ فذهب المبرّد ومن تبعه إلى أنّ المحذوف ـ وهو المضاف إليه للأوّل والتّقدير: «بين ذراعي الأسد» ـ حذف اكتفاءً بدلالة ما أُضيف «الجبهة» إليه.

وذهب سيبويه إلى أنّه من الثّاني، و«الأسد» المذكور في الآخر هو ما أُضيف إليه «ذراعي» أُخّر ليكون كالعوض في المضاف إليه للثّاني، إذ لو قدّم وقيل: «بين ذراعي الأسد وجَبْهَة» لم يكن للثّاني مضافٌ إليه، ولا ما يقوم مقامه.

والمختار مذهب المبرّد، لأنّ مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار.

(١) الفجر: ١ـ٢.

(٢) الصّافّات: ١٠٣.

(٣) **قوله: «فلمّا أسلما وتلّه للجبين»**. أي: صرعه على شِقّه، فوقع أحد جنبيه على الأرض، ⇐

وكالمعطوف مع حرف العطف ﴿نحو: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ بدليل ما بعده﴾ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أُولٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقفوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[١].

﴿وإمّا جملة﴾ عطف على «إمّا جزء جملة» ﴿مسبّبة﴾ عن سبب مذكور ﴿نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[٢] أي: فعل ما فعل﴾.

ومنه قول أبي الطّيّب:

أَتَى الزّمانَ بنوهُ في شَبيبَتِهِ[٣] فسَرَّهُمْ وأَتَيْناهُ على الهَرَمِ

⇐ و«الجبين» ما عن يمين الجبهة وشِمالها. ففيه حذف جواب «لمّا» أي: كان ما كان ممّا ينطق به الحال، ولا يحيط به الوصف، من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما للّه ـ تعالى ـ وشكرهما على ما أنعم به عليهما ـ من دفع البلاء العظيم بعد حلوله ـ وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثّواب والأعواض، ورضوان الله تعالى ـ الّذي ليس وراءه مطلوب ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ.

(١) الحديد: ١٠.

(٢) الأنفال: ٨.

(٣) **قوله: «أَتَى الزّمانَ بنوهُ في شَبيبَتِهِ»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المماثل وهو آخر بيت من قصيدة طويلة يقولها المتنبّي في مرثية أبي شجاع الفاتك الرّومي المعروف بالمجنون، مطلعها:

حتّامَ نحن نُسَارِي النَّجْمَ في الظُّلَمِ ومَا سُرَاه على خُفٍّ ولا قَدَمِ
ولا يُحِسُّ بأجْفانٍ يُحِسُّ بها فَقْدَ الرُّقَاد غريبٌ باتَ لَمْ يَنَمِ

قال:

تخدي الرِّكابُ بنا بِيْضاً مَشَافِرُهَا خُضراً فراسِنُها في الرُّغْلِ واليَنَمِ
مَعكومةً بسِياط القوم نَضْرِبُها عن مَنْبِتِ العُشْبِ نَبْغِي مَنْبِتَ الكَرَمِ
وأينَ مَنْبِتُهُ من بعد مَنْبِتِهِ أبي شُجَاعٍ قريعِ العُرْبِ والعَجَمِ

⇐

أي: فساءَنَا.

﴿أو سبب﴾ لمذكور ﴿نحو﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[1] إن قدّرت «فضربه بها»﴾ فيكون قوله: «فضربه بها» جملة محذوفة هي سبب لمذكور، وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ﴾ أي: فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[2].

﴿ويجوز أن يقدّر «فإن ضربت بها فقد انفجرت»﴾ فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[3] أي: إن أرادوا وليّاً بحقّ فاللّه هو الوليّ.

⇐ لا فاتِكٌ آخَرٌ في مِصْرَ نقصِدُهُ ... ولا له خَلَفٌ في النَّاس كلّهم
مَنْ لا يشابهه الأحياءُ في شِيَم ... أَمْسَى تشابهه الأمواتُ فِي الرِّمَمِ
عَدِمْتُهُ وكأنّي سِرْتُ أطلُبُهُ ... فما تزيدنيَ الدُّنْيا على العدم

قال:

ولا تَشَكَّ إلى خَلْقٍ فَتُشْمِتَهُ ... شكوى الجَرِيْح إلى الغِرْبان والرَّخِمِ
وكُنْ على حَذَرٍ للنّاس تستره ... ولا يَغُرَّكَ منهم ثَغْرُ مُبْتَسِمِ
غاض الوفاءُ فما تلقاه في عِدَةٍ ... وأَعْوَزَ الصِّدْقُ في الإخبار والقَسَمِ
سبحانَ خالقِ نَفسي كيف لذّتها ... فيما النّفوسُ تَراه غاية الأَلَمِ
الدَّهْر يَعْجَبُ من حَمْلِي نَوائِبَهُ ... وصبرَ جِسْمِي على أحداثه الحُطَمِ
وقتٌ يَضِيْعُ وعُمْرٌ ليتَ مُدَّتَهُ ... في غير أُمَّتِهِ من سالف الأُمَمِ
أتى الزَّمانَ بنوه في شبيبته ... فسرّهم وأتيناه على الهَرَمِ

❊ ❊ ❊

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) البقرة: ٢١٣.

(٣) الشّورى: ٩.

والفاء في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾[١] تسمّى فاء فصيحة[٢]، وظاهر

---

(١) **قوله: «فانفجرت»**. قال ابن هشامٍ في بحث حذف المعطوف عليه من الباب الخامس من كتاب «المغني»: أي: «فضرب فانفجرت».

وزعم ابن عُصْفور أنّ الفاء في «فانفجرَتْ» هي فاء «فضرب» وأنّ فاء «فانفجرت» حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه.

وليس بشيءٍ؛ لأنّ لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدّليل؟

وجوّز الزّمخشريّ ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: «فإن ضربتَ فقد انفجرت».

ويردّه أنّ ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضّرب مثل: ﴿ **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ** ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلّا أنْ قيل: المراد: «فقد حكمنا بترتّب الانفجار على ضربك» اهـ.

قال الرّومي: عبارة «الكشّاف» في سورة البقرة هكذا: الفاء ـ يعني فاء «انفجرت» ـ متعلّقة بمحذوف، أي: «فضرب فانفجرت» أو «فإن ضربت فقد انفجرت» ـ كما ذكرنا في قوله ـ تعالى ـ ﴿ **فَتَابَ عَلَيْكُمْ** ﴾ ـ وهي على هذا فاء فصيحة.

فيفهم من ظاهر قوله على هذا أنّه إشارة إلى التّقدير الثّاني الأقرب، وليس بمتعيّنٍ لجواز أن يكون إشارة إلى تعلّقها بمحذوفٍ.

وذكر صاحب «المفتاح» أنّ الفاء في «فانفجرت» فاء فصيحة، ثمّ قدّر: «فضرب فانفجرت» ولم يتعرّض للتقدير الآخر، فيفهم من ظاهره أنّ كون الفاء فصيحة إنّما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر كلام الكشّاف، والصّواب خلافه لأنّ العَلَم عندهم في الفاء الفصيحة البيت في الشّرح؛ أعني قوله:

❊ قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ❊

وهو بتقدير الشّرط وفاقاً، وإنّما اقتصر السكّاكي على اختيار العطف لقلّة التّقدير فيه، أو لأنّ الفاء الجزائيّة لا يدخل على الماضي المتصرّف إلّا مع لفظة «قد» وإضمارها ضعيف.

واعلم أنّ المختار في وجه تسمية هذا الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف، بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن، مع أنّ حسن موقعها ذوقي لا يمكن التّعبير عنه اهـ.

(٢) **قوله: «فاء فصيحة»**. قال الطّيّبيّ: سمّيت هذه الفاء فصيحةً لإفصاحها عن محذوفٍ غير

⇐

كلام «الكشّاف» أنّ تسميتها فصيحة إنّما هي على التّقدير الثّاني ـ وهو أن يكون المحذوف جزء جملة ـ وظاهر كلام «المفتاح» على العكس، وقيل: إنّها فصيحة على التّقديرين.

والمشهور في تمثيلها قوله:

قالُوا خُراسانُ أقصىٰ ما يُرادُ بِنَا[1] ثُمّ القُفُولُ فقد جِئْنا خُراسانا

⇐ شرطٍ هو سبب لما بعده. وقال عليّ بن عيسى في التّعليق على كلامه: فالفرق بينها وبين فاء السّبب بعد اشتراكهما ـ في أنّهما غير متعلّقين بشرط بل سبب ـ: أنّ السّبب في السّببيّة مذكور، أو غير معطوف عليه، وفي الفصيحة مقدّر يعطف عليه يدلّ عليه سياق الكلام.

(١) **قوله: «قالُوا خُراسانَ أقصىٰ ما يُرادُ بِنَا»**. البيت من البسيط وهو مطلع قطعةٍ قالها أبوالفضل العبّاس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي خال إبراهيم بن العبّاس الصّولي المتوفّى في بغداد سنة ١٩٢هـ وكان من أغزل النّاس.

قالوا خُراسانُ أقصى ما يراد بنا ثمّ القُفُول فقد جئنا خراسانا

متى يكون الّذي أَرْجُو، وآمُلُه أمّا الّذي كنتُ أخشاه فقد كانا

ما أقدرَ الله أن يُدْني على شَحَطٍ جِيْرانَ دِجْلَةَ من جِيْرانِ جيحانا

عين الزَّمان أصابَتْنا فلا نظرَتْ وعُذِّبَتْ بفُنُون الهَجْرِ ألوانا

يا ليت من نتمنّى عند خلوتنا إذا خلا خلوةً يوماً تمنّانا

كان العبّاس من شعراء هارون العبّاسي ـ لعنه الله ـ فلمّا خرج إلى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها فاشتاق العبّاس بغداد وأنشد للرشيد القطعة فأذِنَ له بالعود وأمر له بثلاثين ألف درهم.

«القفول» الرّجوع ومنه اشتقاق «القافلة» للجماعة المسافرة. «ما أقدر الله» صيغة تعجّبٍ. «يدني» مضارع إفعال من الإدناء وهو من «الدُّنوّ» القُرْب، وإثبات الياء ساكنة مع تقدير النّصب ضرورة و«الشَّحَط» ـ بفتح الشين والحاء المهملة ـ البُعْد، وأصله ساكنة العين لأنّه مصدر «شحط، يشحط» من باب «نفع، ينفع» والحركة ضرورة، وقال بعضهم: «الشَّحْط» بالسّكون مصدر، وبالتّحريك اسم.

﴿أو غيرهما﴾ أي: غير المسبّب والسّبب **﴿نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[١] على ما مرّ﴾** في بحث الاستئناف من أنّه على حذف المبتدأ في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

﴿وإمّا أكثر﴾ أي: والمحذوف إمّا أكثر من جملة **﴿نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ﴾[٢]أي﴾** فأَرْسِلُونِ **﴿إلى يوسفَ لاستعبره الرّؤيا ففعلوه فأتاه وقال له: يا يوسف﴾** ومنه بيت السّقط:

طَرِبْنَ لضوءِ البارق المتعالي[٣] ببغداد وَهْناً مالَهُنَّ ومالي

---

(١) الذّاريات: ٤٨.

(٢) يوسف: ٤٥ـ٤٦.

(٣) **قوله: «طَرِبْنَ لضوءِ البارق المتعالي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف ـ«فعولن» ـإلّا أنّ العروض استعملت محذوفة للتصريع بالضّرب وهذا يقال له: التّصريع بالنّقيصة.

وهو مطلع القصيدة الثّامنة والخمسين من قصائد السّقط قالها المعرّي يذكر حنينه إلى وطنه المعرّة أثناء إقامته ببغداد وقد تقدّم بيت من هذه القصيدة في باب «لو»، وبعده:

سَمَتْ نحوَه الأبْصَارُ، حتّى كأنّها بنارَيْه مِنْ هَنَّا وثَمَّ، صَوالي

إذا طالَ عنها سَرَّها لو رُؤُوْسُها تُمَدُّ إليه في رُؤوسِ عَوالِ

تمنَّتْ قُوَيْقاً، والصَّرَاةُ حِيَالَها تُرابٌ لها من أينُقٍ وجِمالِ

إذا لاح إيماضٌ سترتُ وجوهها كأنّي عمرو، والمطيّ سَعَالي

والقصيدة طويلة لا حاجة إلى ذكرها بتمامها.

«طربن»: أي: الإبل «الوهن» القطعة من اللّيل، فيكون منصوباً على الظّرفيّة، وله معنىً آخر أظرف من هذا وهو اطّرب بسهولة، عند رؤية البارق ـكما هي عادة الحيوانات الّتي سفرها دائمة ـ فيكون منصوباً على المصدريّة باعتبار الموصوف. أي: طرباً وهناً. و«ما» في الموضعين للتعجّب.

⇐

أي: طرِبْنَ فأخذت أُسكّنها وهي لا تسكّن ثمّ أُعاودها وتدافعني إلى أن قضيتُ العجب من كثرة معاودتي وشدّة مدافعتها.

⇐ «هَنَّا»: هاهنا «صوالي» مصطلية والمعنى: سَمَتِ الأبصار نحو البارق من جهتي الشّام والعِراق، فأحدقت به كما يحدق المصطلون بالنّار وتثنية النّار باعتبار ما يرى من البرق من ناحية الشّام ومن ناحية بغداد. «طال عنها» بمعنى: ابتعد «العوالي» صدور الرّماح، والمراد: كلّما ابتعد هذا البارق نحو الشّام تمنّت الإبل لو تقطع رؤوسها، وترفع إليه على صدور الرّماح، لشدّة حنينها إلى وطنها.

«قويق»: نهر بـ«حلب» و«الصّراة» نهر بـ«بغداد» و«الأينق» جمع قلّة لـ«ناقة».

وقوله: «تراب لها من أينق وجمال» دعاء عليها لما تمنّته من أن تكون عند «قويق» وهو بعيد، و«الصّراة» قريب منها وماؤه عذب. «الإيماض» لمع البرق، وفي البيت تلميح إلى القصّة وهي أنّه تزوّج عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم سعلاةً، فقيل له: ستجدها خير امرأة ما لم تر برقاً كأنّهم حذّروه حنينها إلى وطنها إذا رأت البرق، فكان عمرو إذا لاح البرق سترها عنه، وولدت له أولاداً، ثمّ لاح البرق ليلة وغفل عمرو، فقعدت على بكر له وقالت:

أمسِكْ بنيك عمرو إنّي آبِقُ ... برقٌ على أرض السَّعالي آلِقُ

وسارت عنه فلم يرها بعد ذلك، فقال عمرو:

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ ... فلا بك ما أسال وما أغاما

قال الرّومي: والباء في «ببغداد» بمعنى «في» متعلّقة بـ«طربن» وكان الأصمعيّ يسمّيها مدينة السّلام وينهى عن أنْ يقال: «بغداذ» بالدّال المهملة والذّال المعجمة وبالنّون أيضاً ـ كما في «الصّحاح» ـ لأنّه سمع أنّ «بغ» صنم، و«داد» ـ بالفارسيّة ـ عطيّة، فكان معناه: عطيّة الصّنم.

وإنّما فصل البيت بقوله: «منه» ولم يقل: «ونحو»؟ لاحتمال أن يكون المعاني المذكورة معنى «ما لهنّ ومالي» فحينئذٍ لا يكون البيت من إيجاز الحذف في شيءٍ.

[تقسيم الحذف]

﴿ والحذف على وجهين : ﴾

١ ـ ﴿ أن لا يقام شيء مقام المحذوف ـ كما مرّ ـ ﴾.

٢ ـ ﴿ وأن يقام نحو : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[١] أي : فلا تحزن واصبر ﴾ لأنّ تكذيب الرّسل من قبله متقدّم على تكذيبه، فلا يصحّ وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصّبر فأُقيم مقام المسبّب.

[أدلّة الحذف]

ثمّ الحذف لابدّ له من دليل[٢]. ﴿ وأدلّته كثيرة[٣] منها أن يدلّ ....

---

(١) فاطر: ٤.

(٢) قوله: «ثمّ الحذف لابدّ له من دليل». قال الدّسوقيّ: أي: الحذف الّذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف، فهو راجع للقسم الأوّل.

فإن قلت: قد قسّم النُّحاة الحذف إلى حذف **اقتصار** وحذف **اختصار**، وفسّروا الحذف اقتصاراً بأن يحذف لا لدليل، فقد أثبتوا حذفاً لا لدليل ؟

قلت: أجاب ابن السبكيّ في «العَروس» بأنّ عبارة النُّحاة المذكورة عبارةٌ مختلّة واصطلاح لا مشاحّة فيه، والحقّ أنّه لا حذف فيه، بل صار الفعل قاصراً وإنّما يسمّونه حذفاً اعتباراً بالفعل قبل جعله قاصراً اهـ.

(٣) قوله: «وأدلّته كثيرة». قال الدّسوقيّ: اعلم أنّ كثرتها من حيث الدّلالة على تعيين المحذوف، وأمّا دليل الحذف فشيء واحد، وهو العقل.

وحينئذٍ فيرد على المصنّف أنّ الكلام في دليل الحذف لا في دليل التّعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة.

وقد يجاب بأنّه لمّا كان كلّ ما دلّ على التّعيين يدلّ على الحذف ـ وإن كان العقل وحده ⇐

العقل[1] **عليه ﴾** أي: على الحذف **﴿ والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾**[2] **﴾** أي: «تناولها» فإنّ العقل دلّ[3] على أنّ الأحكام[4] الشّرعيّة إنّما تتعلّق بالأفعال[5] دون الأعيان، فلابدّ هاهنا من محذوف والمقصود الأظهر دلّ على أنّ المحذوف «تناول» لأنّ الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها[6]

⇐ قد يدلّ على الحذف ولو لم يوجد الدّليل الآخر المفتقر إليه في الدّلالة على التّعيين ـ صحّ التّعبير بالجملة والوصف بالكثرة.

(١) **قوله: «منها أن يدلّ العقل»**. أتى بـ«من» التّبعيضيّة، إشارةً إلى أنّ هناك أدلّةً أُخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظيّة وهي الأغلب وقوعاً والأكثر وضوحاً، ولهذا لم يتكلّم عليها ـ كما أشار إليه الدّسوقيّ ـ.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) **قوله: «فإنّ العقل دلّ»**. المراد بكون العقل دالاًّ على الحذف أنّه مدرك لذلك بالدّليل القاطع من غير توقّف على قرائن.

(٤) **قوله: «فإنّ العقل دلّ على أنّ الأحكام»**. هذا مذهب المعتزلة ـ تبعاً للشيعة ـ ذكره الشّارح تبعاً لغيره من أهل البلاغة وإلّا فهو أشعريّ الأُصول منكر لحكم العقل ـ حسناً وقبحاً ـ وقائل بتعلّق الأحكام بالأعيان حقيقة مراداً به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما.

وهو أيضاً باطل، لأنّ المراد حرمة شرب الخمر وحرمة أكل لحم الخنزير، وإن كان عينهما أيضاً نجسين ولكنّهما غير مرادين، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾ أي: نكاحهنّ، لأنّه المراد من تحريم الأُمّ وليس المراد تحريم ذاتهنّ ـ كما هو واضح ـ.

(٥) **قوله: «إنّما تتعلّق بالأفعال»**. أي: أفعال المكلّفين، إذ لا معنى لتعلّق التّكليف بالذّوات، لعدم القدرة عليها، وهذا مذهب المعتزلة تبعاً للشّيعة، وعلى مذهب الحنفيّة تتعلّق الأحكام بالأعيان وإن بني على مذهبهم فلا حذف في الكلام.

(٦) **قوله: «الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها»**. إنّما كان التّناول هو المقصود الأظهر من ⇐

وتقدير «التّناول» أولى من تقدير «الأكل» ليشمل شرب ألبانها فإنّه أيضاً حرام.

وقوله: «منها: أنْ يَدُلَّ» فيه تسامح[1] لأنّ «أن يدلّ» بمعنى الدّلالة، والدّلالة ليست من الأدلّة.

﴿ **ومنها: أن يدلّ العقل عليهما** ﴾ أي: على الحذف وتعيين المحذوف ﴿ **نحو:** ﴿ **جَاءَ رَبُّكَ** ﴾[2] **أي: أمره أو عذابه** ﴾ فإنّ العقل يدلّ على امتناع المجيء على الله ـ تعالى ـ ويدلّ على تعيين المحذوف بأنّه الأمر أو العذاب ـ أي: أحدهما ـ وليس المراد أنّه يدلّ على تعيين الأمر أو تعيين العذاب؛ فليتأمّل[3].

⇐ هذه الأشياء؟ نظراً للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام، فإنّ المفهوم عرفاً من قول القائل: «حرم عليك كذا»: تحريم تناوله، لأنّه أشمل وأدلّ على المقصود بالتّحريم.

(١) **قوله: «فيه تسامح»**. وذلك لأنّ «أن يدل» بمعنى الدّلالة، والدّلالة ليست من الأدلّة بل صفة للدليل. قال الشّارح: «فكأنّه على حذف مضافٍ» وهذا المضاف يمكن أن يقدّر في آخر الكلام، أي: «منها ذو أن يدلّ العقل» أي: منها صاحب دلالة العقل، وصاحب الدّلالة المذكورة هو العقل. ويمكن أن يقدّر في أوّله، أي: ودلالة أدلّته كثيرة منها دلالة العقل.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى ما ذكره في تلخيص الشّرح الكبير حيث قال بعد قوله: «أي: أمره، أو عذابه»: فالأمر المعيّن الّذي دلّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التّعيين اهـ.

وهذا جواب عمّا يقال: إنّ «أو» في قوله: «أو عذابه» للإبهام، وحينئذٍ فلا تعيين للمحذوف، فلا يصحّ القول بدلالة العقل على التّعيين؟

والجواب: أنّ المراد أنّه يعيّن الأحد الدّائر بين الأمر والعذاب، والأحد الدّائر بين الأمرين المذكورين معيّن بالنّظر لعدم ثالثٍ وإن كان مبهماً بالنّسبة لهما، فهو تعيين نوعيّ لا شخصيّ، وعلى هذا فمراد المصنّف بالتّعيين ما يشمل التّعيين النّوعيّ ـ كما أشار إليه الدّسوقيّ ـ.

﴿ ومنها : أن يدلّ العقل عليه[١] **والعادة على التّعيين نحو : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾**[٢] **﴾** فإنّ العقل دلّ على أنّ في قوله : «فيه» مضافاً محذوفاً ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص[٣] بل إنّما يلام على فعل كَسَبه .

وأمّا تعيين المحذوف **﴿ فإنّه يحتمل ﴾** أن يقدّر **﴿ «في حبّه» لقوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً**[٤] **﴾**[٥] **﴾** .

﴿ و«في مراودته» لقوله : ﴿ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾[٦] **﴾** .

﴿ و«في شأنه»[٧] **حتّى يشملهما ﴾** أي : الحبّ والمراودة **﴿ والعادة دلّت على الثّاني ﴾** أي : مراودته **﴿ لأنّ الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة ؛ لقهره**

---

(١) أي على الحذف والعادة على تعيين المحذوف .

(٢) يوسف : ٣٢ .

(٣) **قوله : «إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص»** . لأنّ اللّوم لا يتعلّق عرفاً بالذّوات وإنّما يتعلّق بأفعال الإنسان الاختياريّة .

(٤) **قوله : «حبّاً»** . تمييز محوّل عن الفاعل ، أي : قد شغفها حُبُّه ، أي : أصاب حبّه شغاف قلبها ، وشغاف القلب غلافه وغشاؤه ـ أعني : الجلدة الّتي دونه كالحجاب ـ وهذه كناية عن إحاطة جهاته بقلبها .

(٥) يوسف : ٣٠ .

(٦) يوسف : ٣٠ .

(٧) **قوله : «وفي شأنه»** . أي : ويحتمل أن يكون المتعلّق المحذوف فيه «في شأنه» وقوله : «حتّى يشملهما» أي : لأجل أن يشملهما .

وإنّما كان المقدّر في هذا الكلام محتملاً لهذه الاحتمالات الثّلاثة ؟ لأنّ اللّوم لا يتعلّق إلّا بفعل الإنسان ، والكلام الّذي وقع به اللّوم ـ وهو قولهنّ ـ **﴿ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا ﴾** الآية ـ مشتمل على فعلين من أفعال اللّوم : أحدهما : مراودتها ، والآخر : حبّها فيحتمل أن يكون المقدّر «في حبّه» ويحتمل أن يقدّر «في مراودته» ويحتمل أن يقدّر «في شأنه» الشّامل لكلّ من الحبّ والمراودة ـ كما قرّره الدّسوقيّ ـ .

إيّاه ﴾ أي: لقهر الحبّ المفرط صاحبه وغَلَبته عليه، فلا يصحّ أن يقدّر «في حبّه»[١] ولا «في شأنه» لكونه شاملاً له، ويتعيّن أن يقدّر «في مراودته» نظراً إلى العادة.

ومنها: أن يدلّ العادة عليهما نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَاتَّبَعْنَاكُمْ** ﴾[٢] أي: مكان قِتالٍ[٣] أو مكاناً يَصْلُحُ للقِتال.

﴿ **ومنها** ﴾ أي: من أدلّة تعيين المحذوف ﴿ **الشّروع في الفعل** ﴾ لأنّ الشّروع ـ مثلاًـ إنّما يدلّ على أنّ المحذوف هو الفعل الّذي يشرع فيه.

وأمّا الدّلالة على الحذف فإنّما هي من جهة أنّ الجارّ والمجرور لابدّ له من فعل يتعلّق هو به ـ على ما يشهد به القوانين النحويّة ـ ويدلّ على تعيينه الشّروع في الفعل ﴿ **نحو: «بسم الله» فَيُقَدَّرُ ما جُعِلَتِ التّسميةُ مبدءاً له** ﴾ أي: يقدّر عند الشّروع في القِراءة «بسم الله أقرأ» وعند الشّروع في القيام أو القعود «بسم الله أقوم» أو «أقعد» وكذا كلّ فعل يشرع فيه.

﴿ **ومنها: الاقتران** ﴾ أي: ومن أدلّة تعيين المحذوف اقتران الكلام أو المخاطب بالفعل ﴿ **كقولهم للمُعْرِسِ: «بِالرِّفاء والبنين»**[٤] ....

---

(١) **قوله: «فلايصحّ أن يقدّر في حبّه»**. لعدم المطابقة، إذ النّسوة لم تلمها في الحبّ لكونه قهريّاً وإنّما لامتها على المراودة وهي اختياريّ.

(٢) آل عمران: ١٦٧.

(٣) **قوله: «أي مكان قتال»**. فيكون المحذوف مضافاً «أو مكاناً يصلح» فيكون المحذوف موصوفاً وعلى التّقديرين يكون «قتالاً» مفعولاً فيه مكاناً.

(٤) **قوله: «بِالرِّفاء والبنين»**. مثل من أمثال العرب في الجاهليّة كانوا يقولونه للمتزوّج أو المُمْلِك أو المُعْرِس ويحترزون بالبنين عن البنات، وأمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أن

⇐

أي: أعرست[1] ﴾ فإنّ كون هذا الكلام مقارناً لإعراس المخاطب دلّ على أنّ المحذوف «أعرست» أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبّسه به دلّ على ذلك، والباء للملابسة، و«الرِّفاء» الالتئام والاتّفاق، يقال: «رَفَأْتُ الثوب، أَرْفَأُهُ» ـ إذا أصلحت ما وَهَنَ منه ـ.

⇐ يقال مكانه: «بالخير والبركة» ـ كما نقل عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ و«الرِّفاء»: الالتئام والاتّفاق والبركة والنَّمَاء.

قال ابن السكّيت: وإن شئت كان معناه: بالسّكون والهُدُوّ، والطُّمَأنينة ـ بدل قولهم: «بالالتئام والاتّفاق وحسن الاجتماع» ـ فيكون أصله غير الهمزة من قولهم: «رفوتُ الرَّجُلَ» إذا سكّنته. قال ابن منظور: ابن السكّيت فيما لا يهمز، فيكون له معنىً، فإذا هُمِزَ كان له معنى آخر: «رَفَأْتُ الثَّوْبَ، أَرْفَؤُهُ، رَفْأً». قال: وقولهم: «بالرِّفاء والبنين» أي: بالتئام واجتماع، وأصله الهمز، وإن شئت كان معناه السّكون والطُّمَأْنِينة فيكون أصله غير الهمز من «رَفَوْتُ الرَّجُلَ» إذاسكّنته اهـ.

(١) قوله: «أي: أعرست». من «باب الإفعال» لا من «باب التّفعيل»، لأنّه بمعنى نزول المسافر آخر اللّيل للاستراحة كما قال دعبل الخزاعي ـ رحمه الله ـ في مرثية شهداء آل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

قبور بجنب النّهر من أرض كربلا   معرّسهم فيها بشطّ فُرات

واستعمال «الإعراس» من «باب الإفعال» في هذا المعنى قليل كما قال كعب بن مالك الأنصاريّ يهجو أباسفيان صخر بن حرب الحراميّ ـ لعنه الله ولعن ولديه معاوية ويزيد وحفيده يزيد بن معاوية ولعن من أحبّهم ـ:

جاؤوا بجيش لو قسي مُعْرَسُهُ   ما كان إلّا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

[الإطناب وطُرُقُه]

[الطّريق الأوّل: الإيضاح بعد الإبهام]

﴿والإطناب: إمّا بـ«الإيضاح بعد الإبهام» لِيُرَى المعنى في صورتين مختلفتين﴾ إحداهما: مبهمة، والأُخرى: موضحة، وعلمان خير من علم واحد.

﴿أو ليتمكّن في النّفس فضل تمكّن﴾ لما طبع الله النّفوس عليه، من أنّ الشّيء إذا ذكر مبهماً ثمّ بُيِّن كان أوقع فيها من أن يبيّن أوّلاً.

﴿أو ليكمل لذّة العلم به﴾ أي: بالمعنى، وذلك لأنّ الإدراك لذّة، والحِرْمان عنه مع الشّعور بالمجهول بوجهٍ مّا ألمٌ؛ فالمجهول إذا لَمْ يَحْصُلْ به شُعور مّا، فلا أَلَم في الجهل به، وإذا حصل به الشُّعور بوجهٍ دون وجهٍ تشوّقت النّفس إلى العلم به، وتألّمت بِفِقْدانها إيّاه، فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كَمَلَتْ لذّة العلم به، للعلم الضّروريّ بأنّ اللذّة عقيب الألم أكمل وأقوى، وكأنّها لذّتان: لذّة الوِجْدان، ولذّة الخَلاَص عن الألم.

* لا تقل بُشرى ولكن بُشْرَيانِ[1] *

---

(١) قوله: «لا تقل بُشرى ولكن بُشْرَيان». اقتباس من مصراع بيت قاله الشّاعر المشهور أبو مقاتل نصر بن نصير الحُلْواني شاعر الدّاعي أبي محمّد الحسن بن زيد الحسني من الرَّمَل وهو من الأبيات النّادرة استعمل على أصل الدّائرة وهو جائز نادراً، وكان أبو مقاتل ضريراً وكان يغلو في مدحه فأنشده يوماً:

* اللّهُ فردٌ وابن زيدٍ فردُ *

فنزل الدّاعي عن السّرير، وسجد، ثمّ رفع رأسه وقال: «وابن زيد عبد».

وله يمتدح الدّاعي أبا محمّد المذكور يوم المِهْرَجان. وقيل: إنّما قالها في الدّاعي الصّغير محمّد بن زيد أخي الأوّل، وعاب عليه استفتاحه بالنّفي، فقال: أيّها الدّاعي، ⇐

⇐ أفضل كلمة «لا إله إلّا الله» وهي مصدّرة بالنّفي والقصيدة:

لا تـقل بشرى ولكن بُشْرَيَانِ غـرّة الدّاعـي ويـوم المِـهْرَجَانِ
خـلقت كـفّاه مـوتاً وحـياةً وحـوت أخـلاقه كُـنْه الجِـنانِ
فـهو فـضْل مـن زمـان جـيّد وابـن زيـد مـالك رقّ الزَّمـانِ
مُسْرِفٌ فـي الجـود مـن غير اغترار وعـظيم المـنّ مـن غـير امـتنان
وهـو مـن أرسـى رسـول الله فـيه وعـليّ ذو العُـلَى والحسـنان
سـيّد عـرّق فـيه السّـيّدان والذي يكـرم عـن ذكـر الحَصَان
تـحتوي فكـرته مـن كـلّ شـيء فـهو فـي كـلّ مـحلّ ومكـان
يـظهر الدّهـر عـلى مـا غـاب عـنه فيرى المـضمر فـي شـخص العيان
تـنتني ألفـاظنا عـنه ولكـن هـو بـالأوصاف فـي الأذهـان دانـي
أخـرجت ألفـاظه مـا فـي الخـفايا وكـفاه الدّهـر نـطق التّـرجـمان
كـافر بـالله جـهراً والمـثاني كـلّ مـن قـال له فـي الخـلق ثـاني
بـعثت سـطوته فـي المـوت رعبا أيـقن المـوت بأنّ المـوت فـان
تـحرق الأبـطال بـالألحاظ حـتّى يـدرك المـقدام فـي شـخص جبان
مـلك المـوت يـناديه أجـرني مـنك كـم تـحظى بـضرب وطـعان
لا تكـلّفنيَ فـوقَ الوُسـع وَارْفُـقْ فـلقد مـلّكك الله عـناني
وإذامـا أسـبغ الدّرع عـليه وانكـفت كـفّاه بـالسّيف اليـماني
يـا شـقيق القـدر المـحتوم كـم رُضْتَ بـالصّيلم طِـرْفاً ذا جِـران
لك يـومان فـيوم مـن ليـان يـقتفي يـوم أرون أرونـان
وإذا مـا أروت اليـمنى كـميّاً جـرت اليسـرى بـإرواء السِّـنان
جـريا فـي النّـفع والضّـرّ اقـتداراً فـهما فـي كـلّ حـالٍ ضـرّتان
أرّخت كـفّاك فـي الآفـاق حـتّى مـا تـلاقى بسـوالْ شَـفَتَانِ
أنت لا تـعزى بـمعقول الكـيان لك شأن خـارج عـن كـلّ شـانِ

⇐

⇐ لك أثقال أيادٍ مثقلات — عجزت عن حملهنّ الثّقلان
إنّما مدحك وَحْيٌ وزبور — والذي ضمّت عليه الدّفّتان
هاكها جوهرة من نيّري — وعيون الموت ترنو في الجبان
يا إمام الهُدْي خذها من إمام — ملكت أشعاره سبق الرّهان
فاستمع لـ«**لرَّمَل الأوّل**» ممّن — كشف المحنة من غير امتحان
فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن — ستّة أجزاؤها عند الوِزانِ
كرة الآفاق لا تطلع إلّا — صارت الرّيح لها كالصّولجان
حليت من صنعة الألفاظ فيمن — يرتجيه كلّ ذي عفوٍ وجان
أنت تحكي جنّة الخلد طباعاً — والثّناء فيك كالحور الحِسان
فابق للشعر وللشكر بقاء الشـ — ـشِعْر والدّهر فنعم الباقيان
عُمْرَ رَضْوَى وثبيرٍ وشآمٍ — وأرام وشماريخ أبانِ
شهد الله على ما في ضميري — فاسمعوا لفظي بترجيع الأذان
حسنات ليس فيها سيّئات — مدحة الدّاعي اكتبا يا كاتبان

هكذا أورده الصنعاني يوسف بن يحيى في «نسمة السَّحَر، بذكر من تشيّع وشعر» وقال: «المهرجان» عيد من أعياد المجوس ويكون عند نزول الشّمس برج السّرطان وهو أوّل الصّيف، لأنّ فيه تدرك الثّمار وتبتدئ الفواكه. و«النّيروز» الفارسيّ عند نزول الحمل وهو أوّل الربيع. و«الكيان» كتاب للفرس، وهو في اللغة باطن الفرج ومثله: «الكين».

و«دفّتا المصحف»: طرفاه المتضمّنتان له وهو بكسر الدّال المهملة وتشديد الفاء ثمّ تاء التأنيث، وفي معناه قول أبي نؤاس في مدح الرّضا ـ عليه السّلام ـ:

قلت لا أستطيع مدح إمام — كان جبريل خادماً لأبيه

ولم يخدمه جبرئيل ـ عليه السّلام ـ إلّا بالوحي الّذي منه القرآن المتضمّن لمدح آل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ. و«الصّيلم»: الرّجل الشّديد مأخوذ من صفة الحيّة.

وكان الدّاعي أبو محمّد الحسن بن زيد ملك طبرستان وبلاد الدّيلم إلى أن هزمه ⇐

وممّا يُؤَاخِي ذلك[١] ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي

⇐ يعقوب بن اللّيث الصّفّار الخارجيّ عن «طبرستان» وتولّى بعده أخوه أبو الحسن محمّد بن زيد، وكان جواداً مشكور السّيرة.

قال ابن الأثير في حوادث سنة ٢٧٠هـ من كتاب «الكامل»: وفيها توفّي الحسن بن زيد العلويّ صاحب طبرستان في رجب وكانت ولايته تسع عشرة سنةً وثمانية أشهر وستّة أيّام، وولي مكانه أخوه محمّد بن زيد.

وكان الحسن جواداً امتدحه رجل فأعطاه عشرة آلاف درهمٍ وكان متواضعاً للّه ـ تعالى ـ.

حكي عنه أنّه مدحه شاعر فقال:

* اللّهُ فردٌ وابنُ زيدٍ فَرْدُ *

فقال: بفيك الحجر يا كذّاب، هلّا قلت:

* اللّهُ فردٌ وابنُ زيدٍ عبدُ *

ثمّ نزل عن مكانه وخرّ ساجداً له ـ تعالى ـ وألصق خدّه بالتّراب وحرم الشّاعر، وكان عالماً بالفقه والعربيّة.

ومدحه شاعر فقال:

لا تقل بشرى ولكن بشريان   غرّة الدّاعي ويوم المهرجان

فقال له: كان الواجب أن تفتتح الأبيات بغير «لا» فإنّ الشّاعر المُجِيْد يتخيّر لأوّل القصيدة ما يعجب السّامع ويتبرّك به، ولو ابتدأت بالمصراع الثّاني لكان أحسن، فقال له الشّاعر: ليس في الدّنيا كلمة أجلّ من قول: «لا إله إلّا الله» وأوّلها «لا». فقال: أصبت وأجازه.

والقصيدة أورده الصّنعاني في ترجمة الشّاعر من كتاب «نسمة السّحر» والعلّامة الأمين في ترجمة الممدوح من «الأعيان»، وبينهما اختلاف يسير في رواية الأبيات لا يضرّ بالشّعر. وإنّما أوردتها بطولها لاحتياج المعلّم والمتعلّم إليها في «علم البديع» من الكتاب.

(١) **قوله: «وممّا يؤاخي ذلك»**. قال الرّومي: وجه المؤاخاة أنّ في كليهما حصول شيءٍ عقيب ما ينافيه، وهو أقوى تأثيراً في النّفس، فإنّ اللذّة عقيب الألم أكمل وأقوى، فكأنّها لذّتان: ⇐

ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾[1] فإنّه جعل العذاب الّذي يأتيهم من الغَمام الّذي هو مَظِنَّةُ الرَّحْمَةِ ليكون أشدّ؛ لأنّ الشّرّ إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أشرّ[2]، كما أنّ الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسرّ، فكيف إذا جاء الشّرّ من حيث يحتسب الخير، ولذلك كانت الصّاعقة من العذاب المستفظع، لمجيئها من حيث يتوقّع الغَيْثُ ﴿**وَبَدَا لَهُم مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ**﴾[3].

﴿**نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾**[4] **فإنّ «اشرح لي» يفيد طلب شرحٍ لشيءٍ مّا له**﴾ أي: للطالب ﴿**و«صدري» يفيد تفسيره**﴾ أي: تفسير ذلك الشّيء وإيضاحه[5].

⇐ لذّة الوِجْدان ولذّة الخلاص عن الألم، فكذا إتيان العذاب من مظنّة الرّحمة، فإنّ فيه أَلَمَيْنِ: أَلَمُ العذاب، وأَلَمُ اليأس من الرّحمة. و«الظُّلَل» جمع «ظُلَّة» كـ«قُلَّة» و«قُلَل» وهي ما أظلّك.

(١) البقرة: ٢١٠.

(٢) **قوله: «كان أشرّ»**. استعمله على الأصل للمحافظة على الجناس الخطّي مع قوله: «أسرّ» وأفعل التّفضيل لا يستعمل في مادّتي «الخير» و«الشرّ» على الأصل إلّا في الضّرورة الشّعريّة أو في كلام مسموع عن العرب.

(٣) الزّمر: ٤٧.

(٤) طه: ٢٥.

(٥) **قوله: «أي: تفسير ذلك الشّيء وإيضاحه»**. قال الجرجاني: ظاهر هذا الكلام يُشعر بأنّ قوله: «لي» ظرف مستقرّ وقع صفة لمحذوفٍ، أي: «اشرح شيئاً لي صدري» والمتبادر من نظم التّنزيل تعلّق اللّام بالفعل، أي: «اشرح لأجلي صدري» وحينئذٍ إمّا أن يجعل المقصود زيادة الرّبط كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ**﴾ فلا إشكال، وإمّا أن يجعل من قبيل الإجمال والتّفصيل فيتّجه أنّهما حاصلان بدون زيادة «لي».

والجواب: أنّ قولك: «اشرح» ليس فيه تعرّض لذلك المفعول أصلاً، بخلاف قولك:

⇐

وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل ان يكون للأغراض الثّلاثة[١] المذكورة.

وقد يكون ذلك لتفخيم الشّيء المبيّن وتعظيمه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ**[٢] **أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ** ﴾[٣] وكقوله: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** ﴾[٤] حيث لم يقل: «قواعد البيت» بالإضافة.

[باب «نِعْمَ» من الإيضاح بعد الإبهام]

﴿ ومنه ﴾ أي: من الإيضاح بعد الإبهام ﴿ **باب «نِعْمَ» على أحد القولين** ﴾ أي: قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ﴿ **إذ لو أُريد الاختصار لكفى «نعم زيد»** ﴾ فلمّا قيل: «نعم الرّجل زيد» أو «نعم رجلاً زيد» كان إطناباً أُبهم فيه الفاعل أوّلاً وفسّر ثانياً.

وقوله: «إذ لو أُريد الاختصار» مُشعرٌ بأنّ **الاختصار** قد يطلق على ما يقابل **الإطناب** ويعمّ **الإيجاز** و**المساواة**، وهذا يوافق اصطلاح السّكّاكيّ[٥].

⇐ «اشرح لي» أي: لأجلي، إذ يفهم منه أنّ المشروح أمر متعلّق به في الجملة، فيقع «صدري» تفسيراً له.

(١) وهي رؤية المعنى في صورتين مختلفتين، وتمكّنه في النّفس، وكمال لذّة العلم.

(٢) **قوله: «وقضينا إليه ذلك الأمر»**. عدّي «قضينا» بـ«إلى» لتضمينه معنى: «أوحينا» ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ و«أنّ دابر هؤلاء» بيان وتفسير لقوله: «ذلك الأمر» وقوله: «مصبحين» حال من «هؤلاء».

(٣) الحجر: ٦٦.

(٤) البقرة: ١٢٧.

(٥) **قوله: «وهذا يوافق اصطلاح السكّاكي»**. فإنّه قال هاهنا: إذ لو أُريد **الاختصار** لكفى «نعم زيد» و«بئس عمرو» ولا شكّ أنّهما من قبيل **المساواة**.

⇐

﴿ **ووجه حسنه** ﴾ أي: حسن باب «نعم» ﴿ **سوى ما ذكر** ﴾ من الإيضاح بعد الإبهام ﴿ **إبراز الكلام في مَعْرِضِ الاعتدال** ﴾ نظراً إلى **الإطناب** من وجهٍ حيث لم يقل: «نعم زيد»، وإلى **الإيجاز** من وجهٍ حيث حذف المبتدأ الّذي هو صدر الاستئناف.

﴿ **وإيهام الجمع بين المتنافيين** ﴾ **الإيجاز والإطناب**، وقيل: **الإجمال والتفصيل**، ولا شكّ أنّ الجمع بين المتنافيين من الأُمور الغريبة المستطرفة الّتي يظهر في النّفس عند وِجْدانها تأثّر وانفعال عجيب.

وإنّما قال: «وإيهام الجمع» لأنّ حقيقة **جمع المتنافيين** أن يصدق على ذاتٍ واحدةٍ وصفان يمتنع اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، في زمانٍ واحدٍ، من جهةٍ واحدةٍ، وهذا محال.

[التّوشيع أيضاً من الإيضاح بعد الإبهام]

﴿ **ومنه** ﴾ أي: من «الإيضاح بعد الإبهام» ﴿ **«التّوشيع» وهو أن يؤتى في عَجُز الكلام بِمُثَنًّى مفسّرٍ باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل نحو: «يَشِيْبُ ابنُ آدم ويَشِبُّ فيه خَصْلتان: الحِرْصُ وطُوْلُ الأمل**[1] ﴾ ولو أُريد الاختصار لقيل: «ويَشِبُّ فيه الحرص وطول الأمل» لكنّه أبهم أوّلاً ثمّ أوضح ـ لما سبق ـ.

ويسمّى هذا «توشيعاً» لأنّ «التّوشيع» لفّ القُطْن المَنْدُوف، وكأنّه يجعل التّعبير عن المعنى الواحد بالمثنّى المفسّر باسمين بمنزلة لفّ القُطْن بعد النّدْف.

⇐ وأيضاً قال من قبل: وقد تليت عليك فيما سبق طرق **الاختصار والتّطويل** فلئن فهمتها لتعرفنّ. فقد جعل الاختصار مقابلاً للتّطويل بمعنى الإطناب فالظّاهر تناوله للمساواة.

(١) الحديث أورده العلّامة في الباب ١٢٢ من «بحار الأنوار» بعين هذه اللفظة. والعجلونيّ في حرف الياء التّحتيّة من «كشف الخَفَاء».

[الطّريق الثّاني: ذكر الخاصّ بعد العام]

﴿**وإمّا بـ«ذكر الخاصّ بعد العامّ»**﴾ عطف على قوله: «إمّا بالإيضاح بعد الإبهام».

ونعني بذكره بعده أن يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف أو الإبدال، فلو قال: «وإمّا بعطف الخاصّ على العام» لكان أوضح، وذلك ﴿**للتّنبيه على فضله**﴾ أي: مزيّة الخاصّ ﴿**حتّى كأنّه ليس من جنسه**﴾ أي: من جنس العامّ ﴿**تنزيلاً للتّغاير في الوصف منزلة التّغاير في الذّات**﴾ يعني: أنّه لمّا امتاز عن سائر أفراد العامّ بما له من الأوصاف الشّريفة جُعِلَ كأنّه شيء آخر، مغاير للعامّ، مباين له، لا يشمله لفظ العامّ، ولا يعرف حكمه منه، بل يجب التّنصيص عليه، والتّصريح به.

وذلك قد يكون في مفرد ﴿**نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ**[1]﴾[2]﴾ أي: الوُسْطَى من الصَّلَوات، أو الفُضْلى ـ من قولهم للأفضل: «الأوسط» ـ وهي صلاة العصر على قول أكثر المفسّرين.

---

(١) **قوله: «والصّلاة الوسطى»**. قال الطّريحيّ ـ رحمه الله ـ: قيل: هي صلاة العصر وهي خيرة المرتضى لأنّها بين صلاتين باللّيل وصلاتين بالنّهار.

وفي حديث عن الباقر ـ عليه السّلام ـ هي صلاة الظّهر، وهي أوّل صلاة صلّاها رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهي وسط صلاتين بالنّهار: صلاة الغداة وصلاة العصر، وإلى هذا ذهب الشّيخ؛ هذا عند الشّيعة.

وأمّا أتباع العجل والسامريّ فقد ذهبوا إلى كلّ صلاةٍ من الصّلوات الخمس لا بعينها وقالوا: الإبهام لتحريض العباد على المحافظة كما قيل في ليلة القدر.

وهذا حال من ترك أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ واقتدي بالجبت والطاغوت ـ لعنهما الله ـ.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[(١)].

وقد يكون في كلام نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾[(٢)].

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ اصْبِرُوا وَصَابِرُوا ﴾[(٣)] لأنّ «المصابرة»[(٤)] باب من «الصّبر» ذكر بعده تخصيصاً لشدّته وصعوبته.

[الطّريق الثّالث: التّكرير]

﴿ وإمّا بـ«التّكرير» لِنُكْتَةٍ ﴾ ليكون إطناباً لا تطويلاً ﴿كتأكيد الإنذار في: ﴿ كَلاًّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاًّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[(٥)] ﴾ فقوله: «كلّا» رَدْعٌ وتنبيه على أنّه لا ينبغي للنّاظرلنفسه أن يكون الدّنيا جميع همّه وأن لا يهتمّ بدينه «وسوف تعلمون» إنذار، ليخافوا، فيتنبّهوا عن غفلتهم، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قُدَّامكم من هول لِقاء الله ـ تعالى ـ وفي تكريره تأكيد للرّدع والإنذار.

﴿ وفي ﴾ الإتيان بلفظ ﴿ «ثمّ» دلالة على أنّ الإنذار الثّاني أبلغ ﴾ من الأوّل وأشدّ، كما تقول للمنصوح: أقول لك، ثمّ أقول لك، لا تفعل.

وذلك لأنّ أصل «ثمّ» للدّلالة على تراخي الزّمان[(٦)] لكنّه قد يجيء لمجرّد التّدرّج في دَرَج الارتقاء، من غير اعتبار التّراخي والبُعد بين تلك الدَّرَج.

---

(١) البقرة: ٩٨.

(٢) آل عمران: ١٠٤.

(٣) آل عمران: ٢٠٠.

(٤) **قوله: «لأنّ المصابرة»**. باب المفاعلة وهو الصّبر في مقابلة العدوّ.

(٥) التّكاثر: ٣ ـ ٤.

(٦) **قوله: «لأنّ أصل «ثمّ» للدّلالة على تراخي الزّمان»**. هذا مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية».

ولأنّ الثّاني بعد الأوّل في الزّمان وذلك إذا تكرّر الأوّل بلفظه نحو: «والله ثمّ والله»، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ** ﴾[1].

[نكت التّكرير]

ومن نُكَتِ التّكرير زيادة التّنبيه على ما ينفي التُّهَمَة والإيقاظ عن سِنَةِ الغَفْلَة[2] لِيَكْمُلَ تلقّي الكلام بالقَبُول كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ** ﴾[3].

ومنها: زيادة التّوجّع والتّحسّر كما في قوله:

فيا قبر مَعْنٍ أنتَ أوّل حُفْرَةٍ[4] من الأرض خُطَّت للسَّماحة مضجعا

ويا قبرَ مَعْنٍ كيفَ واريتَ جُوْدَه وقد كان منهُ البَرُّ والبحرُ مُتْرَعا

ومنها: تذكير ما قد بَعُدَ بسبب طول في الكلام.

وهذا التّكرير قد يكون مجرّداً عن رابط كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[5] وكما في قول الشّاعر:

---

(١) الانفطار: ١٧ـ١٨.

(٢) **قوله: «والإيقاظ عن سنة الغفلة»**. قال الرّومي: مجرور معطوف على «التّنبيه» أو مرفوع معطوف على «زيادة التّنبيه».

(٣) غافر: ٣٨ـ٣٩.

(٤) **قوله: «فيا قبر مَعْنٍ أنتَ أوّل حُفْرَةٍ»**. البيتان من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الحسين بن مطير الأسديّ ـ كما تقدّم في المسند ـ في مرثية معن بن زائدة الشّيبانيّ من أعوان الظّلمة وأنصار وُلَاة الجور المنصور العبّاسيّ وأهله الظّالمين ـ لعنهم الله ـ تعالى ـ أجمعين ـ.

(٥) النّحل: ١١٠.

لقد عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُوْنَ أنّني[1] **إذا قلتُ أمّا بَعْدُ أنّي خطيبها**

وقد يكون مع رابطة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ** ﴾[2] فقوله: «فلا تَحْسَبَنَّهُم» تكرير لقوله: «لا تَحْسَبَنَّ الّذين يفرَحون» لِبُعْده عن المفعول الثّاني.

[الطّريق الرّابع: الإيغال]

﴿ **وإمّا بـ«الإيغال»** ﴾ من «أوغل في البِلاد» ـ إذا أبعد فيها ـ واختلف في تفسيره ﴿ **فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها** ﴾ أي: قول الخَنْسَاء في مرثية أخيها صَخْرٍ:

﴿ **«وَإنّ صَخْراً لتأتمّ** ﴾ أي: تقتدي ﴿ **الهُدَاةُ به**[3] * **كأنّه عَلَمٌ** ﴾ أي: جبل مرتفع ﴿ **في رأسه نار»** ﴾.

---

(١) **قوله: «لقد علمَ الحَيُّ اليمانون أنّني»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل ـ كما نقله ابن منظور عن ابن برّي ـ سَحْبان بن وائل الرّجل اللَّسِن البليغ المضروب به المثل في البيان والفصاحة فيقال: «أفصح من سحبان وائل» وسرد صاحب «المنتظم» نسبه هكذا: سحبان بن زفر بن إياس بن عبد شمس بن الأحبّ الباهليّ.

«اليمانون»: جمع «يمان» بمعنى: «يمنيّ» حذفت إحدى الياءين، وعوّضت عنها الألف المتوسّطة.

وإنّما قال: «اليمانون» مع أنّه من بني وائل وهم من عدنان؟ لأنّه ادّعى أنّ بلاغته اشتهرت حتّى أذعن لها اليمن الّذين هم من قحطان. والشّاهد فيه: الإطناب لأنّه كرّر «أنّي» تأكيداً لقوله: «أنّني» لبعد «أنّني» عن الخبر، لتوسّط الشّرط بينهما.

(٢) آل عمران: ١٨٨.

(٣) **قوله: «وإنّ صخراً لتأتمّ الهداة به»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع والقائلة: الخنساء الشّاعرة في مرثية أخيها صخر، وقد تقدّم شرحه في باب الإسناد.

فإنّ قولها: «كأنّه علم» وافٍ بالمقصود، وهو تشبيهه بما هو معروف بالهِداية، لكنّها أتت بقولها: «في رأسه نار» إيغالاً وزيادةً للمبالغة.

﴿ وتحقيق ﴾ أي: وكتحقيق ﴿ التّشبيه في قوله ﴾ أي: قول امرئ القيس:

﴿كأنّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبائِنا[1] * ﴾ أي: خِيامنا ﴿ وأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الّذي لم يُثَقَّبِ ﴾.

شبّه عيون الوحش بـ «الجَزْع» وهو بالفتح الخَرَزُ[2] اليَمَاني الّذي فيه سَوَاد وبَيَاض، شبّه به عيون الوحش، لكنّه أتى بقوله «لم يثقّب» إيغالاً وتحقيقاً للتّشبيه؛ لأنّ «الجَزْع» إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

---

(١) **قوله: «كأنّ عيون الوحش حول خبائنا»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل امرؤ القيس من قصيدة أوّلها:

خليليّ مُرَّا بي على أُمّ جُنْدَبِ ... لنقضي حاجاتِ الفُؤَاد المُعَذَّبِ
فإنّكما إن تنظراني ساعةً ... من الدَّهْر تنفعني لدى أُمّ جُنْدَبِ
ألم تَرياني كلّما جئت طارقاً ... وجدتُ بها طِيباً وإن لم تَطَيَّبِ
عقيلة أخدانٍ لها لا ذميمةٌ ... ولا ذاتُ خَلْقٍ إن تأمّلت جَأْنَبِ

قال:

وقلتُ لفتيانٍ كِرامٍ ألا انزلوا ... فعالوا علينا فضل بُرْدٍ مُطَنَّبِ
فَفِئْنَا إلى بيتٍ بعلياء مُرْدَحٍ ... سَماوته من أتحميّ مُعَصَّبِ
وأوتاده عاديّةٌ وعِماده ... رُدَيْنيّة فيها أسنّة قَعْضَبِ
فلمّا دخلناهُ أضفنا ظهورنا ... إلى كلّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ
فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ ... فقُلْ في مَقِيلٍ نحسه متغيّبِ
كأنّ عيون الوحش حول خِبائنا ... وأرحلنا الجَزْع الذي لم يُثَقَّبِ
نَمُشُّ بأعرافِ الجِياد أكُفَّنا ... إذا نحن قُمْنا عن شِواءٍ مُضَهَّبِ

والشاهد فيه تحقيق التشبيه في الإيغال وموضع الحاجة شرحها الشّارح.

(٢) «الخَرَز» واحدها: «خَرَزَة» مثل «قَصَب» و«قَصَبَة».

قال الأصمعي: الظَّبْيُ والبَقَرَة إذا كانا حيّين فعيونهما كلّها سُوْدٌ، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنّما شبّهها بـ «الجَزْع» وفيه سواد وبياض بعد ما موّتت[1]، والمراد كثرة الصَّيْد يعني: ممّا أكلنا كثرت العيون عندنا؛ كذا في شرح ديوان امرئ القيس.

وبه يتبيّن بطلان ما قيل: إنّ المراد أنّه قد طالت مسايرتهم في المَفَاوِز حتّى أَلِفَتِ الوُحُوْشُ رِحالهم وأَخْبِيَتَهُمْ.

وكدفع توهّم غير المقصود في بيت السّقط:

فسَقْياً لكأسٍ مِن فَمٍ مِثْلِ خاتمٍ[2] من الدُرّ لم يَهْمُمْ بتقبيله خالُ

---

(١) وفي النّسخة: «ماتت».

(٢) **قوله: «فسَقْياً لكأسٍ مِن فَمٍ مِثْلِ خاتمٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة المصرّعة مع الضّرب التّامّ وهذا يقال له التّصريع بالزّيادة وهو بيت من القصيدة التّاسعة والخمسين من قصائد السّقط لأبي العلاء المعرّيّ:

مغاني اللِوَى من شخصك اليومَ أطلالُ — وفي النّوم مَغْنىً من خَيالك مِحْلالُ
معانيك شتّى، والعبارة واحد — فطرفكِ مُغْتَالٌ وزَنْدُكِ مغتالُ
وأبغضتُ فيكِ النَّخْلَ، والنَّخْلُ يانِعٌ — وأعجبني من حُبِّكَ الطَّلْح والضَّالُ
وأَهْوَى لجَرَّاك السَّمَاوَةَ والقَطَا — ولو أنّ صنفيه وُشَاةٌ وعُذَّالُ
حَمَلْتِ من الشّامينِ، أطيَبَ جُرْعَةٍ — وأَنْزَرَها، والقومُ بالقَفْر ضُلّالُ
يلوذُ بأقطار الزُّجَاجَة، بَعْدَما — أُرِيْقَتْ لما أَهْدَيْتِ في الكُثْرِ أمثالُ
فسقياً لِكأسٍ من فم مِثْلِ خاتم — من الدُّرِّ لم يَهْمُمْ بتقبيله خَالُ
صَحِبْتِ كَرانا، والرِّكابُ سَفَائِنٌ — كعادِكِ فينا، والرَّكائِبُ أجمالُ
أعُمْتِ إلينا أم فِعالَ ابنِ مَرْيَمٍ — فعلتِ، وهل تُعْطَى النُبُوَّةَ مِكْسَالُ

«المغاني»: المنازل والمفرد: «مغنىً» سمّيت بذلك لأنّه يغنى بها -أي: يقام- «اللِوى»: منقطع الرّمل، «مِحْلال»: كثيراً يُحَلُّ بها، والمراد: المنازل خالية من شخصك، ولكن لخَيالك منزل في الأحلام كثير الحلول به.

⇐

فإنّه **لمّا جعل** الفم كأساً ضيّقاً ـ مثل خاتم من الدُّرّ ـ وكان الكأس غالباً ممّا يَكْرَعُ[(١)] فيه كلّ أحد من أهل المجلس حتّى كأنّه **يُقَبِّلُهُ دفع** ذلك بأن وصفه بأنّه لم يقبّله مَلِكٌ متكبّر فكيف غيره، فعلى هذا يختصّ **الإيغال** بالشّعر.

﴿ **وقيل: لا يختصّ بالشّعر** ﴾ بل هو ختم الكلام بما يفيد نُكْتَةً تَتِمُّ المعنى بدونها ﴿ **ومُثِّلَ** ﴾ لذلك ﴿ **بقوله ـ تعالى ـ** ﴾ ﴿ **قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ** ﴾[(٢)] فإنّ قوله: «وهم مهتدون» ممّا يَتِمُّ المعنى بدونه؛ لأنّ الرّسول مُهْتَدٍ لا مَحالة، لكن فيه زيادةُ حَثٍّ على الاتّباع وترغيب في الرُّسُل، أي: لا تخسَرُوْن معهم شيئاً من دُنياكم، وتربَحُون صحّة دينكم، فينتظم لكم خير الدّنيا والآخرة.

⇐ «المغتال» الأوّل، اسم فاعل من الاغتيال وهو الإهلاك، والثّاني: الممتلئ السّمين. «الضّال»: السّدر البرّي. «لجرّاك»: لأجلك، «السّماوة»: من بلاد كلب، «القطا» طائر معروف سمّي بذلك لِثِقَلِ مشيه والمفرد: «قَطاة» وصِنْفَا القَطَا: الكُدْرِيّ والجُوْنيّ.

«الشامين»: موضعان من الشّام. «أطيب جرعة وأنزرها» أي: النّزر القليل من ريقها، أي: أنّ طيفها زاره في المنام فقبّل فمها قبلة قصيرةً. «أقطار الزّجاجة»: نواحيها، والمراد: أنّ ما يبقى على جوانب الزّجاجة بعد ما يراق ما فيها أكثر ممّا أهديتني من ريقك. «الخال»: المختال.

«كرانا»: نومنا، «العاد» جمع «العادة» والمعنى: زرتنا في النّوم ونحن في البحر كما كانت عادتك من زيارتنا ونحن في البرّ. ابن مريم: عيسى ـ عليه السّلام ـ و«فعاله» مشيه على الماء، «المكسال»: الكثير الكسل، والنساء الممتنعات يوصفن بذلك.

وهل تعطى النبوّة مكسال: إشارة إلى أنّ النّساء لا ينلن النبوّة. والباقي واضح.

(١) «كَرَعَ في الماء، كَرْعاً» من باب «نَفَعَ» و«كُرُوْعاً» شربَ بفيه من موضعه، فإن شرِب بكفّيه أو بشيءٍ آخر فليس بِكَرْعٍ. وكَرِعَ، كَرَعاً من باب «تَعِبَ» لغة، و«كَرَعَ في الإناء» أمال عنقه إليه فشرِبَ منه.

(٢) يس: ٢٠ ـ ٢١.

[الطّريق الخامس: التّذييل]

﴿ **وإمّا بـ« التّذييل » وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها** ﴾ أي: معنى الجملة الأُولى ﴿ **للتّوكيد** ﴾ علّة للتّعقيب.

[النّسبة بين التّذييل والإيغال]

فـ«التّذييل» أعمّ من «الإيغال» من جهة أنّه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخصّ منه من جهة أنّ «الإيغال» قد يكون بغير الجملة ولغير التّأكيد.

[تقسيم للتّذييل]

﴿ **وهو** ﴾ أي: «التّذييل» ضربان: ﴿ **ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مخرج المَثَل** ﴾ ولم يستقلّ بإفادة المراد، بل توقّف على ما قبله ﴿ **نحو:** ﴿ **ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ** ﴾[1] **على وجهٍ** ﴾ وهو أن يكون المعنى «وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص» فيكون متعلّقاً بما قبله.

واحترز به عن الوجه الآخر، وهو أن يقال: الجزاء عامّ لكلّ مكافأة يستعمل تارةً في معنى **المعاقبة**، وأُخرى في معنى **الإثابة**، فلمّا استعمل في معنى المعاقبة في قوله: «جزيناهم بما كفروا» بمعنى «عاقبناهم بكفرهم». قيل: «وهل نجازي إلّا الكفور» بمعنى: «وهل نعاقب» فعلى هذا يكون من الضّرب الثّاني؛ لاستقلاله بإفادة المراد.

﴿ **وضربٌ آخر أُخرِجَ مخرج المَثَل** ﴾ بأن يكون الجملة الثّانية حكماً كلّيّاً منفصلاً عمّا قبلها جارياً مجرى الأمثال ـ في الاستقلال، وفُشُوّ الاستعمال ـ

---

(١) سبأ: ١٧.

﴿ نحو: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ﴾[1] ﴾.

وقد اجتمع الضّربان في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ * كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾[2] فقوله: «أفإن متّ فهم الخالدون» تذييل من الضّرب الأوّل، وقوله: «كلّ نفس ذائقة الموت» من الضّرب الثّاني، فكلّ منهما تذييل على ما قبله.

[تقسيم آخر]

﴿ وهو أيضاً ﴾ أي: «التّذييل» ينقسم قسمة أُخرى.

ولفظ «أيضاً» تنبيه على أنّ هذا تقسيم للتّذيل مطلقاً، يعني: قد علم أنّه ينقسم إلى القسمين المذكورين، وهو أيضاً ينقسم بقسمة أُخرى إلى قسمين آخرين.

ولولا قوله: «أيضاً» لتوهّم أنّ هذا التّقسيم للضّرب الثّاني كما توهّمه ـ نظراً إلى الأمثلة ـ بعضُ مَنْ لم يتنبّه بالتّنبيه.

فالتّذييل الّذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة السّابقة **﴿ إمّا أن يكون لتأكيد منطوق ـ كهذه الآية ﴾** فإنّ زُهُوق الباطل منطوق قوله: «وزهق الباطل» ـ.

﴿ وإمّا لتأكيد مفهوم، كقوله ﴾ أي: قول النّابغة الذُّبياني:

﴿ «ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ[3] * ﴾ حال عن «أخاً» لعمومه بوقوعه في سِياق

---

(١) الإسراء: ٨١.

(٢) الأنبياء: ٣٤ـ٣٥.

(٣) **قوله: «ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تلمّهُ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل النّابغة الذّبياني يخاطب بها النّعمان مطلعها:

أرَسْماً جديداً من سعاد تَـجَنَّبُ   عفَتْ روضةُ الأجدادِ منها فيثقُبُ

عفا آيةُ نسجُ الجنوب مع الصَّبَا   وأَسْحمُ دانٍ مـزنُهُ مـتصوِّبُ

⇐

النّفي، أو عن ضمير المخاطب في «لست» وهذا أحسن من أن يكون صفة لِـ«أخاً»

⇐ قال:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني إلى النّاس مَطْلِيٌّ به القارُ أجرَبُ
ألم تر أنّ الله أعطاك سَوْرَةً يُرَى كلّ مَلْكٍ دونها يتذبذَبُ
فإنّك شمسٌ والملوكُ كواكِبٌ إذا طلعَتْ لم يَبْدُ منهنّ كوكَبُ
ولستَ بمستبقٍ أخاً لا تلمّه على شعثٍ أيّ الرّجال المهذّبُ
فإنْ يَكُ مظلوماً فعبدٌ ظَلَمْتَه وإنْ تَكُ ذا عُتْبَى فمثلك يُعْتِبُ
أتاني أبيت اللعن أنّك لُمْتَنِي وتلك الّتي أَهْتَمُّ منها وأنصَبُ

و«الشّعث» انتشار الأمر، و«المهذّب» المنقّح الفعال، المرضي الخِصال والمراد: لا تقدر على استبقاء مودّة أخٍ حال كونك ممّن لا تلمّه ولا تصلحه على تفرّق وذميم خصال.

وقيل في ردّ النّابغة ونقده:

ألومُ زياداً في ركاكة عقله وفي قوله: «أيُّ الرّجال المهذّبُ»
وهل يحسنُ التّهذيب منك خلائقاً أرقُّ من الماء الزّلال وأطيَبُ
تكلّم والنُّعْمان شمسُ سَمائِهِ وكلّ مليكٍ عند نعمان كوكَبُ
ولو أبصرتْ عيناه شخصك مرّةً لأبصر منه شمسه وهو غيهَبُ

وقال مؤيّد الدّين الطّغرائيّ:

أخاك، أخاك فهو أجَلُّ ذُخْرٍ إذا نابتك نائبة الزّمَانِ
فإنْ رأيت إساءته فهَبْهَا لما فيه من الشِّيَم الحِسَانِ
تريد مهذّباً لا عيب فيه وهل عُوْدٌ يفوح بلا دُخَانِ

والمراد: أنْ لا تأخذ على أخيك بل تتغابى معه كما قال المتنبّي:

ليس الغبيّ بسيّدٍ في قومه لكنّ سيّد قومه المتغابي

وقال الحريريّ صاحب «المقامات»:

مَنْ ذا الّذي ما ساء قَطْ ومَنْ له الحُسْنَى فقَطْ
ولو انتقدت بني الزّمانِ وجدتَ أكثرهم سَقَطْ

يعرف بالتّأمّل، يعني: أنّك لا تقدِر على استبقاء مودّة أخٍ حال كونك ممّن لا تَلُمُّه ولا تُصْلِحُهُ ﴿ **عَلىٰ شَعَثٍ** ﴾ أي: تفرّق حال وذميم خِصال ﴿ **أيّ الرِّجال المُهَذَّبُ»** ﴾ أي: المنقّح الفَعَال والمرضيّ الخِصَال.

فصدر البيت دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرِّجال، وعَجُزُه تأكيد لذلك وتقرير؛ لأنّ الاستفهام فيه للإنكار، أي: لا مهذّب في الرِّجال.

[الطّريق السّادس: التّكميل]

﴿ **وإمّا بـ«التّكميل» ويُسمّى «الاحتراس» أيضاً** ﴾ لأنّ **الاحتراس** هو التّوقّي والاحتراز عن الشّيء وفيه تَوَقٍّ عن إيهام خلاف المقصود ﴿ **وهو أن يؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه** ﴾ أي: يؤتى بشيء يدفع ذلك الإيهام.

وذكر له مثالين لأنّ ما يدفع الإيهام قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره. **فالأوّل:** ﴿ **كقوله** ﴾ أي: قول طرفة:

﴿ **«فَسَقى ديارَكَ غيرُ مُفسِدِها[1]** ﴾ أي: غير مفسد للدّيار، وهو حال عن فاعل

---

(١) **قوله: «فَسَقى ديارَكَ غيرُ مُفسِدِها»**. البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضّرب الثّاني الأحذّ المضمر، والقائل طرفة بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفيّ وكان قد أصاب قومه سنة فأتوه فَبَذَلَ لهم، مطلعها:

إنّ امرأً سَرْفَ الفؤادِ يرى ... عَسَلاً بماء سحابةٍ شتمي
وأنا امرؤ أكوى من القصر الـ ... ـبادي وأغشى الدُّهْمَ بالدّهم
وأصيبُ شاكلة الرّمية إذ ... صدّت بصفحتها عن السّهم
وأُجِرُّ ذا الكفل القَناة على ... أنسائه فيظلّ يستدمي
وتصدّ عنك مخيلةُ الرّجل الـ ... ـعريض موضِحةً عن العَظْمِ

⇐

«سقى» أعني: قوله ﴿صَوْبُ الرَّبيع﴾ أي: نزول المَطَر، ووقوعه في الرّبيع ﴿ودِيْمَةٌ تَهْمِي» ﴾ أي: تسيل، لأنّ نزول المَطَر قد يكون سبباً لِخَرَاب الدِّيار وفسادها، فدفع ذلك بتوسّط قوله: «غير مفسدها».

﴿و﴾ **الثّاني**: نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾ ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**[١] **أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[٢]﴾ فإنّه لو اقتصر على وصفهم

⇐ بحُسَام سيفك أو لسانك والـ ... ـكَلِمُ الأصيلُ كأرْغَبِ الكَلْمِ
أبلِغْ قتادةَ غيرَ سائِلِه ... منّي الثّوابَ وعاجل الشُّكْم
إنّي حَمَدْتُكَ للعشيرة إذْ ... جاءَتْ إليك مُرِقة العَظْمِ
أَلْقَوْا إليك بكلّ أَرْمَلَةٍ ... شعثاء تحمل مُنْقع البرم
وفتحتَ بابك للمكارم حيـ ... ـنَ تواصَتِ الأبوابُ بالأَزْمِ
فسقى ديارك غير مفسدها ... صوبُ الرّبيع وديمة تَهْمِيْ

و«صوبُ الرّبيع» نزول المطر، ووقعه في الرّبيع و«الدِّيمة» مطر يدوم في سكون بلا رعد ولا برقٍ، أو يدوم خمسة أو ستّة أو سبعة، أو يدوم يوماً وليلة وأقلّه ثلث النهار أو الليل. والجمع دِيَمْ و«تهمي»: تسيل.

(١) **قوله: «أذلّة على المؤمنين»**. الآية ٥٤ من سورة المائدة. قال العلّامة شرف الدّين في «المراجعات»: وهذه الآية مختصّة بأميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ ومنذرة ببأسه وبأس أصحابه ـ كما نصّ عليه أميرالمؤمنين يوم الجَمَل، وصرّح به الباقر والصّادق ـ وذكره الثعلبيّ في تفسيره، ورواه صاحب «مجمع البيان» عن عمّار، وحذيفة، وابن عبّاس، وعليه إجماع الشّيعة، وقد رووا فيه صحاحاً متواترةً عن أئمّة العترة الطّاهرة، فتكون آية الولاية ـ ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ الآية ـ على هذا واردة بعد الإيماء إلى ولايته، والإشارة إلى وجوب إمامته، ويكون النصّ فيها توضيحاً لتلك الإشارة، وشرحاً لما سبق من الإيماء إليه بالإمارة، فكيف يقال بعد هذا: إنّ الآية ـ آية الولاية ـ واردة في سياق النّهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء.

(٢) المائدة: ٥٤.

بالذلّة على المؤمنين لتوهّم أنّ ذلك لضعفهم فأتى على سبيل **التّكميل** بقوله: «أعزّة على الكافرين» دفعاً لهذا الوهم، وإشعاراً بأنّ ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدّي «الذّل» بـ«على»[1] لتضمينه معنى «العطف» كأنّه قيل: «عاطفين عليهم على وجه التذلّل والتّواضع».

ويجوز أن يكون التّعدية[2] بـ«على» للدّلالة على أنّهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أَجْنِحَتهم.

ومن هذا القسم قول كَعْب بن سعيد الغَنَوِيّ:

حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أهله[3] ... مع الحِلْمِ في عينِ العدوّ مَهيب

---

(١) **قوله: عدّي الذلّ بـ«على»**. وإلّا فهو يعدّى باللّام، يقال: ذلّ له ـ كما في شرح الرّومي ـ.

(٢) **قوله: «ويجوز أن يكون التّعدية»**. الفرق بين التّأويلين: أنّ الأوّل باعتبار التّضمين، والثّاني باعتبار أنّ «التذلّل» لكونه من العالي إلى السّافل يدلّ على حصول معنى العلوّ في المتذلّل، فلا حاجة إلى التّضمين ـ كما في شرح «الإيضاح» ـ.

(٣) **قوله: «حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أهله»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف، واختلف في قائله: فالمشهور أنّه كعب بن سعد بن عمرو الغنويّ من فحول شعراء الجاهليّة في المرثية المتوفّى سنة خمس قبل الهجرة النبويّة.

ونسبه الأصمعيّ إلى غُرَيْقة بن مُسافع العَبْسيّ من الشّعراء الإسلاميّة أو غُرَيفة ـ بالغين والفاء ـ كما ضبطه ابن دريد في «الاشتقاق» وهو خطأ.

ونسبه القرشي في باب المراثي من «الجمهرة» إلى محمّد بن كعب الغنويّ في مرثية أخيه أبي المغوار وهو من قصيدة طويلة تعدّ من عيون مراثي العرب يقول فيها:

تقولُ ابنةُ العَبْسيّ: قد شِبْتَ بعدنا ... وكلّ امرئٍ بعدَ الشَّباب يَشِيْبُ
وما الشَّيْبُ إلّا غائبٌ كان جائياً ... وما القولُ إلّا مُخْطِئٌ ومُصِيْبُ
تقول سُلَيمى: ما لجسمك شاحبا ... كأنّك يحميك الشَّراب طبيبُ
فقلتُ ولم أَعْيَ الجوابَ، ولم أَبُحْ ... وللدّهر في الصُّمّ الصِّلاب نَصِيْبُ

⇐

⇐ تتابع أحداث تخرّمنَ إخوتي ... فشيّبن رأسي، والخطوبُ تُشيْبُ
لعَمْري لئن كانت أصابَتْ مَنِيَّةٌ ... أخي، والمنايا للرّجال شَعُوْبُ
لقد كان أمّا حِلْمُهُ فَمُروَّحٌ ... عليه، وأمّا جَهْلُهُ فعَزِيْبُ
أخي ما أخي لا فاحشٌ عندَ بيته ... ولا وَرِعٌ عند اللِّقاءِ هيوبُ
أخي كان يكفيني وكان يُعْيِنُني ... على نائبات الدَّهر، حين تَنُوْبُ
حليم، إذا ما سَوْرَةُ الجَهْلِ أطلَقَتْ ... حُبَى الشَّيْب،للنّفس اللجوج غَلُوْبُ
هو العَسَلُ الماذيّ لِيْناً ونائلاً ... وليثٌ إذا يلقى العُداةَ غَضُوْبُ
هَوَتْ أُمُّه ما يَبْعَثُ الصُبْحُ غادياً ... وماذا يُؤَدِّي اللّيلُ حين يؤوبُ
هَوَتْ أُمُّه، ماذا تضمّن قبرُهُ ... من المَجْدِ والمعروفِ حين يُثِيْبُ
أخو سَنَواتٍ يَعْلَمُ الضَّيفُ أنّه ... سيكثُرُ ما في قِدْرِهِ ويَطِيْبُ
حبيبٌ إلى الزُّوَّارِ غِشْيَانُ بيته ... جميلُ المُحَيَّا، شَبَّ وهو أديبُ

قال:

جَمُوعُ خِلالِ الخير من كلِّ جانبٍ ... إذا حال مكروه بهنّ ذَهُوْبُ
مُغِيْثٌ، مفيدُ الفائداتِ، مُعَوَّدٌ ... لفعل النَّدى والمكرُمات، نَدوبُ
وداعٍ دَعَا يا مَنْ يُجِيْبُ إلى النَّدَى ... فلم يستَجِبْ عند النِّداءِ مُجِيْبُ
فقلتُ ادعُ أُخرى، وارفع الصّوت ثانياً ... لعلّ أبا المغوار منك قريبُ

قال:

فتىً أريحيٌّ كان يهتزّ للنَّدى ... كما اهتزّ من ماء الحديد قَضِيْبُ
فتىً ما يُبَالي أن يكون بجسمه ... إذا نال خَلّاتِ الكِرام شُحُوبُ
إذا ما تراءاه الرِّجال تحفّظوا ... فلم ينطقُوْا العَوْراءَ وهو قريبُ
على خيرِ ما كان الرِّجالُ خِلالُهُ ... وما الخيرُ إلّا قسمةٌ ونَصِيْبُ
حليفُ النَّدَى يدعو النَّدَى، فيُجِيْبُهُ ... سريعاً، ويدعوهُ النَّدَى، فيُجيبُ
غِياثٌ لِعانٍ لم يَجِدْ مَنْ يُعِيْنُهُ ... ومُخْتَبِطٍ يَغْشَى الدُّخانَ غريبُ

⇐

فإنّه لواقتصرعلى وصفه بالحِلْم لأوهم أنّ ذلك من عَجْزِه فأزال ذلك الوَهْم بأنّ حِلْمه في وقت تزيين الحِلْم لأهله، وهذا إنّما يكون عند القُدْرة[1] وإلّا لم يكن زيناً.

[كلام عن المصنّف في «الإيضاح»]

وأمّا المِصْراع الثّاني فزعم المصنّف[2] أنّه تأكيد للازم ما يفهم من قوله * إذا ما الحلم زيّن أهله * وهو أنّه غير حليم حين لا يكون الحِلْمُ زيناً لأهله، فإنّ مَن لا يكون حليماً حين لا يحسُنُ الحِلْم يكون مَهِيْباً في عين العَدُوّ لا محالة، فيكون هذا **تذييلاً** لتأكيد[3] المفهوم لا **تكميلاً** كما زعم بعض النّاس.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ من لا يكون حليماً حين لا يحسُنُ الحِلْم يكون مَهْيِباً في عين العَدُوّ؛ لجواز أن يكون غضبه ممّا لا يُهَابُ ولا يُعْبَأُ به.

⇐ عظيمُ رَماد النّارِ رَحْبٌ فِناؤُهُ ... إلى سَنَدٍ، لم تَجْتَنِحْهُ عُيُوْبُ

يَبِيْتُ النَّدَى، يا أُمَّ عمروٍ ضجيعه ... إذا لم يكُنْ في المنقياتِ حَلُوْبُ

حليم إذا ما الحلم زيّن أهله ... مع الحلم في عين العدوّ، مَهِيْبُ

معَنًّى، إذا عادى الرِّجالَ عداوةً ... بعيدٌ إذا عادى الرّجالُ قريبُ

* * *

(١) **قوله: «وهذا إنّما يكون عند القدرة»**. سأل معاويةُ بن أبي سفيان ـ لعنهما الله ـ ضِراراً عن أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه السّلام ـ وسلوكه في أصحابه، فقال: كان ـ أي: أميرالمؤمنين عليّ ـ فينا كأحدنا، وكنّا نهابه مهابة الأسير المربوط للسيّاف، تلك هيبة التّقوى وليس كما يخافك طَغام أهل الشّام.

وهذا البيت الّذي أورده الشّارح إنّما يليق أن يقال في عليّ أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ فإنّه كان حليماً ذا هيبةٍ عظيمةٍ.

(٢) الإيضاح: ٣٢٨.

(٣) اللّام للعلّة لا لتقوية العمل. منه.

[رأي الشّارح]

والّذي يخطُر بالبال أنّ معنى البيت ألطف وأدقّ ممّا يشعر به كلام المصنّف، وأنّ المِصْراع الثّاني **تكميل**؛ وذلك لأنّ كونه حليماً في حال يحسُنُ فيه الحِلْم يُوْهِمُ أنّه في تلك الحالة ليس مَهِيْباً، لما به من البَشَاشة وطَلاَقة الوجه، وعدم آثار الغَضَب والمَهَابة، فنفى ذلك الوهم بقوله: ❊ مع الحلم في عين العدوّ مهيب ❊ يعني: أنّه مع الحلم في تلك الحالة الّتي يحسُنُ فيها الحِلْمُ بحيث يهابه العَدُوُّ؛ لتمكّن مهابته في ضميره، فكيف في غير تلك الحالة.

[الطّريق السّابع: التّتميم]

﴿ وإمّا بـ «التّتميم» وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بِفَضْلةٍ لنكتةٍ[1] كالمبالغة نحو: ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾[2] في وجه ﴾ وهو أن يكون الضّمير في «حبّه» للطّعام **﴿أي ﴾** يُطعمونه **﴿ مع حبّه ﴾** والاحتياج إليه.

وإذا جعل الضّمير «للّه» أي: «يُطعمونه على حبّ الله ـ تعالى ـ» فلا يكون ممّا نحن فيه، لأنّه لتأدية أصل المراد.

وكتقليل المدّة في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾**[3] ذكر

---

(١) **قوله: «بفضلةٍ لنكتةٍ»**. أراد بالفضلة نحو المفعول أو الحال أو نحوهما، ممّا ليس بجملةٍ مستقلّةٍ ولا ركن كلام، لا ما يتمّ أصل المعنى بدونه، كما يدلّ عليه النّظر في الأمثلة الّتي ذكرها المصنّف في «الإيضاح».

(٢) الإنسان: ٨. هذه الآية نزلت في عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين ـ عليهم السّلام ـ كما في «الكشّاف» وغيره، والتّفصيل في كتاب «زين الفتى في تفسير سورة هل أتى».

(٣) الإسراء: ١.

«ليلاً» ـ مع أنّ الإسراء[1] لا يكون إلّا باللّيل للدّلالة على التّقليل، وأنّه أُسْرِيَ في بعض اللّيل.

---

(١) قوله: «ذكر «ليلاً» مع أنّ الإسراء». هذا مأخوذ من كلام الزّمخشريّ في تفسير تلك الآية من «الكشّاف» واعترض عليه بأنّ البعضيّة المستفادة من التنكير هي البعضيّة في الأفراد لا البعضيّة في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله: «ليلاً» أنّ الإسراء كانت في بعضٍ من أجزاء ليلةٍ واحدةٍ؟

أجاب صاحب «الكشّاف» بأنّ ما ذكره مأخوذ من قولهم: «سرت ليلاً» و: «سرت الليل» فالثّاني يقتضي الاستيعاب والأوّل يصحّ على التّقديرين، وذلك لأنّه حينئذٍ يصير محدوداً بدخول حرف التّعريف عليه، و«اللّيل» وإن كان موضوعاً لمجموع الزّمان المعلوم إلّا أنّ منكره يقع على البعض والكلّ فيحمل على المتعارف، والإسراء في الغالب لا يكون إلّا في بعضه.

وقد يجاب عنه أيضاً بما ذكره أديب الشّيعة الإمام المرزوقيّ من أنّه يجوز أن يراد بذكر «ليلاً» منكراً توسّطه اللّيل والدّخول في معظمه، يقال: «جاء فلان ليلاً» أو «بليلٍ» أي: في معظم ظلمته، فيستفاد البعضيّة بهذا الوجه فلا إشكال، والأوضح أن يقال: إذا حمل التّنوين على التّقليل يكون الكلام في قوّة: «أسرى بعبده ليلاً قليلاً» ومثله يستفاد منه القلّة بحسب الأجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال.

وقريب منه ما ذكره بعض الأفاضل وهو أنّ التّنكير يناسب التقليل، فإنّ التقليل يجهل غالباً والكثير المتكرّر على الحسّ يعرف غالباً، فيناسب التّنكير التّقليل بهذا الوجه، وأفاد أنّ الإسراء كان في بعض اللّيل.

بقي هاهنا بحث وهو أنّه تبيّن بما ذكره أنّ المقصود بيان وقوع الإسراء المذكور في بعض الليل، فإنّه أدلّ على كمال قدرته ـ تعالى ـ ولو اكتفى بذكر الإسراء لتوهّم خلاف المقصود، فلا يكون من قبيل التّتميم، إلّا أن يقال: لابدّ في الإيهام من التّبادر إلى الذّهن في الجملة ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ والإسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع اللّيل فتأمّل ـ كذا ذكره الرّومي ـ.

⇐

[الطّريق الثّامن: الاعتراض]

﴿ وإمّا بـ«الاعتراض» وهو أن يؤتى في أثناء كلام ـ أو بين كلامين متّصلين معنىً ـ بجملة أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام ﴾.

ليس المراد بالكلام هو المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفَضَلات والتّوابع.

والمراد باتّصال الكلامين أن يكون الثّاني بياناً للأوّل، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه.

[النّكتة الأُولى من نكت الاعتراض بجملة واحدة]

﴿كالتَّنْزيهِ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾[1] ﴾ فإنّ قوله: «**سبحانه**» جملة ـ لكونه بتقدير الفعل ـ وقعت في أثناء الكلام، لأنّ قوله: «**ولهم ما يشتهون**»[2] عطف على قوله: «**للّه البنات**»، والنّكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عمّا يَنْسُبُوْنَ إليه.

⇐ وقال الجرجاني ـ بعد ذكر الاعتراض الّذي نقلناه آنفاً ـ: فالصّواب أنّ تنكيره لدفع توهّم كون الإسراء في ليالٍ أو لإفادة تعظيمه.

(١) النّحل: ٥٧.

(٢) **قوله: لأنّ قوله «ولهم ما يشتهون»**. قال الجرجانيّ: يعني أنّ «لهم» معطوف على قوله: «للّه» و«ما يشتهون» معطوف على «البنات» فالمعنى: «ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين» والظّرف ـ أعني «لهم» ـ مستقرّ وقع مفعولاً ثانياً، وليس لغواً متعلّقاً بـ«يجعلون» ليتّجه أنّ الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لا يصحّ في غير أفعال القلوب، لأنّ الجمع هو أن يكون الضّميران معمولين لفعل واحدٍ، لا أن يكون أحدهما معمولاً له، والآخر معمولاً لمعموله.

على أنّه قد يدّعى جواز ذلك، إذا كان عمله في أحدهما بتوسّط حرف الجرّ، ⇐

[النّكتة الثّانية]

﴿ **والدُّعَاء في قوله** ﴾ أي: وكالدُّعَاء في قول عَوْف بن مُحَلِّم[١] الشَّيْبَانيّ يشكو كِبَره وضعفه:

﴿إنّ الثّمانينَ وبُلِّغْتَها[٢] قد أحْوَجَتْ سَمعي إلى تَرْجُمانْ ﴾

⇐ ويستشهد له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ**﴾ [مريم: ٢٥]، وكأنّ معنى «الجعل» في المعطوف هو دعوى الاستحقاق، وأنّ اللّائق بهم ذلك دون غيره، وإن كانت بلسان الحال. وجعل قوله: «ولهم ما يشتهون» جملة حاليّة يوجب قصوراً في المقصود الّذي هو التّوبيخ. فتأمّل.

(١) بصيغة اسم الفاعل من «باب التّفعيل».

(٢) **قوله: «إنّ الثمانينَ وبُلِّغْتَها»**. البيت من قصيدة من السّريع على العروض الأُولى المكسوفة المطوية ـ فاعلن ـ مع الضّرب الأوّل المطوي الموقوف ـ فاعلان ـ والقائل عوف بن مُحَلِّم بن ذُهْل الشّيباني قالها لعبدالله بن طاهر ذي اليمينين والي «نيسابور» في عهد المأمون العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وكان قد دخل عليه، فسلّم عليه عبدالله فلم يسمع، فأعلم بذلك، فدنا منه، ثمّ ارتجل القصيدة ومطلعها:

يا ابنَ الّذي دانَ له المشرقانْ طُرّاً وقد دان له المغربانْ
إنّ الثّمانين ـ وبُلِّغْتَهَا ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمانْ
وبدّلَتْنِي بالشّطَاط آنحنا وكُنْتُ كالصَّعْدة تحت السِّنانْ
وعوّضتني من زماع الفتى وهمّتي همَّ الجبان الهِدانْ
وقاربَتْ مِنّي خُطاً لم تكن مقارباتٍ وثنَتْ مِنْ عنانْ
وأنشأَتْ بيني وبين الوَرَى سحابةً ليسَتْ كنَسْجِ العَنَان
ولم تدَعْ فيَّ لِمُسْتَمْتِعٍ إلّا لِساني وبحسبي لسانْ
أدْعو به الله وأُثْني به على الأمير المُصْعَبيّ الهِجانْ
وهِمْتُ بالأوطان وجْداً بها وبالغواني، أيْنَ منّي الغوانْ

⇐

يقال: «ترجم كلامه» ـ إذا فسّره بلسان آخر ـ.

وقوله: «بلّغتها» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها. والواو فيه اعتراضيّة ليست عاطفة ولا حاليّة ـ كما ذكره بعض النُّحاة ـ وبه يُشعر ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[1]: أنّها اعتراض

⇐ فقرّباني ـ بأبي أنتما ـ مِنْ وطني قبل اصفرار البنانْ

وقبلَ مَنْعايَ إلى نِسْوةٍ مسكنها حَرّان والرَّقّتانْ

سَقَى قصور الشّاذياخ الحَيا من بعد عهدي وقصورَ الميانْ

فكَمْ وكَمْ من دعوةٍ لي بها أنْ تتخطّاها صروفُ الزّمانْ

«التُّرجُمان»: بضمّ التّاء والجيم، وفتحهما، وفتح التّاء وضمّ الجيم: المفسّر للبيان. يقال: «ترجمه» و«ترجم عنه» والفعل يدلّ على أصالة التاء.

«الشّطاط»: وزان «السّحاب» اعتدال القامة. والصَّعْدة: وزان «رَحْمة» القناة المستوية.

«الزّماع»: المَضاء في الأمر والعزم عليه.

و«الهِدان»: وزان الكِتاب الجافي الأحمق.

«العَنان»: مثل «السَّحَاب» وزناً ومعنىً واحده «عنانة» مثل «سَحابة».

«الهِجان» ـ بكسر الهاء ـ: الكريم، والشّاهد واضح.

والقصيدة أوردها أبو علي القالي في كتاب «الأمالي» فراجعه.

وقال ابن أبي الإصبع في «تحرير التّحبير» وممّا وهم فيه المؤلّفون في هذا الموضع أنّهم خلطوا التّكميل بالتّتميم، إذ ساقوا في باب التّتميم شواهد التّكميل، لأنّهم ذكروا قول عوف:

إنّ الثّمانين ـ وبلّغتها ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

من شواهد التّتميم، ومعنى البيت تامّ بدون «وبلّغتها» وإذا لم يكن المعنى ناقصاً فكيف يسمّى هذا تتميماً وإنّما هو تكميل، وما غلطهم إلّا من كونهم لم يفرّقوا بين تتميم الألفاظ وتتميم المعاني.

(١) النّساء: ١٢٥.

لا محلّ لها من الإعراب نحو:

* ألا هَلْ أتاها والحوادِثُ جَمَّةٌ[١] *

فائدتها تأكيد وجوب اتّباع ملّته، ولو جعلتها عطفاً على الجملة قبلها لم يكن لها معنىً.

---

(١) قوله: «ألا هَلْ أتاها والحوادِثُ جَمّة». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس المشهور أوردها أبوالحسن عليّ بن أبي الفرج البصريّ المتوفّى سنة ٦٥٩هـ في الحماسة البصريّة مطلعها:

أرى أُمَّ عمروٍ دَمْعُها قد تحدّرا ... بُكاءً على عمروٍ، وما كان أصبرا
إذا قلت هذا صاحب قد رضيته ... وقَرَّتْ به العينانِ بُدِّلْتُ آخَرا
كذلك حظّي لا أُصَاحِبُ صاحباً ... من النّاس إلّا خانني وتغيّرا
وكُنَّا أُنَاساً قبل غزوة قَرْمَل ... وَرِثْنَا الغِنَى والمَجْدَ أكبرَ أكبرا
أشيمُ مَصاب البَرْقِ أين مَصابه ... ولا شيء يشفي منك يابنة عَفْزَرا
من القاصرات الطَّرْفِ، لو دَبَّ مُحْوِلٌ ... من الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثّرا
فدَعْها وسَلِّ الهَمَّ عنك بحَسْرةٍ ... ذَمُولٍ إذا صام النَّهَارُ وهَجَّرا
تُقَطِّعُ غيطاناً كأنّ متونها ... إذا أظهرَتْ تُكْسَى مُلَاءً مُنَشَّرا
تُطَايِرُ شُذَّانَ الحَصَا بمناسمٍ ... صِلابِ العُجَى مَلْثُومُها غيرُ أَمْعَرا
عليها فتىً لم تحمل الأرض مثله ... أبرَّ بميثاقٍ وأوفى وأصبرا
ألا هل أتاها والحوادثُ جمّة ... بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا
تذكّرتُ أهلي الصَّالحين وقد أَتَتْ ... على حَمَلٍ خُوْصُ الرِّكاب وأوْجَرا
ولمّا بَدَتْ حَوْرَانُ والآلُ دونها ... نظرتَ فلم تنظُرْ بعينيك مَنْظَرا

وهي طويلة لا حاجة إلى ذكرها بتمامها.

«تملك»: اسم أبيه و«بيقر» أي: أقام بالحضر وترك البادية ـ كما في «الغَيْث المُسْجَمِ» ـ وقال أبوالفرج في «الأغاني»: أي: جاء العراق والحَضَر. ويقال: بيقر الرّجل ـ إذا هاجر ـ وقال ابن قتيبة في «المعاني الكبير»: بيقر: أعيا.

ومثله ماذكره في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَىٰ** ﴾: أنّه اعتراض بين قوله: ﴿ **إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى** ﴾ وقوله: ﴿ **وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم** ﴾[1].

ومثل هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار إليه صاحب «الكشّاف»[2] حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ** ﴾[3]: أنّ قوله: ﴿ **وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ** ﴾ حال «أي: عبدتم العِجْل وأنتم واضعون العِبادة في غير موضعها» أو اعتراض، أي: وأنتم قوم عادتكم الظّلم.

[النّكتة الثّالثة]

﴿ **والتّنبيه في قوله** ﴾ أي: كالتّنبيه في قول الشّاعر:

﴿ **وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ**[4]   **أَنْ سوفَ يأتي كُلّ ما قُدِرا** ﴾

---

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) **قوله: والفرق دقيق أشار إليه صاحب «الكشّاف»**. قال ابن مالك في «التّسهيل وشرحه» ٢: ٣٧٥: وتمييز الاعتراضيّة من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء و«لن» وحرف تنفيس، وجواز كونها طلبيّة، والحاليّة تخالف الاعتراضيّة في جميع ذلك. ومن جملة الفارقات اللفظيّة ـ وإن لم يذكرها ابن مالك ـ جواز اقتران الاعتراضيّة بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق أنّه يمتنع في الحاليّة، مثاله قول أبي الطيّب:

يا حادِيَي عيرِها وأحسَبُنِيْ   أُوجدُ ميتاً قُبَيْلَ أفقِدُها

قِفا قليلاً بها عليَّ فلا   أقلَّ من نظرةٍ أُزوِّدُها

هذه هي الفروق اللفظيّة بينهما وأمّا الفرق المعنويّ فهو ما أشار إليه صاحب «الكشّاف» من أنّ الحاليّة قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضيّة فإنّ لها تعلّقاً بما قبلها في الجملة لكن ليست بهذه المرتبة.

(٣) البقرة: ٥١.

(٤) **قوله: «وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ»**. البيت من السّريع على العروض الثّانية المخبولة مع ⇐

«أنْ» هي المخفّفة من المثقّلة، وضمير الشّأن محذوف[1] يعني أنّ المقدّر آتٍ البتّة وإن وقع فيه تأخير، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر.

وقوله «فعلم المرء ينفعه» جملة معترضة بين «اعلم» ومفعوليه، والفاء اعتراضيّة، وفيها شائبة من السّببيّة.

[الاعتراض بأكثر من جملة]

﴿وممّا جاء﴾ أي: ومن الاعتراض الّذي وقع **﴿بين كلامين، وهو أكثر من جملة أيضاً﴾** كما أنّ الواقع هو بينه أكثر من جملة **﴿قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[2]﴾** فقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾** اعتراض بأكثر من جملة[3] بين

⇐ الضّرب المماثل والقائل غير معلوم. «أنْ» مخفّفة من الثّقيلة، وضمير الشّأن محذوف وهذا إنّما يورد للتسلية كما في قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ:

في أيّ يومي من الموت أفِرْ   أيـوم لم يُـقْدَرَ أم يـومَ قُـدِرْ

والشّاهد فيه: الاعتراض بالتّنبيه وهو قوله: «فعلم المرء ينفعه» وهو جملةٌ معترضة بين «اعلم» ومعموليه، والفاء اعتراضيّة وفيها شائبة من السّببيّة.

(١) **قوله: «وضمير الشّأن محذوف»**. قال الرّومي: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم، أي: «أنّك سوف يأتيك كلّ ما قدّر» كما جوّزه سيبويه وجماعة في قوله ـ تعالى ـ: **﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾** اهـ.

(٢) البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٣) **قوله: «بأكثر من جملة»**. اعترض عليه بِهاء الدّين السّبكيّ من شرّاح «التّلخيص» بأنّ المراد بقولنا: «أكثر من جملة واحدة» أن لا يكون إحدى الجملتين معمولةً لما في الأُخرى، وإلّا فهي في حكم جملة واحدة، وقوله: **﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾** خبر «إنّ» وقوله: **﴿يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾** معطوف على الخبر، فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين.

⇐

كلامين متّصلين معنىً، وأشار إلى اتّصالهما بقوله: ﴿ **فإنّ قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيان لقوله: «فأتوهنّ من حيث أمركم الله»** ﴾ يعني: أنّ المَأْتِيَ الّذي أمركم به هو مكان الحَرْث، لأنّ الغرض الأصلي في الإتيان طلب النّسل، لا قضاء الشَّهْوة، فلا تأتوهنّ إلّا من حيث يتأتّى[١] منه هذا الغرض.

[النّكتة فيه]

والنّكتة في هذا الاعتراض التّرغيب في ما أُمِرُوْا به والتّنفير عمّا نُهُوْا عنه.

[نكتة أخرى]

ومن نُكَتِ الاعتراض تخصيص أحد المذكورين بزيادة التّأكيد في أمر علّق بهما كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ** ﴾[٢].

فقوله: «**أن اشكر لي**» تفسير لـ«**وصّينا**»[٣] وقوله: «**حملته**» اعتراض بينهما

⇐ قال الرّومي: ولك أن تقول: عطف الثّانية على خبر «إنّ» ليس بمتيقّنٍ، لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف، والجملة عطف على الجملة الأُولى المستأنفة، فيحتمل أن يكون التّمثيل، وقع على هذا الوجه المحتمل، والآية مثال لا دليل.

(١) أي: يتيسّر.

(٢) لقمان: ١٤.

(٣) **قوله: تفسير لـ«وصّينا»**. قال الجرجانيّ: يعني أنّ قوله: «أن اشكر لي ولولديك» من حيث تعلّق الشّكر بالوالدين تفسير لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ** ﴾، وأمّا ذكر شكره ـ تعالى ـ في التّفسير ففيه تنبيه:

إمّا على أنّ شكر الوالدين شكر له ـ تعالى ـ لأنّ ما أنعما به عليه نعمة من عنده في الحقيقة.

⇐

إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً، وتذكيراً لحقّها العظيم مفرداً.

[وأُخرى]

ومنها: المطابقة والاستعطاف كما في قول أبي الطّيّب:

وخُفُوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيبه[1]   يـا جَـنَّتي لرأيتَ فـيه جـهنّما

⇐ وإمّا على أنّ شكرهما قرين لشكره ـ تعالى ـ وفي ذلك أيضاً زيادة حثٍّ على شكرهما.

وإمّا على أنّ تعظيم الرّبّ ـ سبحانه ـ بشكر إنعامه مقدّم على الشّفقة على غيره بمجازاة إحسانه، فإذا وصّى بمجازاة الغير، كان المعنى على التّوصية بأداء شكره ـ تعالى ـ أوّلاً وشكر الغير ثانياً اهـ.

(١) **قوله: «وخُفُوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيبه»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المشابه، وهو ثالث أبياتٍ من قصيدة قالها المتنبّي في المكتب يمدح بها إنساناً يقال له أبو الفضل أراد أن يستكشفه عن مذهبه:

كُـفِّيْ أرانـي وَيْكِ لومَكِ ألْـوَما   هـمٌّ أقـامَ عـلى فُـؤادٍ أنـجما
وخَيالُ جسمٍ لَـمْ يُـخَلِّ له الهَـوَى   لَـحْماً فـيُنْحِلَه السَّـقَامُ ولا دَمَـا
وخـفوقُ قَـلبٍ لو رأيتَ لهـيبه   يـا جـنّتي لظـننتِ فـيه جـهنّما
وإذا سَـحابةُ صـدِّ حُبٍّ أبـرقَتْ   تـركَتْ حـلاوةَ كُـلِّ حُبٍّ عَـلْقَما
يـا وجـهَ داهـيةِ الّـذي لولاك مـا   أكَلَ الضَّنَى جَسَدِي ورَضَّ الأعظُمَا
إن كـان أغـناها السّـلوّ فـإنّني   أصبحتُ من كَـبِدي ومـنها مُـعْدِمَا
غُـصْنٌ عـلى نَـقَوي فَـلاةٍ نـابِتٌ   شـمس النّـهار تُـقِلُّ ليـلاً مُـظْلِما
لم تُـجْمَع الأضـدادُ فـي مـتشابهٍ   إلّا لتـجعلني لغُـرْمي مـغنما
كصفات أوحدنا أبـي الفـضل الّـتي   بـهرَتْ فأنـطق واصـفيه وأفـحما
يـعطيك مـبتدراً فـإن أعـجلتَه   أعـطاكَ مـعتذراً كـمن قـد أجْـرَمَا
ويـرى التـعظّم أن يُـرَى مـتواضـعاً   ويَرَى التّـواضـع أن يُـرَى مـتعظّما

وهي طويلة لا حاجة إلى تمامها.

فقوله: «يا جنّتي» اعتراض للمطابقة مع «جهنّم» والاستعطاف.

[وأُخرى]

ومنها: بيان السّبب لأمرٍ فيه غرابة، كما في قول الشّاعر:

فلا هَجْرُهُ يبدو، وفي اليأس راحةٌ[1] ولا وَصْلُه يصفو لنا فنُكارمه

فإنّ كون هَجْر الحبيب مطلوباً للمحبّ أمر غريب، فبيّن سببه بأنّ في اليأس راحة.

[الاعتراض بتفسير الزّمخشريّ]

﴿**وقال قوم: قد يكون النّكتة فيه**﴾ أي: في الاعتراض ﴿**غير ما ذُكِر**﴾ ممّا

---

(١) **قوله: «فلا هَجْرُهُ يبدو وفي اليأس راحةٌ»**. البيت آخر بيتٍ من قطعةٍ من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه.

والقائل ابن ميّادة أبو شرحبيل الرّمّاح بن أبرد بن ثوبان الذّبياني المتوفّى سنة ١٤٩هـ وميّادة اسم أُمّه وقد تقدّم هذا البيت في شواهد «المسند»، وابن ميّادة هو القائل:

يقولون حُجَّ البيتَ واجتنب الصِّبا وصَلِّ الضُّحَى والبَسْ طِوال القلانِسِ
وكيف يَحُجُّ البيتَ مَنْ في فؤاده لِحُبِّ الغواني البِيْضِ أكبرَ هاجسِ
أُحِبُّ الغواني الفاركاتِ بُعُولَها وإن كُنَّ لا يَمْنَعْنَ راحةَ لامسِ

وتمامه:

أَتُظْهِرُ ما في الصّدرِ أم أنتَ كاتِمُهْ وكتمانُهُ داءٌ لمَن هو كاتِمُه
وإضمارُهُ في الصّدر داءٌ وعلّة وإظهارُهُ شُنْعٌ لمن هو عامِلُه
وَفَى لكما يا ابنَيْ سليمانَ قاسِمٌ بِجَدِّ النُّهَى إذ يَقْسِمُ الخيرَ قاسِمُه
فبيتكما بيتٌ رفيعٌ بناؤُهُ مَتَى يَلْقَ شيئاً مُحْدَثاً فهو هادِمُه
لكم كَبْشُ صِدْقٍ شَذَّبَ الشَّوْلَ عنكم وكَسَّرَ قَرْنَي كُلِّ كَبْشٍ يُصَادِمُه
فلا صَرْمُهُ يبدو وفي اليَأْسِ راحةٌ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

والشّاهد واضح.

سوى دفع الإيْهام، بل يجوز أن يكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود.

﴿ **ثمّ جوّز بعضهم وقوعه** ﴾ يعني: أنّ القائلين بأنّ النّكتة في الاعتراض قد يكون دفع الإيهام أيضاً افترقوا فِرْقتين:

١ ـ فجوّز فِرْقة منهم وقوع الاعتراض ﴿ **آخر جملة لا يليها جملة متّصلة بها** ﴾ بأن لا يليها جملة أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو يليها جملة غير متّصلة بها معنىً، وهذا صريح في مواضع من «الكشّاف».

فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متّصلين، أو غير متّصلين، بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب، لنكتةٍ، لأنّهم لم يخالفوا الأوّلين إلّا في جواز كون النّكتة دفع الإيهام، وجواز أن لا يليها جملة متّصلة بها، فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محلّ من الإعراب بحاله ﴿ **فيشمل الاعتراض** ﴾ بهذا التّفسير ﴿ **«التّذييل» ولبعض صُوَر «التّكميل»** ﴾ وهو أن يؤتى بجملة لا محلّ لها من الإعراب كما في قول الحَمَاسيّ:

وما ماتَ منّا سيّدٌ في فِراشه[1] **ولا طُلَّ مِنّا حيثُ كانَ قَتيلُ**

---

(١) **قوله: «وما ماتَ منّا سيّدٌ في فِراشه»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل السّموأل بن غريض بن عادياء اليهوديّ المضروب به المثل في الوفاء المتوفّى سنة ٦٤ قبل الهجرة، وهذا من أجمل القصائد وأجمعها للآداب، أوردها أبو علي القاليّ في «الأمالي» وهي:

إذا المرءُ لَمْ يَدنَسْ من اللُؤْمِ عِرْضُهُ ... فكُلُّ رداءٍ يرتديه جَمِيْلُ

وإن هو لم يحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها ... فليس إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ

تُعَيِّرُنا أنّا قليلٌ عديدُنا ... فقلتُ لها: إنّ الكِرامَ قليلُ

وما قلّ من كانت بقاياه مثلنا ... شباب تَسَامَى للعُلَى وكُهولُ

وما ضَرَّنا أنّا قليلٌ وجارُنا ... عزيزٌ وجار الأكثرين ذليلُ

⇐

فإنّ المِصْراع الثّاني **تكميل** لأنّه **لمّا وصف** قومه بشمول القتل إيّاهم **أوهم** أنّ ذلك لضعفهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم.

وكلامه هاهنا دالّ على أنّ الجملة في **التّذييل** يجب أن لا يكون لها محلّ من

⇐ لنا جَبَلٌ نحتلُّهُ مَنْ نُجِيْرُه ... منيعٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وهو كَلِيْلُ
رَسَا أصله تحت الثَّرَى وسَمَا به ... إلى النّجم فرعٌ لا يُنَالُ طويلُ
هو الأبلقُ الفرد الّذي شاع ذِكْرُهُ ... يَعِزُّ على مَنْ رامه ويَطُوْلُ
وإنّا لَقومٌ لا نرى القتلَ سُبَّةً ... إذا ما رأته عامِرٌ وسَلُوْلُ
يُقَرِّبُ حُبُّ الموت آجالَنا لَنا ... وتكرَهُهُ آجالُهُم فَتَطُوْلُ
وما مات منّا سيّدٌ حتفَ أنفه ... ولا طُلَّ منّا حيث كان قتيلُ
تَسِيلُ على حدّ الظُّبَات نفوسُنا ... وليسَتْ على غير الظُّبَاتِ تَسِيلُ
صَفَوْنا فلم نكدُرْ وأخْلَصَ سِرَّنَا ... إناثٌ أطابَتْ حَمْلَنا وفُحولُ
عَلَوْنا إلى خير الظُّهور وحَطَّنا ... لوقتٍ إلى خيرِ البطونِ نُزولُ
فنحنُ كماء المُزْنِ ما في نِصابنا ... كهامٌ ولا فينا يُعَدُّ بخيلُ
ونُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولهم ... ولا ينكرون القولَ حين نقولُ
إذا سيّد منّا خَلَا قام سيّدٌ ... قَؤُوْلٌ لما قال الكِرامُ فَعُوْلُ
وما أُخْمِدَتْ نارٌ لنا دون طارِق ... ولا ذَمَّنا في النّازلين نزيلُ
وأيّامُنا مشهورة في عدوّنا ... لها غُرَرٌ معلومةٌ وحُجُوْلُ
وأسيافُنا في كلّ شَرْقٍ ومَغْرِبٍ ... بها من قِراع الدّارعين فُلولُ
مُعَوَّدةٌ أن لا تُسَلَّ نِصالُها ... فتُغْمَدَ حتّى يُسْتَبَاحَ قبيلُ
سَلِيْ -إن جهلتِ- النّاسَ عنّا وعنهم ... فليس سواءٌ عالِمٌ وجَهولُ
فإنّ بني الرّيّان قطبٌ لقومهم ... تدور رَحاهم حولهم وتَجولُ

وفيه المحاسن والآداب والشّواهد الكثيرة في مختلف العلوم الأدبيّة. وكان مضروباً به الأمثال في الوفاء، قال ابن الرّومي:

سعيت بمن أحياك من بعد ميتةٍ ... وأدّى وفاءً ما وفاه السّموأَلُ

الإعراب، وهذا ممّا لم يُشعر به تفسيره، لجواز أن تكون جملة ذات محلّ من الإعراب تعقّب بجملة أُخرى، مشتملة على معناها، معربة بإعرابها ـ بدلاً منها، أو تأكيداً ـ ويكون الغرض منها تأكيد الأُولى.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّه اعتمد في هذا الاشتراط على الأمثلة.

والاعتراض بهذا التّفسير يباين التّتميم لأنّه إنّما يكون بفَضْلة والفَضْلة لابدّ لها من الإعراب.

٢ ـ ﴿ **وبعضهم** ﴾ أي: وجوّز الفِرْقة الثّانية من القائلين بأنّ النّكتة في **الاعتراض** قد يكون دفع الإيهام ﴿ **كونه** ﴾ أي: كون **الاعتراض** ﴿ **غير جملة** ﴾ فالاعتراض عندهم أن يؤتىٰ في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً، بجملة أو غيرها لنكتة مّا ﴿ **فيشمل** ﴾ الاعتراض بهذا التّفسير ﴿ **بعض صُوَر التّتميم و** ﴾ بعض صُوَر ﴿ **التّكميل، وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً** ﴾ وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر.

وأمّا على ما ذكره في «الإيضاح» ـ حيث قال[1]: وفرقة تشترط في الاعتراض

---

(١) وهذا نصّه في «الإيضاح» ٣٣٤ ـ ٣٣٥: ومن النّاس من لا يقيّد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ـ من التنزيه والتّعظيم والدّعاء والتّنبيه وغيرها ـ بل يجوّز أن تكون دفع توهم ـ ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان:

١ ـ فرقة: لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلامٍ، أو بين كلامين متّصلين معنىً، بل يجوّز أن يقع في آخر كلامٍ لا يليه كلامٌ، أو يليه كلامٌ غيرُ متّصلٍ به معنىً، وبهذا يشعر كلام الزّمخشري في مواضع من «الكشّاف».

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل **التّذييل** ومن **التّكميل** ما لا محلّ له من الإعراب، جملةً كان أو أكثر من جملةٍ.

٢ ـ وفرقة تشترط فيه ذلك لكن لا تشترط أن يكون جملةً أو أكثر من جملةٍ.

⇐

أن يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً، لكن لا تشترط أن تكون جملة أو أكثر من جملة، فحينئذٍ يشمل من **التّتميم** ما كان واقعاً في أحد الموقعين ـ أي: في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنى ـ ومن **التّكميل** ما كان واقعاً في أحد الموقعين ولا محلّ له من الإعراب جملة كان، أو أقلّ من جملة، أو أكثر[١] ـ ففيه اختلاف ظاهر، لأنّه إمّا أن يشترط في الاعتراض عند هؤلاء أن لا يكون له محلّ من الإعراب، أو لا يشترط.

فإن اشترط ذلك لم يصحّ تجويز كونه غير جملة، لأنّ المفرد لابدّ في الكلام من الإعراب، ولم يشمل شيئاً من **التّتميم** أصلاً، لأنّه إنّما يكون بفضلة ولابدّ للفضلة من إعراب.

وإن لم يشترط فلا حاجة إلى قوله: «ولا محلّ له من الإعراب» لأنّه يشمل من **التّكميل** ما كان واقعاً في أحد الموقعين سواء كان له محلّ من الإعراب أو لا يكون. اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ **الاعتراض** إذا كان جملة[٢] يشترط عند هؤلاء أن لا يكون

⇐ فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من **التّتميم** ما كان واقعاً في أحد الموقعين، ومن **التّكميل** ما كان واقعاً في أحدهما ولا محلّ له من الإعراب، جملةً كان أو أقلّ من جملةٍ أو أكثر. اهـ.

وقال في أوّل البحث في تعريف «الاعتراض» ٣٣١: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً؛ بجملةٍ أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذُكِرَ في تعريف **التّكميل**. اهـ.

(١) الإيضاح: ٣٣٤.

(٢) **قوله: «إنّ الاعتراض إذا كان جملة»**. قال الجرجاني: يعني أنّا نختار الشّقّ الثّاني من التّرديد السّابق ونقول: لا يشترط في مطلق الاعتراض أن لا يكون له محلّ من الإعراب، فيصحّ حينئذٍ تجويز كونه غير جملةٍ، بل يشترط ذلك في كلّ اعتراضٍ يكون جملةً، فلذلك قال: ⇐

لها محلّ من الإعراب.

وأمّا قوله: «جملة كان أو أقلّ من جملة أو أكثر» فسهو؛ لأنّ ما هو أقلّ من جملة لابدّ من أن يكون له إعراب، ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خَبْط.

[الطّريق التّاسع]

﴿ **وإمّا بغير ذلك** ﴾ أي: الإطناب يكون إمّا بالإيضاح بعد الإبهام، وإمّا بكذا وكذا، وإمّا بغير ذلك ﴿ **كقوله ـ تعالى ـ:** ﴿ **الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ** ﴾[1] **فإنّه لو اختصر لم يذكر «ويؤمنون به» لأنّ إيمانهم لا ينكره من يثبتهم** ﴾ فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً ﴿ **وحَسَّنَ ذكره** ﴾ أي: ذكر قوله: «ويؤمنون به» ﴿ **إظهار شرف الإيمان** ﴾ وأنّه ممّا يتحلّى به حَمَلَةُ العرش ومَنْ حوله ﴿ **ترغيباً فيه** ﴾ أي: في الإيمان.

وكون هذا الإطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتّأمّل فيها[2].

⇐ «ولا محلّ له من الإعراب» فلا يكون ممّا لا حاجة إليه، فيندفع ذلك الاختلال، لكن يبقى ترديد ما لا محلّ له من الإعراب بين أن يكون جملة أو اقلّ منها مختلاً قطعاً؛ لأنّ ما لا يكون جملةً لابدّ أن يكون له محلّ من الإعراب.

فإن قلت: ربّما كان معرباً لفظاً، ولا يكون له محلّ من الإعراب؟

قلت: الّذي نُفِيَ من الاعتراض هو الإعراب مطلقاً، وإنّما عبّر عن ذلك بقولهم: «لا محلّ لها من الإعراب» بناء على أنّ الجملة من حيث هي جملة لا يكون لها إعراب إلّا محلاً والله أعلم.

(١) غافر: ٧.

(٢) راجع إلى «ما سبق» باعتبار المعنى، لاشتماله على مواضع كثيرة. قال بعض الأفاضل: أما أنّه ليس «الإيضاح بعد الإبهام» أو «ذكر الخاصّ بعد العامّ» أو «التّكرير» فظاهر، وأمّا أنّه ⇐

[أمثلة ينتقد بها الشّارحُ المصنّفَ]

ومن الأمثلة الّتي أوردها المصنّف في هذا المقام[١] قوله: «رأيتُهُ بعَيني»، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾[٢] ونحو ذلك.

وفيه نظر؛ لأنّ هذا داخل في **التّتميم** إذ قد أتى فيه بفضلةٍ لنكتةٍ هي التّأكيدُ والدّلالةُ على أنّ هذا قول يجري على ألسنتهم من غير أن يكون تَرْجَمَةً عن علم في القلب.

ومنها قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** ﴾ بعد قوله: ﴿ **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ** ﴾[٣] لإزالة توهّم الإباحة، فإنّ الواو تجيء للإباحة في نحو: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرينَ»، ألا ترى أنّه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً.

وفيه نظر؛ لأنّه حينئذٍ يكون من باب **التّكميل**، أعني: الإتيان بما يدفع خلاف المقصود.

⇐ ليس بـ«إيغال» على اشتراط كونه في آخر البيت فكذلك أيضاً، وأمّا على عدمه فلا يخلو عن تأمّلٍ، وأمّا عدم كونه **تذييلاً** فلكون الجملة هنا مما لها محلّ من الإعراب، وإن كان يمكن جعلها من باب تأكيد المفهوم فتأمّل جدّاً. وأمّا أنّه غير داخل في التّكميل فلعدم كون النّكتة دفع الإيهام، وأمّا عدم دخوله في التّتميم فلعدم اعتراضيّة على التّفسير الأوّل، وعلى الثّاني فلفرض الجملة هنا ممّا لها محلّ من الأعراب، وأمّا على الثّالث فلعدم التّوسّط وكون الواو عاطفة للجامع والمناسبة، مع اشتراط الاعتراض بكون واوه غير عاطفة ولا حاليّة.

(١) الإيضاح: ٣٣٥ـ٣٣٦.

(٢) آل عمران: ١٦٧.

(٣) البقرة: ١٩٦.

ومنها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[1] فإنّه لو اختصر لترك قوله: ﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾ لأنّ مَساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الإخلاص في الشّهادة، وفيه دفع توهّم أنّهم كاذبون في نفس الأمر.

وفيه نظر؛ لأنّه أيضاً من قبيل **التّكميل** أو من **الاعتراض** عند من يجوّز كون النّكتة فيه دفع الإيهام.

[الإيجاز والإطناب باعتبار آخر]

﴿**واعلم أنّه**﴾ كما يوصف الكلام **بالإيجاز والإطناب** باعتبار كونه ناقصاً عمّا يساوي أصل المراد أو زائداً عليه، فكذلك ﴿**قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلّتها بالنّسبة إلى كلام آخر مساوٍ له**﴾ أي: لذلك الكلام ﴿**في أصل المعنى، كقوله**﴾ أي: قول أبي تَمَّام:

﴿«**يَصِدّ**﴾ أي: يُعْرِض ﴿**عن الدُّنيا إذا عَنَّ**﴾ أي: ظهر ﴿**سُؤْدَدٌ**[2] *﴾ أي:

---

(١) المنافقون: ١.

(٢) **قوله: «يصدّ عن الدّنيا إذا عنّ سؤدد»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل أبو تمّام في قصيدة طويلة يمدح بها أبا الحسين محمّد بن الهيثم ابن شُبانة:

قِفُوا جَدِّدُوْا مِنْ عهدكم بالمعاهد ... وإنْ هي لم تَسْمَعْ لنِشْدانِ ناشِدِ
لقد أطرقَ الرَّبْعُ المُحِيْلُ لفقدهم ... وبينِهم إطْرَاقَ ثَكْلَان فاقِدِ

قال:

سآوِي بهذا القلب من لَوْعَةِ الهَوَى ... إلى ثَغَبٍ من نطفة اليَأْسِ بارِدِ
وأرْوَعَ لا يُلْقِي المَقَالِدَ لامرئٍ ... فكلُّ امرِئٍ يُلْقِيْ له بالمَقَالِدِ

⇐

⇐ له كِبْرِياءُ المُشْتَرِي وسُعُودُه وسَوْرَةُ بَهْرامٍ وظَرْفُ عُطَارِدِ
أَغَرُّ يداه فُرْصَتَا كُلِّ طالِبٍ وجَدْواه وقفٌ في سبيل المَحَامِدِ
فَتىً لم يَقُمْ فرداً بيوم كريهةٍ ولا نائلٍ إلّا كَفَى كُلَّ قاعدِ
ولا اشتدّت الأيّامُ إلّا لأنّها أشَمُّ، شديدُ الوَطْءِ فوق الشّدائِدِ
بَلَوْنَاهُ فيها ماجداً ذا حفيظةٍ وما كان ريبُ الدَّهْرِ فيها بماجِدِ
غدا قاصداً للحمدِ حتّى أصابه وكَمْ من مُصِيْبٍ قَصْدَه غيرُ قاصِدِ
هُمُ حَسَدُوه لا مَلُومين مجدَه وما حاسِدٌ في المكرُمَاتِ بحاسِدِ
قَرانيِ اللُّهَى والوُدَّ حتّى كأنّما أفاد الغِنَى من نائلي وفوائِدِي
فأصبحَ يلقاني الزَّمَانُ مِنَ آجْلِهِ بإِعْظَامِ مولودٍ، ورَأفَةِ والِدِ
يَصِدُّ عن الدُّنْيَا إذا عَنَّ سُؤْدَدٌ ولو برزَتْ في زيّ عَذْراءَ ناهِدِ
إذا المرءُ لم يَزْهَدْ وقد صُبِغَتْ له بعُصْفُرِها الدُّنْيَا فليس بزاهدِ
فواكَبِدِي الحَرَّى، وواكَبِدَ النَّدَى لأيّامه لو كُنَّ غير بَوَائِدِ
وهيهاتَ ما ريب الزَّمَانِ بمُخْلِدٍ غَرِيْباً ولا ريبُ الزَّمَانِ بخالِدِ
محمّدُ يابنَ الهيثم بنِ شُبَانَةٍ أبي كُلِّ دَفَّاعٍ عن المَجْدِ ذائِدِ
هُمُ شغلوا يوميك بالبَأْسِ والنَّدَى وآتوكَ زَنْداً في العُلَى غير خامِدِ

وهي طويلة لا حاجة إلى إيرادها.

«المعاهد»: المرابع، يستوقف صحبه للبكاء على الأطْلال بالرَّغْم من أنّها لا تصغي ولا تجيب. «أطرق الرّبع»: يقول: إنّ الرَّبْعَ استوحش لفقدهم فأطرق كأنّه ثاكل.

«ثَغَب»: الثَّغَبُ الغدير، والمراد أنّه سيبترد من الحبّ باحتساء ماء غدير بارد، ماء اليأس الّذي يُرِيْحُ.

«كبرياء المشتري»: يقول: الممدوح سيّد يخضع له الآخرون ولا يخضع لأيّ منهم. «المشتري»: كوكب العظماء والملوك، و«بهرام»: هوالمرّيخ وهوكوكب السّلطان، و«عُطَارِد» كوكب الكُتَّاب والأُدباء، والمراد: له كبر الملوك وبطش السّلطان، وظَرافة الأُدباء.

⇐

سِيادة، وتمامه: * ولو بَرَزَتْ في زِيٍّ عَذْراء ناهِد * «الزِّيّ» الهيئة، و«العذراء» البِكْرُ، و«النّاهد» المرأة الّتي نَهَدَ ثَدْيُهَا، أي: ارتفع ﴿وقوله﴾ أي: كقول الشّاعر الآخر:

﴿ولستُ بنظّارٍ إلى جانبِ الغِنىٰ[1]   إذا كانت العَلياءُ في جانب الفقر﴾

⇒ «يداه فرصتا كلّ طالب»: أي: يعطي كلّ طالب معروفٍ وأنّه لا يبذل إلّا في سبيل اكتساب المعالي.

«فتىً لم يقم فرداً»...: يقوم مقام غيره في العطاء والقتال.

«ولا اشتدّت الأيّام»... أي: إنّه يبذل ما يقيل به النّاس عثرات الدَّهر «بلوناه»... أي: إنّه خبره في الشّدائد الّتي أظهر بها الدّهرُ مَكْره وحيلته فحسن مخبره.

«غَدا قاصداً»: أي: كسب مجده بفعله لا بحظّه. «وما حاسد في المكرمات»... أي: الحسد على الخير والعلى شرف لا مذمّة.

«اللَّهى»: العطايا و«قراني» أي: استضافني، والمراد: أنّه أظهر لي الودّ بعد نوالي كأنّني أنا أعطيته وليس بعاطٍ.

«يلقاني الزّمان»: أي: الدّهر عَطَفَ عليّ وأجلّني بعد أن استظلّني بظلّ الممدوح.

«يصدّ عن الدّنيا»: أي: إنّه لا يحفل بلهوٍ ولا يشغل به عن الشّرف والمجد.

«العُصْفر»: الزّعفران وهي كناية عن الفتنة.

«فواكبدي الحَرَّى»: يتحسّر على انصرام أيّامه، إذ يزول معها الخير.

«ما ريب الزّمان»... كلّ شيء يزول. «محمّد يا ابنَ»... يمتدحه بأبنائه الّذين يدافعون عن مجدهم وسؤددهم. «هم شغلوا»... أي: لا شغل لهم إلّا العطاء والقتال وإنّهم أشعلوا له ناراً على أن لا تخبو جذوتها.

(١) **قوله: «ولستُ بنظّارٍ إلى جانبِ الغِنىٰ»**. البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ وقبله:

وإنّي لَصبّارٌ على ما ينوبني   وحسبك أنّ الله أثنى على الصَّبْرِ

⇐

⇐ ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العَلْيَاءُ في جانب الفَقْرِ

البيتان نسبهما الزّمخشريّ في الباب الثّامن والسّبعين من «ربيع الأبرار» إلى أبي سعد المخزوميّ. ورواه له أيضاً صاحب «الدّرّ الفريد» يخاطب به امرأته، وأوّل الأبيات برواية العبّاسيّ:

ثِقِيْ بجميل الصَّبْرِ منّي على الهُجْر ولا تَثِقِيْ بالصَّبْرِ منّي على الهَجْرِ

ونسبهما صاحب «المعاهد» إلى المُعَذَّل بن غيلان أبي عبدالصَّمد أحد الشاعرين المشهورين وقال: روى ذلك عنه الأخفش عن المبرّد، ومحمّد بن خلف المَرزْبان عن الرّبعي.

وأراد بالغنى مسبّبه -أعني: الرّاحة- وبالفقر المحنة والمراد: أنّ السّيادة مع التّعب والمشقّة أحبُّ إليه من الرّاحة والدَّعَة بدونها.

أبو سعد المخزومي عيسى بن خالد بن الوليد -لعنه الله- من ولد الحارث بن هشام المخزومي وكان يهاجي شاعر أهل البيت -عليهم السّلام- دعبل بن علي -رحمه الله- وكان وفاة أبي سعد -لعنه الله- سنة ٢٣٠هـ.

والأبيات في ديوانه هكذا:

ثقي بجميل الصَّبْرِ منّي على الدّهر ولا تَثِقي بالصَّبْرِ منّي على الهَجْرِ
أصابت فؤادي بعد خمسين حجّةً عيونُ الظِّباء العُفْر في البلد القَفْرِ
ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغِنَى إذا كانت العلياء في جانب الفَقْرِ
ولكنّني مرّ العداوة واتِرٌ كثير ذنوب الشّعر والأسل السّمر
رميتُ بها أركان قيس بن جحدر فطَحْطَحْتُها قَذْفَ المجانيقِ بالصَّخْرِ
وما ظلم الغَوْثيّ بل أنا ظالم وهل كان فرخ الماء يثبت للصَّقْرِ
ألا إنّما أبكي على الشّعر أنّني أرى كلّ وطواطٍ يزاحم في الشّعر
ومن دونه بحر وليل يلفّه فما ظنّه بالليل في لجّة البحر
إليكم إليكم عن لؤيّ بن غالب فإنّ لؤيّاً لا تبيت على الوتر

⇐

أراد بـ«الغِنى» مسبّبه ـ أعني: الرّاحة ـ وبـ«الفقر» المحنة، يعني: أنّ السِّيادة مع التَّعَب والمشقّة أحبّ إليه من الرّاحة والدَّعَة بدونها، يَصِفُهُ بالميل إلى المَعالي.

فمِصْراع أبي تَمَّام إيجاز بالنّسبة إلى هذا البيت، لمساواته له في أصل المعنى مع قلّة حروفه، والبيت إطناب بالنّسبة إليه.

ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازاً بالتّفسير السّابق، وأن يكون مساواة، وأن يكون إطناباً، وكذا مثل هذا الإطناب.

﴿ ويَقْرُبُ منه ﴾ أي: من هذا القبيل **﴿ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾**[1] **وقول الحَمَاسيّ:**

وَنُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولَهم[2] ولا يُنكرون القولَ حينَ نقولُ ﴾

⇐ دعوا الحيّة النّضناض لا تعرضوا لها فإنّ المنايا بين أنيابها الخضر

ونُسِبت إلى أبي جعفر محمّد بن حازم بن عمرو الباهليّ بالولاء المتوفّى سنة ٢١٥هـ باختلاف يسير وهو في البيت الثّالث وبعده هكذا:

ولستُ بميّالٍ إلى جانب الغِنى إذا كانت العلياء من جانب الفَقْرِ
وإنّي لصبّار على ما ينوبني وحسبك أنّ الله أثنى على الصَّبْرِ
ولكنّني مُرُّ العداوة واتِرٌ كثيرُ ذنوب الشّعر والأسل السُّمْرِ

وهو صاحب البيتين المشهورين:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنّني إلى الجهل في بعض الأحايين أحوج
ولي فرس للحلم، بالحلم ملجم ولي فرس بالجهل، للجهل مسرج

ونُسِبَت إلى أبي يعقوب إسحاق بن حسّان الخريميّ المتوفّى سنة ٢١٢هـ.

(١) الأنبياء: ٢٣.

(٢) **قوله: «وَنُنْكِرُ إن شئنا على النّاس قولَهم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف والقائل: السَّمَوْأل بن عادياء اليهوديّ في القصيدة المعروفة المتقدّمة، ⇐

⇐ وهو ابن غريض بن عادياء ـ كما ذكره محمّد بن سلام، والسكّري عن الطّوسيّ وأبي حبيب ـ وذكر أنّ النّاس يدرجون غريضاً في النّسب وينسبونه إلى عادياء جدّه. قيل: إنّ أمّه كانت من غسّان.

والسّموأل صاحب الحِصْن المعروف بـ«الأبلق» ـ بـ«تَيْماء» ـ. وكان هذا الحصن لجدّه عادياء واحتفر فيه بئراً عذبةً رويّةً، وكانت العرب تنزل به فيضيفها وتمتار من حصنه، ويقيم هناك سوقاً.

وبه يضرب المثل في الوفاء لأنّه رضي بقتل ابنه ولم يخن أمانته وذلك أنّ امرأ القيس بن حجر الكِنْديّ لمّا سار إلى الشّام يريد قيصر نزل على السّموأل بعد إيقاعه ببني كِنانة ـ على أنّهم بنو أسد ـ وكراهة من معه لفعله وتفرّقهم عنه حتّى بقي وحده وهرب، وطلبه المنذر بن ماء السّماء بجيوشه وخذلته حِمْيَر وتفرّقت عنه فلجأ إلى السَّمَوْأل بن عادياء وكان معه خمسة أدراع: الفَضْفاضة، والضّافية، والمحصنة، والخريق، وأُمّ الذّيول، وكانت لبني آكل المُرار يتوارثونها ملك عن ملك ومعه ابنته هند وابن عمّه يزيد بن الحارث بن معاوية بن الحارث وسِلاح ومال، وكان بقي ممّا كان معه رجل من بني فزارة يقال له الرّبيع قال لامرئ القيس: قُلْ في السّموأل شعراً تمدحه، فإنّ الشعر يعجبه، فقال فيه قصيدته التي مطلعها:

طرقتك هند بعد طول تجنّب ... وهناً ولم تك قبل ذلك تطرقُ

فقال له الفزاريّ: إنّ السّموأل يمنع منها وهو في حصن حصينٍ ومال كثير، فقدِم به على السّموأل وعرفه إيّاه وأنشده الشّعر، فعرف لهما حقّهما وضرب على هندٍ قبّةً وأنزل القوم في مجلس له، فأقاموا عنده ما شاء الله.

ثمّ إنّ امرأ القيس سأله أن يكتب له إلى الحارث بن أبي شمر الغَسّاني أن يوصله إلى قيصر، ففعل، واستصحب رجلاً يدلّه على الطّريق، وأودع ابنته وماله وأدراعه السّموأل ورحل إلى الشّام وخلف ابن عمّه مع ابنته هند.

ونزل الحارث بن ظالم في بعض غاراته بـ«الأبلق» ويقال: المنذر وجّهه في خيل ⇐

أي: نغيّر ما نريد تغييره من قول غيرنا، وأحد لا يَجْسُرُ على الاعتراض علينا، انقياداً لِهَوَانا، واقتداءً بِحَزْمِنَا، يصِفُ رِئاستهم ونَفَاذَ حكمهم، ورُجُوع النّاس في

⇐ وأمره بأخذ مال امرئ القيس من السّموأل، فلمّا نزل به تحصّن منه، وكان له ابن قد يفع وخرج إلى قَنَصٍ له، فلمّا رجع أخذه الحارث بن ظالم ثمّ قال للسّموأل: أتعرف هذا؟ قال: نعم هذا ابني، فقال: أفتسلّم ما قبلك أو أقتله؟ قال: شأنك به فلست أخفر ذمّتي ولا أسلّم مال جاري، فقتل الحارث الغلام وانصرف، فقال السّموأل في ذلك:

وفيتُ بأدرع الكِنْديّ إنّي ... إذا مــا ذمّ أقــوام وفــيتُ

وأَوْصى عـادِيا يـوماً بأنْ لا ... تُهَدِّمَ يـا سـموأَلُ مـا بَـنَيْتُ

بنى لي عاديا حِصْناً حصيناً ... وبئراً كـلّما شِـئْتُ اسْـتقيتُ

وفي ذلك يقول الأعشى وكان قد استجار بشريح بن السّموأل مـن رجـل كـلبيّ قـد هجاه، ثمّ ظفِر به فأَسَرَه وهو لا يعرِفه، فنزل بابن السّموأل فأحسن ضِيافته ومرّ بالأسرى فناداه الأعشى من جملة:

كُنْ كالسّموأل إذْ طاف الهمامُ بـه ... في عسكـرٍ كسـواد اللّـيل جـرّارِ

إذ سامه خُطّتي خَسْـفٍ فـقال له: ... قُــلْ مـا تشـاء فـإنّي سـامعٌ حـارِ

فـقال: غَـدْرٌ وثُكْـلٌ أنت بـينهما ... فاخترْ، وما فـيهما حَـظٌّ لِـمُخْتَارِ

فشكَّ غـير طـويلٍ ثـمّ قـال له: ... أُقْــتُلْ أسـيرك إنّــي مـانع جـارِ

وســوف يُـعْقِبُنيه إن ظَـفِرْتَ بـه ... رَبٌّ كــريمٌ وبِـيْضٌ ذاتُ أطـهارِ

لا سِـــرُّهنّ لديــنا ذاهب أبــداً ... وحافظات إذا استُوْدِعْنَ أسرارِي

فــاختار أدراعـه كـيلا يُسَبَّ بـها ... ولم يكــن وعــدُهُ فــيها بـخَتَّارِ

فجاء شريح إلى الكلبيّ فـقال له: هَبْ لي هـذا الأسـير المـضرور، فـقال: هـو لك، فأطلقه، وقال له: أَقِمْ عندي حتّى أُكرمك وأُجيزك، فقال له الأعشى: إنّ تمام صنيعك أن تعطيني ناقة سريعة فأعطاه فركبها ومضى من ساعته. وبلغ الكلبي أنّ الّذي وهبه لشريح هو الأعشى فأرسل إلى شريح: ابعث إليّ الأسير الّذي وهبته لك حتّى أحـبوه وأعـطيه، فقال: قد مضى، فأرسل الكلبي وراءه فلم يلحقه.

وقوله: «سامع حار» أي: «يا حارِثُ» فهو منادىً مرخّم.

المهمّات إلى رأيهم؛ فالآية إيجاز بالنّسبة إلى البيت.

وإنّما قال: «ويَقْرُبُ» لأنّ ما في الآية يشمل كلّ فعل، والبيت مختصّ بالقول، وإن كان يلزم منه عموم الأفعال أيضاً، والله أعلم.

تَمَّ «علمُ المعاني» بعون الله وحسن توفيقه، ونحمَدُهُ على جزيل نَوَاله، ونصلّي على النّبيّ وآله، ونسأله التّوفيق لإتمام القسمين الأخيرين بِمَنِّهِ وجُودِهِ.

المحتويات